

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الرب

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطَّيْبِيِّ عَلَى الْكَشَافِ
لِلْإِمَامِ شَرْفِ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّيْبِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٣ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الجزء السابع

تفسير سور الأنفال والتوبة ويونس

حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ

الدُّكْتُورُ حَمْزَةُ مُحَمَّدَ وَسَيِّدَ الْبَكْرِيِّ

المُشْرِفُ الْعَامُّ عَلَى الْإِخْرَاجِ الْعِلْمِيِّ لِلْكِتَابِ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ عَبْدَ الرَّحِيمِ سُلْطَانَ الْعُلَمَاءِ

جَاهُ الْإِسْلَامِ فِي الدَّوْلَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

فتوح الغيب

فتوح الخيب

في الكشف عن قناع الرب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن: (٢٠١٠/٧/٢٥٣٣)

الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبر عن رأي محققه ولا يعبر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص. ب. ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +

فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +

الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae

البريد الإلكتروني: Rs@quran.gov.ae

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

أشهر في نشر هذا الكتاب

ADIB



مصرف أبوظبي
الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الأنفال

مدنية، ست وسبعون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[سَتَلُونَاكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَقْبُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿١-٤﴾]

النَّفْلُ: الْغَنِيمَةُ، لِأَنَّهَا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَعَطَائِهِ،

سورة الأنفال

مدنية، ست وسبعون آية^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (لأنها من فضل الله تعالى) وهو علة التسمية، قال الإمام: «سُميت الغنائم أنفالا؛

(١) كذا في (ح) و(ف)، وفي (ط): «وهي خمس وسبعون آية»، وآثرت الأول لموافقته ما في «الكشاف»، وهي في الأصحيف المتداولة اليوم، المطبوعة وفق رواية حفص عن عاصم: خمس وسبعون آية، ولا إشكال في ذلك؛ لأن هذه السورة «في عد أهل المدينة وأهل مكة وأهل البصرة: ست وسبعون، وفي عد أهل الشام: سبع وسبعون، وفي عد أهل الكوفة: خمس وسبعون». قاله العلامة ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٢٤٦: ٩)، وعاصم من أهل الكوفة كما هو معلوم.

قال لبيد:

إِنَّ تَقْوَى رَبَّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ

والنَّفْلُ: ما يُنْفَلُه الغازي، أي: يُعْطاهُ زائداً على سَهْمِهِ من المَغْنَمِ، وهو أن يقول الإمامُ تحريضاً على البلاءِ في الحرب: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ. أو قال لسِرِّيَّة: ما أَصْبَبْتُمْ فهو لكم، أو فلکم نِصْفُهُ أو رُبُعُهُ. ولا يُخَمَّسُ النَّفْلُ، ويلزُمُ الإمامُ الوفاءَ بما وَعَدَ منه. وعند الشافعي رحمة الله - في أحدِ قَوْلَيْهِ -: لا يلزم.

لأنَّ المسلمينَ فَضَّلُوا بها على سائرِ الأممِ الذين لم تحلِّ الغنائمُ لهم، وقال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢]، أي: زيادةً على ما سأل^(١).

قوله: (إِنَّ تَقْوَى رَبَّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ): تمامه:

وإِذْ نِشَى اللهُ رَبِّي وَعَجَّلَ

أحمدُ اللهُ فلا نَدَلُهُ

بِيَدَيْهِ الخَيْرُ ما شاء فَعَلُ

مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الخَيْرِ اهْتَدَى

ناعمَ البَالِ وَمَنْ شاءَ أَضَلَّ^(٢)

قوله: (على البلاءِ في الحرب)، المَغْرِبُ: «بَلَاةٌ وَأَبْلَاةٌ: اختَبَرَهُ، ومنه: أبلى في الحرب؛ إذا أظهرَ بأسه حتَّى اختَبَرَهُ الناسُ».

قوله: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ) الحديث: مِنْ رواية البخاريِّ ومُسلِمٍ^(٣) وغيرهما: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ»، الحديث.

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٤٧).

(٢) انظر: «ديوان لبيد» ص ١٣٩

وقوله: «رَبِّي وَعَجَّلَ»: الرَّيْتُ: خلافُ العَجَلِ، وهو البُطء.

(٣) البخاري (٣١٤٢) و(٤٣٢١) و(٤٣٢٢) و(٧١٧٠)، ومُسلم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة.

والسَّلْبُ: ما يكونُ على المقاتِلِ من سلاحٍ وثيابٍ ودابةٍ وغيرها، وهو فَعَلٌ بمعنى مفعول، أي: مسلوب.

انظر: «النهاية» (٢: ٣٨٧)، مادة (سلب).

ولقد وقع اختلاف بين المسلمين في غنائم بدر، وفي قسمتها، فسألوا رسول الله ﷺ: كيف تُقسَم؟ ولمن الحكم في قسمتها؟ أَللمهاجرين أم للأَنْصار؟ أم لهم جميعاً؟ فقبيل له: قُل لهم: هي لرسول الله ﷺ، وهو الحاكم فيها خاصّة، يحكم فيها ما يشاء، ليس لأحد غيره فيها حكم. وقيل: شرط لمن كان له بلاء في ذلك اليوم أن يُنقله، فتسارع شُبانهم حتى قتلوا سبعين، وأَسروا سبعين، فلما يسّر الله لهم الفتح اختلفوا فيما بينهم وتنازعوا، فقال الشُّبان: نحنُ المُقاتِلون، وقال الشُّيوخُ والوُجوهُ الذين كانوا عند الرايات: كنا رِذءَ لكم.....

قوله: (ولقد وقع اختلاف بين المسلمين) إلى آخره: مبني على التفسير الأول، وهو أن يُراد بالنقل: الغنيمة.

وقوله: (شَرَطَ لِمَنْ كَانَ لَهُ بَلَاءٌ): مبني على التفسير الثاني، وهو أن يُراد بالنقل: ما يُنقله الغازي، فعلى الأول: السُّؤال في ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ للاستخبار، أي: كيف نُصرُّها ومَن الحاكم فيها؟ وعلى الثاني: للاستعطاء، على ما رُوِيَ أنهم كانوا يقولون: يا رسول الله، أعطنا كذا، وأعطينا كذا. قاله الإمام^(١). فعلى هذا «عن» بمعنى «من»، وقيل: «عن» صلة، أي: يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَالَ، وهكذا قرأه ابن مسعود. ذكره محيي السنّة^(٢).

قوله: (فقال الشُّبان: نحنُ المُقاتِلون) الحديث: أخرجه أبو داود^(٣) عن ابن عباس. وأما حديثُ سعد بن أبي وقاص: فرواه مسلمٌ والترمذيُّ وأبو داود^(٤) مع اختلاف أيضاً.

قوله: (كُنَّا رِذءَ أَلْكُمْ) أي: مُعِيناً، الجوهري: «أردأته بنفسي: إذا كنتُ له رِذءاً، وهو العون».

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٤٨).

(٢) في «معالم التنزيل» (٢: ٢٢٨).

(٣) في «سننه» (٢٧٣٧).

(٤) مسلم (١٧٤٨)، والترمذي (٣٠٧٩)، وأبو داود (٢٧٤٠).

وفئة تنحازون إليها إن انهزمتُمْ، وقالوا الرسول الله ﷺ: المغنم قليل، والناس كثير، وإن تُعطِ هؤلاء ما شَرَطتْ لهم حرمت أصحابك، فنزلت.

وعن سعد بن أبي وقاص: قُتِلَ أخي عُمَيْرٌ يوم بدر، فقتلتُ به سعيدَ بن العاص، وأخذتُ سيفه، فأعجبني، فجئتُ به إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إن الله قد شَفَى صَدْرِي مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَهَبْ لِي هَذَا السَّيْفَ، فقال: «ليس هذا لي ولا لك، اطْرَحْهُ فِي الْقَبْضِ»، فطرَحْتُهُ، وبِي مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ مِنْ قَتْلِ أَخِي، وَأَخَذِ سَلْبِي، فَمَا جَاوَزْتُ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَنْزَلَتْ سُورَةُ الْأَنْفَالِ، فَقَالَ: «يا سعد، إنك سألتني السَّيْفَ وليس لي، وإنه قد صار لي، فاذهب فخذْهُ».

وعن عبادة بن الصَّامِتِ رضي الله عنه: نزلت فينا - يا مَعْشَرَ أَصْحَابِ بَدْرٍ - حِينَ اخْتَلَفْنَا فِي النَّفْلِ، وَسَاءَتْ فِيهِ أَخْلَاقُنَا، فَتَرَعَهُ اللَّهُ مِنْ أَيْدِينَا، فَجَعَلَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَسَمَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّوَاءِ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ تَقْوَى اللَّهِ وَطَاعَةٌ لِرَسُولِهِ، وَإِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ.

قوله: (تَنحَازُونَ إِلَيْهَا)، الجوهري: «الْحَوَزُ: الْجَمْعُ، وَكُلُّ مَنْ صَمَّ إِلَى نَفْسِهِ شَيْئًا فَقَدْ حَازَهُ حَوَازًا، وَانْحَازَ الْقَوْمُ: تَرَكَوْا مَنَزِلَهُمْ^(١)»، إِلَى آخِرِهِ.

قوله: (اطْرَحْهُ فِي الْقَبْضِ): الْقَبْضُ - بِالتَّحْرِيكِ -: مَا قَبِضَ مِنَ الْغَنَائِمِ.

قوله: (وَكَانَ فِي ذَلِكَ تَقْوَى اللَّهِ وَطَاعَةٌ لِرَسُولِهِ، وَإِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ): أَي: فِي تَرْعِ النَّفْلِ مِنْ أَيْدِينَا وَجَعَلِهِ لِلرَّسُولِ ﷺ وَقَسَمْتَهُ عَلَى السَّوَاءِ.

وأما كونه تقوى الله: فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ مَنَّا كَانَ يَظُنُّ أَنَّ حَقَّهُ أَوْفَى مِنْ حَقِّ صَاحِبِهِ؛ لِمَا كَانَ يَرَى مِنْ جِهَادِهِ، فَيَقَعُ التَّشَاجُرُ وَالتَّنَارُعُ، فَلَمَّا نَزَعَ اللَّهُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِينَا ارْتَفَعَ الظَّنُّ وَالاخْتِلَافُ خَشِيَّةً مِنَ اللَّهِ أَنْ تَنْصَرَفَ فِي مَالِهِ بغيرِ إِذْنِهِ.

(١) تَحَرَّفَ فِي (ط) وَ(ح) إِلَى: «مَرَكَزَهُمْ»، وَالثَّبَتُ مِنْ (ف)، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي «الصَّحَاحِ» لِلجَوْهَرِيِّ، مَادَّةُ (حَوَزَ).

وقرأ ابنُ مُحيصين: «يسألونك عَنَّا» بحذفِ الهمزة وإلقاءِ حَرَكتِها على اللام، وإدغامِ نونِ «عن» في اللام. وقرأ ابنُ مسعود: «يسألونك الأنفال» أي: يسألك الشُّبَّانُ ما شَرَطْتَ لهم مِنَ الأنفال.

فإن قلت: ما معنى الجمعِ بينِ ذِكْرِ الله والرسولِ في قوله: ﴿قُلِ الْآنفالِ لِلَّهِ وَالرَّسولِ﴾؟ قلتُ: معناه: أَنَّ حُكْمَها مُحْتَصٌّ بالله ورسوله، يأمرُ الله بِقِسْمِتها على ما تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ، وَيُمْتثلُ الرسولُ أمرَ الله فيها، وليس الأمرُ في قِسْمِتها مُفَوَّضاً إلى رأيِ أحدٍ. والمراد: أَنَّ الذي اقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ الله، وأمرَ به رسوله: أن يُواسِي المقاتِلَةَ المشروطُ لهم التَنْفِيلُ الشُّيُوخَ الذين كانوا عندَ الرايات، فيقاسِمُوهم على السَّوِيَّةِ،

وأما كونه طاعةً لرسولِهِ ﷺ: فإنه لَمَّا قَسِمَ بيننا على السَّوِيَّةِ رَضِينا به.

وأما كونه إصلاحَ ذاتِ البين: فإننا لم نَرِ حينئذِ أَنَّ كُلَّ مَنَّا فَضلاً على الآخر، وأنَّ ما نَقَلَهُ اللهُ تَفَضُّلاً منه لا أَجْرٌ لَسَعِينا، وفيه إشارةٌ إلى أَنَّ ثوابَ الآخرةِ على الأعمالِ تَفَضُّلاً، كما عليه الأصحاب^(١). هذا تفسيرٌ حَسَنٌ للآيةِ، فَسَّرَهُ صاحبُ رسولِ الله ﷺ.

قوله: (ما معنى الجمعِ بينِ ذِكْرِ الله ورسوله^(٢))؟ ظاهرُهُ يقتضي أَنَّ السُّؤالَ وارِدٌ على الوجهين، وهو أَنَّ يُرادَ بالأنفالِ الغنائمُ، والسُّؤالُ عن القِسْمَةِ مَن يَقْسِمُها^(٣): أرسولُ الله أم غيره؟ وأنَّ يُرادَ بالأنفالِ ما يُعْطاهُ الغازي زائداً على سَهْمِهِ، والسُّؤالُ للاستِيعاءِ، لكنَّ قولَهُ بعد ذلك: «والمُرَادُ أَنَّ الذي اقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ الله، وأمرَ به رسوله: أن يُواسِي المقاتِلَةَ المشروطُ لهم» إلى آخِرِهِ، مُخَصَّصُهُ بالوجهِ الثاني، وأنَّ المرادَ بالجمعِ اختِصاصُ الله تعالى بالأمر، واختِصاصُ رسولِهِ ﷺ بالامتثال.

(١) يُريدُ: أهلَ السنة والجماعة، خلافاً للمعتزلة حيثُ قالوا: إنَّ إثابةَ المُطِيعِ وتعذيبَ العاصي واجبٌ على الله.

(٢) كذا في الأصولِ الخطيةِ، وفي «الكشاف»: «والرسول».

(٣) في (ح) و(ف): «من نفسها»، وأثبتُ ما في (ط).

ولا يَسْتَأْثِرُوا بِمَا شَرِطَ لَهُمْ، فإنهم إن فَعَلُوا لم يُؤْمَنَ أن يَقْدَحَ ذلكَ فيما بينَ المُسلمينَ مِنَ التَّحَابِّ والتَّصَافِي، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في الاختِلَافِ والتَّخَاصُمِ، وكونوا مُتَّحِدِينَ مُتَّخِينَ في اللَّهِ، ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ وتَأَسَّوْا وتَسَاعَدُوا فيما رزقكم اللهُ وتَفَضَّلَ به عليكم.

وعن عطاء: كان الإِصْلَاحُ بينهم أن دَعَاهُمْ وقال: «اقْسِمُوا عَنَّا بِكُمْ بِالْعَدْلِ»، فقالوا: قد أَكَلْنَا وأنفَقْنَا، فقال: «لِيُرَدَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ».

فإن قلت: ما حَقِيقَةُ قولهِ: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾؟ قلتُ: أحوالُ بَيْنِكُمْ، يعني: ما بينكم مِنَ الأحوالِ، حتى تكونَ أحوالُ أَلْفِيَةٍ ومُحَبَّةٍ واتِّفَاقٍ، كقولهِ: ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وهي مُضَمَّرَاتُهَا. لَمَّا كانتِ الأحوالُ مُلَابِسَةً لِلْبَيْنِ قِيلَ لها: ذَاتُ الْبَيْنِ، كقولهِم: اسقني ذا إِيْنَاتِكَ، يُريدون: ما في الإِناءِ مِنَ الشَّرَابِ.....

وعلى الوجهِ الأوَّلِ: ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى لِشَرَفِ الرَّسُولِ ﷺ، كقولهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] في وَجْهِهِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قولُهُ فيما سَبَقَ: «هي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو الحَاكِمُ فيها خَاصَّةً»، وفيهِ تَعْظِيمٌ لِشَأْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وإِيْذَانٌ بَأَن طَاعَتَهُ طَاعَةُ اللهِ تَعَالَى، وَأَنه خَلِيفَةُ اللهِ في أَرْضِهِ، وكما أَنه لا يَنْطَلِقُ عَنِ الهَوَى كَذَلِكَ لا يَفْعَلُ بِالهُوَى، صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليه، والوجهانِ مَبْنِيانِ على مَعْنَى السُّؤالِ، هل هو بِمَعْنَى اسْتِدْعَاءِ مَعْرِفَةٍ أو اسْتِجْدَاءِ عَطَاءٍ؟

الراغب: «السُّؤالُ: إما لاسْتِدْعَاءِ مَعْرِفَةٍ أو ما يُؤدِّي إليها، وإما لاسْتِدْعَاءِ مالٍ أو ما يُؤدِّي إليه، فاستدعاءُ المَعْرِفَةِ: جوابُهُ على اللسانِ، واليدُ خَلِيفَةُ له بِالكِتَابَةِ أو الإِشارةِ، واستدعاءُ المالِ: جوابُهُ على اليدِ، واللسانُ خَلِيفَةُ لها؛ إما بوَعْدٍ أو رَدِّ. والسُّؤالُ إذا كان لِلتَّعَرُّفِ يُعَدَّى بِنَفْسِهِ وبالجارِ، نحو: سألته كذا، وعن كذا، وبكذا، وب«عن» أكثر، وإذا كان لاسْتِدْعَاءِ المالِ يُتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وب«من»، كقولهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَعًا فَسْتَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقال: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢] (١).

قوله: (أحوالُ بَيْنِكُمْ): قال الزَّجَّاجُ: «مَعْنَى ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾: حَقِيقَةُ وَصْلِكُمْ، أي:

(١) «مفردات القرآن» ص ٤٣٧.

وقد جعلَ التقوى وإصلاح ذاتِ البينِ وطاعةَ الله ورسوله من لوازمِ الإيِّانِ وموجباته، ليُعلمهم أن كمالَ الإيِّانِ موقوفٌ على التَّوَفُّرِ عليها.

ومعنى قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: إن كنتم كاملي الإيِّان. واللامُ في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ إشارةٌ إليهم. أي: إنما الكاملو الإيِّانِ من صِفَتِهِمْ كَيْتَ وَكَيْتَ، والدليلُ عليه قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾. ﴿وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾: فَرِغَتْ، وعن أمِّ الدُّزْدَاءِ: الوَجَلُ في القلبِ كاحتراقِ السَّعْفَةِ، أما مُجِدُّ له فَشَعْرِيْرَةٌ؟

فاتقوا الله وكونوا مجتَمِعِينَ على ما أمرَ الله ورسوله، وكذا معنى: «اللَّهُمَّ أصلِح ذاتِ البينِ» أي: أصلِحِ الحالَ التي لها يجتمعُ المسلمون»^(١).

قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: إن كنتم كاملي الإيِّان): وإنما ذلَّ على الكمالِ^(٢) ليكونَ الخطابُ مع مَنْ آمَنَ إيماناً لا شكَّ فيه، كما أوماً إليه بقوله: «ليُعلمهم أن كمالَ الإيِّانِ موقوفٌ على التَّوَفُّرِ عليها»، وفيه أن الإيِّانَ له مراتب، يعني: إن كنتم من الذين لهم المرتبةُ العُليا في الإيِّان.

ثم أتجَّه لهم أن يسألوا: ما لنا خوطبنا بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وهل يُشكُّ في كوننا كاملي الإيِّان؟ فقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ﴾ الآيات، وهو المرادُ من قوله: «واللامُ في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ إشارةٌ إليهم».

قوله: (السَّعْفَةُ)، الجوهرية: «السَّعْفَةُ - بالتحريك -: عُضْنُ النَّخْلِ، والجمعُ سَعَفٌ».

قوله: (فَشَعْرِيْرَةٌ): هي من قولهم: اقشَعَرَ جِلْدُ الإنسانِ اقشعراراً، يُقال: أَخَذَتْهُ فَشَعْرِيْرَةٌ. كأنه شكى بعضهم إليها فَرَعَةً يجدها^(٣) عند استماعِ الذِّكْرِ، فقالت: إِنَّ تِلْكَ الْفَرَعَةُ تُشْبِهُ احتِراقَ الورقةِ اليابسة، وعلامتها إحساسُ الارتعادِ في الجلدِ، ثم أرشدتهُ بإزالتها بالدُّعاء.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٠٠).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «وإنما كان الخطابُ دالاً على الكمالِ»، والمعنى واحد.

(٣) في الأصول الخطية: «يجد»، ولم يظهر لي وجهه، فقدَرْتُهُ بما تراه. والله أعلم.

قال: بل، قالت: فادعُ الله؛ فإنَّ الدُّعاءَ يُذهِبُه. يعني: فَرِعَتْ لِذِكْرِهِ اسْتِعْظَاماً لَهُ، وَتَهْيِئاً مِنْ جَلَالِهِ وَعِزَّةِ سُلْطَانِهِ وَبَطْشِهِ بِالْعِصَاةِ وَعِقَابِهِ، وَهَذَا الذِّكْرُ خِلَافُ الذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ تَلَيْنَ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبَهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] لِأَنَّ ذَلِكَ ذَكَرَ رَحْمَتِهِ وَرَأْفَتِهِ وَثَوَابِهِ. وَقِيلَ: هُوَ الرَّجُلُ يُرِيدُ أَنْ يَطْلِمَ، أَوْ يَهْمُ بِمَعْصِيَةٍ، فَيُقَالُ لَهُ: أَتَقِيَ اللَّهَ فَيَنْزِعَ. وَقُرِئَ: «وَجَلَّتْ»، بِالْفَتْحِ، وَهِيَ لُغَةٌ، نَحْوُ: «وَبَقَّ» فِي «وَبَقَّ»، وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: «فَرِقَتْ».

﴿زَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾: أَزَادُوا بِهَا يَقِينًا وَطُمَأْنِينَةً نَفْسًا؛ لِأَنَّ تَظَاهَرَ الْأَدْلَةِ أَقْوَى لِلْمَدْلُولِ عَلَيْهِ وَأَثْبَتُ لِقَدَمِهِ، وَقَدْ حُمِلَ عَلَى زِيَادَةِ الْعَمَلِ.

قَوْلُهُ: (قَالَتْ: فَادْعُ اللَّهَ؛ فَإِنَّ الدُّعَاءَ يُذْهِبُهُ): يُؤْهِمُ تَوْخِي إِزَالَةَ الْخَوْفِ عَنِ الْقَلْبِ بِالْكَلِمَةِ، وَالرُّكُوعَ إِلَى الرَّجَاءِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمُبْتَدِئَ إِذَا سَمِعَ آيَاتِ الْقَوَارِعِ وَالزَّوَاجِرَ لَمْ يُطِيقْ فَيَنْزِعِجْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ صَرِيحِ الْإِيْمَانِ، بَلْ صَرِيحِ الْإِيْمَانِ أَنْ يَتَدَارَكَ ذَلِكَ بِآيَاتِ الرَّجَاءِ لِيَحْصُلَ لَهُ الْإِطْمِئْنَانُ، كَمَا أَنَّ الْخَوْفَ يَجْذِبُهُ إِلَى الْقَلَقِ وَالْاضْطِرَابِ، فَالرَّجَاءُ يَدْعُوهُ إِلَى السُّكُونِ، فَيَطْمَئِنُّ السَّالِكُ بَيْنَ تَيْنِكَ الْجَذْبَتَيْنِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهَا: «فَإِنَّ الدُّعَاءَ يُذْهِبُهُ».

قال شيخنا شيخ الإسلام أبو حفص الشهروردي قدس سره: لَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَاكِيَّ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، قَالَ: هَكَذَا كُنَّا حَتَّى قَسَبَتِ الْقُلُوبَ. أَي: أَدْمَنْتَ سِمَاعَ الْقُرْآنِ وَأَلْفَتَ أَنْوَارَهُ، فَمَا اسْتَعْرَبْتَهُ حَتَّى تَتَغَيَّرَ.

قَوْلُهُ: (فَيَنْزِعَ): مِنْ: نَزَعْتُ الشَّيْءَ مِنْ مَكَانِهِ نَزْعًا: قَلَعْتُهُ.

قَوْلُهُ: (أَزَادُوا بِهِ يَقِينًا وَطُمَأْنِينَةً): قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدِي الدِّينِ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «الْأَظْهَرُ أَنَّ نَفْسَ التَّصَدِيقِ يَزِيدُ بِكَثْرَةِ النَّظَرِ وَتَظَاهَرِ الْأَدْلَةِ، وَهَذَا يَكُونُ إِيمَانُ الصِّدِّيقِينَ أَقْوَى مِنْ إِيمَانِ غَيْرِهِمْ، بِحَيْثُ لَا تَعْتَرِيهِمُ الشُّبْهَةُ، وَلَا يَتَزَلْزَلُ إِيمَانُهُمْ بِعَارِضٍ، وَلَا تَزَالُ قُلُوبُهُمْ مُنْشَرِحَةً، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ عَلَيْهِمُ الْأَحْوَالُ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِنْ الْمُؤَلَّفَةِ وَمَنْ قَارَبَهُمْ فَلَيْسُوا كَذَلِكَ، فَهَذَا مِمَّا لَا يُمْكِنُ إِنْكَارُهُ»^(١). وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: الْأَعْمَالُ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي مُسَمَى الْإِيْمَانِ،

(١) «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (١: ١٤٨ - ١٤٩).

وعن أبي هريرة: «الإيمان سبعٌ وسبعون شُعبَةً، أعلاها: شهادةُ أن لا إله إلا الله. وأدناها: إماطةُ الأذى عن الطريق، والحياءُ شُعبَةٌ مِنَ الإيمان».

وعن عُمَرَ بن عبد العزيز: «إنَّ للإيمانِ سُنَنًا وفَرَائِضَ وشَرَائِعَ، فَمَنْ استكَمَلَهَا استكَمَلَ الإيمانَ، وَمَنْ لم يَسْتَكْمِلْهَا لم يَسْتَكْمِلِ الإيمانَ».

كما أنَّ قولَه: «وقد حُمِلَ على زيادةِ العَمَلِ» مُناسِبٌ لقولِ القائلينَ بأنَّ الأعمالَ داخلةٌ فيه، ودلالةُ الآياتِ على الأولِ أَظْهَرُ، لأنَّ قولَه: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ جملةٌ واردةٌ على المدح، إما بتقدير «أعني» أو «هم».

وقلت: يُمكنُ أن يُقالَ - واللهُ أعلمُ - : نَبَّهَ أولاً بقوله: ﴿وَجَلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ على بَدْءِ حالِ المُريدِ في التَّصْمِيلِ^(١)، وثانياً بقوله: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ على أَخْذِهِ في السُّلُوكِ والتَّجَلِّيِ وعُرُوجِهِ في الأحوالِ، وثالثاً بقوله: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ على صُعودِهِ في الدَّرَجَاتِ والمقاماتِ.

ثم في تقديمِ المعمولِ: الإيذانُ بالتَّبَرُّيِّ عن السَّحْوِ والقُوَّةِ، والتفويضُ الكاملِ، وقَطْعُ النَّظَرِ عَمَّا سِوَاهِ. وفي صيغةِ المُضَارِعِ: التلويحُ إلى استيعابِ مراتبِهِ كُلِّهَا^(٢).

قال الشيخُ العارفُ أبو إسماعيلَ الأنصاري: «التوكُّلُ: كِلَّةُ الأمرِ كُلِّهِ إلى مالِكِهِ والتعويلُ على وكالته^(٣)، وهو من أصعبِ المنازلِ».

قوله: (الإيمانُ سبعٌ وسبعون شُعبَةً): وفي روايةٍ لمُسْلِمٍ والبخاري: «بِضْعٍ»^(٤). النهاية: «البِضْعُ

(١) أي: في تزكية نفسه وتنقيتها من المعاصي والآفات وأمراض القلوب، يقال: صَقَلْتُ السيفَ صَقْلًا وصَقَلًا، أي: جَلَوْتُهُ.

(٢) يُريدُ بتقديمِ المعمولِ: تقديمَ الجارِ والمجرورِ «على ربهم» على الفعلِ «يتوكلون»، وهو المرادُ بقوله: «في صيغةِ المضارع».

(٣) في (ح): «والتعويلُ عليه»، والمُثَبَّتُ من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِمَا في «منازل السائرين» للشيخ أبي إسماعيلَ الأنصاري. كما في شَرْحِهِ «مدارج السالكين» لابن القيم (٢: ١٢٦).

(٤) البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) (٥٨) بلفظ: «بضع وستون»، ومسلم (٣٥) (٥٩) بلفظ: «بضع وسبعون».

في العَدَد- بالكسر، وقد يُفْتَحُ: ما بين الثلاثِ إلى التَّسْعِ، وقيل: ما بين الواحدِ إلى العشرة، لأنَّ قطعةً من العَدَدِ. و«الشُّعْبَةُ: الطائفةُ من كُلِّ شيءٍ والقطعةُ منه».

وفي «الأساس»: «ومن المجاز: أنا شُعْبَةٌ من دَوْحَتِكَ، وعُصْنٌ من سَرْحَتِكَ»^(١).

وقلت: دلالةُ هذا الحديثِ على أنَّ الأعمالَ داخلَةٌ في مُسَمَّى الإيمانِ ظاهرة.

قال الشيخُ محيي الدين^(٢): «الإيمانُ قولٌ وعَمَلٌ، وهو مذهبُ مالكٍ والثوريِّ والأوزاعيِّ ومن بعدهم من أربابِ العِلْمِ الذين كانوا مصابيحَ الهدى وأئمةَ الدِّينِ، من أهلِ العراقِ والشامِ وغيرِهِم، وقولُ ابنِ مسعودٍ وحذيفةَ والنَّخعيِّ والحسنِ وعطاءِ وطاووسٍ ومُجاهِدِ وابنِ المَبَارَكِ».

وقال الشيخُ: «المعنى الذي يَسْتَحِقُّ به العبدُ المدحَ والولايةَ من المؤمنين: هو إتيانه بهذه الأمور: التصديقُ بالقلبِ والإقرارُ باللسانِ والعَمَلُ بالجوارحِ، وذلك أنه إذا أَقَرَّ وَعَمِلَ على غيرِ عِلْمٍ منه ومعرفةٍ بِرَبِّهِ لا يَسْتَحِقُّ اسمَ المؤمنِ، وكذا لو عَرَفَهُ وعَمِلَ وجحدَ بِلِسَانِهِ وكذَّبَ ما عرفَ، وكذا إذا أَقَرَّ ولم يعملِ بالفرائضِ لا يُسَمَّى مؤمناً بالإطلاقِ، وإن كان في اللغةِ يُسَمَّى مؤمناً؛ لأنه غيرُ مُسْتَحِقِّ لهذا الاسمِ في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾».

وقلت: فعلى هذا ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ بَدَلٌ مِنَ السَّابِقِ؛ لأنَّ في إقامةِ الصَّلَاةِ إشارةً إلى تعديلِ أركانها وتوفيةِ حُدُودِها وآدابها، وذلك لا يتأتَّى إلا مِنَ

(١) السَّرْحُ: كُلُّ شَجَرٍ لَا شَوْكَ فِيهِ، والواحدة: سَرْحَةٌ. كما في «لسان العرب»، مادة (سرح).

(٢) يعني: الإمام النووي، وما نقله المؤلفُ عنه هو في مواضعٍ متقاربةٍ من «شرح صحيح مسلم»

(١: ١٤٦-١٤٨).

ومن هنا إلى قوله: «قوله: وبهذا تعلق من يستثنى» ساقطٌ من (ف).

المؤمن المخلص، ثم في اقتيرائها بأداء الزكاة - وهما أمّا العبادات البدنيّة والماليّة - دلالة على استيجلابِ سائرهما.

وقال الشيخ أيضاً: «أنكر أكثر المتكلمين زيادته ونقصانه، وقالوا: متى قبل الزيادة والنقصان كان شكاً وكُفراً، وقال المحققون من المتكلمين: نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمراته ونقصانها، وفي هذا توفيق بين ظواهر النصوص». وقال: «الإيمان في اللغة: هو التصديق، فإن عُنِيَ به ذلك فلا يزيد ولا ينقص؛ لأن التصديق لا يتجزأ، فلا يتصور كماله مرّة ونقصانه أخرى، وفي لسان الشرع: هو التصديق بالقلب والعمل بالأركان».

وقال الراغب في «الدرية»: «الإيمان: هو الإذعان على سبيل التصديق لله تعالى باليقين، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ﴾ ووجَل القلب: هو الخشية للحق على سبيل التصديق له باليقين. هذا أصل الإيمان، ثم صار اسماً لشريعة محمد ﷺ كالإسلام، فعلى الثاني يصح إطلاقه على من يظهر ذلك، وإن لم يتخصّص بالتصديق اليقيني، ولأن اشتقاق الإيمان لا يمنع منه، فإن معنى المؤمن: من صار ذا أمن، ويأظهار الشهادتين يأمن الإنسان من أن يهراق دمه ويباح ماله، على أنه ورد أنه ﷺ حين سأل الجارية عن الله تعالى، فأشارت نحو السماء، وعن النبوة فأشارت إليه، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»^(١). وقال بعض المعتزلة: لا يصح إطلاقه على أحد ما لم يختبر في الأصول الخمسة».

وقال أيضاً: «اختلف في الإيمان: هل هو الاعتقاد المجرد أم الاعتقاد والعمل معاً؟ واختلف فهم بسبب اختلاف نظرهم، فمن قال: هو اعتقاد مجرد^(٢): فنظّره إلى اشتقاق اللفظ،

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

(٢) من قوله: «أم الاعتقاد والعمل معاً» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبت من (ط)، أما (ف) فالفقرة كلها ساقطة منها.

والى أنه سبحانه وتعالى فَصَلَ بينهما في عامّة التنزيلِ بالعطف^(١)، لأنَّ النبي ﷺ فَرَّقَ بينهما في تحريّ جبريل^(٢) حينَ سأله عن الإسلام والإيمان، فَفَسَّرَ الأوَّلَ بالأعمال، والثانيَ بالاعتقاد، ومَن قال: هو الاعتقادُ والعمل؛ فليَما وَرَدَ: «الإيمانُ معرفةٌ بالقلبِ وإقرارٌ باللسانِ وعملٌ بالأركان»^(٣).

ولأنَّ الإيمانَ ليس بذي منزلةٍ واحدة، قال النبي ﷺ: «الإيمانُ بِضْعٌ وسبعونُ شُعبَةً»^(٤) الحديث، ومَن تأمَّله وَعَرَفَ حقيقته عَلِمَ أنَّ الإيمانَ الواجبَ هو اثنانِ وسبعونَ درجةً، لا أقلَّ ولا أكثر؛ لأنه صلواتُ الله عليه لا ينطق عن الهوى، إنَّ هو إلاَّ وَخِي يُوحى^(٥). إلى آخر كلامه. وقلت: قد مرَّ تأويلُ العطفِ في البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥].

وأما الجوابُ عن حديث جبريل عليه السَّلام: فما ذكره مُحمي السُّنَّةِ في «شرح السُّنَّة»: «جعل النبي ﷺ في الحديث الإسلامَ اسماً لِمَا ظهرَ من الأعمال، وجعلَ الإيمانَ اسماً لِمَا بَطَّنَ من الاعتقاد، وليس ذلك لأنَّ الأعمالَ ليست من الإيمان، والتصديقُ بالقلبِ ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيلاً لجملةٍ هي كُلُّها شيءٌ واحد، وجماعُها الدين، ولذلك قال: «ذاك جبريلُ أتاكم يُعلِّمُكمُ أمرَ دينِكُمْ»^(٦).

(١) يعني: بعطفِ قوله: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ على قوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ في أكثر الآيات.

(٢) أخرجه مسلم (٨) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وَضَعَفَهُ البوصيري في «مصباح الزجاجه» (٢٢). وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عَرَّاق (١: ١٥١).

(٤) أخرجه مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) (٥٨) بلفظ: «بضع وستون شعبة».

(٥) «الذريعة إلى مكارم الشريعة» للراغب الأصفهاني ص ١٢٦ - ١٢٩ - ١٣٤.

(٦) «شرح السنة» للبغوي (١: ١٠).

﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾: ولا يُفَوِّضُونَ أمورهم إلى غير ربهم، لا يَحْتَشُونَ ولا يَرْجُونَ إلا إياه. جَمَعَ بَيْنَ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ مِنَ الْخَشْيَةِ وَالْإِخْلَاصِ وَالتَّوَكُّلِ، وَبَيْنَ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ. ﴿حَقًّا﴾ صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ الْمَحذُوفِ، أَي: أَوْلَيْكَ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ ﴿كَقَوْلِكَ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ حَقًّا، أَي: حَقُّ ذَلِكَ حَقًّا.﴾

وعن الحسن: أن رجلاً سأله: أمؤمن أنت؟ قال: الإيآن إيمانان، فإن كنت تسألني عن الإيآن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة والنار والبعث والحساب، فأنا مؤمن. وإن كنت تسألني عن قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ فوالله لا أدري؛ أمنهم أنا أم لا؟ وعن الثوري: «مَنْ رَعِمَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ حَقًّا، ثُمَّ لَمْ يَشْهَدْ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَقَدْ آمَنَ بِنِصْفِ الْآيَةِ». وهذا إلزام منه، يعني: كما لا يَقْطَعُ بأنه من أهلِ ثوابِ المؤمنينِ حَقًّا، فلا يَقْطَعُ بأنه مؤمنٌ حَقًّا، وبهذا تَعَلَّقَ مَنْ يَسْتَشْنِي فِي الْإِيْيَانِ.

قوله: (وبهذا تَعَلَّقَ مَنْ يَسْتَشْنِي): أي: بإلزامِ الثَّورِيِّ تَمَسَّكَ مَنْ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَبَيَّأْتُهُ: أَنَّهُ تَعَالَى عَقَبَ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ الْآيَةَ، بَعْدَ إِجْرَاءِ الْأَوْصَافِ الْفَاضِلَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ حَقَّقِينَ ثَابِتِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ، لِاتِّصَافِهِمْ بِتِلْكَ الْفَضَائِلِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ مُؤْذَنٌ بِأَنْ مَا يَرِدُ عَقِيْبَهُ: الْمَذْكُورُونَ قَبْلَهُ أَهْلٌ لِاتِّسَابِهِ مِنْ أَجْلِ الْخِصَالِ الَّتِي عُدَّتْ، لَا سِيَّما عَلَى الْحَصْرِ، فَكَأَنَّهَا مُعْلَلَانِ مَعًا لِتِلْكَ الصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَلَا يُفَارِقَانِهِ أَبَدًا.

وقد تَقَرَّرَ - بَلْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ - أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ الْعِشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ^(١) لَا يَقْدِرُ أَنْ يَقْطَعَ

(١) تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِالْعِشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ فَقَطْ عَمَلٌ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْحَكْمَ الْمَذْكُورَ يَشْمَلُهُمْ وَيَشْمَلُ غَيْرَهُمْ مِمَّنْ نُبِتَ تَبَشِيرُهُ بِالْجَنَّةِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، كَخَدِيجَةَ وَعَائِشَةَ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَعُكَّاشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَعَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ وَوَالِدَيْهِ وَغَيْرِهِمْ.

وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ممن لا يستثني فيه، وحُكي عنه أنه قال لِقَتَادَةَ: لِمَ تستثني في إيمانك؟ قال: اتباعاً لإبراهيم عليه السلام في قوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢] فقال له: هَلَّا اقْتَدَيْتَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى﴾ [البقرة: ٢٦٠].

بأنه من أهل الثواب، فَمَنْ قال: إني مُؤْمِنٌ حقاً لا بُدُّ له مِنَ القَوْلِ بأنَّ له درجاتٍ عندَ ربِّه قطعاً، وإلا فقد آمنَ ببعضِ دونَ البعض، لكنَّه لا يجوزُ القَطْعُ بالثاني، فلا يجوزُ القَطْعُ بالأوَّل، فله أن يقول: أنا مُؤْمِنٌ إن شاء الله، لا: أنا مُؤْمِنٌ حقاً^(١)، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهذا إلزامٌ منه».

قال الإمام: مذهبُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ جوازُ الاستثناء، وأن يقول: أنا مُؤْمِنٌ إن شاء الله، وتبعه جمعٌ عظيمٌ من الصحابةِ والتابعين، وهو قولُ الشافعيِّ، رضي الله عنهم. وأنكره أبو حنيفة رضي الله عنه؛ ذهاباً إلى أن الاستثناء شكٌّ، فلا يجتمعُ مع الإيمانِ الذي هو اليقين. والشافعيُّ يحملُ الاستثناءَ إما على التبرُّك، كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَامِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وإما على الإيمانِ المُتَمَعِّعِ به عند الموت، فإذا لا خلافَ في أصلِ المعنى.

قوله: (هَلَّا اقْتَدَيْتَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]): يعني: لِمَ لم تقتدِ به^(٢) في هذا الجوابِ حيثُ جزمَ به وقطعه ولم يتردد فيه، ولم يقل: بلى إن شاء الله؟

ويمكنُ أن يُجابَ: بأنَّ الإيمانَ بأنَّ الله تعالى قادرٌ على إحياءِ الموتى مما الشكُّ فيه موجبٌ للكُفْر، وليس أيضاً من مقامِ التبرُّك، بخلافه في قوله عليه السلام: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، فإنه عليه السلامُ في مقامِ هضمِ النَّفسِ وتحريِّ الوسيلةِ إلى إنجاحِ المطلوب. وإليه ينظرُ قولُ الحسن: «الإيمانُ إيمانان»^(٣).

= وتقييدُ ذلك بالعشرة وقع أيضاً في كلامِ الزمخشريِّ في قوله الآتي في تفسير الآية ١٠ من سورة الملك (٥٤٦: ١٥): «وَعِدَّةُ الْمُبَشِّرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ: عشرة، لم يُضَمَّ إليهم حادي عشر».

(١) في (ف): «فله أن يقول: أنا مؤمنٌ حقاً»، وفيه سقطُ أفسدَ المعنى وقلبه، والمثبت من (ط) و(ح).

(٢) في (ح): «يعني: لم تقتدِ به»، دون «لِمَ»، وله وجه، والمثبت من (ط) و(ف)، وهو الأحسن.

(٣) تحرّف في (ح) و(ف) إلى: «الإيمانُ الإيمانان»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لِمَا في «الكشاف».

﴿دَرَجَاتٌ﴾: شرف وكرامة وعلو منزلة ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾: وتجاوز لسيئاتهم ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾: نعيم في الجنة، يعني: لهم منافع حسنة دائمة على سبيل التعظيم، وهذا معنى الثواب.

[﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ ٥]

﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أن يرتفع محل الكافر على أنه خبرٌ مُبتدأٌ محذوف، تقديره: هذه الحال كحال إخراجك،

قوله: (هذه الحال كحال إخراجك): قال محيي السنة: «اختلفوا في تعلق الكافر؛ قيل: التقدير: امض لأمر الله - يعني: في الأنفال - وإن كرهوا، كما مضيت لأمر الله في الخروج من البيت لطلب العير وهم كارهون. وعن المبرد: الأنفال لله والرسول وإن كرهوا، كما أخرجك ربك بالحق وإن كرهوا»^(١).

قال السيّد ابن الشّجريّ في «الأمالي»: القول بأن الكافر نعتٌ لمصدر - كما في الوجه الثاني - ضعيفٌ؛ لتباعد ما بينهما بعشر جُمَل، والوجه: الأول، وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف^(٢).

وقلت: بل الوجه الثاني أدقُّ التّاماً من الأوّل، والتشبيه فيه أكثر تفصيلاً، لأنه حيثلذ من تَمَّة الجملة السّابقة داخلٌ في حَيِّزِ المَقولِ مع مُراعاة الالتفات^(٣)، فالفاءُ في ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ رابطةٌ لِلوَصْفِ بِالْحَكْمِ، جاعلة^(٤) تَمَّةَ الآيَةِ مِنْ جَمَلَةِ حَالِ المُشَبَّهِ ومُرْتَبَةً عَلَيْهِ، فكأنه قيل: قُلِ

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٢٧).

وقوله: «كما أخرجك ربك بالحق وإن كرهوا» سقط من (ح)، وأثبتته من (ط) و(ف)، وهو الموافق لهما في «تفسير البغوي».

(٢) قوله: «وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف» سقط من (ح) و(ف).

(٣) نقله العلامة الأوسمي رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (٩: ١٦٩)، وتعقبه بقوله: «ولا أراه سالماً من الاعتراض»، وانظر التفصيل هناك.

(٤) في (ح) و(ف): «عاجلة»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

الأنفال استقرَّ الله مع كراهيتكم، وكان خيراً لكم؛ لِمَا حَصَلَ لَكُمْ مِنْ تَقْوَى اللَّهِ وَطَاعَةِ الرَّسُولِ وَإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، كَمَا اسْتَقَرَّ إِخْرَاجِي مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْقِتَالِ مَعَ كِرَاهِيَتِكُمْ إِيَّاهُ، وَكَانَ خَيْرًا لَكُمْ^(١)؛ لِمَا نِلْتُمْ مِنَ الْفَتْحِ وَالْغَنِيمَةِ. وَالْأَوَّلُ مُرَكَّبٌ عَقْلِيٌّ لِقَوْلِهِ: «هَذِهِ الْحَالُ كَحَالِ إِخْرَاجِكَ»، وَالثَّانِي مُرَكَّبٌ وَهْمِيٌّ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَصَوُّرِ جُزْئِيَّاتِ الْكَلَامِ، لِئَلَّا يَخْتَلَّ أَمْرُ التَّمْثِيلِ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ مِنْ مُجَرِّدِ أَخْذِ الزُّبْدَةِ وَالْخِلَاصَةِ، كَمَا مَرَّ مِرَارًا.

ثم استأنفَ مُسْتَطَرِدًا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ، لِلْحَثِّ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ وَقَلْعِ الْهَوَى الْكَامِنِ فِي النَّفْسِ، وَالْإِيذَانِ بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ الْكَامِلَ مَنْ يَجْعَلُ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، عَلَى مَا رَوَيْنَا فِي «المصابيح» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»^(٢).

ثم في تقديم عَجْزِ الْقِصَّةِ - وهي ذِكْرُ قِسْمَةِ الْأَنْفَالِ وَالسُّؤَالِ فِيهَا - عَلَى صَدْرِهَا؛ وَهُوَ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى بَدْرِ، إِلَى آخِرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ الْوَارِدَةِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ: اسْتِيعَادُ لِكِرَاهِيَتِهِمْ هَذِهِ بَعْدَمَا شَاهَدُوا أَمْثَالَ هَذِهِ الْحَالَةِ، فَكَّرِ هَوَاهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُمْ حَقِيقَتُهَا، وَاسْتِحْضَارُ لِمَعْنَى التَّأْدِيبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، وَلِمَا تَبَيَّنَ لَهُمْ مِنْ وَجْهِ الْحِكْمَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَنَخَبْتُمْ﴾ [الحجرات: ٧].

كَأَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ الْكَرِيمَةَ مِنْ فَاتِحَتِهَا إِلَى خَاتِمَتِهَا جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ وَاحِدٍ، وَإِرْشَادٌ لِلصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ فِي تَحْرِيِ طَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَوْخِيِ رِضَاهُ، وَامْتِنَانٌ عَلَيْهِمْ بِمَا

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «لِمَا حَصَلَ لَكُمْ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ف).

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (١٣: ٢٨٩)، وَالبَغْوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١: ٢١٢ - ٢١٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١٣: ٢٨٩): «رِجَالُهُ ثَقَاتٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي آخِرِ الْأَرْبَعِينَ».

يعني: أن حالهم في كراهة ما رأيت من تنفيل الغزاة مثل حالهم في كراهة خروجك للحرب. والثاني: أن يتصّب على أنه صفة مصدر الفعل المقدّر في قوله: ﴿الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] أي: الأنفال استقرت لله والرسول وثبتت، مع كراهتهم، ثباتاً مثل ثبات إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون.

﴿مِنْ بَيْتِكَ﴾ يريد بيته بالمدينة، أو المدينة نفسها، لأنها مهاجره ومسكنه، فهي في اختصاصها به كاختصاص البيت بساكنه ﴿بِالْحَقِّ﴾ أي: إخراجاً ملتبساً بالحكمة والصواب الذي لا تحيد عنه ﴿وَإِنَّ قَرِيْبًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكُرْهُوْنَ﴾ في موضع الحال، أي: أخرجك في حال كراهتهم،

منهم من نعمة الصخرة، وإن شئت فجزّب ذوقك في تكرار «إذ» في التفصيل الوارد في السورة وإيراد القصص من غير ترتيب، ثم في كل من تلك الإيرادات الرمز إلى المقصود، ثم في إدراج تقسيم^(١) المسؤول عنه في أثناء ذلك، يعني قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمَهُ وَاللَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]: بيان لكيفية تصرف من وكل إليه أمر الغنائم، فتكرّر في كل ذلك تر العجائب، ويتحقّق لك ما ذكرت هاهنا، وما أسلفت في قصة البقرة من تقديم آخر القصة على أولها، لتقف على شمة من أسرار كلام الله تعالى المجيد، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

قوله: (في كراهة ما رأيت): قيل: هو من الرأي الذي في قول الله تعالى: ﴿بِمَا أَرْنَكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، لا من رؤية البصر، ولا من رؤية القلب المتعدّي إلى مفعولين، ويدل عليه قوله ﷺ في فاتحة السورة: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٢)، وقول المصنّف: «شرط لمن كان له بلاء في ذلك اليوم أن يتفله».

(١) تحرّف في (ف): «ثم في إدراج تقديم»، والمثبت من (ط) و(ح)، والمراد: إدراج حكم تقسيم الأنفال في أثناء هذه القصص.

(٢) تقدّم تخريجه أول السورة.

وذلك أن عَيْرَ قُرَيْشٍ أَقْبَلَتْ مِنَ الشَّامِ فِيهَا تِجَارَةٌ عَظِيمَةٌ، مَعَهَا أَرْبَعُونَ رَاكِبًا، مِنْهُمْ أَبُو سُفْيَانَ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَعَمْرُو بْنُ هِشَامٍ، فَأَخْبَرَ جِبْرِيلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَعْجَبَهُمْ تَلَقَّى الْعَيْرِ؛ لِكثْرَةِ الْخَيْرِ وَقِلَّةِ الْقَوْمِ، فَلَمَّا خَرَجُوا بَلَغَ أَهْلَ مَكَّةَ خَبْرُ خُرُوجِهِمْ، فَنَادَى أَبُو جَهْلٍ فَوْقَ الْكَعْبَةِ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ، النَّجَاءُ النَّجَاءُ، عَلَى كُلِّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ، عَيْرَكُمْ أَمْوَالِكُمْ، إِنْ أَصَابَهَا مُحَمَّدٌ لَنْ تُفْلِحُوا بَعْدَهَا أَبَدًا.

وقد رأت أختُ العباسِ بنِ عبدِ المطلبِ رؤيا، فقالت لأخيها: إني رأيتُ عَجَبًا، ...

قوله: (وذلك أن عَيْرَ قُرَيْشٍ): جملةٌ كالمبيئة للأولى وإن دخلت الواو؛ لأنَّ المُشَارَ إليه ما سَبَقَ، أي: الإخراجُ في حالِ الكراهية، لأنَّ عَيْرَ قُرَيْشٍ، إلى آخره.

قوله: (النَّجَاءُ النَّجَاءُ)، الجوهري: «نَجَوْتُ نَجَاءً، مَمْدُودٌ؛ أي: أَسْرَعْتُ»، منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ^(١)، واللامُ فيهما للجنس.

قوله: (على كُلِّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ)، أي: أَسْرِعُوا وَبَادِرُوا مُجْتَمِعِينَ، وَلَا تَقْفُوا لِأَن تَخْتَارُوا لِلرُّكُوبِ ذُلًّا وَلَا دُونَ صَعْبٍ^(٢).

قوله: (عَيْرَ كَمِ أَمْوَالِكُمْ): «أَمْوَالِكُمْ» بَدَلُ «عَيْرِكُمْ»، وهو مِثْلُ قولهم: «أَهْلَكَ فَقْدَ أَعْرَيْتَ»، قال الميداني: «أي: بَادِرْ أَهْلَكَ وَعَجَّلِ الرَّجُوعَ إِلَيْهِمْ، فَقَدْ هَاجَتْ رِيحُ عَرِيَّةٍ، أي: باردة، أَعْرَيْتَ: دَخَلْتَ فِي الْعَرِيَّةِ»^(٣). وقيل: التقدير: الرَّمُوا عَيْرَكُمْ.

قوله: (وقد رأت أختُ العباسِ): قال محيي السُّنَّةِ^(٤): هي عاتكة بنتُ عبدِ المطلبِ.

(١) أي: اطلَبُوا النجاء، أو اقصدوا النجاء، أو نحو ذلك.

(٢) الصَّعْبُ وَالذَّلُولُ: صفتان للبعير، فالصَّعْبُ: الذي لا يقادُ لصاحبه، والذَّلُولُ: ضِدُّهُ، ثم استعملنا في شديد الأمورِ وسَهْلُهَا. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٩)، مادة (صعب).

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٦٢).

(٤) تحوَّف في (ف) إلى: «محيي الدين»، فأوهم أنَّ المراد النووي، والمُثَبَّت من (ط) و(ح)، والمرادُ به: البغويُّ، وانظر: «معالم التنزيل» له (٣: ٣٢٩).

رَأَيْتُ كَانَ مَلَكًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، فَأَخَذَ صَخْرَةً مِنَ الْجَبَلِ، ثُمَّ حَلَقَ بِهَا، فَلَمْ يَبْقَ بَيْتٌ مِنْ بِيوتِ مَكَّةَ إِلَّا أَصَابَهُ حَجَرٌ مِنْ تِلْكَ الصَّخْرَةِ. فَحَدَّثَتْ بِهَا الْعَبَّاسُ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: مَا يَرْضَى رِجَالَهُمْ أَنْ يَتَّبِعُوا حَتَّى تَسْتَبَأَ نِسَاؤُهُمْ، فَخَرَجَ أَبُو جَهْلٍ بِجَمِيعِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَهُمْ النَّفِيرُ فِي الْمَثَلِ السَّائِرِ: «لَا فِي الْعَيْرِ وَلَا فِي النَّفِيرِ»، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الْعَيْرَ أَخَذَتْ طَرِيقَ السَّاحِلِ وَنَجَتْ، فَارْجِعْ بِالنَّاسِ إِلَى مَكَّةَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ أَبَدًا، حَتَّى نَنَحَرَ الْجُرُورَ، وَنَشْرَبَ الْحُمُورَ، وَنُقِيمَ الْقَيْنَاتِ وَالْمَعَاذِفَ بِبَدْرٍ، فَيَسَامَعَ جَمِيعُ الْعَرَبِ بِمَخْرَجِنَا، وَأَنْ مُحَمَّدًا لَمْ يُصِبِ الْعَيْرَ، وَأَنَا قَدْ أَعْضَضْنَاهُ. فَمَضَى بِهِمْ إِلَى بَدْرٍ، وَبَدَرَ: مَاءٌ كَانَتْ الْعَرَبُ تَجْتَمِعُ فِيهِ لِسُوقِهِمْ يَوْمًا فِي السَّنَةِ.

قوله: (حَلَقَ بِهَا): التحليقُ بالشيء: الرميُّ به إلى فوق^(١).

قوله: (لَا فِي الْعَيْرِ وَلَا فِي النَّفِيرِ): قَالَ الْمُفَضَّلُ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ أَبُو سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ حِينَ انصَرَفَ بَنُو زُهْرَةَ إِلَى مَكَّةَ: يَا بَنِي زُهْرَةَ، لَا فِي الْعَيْرِ وَلَا فِي النَّفِيرِ! عَنِي بِالْعَيْرِ: عَيْرٌ قُرَيْشٍ الَّتِي أَقْبَلْتُ مَعَ أَبِي سُفْيَانَ مِنَ الشَّامِ، وَبِالنَّفِيرِ: مَنْ خَرَجَ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ رَيْبَعَةَ لِاسْتِنْقَاذِهَا مِنْ أَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَ يَبْدُرُ مَا كَانَ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ يُحِطُّ أَمْرُهُ وَيُصَغَّرُ قَدْرُهُ^(٢).

الجوهري: «النَّفِيرُ: الْقَوْمُ الَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ فِي أَمْرٍ»، وَ«الْعَيْرُ بِالْكَسْرِ: الْإِبِلُ الَّتِي تَحْمَلُ الْمِيرَةَ».

قوله: (أَعْضَضْنَاهُ): أَي: اسْتَحْفَفْنَا بِهِ وَسَتَمْنَاهُ وَقُلْنَا لَهُ: عَضَضْتَ بَطْرَ أُمِّكَ، وَالْبَطْرُ: لَحْمَةٌ فِي الْفَرْجِ، وَهِيَ الَّتِي تُحْتَنَنُ، وَهَذَا مِنْ شَتَائِمِ الْعَرَبِ. النِّهَايَةُ: «وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضَضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا»^(٣)، أَي: قُولُوا لَهُ: اعضضْ بِأَيْرِ أَيْبِكَ، وَلَا تَكُنُوا عَنِ الْأَيْرِ بِالسَّهْنِ؛ تَنْكِيلًا لَهُ». وَقَوْلُ أَبِي جَهْلٍ لِعُبَيْدَةَ يَوْمَ بَدْرٍ: لَوْ عَيْرُكَ يَقُولُ هَذَا أَعْضَضْتُهُ، أَي: سَتَمْتُهُ.

(١) هذه الفقرة (من: «قوله: حلق بها» إلى هنا) وردت في (ح) و(ف) قبل «قوله: عيركم أموالكم»، أما في

(ط) فوردت هنا، وهو الموافق لترتيب الكلام في «الكشاف».

(٢) القولان (قول المُفضَّل وقول الأصمعي) منقولان في «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢٢٢).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٢٣٣) و(٢١٢٣٦).

فترز جبريل عليه السلام، فقال: يا محمد، إن الله وعدكم إحدى الطائفتين: إما العير، وإما قريشاً، فاستشار النبي ﷺ أصحابه وقال: «ما تقولون؟ إن القوم قد خرجوا من مكة على كل صعب وذلول، فالعير أحب إليكم أم النفير؟» قالوا: بل العير أحب إلينا من لقاء العدو، فتغير وجه رسول الله ﷺ: ثم ردّد عليهم فقال: «إن العير قد مضت على ساحل البحر، وهذا أبو جهل قد أقبل»، فقالوا: يا رسول الله، عليك بالعير ودع العدو، فقام عند غضب النبي ﷺ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، فأحسنّا، ثم قام سعد بن عبادة فقال: انظر أمرك فامض، فوالله لو سرت إلى عدنّ أبيّن ما تخلّف عنك رجل من الأنصار، ثم قال المقداد بن عمرو: يا رسول الله، امض لِمَا أَمَرَكَ اللهُ،

وقيل: من الأدب أن يُقال: يعني «أعضضناه»؛ أي: جعلناه عاضّاً أنامله، أو قلنا له: أعضضت علينا أناملك من العيظ، يعني: ما حصل مطلوبك، وما ظفرت إلا بعض أناملك من العيظ، وتحقيق هذه الكناية: أو قنناه فيما يصير به نادماً يعض أنامله، فإنه إذا قصد العير ولم يجده ندم على المسير، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٨]، أو غضب كقوله تعالى: ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

قوله: (قالوا: بل العير أحب إلينا من لقاء العدو، فتغير وجه رسول الله ﷺ... فقالوا^(١)): يا رسول الله، عليك بالعير ودع العدو: وهذا هو المراد من إيراد هذه القصة؛ لأن القصة سيقت لبيان أن قوله: ﴿وإن قريشاً من المؤمنين لكرهون﴾ حال، كما علم من كلامه.

قوله: (فأحسنّا): أي: أحسنّا الكلام في اتباع مراد رسول الله ﷺ.

قوله: (إلى عدنّ أبيّن)، النهاية: «عدنّ أبيّن: مدينة معروفة باليمن، أضيفت إلى «أبيّن» بوزن «أبيض»، وهو رجل عدنّ بها، أي: أقام».

قوله: (ثم قال المقداد بن عمرو): روينّا في «صحيح البخاري»^(٢) عن ابن مسعود قال: «أتى

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فقالوا»، والأمر فيه سهل.

(٢) برقم (٤٦٠٩).

فإنا معك حيثما أحييت، لا نقولُ لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اذهب أنت وربك فقاتل إنا ههنا قاعدون، ولكن اذهب أنت وربك فقاتل إنا معكم مقاتلون ما دامت عينٌ منا تطرف. فصَحِّحَك رسول الله ﷺ، ثم قال: «أشيروا عليَّ أيها الناس»، وهو يريدُ الأنصار، لأنهم قالوا له حينَ بايعوه على العَقَبَةِ: إنا بُرَاءُ من ذِمَامِكَ حتى تصِلَ إلى ديارنا، فإذا وصلتَ إلينا فأنت في ذِمَامِنَا، نَمْنَعُكَ مما نَمْنَعُ منه أبناءنا ونساءنا، فكان النبي ﷺ يَتَخَوَّفُ أن لا تكونَ الأنصارُ لا ترى عليهم نُضْرَتَهُ إلا على عَدُوِّ دَهْمَتِهِ بالمدينة.

فقام سعدُ بنُ معاذٍ فقال: لكأنك تُريدنا يا رسول الله؟ قال: «أجل»، قال: أمنا بك وصدقتك، وشهدنا أن ما جئتَ به هو الحق، وأعطيناك على ذلك عهودنا وموآثيقنا على السَّمْعِ والطاعة، فامضِ - يا رسول الله - لِمَا أَرَدْتَ، فوالذي بَعَثَكَ بالحق، لو استعَرَضْتَ بنا هذا البَحْرَ فحُضَّتْهُ لِحُضْنَاهُ معك، ما تَخَلَّفَ منا رجلٌ واحد، وما نَكَرُهُ أن تلقى.....

المقدادُ النبي ﷺ وهو يدْعُو على المُشْرِكِينَ، فقال: يا رسول الله، إنا لا نقولُ كما قالت بنو إسرائيل: اذهب أنت وربك فقاتل إنا ههنا قاعدون، ولكن امضِ ونحنُ معك. فسُرِّي عن رسول الله ﷺ.

ورواه أحمدُ بنُ حنبلٍ^(١) عن طارقِ بنِ شِهَابٍ، وفي آخره: «ولكن اذهب أنت وربك فقاتل إنا معكم مقاتلون».

قوله: (يَتَخَوَّفُ أن لا تكونَ الأنصارُ لا ترى عليهم نُضْرَتَهُ عليهم): أي: لا تعتقدُ وُجُوبَ نُضْرَتِهِ عليهم إلا على عَدُوِّ يَفْجُؤُهُ بالمدينة، و«لا» في «أن لا تكون»: زائدة.

قوله: (استعَرَضْتَ): أي: لو عَبَزْتَ بنا البَحْرَ عَرْضاً. النهاية: «في الحديث: «فأتى جمرَةَ الوادي فاستعَرَضَهَا»^(٢)، أي: أتاها من جانبها عَرْضاً».

(١) في «مسنده» (١٨٨٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩٦) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

بنا عدونا، إنا لصبرٌ عند الحرب، صدقٌ عند اللقاء، ولعلَّ اللهُ يُريك ما يُقرُّ به عينك، فيسرُ بنا على بركةِ الله. ففرح رسولُ الله ﷺ، وبسطه قولُ سعد، ثم قال: «سيروا على بركةِ الله وأبشروا، فإنَّ اللهَ وَعَدَنِي إِحْدَى الطائفتين، واللهُ لكأني الآن أنظرُ إلى مصارعِ القوم».

وروي: أنه قيلَ لرسولِ الله ﷺ حينَ فرغَ من بدر: عليك بالعبيرِ ليس دونها شيءٌ، ...

قوله: (لكأني الآن أنظرُ إلى مصارعِ القوم): رويَنا عن مُسلمٍ وأبي داود^(١) عن أنسٍ قال: «إنَّ النبيَّ ﷺ شاورَ حينَ بلغه إقبالُ أبي سُفيان، فقام^(٢) سعدُ بنُ عبادةَ فقال: يا رسولَ الله، والذي نفسي بيده، لو أمرتَنا أن نخيضَها البحرَ لأخضناها^(٣)، ولو أمرتَنا أن نضربَ أكبادَها إلى بركِ التجمادِ لفعَلنا. قال: فنَدبَ رسولُ الله ﷺ الناسَ، فانطلقوا حتى نزلوا بدرًا، فقال رسولُ الله ﷺ: «هذا مصرعُ فلان»، ويضعُ يدهُ على الأرضِ هاهنا وهاهنا، قال: فما ماطَ^(٤) أحدٌ عن موضعِ يَدِ رسولِ الله ﷺ».

الأساس: «خاضَ الماءَ خوضاً، وأخاضوا الماءَ إخاضةً: إذا خاضوه بدوابهم».

النهاية: «في الحديث: لا تُضربُ أكبادُ المطيِّ إلا إلى ثلاثةِ مساجد»^(٥)؛ أي: لا تُركبُ ولا يُسارُ عليها، يُقال: ضربتُ في الأرضِ؛ إذا سافرتَ فيها».

وأما «بركُ الغياد» بفتحِ الباءِ وكسرها، وضَمُّ الغينِ وكسرها: فهو اسمُ موضعٍ باليمنِ، وقيل: هو موضعٌ من وراءِ مكةَ بخمسينَ ليالٍ.

(١) مسلم في «صحيحه» (١٧٧٩)، وأبو داود في «سننه» (٢٦٨١).

(٢) من أولِ الفقرةِ إلى هنا سقط من (ف).

(٣) في (ف) و(ط): «أن نخيضَ البحرَ لأخضناها»، وفي (ح): «أن نخوضَ البحرَ لخضناه»، والمثبتُ من «صحيحِ مسلم»، والضميرُ فيه عائِدُ إلى الخيلِ.

(٤) أي: تنحى. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤: ٣٨١)، مادة (ميط).

(٥) أخرجه بهذا اللفظِ الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٨٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٥٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٥٩)، وفي «الأوسط» (٢٧٩٠) من حديثِ أبي هريرة رضي اللهُ عنه.

فناداه العباس وهو في وثاقه: لا يصلح، فقال له النبي ﷺ: «لِمَ؟» قال: لأن الله وعدك إحدى الطائفتين، وقد أعطاك ما وعدك.

وكانت الكراهة من بعضهم لقوله: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴿٦﴾﴾.

[﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴿٦﴾﴾]

﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ﴾ والحق الذي جادلوا فيه رسول الله ﷺ: تلقي النفي، لإيثارهم عليه تلقي العير ﴿بَعْدَ مَا بَيَّنَّ﴾: بعد إعلام رسول الله ﷺ بأنهم ينصرون. وجادلهم: قوهم: ما كان خروجنا إلا للعير، وهلا قلت لنا لنستعبد وتناهب! وذلك لكرهتهم القتال.

ثم شبه حالهم في قرط فزعهم ورغهم، وهم يسأرونهم إلى الظفر والغنيمة،

قوله: (فناداه العباس وهو في وثاقه) الحديث: رواه أحمد بن حنبل والترمذي^(١) عن ابن

عباس.

قوله: (لا يصلح): أي: لا يصلح هذا الرأي، وهو قول القائل: «عليك بالعير»؛ لأنه تعالى وعدك إحدى الطائفتين وأنجز ما وعده.

قوله: (وكانت الكراهة من بعضهم): عطف على قوله: «وذلك أن عير قريش أقبلك من الشام» إلى آخر القصة، أو حال عاملة معنى الإشارة، وهو كالبیان لمضمون القصة، لأن القصة أدنت بحصول الكراهة من أصحاب الرسول ﷺ لتلقي النفي، والإعجاب لتلقي العير، ولم يعلم أن كلهم كرهوا ذلك أو بقي منهم من لم يكرهه، يدل عليه قوله: «فاستشار أصحابه وقال: ما تقولون: «العير أحب إليكم أم النفي؟» قالوا: بل العير، فتغير وجه رسول الله ﷺ». فقال: «وكانت الكراهة من بعضهم بدليل قوله: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴿٦﴾﴾».

قوله: (ثم شبه حالهم): لفظه «ثم» ثمهم أن المشبه غير ما سبق من قوله: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي

(١) أحد في مسنده (٢٠٢٢) و(٢٨٧٣) و(٣٠٠١)، والترمذي في جامعهم (٣٠٨٠).

بحالٍ مَنْ يُعْتَلُّ إِلَى الْقَتْلِ، وَنَسَاقٌ عَلَى الصَّغَارِ إِلَى الْمَوْتِ الْمُتَيْقِنِ، وَهُوَ مُشَاهِدٌ لِأَسْبَابِهِ،
نَاطِرٌ إِلَيْهَا، لَا يَشْكُ فِيهَا.

وقيل: كان خَوْفُهُمْ لِقَلَّةِ الْعَدَدِ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا رَجَالَةً، وَرُوي: أَنَّهُ مَا كَانَ فِيهِمْ إِلَّا
فَارِسَان.

[﴿ وَإِذْ يَبْعَثُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنهَذَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوكَةِ
تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحَقِّقَ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ، وَيَقْطَعَ دَائِرَ الْكُفْرِينَ ﴾ [٧]

﴿ وَإِذْ ﴾ منصوبٌ بإضمار: اذكر. و﴿ أَنهَذَا لَكُمْ ﴾ بدلٌ من ﴿ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ﴾،
والطائفتان: العيرُ والنفير، و﴿ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوكَةِ ﴾: العير،

الْحَقِّ بَعْدَ مَا لَبَّيْنَا، وَلَكِنْ هُوَ الْمُشَبَّه، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْجِدَالِ - أَعْنِي قَوْلَهُمْ: «مَا كَانَ خُرُوجُنَا إِلَّا
لِلْعَيْرِ، وَهَلَّا قُلْتُ لَنَا لِنَسْتَعِجِدَّ وَنَتَأَهَّبَ»، بَعْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَعَدَنِي إِحْدَى
الطَّائِفَتَيْنِ»، وَقَوْلُهُ: «وَاللَّهِ لَكَأَنِّي الْآنَ أَنْظِرُ إِلَى مَصَارِعِ الْقَوْمِ» - يَدُلُّ عَلَى جُبْنِ عَظِيمٍ وَإِفْرَاطٍ فِي
الرُّعْبِ وَالْفَرَقِ، فَصَحَّ تَشْبِيهُهُ بِقَوْلِهِ: «كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ»، ثُمَّ عَطَفْتُ
هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، يَعْنِي: أَثَبَتَ اللَّهُ لَهُمُ الْجِدَالَ بِسَبَبِ الْكِرَاهَةِ بَعْدَ مَا
أَعْلَمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنُّصْرَةِ، ثُمَّ شَبَّهَ حَالَهُمْ.

قوله: (مَنْ يُعْتَلُّ إِلَى الْقَتْلِ)، الجوهري: «عَتَلْتُ الرَّجُلَ أَعْتَلْتُهُ: إِذَا جَذَبْتَهُ جَذْبًا عَنِيفًا».

قوله: (وقيل: كان خَوْفُهُمْ لِقَلَّةِ الْعَدَدِ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا رَجَالَةً): عطفٌ على قوله: «لكراحتهم
القتال»، أي: خافوا العدوَّ إما جُبْنًا وَخَوْرًا وَكَانُوا مَعْدُورِينَ فِيهِ لِقَلَّةِ الْعَدَدِ وَالْعُدَدِ، وَلِهَذَا قَدَّرَ
وَجْهَ التَّشْبِيهِ فِي الْأَوَّلِ: «فِي فَرَطٍ فَزَعِهِمْ وَرُغْبِهِمْ».

قوله: (إلا فارسان): قيل: هما المِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ. وَفِي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»^(١) عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِضِيِّ اللَّهِ عَنْهُ: «مَا كَانَ مِنَّا فَارِسٌ يَوْمَ بَدْرٍ إِلَّا الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ».

(١) برقم (١٠٢٣) و(١١٦١).

لأنه لم يكن فيها إلا أربعون فارساً، والشُّوكَةُ كانت في النَّصِيرِ لِعَدَدِهِمْ وَعُدَّتِهِمْ، والشُّوكَةُ: الحِدَّةُ، مُسْتَعَارَةٌ مِنْ وَاحِدَةِ الشُّوكِ. ويُقال: شَوَّكَ القَنَا؛ لِشَبَاهَا، ومنها قَوْلُهُمْ: شَانِكُ السَّلَاحِ، أَي: تَتَمَنَّى أَنْ تَكُونَ لَكُمْ العَيْرِ، لَأَنَّهَا الطَّائِفَةُ الَّتِي لَا حِدَّةَ لَهَا وَلَا شِدَّةَ، وَلَا تُرِيدُونَ الطَّائِفَةَ الأُخْرَى ﴿أَنْ يُحَقِّقَ الْحَقَّ﴾: أَنْ يُثَبِّتَهُ وَيُعَلِّمَهُ ﴿بِكَلِمَتَيْهِ﴾: بِأَيِّهِ المُنزَلَةُ فِي مُحَارِبَةِ ذَاتِ الشُّوكَةِ، وَبِهَا أَمَرَ المَلَائِكَةَ مِنْ نُزُولِهِمْ لِلنُّصْرَةِ، وَبِهَا قَضَى مِنْ أَسْرِهِمْ وَقَتْلِهِمْ وَطَرَجَهُمْ فِي قَلْبِ بَدْرٍ.

والدَّابِرُ: الأَخِرُ، فَاعِلٌ مِنْ: دَبَرَ: إِذَا أَدْبَرَ، وَمِنْهُ: دَابِرَةُ الطَّائِرِ. وَقَطْعُ الدَّابِرِ: عِبَارَةٌ عَنِ الاسْتِثْصَالِ، يَعْنِي: أَنْكُمْ تُرِيدُونَ الفَائِدَةَ العَاجِلَةَ وَسَفْسَافَ الأُمُورِ، وَأَنْ لَا تَلْقُوا.....

قوله: (لِشَبَاهَا)، الجوهري: «شَبَاةٌ كُلُّ شَيْءٍ: حَدُّ طَرَفِهِ، وَالجَمْعُ: الشَّبَا والشَّبَوَاتُ»^(١).

قوله: (ومنها قَوْلُهُمْ: شَانِكُ السَّلَاحِ): فعلى هذا «شَانِكُ» يَكُونُ أَصْلًا وَ«شَانِكُ» مَقْلُوبَةٌ، وَذَكَرَ فِي «الصَّافَاتِ» عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿صَالِ الْجَعِيمِ﴾ [الصَّافَاتُ: ١٦٣] عَكْسَ ذَلِكَ، وَحَقَّقَ القَوْلُ فِيهِ هُنَاكَ.

قوله: (بِأَيِّهِ المُنزَلَةُ)، (وَبِهَا أَمَرَ المَلَائِكَةَ)، (وَبِهَا قَضَى مِنْ أَسْرِهِمْ): كُلُّهَا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: ﴿بِكَلِمَتَيْهِ﴾؛ لِأَنَّهَا جَمْعٌ يَحْتَمِلُ المَعْدُودَاتِ كُلَّهَا، لِأَنَّ الكَلِمَةَ تُطْلَقُ عَلَى المُنزَلِ، نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتَيْهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وَعَلَى «كُنْ» بِمَعْنَى الأَمْرِ الحَقِيقِيِّ، أَوْ بِمَعْنَى «قَضَى» عَلَى المَجَازِ، كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧، ومريم: ٣٥].

قوله: (دَابِرَةُ الطَّائِرِ)، الجوهري: «دَابِرَةُ الطَّائِرِ: الَّتِي يَضْرِبُ بِهَا، وَهِيَ كَالإصْبَعِ فِي بَاطِنِ رِجْلِهِ».

قوله: (وَسَفْسَافَ الأُمُورِ)، النِّهَايَةُ: «السَّفْسَافُ: ضِدُّ المَكَارِمِ وَالمَعَالِي، وَأَصْلُهُ مَا يَطِيرُ مِنْ عُبَارِ الدَّقِيقِ إِذَا نُخِلَ، وَالتُّرَابُ إِذَا نُثِرَ»، وَالمُصَنَّفُ ذَهَبَ إِلَى الإقْتِبَاسِ مِمَّا رُوِيَ فِي

(١) وَعَلَى هَذَا: فقولُ الزمخشري: «يُقَالُ: شَوَّكَ القَنَا؛ لِشَبَاهَا»؛ مَعْنَاهُ: أَنَّ القَنَا - وَهِيَ الرِّمَاحُ، جَمْعُ قَنَاةٍ - يُطْلَقُ عَلَى شَبَاهَا - أَي: أَطْرَافِهَا - شَوَّكَ القَنَا.

ما يَرُزُّوكم في أبدانكم وأحوالكم، والله عزَّ وعلا يُريدُ معالي الأمور، وما يرجعُ إلى عِمارة الدين، ونُصرة الحق، وعُلُوّ الكلمة، والفوز في الدارين، وسِتَان ما بين المرادَيْن، ولذلك اختار لكم الطائفة ذات الشُّوكة، وكَسَرَ قُوَّتَهُم بِضَعْفِكُمْ، وَعَلَبَ كَثْرَتَهُم بِقَلَّتِكُمْ، وَأَعَزَّكُمْ وَأَذَنَّهُمْ، وَحَصَلَ لَكُمْ ما لا تُعَارِضُ أَدْنَاهُ الْعِيرُ وما فيها. وقُرئ: «بكلمته»، على التوحيد.

[﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ ٨]

فإن قلت: بِمَ يَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ﴾؟ قلت: بمحذوفٍ تقديرُهُ: لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ فَعَلَّ ذَلِكَ، ما فَعَلَهُ إِلا هُما، وهو إثباتُ الإسلام وإظهارُهُ، وإبطالُ الكُفْرِ وَحَقُّهُ. فإن قلت: أليس هذا تَكْريراً؟ قلت: لا، لأنَّ الْمَعْنَيْنِ مُتَبَايِنان،

الحديث: «إنَّ اللهَ يُحِبُّ معالي الأمور وَيُبْغِضُ سَفْسَافَهَا»^(١)، ومن ثَمَّ ذَكَرَ في الْمُقَابِلِ: «واللهُ تعالى يُريدُ معالي الأمور».

قوله: (يرزؤكم): أي: يَنْقُصُكُمْ، والرُّزءُ: المُنْصِيبة.

قوله: (أليس هذا تكرر؟): يعني: أليس قوله: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ﴾ بعدَ قوله: ﴿وَيُرِيدُ اللهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ﴾، مثل قولك: أردتُ أن أكرمَ زيداً لإكرامه؟

وتلخيصُ الجواب: أنه ليس نظيراً لذلك، بل هو نظيرُ قولك^(٢): أردتُ أن تفعلَ الباطلَ، وأردتُ أن أفعلَ الحقَّ، ففعلتُ ما أردتُهُ لكذا، لا لِمُقْتَضَى إرادتك، ولهذا قال: «وَجَبَّ أَنْ يُقَدَّرَ المحذوفُ مُتَأَخِّراً حَتَّى يُفِيدَ معنى الاختصاص»، لأنَّ المقامَ يَقْتَضِي نفيَ إرادة القوم وإثباتَ

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠١٥٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٧١٤٩)، والحاكم في «مستدرکه»

(٤٨: ١)، والبيهقي (١٠: ١٩١) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كرز مرسلأ. ووصله الطبراني في

«الكبير» (٥٩٢٨)، و«الأوسط» (٢٩٤٠)، والحاكم (٤٨: ١) من حديث سهل بن سعد، والطبراني في

«الكبير» (٢٨٩٤) من حديث الحسين بن علي، وفي «الأوسط» (٦٩٠٦) من حديث جابر بن عبد الله.

وانظر تعليق شيخنا الأستاذ الشيخ محمد عوامة على «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٧١٤٩).

(٢) من قوله: «يعني: أليس» إلى هنا، سقط من (ف).

وذلك أن الأوّل تمييز بين الإرادتين، وهذا بيان لغرضه فيما فعل من اختيار ذات الشوكة على غيرها لهم ونصرتهم عليها، وأنه ما نصرتهم، ولا خذّل أولئك، إلا لهذا الغرض الذي هو سيّد الأغراض. ويجب أن يُقدّر المحذوف متأخراً حتى يُفيد معنى الاختصاص، وينطبق عليه المعنى. وقيل: قد تعلق بـ«يقطع».

[إِذْ تَسْتَفِئُونَ رَبَّكُمْ فَاَسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ ﴿٩﴾
فإن قلت: بِمَ يَتَعَلَّقُ ﴿إِذْ تَسْتَفِئُونَ﴾؟ قلت: هو بَدَلٌ مِنْ ﴿إِذْ يَعِدُكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]،

إرادة الله لينطبق عليه المعنى، ولا يحصل ذلك إلا بتأخير المُقدّر^(١)، وكان أصل الكلام: تَرُدُّونَ أَنَّ الْعَيْرَ تَكُونُ لَكُمْ، وَيُرِيدُ اللَّهُ مُلَاقَاةَ النَّفِيرِ، فَفَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مَا أَرَادَهُ دُونَ مَا أَرَدْتُمْ أَنْتُمْ. فَوَضَعَ ﴿أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ﴾ موضع «مُلاقاة النَّفِيرِ» للدلالة على حُصُولِ الْفَوْزِ فِي الدَّارَيْنِ، ثُمَّ وَضَعَ مَوْضِعَ «فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مَا أَرَادَهُ دُونَ مَا أَرَدْتُمْ» قَوْلَهُ: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾، مَعَ إِرَادَةِ الْمَحْذُوفِ مُتَأَخَّرًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَعْظِيمِ ذَلِكَ الْفِعْلِ.

وإلى الأول الإشارة بقوله: «وما يرجع إلى عبارة الدين، ونصرة الحق، وعلو الكلمة، والفوز في الدارين»، وإلى الثاني الإشارة بقوله: «وأنه ما نصرتهم، ولا خذّل أولئك، إلا لهذا الغرض الذي هو سيّد الأغراض».

وفي وَضَعَ «تَرُدُّونَ» موضع «تُرِيدُونَ»، لكونه مُقَابِلًا لقوله: ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ﴾: إِيذَانٌ بِبُطْلَانِ إِرَادَتِهِمْ، وَفِي إِثَارِ ﴿غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾ عَلَى «الْعَيْرِ»: إِيْمَاءٌ إِلَى جُبْنِهِمْ وَخَوَرِهِمْ، وَإِنَّمَا تَرَكَ الْفَاءَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِهِ: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ﴾ مَعَ مُعَلِّلِهِ كَمَا فِي الْمِثَالِ، لِيَكُونَ الْإِنْتِصَالُ اسْتِثْنَاءً.

قوله: (فِيمَا فَعَلَ مِنْ اخْتِيَارِ ذَاتِ الشَّوْكَةِ عَلَى غَيْرِهَا لَهُمْ، وَنُصْرَتِهِمْ عَلَيْهَا، وَأَنَّهُ مَا نَصَرْتَهُمْ): «مِنْ» بَيَانٌ «مَا فَعَلَ»، وَ«أَنَّهُ» عَطْفٌ عَلَى «غَرَضِهِ»، أَي: هَذَا بَيَانٌ لِأَنَّ مَا نَصَرْتَهُمْ وَلَا خَذَّلَ أَوْلَيْكَ إِلَّا هَذَا الْغَرَضَ.

(١) في (ف): «المُقدّم»، والمثبت من (ط) و(ح).

وقيل: بقوله: ﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيَبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾، واستغاثتهم: أنهم لما عَلِمُوا أنه لا بُدَّ مِنَ الْقِتَالِ، طَفِقُوا يَدْعُونَ اللَّهَ ويقولون: أَيُّ رَبِّنَا، انصُرْنَا عَلَى عَدُوِّكَ، يَا غِيَاثَ الْمُسْتَغِيثِينَ اغْنِنَا.

وعن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ نَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ، وَإِلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ ثَلَاثُ مِائَةٍ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَمَدَّ يَدَيْهِ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنَّ تَهْلِكَ هَذِهِ الْعِصَابَةُ لَا تُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ، فَمَا زَالَ كَذَلِكَ حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ، فَأَخَذَهُ أَبُو بَكْرٍ فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكِبِهِ وَالتَزَمَهُ مِنْ وِرَائِهِ، وَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، كَفَاكَ مُنَاشِدَتُكَ رَبِّكَ، فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ.

﴿أَيُّ مُيَدِّكُمْ﴾ أصله: بآني مُيَدِّكُمْ، فحذف الجوازَّ وَسَلَّطَ عَلَيْهِ «استجاب» فُنَصِبَ مَحَلَّهُ. وعن أبي عمرو أنه قرأ: «إني مُيَدِّكُمْ» بالكسر؛ على إرادة القول، أو على إجراء «استجاب» مجرى «قال»؛ لأنَّ الاستجابة مِنَ الْقَوْلِ.

قوله: (وقيل: بقوله) أي: يَتَعَلَّقُ ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ﴾ بقوله: ﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ﴾، وقيل: هذا أوجه من أن يكون بدلاً، لأنَّ زَمَانَ الْوَعْدِ غَيْرُ زَمَانِ الْاسْتِغَاثَةِ، إِنْ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّ الْوَعْدَ وَالْاسْتِغَاثَةَ وَقَعَا فِي زَمَانٍ وَاسِعٍ، كَمَا تَقُولُ: لَقَيْتُهُ سَنَةً كَذَا. وهذا أبلغ؛ لتكرير التذكير^(١) لمزيد الامتنان والتعبير لِمَا وُجِدَ مِنْهُمْ مِنَ الْكِرَاهَةِ وَالْخَوْفِ، كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِذْ يَخْصِمُونَ﴾ * إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴿ فِي «آل عمران» [الآية ٤٤-٤٥].

قوله: (اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي): عن مُسْلِمٍ وَأَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيَّ^(٢) عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ، وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَتِسْعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَهُ، فَجَعَلَ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي» الحديث.

(١) في (ف): «لتذكير التذكير»، والمثبت من (ط) و(ح)، وهو الصواب، فالمراد بتكرير التذكير: تكرير «إذ» في قوله: ﴿وَإِذْ يَدْعُوكُمُ اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾، والتقدير: واذكُرْ إِذْ، ففي تكرار «إذ» تكرار التذكير.

(٢) مسلم (١٧٦٣)، وأحمد (٢٠٨) و(٢٢١)، والترمذي (٣٠٨١).

فإن قلت: هل قاتلت الملائكة يوم بدر؟ قلت: اختلِف فيه؛ فقيل: نزل جبريلُ في خمسِ مئةِ ملكٍ على الميمنة، وفيها أبو بكر رضي الله عنه، وميكائيلُ في خمسِ مئةِ على الميسرة، وفيها عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه، في صُورِ الرجال، عليهم ثيابٌ بيضٌ وعمائمٌ بيضٌ، قد أرخوا أذنانها بينَ أكتافهم، فقاتلت.

وقيل: قاتلت يوم بدر، ولم تُقاتل يوم الأحزابِ ويومِ حُنين.

وعن أبي جهل أنه قال لابن مسعود: من أين كان ذلك الصوتُ الذي كنا نسمعُ ولا نرى شخصاً؟ قال: من الملائكة، فقال أبو جهل: هم غلبونا، لا أنتم. ورُوي: أن رجلاً من المسلمين بينا هو يشتدُّ في أثرِ رجلٍ من المشركين، إذ سمعَ صوتَ ضربةٍ بالسوطِ فوقه، فنظر إلى المشرك قد خرَّ مُستلقياً وشقَّ وجهه، فحدّث الأنصاريُّ رسولَ الله ﷺ، فقال: «صدقت، ذلك من مددِ السماء». وعن أبي داود المازني: تبعتُ رجلاً من المشركين لأضربه يوم بدر، فوقع رأسه بين يديَّ قبل أن يصلَ إليه سيفي.

وقيل: لم يُقاتلوا، وإنما كانوا يُكثرون السوادَ ويثبتون المؤمنين، وإلا فملكٌ واحدٌ كافٍ في إهلاكِ أهل الدنيا كلهم، فإن جبريلَ عليه السلامُ أهلكَ بريشةً من جناحه مدائنَ قومِ لوط، وأهلكَ بلادَ ثمودِ قومِ صالح بصيحةٍ واحدة.

وقرئ ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدالِ وفتحها، من قولك: ردّفته: إذا تبعه،

قوله: (وقرئ: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدالِ وفتحها): بالفتح: نافع، وبالكسر: الباقون^(١). قال الزجاج: «يقال: ردّفتُ الرجلَ: إذا ركبت خلفه، وأردفته: إذا أركبته خلفي. ويقال: أردفتُ الرجلَ: إذا جئت بعده، فمعنى «مُرْدِفِينَ»: يأتون فرقةً بعد فرقة»^(٢).

قال الجوهري: «كُلُّ شيءٍ تبع شيئاً فهو ردّفه، وردّفه - بالكسر -: أي: تبعه، وأردّفه: لغةً في ردّفه، مثل: تبعه وأتبعه».

(١) انظر: «التيسير» ص ١١٦، و«حجة القراءات» ص ٣٠٧.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٠٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿رَدَفَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢] بمعنى: رَدَفَكُمْ. وأرَدَفْتُهُ إياه: إذا أَتَبَعْتَهُ، ويُقال: أرَدَفْتُهُ، كقولك: أَتَبَعْتُهُ: إذا جِئْتَ بَعْدَهُ، فلا يخلو المكسورُ الدالِ مِنْ أن يكونَ بمعنى: مُتَّبِعِينَ أو مُتَّبِعِينَ، فإن كانَ بمعنى «مُتَّبِعِينَ»: فلا يخلو مِنْ أن يكونَ بمعنى: مُتَّبِعِينَ بَعْضَهُمْ بَعْضاً، أو مُتَّبِعِينَ بَعْضَهُمْ لِبَعْضٍ، أو بمعنى: مُتَّبِعِينَ إِيَّاهُمْ الْمُؤْمِنِينَ، أي: يَتَقَدَّمُوهُمْ فَيَتَّبِعُوهُمْ أَنفُسَهُمْ،

الراغب: «الرَدَفُ: التابع، ورَدَفُ المرأة: عَجِيزَتُهَا، والترادُفُ: التتابع، والرادِفُ: المتأخِرُ، والمُردِفُ: المُتَقَدِّمُ الذي أرَدَفَ غَيْرَهُ، قال أبو عُبَيْدَةَ^(١) في قوله تعالى: ﴿يَأْتِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾: جاتين، فَجَعَلَ «رَدَفَ» و«أرَدَفَ» بمعنى واحد، وأنشد:

إذا الجوزاءُ أرَدَفَتِ الشَّرِيًّا^(٢)

وقال غيره: معناه: مُردِفِينَ ملائكةَ أخرى، فعلى هذا يكونون مُتَدِّبِينَ مِنَ الملائكةِ، وقيل: عَنَى بِالْمُرَدِّفِينَ: المُتَقَدِّمِينَ لِلْعَسْكَرِ يُلْقُونَ فِي قُلُوبِ الْعِدَا الرُّعْبَ. وقُرئ: «مُرَدِّفِينَ»، أي: أرَدَفَ كُلُّ إنسانٍ مَلَكًا^(٣).

قوله: (كقولك: أَتَبَعْتُهُ): واعلم أن في كلام المُصَنِّفِ دِقَّةً، فإنه لَمَّا قَسَمَ المكسورةَ الدالِ على قِسْمَيْنِ، أخذَ في بيانِ أَحَدِ القِسْمَيْنِ، وَخَلَطَ القِسْمَ الأخرَ به، وكان الظاهرُ أن لا يأتي بالآخر إلا بعدَ الفِراغِ مِنَ الأولِ، ومن ثَمَّ عَمَدَ إلى إِبْطالِ سَطْرِ مِنَ الكتابِ، فعاد الكلامُ

(١) في الأصول الخطية: «أبو عُبَيْدَةَ»، والمُتَّبِعَاتُ مِنَ «المفردات» للراغب، مادة (ردف)، يُريدُ أبا عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بنَ المُثَنَّى، فإنه أورَدَ هذا التفسيرَ في «بجاء القرآن» (١: ٢٤١)، ولكنّه لم يُشِيدِ البيتَ المذكورَ، وإنما أنشدَهُ أبو عُبَيْدَةَ القاسمُ ابنُ سَلَامٍ في «كتاب الأمثال» (انظر: «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» لأبي عُبَيْدَةَ البكري ص ٤٧٣، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة «ردف»)، ولَعَلَّ هذا هو سَبَبُ التباسِ الأولِ بالثاني، والله أعلم.

(٢) صدرُ بيتِ الحزيمَةَ بنِ نهدِ بنِ زيدٍ، وتمامُهُ:

ظننتُ بِأَلِ فاطمَةَ الظَّنونا

وله قِصَّةٌ، انظرها في: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٧٥ و٤٢٦).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

هكذا: «فلا يخلو المكسورُ الدال من أن يكون بمعنى: مُتَّبِعِينَ بعضهم بعضاً أو مُتَّبِعِينَ بعضهم لبعض»، إلى آخره.

وأما وَجْهٌ استقامة ما في الكتاب - كما جاء في النسخ كلها - : فهو أَنْ لِلْبِغَاءِ فِي اسْلُوبِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ طُرُقاً شَتَّى - خِلَافَ الظَّاهِرِ - يَسْلُكُونَهَا؛ تَارَةً بِإِعَانَةِ (١) اللَّفِّ عَلَى النَّشْرِ، وَأُخْرَى عَكْسَ ذَلِكَ، وَهَاهُنَا لَمَّا أَتَى بِاللَّفِّ عَلَى ظَاهِرِهِ حَيْثُ قَالَ: «بِمَعْنَى: مُتَّبِعِينَ أَوْ مُتَّبِعِينَ» عَمَدَ فِي النَّشْرِ إِلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ، ثَقَّةً بِأَنَّ السَّامِعَ يُرْتَبُّ النَّشْرَ عَلَيْهِ بِالِاضْطِرَّارِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، كَمَا يَقُولُ: «فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى: مُتَّبِعِينَ» بِالتَّخْفِيفِ «فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: مُتَّبِعِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً»، أَيْ: يُتَّبِعُونَ بَعْضُ المَلَائِكَةِ بَعْضاً مِنْهُمْ، «أَوْ مُتَّبِعِينَ إِيَاهُمْ المُؤْمِنِينَ، أَوْ مُتَّبِعِينَ أَنفُسَهُمْ، أَوْ مُتَّبِعِينَ غَيْرَهُمْ مِنَ المَلَائِكَةِ».

وَأَعْجَبَ بِنَشْرِ فِيهِ لَفًّا وَإِنَّا ارْتَكَبْنَا هَذَا الصَّغْبَ لِإِرْيَاكَ أَنَّ «مُتَّبِعِينَ» وَ«مُتَّبِعِينَ» عِنْدَ كُلِّ مِنَ الِاخْتِلَافِ مُتَّفَقَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَقَوْلُهُ: «مُتَّبِعِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، أَوْ مُتَّبِعِينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ» (٢) يَشْتَرِكَانِ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَرَدَفْتُهُ إِيَّاهُ: إِذَا أَتَبَعْتَهُ» إِذَا كَانَ المَفْعُولَانِ مِنْهُم (٣)، وَقَوْلُهُ: «أَوْ مُتَّبِعِينَ إِيَاهُمْ المُؤْمِنِينَ، أَوْ مُتَّبِعِينَ لَهُمْ يُشِيعُونَهُمْ» يَشْتَرِكَانِ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَرَدَفْتُهُ: إِذَا أَتَبَعْتَهُ» إِذَا كَانَ أَحَدُ المَفْعُولَيْنِ «المُؤْمِنِينَ» (٤). وَكَذَلِكَ الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ، وَإِنَّا الفَرْقُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ وَارِدَةٌ فِي إِتْبَاعِ أَنفُسِهِمْ مَلَائِكَةَ آخَرِينَ، وَالثَّانِيَةَ فِي إِتْبَاعِ أَنفُسِهِمْ المُؤْمِنِينَ (٥).

(١) تحرّف في (ف) إلى: «إعادة»، والمثبت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

(٢) من قوله: «قوله: كقولك: أتبعته إلى هنا، أثبتته من (ف)، ووقع في (ح) بتقديم وتأخير في بعض الجمل، وإسقاط بعض الكلمات، بحيث لا يفهم المراد منه.

(٣) أي: من الملائكة، والمعنى: تُتَّبِعُ الألف من الملائكة مَلَائِكَةَ آخَرِينَ بَعْدَهُمْ، أَوْ تُتَّبِعُ الألف من المَلَائِكَةِ مَلَائِكَةَ آخَرِينَ قَبْلَهُمْ.

(٤) أي: بأن يكون المفعول الأول «الملائكة» والثاني «المؤمنين»، أو يكون المفعول الأول «المؤمنين» والثاني «الملائكة»، ولذلك قال: «مُتَّبِعِينَ إِيَاهُم المُؤْمِنِينَ»، أَيْ: تُتَّبِعُ المَلَائِكَةُ المُؤْمِنِينَ، «أَوْ مُتَّبِعِينَ لَهُمْ يُشِيعُونَهُمْ»، أَيْ: تُتَّبِعُ المُؤْمِنِينَ المَلَائِكَةَ، فَالمَلَائِكَةُ مُتَّبِعُونَ لَهُمْ.

(٥) من قوله: «وكذلك الصورة الثالثة» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتته من (ط).

أَوْ مُتَّبِعِينَ لَمْ يُشِعُّوهُمْ وَيُقَدِّمُوهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَهُمْ عَلَى سَاقَتِهِمْ، لِيَكُونُوا عَلَى أَعْيُنِهِمْ وَحِفْظِهِمْ، أَوْ بِمَعْنَى: مُتَّبِعِينَ أَنْفُسَهُمْ مَلَائِكَةَ آخَرِينَ، أَوْ مُتَّبِعِينَ غَيْرَهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَيَعْضُدُ هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿بِثَلَاثَةِ آلِ الْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤].

وَمَنْ قَرَأَ: (مُرْدَفِينَ) بِالْفَتْحِ: فَهُوَ بِمَعْنَى: مُتَّبِعِينَ أَوْ مُتَّبَعِينَ. وَقَرَأَ: (مُرْدَفِينَ)، بِكَسْرِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا وَتَشْدِيدِ الدَّالِ، وَأَصْلُهُ: مُرْتَدَفِينَ، أَي: مُرَادَفِينَ أَوْ مُتَّبَعِينَ، مِنْ: ارْتَدَفَهُ، فَأُدْغِمَتْ تَاءُ الْاِفْتِعَالِ فِي الدَّالِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُرِّكَتِ الرَّاءُ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ عَلَى إِتْبَاعِ الدَّالِ، وَبِالضَّمِّ عَلَى إِتْبَاعِ المِيمِ.

وقريبٌ منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الروم: ٢٣]، قال المصنّف: «التقدير: منامكم وابتغاءكم بالليل والنهار، فصلٌ بين القريتين الأولىين بالقريتين الأخرين^(١)، بإعانة اللّف»، فعلى هذا يتطابق بين تفسيره القراءة المكسورة وبين تفسيره المفتوحة حيث قال: «ومن قرأ «مُرْدَفِينَ» - بالفَتْحِ - فهو بمعنى: مُتَّبَعِينَ أَوْ مُتَّبِعِينَ».

قوله: (ويَعْضُدُ هَذَا الْوَجْهَ): لِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانُوا أَكْثَرَ مِنَ الْآلِفِ، فَيُؤَافِقُ مَا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلِ الْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ * بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلِ الْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤-١٢٥]، وإِنَّمَا اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ: ﴿بِخَمْسَةِ آلِ الْفِئَةِ﴾ وَإِنْ لَمْ يَنْزِلُوا لِلنَّصْرِ لِيَقْرَرُوا أَنَّهُمْ نَيَّفُوا عَلَى الْآلِفِ الْبَتَّةَ، وَأَنَّ الْكَلَامَ فِي الزِّيَادَةِ^(٢).

قوله: («مُرْدَفِينَ» بِكَسْرِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا وَتَشْدِيدِ الدَّالِ)، قَالَ الرَّجَّاجُ: «وَيَجُوزُ فِي اللُّغَةِ: مُرْدَفِينَ وَمُرْدَفِينَ، يَجُوزُ فِي الرَّاءِ مَعَ تَشْدِيدِ الدَّالِ وَكَسْرِهَا: فَتَحُّهَا وَضَمُّهَا وَكَسْرُهَا».

(١) فِي (ف): «فصل بين القريتين الأخرى بإعانة اللّف»، ولا معنى له، والمثبت من (ط) و(ح).

(٢) فِي (ط): «وإن كان الكلام في الزيادة».

وعن السُّدِّيِّ: (بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ)؛ عَلَى الْجَمِيعِ، لِيُؤَافِقَ مَا فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.
فَإِنْ قُلْتَ: فِيمَ يُعْتَدَّرُ لِمَنْ قَرَأَ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَلَمْ يُفَسِّرِ الْمُرْدِّفِينَ بِإِرْدَافِ الْمَلَائِكَةِ مَلَائِكَةً
آخَرِينَ، وَالْمُرْدِّفِينَ بَارْتِدَافِهِمْ غَيْرِهِمْ؟ قُلْتُ: بَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَلْفِ مَنْ قَاتَلَ مِنْهُمْ، أَوِ الْوَجُوهَ
مِنْهُمْ الَّذِينَ مَنْ سِوَاهُمْ أَتْبَاعُ لَهُمْ.

[﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ١٠]

فَإِنْ قُلْتَ: إِلاَّمْ يَرْجِعُ الضَّمِيرُ فِي ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ﴾؟ قُلْتُ: إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ إِنِّي مُبَشِّرُكُمْ ﴾
[الأنفال: ٩]، لِأَنَّ الْمَعْنَى: فَاسْتَجَابَ لَكُمْ بِإِمْدَادِكُمْ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَفِيمَنْ قَرَأَ بِالْكَسْرِ؟ قُلْتُ: إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ إِنِّي مُبَشِّرُكُمْ ﴾ لِأَنَّهُ مَفْعُولُ الْقَوْلِ
الْمُضْمَرِ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِمْدَادِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ ﴿ مُبَشِّرُكُمْ ﴾.

قَالَ سَيِّبَوِيهِ: أَصْلُهُ: مُرْتِدِّفِينَ، فَأُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي الدَّالِ فَصَارَتْ مُرْدِّفِينَ، لِأَنَّكَ طَرَحْتَ
حَرَكَةَ التَّاءِ عَلَى الرَّاءِ. قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَطْرُحْ حَرَكَةَ التَّاءِ، وَكَسَرُ الرَّاءِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ،
وَالَّذِينَ ضَمُّوا الرَّاءَ جَعَلُوهَا تَابِعَةً لَضَمِّ الْمِيمِ^(١).

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَعْنَى: فَاسْتَجَابَ لَكُمْ بِإِمْدَادِكُمْ): يَعْنِي: ﴿ إِنِّي مُبَشِّرُكُمْ ﴾ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ: مُفَرَّدٌ
يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ، وَأَصْلُهُ: بَأَنِّي مُبَشِّرُكُمْ، فَحَذَفَ الْجَارَ وَسَلَطَ عَلَيْهِ ﴿ فَاسْتَجَابَ ﴾
فَنُصِبَ مَحَلُّهُ، أَي: مَا جَعَلَ إِمْدَادَكُمْ بِالْمَلَائِكَةِ لِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ، إِلاَّ لِلْبُشْرَىٰ وَلِللَّاطِمِثْنَانِ، لِأَنَّ
النَّصْرَ لَيْسَ بِالْمَلَائِكَةِ، فَإِنَّ النَّاصِرَ هُوَ اللَّهُ.

قَوْلُهُ: (فَفِيمَنْ قَرَأَ بِالْكَسْرِ؟): أَي: فَمَا تَصْنَعُ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ
فِي تَأْوِيلِ الْمُرْدِّدِ، فَأُجَابَ: «اجْعَلْهُ مَقُولًا لِلْقَوْلِ» لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: فَاسْتَجَابَ لَكُمْ وَقَالَ: إِنِّي مُبَشِّرُكُمْ،
كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْقَوْلَ - أَي: إِنِّي مُبَشِّرُكُمْ - إِلاَّ بُشْرَىٰ.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٠٣).

﴿إِلَّا بُشْرَى﴾: إلا بشارة لكم بالنصر، كالسكينة لبني إسرائيل، يعني: أنكم استعصمتم وتصرّعتم لقلوبكم وذلتكم، فكان الإمداد بالملائكة بشارة لكم بالنصر، وتسكيناً منكم، ورزقاً على قلوبكم ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ يُريد: ولا تحسبوا النصر من الملائكة، فإن الناصر هو الله لكم وللملائكة، أو: ﴿وَمَا النَّصْرُ﴾ بالملائكة وغيرهم من الأسباب ﴿إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، والمنصور: من نصره الله.

[﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النَّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِيْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ [١١]

«إذ يغشاكم» بدل ثانٍ من ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ [الأنفال: ٧] أو منصوبٌ بـ ﴿النَّصْرُ﴾، أو بما في ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٠] من معنى الفعل، أو بـ ﴿جَعَلَهُ اللَّهُ﴾، أو بإضمار: اذكر. وقرئ: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾ بالتخفيف والتشديد.

قوله: (أو: ﴿وَمَا النَّصْرُ﴾ بالملائكة): عطفٌ على لفظ: «لا تحسبوا»، و﴿النَّصْرُ﴾ على هذا مُطلقٌ شائعٌ في جنسه، ولذلك قدّر «وغيرهم من الأسباب»، وعلى الأولٍ مُقيّدٌ بالملائكة المنزلين بقرائن المقام، والجملة داخلةٌ تحت الحسبان، نزلهم لاعتقادهم على نُصرة الملائكة منزلةً من يزعم أن الملائكة هم الناصرون، فقصر الحكم على أن فاعل النصر هو الله، فهو إذن من قصر القلب، وعلى الثاني من القصر الإفرادي، لأنه نفى زعم من زعم الفرق بين المؤثر المشاهد، وأن بعضه مُستقلٌ وبعضه سببٌ، فقصر الحكم على أن الكل أسبابٌ لا فرق بينها، فقيل: ﴿وَمَا النَّصْرُ﴾ بالملائكة وغيرهم من الأسباب ﴿إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾.

قوله: (وقرئ: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾، بالتخفيف والتشديد): «يغشاكم»: بالألف وفتح الياء، و«النعاس» بالرفع: قراءة أبي عمرو وابن كثير. ويضم الياء وتخفيف الشين ونصب «النعاس»: قراءة نافع، وبتشديد الشين وضم الياء - من التغشية - ونصب «النعاس»: قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي^(١).

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١١٦، و«حجة القراءات» ص ٣٠٨-٣٠٩.

وَتَضِبُّ **﴿النُّعَاسَ﴾**، والضميرُ لله عزَّ وجلَّ. و**﴿أَمَنَةً﴾** مفعولٌ له.

فإن قلت: أما وَجَبَ أن يكونَ فاعلُ الفِعلِ المُعلَّلِ والعِلَّةُ واحداً؟ قلت: بلى، ولكن لِمَا كان معنى 'يَغشَاكُمُ النُّعَاسُ': تَنعَسُونَ، انْتَضَبَ **﴿أَمَنَةً﴾** على أن النُّعَاسَ والأمنةَ لهم. والمعنى: إذ تَنعَسُونَ أَمَنَةً، بمعنى: أَمناً، أي: لأَمِنِكُمْ، و**﴿مِنْتَهُ﴾** صفةٌ لها، أي: أمنةٌ حاصلةٌ لكم مِنَ الله عزَّ وجلَّ.

فإن قلت: فعلى غير هذه القراءة؟ قلت: يجوزُ أن تكونَ الأمنةُ بمعنى الإِيان، أي: يُنَعِّسُكُم إِياناً منه، أو على: يُغشِيكُم النُّعَاسَ فَتَنعَسُونَ أَمناً.

قوله: (و**﴿أَمَنَةً﴾** مفعولٌ له): فإن قلت: لِمَ قَصَرَ هاهنا على هذا، وجَعَلَ في «آل عمران»: تارةً حالاً، وأخرى مفعولاً به، ومفعولاً له^(١)؟

قلت: لأنَّ ذلك المَقَامَ اقْتَضَى الاهتمامَ بِشأنِ الأَمَنِ، ولذلك قَدَّمَهُ وَبَسَطَ الكلامَ في الأَمَنِ وإزالةِ الخوفِ، ألا ترى إلى سياقِ الآيةِ وهو قوله: **﴿فَأَثَبَكُمْ عَمَّا بِهِم بِكَفَالَةٍ﴾** [آل عمران: ١٥٤]، حيثَ جَعَلَهَا صفةً لـ **﴿نُعَاسًا﴾** وَخَتَمَ الكلامَ بقوله: **﴿لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾**، كيفَ جَعَلَ الكلامَ كُلَّهُ في الأَمَنِ والخوفِ بخلافه هنا، لأنه في مَقَامِ تَعَدَادِ النُّعَمِ، فَجِيءَ بِالقِصَّةِ مُخْتَصِراً لِلرَّمْزِ.

قوله: (لِمَا كان معنى 'يَغشَاكُمُ النُّعَاسُ'): هذا الجوابُ على القراءةِ الأولى، وهي: **﴿يَغشَاكُمُ﴾** بالألفِ و«النُّعَاسُ» بالرفعِ.

قوله: (فعلى غير هذه القراءة؟) يعني: صحَّ الجوابُ على قراءةِ 'يَغشَاكُمُ'، فما تأويله على

(١) يُريدُ ما ذكره الزمخشريُّ - فيما تقدَّم (٤: ٣٠٥) - في تفسيرِ قوله تعالى: **﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَدَدٍ أَمَنَةً﴾** وهي الآية ١٥٣ من سورة آل عمران، قال: **﴿نُعَاسًا﴾**: بَدَلٌ من **﴿أَمَنَةً﴾**، ويجوزُ أن يكونَ هو المفعول، و**﴿أَمَنَةً﴾** حالاً منه مُقدَّمةً عليه...، أو مفعولاً له بمعنى: تَعَسُّمُ أَمَنَةٍ.

فإن قلت: هل يجوز أن يتَّصِبَ على أن الأمانة للنعاس الذي هو فاعل «يغشاكم»؟ أي: يغشاكم النعاسُ لأمنه، على أن إسناد الأمن إلى النعاسِ إسنادٌ مجازي، وهو لأصحابِ النعاسِ على الحقيقة، أو على أنه أنامكم في وقتٍ كان من حقِّ النعاسِ في مثل ذلك الوقتِ المخوفِ أن لا يُقدِّمَ على غشيانكم؟ وإنما غشيانكم أمانةٌ حاصلَةٌ له من الله لولاها لم يغشاكم، على طريقة التمثيلِ والتخييلِ؟ قلتُ: لا تَبْعُدُ فصاحةُ القرآنِ عن احتمالِه، وله فيه نظائرٌ، وقد ألمَّ به من قال:

يَهَابُ النَّوْمِ أَنْ يَغْشَى عُيُونًا تَهَابُكَ فَهَوَ نَفَارٌ شَرُودٌ

القراءة الثانية، يعني: «يُغْشِيكُمْ» بضمَّ الياءِ وتخفيفِ الشين، والثالثة، أي: «يَغْشِيكُمْ»؛ بالتشديد؟ أجاب: بأنَّ الفاعلَ على القراءتين هو اللهُ تعالى، أي: يُتَغَسَّكُمْ^(١) اللهُ تعالى إيماناً منه، أو يُغْشِيكُمْ اللهُ النعاسَ فتتغسونَ أمناً، على أنَّ عامِلَه مُضَمَّرٌ، و«أمانةٌ» بمعنى: أمناً.

قوله: (هل يجوز أن يتَّصِبَ؟): هذا السؤالُ أيضاً واردٌ على القراءة الأولى.

قوله: (على طريقة التمثيلِ والتخييلِ): أي: على أنه من الاستعارة المكنية، شبه النعاسَ بشخصٍ طالبٍ للأمن، ثم خيَّلَ أنه إنسانٌ بعينه، حيثُ أثبتَ له على سبيلِ الاستعارة التخييلية الأمانة التي هي من لوازمِ المشبه به، وجعلَ نسبتها إليه قرينةً مانعةً من إرادة الحقيقة، وفيه إغراقٌ في الوصف، لأنه جعلَ النعاسَ الذي هو سببٌ للأمنِ بسببِ غشيانِه إياهم ملتصقاً للأمنِ منهم.

قوله: (يهابُ النوم) البيت: قيل: إنه للمُصنِّف. «تهابك»: صفة لـ «عيوناً»^(٢).

«نَفَارٌ»: مبالغةٌ من: نَفَرَتِ الدَّابَّةُ نَفَاراً، و«شُرُودٌ»: من: شَرَدَ البعيرُ، أي: مُستعصى

(١) من قوله: «يُغْشِيكُمْ بضمَّ الياءِ» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) قوله: «تهابك»: صفة لـ «عيوناً» سقط من (ف).

وَقُرِي: «أمنة» بسكون الميم، ونظير: أَمِنَ أَمْنَةً: حَيَّي حَيَاةً، ونحو: أَمِنَ أَمْنَةً: رَجِمَ رَحْمَةً، والمعنى: أن ما كان بهم مِنَ الخوفِ كان يَمْنَعُهُمْ مِنَ النومِ، فلما طَمَّأَنَّ اللهُ قُلُوبَهُمْ وَأَمَّنَهُمْ رَقَدُوا. وعن ابن عباسٍ رضي اللهُ عنهما: «النعاسُ في القِتالِ أَمْنَةٌ مِنَ اللهِ، وفي الصَّلَاةِ وَسُوسَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ».

﴿وَيُنزِلُ﴾ قُرِي بالتخفيفِ والتثقيب، وقرأ الشَّعْبِيُّ: «ما لِيُطَهَّرَكُم بِهِ»، قال ابنُ جِنِّي: «ما» موصولةٌ وصِلَتْها حرفُ الجرِّ بِها جَرَّه، فكانه قال: ما للطُّهورِ.

عليك، والضميرُ في «فهو» عبارةٌ عن النومِ. المعنى: يخافُ النومُ أن يَدْخُلَ عَيْنَ أعدائِكَ، فهو لذلك نَقَارٌ شَرُودٌ.

قال في «الانصاف»^(١): «وفيه بُعد؛ لأنَّ هذه الاستعارةَ البعيدةَ للنومِ قد تُسْتَحْسَنُ في الشُّعْرِ لِنِائِهِ على المبالغةِ، وغَلْبَةِ باطلِهِ على حَقِّهِ، ولا يُوجَدُ مِثْلُها في الكِتَابِ العَزِيزِ الَّذِي لا يَأْتِيهِ الباطلُ من بَيْنِ يَدَيْهِ ولا من خَلْفِهِ».

قلت: إن مَنَعَ^(٢) استعمالَ المجازِ في كتابِ اللهِ المَجِيدِ يَتَمَشَّى له هذا المنعُ، وإلا هذا منه غيرُ مُسْتَحْسَنٍ، لأنَّ هذا الأسلوبَ في الدَّرَجَةِ القُضُويِّ من البلاغةِ، وكلامُ اللهِ إنما كان مُعْجِزاً من حيثِ اللَّفْظِ والمعنى إذا اسْتَعْمِلَ فيه أمثالُ ذلك.

قوله: (حَيَّي حَيَاةً): أصلُه: حَيَّيَّةٌ، قُلَيْبَتِ البِأءِ أَلْفَاءٌ؛ لِتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ما قَبْلَها، وكُتِبَتْ أَلْفُهْ واوًا لِلتَّفْخِيمِ^(٣).

قوله: (وَقَرَأَ الشَّعْبِيُّ: «ما لِيُطَهَّرَكُم بِهِ»)، قال ابنُ جِنِّي: «ما» موصولةٌ، فالتقدير: وَيُنزِلُ عَلَيْكُم مِنَ السَّمَاءِ الَّذِي لِيُطَهَّرَكُم أو لِتَطْهِيرِكُمْ. واللَّامُ التي في قِراءةِ الجِماعَةِ هي اللَّامُ في قولك:

(١) كذا في الأصول الخطية، ولم أقف عليه فيه ا ولعله «الانصاف»، أي: كتاب عَلم الدين العراقي.

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وتحرّف في (ف) إلى: «إن معنى».

(٣) الفقرة كُلُّها سقطت من (ف).

﴿رَجَسَ الشَّيْطَانُ﴾: وَسَوَّسَهُ إِلَيْهِمْ، وَتَحْوَيْفُهُ إِيَّاهُمْ مِنَ الْعَطَشِ. وَقِيلَ: الْجَنَابَةُ، لِأَنَّهَا مِنْ تَحْيِيلِهِ. وَقُرِي: «رَجَسَ الشَّيْطَانُ».

وذلك أن إيليس تمثل لهم، وكان المشركون قد سَبَقوهم إلى الماء، ونزل المؤمنون في كَثِيبٍ أَعْفَرَ تَسُوخٌ فِيهِ الْأَقْدَامُ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، وَنَامُوا، فَاحْتَلَمَ أَكْثَرُهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: أَنْتُمْ - يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ - تَزْعُمُونَ أَنْكُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَأَنْكُمْ تُصَلُّونَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ وَعَلَى الْجَنَابَةِ، وَقَدْ عَطِشْتُمْ، وَلَوْ كُنْتُمْ عَلَى حَقٍّ مَا غَلَبَكُمْ هَوْلَاءِ عَلَى الْمَاءِ، وَمَا يَنْتَظِرُونَ بِكُمْ إِلَّا أَنْ يَجْهَدَكُمْ الْعَطَشُ، فَإِذَا قَطَعَ الْعَطَشُ أَعْنَاقَكُمْ مَشَوْا إِلَيْكُمْ فَقَتَلُوا مَنْ أَحْبَبُوا، وَسَاقُوا بِقَيْتِكُمْ إِلَى مَكَّةَ، فَحَزَنُوا حُزْنًا شَدِيدًا وَأَشْفَقُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمَطَرَ، فَمُطِرُوا لَيْلًا حَتَّى جَرَى الْوَادِي، وَاتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الْحِيَاضَ عَلَى عُدْوَةِ الْوَادِي، وَسَقَوْا الرِّكَابَ، وَاغْتَسَلُوا وَتَوَضَّؤُوا، وَتَلَبَّدَ الرَّمْلُ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْعَدُوِّ، حَتَّى ثَبَّتَ عَلَيْهِ الْأَقْدَامَ، وَزَالَتْ وَسَوَّسَةُ الشَّيْطَانِ، وَطَابَتِ النُّفُوسُ.

زُرْتُكَ لَتُكْرِمَنِي، وَأَمَّا اللَّامُ فِي الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ فَمُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ، كَقَوْلِكَ: دَفَعْتُ إِلَيْهِ الْمَالَ الَّذِي لَهُ، أَيْ: اسْتَقَرَّ وَثَبَتَ لَهُ، وَفِيهَا ضَمِيرٌ لَتَعَلَّقُهَا بِالْمَحذُوفِ، وَمَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ يَرْجِعُ إِلَى وَاحِدٍ، وَالْمَشْهُورَةُ أَفْصَحُ لِتَصْرِيحِ التَّعْلِيلِ فِيهَا^(١).

قوله: (وَقُرِي: «رَجَسَ الشَّيْطَانُ») قال ابن جنِّي: «الرَّجَسُ فِي الْقُرْآنِ: الْعَذَابُ، كَالرَّجْزِ، وَرَجَسَ الشَّيْطَانُ: وَسَوَّسَهُ، الرَّجَسُ فِي الْأَصْلِ: كُلُّ مَا تَسْتَقْدِرُهُ النَّفْسُ، كَالْحِنْزِيرِ وَنَحْوِهِ»^(٢).
قوله: (كَثِيبٍ أَعْفَرَ): أَيْ: رَمْلٍ أَبْيَضٌ تَعْلُوهُ حُمْرَةٌ، «تَسُوخٌ» أَيْ: تَدْخُلُ فِيهِ الْأَقْدَامُ وَتَغْيِبُ^(٣).

(١) انظر: «المحتسب» لابن جنِّي (١: ٢٧٤ - ٢٧٥).

(٢) المصدر السابق (١: ٢٧٥).

(٣) من «قوله: قرئ: رجس الشيطان» إلى هنا، سقط من (ح).

والضمير في ﴿بِهِ﴾ للماء، ويجوز أن يكون للربط، لأن القلب إذا تمكّن فيه الصبر والجرأة ثبتت القدم في مواطن القتال.

[إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلَتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَصْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَصْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾]

﴿إِذْ يُوحَىٰ﴾ يجوز أن يكون بدلاً ثالثاً من ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ [الأنفال: ٧]، وأن يتنصب بـ «يُثَبِّتُ». ﴿أَنِي مَعَكُمْ﴾ مفعول ﴿يُوحَىٰ﴾، وقرئ: «إني» بالكسر على إرادة القول، أو على إجراء ﴿يُوحَىٰ﴾ مجرى: يقول، كقوله: «إني مُدِّدكم»، والمعنى: أني مُعينكم على الشيت، فثبّتهم.

قوله: (لأن القلب إذا تمكّن فيه الصبر والجرأة): يُؤذَنُ بَأَنَّ ﴿عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ﴾ صلة «ليربط»، وعُدِّي بـ «على» مزيداً للتمكّن، ونحوه في إرادة الاستعلاء: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] لمزيد التمكّن.

قال الواحدي: «الرَّبُّطُ: معناه الشدُّ، يُقال لكلِّ مَنْ صَبَرَ على أمر: رَبَطَ قلبه، و«على» صلة، والمعنى: ويربط قلوبكم بما أنزل من الماء، فثبّت ولا تضطرب بوسوسة الشيطان»^(١).

قوله: ﴿إِذْ يُوحَىٰ﴾ يجوز أن يكون بدلاً ثالثاً من ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ وأن يتنصب بـ «يُثَبِّتُ»، وقد سبق أن البَدَلُ أولى للتكرير.

قوله: (كقوله: «إني مُدِّدكم»): يعني: في قراءة مَنْ قرأ بكسر «إِنَّ» في قوله: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ﴾، والظاهر أنه استشهد به للوجهين^(٢)، وإن ذكر في موضعه أنه مفعول القول المضمّر.

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٤٧).

(٢) من بداية هذه الفقرة إلى هنا سقط من (ف)، وجاء فيها بدلاً منه: «قوله: (الرعب بالثقل)»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها ص ٤٦.

وقوله: ﴿سَأَلْتِي ... فَأَضْرِبُوا﴾ يجوز أن يكون تفسيراً لقوله: ﴿أَتَى مَعَكُمْ فَتَيَّبُوا﴾ ولا معونة أعظم من إلقاء الرُّعب في قلوب الكفرة، ولا تثبيت أبلغ من ضرب أعناقهم، واجتماعها غاية النصرة. ويجوز أن يكون غير تفسير، وأن يُراد بالتثبيت: أن يُحطروا بياهم ما تقوى به قلوبهم، وتصح عزائمهم ونياتهم في القتال، وأن يُظهروا ما يتيقنون به أنهم مُمدون بالملائكة.

قوله: ﴿سَأَلْتِي ... فَأَضْرِبُوا﴾: يجوز أن يكون تفسيراً (اعلم أن في فضل قوله: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ عما قبله^(١) وجهين:

أحدهما: أن يكون قوله: ﴿سَأَلْتِي﴾ مع ما ترتب عليه بالفاء تفسيراً لقوله: ﴿أَتَى مَعَكُمْ﴾ مع ما ترتب عليه بالفاء، فقوله: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ تفسيرٌ لقوله: ﴿أَتَى مَعَكُمْ﴾، وقوله: ﴿فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ تفسيرٌ لقوله: ﴿فَتَيَّبُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وثانيهما: أن لا يكون تفسيراً لذلك، وحينئذٍ يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون معنى قوله: ﴿فَتَيَّبُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: أخطروا بياهم ما تقوى به قلوبهم، بنحو: أتي سمعتُ المشركين يقولون: والله لئن حملوا علينا لنتكشفن، وبنحو: أبشروا فإن الله ناصركم، ويكون قوله: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ استينافاً، كأنه لما قيل: فأوقعوا في قلوب المؤمنين ما تقوى به قلوبهم، وأظهروا ما يتيقنون به أنهم قد أمدوا بالملائكة، فقالوا: فماذا يكون إذن؟ فأجيبوا بقوله: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾، وعند ذلك ﴿وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ يعني: مُدِّهِم أَنْتُمْ^(٢)، وأنا أنجزكم وعدكم بإلقاء الرُّعب في قلوبهم وأمركم بالضررين.

(١) يريد بفضله عما قبله: ترك حرف العطف بين الجملتين، كما هو اصطلاح علماء البلاغة في مبحث «الفصل والوصل».

(٢) في الأصول الخطية: «عدوهم أنتم»، ولا تستقيم إلا على وجه بعيد، وما أثبتته أولى للتقدم «الإمداد» في نظم الآية.

وقيل: كَانَ الْمَلَكُ يَتَشَبَّهُ بِالرَّجُلِ الَّذِي يَعْرِفُونَ وَجْهَهُ، فَيَأْتِي، فيقول: إني سمعتُ المشركين يقولون: والله لئنْ هَمَلُوا عَلَيْنَا لَنَنكشِفَنَّ، ويمشي بين الصَّفِينِ، فيقول: أبشروا، فإنَّ الله ناصِرُكم؛ لأنكم تعبدُونه، وهؤلاء لا يعبدُونه.

فقوله: «كَانَ الْمَلَكُ يَتَشَبَّهُ بِالرَّجُلِ»: كالأستشهاد للإخطارِ بالبالِ بما تُقَوِّى به القلوب، وقوله: «يمشي بين الصَّفِينِ فيقول» بيانٌ لقوله: «وَأَنْ يُظْهِرُوا مَا يَتَّقُونَ بِهِ أَنَّهُمْ مُمَدُّونَ بِالْمَلَائِكَةِ». وثانيهما: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿سَأَلْتَنِي﴾ إِلَى آخِرِهِ، بِعَيْنِهِ مُلَقَّنًا، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿سَأَلْتَنِي﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾ تَلْقِينًا لِلْمَلَائِكَةِ، وَهَذَا أَيْضًا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ مَقُولًا لِلْقَوْلِ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، كقوله: ﴿فَنَسِئُوا﴾.

وثانيهما: عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ عَلَى طَرِيقَةِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُ (١): «فَالضَّارِبُونَ عَلَى هَذَا»، أَيْ: عَلَى أَنْ يَكُونَ ﴿سَأَلْتَنِي﴾ تَلْقِينًا، وَعَلَى الْوُجُوهِ السَّابِقَةِ هُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ قَاتَلَتْ.

فإن قلت: التَّقْسِيمُ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ الْأَخِيرَ مُسْتَجْمَلٌ عَلَى الْبَيَانِ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ قَسِيمًا لِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ؟ قلتُ: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ أَوَّلًا: ﴿سَأَلْتَنِي... فَأَضْرِبُوا﴾؛ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا، فَالتَّقْدِيرُ: أَنَّ الْمَجْمُوعَ: إِمَّا تَفْسِيرٌ أَوْ غَيْرُ تَفْسِيرٍ، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى «التَّشْيِيتِ»: الْإِخْطَارَ بِالْبَالِ، أَوْ إِظْهَارَ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْيَقِينُ، أَوْ التَّلْقِينَ، ثُمَّ التَّلْقِينَ: إِمَّا عَلَى الْبَيَانِ أَوْ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ.

قوله: (لَنَنكشِفَنَّ) أَي: لَنَنْهَزَنَّ، مِنْ: كَشَفْتَ الشَّيْءَ فَانكشَفْتَ.

(١) ختم ناسخ (ط) هذه الفقرة عند قوله: «كَمَا صَرَّحَ بِهِ»، وجعل (قوله: فالضاربون...) فقرة جديدة، وأخرها إلى ما يقابلها من «الكشاف» بعد خمس فقرات، وهو خطأ، والمثبت من (ح) و(ف).

وقُرى: (الرُّعْبُ) بالثَّقِيلِ، «فَوْقَ الْأَعْنَاقِ»: أراد أعالي الأعناقِ التي هي المذابح، لأنها مفاصل، فكان إيقاع الضَّرْبِ فيها حَزًّا وتطهيراً للرؤوس.

وقيل: أراد الرؤوسَ لأنها فوق الأعناق، يعني: ضَرَبَ الهام، قال:

وَأَضْرِبُ هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ

و:

عَشِيَّتُهُ وَهُوَ فِي جَأْوَءٍ بِاسِلَةٍ عَضْبًا أَصَابَ سَوَاءَ الرَّأْسِ فَانْفَلَقَا

والبَتَانُ: الأصابع، يُرِيدُ الأطراف، والمعنى: فاضربوا المقاتِلَ والشَّوَى،

قوله: (الرُّعْبُ) بالثَّقِيلِ): أي: بَضْمُ العين، ابنُ عامرٍ والكِسَائِي.

قوله: (وَأَضْرِبُ هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ): أولُه:

وإِجْشَامِي^(١) عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي^(٢)

إِجْشَامِي: تَكْلِيفِي، وَالْهَامُ: وَسَطُ الرَّأْسِ، وَالْمَشِيحُ - بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ -: الْمُجِدُّ الْمُسْرَعُ، وَرَجُلٌ مُشِيحٌ: حَذِرٌ، وَأَشَاحَ الرَّجُلُ: إِذَا جَدَّ فِي الْقِتَالِ.

قوله: (عَشِيَّتُهُ) البيت^(٣): الْجَأْوَءُ: الْعَسْكَرُ الْعَظِيمُ الَّذِي اسْوَدَّ مِنْ كَثْرَةِ السَّلَاحِ، وَالْبَسَالَةُ: الشَّجَاعَةُ، وَالْعَضْبُ: السَّيْفُ الْقَاطِعُ، وَالسَّوَاءُ: الْوَسْطُ، يَقُولُ: رُبَّ فَارِسٍ صِفَّتُهُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، أَنَا ضَرَبْتُهُ وَهُوَ فِي جَيْشٍ تَامَ السَّلَاحِ، بِسَيْفٍ قَاطِعٍ نَالَ وَسَطَ رَأْسِهِ، فَشَقَّهُ.

قوله: (وَالشَّوَى): وَهُوَ الْبِدَانُ وَالرَّجُلَانِ وَالرَّأْسُ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَكُلُّ مَا لَيْسَ مَقْتَلًا، يُقَالُ: رَمَاهُ فَأَشْوَاهُ: إِذَا لَمْ يُصِبِ الْمَقْتَلِ.

(١) من قوله: «على الاستئناف» إلى هنا، سقط من (ف)، فصارت العبارة: «إما على البيان أو على المكروه نفسي»!

(٢) الأبيات لعمرو بن الإطابة الأنصاري، كما في «الكامل» للمبرد (١: ٧٧) و(٤: ٥٧).

(٣) البيت لبُلْعَاءِ بْنِ قَيْسِ الْكِنَانِيِّ، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص ١٥.

لأنَّ الضَّرْبَ إما واقعٌ على مَقْتَلٍ أو غيرِ مَقْتَلٍ، فأمرهم بأن يجمعوا عليهم النَّوعَيْنِ معاً. ويجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿سَأَلْتِي﴾ إلى قوله: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾، عقيبَ قوله: ﴿فَنَبِّئُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: تلقيناً للملائكة ما يُنَبِّئُونَهُمْ به، كأنه قال: قولوا لهم قولي: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾، أو كأنهم قالوا: كيف نُثَبِّتُهُمْ؟ فقيل: قولوا لهم قولي: ﴿سَأَلْتِي﴾، فالضارِبون على هذا همُ المؤمنون.

[ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَكَرَبَ اللَّهُ شَدِيدَ الْعِقَابِ * ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴿١٣-١٤﴾]

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما أصابهم مِنَ الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَالْعِقَابِ الْعَاجِلِ، وَتَحْلَهُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ خَبَرُهُ، أَي: ذَلِكَ الْعِقَابُ وَقَعَ عَلَيْهِمْ بِسَبَبِ مُشَاقَقَتِهِمْ، وَالْمُشَاقَقَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الشَّقِّ، لِأَنَّ كِلَا الْمُتَعَادِيَيْنِ فِي شَقٍّ خِلَافِ شَقِّ صَاحِبِهِ.

وَسُئِلْتُ فِي الْمَنَامِ عَنِ اشْتِاقِ الْمَعَادَاةِ، فَقُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا فِي عُدُوَّةٍ، وَذَلِكَ فِي عُدُوَّةٍ.

الراغب: «الْبَنَانُ: الْأَصَابِعُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا صَلَاحُ الْأَحْوَالِ الَّتِي يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُبَيِّنَ بِهَا، يُرِيدُ: أَنْ يُقِيمَ، وَيُقَالُ: أَبَنَّ بِالْمَكَانِ يُبَيِّنُ، وَلِذَلِكَ خُصَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَى قَدَرِينَ عَلَيَّ أَنْ تُسَوِّىَ بَنَانَهُ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾، خُصَّ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ بِهَا يُقَاتِلُونَ وَتُدَافِعُونَ»^(١).

قوله: (فَأَمَرَهُمْ بِأَنْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِمُ النَّوعَيْنِ مَعاً): وَفَائِدَتُهُ: الضَّرْبُ الْمُتَوَاتِرُ بِلَا تَحَاشٍ. قوله: (هَذَا فِي عُدُوَّةٍ): العُدُوَّةُ - بَضَمُّ الْعَيْنِ وَكَسْرُهَا - : جَانِبُ الْوَادِي وَحَافَتُهُ، وَالْجَمْعُ: عِدَاءٌ، مِثْلُ: بُرْمَةٌ وَبِرَامٌ، وَمَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ فِي مَنَامِهِ قَوْلُ ابْنِ جَنِّي: «﴿وَلَا تُنْطِطُ﴾ [ص: ٢٢]: أَي: لَا تُبْعِدُ، وَهُوَ مِنَ الشَّطِّ، وَهُوَ الْجَانِبُ، فَمَعْنَاهُ: أَخَذَ جَانِبَ الشَّيْءِ وَتَرَكَ وَسَطَهُ وَأَقْرَبَهُ، كَمَا قِيلَ: تَجَاوَزَ، وَهُوَ مِنَ الْجِيزَةِ، وَهُوَ جَانِبُ الْوَادِي»^(٢).

(١) «مفردات القرآن» ص ١٤٧.

(٢) «المحاسب» لابن جني (٢: ٢٣١).

كما قيل: الْمُخَاصِمَةُ وَالْمُشَاقَّةُ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي حُضْمٍ - أَي: فِي جَانِبٍ - وَذَلِكَ فِي حُضْمٍ، وَهَذَا فِي شِقِّ وَذَلِكَ فِي شِقِّ.

وَالكَافِ فِي ﴿ذَلِكَ﴾ لِخِطَابِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ لِخِطَابِ كُلِّ أَحَدٍ، وَفِي ﴿ذَلِكُمْ﴾ لِلْكَافِرَةِ، عَلَى طَرِيقَةِ الِاتِّفَاتِ. وَعَلَّ ﴿ذَلِكُمْ﴾ الرَّفْعَ عَلَى: ذَلِكُمْ الْعِقَابِ، أَوْ: الْعِقَابِ ذَلِكُمْ ﴿فَذُوقُوهُ﴾، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَصْباً عَلَى: عَلَيْكُمْ ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ، كَقَوْلِكَ: زَيْدًا فَاضْرِبْهُ، ﴿وَأَنْتَ لِلْكَافِرِينَ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿ذَلِكُمْ﴾ فِي وَجْهِهِ،

قوله: (على طريقة الالتفات): التفت من ﴿شَاقُوا اللَّهَ﴾ وهو غيبة، إلى ﴿ذَلِكُمْ﴾ وهو خطاب.

قوله: (ويجوز أن يكون نصباً على: عليكم): قال القاضي: ﴿ذَلِكُمْ﴾ نَصْبٌ يَفْعَلُ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿فَذُوقُوهُ﴾ أو غيره؛ مثل: بَاشِرُوا، أو: عَلَيْكُمْ، فَتَكُونُ الْفَاءُ عَاطِفَةً^(١)، وَفِيهِ أَنَّ الْفَاءَ عَلَى الْأَوَّلِ شَرْطِيَّةٌ^(٢). قلت: هو مثل قوله: خَوْلَانُ فَانكِحْ^(٣)، أي: هؤُلاءِ خَوْلَانِ، الْمَعْنَى: ذَلِكُمْ الْعَذَابُ الَّذِي تَسْتَحِقُّونَهُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَذُوقُوهُ.

قوله: (في وجهيه): أي: في أن يكون مُبْتَدَأً وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ، أَوْ عَكْسَهُ، وَالْمَعْنَى: ذَلِكُمْ الْجَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَكَوْنُكُمْ فِي النَّارِ فِي الْآخِرَةِ، فَالْعِقَابُ بِمَعْنَى الْجَزَاءِ. وَوَضَعَ ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ، وَاللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ.

وَالجَمَلَةُ عَلَى قِرَاءَةِ الْحَسَنِ تَذْيِيلٌ، وَاللَّامُ لِلجِنْسِ، وَالْوَاوُ لِلِاسْتِثْنَاءِ.

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٩٤).

(٢) لفظة «شرطية» سقطت من (ف).

(٣) طرف من بيت شعر، استشهد به سيويه في «الكتاب» (١: ١٣٩ و ١٤٣)، وهو بتامه:

وقائلة: خَوْلَانُ فَانكِحْ فَتَأْتَهُمْ وَأُكْرِمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ١٦٥) و(٢: ٤٨٣).

أَوْ نَصَبٌ عَلَىٰ أَنْ الْوَاوُ بِمَعْنَى «مَعَ»، والمعنى: ذوقوا هذا العذاب العاجلَ مَعَ الْأَجْلِ الَّذِي لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ، فَوَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ: «وَإِنَّ لِلْكَافِرِينَ»، بِالْكَسْرِ.

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْاَدْبَارَ * وَمَنْ يُولِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٥-١٦﴾]

﴿زَحَفًا﴾ حَالٌ مِّنَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وَالزَّحْفُ: الْجَيْشُ الدَّهْمُ الَّذِي يُرَىٰ لكَثْرَتِهِ كَأَنَّهُ يَزْحَفُ، أَي: يَدْبُ دَيْبِيًّا، مِّن: زَحَفَ الصَّبِيُّ: إِذَا دَبَّ عَلَىٰ اسْتِيهِ قَلِيلًا، سُمِّيَ بِالمصدر، وَالجمع: زُحُوفٌ، والمعنى: إِذَا لَقِيْتُمُوهُمْ لِلْقِتَالِ وَهَمَّ كَثِيرٌ جَمًّا، وَأَنْتُمْ قَلِيلٌ، فَلَا تَقْرَبُوا، فَضْلًا أَنْ تُدَانُوا فِي الْعَدَدِ أَوْ تُسَاوَوْهُمْ. أَوْ حَالٌ مِّنَ الْفَرِيقَيْنِ، أَي: إِذَا لَقِيْتُمُوهُمْ مُتْرَاحِينَ هُمْ وَأَنْتُمْ، أَوْ حَالٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ، كَأَنَّهُمْ أُشْعِرُوا بِمَا كَانَ سَيَكُونُ.....

قوله: (أو نصب): عطف على قوله: «على ذلكم» من حيث المعنى، أي: ﴿وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ رفع عطف على ﴿ذَلِكَ﴾، أو نصب على أن «الواو» بمعنى «مع».

قوله: (فوضع الظاهر موضع الضمير^(١)): أي: فوضع ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ موضع ﴿ذَلِكَ﴾، وفائدته: الإشعار بأن صفة الكفر هي الموجبة لإذاعة العذاب في الدارين، وفائدة التذييل^(٢) أن يقال: أيها الكفار، إن العذاب في الدنيا من صرَبِ الأعناقِ وَقَطْعِ الأطرافِ لكم خاصة فذوقوه، ثم الأمر في الآخرة أن تدخلوا في زمرة الجاحدين المخلدين في عذاب النار.

قوله: (الجيش الدهم): والدهم بفتح الدال، الجوهري: «العدد الكثير».

قوله: (بما كان سيكون): «كان» زائدة للتأكيد، كقول الفرزدق:

وجيران لنا كانوا كرام^(٣)

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الضمير»، والمعنى واحد.

(٢) في (ف): «وفائدته التذييل»، والمثبت من (ط) و(ح)، والمعنى قريب.

(٣) في (ف): «واخوان لنا كانوا كرام».

منهم يوم حُنين حين تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ، وهم زَحَفٌ مِنَ الزُّحُوفِ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا، وَتَقْدِيمَةٌ نَهَى لَهُمْ عَنِ الْفِرَارِ يَوْمَئِذٍ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمِهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ أَمَارَةٌ عَلَيْهِ.

﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ﴾ هُوَ الْكُرُّ بَعْدَ الْفَرِّ، يُحْتَمِلُ عَدُوَّهُ أَنَّهُ مُنْهَزِمٌ، ثُمَّ يَعْطِفُ عَلَيْهِ، وَهُوَ بَابٌ مِنْ حُدَّعَ الْحَرْبَ وَمَكَائِدَهَا، ﴿أَوْ مُتَحَرِّفًا﴾: أَوْ مُتَحَارِّزًا، ﴿إِلَى فَتْرَةٍ﴾: إِلَى جَمَاعَةٍ أُخْرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ سِوَى الْفِئَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَرَجْتُ سَرِيَّةً وَأَنَا فِيهِمْ، فَفَرُّوا، فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى الْمَدِينَةِ اسْتَحْيُوا، فَدَخَلُوا الْبُيُوتَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحْنُ الْفَرَّارُونَ؟ فَقَالَ: بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ، وَأَنَا فَتْسُكُمْ».

قَوْلُهُ: (وَتَقْدِيمَةٌ نَهَى): عَطْفٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ: «كَانَهُمْ أَشْعَرُوا»، أَي: كَانَهُمْ أَشْعَرُوا وَكَانَهُ تَقْدِيمَةٌ نَهَى لَهُمْ، أَي: قَوْلُهُ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الْآيَةُ - عَلَى أَنْ يَكُونَ ﴿زَحَفًا﴾ حَالًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ - إِشْعَارًا بِمَا سَيَكُونُ مِنْهُمْ وَتَقْدِيمَةٌ نَهَى.

قَوْلُهُ: (وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمِهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ الْآيَةُ، أَمَارَةٌ عَلَيْهِ): أَي: عَلَى أَنَّهُ تَقْدِيمَةٌ نَهَى لَهُمْ عَنِ الْفِرَارِ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّحْيِزَ إِلَى فِتْنَةٍ إِنَّمَا يَبْصُحُ إِذَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ فِتْنَةٌ يَتَحَارَّزُونَ^(١) إِلَيْهَا، وَيَوْمَ بَدْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ فِتْنَةٌ، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَالْمُسْلِمُونَ كَثُرُوا، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥].

قَوْلُهُ: (وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: خَرَجْتُ سَرِيَّةً) الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ^(٢) مَعَ اخْتِلَافٍ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ): أَي: الْكَرَّارُونَ إِلَى الْحَرْبِ وَالْعَطَّافُونَ نَحْوَهَا، يُقَالُ لِلرَّجُلِ يُؤَلِّي عَنِ الْحَرْبِ ثُمَّ يَكْبُرُ رَاجِعًا إِلَيْهَا: عَكَرَ وَاعْتَكَّرَ. قَالَ صَاحِبُ «النِّهَايَةِ».

= وَالْبَيْتُ تَقْدَمُ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٤٣ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ (٣: ١٤٠)، وَانظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ هُنَاكَ.

(١) فِي (ح) وَ(ف): «يَتَجَارَّزُونَ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَفِي (ط): «تَحَارَّزُونَ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) أَحْمَدُ (٥٣٨٤) وَ(٥٥٩١) وَ(٥٧٥٢) وَ(٥٨٩٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧١٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٧).

واهْتَزَمَ رَجُلٌ مِنَ الْقَادِسِيَّةِ، فَأَتَى الْمَدِينَةَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلَكْتُ، فَارْتُ مِنَ الرَّحْفِ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَا فِتْنُكَ».

وعن ابن عباس رضي الله عنه: «إِنَّ الْفِرَارَ مِنَ الرَّحْفِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ».

فإن قلت: بِمِ انتَصَبَ ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا﴾؟ قلتُ: على الحال، و﴿إِلَّا﴾ لغو، أو على الاستثناء من المولئين، أي: وَمَنْ يُؤْمَرُ إِلَّا رَجُلًا مِنْهُمْ مُتَحَرِّفًا أَوْ مُتَحَرِّزًا.

وقرأ الحسن: «دُبْرَهُ» بالسُّكُونِ، وَوَزُنُ «مُتَحَرِّزٌ»: مُتَفَاعِلٌ، لَا: مُتَفَعِّلٌ، لِأَنَّهُ مِنْ: حَازَ يَحْزُوزُ، فَبِنَاءِ «مُتَفَعِّلٌ» مِنْهُ: مُتَحَوِّزٌ.

[﴿فَلَمَّ تَقَاتَلُوا وَلَكَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكَرَبَ اللَّهُ رَحَىٰ وَيَلِيَّيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءٌ حَسَنَاتٌ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١٧]

لَمَّا كَسَرُوا أَهْلَ مَكَّةَ، وَقَتَلُوا وَأَسْرُوا، أَقْبَلُوا عَلَى التَّفَاخُرِ، فَكَانَ الْقَائِلُ يَقُولُ: قَتَلْتُ وَأَسْرَتُ، وَلَمَّا طَلَعَتْ قُرَيْشٌ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

قوله: (رَجُلٌ مِنَ الْقَادِسِيَّةِ)، الْمَغْرِبِ: «هُوَ مَوْضِعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُوفَةِ خَمْسَةٌ عَشَرَ مِيلاً».

قوله: (و﴿إِلَّا﴾ لَغَوٌ) أي: لفظه ﴿إِلَّا﴾ لغوٌ من حيث اللفظ، أي: مزيدة، لأنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ اسْتِقْلَالًا، لَكِنَّهَا مُعْطِيَةٌ فِي الْمَعْنَى فَائِدَتَهَا، وَالْكَلَامُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، الْمَعْنَى^(١): فَلَا تُؤَلِّوهُمْ الْأَدْبَارَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا مُتَحَرِّفًا.

قوله: (وَلَمَّا طَلَعَتْ قُرَيْشٌ) إلى قوله: «أَخَذَ قُبْضَةً مِنْ تَرَابٍ فَارْمَهُمْ بِهَا» إِلَى آخِرِهِ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الرَّمِيَّةَ غَيْرُ الرَّمِيَّةِ الَّتِي وَجِدَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ، قَالَ مُحِبِّي السُّنَّةِ: «قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ وَالْمَغَازِي: نَدَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ، فَانطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بِدْرَاءَ»، وَسَاقَ الْقِصَّةَ إِلَى قَوْلِهِ: «فَلَمَّا التَّقَى الْجُمُعَانِ تَنَاوَلَ كَفًّا مِنْ حَصَى عَلَيْهَا تَرَابٌ، فَرَمَى بِهِ فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ، وَقَالَ: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ»، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مُشْرِكٌ إِلَّا دَخَلَ فِي عَيْنَيْهِ وَقِيمَهُ وَمُنَحَّرِيهِ، فَانْهَزَمُوا»^(٢).

(١) قوله: «والكلام في سياق النفي، المعنى» سقط من (ح) و(ف)، وفيها مكانه: «أي».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٣٩).

وقلت: أما أئمة الحديث فلم يذكر أحدٌ منهم أن هذه الرَّمِيَّة كانت يومَ بدر^(١)، رويها «صحيح مسلم»^(٢) عن سلمة بن الأكوع قال: «عَزَوْنَا مع رسولِ الله ﷺ حُنَيْنًا، فَلَمَّا واجَهْنَا العَدُوَّ»، وساق الحديث إلى قوله: «قَوْلُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَرَرْتُ مُنْهَزِمًا على رسولِ الله ﷺ وهو على بَغْلَتِهِ الشَّهْبَاءِ، فقال: لقد رأى ابنُ الأكوع فَرَعًا، فَلَمَّا عَشَوْا رسولُ الله ﷺ نَزَلَ عن بَغْلَتِهِ، ثم قبضَ قَبْضَةً من تُرابِ الأرضِ، ثم استَقْبَلَ به وُجُوهُهُمْ، وقال: «شَاهَتِ الوُجُوهُ»، فما خَلَقَ اللهُ منهم إنسانًا إلا مَلَأَ عَيْنَيْهِ تُرَابًا بتلك القَبْضَةِ، فَهَزَمَهُم اللهُ تعالى».

وذكر صاحبُ «المُعْتَمَد»^(٣) حديثَ الرَّمِيَّةِ بعد قوله تعالى: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ» ورواهُ مُسْلِمٌ^(٤) عن العباس، وفيه أنه في يومِ حُنَيْنِ.

وفي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ»^(٥) عن أبي عبد الرحمن الفِهْرِيِّ: أن الرَّمِيَّةَ كانت يومَ حُنَيْنِ.

(١) تعقبه الحافظُ الزيلعيُّ في «تخرِيجِ أحاديثِ الكَشَافِ» (٢: ٢٠)، فساق رواياتِ جاء فيها ذِكرُ ذلك يومِ بدر، وقال بإثراها: «قد ثبت عن غير واحد من الأئمة أن هذه الآية نزلت في يوم بدر، وإن كان النبي ﷺ فعل ذلك يومَ حُنَيْنٍ أيضًا».

ونقل العلامة الألويسيُّ في «روح المعاني» (٩: ١٨٥) عن الحافظ السيوطي تعقبه المؤلف في هذا أيضًا، وقال: إن ما جزم به المؤلفُ «ناشئٌ من قلة الأطلاع، فإنه - عليه الرحمة - لم يبلغ درجة الحافظ، ومُتَسَهِّئٌ نَظَرَهُ الكُتُبِ الستة و«مسند أحمد» و«مسند الدارمي»، ولأفقد ذكر المحدثون أن الرمي قد وقع في اليومين، فنفي وقوعه في يوم بدر عمَّا لا ينبغي». وقال الألويسي: «وذكر ما في حُنَيْنِ في هذه القصة بعيدًا جدًا، وما ذكره في تقريب ذلك ليس بشيء، كما لا يخفى على من راجعه وأنصف».

وانظر: «الفتح الساوي بتخرِيجِ أحاديثِ القاضي البيضاوي» للمناوي (٢: ٦٥٢).

(٢) برقم (١٧٧٧).

(٣) «المُعْتَمَد» في التفسير، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الحافظ المُلقَّب بقوامِ السُّنَّةِ، المُتَوَفَّى سنة ٥٣٥هـ، رحمه الله تعالى. كذا في «كشف الظنون» (٢: ١٧٣٢).

(٤) في «صحيحه» برقم (١٧٧٥).

(٥) برقم (٢٢٤٦٧). والراوي المُبْهَمُ - الآتي ذكره - هو يعلى بن عطاء.

وفيه: قال الراوي: «حَدَّثَنِي أَبْنَاؤُهُمْ عَنْ آبَائِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَمْ يَبْقَ مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا امْتَلَأَتْ عَيْنَاهُ وَفَمُّهُ تُرَابًا».

وللمفسرين أن يقولوا: إن هذه الرَّمِيَّةَ غيرُ تلك الرَّمِيَّةِ، ثم إنَّ لهم أن يُبَيِّنُوا صِحَّةَ هذا النَّقْلِ، وبهذا رَمَزَ مُحْيِي السُّنَّةِ: «وقال أهل التفسير والمغازي»، وفي إقحام «إذ» في هذه القرينة^(١) دون أختيها - أي: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ - دلالة على اختلافِ وُقُوعِهَا بِحَسَبِ الزَّمَانِ.

وأما قضيَّةُ النَّظْمِ: فعلى ما سبق أن قوله تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ كالفاتحة التي يُتَخَلَّصُ منها إلى تعدادِ أحوالِ المؤمنين مع رسول الله ﷺ، وكرامة بعضهم رأيه صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ^(٢) في كثير من الأمر، كما سبق في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنَ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾، فبدأ بِقِصَّةِ بَدْرٍ، وذكرُ نُبْدًا منها، وَخَتَمَهَا بقوله: ﴿ذَلِكَم فَذَوْوُهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾، ثم عَمَّ الخطابُ بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيَهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ * وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾ الآية.

وروى مُحْيِي السُّنَّةِ عن بعضهم: أن حُكْمَ الآيةِ عامٌّ في حقِّ كُلِّ مَنْ وُلِيَ مِنْهُمْ مَا^(٣).

ثم رَبَّبَ النهيَ عن التَّوَلَّى على الوَاضِعِ المُنَاسِبِ، وهو قوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، يعني: اتَّحَسَّبُونَ أَنَّ النَّصْرَةَ تَحْصُلُ بِفِعْلِكُمْ أَوْ بِفِعْلِ الْغَيْرِ، فلم تَقْتُلُوهُمْ حِينَ قَتَلْتُمُوهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ، وَلَا هَزَمْتُمُوهُمْ حِينَ هَزَمْتُمُوهُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَإِذَا كَانَ النَّاصِرُ وَالتَّوَلَّى هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَكَيْفَ تُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ!؟ كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تُوَلُّوهُمْ الْأَدْبَارَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَاصِرُكُمْ وَمُعِينُكُمْ.

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾.

(٢) في (ج): «رأية رسول الله صلوات الله وسلامه عليه»، وهو تحريف.

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٣٨).

«هذه قُرَيْشٌ قد جاءت بخيلائها وفخرها، يُكذِّبُونَ رسولَكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مَا وَعَدْتَنِي»، فأتاه جبرئيل عليه السلام، فقال: خُذْ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ، فَارْمِهِمْ بِهَا، فَقَالَ لَمَّا التَّقَى الْجَمْعَانِ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَعْطِنِي قَبْضَةً مِنْ حَصْبَاءِ الْوَادِي»، فَرَمَى بِهَا فِي وُجُوهِهِمْ، وَقَالَ: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ»، فلم يبقَ مُشْرِكٌ إِلَّا سُغِلَ بَعَيْنَيْهِ، فانهزموا، وَرَدَّفَهُمُ الْمُؤْمِنُونَ يَقْتُلُوهُمْ وَيَأْسِرُونَهِمْ، فقليل لهم: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾،

والذي يُؤَيِّدُ أَنْ تَعْدَادَ الْقَصَصِ لِلِاسْتِذْكَارِ^(١): إيرادها هكذا على غير ترتيبٍ على منوالٍ ما سبقَ في قِصَّةِ الْبَقْرَةِ، أَلَا تَرَى كَيْفَ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَسْتَفِيدُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾ الْآيَةَ [الأنفال: ١٩]، وَأَنَّهُ فِي شَأْنِ الْمُشْرِكِينَ حِينَ خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ لِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَقُولُ: ﴿وَأَنْقَرُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وَأَنَّهُ فِي أَمْرِ عَلِيٍّ وَعِيَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ صِفِّينَ، وَفِي أَمْرِهِ وَأَمْرِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ يَوْمَ الْجَمَلِ، وَيَقُولُ: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠] وَأَنَّهُ فِي أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَجَاتِهِ مِنْ مَكْرِ قُرَيْشٍ قَبْلَ الْهَجْرَةِ، وَعَلَى هَذَا إِلَى آخِرِ السُّورَةِ. هَذَا هُوَ النَّظْمُ الْمُعْجَزُ الْفَائِتُ لِلْقَوَى وَالْقُدْرَا

ولهذا السُّرُّرُ كَانَ التَّحْدِي بِالسُّورَةِ وَإِنْ كَانَتْ قَصِيرَةً^(٢)، دُونَ الْآيَاتِ وَإِنْ كَانَتْ ذَوَاتِ عَدَدٍ. وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ.

قَوْلُهُ: (شَاهَتِ الْوُجُوهُ)، النِّهَايَةُ: «شَاهَتِ، أَي: قَبِحَتْ، يُقَالُ: شَاهَ شَوْهًا شَوْهًا، وَشَوْهَ شَوْهًا، وَرَجُلٌ أَشْوَهُ، وَامْرَأَةٌ شَوْهَاءُ، وَيُقَالُ لِلْحُطْبَةِ الَّتِي لَا يُصَلِّي فِيهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: شَوْهَاءٌ».

(١) تحرف في (ف) إلى «الاستكبار».

(٢) يُرِيدُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَحْدَى النَّاسَ فِي أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَئِنْ آجَعْتُمَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْشَرِهِمْ بَعْضٌ ظَاهِرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وَتَحْدَاهُمْ فِي أَنْ يَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَنْتَرَبْنَا قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُمْتَرِينَ﴾ [هود: ١٣]، وَتَحْدَاهُمْ فِي أَنْ يَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَنْتَرَبْنَا قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، وَهُوَ أَدْنَى مَا وَقَعَ التَّحْدِي بِهِ.

والفأء جوابٌ شَرْطٍ محذوفٍ تقديره: **إِنْ افْتَحَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ، فَانْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ** ﴿وَلَكِنْ﴾
 اللَّهُ قَتَلَهُمْ، لأنه هو الذي أنزل الملائكة، وألقى الرُّعْبَ في قلوبهم، وشاء النَّصْرَ
 والظَّفَرَ، وقوَّى قلوبكم، وأذهب عنها الفَرْعَ والحِجْرَ.

﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ أنت يا مُحَمَّدُ ﴿إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنْ﴾ اللهُ رَمَى، يعني: أن الرَّمِيَةَ
 التي رَمَيْتَهَا لم تَرْمِهَا أَنْتَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّكَ لَوْ رَمَيْتَهَا، لَمَا بَلَغَ أَثْرُهَا إِلَّا مَا يَبْلُغُهُ أَثْرُ
 رَمَى الْبَشَرِ، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ رَمِيَةَ اللَّهِ، حَيْثُ أَثَرَتْ ذَلِكَ الْأَثَرَ الْعَظِيمَ، فَانْتَبَتِ الرَّمِيَةُ
 لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ صُورَتَهَا وَجِدَتْ مِنْهُ، وَنَقَّاهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّ أَثَرَهَا الَّذِي لَا يُطَبِّقُهَا الْبَشَرُ
 فِعْلُ اللَّهِ عَزَّ وَعَلَا، فَكَانَ اللَّهُ هُوَ فَاعِلُ الرَّمِيَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَأَنَّهَا لَمْ تُوجَدْ مِنَ الرَّسُولِ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَصْلًا.

وَقُرِي: «وَلَكِنْ اللَّهُ قَتَلَهُمْ»، «وَلَكِنْ اللَّهُ رَمَى»، بِتَخْفِيفِ «لَكِنْ»، وَرَفَعَ مَا بَعْدَهُ.

﴿وَلِلسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾: وَلِيُعْطِيَهُمْ، ﴿بَلَاءَ حَسَنًا﴾: عَطَاءٌ جَمِيلًا، قَالَ زَهْرِي:

فَابْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُؤُ

قوله: (فَانْتَبَتِ الرَّمِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ صُورَتَهَا وَجِدَتْ مِنْهُ، وَنَقَّاهَا عَنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ:
 (فَكَانَ اللَّهُ هُوَ فَاعِلُ الرَّمِيَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ): صَرِيحٌ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، قَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ:
 «أَنْتَبَتَ كَوْنَهُ ﷺ رَامِيًا، وَنَفَى كَوْنَهُ رَامِيًا، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ رَمَاهُ كَسْبًا، وَاللَّهُ تَعَالَى رَمَاهُ خَلْقًا» (١).

قوله: (لِأَنَّ أَثَرَهَا الَّذِي لَا يُطَبِّقُهَا الْبَشَرُ فِعْلُ اللَّهِ): نَظَرَ إِلَى لَفْظِ «الْأَثَرِ»، فَذَكَرَ وَضَعَهُ فِي
 «الَّذِي»، وَإِلَى اكْتِسَائِهِ التَّأْنِيثَ بِالْإِضَافَةِ، فَانَّتِ الرَّاجِعُ فِي «لَا يُطَبِّقُهَا».

قوله: (فَابْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُؤُ): أَوَّلُهُ:

جَزَى اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ (٢)

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٦٦).

(٢) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمى» ص ٤٠، لكن فيه: «رأى الله بالإحسان».

والمعنى: وللإحسان إلى المؤمنين فَعَلَ ما فَعَلَ، وما فَعَلَهُ إلا لذلك، ﴿وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ ﴿لِدُعَائِهِمْ﴾ ﴿عَلِيمٌ﴾ بأحوالهم.

[﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾ ﴿١٨﴾]

﴿ذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى البلاء الحسن، ومَحَلُّه الرَّفْع، أي: الغَرَضُ ذلكم، ﴿وَإِنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ﴾ معطوفٌ على ﴿ذَلِكُمْ﴾، يعني: أن الغَرَضَ إبلاءُ الْمُؤْمِنِينَ وتوهينُ كَيْدِ الكافرين.....

يقول: جَزَى اللهُ الممدوحينَ بالإحسانِ جزاءً ما فَعَلًا بكم، وأعطاهما خيرَ العطاءِ الذي يُعطَى لأحد، ف«ما» موصولة، حُذِفَ منها المُضَاف، وأقيمتَ مقامه.

قلت: الظاهرُ أن يُفسَّرَ قوله: ﴿بِلَاءَةٍ حَسَنًا﴾ بالإبلاءِ في الحرب، النهاية: «في حديث سَعْدِ يَوْمَ بدر: «عَسَى أَنْ يُعْطَى هَذَا مَنْ لَا يُبْلَى بِلَائِي»، أي: لَا يعمَلُ مِثْلَ عملي في الحرب، كأنه يُريد: أفعَلُ فِعْلًا أختَبَرُ فيه، ويظهرُ به خيري وسُرِّي»، لِما أنه في مُقابلِ توهينِ كَيْدِ الكافرين كما قال، لأنَّ الغَرَضَ إبلاءُ الْمُؤْمِنِينَ وتوهينُ كَيْدِ الكافرين، المعنى: ما فَعَلَ اللهُ القَتْلَ والرَّمْيَ إلا ليعطيَ المؤمنين منه - أي: بسبب ذلك^(١) - قُوَّةً وَنَجْدَةً، وإلا لِيُوهِنَ أمرَ الكافرين ويُبطلَ كَيْدَهُم.

وَيُمْكِنُ أن يُوجَّهَ قولُ المُصنِّفِ بحمَلِ العطاءِ على ما ذكرنا، لأنَّ العطاءَ الحسنَ في مقامِ الحربِ^(٢) النَّجْدَةُ والقُوَّةُ، وأما تَوسِيطُ ﴿ذَلِكُمْ﴾ بينَ الإِعطاءِ والتَّوهينِ؛ فليُبعِدَها مِنَ العطاءِين.

قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ﴾ معطوفٌ على ﴿ذَلِكُمْ﴾: أي: عطفُ خَيْرٍ على خَيْرٍ، ويجوزُ أن يكونَ عطفَ جُمْلَةٍ، أي: الغَرَضُ ذلكم والغَرَضُ أنَّ اللهُ مُوهِنٌ. وعليه كلامُ أبي البقاء^(٣)، لكنَّهُ قَدَّرَ «الأمر» بَدَلُ «الغَرَضِ»، وهو أبعدُ من مَذْهَبِ الاعتزال.

(١) قوله: «أي: بسبب ذلك» سقط من (ف)، وهو تفسير لـ «من» في قوله: «منه».

(٢) تحرَّفَ في (ح) إلى: «في مقابل الحرب»، والمُتَّبَت من (ط) و(ف).

(٣) انظر: «البيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٠).

وَقُرِئَ: (مُؤَهَّن) بالتشديد، وَقُرِئَ عَلَى الإِضَافَةِ، وَعَلَى الأَصْلِ الذِي هُوَ التَّنْوِينُ وَالِإِعْمَالُ.
 ﴿إِنْ تَسْتَفِيحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْهَوْا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ
 وَلَنْ نُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتَكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٩]

﴿إِنْ تَسْتَفِيحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾ خِطَابٌ لِأَهْلِ مَكَّةَ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكُمِ،
 وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حِينَ أَرَادُوا أَنْ يَغِيرُوا تَعَلَّقُوا بِأَسْتَارِ الكَعْبَةِ، وَقَالُوا: اللَّهُمَّ انصُرْ أَقْرَانَا لِلضَّيْفِ،
 وَأَوْصَلْنَا لِلرَّحِمِ، وَأَفْكَنَا لِلْعَانِي، إِنْ كَانَ مُحَمَّدٌ عَلَى حَقِّ فَاَنْصُرْهُ، وَإِنْ كُنَّا عَلَى حَقِّ فَاَنْصُرْنَا.
 وَرُوي: أَنَّهُمْ قَالُوا: اللَّهُمَّ انصُرْ أَعْلَى الْجُنْدَيْنِ، وَأَهْدِي الْفَيْتَيْنِ، وَأَكْرِمِ الْحَزْبَيْنِ. وَرُوي: أَنَّ
 أَبَا جَهْلٍ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ: اللَّهُمَّ أَيُّنَا كَانَ أَهْجَرَ وَأَقْطَعَ لِلرَّحِمِ فَاحْنُهُ الْيَوْمَ. أَي: فَأَهْلِكْهُ.

وَقِيلَ: ﴿إِنْ تَسْتَفِيحُوا﴾ خِطَابٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، ﴿وَإِنْ تَنْهَوْا﴾ خِطَابٌ لِلْكَافِرِينَ،
 يَعْنِي: وَإِنْ تَتَّهَوْا عَنْ عَدَاوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ وَأَسْلَمْتُ، ﴿وَإِنْ تَعُودُوا﴾
 لِمُحَارِبَتِهِ ﴿نَعُدْ﴾ لِنُصْرَتِهِ عَلَيْكُمْ.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ قُرِئَ بِالْفَتْحِ؛ عَلِيٌّ: وَلِأَنَّ اللَّهَ مُعِينُ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ ذَلِكَ،.....

قوله: (وَقُرِئَ: «مُؤَهَّن» بالتشديد): نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وبالإضافة: حَفْصٌ (١).
 قوله: ﴿إِنْ تَسْتَفِيحُوا﴾ خِطَابٌ لِأَهْلِ مَكَّةَ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكُمِ: وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى لَهَا أَجْمَلٌ
 فِي قِصَّةِ بَدْرٍ، وَوَصَّى الْمُؤْمِنِينَ بِالثَّبَاتِ فِي مُقَابَلَةِ الأَعْدَاءِ، عَادَ إِلَى التَّفْصِيلِ، وَحَكَمَى خِطَابَهُ
 لِأَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ اللِّقَاءِ.

قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ قُرِئَ بِالْفَتْحِ: نافعٌ وابنُ عامرٍ وَحَفْصٌ (٢)، وَالباقون: بالكسر (٣).

(١) القراءة الأولى: «مُؤَهَّنٌ كَيْدًا»، والقراءة الثانية: «مُؤَهَّنٌ كَيْدًا». وانظر: «التيسير» ص ١١٦، و«حجة القراءات»
 ص ٣٠٩.

(٢) من بداية فقرة «قوله: (إن تستفحوا)» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) انظر: «التيسير» ص ١١٦، و«حجة القراءات» ص ٣١٠.

وَقُرِئَ بِالْكَسْرِ، وَهَذِهِ أَوْجَهُ، وَيَعْضُدُهَا قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «وَاللَّهُ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ»، وَقُرِئَ: «وَلَنْ يُغْنِيَ عَنْكُمْ»، بِالْيَاءِ لِلْفَضْلِ.

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ * إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُّ الْبِئْسَامُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ * وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ] ﴿٢٠-٢٣﴾

﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾ قُرِئَ بِطَرَحِ إِحْدَى التَّائِينَ وَإِدْغَامِهَا، وَالصَّمِيرُ فِي ﴿عَنَّهُ﴾ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَأَطِيعُوا رَسُولَ اللَّهِ، كَقَوْلِهِ: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ» [التوبة: ٦٢]، وَلِأَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ وَطَاعَةَ اللَّهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨]، فَكَانَ رَجُوعَ الصَّمِيرِ إِلَى أَحَدِهِمَا كَرُجُوعِهِ إِلَيْهَا،

قوله: (وهذه أوجه): أي: القراءة بكسر «إن» في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أوجهُ من القراءة بالفتح؛ لأنَّ الجملةَ حيثُ تذييلٌ، وكأنه قيل: الغرضُ إعلاءُ أمرِ المؤمنين وتوهينُ كَيْدِ الكافرين، وكَيْتٌ وكَيْتٌ، وَأَنَّ سُنَّةَ اللَّهِ وَعَادَتَهُ عَزَّ وَجَلَّ جَارِيَةٌ فِي نَصْرِ الْمُؤْمِنِينَ وَخِذْلَانِ الكافرين، كَقَوْلِهِ: ﴿لَنْ جُنْدًا لَهُمْ أَقْبَلُوكَ﴾ [الصفات: ١٧٣].

ويجوزُ على قراءة الفتح أيضاً هذا التفسير، كما قال أبو البقاء: ﴿ذَلِكُمْ﴾ أي: الأمرُ ذلكم^(١)، والأمرُ أَنَّ اللَّهَ مُؤَيِّنُ كَيْدِ الكافرين، والأمرُ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ^(٢)، ولكنَّ الأوَّلَ أَحْسَنُ وَأَدْلُّ عَلَى إِرَادَةِ^(٣) التذييل، لِأَنَّهُ نَصٌّ فِيهِ.

قوله: (وإدغامها): أي: بتشديد التاء.

(١) قوله: (أي: الأمرُ ذلكم) سقط من (ط) و(ح)، وأثبتته من (ف)، وهو الموافق لسيا في «التيان» للعكبري.

(٢) «التيان» في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٠).

(٣) تحرّف في (ف) إلى: «قراءة».

كقولك: الإحسانُ والإجمالُ لا يَنْفَعُ في فلان، ويجوزُ أن يَرْجِعَ إلى الأمرِ بالطاعة، أي: ولا تَوَلَّوْا عن هذا الأمرِ وامْتِثَالِهِ وأنْتُمْ تَسْمَعُونَهُ، أو: ولا تَتَوَلَّوْا عن رسولِ الله ﷺ ولا تُخَالِفُوهُ، ﴿وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ أي: تُصَدِّقُونَ، لأنكم مؤمنون لستم كالصُّمِّ المكذِّبينَ مِنَ الكُفْرَةِ، ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا﴾ أي: ادَّعَوْا السَّمَاعَ، ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ لأنهم ليسوا بمُصَدِّقِينَ، فكانهم غيرُ سامعين.

والمعنى: أنكم تُصَدِّقُونَ بالقرآنِ والنُّبُوَّةِ،

قوله: (ولا تَوَلَّوْا عن رسولِ الله ﷺ) عطفٌ على قوله: «ولا تَتَوَلَّوْا عن هذا الأمرِ»، وكلاهما تَشْرُ لتقريرِ عَوْدِ الضميرِ إما إلى الأمرِ بالطاعة أو إلى الرسولِ ﷺ، ولكن على غيرِ ترتيب، ومعنى السماعِ في ﴿وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ على أن يعودَ الضميرُ^(١) إلى الأمرِ بالطاعة: على الحقيقة، وعلى العَوْدِ إلى الرسولِ ﷺ: مجازٌ عن التصديق^(٢).

واعلم أنه قد سبقَ أن هذه السُّورَةَ الكريمةَ مُشْتَمِلَةٌ على تشديدِ أمرِ طاعةِ الرسولِ ﷺ، وتحريضِ أصحابِهِ رضوانُ الله عليهم على الانقيادِ لأمرِهِ والامتناعِ عن مُخَالَفَتِهِ، فلما ذَكَرَ في مُفْتَتِحِ السُّورَةِ: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]، وساقَ حديثَ قِصَّةِ بدر، وأطالَ الكلامَ فيها، كَرَّ إلى ما بدأ به، وشَدَّدَ فيه غايةَ التشديدِ، حيثُ جعلَ طاعةَ الرسولِ ﷺ طاعةَ الله عزَّ وجلَّ، وعَقَّبَ الأمرَ بالطاعةِ النَّهْيَ عن المُخَالَفَةِ بقوله: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾، ثم أكَّده بالتذييلِ التشبيهي، وهو ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا﴾، ثم تَمَّ المعنى على المُبَالَغَةِ بِضَرْبِ المَثَلِ ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾.

وَيُوَيْدُ ما ذَكَرْنَا أَنَّ في الآيةِ كَرًّا إلى المعنى الأولِ.

(١) من قوله: «إما على الأمرِ بالطاعة» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) هذه الفقرةُ أثبتُّها من (ط)، وكذا هي في (ف) سوى ما أشرتُ إليه من السقط، ووردت في (ح) على نحو ذلك، مع اضطرابٍ وخللٍ.

فإذا تَوَلَّيْتُمْ عن طاعةِ الرسولِ في بعضِ الأمورِ من قِسْمَةِ الغنائمِ وغيرها، كان تصديقكم كلاً تصديق، وأشبَهَ سماعكم سماعَ مَنْ لا يُؤْمِنُ.

ثم قال: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ﴾ أي: إِنَّ شَرَّ مَنْ يَدْبُ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، أَوْ إِنَّ شَرَّ البهائمِ الَّذِينَ هُمْ صُمْ عَنْ الحَقِّ لا يَعْقِلُونَهُ، جَعَلَهُمْ مِنْ جِنْسِ البهائمِ، ثم جَعَلَهُمْ شَرَّهَا!

قوله: (فإن^(١) تَوَلَّيْتُمْ عن طاعةِ الرسول): من قِسْمَةِ الغنائمِ وغيرها.

قوله: (أَوْ إِنَّ شَرَّ البهائمِ): هذا محمولٌ على العُرْفِ العام، وعلى الأول: على عُرْفِ اللغة^(٢).

قوله: (هُم صُمْ عن الحَقِّ لا يَعْقِلُونَهُ): تفسيراً لقوله: ﴿الصُّمُّ البُكْمُ﴾، قال أبو البقاء: «إنما جمع الصُّمِّ، وهو خَبْرٌ شَرٌّ؛ لأنَّ «شراً» هنا يُرادُ به الكثرة، فجمع الخبرَ على المعنى، ولو^(٣) قال: «الأصمُّ»، لكان الإفرادُ على اللفظ»^(٤).

قوله: (جَعَلَهُمْ مِنْ جِنْسِ البهائمِ، ثم جَعَلَهُمْ شَرَّهَا): أذن بهذا الجعلِ بأنه من باب التشبيه، وأنَّ أصلَ التشبيه: الصُّمُّ البُكْمُ كالبهائمِ، ثم: الصُّمُّ البُكْمُ كَشَرِّ البهائمِ، ثم: شَرُّ البهائمِ كالصُّمِّ البُكْمِ، على التقديم والتأخير، نحو قولِ الشاعر:

وَبَدَأَ الصَّبَاحُ كَأَنَّ عُرَّتَهُ وَجَهَ الخَلِيفَةَ حِينَ يُمْتَدِّحُ^(٥)

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فإذا».

(٢) العرْفُ العامُّ: هو الحقيقةُ العُرفِيَّةُ، وهو ما نَقَلَ العُرْفُ عن معناه الأول، كالدَّابَّةِ، فإنها في أصلِ اللغة لكُلِّ ما يَدْبُ على الأَرْضِ، ثم نَقَلَ العُرْفُ العامُّ إلى ذاتِ القوائمِ الأربعةِ مِنَ الخَيْلِ والبغالِ والحميرِ - وهي البهائمِ في تعبيرِ المُوَلَّفِ -، ويُقَابِلُ العُرْفَ العامَّ العُرْفَ الخاصَّ، وهو ما كان اصطلاحاً لقومِ مخصوصين، كالنُّحاةِ أو الفقهاءِ أو غيرهم. قاله العلامةُ الشَّريفُ الجرجاني في «التعريفات» ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

أما عُرْفُ اللغة، فهو المعنى الأول الذي وُضِعَ اللفظُ له.

(٣) لفظة «لو» سقطت من (ح)، وأثبتها من (ط) ومن «التبيان»، وقول أبي البقاء كُلُّه سقط من (ف).

(٤) «التبيان» في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٠).

(٥) قائله محمد بنُ وهيبِ الحِميرِي من قصيدة له في مدح المأمون، وهذا البيتُ يَشْبَعُ ذِكْرُهُ في كتبِ البلاغة، فقد استشهد به السَّكَّاكِيُّ في «مفتاح العلوم» ص ٣٤٣، وتبعه كثيرون من أَلْفِ في البلاغة.

﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِي هَؤُلَاءِ الصُّمِّ الْبُكْمَ خَيْرًا﴾ أي: انتفاعاً باللطف، ﴿لَأَسْمَعَهُمْ﴾: لِلطَّفَ بِهِمْ، حَتَّى يَسْمَعُوا سَمَاعَ الْمُصَدِّقِينَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾، يَعْنِي: وَلَوْ لَطَفَ بِهِمْ لَمَا نَفَعَ فِيهِمُ اللُّطْفَ، فَلِذَلِكَ مَنَعَهُمُ الطَّافَةَ، أَوْ: وَلَوْ لَطَفَ بِهِمْ فَصَدَّقُوا لَارْتَدُّوا بَعْدَ ذَلِكَ وَكَذَّبُوا وَلَمْ يَسْتَقِيمُوا.

وفي تعريف الخبر الدلالة على الحصر، وأنَّ مَنْ لَمْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ هُوَ شَرُّ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا دَابَّةَ شَرٌّ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مُطَاعاً عِنْدَ النَّاسِ.

قوله: (ثم قال: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾) يعني: تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿لَأَسْمَعَهُمْ﴾، وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى بَعْدَ الْإِنْتِفَاعِ سَبَبٌ لِعَدَمِ الْإِسْمَاعِ.

ثم ابتدأ الكلام بناءً على ما سبق، أي: لو قُدِّرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَلطُفُ بِهِمْ وَيُسْمِعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ لَكَانَ عَيْبًا، لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى مُتَعَلِّقٌ بِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُمْ، فَلِذَلِكَ مَا لَطَفَ بِهِمْ، وَقَوْلُهُ: «أَوْ: وَلَوْ لَطَفَ بِهِمْ^(١) لَمَا نَفَعَ فِيهِمْ، أَي: لو لَطَفَ بِهِمْ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ وَأَمَّنُوا لَارْتَدُّوا»، وَنَفِي الْعِلْمِ هَاهُنَا لِنَفْيِ الْمَعْلُومِ^(٢)، كَقَوْلِهِ: ﴿أَتُنَبِّئُكَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨].

واعْلَمَ أَنَّ كَلِمَةَ «لَوْ» وَضِعَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى امْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعِ غَيْرِهِ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّفْيِ يَصِيرُ بِمَعْنَى الْإِبْتِاطِ، وَلَوْ دَخَلَ عَلَى الْإِبْتِاطِ صَارَ بِمَعْنَى النَّفْيِ، فَيَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ أَنَّهُ تَعَالَى مَا أَسْمَعَهُمْ لِأَنَّهُ مَا عَلِمَ فِيهِمْ خَيْرًا، وَمَنْ الثَّانِي أَنَّهُمْ مَا تَوَلَّوْا^(٣) لِأَنَّهُ تَعَالَى مَا أَسْمَعَهُمْ، وَعَدَمُ التَّوَلَّى خَيْرٌ مِنَ الْخَيْرَاتِ، فَالْإِبْتِاطُ يَقْتَضِي نَفْيَ الْخَيْرِ، وَالْإِبْتِاطُ إِثْبَاتُهُ، وَلِهَذَا قَدَّرَ الْإِمَامُ: «لَوْ حَصَلَ فِيهِمْ خَيْرٌ لَأَسْمَعَهُمُ اللَّهُ الْحُجَجَ سَمَاعَ نَفْسِهِمْ

(١) من قوله: «وَيُسْمِعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ» إِلَى «هَذَا، سَقَطَ مِنْ (ح)، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ط)، أَمَا (ف) فَفِيهَا: «ثُمَّ ابْتَدَأَ الْكَلَامَ بِنَاءٍ عَلَى مَا سَبَقَ، أَي: لو قُدِّرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَلطُفُ بِهِمْ عَطْفَ عَلَى: وَلَوْ لَطَفَ بِهِمْ لَمَا نَفَعَ فِيهِمْ...»، وَفِيهِ خَلَلٌ.

(٢) يَعْنِي: أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ نَفْيِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمْ خَيْرٌ، لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ مُحِيطٌ بِالْمَعْلُومَاتِ كُلِّهَا، فَلَوْ كَانَ الْخَيْرُ حَاصِلًا لَعَلِمَهُ اللَّهُ، لِاسْتِحَالَةِ حَصُولِهِ وَعَدَمِ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِهِ.

(٣) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى: «أَنَّهُمْ مَا تَوَلَّوْا»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ط) وَ(ف).

وتعليم، ولو أسمعهم بعد أن عَلِمَ اللهُ أن لا خيرَ فيهم لم يَتَّعَمُوا بها وتَوَلَّوْا وهم مُعْرِضُونَ^(١)، وحاصل الكلامين أن «لو» الثانية مجازٌ لمُجَرَّدِ الاستِزَامِ، لا^(٢) لامِتناعِ الشيءِ لامِتناعِ غيره^(٣). قال أبو البقاء: لو: في قوله تعالى: ﴿لَوْ عَلِمَ﴾ إلى آخره كـ«لو»^(٤) في قولِ عَمَرَ رَضِيَ اللهُ عنه: «نعم العبدُ ضُهِيبٌ، لو لم يَخَفِ اللهُ لم يَعِصِه»: تُفِيدُ المبالغةَ، وهو أنه لو لم يكن عنده خوفٌ لَسَمَا عَصَى اللهُ، فكيف يعصي وعنده خوفُه؟ ولو لم يُرِدِ المبالغةَ لكان معناه: أنه يعصي اللهُ لأنه يخافُه. وقال صاحبُ «الانتصاف» على كلام المُصَنِّف: «إطلاقُ أن اللُّطْفَ يحصلُ مِنَ اللهِ للعَبِيدِ ولا يَنْفَعُهُ: قبيحٌ مردود، فاللُّطْفُ عندنا: أن يَخْلُقَ في قلبه قَبُولَ^(٥) الحقِّ والإصغاءَ له، وهذه عقيدةُ أهلِ الحقِّ، ولو بُحِثَ معه على مذهبه لم يَسْتَقِيمْ قولُه: «ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لَلطَّفَ بهم، ولو لَطَّفَ لَتَوَلَّوْا»، فيلزمُ توليهم على تقديرِ عِلْمِ اللهِ الخَيْرِ، فيجبُ أن يُجْعَلَ الإسراعُ الواقعُ جواباً لـ ﴿لَوْ﴾ غيرِ الإسراعِ الواقعِ شرطاً للثاني^(٦)، أي: ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لَأَسْمَعَهُمْ إسماعاً يحصلُ لهم به الهدى والقَبُولُ، ولو أسمعهم لا على أن يَخْلُقَ لهم الهدى إسماعاً مُجَرَّداً لَتَوَلَّوْا وهم مُعْرِضُونَ^(٧).

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٧٠).

(٢) سقطت لفظة «لا» من (ح) فَسَدَ المعنى وانقلب، والمُثَبَّتُ من (ف).

(٣) انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٤: ١٥٨ - ١٥٩)، فكلامُ المُؤَلِّفِ رحمه اللهُ تعالى مُخْتَصَرٌ منه، وقال ابنُ الحاجب في آخره: «اعلم أن هذا الدليلَ حَسَنٌ، إلا أنه على خِلافِ قولِ الجمهورِ مِنَ الأُدبَاءِ».

(٤) من قوله: «لو: في قوله تعالى» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

(٥) تحرف في (ح) إلى: «فيقول».

(٦) عبارة: «فيجب أن يجعل... خيراً»، وقع فيها اضطراب وتكرار وسقط وخلل في (ح) و(ف)، بحيث لا يستقيم أيُّ منها، والمُثَبَّتُ من (ط)، ولفظُ «الانتصاف»: «فيلزمُ عدمُ انتفاعهم باللُّطْفِ على تقديرِ عِلْمِ اللهِ الخَيْرِ فيهم، وهذا غيرُ مُستقيم؛ لِمَا يلزمُ عليه من وقوعِ خِلافِ المعلومِ لله تعالى، وذلك مُحالٌ عقلاً، فلا يرتفعُ الإشكالُ إلا بتقديرِ الإسراعِ الواقعِ جواباً أولاً خِلافِ الإسراعِ الواقعِ شرطاً ثانياً، كي لا يتكرَّرَ الوَسْطُ، فيلزمُ المُحالُ المذكور، وأقربُ وجوه في اختلافِ الإسماعين...»، وذكر العبارة الآتية.

(٧) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ١٥١-١٥٢) بحاشية الكشاف.

وقيل: هم بنو عبد الدّارِ بنِ قُصيٍّ، لم يُسَلِّم منهم إلا رجلان: مُصعبُ بنُ عُميرٍ، وسُوَيْدُ بنُ حَرَمَلَةَ، كانوا يقولون: نحنُ صُمٌّ بكمُ عُميٍّ عما جاء به مُحَمَّدٌ، لا نَسْمَعُهُ ولا نُجِيبُهُ، فقتلوا جميعاً بأحدٍ، وكانوا أصحابَ اللّواءِ.

وعن ابن جرير: همُ المنافقون. وعن الحسن: أهلُ الكتابِ.

[يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا
أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَٰهٌ مُّحْتَشَرُونَ ﴿٢٤﴾]

﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ وَحَدَّ الضَّمِيرُ أَيضاً كَمَا وَحَدَّهُ فِيمَا قَبْلَهُ، لِأَنَّ اسْتِجَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَاسْتِجَابَتِهِ، وَإِنَّا يُذَكَّرُ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ لِلتَّوَكِيدِ، وَالْمُرَادُ بِالاسْتِجَابَةِ: الطَّاعَةُ وَالْإِمْتِثَالُ، وَبِالدَّعْوَةِ: الْبَعْثُ وَالتَّحْرِيسُ.

وروى أبو هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى بَابِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، فَناداه وهو في الصَّلَاةِ، فَعَجَلَ فِي صَلَاتِهِ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ عَنِ إِجَابَتِي؟».....

قوله: (وروى أبو هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى بَابِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ) الحديث: من رواية البخاري وأبي داود وابن ماجه والدارمي والنسائي^(١) عن أبي سعيد بن المعلل قال: كنتُ أصلي في المسجد، ودعاني رسولُ الله ﷺ، فلم أجبه، ثم أتيتُه وقلت: يا رسولَ الله، إني كنتُ أصلي، فقال: «ألم يقلِ اللهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾؟».

(١) البخاري (٤٤٧٤) و(٤٦٤٧) و(٤٧٠٣) و(٥٠٠٦)، وأبو داود (١٤٥٨)، وابن ماجه (٣٧٨٥)، والدارمي (٣٣٧١)، والنسائي (٩١٣).

ولم يُخرِج الطَّبِيُّ حديثَ أبي هريرة في قصة أبي بن كعب، وهو عند أحمد (٩٣٤٥)، والترمذي (٢٨٧٥) و(٣١٢٥). ولذا قال الحافظُ الزَيْلَعِيُّ في «تخرِيج أحاديث الكُشَّافِ» (٢: ٢١): «لم يُحْسِنِ الطَّبِيُّ إِذْ عَزَاهُ لِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمَعْلَلِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَدِيثِ الْكِتَابِ».

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٨: ١٥٧): «جمع البيهقيُّ بَأَنَّ الْقِصَّةَ وَقَعَتْ لِأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَلِأَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمَعْلَلِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَى ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ تَخْرِجِ الْحَدِيثَيْنِ، وَاخْتِلَافِ سِيَاقِهِمَا».

قال: كُنْتُ أَصَلِّي، قال: «ألم تُخَبَّرَ فِيهَا أَوْجِي إِلَيَّ: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾؟!» قال: لا جَرَمَ لا تَدْعُونِي إِلَّا أَجْبَتُكَ.

وفيه قولان: أحدهما: أن هذا مما اخْتَصَّ به رسول الله ﷺ، والثاني: أن دُعَاءَهُ كَانَ لِأَمِيرٍ لَمْ يَحْتَمِلِ التَّأخِيرَ، وَإِذَا وَقَعَ مِثْلُهُ لِلْمُصَلِّي فَله أَنْ يَقْطَعَ صَلَاتَهُ. ﴿لَمَّا يُحْيِيكُمْ﴾ مِنْ عُلُومِ الدِّيَانَاتِ وَالشَّرَائِعِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ حَيَاةً، كَمَا أَنَّ الْجَهْلَ مَوْتَ، وَبَعْضُهُمْ: لَا تُعْجِبَنَّ الْجَهُولَ حُلَّتُهُ فَذَلِكَ مَيِّتٌ وَثَوْبُهُ كَفَنٌ

وقيل: لِمُجَاهِدَةِ الْكُفَّارِ، لِأَنَّهُمْ لَوْ رَفَضُوهَا لَغَلَبُواهُمْ وَقَتَلُوهُمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: 179]، وَقِيلَ: لِلشَّهَادَةِ، لِقَوْلِهِ: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: 169].

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ يعني: أَنَّهُ يُمِيتُهُ، فَتَمُوتُهُ الْفُرْصَةُ الَّتِي هُوَ وَاجِدُهَا، وَهِيَ التَّمَكُّنُ مِنْ إِخْلَاصِ الْقَلْبِ، وَمُعَالَجَةِ أَدْوَائِهِ وَعِلَلِهِ، وَرَدِّهِ سَلِيمًا كَمَا يُرِيدُهُ اللَّهُ، فَاغْتَنِمُوا هَذِهِ الْفُرْصَةَ، وَأَخْلِصُوا قُلُوبَكُمْ لِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ فَيُنْيِكُمْ عَلَى حَسَبِ سَلَامَةِ الْقُلُوبِ وَإِخْلَاصِ الطَّاعَةِ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ يَمْلِكُ عَلَى الْعَبْدِ قَلْبَهُ، فَيَسْخُغُ عَزَائِمَهُ، وَيُغَيِّرُ نِيَّاتِهِ وَمَقَاصِدَهُ، وَيُبدِلُهُ بِالْخَوْفِ أَمْنًا، وَبِالْأَمْنِ خَوْفًا، وَبِالدُّكْرِ نِسْيَانًا، وَبِالنِّسْيَانِ ذِكْرًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ جَائِزٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،

فعلى هذا الوجه: الدُّعَاءُ وَالاسْتِجَابَةُ جَارِيَانِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا كَانَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الدُّعَاءُ بِجَازٍ عَنِ الْبَغْتِ وَالتَّحْرِيطِ، وَالاسْتِجَابَةُ عَنِ الطَّاعَةِ وَالْإِمْتِثَالِ.

قوله: (لَا تُعْجِبَنَّ الْجَهُولَ) البيت: من قول أبي الطَّيِّبِ:

لَا يُعْجِبَنَّ مَضِيماً حَسَنُ بَزْرِهِ وَهَلْ يَرُوقُ دَفِيناً جُودَةُ الْكَفَنِ (١)

(١) الْمُضِيْمُ: الْمَظْلُومُ، وَالْبِزْرَةُ: الْهَيْئَةُ الْحَسَنَةُ وَاللِبَاسُ الْحَسَنُ، كَمَا فِي «شَرْحِ دِيْوَانِ الْمُتَنَبِّيِّ» لِلْعَكْبَرِيِّ (٤: ٢١٣).

فأما ما يُثابُّ عليه العبدُ ويُعاقبُ من أفعالِ القلوبِ فلا. والمُجبرُ على أنه يجوزُ بينَ المرءِ والإيمانِ إذا كَفَرَ، وبينه وبينَ الكُفْرِ إذا آمَنَ، تعالى عمَّا يقولُ الظالمونَ علواً كبيراً.

قوله (١): (والمُجبرُ على أنه يجوزُ بينَ المرءِ والإيمانِ إذا كَفَرَ، وبينه وبينَ الكُفْرِ إذا آمَنَ): روى هذه العبارةُ محمدي السُّنَّة عن سعيد بن جبير وعطاء، وروى عن السُّدِّي قريباً منه (٢). وقال الإمام: «إنَّ الأحوالَ القَلْبِيَّةَ: إما العقائدُ وإما الإراداتُ والدَّواعي، فالعقائدُ: إما العِلْمُ وإما الجهلُ، أما العِلْمُ فهو من الله، وأما الجهلُ فكذلك، لأنَّ الإنسانَ لا يختارُ الجهلَ لنفسه، وأما الدَّواعي والإراداتُ فحُصُومُها إن لم يَكُنْ بفاعلٍ لَزِمَ الحدوثُ لا عن مُحدث، ولا يجوزُ أن يكونَ مُحدثه العبدُ، وإلا لَزِمَ توقُّفُ ذلك القَصْدِ إلى قَصْدٍ آخر، إلى ما لا نهايةَ له، فتعيَّنَ أن يكونَ الفاعلُ اللهُ» (٣).

وقلت: قَضِيَّةُ النَّظْمِ وسياقُ الآياتِ راجعٌ إلى إثباتِ مسألةِ العِلْمِ وَخَلْقِ الداعيةِ، كما عليه مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وبيانه: أنه تعالى لَمَّا نَصَّ بقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٢٣]، على أنَّ الإِسْمَاعَ لا يَنْفَعُ فِيهِمْ؛ تَسْجِيلاً على أولئك الصُّمِّ البُكْمِ؛ مَنْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِمَا مَنَحَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ، وَيَسَّرَ لَهُمُ مِنَ الطَّاعَاتِ، كما قال ﷺ: «كُلُّ مُيسَّرٍ لَمَّا خُلِقَ لَهُ» (٤)، يعني: أنكم لستم مثل أولئك المطبوعين على قلوبهم، فإنهم إنما امتنعوا عن الطاعة لأنهم ما خُلِقُوا إلا للكُفْرِ، فما تَتَبَسَّرُ لَهُمُ الاسْتِجَابَةُ، وأنتم لَمَّا مَنَحْتُمْ الْإِيمَانَ وَوَفَّقْتُمْ الطَّاعَةَ فَاسْتَجَبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا فِيهِ حَيَاتُكُمْ مِنْ مُجَاهَدَةِ الْكُفَّارِ وَطَلَبِ الْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ وَاعْتَمُوا تِلْكَ الْفُرْصَةَ، واعلموا أنَّ اللهَ يجوزُ بينَ المرءِ وقلبه؛ بأن يجوزُ بينه وبينَ الإيمانِ، وبينه وبينَ الطَّاعَةِ، ثم يُجَازِيهِ فِي الْأَخْرَجَةِ بِالنَّارِ.

(١) من بداية هذه الفقرة إلى الفقرة الآتية ص ٩٦: (قوله: «الأحاييش»)، سقط من (ف).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٤).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب، ومسلم (٢٦٤٨) من حديث

جابر بن عبد الله، و(٢٦٤٩) من حديث عمران بن حصين، رضي الله عنهم.

وقيل: معناه: أنه يَطْلُعُ على كُلِّ ما يُخْطِرُهُ المرءُ بِيَالِهِ، لا يَخْفَى عليه شيءٌ من ضَمَائِرِهِ، فكأنه بينه وبين قلبه.

وقرئ: «بَيْنَ السَّمَرِ» بتشديد الراء، ووجهه: أنه قد حَذَفَ الهمزة، وألقى حَرَكَتَهَا على الراء، كَالخَبِ، ثم نَوَى الوقفَ على لُغَةٍ مَن يَقول: مَرَرْتُ بِعُمَرَ.

﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ لَا تَصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

الْعِقَابِ ﴿٢٥﴾

﴿فِتْنَةً﴾: ذنباً؛ قيل: هو إقرارُ المنكرِ بينَ أظهرِهِم.....

تلخيصه: أوليتكم النعمة فاشكروها ولا تكفروها لئلا أزيلها عنكم.

ويؤيد هذا التأويل ما روينا عن الترمذي^(١) عن شهر بن حوشب قال: قلت لأُم سلمة: يا أُم المؤمنين، ما كان أكثر دعاء رسول الله ﷺ؟ قالت: يا مُقَلَّبَ القُلُوبِ ثَبَّتْ قَلْبِي على دِينِكَ. قالت: فقلتُ له: يا رسولَ الله، ما أكثرُ دعائك بهذا؟ قال: «يا أُم سلمة، إنه ليس آدمي إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله، فمن شاء أقام، ومن شاء أزاغ».

قلت: وتصديقه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، والله أعلم. قوله: (أنه تعالى يَطْلُعُ على كُلِّ ما يُخْطِرُهُ المرءُ بِيَالِهِ): فكأنه يجوزُ بينه وبين قلبه، قال القاضي: «هذا تمثيلٌ لغايةِ قُرْبِهِ من العبد، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وتنبيهٌ على أنه تعالى مُطَّلِعٌ على مكنوناتِ القلوبِ مما عَسَى يَعْقُلُ عنه صاحبها، فيكونُ حَتًّا على المُبَادَرَةِ إلى إخلاصِ القلوبِ وتصفيتها»^(٢) في طاعةِ الله تعالى وطاعةِ رسوله، ﴿وَأَنَّهُ: إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ﴿فِيحَاسِبُكُمْ بِمَا فِي قُلُوبِكُمْ مِنَ الإخْلاصِ والرِّياءِ.

قوله: (هو إقرارُ المنكر): أي: تمكينُ الفعلِ^(٣) المنكرِ بينَ المُسلمين، من: أقره في مكانه فاستقر.

(١) في «جامعه» (٣٥٢٢).

(٢) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ٩٩).

(٣) تحرف في (ج) إلى: «تكرير فعل»، والمثبت من (ط). وهذه الصفحات ساقطة من (ف) كما تقدم.

وقيل: افتراق الكلمة. وقيل: ﴿فِتْنَةٌ﴾: عذاباً.

وقوله: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفةً
لـ ﴿فِتْنَةٌ﴾: فإذا كانت جواباً: فالمعنى: إن إصابتكم لا تُصِيبِ الظالمين منكم خاصة،

قوله: (افتراق الكلمة): وهي أمرُ الله بالإنفاق، وأن يكونوا يداً واحدةً على غيرهم، من
قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي: تمسكوا بعَهْدِهِ
ولا تَتَكُثُوا. وفي الحديث: «المُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ»^(١).

قوله: (فإذا كانت جواباً فالمعنى: إن أصابتكم لا تُصِيبِ الظالمين): قال صاحبُ «التقريب»:
هذا ليس بجوابٍ للأمر، بل هو جوابٌ لشرطٍ مُقَدَّر؛ إذ لا يَسْتَقِيمُ: إن تَتَّقُوا لا تُصِيبُ، وهو
ما يَقْتَضِيهِ جوابُ الأمر. أراد أن ما في كلامِ الله المجيد ليس من بابِ جوابِ الأمر، إذ لو قُدِّرَ
ذلك لَرَجَعَ إلى أن يُقال: إن تَتَّقُوا لا تُصِيبُ، فيفسد، بل هو من بابِ آخر، وهو أن يُقَدَّرَ الشَّرْطُ
بقريئة الجزاء واقْتِضَاءِ المقام، كما قال: إن أصابتكم لا تُصِيبِ الظالمين.

وقال ابنُ الحاجب: «الظاهرُ أنه نهي، والمعنى: واتقوا فِتْنَةً مَقُولاً فِيهَا: لا تُصِيبَنَّ، والنهيُ
في الظاهر للفتنة»^(٢)، والمعنى للمتعرضين لها، فكأنه قيل: لا تَتَعَرَّضُوا للفتنة التي يُصِيبُ
المتعرضين بلاؤها، فعَدَلْ من التعرض الذي هو سببٌ، إلى الإصابتِ^(٣) التي هو المُسَبَّبُ.

فعلُ هذا يكونُ «الظالمون» مخصوصين بالإصابة، لأن المعنى: لا يَتَعَرَّضُ مُتَعَرِّضٌ للفتنة،
فَتُصِيبُهُ خاصة، فعَدَلْ إلى ما ذكرنا، فصار: لا تُصِيبُ الفِتْنَةُ مُتَعَرِّضاً لها خاصة، ثم ذَكَرَ
«المتعرض» بلفظِ «الظالم»؛ تشبيهاً عليه للصفة التي يكونُ عليها عند التعرض.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٤٧٣٤) و(٤٧٣٥) و(٤٧٤٥) من حديث علي بن أبي طالب،
وأبو داود (٢٧٥١)، وابن ماجه (٢٦٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وابن ماجه (٢٦٨٣)
من حديث عبد الله بن عباس، و(٢٦٨٤) من حديث معقل بن يسار، رضي الله عنهم.

(٢) في (ح): «والنهي للظاهر للفتنة»، والمثبت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الأمالي النحوية».

(٣) تحرّف في (ح) إلى: «الإجابة»، والمثبت من (ط)، وهو المُوافقُ لِمَا في «الأمالي النحوية».

ويجوزُ أن تكونَ ﴿لَا﴾ نافية، ودخولُ النونِ فيها على وَجْهِ ليس بقوي، أي: اتقوا فِتْنَةً غيرَ مُصِيبَةٍ للظالمينِ خاصَّةً، ولكنها تُعْمُ الظالمَ وغيره. فعلى هذا تكونُ الإصابةُ عامَّةً.

وقد ذكر الزمخشريُّ هذا الوجه، وجعلَ الإصابةَ أيضاً فيه خاصَّةً، وليس بجيِّد؛ إذ المعنى: وَصَفُهَا بأنها لا تُصِيبُ الظالمينِ خاصَّةً، وإذا لم تُصِبهُم خاصَّةً فكيفَ يَصِحُّ وَصَفُهَا بكونها خاصَّةً؟!

وقد قيل: إنه يجوزُ أن يكونَ جواباً للأمر، ويُقدَّر: واتقوا فِتْنَةً إِنْ أَصَبْتُمُوهَا لا تُصِيبُ الظالمينَ خاصَّةً، ولكنْ تَعْمُ فتأخذُ الظالمَ وغيره. وهو غيرُ مُستقيم؛ إذ جوابُ الأمرِ إنما يُقدَّرُ فِعْلُهُ مِنْ جِنْسِ الأَمْرِ المُظْهِرِ لا مِنْ جِنْسِ الجَوَابِ، وَأَنْ يُقَالَ: فَإِنَّكُمْ إِنْ تَتَّقُوا لا تُصِيبُ الظالمينَ، فَيَسُدُّ المعنى؛ لَأَنَّهُ يُصِيرُ الأَتْقَاءَ سَبَباً لانتفاءِ الإِصَابَةِ عَنِ الظالمِ المُرتَكِبِ، وهو بالعكسِ أشبه^(١).

وقلت: قوله^(٢): «وقد ذكر الزمخشريُّ هذا الوجه، وجعلَ الإصابةَ أيضاً فيه خاصَّةً»: منظورٌ فيه؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ أَنَّ ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿فِتْنَةً﴾ و﴿لَا﴾ نافية^(٣)، بل الظاهرُ في جَعْلِهِ صِفَةً أَنَّ ﴿لَا﴾ ناهية^(٤)، ولذلك قَدَّرَ «مَقُولاً»^(٥)، وَشَبَّهَ بِالْبَيْتِ لِأَنَّهُ إِنْشَائِيٌّ مِثْلُهُ وَقَعَ صِفَةً^(٦).

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٣٩-٤١) (١٢).

(٢) أي: قول ابن الحاجب، وليس قول الزمخشري كما قد يتبادرُ إلى الذَّهْنِ لِأَوَّلِ وَهْمَةٍ، وكذا هو فيما سيأتي بعد أسطر.

(٣) في (ح): «صِفَةٌ لِنَفْسِهِ إِلا فِي المَظْهِرِ لا مِنْ جِنْسِ و﴿لَا﴾ نافية»، فَتَحَرَّفَتْ لـ ﴿فِتْنَةً﴾ إِلَى: «لِنَفْسِهِ»، وَقَوْلُهُ: «إِلا فِي المَظْهِرِ لا مِنْ جِنْسِ» زِيَادَةٌ مَقْصَمَةٌ بِسَبَبِ انْتِقَالِ نَظَرِ النَّاسِخِ إِلَى سَطْرِ آخِرِ! وَالمُثَبِّتُ مِنْ (ط).

(٤) في (ح): «أَنَّ لا، و﴿لَا﴾ ناهية»، وَلَهُ وَجْهٌ، وَالمُثَبِّتُ مِنْ (ط)، وَهُوَ أَحْسَنُ.

(٥) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى: «قَدَّرَ مَفْعُولاً»، وَالمُثَبِّتُ مِنْ (ط)، وَهُوَ الصَّوَابُ، فَالمُرَادُ أَنَّ الزمخشريَّ لَمَّا عَرَبَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ صِفَةً، قَدَّرَ قَبْلَهَا القَوْلَ، فَقَالَ: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً مَقُولاً فِيهَا: لا تُصِيبَنَّ».

(٦) يُرِيدُ بِهَ «الْبَيْتِ» قَوْلُهُ: «حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّالِمُ وَاخْتَلَطَ» إِلَى آخِرِهِ، وَالإِنْشَاءُ فِيهِ هُوَ الجَمْلَةُ الاسْتِثْنَائِيَّةُ: =

ولعلَّ المُصنَّفَ إنما ترك هذا الوجه، لأنَّ نونَ التأكيد قد تجتمعُ مع «لا» النافية في جوابِ الأمر، كما سيحيي،، وأما إذا كان وَضفاً فلا، ولئن سُلِّمَ فليسَ تقديرُ الوَصفِ ما ذكره أخيراً، بل ما ذكره أولاً كما سنقرُّه.

وأما قوله: «إنما يُقدَّرُ فعلُهُ من جنسِ المَظْهَر لا من جنسِ الجوابِ» فجوابُهُ: هذا إذا أُجْرِيَ الكلامُ على ظاهره، وأما إذا جُعِلَ الظاهرُ مَهجوراً فَيُذهَبُ إلى قُوَّةِ المعنى فلا. ألا ترى إلى قوله في «شرح المُفَصَّل»: وقد أجاز الكِسائيُّ مسألة: «لا تَدُنْ» وشبَّهه، وحُجَّتُهُ أن يُقدَّرَ الإثباتُ نَظراً إلى قُوَّةِ المعنى، فجعلَ القرينةَ المعنويةَ حاكمَةً على اللفظيةَ، كذا هاهنا. ويجوزُ أن يُحمَلَ على مسألة «لا تَدُنْ»، وأن يُقال: واتقوا فِتنةَ فإنكم إن لم تتَّقوها أصابَتْكم، فإن أصابَتْكم لا تُصِيبُ الظالمينَ منكم خاصَّةً، بل تُعمُّكم. فاكتفى بالمُسبِّبِ عن السَّبَبِ.

وقال نورُ الدين الحكيم: تقريرُ كلامِ الزمخشريِّ أنه مثل قولِ القائل: اتقِ غَضَبَ الله لا يَحُلُّ عليك، فإنَّ من شأنِ غَضَبِهِ إن حَلَّ لا يَحُلُّ بالمُجرِمِ خاصَّةً، واتقِ الزُّبُورَ^(١) لا ينزلُ، فإنه إن نزلَ لا ينزلُ بالجاني خاصَّةً، بل يعمُّ. وأقربُ منه: اتقِ غضباً لا يَحُلُّ على المُجرِمِ خاصَّةً، واتقِ الزُّبُورَ لا يَنزِلُ بالجاني خاصَّةً^(٢).

والمنهجُ الذي سَلَكَهُ المُصنَّفُ أوضح، والبلاغةُ له أدعى، وذلك أنه حينَ ذهبَ إلى أنَّ ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جوابٌ للأمر؛ جعلَ ﴿لَا﴾ نافيةً، دَلَّ عليه قوله في الجوابِ عن السُّؤالِ الآتي: «لأنَّ فيه معنى النهي».

= «هل رأيتَ الذئبَ قَطُّ»، وهي صفةٌ لـ «مَدَّق»، وهذا يُؤيِّدُ أنَّ «لا» في قوله: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ ناهيةٌ وليست نافيةً، لأنَّ النهيَ إنشاءً، بخلافِ النفي فإنه نَهْيٌ.

(١) الزُّبُورُ: ذبابٌ لساع - كما في «القاموس»، مادة (زبر) -، وعلى هذا فالمرادُ بالجاني: جاني العَسَلِ، والله أعلم.

(٢) وقع في (ح) تقديم وتأخير في كلام نور الدين الحكيم، والمُثبتُ من (ط).

ولمَّا أَنْ الْجَوَابَ مُسَبَّبٌ عَنِ الْأَمْرِ، فَإِذَا نُفِيتِ الْإِصَابَةُ عَلَى الْخِصُوصِ دَلٌّ بِالْمَفْهُومِ عَلَى الْعُمُومِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ إِصَابَةِ الْعِقَابِ لِانْتِفَاءِ مَا تَرْتَبُ النَّفْيِ عَلَيْهِ مِنَ الْإِتْقَاءِ قَالَ: «إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبِ الظَّالِمِينَ مِنْكُمْ خَاصَّةً، لَكِنَّهَا تَعُمُّكُمْ».

ولمَّا جَعَلَ النَّهْيَ قَرِينًا لِلْأَمْرِ مُؤَكِّدًا لِمَعْنَاهُ عَلَى طَرِيقَةِ الطَّرْدِ وَالْعَكْسِ^(١) - لِقَوْلِهِ: «ثُمَّ قِيلَ: لَا تَتَعَرَّضُوا»، بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاحْذَرُوا ذُنُوبًا» - جَعَلَ الْإِصَابَةَ خَاصَّةً، لِأَنَّهُ لَمَّا سَلَطَ «لَا» النَّاهِيَّةُ عَلَى «تَتَعَرَّضُوا»، بَقِيَ «لَا تُصِيبُ» مُبْتَنًى، وَالْأَسْلُوبُ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ» [الأعراف: ٢٢]، فَالْأَمْرُ فِي الظَّاهِرِ لِلْفِتْنَةِ وَفِي الْحَقِيقَةِ لِلْمُخَاطَبِينَ، يَعْنِي: أَنَّ الْفِتْنَةَ لَوْ كَانَتْ مِمَّا يُنْهَى لَهَيْئَتِهَا عَنْكُمْ، فَانْتَهَوْا أَنْتُمْ عَنْهَا بِشَرِّكَ التَّعَرُّضِ لَهَا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «لَا تَتَعَرَّضُوا لِلظُّلْمِ فَيُصِيبَ الْعِقَابُ مَنْ ظَلَمَ مِنْكُمْ خَاصَّةً».

فَعَلِيَ هَذَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيرٍ «مَقُولًا فِيهِ»، كَمَا فَعَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً، أَيْ: وَاتَّقُوا فِتْنَةً يَقُولُ مَنْ رَأَاهَا: لَا تَتَعَرَّضُوا لِلْفِتْنَةِ الَّتِي يُصِيبُ^(٢) الْمُتَعَرِّضِينَ خَاصَّةً بِهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ - عَلَى الْوَصْفِ - الْاسْتِعَارَةُ فِيهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَكْنِيَّةِ، فَالْمَنْهَى حَيْثُ الْفِتْنَةُ لَا الْمُخَاطَبُونَ، شُبِّهَتْ الْفِتْنَةُ بِإِنْسَانٍ مُطِيعٍ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ أَمْرٌ أَمِيرٍ مُطَاعٍ أَوْ نَهْيٌ نَاهٍ قَاهِرٍ، امْتَثَلَ وَانْتَهَى،

(١) الطَّرْدُ وَالْعَكْسُ: هُوَ أَنْ يُؤْتَى بِكَلِمَتَيْنِ يُقَرَّرُ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَنْطَوِقِهِ مَفْهُومَ الثَّانِي مِنْهُمَا، وَبِالْعَكْسِ، فَهُوَ مِنَ الْإِطْنَابِ ذِي الْفَائِدَةِ، وَفَائِدَتُهُ تَأَكِيدُ مَنْطَوِقَ كُلِّ مِنْهُمَا لِمَفْهُومِ الْآخَرِ، وَمِنْ امْتَلَتْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَيَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَوْلًا أَنفُسُهُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودًاهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» [التحریم: ٦]، فَجُمَلَةُ: «لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ» تُقَيَّدُ بِمَنْطَوِقِهَا نَفْيِ الْمَعْصِيَةِ عَنْهُمْ، وَتُقَيَّدُ بِمَفْهُومِهَا إِثْبَاتِ الطَّاعَةِ لَهُمْ، وَجُمَلَةُ: «وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» تُقَيَّدُ بِمَنْطَوِقِهَا إِثْبَاتِ الطَّاعَةِ لَهُمْ، وَتُقَيَّدُ بِمَفْهُومِهَا نَفْيِ الْمَعْصِيَةِ عَنْهُمْ. انظر: «التبيان في البيان» للمؤلف العلامة الطيبي ص ٣٠٥ - ٣٠٦، و«البلاغة العربية» للشيخ عبد الرحمن حَبَّكَة (٢: ٩١).

(٢) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى: «لِلْفِتْنَةِ إِلَى سَبَبِ التَّعَرِّضِينَ».

فعلُ هذا قوله: ﴿لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ عبارة عن شدِّتها وهولها من غير نظرٍ إلى مُفردات التركيب، كأنه قيل: واتقوا فتنة هائلة طامة ﴿لَا تُصِيبَنَّكُمْ خَاصَّةً﴾ على ظلمكم، لأنَّ الظلم أقيح منكم من سائر الناس، كما قال (١)، لأنَّ المخاطبين أجلاء الصحابة، إذ القصدُ حيثُ الإغراقُ في الوصف، ولذلك عدلَ إلى الإنشاء، على طريقة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَا بِقِيَ إِسْرَافٍ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ * مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١] على الاستفهام (٢).

وإنما جاء الفرقُ بين الوجهِ الأول والثاني؛ لأنَّ الفتنة على الأول إقرارُ المنكر، والمخاطبون كلُّ الأمة، وقد أمر بعضهم برفعها بالإقلاع عنها، فقبل لهم: إن لم ترفعوا المنكر من بين (٣) أظهركم بنهي فاعله، لا تختصُّ الفتنة بالفاعل، بل تسري إلى الغير أيضاً، لأنه كما يجب على رايبه الانتهاء عنه، يجب على الباقيين رفعه، فإذن كلُّهم مستوون، ومن ثمَّ أوجب أن يجعل «من» في ﴿مِنْكُمْ﴾ للتبعيض.

ويؤيدُ هذا التأويل ما روى محمى السنَّة عن ابن عباس رضي الله عنه: «أمر الله المؤمنين أن لا يقرُّوا المنكر بين أظهرهم، فيعمُّهم الله بعذابٍ يُصيبُ الظالم وغير الظالم» (٤)، ويعضده ما

(١) أي: الزمخشري، رحمه الله تعالى.

(٢) يريدُ أن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَا بِقِيَ إِسْرَافٍ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ إخبار، تلاه قوله: ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ﴾، وهو بدلٌ من ﴿الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾، لكن في قراءة ابن عباس: (من فرعون)، وهو استفهام، فيكون فيه عدولٌ من الخبر إلى الإنشاء، قال الزمخشري في تفسير هذه الآية: «في قراءة ابن عباس: (من فرعون)، لَمَّا وَصَفَ عَذَابَ فِرْعَوْنَ بِالشَّدَّةِ وَالْقَطَاعَةِ قَالَ: مَنْ فِرْعَوْنَ؟ عَلَى مَعْنَى: هَلْ تَعْرِفُونَهُ مَنْ هُوَ فِي عُنْوِهِ وَمَسْبُطِهِ؟ ثُمَّ عَرَفَ حَالَهُ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿هَلْ تَعْرِفُونَهُ مَنْ هُوَ فِي عُنْوِهِ وَمَسْبُطِهِ؟﴾».

وعلى هذا فالمراد هنا: أن سياق الآية أولاً كان في وصف الفتنة أنها هائلة طامة، وهو إخبار، ثم تلاه نهي هذه الفتنة أن تُصيبَ الظالمين خاصة على سبيل الاستعارة، وهو إنشاء، فيكون في الآية عدولٌ من الخبر إلى الإنشاء، كما في الآية المُستشهد بها من سورة الدخان.

(٣) في (ح): «من بعد»، وهو خطأ.

(٤) «معالم التنزيل» للبقوي (٣: ٣٤٦).

روينا عن الترمذي وأبي داود^(١) عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدِهِ، أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ».

وروى الترمذي^(٢) أيضاً عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا وَقَعَتْ بنو إسرائيل في المصايبِ ناهمُ علماءُهم، فلم يَنْتَهُوا، فجالَسُوهم في مجالِسِهِم، وأكَلُوهم وشَارَبُوهم، فَضَرَبَ اللهُ قُلُوبَ بَعْضِهِم ببعض، ولَعَنَهُم على لِسَانِ داودَ وعيسى ابنِ مريم، ذلك بما عَصَوْا وكانوا يَعْتَدُونَ».

والفِتْنَةُ على القول الثاني: افتراقُ الكلمة، وهو ما حَدَّثَ بين أصحابِ بدرِ يومَ الجمل، والمُخَاطَبُونَ هُم حيثُ خاصَّة، نُهُوا عن القُرْبانِ منها، ولذلك كان «مِن» بياناً.

فإذا قيلَ لك: اتى فتنة شائها كيت وكيت، أريد: أنك إذا تعرَّضت لها أصابتك ألبتة، وإن اتَّقيتَ عنها سلِمْتَ. وليس معناه: أن تعرَّضك لها سببٌ لإصاية الغير، ولا تعرَّض الغير سببٌ لإصابتها إياك، كما في الوجه الأول.

والواقعُ هذا^(٣)؛ لِمَا روينا عن البخاريِّ ومُسلم وأبي داود^(٤) عن الأحنف قال: خَرَجْتُ وأنا أريدُ هذا الرجل، فلَقَيْتني أبو بكر^(٥)، فقال: أين تُريدُ؟ قلت: أريدُ نَصَرَ ابنِ عمِّ رسولِ الله ﷺ، قال: يا أحنفُ، ارجع، فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِذَا تَوَاجَعَتِ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». قال: فقلت - أو: قيل - يا رسولَ الله، هذا القاتلُ فما بالُ المقتولِ؟ قال: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصاً عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ».

(١) الترمذي (٢١٦٨) و(٣٠٥٧)، وأبو داود (٤٣٣٨). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٠٠٥).

(٢) في «جامعه» (٣٠٤٧) و(٣٠٤٨). وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٣٣٦)، وابن ماجه (٤٠٠٦).

(٣) أي: أن يكون المراد من الفتنه افتراق الكلمة، وهو الوجه الثاني.

(٤) البخاري (٧٠٨٣) ومُسلم (٢٨٨٨) وأبو داود (٤٢٦٨).

(٥) تحرّف في (ح) إلى: «أبو بكر»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لِمَا في مصادر التخريج.

وعن الإمام أحمد بن حنبل^(١) عن ابن صيفي وكان له صُحبة: أن علياً رضي الله عنه لَمَّا قَدِمَ البصرة بعث إليه: ما يمنعك أن تتبعني؟! قال: أوصاني خليلي وابن عمك قال: «إنه ستكونُ فُرقةٌ واختلافٌ، فاكسِرْ سَيْفَكَ، واقعدُ في بيتك، حتى تأتيك يدُ خاطئة، أو ميتة^(٢) قاضية، ففعلتُ ما أمرني، فإن استطعت أن لا تكون اليدُ الخاطئة فافعل».

والمقام يقتضي هذا القول^(٣)؛ لأنَّ قوله: ﴿وَأَنْتَقُوا فِتْنَةً﴾ عطفٌ على قوله: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ أي: لِمُجَاهَدَةِ أَعْدَاءِ الدِّينِ واتفاق الكلمة فيما بينكم، واتقوا المخالفةَ لتتمكّنوا على المُجاهدة. والمصنّف راعى هذا الترتيب، وذلك أنه فسّر الفتنَةَ أولاً بإقرار المنكر بينهم وبافتراق الكلمة، ذكر القولَ الأول، واستشهد له بقوله: «يُحْكِي أَنَّ عُلَمَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ» إلى آخره، ثم ذكر القولَ الثاني وقرّره بالوجهين، ثم عَقَّبَها بِذِكْرِ حَدِيثِ الْجَمَلِ وَأَصْحَابِ بَدْرٍ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ.

فإن قلت: لِمَ خَصَّ الوجهُ الأوَّلُ بإقرار المنكر الذي يقتضي عُمومَ الإصابة، والثاني بافتراق الكلمة^(٤) التي تقتضي خُصوصَ الإصابة؟ قلت: التنكيرُ في الفتنَةِ أولاً لنوع ما منها، وهو إقرارُ المنكر، وفي الثاني لنوع يُوجبُ التّفخيمَ والتّهويلَ فيه^(٥)، من افتراقِ الكلمةِ الموجِبِ للهِزجِ والمرجِ وتلُمُ الدِّينِ^(٦)، فتختصُّ بمنْ بآسرها، ولذلك أكَّدَ بالنهي الأمرَ بعدَ

(١) في «مسنده» (٢٧٢٠٠).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي «المسند»: «مَيِّتَةٌ»، وكلاهما بمعنى.

(٣) في (ح): «والمقام يقتضي القول»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب، يُريد: أنه يقتضي الوجه الثاني.

(٤) من قوله: «فما بينكم واتقوا المخالفة» إلى هنا، سقط من (ط)، وأثبت من (ح).

(٥) قوله: «التنكير في الفتنَةَ أولاً»: أي: على الوجه الأول، وهو أن الفتنَةَ هي إقرار المنكر، «لنوع ما منها»،

أي: لأنَّ المرادَ نوعٌ واحدٌ منها، «وفي الثاني» أي: والتنكيرُ على الوجه الثاني، وهو افتراقِ الكلمة، «لنوع

يوجبُ التّفخيمَ»: أي: لأنَّ هذه الفتنَةَ من أشدِّ الفتنِ وأشنعها.

(٦) في (ح): «الموجبة للمدح والمرح وتلُمُ الدين»، وهو تحريف.

ولكنها تَعُمَّكُمْ، وهذا كما يُحكى: «أَنَّ عُلَمَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ نَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ تَعْذِيرًا، فَعَمَّهُمُ اللَّهُ بِالْعَذَابِ». وإذا كانت نهيًا بعد أمر: فكأنه قيل: واحذروا ذنبًا أو عقابًا، ثم قيل: لا تَتَعَرَّضُوا لِلظُّلْمِ فَيُصِيبَ الْعِقَابُ - أو أثر الذَّنْبِ وَوَبَّأُهُ - مَنْ ظَلَمَ مِنْكُمْ خَاصَّةً، وكذلك إذا جَعَلْتَهُ صِفَةً عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ، كأنه قيل: واتقوا فِتْنَةً مَقُولًا فِيهَا لَا تُصِيبَنَّ، ونظيره قوله: حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ

إخراجه مخرَج الكِنْيَةِ لِشِدَّةِ الْاِهْتِمَامِ، وَعَلَى هَذَا تَقْدِيرُ الْوَصْفِ وَ«لَا» نَاهِيَةٌ. وَأَمَّا إِذَا جُعِلَ صِفَةً وَ«لَا» نَافِيَةٌ^(١): فَلَا يَكُونُ فِيهِ مُبَالَغَةٌ، فَيَنْخَرِطُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي إِفَادَةِ الْعُمُومِ.

هذا ما يُمكنُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْمَقَامِ الصَّعْبِ، وَهُوَ مِنْ حَيَاتٍ وَعِقَابٍ هَذَا الْكِتَابِ.

قوله: (تعذيراً): أي: وهو نصبٌ على الحال، أي: مُقْضَرِّين. الجوهري: «التعذير: التقصير»، وقيل: تعذيراً: من عَدَّرَ: إِذَا أزال العُدْرَ، كَقَرَّدَ الْبَعِيرَ: إِذَا أزال القُرَادَ^(٢).

قوله: (وكذلك إذا جعلته صفة): أي: كذلك إذا جعلته صفةً تختصُّ إصَابَةُ الْفِتْنَةِ بِهِمْ، وقيل: كذلك إذا جعلته صفةً فهو نهي، والوجهُ هو الأول؛ لقوله: «وَيَعْضُدُ الْمَعْنَى الْأَخِيرَ قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَتُصِيبَنَّ»، عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ»، والنهي لا يُفَارِقُهُ.

قوله: (جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ): أَنشَدَهُ ابْنُ جِنِّي فِي «الْمُحْتَسِبِ»، قَبْلَهُ:

مَا زِلْتُ أَسْعَى مَعَهُمْ وَأَخْتَبِطُ حَتَّى إِذَا جَاءَ الظَّلَامُ الْمُخْتَلِطُ^(٣)

جاؤوا بِصَيِّحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ

الصَّيِّحُ: هُوَ اللَّبَنُ الْمُخْلُوطُ بِالْمَاءِ^(٤)، وَهُوَ يَضْرِبُ إِلَى الْخَضْرَاءِ، أَي: جاؤوا بِصَيِّحٍ يُشْبِهُ

(١) فِي (ح): «نَاهِيَةٌ»، وَفِي (ط): «وَأَمَّا إِذَا جَعَلَ وَصْفَهُ وَ«لَا» نَاهِيَةً، وَأَمَّا إِذَا جَعَلَ وَصْفَهُ وَ«لَا» نَافِيَةً، وَفِيهِ تَكَرُّرٌ، وَأَصْلُهُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ.

(٢) الْقُرَادُ: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَعِيرِ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ كَالْقَمَلِ لِلْإِنْسَانِ. كَذَا فِي «المصباح المنير»، مَادَّةُ (قَرَد).

(٣) فِي (ح): «حَتَّى جَاءَ الظَّلَامُ الْمُخْتَبِطُ»، فَسَقَطَتْ «إِذَا»، وَتَحَرَّفَ «الْمُخْتَلِطُ» إِلَى «الْمُخْتَبِطُ».

(٤) وَالْمَذْقُ - كَمَا فِي رِوَايَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ - بِمَعْنَاهُ. انظُرْ: «لسان العرب» لابن منظور، مَادَّةُ (مَذَق).

أي: بمَذْقٍ مقولٍ فيه هذا القول، لأنه سائرٌ فيه لونُ الورق التي هي لونُ الذئب. وَيَعْضُدُ المعنى الأخيرَ قراءةُ ابنِ مسعود: «الْتَصِيصَيْنَّ»، على جوابِ القَسَمِ المحذوف. وعن الحسن: نَزَلَتْ في عَلِيٍّ وَعَمَّارٍ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ، وهو يومُ الجَمَلِ خاصَّةً، قال الزُّبَيْرُ: نَزَلَتْ فينا وقرأناها زماناً، وما أَرانا مِن أهلِها، فإذا نحنُ المَعْنِيُّونَ بها. وعن السُّدِّيِّ: نَزَلَتْ في أهلِ بَدْرٍ، فاقْتَتَلُوا يومَ الجَمَلِ.

وروي: أن الزُّبَيْرَ كان يُسائِرُ النَّبِيَّ ﷺ يوماً، إذ أقبلَ عليٌّ رضي اللهُ عنه، فضحكَ إليه الزُّبَيْرُ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «كَيْفَ حُبُّكَ لِعَليٍّ؟» فقال: يا رسولَ اللهِ، بأبي أنت وأمي، إني أُحِبُّه كحُبِّي لوالديٍّ أو أشدَّ حُبًّا، قال: «فكَيْفَ أنت إذا سِرتَ إليه تُقاتِلُهُ؟».

لونه لونُ الذئب، و«هل رأيت» جملةٌ استفهاميةٌ وُصِفَ بها «الصَّيْحُ» حملاً على معناها دونَ لفظِها، لأنَّ الصَّفَةَ صَرَبٌ من الخبر، والاستفهامُ والخبرُ مُتَدافِعان^(١).

قوله: (ويَعْضُدُ المعنى الأخير): أي: إذا كان نهيًّا أو وُضفاً، لأنها يشتركان في تخصيصِ العذابِ بالمتعرِّضين.

قوله: (عن الحسن: نزلت في عليٍّ وعمَّارٍ وطلحةَ والزُّبَيْرِ): كذا في «المعالم»^(٢).

قوله: (قال الزُّبَيْرُ: نزلت فينا وقرأناها): روي في «مسند أحمد بن حنبل»^(٣) عن مُطَرِّفٍ، قُلنا للزُّبَيْرِ: يا أبا عبدِ اللهِ، ما جاء بكم، ضَيَّعْتُمُ الخليفةَ حتى قُتِلَ، ثم جِئْتُمُ تَطْلُبُونَهُ بِدَمِهِ، فقال الزُّبَيْرُ: إنا قرأناها على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ وأبي بكرٍ وعُمَرُ وعِثمانُ ﴿وَأَتَّقُوا فَسَنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾، ولم نحسب أننا أهلُّها حتى وَقَعَتْ مِنَّا حيثُ وَقَعَتْ.

(١) «المحتسب» لابنِ جَنِّي (٢: ١٦٥) (الروم: ٤٨).

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي النحوية» (٢: ١٦٣) (١١٦): «معناه: أنه يَصِفُهُمُ بالبخلِ واللُّومِ في تَرْكِ إكرامِ مَنْ تَرَكَ بهم، وبالغِ في أنهم لم يأتوا بما اتوا به مع ما فيه مِنَ اللُّومِ إلا بعدَ سَعْيٍ واختِياطٍ ومُضِيِّ جانبٍ مِنَ الليلِ، ثم بعدَ ذلك لم يأتوا إلا بلبَنٍ قد شِيبَ بالماءِ، حتى صارَ كلُّونِ الذئبِ لِرُزْقِهِ».

(٢) أي: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٥).

(٣) برقم (١٤١٤).

فإن قلت: كيف جاز أن تدخل النون المؤكدة في جواب الأمر؟ قلت: لأن فيه معنى النهي، إذا قلت: انزل عن الدابة لا تطرحك، فلذلك جاز: لا تطرحك، و﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾، و﴿لَا يَحْمِلَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨].

فإن قلت: فما معنى «من» في قوله: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ﴾؟ قلت: التبعض على الوجه الأول، والتبيين على الثاني، لأن المعنى: لا تُصِيبَنَّكُمْ خاصة على ظلمكم، لأنَّ الظلم أقبح منكم من سائر الناس.

قوله: (كيف جاز أن تدخل النون المؤكدة): قال أبو البقاء: «يضعف ذلك؛ لأن جواب الأمر للشرط، وجواب الشرط متردد، فلا يليق به التوكيد. وأجاب بقوله: لأن فيه معنى النهي»^(١). وهو من قول الزجاج، قال: «هذا الكلام جزاء»^(٢)، فيه طرف من النهي، إذا قلت: انزل عن الدابة لا تطرحك، يكون جواباً للأمر بلفظ النهي، فإذا أتيت بالنون الثقيلة أو الخفيفة كان أوكد للكلام»^(٣). يعني: لما عدل من الإخباري إلى الإنشائي لضرب من المبالغة بالتأول ناسب لذلك إضافة التأكيد. وهذا لا يقال إلا في أمر يتردد في القائل لفظاعته، كما في الفتنة والدابة الجموح.

قوله: (التبعض على الوجه الأول): أي: على أن يكون جواباً للأمر، ومحلّه نصب على أنه بدل من ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، وعلى أن يكون صفة أو نهياً: «من» بيانية، وهو المراد من قوله: «التبيين على الثاني»، وإلى هذا ذهب القاضي^(٤) أيضاً.

قوله: (لأن المعنى): تعليل لكون «من» بيانية، أي: إذا كان المراد من التركيب: لا يُصِيبَنَّكُمْ العقاب خاصة على ظلمكم، كان ﴿مِنْكُمْ﴾ تفسيراً لـ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، أي: لا يُصِيبَنَّ الظالم الذي هو أنتم.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢١).

(٢) أي: جواب الأمر.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٠).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠١).

﴿وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِبَصَرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [٢٦]

﴿إِذْ أَنْتُمْ﴾ نَصَبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَذْكُورٌ، لَا ظَرْفٌ،

وفي قوله: «لَا تُصَيِّنَنَّكُمْ» إشعارٌ بالتعير، أي: لا ينبغي أن تختصوا بالفتنة وأنتم أصحاب بدر وعظماء الصحابة ومن السابقين الأولين، تعلمون عِظَمَ شَأْنِ الْفِتْنَةِ، فَأَنْتُمْ أَحْرِيَاءُ بَأْنَ لَا تَدْتُوها، فَضْلاً عَن أَنْ تَوَرَّطُوا فِيها، لِأَنَّ الظُّلْمَ أَقْبَحُ مِنْكُمْ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ.

قال صاحب «التقريب»: «وفي تخصيص «مِن» بالتبعيض في الأول، والتبيين في الثاني حَرَازَةٌ»^(١).

وقلت: إِذَا حُقِّقَ النَّظَرُ فِيما أَسْلَفْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمُخَاطَبِينَ فِي الْأَوَّلِ كُلِّ الْأُمَّةِ وَرَاكِبِ الْفِتْنَةِ بَعْضُهُمْ، فُهِمَ لَا مَحَالَةَ أَنَّ «مِن» تَبْعِيضٌ، وَأَنَّ الْمُخَاطَبِينَ فِي الثَّانِي بَعْضُ الْأُمَّةِ الَّذِينَ بَأَسَرُوا الْفِتْنَةَ خُصُوصاً، عُلِمَ أَنَّ «مِن» بَيَانٌ لَا مَحِيدَ عَنْهُ.

وفيه^(٢) أيضاً: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مُظَهَّرٌ وَضِعَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ؛ تَشْبِيحاً عَلَيْهِمْ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٣).

قوله: (على أنه مفعول به مذكور): توكيدٌ لقوله: «مفعول به»، لأنه إِذَا جُعِلَ مَفْعُولاً بِهِ، لـ «اذْكُرُوا»، كَانَ - لَا مَحَالَةَ - مَذْكُوراً.

(١) أي: احتراز واحتباس، وهو «أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ يُؤْهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ، أَي: يُؤْتَى بِشَيْءٍ يَدْفَعُ ذَلِكَ الْإِيهَامَ» - كما في «التعريفات» للجرجاني ص ١٣ -، وَوَجْهُ الْاِحْتِزَازِ هُنَا أَنَّ إِصَابَةَ الْفِتْنَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَامَةٌ، فَجُعِلَ «مِن» فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ﴾ تَبْعِيضِيَّةً، اِحْتِزَازاً مِنْ أَنْ يَكُونَ الظُّلْمُ وَصفاً لِلْمُخَاطَبِينَ جَمِيعاً، أَمَا الْوَجْهُ الثَّانِي فَالْإِصَابَةُ فِيهِ خَاصَّةٌ بِمَنْ بَأَسَرَ الْفِتْنَةَ، فَتَكُونُ «مِن» بَيَانِيَّةً، وَيَقْبَلُ وَصْفُ الظُّلْمِ خَاصاً أَيْضاً.

(٢) هذه الفقرة - من هنا إلى قوله: «ابن الحاجب» - سقطت من (ط).

(٣) تَقَدَّمَ قَوْلُهُ (ص ٦٧): «ذَكَرَ الْمُتَعَرِّضُ» بِلَفْظِ «الظالم»؛ تَشْبِيحاً عَلَيْهِ لِلصَّفَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا عِنْدَ التَّعَرُّضِ.

أي: اذكروا وقت كونكم أقلّة أدلّة مُستضعفين ﴿فِي الْأَرْضِ﴾: أرض مكة قبل الهجرة تستضعفكم قريش، ﴿مَخَافُونَ أَنْ يَنْخَطِفَكُمْ النَّاسُ﴾ لأنّ الناس كانوا جميعاً لها أعداء مُنافين مُضادين، ﴿فَتَأْتِيكُمْ﴾ إلى المدينة، ﴿وَأَيْدِيكُمْ بِضُرٍّ﴾: بمظاهرة الأنصار، وبإمداد الملائكة يوم بدر، ﴿وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾: من الغنائم، ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: إرادة أن تشكروا هذه النعم.

وعن قتادة: كان هذا الحي من العرب أدلّ الناس، وأشقاهم عيشاً، وأعرأهم جلدًا، وأبينهم ضللاً، يُؤكّلون ولا يأكلون، فمكّن الله لهم في البلاد، ووسّع لهم في الرزق والغنائم، وجعلهم مُلوكاً.

[﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٢٧]

معنى الخون: النقص، كما أنّ معنى الوفاء: التمام، ومنه: تخوّنه: إذا تنقصه، ثم استعمل في ضدّ الأمانة والوفاء،

قوله: (وأعرأهم جلدًا): كناية عن فقرهم، الجوهري: «عري عن ثيابه يعري عرياً، فهو عارٍ وعريان».

قوله: (يؤكّلون ولا يأكلون)، الأساس: «مأكولٍ حميرٌ خيرٌ من آكلها، أي: رعيّتها خيرٌ من واليها. وهو من ذوي الآكال، أي: من السادات الذين يأكلون المرباع، ولمّا قال الممزق^(١):

فإن كنتُ مأكولاً فكُنْ خيرَ آكلٍ
وإلا فأدرِكني ولمّا أمزق

قال له النعمان: لا أكلك ولا أوكلك غيري».

المرباع: الرُبع، كان الأمير في الجاهلية يأكل رُبع الغنيمة، فخمستها الشريعة.

(١) في (ح): «المسقب»، وهو تحريف، وفي (ط): «المثقب»، والمثب من «أساس البلاغة»، مادة (أكل)، واسم الممزق: شأس بن نهار العبدي، وهو ابن أخت المثقب. وانظر: «الأصمعيات» ص ١٦٦، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٣١٤)، و«القاموس» للفيرزآبادي، مادة (مزق).

لأنك إذا خنت الرجل في شيء فقد أدخلت عليه النقصان فيه، وقد استعيرَ فقيل: خانَ الدُّلوُ الكُربُ، وخانَ المُستارَ السَّببُ؛ لأنه إذا انقطعَ به فكأنه لم يقب له. ومنه قوله: ﴿وَتَخَوَّنُوا أَمْنَتِكُمْ﴾، والمعنى: لا تخونوا الله بأن تُعطلُّوا فرائضه، ورسوله بأن لا تستنوا به، وأماناتكم فيما بينكم بأن لا تحفظوها، ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ تبعه ذلك ووبالهِ، وقيل: وأنتم تعلمون أنكم تخونون، يعني: أن الخيانة تُوجدُ منكم عن تعمدٍ لا عن سهو، وقيل: وأنتم علماءٌ تعلمون قُبْحَ القَبِيحِ وحُسْنَ الحَسَنِ.

قوله: (خانَ الدُّلوُ الكُربُ): الكُربُ: حبلٌ قصيرٌ يُوصَلُ بالرِّشاءِ ويُلوى على العِراقِ^(١)، سُمِّيَ كُرباً لأنه يقربُ مِنَ الدُّلوِ. الأساس: «خانَ الدُّلوُ الرِّشاءُ: إذا انقطعَ. قال ذو الرِّمَّة^(٢): كأنها دَلُوٌ بِشِرِّ جَدِّ ماتِحُها حتى إذا مارأها خانتها الكُربُ»

قوله: (وخانَ المُستارَ السَّببُ): المُستار: الذي يجني العَسَلَ مِنَ الكُوارةِ^(٣)، والسَّببُ: حبلٌ يتوصَّلُ به إلى اجْتِناءِ العَسَلِ.

قوله: (وأنتم علماءٌ تعلمون قُبْحَ القَبِيحِ): يُريد: أن «تَعْلَمُونَ» - في «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» -: إما مفعولهُ مُقدَّرٌ منويٌّ بقَرِينَةِ السِّيَاقِ، وهو أنكم تخونون وأنتم تعلمون تبعه ذلك، أو غيرُ منويٍّ بمنزلة اللَازِمِ، وهو المُرادُ من قولهِ: «وأنتم علماء»، فقوله: «تعلمون قُبْحَ القَبِيحِ وحُسْنَ الحَسَنِ»: مُقدَّرٌ من جهةِ الِلتِزامِ، لا أنه مفعولٌ منويٌّ، يعني: إذا كتُم علماءً من أهلِ المعرفةِ فليَم تَباشِرُونَهُ ۱۹

(١) الرِّشاءُ: هو حبلُ الدلوِ، والعِراقِ: هما الخشبَتان اللتان تعترضان على الدلوِ كالصَّليبِ. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عرق) و(رشا)، و«فقه اللغة» للنعالي ص ٢٣٨ (فصل ٣٦: في تفصيل أسماء الحبال وأوصافها).

(٢) انظر: «ديوانه» ص ٤٣. والماتِحُ: المُستقي.

(٣) الكُوارةُ - بضم الكاف وتُكسَرُ - شيءٌ يُتخذُ للنحلِ من القُضبانِ أو الطينِ ضيقُ الرأسِ. كذا في «القاموس»، مادة (كور).

وروي: أن نبي الله ﷺ حاصر يهود بني قريظة إحدى وعشرين ليلة، فسألوا الصلح كما صلح إخوانهم بني النضير، على أن يسيروا إلى أذرعَات وأريحا من أرض الشام، فأبى رسول الله ﷺ، إلا أن ينزلوا على حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَبَوْا، وقالوا: أُرْسِلْ إِلَيْنَا أَبُو لُبَابَةَ مِرْوَانَ بْنِ عَبْدِ^(١) [الْمُنْدِرِ، وَكَانَ مُنَاصِحًا لَهُمْ، لِأَنَّ عِيَالَهُ وَمَالَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، فَبَعَثَهُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا لَهُ: مَا تَرَى؟ هَلْ تَنْزِلُ عَلَيَّ حُكْمِ سَعْدٍ؟ فَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ: إِنَّهُ الذَّنْبُ.

قال أبو لُبَابَةَ: فما زالت قَدَمَايَ حَتَّى عَلِمْتُ أَنِّي قَدْ خُنْتُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَتَزَلَّتْ، فَشَدَّ نَفْسَهُ عَلَيَّ سَارِيَةً مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَذُوقُ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا حَتَّى أَمُوتَ أَوْ يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيَّ، فَمَكَثْتُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، حَتَّى خَرَّ مَغْشِيًا عَلَيْهِ، ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ تَيْبَ عَلَيْكَ، فَحُلَّ نَفْسِكَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، لَا أُحْلِيهَا حَتَّى يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الَّذِي يَحُلُّنِي، فَجَاءَهُ، فَحَلَّهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ: إِنَّ مِنْ تَمَامِ تَوْبَتِي أَنْ أَهْجُرَ دَارَ قَوْمِي الَّتِي أَصَبْتُ فِيهَا الذَّنْبَ، وَأَنْ أُتَخَلَّجَ مِنْ مَالِي. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَجْزِيكَ الثُّلُثُ أَنْ تَتَصَدَّقَ بِهِ».

وعن المغيرة: نَزَلَتْ فِي قَتْلِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: (أُرْسِلْ إِلَيْنَا أَبُو لُبَابَةَ مِرْوَانَ بْنِ عَبْدِ [الْمُنْدِرِ]: وفي «جامع الأصول»^(٢): «هو رفاعة ابن عبد المنذر، صحابيٌّ معروف»، وكذا في «الاستيعاب»^(٣)، وفيه: «اخْتُلِفَ فِي الْحَالِ الَّتِي أَوْجَبَتْ فِعْلَ أَبِي لُبَابَةَ هَذَا بِنَفْسِهِ، وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ: إِنَّهُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَرَبَطَ نَفْسَهُ بِسَارِيَةٍ»، وساق القصة إلى آخر ما في الكتاب، مع اختلاف في الألفاظ. وقال أبو عمر^(٤): «وقد قيل: إِنَّ الذَّنْبَ هُوَ الَّذِي أَشَارَ بِهِ أَبُو لُبَابَةَ إِلَى حُلْفَائِهِ: إِنَّهُ الذَّنْبُ إِنْ نَزَلْتُمْ عَلَيَّ حُكْمِ سَعْدٍ، وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ، فَتَزَلَّتْ الْآيَةُ».

(١) لفظة «عبد» لم ترد في الأصل، ولا في نسخة العلامة الطيبي، وأثبتت في المطبوع من «الكشاف»، وإثباتها هو الصواب في اسم أبي لُبَابَةَ، كما في «أسد الغابة» لابن الأثير (٢: ٧٨)، و«الإصابة» لابن حجر (٧: ٣٤٩).

(٢) لابن الأثير (١٢: ٣٨٧، ٨٣٠).

(٣) لابن عبد البر (٤: ١٦٨) بهامش «الإصابة».

(٤) أي: ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤: ١٦٩)، وتحرّف «أبو عمر» في (ح) إلى: «أبو عمرو».

وقيل: ﴿أَمَنَّاكُمْ﴾: ما ائتمنكم الله عليه من فرائضه وحدوده.

فإن قلت: ﴿وَتَحَوُّنًا﴾ جزم هو أم نصب؟ قلت: يحتمل أن يكون جزمًا داخلًا في حكم النهي، وأن يكون نصبًا بإضمار «أن»، كقوله: ﴿وَتَكُنُّوْا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقرأ مجاهد: «وتحَوُّنوا أمانتكم»، على التوحيد.

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَنَ لَكُمْ وَأَوْلَدَكُمْ فِتْنَةً وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [٢٨]

جعل الأموال والأولاد فِتْنَةً، لأنهم سبب الوقوع في الفِتْنَةِ، وهي الإثم أو العذاب، أو حِجْنَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِيَلْبَسُوْكُمْ كَيْفَ تُحَافِظُونَ فِيهِمْ عَلَى حُدُودِهِ؟ ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ فعليكم أن تتوطأ بطلبه، وبما تؤدّي إليه هممكم، وترهدوا في الدنيا، ولا تحرصوا على جمع المال وحبّ الولد، حتى تورطوا أنفسكم من أجلهما، كقوله: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ﴾ الآية [الكهف: ٤٦].

وقيل: هي من جملة ما نزل في أبي لبابة، وما قرط منه لأجل ماله وولده.

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَفَقَّوْا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ

وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [٢٩]

﴿فُرْقَانًا﴾: نصراً، لأنه يفرق بين الحق والباطل، وبين الكفر بإذلال جزبه، والإسلام بإعزاز أهله، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، أو بياناً وظهوراً يُشهِرُ أَمْرَكُمْ وَيَبُتُّ صِيَّتَكُمْ وَأَتَارِكُمْ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ،

قوله: (أو حِجْنَةٌ مِنَ اللَّهِ): عطف على قوله: «سبب الوقوع»، كقوله: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ﴾

[الكهف: ٤٦]، فقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَنَ لَكُمْ وَأَوْلَدَكُمْ فِتْنَةً﴾: أي: حِجْنَةٌ مِنَ اللَّهِ لِيَلْبَسُوْكُمْ،

كقوله: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، وقوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ

عَظِيمٌ﴾ كقوله: ﴿وَالْفَيْيْتُ الصَّلِيحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ [الكهف: ٤٦].

من قولهم: بئس أفعلٌ كذا حتى سَطَعَ الفرقان، أي: طَلَعَ الفَجْر، أو مَحْرَجاً مِنَ الشُّبُهَاتِ وتوفيقاً وشرحاً للصدور، أو تَفْرِقَةً بينكم وبين غيركم من أهل الأديان، وقضلاً ومزياً في الدنيا والآخرة.

﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَكْرِينَ ﴾ [٣٠]

لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ ذِكْرَهُ مَكْرَ قُرَيْشٍ بِهِ حِينَ كَانَ بِمَكَّةَ، لِيَشْكُرَ نِعْمَةَ اللَّهِ فِي نَجَاتِهِ مِنْ مَكْرِهِمْ وَاسْتِيْلَائِهِ عَلَيْهِمْ، وَمَا أَتَاخَ اللَّهُ لَهُ مِنْ حُسْنِ الْعَاقِبَةِ، وَالْمَعْنَى: وَاذْكُرْ إِذْ يَمْكُرُونَ بِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشاً - لَمَّا أَسْلَمْتَ الْأَنْصَارُ وَبَايَعُوهُ - فَرَّقُوا أَنْ يَتَفَاقَمَ أَمْرُهُ، فَاجْتَمَعُوا فِي دَارِ النَّدْوَةِ مُشَاوِرِينَ فِي أَمْرِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ فِي صُورَةِ شَيْخٍ،

قوله: (أو تفرقة بينكم): فإن قلت: ذكر لقوله: ﴿فَرَّقَانَا﴾ وجوهاً، وهي أن يكون نصراً أو بياناً أو محرجاً أو تفرقة، فأيتها أحسن؟ قلت: الجمع بينها، لأن هذه الآية كالحائمة لجميع ما سبق، بدليل عودِهِ إِلَى بَدِئِ الْقِصَّةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٠]، و«أو» في كلام المصنّف للتخيير، كما في قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين.

قوله: (لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ ذِكْرَهُ مَكْرَ قُرَيْشٍ بِهِ): يعني: بعد أن قرخ رسول الله ﷺ من أمر قُرَيْشٍ بِتَمَامِهِ ذِكْرَهُ بُدُوَ حَالِهِمْ مَعَهُ لِيَعْتَبِرَ فَيَشْكُرَ. وفيه بيان لتوفيق النظم، وتبيين على ما أشرنا في فاتحة السورة وعند تفسير ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧].

قوله: (في دار الندوة)، الجوهري: «النَّدي: مجلسُ القومِ ومُتَحَدِّثُهُمْ، وكذلك النَّدْوَةُ والنَّادِي والمُتَدَيُّ، ومنه سُمِّيَتْ دَارُ النَّدْوَةِ التي بمَكَّةَ، بناها قُصَيٌّ، لأنهم كانوا يندون فيها، أي: يَجْتَمِعُونَ لِلْمُشَاوَرَةِ».

والحديثُ مذكورٌ في «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»^(١) عن ابن عباس، وليس فيه ذكرُ إِبْلِيسَ رَأْساً.

(١) برقم (٣٢٥١). وجاء بذكرِ إِبْلِيسِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ فِي «السيرة»، أخرجه من طريقه ابنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ «(الأنفال: ٣٠)، والطبري في «جامع البيان» (الأنفال: ٣٠).

وقال: أنا شيخٌ من نجد، ما أنا من تِهامة، دَخَلْتُ مَكَّةَ، فَسَمِعْتُ بِاجْتِمَاعِكُمْ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَحْضِرْكُمْ، وَلَنْ تَعْدَمُوا مِنِّي رَأْيًا وَنُضْحًا.

فقال أبو البَخْتَرِي: رأيتُ أن تَحْسِبُوهُ في بيت، وَتَشُدُّوا وَثَاقَهُ، وَتَسُدُّوا بَابَهُ غَيْرَ كُورَةٍ تُلْقُونَ إِلَيْهِ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْهَا، وَتَتَرَبَّصُوا بِهِ رَبِّبَ الْمُتُونِ. فقال إبليس: بِئْسَ الرَّأْيُ، يَا بَنِيكُمْ مَنْ يُقَاتِلُكُمْ مِنْ قَوْمِهِ، وَيُحْلِصُهُ مِنْ أَيْدِيكُمْ.

فقال هِشَامُ بْنُ عَمْرٍو: رأيتُ أن تَحْمِلُوهُ عَلَى جَهْلٍ، وَتُخْرِجُوهُ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِكُمْ، فَلَا يَضُرُّكُمْ مَا صَنَعَ، وَاسْتَرَ حُتْمًا. فقال: بِئْسَ الرَّأْيُ، يُفْسِدُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَيُقَاتِلُكُمْ بِهِمْ.

فقال أبو جَهْلٍ: أنا أرى أن تأخذوا مِنْ كُلِّ بَطْنٍ غُلَامًا، وَتُعْطُوهُ سِيفًا صَارِمًا، فَيَضْرِبُوهُ ضَرْبَةً رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَيَتَفَرَّقَ دَمُهُ فِي الْقِبَائِلِ، فَلَا يَقْوَى بَنُو هَاشِمٍ عَلَى حَرْبِ قُرَيْشٍ كُلِّهِمْ، فَإِذَا طَلَبُوا الْعَقْلَ عَقَلْنَاهُ وَاسْتَرَخْنَا. فقال الشيخ: صَدَقَ هَذَا الْفَتَى، هُوَ أَجْوَدُكُمْ رَأْيًا. فَتَفَرَّقُوا عَلَى رَأْيِ أَبِي جَهْلٍ مُجْمَعِينَ عَلَى قَتْلِهِ.

فأخبرَ جَبْرِيلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَبِيَّتَ فِي مَضْجِعِهِ، وَأَذِنَ لَهُ اللَّهُ فِي الْهِجْرَةِ، فَأَمَرَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَنَامَ فِي مَضْجِعِهِ، وَقَالَ لَهُ: أَتَشِخُّ بِرُدِّي، فَإِنَّ لِي يَخْلُصَ إِلَيْكَ أَمْرٌ تَكْرَهُهُ، وَبَاتُوا مُتَرَصِّدِينَ، فَلَمَّا أَصْبَحُوا ثَارُوا إِلَى مَضْجِعِهِ، فَأَبْصَرُوا عَلِيًّا، فَبُهِتُوا، وَخَيَّبَ اللَّهُ لَهُمْ سَعْيَهُمْ، وَاقْتَصَوْا أَثَرَهُ، فَأَبْطَلَ مَكْرَهُمْ.

﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾: لِيَسْجُنُوكَ، أَوْ يُوثِقُوكَ، أَوْ يُشْخِنُوكَ بِالضَّرْبِ وَالْجِرْحِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: ضَرْبُوهُ حَتَّى أَثْبِتُوهُ لَا حِرَاكَ لَهُ، وَفُلَانٌ مُثْبِتٌ وَجَعًا.

وَقُرِي: ﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾، بِالتَّشْدِيدِ. وَقَرَأَ النَّخَعِيُّ: ﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾، مِنَ الْبَيَاتِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿لِيُقَيِّدُوكَ﴾، وَهُوَ دَلِيلٌ لِمَنْ فَسَّرَهُ بِالْإِثْبَاقِ.

قوله: (أَوْ يُشْخِنُوكَ): مِنْ: أَثَخَنَتُهُ الْجِرَاحَةَ، أَي: أَوْهَنَتُهُ.

﴿وَيَمَكُرُونَ﴾: وَيُحْفُونَ المَكَايِدَ لَهُ، ﴿وَيَمَكُرُ اللهُ﴾: وَيُحْفِي اللهُ مَا أَعَدَّ لَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً، ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَلْمَكِرِينَ﴾ أي: مَكْرُهُ أُنْفَذَ مِنْ مَكْرٍ غَيْرِهِ وَأَبْلَغُ تَأْثِيرًا، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يُنْزِلُ إِلَّا مَا هُوَ حَقٌّ وَعَدْلٌ، وَلَا يُصِيبُ إِلَّا بِمَا هُوَ مُسْتَوْجِبٌ.

قوله: (أو لأنه لا يُنزلُ إلا ما هو حق): عطفُ على قوله: «مَكْرُهُ أُنْفَذَ مِنْ مَكْرٍ غَيْرِهِ»، فعلى الأول: التركيبُ من بابِ قوله تعالى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا﴾ [مريم: ٧٦]، وقولهم: «الصَّيْفُ أَحْرُ مِنْ الشَّمَاءِ»، وذلك أنه فَسَّرَ مَكْرَهُمْ بقوله: «وَيُحْفُونَ المَكَايِدَ»، ومَكْرَ اللهُ بقوله^(١): «وَيُحْفِي اللهُ مَا أَعَدَّ لَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً»، ثم جمعها بقوله: ﴿خَيْرٌ أَلْمَكِرِينَ﴾، وفسره بقوله: «إِنَّ مَكْرَهُ أَبْلَغُ تَأْثِيرًا»، ولا شك أن لا خيرَ في مَكْرِهِمْ، بل هو شَرٌّ بَحْتٌ، لكنَّ المرادُ بالـ«خير»: «أَنَّ مَكْرَ اللهِ أَبْلَغُ تَأْثِيرًا فِي بَابِهِ مِنَ الْخَيْرِ، مِنْ مَكْرِهِمْ فِي بَابِهِ مِنَ الشَّرِّ، فَالْخَيْرُ عَلَى هَذَا بِمَعْنَى التَّفْضِيلِ. وَالتَّعْرِيفُ فِي ﴿أَلْمَكِرِينَ﴾ لِلْعَهْدِ.

وأما الوجهُ الثاني فلا شُرَكَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ: «أَعَدَّلَا بَنِي مِرْوَانَ»^(٢)، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ اللهُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَقًّا وَعَدْلًا، وَتَسْمِيَتُهُ بِالْمَكْرِ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ بِجَامِعِ الْإِخْفَاءِ وَالْأَخْذِ بَغْتَةً، فَسَبَّهُ صُورَةَ صُنْعِ اللهِ ذَلِكَ مَعَهُمْ بِصُورَةِ صُنْعِ الْمُخَادِعِ الْمُحْتَالِ، ثُمَّ سُمِّيَ مَكْرًا، فَالتَّعْرِيفُ لِلْجِنْسِ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي «الْأَعْرَافِ»^(٣): «وَمَكْرَ اللهُ اسْتِعَارَةَ لِأَخْذِهِ الْعَبْدَ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ وَلَا اسْتِدْرَاجِهِ».

(١) قوله: «وَيُحْفُونَ المَكَايِدَ، ومَكْرَ اللهُ بقوله» سقط من (ط).

(٢) هو قولهم: «الناقص والأشجُّ أعدلًا بني مروان»، وهو مما استشهد به النحويون على أن «أفعل» إذا لم يُقصد به التفضيلُ تَعَيَّنَتِ المطابقة بينه وبين ما قبله في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع، فـ«أعدلًا» هنا تثنية «أعدل»، بمعنى: عادل، كأنه قال: «عادلا بني مروان». انظر: «المفصل» للزمخشري ص ٨٩، و«شرح ابن عقيل» (٢: ١٨١).

أما الناقص: فهو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان (ت ١٢٦)، لُقِبَ بالناقص «لكونه نَقَصَ عطاءَ الجند»، كما في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥: ٣٧٤ - ٣٧٦). وأما الأشجُّ: فهو عمر بن عبد العزيز ابن مروان (ت ١٠١)، فقد كان «بجَبْهَتِهِ أَنْزَلَ حَافِرَ دَابَّةٍ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَشَجَّ بَنِي أُمِيَّةٍ»، كما في «سير أعلام النبلاء» أيضًا (٥: ١١٥ - ١١٦).

(٣) أي: قول الزمخشري فيما تقدَّم في تفسير الآية ٩٩ من سورة الأعراف (٦: ٤٩٠).

[وَإِذَا نُنزلُ عَلَيْهِنَّ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا
 أَسْطِيزُ الْأُولِينَ * وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ فَامْطِرْ عَلَيْنَا
 حِجَابًا مِنْ السَّمَاءِ أَوْ اقْتِنَا بِعَذَابِ آيِسٍ * وَمَا كَانَتْ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا
 كَانَتْ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ * وَمَا لَهُمْ إِلَّا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ
 الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَائِهِمْ إِلَّا الْمُتَفُونُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا
 يَعْلَمُونَ ﴿ ٣١ - ٣٤ ﴾]

﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ نَفَاجَةٌ مِنْهُمْ، وَصَلَفٌ تَحْتَ الرَّاعِدَةِ،

وذهب القاضي إلى المشاكلة، قال: «وأمثال هذا لا يجوز إطلاقها ابتداءً لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ
 الدَّمِّ، وَإِنَّمَا يُحْسَنُ بِالْمُزَاجَةِ»^(١)، وَهُوَ وَجْهٌ أَيْضًا.

الجوهري: «المكرُّ: الاحتيالُ والحديعة، وقد مكرَّ به يَمَكِّرُ فهو مَكْرٌ وَمَكْرٌ».

وقال الراغب: «المكر: صَرْفُ الْغَيْرِ عَمَّا يَقْصِدُهُ بِحِيلَةٍ، وَذَلِكَ صَرْبَانٌ: مَكْرٌ مَحْمُودٌ؛ وَهُوَ
 أَنْ يُتَحَرَّى بِذَلِكَ فِعْلٌ جَمِيلٌ، وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمُنْكَرِينَ﴾، وَمَذْمُومٌ؛ وَهُوَ أَنْ
 يُتَحَرَّى بِهِ فِعْلٌ قَبِيحٌ، قَالَ: ﴿وَلَا يَحِيْقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنْ
 مَكْرٍ اللَّهُ تَعَالَى إِمْهَالُ الْعَبْدِ وَتَمَكُّنُهُ مِنْ أَعْرَاضِ الدُّنْيَا، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ
 وَسَّعَ عَلَيْهِ دُنْيَاهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مُكْرَبٌ بِهِ، فَهُوَ مَخْدُوعٌ فِي عَقْلِهِ».

قوله: (نَفَاجَةٌ مِنْهُمْ)، الْأَسَاسُ: «نَفَجَتِ الرِّيحُ: جَاءَتْ بِقُوَّةٍ، وَرِيحٌ نَافِجَةٌ، وَمِنْ الْمَجَازِ:
 فَلَانٌ نَفَّاجٌ، وَسَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: فِيهِ نَفَاجَةٌ».

الجوهري: «رَجُلٌ نَفَّاجٌ: إِذَا كَانَ صَاحِبَ فَعْرٍ وَكِبْرٍ، عَنْ ابْنِ السُّكَيْتِ».

قوله: (وَصَلَفٌ تَحْتَ الرَّاعِدَةِ)، الْأَسَاسُ: «وَمِنْ الْمَجَازِ: صَلَفَتِ السَّحَابَةُ: قَلَّ مَطَرُهَا.
 وَفِي الْمَثَلِ: رُبُّ صَلَفٍ تَحْتَ الرَّاعِدَةِ».

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠٤).

فإنهم لم يتوانوا في مَشِيَّتِهِمْ لو سَاعَدَتْهُمْ الاستِطَاعَةُ، وإلا فما مَنَعَهُمْ، إن كانوا مُسْتَطِيعِينَ،
 أن يَشَاوُوا غَلْبَةَ مَنْ تَحَدَّاهُمْ وَقَرَعَهُمْ بِالْعَجْزِ، حتى يفوزوا بِالْقِدْحِ المُعَلَّى دونه؟ مع
 فَرَطٍ أَنْفَتَهُمْ، واستِنكَافِهِمْ أن يُغْلَبُوا في بَابِ البَيَانِ خَاصَّةً، وأن يُمَاتِنَهُمْ واحدٌ،
 فَيَتَعَلَّلُوا بامْتِنَاعِ المَشِيئَةِ،

الميداني: «الصَّلف: قِلَّةُ النَّزْلِ والخير، والرَّعدة: السَّحابة ذات الرَّعد»^(١)، يُضْرَبُ في
 الرَّجْلِ يَتَوَعَّدُ، ثم لا يقومُ به. وفي الحواشي: يُضْرَبُ لمن يُكثِرُ الكلامَ ولا خيرَ عنده.

قوله: (وإلا فما مَنَعَهُمْ): أي: وإن لم يكن نَعَاجَةً فما مَنَعَهُمْ عن أن يَشَاوُوا غَلْبَةَ مَنْ
 تَحَدَّاهُمْ حتى يفوزوا بِالْقِدْحِ المُعَلَّى دونَ رَسولِ اللهِ ﷺ؟ فقوله: «إن كانوا مُسْتَطِيعِينَ» سَرَطٌ
 جزاؤه ما دَلَّ عليه «ما مَنَعَهُمْ»، والجملة الشَّرْطِيَّةُ مُعَرَّضَةٌ، و«أن يَشَاوُوا» مفعولٌ «مَنَعَهُمْ»،
 و«قَرَعَهُمْ» عطفٌ على «تَحَدَّاهُمْ»، و«حتى يفوزوا» غَايَةٌ «أن يَشَاوُوا»، و«مع فَرَطٍ أَنْفَتَهُمْ»
 حالٌ من مفعولٍ «مَنَعَهُمْ»، أي: فما مَنَعَهُمْ مع أَنْفَتَهُمْ ونَحْوَتِهِم المَقْرِطَةَ، و«أن يُمَاتِنَهُمْ» عطفٌ
 على «أن يغلبوا».

«فَيَتَعَلَّلُوا»: قيل: هو جوابُ الاستِيفامِ، والظاهرُ أنه عطفٌ على «يُمَاتِنَهُمْ»، أي: استنكفوا
 أن يَطْلُبُوا بالمُمانَةِ، فَيَتَعَلَّلُوا فيها بامْتِنَاعِ المَشِيئَةِ، لأنهم ما كانوا مُسْتَنكِفِينَ عن مُجَرِّدِ المُمانَةِ،
 فكيف ودأبهم المُفَاخِرَةُ والمُسَاجَلَةُ، وَرَثُومًا كَابِرًا عن كَابِرٍ؟ كما قال: «إن أتاَهُمُ أَحَدٌ بِمَفْخَرَةٍ
 أتوه بِمَفَاخِرٍ، وإن رماهُمُ بِمَآثِرَةٍ رَمَوْهُ بِمَآثِرٍ»، حتى نزلَ فيهِم: ﴿أَلْهَيْكُمْ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ
 الْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ١ - ٢].

قوله: (أن يُمَاتِنَهُمْ)، الأساس: «في رأيه مَنَانَةٌ، وماتنَه في الشعر: عَارِضُهُ، وماتنًا، وتعال^(٢)
 أماتنك أينًا امتنُ شعراً، وبينهما مماننة: مُعَارِضَةٌ في كُلِّ أمرٍ ومُباراة».

(١) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٩٤).

(٢) تحرّف في (ط) إلى: «يقال».

وَمَعَ مَا عَلِمَ وَظَهَرَ ظُهُورَ الشَّمْسِ مِنْ حِرْصِهِمْ عَلَى أَنْ يَقْهَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَتَهَالِكِهِمْ عَلَى أَنْ يَغْمُرُوهُ!

وقيل: قائله النَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ الْمَقْتُولُ صَبْرًا، حِينَ سَمِعَ اقْتِصَاصَ اللَّهِ أَحَادِيثَ الْقُرُونِ: لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ مِثْلَ هَذَا. وَهُوَ الَّذِي جَاءَ مِنْ بِلَادِ فَارِسٍ بِنُسْخَةِ حَدِيثِ رُسْتَمَ وَإِسْفِنْدِيَارٍ، فَرَعَمَ أَنَّ هَذَا مِثْلُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ تِلْكَ الْأَسَاطِيرِ، وَهُوَ الْقَائِلُ: ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ﴾ وَهَذَا أَسْلُوبٌ مِنَ الْجَحُودِ بَلِيغٌ،

قوله: (على أن يغمروه)، الجوهرى: «العَمْرُ: الماء الكثير، وقد عَمَرَهُ الماء يَغْمُرُهُ، أي: علاه، ومنه قيل للرجل: غَمَرَهُ القوم: إذا عَلَوْهُ شَرَفًا».

قوله: (المقتول صبراً)، الجوهرى: «يقال: قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا، وَحَلَفَ صَبْرًا: إِذَا حُيِسَ عَلَى الْقَتْلِ حَتَّى يُقْتَلَ، أَوْ عَلَى الْيَمِينِ حَتَّى يَحْلِفَ». قَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ النَّضْرَ بْنَ الْحَارِثِ صَبْرًا، وَكَانَ يَتَأَدَّى مِنْهُ، قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ^(١): [قَالَتْ] قَتِيلَةٌ ابْنَتُهُ لَمَّا جَاءَتْ إِلَى حَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنْشَدَتْهُ آيَاتًا مِنْهَا:

ظَلَّتْ سُيُوفُ بَنِي أَبِيهِ تَنْوِشُهُ	لِللَّهِ أَرْحَامٌ هُنَاكَ تَشَقُّقُ
أَحْمَدٌ وَلَأَنْتَ نَجْلٌ نَجِيصَةٌ	مِنْ قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقٌ ^(٢)
مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبِّمَا	مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحَنَّقُ
فَالنَّضْرُ أَقْرَبُ مَنْ أَصَبَتْ وَسَيْلَةٌ	وَأَحَقُّهُمْ إِنْ كَانَ عِتْقٌ يَعْتِقُ

فَرَّقَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَيَكْفَى، وَقَالَ: «لَوْ جِئْتِنِي مِنْ قَبْلِ لَعَفَوْتُ عَنْهُ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ قَرَشِيٌّ بَعْدَ هَذَا صَبْرًا»^(٣).

قوله: (أسلوب من الجحود بليغ): وهو من أسلوب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، والكلام مع المرتابين، وهذا لا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا فِيمَا ظَهَرَ خِلَافُهُ ظُهُورًا

(١) في «شرح ديوان الحماسة» (٢: ٦٧٩-٦٨٣).

(٢) أي: عريق النسب أصيل، كما في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٢٠).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٨٢) دون قصة قتيلة.

يعني: إن كَانَ الْقُرْآنُ هُوَ الْحَقُّ، فَعَايِنَا عَلَىٰ إِنْكَارِهِ بِالسَّجِيلِ، كَمَا فَعَلْتَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ، أَوْ بِعَذَابِ آخَرَ، وَمُرَادُهُ: نَفْيُ كَوْنِهِ حَقًّا، وَإِذَا انْتَفَىٰ كَوْنُهُ حَقًّا لَمْ يَسْتَوْجِبْ مُنْكَرُهُ عَذَابًا، فَكَانَ تَعْلِيْقُ الْعَذَابِ بِكَوْنِهِ حَقًّا مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَقٍّ، كَتَعْلِيْقِهِ بِالْمَحَالِّ فِي قَوْلِكَ: إِنْ كَانَ الْبَاطِلُ حَقًّا فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً.

وقوله: ﴿هُوَ الْحَقُّ﴾ تَهَكُّمٌ بِمَا يَقُولُ عَلَىٰ سَبِيلِ التَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِينِ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: «هُوَ الْحَقُّ» بِالرَّفْعِ، عَلَىٰ أَنَّ «هُوَ» مُبْتَدَأٌ غَيْرُ فَضْلٍ، وَ«هُوَ» فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى: فَضْلٌ.

وَيُقَالُ: أَمْطَرْتَ السَّمَاءَ؛ كَقَوْلِكَ: أُنْجَمْتُ^(١) وَأَسْبَلْتُ،

جَلِيًّا، فَيُقَرَّضُ كَمَا تُقَرَّضُ الْمَحَالَاتُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «إِنْ كَانَ الْبَاطِلُ حَقًّا فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً»، فَهُوَ مِنَ الْكِنَايَةِ الْإِيْمَانِيَّةِ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَإِذَا انْتَفَىٰ كَوْنُهُ حَقًّا لَمْ يَسْتَوْجِبْ مُنْكَرُهُ عَذَابًا».

قوله: (على سبيل التخصيص والتعيين): أما التخصيص فمن تعريف الخبر وتوسيط ضمير الفضل، وأما التعيين فمن اسم الإشارة، كقوله:

هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرَدَا فِي مَحَاسِنِهِ^(٢)

قوله: (أُنْجَمْتُ)، الْجَوْهَرِيُّ: «أُنْجَمَ الْمَطَرُ: إِذَا كَثُرَ وَدَامَ»، وَ«أَسْبَلَ: إِذَا هَطَلَ»، وَ«هَتَنَ الْمَطَرُ

(١) تَحَرَّفَ فِي الْأَصْلِ وَالْمَطْبُوعِ مِنَ «الْكَشَافِ» إِلَى: «أُنْجَمْتُ»، وَأَثَبْتُ مَا يُؤَافِقُ لَفْظَ الطَّبِيِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: «أُنْجَمَ الْمَطَرُ»، مَعْنَاهُ: كَثُرَ وَأَسْرَعَ، أَمَا قَوْلَكَ: «أُنْجَمَ الْمَطَرُ»، فَمَعْنَاهُ: أَقْلَعُ، كَمَا فِي «الْقَامُوسِ»، مَادَّةُ (نَجْم) وَ(نَجْم)، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي.

(٢) قَاتَلَهُ ابْنُ الرَّومِيِّ - كَمَا فِي «مَعَاهِدِ التَّنْصِيصِ عَلَى شَوَاهِدِ التَّلْخِيصِ» لِلْعَبَّاسِيِّ (١: ١٠٧) -، يَمْدَحُ أَبَا الصَّقْرِ وَزَيْرَ الْمُعْتَمِدِ، وَتَمَامُهُ:

مِنْ تَسْلٍ شَبَّانٍ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلْمِ

وَالضَّالُّ: جَمْعُ ضَالَّةٍ، مِنْ شَجَرِ السَّنْدْرِ، وَالسَّلْمُ: جَمْعُ سَلْمَةٍ، نَوْعٌ مِنَ الشَّجَرِ أَيْضًا. انظُر: «الْقَامُوسُ»، مَادَّةُ (ضَمِيل) وَ(سَلْم).

وَمَطَّرَتْ؛ كقولك: هَتَّتْ وهَتَّتْ، وقد كَثُرَ الإِمْطَارُ فِي مَعْنَى الْعَذَابِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا فَائِدَةُ قَوْلِهِ: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾، وَالْإِمْطَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْهَا؟ قُلْتُ: كَأَنَّهُ أُرِيدُ أَنْ يُقَالَ: فَأَمْطِرُ عَلَيْنَا السَّجِيلَ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الْمُسَوَّمَةُ لِلْعَذَابِ، فَوَضَعَ ﴿حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ مَوْضِعَ السَّجِيلِ، كَمَا تَقُولُ: صَبَّ عَلَيْهِ مَسْرُودَةٌ مِّنْ حَدِيدٍ، تُرِيدُ: دِرْعًا.

يَعْنِي هَتَّنَا وَهَتُّونَا وَتَهْتَانًا: قَطَرَ، وَالتَّهْتَانُ: مَطَّرَ سَاعَةً يَقْتُرُ^(١) ثُمَّ يَعُودُ، وَكَذَلِكَ التَّهْتَالُ^(٢).

قَوْلُهُ: (مَوْضِعَ السَّجِيلِ): أَي: وَضِعَ هَذَا اللَّفْظُ مَوْضِعَ ذَلِكَ اللَّفْظِ؛ زِيَادَةً لِلْيَبَانِ وَتَصْوِيرًا لِلْمُسَمَّى، كَمَا يُعْبَرُ عَنِ الشَّيْءِ بِمَعْنَاهُ، فَتَقُولُ فِي الْكِتَابَةِ عَنِ الْإِنْسَانِ: حَيٌّ مُسْتَوِي الْقَامَةِ عَرِيضُ الْأَظْفَارِ. وَأَصْلُ الْكَلَامِ: فَأَمْطِرُ عَلَيْنَا السَّجِيلَ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الْمُسَوَّمَةُ لِلْعَذَابِ الْمُنزَلَةُ مِنَ السَّمَاءِ، فَوَضَعَ قَوْلُهُ: ﴿حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾ مَوْضِعَهُ. قَالَ^(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلَتْهُ عَلَى ذَاتِ الْأَوْجِ وَدُشِرَ﴾ [القمر: ١٣]: «أَرَادَ السَّفِينَةَ، وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الْمَوْصُوفَاتِ فَتَتَوَبُّ مَتَابَهَا، وَتُؤَدِّي مُؤَدَّاهَا، بِحَيْثُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا»، فَلَا يَكُونُ هَذَا اسْتِعَارَةً كَمَا ظُنُّ، فَضْلًا عَنِ أَنْ يَكُونَ تَجْرِيدًا لَهَا، وَلَكِنَّ لَفْظَةَ ﴿فَأَمْطِرُ﴾ مُسْتَعَارَةٌ لـ «أَنْزَلَ»، سِوَاءَ قَوْلِكَ: حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ سَجِيلًا، لِأَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ حَقِيقَةً إِلَّا فِي الْغَيْثِ.

قَوْلُهُ: (صَبَّ عَلَيْهِ مَسْرُودَةٌ): سَرَدَ الدَّرْعُ: نَسَجَهَا، وَهُوَ أَنْ يُدَاخِلَ الْحِلَقَ بَعْضُهَا فِي بَعْضِ، وَالْمَسْرُودَةُ: الدَّرْعُ الْمُثْقَبَةُ، وَكَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: «مَسْرُودَةٌ مِنْ حَدِيدٍ»، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: «دِرْعًا»، إِلَّا مَا سَبَقَ.

(١) فِي (ح): «يَقَطُرُ»، وَالمُثَبُّ مِنْ (ط)، وَهُوَ المُوَافِقُ لِتَمَا فِي «الصَّحاحِ» لِلجَوْهَرِيِّ، مَادَّةُ (هَتَنَ).

(٢) فِي (ط) وَ(ح): «التَّهْتَانُ»، وَهُوَ تَكَرُّرٌ لَا مَعْنَى لَهُ، وَصَوَّبْتُهُ إِلَى «التَّهْتَالِ»، لِأَنَّهُ المُنَاسِبُ لِقَوْلِ الزَّمخَشَرِيِّ:

«هَتَّتَتْ وَهَتَّتَتْ»، وَ«التَّهْتَالُ» بِمَعْنَى «التَّهْتَانِ»، كَمَا فِي «الصَّحاحِ»، مَادَّةُ (هَتَل).

(٣) أَي: الزَّمخَشَرِيُّ، فِيمَا سَبَقَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْقَمَرِ، عِنْدَ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ (١٥: ١٢٧).

﴿عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ أي: بنوع آخر من جنس العذاب الأليم، يعني: أن إِمطارَ السَّجِيلِ بعضُ العذابِ الأليم، فعَدَّبْنَا به، أو بنوعٍ من أنواعه.

وعن معاوية: أنه قال لِرَجُلٍ مِنْ سَبَأٍ: مَا أَجْهَلَ قَوْمَكَ حِينَ مَلَكَوْا عَلَيْهِمْ امْرَأَةً قَالَ: أَجْهَلٌ مِنْ قَوْمِي قَوْمِكَ، قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَعَاهُمْ إِلَى الْحَقِّ: إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً، وَلَمْ يَقُولُوا: إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ فَأَهْدِنَا لَهُ.

اللامُ لتأكيدِ النفي، والدلالةُ على أن تعذيبهم وأنتَ بينَ أظهرِهِمْ غيرُ مُستقيمٍ في الحكمة، لأنَّ عادةَ الله وقُضِيَّةَ حِكْمَتِهِ أَنْ لَا يُعَذَّبَ قَوْمًا عَذَابَ اسْتِثْصَالٍ.....

قال صاحبُ «التخмир»^(١): «اعلم أن الموصوفَ في مثلِ قوله: «وعليهما مسرودتان قضاهما داود»^(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصْرَاتُ الْأَطْرَفِ عَيْنٍ﴾ [الصافات: ٤٨] مطروحٌ، والجمعُ بينه وبين هذه الصفةِ قبيحٌ؛ إذ لو قلت: عليهما دِرْعَانِ مَسْرُودَتَانِ قُضَاهُمَا دَاوُدَ، كَانَ مُسْتَقْبَحًا، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَسْرُودَتَيْنِ قُضَاهُمَا دَاوُدَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا دِرْعَيْنِ، وَأَنَّ «قَاصِرَاتِ الطَّرْفِ عَيْنٍ» لَمْ يَكُنْ إِلَّا حُورًا»^(٣).

قوله: (أي: بنوع آخر من جنس العذاب الأليم): يعني: عطفُ ﴿أَوْ أَتَيْنَا بِعَذَابِ أَلِيمٍ﴾ على ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنْ السَّمَاءِ﴾ عطفُ الجنسِ على النوع، فخصَّ بالعطفِ الجنسَ، فتناولَ بعضاً آخرَ عن ما سبق، أي: اتينا بعذاب أليمٍ سِوَاهُ، فهذا من بابِ عطفِ العامِّ الذي خصَّ بالعطفِ.

(١) «التخмир» لمجد الدين أبي محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي الحنفي، المعروف بصدور الأفاضل (٥٥٥-٦١٧)، شرح فيه كتابَ «المفصل» في النحو للزخشي، وهو شرحُه البسيط، وله عليه شرحٌ آخرُ مُوسَّط، وثالثٌ مُوجز. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٦)، و«الأعلام» للزركلي (٥: ١٧٥).

(٢) قطعة من بيت شعر لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الشواهد النحوية؛ استشهد به أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١: ٢٧٥) و(٢: ٢٤، ١٤٣)، والزهري في «المفصل» ص ١١٧، والبيتُ بتمامه:

وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنع السوابغ تُبع

(٣) «التخмир» (٢: ١٠٧).

ما دام نبئهم بين أظهرهم، وفيه إشعارٌ بأنهم مُرصدون بالعذاب إذا هاجر عنهم، والدليل على هذا الإشعار قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ﴾ وإنما يصحُّ هذا بعد إثبات التعذيب، كأنه قال: وما كان يُعذبهم وأنت فيهم، وهو مُعذبهم إذا فارقتهم، وما لهم أن لا يُعذبهم.

﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ في موضع الحال، ومعناه: نفى الاستغفار عنهم، أي: ولو كانوا ممن يؤمن ويستغفر من الكفر كما عدَّ بهم، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، ولكنهم لا يؤمنون ولا يستغفرون، ولا يتوقع ذلك منهم.

وقيل: معناه: وما كان الله مُعذبهم وفيهم من يستغفر، وهم المسلمون بين أظهرهم ممن تخلف عن رسول الله ﷺ من المستضعفين.

قوله: (ومعناه: نفى الاستغفار عنهم): يعني: ليست هذه القرينة كالقرينة الأولى إلا في انتفاء^(١) العذاب لوجود الاستغفار، كانتفائه لوجود الرسول ﷺ فيهم، لا قترانها بها؛ إذ المعنى: استحقاق العذاب يدلُّ على عدم الاستغفار، إذ لو استغفروه ما استحقَّوه، وهو نوع من الكناية. ونظيره: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، يعني: إهلاكهم دليل على إفسادهم، إذ لو أصلحوا ما أهلكهم، لأن الله ليس بظلام للعبيد. انظر إلى مرتبة الاستغفار وعظم موقعه، كيف قرن حُصوله مع وجود سيّد البشر في استدفاع البلاء؟

روينا عن أبي داود^(٢) عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَزِمَ الاستِغْفَارَ جَعَلَ اللهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضَيْقٍ مَخْرَجًا، وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ». قوله: (وقيل: معناه): هذا الوجه أبلغ من الأول؛ لِمَا دلَّ على أن استغفار الغير مما يُدفع به العذاب عن أمثال أولئك الكفرة.

(١) في (ط): «ليست هذه القرينة كالقرينة إلا في انتفاء»، وفي (ح): «ليست هذه القرينة الأولى كانتفاء»، وهذه الصفحات ساقطة من (ف)، والمثبت مُلَقَّ من (ط) و(ف) جميعاً.
(٢) في «سننه» (١٥١٨)، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٣٨١٩).

﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ﴾: وأيُّ شيءٍ لهم من انتفاء العذاب عنهم؟ يعني: لا حظَّ لهم في ذلك، وهم مُعذَّبون لا محالة، وكيف لا يُعذَّبون وحالهم أنهم يُصدُّون عن المسجد الحرام، كما صدُّوا رسولَ الله ﷺ عامَ الحُدَيْبِيَّةِ؟ وإخراجهم رسولَ الله ﷺ والمؤمنين من الصَّدِّ، وكانوا يقولون: نحنُ وُلَاةُ الْبَيْتِ وَالْحَرَمِ، فنصَّدُ مَنْ نَشَاءُ، ونُدْخِلُ مَنْ نَشَاءُ.

﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ﴾: وما استحقُّوا مع إشراركهم وعداوتهم للدين أن يكونوا وُلَاةَ أَمْرِهِ وَأَرْبَابِهِ، ﴿إِنْ أَوْلِيَاءُؤُهُ إِلَّا الْمُنْفِقُونَ﴾ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ليس كُلُّ مُسْلِمٍ أَيْضاً مَنْ يَصْلُحُ لِأَنْ يَبْلِي أَمْرَهُ، إِنَّمَا يَسْتَاهِلُ وَلايَتَهُ مَنْ كَانَ بَرّاً تَقِيّاً، فكيف بالكفَّرة عبدة الأصنام؟! ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ كَأَنَّهُ اسْتَنَى مَنْ كَانَ يَعْلَمُ وَهُوَ يُعَانِدُ وَيَطْلُبُ الرِّيَاسَةَ، أَوْ أَرَادَ بِالْأَكْثَرِ: الْجَمِيعَ، كَمَا يُرَادُ بِالْقَلَّةِ: الْعَدَمُ.

[﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَقَصْدِيَّةً فَدُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ٣٥]

المُكَاءُ: فُعَالٌ، بوزن الثغَاء والرُّغَاءِ، مِنْ: مَكَأَ يَمَكُو: إِذَا صَفَرَ، وَمِنْهُ الْمُكَاءُ، كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَكَائِهِ،

قوله: (وإخراجهم): مبتدأ، والخبرُ «مِنَ الصَّدِّ»، قيل: هو عطفٌ على «كما صدُّوا» من حيث المعنى، والظاهرُ أنه جملةٌ مُسْتَطَرَّةٌ، يعني: أنهم كانوا يُصدُّون صدّاً حقيقياً وغيرَ حقيقي، لأنَّ إخراجهم رسولَ الله ﷺ مِنْ مَكَّةَ حِينَ هَاجَرَ مُلْحَقٌ بِالصَّدِّ.

قوله: (ليس كُلُّ مُسْلِمٍ مِمَّنْ يَصْلُحُ): يعني: في تخصيصِ ذِكْرِ «المتقين»، والعُدُولِ إِلَى «المؤمنين»: إشارةٌ إِلَى الْإِيغَالِ وَالْمُبَالَغَةِ.

قوله: (ومنه المُكَاءُ)، الجوهرية: «المُكَاءُ - بالمد والتشديد -: طائر، والجمعُ: المَكَاكِي، وبالتخفيف: الصَّفِيرُ».

وأصله الصفة، نحو: الوُضَاءُ والقُرَاءُ، وقُرئ: «مُكَا» بالقصر، ونظيرُهُما: البُكْيُ والبُكَاءُ. والتَّصْدِيَةُ: التَّصْفِيقُ؛ تَفْعِلَةٌ مِنَ الصَّدْيِ، أَوْ مِنْ: صَدَّ يَصُدُّ، بِمَعْنَى: صَاحٌ إِذَا قَوْمَكَ مِنْهُ يَصُدُّونَ ﴿ [الزخرف: ٥٧]،

قوله: (والقراء): أي: المُتَنَسِّكُونَ^(١). الأساس: «قارئٌ وقراءٌ: ناسكٌ، أي: عابدٌ». الجوهري: «وقد تقرأ: تنسك، والجمعُ القَرَاوُونَ».

قوله: (البكى والبكاء)، الجوهري: «إِذَا مَدَدَتْ أَرْدَتِ الصَّوْتِ مَعَ البُكَاءِ، وَإِذَا قَصُرَتْ أَرْدَتِ الدُّمُوعَ وَخَرُوجَهَا».

قوله: (تفعلة من الصدى)، الراغب: «الصَّدْيُ: صَوْتٌ يَرِجُّ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ صَقِيلٌ، وَالتَّصْدِيَةُ: كُلُّ صَوْتٍ يَجْرِي بِجَرَى الصَّدْيِ فِي أَنْ لَا غِنَاءَ فِيهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ صِلَاؤُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاةً وَقَصْدِيَةً﴾ أَي: غِنَاءٌ مَا يُورِدُونَهُ غِنَاءَ الصَّدْيِ وَمَكَاةٌ^(٢) الطير»^(٣).

قوله: (أو من: صدَّ يصدُّ)، الجوهري: صَدَّ يَصُدُّ - بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ -: صَجَّ^(٤)، فَالتَّصْدِيَةُ عَلَى هَذَا مِنْ إِبْدَالِ أَحَدِ حَرْفَيْ التَّضْعِيفِ، كَقَوْلِهِمْ: تَقَضَّى البَازِي^(٥)، وَوَجْهُ رَبُّطِ هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا عَلَّلَ التَّعْدِيبَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنفال: ٣٤]، عَطَفَ

(١) كذا قال، وهو يخالف ما سيقفه عن الجوهري من أن جمعه «القراؤون»، وهذا يعني أن القراء مفرد، وهو ما صرح به صاحب «القاموس» حيث قال: القراء «كُرْمَانُ: النَّاسِكُ الْمُتَعَبِّدُ، كَالْقَارِئِ وَالتَّقْرِئِ، الْجَمْعُ: قَرَاوُونَ وَقَوَارِيءٌ». وعلى هذا فكان الأولى بالمؤلف أن يقول: «أي: المتسكك».

(٢) تحرفت في (ح) إلى: «مكان»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لبيتا في «المفردات» للراغب (صدى).
(٣) «مفردات القرآن» ص ٤٨١.

(٤) أي: صدَّ يصدُّ، وصدَّ يصدُّ، بمعنى: صَجَّ، ويقال أيضا: صدَّ يصدُّ - بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ - بِمَعْنَى: أَعْرَضَ، وَبِمَعْنَى: مَنَعَ. انظر: «القاموس المحيط»، مادة (صدد).

(٥) قال ابن منظور في «لسان العرب» (قضض): «يُقَالُ: انْقَضَّ البَازِي عَلَى الصَّيْدِ، وَتَقَضَّضَ: إِذَا أَسْرَعَ فِي طَيْرَانِهِ مُتَكِدِرًا عَلَى الصَّيْدِ، وَرَبِيبًا قَالُوا: تَقَضَّى يَتَقَضَّى، وَكَانَ فِي الْأَصْلِ: تَقَضَّضَ، وَلَمَّا اجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ ضَادَاتٍ قَلِبَتْ إِحْدَاهُنَّ يَاءً، كَمَا قَالُوا: تَمَطَّى، وَأَصْلُهُ: تَمَطَّطَ، أَي: تَمَدَّدَ».

وقرأ الأعمش: «وما كان صَلَاتُهُمْ»، بالنَّصْبِ عَلَى تَقْدِيمِ خَبَرٍ ﴿كَانَ﴾ عَلَى اسْمِهِ.

فإن قلت: ما وَجْهُ هذا الكلام؟ قلت: هو نحوٌ مِنْ قوله:

وما كنتُ أخشى أن يكونَ عَطَاؤُهُ أداهِمْ سُوداً أو مُحَدَّرَجَةً سُمراً

والمعنى: أنه وضع القيودَ والسيّاطَ مَوْضِعَ العطاء، ووضَعُوا المَكَاءَ والتَّصَدِيَةَ مَوْضِعَ الصَّلَاةِ، وذلك أنهم كانوا يطوفون بالبيتِ عُرَاةً؛

قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ عَلَى ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ﴾، لأنه نوعٌ مِنَ الصَّدِّ، وقوله: ﴿إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُنَافِقُونَ﴾ مُعْتَرِضَةٌ، وقوله: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْمُعْتَرِضَةِ وَيَمَّا قَبْلَهَا.

قوله: (على تقديم خَبَرٍ ﴿كَانَ﴾ عَلَى اسْمِهِ): فيلزم أن يكون الخبرُ معرفةً والاسمُ نكرةً، ذهب صاحبُ «الفتاح» إلى أنه مِنْ بَابِ القَلْبِ، وقال ابنُ جِنِّي: «إِنَّ نَكْرَةَ الجِنْسِ تُقَيِّدُ مَفَادَ مَعْرِفَتِهِ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ: خَرَجْتُ إِذَا أَسَدٌ بِالبَابِ، أَوْ: إِذَا الأَسَدُ بِالبَابِ، لَمْ تَجِدِ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّكَ لَا تُرِيدُ بِالصُّورَتَيْنِ أَسَدًا مُعَيَّنًا، فَكَانَهُ تَعَالَى قَالَ: مَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ إِلَّا المَكَاءَ وَالتَّصَدِيَةَ، أَي: هَذَا الجِنْسُ مِنَ الفِعْلِ، وَلَمْ يَجِرْ هَذَا جَرِي: كَانَ قائمٌ أَخَاكَ، وَكَانَ جَالِسٌ أَبَاكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي «قَائِمٌ» وَ«جَالِسٌ» مَعْنَى الجِنْسِيَّةِ الَّتِي تُلَاقِي مُعَيَّنًا نَكْرَتُهَا وَمَعْرِفَتُهَا عَلَى مَا قَدَّمَنا»^(١).

قوله: (وما كنتُ أخشى): «أخشى»، أَي: أَعْلَمُ، وَ«أداهِمْ»: جَمْعُ أَدَاهِمَ، وَهُوَ القَيْدُ، وَ«المُحَدَّرَجَةُ» بِالْحَاءِ المَهْمَلَةِ: السِّيَاطُ المَفْتُولَةُ مِنَ الجُلُودِ، يُقَالُ: حَدَّرَجَهُ، أَي: فَتَلَّهُ وَأَحْكَمَهُ. كَذَا ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ.

قوله: (وَوَضَعُوا^(٢) المَكَاءَ وَالتَّصَدِيَةَ مَوْضِعَ الصَّلَاةِ): وَهُوَ مِنْ أَسْلُوبِ قَوْلِهِمْ فِي التَّهَكُّمِ:

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ووضعوا»، والأمر فيه سهل.

الرجال والنساء، وهم مُشَبَّحُونَ بَيْنَ أَصَابِعِهِمْ، يَصْفِرُونَ فِيهَا وَيُصَفَّقُونَ، وكانوا يفعلون نحو ذلك إذا قرأ رسول الله ﷺ في صَلَاتِهِ؛ يُحَلِّطُونَ عَلَيْهِ.

﴿فَذُوقُوا﴾ عذاب القتل والأسر يوم بدر، بسبب كفركم وأفعالكم التي لا يقدم عليها إلا الكفرة.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْمَرُونَ﴾ * لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمُهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ٣٦ - ٣٧]

قيل: نزلت في المطعمين يوم بدر، كان يطعم كل واحد منهم كل يوم عشر جزائر.

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ صَرَبٌ وَجِيعٌ (١)

قوله: (وهم مُشَبَّحُونَ بَيْنَ أَصَابِعِهِمْ): الأصمعي: قلتُ لمتَّحِجِ بْنِ تَبَّهَانَ: ما يكون؟ فشبَّك بين أصابعه، ثم وَضَعَهَا عَلَىٰ فَمِهِ وَنَفَخَ.

قوله: (عَشْرَ جَزَائِرٍ)، النهاية: «الجزور: البعيرُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَىٰ، إِلَّا أَنَّ اللَّفْظَ مُؤَنَّثَةٌ، تقول: هذه الجُزُور، وإن أردتَ ذَكَرًا. والجمعُ: جُزُرٌ وَجَزَائِرٌ» (٢).

(١) قائله عمرو بن مغدي كرب، كما في «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٣) و(٣: ٥٠)، وهو بتامه:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ صَرَبٌ وَجِيعٌ

ومعنى «دلفت»: نهضت، والدلف: الشجاع، كما في «لسان العرب»، مادة (دلف).

وقد استشهد الرَّمْخَشَرِيُّ بِهَا فِيهَا تَقَدَّمَ (في تفسير الآية ١٠ من سورة البقرة) على أن «وجيع» بمعنى: موجه. ثم استشهد به في مواضع أخرى (المائدة: ٦٠، ومريم: ٧٦، والشعراء: ٨٩، والجنائية: ٢٥) على أسلوب التهكم، وقد بيَّنه في تفسير الآية المذكورة من سورة الشعراء بما يحسن الرجوع إليه.

(٢) هنا ينتهي السقط الطويل الواقع في النسخة (ف)، وقد تقدَّم التنبيه إليه في بدايته ص ٦٥، وعادتِ المُقَابَلَةُ عَلَى الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ.

وقيل: قالوا لكُلِّ مَنْ كَانَتْ لَهُ تِجَارَةٌ فِي الْعِيرِ: أَعِينُوا بِهَذَا الْمَالِ عَلَى حَرْبِ مُحَمَّدٍ، لَعَلَّنَا نُدْرِكُ مِنْهُ ثَارَنَا بِمَا أُصِيبَ مِنَّا بِبَدْرٍ، وقيل: نَزَلَتْ فِي أَبِي سُفْيَانَ، وَقَدْ اسْتَأْجَرَ لِيَوْمِ أُحُدٍ الْفَيْنَ مِنَ الْأَحَابِيشِ سِوَى مَنْ اسْتَجَاشَ مِنَ الْعَرَبِ، وَأَنْفَقَ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ أُوقِيَّةً، وَالْأُوقِيَّةُ: اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ مِثْقَالًا.

﴿لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أَي: كَانَ عَرَضُهُمْ فِي الْإِنْفَاقِ الصَّدَّ عَنْ اتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ سَبِيلُ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ كَذَلِكَ، ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾ أَي: تَكُونُ عَاقِبَةُ إِنْفَاقِهَا نَدَمًا وَحَسْرَةً، فَكَأَنَّ ذَاتَهَا تَصِيرُ نَدَمًا وَتَنْقَلِبُ حَسْرَةً، ﴿ثُمَّ يُغْلِبُونَ﴾ آخِرَ الْأَمْرِ،

قوله: (الأحابيش)، الأساس: «هُم فِرْقٌ مُخْتَلِفَةٌ مِنْ قِبَائِلٍ شَتَّى حُلَفَاءُ لِقُرَيْشٍ، تَحَالَفُوا عِنْدَ جَبَلٍ يُسَمَّى: حُبَيْشًا، وَيُقَالُ: عِنْدِي أَحْبُوشٌ مِنْهُمْ، أَي: جَمَاعَةٌ».

قوله: (وإن لم يكن عندهم كذلك): يعني: قيل: ﴿لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الَّذِي يُجَاوِلُونَهُ صَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ، بَلِ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ صَدٌّ عَنِ اتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفَائِدَتُهُ التَّنْبِيهُ عَلَى غَبَاوَتِهِمْ وَجَهْلِهِمْ، يَعْنِي: صَدُّهُمْ عَنِ اتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ صَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْهُمْ غَافِلُونَ عَنْهُ، وَاللَّامُ فِي ﴿لِيَصُدُّوا﴾ لَامُ الصَّيْرُورَةِ^(١).

قوله: (فكأن ذاتها): يعني: الظاهر أن يُقال: ثُمَّ تَكُونُ عَاقِبَةُ إِنْفَاقِهَا حَسْرَةً، فَأَنْتَ الْفِعْلُ لِيَعُودَ الرَّاجِعُ إِلَى الْأَمْوَالِ، فَتَصِيرُ نَفْسُ الْأَمْوَالِ حَسْرَةً؛ مُبَالَغَةً.

قوله: (وتنقلب حسرة): أَي: الْأَمْوَالُ أَوْ النِّفْقَةُ، وَتَحْقِيقُ الْمَعْنَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَسَيُنْفِقُونَهَا﴾ جَوَابٌ عَمَّا تَتَّصِمُنَّهُ الْمَوْصُولَةُ مَعَ صِلَتِهَا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ كَفَرُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

(١) وهي لامُ العاقبة. انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢١٤).

﴿يُنْفِقُونَ﴾ إما حالٌ أو بدلٌ من ﴿كَفَرُوا﴾ أو عطفٌ بيان، وفي تَصْمُنِ الجزاءِ من معنى الإعلام والإخبار: التوبيخُ على الإنفاقِ والإنكارُ عليه، كما في قوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن تَقَمَّرٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وفي تكرير الإنفاقِ في الشَّرْطِ والجزاء: الدِّلالةُ على كمالِ سوءِ الإنفاقِ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَن تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، وقوله: مَن (١) أدركَ الصَّمَانَ (٢) فقد أدركَ المرعى.

وتلخيصُ المعنى: أن الذين يُنْفِقُونَ أموالهم لإطفاءِ نورِ الله، والصدِّ عن متابعةِ رسولِ الله ﷺ، فسيعلمونَ عن قريبٍ سوءَ مَعَبَّةِ تلكِ الإنفاقِ وانقلابها إلى حَسْرَةٍ ما أبعدها من الحسرات، ثم المآلُ إلى القتلِ والأنسِ في الدنيا، والخزيِ والنكالي في العقبى. ما أفصحها من آية! قال القاضي: «الأول: إخبارٌ عن إنفاقهم في تلكِ الحالِ وهو إنفاقٌ بَدْرٌ، والثاني: إخبارٌ عن إنفاقهم فيما يُستَقْبَلُ وهو إنفاقٌ أُحْدٌ، ويَحْتَمَلُ (٣) أن يُرادَ بالإنفاقين واحدٌ، على أن مَسَاقَ الإنفاقِ الأولِ لبيانِ غَرَضِ الإنفاقِ، ومَسَاقَ الثاني لبيانِ عاقبته» (٤). وقال الإمامُ في معنى قوله تعالى: ﴿فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾: «سَيَقَعُ هذا الإنفاقُ وتكونُ عاقبتهُ الخسرانَ والحسرةَ، لأنه يُذهِبُ المآلَ ولا يُحْضِلُ المقصودَ، بل يصيرونَ مغلوبينَ في آخِرِ الأمرِ» (٥).

(١) من قوله: «تكرير الإنفاق في الشرط» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتته من (ط) و(ف).

(٢) الصَّمَانُ: أرضٌ صُلْبَةٌ ذاتُ حجارةٍ إلى جَنْبِ رملٍ، وهي أرضٌ فيها غِلْظٌ وارتفاعٌ، وفيها قِيَعَانٌ واسعةٌ تُنْبِتُ السُّدْرَ والعُشْبَ، وإذا أُخْصِبَتِ الصَّمَانُ رَتَّعَتِ العربُ جميعها. كذا في «لسان العرب»، مادة (صمم).

(٣) في (ط) و(ح): «إنفاق أُحْدٌ، تم كلامه، ويحتمل»، وفي (ف): «إنفاق أُحْدٌ، ثم كلامه، ويحتمل»، والكلامُ كُلُّهُ للبيضاوي، فالزيادةُ مُقْحَمَةٌ. والله أعلم.

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠٦ - ١٠٧).

(٥) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٨١).

وإن كانت الحرب بينهم وبين المؤمنين سجالاً قبل ذلك، فيرجعون طلقاء، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾: والكافرون منهم ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ لأن منهم من أسلم وحسن إسلامه.

﴿لِيُمَيِّزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾ الفريق الخبيث من الكفار ﴿مِنَ﴾ الفريق ﴿الطَّيِّبِ﴾ من المؤمنين، فيجعل الفريق ﴿الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمُهُ جَمِيعًا﴾ عبارة عن الجمع والضم، حتى يترابوا، كقوله: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلِيِّبِندًا﴾ [الجن: ١٩]، يعني: لفرط ازدحامهم، ﴿أَوْلَاتِكِ﴾ إشارة إلى الفريق الخبيث.

وقيل: ليميز المال الخبيث الذي أنفقه المشركون في عداوة رسول الله ﷺ من المال الطيب الذي أنفقه المسلمون، كأبي بكر وعثمان رضي الله عنهما في نصرته، ﴿فَيَرْكُمُهُ﴾ فيجعلها ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾: في جملة ما يُعدَّبون به، كقوله: ﴿فَتَكُونُ بِهَا جَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٣٥]، واللام على هذا متعلقة بقوله: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾، وعلى الأول بـ﴿يُحْشَرُونَ﴾، و﴿أَوْلَاتِكِ﴾ إشارة إلى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

قوله: (سجالاً)، النهاية^(١): «هو من قول أبي سفيان: «والحرب بيننا سجال»، أي: مرة لنا ومرة علينا».

قوله: (ف يرجعون طلقاء)، النهاية: «واحدُه: طليق، فَعِيل بمعنى: مفعول، وهو الأسير إذا أُطلق سبيله»، والطلاق: هم الذين حُلِّي عنهم يوم فتح مكة.

قوله: (واللام على هذا متعلقة بقوله: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾، وعلى الأول بـ﴿يُحْشَرُونَ﴾): وذلك أن الخبيث والطيب على الأول وصف الأشخاص، فلأناسب أن يكون المعلل ما يُعلم من قوله: ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾^(٢)، والمشار إليه بقوله:

(١) تحرف في (ف) إلى: «الجوهري»، والمثبت من (ط) و(ح)، وهو الصواب، فإنه في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٤٤).

(٢) من قوله: «وذلك أن الخبيث والطيب إلى هنا، سقط من (ح) و(ف)».

وَقُرِئَ: ﴿لِيَمِيزَ﴾ على التخفيف.

[﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [٣٨]

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من أبي سفيان وأصحابه، أي: قُلْ لأجلهم هذا القول، وهو ﴿إِنْ يَنْتَهُوا﴾، ولو كان بمعنى: خاطبهم به، لقليل: إِنْ تَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَكُمْ، وهي قراءة ابن مسعود، ونحوه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ١١]، خاطبوا به غيرهم لأجلهم لِيَسْمَعُوهُ، أي: إِنْ يَنْتَهُوا عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ عِدَاوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقِتَالِهِ؛ بِالذُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ ﴿يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ لهم مِنْ الْعِدَاوَةِ، ﴿وَإِنْ يَعُودُوا﴾ لِقِتَالِهِ، ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾

﴿أُولَئِكَ﴾: الفريق الخبيث، ولذلك قال: «ليميز الله الفريق الخبيث»، والفريق الخبيث: هم الخاسرون. وعلى الثاني: المرادُ مِنَ الْخَبِيثِ وَالطَّيِّبِ: الْمَالُ، فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلَلُ قَوْلَهُ: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ لِلْأَمْوَالِ، وَلَيْسَ إِذْنُ الْمَشَارُ إِلَى الْقَرِيبِ سِوَى قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وَالظَّاهِرُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيلًا لـ ﴿يُحْشَرُونَ﴾ ﴿فَيَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا مَعْنَى الْحَسْرَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ إِتْفَاقَهُمْ فِي الصِّدْقِ، أَمَرَ لَهُمُ الْحَسْرَةَ وَالْمَغْلُوبِيَّةَ فِي الدُّنْيَا، ضَمَّ إِلَيْهَا حُكْمَ مَا يَلْحَقُهُمْ فِي الْآخِرَةِ، فَعَطَفَ جَمَلَةَ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ عَلَى جَمَلَةَ قَوْلِهِ: ﴿يُغْلَبُونَ﴾ يَعْنِي: فِي الْعَاقِبَةِ يُغْلَبُونَ جَمِيعًا، ثُمَّ بَعْضُهُمْ يُسَلِّمُونَ وَبَعْضُهُمْ يَمُوتُونَ عَلَى الْكُفْرِ، أَي: بَعْضُ الَّذِينَ أَنْفَقُوا لِيَصِلُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَيُحْشَرُونَ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ مُطْلَقًا.

وَمَعْنَى ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾: أُولَئِكَ هُمُ الْمَخْصُوصُونَ بِالْخَسْرَانِ الْكَامِلِ، حَيْثُ خَسِرُوا الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ، ذَلِكَ هُوَ الْخَسْرَانُ الْمُبِينُ.

قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ): ﴿لِيَمِيزَ﴾ عَلَى التَّخْفِيفِ: كُلُّهُمُ إِلا حِمْرَةَ وَالْكَسَائِيَّ.

منهم الذين حَقَّ بهم مَكْرُهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ، أَوْ: فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الَّذِينَ تَحَزَّبُوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ مِنَ الْأَمَمِ فَذَمُّوا، فَلْيَتَوَقَّعُوا مِثْلَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَتَّهَمُوا.

وقيل: معناه: أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا انْتَهَوْا عَنِ الْكُفْرِ وَأَسْلَمُوا غُفِرَ لَهُمْ مَا سَلَفَ لَهُمْ مِنَ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي، وَخَرَجُوا مِنْهَا، كَمَا تَنْسَلُ الشَّعْرَةُ مِنَ الْعَجِينِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ»، وَقَالُوا: الْحَرْبُ إِذَا أَسْلَمَ لَمْ تَبْقَ عَلَيْهِ تَبِيعَةٌ قَطًّا، وَأَمَّا الدِّمِيُّ فَلَا يَلْزُمُهُ قِضَاءُ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَبْقَى عَلَيْهِ حُقُوقُ الْآدَمِيِّينَ.

قوله: (وقيل: معناه: أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا انْتَهَوْا): عطف على قوله: «كُلُّ لِيْلَازِينَ كَفَرُوا» من أبي سُفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ تَهْدِيدٌ لِكُفَّارِ قُرَيْشِ الْمُرَادِينَ بقوله: «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ كَفَرُوا يُفْقُونَ أَمْوَالَهُمْ» وهو تَقَاتُهم يَوْمَ أُحُدٍ، وَالْمَوْصُولَةُ مَعَ صِلَتِهَا مُظَهَّرٌ وَضِعَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِّ، وَهُوَ عَلَى وَجْهِينَ:

أحدهما: أَنْ يُحْمَلَ التَّعْرِيفُ فِي الْأَوَّلِينَ عَلَى الْعَهْدِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «الَّذِينَ حَقَّ بِهِمْ مَكْرُهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ»، أَوْ عَلَى الْجِنْسِ لِيَدْخُلُوا فِيهِ دَخُولًا أَوْلِيَاءَ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ بقوله: «أَوْ الَّذِينَ تَحَزَّبُوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ».

والقول الثاني - أي: قوله: «وقيل: معناه الكُفَّارُ» - ترغيبٌ فِي الدُّخُولِ فِي الْإِيمَانِ وَحَثٌّ عَلَيْهِ، وَهِيَ عَامَةٌ. وَمَعْنَاهُ مَا قَالَه الْإِمَامُ: إِذَا انْتَهَوْا عَنِ الْكُفْرِ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ عَادُوا إِلَى الْكُفْرِ فَقَدْ رَجَعَ التَّسَلُّطُ وَالْقَهْرُ.

وقلت: على هذا لا يَحْسُنُ التَّقَابُلُ بَيْنَ قَوْلِهِ: «وَإِنْ يَنْتَهَوْا» وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «وَإِنْ يَمُودُوا» حُسْنُهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ التَّقَابُلَ الظَّاهِرَ: إِنْ يَنْتَهَوْا عَنِ الْكُفْرِ يَكُونُ كَذَا، وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَوْا - أي: دَامُوا عَلَيْهِ - يَكُونُ كَذَا، لِأَنَّ الْعَوْدَةَ الرَّجُوعَ إِلَى مَا كَانَ.

قوله: (الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ): رَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمٍ ^(١) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ

(١) فِي «صَحِيحِهِ» بِرَقْمِ (١٢١).

وبه احتج أبو حنيفة رضي الله عنه في أن المرتد إذا أسلم لم يلزمه قضاء العبادات المتروكة في حال الردة وقبلها، وفسر ﴿وإن يئودوا﴾ بالارتداد.

وقرئ: «يغفر لهم»، على أن الضمير لله عز وجل.

[﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كَلَهُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * وَإِن تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ نَعَمَ الْمَوَلَىٰ نِعَمَ النَّصِيرِ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾: إلى أن لا يوجد فيهم شرك قط، ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كَلَهُ لِلَّهِ﴾: ويضمحل عنهم كل دين باطل، ويبقى فيهم دين الإسلام وحده، ﴿فَإِنِ انْتَهَوْا﴾ عن الكفر وأسلموا ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ يشيهم على توبتهم وإسلامهم.

وقرئ: «تعملون» بالتاء، فيكون المعنى: فإن الله بما تعملون من الجهاد في سبيله، والدعوة إلى دينه، والإخراج من ظلمة الكفر إلى نور الإسلام.

قلت: ابسط يمينك لأبيك، فبسط يمينه، قال: فقبضت يدي، فقال: «ما لك يا عمرو؟!»، قلت: أردت أن أشرط، قال: «تشرط ماذا؟» قال: قلت: أن يغفر لي، قال: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله»، الحديث. قوله: «يُجِبُّ» أي: يقطع. الجوهرى: «المجبوب: المقطوع».

قوله: (وقرئ: تعملون) بالتاء الفوقانية في الشدوذ، والمعنى على هذه القراءة: قاتلوهم حتى لا تكون فتنة، فإن انتهوا عن الشرك، فإن الله يجازيكم بما تعملون من الجهاد في سبيله، فإن لم ينتهوا وتولوا فلا تتوانوا في الجهاد، لأن الله ناصركم ومعينكم. وعلى المشهورة: فإن انتهوا فإن الله يشيهم على توبتهم وإسلامهم، وإن لم ينتهوا فإن الله ينصر أعداءهم عليهم، وهم أولياء الدين، حتى يقهرهم.

﴿بَصِيرٌ﴾ يُجَازِيكُمْ عَلَيْهِ أَحْسَنَ الْجَزَاءِ.

﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ وَلَمْ يَتَّبِعُوا، ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَانَكُمْ﴾ أَي: نَاصِرُكُمْ وَمُعِينُكُمْ، فَتَقُوا بِوِلَايَتِهِ وَنُصْرَتِهِ.

[﴿وَاطْمَئِنُوا بِمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّذِينَ آمَنُوا وَالْمَسْكِينِ وَآبِئِ السَّبِيلِ﴾ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٤١]

﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾: «ما» موصولة، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ ببيأته، قيل: من شيء حتى الخيط والمخيط، ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ﴾ مُبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: فَحَقٌّ - أَوْ: فَوَاجِبٌ - أَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَرَوَى الْجُعْفِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: «فَإِنَّ لِلَّهِ» بِالْكَسْرِ،

وَاعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ خَاتَمَةٌ شَرِيفَةٌ فِي أَمْرِ الْجِهَادِ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ تَخْلُصًا إِلَى ذِكْرِ مَا بُدِئَتِ السُّورَةُ بِهِ مِنْ حَدِيثِ الْغَنَائِمِ وَقَسَمَتِهَا.

قوله: (ما: موصولة، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ ببيأته): قال أبو البقاء: «ما» بمعنى «الذي»، والعائد محذوف، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ حال من المحذوف، أي: ما غَنِمْتُمُوهُ قَلِيلًا وَكَثِيرًا^(١).

قوله: (﴿فَإِنَّ لِلَّهِ﴾ مُبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَحذُوفٌ): قال أبو البقاء: «الفاء دخلت في خبر «ما» بمعنى: الذي، لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْمُجَازَاةِ، وَ«أَنَّ» وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ^(٢)، أَي: فَالْحُكْمُ أَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَقِيلَ: وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «ما» مَصْدَرِيَّةً، وَالْمَصْدَرُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، أَي: وَاعْلَمُوا أَنَّ غَنِيمَتَكُمْ، أَي: مَغْنُومَكُمْ^(٣).

قوله: (﴿فَإِنَّ لِلَّهِ﴾ بِالْكَسْرِ): في «فإن»، قال أبو البقاء: «فعل هذا تكون «إن» وما عَمِلَتْ فِيهِ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرًا، فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ^(٤).

(١) «التيبان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٣).

(٢) من قوله: «قال أبو البقاء: الفاء إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «التيبان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٤).

(٤) المصدر السابق (٢: ٦٢٤).

وَيُقَوِّيه قِرَاءَةُ النَّحَعِيِّ: «فَللهُ حُحْسُهُ»، والمشهورة أَكَدُّ وَأَثَبَتْ لِلإِيجَابِ، كَأَنه قِيلَ: فَلَا بُدَّ مِنْ ثَبَاتِ الحُحْسِ فِيهٖ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الإِخْلَالِ بِهِ وَالتَّفْرِيطِ فِيهٖ، مِنْ حَيْثُ إِنَّه إِذَا حُذِفَ الخَبْرُ وَاحْتَمَلَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ المُقَدَّرَاتِ، كَقَوْلِكَ: ثَابِتٌ، وَاجِبٌ، حَقٌّ، لِأَزْمِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَانَ أَقْوَى لِإِيجَابِهِ مِنَ النَّصِّ عَلَى وَاحِدٍ. وَقُرِيَ: «حُحْسُهُ» بِالسُّكُونِ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ قِسْمَةُ الخُمْسِ؟ قُلْتُ: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّهَا كَانَتْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ: سَهْمٌ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسَهْمٌ لِدَوِي قُرْبَاهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، دُونَ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنِي نَوْفَلٍ، اسْتَحَقُّوهُ حَيْثُ نَزَّ بِالنُّصْرَةِ وَالْمُظَاهَرَةِ، لِمَا رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: أَنَّهَا قَالَا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: «هُؤُلَاءِ إِخْوَتُكَ بَنُو هَاشِمٍ، لَا تُنْكِرُ فَضْلَهُمْ لِمَكَانِكَ الَّذِي جَعَلَكَ اللهُ مِنْهُمْ، أَرَأَيْتَ إِخْوَانَنَا بَنِي الْمُطَّلِبِ أُعْطِيَتْهُمْ وَحَرَمْتَنَا، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ!»،

قوله: (إِذَا حُذِفَ الخَبْرُ وَاحْتَمَلَ غَيْرَ وَاحِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَانَ أَقْوَى لِإِيجَابِهِ مِنَ النَّصِّ عَلَى وَاحِدٍ): قَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: هَذَا مُعَارَضٌ بِلُزُومِ الإِجْمَالِ^(١). وَالْجَوَابُ: إِنَّ أُرِيدَ بِالإِجْمَالِ مَا يَحْتَمِلُ الوَاجِبَ وَالتَّدْبِ وَالِإِبَاحَةَ فَالْمَقَامُ يَأْبَى إِلاَّ الوَجُوبَ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَاجِبٌ، حَقٌّ، لِأَزْمِ، ثَابِتٌ»، فَالتَّعْمِيمُ يُوجِبُ التَّفْخِيمَ وَالتَّهْوِيلَ مِنْ شِدَّتِهَا.

قوله: (لِمَا رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَجُبَيْرِ) الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ^(٢) مَعَ اِخْتِلَافٍ فِيهِ.

قوله: (وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ): وَذَلِكَ أَنَّ هَاشِمًا وَالمُطَّلِبَ وَعَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا

(١) أَي: أَنَّ حَذْفَ الخَبْرِ يَلْزَمُ مِنْهُ الإِجْمَالُ فِي العِبَارَةِ، وَالعِبَارَةُ المَجْمَلَةُ لَيْسَتْ أَقْوَى مِنَ المُبَيَّنَّةِ المُفَسَّرَةِ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ مَا قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ!

(٢) البُخَارِيُّ (٣١٤٠) وَ(٣٥٠٢) وَ(٤٢٢٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٧٨) وَ(٢٩٨٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٤١٣٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٨١).

قَالَ الحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَفْرِيجِ أَحَادِيثِ الكَشَافِ» (٢: ٣٠): «لَمْ يُجَسِّنِ الطَّبِيبِيُّ إِذْ عَزَا هَذَا الْحَدِيثَ لِلْبُخَارِيِّ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «لَمْ يُفَارِقُونِي» إِلَى آخِرِهِ: لَيْسَ فِي البُخَارِيِّ».

فقال عليه السلام: «إنهم لم يُعَارِقُونَا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ»، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. وَثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ: لِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ.

وَأَمَّا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَسَهْمُهُ سَاقِطٌ بِمَوْتِهِ، وَكَذَلِكَ سَهْمُ ذَوِي الْقُرْبَى، وَإِنَّمَا يُعْطَوْنَ لِفَقْرِهِمْ، فَهَمَّ أَسْوَةٌ سَائِرِ الْفُقَرَاءِ، وَلَا يُعْطَى أَغْنِيَاؤُهُمْ، فَيُقَسَّمُ عَلَى الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ.

وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَيُقَسَّمُ عَلَى خَمْسَةِ أَسْهُمٍ: سَهْمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُصْرَفُ إِلَى مَا كَانَ يَصْرَفُهُ إِلَيْهِ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، كَعُدَّةِ الْغَزَاةِ مِنَ الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَسَهْمٌ لَذَوِي الْقُرْبَى مِنْ أَغْنِيَانِهِمْ وَفُقَرَائِهِمْ، يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأَنْثَى، وَالبَاقِي لِلْفَرَقِ الثَّلَاثِ.

وَعِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْأَمْرُ فِيهِ مُفَوَّضٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، إِنْ رَأَى قَسَمَهُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ، وَإِنْ رَأَى أَعْطَاهُ بَعْضَهُمْ دُونَ بَعْضٍ، وَإِنْ رَأَى غَيْرَهُمْ أَوْلَى وَأَهَمَّ فَغَيْرُهُمْ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَطْفِ الرَّسُولِ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِ؟ قُلْتَ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى «لِللَّهِ... وَلِلرَّسُولِ»:

أَوْلَادُ عَبْدِ مَنَافٍ، وَنَسَبَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ هَؤُلَاءِ تَنْتَهِي إِلَى عَبْدِ مَنَافٍ؛ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ^(١)، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَهُوَ ابْنُ عَفَّانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَأَمَّا جُبَيْرٌ: فَهُوَ ابْنُ مُطْعِمِ ابْنِ عَدِيِّ بْنِ تَوْقَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ.

قَوْلُهُ: (مِنَ الْكِرَاعِ): أَي: الْخَيْلِ. الْأَسَاسُ: «وَمِنَ الْمَجَازِ: أَحْبَسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْكِرَاعَ، أَي: الْخَيْلَ».

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَنَسَبَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ح).

لرسول الله ﷺ، كقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وأن يُرادَ بذكره: إيجابُ سهمِ سادسٍ يُصرفُ إلى وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْقُرْبِ، وأن يُرادَ بقوله: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾: أَنَّ مِنْ حَقِّ الْخُمُسِ أَنْ يَكُونَ مُتَقَرِّبًا بِهِ إِلَيْهِ لَا غَيْرَ، ثُمَّ خَصَّ مِنْ وَجْهِهِ الْقُرْبِ هَذِهِ الْخُمْسَةَ؛ تَفْضِيلًا لَهَا عَلَى غَيْرِهَا، كقوله تعالى: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

فعلى الاحتمال الأول: مذهبُ الإمامين، وعلى الثاني: ما قال أبو العالية: إنه يُقسَمُ على سِتَّةِ أَسْهُمٍ: سَهْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى.....

قوله: (إِنَّ مِنْ حَقِّ الْخُمُسِ أَنْ يَكُونَ مُتَقَرِّبًا بِهِ إِلَيْهِ لَا غَيْرَ): الفرقُ بين هذا الوجه والثاني: أَنَّ عَلَى الثَّانِي الْأَصْلَ إِجْبَابُ التَّشْوِيبِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ وَبَيْنَ حَقِّ اللَّهِ، وَعَلَى هَذَا لَا تَجِبُ الْمُسَاوَاةُ؛ لِأَنَّ الْخُمُسَ ثَابِتٌ لِلَّهِ، وَهَؤُلَاءِ اخْتَصُّوا بِالذِّكْرِ لِمَزِيدِ الشَّرْفِ، فَالْمَصَالِحُ هِيَ الَّتِي أَوْجَبَ لَهَا ذَلِكَ، فَيُقَسَّمُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ بِالاجْتِهَادِ.

قال الزَّجَّاجُ: «مَذْهَبُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْخُمُسِ أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ هَؤُلَاءِ لِأَنَّهُ مِنْ أَهَمِّ مَنْ هُوَ يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ، فَيُجِزُّ أَنْ يُقَسَّمَ بَيْنَهُمْ، وَيُجِزُّ أَنْ يُعْطَى بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ، وَيُجِزُّ أَنْ يُخْرِجَهُمْ مِنَ الْقَسْمِ إِنْ كَانَ أَمْرٌ غَيْرُهُمْ أَهَمُّ مِنْ أَمْرِهِمْ. وَحُجَّتُهُ أَنَّ ذَكَرَ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا وَقَعَ لِلْخُصُوصِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَلَائِكَتِهِ... وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، فذَكَرَهُمَا لِخُصُوصِهِمَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَاللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَآبِنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥]، فَلِلرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ فِي الْبِرِّ عَلَى هَذِهِ الْأَصْنَافِ كَيْفَ شَاءَ»^(١).

قال في «الانتصاف»: «الأمْرُ فِيهِ مُوَكَّوْلٌ عِنْدَ مَالِكٍ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ يَضْرِفُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْآيَةُ مُطَابِقَةٌ لَهُ، وَالرُّادُّ مِنْهَا بَيَانُ أَنَّ الْخُمُسَ مَصْرُوفٌ فِي وَجْهِهِ الْقُرْبَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَتَخْصِصُ مَا ذَكَرَ تَنْبِيهُ عَلَى فَضْلِهِ»^(٢).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤١٦-٤١٥).

(٢) «الانتصاف» (٢: ١٥٨) بحاشية «الكشاف».

يُصْرَفُ إِلَى رِثَاجِ الْكَعْبَةِ، وَعَنْهُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ الْخُمْسَ، فَيَصْرِبُ بِيَدِهِ فِيهِ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ قَبْضَةً، فَيَجْعَلُهَا لِلْكَعْبَةِ، وَهُوَ سَهْمُ اللَّهِ، ثُمَّ يَقْسِمُ مَا بَقِيَ عَلَى خَمْسَةِ». وَقِيلَ: إِنَّ سَهْمَ اللَّهِ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَعَلَى الثَّالِثِ: مَذْهَبُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ عَلَى سِتَّةِ: لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ سَهْمَانِ، وَسَهْمُ لِأَقْرَبِهِ حَتَّى قُبُضَ، فَأَجْرِي أَبُو بَكْرٍ الْخُمْسَ عَلَى ثَلَاثَةِ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ.

وَرُوِيَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنَعَ بَنِي هَاشِمٍ الْخُمْسَ، وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ يُعْطَى فَقِيرُكُمْ، وَيُزَوَّجَ أَيْمُكُمْ، وَيُجَدِّمَ مَنْ لَا خَادِمَ لَهُ مِنْكُمْ، فَأَمَّا الْغَنِيُّ مِنْكُمْ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ابْنِ سَبِيلٍ غَنِيٍّ، لَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ شَيْئًا، وَلَا يَتِيمٌ مُوسِرٌ.

قَوْلُهُ: (إِلَى رِثَاجِ الْكَعْبَةِ)، الْجَوْهَرِيُّ: «الرِّثَاجُ - بِالْتَحْرِيكِ -: الْبَابُ الْعَظِيمُ، وَكَذَلِكَ الرِّثَاجُ، وَمِنْهُ: رِثَاجُ الْكَعْبَةِ». النِّهَايَةُ: «جَعَلَ مَالَهُ فِي رِثَاجِ الْكَعْبَةِ»^(١)، أَي: لَهَا، فَكُنِّي عَنْهَا بِالْبَابِ، لِأَنَّ مِنْهُ يُدْخَلُ إِلَيْهَا، وَقِيلَ: يُصْرَفُ إِلَى مَصَالِحِ الْكَعْبَةِ مِنَ السَّدَنَةِ وَغَيْرِهِمْ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَأَمَّا الْغَنِيُّ مِنْكُمْ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ابْنِ سَبِيلٍ): يُرِيدُ: أَنَّ «ذَا الْقَرَبِيِّ» فِي الْآيَةِ، وَإِنَّ كَانَ مُطْلَقًا ظَاهِرًا، لَكِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِقَيْدِ الْفَقْرِ وَالْإِحْتِيَاجِ^(٣)، لِأَنَّهُ مُقْتَرِنٌ بِمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ، لِأَنَّ ابْنَ السَّبِيلِ إِنَّمَا يُعْطَى لِانْقِطَاعِهِ عَنِ مَالِهِ، وَ«الْيَتَامَى» وَ«الْمَسَاكِينَ» عَلَى هَذَا عَطْفٌ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَتِيمٌ مُوسِرٌ): عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ^(٤) فِي قَوْلِهِ: «لَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ شَيْئًا»، وَإِنَّمَا عَطِفَ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ لِلْفَضْلِ.

(١) قَوْلُهُ: «النِّهَايَةُ: جَعَلَ مَالَهُ فِي رِثَاجِ الْكَعْبَةِ، سَقَطَ مِنْ (ح) وَ(ف).

(٢) وَلَمْ يُجْرَجِ الطَّبِيبِيُّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ بَعْدَ قَوْلِهِ: «إِلَى رِثَاجِ الْكَعْبَةِ» مُبَاشَرَةً - وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي «الْمَرَايِلِ» (٣٧٤) - وَتَعَقَّبَهُ فِي ذَلِكَ السَّبُوطِيُّ فَقَالَ: «لَمْ يُجْرَجِ الطَّبِيبِيُّ لِعِزَّتِهِ، وَخَرَّجَ مَا بَعْدَهُ لِكَوْنِهِ فِي الْأَصُولِ الْمَشْهُورَةِ». نَقَلَهُ عَنِ الْمُنَاوِيِّ فِي «الْفَتْحِ السَّاهَوِيِّ» (٢: ٦٥٧).

(٣) مِنْ بَدَايَةِ الْفَقْرَةِ إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ف).

(٤) أَي: الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ الَّذِي هُوَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٌ «يُعْطَى».

وعن زيد بن علي رضي الله عنه كذلك، قال: «ليس لنا أن نبيي منه قُصُوراً، ولا أن نركب منه البراذين».

وقيل: الخمس كُله للقربة، وعن علي رضي الله عنه أنه قيل له: إن الله تعالى قال: ﴿وَأَلَيْتُمْ وَالْمَسْكِينِ﴾؟ فقال: أيتامنا ومساكيننا.

وعن الحسن في سهم رسول الله ﷺ: أنه لولي الأمر من بعده.

قال محيي السنة: «الكتاب ثم السنة يدلان على نُبوته للأغنياء منهم^(١)، والخلفاء بعد رسول الله ﷺ كانوا يُعطونه، ولا يُفضل فقير على غني، والنبِيُّ ﷺ أعطى العباس بن عبد المطلب مع كثرة ماله، والشافعي الحقه بالميراث الذي يُستحق باسم القربة، فيعطى الرجل سهمين، والأثنى سهماً واحداً».

وقلت: وأما دلالة الكتاب^(٢): فلأنه تعالى عطف «ذا القربى» على الرسول ﷺ مطلقاً من غير تقييد بالفقر، وأما «ابن السبيل واليتامى والمساكين» فمخصوص بالدليل، ولا يعد أن يُجعل الاستحقاق بحسب مفهوم الألفاظ الخمسة.

وفي التنزل من الأعلى إلى الأدنى: التنيية على الاستحقاق بحسب الأولوية، وعلى أن المقصود من ذكر الله تعظيم رسول الله ﷺ، كما ذهب إليه الإمامان الشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهما، وأن العلة في الاستحقاق كونه ذا القربى، لا الاحتياج والفقر.

قوله: (البراذين): البرذون من الدابة: خلاف الجواد، الأساس: «وبرذون الجواد»: صار برذوناً، قال القلاخ^(٣):

الله ذر جواد أنت سائسها برذنتها وبها التحجيل والغرر

(١) أي: من ذوي القربى، كما يدل عليه سياق كلام محيي السنة البغوي في «معالم التنزيل» (٣: ٣٥٩).

(٢) في (ح) و(ف): «الدلالة الكتاب»، ولا يستقيم، والمثبت من (ط).

(٣) ابن حزن المقرئ، وانظر البيت المذكور مع قصته في: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٦٥)، و«عيون

الأخبار» له (٤: ١٦)، و«الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢: ٥٧).

وعن الكلبي: أن الآية نزلت ببدر، وقال الواقدي: كان الخمس في غزوة بني قينقاع بعد بدر بشهر وثلاثة أيام؛ للنصف من سؤال، على رأس عشرين شهراً من الهجرة. فإن قلت: بم تعلق قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾؟ قلت: بمحذوف يدل عليه ﴿وَأَعْلَمُوا﴾، المعنى: إن كنتم آمنتم بالله فاعلموا أن الخمس من الغنمة يجب التقرب به، فاقطعوا عنه أطعاعكم، واقنعوا بالأخماس الأربعة، وليس المراد بالعلم: المجرد، ولكن العلم المضمن بالعمل والطاعة لأمر الله؛ لأن العلم المجرد يستوي فيه المؤمن والكافر. ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا﴾ معطوف على ﴿بِاللَّهِ﴾ أي: إن كنتم آمنتم بالله وبالمُنزَلِ ﴿عَلَى عَبْدِنَا﴾، وقرئ: «عبدنا»، كقوله: «وعبد الطاغوت» [المائدة: ٦٠] بضمين.

﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾: يوم بدر، و﴿الْجَمْعَانِ﴾: الفريقان من المسلمين والكافرين، والمراد: ما أنزل عليه من الآيات والملائكة والفتح يومئذ، ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: يقدر على أن ينصر القليل على الكثير، والدليل على العزيز، كما فعل بكم ذلك اليوم.

قوله: ﴿بِمِ تَعَلَّقَ قَوْلُهُ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ﴾﴾؟ يعني: ما جزاؤه.

ولما كان في هذا الشرط - المذلل به الكلام السابق - التأكيد؛ لما فيه من التكرير^(١)، وضم معه قيد الإيمان: كان المراد من العلم العمل، وهو قطع الطمع بالكلية عن الخمس، والافتناع بالأخماس الباقية.

قوله: (وَقُرِئَ: «عَبْدِنَا») بالضم، أي: الرسول ﷺ وأصحابه.

قوله: (من الآيات والملائكة والفتح): يعني: لم يذكر مفعول «ما أنزل» ليشمل جميع ما يناسب أن ينزل في ذلك المقام، ثم «الآيات» في قول المصنف أيضاً مطلقاً، فيجوز أن يراد بها ما ذهب إليه محيي السنة، قال: «وبما أنزلنا على عبدنا؛ يعني: قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾»^(٢)، ويجوز أن يراد بها الآيات الدالة على القدرة الباهرة، ويكون عطف «الملائكة

(١) في (ط): «التأكيد لما فيه من التأكيد»، ولا يصح.

(٢) «معالم التنزيل» للبعوي (٣: ٣٦٢).

﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِأَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لَيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْنَتِهِ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيْنَتِهِ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾

﴿إِذْ﴾ بِدَلٍّ مِنْ «يَوْمِ الْفُرْقَانِ»، والعدوة: شطُّ الوادي، بالكسر والضَّم والفتح، وقُرئَ بهنَّ وبـ«العِدْيَةِ»، على قلبِ الواو ياء، لأنَّ بينها وبينَ الكسرة حاجزاً غيرَ حصين، كما في الضَّبِيَّة.

والفتح» من بابِ عطفِ ﴿جَمْرِيْلٌ وَمِيكَنَدٌ﴾ على ﴿وَمَلَأْتِكُمُوهُ﴾^(١) [البقرة: ٩٨]، والذي يُشعرُ بالثاني قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقراءةٌ من قرأ: «عُبْدَنَا»، بالجمع.

وفي إبدالِ «يَوْمِ النَّقَى الْجَمْعَانِ» من «يَوْمِ الْفُرْقَانِ» معنى التسميم، وأن المراد بالآياتِ القدرة، وفيه تصويرٌ تلكِ الحالةِ الدالَّةِ على ضَعْفِ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ وَقُوَّةِ الْآخَرِ، وَعَلَبَةِ الضَّعِيفِ عَلَى الْقَوِيِّ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ أَسْبَابِ الْفَتْحِ وَالنُّصْرَةِ، وَلَوْ قِيلَ: يَوْمَ بَدْرٍ، لَمْ يُفْهَدْ هَذَا الْمَعْنَى، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّصْوِيرِ إِبْدَالُ قَوْلِهِ: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢] ثم إبدالُ ﴿وَأَذْيُرِيكُمْوَهُمْ إِذِ اتَّقَبْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَقَلَّلْتُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤].

قوله: (وقُرئَ بهنَّ): ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو: بالكسر، والباقون: بالضَّم^(٢)، والفتحُ: شاذٌّ، وكذلك «العِدْيَةُ» بالياء.

قوله: (غيرِ حصين): يعني: بينَ الواو وبينَ الكسرِ وَقَعَ الدال، وهو ساكنٌ، مانعٌ غيرُ قويٍّ، نحوُ الباءِ السَّاكنَةِ في «الضَّبِيَّةِ»، لأنها حاجزَةٌ غيرُ حصينٍ^(٣) بينَ الكسرةِ والواو.

(١) أي: من باب عطف الخاص على العام.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١١٦، و«حجة القراءات» ص ٣١٠-٣١١.

(٣) من قوله: «يعني: بين الواو وبين الكسر» إلى هنا، سقط من (ط).

و﴿الدُّنْيَا﴾ و﴿الْقُصْوَى﴾: تأنيث «الأدنى» و«الأقصى». فإن قلت: كلتاها «فُعَلِيٌّ» من بنات الواو، فلم جاءت إحداهما بالياء، والثانية بالواو؟ قلت: القياس هو قلب الواو ياء كـ«العُلْيَا»، وأما «الْقُصْوَى» فكـ«القَوْدُ» في مجيئه على الأصل، وقد جاء «القُضْيَا»، إلا أن استعمال «القُصْوَى» أكثر، كما كَثُرَ استعمال «استَصَوَّبَ» مع مجيء «استصَابَ»، و«أغْيَلْتَ» مع «أغالت»، والعُدْوَةُ الدُّنْيَا: مما يلي المدينة، والقُصْوَى: مما يلي مكة.

﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ يعني الرُّكْبَ الأربعة الذين كانوا يَمُودُونَ العَيْرَ اسْفَلَ منكم بالسَّاحِلِ. و﴿اسْفَلَ﴾ نصبٌ على الظرف، معناه: مكاناً اسْفَلَ من مكانِكُمْ، وهو مرفوعُ المَحَلِّ، لأنه خَبِرُ المَبْتَدَأِ.

قوله: (القياس هو قلب^(١) الواو ياء كـ«العُلْيَا»). فإن قلت: لا شك في وقوع «الدُّنْيَا» و﴿الْقُصْوَى﴾ في الآية صفتين^(٢) لـ«العُدْوَةِ»، فكيف الجمع بين هذا القول وبين ما في «المُفَصَّل»: «وفُعَلِيٌّ: تُقَلَّبُ وأوْها ياءٌ [في الاسم] دون الصِّفَةِ، فالاسمُ نحو: الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُضْيَا، وقد شدَّد: القُصْوَى وحُزْوَى، والصِّفَةُ قولك - إذا بَنَيْتَ «فُعَلِيٌّ» من عَزَوْتَ - عَزْوَى»^(٣)، صِفَةٌ من (أفعل - فُعَلِيٌّ)، لا يكادُ يُسْتَعْمَلُ اسماً.

قلت: ذكر ابن جني: وإنما ذكر هذه - يعني: «الدُّنْيَا» و«القُضْيَا» - في موضع الأسماء، وأنَّ أصلها الصِّفَةُ، فإن معنى «الدُّنْيَا» الدانية القريبة، و«القُضْيَا» القاصية البعيدة، و«العُلْيَا» بمعنى العالية، لأنها الآن قد ذهبَ بها مذهب الأسماء بتزكيهم إجرأها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء.

قوله: (كـ«القَوْدُ»): يعني: القياس أن تُقَلَّبَ وأوْها ألفاً كأشباهه، فتركوه على ما كان، كذلك «القُصْوَى».

(١) في (ط): «والقياس هو القلب، يعني: قلب»، وفي (ح) و(ف): «والقياس هو القلب هو قلب»، والمثبت من «الكشاف».

(٢) في الأصول الخطية: «صفتان»!

(٣) «المُفَصَّل» للزخشي ص ٣٩١، وما بين حاصرتين استدركته منه، ولم يرد في الأصول الخطية.

فإن قلت: ما فائدة هذا التوقيت، وذكر مراكز الفريقين، وأن العير كانت أسفل منهم؟ قلت: الفائدة فيه: الإخبار عن الحال الدالة على قوة شأن العدو وشوكته، وتكامل عدته، وتمهد أسباب الغلبة له،

قوله: (ما فائدة هذا التوقيت؟): أي: التعيين، يعني: حتى الإخبار عن الشيء ألا يكون عند المخاطب، وكل هذه الأمور المذكورة كانت معلومة معينة، فما الفائدة في الذكر؟

وخلاصة الجواب: أن بعض الأخبار المراد منه لازم الفائدة، وتخصيصه باقتضاء المقام، والمقام هاهنا بيان قدرة الله وتصوير صنعه العجيب الشأن، وهو نصرة الضعيف القليل مع فقدان الأسباب على القوي الكثير مع تهيؤ الأسباب، ولا يحصل هذا إلا بأن يحكي صورة الواقعة كما هي، ليستقل إلى لازمها.

فإن قلت: فأني فرقي بين هذا اللازم وبين ما وقع في كلام صاحب «المفتاح»: «وفائدة الخبر لما كانت هي الحكم أو لازم الحكم، وهو أنك تعلم الحكم»^(١) أيضاً؟ قلت: هذا على مقتضى الظاهر، فإن كلاً من الأخبار أياً كان لا ينفك عن الفائدة ولازمها، كما قال: «والأولى بدون هذه تمتنع»^(٢)، لكن ربياً يجعل ذلك ذريعة إلى التحسر والحرمان كقولها: ﴿رَأَيْتُ وَمَنْعَهَا

(١) في الأصلين: «حكم»، والمثبت من «مفتاح العلوم» ص ١٧٨.

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٦٦، وقد اختصره المؤلف رحمه الله تعالى اختصاراً شديداً بحيث صار غامضاً لا يفهم، ولفظه بتامه: «مرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب على استفادة المخاطب منه ذلك الحكم، ويسمى هذا: فائدة الخبر، كقولك: زيد عالم؛ لمن ليس واقفاً على ذلك، أو استفادته منه أنك تعلم ذلك، كقولك لمن حفظ التوراة: قد حفظت التوراة، ويسمى هذا: لازم فائدة الخبر، والأولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع».

فقرؤه: «الأولى بدون هذه تمتنع»: أي: إذا أردت بالخبر فائدته (حكيمه) فلا بُدَّ من حصول الفائدة ولازمها (أو: الحكم ولازمه) للمخاطب، فإذا قلت لمن لا علم له بعلم زيد: زيد عالم، حصلت له فائدة الخبر، وهي نسبة العلم إلى زيد، ولازم الفائدة، وهو أنك تعلم هذه النسبة.

وَصَغَفِ شَأْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالتِّيَاثِ أَمْرِهِمْ، وَأَنَّ غَلَبَتْهُمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ لَيْسَتْ إِلَّا صُنْعاً مِنَ اللَّهِ، وَدَلِيلاً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ لَمْ يَتَيَسَّرْ إِلَّا بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ وَبَاهِرِ قُدْرَتِهِ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْعُدُوَّةَ الْقُضُوءِ الَّتِي أَنَاخَ بِهَا الْمُشْرِكُونَ كَانَ فِيهَا الْمَاءُ، وَكَانَتْ أَرْضاً لَا بَأْسَ بِهَا، وَلَا مَاءَ بِالْعُدُوَّةِ الدُّنْيَا، وَهِيَ خَبَارٌ تَسْوُخٌ فِيهَا الْأَرْجُلُ،

أُنْفِقُ ﴿[آل عمران: ٣٦]، أَوِ الْاِمْتِنَانِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوَّةِ الدُّنْيَا﴾، أَوِ إِلَى التَّهْدِيدِ كَقَوْلِكَ لِلجَانِي: أَنْتَ الَّذِي فَعَلْتَ كَذَا، أَوِ إِظْهَارِ التَّحَزُّنِ نَحْوَ قَوْلِهِ:

أَنْتَ الَّذِي ^(١) كَلَّفْتَنِي دَلَجَ السَّرِيِّ وَجُونَ الْقَطَا بِالْجَلْهَتَيْنِ جُثُومٍ ^(٢)

قَوْلُهُ: (وَالتِّيَاثِ أَمْرِهِمْ)، الْجَوْهَرِيُّ: «الْاِلْتِيَاثُ: الْاِخْتِلَاطُ وَالْاِلْتِفَافُ، يُقَالُ: التَّائِبُ الْخُطُوبُ، وَالتَّائِبُ بَرَأْسِ الْقَلَمِ شَعْرَةٌ» ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَهِيَ خَبَارٌ)، الْجَوْهَرِيُّ: «هِيَ الْأَرْضُ الرَّخْوَةُ ذَاتُ الْجِحْرَةِ» ^(٤)، فَقَوْلُهُ: «تَسْوُخٌ فِيهَا الرَّجُلُ وَلَا يَمْشِي فِيهَا إِلَّا بَتَعَبٍ وَمَشَقَّةٍ» تَفْسِيرٌ لِلْخَبَارِ.

= وَقَوْلُهُ: «وَهَذِهِ بَدْوِنِ الْأُولَى لَا تَمْتَنِعُ»، أَي: إِذَا أَرَدْتَ بِالْخَبَرِ لِأَزَمِ الْفَائِدَةِ، فَقَدْ يَحْصُلُ هَذَا اللَّازِمُ دُونَ الْفَائِدَةِ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِهَا قَبْلَ الْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ حَفِظَ التَّوْرَةَ: قَدْ حَفِظْتَ التَّوْرَةَ، أَفَادَةَ لِأَزَمِ الْفَائِدَةِ دُونَ الْفَائِدَةِ نَفْسِهَا، إِذْ عِلْمُهُ بِذَلِكَ مُتَحَقِّقٌ.

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «الْحِمَاسَةِ» لِأَبِي تَمَّامٍ ص ٢٧١: «أَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتَنِي ...»، وَعَزَاةٌ إِلَى ابْنِ الدُّمَيْنَةِ؛ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْخَنْعَمِيُّ، وَالدُّمَيْنَةُ أُمَّهُ.

(٢) قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ فِي «شَرْحِ الْحِمَاسَةِ» (٣: ٩٦٥): «السَّرِيُّ: سَيْرُ اللَّيْلِ، وَالدَّلَجُ: السَّيْرُ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى السَّرِيِّ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ، وَالشَّاعِرُ يُعَدُّ عَلَى مَنْ يُحَاطِبُهَا مَا نَالَه حَالاً بَعْدَ حَالٍ مِنْ ضُرُوبِ الْمَشَقَّاتِ وَالْمُتَالَفِ فِيهَا. وَجُونَ الْقَطَا: جَمْعُ جَوْنِيَّةٍ، نَوْعٌ مِنَ الطَّيُورِ، وَجُثُومٌ: جَمْعُ جَائِمٍ، يُقَالُ: جَنَّمَ الطَّائِرُ: إِذَا صَلَّقَ صَدْرَهُ بِالْأَرْضِ، وَالْجَالِهُةُ: مَا اسْتَقْبَلَكَ مِنَ الْوَادِي». انْتَهَى بِاِخْتِصَارٍ وَتَصَرُّفٍ.

(٣) فِي (ف): «الْاِلْتِيَاثُ: الْاِخْتِلَاطُ وَالْاِلْتِفَافُ، يُقَالُ: التَّائِبُ كَذَا بِكَذَا: إِذَا اِخْتَلَطَ بِهِ». وَالمُتَّبِتُ مِنْ (ط) وَ(ح)، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «الصُّحَااحِ» لِلجَوْهَرِيِّ، مَادَةٌ (لُوثٌ).

(٤) جَمْعُ جُحْرٍ، وَهُوَ مَا يَكُونُ لِلصَّبِّ وَالْحِيَةِ وَنَحْوِهِمَا. انظُرْ: «المصباح المنير» للفيومي، مَادَةٌ (جحر).

ولا يُمَشَى فيها إلا بتعَبٍ وَمَشَقَّةٍ، وَكَانَتِ الْعَيْرُ وراءَ ظُهُورِ الْعَدُوِّ مَعَ كَثْرَةِ عَدَدِهِمْ، فَكَانَتِ الْحِمَايَةُ دُونَهَا تَضَاعِفُ حِمِيَّتَهُمْ، وَتَشَحَّدُ فِي الْمُقَاتَلَةِ عَنْهَا نِيَّاتِهِمْ، وَلِهَذَا كَانَتِ الْعَرَبُ تَخْرُجُ إِلَى الْحَرْبِ بَطْعُنُهُمْ وَأَمْوَالِهِمْ، لِيَسْعَثَهُمُ الذَّبُّ عَنِ الْحَرِيمِ، وَالغَيْرَةُ عَنِ الْحَرَمِ، عَلَى بَدَلِ جُهَيْدَاهُمْ فِي الْقِتَالِ، وَأَنْ لَا يَتْرَكُوا وراءَهُمْ مَا يُجَدُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِالْإِنْجِيَازِ إِلَيْهِ، فَيَجْمَعُ ذَلِكَ قُلُوبَهُمْ، وَيَضِطُّ هِمَمَهُمْ، وَيُوطِنُ نَفْسَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَبْرَحُوا مَوَاطِنَهُمْ، وَلَا يُجْلُوا مَرَآكِزَهُمْ، وَيَبْذُلُوا مُتَّبَعِي نَجْدَتِهِمْ وَقُصَارَى شِدَّتِهِمْ.

وفيه تصويرٌ ما دَبَّرَ سُبْحَانَهُ مِنْ أَمْرٍ وَقَعَهُ بَدْرٌ؛ لِيَقْضِيَ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا؛ مِنْ إِعْزَازِ دِينِهِ، وَإِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ، حِينَ وَعَدَ الْمُسْلِمِينَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ مَبْهَمَةً غَيْرَ مُبَيَّنَّةً،

قوله: (وَتَشَحَّدُ فِي الْمُقَاتَلَةِ)، الجوهري: «شَحَدْتُ السَّكِّينَ أَشَحَّدُهُ شَحْدًا، أَي: حَدَدْتُهُ، وَالْمِشْحَدُ: الْمِسْنَنُ»، وهو من الاستِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ أَوْ التَّبَعِيَّةِ.

قوله: (عَلَى بَدَلِ جُهَيْدَاهُمْ)، الأساس: «بَلَغَ جَهْدَهُ وَمَجْهُودَهُ، أَي: طاقته، وَلَا يَبْلُغَنَّ جُهَيْدَايَ».

قوله: (مُتَّبَعِي نَجْدَتِهِمْ)، الأساس: «نَجَدَ الرَّجُلُ، وَرَجُلٌ نَجِدٌ وَنَجِيدٌ، أَي: شجاع»^(١).

قوله: (وفيه تصويرٌ ما دَبَّرَ اللهُ^(٢)): قيل: هو عطفٌ على «فيه الإخبارُ عن الحال»، فيكونُ الجوابُ مِنْ وَجْهَيْنِ^(٣). وقلت: بل هي وأو الحال، أَي: في التوقيتِ والإخبارِ عن الحالِ الدالَّةِ عَلَى قُوَّةِ شَأْنِ الْعَدُوِّ وَضَعْفِ شَأْنِ الْمُسْلِمِينَ. وفي الإخبارِ عَلَى هَذَا النُّهْجِ: إِدْمَاحُ تَصْوِيرِ مَا

(١) هذه الفقرة - من «قوله: متبوعي نجدتهم» إلى هنا - تقدّمت في (ح) و(ف) قبل «قوله: على بدل جهيداهم»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو الصوابُ الموافقُ لترتيب «الكشاف».

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولفظ الجلالة ليس في الأصل الخطي من «الكشاف»، ولا في النسخ المطبوعة منه، لكن ورد في نص «الكشاف» من (ط): «ما دبّر الله سبحانه»، والأمر - على كل حال - قريب.

(٣) أي: جوابُ الزمخشري عن السؤالِ السَّالِفِ في قوله: «فإن قلت: ما فائدة هذا التوقيت...؟».

حتى خَرَجُوا لِيَأْخُذُوا الْعِيرَ رَاغِبِينَ فِي الْخُرُوجِ، وَشَخَّصَ بِقُرَيْشٍ مَرَعِيَيْنَ مِمَّا بَلَغَهُمْ مِنْ تَعَرُّضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَمْوَالِهِمْ، حَتَّى نَفَرُوا لِيَمْنَعُوا عِيرَهُمْ، وَسَبَّبَ الْأَسْبَابَ حَتَّى أَنَاخَ هَؤُلَاءِ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا، وَهَؤُلَاءِ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَوَرَاءَهُمُ الْعِيرُ يُحَامُونَ عَلَيْهَا، حَتَّى قَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقٍ، وَكَانَ مَا كَانَ.

﴿وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ﴾ أنتم وأهل مكة، وتواضعتُم بينكم على موعِدٍ تلتقون فيه للقتال، لخالفَ بعضُكم بعضاً، فنبطكم قلتكم وكثرتهم عن الوفاءِ بالموعِد، وتبَطَّهم ما في قلوبهم من تهيُّبِ رسولِ الله ﷺ والمُسلمين، فلم يَتَّفِقْ لَكُمْ مِنَ التَّلَاقِي مَا وَفَّقَهُ اللهُ وَسَبَّبَ لَهُ. ﴿لَيَقْضَى﴾ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، أَي: لَيَقْضِي أَمْرًا كَانَ وَاجِبًا أَنْ يُفْعَلَ، وَهُوَ نَصْرُ أَوْلِيَائِهِ، وَقَهْرُ أَعْدَائِهِ، دَبَّرَ ذَلِكَ،

دَبَّرَهُ اللهُ تَعَالَى، أَي: صَوَّرُوا فِي أَنْفُسِكُمْ تِلْكَ الْحَالَاتِ الْعَجِيَّةَ الدَّالَّةَ عَلَى الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ مِنْ فَاتِحَتِهَا إِلَى خَاتَمَتِهَا، لَتَعْرِفُوا حُسْنَ تَدْبِيرِ اللهِ فِيهَا، فِي إِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ، وَنُصْرَةِ أَوْلِيَائِهِ، وَقَهْرِ أَعْدَائِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَكَانَ مَا كَانَ»، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ الْوَاوَ لِلْحَالِ دُونَ الْإِخْبَارِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيهُ وَالتَّصْوِيرُ كَمَا سَبَقَ.

قوله: (وَشَخَّصَ بِقُرَيْشٍ)، الجوهري: «شَخَّصَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ^(١) شُخُوصًا، أَي: ذَهَبَ، وَأَشْخَصَهُ غَيْرُهُ».

قوله: (أَي: لَيَقْضِي أَمْرًا كَانَ وَاجِبًا أَنْ يُفْعَلَ، وَهُوَ نَصْرُ أَوْلِيَائِهِ وَقَهْرُ أَعْدَائِهِ): هذا^(٢) إِنْ كَانَ بِسَبَبِ الْوَعْدِ - كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] - فَلَا نِزَاعَ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ الْإِسْتِحْقَاقُ أَوْ رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ فَلَا، قَالَ^(٣) فِي «مَرِيَمَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٢١]: «أَي: مُقَدَّرًا مَسْطُورًا فِي اللَّوْحِ، لَا بُدَّ مِنْ جَزِيئِهِ عَلَيْكَ، أَوْ كَانَ

(١) فِي (ط) وَ(ح): «مَنْ بَلَدٍ كَذَا إِلَى بَلَدٍ»، وَفِي (ف): «مَنْ بَلَدٍ كَذَا إِلَى كَذَا»، وَالتَّبَيُّتُ مِنْ «الصَّحَاحِ» لِلْجَوْهَرِيِّ، مَادَّةُ (شَخَّصَ).

(٢) أَي: وَجُوبُ الْفِعْلِ مِنْ سَبْحَانِهِ وَتَعَالَى.

(٣) أَي: الزَّمْخَشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ سُورَةِ مَرِيَمَ (٩: ٥٩٤).

وقوله: ﴿لِيَهْلِكَ﴾ بَدَلٌ مِنْهُ، وَاسْتَعِيرَ «الهِلَاكُ» وَ«الْحَيَاةُ» لِلْكَفْرِ وَالْإِسْلَامِ، أَي: لِيَصْدُرَ كُفْرٌ مَنْ كَفَرَ عَنْ وُضُوحِ بَيِّنَةٍ، لَا عَنْ مُحَالَجَةِ شُبُهَةٍ، حَتَّى لَا تَبْقَى لَهُ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ، وَيَصْدُرَ إِسْلَامٌ مَنْ أَسْلَمَ أَيْضاً عَنْ يَقِينٍ وَعِلْمٍ بِأَنَّهُ دِينُ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ الدُّخُولُ فِيهِ وَالتَّمَسُّكُ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ وَقْعَةِ بَدْرٍ مِنَ الْآيَاتِ الْغُرِّ الْمُحْجَلَةِ الَّتِي مَنْ كَفَرَ بَعْدَهَا كَانَ مُكَابِرًا لِنَفْسِهِ مُغَالِطًا لَهَا.

وَقُرِئَ: ﴿لِيَهْلِكَ﴾ بِفَتْحِ اللَّامِ،

أمرًا حقيقياً بأن يكونَ وَيُقَضَى، إلى قوله: «وما كان سبباً في قوَّة الاعتقادِ والتوصُّلِ إلى الطاعةِ والعملِ الصالحِ، فهو جديرٌ بالتكوينِ».

قوله: ﴿لِيَهْلِكَ﴾ بَدَلٌ مِنْهُ: قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿لِيَهْلِكَ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ﴿لِيَقْضَى﴾ بِإِعَادَةِ الْحَرْفِ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِ«يَقْضَى»، أَوْ بِ«مَفْعُولًا»^(١).

وَقُلْتُ: الْبَدَلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَيَاةِ الْإِيْمَانَ، وَبِالهِلَاكِ الْكُفْرَ، وَبِالْبَيِّنَةِ إِظْهَارُ كِمَالِ الْقُدْرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحُجَّةِ الدَّامِغَةِ، أَي: فَعَلْنَا ذَلِكَ لِتَنْظِهِرِ حُجَّةٍ مَنْ أَسْلَمَ، وَيَدْحَضِ بَاطِلٍ مَنْ كَفَرَ، وَلَا ارْتِيَابَ فِي أَنَّ هَذِهِ الْمَعْنَى فِي هَذَا التَّرْكِيبِ أَوْضَحُ مِنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾.

قوله: ﴿لِيَهْلِكَ﴾ بِفَتْحِ اللَّامِ: قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي «الْأَحْقَافِ»^(٢): «أَمَا يَهْلِكُ» بِفَتْحِ الْيَاءِ وَاللَّامِ جَمِيعًا فَشَاذَةٌ مَرْغُوبٌ عَنْهَا، لِأَنَّ مَاضِيَّهَ «هَلَكَ» مَفْتُوحٌ الْعَيْنِ، وَلَا يَأْتِي: فَعَلَّ يَفْعَلُّ، إِلَّا^(٣) إِذَا كَانَ حَرْفُ الْحَلْقِ فِي الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ، فَهُوَ مِنَ اللَّغَةِ الْمُتَدَاخِلَةِ.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٥).

(٢) تحوُّفٌ فِي (ح) وَ(ف) لِإِلَى: «الْأَحْقَابِ»، وَالتَّبَيُّنُ مِنْ (ط)، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ يُرِيدُ أَنَّ ابْنَ جَنِّي ذَكَرَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِ عَلَى سُورَةِ الْأَحْقَافِ مِنْ «الْمُحْتَسَبِ»، عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحْقَافِ: ٣٥].

(٣) حَرْفُ «إِلَا» سَقَطَ مِنْ (ح) وَ(ف)، وَأَبْتَهُ مِنْ (ط)، وَلَا بُدَّ مِنْهُ لِنَسْتَقِيمِ الْعِبَارَةِ، وَلَفْظُ ابْنِ جَنِّي فِي «الْمُحْتَسَبِ» (٢: ٢٦٨-٢٦٩): «وَلَا يَأْتِي يَفْعَلُّ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِيهَا جَمِيعًا إِلَّا الشَّاذَّ، وَإِنَّمَا هُوَ أَيْضًا لُغَاتٌ تَدَاخَلَتْ، وَلَكِنَّهُ يَأْتِي مَعَ حُرُوفِ الْحَلْقِ إِذَا كَانَتْ عَيْنًا أَوْ لَامًا، نَحْوُ: قَرَأَ يَقْرَأُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ.

و(حَيَّ) بإظهار التضعيف.

﴿لَسِيْعٌ عَلِيْمٌ﴾: يَعْلَمُ كَيْفَ يُدَبِّرُ أُمُورَكُمْ وَيُسَوِّي مَصَالِحَكُمْ، أَوْ: ﴿لَسِيْعٌ عَلِيْمٌ﴾ بِكُفْرٍ مَنْ كَفَرَ وَعِقَابِهِ، وَيَبَيِّنُ مَنْ آمَنَ وَثَوَابِهِ.

[﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكٍ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَدْنَاكُمْ كَثِيراً لَفَسَلْتُمْ وَلَنَنْزَعْنَهُ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنْ أَلَّهَ سَكَمٌ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [٤٣]

﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ﴾ نَصَبَهُ بِإِضْمَارٍ: اذْكُرْ، أَوْ: هُوَ بَدَلٌ ثَانٍ مِنْ ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ﴿لَسِيْعٌ عَلِيْمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أَي: يَعْلَمُ الْمَصَالِحَ إِذْ يُقَلِّلُهُمْ فِي عَيْنِكَ، ﴿فِي مَنَايِكٍ﴾: فِي رُؤْيَاكَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرَاهُ إِيَاهُمْ فِي رُؤْيَاةٍ قَلِيلاً، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ أَصْحَابَهُ، فَكَانَ تَشْبِيهاً لَهُمْ وَتَشْجِيعاً عَلَى عَدُوِّهِمْ.

قوله: (و«حَيَّ») أَي: وَفُرِيءَ: «حَيَّ» بِإِظْهَارِ التَّضْعِيفِ؛ نَافِعٌ وَالبَزِّيُّ وَأَبُو بَكْرٍ^(١)، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «حَيَّ» يُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَهُوَ الْأَصْلُ، لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ، مِثْلُ: شَدَّ وَمَدَّ، وَيُقْرَأُ بِالْإِظْهَارِ؛ وَفِيهِ وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَاضِيَّ حُمِلَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ^(٢)، وَهُوَ يَجِيءُ، فَكَمَا لَمْ يُدْعَمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، لَمْ يُدْعَمْ فِي الْمَاضِي، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: شَدَّ وَمَدَّ، فَإِنَّهُ يُدْعَمْ فِيهِمَا جَمِيعاً.

وَالثَّانِي: أَنَّ حَرَكَةَ الْحَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَةٌ، فَالْأَوَّلَى مَكْسُورَةٌ، وَالثَّانِيَةُ مَفْتُوحَةٌ، وَاخْتِلَافُ الْحَرَكَتَيْنِ كَاخْتِلَافِ الْحَرْفَيْنِ، وَلِذَلِكَ أُجَازُوا فِي الْإِخْتِيَارِ: لِحِجَّتِ عَيْنُهُ، وَضَبِّ الْبَلَدِ: إِذَا كَثُرَ ضَبُّهُ^(٣).
الجوهري: «لِحِجَّتِ عَيْنُهُ: إِذَا لَصِقَتْ بِالرَّمَصِ»^(٤)، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ.

(١) انظر: «التيسير» ص ١١٦، و«حجة القراءات» ص ٣١١.

(٢) في (ح): «قال أبو البقاء: حى يقرأ المستقبل»، وفيه سقط واضح، أخلَّ بالعبارة، والمثبت من (ط) و(ف).

(٣) «التيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٥ - ٦٢٦)، وقوله: «إذا كثُر ضَبُّهُ»، أي: كَثُرَ فِيهِ الضَّبُّ الْحِيرَانُ

المعروف.

(٤) الرَّمَصُ: وَسَخٌ أَيْضٌ يَجْتَمِعُ فِي الْمَوْقِ، كَمَا فِي «القاموس»، مادة (رمص).

وعن الحسن: ﴿فِي مَنَامِكَ﴾: فِي عَيْنِكَ، لَأَنَّهَا مَكَانُ النَّوْمِ، كَمَا قِيلَ لِلْقَطِيفَةِ: المَنَامَةُ؛ لِأَنَّهُ يُنَامُ فِيهَا. وَهَذَا تَفْسِيرٌ فِيهِ تَعَسُّفٌ، وَمَا أَحْسَبُ الرَّوَايَةَ صَحِيحَةً فِيهِ عَنِ الحَسَنِ، وَمَا يُلَانِمُ عِلْمَهُ بِكَلَامِ العَرَبِ وَفَصَاحَتِهِ.

قوله: (وهذا تفسيرٌ فيه تعسفٌ، وما أحسبُ الروايةَ صحيحةً): ورواه محيي السنّة عن الحسن أيضاً^(١).

وقال الزّجاج: «رُوي عن الحسن: أن معناها: فِي عَيْنِكَ التي تنام^(٢) بها، وكثيرٌ من النّخويين يذهبون إليه، يعني: ﴿إِذْ يُرِيكُمُهَا﴾ فِي مَوْضِعِ ﴿مَنَامِكَ﴾، أَي: فِي عَيْنِكَ، ثُمَّ حُذِفَ المَوْضِعُ، وَأَقِيمَ المَنَامُ مَقَامَهُ، وَهَذَا حَسَنٌ، وَلَكِنْ قَدْ جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَاهُمْ فِي النَّوْمِ قَلِيلاً، وَقَصَّ الرُّوْيَا عَلَى أَصْحَابِهِ. وَهَذَا المَذْهَبُ أَسْوَعُ فِي العَرَبِيَّةِ، لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذْ التَّقَيْمُ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً﴾، فَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الرُّوْيَةَ^(٣) رُوْيَةُ الِاتِّعَاءِ، وَأَنَّ تِلْكَ رُوْيَةُ النَّوْمِ»^(٤).

قلت: أراد الزّجاج أن هذا الوجه حسنٌ من حيث التأويل، لكنّ النّظْمَ يَأْبَاهُ؛ لِأَنَّ الآيَةَ الثَّانِيَةَ دَاعِيَةٌ إِلَى المُخَالَفَةِ بَيْنَ الرُّوْيَتَيْنِ، فيقال: إِنَّ المُخَالَفَةَ حَاصِلَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الإِرَاءَةَ فِي الأوَّلِ

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبيهقي (٣: ٣٦٣)، وقد أورده عن الحسن من غير إسناد.

ورواه ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٥: ١٧٠٩) قال: «حدّثنا أبي، حدّثنا يوسفُ بنُ موسى الشُّشْرِي، حدّثنا أبو قُتَيْبَةَ، عن سَهْلِ السَّرَّاجِ، عن الحسن...».

قلت: سَهْلُ السَّرَّاجِ: هو سَهْلُ بنُ أَبِي الصَّلْتِ، وَهُوَ ثِقَةٌ، إِلا أَنَّهُ يَحْيَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانِ أَنْكَرَ لَهُ بَعْضُ مَا يَرَوِيهِ عَنِ الحَسَنِ، وَعَلَى هَذَا فَيُتَوَقَّفُ فِي قَبُولِ أَفْرَادِهِ عَنْهُ لِأَنَّ سَيِّئًا مَا يُسْتَنَكَّرُ مِنْهَا، وَبِهِ يَظْهَرُ أَنَّ ظَنَّنَ الزَّمخَشَرِيَّ رَحِمَهُ اللهُ فِي تَحَلُّهِ.

(٢) كَذَا فِي (ط) وَ(ح)، وَفِي (ف): «التي لا تنام بها»، وَهُوَ خَطَأٌ. وَانظُر: «معاني القرآن» لِلنَّحَّاسِ (٣: ١٦٠)، وَ«زاد المسير» لابن الجوزي (٣: ٣٦٣).

(٣) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى «الرّواية»، وَالمُثَبِّتُ مِنْ (ط) وَ(ف). وَوَقَعَ مِثْلُ هَذَا التَّحْرِيفِ أَيْضاً فِيما سِيَّاتِي بَعْدَ قَلِيلٍ فِي قَوْلِهِ: «الرّويتين».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤١٩).

﴿لَفَشِلْتُمْ﴾: لَجِبْتُمْ وَهَبْتُمْ الإقدام ﴿وَلَنَنْزَعْتُمْ﴾ في الرأي، وَتَفَرَّقَتْ فيما تَصْنَعُونَ كَلِمَتُكُمْ، وَتَرَجَّحْتُمْ بَيْنَ الثَّبَاتِ وَالْفِرَارِ ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَكَمٌ﴾ أي: عَصَمَ وَأَنْعَمَ بِالسَّلَامَةِ مِنَ الْفَشْلِ وَالتَّنَازُعِ وَالْإِخْتِلَافِ، ﴿إِنَّهُ عَلَيْهِمُ يَدَاتُ الصُّدُورِ﴾ يَعْلَمُ مَا سَيَكُونُ فِيهَا مِنَ الْجُرْأَةِ وَالْجُبْنِ وَالصَّبْرِ وَالْجَرَءِ.

[﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَقَلَلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أُمُورًا كَانَتْ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ ٤٤]

﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾ الضميران مفعولان، يعني: وَإِذْ يُصِرُّكُمْ إِيَّاهُمْ، وَ﴿قَلِيلًا﴾ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَإِنَّمَا قَلَّلَهُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ تَصْدِيقًا لِرُؤْيَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِيُعَايِنُوا مَا أَخْبَرَهُمْ بِهِ، فَيَزِدَادَ يَقِينُهُمْ، وَيَجِدُوا وَيَشْبُوا.

خُصَّتْ بِالرَّسُولِ ﷺ، وَفِي الثَّانِي عَمَّتْ، كَأَنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَرِيَّ فِي الْيَقِظَةِ أَنَّهُمْ قَلِيلُونَ لِيُسْجَعَ أَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرَهُمْ بِمَا رَأَى لثَلَاثًا يَجِينُوا، كَمَا قَالَ: ﴿وَلَوْ أَرَدْنَاكُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَنَنْزَعْتُمْ﴾، ثُمَّ لَمَّا التَّقَوْا حَقَّقَ اللَّهُ تِلْكَ الْإِرَاءَةَ فِي أَعْيُنِ أَصْحَابِهِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَيْضًا، حَيْثُ قَالَ: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ فَتَجَاوَبَتِ الْإِرَاءَتَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفائدة العُدُولِ عَنِ الْعَيْنِ إِلَى مَكَانِهَا: الْإِشْعَارُ بِحُصُولِ الْأَمْنِ الْوَاقِعِ، وَإِنْزَالِ السَّكِينَةِ النَّامَةِ، وَعَدَمِ الْمُبَالَغَةِ بِهِمْ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَسَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤]، قَالَ (١): «أَنْزَلَ اللَّهُ الْأَمْنَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَأَزَالَ عَنْهُمْ الْخَوْفَ الَّذِي كَانَ بِهِمْ، حَتَّى نَعْسُوا وَغَلِبَهُمُ النَّوْمُ».

قوله: (وَتَرَجَّحْتُمْ بَيْنَ الثَّبَاتِ وَالْفِرَارِ)، الْأَسَاسُ: «رَجَّحْتُ الشَّيْءَ: وَرَزَنْتُهُ بِيَدَيَّ، وَنَظَرْتُ مَا ثَقَلَهُ».

(١) أي: الزمخشري، وذلك فيما تقدم في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران (٤: ٣٠٤).

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «لقد قللوا في أعيننا حتى قلت لرجلٍ إلى جنبي: أترأهم سبعين؟ قال: أراهم مئة، فأسرنا رجلاً منهم، فقلنا له: كم كنتم؟ قال: ألفاً، ﴿وَقَلَّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾ حتى قال قائلٌ منهم: إنا هم أكلة جزور.

فإن قلت: الغرض في تقليل الكفار في أعين المؤمنين ظاهر، فما الغرض في تقليل المؤمنين في أعينهم؟ قلت: قد قللهم في أعينهم قبل اللقاء، ثم كثرهم فيها بعده، ليحسروا عليهم قلة مبالاة بهم، ثم تفجأهم الكثرة فيبهتوا ويهابوا، وتقل شوكتهم حين يرون ما لم يكن في حسابهم وتقديرهم، وذلك قوله: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ولئلا يستعدوا لهم، وليعظم الاحتجاج عليهم باستيضاح الآية البيّنة من قلتهم أولاً، وكثرتهم آخراً.

فإن قلت: بأيّ طريق يُصرون الكثير قليلاً؟ قلت: بأن يستر الله بعضه عنهم بساير، أو يُحدث في عُيونهم ما يستقلون به الكثير، كما أحدث في أعين الحول ما يرون به الواحد اثنين. قيل لبعضهم: إن الأحول يرى الواحد اثنين، وكان بين يديه ديك واحد، فقال: فما لي لا أرى هذين الديكين أربعة؟

قوله: (أكلة جزور): يُضرب في القلة والأمر الذي لا يُعبأ به. الجوهري: «قولهم: هم أكلة رأس، أي: قليل يُشبعهم رأس واحد، وهو جمع أكل».

قوله: (أو يُحدث في عُيونهم ما يستقلون به الكثير): قال في «الانتصاف»: «فيه دليل بين على أن الله هو الذي يخلق الإدراك في الحاسة، ويكون غير موقوف على سبب من مقابلة أو ارتفاع حجب وغيرها، إذ لو كانت هذه الأسباب موجبة للرؤية عقلاً، كما أمكن أن يستتير عنهم البعض ويُدرِكوا البعض، فيجوز خلق الإدراك مع انتفاء هذه الأسباب، وأن لا يخلق مع اجتماعها، وهو رد على من أنكّر رؤية الله تعالى»^(١). انتهى كلامه.

(١) «الانتصاف» (٢: ١٦١) بحاشية «الكشاف».

﴿يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتزَعَمُوا فَنفَشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحَكُمْ وَأَصِيرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿٤٥-٤٦﴾

﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً﴾: إذا حاربتم جماعة من الكفار، ترك أن يصفها؛ لأن المؤمنين ما كانوا يلقون إلا الكفار. واللقاء: اسم للقتال غالب، ﴿فَاثْبُتُوا﴾ لِقَاتِهِمْ وَلَا تَفِرُّوا، ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ في مواطن الحرب مُسْتَظْهِرِينَ بِذِكْرِهِ، مُسْتَنْصِرِينَ بِهِ،

فإن قلت: «لكن» تقتضي أن يكون ما قبلها مخالفاً لِمَا بعدها، وقوله: ﴿وَلَوْ أَرَادْتُمْ كَثِيرًا... لَفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] معناه: ما أراكم كثيراً وما فِشِلْتُمْ، فأين مقتضى ذلك؟ قلت: هو استدراك من كلام مُقَدِّر، أي: ما فِشِلْتُمْ فَسَلِمْتُمْ فلا تحسبوا أن تلك السلامة الموجهة للنصرة كانت منكم، لكن الله سَلَّمَكُمْ وَنَصَّرَكُمْ، كقوله: ﴿قَلَّمْ تَفْتَلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]؛ إن افتخرتم بقتلهم فإنكم ما قتلتموهم، ولكن الله قتلهم، وما رميت إذ رميت.

وفي وضع اسم الله تعالى موضع المضمَر إشعاراً بأن الأمر عظيم الشأن، فلا يصدرن ذلك إلا عن باهر السلطان، وفيها رد للمعتزلة؛ لأنه نفى أن يكون^(١) سبب المسبب سبباً. ويجوز أن تحمّل «لو» على معنى: أي: إن فرض إراءتكم كثيراً لفشِلْتُمْ ووقعتم في العطب، ولكن لم يحصل المفروض، أي: الإراءة، فلم يحصل العطب، فوضع المسبب موضع السبب^(٢). قوله: (ترك أن يصفها): أي: ترك وصف قوله: ﴿فِئَةً﴾، أي: أطلقها ولم يقيدها بالكفار؛ لقرينة قوله: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ﴾، لأن المؤمنين ما كانوا يلقون إلا الكفار، واللقاء أيضاً مبهم، ولكن أغلب استعماله في القتال، وعلى هذا ﴿فَاثْبُتُوا﴾.

(١) في (ط): «أن لا يكون»، وأصلحته بحسب السياق.

(٢) من قوله: «انتهى كلامه» إلى هنا، لم يرد في (ح) و(ف)، وأثبت من (ط).

داعين له على عدوكم: اللهم اخذلهم، اللهم اقطع دابرهم، ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾: لعلكم تظفروا بمؤادكم من النصرة والمثوبة.

وفيه إشعار بأن على العبد أن لا يفتر عن ذكر ربه أشغل ما يكون قلباً، وأكثر ما يكون همّاً، وأن تكون نفسه مجتمعة لذلك،

قوله: (وفيه إشعار بأن [على] ^(١) العبد): أي: أدمج ^(٢) في الآية معنى وجوب ذكر الله في جميع المواطن، سيما في المواطن المهلكة، لأنه تعالى جعل الأمر بالذكر مسبباً عن لقاء العدو في الحرب، ولا مقام أشغل للقلب منه، وأدمج فيه أيضاً إيجاب التكلف لجمع النفس ^(٣) لأجل ذكر الله والتوكل عليه وتفويض الأمر إليه، وإن كانت أفكاره متوزعة، لأنه تعالى قرن الأمر بالذكر بقوله: ﴿فَأَنْبِئُوا﴾، ليعبّل إليه بشرائره ^(٤) فارغ البال واثقاً بأن لطفه لا ينفك عنه في شيء من الأحوال.

قوله: (أشغل ما يكون قلباً): فيه غرابة؛ لأن «ما» مصدرية، والوقت مُقدّر، فيكون إسناد «أشغل» إلى الوقت من باب: «نهاره صائم»، ويلزم منه إثبات القلب للوقت ^(٥). والأحسن أن يكون «أشغل ما يكون» استعارة مكنية؛ شبه أوقاته بالإنسان على التصوير، ثم أثبت له الشغل على التخيلية، ثم فرغ عليه القلب على الترشيح. وقيل: «أشغل» حال من الضمير في «يفتر»، و«ما» بمعنى: شيء، ويكون صفته، و«قلباً» تمييز. والمعنى: يجب على العبد أن لا يفتر عن ذكر ربه في حال يكون أشغل قلباً من أفراد الناس إذا فصل الناس واحداً واحداً.

(١) لفظة «على» ليست في الأصول الخطية، واستدركتها من «الكشاف».

(٢) سيأتي بيان معنى «الإدماج» في تفسير الآية (١١٧) من سورة التوبة ص ٣٨١ تعليقا.

(٣) في (ط): «إيجاب التكليف لجمع النفس».

(٤) أي: بنفسي حرصاً وعجبة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (شرر).

(٥) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «إثبات الوقت للقلب»، وهو قلب.

وإن كانت مُتَوَزَّعةً عن غيره، وناهيكَ بها في حُطْبِ أمير المؤمنينَ في أيامِ صِفِّينَ وفي مَشَاهِدِهِ مَعَ البُغَاةِ والخوارجِ؛ مِنَ البِلاغَةِ والبيانِ، ولطائفِ المعاني، وبلغاتِ المواعظِ والنِّصائحِ، دليلاً على أنهم كانوا لا يَشغَلُهُم عن ذِكرِ الله شَاغِلٌ، وإن تَفَاقَمَ الأمرُ.

﴿وَلَا تَنْزَعُوا﴾ قُرئَ بتشديدِ التاءِ، ﴿فَنَقْشُلُوا﴾ منصوبٌ بإضمارِ «أن»، أو مجزومٌ لِدُخُولِهِ في حُكْمِ النهيِ، وتدلُّ على التقديرينِ قِراءةٌ مَنْ قَرَأَ: «وتَذَهَبَ رِيحُكُمْ» بالتاءِ والنَّصْبِ، وقِراءةٌ مَنْ قَرَأَ: «ويُذْهِبُ رِيحُكُمْ» بالياءِ والجزمِ.

قوله: (مُتَوَزَّعةً)، الجوهري^(١): «وَزَّعَ المَالَ والخِراجَ توزيعةً: قَسَمَهُ، وبها أوزاعٌ من الناسِ: ضُرُوبٌ مُتَفَرِّقُونَ». الأساس: «ومن المجاز: تَوَزَّعَتُهُ الأفكارُ، وهو مُتَوَزَّعُ القلبِ».

قوله: (وناهيكَ بها في حُطْبِ): «ما» فاعلٌ أو مُبتدأ، والباءُ زائدة، و«ناهيكَ» خبرٌ مُقدِّمٌ، أي: ما في حُطْبِ أمير المؤمنينَ من البِلاغَةِ كافيكَ في الدَّلالةِ على ما ذكرنا، يعني: أنه في قِوَّةِ دلالتِهِ يَنهاكَ عن تَطَلُّبِ غيره.

قوله: (في أيامِ صِفِّينَ وفي مَشَاهِدِهِ): عطفُ العامِّ على الخاصِّ، نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَكَ سَبْعًا مِنَ النِّسْجِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وحيثُ يلزمُ المُصنِّفَ تعميمٌ ما حَصَّصَ في قوله: ﴿إِذَا لَيْسَتْ فِتْنَةٌ﴾: «إذا حاربتُم جماعةَ الكفارِ»، بأن يقول: جماعةُ الكُفَّارِ والبُغَاةِ. ويُمكنُ أن يُقالَ: إنه غَلَبَ الكفارَ على البُغَاةِ تغليظاً.

قوله: («وتَذَهَبَ رِيحُكُمْ» بالتاءِ والنَّصْبِ): الأئمةُ السبعةُ بالاتفاقِ، وبالتاءِ الفوقانيةِ والجزمِ: شاذةٌ^(٢).

(١) كذا في الأصولِ الخطيةِ! والكلامُ للزُّمخشريِّ في «أساسِ البِلاغَةِ» (وزع)، وليس للجوهريِّ، والأغربُ منه أنَّ المُؤلِّفَ عَطَفَ عليه ما في «الأساسِ»، مما يُقوِّي الظَّنَّ بأنه ذَهولٌ من المُؤلِّفِ رحمه الله، وليس خطأً في النسخِ، ولذا لم أُصليحُه في صُلبِ الكتابِ.

أما الجوهريُّ فلفظَه في «الصَّحاحِ»، مادة (وزع): «التوزيعُ: القِسمةُ والتفريقُ، وقولهم: بها أوزاعٌ من الناسِ، أي: جماعاتٌ».

(٢) من قوله: «الأئمةُ السبعةُ» إلى هنا، أثبتُّه من (ط)، وورد موضعه في (ح) و(ف): «قرأ بها البرِّي»!

وَالرَّيْحُ: الدَّوْلَةُ؛ شُبِّهَتْ فِي نُفُوزِ أَمْرِهَا وَتَمَشِّيهِ بِالرَّيْحِ وَهُبُوبِهَا، فَقِيلَ: هَبَّتْ رِيحُ فُلَانٍ: إِذَا دَاَلَتْ لَهُ الدَّوْلَةُ وَنَفَذَتْ أَمْرَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

أَتَنْظُرَانِ قَلِيلًا رَيْتَ غَفَلَتِيهِمْ
أَمْ تَعُدْوَانِ فَإِنَّ الرِّيحَ للعَادِي

قوله: (وَالرَّيْحُ: الدَّوْلَةُ): يعني: استعار للدَّوْلَةَ الرِّيحَ بعدما شُبِّهَتْ الدَّوْلَةُ فِي نُفُوزِ أَمْرِهَا^(١) وَتَمَشِّيَتِهِ بِالرَّيْحِ، ثُمَّ أُدْخِلَ المَشْبَهَ فِي جِنْسِ المَشْبَهِ بِهِ ادِّعَاءً، وَأُطْلِقَ اسْمُ المَشْبَهِ بِهِ عَلَى المَشْبَهِ^(٢) المَتْرُوكِ، فَقِيلَ: هَبَّتْ رِيحُ فُلَانٍ: إِذَا دَاَلَتْ لَهُ الدَّوْلَةُ. قَالَ:

إِذَا هَبَّتْ رِيحُكَ فَاغْتَبْتِنَهَا
فَإِنَّ لِكُلِّ خَافِقَةٍ سُكُونٌ
فَلَا تَغْفُلْ عَنِ الإِحْسَانِ فِيهَا
فَمَا تَدْرِي السُّكُونُ مَتَى يَكُونُ^(٣)

قوله: (أَتَنْظُرَانِ قَلِيلًا)، البيت: قبله:

يَا صَاحِبِيَّ الأَلا حَيَّ بِالوَادِي
إِلَّا عَيْدٌ وَأَمَّ بَيْنَ أذْوَادِ^(٤)

الدَّوْدُ مِنَ الإِبِلِ: مَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ إِلى عَشْرَةِ.

«أَتَنْظُرَانِ»: مِنْ: انْتَهَرْتُهُ، «رَيْتَ»: قَدَّرَ، «أَمْ تَعُدْوَانِ»: تَفْتِكَانِ، «العَادِي»: لِلْفَاتِكِ؛ يُحَاطَبُ صَاحِبِيهِ حِينَ أُطْلِعَ عَلَى الحَيِّ: أَتَنْظُرَانِ قَلِيلًا قَدَّرَ مَا يَغْفُلُونَ، فَتَسْرِقَانِ أَوْ تَقْتُلَانِ مِنْ غَيْرِ انْتِظَارِ الغَفْلَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ سُلَيْكًا مَعَ صَاحِبِيَيْنِ لَهُ أَتَوَا جَوْفَ مُرَادٍ مِنَ اليَمَنِ، فَإِذَا نَعَمٌ كَثِيرَةٌ،

(١) قوله: «يعني: استعار... أمرها»، سقط من (ف).

(٢) قوله: «ادعاء»، وأطلق اسم المشبه به على المشبه، سقط من (ح).

(٣) البيتان لأبي الفرج علي بن الحسين بن هندو، كما في «غرر الخصاص الواضحة» للوطواط ص ٢٤٠.

(٤) انظر البيتين مع قصتهما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٢٨٣)، و«عيون الأخبار» له (١: ١٧٦).

و«فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» للبكري ص ٣٤٠، و«مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١١).

وقال محققا «فصل المقال» في تعليقها عليه: «الأم: جمع أمة (أي: الجارية المملوكة) إلى العشر، ثم إماء

ليما بعد العشر، والدَّوْدُ: القطيعُ من الإبل، مُتَخَلَّفٌ فِي عَدَدِهِ».

وقيل: لم يكن قط نَصْرًا إلا بريحٍ يبعثها الله، وفي الحديث: «نُصِرْتُ بالصَّبَا، وأهْلِكْتُ عادٌ بالدُّبُور».

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطْرًا وَرِثَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَمَّا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [٤٧]

حَذَرَهُم بالنهي عن التنازع واختلاف الرأي،.....

فخافوا أن يُغَيِّرُوا، فقال سَلَيْك: كُنَّا قَرِيبًا حَتَّى آتَى الرَّعَاءَ، فَأَعْلَمَ لَكُمَا أَنَّ الْحَيَّ قَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ، فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا رَجَعْتُ إِلَيْكُمَا، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا قَلْتُ لَكُمَا قَوْلًا، فَأَغِيرَا، فَانطَلَقْتُ حَتَّى اسْتَعْلَمْتُ أَنَّ الْحَيَّ بَعِيدٌ، فَقَالَ لِلرَّعَاءِ: أَلَا أُغْنِيكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى^(١)، فغَنَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا صَاحِبِي أَلَا لَا حَيَّ... الْبَيْتَيْنِ. فَآتِيَا، فَذَهَبَا بِالْإِبِلِ، وَلَمْ يُدْرِكُوا.

قوله: (وقيل: لم يكن قط نَصْرًا إلا بريح): فعلى هذا يكونُ ذهابُ الريحِ حَقِيقَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً. قَالَ مُحِبِّي السُّنَّةِ: «وَالرِّيحُ هُنَا: كِنَايَةٌ عَنِ نَفَاذِ الْأَمْرِ وَجَرَيَانِهِ عَلَى الْمُرَادِ، قَالَ قَتَادَةُ وَابْنُ زَيْدٍ: هُوَ رِيحُ النَّصْرِ، لَمْ يَكُنْ نَصْرًا قَطُّ إِلَّا بِرِيحٍ يَبْعَثُهَا اللَّهُ تَعَالَى تَضْرِبُ وَجُوهَ الْعَدُوِّ، وَمِنَهُ الْحَدِيثُ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا وَأَهْلِكْتُ عادٌ بالدُّبُور»^(٢)، وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مُقْرِنٍ قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَهَرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهْبَبَ الرِّيحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ»^(٣)»^(٤).

رَوَى الْبُخَارِيُّ^(٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ انْتَهَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ»، الْحَدِيثُ.

(١) من قوله: «فإن كان قريباً إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣٥) و(٣٢٠٥) و(٣٣٤٣) و(٤١٠٥)، ومسلم (٩٠٠) من حديث ابن عباس.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦٥٥)، والترمذي (١٦١٣). وأخرجه بنحوه البخاري (٣١٦٠).

(٤) «معالم التنزيل» للبيهقي (٣: ٣٦٤-٣٦٥).

(٥) في «صحيحه» (٢٩٦٥)، وأخرجه مسلم أيضاً (١٧٤٢).

(٦) من قوله: «فكان إذا لم يقاتل» إلى هنا، سقط من (ف)، فتداخل الحديثان.

نحو ما وقع لهم بأخذ لمخالفتهم رسول الله ﷺ من فشلهم وذهاب ربحهم. ﴿كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾: هم أهل مكة حين تفرروا لحماية العير، فاتاهم رسول أبي سفيان، وهم بالجحفة: أن ارجعوا، فقد سلمت عيركم، فأبى أبو جهل، وقال: حتى تقدم بداراً تشرب بها الخمر، وتعزف علينا القيان، ونطعم بها من حضرنا من العرب، فذلك بطرهم ورتاؤهم الناس بإطعامهم، فوافواها، فسقوا كؤوس المنايا مكان الخمر، وناحت عليهم النوائح مكان القيان، فنهاهم أن يكونوا مثلهم بطرين طريين مرائين بأعمالهم، وأن يكونوا من أهل التقوى والكآبة والحزن من خشية الله، مخلصين أعمالهم لله.

[﴿وَالَّذِينَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَآتِ الْفِتْيَانَ تَنَّصَ عَلَى عَقَبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ٤٨]

قوله: (نحو ما وقع لهم بأخذ): منصوب على أنه مفعول به لـ «حذرهم»، وفيه أن قوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتزَعَّمُوا﴾ الآية [الأنفال: ٤٦]، وإن وقعت في أثناء قصة بدر، لكنها معتريضة، والأمر عام في جميع المواطنين، لأن حرب أحد وقعت بعد حرب بدر بزمان.

وهذا يقوي أن هذه السورة نازلة في بيان تعداد أحوال أصحاب النبي ﷺ حالاً فحالاً، من غير ترتيب، ليكثر الحالات، وأن حمل قوله: ﴿قَلَّمْ تَقَاتُلُوهُمْ وَلَكِنْ اللَّهُ قَاتِلُهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] على قصة بدر، وقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧] على قصة حنين، صحيح.

قوله: (وتعزف علينا)، النهاية: «العزف: اللعب بالمعازف، وهي الدفوف وغيرها مما يضرب، وقيل: إن كل لعب عزف».

قوله: (وأن يكونوا من أهل التقوى): أي: نهى المسلمين أن يكونوا بطرين، وأمرهم أن يكونوا متقين، وهو من باب:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

﴿وَاذْكُرْ إِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَانَهُمْ﴾ التي عملوها في معاداة رسول الله ﷺ، ووسوس إليهم أنهم لا يغلبون ولا يطاقون، وأوهمهم أن اتباع خطوات الشيطان وطاعته مما يجيرهم، فلما تلاقى الفريقان نكص الشيطان وتبرا منهم، أي: بطل كيده حين نزلت جنود الله، وكذا عن الحسن رحمه الله: كان ذلك على سبيل الوسوسة، ولم يتمثل لهم.

وقيل: لما اجتمعت قريش على المسير ذكرت الذي بينها وبين بني كنانة من الحرب، فكاد ذلك يشيهم، فتمثل لهم إبليس في صورة سراقه بن مالك بن جعشم؛ الشاعر الكِنَاني، وكان من أشرافهم، في جنيد من الشياطين معه راية، وقال: لا غالب لكم اليوم، وإني مجيركم من بني كنانة، فلما رأى الملائكة تنزل، نكص، وقيل: كانت يده في يد الحارث بن هشام، فلما نكص قال له الحارث: إلى أين؟ أخذنا في هذه الحال؟ فقال: إني أرى ما لا ترون، ودفع في صدر الحارث، وانطلق، وانهموا، فلما بلغوا مكة، قالوا: هزم الناس سراقه، فبلغ ذلك سراقه، فقال: والله ما شعرت بمسيركم، حتى بلغتني هزيمتكم، فلما أسلموا علموا أنه الشيطان.

قوله: (نكص الشيطان)، الجوهري: «النكوص: الإحجام عن الشيء، يُقال: نكص على عقبه ينكص وينكص، أي: رجع»^(١).

قوله: (وقيل: ولما اجتمعت قريش): عطف من حيث المعنى على قوله: «وسوس إليه»، فالقول في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ﴾ مجاز عن الوسوسة، والنكوص استعارة تمثيلية كما تقول: أراك، أيها المفتي، تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، ولذلك قال في تفسير «نكص»: «بطل كيده، يدل عليه قول الحسن: كان ذلك على سبيل الوسوسة، ولم يتمثل لهم»، وعلى الثاني: الكل مجرأة على الحقيقة.

(١) وجعله الفيروآبادي - في «القاموس»، مادة (نكص) - خاصاً بالرجوع عن الخير، وقال: «وهم الجوهري في إطلاقه».

وفي الحديث: «ما رُئيَ إبليسُ يوماً أصغرَ ولا أدرَ ولا أعيظَ من يومِ عَرَفةَ؛ لِمَا يَرى من نُزولِ الرحمة، إلا ما رُئيَ يومَ بدرٍ».

قوله: (وفي الحديث: «ما رُئيَ إبليسُ يوماً أصغرَ ولا أدرَ») الحديث: من «الجامع»^(١) عن مالك في «الموطأ»^(٢) عن طلحة بن عبيد الله بن كُرَيْز: أن رسولَ الله ﷺ قال: «ما رُئيَ الشيطانُ في يومٍ هو فيه أصغرُ ولا أحقرُ ولا أدرُ ولا أعيظُ منه في يومِ عَرَفةَ؛ وما ذاك إلا لِمَا يَرى من نُزولِ الرحمة، وتجاوزِ الله عن الذُّنوبِ العظام، إلا ما رُئيَ يومَ بدرٍ، فإنه قد رأى جبريلَ يَنزِعُ الملائكةَ».

النهاية: «الدَّخْرُ: الدَّفْعُ بعُنفٍ على سَبِيلِ الإهانةِ والإذلالِ، وأفَعَلَ التفضيلُ فيه كاشهرَ وأجَنَّ، من: شُهرَ وجُنَّ»، «يَنزِعُ الملائكةَ»: أي: يُرتبهمِمْ وَسُوِيهمِمْ وَيَصْفهمِمْ للحربِ، فكأنه يكفهم عن التفرُّقِ والانتشارِ.

قوله: «في يومِ عَرَفةَ»: في رواية «الموطأ»: متعلِّقٌ بـ«أفَعَلَ»، فهو يعملُ في المُستَرِّ والظَّرْفِ ونحوهما، لأنَّ فيه رائحةُ الفعلِ. وأما رواية الكتاب^(٣): «ولا أعيظُ من يومِ عَرَفةَ»: فقال صاحبُ «النهاية»: «نُزِّلَ وَصِفُ الشيطانِ بأنه أدرُ منزلةً وَصِفِ اليومِ به، لوقوعِ ذلك فيه، كأنَّ اليومَ نفسه هو الأدرُ».

قلت: فعلى هذا «أصغرُ» صفةٌ «يوماً»، و«من يومِ عَرَفةَ»: متعلِّقٌ به، وهو مُطابِقٌ لرواية «الموطأ»، لأنَّ الأصل: ما رُئيَ إبليسُ في يومٍ من الأيامِ هو أصغرُ من نفسه إلا ما رُئيَ في يومِ عَرَفةَ، ثم عَلَّقَ الظَّرْفَ بـ«أفَعَلَ من» على التوسُّعِ، كما في قولهم: «زيدٌ نهارُهُ صائمٌ»، أي: هو في نهارِهِ صائمٌ^(٤)، وما قيل: إنَّ «أصغرُ» مفعولٌ ثانٍ لـ«رُئيَ»، أو حالٌ من «إبليس»: فمتعسِّفٌ.

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٩: ٢٦٣).

(٢) (١: ٤٢٢).

(٣) أي: هذا الكتاب، وهو «الكشاف».

(٤) قوله: «أي: هو في نهارِهِ صائمٌ» زيادة تفسيرية أثبتتها من (ط) و(ف)، ولم ترد في (ح).

فإن قلت: هَلَا قِيلَ: لا غالباً لكم، كما يُقال: لا ضارباً زيداً عندنا؟ قلت: لو كان ﴿لَكُمْ﴾ مفعولاً لـ ﴿غَالِبٍ﴾، بمعنى: لا غالباً إياكم، لكان الأمر كما قلت، لكنه خبر، تقديره: لا غالبٌ كائنٌ لكم.

[إِذْ يَكْفُلُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ غَرَّ هَوَاهُ دِينُهُمْ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٩﴾]

﴿إِذْ يَكْفُلُ الْمُنَافِقُونَ﴾ بالمدينة ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ يجوز أن يكون من صفة «المنافقين»، وأن يُراد: الذين هم على حَرْفٍ؛ ليسوا بثابتي الأقدام في الإسلام. وعن الحسن: هم المشركون،

قوله: (لو كان ﴿لَكُمْ﴾ مفعولاً لـ ﴿غَالِبٍ﴾) إلى آخره: قال أبو البقاء: ﴿غَالِبٍ﴾ هاهنا: مبنية، و﴿لَكُمْ﴾ في موضع رَفْعٍ خبر ﴿لَا﴾، و﴿الْيَوْمَ﴾ مفعول الخبر، و﴿مِنَ النَّاسِ﴾ حالٌ من الضمير في ﴿لَكُمْ﴾. ولا يجوز أن يكون ﴿الْيَوْمَ﴾ منصوباً بـ ﴿غَالِبٍ﴾، ولا ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ حالاً من الضمير في ﴿غَالِبٍ﴾؛ لأنَّ اسم «لا» إذا عمل فيما بعده لا يجوز بناؤه^(١)، لأنه مُشَابِهٌ لِلْمُضَافِ، فكان منصوباً.

قوله: (﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ يجوز أن يكون من صفة «المنافقين»)، ويجوز أن تكون الواو في ﴿وَالَّذِينَ﴾ من التي تتوسط بين الصفة والموصوف؛ لتأكيد لُصُوقِ الصِّفَةِ، لأن هذه الصفة في المنافقين لا صفة لا تنفك، قال الله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾، أو تكون من التي تدخل بين المُفسِّرِ والمُفسَّرِ، نحو: أعجبتني زيدٌ وكرمه، قال القاضي: «والعطف لتغاير الوصفين»^(٢).

قوله: (ليسوا بثابتي الأقدام في الإسلام): قال^(٣) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]: «أي: على طَرْفٍ من الدين، لا في وَسْطِهِ وَقَلْبِهِ».

(١) «التيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٧).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٤).

(٣) أي: الزمخشري، فيما سيأتي في تفسير الآية المذكورة من سورة الحج (١٠: ٤٤٩).

﴿عَرَّهْتُمْ وَلَاءَ دِينِهِمْ﴾ يعنون: أن المسلمين اغتروا بدينهم، وأنهم يتقون به، ويُنصرون من أجله، فخرَجُوا وهم ثلاثُ مئةٍ وبِضْعَةُ عَشْرٍ، إلى زُهَاءِ أَلْفٍ، ثم قال جواباً لهم: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ غالبٌ يُسَلِّطُ القليلَ الضَّعيفَ على الكثيرِ القوي. [وَلَوْ تَرَى إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ * ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلْمٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٥٠ - ٥١﴾]

﴿وَلَوْ تَرَى﴾: ولو عاينتَ وشاهدت، لأن «لو» تُرَدُّ المُضَارِعَ إلى معنى الماضي، كما تُرَدُّ «إن» الماضي إلى معنى الاستقبال، و﴿إِذ﴾ نصبٌ على الظرف، وقرئ: ﴿يَتَوَفَّى﴾ بالياء والتاء، و﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ رَفَعَهَا بالفِعْل، و﴿يَضْرِبُونَ﴾ حالٌ منهم.

ويجوزُ أن يكونَ في ﴿يَتَوَفَّى﴾ ضميرُ الله عزَّ وجلَّ، و﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ مرفوعةٌ بالابتداء، و﴿يَضْرِبُونَ﴾ خبر. وعن مجاهد: ﴿وَأَدْبَارَهُمْ﴾: أسأهمُهم، ولكنَّ الله كريمٌ يَكْنِي، وإنما حَصَّوهُمَا بالضرب؛ لأنَّ الخِزْيَ والتَّكَالَ في ضَرْبِهَا أشد.

وَبَلَّغَنِي عن أهلِ الصَّين: أنَّ عُقُوبَةَ الزاني عندهم أن يُصَبَّرَ، ثم يُعطَى الرجلُ القويُّ البَطْشَ شيئاً عُمِلَ من حديد، كهيئةِ الطَّبَقِ، فيه رَزَانَةٌ، وله مِقْبَضٌ، فيضْرِبُهُ على دُبُرِهِ ضَرْبَةً واحدةً بَقُوَّتِهِ، فيجْمُدُ في مكانه. وقيل: يَضْرِبُونَ ما أَقْبَلَ منهم وما أدبر.

﴿وَذُوقُوا﴾ معطوفٌ على ﴿يَضْرِبُونَ﴾ على إرادة القول، أي: ويقولون: ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ، أي: مُقَدِّمَةَ عَذَابِ النار، أو: ذُوقُوا عَذَابَ الآخِرَةِ، بِشَارَةَ لهم به، وقيل: كانت معهم مَقَامِعٌ من حديد، كُلُّهَا ضَرْبُوا بها التَّهْبَتِ النار، أو: يُقَالُ لهم يومَ القيامة: ذُوقُوا.

قوله: (وَقَرِئَ ﴿يَتَوَفَّى﴾ بالياء والتاء): ابنُ عامرٍ: بالتاء الفوقانية، والباقون: بالياء^(١).

قوله: (و﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ مرفوعةٌ بالابتداء، و﴿يَضْرِبُونَ﴾ خبر): فالجملةُ على هذا استثنائية.

قوله: (أو: ويُقالُ لهم يومَ القيامة: ذُوقُوا): يعني: قوله تعالى: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ١١٦، و«حجة القراءات» ص ٣١١.

وجواب «لو» محذوف، أي: لرأيت أمراً فظيماً منكراً، ﴿ذَلِكَ يَمَّا قَدَّمْتْ أَيْدِيكُمْ﴾ يحتمل أن يكون من كلام الله ومن كلام الملائكة، و﴿ذَلِكَ﴾ رفع بالابتداء، و﴿يَمَّا قَدَّمْتْ﴾ خبره، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ عطف عليه، أي: ذلك العذاب بسبب كفركم ومعاصيكم، وبأن الله ﴿لَيْسَ يَطَّلِعُ لِلْعَبِيدِ﴾ لأن تعذيب الكفار من العدل،

إما أنه محمول على إصاية العذاب في الدنيا وأنه متصل بعذاب النار، بأن يُسلط بعد^(١) السكرات عذاب القبر، وينتهي ذلك إلى دخول النار، أو يضربون وجوههم ويُسشرونهم بعذاب القيامة ليجتمع لهم العذاب في الدنيا والخوف من النكال في الآخرة، أو يقع الضرب في الدنيا والقول في الآخرة.

وعن بعضهم أنه قال: الذوق: وجود الطعم بالفم، وأصله فيما يقل تناوله دون ما يكثر، فإنه يقال له: الأكل، وقد يُعبر به عن الاختيار، وعن مُطلق الإدراك.

قوله: ﴿لأنَّ تعذيب الكفار من العدل﴾: كأنه قيل: ذلك العذاب بسبب كفركم، وبسبب أن الله عادل، إذ لا بُدَّ من جزاء المسيء، كما لا بُدَّ من ثواب المحسن، فوضع موضعه ﴿لَيْسَ يَطَّلِعُ لِلْعَبِيدِ﴾، بناء على مذهبه^(٢).

قلت: والذي يقتضيه النظم هو: أن قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ يَطَّلِعُ لِلْعَبِيدِ﴾ كالتقرير لمعنى قوله: ﴿ذَلِكَ يَمَّا قَدَّمْتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وفائدته: الدلالة على أن التعذيب إنما بلغ غايته لاستيهاهم ذلك بسبب عظم جزمهم، وأنه في قوم مخصوصين، وذلك أن قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في المشركين الذين ناصبوا الحرب يوم بدر، لأن المنافقين لما طعنوا في المسلمين بقولهم: ﴿عَرَّ هَؤُلَاءِ وَبَنَّهُمْ﴾ بمعنى: أن المسلمين اغتروا بدينهم، وأنهم يتقون به ويُنصرون من أجله، فخرجوا وهم قليل مُستضعفون على الكثير القوي، أجاب الله تعالى بقوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ أي: ومن يتوكل على الله فهو يقويه وينصره، لأنه عزيز قوي يقوي أولياءه، حكيم ينصرهم ويحذل أعداءهم.

(١) من قوله: «القيامة: ذوقوا» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: مذهب الزرخشري، وهو الاعتزال، وهو قولهم بوجوب إثابة المطيع وتعذيب العاصي؛ تفرعاً على أصل التحسين والتقيح العقلين، وترك ذلك ظلم عندهم.

كإثابة المؤمنين، وقيل: ظلّام، للتكثير لأجل العبيد، أو لأنّ العذاب من العِظَم بحيث لولا الاستحقاق لكان المَعْدَبُ بمثله ظلّاماً بليغ الظلم مُتفاقمه.

[﴿ كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ * كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٥٢-٥٤﴾]

ثم حَقَّقَ ذلك بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ﴾، والخطاب مع هذا القائل، أي: لو رأيت، أيها القائل، إذ يتوقى الملائكة المشركين الذين تُعَذِّبُهُمْ كثيرين قَوِيَّين، يَضْرِبُونَ منهم فوق الأعناق وكلّ بناتين قائلين: ذوقوا عذاب الخزي في الدنيا وعذاب الحريق في الآخرة، وأنّ ذلك العذاب بسببِ مُنَاصَبَتِكُمْ رسولَ الله ﷺ، وأنّ الله ليس بظلام للعبيد، لرأيت قُوَّةَ أوليائه ونَصْرَهُم على أعدائه.

مثاله: إذا نَكَلَ الْمُتَصَرُّمُ من عَدُوِّهِ ويُعَذِّبُهُ^(١) بأنواع البلاء ويقول: هذا بسبب ما ارتكبت من الظلم وأنا فيما أفعله بك من النكال العظيم ما تجاوزت حدّ الإنصاف؛ لأنك تستحقّه. وهذا لا يُفِيدُ أنه إن ترك التعذيب كان ظلماً، كذا [ما]^(٢) نحن بصدده.

ودلّ على تعظيم الذنب اسم الإشارة، وهو عين ما قاله بعد ذلك: «أو لأنّ العذاب من العِظَمِ بحيث لولا الاستحقاق لكان المَعْدَبُ بمثله ظلّاماً».

قوله: (وقيل: ظلّام، للتكثير لأجل العبيد): يعني: أن ظلّاماً بناءً مُبالغية يدلّ على أنه تعالى ليس بظلام للعبيد، أي: بكثير الظلم، ويُفهم من دليل الخطاب جواز إثبات الظلم القليل.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه نظر، لأنّ الفعل «نكَلَ» يتعدى بحرفي الباء و«عن»، فإذا تعدى بالباء أفاد معنى الإصابة والظفر، تقول: نكل بعدوه، أي: أصابه بنازلة، وإذا تعدى بـ«عن» أفاد معنى الجبن، تقول: نكل عن عدوه، أي: جبن وتأخر. ولم أر تعديته بـ«من». وفي عطف «يُعَذِّبُهُ» بصيغة المضارع على «نكل» بصيغة الماضي نظر أيضاً.

(٢) زيادة مني لم ترد في الأصول الخطية، والسياق يقتضيها.

الكاف في محل الرفع، أي: دابُّ هؤلاءٍ مثلُ دابِّ آلِ فرعونَ، ودأبهم: عادتُهم وعمَلُهم الذي دأبوا فيه، أي: داوموا عليه وواظبوا، ﴿كَفَرُوا﴾ تفسيرٌ لدأبِ آلِ فرعونَ، و﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما حَلَّ بهم. يعني: ذلك العذاب - أو: الانتقام - بسببِ أن الله لم يَبْعِ له، ولم يَصِحَّ في حِكْمَتِهِ، أن يُغَيِّرَ نِعْمَتَهُ عندَ قومٍ ﴿حَتَّى يُغَيِّرُوا﴾ ما بهم مِنَ الحال.

فإن قلت: فما كانَ من تغييرِ آلِ فرعونَ ومُشركي مَكَّةَ، حتى غَيَّرَ اللهُ نِعْمَتَهُ عليهم، ولم تكن لهم حالٌ مَرَضِيَّةٌ، فَيُغَيِّرُوها إلى حالٍ مَسْخُوطَةٍ؟ قلتُ: كما تُغَيِّرُ الحالُ المَرَضِيَّةُ إلى المَسْخُوطَةِ، تُغَيِّرُ الحالُ المَسْخُوطَةُ إلى أسْحَطَ منها، وأولئك كانوا قبلَ بعثةِ الرسولِ ﷺ إليهم كَفَرَةً عِبَادَةَ أصنامٍ،

أجابَ عنه بوجهين:

أحدهما: أن نَفَى الظُّلْمِ الكثير عند وجودِ العقابِ العظيمِ من العادل: عبارةٌ عن حُصُولِ الذنبِ العظيمِ من المُعَذَّبِ. مثاله: أنا إذا نظرنا إلى مَنْ يُعَذَّبُ شخصاً بأنواعِ العقابِ، ويُبَالِغُ في التشديدِ، وَقَطَعْنَا النَّظَرَ عن المَوْجِبِ، حَكَمْنَا بأنَّ المُعَذَّبَ ظالمٌ كثيرُ الظُّلْمِ، أما لو عَلِمْنَا أنه عادلٌ لا يَصْعُقُ الشيءَ إلا في مَوْضِعِهِ قَطَعْنَا بأنَّ المُعَذَّبَ مُسْتَوْجِبٌ لذلك، لأنه مُتَمَرِّدٌ مُتَجَاوِزٌ في الذنبِ حَدَّهُ.

وثانيهما: أن قوله: «ظلامٌ» مُقْتَرِنٌ بقوله: ﴿لِلْمَيْدِ﴾، وهو جمعٌ مُحَلَّى بلامِ الاستِغراقِ، فإذا وُزِعَ نَفَى الظُّلْمِ عن كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ من أفرادِ هذا العامِ، فَصَحَّ أن يُقالَ: ﴿لَيْسَ يَظْلِمُ﴾، كما قال^(١) في سورة (ق): «هو ظالمٌ لعبده، وظلامٌ لعبيده»، يعني: المُناسِبُ أن يُقالَ: ظالمٌ لعبده وظلامٌ لعبيده^(٢)، إذ لو عكسَ وقال: ظلامٌ لعبده وظالمٌ لعبيده، لم يتطابق، اللهم إلا أن يَعتَبَرَ كثرةَ ذنِبِهِ أو عِظَمَهُ.

قوله: (وأولئك كانوا قبل بعثة الرسول ﷺ إليهم كَفَرَةً عِبَادَةَ أصنامٍ) إلى آخره: قيل: إنهم

(١) أي: الزمخشري، في تفسير الآية ٢٩ من سورة ق (١٤: ٥٤٧).

(٢) من قوله: «يعني: المناسب أن يقال» إلى هنا، سقط من (ط).

فلما بُعِثَ إِلَيْهِم بِالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ، فَكَذَّبُوهُ، وَعَادَوْهُ، وَتَحَزَّبُوا عَلَيْهِ، سَاعِينَ فِي إِرَاقَةِ دَمِهِ، غَيَّرُوا حَالَهُمْ إِلَى أَسْوَأَ مَا كَانَتْ، فَغَيَّرَ اللَّهُ مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِمْهَالِ، وَعَاجَلَهُمْ بِالْعَذَابِ.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لِيَمَا يَقُولُ مُكَذِّبُو الرُّسُلِ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بِمَا يَفْعَلُونَ.

﴿كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ تَكْرِيرٌ لِلتَّأْكِيدِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَايَاتِ رَبِّهِمْ﴾ زِيَادَةٌ دَلَالِيَةً عَلَى كُفْرَانِ النَّعْمِ وَجُحُودِ الْحَقِّ، وَفِي ذِكْرِ الْإِغْرَاقِ بَيَانٌ لِلأَخْذِ بِالذُّنُوبِ، ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾: وَكُلُّهُمْ مِنْ غَرَقَى الْقَيْطِ وَقَتْلَى قُرَيْشٍ كَانُوا ظَالِمِينَ أَنْفُسَهُمْ بِالْكَفْرِ وَالْمَعَاصِي. [إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْصُتُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْزٍ وَهُمْ لَا يَنْقُوتُ * فَأَمَّا نَفَقَاتِهِمْ فِي الْحَرْبِ فَفَرَدَّ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَدَّكُرُونَ ﴿٥٥-٥٧﴾]

لَمَّا كَانُوا مُتَمَكِّنِينَ مِنَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ تَرَكَوْا ذَلِكَ وَلَمْ يُؤْمِنُوا، كَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ حَاصِلًا لَهُمْ فَغَيَّرُوهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَنْصَلْنَا لَهُمْ بِاللَّهِدَى﴾ [البقرة: ١٦ و ١٧٥].

وَقُلْتُ: تَحْرِيرُهُ: أَنَّ بَعَثَ الرَّسُولَ ﷺ فِي نَفْسِهَا نِعْمَةً دُونَهَا كُلِّ نِعْمٍ، فَلَمَّا نَسِيَ ^(١) الْمُشْرِكُونَ هَذِهِ النِّعْمَةَ الْأَسْنَى وَتِلْكَ الْآيَاتِ الْعُظْمَى، وَكَانُوا مُتَمَكِّنِينَ مِنْ قَبُولِهَا وَالْإِهْتِدَاءِ بِهَيْدِهَا، فَلَمَّا امْتَنَعُوا مِنْهَا وَاضْطَرُّوا إِلَى الْمُهَاجِرَةِ، ثُمَّ اسْتَأْصَلَ شَأْفَتَهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ، قِيلَ ذَلِكَ لَهُمْ. وَعَلَى هَذَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ هَاهُنَا: ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمْ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ تَكْرِيرٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَايَاتِ اللَّهِ﴾ زِيَادَةٌ دَلَالِيَةً عَلَى كُفْرَانِ النَّعْمِ وَجُحُودِ الْحَقِّ: قَالَ الْقَاضِي: «يَعْنِي: كَرَّرَ ﴿كَذَابِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ لِلتَّأْكِيدِ، وَلِيَمَا يَبْطِئُ بِهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى كُفْرَانِ النَّعْمِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَيَايَاتِ رَبِّهِمْ﴾، وَبَيَانٍ مَا أُخِذَ بِهِ آلُ فِرْعَوْنَ» ^(٢).

(١) لفظه «نسي» غير واضحة في (ح) و(ف)، وفي (ط): «مني»، ولعل الصواب ما أثبت، والله أعلم.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

وقلت: وازن المصنّف بين الآيتين^(١)، وقابل بين كل من القريبتين، فقوله: ﴿يَتَّيَنَّتِ رَبِّهِنَّ﴾ زيادة دلالة على كُفْران النعم وجُحود الحق: معناه: أن قوله: ﴿كَفَرُوا بِتَّيَنَّتِ رَبِّهِنَّ﴾ في الآية السابقة مُبْهَمٌ لم يفهم منه أن تلك النعمة المكفورة من أي نوع من أنواع النعم؟ أهي نعمة الآيات المنصوية أو الآيات المنزلة؟ وأن الكُفْران من أي قبيل كان؟ أهو من قبيل^(٢) الإعراض عن الآيات المنصوبة، أو هو من قبيل التكذيب بالآيات النازلة؟

فعلّم من هذه الآية: أن تلك النعمة هي نعمة الآيات المنزلة، وأن ذلك الكُفْران تكذيبها وجُحود الحق، وقوله: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ مُشْتَمِلٌ لجميع أنواع التعذيب، وقوله: ﴿وَأَعْرَفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ نصّ على تعيين العذاب.

قال صاحب «الفرائد»: هذا ليس بتكرير؛ لأن معنى الأول: حال هؤلاء كحال آل فرعون في الكُفْر والتكذيب، فأخذهم بالعذاب، ومعنى الثاني: حال هؤلاء كحال آل فرعون في تغييرهم النعم، وتغيير الله حالهم بسبب ذلك التغيير، وهو أنه أعزقهم، بدليل ما تقدّم عليه، وهو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِكُ اللَّهُ لِمَ يَكُ مُغْتَرِبًا﴾ الآية. ولخصّ المعنى القاضي وقال: «الأول: تشبيه الكُفْر والأخذ، والثاني: تشبيه التغيير في النعمة بسبب تغييرهم ما بأنفسهم»^(٣).

وقلت: النظم يأبى هذا القول؛ لأنّ وجه التشبيه في التشبيه الأول هو قوله: ﴿كَفَرُوا بِتَّيَنَّتِ اللَّهُ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾، فشبه حال كُفْر قريش بحال فرعون ومن قبله، والوجه للتشبيه: الكفر المرتب عليه العقاب، فكذاك ينبغي أن يكون الوجه في التشبيه الثاني هو قوله: ﴿كَذَّبُوا بِتَّيَنَّتِ رَبِّهِنَّ فَأَهْلَكْنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾، لأنه مثله^(٤).

(١) في (ط): «وإن المصنّف بين الآيتين»، وضبطت هكذا، والمثبت من (ح) و(ف).

(٢) قوله: «كان أهو من قبيل» سقط من (ح) و(ف).

(٣) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١١٦).

(٤) وقع في هذه الفقرة خلل وسقط - في مواضع منها - في (ح)، والمثبت من (ط) و(ف).

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: أصرُّوا على الكُفْرِ وَلَجُّوا فيه، فلا يُتَوَقَّعُ منهم

إيمان، وهم بنو قُرَيْظَةَ،

بيانه: أن قوله: ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ جملة مُبتدأَةٌ بعدَ ذِكْرِ المُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ به، صالحةٌ لأن تكونَ بياناً لوجه التشبيه، فوَجِبَ حملُها عليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، قوله: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ جملةٌ مُفسِّرةٌ لِمَا له شُبُهَةٌ عيسى بآدم، ولا فرق بينه وبين قوله: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ في هذا المعنى.

وأما قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُفَكِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ كالتعليل لِحلولِ النَّكَالِ للكُفْران، لِمَا تَقَرَّرَ مراراً: أنَّ اسمَ الإِشارة في مثلِ هذا المقام مُؤدِّنٌ بأنَّ ما بعده جديرٌ بَمَنْ قبله لأجلِ اكْتِسَابِهِ مُوجِبِهِ.

وقد اعترض بين التشبيهِين، وهو غيرُ مُختصِّ بقومِ فرعونَ وقريش، بل هو مُتناوِلٌ لجميع مَنْ يُغَيِّرُ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنَ الْأَمَمِ السَّالِفَةِ واللاحقة، من الكُفْرانِ وتكذيبِ الآيات. فاختصاصُه بالوجهِ الثاني دونَ الأول، وإيقاعُه وجهاً للتشبيه، مع وجودِهِ صريحاً كما بيَّنا: بعيدٌ عن ذائقِ معرفةِ الفَصَاحَتَيْنِ، وَقَفَّ على ترتيبِ النَّظْمِ بينَ الآيتين.

قوله: (فلا يُتَوَقَّعُ منهمُ الإيمانُ)^(١): يعني: دَلَّ قوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - لِمَا فيه من بناءِ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على «هم» المُفِيدِ لِتَقْوَى الحِكم - على عَدَمِ تَوَقُّعِ الإيمانِ منهم، وذلك لترتُّبِ هذه الجملةِ على قوله: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ حيثُ أَوْقَعَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ - وهو معرفةٌ - خبراً لـ ﴿إِنَّ﴾، وجَعَلَ اسمَهُ ﴿شَرَّ الدَّوَابِّ﴾.

قال القاضي: «والفاءُ لِلعَطْفِ والتنبيةِ على أنَّ تَحَقُّقَ المعطوفِ عليه يَسْتَدْعِي تَحَقُّقَ المعطوفِ»^(٢).

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إيمان».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

عَاهَدَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يُيَاثِرُوا عَلَيْهِ، فَكَتَبُوا بِأَنْ أَعَانُوا مُشْرِكِي مَكَّةَ بِالسَّلَاحِ، وَقَالُوا: نَسِينَا وَأَخْطَأْنَا، ثُمَّ عَاهَدَهُمْ فَكَتَبُوا وَمَالُوا مَعَهُمْ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَانْطَلَقَ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ إِلَى مَكَّةَ فَحَالَفَهُمْ.

﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، أَي: الَّذِينَ عَاهَدْتَهُمْ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا، جَعَلَهُمْ شَرَّ الدَّوَابِّ؛ لِأَنَّ شَرَّ النَّاسِ الْكُفَّارُ، وَشَرَّ الْكُفَّارِ الْمُصْرُونَ مِنْهُمْ، وَشَرَّ الْمُصْرِينَ النَّاكِرُونَ لِلْعُهُودِ.

﴿وَهُمْ لَا يَنْقُوتُ﴾: لَا يَخَافُونَ عَاقِبَةَ الْعَذْرِ، وَلَا يُيَاثِرُونَ مَا فِيهِ مِنَ الْعَارِ وَالنَّارِ.

﴿فَإِنَّمَا لِنَقِفْنَهُمْ﴾: فَإِنَّمَا تُصَادِفْنَهُمْ وَتُظْفِرَنَّ بِهِمْ ﴿فَشَرِدَ بِهِمْ مَن خَلَفَهُمْ﴾: فَفَرَّقَ عَنْ مُحَارَبَتِكَ وَمُنَاصِبَتِكَ؛ بِقَتْلِهِمْ شَرَّ قِتْلَةٍ وَالنَّكَايَةِ فِيهِمْ، مَن وَرَاءَهُمْ مِنَ الْكُفْرَةِ، حَتَّى لَا يَجْسُرَ عَلَيْكَ بَعْدَهُمْ أَحَدٌ، اعْتِبَاراً بِهِمْ وَاتِعَاظاً بِحَالِهِمْ.

قوله: (لَا يُيَاثِرُوا): لَا يُسَاعِدُوا. النِّهَايَةُ: «الْمَالِئَةُ: الْمُسَاعِدَةُ وَالْمُعَاوَنَةُ»^(١).

قوله: (لَأَنَّ شَرَّ النَّاسِ الْكُفَّارُ): يَعْنِي: أَبَدَلُ ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُوتُ﴾ مِنْ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وَهُمْ الَّذِينَ أَصْرُوا عَلَى الْكُفْرِ، وَلَجُّوا فِيهِ، بَعْدَ أَنْ جَعَلَهُمْ شَرَّ الدَّوَابِّ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ شَرَّ النَّاسِ الْكُفَّارُ إِلَى آخِرِهِ، لِمَا عَرَفَتْ فِي إِبْدَالِ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، مِنْ ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، مَعْنَى الْبَدَلِ.

ثُمَّ فِي عَطْفِ ﴿يَنْقُوتُ﴾ وَهُوَ مُضَارِعٌ، عَلَى ﴿عَاهَدْتَ﴾ وَهُوَ مَاضٍ: الدَّلَالَةُ عَلَى اسْتِمْرَارِ النَّقْضِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «فَنَكَبُوا، ثُمَّ عَاهَدَهُمْ فَكَتَبُوا».

قوله: ﴿فَإِنَّمَا لِنَقِفْنَهُمْ﴾: فَإِنَّمَا تُصَادِفْنَهُمْ وَتُظْفِرَنَّ بِهِمْ، الْأَسَاسُ: «طَلَبْنَاؤُهُ فَنَقِفْنَاؤُهُ فِي مَكَانٍ كَذَا، أَي: أَدْرَكْنَاؤُهُ». الْجَوْهَرِيُّ: «نَقِفْتُهُ نَقْفًا، أَي: صَادَفْتُهُ».

(١) هذه الفقرة - من قوله: لَا يُيَاثِرُوا إِلَى هُنَا - أَخْرَجَتْ فِي (ح) وَ(ف) بَعْدَ الَّتِي تَلِيهَا، وَوَرَدَتْ فِي (ط) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمَوَافِقُ لِتَرْتِيبِ «الْكَشَافِ».

وقرأ ابن مسعود: «فَشَرَّدُ»، بالذالِ المُعْجَمَةِ، بمعنى: فَفَرَّقَ، وكأنه مقلوبٌ «شَدَّرَ»، من قولهم: ذَهَبُوا شَدَّرَ مَدَّرَ، ومنه: الشَّدْرُ: المُلْتَقَطُ مِنَ المَعْدِنِ؛ لِتَفَرُّقِهِ. وقرأ أبو حنيفة: «مِن حَلْفِهِمْ»، ومعناه: فافعلِ التَّشْرِيدَ مِن وراثِهِمْ، لأنه إذا شَرَّدَ الذينَ وراءَهُم فقد فَعَلَ التَّشْرِيدَ في الِوراءِ، وأوقَعَهُ فيه؛ لأنَّ الِوراءَ جِهَةُ المَشَرِّدينَ، فإذا جُعِلَ الِوراءُ ظَرْفًا لِلتَّشْرِيدِ فقد دَلَّ على تَشْرِيدِ مَنْ فيه، فلم يبقَ فَرَقٌ بَيْنَ القِرَاءَتَيْنِ.

قلت: والظاهرُ أنَّ الفاءَ في قوله: «فَشَرَّدَ بِهِمْ» فاءٌ فصيحَةٌ تقتضي عدوفاً هو سَبَبُ التَّشْرِيدِ، كما قَدَّرَ: «فإِذَا تُصَادِفْنَهُمْ وَتَظْفَرَنَّ بِهِمْ فَشَرَّدَ بِهِمْ»، فالتَّشْرِيدُ مُسَبَّبٌ عَنِ الظَّفْرِ بِهِمْ لا الإدراكِ فقط. ولا يبيحُ أنْ تُجْعَلَ الفاءُ في قوله: «الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يَأْمِنُونَ» منها، ويجوزُ أن يكونَ قوله: «وَتَظْفَرَنَّ بِهِمْ» عطفًا تفسيريًّا على «تُصَادِفَنَّ»، كما في قوله: «فإِذَا تَثَقَّفُونِي فَاقْتُلُونِي»، فيكونُ قوله: «فَشَرَّدَ بِهِمْ» جزاءً للشَّرْطِ فقط.

قوله: (ذَهَبُوا شَدَّرَ مَدَّرَ)، الجوهري: «تَفَرَّقُوا شَدَّرَ مَدَّرَ: إِذَا ذَهَبُوا فِي كُلِّ وَجْهٍ»، قال ابنُ جِنِّي: «قرأ الأعمش: «شَرَّدُ» بالذالِ المُعْجَمَةِ، ولم يَمُرَّ بنا في اللغة تركيبُ (ش ر ذ)، والأوجهُ أن تكونَ الذالُ بدلاً من الدالِ، والجامعُ بينهما أنها مجهورانِ ومُتقاربانِ»^(١). وقال أبو البقاء: «نحو: خراديل وخراذيل، وقيل: هو مقلوبٌ من «شَدَّرَ» بمعنى: فَرَّقَ، وكُلُّ ذلك تعسُّفٌ بعيدٌ»^(٢).
قوله: (فافعلِ التَّشْرِيدَ مِن وراثِهِمْ): يعني: أَجْرِي المُنْتَعِدِّي مَجْرِي اللّازِمِ، ثم عُدِّي تَعْدِيَّتَهُ، كقوله:

..... يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَضْلِي^(٣)

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٠).

(٢) «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٩).

(٣) جزء من بيت شعر لذي الرُّمَّة - كما في «ديوانه» ص ٥٧٥ -، وهو بتمامه:

وإنَّ تَعَدِّيَّ بِالْمُخْلِ عَنِ ذِي ضُرُوعِهَا
إِلَى الصَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَضْلِي

وهو من شواهد «المفصل» للزخشي ص ٥٤، و«شرح الكافية» لرضي الدين الأسترابادي (١: ٣٤٤).

﴿لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾: لَعَلَّ المُشَرِّدِينَ مِنْ وَرَائِهِمْ يَتَّعِظُونَ.

[﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْذِرْ لَهُمْ عَلَى سَوْءِ مَا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ﴾ ٥٨]

﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ﴾ مُعَاهِدِينَ ﴿خِيَانَةً﴾ وَنَكُنَّا بِأَمَارَاتِ تَلُوحٍ لَكَ ﴿فَأَنْذِرْ لَهُمْ﴾: فَاطْرَحَ إِلَيْهِمُ الْعَهْدَ ﴿عَلَى سَوْءِ﴾: عَلَى طَرِيقِ مُسْتَوٍ قَصْدٍ - وَذَلِكَ أَنْ تُظَاهِرَ لَهُمْ نَبْدَ الْعَهْدِ، وَتُخَبِّرَهُمْ إِخْبَاراً مَكْشُوفاً بَيِّنًا أَنْكَ قَطَعْتَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُمْ - وَلَا تُتَاجِرُهُمُ الْحَرْبَ وَهُمْ عَلَى تَوْهُمِ بَقَاءِ الْعَهْدِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ خِيَانَةً مِنْكَ، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ﴾ فَلَا يَكُنْ مِنْكَ إِخْفَاءُ نَكْتِ الْعَهْدِ وَالْخِدَاعِ.

وقيل: على استواء في العلم بنقض العهد، وقيل: على استواء في العداوة، والجار والمجرور في موضع الحال، كأنه قيل: فأنذر إليهم ثابتاً على طريق قصد سوي،

وفي إيقاع التشريد في المكان وإرادة^(١) التشريد فيمن يشغل المكان: كقوله الشنفرى:

تبيت بمنجاة من اللوم يئتها^(٢)

فإذن صحَّ قوله: «فلم يبق فرق بين القراءتين»، اللهم إلا في المبالغة.

قال محيي السنة في معنى المشهورة: «فرق بهم جمع كل ناقض، أي: افعل هؤلاء الذين نقضوا عهدك وحاربوك فعلاً من القتل والتنكيل، ليخافك من خلفهم من أهل مكة»^(٣).

قوله: (فأنذر إليهم ثابتاً): هذا على أن يكون ﴿سَوْءِ﴾ صفة موصوف محذوف، كما قال:

= و«مغني اللبيب» (٢: ٥٢١)، وعمل الشاهد فيه أن الفعل «يجرح» متعد أجري مجرى اللازم، والأصل أن يقول: «يجرحها»، لكن لما خصمته معنى الفعل «يؤثر» عداه تعديته، أي: عداه بالحرف «في». وسيأتي عند الزحسري في تفسير الآية ١٥ من سورة الأحقاف، وانظر كلام المؤلف عليه هناك.

(١) من بداية الفقرة إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) انظر: «المفصليات» ص ١٠٩، وفيه: «تحل» بدل «تبيت»، وتماثه:

إذا ما بيوت بالمدمة حلت

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٩).

أو حاصِلِينَ عَلَى اسْتِوَاءٍ فِي الْعِلْمِ أَوْ الْعِدَاوَةِ، عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنَ النَّابِذِ وَالْمُنْبُوذِ إِلَيْهِمْ مَعًا.

[﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِيَّاهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ ٥٩]

﴿سَبَقُوا﴾: فاتوا وأفلتوا من أن يُظفَرَ بهم ﴿إِيَّاهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾: إنهم لا يُفَوِّتُونَ ولا يَجِدُونَ طَالِبَهُمْ عَاجِزًا عَنِ إدْرَاكِهِمْ، وَقُرِيءَ: «أَنَّهُمْ» بِالْفَتْحِ؛ بِمَعْنَى: لَأَنَّهُمْ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَكْسُورَةِ وَالْمَفْتُوحَةِ تَعْلِيلٌ، إِلَّا أَنَّ الْمَكْسُورَةَ عَلَى طَرِيقَةِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَالْمَفْتُوحَةَ تَعْلِيلٌ صَرِيحٌ، وَقُرِيءَ: «يُعْجِزُونَ» بِالتَّشْدِيدِ، وَقَرَأَ ابْنُ مُحِيصِنٍ: «يُعْجِزُونَ» بِكَسْرِ النُّونِ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: «وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ كَفَرُوا» بِكَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا؛ عَلَى حَذْفِ النُّونِ الْخَفِيفَةِ. وَقَرَأَ حَمْزَةٌ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بِالْبَاءِ؛ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لـ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾،

«عَلَى طَرِيقِ مُسْتَوٍ»، فَالْجَائِزُ وَالْمَجْرُورُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ﴿فَأَنْيَذُ﴾. وَقَوْلُهُ: «أَوْ حَاصِلِينَ» عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَجْرُورِ فِي ﴿الَّتِيهَهُ﴾ أَوْ الْمَرْفُوعِ فِي ﴿فَأَنْيَذُ﴾ كَمَا فِي الْوَجْهَيْنِ، أَي: عَلَى اسْتِوَاءٍ فِي الْعِلْمِ أَوْ عَلَى اسْتِوَاءٍ فِي الْعِدَاوَةِ.

قوله: (ولا يجدون طالِبَهُمْ عَاجِزًا)، الرَّاغِبُ: «أَعْجَزْتُ فَلَانَا وَعَجَّزْتُهُ وَعَاجَزْتُهُ: جَعَلْتَهُ عَاجِزًا. قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ [الحج: ٥١]، وَقُرِيءَ: «مُعْجِزِينَ»، فَـ ﴿مُعْجِزِينَ﴾ مَعْنَاهُ: ظَالِمِينَ وَمُقَدِّرِينَ أَنَّهُمْ يُعْجِزُونَنَا؛ لِأَنَّهُمْ حَسَبُوا أَنْ لَا حَسْرَةَ وَلَا نَشْرَ، فَيَكُونُ ثَوَابٌ وَعِقَابٌ، وَ«مُعْجِزِينَ»: يَنْسُبُونَ مَنْ تَبِعَ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى الْعَجْزِ، نَحْوُ: جَهَلْتُهُ وَفَسَّقْتُهُ»^(١).

قوله: (وقرئ: «أنهم» بالفتح): ابنُ عامرٍ، والباقون: بكسرها^(٢).

قوله: (وقرأ حمزة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بِالْبَاءِ^(٣))، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لـ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وَقَوْلُهُ: (وَاسْتِدْلٌ)، كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِ هَذَا الْوَجْهِ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ «إِنَّ» الْمُخَفَّفَةَ، قَالَ أَبُو

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٤٧-٥٤٨.

(٢) انظر: «التيسير» ص ١١٧، و«حجة القراءات» ص ٣١٢.

(٣) وهي قراءة حفص وابن عامر أيضاً. انظر: «التيسير» ص ١١٧، و«حجة القراءات» ص ٣١٢، وسيأتي تنبيه

المؤلف إلى هذا بعد قليل.

وقيل فيه: أصله: أن سَبَقُوا، فحُذِفَتْ «أن»، كقوله: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، واستُبدِلَ عليه بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: «أنهم سَبَقُوا»، وقيل: وَقَعَ الْفِعْلُ عَلَى «أنهم لا يُعْجِزُونَ»؛ عَلَى أَنَّ «لَا» صِلَةٌ، و﴿سَبَقُوا﴾ فِي حُلِّ الْحَالِ، يَعْنِي: سَابِقِينَ، أَي: مُفْلِتِينَ هَارِبِينَ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَلَا يُحَسِّبُهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ لِيَكُونَ مَفْهُومًا، وَقِيلَ: وَلَا يَحْسَبَنَّ قَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا. وَهَذِهِ الْأَقْوِيلُ كُلُّهَا مُتَمَحِّلَةٌ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا هَمْزَةُ بَنِيَّةٍ.

البقاء: «في الفاعل وجهان: أحدهما: هو مُضْمَرٌ، أَي: لَا يَحْسَبَنَّ مَنْ خَلَقَهُمْ، أَوْ: يَحْسَبَنَّ أَحَدٌ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي «سَبَقُوا». وَثَانِيهَا: أَنَّ الْفَاعِلَ «الَّذِينَ كَفَرُوا»، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحذُوفٌ، أَي: أَنْفُسَهُمْ، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: أَنْ سَبَقُوا، وَ«أَنْ» مَصْدَرِيَّةٌ، حُكِّيَ عَنِ الْفَرَاءِ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ مُوصُولَةٌ، وَحُذِفَ الْمَوْصُولُ ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ شَاذٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ»^(١).

قوله: (وَقَعَ الْفِعْلُ عَلَى «أنهم لا يُعْجِزُونَ»، عَلَى أَنَّ «لَا» صِلَةٌ): قَالَ الزَّجَّاجُ: «وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «لَا» لَعْوًا، أَي: وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ يُعْجِزُونَ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «سَبَقُوا»، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ «لَا» لَا تَكُونُ لَعْوًا فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ فِيهِ غَيْرَ لَعْوٍ»^(٢).

قوله: (قَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ)، الْجَوْهَرِيُّ: «الْقَبِيلُ: الْجَمَاعَةُ تَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ فِصَاعِدَاءَ مِنْ قَوْمٍ شَتَّى، وَالْجَمْعُ: قَبِيلٌ».

قوله: (وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا هَمْزَةُ بَنِيَّةٍ): يُقَالُ: رَزَعُمُه لَيْسَ بَنِيْرٌ، وَإِنْ هَمْزَةٌ مَا تَفَرَّدَ بِهَا، وَفِي «التيسير»: «قَرَأَ حَفْصٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَهَمْزَةٌ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بِالْبَاءِ، وَالْبَاقُونَ بِالْتَاءِ»^(٣)، وَوَجْهَهَا مُسْتَقِيمٌ عَلَى وُجُوهِهَا كَمَا صَحَّحَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، وَلِأَنَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ، وَمَا تَوَاتَرَ فَهُوَ نَيْرٌ. عَلَى أَنَّهُ^(٤) أَجَازَ حَذْفَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنْ بَابِ «حَسِبَ» فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ؛

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٩ - ٦٣٠).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٢٢).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص ١١٧.

(٤) أي: الزمخشري.

وعن الزهري: أنها نزلت فيمن أفلت من قلّ المشركين.

[﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ، عَدُّوا لِلَّهِ وَعَدُّوكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ ٦٠]

﴿مِنْ قُوَّةٍ﴾: من كل ما يُتقوى به في الحرب من عُددها.

وعن عتبة بن عامر: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «ألا إن القوّة الرمي»، قالها ثلاثاً. ومات عتبة عن سبعين قوساً في سبيل الله. وعن عكرمة: هي الحصون.

والرّباط: اسمٌ للخيل التي تُربط في سبيل الله، ويجوز أن تُسمّى بالرّباط الذي هو بمعنى الرابطة، ويجوز أن يكون جمع ربيط؛ كفصيل وفصال، وقرأ الحسن: «ومن رُبط الخيل»، بضمّ الباء وسكونها، جمع رباط.

منها: قال في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]: «هو في الأصل مُبتدأ، فحُذِفَ كما حُذِفَ المُبتدأ»^(١)، إلى غير ذلك كما سيجيء.

قوله: (من قلّ المشركين)، النهاية: «القلّ: القومُ المنهزمون، من القلّ: الكسر، وهو مصدرٌ سُمي به، ويقع على الواحد والاثنين والجمع».

قوله: (وعن عتبة بن عامر) الحديث: رواه مسلمٌ والترمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجهَ والدارميُّ^(٢)، وليس فيه: «مات عتبة عن سبعين قوساً»^(٣).

قوله: (والرّباط: اسمٌ للخيل التي تُربط في سبيل الله): قيل: فإذا يُلزَم من إضافته إلى الخيل إضافة الشيء إلى نفسه، يُقال: الرّباط: اسمٌ عامٌ يُطلَق على معانٍ منها ما ذكره، ومنها

(١) قاله الزمخشريُّ على قراءة (ولا يحسن) بالياء، ولا بُدَّ من الرجوع إلى كلامه هناك حتّى يتضح.

(٢) مسلم (١٩١٧)، والترمذي (٣٠٨٣)، وأبو داود (٢٥١٤)، وابن ماجه (٢٨١٣)، والدارمي (٢٤٠٤).

(٣) ليس في عبارة الزمخشري ما يدلُّ على أن هذه الجملة من الحديث المذكور، حتّى يُقال: إنها ليست فيه، كما توهم المؤلف رحمه الله تعالى.

ويجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾ تخصيصاً للخَيْلِ مِنْ بَيْنِ مَا يُتَقَوَّى بِهِ، كقوله: ﴿وَجِنْدِيلٍ وَمِكَدَلٍ﴾ [البقرة: ٩٨]، وعن ابن سيرين: أنه سُئِلَ عَمَّنْ أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ فِي الْحِصُونِ؟ فقال: يُشْتَرَى بِهِ الْخَيْلُ، فَتُرَابِطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُغْزَى عَلَيْهَا، فقليل له: إنما أوصى في الحصون؟ فقال: ألم تسمع قول الشاعر:

إِنَّ الْحُصُونَ الْخَيْلُ لَا مَدْرُ الْقَرَى

﴿تُرْهَبُونَ﴾ قُرَىً بِالْتَخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ،

انتظارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ. في «النهاية»: «الرباطُ في الأصل: الإقامة على جهادِ العدوِّ بالحرب، وارتباطُ الخيل: إعدادها، وقيل: الرباطُ: مصدرٌ رابطٌ، أي: لازمتُ. وقيل: الرباطُ: اسمٌ لِمَا يُرْبِطُ بِهِ الشَّيْءُ، أي: يُشَدُّ»، فأضيفَ إلى الخَيْلِ اللَّيْلَانِ، كقولك: خاتمٌ حديد، فعلى هذا اللَّامُ في قول المصنّف: «الرباطُ» للتعهد، أي: الرباطُ المذكورُ في الآية، قال في «الانتصاف»: «المطابقُ للرَّمِي أن يكونَ «الرباطُ» على بابهِ مصدرًا»^(١).

قوله: (إِنَّ الْحُصُونَ الْخَيْلُ لَا مَدْرُ الْقَرَى): أوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ عَلَى تَوَقُّي الرَّدَى^(٢)

يعني: عَلِمْتُ أَنَّ الْحُصُونَ الَّتِي يُتَوَقَّى بِهَا: الْخَيْلُ، لَا قُصُورَ الْقَرَى وَالْمَدَائِنِ الَّتِي يُلْجَأُ إِلَيْهَا.

قوله: (تُرْهَبُونَ): بالتخفيف: الجماعة، وبالتشديد: شاذة. الراغب: «الرَّهْبَةُ وَالرَّهْبُ: خَافَةٌ مَعَ تَحْزُنٍ»^(٣) واضطراب، قال عز وجل: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ﴾، والترهبُ: التَّعَبُّدُ، وهو استعمالُ الرَّهْبَةِ،

(١) «الانتصاف» لابن المنبِّر (٢: ١٦٦) بحاشية الكشاف.

(٢) البيتُ للأسعري بن حمران الجعفي، كما في «الأصمعيات» ص ١٤١.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات» للراغب، مادة (رهب): «تحرُّز»، والأول أحسن.

وقرأ ابنُ عَبَّاسٍ ومُجَاهِدٌ: «تُخْزُونَ»، والضميرُ في ﴿بِهِ﴾ راجعٌ إلى ﴿مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾، ﴿عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾: هم أهلُ مَكَّةَ، ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ﴾: هم اليهود، وقيل: المُنَافِقُونَ، وعن السُّدِّيِّ: هم أهلُ فارس.

وقيل: كَفَرَةُ الجَنِّ، وجاء في الحديث: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَقْرَبُ صَاحِبَ فَرَسٍ، وَلَا دَارًا فِيهَا فَرَسٌ عَتِيقٌ»، ورُوي: «إِنَّ صَهِيلَ الخَيْلِ يُرْهِبُ الجَنِّ».

[﴿وَرَأَى جَنَحًا لِلسَّلَامِ فَأَجْنَحَ لَهَا وَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ٦١]

جَنَحَ لَهُ، وإليه: إذا مال، والسَّلَمُ: تُوْنَتْ تَأْنَيْتٌ نَقِيضُهَا، وهي الحرب، قال:
السَّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ والحربُ تَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جَرْعٌ
وقِرِئَ بفتح السَّيْنِ وكسرها.

وعن ابنِ عَبَّاسٍ رضي اللهُ عنه: أن الآيةَ منسوخةٌ بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وعن مُجَاهِدٍ: بقوله: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، والصحيحُ أنَّ الأمرَ موقوفٌ على ما يرى فيه الإمامُ صلاحَ الإسلامِ وأهله؛ مِنْ حَزْبٍ أَوْ سَلَمٍ، وليسَ بِحَتْمٍ: أن يُقاتلوا أبداً، أو يُجابوا إلى الهدنةِ أبداً.

والرَّهْبَانِيَّةُ: غُلُوٌّ فِي تَحْمُلِ الرَّهْبَةِ مِنْ فَرْطِ الرَّهْبَةِ، والرَّهْبَانُ يَكُونُ وَاحِداً وَجَمْعاً، وقالوا:
رَهْبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمَتٍ^(١).

قوله: (قال: السَّلْمُ تَأْخُذُ البَيْتَ: مَضَى شَرْحَهُ فِي البَقْرَةِ^(٢)).

قوله: (إلى الهدنة): هادئته: صالحه، والاسمُ: الهدنة.

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٦٦-٣٦٧.

(٢) في تفسير الآية ٢٠٨ منها (٣: ٣٢٠).

وقرأ الأشهبُ العقيلي: «فاجنح» بضمّ التّون، ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾: ولا تخف من إبطائهم المكر في جنوحهم إلى السلم، فإن الله كافيك وعاصمك من مكرهم وخديعتهم. قال مجاهد: يريد قريظة.

[﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدِكَ بِتَصْرُوهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ * وَأَلْفَ بَيْتٍ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْتِهِمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٦٢-٦٣]

﴿فَاتَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ فإن محسبك الله: قال جرير:

إني وجدت من المكارم حسبكم أن تلبسوا حرّ الثياب وتشبّعوا

﴿وَأَلْفَ بَيْتٍ قُلُوبِهِمْ﴾ التأليف بين قلوب من بعث إليهم رسول الله ﷺ من الآيات الباهرة؛ لأن العرب لما فيهم من الحمية، والعصبيّة، والانطواء على الضغينة في أدنى شيء، والقائه بين أعينهم إلى أن يتقمّوا، لا يكاد يأتلف فيهم قلبان،.....

قوله: (إني وجدت من المكارم) البيت، بعده:

فإذا تذكّرت المكارم مرّة في مجلس أنتم به فتقمّوا^(١)

«حسبكم»: أي: محسبكم، و«الحرّ» من كلّ شيء: اعتقه، ويروى: «حرّ الثياب»، والخرز: اسم دأبية، سمّي الثوب المتخذ من وبرها خرزاً. في «المغرب». وفي «النهاية»: «الخرز: ثياب تنسج من إبريسم و صوف، وقيل: الخرز: الثياب المعمول من الإبريسم، وهذا هو المعروف الآن».

يهجوهم بأنهم لثام أراذل هممهم مقصورة على المآكل والملابس.

«تقمّوا»: أي: غطوا وجوهكم من الحياء، «أن تلبسوا» فاعل: «حسبكم»، وقيل: وقوع «حسبك» صفة للنكرة في قولهم: عندي رجل حسبك رجلاً، دليل على أنه في معنى اسم الفاعل.

(١) كذا عزاه الزمخشري إلى جرير، ولم أقف عليه في «ديوانه»، وقد عزاه سيويه في «الكتاب» (٣: ١٥٣)، وأبو عبيد البكري في «فصل المقال» ص ٢٥١ إلى عبد الرحمن بن حسان، والله أعلم.

ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ قُلُوبَهُمْ عَلَىٰ اتِّبَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاتَّخَذُوا، وَأَنْشَأُوا يَرْمُونَ عَنْ قَوْسٍ
واحدة، وذلك لِمَا نَظَّمَ اللَّهُ مِنَ الْفِتْنَةِ، وَجَمَعَ مِنْ كَلِمَتِهِمْ، وَأَحَدَتْ بَيْنَهُمْ مِنَ التَّحَابُّ
والتَّوَادُّ، وَأَمَاطَ عَنْهُمْ مِنَ التَّبَاغُضِ وَالتَّمَاقُتِ، وَكَلَّفَهُمْ مِنَ الْحَبِّ فِي اللَّهِ وَالتَّبَغُّضِ فِي اللَّهِ،
وَلَا يَقْدِرُ عَلَىٰ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ يَمْلِكُ الْقُلُوبَ، فَهُوَ يُقَلِّبُهَا كَمَا شَاءَ، وَيَصْنَعُ فِيهَا مَا أَرَادَ.

وقيل: هم الأوس والخزرج، كان بينهم من الحروب والوقائع ما أهلك ساداتهم
ورؤساءهم، ودقَّ جماجمهم، ولم يكن لبغضائهم أمدٌ ومُتَّهَى، وبينهما التجاوز الذي
يُبيح الضَّغائن، ويُديم التَّحاسُدَ والتنافس، وعادة كُلُّ طائفتين كانتا بهذه المثابة أن
تَتَجَنَّبَ هذه ما آثرتُه أختها، وتكرهه وتنفِرُ عنه، فأنساها اللهُ تعالى ذلك كُلَّهُ، حتى
اتَّفَقُوا على الطاعة، وتَصَافَؤُوا، وصاروا أنصاراً، وعادُوا أعواناً، وما ذاك إلا بلطيفِ صنعه
وبليغِ قدرته.

﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٦٤]

قوله: (وبينهما التجاوز)، الأساس: «وهم جيري، وتجاوزوا»^(١).

قوله: (وعادة كُلُّ طائفتين): مُبتدأ، والخبرُ «أَنْ تَتَجَنَّبَ»، و«كانتا بهذه المثابة» صفةُ
«طائفتين».

قوله: (وما ذاك إلا بلطيفِ صنعه وبليغِ قدرته): ويُمكنُ أن يُستنبط هذا المعنى من قوله:
﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فَإِنَّ الْعَزِيزَ دَلَّ عَلَى بَلِيغِ قُدْرَتِهِ^(٢)، وَمِنْ عِزَّتِهِ: أَنْ بَعَثَ النَّبِيَّ ﷺ إِلَيْهِمْ،
وَجَعَلَ بَعَثَهُ مِنَ الْآيَاتِ الْبَاهِرَةِ وَالْمُعْجِزَاتِ الْقَاهِرَةِ، حَيْثُ أَلْفَ بِهِ قُلُوبَهُمْ، وَأَذَلَّ صَعْبَهُمْ؛
بِأَنْ أَوْقَعَ بَيْنَهُمُ الرَّحْمَةَ وَالتَّوَادُّعَ، وَرَفَعَ الْأَنْفَةَ وَالْكَبْرَ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَىٰ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ يَكُونُ
قَاهِرًا عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، مَالِكًا لِلْقُلُوبِ الْأَبْيَةِ الْمَجْبُولَةِ عَلَى الْحَمِيَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنَّ

(١) في (ح) و(ف): «هم جيري، أي: مرجعي»، والمُثَبُّ من (ط)، وهو الموافق لِمَا في «أساس البلاغة»
للزنجشري، مادة (جور).

(٢) من قوله: «يمكن أن يستنبط» إلى هنا، سقط من (ح).

﴿وَمِنْ آتِبَعِكَ﴾ الواوُ بمعنى «مع»، وما بعده: منصوب، تقول: حَسْبُكَ زيداً
 درهم، ولا تَجْرُ؛ لأنَّ عَطْفَ الظاهرِ المجرورِ على المكنيِّ مُتَمَنِّعٌ، قال:
 فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ عَضْبٌ مُهَنْدٌ

والمعنى: كَفَّاكَ وَكَفَى تَبَاعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ نَاصِراً، أو يكونُ في محلِّ الرفع، أي:
 كَفَّاكَ اللَّهُ وَكَفَّاكَ الْمُؤْمِنُونَ.

وهذه الآيةُ نَزَلَتْ بِالْبَيْدَاءِ فِي غَزْوَةِ بَدْرِ قَبْلَ الْقِتَالِ، وعن ابنِ عَبَّاسٍ رضي اللهُ
 عنهما: نزلت في إسلامِ عُمَرَ، وعن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ: أنه أسلمَ مع النَّبِيِّ ﷺ ثلاثةً وثلاثونَ
 رجلاً وِسْتُ نِسْوَةٌ، ثم أسلمَ عُمَرُ رضي اللهُ عنه، فنزلت.

قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلِّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يَصْرِفُهَا كَيْفَ يَشَاءُ. رواه
 مُسْلِمٌ^(١) عن عبدِ اللهِ بنِ عمرو، وأحمدُ بنُ حنبلٍ^(٢) عن أمِّ سَلَمَةَ.

ومن حِكْمَتِهِ: أنْ ذَبَرَ أُمُورَهُمْ هَذَا التَّدْبِيرَ الْعَجِيبَ، وأحدَثَ فِيهِمْ مِنَ التَّوَادُّ وَالتَّحَابِّ^(٣)،
 وَنَظَّمَ أَلْفَتَهُمْ وَجَمَعَ كَلِمَتَهُمْ، لأنَّ الفاصِلةَ كالتعليلِ للتأليفِ، ولا بُدَّ من مناسِبةٍ لتخصيصِ
 الصِّفَتَيْنِ.

قوله: (فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ عَضْبٌ^(٤) مُهَنْدٌ): أوَّلُهُ:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا^(٥)

وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا: عبارةٌ عن التفرُّقِ، وَنَصَبَ «الضَّحَّاكَ» بقوله: «فَحَسْبُكَ»، لأنَّه في معنى:
 يَكْفِيكَ، يقول: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْحَرْبِ وَوَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَكُمْ فَحَسْبُكُمْ مَعَ الضَّحَّاكَ سَيْفٌ هِنْدِيٌّ.

(١) في «صحيحه» (٢٦٥٤)، واللفظُ المذكورُ له.

(٢) في «مسنده» (٢٦٥١٩) و(٢٦٥٧٦) و(٢٦٦٧٩)، وقد تقدَّم لفظُه عند المؤلفِ ص ٦٦ في تفسير الآية
 ٢٤ من هذه السُّورة، وخَرَّجَه هناك من «جامع الترمذي» (٣٥٢٢).

(٣) تحرف في (ف) إلى: «الِبوادِر العجَاب».

(٤) في (ج) و(ف): «سيف»، وألْتَبْتُ من (ط)، وهو لفظُ «الكشاف».

(٥) انظر: «الأمالي» لأبي علي القالي (٢: ٢٦٢).

﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ * أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿ ٦٥-٦٦ ﴾

التحريض: المبالغة في الحث على الأمر، من الحرَض، وهو أن يُنهكه المرض ويتبالمغ فيه، حتى يُشفي على الموت، أو أن تُسميه حرَضاً، وتقول له: ما أراك إلا حرَضاً في هذا الأمر ومُرَضاً فيه؛ ليهيجه ويُحرك منه، ويُقال: حرَّكه وحرَّضه وحرَّسه وحرَّبه؛ بمعنى.

وقري: «حرَّص» بالصاد غير المعجمة، حكاهما الأخفش؛ من الحرَّص.

وهذه عِدَّةٌ من الله وبشارةٌ بأن الجماعة من المؤمنين إن صبروا غلبوا عشرة أمثالهم من الكفار بعون الله تعالى وتأيدته، ثم قال: ﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ أي: بسبب أن الكفار قومٌ جهلةٌ يُقاتلون على غير احتسابٍ وطلبِ ثوابٍ كالبهائم، فيقول ثباتهم، ويعدمون - لجهلهم بالله - نُصرتهم، ويستحقون خذلانه،

قوله: (أو أن تُسميه حرَضاً): عطف على قوله: «المبالغة في الحث»، يُريد: أن «حرَضاً» له معنيان. الأساس: «نُهِك فلانٌ مرَضاً حتى أصبحَ حرَضاً، أي^(١): أشفى على الهلاك، وحرَّضه على الأمر، وفيه تحريض»، فإذا حُمِلَ على المعنى الأولِ فمعناه: يا أيها النبي حُثَّ المؤمنين على القتال، أي: بالبلغ في الأمر بالقتال، وإذا حُمِلَ على الثاني فمعناه: سَمَّهم حرَضاً، كما يُقال: فسَّقته، أي: سَمَّيته فاسقاً، وهذا من باب التهيج والإلهاب، ولهذا قال: «لِيُهَيِّجَهُ وَيُحْرِكَ مِنْهُ».

قوله: (وَيَسْتَحِقُّونَ خِذْلَانَهُ)، وقوله: «ومعه ما يستوجب به النَّصْر»: بناءً على مذهبه، فإنَّ عندهم^(٢) الوُجوب عقلي، وفعل العبد مؤثِّر، وعندنا: الوجوبُ بسببِ الوعد؛ تفضلاً منه تعالى، لقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

(١) من قوله: «عطف على قوله» إلى هنا، سقط من (ح)، والتبُّت من (ط) و(ف)، وهو الموافق لِمَا في «أساس البلاغة»، مادة (حرض).

(٢) أي: عند المعتزلة.

خِلَافَ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ، وَمَعَهُ مَا يَسْتَوْجِبُ بِهِ النَّصْرَ وَالْإِظْهَارَ مِنَ اللَّهِ.
 وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَفِرُّوا وَيَثْبُتَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ لِلْعَشْرَةِ، وَكَانَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ حَمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ثَلَاثِينَ رَاكِبًا، فَلَقِيَ أَبَا جَهْلٍ فِي ثَلَاثِ مِائَةٍ
 رَاكِبٍ. قِيلَ: ثُمَّ ثَقُلَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَضَجُّوا مِنْهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ، فَنُسِخَ وَخُفِّفَ
 عَنْهُمْ بِمُقَاوَمَةِ الْوَاحِدِ الْإِثْنِينَ.
 وَقِيلَ: كَانَ فِيهِمْ قِلَّةٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ، ثُمَّ لَمَّا كَثُرُوا بَعْدَ نَزْلِ التَّخْفِيفِ.

قوله: (وقيل: كان فيهم قلة في الابتداء): فإن قلت: كيف يستقيم هذا مع قوله: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾، فإن التحويل من القلة إلى الكثرة يزيد القوة لا الضعف؟

قلت: لما كان موجب القوة اعتمادهم على الله وتوكلهم عليه، لا على الكثرة، كما في بدر وغيره، أوجب أن يقاوم واحد منهم عشرة، ولهذا يعلل الأمر بما يقابل قوله: ﴿يَأْتَهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾، واليه الإشارة بقوله: «خِلَافَ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ، وَمَعَهُ مَا يَسْتَوْجِبُ بِهِ النَّصْرَ وَالْإِظْهَارَ مِنَ اللَّهِ»، ثم لما كثروا واعتمدوا عليها بعض الاعتماد، كما في حنين، خفف الله عنهم بعض ذلك. وقال الإمام: «الْكُفَّارُ إِنَّمَا يُعُولُونَ عَلَىٰ قُوَّتِهِمْ وَشَوْكِهِمْ، وَالْمُسْلِمُونَ يَسْتَعِينُونَ بِالذُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ النَّصْرُ وَالظَّفَرُ بِهِ الْيَقِينُ»^(١).

فإن قلت: فما معنى عطف قوله: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ على قوله: ﴿خَفَّفَ اللَّهُ﴾؟ قلت: معناه: الآن خفف الله عنكم لما ظهر متعلق عليه تعالى، أي: كثرتكم التي هي موجب ضعفكم بعد ظهور قوتكم وقوتكم.

روى السلمي عن النضر ابادي^(٢): هذا التخفيف كان للأمة دون الرسول ﷺ، ومن لا

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٥٠٥).

(٢) أبو القاسم إبراهيم بن محمد (٣٦٧هـ) كان من أجل مشايخ خراسان، صحب الشبلي والروذباري وغيرهما. وكلامه في علوم القوم كلام متمكن من الحقائق. له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦: ١٦٩)، و«طبقات الصوفية» ص ٤٨٤.

وَقُرِئَ: ﴿ضَعْفًا﴾ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ؛ كَالْمَكْثِ وَالْمَكْثُ، وَالْفَقْرُ وَالْفُقْرُ. و«ضَعْفًا»؛ جَمْعُ ضَعِيفٍ، وَقُرِئَ الْفِعْلُ الْمُسْتَدُّ إِلَى «الْمِثَّةِ» بِالْيَاءِ وَالنَّاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.
وَالرَّادُّ بِالضَّعْفِ: الضَّعْفُ فِي الْبَدَنِ، وَقِيلَ: فِي الْبَصِيرَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الدِّينِ، وَكَانُوا مُتَفَاوِتِينَ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ كَرَّرَ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ - وَهُوَ مُقَاوِمَةُ الْجَمَاعَةِ لِأَكْثَرِ مَرَّتَيْنِ، قَبْلَ التَّخْفِيفِ وَبَعْدَهُ؟ قُلْتُ: لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْحَالَ مَعَ الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ وَاحِدَةٌ لَا تَتَفَاوَتُ، لِأَنَّ الْحَالَ قَدْ تَتَفَاوَتُ بَيْنَ مُقَاوِمَةِ الْعَشْرِينَ الْمَتِينِ، وَالْمِثَّةِ الْأَلْفِ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ مُقَاوِمَةِ الْمِثَّةِ الْمَتِينِ، وَالْأَلْفِ الْأَلْفَيْنِ.

يُمَيِّزُهُ حَمْلُ أَمَانَةِ النَّبَوَّةِ كَيْفَ يُحَاطَبُ بِتَخْفِيفِ اللَّقَاءِ لِلأَضْدَادِ؟ وَكَيْفَ يُحَاطَبُ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ: «بِكَ أَصُولُ وَبِكَ أَحُولُ»^(١)، وَمَنْ كَانَ بِهِ كَيْفَ يُخَفَّفُ عَنْهُ أَوْ يُثَقَّلُ عَلَيْهِ؟
قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ: ﴿ضَعْفًا﴾ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ): بِالْفَتْحِ: عَاصِمٌ وَحَمْرَةٌ، وَبِالْبَاقُونَ: بِضَمِّهَا^(٢).
قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ الْفِعْلُ الْمُسْتَدُّ إِلَى الْمِثَّةِ): أَي: قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ﴾، بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ: الثَّانِيَةِ^(٣): أَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَحَمْرَةٌ وَالْكِسَائِيُّ، وَالثَّلَاثَةُ^(٤): عَاصِمٌ وَحَمْرَةٌ وَالْكِسَائِيُّ. وَبِالْبَاقُونَ: بِالنَّاءِ بِلَا خِلَافٍ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْحَالَ قَدْ تَتَفَاوَتُ): يَعْنِي: حَالَةَ الْمُقَاوِمَةِ تَتَفَاوَتُ، تَرَى الْوَاحِدَ لَا يُقَاوِمُ الْعَشْرَةَ، وَالْعَشْرَةَ الْمِثَّةَ^(٥)، فَإِذَا بَلَغَ الْعَدْدُ إِلَى مِثَّةٍ مَعَ أَلْفٍ مِنَ الْعَدْدِ لَا يَكُونُ الْحَكْمُ كَذَلِكَ،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٣٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظُرْ: «التَّسْيِيرُ» ص ١١٧، وَ«حِجَةُ الْقِرَاءَاتِ» ص ٣١٣.

(٣) يَعْنِي: ﴿يَكُنْ﴾ الثَّانِيَةِ، أَمَّا الْأُولَى فَهِيَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ﴾، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهَا هُنَا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَهِيَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ يَتَلَبَّوْا﴾، وَهِيَ الْمُرَادَةُ هُنَا.

(٤) يَعْنِي: ﴿يَكُنْ﴾ الْوَارِدَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ صَابِرَةً﴾.

(٥) فِي (ح): «تَرَى الْوَاحِدَ لَا يُقَاوِمُ إِلَّا اثْنَيْنِ، وَالْعَشْرَةَ وَالْمِثَّةَ»، وَفِي (ط) وَ(ف): «تَرَى الْوَاحِدَ لَا يُقَاوِمُ =

[﴿ مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُتَخَذَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ * لَوْلَا كُنْتُ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَكُم فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ ٦٧ - ٦٨ ﴾]

وَقُرِي: «اللنبي» على التعريف، و«أسارى» و«يُتَخَنُّ» بالتشديد، ومعنى الإثخان: كثرة القتل والمبالغة فيه، من قولهم: أنخنته الجراحات: إذا أثبتته حتى تنقل عليه الحركة، وأنخنه المرض: إذا أثقله؛ من الثخانة التي هي الغلظ والكثافة، يعني: حتى يُذَلَّ الكُفْرَ وَيُضَعِفَهُ بِإِسَاعَةِ الْقَتْلِ فِي أَهْلِهِ، وَيُعَزِّزَ الْإِسْلَامَ وَيُقَوِّمَهُ بِالْإِسْتِيلَاءِ وَالْقَهْرِ، ثُمَّ الْأَسْرُ بَعْدَ ذَلِكَ.

فربما يُقاومونهم على هذه الزيادة، ومن ثم قيل: الجيش العرمرم أربعة آلاف، فلا يُغلب من أجل القلّة وكثرة العدو، وروى في الحديث: «خير الجيوش أربعة آلاف»^(١)، لكن حال المسلمين بخلاف ذلك، كما أشار إليه بقوله: «للدلالة على أن الحال مع القلّة والكثرة واحدة».

قوله: (قُرِي: «اللنبي»...، و«أسارى»، و«يُتَخَنُّ» بالتشديد): وهو في الشواذ. قال الزّجاج: «قُرِي: أسرى وأسارى، فمن قرأ: أسرى، فهو جمع أسير؛ وفعل فَعِيل: جمع لكل من أصيب في بدنه وفي عقله، يقال: مريض ومرضى، وأحمق وحمقى، ومن قرأ: أسارى فهو جمع الجمع، يقال: أسير وأسرى وأسارى»^(٢)، والفتح^(٣) هو الأصل.

قوله: (ثم الأسر بعد ذلك): تفسير لمعنى الغاية في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُتَخَذَ فِي الْأَرْضِ﴾ يعني: لا يجوز الأسر إلا بعد إذلال الكفرة بالقتل، وإعزاز أهل الإسلام بالغلبة والقهر.

= الاثنين والعشرة والمنة، ولم يظهر لي وجه هذا أو ذلك، وما أثبتته هو الأوفى بالسياق، والمعنى: أن الواحد لا يُقاوم العشرة، وأن العشرة لا تُقاوم المئة، أما المئة فيقاومون الألف. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود (٢٦١١)، والترمذي (١٥٥٥)، وابن ماجه (٢٨٢٧) من حديث ابن عباس.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٢٤-٤٢٥).

(٣) يعني: أنه يجوز أن تقول: أسارى وأسارى، بفتح الهمزة وضمها، والفتح هو الأصل.

ومعنى ﴿ مَا كَانُ ﴾ : ما صَحَّ له وما استقام، وكان هذا يومَ بدر، فلما كَثُرَ الْمُسْلِمُونَ نزل: ﴿ فَأَمَّا مَا بَعْدُ وَإِنَّا فِتْنَةٌ ﴾ [عمد: ٤].

وروي: أن رسول الله ﷺ، أتى بسبعين أسيراً فيهم العباسُ عمُّه، وعقيلُ بنُ أبي طالب، فاستشارَ أبا بكرٍ فيهم، فقال: قومك وأهلك، استبقهم، لعلَّ الله أن يتوبَ عليهم، وخُذْ منهم فديةً تُقويَ بها أصحابك، وقال عمرُ: كذَّبوك وأخرَجوك، فقدَّمهم واضرب أعناقهم، فإنَّ هؤلاءِ أئمةُ الكُفر، وإنَّ الله أغناكَ عن الفداء، مكَّنْ علياً من عقيل، وحمزة من العباس، ومكَّنني من فلان - لنسيبٍ له -، فلنضرب أعناقهم.

فقال عليه السلام: «إِنَّ اللهَ لِيُليِّنُ قُلُوبَ رِجَالٍ حَتَّى تَكُونَ أَلْيَنَ مِنَ اللَّيْنِ، وَإِنَّ اللهَ لِيُشَدِّدُ قُلُوبَ رِجَالٍ حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا أبا بَكْرٍ مَثَلُ إِبْرَاهِيمَ؛ قَالَ: ﴿فَمَنْ يَبْعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ كَافِرٌ بَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومثلك يا عمرُ مَثَلُ نُوحٍ؛ قَالَ: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، ثم قال لأصحابه: «أنتم اليومَ عالة، فلا يُفلتن أحدٌ منكم إلا بفداءٍ أو ضَرْبِ عُقُقٍ».

قوله: (أَبِي بَسْبَعِينَ أَسِيرًا فِيهِمُ الْعَبَّاسُ) الحديث: مُخْرَجٌ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» (١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ إِلَى قَوْلِهِ: «إِلَّا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبِ عُقُقٍ» مع اختلافٍ فيه. ومن قوله: «فَإِذَا هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ يَبْكِيَانِ» إِلَى قَوْلِهِ: «لِشَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْهُ»: رواه مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قال القاضي: «الآيةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مُجْتَهِدُونَ» (٣)، وأنه قد يكونُ خطأ، ولكن لا يَمَرُّونَ عَلَيْهِ» (٤).

(١) برقم (٣٦٣٢).

(٢) مسلم في «صحيحه» (١٧٦٣)، ولم أقف عليه عند الترمذي، والله أعلم.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «تفسير البيضاوي»: «يجتهدون»، والأمر قريب.

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٢٢).

وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: «إِنْ شِئْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَادَيْتُمُوهُمْ، وَاسْتَشْهَدْ مِنْكُمْ بَعْدَتِهِمْ، فَقَالُوا: بَلْ نَأْخُذُ الْفِدَاءَ، فَاسْتَشْهَدُوا بِأَخْدٍ».

وَكَانَ فِدَاءُ الْأَسَارِيِّ عِشْرِينَ أَوْقِيَّةً، وَفِدَاءُ الْعَبَّاسِ أَرْبَعِينَ أَوْقِيَّةً. وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: كَانَ فِدَاؤُهُمْ مِثَّةً أَوْقِيَّةً، وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا أَوْ سِتَّةَ دنانير.

وَرُوِيَ: أَنَّهُمْ لَمَّا أَخَذُوا الْفِدَاءَ نَزَلَتْ الْآيَةُ، فَدَخَلَ عُمَرُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ يَبْكِيَانِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي، فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءَ تَبَاكَيْتُ، فَقَالَ: «أَبْكِي عَلَى أَصْحَابِكَ فِي أَخْذِهِمُ الْفِدَاءَ، وَلَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ»، لِشَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْهُ.

وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ نَزَلَ عَذَابٌ مِنَ السَّمَاءِ لَمَّا نَجَا مِنْهُ غَيْرُ عُمَرَ وَسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، لِقَوْلِهِ: كَانَ الْإِثْنَانُ فِي الْقَتْلِ أَحَبَّ إِلَيَّ».

﴿عَرَضَ الدُّنْيَا﴾: حُطَامُهَا، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ حَدَثٌ قَلِيلُ اللَّبْثِ، يُرِيدُ الْفِدَاءَ.

﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ يَعْنِي: مَا هُوَ سَبَبُ الْجَنَّةِ مِنْ إِعْزَازِ الْإِسْلَامِ بِالْإِثْنَانِ فِي الْقَتْلِ، وَقُرِئَ: «يُرِيدُونَ» بِالْيَاءِ،

قَوْلُهُ: ﴿عَرَضَ الدُّنْيَا﴾: حُطَامُهَا، الرَّاعِبُ: «الْعَرَضُ»: مَا لَا ثَبَاتَ لَهُ، وَمِنْهُ اسْتِعَارَ الْمُتَكَلِّمُونَ الْعَرَضَ لِمَا لَا ثَبَاتَ لَهُ إِلَّا بِالْجَوْهَرِ، كَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ، وَقِيلَ: «الدُّنْيَا عَرَضٌ حَاضِرٌ»^(١)، تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ لَهَا ثَبَاتًا لَهَا^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٧١٥٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٢٦٤: ١)، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ فِي «الْبَيْهَقِيِّ» (٢١٦: ٣) مِنْ حَدِيثِ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ. وَضَعَّفَهُ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١٨٨: ٢).

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرٍو مَرْسَلًا. وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ الْأَسْلَمِيُّ - شَدِيدُ الضَّعْفِ.

(٢) «مَفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٥٦٠.

وقرأ بعضهم «والله يُريدُ الآخرة» بجزء «الآخرة» على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله، كقوله:

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

ومعناه: والله يُريدُ عَرَضَ الآخرة؛ على التَّقَابِلِ، يعني: ثوابها، ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يُغْلِبُ أوليائه على أعدائه، وَيَتِمَكَّنُونَ منهم قَتْلًا وَأَسْرًا، وَيُطْلِقُ لهم الفِداء، وَلَكِنَّهُ ﴿حَكِيمٌ﴾ يُؤَخِّرُ ذلك إلى أن يَكْثُرُوا وَيَعِزُّوا، وهم يَعَجَلُونَ.

﴿تَوَلَّى كَتَبَ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ لولا حُكْمٌ منه سَبَقَ إثباته في اللُّوح، وهو أنه لا يُعاقِبُ أحداً بخطأ، وكان هذا حَطًّا في الاجتهاد،

قوله: (وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا): أوله:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأًا^(١)

يقول: أَكُلُّ امْرِئٍ تَظُنِّينَ أنه رجلٌ ذو سِماحةٍ وشِجاعةٍ، وكُلُّ نارٍ تُرَى بالليل تَظُنِّينَ أنها نارٌ قَرِيٌّ. قال ابنُ جِنِّي: «هو بيتُ الكتاب»^(٢)، وتقديره: «وكُلُّ نارٍ»، فنابَ ذكره في أولِ الكلام عن إعادتها في آخره، كأنه قال: وكُلُّ نارٍ، هَرَبًا من العَطْفِ على عامِلَيْنِ، وهما (كُلُّ) و(تحسبين)^(٣).

وعلى هذا قراءةُ الجرِّ في «الآخرة» بتقدير «عَرَضٌ»، وإنما جاز للمُشاكلة، لأنَّ العَرَضَ - بالتحريك - متاعُ الدُّنيا وحُطامُها، والدارُ الآخرةُ هي الحيوان، وثوابُه دائمٌ لا ينقطع.

(١) البيتُ لأبي داود الأيادي، كما في «الأصمعيات» ص ١٩١، وهو من الشواهد النحوية. انظر: «المفصل»

للزخشي ص ١٠٦، وشرح ابن عقيل (٢: ٧٧).

(٢) يُريدُ كتابَ سيبويه، فقد استشهد به فيه (١: ٦٦).

(٣) «المحاسب» لابن جني (١: ٢٨١).

لأنهم نظروا في أن استيلاءهم ربما كان سبباً في إسلامهم وتوحيثهم، وأن فداءهم يُتقوى به على الجهاد في سبيل الله، وخفي عليهم أن قتلهم أعز للإسلام، وأهيب لمن وراءهم، وأفل لشوكيهم.

وقيل: كتابه: أنه سيحل لهم الفدية التي أخذوها، وقيل: أن أهل بدر مغفور لهم، وقيل: أنه لا يُعذبُ قوماً إلا بعد تأكيد الحجّة وتقديم النهي، ولم يتقدّم نبي عن ذلك.

[﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ٦٩]

﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾ روي أنهم أمسكوا عن الغنائم، ولم يمدّوا أيديهم إليها، فنزلت. وقيل: هو إباحة للفداء، لأنه من جملة الغنائم، ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ فلا تقدّموا على شيء لم يُعهد إليكم فيه.

فإن قلت: ما معنى الفاء؟ قلت: التسيب، والسبب محذوف، معناه: قد أبحث لكم الغنائم، فكلوا مما غنمتم، و﴿ حَلَالًا ﴾: نصب على الحال من المغنوم، أو صفة للمصدر، أي: أكلاً حلالاً، وقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ معناه: أنكم إذا اتقيتموه بعدما فرط منكم من استباحة الفداء قبل أن يؤذن لكم فيه، غفر لكم، ورحمكم، وتاب عليكم.

[﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي آيَاتِكُمْ مِنَ الْأَسْرَىٰ إِنْ يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ٧٠]

قوله: (أَنَّ أَهْلَ بَدْرٍ): بفتح «أَنَّ»، أي: كتابه^(١) أَنَّ أَهْلَ بَدْرٍ مَغْفُورٌ لَهُمْ، وهو من قوله ﷺ لِعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ حَاطِبٍ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ وَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» الحديث، أخرجه البخاري ومسلم^(٢) وغيرهما كما سبق.

(١) تحرف في (ح) و(ف) إلى: «كتابة»، ولا يستقيم، وفي (ط): «كتابة» من غير نقط التاء الأولى، وأصلحته من سياق عبارة الزمخشري في «الكشاف».

(٢) البخاري (٣٠٠٧) و(٣٩٨٣) و(٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤).

﴿ فِي أَيْدِيكُمْ ﴾: فِي مَلَكَتِكُمْ، كَأَنَّ أَيْدِيَكُمْ قَابِضَةٌ عَلَيْهِمْ، وَقُرِي: ﴿ تَبَنَ الْأَنْسَرِيَّةِ ﴾، ﴿ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا ﴾: خُلُوصَ إِيْمَانٍ، وَصِحَّةَ نِيَّةٍ، ﴿ يُؤْتِيَكُمْ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ ﴾: مِنَ الْفِدَاءِ، إِمَّا أَنْ يُخْلِفَكُمْ فِي الدُّنْيَا أضعافه، أَوْ يُبَيِّتَكُمْ فِي الْآخِرَةِ، وَفِي قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ: «يُثَبِّتُكُمْ خَيْرًا».

وعن العباس أنه قال: كنتُ مُسْلِمًا، لكنَّهُم استكْرهُوني، فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنْ يَكُنْ مَا تَذْكُرُهُ حَقًّا فَاللهُ يُجْزِيكَ، فَأَمَّا ظَاهِرُ أَمْرِكَ فَقَدْ كَانَ عَلَيْنَا»، وَكَانَ أَحَدَ الَّذِينَ صَمِنُوا إِطْعَامَ أَهْلِ بَدْرٍ، وَخَرَجَ بِالذَّهَبِ لِلذَّكِّ.

وروي: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِلْعَبَّاسِ: «أَفِدِ ابْنَ أَخِيكَ؛ عَقِيلَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَتَوَفَّلَ بِنَ الْحَارِثِ»، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، تَرَكَتَنِي أَتَكْفُفُ قُرَيْشًا مَا بَقِيَتْ، فَقَالَ لَهُ: «فَأَيْنَ الذَّهَبُ الَّذِي دَفَعْتَهُ إِلَى أُمِّ الْفَضْلِ وَقَتَ خُرُوجِكَ مِنْ مَكَّةَ، وَقُلْتَ لَهَا: لَا أُدْرِي مَا يُصَيِّبُنِي فِي وَجْهِ هَذَا، فَإِنْ حَدَّثَتْ بِي حَدَّثْتُ فَهُوَ لِكَ وَلِعَبْدِ اللهِ وَعُبَيْدِ اللهِ وَالْفَضْلِ؟» فَقَالَ الْعَبَّاسُ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ قَالَ: «أَخْبَرَنِي بِهِ رَبِّي»، قَالَ الْعَبَّاسُ: فَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ صَادِقٌ، وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّكَ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَاللهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ، وَلَقَدْ دَفَعْتَهُ إِلَيْهَا فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، وَلَقَدْ كُنْتُ مُرْتَابًا فِي أَمْرِكَ، فَأَمَّا إِذْ أَخْبَرْتَنِي بِذَلِكَ فَلَا رَيْبَ، قَالَ الْعَبَّاسُ: فَأَبَدَلَنِي اللهُ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ، لِي الْآنَ عِشْرُونَ عَبْدًا، إِنَّ أَدْنَاهُمْ لَيَضْرِبُ فِي عِشْرِينَ أَلْفًا، وَأَعْطَانِي رَمَزَمَ، مَا أَحْبَبُّ أَنْ لِي بِهَا جَمِيعَ أَمْوَالِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْمَغْفِرَةَ مِنْ رَبِّي.

قوله: (وعن العباس أنه قال): الحديثُ بتامه مذكورٌ في «مُسْتَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»^(١) عن ابن عباس مع تغيير، لكن ليس فيه حديثُ «عشرون عبدًا».

قوله: (لَيَضْرِبُ): أَي: لَيَضْرِبُ الْأَرْضَ، وَيُسَافِرُ فِيهَا، وَيَتَجَرَّ فِي عِشْرِينَ أَلْفًا.

وروي: أنه قَدِمَ على رسول الله ﷺ مَالُ الْبَحْرَيْنِ ثَمَانُونَ أَلْفًا، فَتَوَضَّأَ لِبِلَاةِ الظُّهْرِ، وَمَا صَلَّى حَتَّى قَرَّعَهُ، وَأَمَرَ الْعَبَّاسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا قَدِرَ عَلَى حَمَلِهِ، وَكَانَ يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ مِمَّا أُخِذَ مِنِّي، وَأَرْجُو الْمَغْفِرَةَ.

وقرأ الحسنُ وشيبة: «مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ»، على البناءِ للفاعل.

[وَإِنْ يُرِيدُ وَأَخِيَانِكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمَكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾]

﴿ وَإِنْ يُرِيدُ وَأَخِيَانِكَ ﴾: نَكَّتْ مَا بَايَعُوكَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَالرِّدَّةَ وَاسْتِحْبَابَ دِينِ آبَائِهِمْ ﴿ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ ﴾ فِي كُفْرِهِمْ بِهِ، وَتَقْضِي مَا أُخِذَ عَلَى كُلِّ عَاقِلٍ مِنْ مِيثَاقِهِ، ﴿ فَأَمَكَنَ مِنْهُمْ ﴾ كَمَا رَأَيْتُمْ يَوْمَ بَدْرٍ، فَسُمِّكُنُ مِنْهُمْ إِنْ أَعَادُوا الْخِيَانَةَ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْخِيَانَةِ: مَنَعُ مَا ضَمِنُوا مِنَ الْفِدَاءِ.

قوله: ﴿ فَأَمَكَنَ مِنْهُمْ ﴾: يُقَالُ: مَكَّنَهُ مِنَ الشَّيْءِ وَأَمَكَنَهُ مِنْهُ (١): أَقَدَرَهُ عَلَيْهِ. الْأَسَاسُ: «مَكَّنْتُهُ مِنَ الشَّيْءِ وَأَمَكَنْتُهُ مِنْهُ، فَتَمَكَّنَ مِنْهُ وَاسْتَمَكَّنَ، وَيَقُولُ الْمُصَارِعُ لِصَاحِبِهِ: مَكَّنْتِي مِنْ ظَهْرِكَ».

وفي إيقاع قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ ﴾ جِزَاءً لِلشَّرْطِ: مَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنْ تُكْرِمْنِي الْآنَ فَقَدْ أَكْرَمْتَنِي أَمْسَ، وَهُوَ مُتَّصِمٌ لِلتَّبْيِخِ وَالْإِخْبَارِ بِالْوَعْدِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: «فَسُمِّكُنُ مِنْهُمْ»، وَهَذِهِ الْآيَةُ قَرِينَةٌ لِلْسَّابِقَةِ، وَالْمَعْنَى: قُلْ لِلْأَسَارِيِّ إِنْ أَرَدْتُمْ الْإِخْلَاصَ فِي الْإِيمَانِ، وَصَحَّحْتَ نِيَّاتِكُمْ لِلَّهِ فِيهِ، فَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُضَيِّعُ حَقَّكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِنْ أَرَدْتُمْ الْآخِرَى (٢) - وَهِيَ دَابُّكُمْ وَعَادَتُكُمْ - فَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُمَكِّنَ مِنْكُمْ. فَوَضَعَ الْخِيَانَةَ مَوْضِعَ عَدَمِ الْإِخْلَاصِ فِي الْإِيمَانِ، لِيُؤَدِّنَ بَأْنَ الْإِيمَانِ هُوَ الْأَمَانَةُ الَّتِي اسْتَوَدَعَ اللَّهُ فِي بَنِي آدَمَ ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ﴾ [الأنزاب: ٧٢]، وَلِذَلِكَ قَالَ: «وَتَقْضِي مَا أُخِذَ عَلَى كُلِّ عَاقِلٍ مِنْ مِيثَاقِهِ» يَعْنِي: فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

(١) من قوله: «حديث: عشرون عبداً» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: ما يقابل الإخلاص في الإيمان وتصحيح النية فيه، وليس المراد به «الآخرة»: الآخرة.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أَوْلِيَاءَكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن لَّدُنِّيهِمْ مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [٧٢]

الذين هاجروا: أي: فارقوا أوطانهم وقومهم حباً لله ورسوله: هم المهاجرون، والذين آوؤهم إلى ديارهم ونصروهم على أعدائهم: هم الأنصار.

﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ أي: يتولى بعضهم بعضاً في الميراث، وكان المهاجرون والأنصار يتوارثون بالهجرة والنصرة دون ذوي القربابات، حتى نسخ ذلك بقوله: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦].

وقرئ: ﴿مِن وَلِيِّتِهِمْ﴾ بالفتح والكسر، أي: من توليهم في الميراث، ووجه الكسر: أن تولي بعضهم بعضاً شبة بالعمل والصناعة، كأنه بتولييه صاحبه يزاوئل أمراً، ويأشسر عملاً، ﴿فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ﴾: فواجب عليكم أن تنصروهم على المشركين ﴿إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ مِّنْهُمْ﴾ بينهم ﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ﴾ عهد، فإنه لا يجوز لكم نصرهم عليهم، لأنهم لا يتدؤون بالقتال، إذ الميثاق مانع من ذلك.

قوله: (وقرئ: ﴿مِن وَلِيِّتِهِمْ﴾ بالفتح): مصدر، «وبالكسر»: حمزة وحده، الجوهري: «الولاية بالكسر: السلطان، وبالفتح: النصرة، ويقال: هم على ولاية، أي: مجتمعون في النصرة، وقال سيبويه: الولاية بالفتح: المصدر، وبالكسر: السلطان، والولاية مثل الإمارة والنقابة».

قوله: (أن تولي بعضهم بعضاً شبة بالعمل): قيل: الظاهر أنه أراد أن المصدر في الصنائع وما يزاوئل فيه ويعالج: يجيء على «فعالة» بالكسر، مثل: الكتابة والتجارة والصناعة، فشبه تولي^(١) بعضهم بعضاً بالعمل والصناعة، ثم استعير.

وقال الزجاج: وكل ما كان من جنس الصناعة فمكسور، مثل: الخياطة.

(١) تحرف في (ح) إلى: «تعالى»، والثبت من (ط) و(ف).

[۱] وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ

كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ ظاهرة إثبات الموالاة بينهم، كقوليه في المسلمين: ﴿ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٧٢]، ومعناه: نهي المسلمين عن موالاة الذين كفروا وموارثتهم، وإيجاب مباحدتهم ومصارمتهم، وإن كانوا أقارب، وأن يُسْرِكُوا يتوارثون بعضهم بعضاً.

ثم قال: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ أي: إن لا تفعلوا ما أمرتكم به من تواصل المسلمين، وتولي بعضهم بعضاً، حتى في التوارث، تفضيلاً لِنِسْبَةِ الإسلام على نِسْبَةِ القرابة، ولم تقطعوا العلائق بينكم وبين الكفار، ولم تجعلوا قرابتهم كلاً قرابة، تحصل فتنة في الأرض ومفسدة عظيمة، لأن المسلمين ما لم يصيروا بدأ واحدة على الشرك، كان الشرك ظاهراً، والفساد زائداً.

وقرئ: «كثير» بالثاء.

[۲] وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَّهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أَوْلِيَاءَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَّهَدُوا مَعَكُمْ فَأَوْلِيَاءُ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٤-٧٥﴾

قوله: (أي: إن لا تفعلوا ما أمرتكم به): يريد أن الضمير في ﴿ تَفْعَلُوهُ ﴾ بمنزلة اسم الإشارة الذي يُشار به إلى جميع ما ذكر، والمذكور: قيل: ما دل على الأمر والنهي، لأن معنى ﴿ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ الأمر بتواصل المسلمين، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ نهي عن تواصل الكافرين، ومن ثم قال: «ومعناه نهي المسلمين»، ولذلك صح أن يجمعها قوله: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ أي: إن لم تتلوا ما أمرتكم به، ولم تتنوها عما نهيتكم عنه.

قوله: (بدأ واحدة): عبارة عن الاتفاق والتعاضد. النهاية: «في الحديث: «اجعل الفساق بدأ بدأ»: أي: فرّق بينهم، ومنه قولهم: فرّقوا أيادي سبأ، أي: فرّقوا في البلاد أشتاتاً».

﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ لأنهم صدَّقوا إيمانهم وحَقَّقوه، بتحصيل مُقتَضِيَّاتِهِ مِنْ هِجْرَةِ الْوَطَنِ، وَمُفَارَقَةِ الْأَهْلِ، وَالانْسِلَاحِ مِنَ الْمَالِ لِأَجْلِ الدِّينِ، وَلَيْسَ بِتَكَرُّارٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ وَارِدَةٌ لِلتَّائِبِينَ عَلَيْهِمْ، وَالشَّهَادَةِ لَهُمْ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ الْكَرِيمِ، وَالْأُولَى لِلْأَمْرِ بِالتَّوَّاصُلِ.

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ﴾ يَرِيدُ اللَّاحِقِينَ بَعْدَ السَّابِقِينَ إِلَى الْهِجْرَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، أَحَقَّهُمْ بِهِمْ، وَجَعَلَهُمْ مِنْهُمْ، تَفَضُّلاً مِنْهُ وَتَرْغِيباً.

﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾: أَوْلُو الْقَرَابَاتِ أَوْلَى بِالتَّوَّابِ، وَهُوَ نَسْخٌ لِلتَّوَّابِ بِالْهِجْرَةِ وَالتَّضَرُّعِ ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ تَعَالَى: فِي حُكْمِهِ وَقِسْمَتِهِ، وَقِيلَ: فِي اللُّوْحِ، وَقِيلَ: فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ آيَةُ الْمَوَارِيثِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

وعن رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْأَنْفَالِ وَبَرَاءةً، فَأَنَا شَفِيعٌ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَشَاهِدٌ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ النِّفَاقِ، وَأُعْطِيَ عَشْرَ حَسَنَاتٍ بَعْدَ كُلِّ مُنَافِقَةٍ وَمُنَافِقَةٍ، وَكَانَ الْعَرْشُ وَحَلَّتْهُ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ فِي الدُّنْيَا».

قوله: (وليس بتكرار): يعني: قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا﴾ إنما جيء به أولاً وَعُقِبَ بقوله: ﴿أُولَئِكَ﴾، لِيُؤْذَنَ بِأَنَّهُمُ السَّابِقُونَ فِي الدِّينِ الْفَائِزُونَ بِالْقُدْحِ الْمُعَلَّى فِيهِ، فَلَا يُشَقُّ غُبَارُهُمْ، فَهُمْ لِذَلِكَ أَحْرِيَاءُ بِأَن يَكُونُوا إِخْوَانًا، وَأَنْ لَا يُؤْثِرَ بَعْضُهُمْ نَفْسَهُ بِالْمَزَايَا الدُّنْيَوِيَّةِ عَلَى أُخِيهِ، وَأَعِيدَ ثَانِيًا لِيُعْلَقَ بِهِ مَا لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْمَرَاتِبِ السَّنِّيَّةِ، وَالْفَوْزِ بِالرِّضْوَانِ وَالْمَقَامَاتِ الْعَلِيَّةِ، فَجَمَعَ خَيْرَ الدَّارَيْنِ بِتَيْنِكَ الْخُلَّتَيْنِ.

وَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ هَذِهِ الْحَاتِمَةَ، وَحَقَّقْتَ النَّظَرَ فِي الْفَاتِحَةِ، عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، عَرَفْتَ إِجْبَابَ رِعَايَةِ النُّظْمِ فِي الْمَبْدَأِ وَالْوَسْطِ وَالْمُنْتَهَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

تَمَّتِ السُّورَةُ

* * *

سورة التوبة

مدنية، وهي مئة وثلاثون - وقيل: تسع وعشرون - آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لها عدَّةُ أسماء: براءة، التَّوْبَةُ، المُقَشِّقَةُ، المُبْعِثَةُ، المُسْرِدَةُ، المُخْزِيَةُ، الفاضحة، المُثِيرَةُ، الحافرة، المُنْكَلَةُ، المُدْمِئَةُ، سورة العذاب؛ لأنَّ فيها التَّوْبَةَ على المؤمنين، وهي تُقَشِّقُ مِنَ النَّفَاقِ، أي: تُبْرِئُ مِنْهُ، وتُبعِثُ عن أسرارِ المُنافقين، تَبَحُّثُ عنها، وتُثِيرُها، وتُخْفِرُها، وتَفْضَحُهم، وتُنْكَلُهم، وتُسْرِدُهم، وتُخْزِيهم، وتُدْمِئُ عليهم.

وعن حذيفة: «إنكم تُسَمُّونها سورة التَّوْبَةِ، وإنما هي سورة العذاب، والله ما تَرَكَتْ أحداً إلا نالت منه».

سورة التوبة

مدنية، وهي مئة وثلاثون أو تسع وعشرون آية^(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (تُسَمُّونها سورة التَّوْبَةِ، وإنما هي سورة العذاب، والله ما تَرَكَتْ أحداً إلا نالت منه)، النهاية: «وفي الحديث: «أنَّ رجلاً كان يَنَالُ مِنَ الصَّحَابَةِ»، يعني: الواقعة فيهم»، يعني: ما ذُكِرَ

(١) الثاني على عدِّ الكوفيين، والأول على عدِّ غيرهم. قاله الإمام النَّسْفِيُّ في «تفسيره» (١: ٦٦١).

فيها أحدٌ من فِرَقِ الناسِ؛ كالمُشركينَ والمُنافقينَ وأهلِ الكِتَابِ والمُؤمنينَ، إلا بُولِغَ في شأنهم أقصى الغاية، لا ترى أبلغَ منها.

أما المُشركونَ والمُنافقونَ وأحوالهم فلا حاجةَ إلى البيان. وأما المُؤمنونَ المُخلصونَ فوردُ قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَلَا إِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾، إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ. فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، وهو من أشدِّ ما يُخاطَبُ به المُخالف، فكيف المُوافق؟ ولهذا قال الحسن: عُقُوبَةُ آجِلَةٌ وَعَاجِلَةٌ، وهذه آيةٌ شديدةٌ لا ترى أشدَّ منها.

وأما أهلُ الكِتَابِ فإنَّ قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، إلى مُتَهَمِيْهِ قوله: ﴿فَبَيَّنَّاهُمْ يُكَذِّبُ الْبَاطِلَ وَيُؤَيِّدُ الْبِرَّ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٣٤ - ٣٥] جامعٌ لخزي الدنيا والصغارِ والدُّلَّةِ وخزي الآخرة على أبلغ ما يكون.

ويقرَّبُ مما رَوَى عن حُدَيْفَةَ: ما رَوَى البخاريُّ ومُسلمٌ^(١) عن سعيد بن جبَّار قال: «قلتُ لابنِ عباس: سورةُ التوبة، قال: بل هي الفاضحة، ما زالت تقول: ﴿وَمَنْهُمْ﴾، حتى ظنُّوا أن لا يبقى أحدٌ إلا ذُكِرَ فيها».

وأما تسميتها بالتوبة: فللقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧]، إلى قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ قَاتَلْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ١١٨]، فغلبت على العذاب، فسُمِّيَتْ بالتوبة.

وأما ما رواه المُصنِّفُ عن حُدَيْفَةَ، فمعناه: أنه غلبَ الأغلَبُ الأقوى على الأقلِّ الأضعف، وغيرُ لازم؛ فإنَّ سورةَ البقرة سُمِّيَتْ: بقرة، على أن حديثَ البقرة نَزَرَ قليلٌ بالنسبة إلى غيره.

(١) البخاري (٤٨٨٢)، ومُسلم (٣٠٣١).

فإن قلت: هَلَّا صُدِّرَتْ بِآيَةِ التَّسْمِيَةِ، كما في سائر السُّور؟ قلتُ: سأل عن ذلك ابنُ عَبَّاسٍ عُمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فقال: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ إذا نزلت عليه السُّورَةُ أو الآيةُ قال: «اجعلوها في الموضعِ الذي يُذكرُ فيه كذا وكذا»، وثوَّقِي رسولُ اللهِ ﷺ ولم يُبين لنا أينَ نَضَعُها، وكانت قِصَّتُها شبيهةً بِقِصَّتِها، فلذلك قرَّنتُ بينهما، وكانتا تُدْعيانِ القَرِيبَتَيْنِ،....

قوله: (سأل عن ذلك ابنُ عباسٍ عُمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)، الحديث: اعلم أن جوابه غيرُ مُطابقٍ للسؤال؛ سأل عن بيانِ عَدَمِ تصديرِ السُّورَةِ بالبسملة، وأجاب عن مَوقِعِ السُّورَةِ معَ اختِها، ويُمكنُ أن يُقالَ: إنَّ السؤالَ كانَ عن شيئين، فاختَصَرَ في السؤالِ على أحدهما، وفي الجواب^(١) على الآخر، يدلُّ عليه ما روى أحمدُ بنُ حنبلٍ في «مُسْنَدِهِ»، والترمذيُّ وأبو داودَ في «سننهما»^(٢)، عن ابنِ عباسٍ قال: قلتُ لعُمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ما حملَكُم على أن عَمَدْتُم إلى الأنفالِ وهي مِنَ المثاني، وإلى براءةٍ وهي مِنَ المئينِ، فقَرَّنتُم بينهما، ولم تكتبوا سطرَ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؟ ووَضَعْتُموها في السَّبْعِ الطَّوَالِ؟ قال عُثمانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ مما يأتي عليه الزمانُ وهو ينزلُ عليه السُّورُ ذواتُ العَدَدِ، وكانَ إذا نزلَ عليه شيءٌ دعا بعضَ مَنْ كانَ يَكْتُبُ، يقول: «صَعُوا هذه الآياتِ في السُّورَةِ التي يُذكرُ فيها كذا وكذا»، وكانت الأنفالُ من أوائلِ ما نَزَلَ بالمدينة، وكانت براءةٌ من آخِرِ القرآنِ نَزولاً، وكانت قِصَّتُها شبيهةً بِقِصَّتِها، فقَبِضَ رسولُ اللهِ ﷺ ولم يُبين لنا أنها منها، فَمِنَ أجلِ ذلكَ قرَّنتُ بينهما، ولم أكتبَ سطرَ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ووضعتُها في السَّبْعِ الطَّوَالِ.

قلت: في الحديثِ دليلٌ ظاهرٌ على بيانِ ترتيبِ الآيِ والسُّورِ.

(١) في (ف): «وفي السؤال»، والمثبت من (ط)، وجملة: «ويمكن أن يقال... يدل» كلها ساقطة في (ح).
 (٢) أحمد (٣٩٩) و(٤٩٩)، والترمذي (٣٠٨٦)، وأبو داود (٧٨٦) و(٧٨٧). وضعفه جماعة من المعاصرين، ولشيخنا العلامة المحدث الأستاذ محمد عوامة كلام في تصحيحه والرد على من وضعفه، لم يطبع بعد، وفي نيته أن يلحقه بتعليقاته على «مصنف ابن أبي شيبة» في طبعة قادمة.

وعن أبي بن كعب: «إِنَّمَا تَوَهَّمُوا ذَلِكَ، لِأَنَّ فِي الْأَنْفَالِ: ذِكْرَ الْمُهْودِ، وَفِي بَرَاءةٍ: نَبَذَ الْمُهْودِ». وسُئِلَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فَقَالَ: اسْمُ اللَّهِ سَلَامٌ وَأَمَانٌ، فَلَا يُكْتَبُ فِي النَّبَذِ وَالْمُحَارَبَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]،

قوله: (وعن أبي بن كعب إنما توهّموا ذلك) [ذلك] (١)؛ لأنّ في الأنفال: ذكر المهود، وفي براءة: نبذ المهود: الأول إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِعْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦١]، والثاني: ما ذكره في آية السيف (٢).

قوله: (قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]): روي عن البخاري ومسلم والترمذي (٣) عن ابن عباس: «أَلْفَقِيَ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا فِي غَنِيمَةٍ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَأَخَذُوهُ، فَقَتَلُوهُ، وَأَخَذُوا تِلْكَ الْغَنِيمَاتِ، فَتَزَلَتْ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]، وقرأ ابن عباس: ﴿السَّلَامَ﴾».

وجه الاستدلال أنّ الكُفَّارَ لَمَّا نَبَذُوا الْعَهْدَ وَأَظْهَرُوا الْمُحَارَبَةَ، فَالْمُنَاسِبُ أَنْ لَا يُكْتَبَ إِلَيْهِمْ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ الْبِسْمَلَةُ، لِأَنَّهَا أَمَارَةٌ أَمَانٍ وَسَلَامَةٍ؛ لَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَى الْأَسْمِ الْجَامِعِ وَالْوَصْفِ بِمَا يُبَيِّنُ عَنْ جَلَالِ النَّعْمِ وَدِقَائِقِهَا، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «اسْمُ اللَّهِ سَلَامٌ وَأَمَانٌ»، كَمَا أَنَّ الْمُحَارِبَ حِينَ طَلَبَ الْأَمَانَ بِالتَّسْلِيمِ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ لَا يُقَالَ لَهُ: لَسْتَ مُؤْمِنًا؛ لِأَنَّ السَّلَامَ طَلَبُ سَلَامَةٍ وَأَمَانٍ.

قال المصنّف في قوله: ﴿فَسَلِّمُوا عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ حَيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبْرَكَةً﴾ [النور: ٦١]: «إِنَّ التَّسْلِيمَ وَالتَّحِيَّةَ طَلَبُ سَلَامَةٍ وَحَيَاةٍ لِلْمُسْلِمِ عَلَيْهِ».

(١) لفظة «ذلك» ليست في الأصول الخطية، وأثبتها من «الكشاف».

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿قَتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

(٣) البخاري (٤٥٩١)، ومسلم (٣٠٢٥)، والترمذي (٣٠٣٠). وأخرجه أيضاً أبو داود (٣٩٧٤).

قيل: فَإِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قد كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْحَرْبِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»؟ قال: إنما ذلك ابتداء، يدعُوهم ولا يَنْبِذُ إِلَيْهِمْ، ألا تَرَاهُ يَقُولُ: «سَلَامٌ عَلَيَّ مِنْ اتَّبَعَ الْهُدَى»، فَمَنْ دُعِيَ إِلَى اللَّهِ فَأَجَابَ، ودُعِيَ إِلَى الْجِزْيَةِ فَأَجَابَ: فقد اتَّبَعَ الْهُدَى، وأما التَّبْدُ: فإنما هو البراءةُ واللَّعْنَةُ، وأهلُ الْحَرْبِ لا يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ، ولا يُقالُ: لا تَفَرِّقْ ولا تَخَفْ، ومَتَرَسٌّ ولا بأس؛ هذا أمانٌ كُلُّهُ.

وقيل: سورةُ الْأَنْفَالِ والتوبةُ سورةٌ واحدة، كِلْتَاهُمَا نَزَلَتْ فِي الْقِتَالِ، تُعَدَّانِ السَّابِعَةَ مِنَ الطُّوْلِ، وهِيَ سَبْعٌ، وما بَعْدَهَا الْمُتُونُ، وهذا قولٌ ظاهرٌ؛ لأنَّهما معاً مِثْلانِ وَسِتٌ، فهما بمنزلةِ إِحْدَى الطُّوْلِ. وقيل: اِخْتَلَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فقال بعضهم: الْأَنْفَالُ وبراءةُ سورةٌ واحدة، وقال بعضهم: هما سورتان، فتركت بينهما فُرْجَةً لِقَوْلِ مَنْ قال: هما سورتان، وتُرِكَتْ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لِقَوْلِ مَنْ قال: هما سورةٌ واحدة.

[«بِرَاءَةٌ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ ﴿١-٢﴾]

﴿بِرَاءَةٌ﴾ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَي: هَذِهِ بِرَاءَةٌ، و﴿مِنْ﴾ لا يَبْتَدَأُ الْغَايَةَ، مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وَليْسَ بِصِلَةٍ، كما في قولك: بَرِئْتُ مِنَ الدِّينِ، والمعنى: هَذِهِ بِرَاءَةٌ وَاصِلَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾، كما تقول: كِتابٌ مِنْ فُلانٍ إِلَى فُلانٍ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿بِرَاءَةٌ﴾ مُبْتَدَأً لِتَخْصِيصِهَا بِصِفَتِهَا، والخبر: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾، كما تقول: رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فِي الدَّارِ.

قوله: (قيل: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ): يعني: اعْتَرَضُوا عَلَيَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (متعلقٌ بمحذوفٍ وليس بصلة): أي: ظرفٌ مُسْتَقَرٌّ، وليس لغواً، كما في قولهم: بَرِئْتُ مِنَ الدِّينِ، فإنه صِلَةٌ.

وَقُرِئَ: «براءة» بالنَّضْبِ؛ على: اسْمَعُوا بَرَاءةً، وقرأ أهل نَجْران: «مِنَ الله» بكسْرِ النُّونِ، والوجهُ الفَتْحُ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ لِكَثْرَتِهِ. والمعنى: أَنَّ اللهَ ورسولَهُ قد بَرَّتا مِنَ العَهْدِ الَّذِي عَاهَدْتُمْ بِهِ المَشْرِكِينَ، وَأَنَّهُ مَنبُذٌ إِلَيْهِمْ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ حُلِّقَتِ البراءَةُ باللهِ ورسولِهِ، والمُعاهِدَةُ بالمُسلِمِينَ؟ قُلْتُ: قد أذِنَ اللهُ فِي مُعاهِدَةِ المَشْرِكِينَ أَوْلَى، فَاتَّفَقَ المُسلِمُونَ مَعَ رسولِ اللهِ ﷺ وَعَاهَدُوهُمْ، فَلَمَّا نَقَضُوا العَهْدَ أوجِبَ اللهُ تَعَالَى التَّبَذَّ إِلَيْهِمْ، فَخَوِطَبَ المُسلِمُونَ بِما تَجَدَّدَ مِنْ ذلكَ، فقليلُ لهم: اعْلَمُوا أَنَّ اللهُ ورسولَهُ قد بَرَّتا مِمَّا عَاهَدْتُمْ بِهِ المَشْرِكِينَ.

قوله: («مِنَ الله»، بكسر النون): قال ابنُ جِنِّي: «حكاها سيبويه، وهو أولى القياس، تكسيرُها لِالتِّقَاءِ الساكنين، غيرَ أَنَّهُ كَثُرَ اسْتِعْمالُ «مِنَ» مَعَ «لامِ» المعرفة، فَهَرَبُوا مِنْ توالي الكَسْرَتَيْنِ إِلَى الفَتْحِ، وَإِذا كانوا قد قالوا: «قَمَ اللَّيْلِ» و«قُلَّ الحَقُّ»، فَفتَحوا، ولم يَلتَقِ هُناكَ كسرتان، فَالفَتْحُ فِي «مِنَ اللهُ» لِتوالي الكَسْرَتَيْنِ أَوْلَى»^(١).

قوله: (لِمَ حُلِّقَتِ البراءَةُ باللهِ ورسولِهِ، والمُعاهِدَةُ بالمُسلِمِينَ؟): يعني: كانَ المُناسِبُ أَنْ تُنَسَّبَ المُعاهِدَةُ والبراءَةُ كِلاهِما: إِما إِلَى المُؤمِنِينَ مَعاً، أو إِلَى ذَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعاً، كما قال صاحِبُ «التَّقرِيبِ»، وَإِنا مَعَلَّقَ البراءَةَ باللهِ والرسولِ مَعَ أَنَّ المُعاهِدَةَ مِنَ المُسلِمِينَ، وَحَقُّ البراءَةِ أَنْ تُنَسَّبَ إِلَى المُعاهِدِ؛ لِأَنَّ اللهُ تَعَالَى أذِنَ فِي المُعاهِدَةِ، فَكانَ عاهِدٌ وَبَرِيٌّ.

أجابَ المُصنِّفُ بأنَّ ذلكَ إِعلامٌ بِحَسَبِ الوُقُوعِ وترتيبِ الوجودِ، أذِنَ اللهُ لرسولِهِ ﷺ والمُؤمِنِينَ أَوْلَى بِالْمُعاهِدَةِ، فعاهدُوا، ثُمَّ لَمَّا نَقَضَ المَشْرِكُونَ العَهْدَ جَدَّدَ اللهُ إِعلاماً آخَرَ، وَقَالَ لهم: اعْلَمُوا أَنَّ اللهُ ورسولَهُ بَرِيٌّ مِنْهُمْ، فَتَبَرَّؤُوا أَنْتُمْ أَيضاً.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّ المُعاهِدَةَ لَمْ تَكُنْ إِلا بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى وإِباحَتِهِ، فَلَمَّا تَبَذَّ المَشْرِكُونَ العَهْدَ نَسَبَ اللهُ تَعَالَى البراءَةَ إِلَى نَفْسِهِ، وَضَمَّ مَعَهُ ذَكَرَ الرسولِ ﷺ غَضَباً عَلَيْهِمِ وَتَهديداً شديداً، فينطبقُ عَلَيْهِ قولُ المُصنِّفِ أَوْلَى: «أذِنَ اللهُ»، وَثانِياً: «أوجِبَ اللهُ التَّبَذَّ».

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٣).

رُوي: أنهم عاهدوا المشركين من أهل مكة وغيرهم من العرب، فكثروا إلا ناساً منهم، وهم بنو ضَمْرَةَ وبنو كِنَانَةَ، فنبذَ العَهْدُ إلى الناكِثين، وأُمرُوا أن يسيحُوا في الأرضِ أربعةَ أشهرٍ آمِنينَ أين شاؤوا، وألا يُتعرَّضَ لهم، وهي الأشهُرُ الحُرْمُ في قوله: ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ﴾ [التوبة: ٥]، وذلك لِصِيَانَةِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ مِنَ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ فِيهَا.

وكان نزولها سنة تسع من الهجرة، وفتح مكة سنة ثمان، وكان الأمير فيها عتّاب بن أسيد، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكرٍ على موسمِ سنة تسع، ثم أتبعه علياً رضي الله عنه راكبَ العَضْبَاءِ ليقرّأها على أهلِ المَوسِمِ، فقيل له: لو بعثت بها إلى أبي بكرٍ؟ فقال: «لا يُؤدِّي عني إلا رجلٌ مني»، فلما دنا عليٌّ سمعَ أبو بكرٍ رضي الله عنه الرُغَاءَ، فوقف، وقال: هذا رُغَاءُ نَافِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فلما لحقَه قال: أميرٌ أو مأمورٌ؟ قال: مأمور.

قال صاحبُ «الانتصاف»: «فيه سرٌّ، وذلك أنه لا يُستدُّ العَهْدُ إلى الله تعالى في مقامِ يُوهِمُ شائِبَةَ النَّقْضِ إِجْلَالاً وَتَعْظِماً لِكِبْرِيائِهِ، أَلَا تَرَى وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَمْرَاءِ السَّرَايَا: «وَإِذَا نَزَلَتْ بِحِصْنٍ، فَطَلَبُوا التَّزَوُّلَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فَأَنْزَلَهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَصَادَفْتَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا؟ وَإِنْ طَلَبُوا ذِمَّةَ اللَّهِ فَأَنْزَلَهُمْ عَلَى ذِمَّتِكَ، فَلَأَنْ تَحْفَرَ ذِمَّتَكَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَحْفَرَ ذِمَّةَ اللَّهِ»^(١)، فتوقرُّ عَهْدِ اللَّهِ وَاجِبٌ، وَقَدْ تَحَقَّقَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ النَّكْثُ، وَتَبَرَّأَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ، فَأَحْرَى بَأَنْ لَا يُنْسَبَ الْعَهْدُ الْمُنْبُوذُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى»^(٢).

قوله: (العَضْبَاءُ): وهي مشقوقة الأذن، وقيل: العَضْبَاءُ لِقَبِّ لِنَافِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ تَكُنْ مَشْقُوقَةَ الْأُذُنِ.

قوله: (لا يُؤدِّي عني إلا رجلٌ مني): روى أحمدُ بنُ حنبلٍ^(٣) عن أبي جُنَادَةَ قال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «عليٌّ منِّي وأنا منه، ولا يُؤدِّي عني إلا أنا أو عليٌّ».

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٢) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ١٧٢) بحاشية «الكشاف».

(٣) في «مسنده» (١٧٥٠٥) و(١٧٥١٠-١٧٥١٢)، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١١٩).

وروي: أن أبا بكر رضي الله عنه لما كان ببعض الطريق هبط جبريل عليه السلام، فقال: يا محمد، لا يبلغن رسالتك إلا رجل منك، فأرسل علياً، فرجع أبو بكر إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أشيء نزل من السماء؟ قال: «نعم، فسر وأنت على الموسم، وعليُّ يُنادي بالآي»، فلما كان قبل التروية خطب أبو بكر وحدثهم عن مناسكهم، وقام عليُّ يوم النحر عند جمره العقبة، فقال: يا أيها الناس، إني رسول رسول الله إليكم، فقالوا: بإذا؟ فقرأ عليهم ثلاثين أو أربعين آية، وعن مجاهد: ثلاث عشرة.

ثم قال: أمرت بأربع: أن لا يقرب البيت بعد هذا العام مُشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا كل نفس مؤمنة، وأن يتم إلى كل ذي عهد عهده، فقالوا عند ذلك: يا علي، أبلغ ابن عمك آناً قد سبذنا العهد وراء ظهورنا، وأنه ليس بيننا وبينه عهد؛ إلا طعن بالرماح، وضرب بالسيف.

وقيل: إنها أمر أن لا يبلغ عنه إلا رجل منه؛ لأن العرب عادتُها في نقض عهودها أن يتولى ذلك على القبيلة رجل منها، فلو تولاه أبو بكر لجاز أن يقولوا: هذا خلاف ما يُعرفُ فينا في نقض العهود، فأزيحت علتهم بتولية ذلك علياً رضي الله عنه.

وروى الترمذي^(١) عن أنس قال: بعث النبي ﷺ براءة مع أبي بكر رضي الله عنه، ثم دعاه، فقال: «لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلا رجل من أهلي»، فدعا علياً رضي الله عنه وأعطاه إيَّاه.

قوله: (أمرت بأربع): أي: أن أنادي بأربع. فإن قلت: ما فائدة النداء بقوله: «ولا يدخلن الجنة إلا كل نفس مؤمنة»؟ قلت: الإعلام بأن المُشرك لا يقبل منه بعد هذا غير الإيذان، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخْنَا الْأَشْمُرَ الْأَشْمُرَ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾، إلى قوله: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وهو من باب: لا أرتك هاهنا^(٢)، يعني: أمرت بأن أنادي بأن يتصفوا بما يستعدون^(٣) به أن يكونوا أهلاً للجنة، إذ لا يقبل منهم سوى هذا.

(١) في «جامعه» (٣٠٩٠)، وقال: «حديث حسن غريب».

(٢) سيأتي بيانه ص ٢١٦ تعليقا عند تفسير الآية ٢٨ من هذه السورة.

(٣) في الأصول الخطية: «يستعدوا».

فإن قلت: الأشهرُ الأربعة ما هي؟ قلتُ: عن الزُّهري: أنَّ براءةَ نَزَلَتْ في سَوَّال، فهي أربعةُ أشهرٍ: سَوَّال، وذو القعدة، وذو الحجة، والمُحَرَّم. وقيل: هي عشرونَ من ذي الحجة، والمُحَرَّم، وصَفَر، وشهرُ ربيعِ الأول، وعَشْرٌ من شهرِ ربيعِ الآخر، وكانت حُرْمًا؛ لأنهم أومِنُوا فيها وحُرِّمَ قَتْلُهُم وقِتْلُهُم، أو على التَّغْلِيْب؛ لأنَّ ذا الحِجَّةَ والمُحَرَّم منها.

وقيل: لعِشْرٍ من ذي القعدةِ إلى عَشْرِ من شهرِ ربيعِ الأول؛ لأنَّ الحِجَّ في تلكِ السَّنَةِ كانَ في ذلكِ الوقتِ للنَّسِيءِ الذي كانَ فيهِم، ثم صارَ في السَّنَةِ الثانيةِ في ذي الحِجَّة.

فإن قلت: ما وجهُ إطباقِ أكثرِ العلماءِ على جوازِ مُقاتَلَةِ المُشْرِكِينَ في الأشهرِ الحُرْم، وقد صاها اللهُ تعالى عن ذلك؟ قلتُ: قالوا: نُسخَ وجوبُ الصَّيْانَةِ، وأبيحَ قتالُ المُشْرِكِينَ فيها.

قوله: (أو على التَّغْلِيْب): عطفٌ على «لأنهم أومِنُوا»، أي: أُطْلِقَ على عشرينَ من ذي الحِجَّةِ (١) إلى عَشْرِ (٢) من ربيعِ الآخرِ اسمُ الأشهرِ الحُرْم، لأنهم أومِنُوا فيها وحُرِّمَ قَتْلُهُم وقِتْلُهُم، أو أُطْلِقَ هذا الاسمُ على التَّغْلِيْب، يعني: غُلِبَ ذو الحِجَّةَ والمُحَرَّم، لأنها مِنَ الأشهرِ الحُرْمِ بالاتِّفَاق، على صَفَرٍ وربيِعِ الأوَّلِ وبعضِ ربيعِ الآخر، لأنها ليست مِنَ الأشهرِ الحُرْم، فسمُّوا بالأشهرِ الحُرْم.

قوله: (وقيل: لعِشْرٍ من ذي القعدةِ إلى عَشْرِ من ربيعِ الأوَّل): وهذا أقربُ الأقوال؛ لأنَّ نِدَاءَ عليٍّ بالآياتِ كانَ يومَ النَّخْرِ عندَ جِمْرةِ العَقَبَةِ (٣)، كما سبق.

قوله: (للنَّسِيءِ الذي كانَ فيهِم): رُوِيَ أنهم كانوا يُنْسِيئونَ الحِجَّ كُلَّ عامينَ من شهرٍ إلى شهرٍ آخر، ويجعلونَ الشَّهْرَ الذي أنسَوْوا فيه مُلغىً، فتكونُ تلكِ السَّنَةُ ثلاثةَ عَشَرَ شهرًا،

(١) أي: العشرون الأخيرة منه، فتكون البداية من العاشر من ذي الحجة.

(٢) كنا في (ط) و(ف)، وهو الصواب، وفي (ح): «عشرين»، وهو خطأ نشأ عن توهم البدء من اليوم العشرين من ذي الحجة، وليس كذلك كما عَلِمَ من الحاشية السابقة.

(٣) ويومُ النَّخْرِ هو اليومُ العاشر من ذي الحجة، إلا أنه كان في تلك السنة في ذي القعدة؛ للنسب الذي فعله أهل الجاهلية، كما تُفيدُه تَمَّةُ عبارةِ الزمخشري.

ويتركون العام الثاني على ما كان عليه الأول، فلا يزالون كذلك إلى خمس وعشرين سنة، ثم يستديرون حيثئذ الشهر الذي بدأ منه، وكانت السنة التي حجَّ فيها رسول الله ﷺ حجة الوداع التي وصل^(١) ذو الحجة إلى موضعه، فقال ﷺ في خطبته: «إنَّ الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض، السنة^(٢) اثنا عشر شهراً»، يعني: أن الله تعالى أَدْحَضَ أمرَ النَّسِيءِ، فإنَّ حسابَ السنة قد استقام ورجع إلى الأصل الموضوع يوم خلق السماوات والأرض. قوله: «السنة اثنا عشر شهراً» تأكيد في إبطال أمر النَّسِيءِ.

وروى محيي السنة في «شرح السنة»: «أنَّ العرب كانت في الجاهلية قد بدلت أشهر الحج، وذلك أنهم كانوا يعتقدون تعظيم هذه الأشهر الحرم، وتتحرَّجون فيها عن القتال، فاستحلَّ بعضهم القتال فيها من أجل أنَّ عامَّةَ معاشهم كانت من الصيد والغارة، وكان يشقُّ عليهم الكفُّ عن ذلك ثلاثة أشهر على التوالي، وكانوا إذا استحلُّوا شهراً منها، حرَّموا مكانه شهراً آخر، وهو النَّسِيءُ الذي ذكر الله تعالى في كتابه: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، ومعنى النَّسِيءِ: تأخير تحريم رجب إلى شعبان، والمحرَّم إلى صفر، مأخوذاً من: نَسأت الشيء^(٣): إذا أخرته، وكان ذلك في كِنَانَةٍ، وإذا أخرُوا تحريمَ المحرَّم إلى صفر، ومكثوا كذلك زماناً، ثم احتاجوا إلى تأخير تحريم صفر إلى الربيع، فعَلُّوا هكذا شهراً بعد شهر، حتى استدار التحريم على السنة كُلِّها، فقام الإسلام، وقد رجَّع المحرَّم إلى موضعه الذي وضعه الله^(٤).

وقد سبق في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾

[البقرة: ١٩٧] رواية عن بعضهم على غير هذه الطريقة.

(١) كذا في (ف)، فيكون قوله: «التي وصل» هو خبر «كانت»، أي: كانت السنة التي حجَّ فيها... السنة التي

وصل، إلخ. وفي (ط): «وهي السنة التي وصل...»، ووجهه أن يُجْعَلَ «كان» تامة، والله أعلم.

(٢) من قوله: «التي حجَّ فيها» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ط) و(ح): «نَسأت الشهر»، والمثبت من (ف)، وهو أكثر فائدة.

(٤) «شرح السنة» للبرقي (٧: ٢٢٠-٢٢١).

﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾: لا تقوئوته وإن أمهلكم، وهو مخزيكم، أي: مُدْلِكُمْ في الدنيا بالقتل، وفي الآخرة بالعذاب.

[وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ، فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ قَوْلَيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾]

﴿ وَأَذَانٌ ﴾ ارتفاعه كارتفاع ﴿ بَرَاءَةٌ ﴾ على الوجهين، ثم الجملة معطوفة على مثلها، ولا وَجْهَ لِقَوْلٍ مَنْ قَالَ: إنه معطوف على ﴿ بَرَاءَةٌ ﴾، كما لا يُقال: «عمرو» معطوف على «زيد»، في قولك: زيد قائم وعمرو قاعد، والأذان: بمعنى الإيدان، وهو الإعلام، كما أن الأمان والعطاء بمعنى الإيوان والإعطاء.

فإن قلت: أي فرق بين معنى الجملة الأولى والثانية؟ قلت: تلك إخبارٌ بثبوت البراءة، وهذه إخبارٌ بوجوب الإعلام بها ثبت.

قوله: (كما لا يُقال: «عمرو» معطوف على «زيد» في قولك: زيد قائم وعمرو قاعد): ولقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يُعطَفَ على ﴿ بَرَاءَةٌ ﴾، على أن يكون من عطف الخبر على الخبر، كأنه قيل: هذه السورة براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم خاصة، وأذان من الله ورسوله إلى الناس عامة. نعم، الأحسن الأوجه أن يكون عطف جملة على جملة، لئلا تتخلل بين الخبرين جملة كثيرة أجنبية، ولئلا يفوت التطابق بين المبتدأ والخبر تائيساً وتذكيراً^(١).

قوله: (تلك إخبارٌ بثبوت البراءة): يعني: قوله: ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ يعني: هذه براءة ثابتة من الله ورسوله^(٢) ﴿ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾ إخبارٌ من الله تعالى لمن خاطبهم بقوله: ﴿ عَاهَدْتُمْ ﴾^(٣)، بثبوت هذا الحكم في علم الله تعالى، وقوله: ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى

(١) نقل كلام المؤلف هذا: العلامة الألويسي رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (١٠: ٤٦)، ونقل عن بعضهم اعتراضاً عليه، ثم الجواب عنه، فانظره إن شئت.

(٢) قوله: «بمعنى»: هذه براءة ثابتة من الله ورسوله» سقط من (ف).

(٣) قوله: «إخبار من الله تعالى لمن خاطبهم بقوله: «عاهدتم»» سقط من (ح).

فإن قلت: لِمَ عَلَّقْتَ البراءة بالذين عُوْهُدُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَعُلِّقَ الأَذَانُ بالناس؟ قلت: لأنَّ البراءة مُخْتَصَّةٌ بالمُعَاهِدِينَ والنَّاكِثِينَ منهم، وأما الأَذَانُ فعَامٌّ لجميعِ الناس؛ مَنْ عَاهَدَ وَمَنْ لَمْ يُعَاهِدْ، وَمَنْ نَكَثَ مِنَ الْمُعَاهِدِينَ وَمَنْ لَمْ يَنْكُثْ.

﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾: يوم عرفة، وقيل: يوم النَّحْرِ؛ لأنَّ فيه تمامَ الحجِّ ومُعْظَمَ أفعاله؛ مِنَ الطَّوَافِ، وَالنَّحْرِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أَنَّ رجلاً أَخَذَ بِلِجَامِ دَابَّتِهِ، فَقَالَ: مَا الْحَجُّ الْأَكْبَرُ؟ قَالَ: يَوْمُكَ هَذَا، نَحَلُّ عَنْ دَابَّتِي!

وعن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ الْجُمَرَاتِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ، فَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ».

ووصفَ الحجُّ بالأكبر؛ لأنَّ العُمرة تُسَمَّى الحجَّ الأصغر، أو جُعِلَ الوقوفُ بعرفة هو الحجُّ الأكبر؛ لأنه مُعْظَمُ واجباته؛ لأنه إذا فاتَ فاتَ الحج، وكذلك إن أُريدَ به يومُ النَّحْرِ؛ لأنَّ ما يُفَعَّلُ فيه مُعْظَمُ أفعالِ الحجِّ فهو الحجُّ الأكبر.

النَّاسِ ﴿إخْبَارٌ مِنْهُ تَعَالَى لِأَوْلَائِكَ الْمُخَاطَبِينَ وَاجِبُ التَّبْلِيغِ إِلَى كَافَّةِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الْمَخْصُوصِ، بِمَا ثَبَّتَ فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تِلْكَ الْبِرَاءَةِ.

فقوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ إجمالٌ لتفصيل ما أُخْبِرَ أولاً من قوله: ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾، إلى قوله: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، المُشْتَمِلِ (١) على التهديد والوعيد، بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّهُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: ١-٢]، ومن ثمَّ رَبَّبَ عليه قوله: ﴿فَإِنْ تَبُتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾، فالكلامُ مُدْمَجٌ بَعْضُهُ فِي بَعْضِ، الثَّانِي مُقَرَّرٌ لِلأَوَّلِ مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَيْهِ.

قوله: (أو جُعِلَ الوقوفُ بعرفة هو الحجُّ الأكبر): عطفٌ معنويٌّ على قوله: «لأنَّ العُمرة»، كأنه قال: إنها سُمِّيَ مجموعُ الأركانِ بالحجِّ الأكبر، لأنَّ العُمرة حجٌّ أصغر، أو سُمِّيَ بعضُ

(١) من قوله: «لتفصيل ما أُخْبِرَ إلى هنا، سقط من (ح).

وعن الحسن: سُمِّيَ يومَ الحجِّ الأكبر؛ لاجتماعِ المُسلمينَ والمُشركينَ فيه، وموافقته لأعيادِ أهلِ الكتاب، ولم يتَّفَقْ ذلكَ قبله ولا بعده، فعَظُمَ في قلبِ كُلِّ مُؤمنٍ وكافرٍ. حُدِفَتِ الباءُ التي هي صِلَةُ «الأذَانِ» تخفيفاً، وقُرِئ: «إِنَّ اللهَ» بالكسْرِ؛ لأنَّ «الأذَانِ» في معنى «القول».

﴿وَرَسُولُهُ﴾ عطفٌ على المَنَوِيِّ في ﴿بَرِيءٌ﴾، أو على مَحَلِّ «إِنَّ» المكسورة واسمها،...

أركانِ الحجِّ - وهو الوقوفُ بعَرَفَةَ - بالحجِّ الأكبر، لأنه مُعَظَمُ أركانِ الحج، وبقيةُ الأركانِ دونَه أو أصغرُ منه؛ تسميةً لِعَظَمِ الشيءِ باسمِ كُلِّه.

قوله: (حُدِفَتِ الباءُ التي هي صِلَةُ «الأذَانِ» تخفيفاً): قال أبو البقاء: «أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» بفتح الهَمْزَةِ، وفيه وجهان: أحدهما: هو خبرُ الأذَانِ، أي: الإعلامُ من الله براءته من المُشركينَ، والثاني: هو صفة، أي: وأذَانٌ كائنٌ بالبراءة، وقيل: التقدير: وإعلامٌ مِنَ الله بالبراءة، فالباءُ مُتعلِّقَةٌ بنفسِ المصدرِ^(١).

قوله: (أو على مَحَلِّ «إِنَّ» المكسورة): أي: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ عطفٌ على مَحَلِّ «إِنَّ» المكسورة واسمها، على تقديرِ عَدَمِها، وذلك لأنَّ المكسورةَ لَمَّا لم تُغَيَّرِ المعنى جاز أن تُقَدَّرَ كالعَدَمِ، فُتَعَطَّفَ على مَحَلِّ ما عَمِلَتْ فيه. هذا معنى قولهم: يُعَطَّفُ على مَحَلِّها مَعَ اسمها^(٢).

هذا على ما قُرِئَ في الشاذَّةِ بكسرِ «إِنَّ» ظاهر، وأما على المشهورةِ بفتحِ «أَنَّ»؛ فلأنها في تأويلِ المكسورة، قال أبو البقاء: «هذا عندَ المُحَقِّقينَ غيرُ جائز، لأنَّ المفتوحةَ لها مَوْضِعٌ غيرُ الابتداء، بخلافِ المكسورة»^(٣).

قال ابنُ الحاجب: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ بالرفعِ معطوفٌ على «إِنَّ» باعتبارِ المَحَلِّ، وإن كانت مفتوحةً لأنها في حُكْمِ المكسورة، وهذا مَوْضِعٌ لم يُنْبَهْ عليه النَحْوِيُّونَ، فإنهم إذا قالوا: يُعَطَّفُ

(١) «التيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٤).

(٢) في (ح): «على مَحَلِّ اسمها»، وهو خطأ.

(٣) «التيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٣٥).

على اسم «إنَّ» المكسورة دون غيرها، توهّموا أنه لا يجوز العطف على المفتوحة، والمفتوحة تنقسم إلى قسمين: قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع، وقسم لا يجوز.

فالذي يجوز: هو أن تكون في حكم المكسورة، كقولك: عَلِمْتُ أَنْ زِيداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو، لأنه في معنى: إِنَّ زِيداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو، فكما جاز العطف ثُمَّ جاز هاهنا، ألا ترى أن «عَلِمَ» لا يدخل إلا على المبتدأ والخبر، يَدُلُّ على ذلك وَجُوبُ الكسْرِ في قولك: عَلِمْتُ إِنَّ زِيداً لِقَائِمٌ^(١)، وإنما انتصب بعدها^(٢) توفيراً لِمَا يَفْتَضِيهِ «عَلِمْتُ» من معنى المفعولية، وإذا تحقق أنها في حكم المكسورة جاز العطف على موضعها.

وإن كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع، مثل قولك: أَعْجَبَنِي أَنْ زِيداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو، فلا يجوز إلا النصب، لأنها ليست مكسورة ولا في حكمها^(٣). وقال في غير هذا الموضع^(٤): «إنما لم يُعْطَفْ على المفتوحة لفظاً ومعنى؛ لأنها واسمها وخبرها بتأويلٍ خَبِرٍ واحد، فلو قَدَّرْتَ أنها في حكم العدم لأَحَلَّتْ بموضوعها، بخلاف «إنَّ» المكسورة، لأنها لا تُعَيَّرُ المعنى، فجاز تقدير عَدَمِها لكونها للتأكيد المحض، كما جاز تقدير عَدَمِ الباء المؤكدة في قوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديد^(٥)

(١) والوجوب هنا بسبب دخول اللام، قال الزحشري في «المفصل» ص ٢٩٥: «لأنَّ اللام لا تتأخر عن المبتدأ والخبر»، فيجب كسر همزة «إنَّ» لأنَّ الجملة اسمية، ومنه قوله تعالى: «وَأَلَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتُوفِقِينَ لَكَاذِبُونَ» [المتافرون: ٤١]. وانظر: «شرح ابن عقيل» (١: ٣٥٤ و ٣٧٧).

(٢) أي: إنها فُتِحَتْ همزة «أَنَّ» في قولك: «علمتُ أنَّ زِيداً قائمٌ».

(٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٣: ٦١ - ٦٢) رقم (٦٥).

(٤) المصدر السابق (١: ٦٣) رقم (٣١).

(٥) عَجَزَ بَيْتَ لُعَقِيَّةِ بْنِ هُبَيْرَةَ الْأَسَدِيِّ يُحَاطِبُ بِهِ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ، وَأَوَّلُهُ:

مُعَاوِيَةُ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْحَجْ

وَقُرِّيَ بِالنَّصْبِ؛ عطفًا على اسم «أَنَّ»، أو لأنَّ الواو بمعنى «مع»، أي: بَرِيءٌ مَعَهُ مِنْهُمْ، وبالجرِّ على الجوار، وقيل: على الْقَسَمِ؛ كقوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢].

وَمُحَكِّي أَنْ أَعْرَابِيًّا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُهَا، فَقَالَ: إِنْ كَانَ اللَّهُ بَرِيئًا مِنْ رَسُولِهِ فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ، فَلَبَّسَهُ الرَّجُلُ إِلَى عَمْرٍ، فَحَكِيَ الْأَعْرَابِيُّ قِرَاءَتَهُ، فَعِنْدَهَا أَمْرٌ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَعَلُّمِ الْعَرَبِيَّةِ.

﴿فَإِنْ تَبَتُّمُ﴾ مِنَ الْكُفْرِ وَالغَدْرِ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ عَنِ التَّوْبَةِ، أَوْ تَبَتُّمُ عَلَى التَّوْبَةِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْوَفَاءِ، فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ سَابِقِينَ لِلَّهِ، وَلَا فَاتِتِينَ أَخَذَهُ وَعِقَابَهُ.

قوله: (وبالجرِّ على الجوار): يعني: هو منصوبٌ معطوفٌ على اسم «أَنَّ»، لكن مجرورٌ لجوارٍ قوله: ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾، نحو قولهم: جُحِرُ صَبُّ خَرِبٍ^(١). وهذا ليس بشيء؛ لأنه قد عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] ومن مواضع في «كتابه» أَنَّ فائدة العطفِ على الجوارِ اكتسابُ المعطوفِ بعضَ معناه مِنَ المعطوفِ عليه، ولا يجوزُ ذلك هاهنا، وقال أبو البقاء: «ولا يكونُ عطفًا على ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾؛ لأنه يُؤدِّي إلى الكفر»^(٢).

قوله: (كقوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾): قال ابنُ قتيبة: لَعَمْرُكَ وَلَعَمْرُ اللَّهِ: هو العُمَرُ، يقال: أَطَالَ اللَّهُ عُمْرَكَ وَعَمَّرَكَ، وهو قَسَمٌ بالبقاء، يُرِيدُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ تَعَالَى أَقْسَمَ بِهِ ﷻ هَاهُنَا، كَمَا أَقْسَمَ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَمْرُكَ﴾، وَيَجُوزُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُقْسِمَ بِأَشْيَاءٍ غَيْرِهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ مَتَى أَنْ يُقْسِمَ بِغَيْرِ اللَّهِ. قوله: (فَلَبَّسَهُ)، الجوهري: «لَبَّيْتُ الرَّجُلَ تَلْبِيئًا: إِذَا جَمَعْتَ ثِيَابَهُ عِنْدَ صَدْرِهِ وَنَحْرِهِ، ثُمَّ جَرَرْتَهُ فِي الْخِصْمَةِ».

= وانظره مع سياقه وقصته في «العقد الفريد» (١: ٥٢).

والبيئ من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٧) و(٢: ٢٩٢ و ٣٤٤) و(٣: ٩١)، و«شرح الرضوي» على الكافية (١: ٣٨٠) و(٢: ١٩١)، وغيرهما.

(١) فجزوا اللفظة «خَرِبٍ»، مع أنها صفة «جُحِرٍ»، وهو مرفوع. وانظر: «معني اللبيب» لابن هشام (٢: ٦٨٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٥).

﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَهُمْ سَعِيًّا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَاهِدُهُمْ إِلَىٰ مَدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [٤]

فإن قلت: مِمَّ اسْتَنْتِي قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾؟ قلت: وجهه أن يكون مُسْتَنْتِي من قوله: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، لأن الكلام خطاب للمسلمين، ...

قوله: (وجهه أن يكون مُسْتَنْتِي من قوله: ﴿فَسِيحُوا﴾): يُوهِمُ أَنَّ هَاهُنَا (١) وجهاً آخر، قال أبو البقاء: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ في موضع نصبٍ على الاستثناء من ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾، ويجوز أن يكون مُبْتَدَأً، والخبر ﴿فَأَتُوا﴾ (٢).

واختار الأول (٣) صاحب «الكواشي» والقاضي (٤)، كأن التقدير: براءة من الله ورسوله إلى المشركين الناكثين للعهد والذين لم ينقضوا العهد، سواء كانت مدة عهدهم أقل من أربعة أشهر أو أكثر أو غير محدودة، ثم استنتي من الجميع الذين ضرب لهم أجل محدود فوق أربعة أشهر، ولم ينقضوا العهد، فأمرُوا أن يُتْمُوا عهدهم. وقوله: ﴿فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَاهِدُهُمْ﴾ جزاء شرطٍ محذوف.

وروى محيي السنة عن جماعة من المفسرين ما يقرب من هذا الوجه (٥).

واختار الزجاج (٦) والمصنف الوجه الثاني، لأن ﴿إِلَّا﴾ إذا جعل استداراً كان قوله: ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾ مُبْتَدَأً، وهو مُتَضَمِّنٌ لمعنى الشرط، فلذلك جيء في الخبر بالفاء، ورجح المصنف هذا الوجه بأن قوله: ﴿عَاهَدْتُمْ﴾ وقوله: ﴿فَأَتُوا﴾ خطاب للمسلمين، وقوله: ﴿فَسِيحُوا﴾ أيضاً خطاب لهم على إضمار القول، فالمناسب أن يكون مُسْتَنْتِي منه، ليتطابقا،

(١) من أول الفقرة إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٥).

(٣) وهو أن يكون ما بعد «إلا» منصوباً على الاستثناء.

(٤) انظر: «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٢٩).

(٥) انظر: «معالم التنزيل» للبخاري (٤: ٩-١٣).

(٦) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٣٠).

ومعناه: براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتُم من المشركين، فقولوا لهم: سيحوا، إلا الذين عاهدتُم منهم، ثم لم يتقوا، فأتموا إليهم عهدهم. والاستثناء بمعنى الاستدراك، كأنه قيل بعد أن أمروا في الناكثين: ولكن الذين لم يتكفوا فاتموا إليهم عهدهم، ولا تجروهم مجراهم، ولا تجعلوا الوفي كالغادر.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ يعني: أن قضيّة التقوى أن لا يسوى بين القبيلين، فاتقوا الله في ذلك.

بخلافه إذا جعل مستثنى من ﴿المشركين﴾، اللهم إلا أن يذهب إلى التأويل المذكور، وفيه تعسف كما قررناه، ولهذا قال: «وجهه أن يكون مستثنى^(١) من قوله: ﴿فسيحوا﴾».

وأيضاً على هذا يحسن عطف قوله: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ﴾ الآية، على جملة ﴿برآءة من الله﴾؛ ليؤذن بالتبري الكلي من المشركين، وأن هؤلاء المعاهدين قد استدرك منهم ضرورة، وإلا فالحق أن لا يستدرك أحد منهم، ولا يحسن هذا على المتصل^(٢).

قال في «الانصاف»: «ويجوز أن يكون ﴿فسيحوا﴾ خطاباً من الله، ولا يضمّر قبله: «قولوا»، ويكون الاستثناء من قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾، أي: براءة من الله ورسوله إلى المعاهدين، إلا الباقيين على العهد، ويكون فيه خروج عن خطاب المسلمين في ﴿عاهدتُم﴾ إلى خطاب المشركين في ﴿فسيحوا﴾، والتفات بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكَ عَزِيمٌ مُعْجِزٌ مِنَ اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ﴾، وقياسه: غير معجزني وأناي محزي الكافرين. وفيه افتتان وتفخيم للسان، ثم يعود إلى الخطاب للمؤمنين في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً﴾^(٣).

قوله: (أَنَّ قَضِيَّةَ التَّقْوَى أَنْ لَا يُسَوَّى بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ): يريد أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

(١) من قوله: «منه ليتطابقا» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: على الاستثناء المتصل، وهو الوجه الأول.

(٣) «الانصاف» لابن المنير (٢: ١٧٤) بحاشية «الكشاف».

﴿لَمْ يَنْفُضُوا شَيْئًا﴾: لم يَقْتُلُوا مِنْكُمْ أَحَدًا، ولم يَضْرِبُوا قَطًّا، ﴿وَلَمْ يَطْلَهُرُوا﴾: ولم يُعَاوِنُوا ﴿عَلَيْكُمْ﴾ عَدُوًّا، كما عَدَّتْ بنو بكرٍ على خُزَاعَةَ عِيْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وظَاهَرَتْهُمْ قُرَيْشٌ بِالسَّلَاحِ،.....

الْمُتَّقِينَ ﴿ وَاذْ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيلِ، لِأَنَّ التَّقْوَى وَصِفَ مُرْتَبِّ عَلَى الْحَكَمِينَ، أَعْنِي قَوْلَهُ: «فَقُولُوا لَهُمْ: سَبِّحُوا»، وَقَوْلَهُ: ﴿فَأَنْتُمْ أَوْ﴾، وَمُضْمُونَهَا عَدَمُ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْغَادِرِ وَالْوَافِي.

قوله: (كما عَدَّتْ بنو بكرٍ على خُزَاعَةَ): مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَنْ لَا يُسَوِّىَ بَيْنَ الْقَبِيلَيْنِ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي ذَلِكَ»، أَي: فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي عَدَمِ التَّسْوِيَةِ، كَمَا اتَّقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يُسَوِّ بَيْنَ بَنِي بَكْرِ وَبَنِي خُزَاعَةَ، وَقَالَ: «لَا تُصِرْتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرْكُمْ»^(١).

رَوَى مُجِيبُ السَّنَةِ: «دَخَلَتْ خُزَاعَةُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْحَدِيثِ، وَدَخَلَ بنو بكرٍ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، ثُمَّ عَدَّتْ بنو بكرٍ على خُزَاعَةَ، فَنَالَتْ مِنْهَا، وَأَعَانَتْهُمْ قُرَيْشٌ بِالسَّلَاحِ»^(٢).

قوله: (عِيْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، الجوهري: «العِيْبَةُ: مَا تُجْعَلُ فِيهِ الشِّيَابُ، وَالْجَمْعُ: عَيْبٌ وَعِيَابٌ»، النّهاية: «فِي الْحَدِيثِ: «الْأَنْصَارُ كَرِشِي وَعَيْبِي»^(٣): أَي: خَاصَّتِي وَمَوْضِعُ سِرِّي، وَالْعَرَبُ تُكْنِي عَنِ الصُّدُورِ بِالْعِيَابِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَوْدَعُ السَّرَائِرِ، كَمَا أَنَّ الْعِيَابَ مُسْتَوْدَعُ الشِّيَابِ»^(٤). وَفِي «الْفَائِقِ»: «اسْتِعَارَ الْكَرِشَ وَالْعَيْبَةَ لِمَوْضِعِ السَّرِّ وَالْأَمَانَةِ، لِأَنَّ الْمُجْتَرَّ يَجْمَعُ عَلَفَهُ فِي كَرِشِهِ، وَالرَّجُلُ يَحْمِلُ ثِيَابَهُ فِي عَيْبَتِهِ»^(٥).

(١) انظر: «المغازي» للواقدي (٢: ٧٩١)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢: ١٣٤).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٩٩) و(٣٨٠١)، ومسلم (٢٥١٠) من حديث أنس بن مالك.

وَالْكَرِشُ: لِلجَمَلِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمُجْتَرَّاتِ كَالْمَعْدَةِ لِلْإِنْسَانِ.

(٤) من قوله: «والجمع عَيْبٌ وَعِيَابٌ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ط).

(٥) هذه الفقرة أُخْرِجَتْ فِي (ح) وَ(ف) بَعْدَ الَّتِي تَلِيهَا (بَعْدَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ) ﴿وَيَذْهَبُ عَيْظُ قُلُوبِهِمْ﴾، وَوَرَدَتْ

فِي (ط) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِتَرْتِيبِ «الْكَشَافِ».

حتى وَفَدَ عمرو بنُ سالم الخزاعيُّ على رسولِ الله ﷺ، فأنشده:

لاهُمَّ إني نَاشِدُ مُحَمَّدًا حِلْفَ أَيْنا وأَيْكَ الأتْلِدَا
 إنَّ قَرِيباً أَحْلَفُوكَ المَوعِدَا وَنَقَضُوا ذِمَّامَكَ المَؤَكَّدَا
 هُم بَيَّتُونَا بِالْحَطِيمِ هُجْدَا وَقَتَّلُونَا رُغْماً وَسُجْدَا

فقال عليه السَّلَام: «لا تُصِرْتُ إن لم أنصُرْكُمْ».

قوله: (لاهُمَّ إني نَاشِدُ مُحَمَّدًا) الأبيات: «لاهُمَّ»: أصله: اللهُمَّ، والميمانِ عَوْضانِ عن حرفِ النَّداءِ عند البصريين، وَجَوَزَ سَيِّوِيهِ أن يكونَ «لاه» أصلُه اسمُ «الله»، ثم أُدخِلَتْ عليه اللام، فَجَرَى جَرَى العَلَمِ كالعَبَّاسِ، وأصلُه: يا لاه، فأبْدِلَ الميمُ من حرفِ النَّداءِ، فصار: لاهُمَّ. «ناشِدٌ»: من قولهم في الاستعطاف: نَشَدْتُكَ بالله، أي: سَأَلْتُكَ بالله، وَطَلَبْتُ إِلَيْكَ بِحَقِّهِ، ومعنى: إني سَأَلْتُ مُحَمَّدًا، أي: سَأَلْتُ رَبِّي النُّصْرَةَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ.

«الحِلْفُ» بالكسر: العَهْدُ بَيْنَ القومِ، والأحلاف: الذين يُحَالِفُونَ القومَ على النُّصْرَةِ والوفاء. «الأتْلِدُ»: أفْعَلُ التفضيلِ؛ مِنَ التالِدِ: القديم.

«حِلْفَ أَيْنا»: منصوبٌ بِمُضَمَّرِ، أي: اذْكَرُ وِراعٍ^(١) الذِّمامَ القَدِيمَ الذي جَرَى بَيْنَ آبائنا، وكانَ بَيْنَ عبدِ المُطَّلِبِ وَخُزاعَةَ حِلْفٌ قَدِيمٌ.

و«الحطيم»: الذي فيه الميزاب، وهي الحِجْر^(٢)، وَسُمِّيَ به لأنهم كانوا في الجاهلية يَحْلِفُونَ فيه، فيحطِّمُ الكاذبِ.

قيل: فغَضِبَ لهم رسولُ الله ﷺ، وَخَرَجَ إلى مَكَّةَ، وَنَصَرَ اللهُ رِسالَهُ، وَشَفَى اللهُ صُدُورَ خُزاعَةَ مِنَ بني بَكْرِ بالنَّبِيِّ ﷺ وبالمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبَ غَیْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٥].

(١) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «اذكر أوزاع»، وله وجه؛ يُقال: وَرَعَتْهُ عن الأمرِ وَرَعًا: أي، منعته عنه - كما في «المصباح المنير» (وزع) -، وعلى هذا: فأوزاع الذِّمام: ما تحفظه الذِّمَّةُ من الوفاء بالحلفِ وعدمِ نقضِهِ.
 (٢) يعني بالميزاب: ميزاب الكعبة المشرفة، زادها الله تعظيماً، وبالْحِجْر: حِجْرُ إِسْماعيلِ عليه السلام.

وَقُرِئَ: «لَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَكُمْ» بِالضَّادِ مُعْجَمَةً، أَي: لَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَكُمْ.
 وَمَعْنَى «فَأْتَمُّوا إِلَيْهِمْ»: فَأَذَوْهُ إِلَيْهِمْ تَامًا كَامِلًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَقِيَ لِحْيٌ مِنْ
 كِنَانَةٍ مِنْ عَهْدِهِمْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَأْتَمَّ إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ.
 ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْضِرُوا
 وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ
 اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾

انْسَلَخَ الشَّهْرَ: كَقَوْلِهِمْ: انْجَرَدَ الشَّهْرُ، وَسَنَةٌ جَرْدَاءٌ، وَ«الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ»: الَّتِي أُبِيحَ
 فِيهَا لِلنَّاسِكِينَ أَنْ يَسِيحُوا. «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ» يَعْنِي: الَّذِينَ تَقْضُوا عَنْكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَيْكُمْ،
 «حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ، «وَخُذُوهُمْ» وَأَسْرُوهُمْ، وَالْأَخْيِذُ: الْأَسِيرُ،
 «وَأَخْضِرُوا لَهُمْ»: وَقَيَّدُوهُمْ وَامْنَعُوهُمْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْبِلَادِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهَا: حَضَرْتُهُمْ: أَنْ يُجَالِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.
 «كُلَّ مَرْصِدٍ»: كُلُّ مَرٍّ وَمُجْتَازٍ تَرْصُدُونَهُمْ بِهِ، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِ، كَقَوْلِهِ:
 «لَا قَعْدَنَ لَهُمْ صِرْطَكَ الْمُسْتَقِيمَ» [الأعراف: ١٦]،

قوله: (انْجَرَدَ الشَّهْرُ)، النهاية: «في الحديث: «لَأَجْرَدَنَّكَ كَمَا يُجْرَدُ الصَّبُّ»^(١)، أي:
 لَأَسْلَخَنَّكَ كَمَا يُسْلَخُ الصَّبُّ، لِأَنَّهُ إِذَا سُويَ جُرْدٌ مِنْ جِلْدِهِ». الأساس: «ومن المجاز: وَجَرَدُهُمْ
 الْجَارُودُ وَالْجَارُودَةُ، أَي: الْعَامُّ وَالسَّنَةُ. وَسَنَةٌ جَرْدَاءٌ: كَامِلَةٌ مُنْجَرِدَةٌ عَنِ النِّقْصَانِ، وَمَا رَأَيْتُهُ
 مِنْذُ أَجْرَدَانَ وَجَرِيدَانَ، أَي: نَهَارَانَ».
 قوله: (وانتصابه على الظرف)، كقوله: «لَا قَعْدَنَ لَهُمْ صِرْطَكَ الْمُسْتَقِيمَ» [الأعراف: ١٦]:
 أي: على صراطك، وهو من الشَّوَاذِ^(٢).

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٠٤) من كلام الحجاج في قصة له مع أنس بن مالك - وليس
 حديثاً مرفوعاً، كما قد يئوهم من ظاهر اللفظ -، وأورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ٢٧٤)،
 وقال: «فيه علي بن زيد ضعيف، وقد وثق».

(٢) انظر تفصيلاً في هذا في «البحر المحيط» للإمام أبي حيان الأندلسي (٤: ٢٧٦).

﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾: فأطلقوا عنهم بعد الأسر والحصر، أو: فكفوا عنهم ولا تتعرضوا لهم، كقوله:

خَلَّ السَّبِيلَ لِمَنْ بَيْنِي الْمَنَارَ بِهِ

وعن ابن عباس رضي الله عنه: دَعَوْهُمْ وإتيان المسجد الحرام، ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) يَغْفِرُ لَهُمْ مَا سَلَفَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْغَدْرِ.

[﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾^(٢) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) ٦]

الانتصاف: «ويحتمل أن يكون المرصد» مصدرًا؛ لأنَّ اسم الزمان والمكان والمصدر من فعله واحد، واقعدوا: في معنى: ارضدوا، ويُقربُ الظرفية قوله: ﴿حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾، فَيُطَابِقُ الظرفية في المكانين^(٤).

قوله: (فَأَطْلِقُوا عَنْهُمْ بَعْدَ الْأَسْرِ): هذا على أن يكون ﴿وَأَحْضُرُوهُمْ﴾ مفسرًا بالقيد والمنع من التصرف.

قوله: (أَوْ: فَكُفُّوا عَنْهُمْ وَلَا تَتَّعِزُّوا لَهُمْ): هذا على أن يكون^(٥) معنى ﴿وَأَحْضُرُوهُمْ﴾: أن يُجَالَ بَيْنَهُمْ وبين المسجد الحرام، وعلى التقديرين فمعنى: ﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ كناية؛ إما عن الإطلاق أو عدم التعرض.

قوله: (خَلَّ السَّبِيلَ لِمَنْ بَيْنِي الْمَنَارَ بِهِ): تمامه:

وَابْرُزَ بَبْرُزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ^(٦)

بُرُزَة: اسم أمِّ عَمْرٍو بْنِ لَجَاءِ التَّيْمِيِّ^(٧)، قال الجوهري: «البيتُ لجري»، يهجو يقول: دَعُ

(١) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ١٧٥) بحاشية «الكشاف».

(٢) في (ح): «على أن لا يكون»، وهو خطأ.

(٣) البيتُ لجري، كما في «ديوانه» ص ٢٨٤، إلا أنه فيه: «خَلَّ الطريق»، والمعنى واحد.

(٤) في الأصول الخطية: «أم عمرو بن لجاء»، وهو تصحيفٌ شائع. والصواب: عَمْرُ بْنُ لَجَاءِ، أحد شعراء =

﴿أَحَدٌ﴾ مُرْتَفِعٌ بِفِعْلِ الشَّرْطِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، تَقْدِيرُهُ: وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ، وَلَا يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ «إِنْ» مِنْ عَوَامِلِ الْفِعْلِ، لَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ. وَالْمَعْنَى: وَإِنْ جَاءَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَشْهُرِ، لَا عَهْدَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ وَلَا مِيثَاقَ، فَاسْتَأْمَنَكَ؛ لِيَسْمَعَ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْقُرْآنِ، وَيَتَّبِعَنَّ مَا بُعِثْتَ لَهُ، فَاْمُنَّهُ ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ وَيَتَذَبَّرَهُ وَيَطَّلِعَ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، ﴿ثُمَّ أَتْلَفَهُ﴾ بَعْدَ ذَلِكَ دَارَهُ الَّتِي يَأْمَنُ فِيهَا إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ، ثُمَّ قَاتِلُهُ إِنْ شِئْتَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ وَلَا خِيَانَةٍ، وَهَذَا الْحُكْمُ ثَابِتٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

وعن الحسن: هي مُحْكَمَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنْ أَرَادَ الرَّجُلُ مِنَّا أَنْ يَأْتِيَ مُحْمَدًا بَعْدَ انْقِضَاءِ هَذَا الْأَجْلِ يَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ، أَوْ يَأْتِيَهُ لِحَاجَةٍ، فُقِيلَ!؟ قَالَ: لَا، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ الْآيَةَ.

سَبِيلَ الرَّشَادِ لِمَنْ يَطْلُبُهُ وَيَتَعَانَاهُ، وَابْرُزَ مِنْهُ إِلَى الطَّرِيقِ الْعَيِّ وَالضَّلَالِ إِذَا اضْطَرَّكَ قِضَاءُ اللَّهِ وَقَدْرُهُ، فَإِنَّ مَنْ يُضِلُّهُ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَلَا يَنْفَعُ الْحَذَرُ عَمَّا قَضَى وَقَدَّرَ.

قوله: (وَإِنْ جَاءَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَشْهُرِ لَا عَهْدَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ): هَذَا يُوجِبُ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ بِالنَّاقِضِينَ كَمَا قَالَ، وَتَقْدِيرَ غَيْرِ الْمُعَاهِدِينَ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾، فَالْفَاءُ تَفْصِيلِيَّةٌ، الْمَعْنَى: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ النَّاقِضِينَ وَغَيْرَ النَّاقِضِينَ، أَمَا حُكْمُ النَّاقِضِينَ: فَإِنَّمَا تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ، وَغَيْرُ الْمُعَاهِدِينَ: إِنْ جَاءَكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ فَاسْتَأْمَنَكَ لِسَمَاعِ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ فَاْمُنَّهُ، فَالْآيَةُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] فِي أَحَدٍ وَجْهَيْهِ.

وعن السُّدِّيِّ والضَّحَّاك: هي منسوخة بقوله: ﴿فَأَقْبَلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

﴿ذَلِكَ﴾ أي: ذلك الأمر، يعني: الأمر بالإجارة في قوله: ﴿فَأَجْرُهُ﴾ بسبب أنهم ﴿قَوْمٌ﴾ جهلة ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ ما الإسلام؟ وما حقيقة ما تدعو إليه؟ فلا بُدَّ من إعطائهم الأمان حتى يسمَعُوا ويفهَمُوا الحق.

[﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ بَحِيبُ الْمُتَّقِينَ﴾ * كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ ٧-٨]

﴿كَيْفَ﴾ استفهام في معنى الاستنكار والاستيعاد لأن يكون للمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عند رسولِ الله ﷺ، وهم أضدادٌ وِغْرَةٌ صُدُورُهُمْ، يعني: محالٌ أن يثبتَ هؤلاءِ عَهْدٌ، فلا تَطْمَعُوا في ذلك، ولا تُحَدِّثُوا به نُفُوسَكُمْ، ولا تُفَكِّرُوا في قَتْلِهِمْ.

ثم استدرَكَ ذلك بقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ﴾، أي: ولكن الذين عاهدتم منهم ﴿عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ولم يَظْهَرْ منهم نَكْثٌ كِيبِي كِنَانَةَ وَبَنِي ضَمْرَةَ، فَتَرَبَّصُوا أَمْرَهُمْ، ولا تَقَاتِلُوهُمْ، ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ﴾ على العَهْدِ، ﴿فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ على مِثْلِهِ، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ يعني: أن التَّرَبُّصَ بهم من أَعْمَالِ الْمُتَّقِينَ.

قوله: (وَغِرَّةٌ صُدُورُهُمْ)، الجوهرية: «الوَغْرَةُ: شِدَّةُ تَوْقُدِ الْحَرِّ، وَمِنْهُ قِيلَ: فِي صَدْرِهِ عَلِيٌّ وَغَرٌّ، بِالتَّسْكِينِ، أَي: ضَغْنٌ وَعَدَاوَةٌ وَتَوْقُدٌ مِنَ الْغَيْظِ، وَالْمَصْدَرُ بِالتَّحْرِيكِ، تَقُولُ: وَغِرَّ صَدْرُهُ عَلِيٌّ يَوْغَرُ وَغَرًّا».

قوله: (وَلَا تُفَكِّرُوا فِي قَتْلِهِمْ): الروايةُ بتخفيفِ الكافِ المكسورة، الجوهرية: «أفكَّرَ في الشيءِ وفكَّرَ فيه وتَفَكَّرَ، بمعنى».

﴿كَيْفَ﴾ تَكَرَّارًا لِاسْتِعْجَالِ ثَبَاتِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْعَهْدِ، وَحَذْفِ الْفِعْلِ لِكَوْنِهِ

مَعْلُومًا، كَمَا قَالَ:

وَخَبَّرْتُمَايَ أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَىٰ فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلْبُ

يُرِيدُ: فَكَيْفَ مَاتَ؟ أَي: كَيْفَ يَكُونُ لَهُمْ عَهْدٌ، وَحَالَهُمْ أَنَّهُمْ ﴿وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ بَعْدَمَا سَبَقَ لَهُمْ مِنْ تَأْكِيدِ الْإِيمَانِ وَالْمَوَاطِقِ، لَمْ يَنْظُرُوا فِي حِلْفٍ وَلَا عَهْدٍ، وَلَمْ يُبْقُوا عَلَيْكُمْ، ﴿لَا يَتَّقُوا فِيكُمْ إِلَّا﴾ لَا يُرَاعُوا حِلْفًا، وَقِيلَ: قِرَابَةٌ، وَأُنشِدَ لِحَسَانِ:

لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَكَ مِنْ قُرَيْشٍ كَيْلَ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعَامِ

وقيل: ﴿إِلَّا﴾: إلهاء، وقُرئ: «إيلاء»، بمعناه، وقيل: جَبْرَيْلُ، وَجَبْرَيْلُ، مِنْ ذَلِكَ.

وقيل: منه اشتقَّ «الآل» بمعنى: القِرَابَةُ، كَمَا اشْتَقَّتِ «الرَّحِمُ» مِنْ: الرَّحْمِ، وَالْوَجْهُ أَنَّ اشْتِقَاقَ «الْإِلَّ» بِمَعْنَى «الْحِلْفِ» - لِأَنَّهُمْ إِذَا تَسَاسَحُوا وَتَحَالَفُوا رَفَعُوا بِهِ أَصْوَاتَهُمْ وَشَهَرُوهُ - مِنْ «الْإِلَّ»، وَهُوَ الْجَوَّارُ، وَلَهُ الْبَيْتُ، أَي: أُنَيْنٌ يَرْفَعُ بِهِ صَوْتَهُ،.....

قوله: (وَخَبَّرْتُمَايَ) البيت: قبله:

لَعَمْرُكَمَا إِنَّ الْبَعِيدَ الَّذِي مَضَىٰ وَإِنَّ الَّذِي يَأْتِي غَدًا لَقَرِيبُ

فَاتْلُهُمَا كَعَبِّ الْغَنَوِيِّ^(١) يَرْتِي أَخَاهُ.

«الْهَضْبَةُ»: الْجَبَلُ الْمُنْبَسِطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَالْجَمْعُ: هِضْبٌ وَهِيضَابٌ. وَ«الْقَلْبُ»:

الْبَيْتُ؛ لِقَلْبِ التُّرَابِ مِنْهَا.

قوله: (لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَكَ) البيت: «السَّقْبُ»: الذِّكْرُ مِنْ وَادِي النَّاقَةِ، «الرَّأْلِ»: وَكَذَلِكَ النَّعَامِ.

قوله: (مِنْ الْإِلَّ، وَهُوَ الْجَوَّارُ): خَبْرٌ «إِنَّ»، وَقَوْلُهُ: «بِمَعْنَى الْحِلْفِ»: حَالٌ مِنْ «الْإِلَّ»،

والتعليلُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبْرِ، يَعْنِي: الْوَجْهُ الصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَصْلَ «الْإِلَّ» فِي

(١) انظر: «الأمالي» لأبي علي القالي (٢: ١٥١).

وَدَعَتْ أَلَيْهَا: إِذَا وَلَوَلَّتْ، ثُمَّ قِيلَ لِكُلِّ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ: أَيْ، وَسُمِّيَتْ بِهِ الْقَرَابَةُ؛ لِأَنَّ الْقَرَابَةَ عَقَدَتْ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَا لَا يَعْقِدُهُ الْمِيثَاقُ.

﴿يُرْضَوْنَكُمْ﴾ كَلَامٌ مُبْتَدَأُ فِي وَصْفِ حَالِهِمْ مِنْ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ البَاطِنِ، مُقَرَّرٌ لِاسْتِعَادِ الثَّبَاتِ مِنْهُمْ عَلَى الْعَهْدِ، وَإِبَاءِ الْقُلُوبِ: مُخَالَفَةُ مَا فِيهَا مِنَ الْأَضْغَانِ، لِمَا يُجْرُونَهُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنَ الْكَلَامِ الْجَمِيلِ.

اللُّغَةُ: الْجَوَارِ، وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ، وَاشْتَقُّ مِنْهُ الْحِلْفُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْحِلْفِ، حَتَّى اشْتَهَرَ فِي كُلِّ حِلْفٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ رَفْعُ الصَّوْتِ، ثُمَّ اسْتُعْجِلَ فِي كُلِّ عَقْدٍ مُوْتَقً، سِوَاءَ كَانَ فِيهِ الْحِلْفُ أَمْ لَمْ يَكُنْ، وَلِمَا أُوجِدَ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْقَرَابَةِ أَكْثَرَ كَانَتْ تَسْمِيَتُهَا بِهِ أَوْلَى، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «لِأَنَّ الْقَرَابَةَ عَقَدَتْ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَا لَا يَعْقِدُهُ الْمِيثَاقُ».

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْوَجْهُ أَوْجَهُ مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَقًّا مِنْ «الْأَلِّ» الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى: الْإِلَه؛ لِأَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ إِذَا كَانَ عَرَبِيًّا كَانَ أَوْلَى مِنْ كَوْنِهِ سُورِيَانِيًّا، قَالَ الرَّجَّاجُ: «وَقِيلَ: الْإَلُّ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا لَيْسَ بِالْوَجْهِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ مَعْرُوفَةٌ مَعْلُومَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يُسْمَعْ: يَا إِلَّ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَدَعَتْ أَلَيْهَا): عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَلَهُ أَلِيلٌ»، أَيْ: يُقَالُ كَذَا وَيُقَالُ كَذَا. الْجَوْهَرِيُّ: «يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْأَلَّلَ، ثُمَّ ثَنَّى، كَأَنَّهُ يُرِيدُ صَوْتًا بَعْدَ صَوْتٍ، وَأَنْ يُرِيدَ حِكَايَةَ أَصْوَاتِ النِّسَاءِ بِالنَّبْطِيَّةِ إِذَا صَرَخْنَ».

قَوْلُهُ: (وَإِبَاءِ الْقُلُوبِ: مُخَالَفَةُ مَا فِيهَا مِنَ الْأَضْغَانِ، لِمَا يُجْرُونَهُ): «إِبَاءُ الْقُلُوبِ» مُبْتَدَأٌ، وَ«مُخَالَفَةُ مَا فِيهَا» الْخَبْرُ، وَ«لِمَا يُجْرُونَهُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ» مُتَعَلِّقٌ بِالمُخَالَفَةِ، وَالجُمْلَةُ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَتَأْتِي قُلُوبُهُمْ﴾، يَعْنِي^(٢): تَأْتِي قُلُوبُهُمْ مُخَالَفَةَ البَاطِنِ الظَّاهِرِ؛ أَمَا البَاطِنُ فَمَا فِي الْقُلُوبِ مِنَ الْحِقْدِ، وَأَمَا الظَّاهِرُ فَهُوَ إِجْرَاءُ كَلِمَةِ الرِّضَا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٣٣-٤٣٤).

(٢) في الأصول الخطية: «يعني: معنى»، ولم يظهر لي وجهه.

﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾: مُتَمَرِّدُونَ خُلَعَاءُ، لَا مَرُوءَةَ تَزَعُّهُمْ، وَلَا شَائِلَ مَرْضِيَّةٍ تَرَدُّعُهُمْ، كَمَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْكُفْرَةِ، مِنْ التَّفَادِي عَنِ الْكُذِبِ وَالنَّكَثِ، وَالتَّعَفُّفِ عَمَّا يَثْلُمُ الْعِرْضَ، وَيَجْرُ أْحْدُوثةَ السُّوءِ.

[﴿أَشْتَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَاذِمَةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴿٩-١٠﴾

﴿أَشْتَرُوا﴾: اسْتَبَدَّلُوا ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: بِالْقُرْآنِ وَالْإِسْلَامِ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، وَهُوَ اتِّبَاعُ الْأَهْوَاءِ وَالشَّهَوَاتِ، ﴿فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾: فَعَدَّلُوا عَنْهُ، أَوْ صَرَّفُوا غَيْرَهُمْ.

قال أبو البقاء: «﴿يُرْضَوْنَكُمْ﴾ حالٌ من فاعل ﴿لَا يَرْقُبُوا﴾ عند قوم، وليس بشيء»^(١)، وقال القاضي: «﴿يُرْضَوْنَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ استئنافٌ لبيان حالهم المنافية لثباتهم على العهد، المؤدية إلى عدم مراقبتهم عند الظفر، ولا يجوزُ جعله حالاً من فاعل ﴿لَا يَرْقُبُوا﴾، فإنهم بعدَ ظُهُورِهِمْ لَا يُرْضَوْنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلِأَنَّ الْمُرَادَ إِثْبَاتَ إِرْضَائِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ بِوَعْدِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ فِي الْحَالِ، وَاسْتِطْطَانِ الْكُفْرِ وَالْمُعَادَاةِ، بِحَيْثُ إِنْ ظَفُرُوا لَمْ يُبْقُوا عَلَيْهِمْ، وَالْحَالِيَّةُ تَنَافِيهِ»^(٢). وكذا عن أبي البقاء.

قوله: ﴿﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ مُتَمَرِّدُونَ خُلَعَاءُ﴾: وَالْكَافِرُ إِذَا وُصِفَ بِالْفِسْقِ دَلَّ عَلَى نَهَايَةِ مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ، وَدَلَّ بِمَفْهُومِهِ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَيْسُوا كَذَلِكَ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «كَمَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْكُفْرَةِ مِنَ التَّفَادِي عَنِ الْكُذِبِ»، يُقَالُ: تَفَادَى الرَّجُلُ عَنِ كَذَا: إِذَا تَحَامَاهُ. وَ«مِنْ» مُتَعَلِّقٌ بِ«تَرَدُّعُهُمْ».

قوله: (أَوْ صَرَّفُوا غَيْرَهُمْ): يَعْنِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿﴿فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾﴾: إِمَّا لِأَنَّ مِنَ الصَّدُودِ، أَي: الْعُدُولِ، أَوْ مُتَعَدِّدٍ مِنْ: صَدَّه: إِذَا صَرَفَهُ. الْجَوْهَرِيُّ: «صَدَّ يَصُدُّ صُدُودًا: أَعْرَضَ، وَصَدَّه عَنْ الْأَمْرِ صَدًّا: مَنَعَهُ وَصَرَفَهُ عَنْهُ، وَأَصَدَّه: لَغَةً».

(١) «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٧).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٢).

وقيل: هم الأعراب الذين جمعهم أبو سفيان وأطعمهم. ﴿هُمْ الْمُعْتَدُونَ﴾: المجاوزون الغاية في الظلم والشرارة.

[فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَتُفَصِّلُ الْآيَاتِ

لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾]

﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ عن الكفر ونقض العهد ﴿فِإِخْوَانُكُمْ﴾: فهم إخوانكم، على حذف المبتدأ، كقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، ﴿وَتُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾: وتبينها، وهذا اعتراض، كأنه قيل: وإن من تأمل تفصيلها فهو العالم؛ بعثاً وتحريصاً على تأمل ما فصل من أحكام المشركين المعاهدين، وعلى المحافظة عليها.

قوله: (وقيل: هم الأعراب): عطف على محذوف، يدل عليه قوله: «وهو اتباع الأهواء والشهوات»، لأن الثمن القليل - على الأول - مجاز عن استبدال متابعة الشهوات بالإيمان^(١)، والمشتري جميع الكفار أو المنافقون، وعلى الثاني: الثمن القليل ما أطعمهم أبو سفيان، والمشتري الأعراب.

ثم المناسب على الأول أن يكون «صدوا» بمعنى: عدلوا، وعلى الثاني بمعنى: صرّفوا، والتفسير الأول أقرب إلى النظم، لأن قوله: ﴿أَشْرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ جملة مستأنفة كالتعليل لقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَتِيقُونَ﴾ [التوبة: ٨]، وفيه: أن من فسق وتمرد كان سببه مجرد اتباع الشهوات والركون إلى الدنيا ولذاتها.

قوله: (﴿وَتُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾: وتبينها، وهذا اعتراض): أي: تأكيد لضمون ما سبق من أول السورة، وعام في الإيراد، ومن ثم قال: «وإن من تأمل تفصيلها».

وقوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مطلق، نحو: فلان يعطي ويمنع، ولهذا قال: «فهو العالم». وفي كلامه - وهو «إن من تأمل تفصيلها فهو العالم» - إشعار أن ﴿يَعْلَمُونَ﴾ وضع موضع «يتفكرون»

(١) في الأصول الخطية: «مجاز عن استبدال الإيمان بمتابعة الشهوات»، ولا يستقيم، لأن الباء تدخل على المتروك، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَشْتَبِهُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالْأَيْدِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١].

﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَنَلُوا آيَةَ الْكُفْرِ
إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ ﴾ [١٢]

﴿ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ ﴾: وتلثموه وعابوه، ﴿ فَقَنَلُوا آيَةَ الْكُفْرِ ﴾: فقاتلوه،
فَوَضَعَ ﴿ آيَةَ الْكُفْرِ ﴾ موضع ضميرهم؛ إشعاراً بأنهم إذا نكثوا في حال الشرك
تَمَرُّدًا وَطُغْيَانًا وَطَرَحًا لعادات الكرام الأوفياء من العرب، ثم آمنوا وأقاموا الصلاة وآتوا
الزكاة وصاروا إخواناً للمسلمين في الدين، ثم رجعوا فارتدوا عن الإسلام، ونكثوا ما
بايعوا عليه من الإيوان والوفاء بالعهود، وقعدوا يطعنون في دين الله، ويقولون: ليس
دين مُحَمَّدٍ بشيء، فهم أئمة الكفر، وذوو الرياسة والتقدم فيه، لا يشقُّ كافرٌ غبارهم.

وقالوا: إذا طعن الذمِّيُّ في دين الإسلام طعناً ظاهراً جازاً قتلُهُ؛ لأنَّ العهد معقودٌ
معه على أن لا يطعن، فإذا طعن فقد نكث عهده، وخرَجَ مِنَ الذِّمَّةِ.

﴿ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾ جمع يمين، وقرئ: «لا إيمان لهم»، أي: لا إسلام لهم، أو:
لا يعطون الأمان بعد الردة والنكث، ولا سبيل إليه.

فإن قلت: كيف أثبت لهم الأيمان في قوله: ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾، ثم نفاها عنهم؟
قلت: أراد: أيمانهم التي أظهرها، ثم قال: لا إيمان لهم على الحقيقة، وأيمانهم ليست
بإيمان، وبه استشهد أبو حنيفة رضي الله عنه على أن يمين الكافر لا تكون يميناً،.....

و«يتأملون» وضعا للمسبب موضع السبب بعثاً وتحريضاً، لأن العلم مطلوب لذاته، فالسامع
إذا سمع ذلك اجتهد في التأمل والتدبر، لينخرط في سلك العالمين.

قوله: (إذا طعن الذمِّيُّ في دين الإسلام طعناً ظاهراً جازاً قتلُهُ): كذا عن الزجاج
ومحبي السنة^(١).

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٣٤)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٧).

وعند الشافعي رحمه الله: يمينهم يمين، وقال: معناه أنهم لا يُوفون بها، بدليل أنه وَصَفَهَا بِالنُّكْثِ.

قوله: (وعند الشافعي): قال الإمام: «وعند الشافعي أن يمينهم يمين، ومعنى الآية: أنهم لما لم يُفُوا بها صارت آياتهم كأنها ليست بآيان، والدليل على أن آياتهم آيان أنه تعالى وَصَفَهَا بِالنُّكْثِ»^(١).

وقلت: مثله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَكَرُوا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، قال صاحب «المفتاح»: «وَصَفَ أَهْلَ الْكِتَابِ فِي صَدْرِهِ بِالْعِلْمِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ الْقَسَمِيِّ، وَآخِرُهُ نَفَاهُ عَنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يَعْمَلُوا بِعِلْمِهِمْ»^(٢).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ فِي وَضْعِ الْمُظْهِرِ - وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَيُّمَّةَ الْكُفْرِ﴾ - إِشْعَارًا بِأَنَّ آيَاتِهِمْ تِلْكَ لَمْ تَكُنْ إِلَّا خَدِيعَةً بِالْمُؤْمِنِينَ وَاسْتِهْزَاءً، وَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْآيَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ فِي شَيْءٍ، وَلَكِنْ لَمَّا أُجْرِيَ عَلَيْهَا حُكْمُ الْآيَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ بِأَنْ قُبِلَتْ، وَرُفِعَ عَنْهُمْ بِسَبَبِهَا التَّعَرُّضُ بِالْقَتْلِ وَالنَّهْبِ، وَأَمِنُوا مِنْ سَائِرِ التَّبِعَاتِ، سُمِّيَتْ آيَانًا، وَوُصِفَتْ بِالنُّكْثِ، نَحْوَهُ مَرَّةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٩٩]، قَالَ الْمُصَنِّفُ^(٣): «كَانَتْ صُورَةٌ صُنِعَ مَعَهُ اللَّهُ - حَيْثُ أَظْهَرُوا الْإِيْمَانَ وَأَبْطَنُوا الْكُفْرَ - صُورَةٌ صُنِعَ الْمُخَادِعُ، وَصُورَةٌ صُنِعَ اللَّهُ - حَيْثُ أَمَرَ بِإِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ عِنْدَهُ فِي عِدَادِ أَخْبَثِ الْكُفْرَةِ - صُورَةٌ صُنِعَ الْخَادِعُ».

فَظَهَرَ أَنَّ اعْتِدَادَ الْآيَاتِ مِنْهُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَقِيقَةً، إِنَّهَا هُوَ لِأَجْلِ فَوَائِدِ دِينِيَّةٍ وَمُصَالِحِ مَنْوُطَةٍ بِهَا، لَا أَنَّهَا آيَانٌ حَقِيقَةٌ، فَلَمَّا أَظْهَرُوا النَّكْثَ ارْتَفَعَ الْإِعْتِدَادُ بِهَا وَرَجَعَتْ إِلَى مَا كَانَتْ، فَقِيلَ: ﴿إِنَّهُمْ لَا آيْمَانَ لَهُمْ﴾، وَهَكَذَا مَبْنَى الْإِيْمَانِ، فَإِنَّهَا لَقَطْعِ الْخُصُومَاتِ وَالْمُطَالَبَاتِ فِي الْحَالِ، لَا أَنَّهَا مُسْقِطَةٌ لِلْحَقِّ، وَتَحْصُلُ بِهَا بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ فِي الْمَالِ.

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٥٣٥).

(٢) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص ١٧٢.

(٣) في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ١٦٢).

﴿لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ﴿فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾، أَي: لِيَكُنْ غَرَضُكُمْ فِي مُقَاتَلَتِهِمْ بَعْدَمَا وُجِدَ مِنْهُمْ مَا وُجِدَ مِنَ الْعِظَائِمِ: أَنْ تَكُونَ الْمُقَاتِلَةُ سَبَبًا فِي انْتِهَائِهِمْ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ. وَهَذَا مِنْ غَايَةِ كَرَمِهِ، وَفَضْلِهِ، وَعَوْدِهِ عَلَى الْمُسِيءِ بِالرَّحْمَةِ كُلَّمَا عَادَ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ لَفِظُ ﴿أَيْمَةَ﴾؟ قُلْتُ: هَمْزَةٌ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ، أَي: بَيْنَ مَخْرَجِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ،.....

روينا عن مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ^(١) عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ الْخَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا قَدْ عَلَبَنِي عَلَى أَرْضِي كَانَتْ لِأَبِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي أَزْرَعُهَا، لَيْسَ لَهَا فِيهَا حَقٌّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَمْ يَبْنِئْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَنْكَ يَمِينُهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ». فَاذْطَلَّقَ لِيَحْلِفَ... الْحَدِيثُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْقَسَامَةِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَتُبِرَتْكُمْ الْيَهُودُ بِخَمْسِينَ»، فَقَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيَّانِ قَوْمِ كُفَّارٍ: فَمَشْهُورٌ، أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ^(٢) وَغَيْرُهُمَا.

وَقِيلَ: وَمِنْ فَائِدَةِ الْخِلَافِ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ بَعْدَ انْعِقَادِ الْيَمِينِ وَحَيْثُ فِيهِ: لَا كَفَّارَةَ فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

قَوْلُهُ: (هَمْزَةٌ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ): قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «لَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، كَمَا جُعِلَتْ هَمْزَةُ «إِذَا»، لِأَنَّ الْكُسْرَةَ هَاهُنَا مَقُولَةٌ، وَهَنَّاكَ أُصْلِيَّةٌ، وَلَوْ حُفِّقَتْ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ هَاهُنَا عَلَى الْقِيَاسِ لَكَانَتْ أَلْفًا؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَلَكِنْ تَرِكَ ذَلِكَ لِتَسْحَرَكَ بِحَرَكَةِ الْمِيمِ فِي الْأَصْلِ»^(٣)، وَفِيهِ نَظَرٌ^(٤).

(١) مُسْلِمٌ (١٣٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٤٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٢٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٤٠).

(٢) الْبُخَارِيُّ (٣١٧٣)، وَمُسْلِمٌ (١٦٦٩) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنِيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ (٢: ٦٣٧-٦٣٨).

(٤) هَذِهِ الْفَقْرَةُ أُخْرِتْ فِي (ح) وَ(ف) بَعْدَ خَمْسِ فِقْرَاتٍ؛ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَهُوَ حِكَايَةُ قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ»، وَوَرَدَتْ فِي (ط) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِتَرْتِيبِ «الْكَشَافِ».

وتحقيقُ الهمزتينِ قراءةً مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأما التصريحُ بالياءِ فليس بقراءة، ولا يجوزُ أن تكون، ومن صرَّح بها فهو لاجنٌ مُحْوَفٌ.

قوله: (قراءةٌ مشهورةٌ وإن لم تكن مقبولة^(١)): في «التيسير»: «قرأ الكوفيون وابنُ عامر: ﴿أَيِّمَةَ الْكَفْرِ﴾، بهمزتين حيث وقع، وأدخل هشامٌ بينهما ألفاً، والباقون بهمزة وياءٍ مُحْتَلَسَةِ الكسرةِ من غير مدّ^(٢).

وفي «الكواشي»: «أصلُ «أئمة»: أئمة؛ أفعل، جمعُ إمام، كعماد وأعمدة، نُقِلَتْ كسرةُ الميمِ الأولى إلى الهمزة، ثم أُدغِمت في الثانية، فصارت: أئمة، ثم قُلبت الهمزة ياءً فصارت: أيمة، وزعمَ بعضهم أنَّ النحاة لا يُجيزون اجتماعَ همزتين للثقل، وفي زعمِهِ نَظَرٌ؛ لصِحَّةِ نُقلِها عن النبي ﷺ، بل لتواتره، فيجبُ لذلك أن تُجعلَ لغةً للعربِ استُعِمِلت على الأصل، وهو أقيسٌ وإن نُقل!

وزعمَ أيضاً أنَّ التصريحَ بالياءِ ليس بقراءة، ولا يجوزُ أن يكونَ قراءة، ومن صرَّح بها فهو لاجنٌ مُحْرَفٌ! وفي زعمِهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ أكثرَ القراءِ يقرؤونَ بهمزةً بعدها ياءٌ مكسورة.

وقلت: وفي هذا النَّظَرُ نَظَرٌ، لأنَّ قوله: «فليس بقراءة» معناه: أنَّ أحداً من القراءِ السبعة لم يقرأ بها، وهو كذلك، كما نقلناه عن صاحب «التيسير»، ولكنَّ النَّظَرَ من وجهٍ آخر، وهو أنه ذَكَرَ في «المُفَصَّل»: «إذا اجتمعتْ همزتانِ في كلمةٍ فالوجهُ قلبُ الثانيةِ إلى حرفٍ لين، كقولهم: آدم وأئمة»^(٣).

وقال ابنُ الحاجب في «شرحه»: «يجبُ عند النحويين أن تُقلبَ الثانيةُ حرفَ لين، وقلبُها حرفَ لينٍ على حَسَبِ حَرَكَتِها إن أمكنَ ذلك، كقولك: أيمة، بياءٍ مُحْضَمَةٍ»^(٤).

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بمقبولة»، والمعنى واحد.

(٢) «التيسير» لأبي عمرو الداني ص ١١٧.

(٣) «المُفَصَّل» للزخشي ص ٣٥١.

(٤) «الإيضاح في شرح المُفَصَّل» لابن الحاجب (٢: ٣٤٧).

[أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُكُمْ أُولَئِكَ فَانْحَسِبْنَاهُمْ فَاِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾]

﴿أَلَا تَقْتُلُونَ﴾ دخلت الهمزة على «لَا تَقَاتِلُونَ»؛ تقريراً بانتفاء المقاتلة، ومعناه: الحِصْنَ عليها على سبيل المبالغة، ﴿نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ التي حَلَفُواها في المعاهدة، ﴿وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ﴾ من مكة حين تَشَاوَرُوا في أمره بدارِ النَّدْوَةِ، حتى أذنَ اللهُ له في الهجرة، فَخَرَجَ بنفسه، ﴿وَهُمْ بَدَءُكُمْ أُولَئِكَ مَرَّةً﴾ أي: وهُم الذين كانت منهم البدايةُ بالمقاتلة، لأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ جاءهم أولاً بالكتابِ المنير، وَتَحَدَّاهُمْ به، فَعَدَّلُوا عن المَعَارِضَةِ؛ لِعَجْزِهِم عنها، إلى القِتالِ، فَهَمُّ البَادِئُونَ بالقِتالِ، والبَادِئُ أَظْلَمُ، فما يَمْنَعُكُمْ من أن تُقَابِلُوهُمْ بِمِثْلِهِ؟! وأن تَصْدِمُوهُمْ بالشرِّ كما صَدَمْتُمْ؟!!

وقال أبو شامة^(١) في شرح قوله^(٢): «وفي النَّحْوِ إبدالُ الهمزةِ ياءً في «أَيمة»، نصَّ عليه أبو علي^(٣) في «الحجة»، ووجَّهه: النَّظَرُ إلى أصلِ الهمزة، وهو السُّكُونُ، وذلك يقتضي الإبدالَ مُطْلَقاً، وَتَعَيَّنَتِ الياءُ للكسرة، ولم يُوافِقْ أبو القاسمِ الزمخشريُّ أهلَ النَّحْوِ، واختارَ مَذْهَبَ القُرَّاءِ في «الكشاف». وأما في «المفصل» فهو حِكَايَةُ قولِ النَّحْوِيِّينَ.

قوله: (تقريراً بانتفاء المقاتلة): قيل: «تقريراً» من الإقرارِ لا من القَرارِ، أي: يجعلُهُم مُقَرِّرينَ بانتفاءِ القِتالِ. وقلت: العكس أولي؛ لأنَّ حرفَ الاستِفْهامِ دخلَ على نفيِ المقاتلة^(٤)، والكلامُ

(١) هو الإمام شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ثم الدمشقي الشافعي (٥٩٩-٦٦٧)، صاحب التصانيف المشهورة، منها: «الروضتين» و«ذيلها» و«إبراز المعاني من حوز الأمان». ترجمته في «طبقات الشافعية» للسبكي (٨: ١٦٥).

(٢) أي: قول الإمام الشاطبي في منظومته في القراءات «حِزْزُ الأمانِ»، المعروفة بـ«الشاطبية»، وذلك في البيت ١٩٩ منها.

(٣) الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧، وانظر: «الحجة للقراء السبعة» (٤: ١٦٩).

(٤) من قوله: «قيل: تقريراً» إلى هنا، سقط من (ح).

وَبَحَّهْمُ بِتَرْكِ مُقَاتَلَتِهِمْ وَحَضَّهْمُ عَلَيْهَا، ثُمَّ وَصَفَهُمْ بِمَا يُوجِبُ الْحَضَّ عَلَيْهَا، وَيُقَرَّرُ
أَنَّ مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ صِفَاتِهِمْ مِنْ نَكَثِ الْعَهْدِ، وَإِخْرَاجِ الرَّسُولِ، وَالْبَدْءِ بِالْقِتَالِ مِنْ غَيْرِ
مُوجِبٍ: حَقِيقٌ بِأَنَّ لَا تَشْرَكَ مُصَادِمَتُهُ، وَأَنْ يُؤَيِّخَ مَنْ فَرَطَ فِيهَا.

﴿أَتَخَشَوْنَهُمْ﴾ تقريرٌ بالخشية منهم وتوبيخٌ عليها ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ فَمَاتِلُوا
أَعْدَاءَهُ ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أَنَّ قَضِيَّةَ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ أَنْ لَا يَخْشَى الْمُؤْمِنُ إِلَّا
رَبَّهُ، وَلَا يُبَالِي بِمَنْ سِوَاهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

مَعَ الَّذِينَ قَعَدُوا عَنِ الْمُقَاتَلَةِ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا﴾: أَنْتُمْ بَعْدَ مُسْتَقَرُّونَ عَلَى
مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ عَدَمِ الْمُقَاتَلَةِ! يُؤَيِّخُهُمْ عَلَى التَّمْرِيضِ^(١) عَنِ الْقِتَالِ، وَيُحَرِّضُهُمْ عَلَيْهِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ،
وَالِاسْتِفْهَامِ إِذَا كَانَ لِلتَّقْرِيرِ قَرَرٌ الْفِعْلُ الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ^(٢)، فَظَنُّوا أَنَّ تَقْرِيرًا لَا يُعَدَّى بِالْبَاءِ،
فَقَالُوا: هُوَ بِمَعْنَى الْاعْتِرَافِ، وَقَدْ جَاءَ تَعْدِيتهُ بِهَا، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْقَرَارُ فِي الْمَكَانِ: الْاسْتِقْرَارُ
فِيهِ، وَقَرَّرْتُ بِالْمَكَانِ»، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا: ﴿أَتَخَشَوْنَهُمْ﴾ تَقْرِيرٌ بِالْخَشْيَةِ مِنْهُمْ وَتَوْبِيخٌ عَلَيْهَا.

قَوْلُهُ: (وَبَحَّهْمُ بِتَرْكِ مُقَاتَلَتِهِمْ وَحَضَّهْمُ عَلَيْهَا، ثُمَّ وَصَفَهُمْ بِمَا يُوجِبُ الْحَضَّ): يَعْنِي:
وَلَدَّ ذَلِكَ التَّوْبِيخُ مَعْنَى الْحَضِّ عَلَى الْمُقَاتَلَةِ، فَرتَّبَ ذَلِكَ الْحَكْمَ عَلَى الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ، وَهُوَ
نَكَثُ الْعَهْدِ وَإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ﷺ وَالْبَدْءُ بِالْقِتَالِ.

قَوْلُهُ: (أَنَّ قَضِيَّةَ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ أَنْ لَا يَخْشَى الْمُؤْمِنُ إِلَّا رَبَّهُ): وَذَلِكَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ
لَا ضَارًّا وَلَا نَافِعَ إِلَّا اللَّهَ، وَأَنَّ أَحَدًا لَا يَقْدِرُ أَنْ يُضْرَّهَ أَوْ يَنْفَعَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَمَشِيئَتِهِ، فَلَا يَخَافُ إِلَّا رَبَّهُ.
رَوَيْنَا فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» وَفِي «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ»^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعْنَيْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، فَإِنَّ الْعِبَادَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ

(١) أي: التَّوْمِينِ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (مَرَضٌ): «تَمْرِيضُ الْأُمُورِ: تَوْهِينُهَا».

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «مِنْ عَدَمِ الْمُقَاتَلَةِ» إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ (ح).

(٣) «مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (٢٦٦٩) وَ(٢٧٦٣) وَ(٢٨٠٣)، وَ«سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٢٥١٦).

[﴿قَتَلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيَصْرِكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ * وَيَذْهَبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيَّ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ١٤-١٥]

لَمَّا وَيَخَهُمُ اللَّهُ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ، جَرَّدَ لَهُمُ الْأَمْرَ بِهِ، فَقَالَ: ﴿قَتَلُوهُمْ﴾، وَوَعَدَهُمْ - لِيُثَبِّتَ قُلُوبَهُمْ وَيُصَحِّحَ نِيَّاتِهِمْ - أَنَّهُ يُعَذِّبُهُمْ بِأَيْدِيهِمْ قِتْلًا، وَيُخْزِيهِمْ أَسْرًا، وَيُؤَلِّمُهُمُ النَّصْرَ وَالغَلْبَةَ عَلَيْهِمْ، ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ﴾ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهِيَ خِزَاعَةُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُمْ بَطُونٌ مِنَ الْيَمَنِ وَسَبَأٌ، قَدِمُوا مَكَّةَ فَأَسْلَمُوا، فَلَقُوا مِنْ أَهْلِهَا أَدَى شَدِيدًا، فَبَعَثُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْكُونُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «أَبَشِّرُوا فَإِنَّ الْفَرَجَ قَرِيبٌ»، ﴿وَيَذْهَبْ غَيْظَ﴾ قُلُوبِكُمْ لَمَّا لَقِيتُمْ مِنْهُمْ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَقَدْ حَصَلَ اللَّهُ لَهُمْ هَذِهِ الْمَوَاعِيدُ كُلُّهَا، فَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَصِحَّةِ نُبُوَّتِهِ.

﴿وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيَّ مَنْ يَشَاءُ﴾ ابْتِدَاءً كَلَامًا، وَإِخْبَارًا بِأَنَّ بَعْضَ أَهْلِ مَكَّةَ يَتُوبُ عَنْ كُفْرِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ أَيْضًا، فَقَدْ أَسْلَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ وَحَسُنَ إِسْلَامُهُمْ، وَقُرِي: «وَيَتُوبُ» بِالنَّضْبِ؛ بِإِضْمَارِ «أَنَّ»، وَدُخُولِ التَّوْبَةِ فِي جُمْلَةٍ مَا أُجِيبَ بِهِ الْأَمْرُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى، ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾: يَعْلَمُ مَا سَيَكُونُ، كَمَا يَعْلَمُ مَا قَدْ كَانَ ﴿حَكِيمٌ﴾: لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَا اقْتَضَتْهُ الْحِكْمَةُ.

يَنْفَعُونَكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتَبْهُ اللَّهُ لَكَ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَصْرُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتَبْهُ اللَّهُ عَلَيْكَ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ».

قوله: (جَرَّدَ لَهُمُ الْأَمْرَ بِهِ): يعني: لَمَّا أَمَرَهُم بِالْقِتَالِ فِي ضَمَنِ الْإِسْتِفْهَامِ التَّوْبِيخِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَا تَقْتُلُوهُمْ﴾ صَرَّحَ الْأَمْرَ بِهِ^(١) فِي قَوْلِهِ: ﴿قَتَلُوهُمْ﴾ تَقْرِيرًا أَوْ تَأْكِيدًا.

قوله: (وَقُرِي): «وَيَتُوبُ»، بِالنَّضْبِ؛ بِإِضْمَارِ «أَنَّ»، وَدُخُولِ التَّوْبَةِ فِي جُمْلَةٍ مَا أُجِيبَ بِهِ الْأَمْرُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى): قَالَ ابْنُ جَنِّي: «هِيَ قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَيْسَى وَعَمْرُ بْنُ عَبِيدٍ، وَرُوِيَتْ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، فَالتَّوْبَةُ دَاخِلَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ مَعْنَى، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّ يُقَاتِلُوكُمْ

(١) من قوله: «يعني: لما أمرهم» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

﴿ أَمَرَ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [١٦]

﴿ أمر ﴾ منقطعة، ومعنى الهمزة فيها التوبيخ على وجود الحسبان، والمعنى: أنكم لا تتركون على ما أنتم عليه، حتى تتبين الخلص منكم، وهم الذين جاهدوا في سبيل الله لوجه الله، ولم يتخذوا وليجة - أي: بطانة - من الذين يصادون رسول الله ﷺ والمؤمنين، ﴿ولمَّا﴾ معناها التوقع، وقد دلت على أن تبين ذلك واتصاحه متوقع كائن، وأن الذين لم يخلصوا دينهم لله يميز بينهم وبين المخلصين.

تكن هذه الأشياء، أي: يعدبهم الله بأيديكم، ويخزهم، وينصركم عليهم، ويشف صدور قوم مؤمنين، ويذهب غيظ قلوبهم، ويتوب الله على من يشاء. وفيه ضرب من التعسف، لأن هذه الحال موجودة من الله تعالى، قاتلوه أو لم يقاتلوه، فلا وجه لتعليقها بقاتلهم، إلا أن يقال: هو كقولك: إن تزني أحسن إليك وأعطي زيدا درهما، فتصبه على إضمار «أن»، أي: إن تزني أجمع بين الإحسان إليك والإعطاء لزيد. والوجه قراءة الجماعة على الاستئناف^(١). تم كلامه.

ويمكن أن توجه قراءة النصب بوجه آخر، وهو أن يقال: لا شك أن مقاتلتهم سبب لتوهين أمرهم وقلة شوكتهم^(٢)، فتقل بذلك نخوتهم وحميتهم، ويكون ذلك سبباً لاستيكانتهم وخضوعهم، فيتدبروا ويتأملوا أمر رسول الله ﷺ، وأنه على الحق المبين، وأنهم على الباطل والزيف، فيرجعوا عن كفرهم إلى الإسلام، كما شوهد من أبي سفيان وعمرو بن العاص وخالد بن الوليد وعكرمة وغيرهم، وعليه قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [النصر: ١-٣]، هذا هو المراد من كلام المصنف: «ودخول التوبة في جملة ما أجيب به الأمر من طريق المعنى».

قوله: ﴿وليجة - أي: بطانة - من الذين يصادون رسول الله ﷺ﴾: عن بعضهم: الوليجة: ما

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٤-٢٨٥).

(٢) أي: كثرها وتلجمها.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذُوا﴾ معطوفٌ على ﴿جَاهِدُوا﴾، داخلٌ في حَيِّزِ الصَّلَةِ، كأنه قيل: ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ الْمُخْلِصِينَ غَيْرَ الْمُتَّخِذِينَ وَلِجَعَةٍ مِنْ دُونِ اللهِ. والوليجة: فعيلةٌ؛ من: وَلَجَ، كالدَّخِيلَةِ؛ من: دَخَلَ، والمُرَادُ بِنْفِي الْعِلْمِ نَفْيُ الْمَعْلُومِ، كقول القائل. مَا عَلِمَ اللهُ مِنِّي مَا قِيلَ فِيَّ، يُرِيدُ: مَا وُجِدَ ذَلِكَ مِنِّي.

[﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ ١٧]

﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾: مَا صَحَّ لَهُمْ وَمَا اسْتَقَامَ «أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ»، يعني: المسجد الحرام، لقوله: ﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩]، وأما القِرَاءَةُ بِالْجَمْعِ: ففِيهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرَادَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، وَإِنَّمَا قِيلَ: ﴿مَسْجِدَ﴾ لِأَنَّهُ قِبْلَةُ الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا وَإِمَامُهَا، فَعَامِرُهُ كَعَامِرِ جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ، وَلِأَنَّ كُلَّ بَقْعَةٍ مِنْهُ مَسْجِدٌ. وَالثَّانِي: أَنْ يُرَادَ جِنْسُ الْمَسَاجِدِ، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحُوا لِأَنْ يَعْمُرُوا جِنْسَهَا، دَخَلَ تَحْتَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَعْمُرُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ الَّذِي هُوَ صَدْرُ الْجِنْسِ وَمُقَدِّمَتُهُ، وَهُوَ أَكْدٌ؛ لِأَنَّ طَرِيقَتَهُ طَرِيقَةُ الْكِنَايَةِ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: فَلَانٌ لَا يَقْرَأُ كُتُبَ اللهِ، كُنْتَ أَنْفَى لِقِرَاءَتِهِ الْقُرْآنَ مِنْ تَصْرِيحِكَ بِذَلِكَ.

يَتَّخِذُهُ الْإِنْسَانُ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ وَلِجَعَةٌ^(١) فِي الْقَوْمِ: إِذَا لَحِقَ بِهِمْ وَلَيْسَ مِنْهُمْ، إِنْسَانًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

قوله: (وَأما القراءة بالجمع): أي: ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾، كُلُّهُمْ إِلَّا ابْنَ كَثِيرٍ وَأَبَا عَمْرٍو^(٢).

قوله: (كما لو قلت: فَلَانٌ لَا يَقْرَأُ كُتُبَ اللهِ، كُنْتَ أَنْفَى لِقِرَاءَتِهِ الْقُرْآنَ): فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ هَذَا مُخَالِفًا لِمَا سَبَقَ فِي آخِرِ الْبَقْرَةِ^(٣): أَنَّ «الْكِتَابَ» أَكْثَرُ مِنْ «الْكِتَابِ»؟ قُلْتَ: بَلَى، لِأَنَّ الْكَلَامَ هَاهُنَا فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ - وَهُوَ الْقُرْآنُ - لَا الْجِنْسِ، كَمَا أَنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ،

(١) من قوله: «ما يتخذهُ الإنسان» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) انظر: «التيسير» ص ١١٨، و«حجة القراءات» ص ٣١٦.

(٣) في تفسير الآية ٢٨٥ من سورة البقرة (٣: ٥٧٤).

﴿شَاهِدِينَ﴾ حَالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي ﴿يَعْمُرُوا﴾، وَالْمَعْنَى: مَا اسْتَقَامَ لَهُمْ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ: عِمَارَةَ مُتَعَبَّدَاتِ اللَّهِ، مَعَ الْكُفْرِ بِاللَّهِ وَبِعِبَادَتِهِ، وَمَعْنَى شَهَادَتِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ: ظُهُورُ كُفْرِهِمْ، وَأَنْهُمْ نَصَبُوا أَصْنَامَهُمْ حَوْلَ الْبَيْتِ، وَكَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاةً، وَيَقُولُونَ: لَا نَطُوفُ عَلَيْهَا بِثِيَابٍ قَدْ أَصَبْنَا فِيهَا الْمَعَاصِي، وَكُلَّمَا طَافُوا شَوْطاً سَجَدُوا لَهَا. وَقِيلَ: هُوَ قَوْلُهُمْ: لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكَ هُوَ لَكَ، تَمَلَّكَهُ وَمَا مَلَكَ.

وقيل: قد أقبل المهاجرون والأنصارُ على أسارى بدر، فغيروهم بالشرك، فطبق عليُّ بنُ أبي طالبٍ يُوَبِّحُ الْعَبَّاسَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ، وَأَعْلَظَ لَهُ فِي الْقَوْلِ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: تَذَكَّرُونَ مَسَاوِنَنَا، وَتَكْتُمُونَ مَحَاسِنَنَا فَقَالَ: أَوْلَكُمْ مَحَاسِنٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، وَنَحْنُ أَفْضَلُ مِنْكُمْ أَجْراً، إِنَّا لَنَعْمُرُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَنَحْجُبُ الْكَعْبَةَ، وَنَسْقِي الْحَجَّاجِ، وَنَفُكُ الْعَانِي، فَتَزَلَتْ.

﴿حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ الَّتِي هِيَ الْعِمَارَةُ وَالْحِجَابَةُ وَالسَّقَايَةُ وَفَكَ الْعِنَاةُ، وَإِذَا هَدَمَ الْكُفْرُ أَوْ الْكِبِيرَةُ الْأَعْمَالَ الثَّابِتَةَ الصَّحِيحَةَ إِذَا تَعَقَّبَهَا، فَمَا ظَنُّكَ بِالْمُقَارِنِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي قَوْلِهِ: ﴿شَاهِدِينَ﴾، حَيْثُ جَعَلَهُ حَالاً عَنْهُمْ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ قَارِئُونَ بَيْنَ الْعِمَارَةِ وَالشَّهَادَةِ بِالْكَفْرِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ غَيْرٌ مُسْتَقِيمٌ.

وهو المسجدُ الحرامُ، فإذا قيل: أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ مِنَ الْكِنَايَةِ فِي شَيْءٍ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، بِخِلَافِهِ لَوْ قِيلَ: مَسَاجِدَ اللَّهِ.

وَأَمَّا فِي آخِرِ الْبَقْرَةِ فَكَانَ الْمَقْتَضَى الْجَمْعَ لِنَيْسَبِ ﴿وَمَلَائِكِيهِ﴾ ﴿وَرُسُلِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فَعَدَلَ إِلَى الْإِفْرَادِ لِلْمُبَالَغَةِ أَيْضاً.

قوله: (أَوْ الْكِبِيرَةُ الْأَعْمَالَ الثَّابِتَةَ الصَّحِيحَةَ): مَذْهَبُهُ، وَالْآيَةُ لَا دَلَالََةَ^(١) لَهَا عَلَيْهِ، قَالَ فِي «الْإِتْتِصَافِ»: «أَصَابَ فِي حَدِيثِ الْكُفْرِ، وَأَخْطَأَ فِي الْكِبِيرَةِ، فَهُوَ عَلَى قَاعِدَتِهِ»^(٢)، أَيْ: مُعْتَقِدِهِ.

(١) فِي (ح): «وَالْآيَةُ دَلَالَةٌ»، وَهُوَ فَاسِدٌ.

(٢) «الْإِتْتِصَافِ» لابنِ الْمُنِيرِ (٢: ١٧٩) بِحَاشِيَةِ «الْكَشَافِ».

[إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾]

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ - وقرئ بالتوحيد - أي: إنما تستقيم عمارته هؤلاء، وتكون معتداً بها، والعمارة تتناول رَمَّ ما استرَمَّ منها، وقَمَّها، وتنظيفها، وتنويرها بالمصابيح، وتعظيمها، واعتيادها للعبادة والذكر - ومن الذكر درس العلم، بل هو أجله وأعظمه -، وصيانتها مما لم تُبن له المساجد من أحاديث الدنيا، فضلاً عن فضول الحديث.

وعن النبي ﷺ: «يأتي في آخر الزمان ناس من أمتي، يأتون المساجد، فيقعُدون فيها حِلْفًا، ذكْرُهُمُ الدُّنْيَا وَحُبُّ الدُّنْيَا، لَا تُجَالِسُوهُمْ، فَلَيْسَ اللَّهُ بِهِمْ حَاجَةً»، وفي الحديث: «الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش»، وقال عليه السلام: «قال الله تعالى: إِنَّ بُيُوتِي فِي أَرْضِي الْمَسَاجِدِ، وَإِنَّ زُؤَارِي فِيهَا عُمَارُهَا، فَطُوبَى لِعَبْدٍ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ زَارَنِي فِي بَيْتِي، فَحَقُّ عَلَى الْمَزُورِ أَنْ يُكْرِمَ زَائِرَهُ»، وعنه عليه السلام: «مَنْ أَلْفَ الْمَسْجِدَ أَلْفَةَ اللَّهِ»، وقال ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسَاجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ»، وعن أنس رضي الله عنه: «مَنْ أَسْرَجَ فِي مَسْجِدٍ سِرَاجًا لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ وَحَمَلَةُ الْعَرْشِ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ ضَوْؤُهُ».

قلت: وكذلك ما أصاب في الكفر الطارئ، لأنه سبق في البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥] بيانه.

قوله: (ما استرَمَّ منها)، الجوهرى: «استرَمَّ الحائط: إذا حان له أن يرم، وذلك إذا بعد عهده بالتطين».

و«قَمَّها»: كَنَسَها، والمِقَمَّة: المِكنسة، وقَمَمْتُ البيت: كَنَسْتُهُ، والقُمامة: الكُناسة، والجمع: قُمَام.

فإن قلت: هَلَا ذَكَرَ الْإِيمَانَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قلت: لَمَّا عَلِمَ وَشَهِرَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ قَرِينَتُهُ الْإِيمَانَ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِاشْتِهَالِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ وَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَغَيْرِهَا عَلَيْهِمَا مُقْتَرِنَيْنِ مُزْدَوِجَيْنِ، كَأَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَحَدُهُمَا عَنِ صَاحِبِهِ، انطوى تَحْتَ ذِكْرِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الْإِيمَانَ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقيل: دَلَّ عَلَيْهِ بِذِكْرِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ.

فإن قلت: كَيْفَ قِيلَ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾، وَالْمُؤْمِنُ يَخْشَى الْمُحَازِيرَ، وَلَا يَتِمُّ لَكَ أَنْ لَا يَخْشَاهَا؟ قلت: هِيَ الْخَشْيَةُ وَالتَّقْوَى فِي أَبْوَابِ الدِّينِ، وَأَنْ لَا يَخْتَارَ عَلَى رِضَا اللَّهِ رِضَا غَيْرِهِ لِيَتَوَقَّعَ مَخَوفًا، وَإِذَا اعْتَرَضَهُ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا حَقُّ اللَّهِ،

قوله: (لَمَّا عَلِمَ وَشَهِرَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ قَرِينَتُهُ الْإِيمَانَ بِالرَّسُولِ ﷺ)، إِلَى قَوْلِهِ: (انطوى تَحْتَ ذِكْرِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الْإِيمَانَ بِالرَّسُولِ): وَخِلَاصَةُ الْجَوَابِ: أَنَّ فِي الْكَلَامِ دَلَالَةً عَلَى ذِكْرِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ الْفَائِدَةِ فِي طَيِّ ذِكْرِهِ، وَبِمَكِينُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ لَمَّا وَقَعَ فِي عَدَمِ اسْتِقَامَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ عِمَارَةِ بَيْتِ اللَّهِ وَالْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ، وَفِي اسْتِقَامَةِ الْعِبَادَةِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى تَوْحِيدِهِ وَعِبَادَتِهِ، لَمْ يَذْكُرْهُ، وَلَكِنْ ذَكَرَ لِفِظًا جَامِعًا يَجْمَعُهُ ﷺ وَغَيْرَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَالْحَالُ أَنَّهُمْ شَاهِدُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ، وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَأْمُرُ النَّاسَ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَبِالْعِبَادَةِ كَاتِنًا مَنْ كَانَ. وَالْمُرَادُ الرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَهُوَ آكِدٌ، لِأَنَّ طَرِيقَهُ الْكِنَايَةَ.

وَلَمَّا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ دَاخِلًا فِي لَفْظَةِ «مَنْ»، لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُقَالَ: «وَرَسُولُهُ»، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّنْ رَبِّكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَسِنِي الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، كَاتِنًا مَنْ كَانَ، فَاذَنْ الْكَلَامُ لَيْسَ فِي إِثْبَاتِ بُرُوبِيَّةِ الْإِيمَانِ بِهِ، بَلْ فِيهِ نَفْسِيَّةٌ وَعِمَارَتُهُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَاسْتِحْقَاقَهُ لَهَا.

وَالْآخِرُ حَقٌّ نَفْسِهِ: أَنْ يَخَافَ اللَّهَ، فَيُؤْتِرَ حَقَّ اللَّهِ عَلَى حَقِّ نَفْسِهِ. وَقِيلَ: كَانُوا يَحْسُونَ
الْأَصْنَامَ وَيَرْجُوْنَهَا، فَأَرِيدَ نَفْيُ تِلْكَ الْخَشْيَةِ عَنْهُمْ.

﴿فَمَسَّوْا أَوْلِيَّكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ تَبَعِيدٌ لِلْمُشْرِكِينَ عَنِ مَوَاقِفِ
الْإِهْتِدَاءِ، وَحَسْمٌ لِأَطْمَاعِهِمْ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِأَعْمَالِهِمُ الَّتِي اسْتَعْظَمُوهَا، وَافْتَخَرُوا بِهَا، وَأَمَلُوا
عَاقِبَتَهَا، بِأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَصَمُّوا إِلَى إِيْمَانِهِمُ الْعَمَلُ بِالسَّرَائِعِ مَعَ اسْتِشْعَارِ الْخَشْيَةِ
وَالْتَقْوَى، اِهْتِدَاؤُهُمْ دَائِرٌ بَيْنَ «عَسَى» وَ«لَعَلَّ»، فَمَا بَالُ الْمُشْرِكِينَ يَقْطَعُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ
وَنَائِلُونَ عِنْدَ اللَّهِ الْحَسَنَى؟!

وَفِي هَذَا الْكَلَامِ وَنَحْوِهِ لُطْفٌ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي تَرْجِيحِ الْخَشْيَةِ عَلَى الرَّجَاءِ، وَرَفْضِ
الْإِغْتِرَارِ بِاللَّهِ.

[﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوِينَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ١٩]

قَوْلُهُ: (أَنْ يَخَافَ اللَّهَ) أَي: وَأَنْ يَخَافَ اللَّهَ إِذَا اعْتَرَضَهُ أَمْرَانِ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى
قَوْلِهِ: «وَأَنْ لَا يَخْتَارَ - عَلَى تَقْدِيرٍ: وَهِيَ أَنْ لَا يَخْتَارَ - عَلَى رِضَا اللَّهِ رِضَا غَيْرِهِ»^(١)، لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ
لِلْتَقْوَى فِي أَبْوَابِ الدِّينِ.

قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا): الْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «تَبَعِيدٌ»، وَ«اِهْتِدَاؤُهُمْ» خَبَرٌ «أَنَّ».

قَوْلُهُ: (اِهْتِدَاؤُهُمْ دَائِرٌ بَيْنَ «عَسَى» وَ«لَعَلَّ»)، إِلَى قَوْلِهِ: (وَرَفْضِ الْإِغْتِرَارِ بِاللَّهِ): مُؤْذِنٌ
بِأَنَّ «عَسَى» عَلَى ظَاهِرِهِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ مُؤْذِنٌ بِالْتَعْظِيمِ، وَأَنَّ مَنْ
قَبْلَهُ جَدِيرٌ بِمَا بَعْدَهُ؛ لِمَا عَدَّدَ لَهُ مِنَ الْخِصَالِ الْفَاضِلَةِ، ثُمَّ فِي مَزِيدِ التَّعْمِيمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ

(١) فِي (ح): «مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: وَأَنْ يَخْتَارَ عَلَى تَقْدِيرٍ وَهِيَ أَنْ لَا يَخْتَارَ عَلَى رِضَا اللَّهِ عَنْهُ»، وَفِي (ف): «مَعْطُوفَةٌ
عَلَى قَوْلِهِ: وَأَنْ لَا يَخْتَارَ عَلَى تَقْدِيرٍ وَهِيَ أَنْ لَا يَخْتَارَ عَلَى رِضَا اللَّهِ عَنْهُ غَيْرِهِ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ط).

السَّقَايَةُ والْعِمَارَةُ: مصدران؛ مِنْ: سَقَى وَعَمَرَ، كَالصَّيَانَةِ وَالْوِقَايَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُضَافٍ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: ﴿أَجَعَلْتُمْ﴾ أَهْلَ سِقَايَةِ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾، تُصَدِّقُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي وَجْزَةَ السَّعْدِيِّ - وَكَانَ مِنَ الْقُرَّاءِ -: «سَقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمْرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»، وَالْمَعْنَى: إِنْكَارُ أَنْ يُشَبَّهَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ،

الْمُهْتَدِينَ ﴿: الدَّلَالَةُ عَلَى الْكِنَايَةِ وَالْمُبَالِغَةِ فِي التَّعْظِيمِ﴾^(١)، عَلَى أَنَّ الْآيَةَ فِي الرَّسُولِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ كَمَا سَبَقَ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِمَا قَالَ.

وَالْقَوْلُ مَا قَالَهُ مُحَمَّدِي السُّنَّةِ: «وَعَسَى» مِنْ اللَّهِ وَاجِبٌ، أَي: أَوْلَيْكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ الْمُتَمَسِّكُونَ بِطَاعَتِهِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى جَنَّتِهِ»^(٢).

يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَيْنَا عَنْ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيِّ^(٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الرَّجُلَ يَتَعَاهدُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَأَيُّومِ الْآخِرِ﴾»، وَهَذَا اسْتَدَلَّ مُحَمَّدِي السُّنَّةِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْوَجُوبِ^(٤)، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ الْحَقُّ مَعَ الْمُصَنِّفِ وَصَاحِبِ «الْإِنْتِصَافِ»، فَإِنَّهُ قَالَ: «أَكْثَرُهُمْ قَالُوا: إِنَّ «عَسَى» مِنْ اللَّهِ وَاجِبٌ، ظَنًّا أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا غَيْرُ مُصْرُوفٍ لِلْمُخَاطَبِينَ. وَالْحَقُّ مَعَ الزَّمْخَشَرِيِّ، أَي: حَالٌ هُوَ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ حَالٌ مَنْ يَطْمَعُ فِي الْإِهْتِدَاءِ، وَإِلَّا فَالْعَاقِبَةُ عِنْدَ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ»^(٥).

قَوْلُهُ: (وَكَانَ مِنَ الْقُرَّاءِ): قِيلَ: كَانَ أَبُو وَجْزَةَ مَشْهُورًا بِالشَّعْرِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: كَانَ مِنَ الْقُرَّاءِ^(٦).

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَنْ مِنْ قَبْلِهِ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ف).

(٢) «مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (٤: ٢٠).

(٣) التِّرْمِذِيُّ (٢٦١٧) وَ(٣٠٩٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٨٠٢)، وَالدَّارِمِيُّ (١٢٢٣).

(٤) انظُرْ: «مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» (٤: ٢١). وَيُرِيدُ بِالْوَجُوبِ: وَجُوبَ تَحَقُّقِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ «عَسَى».

(٥) «الْإِنْتِصَافِ» لِابْنِ الْمُبَرِّقِ (٢: ١٧٩) بِحَاشِيَةِ «الْكَشَافِ».

(٦) قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا أَنَّ أَبَا وَجْزَةَ - وَاسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ عُبَيْدِ السَّعْدِيِّ - لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقُرَّاءِ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا ذُكِرَ فِيهِمْ لِشُهْرَتِهِ بِالشَّعْرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَقَدْ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ - كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِهِ (٩: ٢٧٩) -: «صَاحِبُ قُرْآنٍ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْمُؤَلِّفِ وَالْمُخْتَلَفِ» (٤: ٢٢٩٠)، وَابْنُ مَآكُولَا فِي «الْإِكْمَالِ» (٧: ٣٠٠): «مِنَ الْقُرَّاءِ».

وأعمالهم المحبطة بأعمالهم المثبتة، وأن يُسَوَّى بينهم، وجعلُ تسويتهم ظلماً بعدَ ظلمهم بالكفر. وروى: «أنَّ المُشْرِكِينَ قالوا لليهود: نحنُ سقاةُ الحجيجِ وعمَّارُ المسجدِ الحرامِ، أفنحنُ أفضلُ أم مُحَمَّدٌ وأصحابه؟ فقالت لهم اليهود: أنتم أفضل». وقيل: إنَّ علياً قال للعبَّاس: يا عمُّ، ألا تُهاجِرُونَ؟ ألا تَلْحَقُونَ برسولِ اللهِ ﷺ؟! فقال: ألسْتُ في أفضلٍ مِنَ الهجرة؟ أسقي حاجَّ بيتِ اللهِ، وأعمُرُ المسجدَ الحرامِ! فلما نزلتْ قالَ العباس: ما أراي إلا تاركَ سقايَتينا، فقال عليه السَّلام: «أقيموا على سقايَتكم، فإنَّ لکم فيها خيراً».

[﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْظَمَ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ * يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ لَهُمْ فِيهَا نَيْمَةٌ مُّقِيمَةٌ * خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٠-٢٢﴾]

هم أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ من أهل السقاية والعمارة عندكم، ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ لا أنتم، والمُخْتَصُّونَ بِالْفَوْزِ دونكم. قرئ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ بالتخفيف والتثقيل،

قوله: (وجعلُ تسويتهم ظلماً): عطفُ من حيث المعنى على قوله: «إنكارُ أن يُشَبَّه»، أي: أنكر أن يُشَبَّه، وجعلُ تسويتهم ظلماً، حيثُ وُضِعَ المُظَهَّرُ مَوْضِعَ المُضَمَّرِ في قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

قوله: (وقيل: إنَّ علياً قالَ للعبَّاسِ رضي اللهُ عنهما: يا عمُّ، ألا تُهاجِرُونَ! ألا تَلْحَقُونَ برسولِ اللهِ ﷺ) إلى آخره: يُؤدِّنُ أَنَّ العباسَ كانَ مُسْلِماً، والآيةُ نزلت وهو مُسْلِمٌ، وقوله قبل هذا: «نحنُ أفضلُ منكم أجراً، إنَّا لتعمُرُ المَسْجِدَ الحرامَ ونسقي الحجيجَ» يُشعرُ بأنه لم يكن مُسْلِماً.

قوله: (قرئ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ بالتخفيف): أي: بفتح الياء، من: بَشَّرَ^(١)؛ حمزة. والباقون: بالتثقيل^(٢).

(١) يُقال: بَشَّرْتُهُ أبشَرُهُ بَشْراً، وهي لغةُ تِهامَةَ، وعامةُ العربِ يقولون: بَشَّرْتُهُ، بالتثقيل، واسمُ الفاعلِ من المُخَفَّف: بَشِيرٌ، ومن المُثَقَّل: مُبَشِّرٌ، وكلاهما في كتابِ اللهِ. انظر: «المصباح المنير»، مادة (بشّر).

(٢) انظر: «التيسير» ص ٨٧.

وتنكيرُ المُبَشِّرِ به لوقوعِهِ وراءَ صفةِ الواصِفِ وتعريفِ المُعرِّفِ، وعن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنه: هي في المهاجرينَ خاصَّة.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَوَلَّيَكَ هُمُ الظَّالِمُونَ * قَدْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ءَوَالَهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٣-٢٤﴾﴾

وكانَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ مَنْ آمَنَ لَمْ يَتِمَّ إِيْمَانُهُ إِلَّا بِأَنْ يُهَاجِرَ وَيُصَارِمَ أَقَارِبَهُ الْكُفْرَةَ، وَيَقْطَعَ مَوَالِيَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ نَحْنُ اعْتَرَلْنَا مَنْ خَالَفَنَا فِي الدِّينِ، قَطَعْنَا ءَابَاءَنَا وَأَبْنَاؤَنَا وَعَشَائِرَنَا، وَذَهَبَتْ تِجَارَتُنَا، وَهَلَكَتْ أَمْوَالُنَا، وَخَرِبَتْ دِيَارُنَا، وَبَقِينَا ضَائِعِينَ، فَنَزَلَتْ، فَهَاجَرُوا، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَأْتِيهِ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ أَوْ أَخُوهُ أَوْ بَعْضُ أَقْرَبَائِهِ، فَلَا يَلْتَمِئُ إِلَيْهِ، وَلَا يُنْزِلُهُ، وَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِ، ثُمَّ رُحِّصَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ.

وقيل: نزلت في التَّسْعَةِ الَّذِينَ ارْتَدُّوا وَلَحِقُوا بِمَكَّةَ، فَنهَى اللهُ عَنْ مَوَالِيهِمْ.

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَطْعَمُ أَحَدُكُمْ طَعْمَ الْإِيْمَانِ، حَتَّى يُحِبَّ فِي اللَّهِ، وَيُبْغِضَ فِي اللَّهِ؛ حَتَّى يُحِبَّ فِي اللَّهِ أَبْعَدَ النَّاسِ، وَيُبْغِضَ فِي اللَّهِ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَيْهِ».

وقرئ: «عَشِيرَتُكُمْ» و«عَشِيرَاتُكُمْ»، وقرأ الحسن: «وعشائرُكم».

﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ءَوَالَهُ﴾ وعيد، عن ابنِ عباسٍ: هو فَتْحُ مَكَّةَ، وعن الحسن: عَقُوبَةُ عَاجِلَةٍ أَوْ آجِلَةٍ. وهذه آيةٌ شديدةٌ لا تَرَى أَشَدَّ مِنْهَا،.....

قوله: (حتى يُحِبَّ فِي اللَّهِ، وَيُبْغِضَ فِي اللَّهِ): عن أبي داود^(١) عن أبي ذر: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ».

(١) في «سننه» (٤٥٩٩).

كأنها تنعى على الناس ما هم عليه من رَخَاوَةِ عَقْدِ الدِّينِ، واضطرابِ حَبْلِ اليقين، فليُنصَفْ أَوْرَعُ النَّاسِ وَأَتْقَاهُمْ مِنْ نَفْسِهِ: هل يَجِدُ عِنْدَهُ مِنَ التَّصَلُّبِ فِي ذَاتِ اللَّهِ وَالثَّبَاتِ عَلَى دِينِ اللَّهِ مَا يَسْتَجِبُ لَهُ دِينَهُ عَلَى الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَالْإِخْوَانِ وَالْعَشَائِرِ وَالْمَالِ وَالْمَسَاكِينِ وَجَمِيعِ حُطُوظِ الدُّنْيَا، وَيَتَجَرَّدُ مِنْهَا لِأَجْلِهِ؟ أَمْ يَزْوِي اللَّهَ عَنْهُ أَحَقَرُ شَيْءٍ مِنْهَا لِمَصْلَحَتِهِ، فَلَا يَدْرِي أَيُّ طَرَفَيْهِ أَطْوَلُ؟.....

قوله: (مَا يَسْتَجِبُ لَهُ دِينَهُ): «ما» في «مَا يَسْتَجِبُ» مفعولٌ «يجد»، وفاعلٌ «يَسْتَجِبُ» ضميرٌ «أورع» مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ، و«دِينَهُ» مفعولُهُ، و«يَتَجَرَّدُ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى «يجد» أَوْ عَلَى «يَسْتَجِبُ».

قوله: (أَمْ يَزْوِي اللَّهَ عَنْهُ): الجوهري: «زوى فُلَانٌ الْمَالَ عَنْ وَارِثِهِ زَيًّا»، ومنه قوله:

فِيَا لَقْصِي مَا زَوَى اللَّهُ عَنْكُمْ (١)

أي: مَا نَحَى اللَّهُ وَقَبَضَهُ.

قوله: (لِمَصْلَحَتِهِ): أي: لِلإِتِّبَالِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالْعُمُرِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَوْلِيَاكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧].

قوله: (أَيُّ طَرَفَيْهِ أَطْوَلُ؟): قيل: لَا تُدْرِي نِسْبَتَهُ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ أَطْوَلُ - أَي: أَفْضَلُ - أَمْ نِسْبَتُهُ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ، يُضْرَبُ عِنْدَ التَّحْيِيرِ، هَذَا قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمُرَادُ بِهِ الذَّكْرُ وَاللِّسَانُ، وَقِيلَ: وَسَطُ الْإِنْسَانِ: سُرَّتُّهُ، أَي: طَرَفُهُ الْأَسْفَلُ أَطْوَلُ أَمْ أَعْلَاهُ (٢).

(١) عَجَزُ بَيْتٍ قَالَهُ أَبُو مَعْبُدٍ فِي قِصَّةِ أُمِّ مَعْبُدٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْهَجْرَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الزَّمَخَشَرِيُّ بِتَمَامِهِ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٩٠ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ (٦: ٧٠٨).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢١٤)، و«الصحاح» للجوهري، مادة (طرف).

وَيُغْوِيهِ الشَّيْطَانُ عَنْ أَجَلٍ حَظٌّ مِنْ حُظُوظِ الدِّينِ، فَلَا يَبَالِي، كَأَنَّمَا وَقَعَ عَلَى أَنْفِهِ
ذُبَابٌ، فَطَيَّرَهُ!

[لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرًا وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ
كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ
وَلَيْتُمْ مُدْرِكِينَ * ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ
تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ * ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ
عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢٥-٢٧﴾]

مَوَاطِنُ الْحَرْبِ: مَقَامَاتُهَا وَمَوَاقِفُهَا، قَالَ:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِيحَتْ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي

قوله: (كأنما وقع الذباب في أنفه) ^(١): قيل: هو عبارة عن الدهش والتحير، كما ترى
بعض المجانين، والظاهر أنه كناية عن قلة الالتفات وعدم المبالاة.

قوله: (وكم موطن لولاي) البيت ^(٢): الجوهري: «الوطن: مكان الإنسان ومحله، والموطن:
المشهد من مشاهد الحرب، قال طرفة:

على موطن يخشى الفتى عنده الردى» ^(٣)

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعض اختلاف عن لفظ «الكشاف».

(٢) البيت ليزيد بن الحكم الثقفى، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١: ٦٨)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة
(٣: ٨٣)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جرم).

وهو من الشواهد النحوية، كما في «المفصل» للزحشري ص ١٣٥، و«شرح ابن عقيل» (٢: ٩)، وغيرهما.

(٣) انظر: «ديوان طرفة» شرح الأعلام الششمري، ص ٥٨، وهو من معلقته، وتامه:

متى تعترك فيه الفرائض تُرعد

وامْتِنَاعُهُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لأنه جمعٌ وعلى صيغةٍ لم يأتِ عليها واحد، والمواطنُ الكثيرة: وَقَعَاتُ بدر، وقُرَيْظَةُ، والنَّضِير، والحديبية، وخَيْبَرَ، وفتح مكة.

فإن قلت: كيف عَطَفَ الزمانَ والمكانَ - وهو «يومَ حُنَيْنٍ» - على «المواطنِ»؟ قلت: معناه: وموطنِ يومِ حُنَيْنٍ، أو: في أيامِ مواطنٍ كثيرةٍ ويومِ حُنَيْنٍ، ويجوزُ أن يُراد بالمواطنِ الوقت، كَمَقْتَلِ الحسين، على أن الواجب أن يكونَ «يومَ حُنَيْنٍ» منصوباً بفعلٍ مُضَمَّرٍ لا بهذا الظاهر، وموجبُ ذلك أن قوله: ﴿إِذْ أَعْتَجَبْتُمْكُمْ﴾ بِدَلٍّ من «يومِ حُنَيْنٍ»،

«طِخَّتْ»: أي: هَلَكْتَ، هوى من جَبَلٍ عالٍ يهوي هَوِيًّا: سَقَطَ، «بأجرامه»: يثقله، و«قُلَّةُ النَّبِقِ»: رأسُ الجبل، والجمع: نَبِاق. يقول: رَبِّ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ هَلَكْتَ فِيهِ كَمَا يَهْلِكُ الَّذِي يَسْقُطُ مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ.

قوله: (كيف عَطَفَ الزمانَ والمكانَ - وهو «يومَ حُنَيْنٍ» - على «المواطنِ»؟): قيل: يعني: أَنَّ الفِعْلَ كما يقتضي ظرفَ المكانِ^(١) يقتضي ظرفَ الزمانِ، فلا يجوزُ أن يُجْعَلَ أحدهما تابعاً للآخر، كما لا يُعْطَفُ المفعولُ به على المفعولِ فيه، ولا الفاعلُ على المفعولِ، ولا المصدرُ على شيءٍ من ذلك، ولا بالعكس.

قال صاحبُ «الانتصافِ»: «لا مانعَ من عَطَفِ ظرفِ الزمانِ على المكانِ، كعطفِ أحدِ المفعولينِ على الآخرِ، تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وفي المسجدِ، كما تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، مع أنه لا بُدَّ من تغايرِ الفِعْلَيْنِ الواقِعَيْنِ بالمفعولينِ، فإنك إذا قلت: اضْرِبْ زَيْدًا اليَوْمَ وَعَمْرًا غَدًا، لم يُشَكَّ في أَنَّ الضَّرْبَيْنِ مُتغايرانِ بتغايرِ الظَّرْفَيْنِ، والفِعْلُ واحدٌ^(٢) في الصِّيَاغَةِ، فيجوزُ في الآية أن يكونَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الظَّرْفَيْنِ على حاله.

(١) من أول الفقرة إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط) و(ف): «أَنَّ الضَّرْبَيْنِ مُتغايرانِ، والظَّرْفَانِ والفِعْلُ واحدٌ»، والمُتَّبَعُ من «الانتصافِ»، والجملة ساقطة في (ج) من قوله: «اضرب زيدا» إلى قوله: «فيجوز في الآية أن يكون».

واستِدْلالُ الزمخشريِّ على وجوبِ إضمارِ فعلٍ؛ بأنَّ ﴿إِذَا أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بَدَلٌ، وكثرتهم لم تكن ثابتةً في جميعِ المواطن: غيرُ لازم، تقول: اضْرِبْ زَيْدًا حِينَ يَقُومُ وَحِينَ يَقْعُدُ، فالناصبُ لِلظَّرْفَيْنِ واحد، وهما مُتغايران، وإنما يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْصَبَ الفِعْلُ الواحدُ ظَرْفِي زَمَانٍ مُخْتَلَفَيْنِ عِنْدَ عَدَمِ العَطْفِ^(١).

وعليه قول القاضي: «وَلَا يَمْتَنِعُ إِدْأَلُ قَوْلِهِ: ﴿إِذَا أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ مِنْهُ، وَأَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَوْضِعِ ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾، فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي تَشَارُكَهُمَا فِيمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ المَعْطُوفُ، حَتَّى يَقْتَضِيَ كَثْرَتَهُمْ وَأَعْجَابَهَا إِيَّاهُمْ فِي جَمِيعِ المَوَاطِنِ»^(٢).

وقال صاحب «التقريب» - تقريباً لقول المُصنِّف - : الواجبُ أَنْ يُنْصَبَ «يَوْمَ حُنَيْنٍ» بِـ«نَصَرَ» مُضْمَرًا^(٣)؛ لِثَلَا يُعْطَفَ زَمَانٌ عَلَى مَكَانٍ، بَلْ يَكُونُ عَطْفَ جَمَلَةٍ، لَا بِهَذَا الظَّاهِرِ، إِنْ جُعِلَ ﴿إِذَا أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ بَدَلًا مِنْ «يَوْمَ حُنَيْنٍ»، لَا مُتَّصِبًا بِـ«أَذْكَرَ»^(٤)؛ إِذِ التَّقْدِيرُ عَلَى البَدَلِيَّةِ: نَصَرَكُمُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ زَمَانٍ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الإِعْجَابَ والكثْرَةَ لَمْ يَكُونَا فِي جَمِيعِ تلكِ المَوَاطِنِ. وَقَدْ يُقَالُ: يُمَكِّنُ أَنْ يَنْصَبَ بِهَذَا الظَّاهِرِ مُطْلَقًا لَا مُقَيَّدًا بِالظَرْفِ.

(١) «الانصاف» لابن المنير (٢: ١٨١-١٨٢) بحاشية «الكشاف».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٧).

(٣) قوله: «بـ(نَصَرَ)» سقط من (ح) و(ف)، والمرادُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ منصوبًا بفعلٍ مُضْمَرٍ خاصٍّ به، لَا بالفِعْلِ: ﴿نَصَرَكُمُ﴾ المُتَقَدِّمُ فِي الآيَةِ، وَهُوَ المرادُ بقوله بعد قليل: «لَا بِهَذَا الظَّاهِرِ»، أَي: لَا بِهَذَا الفِعْلِ الظَّاهِرِ المُتَقَدِّمِ.

(٤) يعني: يَجِبُ نَصْبُ ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لَا بِالفِعْلِ الظَّاهِرِ ﴿نَصَرَكُمُ﴾ إِنْ قُلْنَا: إِنْ قَوْلُهُ: ﴿إِذَا أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ بَدَلٌ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَذْكَرُ إِذِ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ، فَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ أَنْ يَنْصَبَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ بِالفِعْلِ الظَّاهِرِ ﴿نَصَرَكُمُ﴾.

وغاية الجواب: أنه إذا تَقَدَّمَ فِعْلٌ مُّقَيَّدٌ بِحَالٍ عَلَى ظَرْفٍ، نحو: صَلَّى قَائِماً فِي الْمَسْجِدِ، فالمعنى: أَنَّ الصَّلَاةَ الْمُقَيَّدَةَ بِالْقِيَامِ وَقَعَتْ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْحَالُ فِي الْمَعْنَى ظَرْفٌ، فَيُعْتَبَرُ فِي الثَّانِي ذَلِكَ الظَّرْفُ، كَمَا يُعْتَبَرُ فِي الْحَالِ. وَلِلْبَحْثِ فِيهِ مَجَالٌ.

وقلت: تمام التقرير أن المصنّف سأل: كيف يُعْطَفُ ظَرْفُ الزَّمَانِ عَلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ، ومُرَاعَاةُ الْمُنَاسِبَةِ وَاجِبَةٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ دُونَ النَّحْوِيِّينَ^(١)! عَلَى أَنَّ الْأَصُولِيِّينَ ذَكَرُوا أَنَّ الْأَصْلَ اشْتِرَاكُ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ، كَالْحَالِ وَالشَّرْطِ وَغَيْرِهِمَا.

هذا هو المراد من كلام المصنّف وصاحب «التقريب»: لا يُعْطَفُ زَمَانٌ عَلَى مَكَانٍ، وَأَنَّ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ عَامِلٍ آخَرَ؛ إِمَّا «عِنْدَ يَوْمِ حُنَيْنٍ»، لِأَنَّ «إِذَا أَعْجَبَتْكُمْ» ﴿بَدَلٌ مِنْ «يَوْمِ حُنَيْنٍ»، وَإِمَّا «عِنْدَ»^(٢) «إِذَا أَعْجَبَتْكُمْ» ﴿؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ»^(٣) «إِذَا أَعْجَبَتْكُمْ» ﴿ قَيْدَ النَّصْرِ الْمَذْكُورِ، فَيَلْزِمُ الْإِعْجَابُ فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْمَوَاطِنِ، وَالْوَاقِعُ بِخِلَافِهِ.

وأما تنزيل جواب المصنّف على هذا التقرير: فهو أن المناسِبَ أَنْ يُقَدَّرَ فِي الظَرْفِ الْأَوَّلِ مَا يُنَاسِبُ الثَّانِي، أَوْ فِي الثَّانِي مَا يُنَاسِبُ الْأَوَّلَ، عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يُضْرَبَ عَنِ هَذَا صَفْحاً، لِأَنَّ هَذَا^(٤) لَيْسَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمُفْرَدِ عَلَى الْمُفْرَدِ، حَتَّى تَرَاعَى فِيهِ الْمُنَاسِبَةُ الْمُعْتَبَرَةَ، أَوْ جَوَازٌ مِثْلُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الانْتِصَافِ»، بَلْ هُوَ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ إِمَّا عَلَى تَقْدِيرِ نَاصِبٍ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ، أَوْ تَقْدِيرِ «أَذْكَرٌ» مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ، لِثَلَاثِ يَلْزِمُ الْمَحْذُورَ.

(١) كذا في (ط) و(ج)، وفي (ف): «عند علماء النحو والبيان». وانظر المسألة في: «حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٢: ١٩٦-١٩٧).

(٢) لفظة «عند» سقطت من (ف)، والمثبت من (ط)، وهو الصواب.

(٣) من قوله: «وأن لا بد من تقدير» إلى هنا سقط من (ح).

(٤) في (ط): «لأن ما في الآية»، والمعنى واحد.

وبيأته: أَنَّ «نَصَرَ» مطلق، وتقييده بحَسَبِ كُلِّ واحدٍ مِنَ الظَّرْفَيْنِ، فإنَّ الأحوال والظُرُوفَ كُلَّهَا تقييداتٌ لِلْفِعْلِ المَطْلُوقِ، فإذا قُيِّدَ أحدها بِقَيْدٍ لَزِمَ تقييدُ الفِعْلِ به، لأنَّ القَيْدَ بيانُ المرادِ مِنَ المَطْلُوقِ، فيسري منه إلى الآخر. لعلَّ هذا هو المعنى من قولِ صاحبِ «التقريب»: إذا تَقَدَّمَ فِعْلٌ مُقَيِّدٌ بحالٍ على ظرف، نحو: صَلَّى قائماً في المسجد، فيُعتَبَرُ في الثاني ذلك القيد. هذا البحثُ قَرِيبٌ مِنْ قولهم المَتَعَبُّ: الجَمْعُ لِلحَمْلِ^(١).

وقيل: عَطِفَ قولُه: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمْ﴾ على ﴿مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾، على منوال: ﴿وَمَلَّتْ بِكَيْبِهِ... وَحَبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، كأنه قيل: نَصَرَكُمْ اللهُ في أوقاتٍ كثيرة، وهي أوقاتٌ وَقَعَتْ بِدِرِّ وَقَرْيَظَةَ والنَّضِيرِ وَفَتَحَ مَكَّةَ وغيرها، وفي وقتٍ أَعْجَبْتَكُمْ، فلا يَلْزَمُ المحذور. فيقال: المقامُ لا يُسَاعِدُ عليه، لأنَّ الكلامَ غيرُ وارِدٍ لبيانِ أَفضليَّةِ بعضِ الوقعاتِ على بعض، ولأنه لم يَذْكَرْ ﴿مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ توطئةً لِذِكْرِ «يومِ حُنَيْنٍ»، كما ذَكَرَ ﴿وَمَلَّتْ بِكَيْبِهِ﴾ توطئةً لِذِكْرِهما^(٢)، إذ ليس حُنَيْنٌ بأفضلَ من يوم بدر، وهو فَتَحَ الفُتُوحِ وَسَيِّدُ الوقعاتِ، وبه نالَ السَّابِقُونَ الأوَّلُونَ الفِدْحَ المَعْلَى، وفازوا بِالذَّرَجَاتِ الأَسْنَى، ولأنَّ المقصودَ مِنْ إفرادِ الذِّكْرِ بعدَ الاشتراكِ^(٣) الإيذانُ بأنَّ هذا الفِرْدَ قد خَرَجَ مِنْ ذلكَ الجِنْسِ بِسَبَبِ اكتسابِهِ الفضائلِ والمزايا، وكأنه جِنْسٌ آخَرَ لتغايرِهِ في الوصفِ.

نعم، يُمكنُ أن يُقالَ: إنَّ الكلامَ وارِدٌ لِلامْتِنانِ على الصَّحابةِ بِنُصْرَتِهِ إياهم في المواطنِ الكثيرة، وكانت النُصرةُ في هذا اليومِ المخصوصِ أَجَلَ امتِناناً، كما شوهدَ منهم ما يُنافي النُصرةَ

(١) في (ح): «الحمل الجمع»، وفي (ف): «للحمل للجمع»، وفي (ط): «المعتب للحمل للجمع»، ولم يظهر لي وَجْهٌ أَيُّ منها، وأثبتته بلفظ: «الجمع للحمل»، بمعنى: الجمع بين الظرفين، أو بين الظرف والحال، أو نحوهما، من أجل حَمْلِ المعنى على ذلك كُلِّه، والله أعلم.

(٢) أي: لِذِكْرِ جبريل وميكال، في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَّتْ بِكَيْبِهِ وَرُسُلِهِ وَحَبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾، وقد ذَكَرَها المَوْلُفُ قَبْلَ قَلِيلٍ مُخْتَصِراً.

(٣) كإفرادِ ذِكْرِ جبريل وميكال بعد ذِكْرِ الملائكة في الآية الكريمة السالفة ذَكَرَها.

فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح؛ لأن كثرتهم لم تُعجنهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيراً في جميعها، فبقي أن يكون ناصبه فعلاً خاصاً به، إلا إذا نصبت «إذ» بإضمار: اذكر.

و«حُنين»: وإد بين مكة والطائف، كانت فيه الوقعة بين المسلمين - وهم اثنا عشر ألفاً الذين حَضَرُوا فَتَحَ مَكَّةَ، مُنْضَمًّا إِلَيْهِمُ الْفَانِ مِنَ الطُّلُقَاءِ - ،

من الإعجاب بالكثرة، ولولا فضل الله وكرامته لرسوله ﷺ وللمؤمنين، لتمت الدائرة عليهم، والنصرة للأعداء.

ألا ترى كيف أقيم المظهر مقام المضمّر في قوله: ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾، لِيُؤْذِنَ بَأَنَّ وَصَفَ الرِّسَالَةَ وَالْإِيمَانَ أَهْلًا الْإِنْتِصَارَ بَعْدَ الْفِرَارِ، وَالْعَفْوَ عَنِ الْإِغْتِرَارِ، وَمَنْ ثُمَّ عَدَلَ إِلَى الْيَوْمِ مِنَ الْمَوَاطِنِ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْتَعْمِلُونَهُ فِيمَا يَسْتَكْرِهُونَهُ مِنَ الْوَقَعَاتِ، نَحْوِ: يَوْمِ ذِي قَارِ وَيَوْمِ بُعَاثِ، وَقَالُوا: أَيَّامُ الْعَرَبِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَيَّامَ اللَّهِ ﴾ [الجنّة: ١٤]، وَيَنْصُرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ ﴾.

قوله: (إلا إذا نصبت): استثناء من قوله: «الواجب أن يكون» إلى آخره؛ أي: الواجب أن يكون «يوم حنين» منصوباً بفعل مضمّر، لأن قوله: ﴿ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ بدّل منه، إلا إذا نصبت ﴿ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ بإضمار «اذكر»، فإنه على هذا لا يكون بدلاً منه، فإذا لا يجب «يوم حنين» أن يتصّب بفعل مضمّر، بل يكون منصوباً بهذا الظاهر، ولا يلزم الإعجاب والكثرة في جميع المواطن، ويجوز أن يكون مُسْتَسْتَنَى مِنْ قَوْلِهِ: «فِينبَغِي أَنْ يَكُونَ نَاصِبُهُ فِعْلاً خَاصّاً»، والمعنى عائد إلى الأول.

قوله: (مُنْضَمًّا إِلَيْهِمْ): قيل: هو حال من «الذين»، لا من فاعل «حَضَرُوا»، لأنه يلزم منه أن يزيدوا على اثني عشر ألفاً.

وبينَ هَوازِنَ وثَقيفَ - وهم أربعةُ آلافٍ فيمَنَ ضامَهُم من أمدادِ سائرِ العربِ، فكانوا الجَمَ العَفيرَ - ، فلمَّا التَقُوا قال رجلٌ مِنَ المُسلمينَ: «لن نُغَلَبَ اليومَ مِن قِلَّةِ»، فسَاءَتِ رسولَ الله ﷺ - وقيل: قائلُها رسولُ الله ﷺ. وقيل: أبو بكر، وذلك قولُه: ﴿أَعَجَبْتَكُمْ كَثْرَتِكُمْ﴾ - فاقْتَتَلُوا قتالاً شديداً، وأدركتِ المُسلمينَ كلمةُ الإعجابِ بالكثرة، ورزَلَّ عنهم أن الله هو الناصر، لا كثرةُ الجنود، فانهزموا، حتى بلغَ فلَهُم مَكَّةَ.

وقلت: الصَّحيحُ أنه حالٌ منه، وقولُه: «الذين» مع صِلَتِهِ: بَدَلٌ مِن «اثنَا عَشَرَ أَلْفًا»، والمعنى: وهُم الذين حَضَرُوا مَكَّةَ، وكانوا عشرةَ آلافٍ، وانضمَّ إليهم ألفانِ مِنَ الطُّلقاءِ، فصاروا اثني عَشَرَ أَلْفًا^(١).

قال ابنُ الجوزي في كتابِ «الوفا»: «حُنين: وادٍ بينَه وبينَ مَكَّةَ ثلاثُ ليالٍ، وإنَّ رسولَ الله ﷺ لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ حَشَدَتِ هَوازِنُ وثَقيفَ، فجاؤوا بأموالِهِم وأهلِيهِم، وخرجَ رسولُ الله ﷺ مِن مَكَّةَ في اثني عَشَرَ أَلْفًا»، القِصَّةُ إلى آخِرِها.

قوله: (لن نُغَلَبَ اليومَ مِن قِلَّةِ): هو مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿لَمَّا يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعَعَمَاتًا﴾ [الفرقان: ٧٣]، قال^(٢): «﴿لَمَّا يَخِرُّوا﴾ ليس نفيًا للخُرُورِ، وإنما هو إثباتٌ له ونفيٌ للضمَمِ والعمى». كذا «لن نُغَلَبَ» ليس نفيًا للمغلوبية، وإنما هو إثباتٌ له ونفيٌ للقِلَّةِ، يعني: متى غلبنا كان سببُه غيرَ القِلَّةِ، هذا - من حيثِ الظاهر - ليس كلمةُ إعجاب، لكنَّها كنايةٌ عنها، فكانه قال: ما أكثرَ عَدَدَنا، مثله قول الشاعر:

..... غَلَّتْ نَابٌ كُليبٌ بَواؤُها^(٣)

(١) هذه الفقرة - من قوله: «وقلت»، إلى هنا - سقطت من (ط).

(٢) أي: الزخشرِيُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الفرقان (١١: ٣٠٠).

(٣) عَجَزُ بيت، ذكره الزخشرِيُّ في «المستقصى من أمثال العرب» (١: ١٧٨) رقم (٧٢٢)، وهو بتهامه:

وجارةٌ جَساسٍ أبانا بناها كُليباً غَلَّتْ نَابٌ كُليبٌ بَواؤُها

وبقي رسولُ الله ﷺ وحده، وهو ثابتٌ في مركزه لا يتخلخل، ليس معه إلا عمُّه العباسُ أخذاً بِلِجَامِ دَابَّتِهِ، وأبو سُفْيَانَ بنُ الحارثِ ابنُ عمِّه، وناهيكَ بهذه الواحدة شهادةٌ صدقٍ على تناهي شجاعته، ورباطةِ جأشِهِ ﷺ، وما هي إلا من آياتِ النبوة، وقال: يا ربي، اثني بيَا وَعَدْتَنِي.

قوله: (لا يَتَخَلَّحَلْ): أي: لا يزول، الأساس: «وَتَخَلَّحَلَّ عَنْ الْمَكَانِ: تَمَحَّرَكَ».

قوله: (لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا عَمُّهُ الْعَبَّاسُ أَخِذًا بِلِجَامِ دَابَّتِهِ، وَأَبُو سُفْيَانَ بنُ الْحَارِثِ ابنُ عَمِّهِ):
عن البخاريِّ ومُسْلِمٍ والترمذيِّ^(١) عن أبي إسحاق قال: جاء رجلٌ إلى البراء فقال: أكنتم ولَيْتُمْ مُدْبِرِينَ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَا أبا عُمَارَةَ؟ فقال: أشهدُ على نبيِّ الله ﷺ ما وُلِّي، ولكنه انطلقَ أخفَاءَ مِنَ النَّاسِ وَحُسْرًا^(٢) إلى هذا الحيِّ من هَوَازِنَ، وَهُمْ قَوْمٌ رُمَاءٌ، فَرَمَوْهُمْ بِرَشِقٍ مِنْ نَبَلٍ^(٣)، كأنها رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ، فأنكشفوا، فأقبلَ القومُ إلى رسولِ الله ﷺ وأبو سُفْيَانَ بنُ الحارثِ يَقوُدُ به بَعْلَتَهُ، فنزلَ ودعا واستنصر، وهو يقول: «أنا النبيُّ لا كَذِبُ، أنا ابنُ عبدِ المُطَلِّبِ، اللهم أنزلْ نَصْرَكَ»، ثم صَفَّهم، قال البراء: كُنَّا - والله - إذا احمرَّ البأسُ نَتَّقِي به، وإنَّ الشُّجَاعَ منا لَلَّذِي يُحَاذِي به، يعني: النبيَّ ﷺ.

(١) البخاري (٢٨٧٤) و(٢٩٣٠) و(٣٠٤٢) و(٤٣١٥-٤٣١٧)، ومسلم (١٧٧٦)، والترمذي (١٦٨٨).

(٢) قوله: «أخفَاءَ»: جمعُ خَفِيفٍ، و«حُسْرًا»: جمعُ حَاسِرٍ، وهو الذي لا يَدْرِعُ عليه ولا يَغْفِرُ، كما قال ابنُ الأثير في «النهاية» (١: ٣٨٣) مادة (حسر)، وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٨: ٢٩): «حُسْرًا: لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ».

(٣) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٢: ٢٢٥) مادة (رشق): «الرَّشِقُ: مصدرُ رَشَقَهُ يَرشُقُهُ رَشْقًا: إذا رماه بالسَّهْمِ، والرَّشِقُ - بالكسر - الوجهُ مِنَ الرَّمِي، وإذا رمى القومُ كُلَّهُمْ دَفْعَةً واحدةً قالوا: رَمَيْنَا رَشْقًا». انتهى باختصار.

وقال ﷺ للعبّاس، وكان صبيّاً: «صَيِّحْ بالناس»، فنادى الأنصار فخذوا فخذاً، ثم نادى: يا أصحاب الشجرة، يا أصحاب البقرة، فكروا عنقاً واحداً، وهم يقولون: لبيك لبيك، ونزلت الملائكة، عليهم البياض، على خيول بلق، فنظّر رسول الله ﷺ إلى قتال المسلمين، فقال: «هذا حين حمي الوطيس»، ثم أخذ كفّاً من تراب، فرماه بهم،

وقوله: «رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ»، النهاية: «الرَّجْلُ - بالكسر - الجراد الكثير».

قوله: (فخذاً فخذاً)، النهاية: «وهم أقرب العشيرة إليه، وأول العشيرة: الشَّعب، ثم القبيلة، ثم الفصيلة، ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ».

قوله: (يا أصحاب الشجرة): وهي الشجرة التي هي في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] (١).

قوله: (يا أصحاب البقرة): قيل: أريد المذكورون في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ - وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقيل: الذين نزل عليهم سورة البقرة.

قوله: (فكروا عنقاً): قال المصنّف: أي: جماعة، من قوله: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ﴾ [الشعراء: ٤]، أي: رؤسناؤهم أو الجماعات.

قوله: (هذا حين حمي الوطيس)، النهاية: «الوطيس: التَّنُور» (٢)، وهو كناية عن شدّة الأمر واضطرام الحرب، ويقال: أوّل من قاله النبي ﷺ لَمَّا اشْتَدَّ البأس يومئذ، ولم يُسمع قبله، وهو من أحسن الاستعارات.

قوله: (ثم أخذ كفّاً من تراب، فرماه بهم): عن مسلم (٣): عن سلمة بن الأكوع قال: عَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَأْتِيَ، فَلَمَّا غَشَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عَنِ الْبَعْلَةِ، ثُمَّ أَخَذَ كَفّاً مِنْ

(١) الفقرة كلها ساقطة من (ح).

(٢) في «النهاية» (٥: ٢٠٤): «شِبْهُ التَّنُور».

(٣) في «صحيحه» (١٧٧٧).

ثم قال: «انهزموا ورب الكعبة»، فانهزموا، قال العباس: لكانى أنظر إلى رسول الله ﷺ يرْكُضُ خَلْفَهُمْ عَلَى بَعْلَتِهِ.

﴿بِمَا رَحِبْتُمْ﴾: «ما» مصدرية، والباء بمعنى «مع»، أي: مع رُحْبِهَا، وحقِيقَتُهُ: مُلْتَبِسَةً بِرُحْبِهَا، عَلَى أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، كَقَوْلِكَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ، أَي: مُلْتَبِسًا بِهَا لَمْ أَحْلُهَا، تَعْنِي: مَعَ ثِيَابِ السَّفَرِ، وَالْمَعْنَى: لَا تَجِدُونَ مَوْضِعًا تَسْتَصْلِحُونَهُ لِهَرَبِكُمْ إِلَيْهِ وَنَجَاتِكُمْ لِفَرَطِ الرَّغْبِ، فَكَانَهَا ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾: ثم انهزمتُم.

﴿سَكِينَتَهُ﴾: رحمته التي سَكَنُوا بِهَا وَآمَنُوا، ﴿وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ الذين انهزموا، وقيل: هُمُ الَّذِينَ تَبَسُّتُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ وَقَعَ الْهَرَبِ، ﴿وَأَنْزَلَ جُنُودًا﴾ يعني: الملائكة، وكانوا ثمانية آلاف، وقيل: خمسة آلاف، وقيل: سِتَّةَ عَشَرَ أَلْفًا، ﴿وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بِالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ، وَسَبْيِ النِّسَاءِ وَالذَّرَارِيِّ.

﴿ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ﴾ أي: يُسَلِّمُ بَعْدَ ذَلِكَ نَاسٌ مِنْهُمْ.

وروي: أَنَّ نَاسًا مِنْهُمْ جَاءُوا فَبَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ خَيْرُ النَّاسِ، وَأَبْرُ النَّاسِ، وَقَدْ سُبِّيَ أَهْلُونَا وَأَوْلَادُنَا، وَأُخِذَتْ أَمْوَالُنَا - قِيلَ: سُبِّيَ يَوْمَئِذٍ سِتَّةُ أَلْفِ نَفْسٍ، وَأُخِذَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ مَا لَا يُحْصَى -، فَقَالَ: «إِنَّ عِنْدِي مَا تَرُونَ، إِنَّ خَيْرَ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ، اخْتَارُوا: إِمَّا ذَرَارِيَكُمْ وَنِسَاءَكُمْ،.....»

تُرَابٍ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِهِ وُجُوهَهُمْ، فَقَالَ: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ»، فَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ إِنْسَانًا إِلَّا مَلَأَ عَيْنَيْهِ تُرَابًا بِتِلْكَ الْقَبْضَةِ، فَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ.

قوله: (مُلْتَبِسًا بِهَا لَمْ أَحْلُهَا): بَيَانٌ لِهَيْئَتِهِ عِنْدَ الدُّخُولِ، وَتَصْوِيرٌ لِتِلْكَ الْحَالَةِ، كَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿بِمَا رَحِبْتُمْ﴾، أَي: بِرُحْبِهَا، بَيَانٌ لِهَيْئَةِ الْأَرْضِ، وَهِيَ مَعَ سَعَتِهَا ضَاقَتْ بِهِمْ.

وإما أموالكم»، قالوا: ما كُنَّا نَعْدِلُ بِالْأَحْسَابِ شَيْئاً، فقام رسولُ الله ﷺ فقال: «إِنَّ هَؤُلَاءِ جَاؤُوا مُسْلِمِينَ، وَإِنَّا خَيْرُنَاهُمْ بَيْنَ الدَّرَارِيِّ وَالْأَمْوَالِ، فَلَمْ يَعْدِلُوا بِالْأَحْسَابِ شَيْئاً، فَمَنْ كَانَ بِيَدِهِ شَيْءٌ وَطَابَتْ نَفْسُهُ أَنْ يَرُدَّهُ فَشَانَهُ، وَمَنْ لَا فُلْيَعِطْنَا وَلِيَكُنْ قَرْضاً عَلَيْنَا، حَتَّى نُصِيبَ شَيْئاً، فَنُعْطِيَهُ مَكَانَهُ»، قالوا: رَضِينَا وَسَلَّمْنَا، فقال: «إِنِّي لَا أُدْرِي، لَعَلَّ فِيكُمْ مَنْ لَا يَرْضَى، فَمُرُّوا عُرْفَاءَكُمْ فَلْيَسْرِ فَعُوا ذَلِكَ إِلَيْنَا»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ الْعُرْفَاءُ أَنْ قَدَرَضُوا.

[يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾]

قوله: (ما كُنَّا نَعْدِلُ بِالْأَحْسَابِ شَيْئاً): الأساس: «فَلَانَ لَا حَسَبَ لَهُ وَلَا نَسَبَ، وَهُوَ مَا يَحْسَبُهُ وَيَعُدُّهُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِهِ». روينا عن البخاريِّ وأبي داود والنسائي^(١): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اخْتَارُوا مِنْ أَمْوَالِكُمْ أَوْ مِنْ نِسَائِكُمْ»، فقالوا: بل نختارُ نِسَاءَنَا. وفي «النهاية»: «قال لهم: «اخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ؛ إِمَّا الْأَمْوَالُ وَإِمَّا السَّبِيَّ»، فقالوا: أَمَا إِذَا خَيْرْتَنَا بَيْنَ الْأَمْوَالِ وَالْحَسَبِ، فَإِنَّا نَخْتَارُ الْحَسَبَ، فَاخْتَارُوا أَبْنَاءَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ: أَرَادُوا أَنَّ فَكَاكَ الْأَسْرَى وَإِيثَارَهُ عَلَى اسْتِرْجَاعِ الْمَالِ حَسَبٌ وَفَعَالٌ حَسَنٌ، فَهُوَ بِالْاِخْتِيَارِ أَجْدَرُ».

(١) البخاري (٢٣٠٧ و ٢٣٠٨) و (٢٥٣٩ و ٢٥٤٠) و (٢٦٠٧ و ٢٦٠٨) و (٣١٣١ و ٣١٣٢) و (٤٣١٨) و (٤٣١٩)، وأبو داود (٢٦٩٣) من حديث مروان بن الحكم والمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، والنسائي (٣٦٨٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّهِ.

ولفظُ البخاريِّ وأبي داود: «اخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ؛ إِمَّا السَّبِيَّ وَإِمَّا الْمَالَ ...»، فقالوا: إِنَّا نَخْتَارُ سَبِينَا، ولفظُ النسائي: «اخْتَارُوا مِنْ أَمْوَالِكُمْ أَوْ مِنْ نِسَائِكُمْ وَأَبْنَائِكُمْ»، فقالوا: قَدْ خَيْرْتَنَا بَيْنَ أَحْسَابِنَا وَأَمْوَالِنَا، بل نختارُ نِسَاءَنَا وَأَبْنَاءَنَا، وهو أَقْرَبُ إِلَى لَفْظِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِيهِ ذِكْرُ «الْأَحْسَابِ» الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنَ الْحَدِيثِ.

النَّجَسِ: مصدر؛ يُقال: نَجَسَ نَجَسًا، وَقَدِرَ قَدْرًا، ومعناه: ذُوو نَجَسٍ؛ لِأَنَّ مَعَهُمُ الشَّرْكَ الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ النَّجَسِ، وَلِأَنَّهُمْ لَا يَتَطَهَّرُونَ وَلَا يَغْتَسِلُونَ وَلَا يَجْتَنِبُونَ النَّجَاسَاتِ، فَهِيَ مُلَابِسَةٌ لَهُمْ، أَوْ: جُعِلُوا كَأَنَّهُمُ النَّجَاسَةُ بِعَيْنِهَا؛ مُبَالِغَةٌ فِي وَصْفِهِمْ بِهَا. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَعْيَانُهُمْ نَجِيسَةٌ كَالْكِلَابِ وَالخَنَازِيرِ، وَعَنْ الْحَسَنِ: مَنْ صَافَحَ مُشْرِكًا تَوَضَّأَ، وَأَهْلُ الْمَذَاهِبِ عَلَى خِلَافٍ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ.

وَقُرِّي: «نَجَسٌ»، بِكَسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ الْجِيمِ، عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُوصُوفِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ جِنْسٌ نَجَسٌ، أَوْ: ضَرَبَ نَجَسٌ، وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ تَابِعًا لـ «رَجَسٌ»، وَهُوَ تَخْفِيفُ «نَجَسٍ»، نَحْوُ: كَيْدٌ، فِي كَيْدٍ.

﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾: فَلَا يَحُجُّوْا وَلَا يَعْتَمِرُوا، كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾: بَعْدَ حَجِّ عَامِهِمْ هَذَا، وَهُوَ عَامٌ تَسَعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، حِينَ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمَوْسِمِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ نَادَى بِ(براءة): «أَلَا لَا يَحُجُّ بَعْدَ عَامِنَا هَذَا مُشْرِكًا»، وَلَا يُمْنَعُونَ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَسَائِرِ الْمَسَاجِدِ عِنْدَهُمْ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يُمْنَعُونَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ خَاصَّةً، وَعِنْدَ مَالِكٍ: يُمْنَعُونَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ. وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّ الْمُرَادَ بِ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: الْحَرَمَ،.....

قوله: (وأكثر ما جاء تابعا لـ «رجس»): أي: أكثر ما جاء «نَجَسٌ» بكسر النون. الجوهري: «قال القراء: إذا قالوه مع «الرجس» أتبعوه إياه، قالوا: رجسٌ نجسٌ، بالكسر».

قوله: (مذهب أبي حنيفة): أي: يحمل قوله: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ على: أن لا يحجُّوا بعد حجِّ عامهم هذا، فلا يدلُّ حيثُ يدُلُّ على أنهم يُمْنَعُونَ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قال القاضي: «إنما نهى عن الاقتراب للمبالغة أو المنع عن دخول الحرم»^(١).

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٩).

وَأَنَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يُمَكِّنُوهُمْ مِنْ دُخُولِهِ، وَنَهَى الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَقْرَبُوهُ رَاجِعٌ إِلَى نَهْيِ الْمُسْلِمِينَ عَنْ تَمَكِينِهِمْ مِنْهُ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنْ يُمْنَعُوا مِنْ تَوَلِّيِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ، وَيُعْزَلُوا عَنْ ذَلِكَ.

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ أَي: فَقَرَأَ بِسَبَبِ مَنَعِ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الْحَجِّ، وَمَا كَانَ لَكُمْ فِي قُدُومِهِمْ عَلَيْكُمْ مِنَ الْإِرْفَاقِ وَالْمَكَاسِبِ، ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾: مِنْ عَطَائِهِ، أَوْ تَفَضُّلِهِ بِوَجْهِ آخَرَ، فَأَرْسَلَ السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا، فَأَغْزَرَ بِهَا خَيْرَهُمْ، وَأَكْثَرَ مَيْرَهُمْ، وَأَسْلَمَ أَهْلَ تَبَالَةَ وَجُرَشَ،

قوله: (ونهي المشركين أن يقربوه راجع إلى نهي المسلمين عن تمكينهم منه): وهو على منوال: لا أرتبك هاهنا^(١). وأجراه القاضي على ظاهره، وقال: «فيه دليل على أن الكفار مخاطبون بالقرع»^(٢). وقال صاحب «الانتصاف»: «وقد يستدلون بها على أن الكفار مخاطبون بقرع الشرائع، لا سيما المناهي، وهو بعيد؛ لأن الظاهر من المشركين أنهم لا يتزجرون بهذا النهي، والمراد خطاب المؤمنين، لأن الآية مُصَدَّرَةٌ بِخَطَابِهِمْ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وَأَخْرَجَهَا خَطَابِهِمْ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، وهو من باب: لا أرتبك هاهنا»^(٣). هذا كلام متين.

قوله: (أهل تبالة)، النهاية: «تبالة - بفتح التاء وتخفيف الباء -: بلدة صغيرة من بلاد اليمن معروفة، وفي المسئل: أهون من تبالة على الحجاج». و«جرش»: بضم الجيم وفتح الراء: مِخْلَافٌ مِنَ مِخَالِيفِ الْيَمَنِ، وَبِفَتْحِهِمَا^(٤): بَلَدٌ فِي الشَّامِ، وَالْمِخْلَافُ فِي الْيَمَنِ: كَالرُّسْتَاقِ

(١) الأصل أن ينهي المخاطب عن فعله لا عن فعل غيره، فإذا حُوِطِبَ بالنهي عن فعل الغير فإنما هو نهي عن أسبابه، سواء كان الفعل للمتكلم أو لغيره، فيقال: لا أرتبك تفعل كذا، ولا يرتبك زيد تفعل كذا، أي: لا تفعل حتى أراك، ولا تفعل حتى يراك زيد.

(٢) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٣٩).

(٣) «الانتصاف» لابن المنبر (٢: ١٨٣) بحاشية «الكشاف».

(٤) قوله: «مخلاف من مخاليف اليمن، وبفتحهما» سقط من (ح).

فَحَمَلُوا إِلَى مَكَّةَ الطَّعَامَ وَمَا يُعَاشُ بِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَعْوَدَ عَلَيْهِمْ مِمَّا خَافُوا الْعَيْلَةَ لِفَوَاتِهِ.
وعن ابن عباس: ألقى الشيطان في قلوبهم الخوف، وقال: من أين تأكلون؟
فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ بِقِتَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَأَغْنَاهُمْ بِالْحِزْبِ، وَقِيلَ: بَفَتْحِ الْبِلَادِ وَالْغَنَائِمِ.
وَقُرِّي: «عَائِلَةٌ»، بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، كَالْعَافِيَةِ، أَوْ: حَالًا عَائِلَةٌ.

في العراق^(١). وقال الميداني: «تَبَالَةٌ: بلدة صغيرة من بلاد اليمن، قيل: إِنَّ أَوَّلَ عَمَلٍ وَلِيَهُ الْحَجَّاجُ عَمَلُ تَبَالَةٍ، فَلَمَّا قَرَّبَ مِنْهَا، قَالَ لِلدَّلِيلِ: أَيْنَ هِيَ؟ قَالَ: سَتَرَهَا عَنْكَ هَذِهِ الْأَكْمَةُ»^(٢)، فقال: أَهْوَنُ بِعَمَلٍ بِلَدَةٍ تَسْتُرُهَا عَنِّي أَكْمَةٌ، وَرَجَعَ عَنِ مَكَانِهِ، فَقَالَتِ الْعَرَبُ: أَهْوَنُ مِنْ تَبَالَةٍ عَلَى الْحَجَّاجِ»^(٣).

قوله: (أَعْوَدَ عَلَيْهِمْ)، الجوهري: «العائدة: العطف والمنفعة، يُقال: هذا الشيءُ أَعْوَدُ عَلَيْكَ مِنْ كَذَا، أَي: أَنْفَعُ».

قوله: (أَغْنَاهُمْ بِالْحِزْبِ، وَقِيلَ: بَفَتْحِ الْبِلَادِ): يَشْهَدُ لِلأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَنَالُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية، لأنها واردة لبيان قوله: ﴿فَسَوْفَ يُعْزِبُكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

قوله: (وَقُرِّي: «عَائِلَةٌ»): قال ابن جني: «هذه من المصادر التي جاءت على «فاعلة»، كالعافية والعاقبة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]، أَي: لَغَوًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَرَّرْتُ بِهِ خَاصَّةً، أَي: خَاصُوصًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]: فَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، أَي: خِيَانَةً، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ: نِيَّةٌ خَائِنَةٌ، أَوْ: عَقِيدَةٌ خَائِنَةٌ، وَكَذَا هَاهُنَا، يُقَدَّرُ: إِنْ خِفْتُمْ حَالًا عَائِلَةً، وَالْمَصْدَرُ أَحْسَنُ»^(٤).

(١) وكلاهما بمعنى: الناحية من البلد.

(٢) الأكمة: تل من حجارة مجتمعة في مكان واحد، أو الموضع الذي ارتفع عما حوله، أو ما دون الجبل - كما في «القاموس» مادة (أكم) -، ولعل المعنى الأول هو الأقرب هنا.

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٤٠٨). والأكمة: تل مرتفع من الأرض دون الجبل، ويكون من حجارة مجتمعة.

(٤) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٧).

ومعنى قوله: ﴿إِنْ شَاءَ﴾: إِنْ أَوْجَبَتْ الْحِكْمَةُ إِغْنَاءَكُمْ، وكان مصلحة لكم في دينكم.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ﴾ بأحوالكم ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يُعْطِي ولا يَمْنَعُ إلا عن حكمة وصواب.

﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [٢٩]

﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ بيان لـ ﴿الَّذِينَ﴾ مع ما في حيزه، نفى عنهم الإيمان بالله؛ لأن اليهود ثنية، والنصارى مثلثة، وإيمانهم باليوم الآخر؛

قوله: (نفى عنهم الإيمان بالله)؛ لأن اليهود ثنية والنصارى مثلثة: إنما عُلِّلَ قَوْلُهُ: «نَفَى عَنْهُمْ الْإِيمَانَ» بهذا، لأن قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] جملة مفسرة لقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾؛ على طريقة: أعجبني زيد وكرمه، ولأن الأمر بمقاتلة أهل الكتاب وارد على سبيل الاستيراد لذكر المشركين، لجامع الاشتراك.

ومن ثم لما فرغ من كلامهم عاد إلى نوع آخر من قبائح المشركين، وهو القول بالنسيء، وجعل قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦] توطئة لذكره، والجامع بينه وبين ما قبله - وهو قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] - أن كل واحد منهما حديث في الحرمة؛ لتعظيم المكان والزمان، والمنع من هتك المشركين بتينك الحرمتين، وتوبيخهم بذلك.

قوله: (وإيمانهم): نصب؛ عطفاً على «الإيمان بالله»، وكذا «تحريم ما حرم الله»، وكذا «أن يدينوا». وقوله: «وأن يعتقدوا دين الإسلام»: عطف تفسيري لقوله: «أن يدينوا».

لأنهم فيه على خلاف ما يجب، وتحريم ما حَرَّمَ اللهُ ورسوله؛ لأنهم لا يُحَرِّمُونَ ما حَرَّمَ اللهُ في الكتابِ والسُّنة، وعن أبي رَوْق: لا يَعْمَلُونَ بها في التَّوراةِ والإنجيل، وأن يَدِينُوا دينَ الحق: وأن يَعْتَقِدُوا دينَ الإسلامِ الذي هو الحق، وما سِوَاهُ الباطل. وقيل: دين الله، يُقال: فلانٌ يَدِينُ بكذا: إذا اتَّخَذَهُ دِينَهُ ومُعتَقَدَهُ.

سُمِّيَتْ جِزْيَةً؛ لأنها طائفةٌ مما على أهلِ الدِّمَّةِ أن يَجْزُوهُ، أي: يَقْضُوهُ، أو: لأنهم يَجْزُونَ بها مَنْ مَنَّ عليهم بالإعفاءِ عن القتل، ﴿عَنْ يَدٍ﴾ إما أن يُراد: يَدُ المُعْطِي أو الآخِذ: فمعناه على إرادة يَدِ المُعْطِي: حتى يُعْطَوْها عن يد،

قوله: (أن يَجْزُوهُ): مُتعلِّقٌ بقوله: «على أهلِ الدِّمَّةِ»، أي: طائفةٌ مِنَ التي وَجَبَتْ على أهلِ الدِّمَّةِ أن يَقْضُوهُ، فالجزيةُ مِنَ الجُزْيِ والتجزئة، وعلى الوجه الآتي من الجزاء، يُقال: جَزَيْتُهُ بما صَنَعَ جِزَاءً وَجَازَيْتُهُ.

قوله: (إما أن يُراد: يَدُ المُعْطِي أو الآخِذ) إلى آخِرِهِ: خلاصتهُ: أَنَّ ﴿عَنْ يَدٍ﴾: إما أن يُحْمَلَ على يَدِ المُعْطِي، فهو على^(١) وجهين: أحدهما: أن يُعْطَوْها مُطِيعَةً غيرَ مُتَمَنِّعَةٍ. وثانيهما: أن يُعْطَوْها نَقْداً غيرَ نسيئة. وإما أن يُحْمَلَ على يَدِ الآخِذ، فهو أيضاً على وجهين: إما أن يُعْطَوْها عن يَدِ قاهرةٍ مُستولية، أو عن إناعامٍ مِنَ المُسلمين عليهم.

قال صاحبُ «التقريب»: وفي الوُجُوهِ نَظَرٌ، لأنَّ الكلامَ في «أعطى عن يده»، ولا يُفِيدهُ كَوْنُ: أعطى يَدَهُ أو بيده؛ بمعنى: انقاد، إذ لو ورد: «أعطى عن يده» بمعناه، كان كافياً، وأيضاً هذه المُضْمَرَاتُ الثلاثُ لا دلالةَ عليها، اللهمَّ إلا قرينةُ الجِزْيَةِ، وأيضاً على تقديرِ جَعْلِ اليَدِ لِلآخِذِ كان حَقُّهُ: «إلى يد»، فإما أن يكونَ على إقامةِ بعضِ الحروفِ مقامَ بعض^(٢)، أو على أنَّ التقديرَ: عن جهةٍ يَدِ قاهرةٍ أو عن جهةٍ إناعام، نحو: كَسَاهُ عن العُرْيِ.

(١) من بداية الفقرة إلى هنا سقط من (ح).

(٢) أي: أنَّ الحرف «عن» أُقيِمَ مقامَ «إلى»، وهو ما يُسَمَّى به «التناوب في حروف الجر».

قلت: وفي كلامه تعقيد، وتُحْلَصُهُ: أن المضمَرات لا دلالةَ عليها في الآية، فيقال: لا شك أن «أعطى» لا يُعَدُّ بِ«عن» إلا على جهة التضمين، نحو قوله:

يُنْهَوْنَ عَنِ أَكْلِ وَعَنِ شُرْبِ^(١)

أي: يَنْهَوْنَ فِي السَّمَنِ بِسَبَبِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَأَنَّ «السَّيِّدَ» تُسْتَعْمَلُ بِإِعَانَةِ الْقِرَائِنِ: تارة في معنى الانقياد، كما قال عثمان رضي الله عنه: «هذي يدي لعنار»^(٢)، أي: أنا مُسْتَسَلِمٌ لَهُ مُتَقَادٌ، فَلْيَحْكُمْ عَلَيَّ. وتنزيل الآية على هذا: حتى يَصْدُرَ إِعْطَاؤُهُمُ الْجِزْيَةَ عَنِ انْقِيَادٍ وَطَاعَةٍ مِنْهُمْ. وأما استشهاده بقوله: أعطى بيده وأعطى يده - وهما كنايةان عن الانقياد، وما نحنُ بِصَدْدِهِ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ - فَلْمُجَرَّدِ الْمَعْنَى، وليبيانِ الْعِلَاقَةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْمَجَازِ، والتنبية على الاستعمال.

وتارة في معنى الحلول والأداء، كما ورد في حديث أبي سعيد الخدري في الرِّبَا: «بدأ بيد»^(٣)، فتتزيلها عليه: حتى يُعْطَوْهَا إِيَّاكُمْ صادرة عن يد إلى يد، أي: نَقْدًا. وأخرى في معنى النعمة، أي: بسبب إنعام منكم عليهم، أو: يُعْطَوْهَا صادرة عن يد، أي: نِعْمَةٌ حَاصِلَةٌ لَهُمْ، وهي إبقاء أرواحهم وأخذ شيء قليل منهم بدلها، وإطلاق اليد على النعمة باب واسع.

(١) قال ابن الأبياري في «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢: ٢٠): «نَهِيَ الرَّجُلَ مِنَ اللَّحْمِ وَأَنْهَى: إِذَا اكْتَفَى مِنْهُ وَشَبِعَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَمْشُونَ دُسْمًا حَوْلَ قُبَيْبِهِ يُنْهَوْنَ عَنِ أَكْلِ وَعَنِ شُرْبِ

فمعنى «يُنْهَوْنَ»: يَشْبَعُونَ وَيَكْتَفُونَ. ومثله في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نهي).

قلت: وقوله في أول كلامه: «نَهِيَ الرَّجُلَ وَأَنْهَى» يقتضي صحته «يَنْهَوْنَ» و«يُنْهَوْنَ» في مُضَارَعِهِ.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٨٤٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٨٤)، وأصله عند البخاري (٢١٧٦) و(٢١٧٧).

أي: عن يدٍ مؤاتيةٍ غير مُتَّعَةٍ، لأنَّ مَنْ أبى وامْتَنَعَ لم يُعْطِ يَدَهُ،.....

وأخرى بمعنى القدرة والغلبة، ومما ورد في حديثِ بأجوجٍ ومأجوج: «وقد أخرجتُ عباداً لي لا يدان لأحدٍ بقتالهم»^(١)، فالتقدير: يُعْطُوها إياكم بسببِ قُدْرَةِ لكم عليهم، كما يأخذُ القاهرُ المُستولي مِنَ المُستولى منه.

وأمثال هذه المعاني لا تخفى على مَنْ له اليدُ الطُّولى في المعاني والبيان.

على أنَّ الزَّجَاجَ قد ذَكَرَ الوُجُوهَ فقال: ﴿عَنْ يَدٍ﴾ أي: عن دُلِّ عن اعْتِرَافٍ لِلْمُسْلِمِينَ بأنَّ أيديهم فوق أيديهم، وقيل: عن يدِ قَهْرٍ، فهو كما تقول: اليدُ في هذا لفلان، أي: الأمرُ النافذُ له، وقيل: عن إنعامٍ عليهم بذلك، لأنَّ قُبُولَ الحِزْبِيةِ منهم وتَرْكَ أنفُسِهِم عليهم نعمةٌ عظيمةٌ^(٢).

وأما صاحبُ «الانتصاف» فقد أنصَفَ وَقَبِلَ الوُجُوهَ بِأَسْرِهَا، وقال في قوله: «حتى يُعْطُوها عن يدٍ إلى يدٍ [تُقَدِّأ]»^(٣) غيرَ نسيته: «هو كقوله ﷺ: (لا تبيعوا الذهب بالذهب - إلى قوله - يدأ بيد)»^(٤)، وفي قوله: «عن يدٍ قاهرةٌ مُستولية، أو المرادُ باليدِ هاهنا الإِنعام»: «هذا الوجهُ أملاً بالفائدة»^(٥).

قوله: (عن يدٍ مؤاتية): أي: مُوافقة، الجوهري: «تقول: آتيتُه على ذلك الأمرِ مؤاتاة: إذا وافقته وطاوعته».

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النَّوَّاسِ بنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) «معاني القرآن وإعراجه» للزجاج (٢: ٤٤٢).

(٣) لفظة «تُقَدِّأ» ليست في الأصول الخطية، وهي ثابتة في «الكشاف»، وسيذكرها المؤلفُ بعد قليل.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (١٥٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأصله عند البخاري

(٢١٧٦) و(٢١٧٧).

وروي بالفاظ مقاربة عن جماعة من الصحابة في «الصحيحين» وغيرهما.

(٥) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ١٨٤) بحاشية «الكشاف».

بِخِلَافِ الْمُطِيعِ الْمُتَقَادِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: أُعْطِيَ يَدَهُ: إِذَا انْقَادَ وَأَصْحَبَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: نَزَعَ يَدَهُ عَنِ الطَّاعَةِ، كَمَا يُقَالُ: خَلَعَ رِبْقَةَ الطَّاعَةِ عَنْ عُنُقِهِ، أَوْ: حَتَّى يُعْطَوْهَا عَنْ يَدِ إِلَى يَدٍ نَقْدًا غَيْرَ نَسِيئَةٍ، لَا مَبْعُوثًا عَلَى يَدِ أَحَدٍ، وَلَكِنْ عَنْ يَدِ الْمُعْطَى إِلَى يَدِ الْآخِذِ.

وَأَمَّا عَلَى إِرَادَةِ يَدِ الْآخِذِ: فَمَعْنَاهُ: حَتَّى يُعْطَوْهَا عَنْ يَدِ قَاهِرَةٍ مُسْتَوْلِيَةٍ، أَوْ: عَنْ إِنْعَامٍ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ قَبُولَ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ، وَتَرْكُ أَرْوَاحِهِمْ لَهُمْ: نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ عَلَيْهِمْ.

﴿وَهُمْ صَغِيرُونَ﴾ أَي: تُؤْخَذُ مِنْهُمْ عَلَى الصَّغَارِ وَالذُّلِّ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا بِنَفْسِهِ مَا شِئًا غَيْرَ رَاكِبٍ، وَيُسَلِّمَهَا وَهُوَ قَائِمٌ، وَالْمُسَلِّمُ جَالِسٌ، وَأَنْ يُكَلِّلَ ثَلَاثَةً، وَيُؤْخَذَ بِتَلْبِيئِهِ، وَيُقَالُ لَهُ: أَذَّ الْجِزْيَةَ، وَإِنْ كَانَ يُؤَدِّيَهَا، وَيُنْزَخُ فِي قَفَاهُ.

قوله: (إذا انقاد وأصحب)، الأساس: «أصحب له الرجل والدابة: إذا انقاد له، ومعناه: دخل في صحبته بعد أن كان نافرأ عنه، أو صار ذا صاحب».

قوله: (عن يده إلى يده نقداً غير نسيئة لا مبعوثاً): «غير نسيئة» و«لا مبعوثاً» صفتان لـ«نقد»؛ الأولى: صفة مؤكدة، والثانية: مميزة، وذلك أن «عن يده إلى يد» صريحة أن يأخذ المستحق حقه من يد الغريم إلى يده، ثم صار كناية عن المنجز مطلقاً، سواء أعطاه من يده إلى يده^(١)، أو بعثه إلى يد غيره، فهاهنا لو اقتصر على قوله: «نقداً غير نسيئة» لاحتتمل المعنى الآخر، فقال: «لا مبعوثاً على يد غيره»؛ ليشملها معاً، ومقام التحقير والهوان يقتضيه، فوجب حملها عليهما، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] فإنه كناية عن الندم، ولا يمتنع من إرادة عَصَّ اليَدِ معه أيضاً، لأن الكناية لا تُنافي إرادة حقيقته.

قوله: (يُكَلِّلُ ثَلَاثَةً)، الأساس: «ثَلَاثَةً: أَرْعَجَهُ. وَلَقُوا مِنْهُ التَّلَاثِلَ».

قوله: (ويُنْزَخُ فِي قَفَاهُ)، الجوهري: «رَزَحَهُ: دَفَعَهُ فِي وَهْدَةٍ^(٢)»، وفي الحديث: (وَمَنْ يَتَّبِعُهُ الْقُرْآنُ يُرْزَخُ فِي قَفَاهُ حَتَّى يَقْدَفَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ)، أخرجه الدارمي^(٣).

(١) من قوله: «ثم صار كناية» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) الوهدة: المكان المنخفض من الأرض، كأنه حفرة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وهد).

(٣) في «سننه» (٣٣٢٨) عن أبي موسى الأشعري موقوفاً.

وَتَسْقُطُ بِالْإِسْلَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا يَسْقُطُ بِهِ خَرَاجُ الْأَرْضِ.

وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ تُضْرَبُ عَلَيْهِ، فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: تُضْرَبُ عَلَى كُلِّ كَافِرٍ مِنْ ذِمِّيٍّ وَمَجُوسِيٍّ وَصَابِيٍّ وَحَرْبِيٍّ، إِلَّا عَلَى مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَحَدَثِهِمْ، رَوَى الزُّهْرِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَيَّ صَالِحَ عَبْدَةَ الْأوثَانِ عَلَى الْجِزْيَةِ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ، وَقَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ: «هَلْ لَكُمْ فِي كَلِمَةٍ إِذَا قُلْتُمُوهَا دَانَتْ لَكُمْ بِهَا الْعَرَبُ، وَأَدَّتْ إِلَيْكُمْ الْجِزْيَةَ الْعَجَمُ»، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا تُؤْخَذُ مِنْ مُشْرِكِي الْعَجَمِ.

وَالْمَأْخُودُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَوَّلِ كُلِّ سَنَةٍ: مِنَ الْفَقِيرِ الَّذِي لَهُ كَسْبٌ: اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا، وَمِنَ الْمُتَوَسِّطِ فِي الْغِنَى: ضِعْفُهَا، وَمِنَ الْكَثِيرِ: ضِعْفُ الضَّعْفِ؛ ثَانِيَةً وَأَرْبَعُونَ، وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ فَقِيرٍ لَا كَسْبَ لَهُ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يُؤْخَذُ فِي آخِرِ السَّنَةِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ دِينَارٍ، فَقِيرًا كَانَ أَوْ غَنِيًّا، كَانَ لَهُ كَسْبٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَنَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [٣٠]

﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، كَقَوْلِهِ: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾، وَعُزَيْرٌ: اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ، كَعَاذَرَ وَعِيزَارَ وَعُزْرَائِيلَ، وَلِعُجْمَتِهِ وَتَعْرِيفِهِ: امْتَنَعَ صَرْفُهُ، وَمَنْ نَوَّنَ فَقَدْ جَعَلَهُ عَرَبِيًّا، وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: سَقُوطُ التَّنْوِينِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ - كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «أَحَدُ اللَّهِ» [الإخلاص: ١- ٢]، أَوْ لِأَنَّ «الابن» وَقَعَ وَضْفًا، وَالْخَبَرَ مَحذُوفًا،.....

قوله: (وَمَنْ نَوَّنَ فَقَدْ جَعَلَهُ عَرَبِيًّا): وَهُوَ عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ.

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: سَقُوطُ التَّنْوِينِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ... فتمحَّل): قَالَ الرَّجَّاحُ: قُرِئَتْ ﴿عُزَيْرٌ﴾ بِالتَّنْوِينِ وَبِغَيْرِ تَّنْوِينٍ، وَالْوَجْهُ إِثْبَاتُ التَّنْوِينِ، لِأَنَّ ﴿ابْنَ﴾ خَبَرَ، وَإِنَّمَا يُحَذَفُ التَّنْوِينُ فِي الصَّفَةِ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ بِنُ عَمْرٍو؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَإِنَّ النَّعْتَ وَالْمَنْعُوتَ

وهو معبودنا - فتمحّل عنه مندوحة.

كالشيء الواحد، وإذا كان خبراً فالثنوين، وقد يجوز حذف^(١) التنوين لالتقاء الساكنين على ضعف، نحو: «قل هو الله أحد * الله الصمد» [الإخلاص: ١-٢]، وفيه وجه آخر، وهو أن يكون الخبر محذوفاً، أي: عزير ابن الله معبودنا^(٢).

قوله: (فتمحّل): الجوهري: «تمحّل: احتال، فهو مُتمحّل».

قوله: (عنه مندوحة)^(٣): «مندوحة» مبتدأ، و«عنه» خبره، والجملة صيغة تمحّل».

بيان التمحّل ما نقله الإمام عن الشيخ عبد القاهر: أنه طعن في هذا الوجه في كتاب «دلائل الإعجاز»، وقال: «الاسم إذا وُصف بصفة، ثم أُخبر عنه، فمن كذّبه انصرف التكذيب إلى الخبر، وصار ذلك الوصف مسلماً، فلو كان المقصود بالإنكار قولهم: «عزير ابن الله معبودنا»، لتوجّه الإنكار إلى كونه معبوداً لهم، وحصل تسليم كونه ابناً لله، وذلك^(٤) كفر^(٥).

ثم قال الإمام: «وهذا الطعن ضعيف، أما قوله: «إن من أخبر عن ذات موصوفة بأمر من الأمور، وأنكره منكر توجّه الإنكار إلى الخبر»: فهذا مسلم، وأما قوله: «ويكون ذلك تسليماً للوصف»، فهذا ممنوع، لأنه لا يلزم من كونه مكذباً لذلك الخبر كونه مُصدّقاً لذلك الوصف، إلا أن يُقال: تخصيص ذلك الخبر يدلُّ على أن ما سواه لا يُكذّبه، وهذا بناء على دليل الخطاب، وهو ضعيف^(٦).

وقلت: هذا الكلام يحتمل أمراً آخر، وهو أن يُقال: إن المراد من إجراء تلك الصفة

(١) سقطت لفظة «حذف» من (ف)، وهو خطأ يقلب المعنى.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٤٢).

(٣) من قوله: «آخر، وهو أن يكون» إلى هنا، سقط من (ح). وأضفت ما بين حاصرتين فيما بعده للتوضيح.

(٤) من قوله: «الوصف مسلماً» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٥) «دلائل الإعجاز» ص ٢٨٨، والنقل عنه بتصرف.

(٦) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٢٩).

وهو قولُ ناسٍ مِنَ اليهودِ ممن كان بالمدينة، وما هو بقولِ كُلِّهِمْ، عن ابنِ عباسٍ: جاء رسولُ الله ﷺ سَلاماً بِنُ مِشْكَم، ونُعْمانُ بِنُ أوفى، وشاسُ بِنُ قيس، ومالكُ بِنُ الضَّيْف، فقالوا ذلك. وقيل: قاله فِنْحاص، وسَبَبُ هذا القول: أَنَّ اليهودَ قَتَلُوا الأنبياءَ بعدَ موسى عليه السَّلام، فَرَفَعَ اللهُ عنهم التَّوراةَ، ومَحَّاهَا مِنْ قُلُوبِهِمْ، فخرَجَ عَزِيزٌ وهو غُلامٌ يَسِيحُ في الأرض، فأتاه جِبْريلُ، فقال له: إلى أينَ تذهب؟ قال: أَطْلُبُ العِلْمَ، فَحَفَظَهُ التَّوراةَ، فأملاها عليهم عن ظَهْرِ لِسَانِهِ، لا يَحْرِمُ حَرْفاً، فقالوا: ما جَمَعَ اللهُ التَّوراةَ في صَدْرِهِ، وهو غُلامٌ، إلا أَنه ابْنُهُ.

والدليلُ على أَنَّ هذا القولَ كانَ فيهِم: أَنَّ الآيةَ تُليِّتُ عليهم، فما أنكَروا ولا كَذَّبوا، مَعَ تَهالِكِهِمْ على التَّكْذِيبِ.

فإن قلت: كُلُّ قولٍ يُقالُ بالفم، فما معنى قوله: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾؟ قلتُ: فيه وَجْهان:

على الموصوفِ بناءً الخبرِ عليه، فحينئذٍ يرجعُ التَّكْذِيبُ إلى جَعْلِ الوَصْفِ عِلَّةً للخبرِ، فبَطَلَ ذلك التَّمَحُّلُ.

قوله: (وما هو بقولِ كُلِّهِمْ): اعتِذارٌ عن نِسْبَةِ هذه الهَيْئَةِ إلى اليهودِ، وهم يَتَبَرَّؤُونَ عنه. قال الإمام: «القائلُ بهذا المَذْهَبِ بعضُ اليهودِ»^(١)، إلا أَنه نَسَبَ ذلكَ إلى الجميعِ بناءً على عادةِ العربِ في إيقاعِ اسمِ الجماعةِ على الواحدِ، ثم قال: «ولعلَّ هذا المذهبَ كانَ فاشياً فيهِم، ثم انقطع، فحكى اللهُ تعالى عنهم، ولا عبرةَ بإنكارِ اليهودِ لذلك، فإنَّ حكايةَ الله عنهم أَصْدَقُ»^(٢).

قوله: (فيه وَجْهان): فإن قلتُ: فَهَلَّا يُعْتَبَرُ التَّأْكِيدُ، نحو: رأيتُه بعيني، وَقُلْتُهُ بضمي، وأخذتُه بيدي؟ قلتُ: يَأْبَاهُ المقامُ؛ لأنَّ المقصودَ الإخبارُ عن ذلكَ القولِ الشنيعِ الذي يخرُجُ من أفواهِهِمْ، من غيرِ تحاشٍ ولا مُبالاةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَنَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾

(١) من قوله: «وهم يتبرؤون عنه» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٢٨).

أحدهما: أن يُراد أنه قول لا يعضده برهان، فما هو إلا لفظ يُقوِّهون به، فارغ من معنى تحتَه، كالألفاظِ المهملة التي هي أجراسٌ ونغمٌ لا تدلُّ على معانٍ، وذلك أن القول الدالَّ على معنى: لفظه مقولٌ بالفم، ومعناه مؤثِّرٌ في القلب، وما لا معنى له: مقولٌ بالفم لا غير.

والثاني: أن يُرادَ بالقول: المذهب، كقولهم: قول أبي حنيفة، يُريدونَ مذهبه وما يقول به، كأنه قيل: ذلك مذهبهم ودينهم بأفواههم لا بقلوبهم، لأنه لا حجة معه، ولا شبهة، حتى يؤثِّر في القلوب، وذلك أنهم إذا اعتَرَفُوا أنه لا صاحبة له، لم تبق شبهة في انتفاء الولد.

«يُضَاهُونَ»: لا بُدَّ فيه من حذفٍ مضاف، تقديره: يُضاهي قولهم قولهم، ثم حذف المضاف وأقيم الضميرُ المضافُ إليه مقامه، فانقلَبَ مرفوعاً.

والمعنى: أن الذين كانوا في عهدِ رسولِ الله ﷺ من اليهود والنصارى يُضاهي قولهم قول قداماتهم، يعني: أنه كفرٌ قديمٌ فيهم غيرٌ مُستحدث. أو: يُضاهي قول المشركين: «الملائكةُ بناتُ الله». وقيل: الضميرُ للنصارى، أي: يُضاهي قولهم: «المسيحُ ابنُ الله»، قول اليهود: «عزيرُ ابنُ الله»، لأنهم أقدمُ منهم.

وقرئ: ﴿يُضَكِّهْتُونَ﴾ بالهمز، من قولهم: امرأةٌ ضَهِيًّا؛ على فَعِيلٍ، وهي التي ضَاهَأَتِ الرَّجَالَ في أنها لا تحيض، وهمزتها مزيدة،

وَتَحْسَبُونَهُ هَيئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿ [النور: ١٥]، ولا يُقالُ ذلك الأسلوبُ إلا في أمرٍ يعظُمُ مثاله، ويعزُّ الوُصولُ إليه، ليؤدِّنَ على نيله وحُصوله.

قوله: (وقرئ: ﴿يُضَكِّهْتُونَ﴾ بالهمزة^(١))، من قولهم: امرأةٌ ضَهِيًّا، على: فَعِيلٍ (إلى قوله: (وهمزتها مزيدة): قيل: الصوابُ أن يُقال: أو همزتها مزيدة^(٢))، وإلا ففي كلامه تناقض؛

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالهمز»، والأمر قريب.

(٢) قوله: «قيل: الصواب أن يُقال: أو همزتها مزيدة» سقط من (ط).

كما في «غزقي».

﴿فَنَلَّهُمُ اللَّهُ﴾ أي: هم أحقّاء بأن يقال لهم هذا؛ تعجباً من شناعة قولهم، كما يقال لقوم زكبو شناعة: قاتلهم الله، ما أعجب فعلهم! ﴿أَنْ يُوَفَّكَوت﴾ كيف يُصَرَّفُونَ عن الحق؟

[﴿أَتَّخَذُوا أَعْبَادَهُمْ وَرَهْبَتَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا إِلَّا إِلَهُهُ لَا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٣١]

اتخاذهم أرباباً: أنهم أطاعوهم في الأمر بالمعاصي، وتحليل ما حرّم الله، وتحريم ما حلّله، كما يطاع الأرباب في أواميرهم، ونحوه تسمية أتباع الشيطان فيما يوسوس به: عبادة، ﴿بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ﴾ [سبا: ٤١]، ﴿يَتَّابِتْ لَاتَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ [مريم: ٤٤].

لأنّ «صهياً» همزتها أصلية، ويجوز أن تكون الواو بمعنى «أو»، وقيل: جاء بقوله: «فَعِيل» لمجرد الوزن لا لبيان الأصل.

وقال الزجاج: «و«صهياً»: فعلاً، الهمزة زائدة، كما زيدت في «شمال» و«غزقي»، ولا نعلم زيادة الهمزة غير أول إلا في هذه الأشياء، ويجوز أن تكون «فَعِيل»، وإن كانت بنية ليس لها في الكلام نظير، فإنما قد نعرف كثيراً مما لا يأتي له نظير، من ذلك قولهم: كتهبل، وهو الشجر العظام، وتقديره: فنعلل، وكذلك: قرنفل، وتقديره: فنعلل، ويجوز أن يكون ﴿يُضَنَّهُتُونَ﴾ من هذا بالهمز، وتكون همزة «صهياً» أصلاً^(١).

قوله: (كما في غزقي): قال الفراء: همزته زائدة، لأنه من العرق^(٢)، وهو قشر البيض الذي تحت القيص، والقيص: ما يعلق من قشور البيض الأعلى.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٤٣)، وانظر: «لسان العرب» لابن منظور (صها)، فقد توسّع في بحثه وبيانه.

(٢) قول الفراء منقول من «الصحاح» للجوهري، مادة (عرقاً).

وعن عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: انْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: «الْيُسُورُ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، فَتُحَرِّمُونَهُ، وَتُحَلِّلونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، فَتُحَلِّلونَهُ؟» قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «فَتَلَّكَ عِبَادَتُهُمْ».

وعن فَضِيلٍ: مَا أَبَالِي أَطَعْتُ مَخْلُوقًا فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، أَوْ صَلَّيْتُ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ.

وأما المسيح: فَحِينَ جَعَلُوهُ ابْنًا لِلَّهِ، فَقَدْ أَهْلَوْهُ لِلْعِبَادَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكْدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْمَسْبُورِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ أَمَرْتَهُمْ بِذَلِكَ أدْلَةُ الْعَقْلِ، وَالتَّصَوُّصُ فِي الْإِنْجِيلِ،

قوله: (وعن عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ) الحديث: مِنْ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ^(١) قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الْوَهْنُ»^(٢)، وَسَمِعْتُهُ صَلَّوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: ﴿أَتَخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْكَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قَالَ: «إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ، وَلَكِنْ كَانُوا إِذَا أَحَلُّوا لَهُمْ شَيْئًا اسْتَحَلُّوهُ، وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ شَيْئًا حَرَّمُوهُ».

النهاية: «فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّ فُلَانًا دَخَلَ عَلَيْهِ، وَفِي عَضُدِهِ خَلْقَةٌ مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مِنَ الْوَاهِنَةِ، قَالَ: أَمَا إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا»^(٣)؛ الْوَاهِنَةُ: عِرْقٌ يَأْخُذُ فِي الْمَنَكِبِ وَفِي الْيَدِ كُلِّهَا، فَيَرْقِي مِنْهَا، وَرَبِهَا عَلَقٌ عَلَيْهَا جِنْسٌ مِنَ السَّحَرَزِ، يُقَالُ لَهَا: حَرَزٌ الْوَاهِنَةُ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهَا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا اتَّخَذَهَا عَلَى أَنَّهَا تَعْصِمُهُ مِنَ الْأَلَمِ، فَكَانَ فِي مَعْنَى التَّهَانِ الْمُنْهِيَّ عَنْهَا».

قوله: (أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكْدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]): يَعْنِي: مَعْنَى الْأُلُوهِيَّةِ مُفْتَضٍ لِلْعِبُودِيَّةِ، وَمَنْ جُعِلَ ابْنًا لِلإِلَهِ الْحَقِّ فَقَدْ اسْتَحَقَّ أَنْ يُعْبَدَ لَسَاءً وَجِدَّ فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَإِنْ قُدِّرَ كَذَا فَأَنَا أَوَّلُ مَنْ قَامَ بِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ.

(١) فِي «جَامِعِهِ» (٣٠٩٥).

(٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»: «هَذَا الْوَهْنُ».

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣٥٣١).

والمسيح عليه السلام: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]،
﴿سُبْحَانَهُ﴾: تنزيه له عن الإشراف به، واستبعاد له.

ويجوز أن يكون الضمير في ﴿وَمَا أُمِرُوا﴾ للمتخذين أرباباً، أي: وما أمر هؤلاء
الذين هم عندهم أرباب إلا ليعبدوا الله ويؤخّذوه، فكيف يصح أن يكونوا أرباباً،
وهم مأمورون مستعبدون مثلهم.

[﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ
الْكَافِرُونَ﴾ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ
كُلِّهِ. وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ ٣٢- ٣٣]

مثل حالهم في طلبهم أن يبطلوا نبوة محمد ﷺ بالتكذيب، بحال من يريد أن ينفخ
في نور عظيم مثبت في الآفاق - يريد الله أن يزيدَه ويُبلِّغَه الغاية القصوى من الإشراق
والإضاءة - لِيُطْفِئَهُ بِنَفْخِهِ، وَيَطْمُسَهُ.

﴿لِيُظْهِرَهُ﴾: ليظهر الرسول عليه السلام ﴿عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾: على أهل الأديان
كلهم، أو ليظهر دين الحق على كل دين.

قوله: (ويجوز أن يكون الضمير في ﴿وَمَا أُمِرُوا﴾): عطف من حيث المعنى على
قوله: «أمرتهم بذلك»، والضمير فيه للمتخذين، بكسر الخاء، وعلى هذا: للمتخذين، بفتحها.
إنما خصّ المصنّف ما يختصّ بالنصارى بالذكر، والظاهر العموم في اليهود والنصارى،
لدلالة السياق عليه، أو لأنّ النصارى أوغلّ في إثبات هذا المعنى^(١).

قوله: (مثل حالهم) إلى آخره: وهو استعارة مُصَرَّحَةٌ تمثيلية، والمستعار جملة الكلام،
لأنّ حالهم في محاولة إبطال نبوة محمد ﷺ بالتكذيب هو المشبه، وهو مطوي، والمشبه به حال
من يريد أن ينفخ في نور عظيم مثبت في الآفاق، المعنى بقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ
بِأَفْوَاهِهِمْ﴾، وهو الطرف المذكور.

(١) من قوله: «ويجوز أن يكون الضمير» إلى هنا، سقط من (ف).

فإن قلت: كيف جاز: «أبى الله إلا كذا»،

وقوله: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّرَ نُورُهُ﴾ ترشيح للاستعارة، لأن إتمام النور زيادة في استنارته وفشؤ ضوئه، فهو تفریع على الأصل، أي: المشبه به، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ تجريد للاستعارة، وتفریع على الأصل، وذووعى في كل من الممثل والممثل به معنى الإفراط والتفريط، حيث شبه الإبطال بالإطفاء بالفهم، ونسب النور إلى الله تعالى، وما شأن نور يُضاف^(١) إلى الله تعالى، وكيف السبيل إلى إطفائه، لا سيما بالفهم؟! ومن ثم قال: «في نور عظيم مُنبث في الآفاق»، وتَمَمَّ كلاً من الترشيح والتجريد بقوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾، وأوهم التناصب بين الكفر والإطفاء، لأن الكفر التغطية والستر، وبين الشرك ودين الحق، لأن دين الحق التوحيد.

ويجوز أن يُجعل ﴿نور الله﴾ استعارةً تحقيقية، والقرينة الإضافة، والمراد بالنور رسول الله ﷺ، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥ - ٤٦]، شبهه صلوات الله عليه - لما جلى الله تعالى به ظلمات الشرك، وهدى به الضالين - بالنور وبالسراج المنير الذي يحرق ظلمات الليل البهيم، فيهدى به، ثم أطلق اسم النور أو السراج على المشبه المتروك، ثم رشح الاستعارة بـ ﴿يُظْفُونُوا﴾، لأنه صفة ملائمة للمشبه به، وهو السراج، ولذلك قال: ﴿يَأْفُوهُهُمْ﴾، وأما قوله: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّرَ نُورُهُ﴾ وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ﴾، فكما سبق في الاستعارة الأولى، والله أعلم.

قوله: (كيف جاز: أبى الله إلا كذا)، أي: كيف جاز أن يكون الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب؟ قال الزجاج: «زعم بعض النحويين أن في «يأبى» طرفاً من الجحد، والجحد والتحقيق ليسا بذوي أطراف، وأداة الجحد: «لا» و«ما» و«لم» و«لن» و«ليس»، ولا يكون الإيجاب جحداً، ولو جاز هذا لجاز: كرهت إلا أخاك، ولا دليل هاهنا على المكروه ما هو؟ لكن معناه: يأبى الله كل شيء إلا إتمام نوره»^(٢).

(١) في (ف): «لا يُضاف»، وهو خطأ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٤٤-٤٤٥).

ولا يُقال: كَرِهْتُ - أو: أَبْغَضْتُ - إلا زِيداً؟ قلت: قد أُجْرِي «أبَى» مَجْرَى «لَمْ يُرِدْ»،
ألا ترى كيف قُوِبِلَ ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا﴾ بقوله: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ﴾؟ وكيف أَوْقَعَ
مَوْقِعَ «ولا يُريدُ اللهُ»: ﴿إِلَّا أَنْ يُسَمِّرَ نُورَهُ﴾.

[﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ
بِالْبَطْلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا
يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ
فَتَكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ
تَكْتُمُونَ﴾ ٣٤-٣٥]

معنى «أَكَلَ الْأَمْوَالَ عَلَى وَجْهَيْنِ»: إما أَنْ يُسْتَعَارَ الْأَكْلُ لِلأَخْذِ،.....

وأجاب المصنّف عنه: بأنّ الدليل الدالّ على إرادة الجحد إيقاع قوله: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا
أَنْ يُسَمِّرَ نُورَهُ﴾ مقابلاً لقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾، يعني: هُم يُرِيدُونَ الإِطْفَاءَ،
واللهُ تعالى لا يُريدُ إلا الإِتِمَامَ.

وكان صاحب «الانتصاف» ردّ هذا التأويل بقوله: «لا يُقال: إنّ الإِبَاءَ بِمعنى نفي الإرادة،
فكما صحَّ الإيجابُ بعد نفي الإرادة، فينبغي أن يصحَّ بعد ما هو في معناه، لأننا نقول: لوجود
حرف النفي أثرٌ في تصحيح مجيء الإيجاب»^(١).

وقلت: لعله نسِيَ قول المصنّف في قوله تعالى: ﴿فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ بالرفع^(٢):
«هذا مِنْ مِثْلِهِمْ مَعَ المعنى، والإِعْرَاضِ عَنِ اللفظِ جانِباً، لأنَّ المعنى: فلم يُطِيعُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ».
قوله: (أَنْ يُسْتَعَارَ الْأَكْلُ لِلأَخْذِ): وذلك بأن تُشَبَّهَ حَالَةُ أَخْذِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ
تَمْيِيزِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَتَفْرِيقِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، لِلتَهَالُكِ عَلَى الدُّنْيَا وَالْحَرَصِ عَلَى جَمْعِ

(١) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ١٨٦) بحاشية «الكشاف».

(٢) يُرِيدُ الآيَةَ ٢٤٩ من سورة البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾، على قراءة
«قليل» بالرفع.

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: أَخَذَ الطَّعَامَ وَتَنَاوَلَهُ. وَإِنَّمَا عَلَى أَنَّ الْأَمْوَالَ يُؤْكَلُ بِهَا، فَهِيَ سَبَبٌ لِلْأَكْلِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

يَأْكُلْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ إِكَاْفًا

يُرِيدُ: عَلَفًا يُشْتَرَى بِشَمَنِ إِكَاْفٍ.

وَمَعْنَى أَكْلِهِمْ بِالْبَاطِلِ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْخُذُونَ الرَّشَا فِي الْأَحْكَامِ وَالتَّخْفِيفِ وَالْمُسَاخَاةِ فِي الشَّرَائِعِ.

﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الْكَثِيرِ مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى اجْتِمَاعِ خَصْلَتَيْنِ مَذْمُومَتَيْنِ فِيهِمْ: أَخَذَ الْبِرَاطِيلِ، وَكَتَمَ الْأَمْوَالَ وَالضَّنَّ بِهَا عَنِ الْإِنْفَاقِ فِي سُبُلِ الْخَيْرِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ الْمُسْلِمُونَ الْكَانِزُونَ غَيْرَ الْمُنْفِقِينَ، وَيُقَرَّنُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُرْتَشِينَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ تَغْلِيظًا وَدَلَالَةً عَلَى أَنَّ مَنْ يَأْخُذُ مِنْهُمْ السُّخْتِ، وَمَنْ لَا يُعْطِي مِنْكُمْ طَيِّبَ مَالِهِ؛ سَوَاءٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الْبِشَارَةِ بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ.

حُطَامِهَا، بِحَالَةِ مُنْهَمِكٍ جَائِعٍ لَا يُمَيِّزُ بَيْنَ طَعَامٍ وَطَعَامٍ فِي التَّنَاوُلِ. وَلَا طَائِلَ تَحْتَ هَذِهِ الْأَسْتِعَارَةِ، وَاسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِمْ: «أَخَذَ الطَّعَامَ وَتَنَاوَلَهُ» أَسْمَجٌ، وَالْوَجْهُ هُوَ الثَّانِي ^(١)، وَمَا قَالَ الْقَاضِي: «سُمِّيَ أَخَذَ الْمَالَ أَكْلًا لِأَنَّهُ الْغَرَضُ الْأَعْظَمُ مِنْهُ» ^(٢).

قَوْلُهُ: (أَخَذَ الْبِرَاطِيلِ)، الْأَسَاسُ: «الْبِرْطِيلُ: هُوَ الْحَجَرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَمِنْهُ: الْقَمَّةُ الْبِرْطِيلُ، وَهُوَ الرِّشْوَةُ، وَبَرَطَلٌ فُلَانٌ: أَرَسْنِي، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْبِرَاطِيلَ تَنْصُرُ الْبَاطِيلَ».

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ الْمُسْلِمُونَ الْكَانِزُونَ): يُرِيدُ أَنْ التَّعْرِيفَ فِي ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودِ: إِذَا الْأَحْبَارُ وَالرُّهْبَانِ، وَإِنَّمَا الْمُسْلِمُونَ؛ لِجَرِيِّ ذِكْرِ الْفَرِيقَيْنِ، وَالْأَوْلَى حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ.

(١) يُرِيدُ مَا ذَكَرَهُ الزَّخَشَرِيُّ مِنْ «أَنَّ الْأَمْوَالَ يُؤْكَلُ بِهَا، فَهِيَ سَبَبُ الْأَكْلِ».

(٢) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَيْضَاوِيِّ (٣: ١٤٢).

وقال صاحب «المرشد»^(١): ﴿عَنْ سَكِيلِ اللَّهِ﴾ هو وَقَفَ حَسَنٌ^(٢) إذا جعلت ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ في موضع رفع بالابتداء، وخبره: ﴿فَبَيَّرَهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ﴾، وإليه ذهب أبو حاتم^(٣)، وإن ذهبَ به إلى النَّصْبِ؛ بالعطفِ على قوله: ﴿كَثِيرًا﴾، أي: إنَّ كثيراً منهم ليأكلونَ والذينَ يَكْتُمُونَ يأكلونَ أيضاً، فالوقفُ على قوله: ﴿فَبَيَّرَهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ﴾، ولكن ليس بحسن، لأنَّ قوله: ﴿يَوْمَ يُحْمَى﴾ يتَّصِبُ بِالظَّرْفِ، والعاملُ فيه ما قبله.

وقلت: لا يخفى على مَنْ له مُسْكَةٌ^(٤) أنَّ الثانيَ بعيدٌ عن مُقتضى البلاغة، والأوَّلُ هو الوجهُ، ليكونَ كالتذييلِ للكلامِ السابقِ - ويؤيِّدهُ إجراؤه على العمومِ، لأنَّ قوله: ﴿فَبَيَّرَهُمْ﴾ أمرٌ لكلِّ مَنْ تتأتى منه الإشارةُ بالعذاب بأن يُشْرَ؛ على التهكُّمية، فالتعريفُ في ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ إذن للجنس، فيدخلُ في هذا العمومِ الأخبارُ والرُّهبانُ دُخولاً أولياً -، وليعلمَ أنَّ قَصْدَهُم في أخذِ الرِّشَا كَانَ كَثَرَ المَالِ وَالضَّنَّ بِهَا.

وأما قضيةُ النَّظْمِ: فإنه تعالى لَمَّا أَخْبَرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ أَخَذَ الرِّشَا لِإِبْطَالِ الحَقِّ دَابُّ الأَجْبَارِ والرُّهْبَانِ، لئلاَّ يَتَّصِفُوا به، بيَّنَ أيضاً أَنَّ قَصْدَهُم فيه جَمْعُ الأَمْوَالِ والمنعُ من حُقُوقِ الله،

(١) يُرِيدُ «المُرْشِدُ» في الوقفِ والابتداء» للعلامة أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، المتوفى في حدود سنة ٤٠٠هـ، على ما في «كشف الظنون» (٢: ١٦٥٥)، ولكن ذكر ابنُ الجزري في «غاية النهاية» (١: ٢٠٣) (١٠١٣) أنه نزل بمصرَ بُعيدَ الخمسِ مئة.

وقد لَحَّصَ هذا الكتابُ شيخُ الإسلامِ زكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد»، وقد طُبِعَ مرَّات.

(٢) يُرِيدُ بالحسن أحدَ أقسامِ الوقفِ، فإنه «قَسَمَ الوقفَ فيه إلى التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم». كذا في «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٢٠٣) (١٠١٣).

(٣) يعني: السَّجِسْتَانِي، سهل بن محمد الجُسَمِي، المتوفى سنة ٢٤٨هـ، وقيل: ٢٥٠هـ، وقيل: ٢٥٥هـ. وله تصنيفٌ في الوقفِ والابتداء.

(٤) أي: عَقْلٌ. انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (مسك).

وقيل: نَسَخَتِ الزَّكَاةُ آيَةَ الْكَنْزِ، وقيل: هي ثابتة، وإنما عُنِيَ بِتَرْكِ الْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنَعُ الزَّكَاةِ. وعن النبي ﷺ: «مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ،

فَيَعْلَمُوا أَنَّ الْجَمْعَ مِنَ الْحَلَالِ مَعَ مَنَعِ الْحَقُوقِ مِنْهُ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ وَمُسْتَوْجِبٌ لِلْبِشَارَةِ بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ.

وفيه أَنَّ الْقَصْدَ فِي الْجَمْعِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا يَصْلُحُ إِلَّا لِدَلِّكَ، رَوَيْنَا فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلَكَ الْمُكْثِرُونَ، إِنَّ الْمُكْثِرِينَ هُمُ الْأَقْلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا، وَقَلِيلٌ مَا هُم يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، وَفِي جَعْلِهِمْ فِي الْآخِرَةِ «الْأَقْلِينَ»، وَفِي الدُّنْيَا «قَلِيلًا»: لَطِيفَةٌ.

وَيَنْصُرُ دَلَالَتَهَا عَلَى الْعُمُومِ: مَا رَوَيْنَا عَنْ الْبُخَارِيِّ^(٢) عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: «اخْتَلَفْتُ أَنَا وَمَعَاوِيَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾، فَقَالَ مَعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ: نَزَلَتْ فِينَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ كَلَامٌ فِي ذَلِكَ»، الْحَدِيثُ.

وَمَا رَوَيْنَا عَنْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحٌ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا رُدَّتْ أُعِيدَتْ عَلَيْهِ، فِي يَوْمٍ كَانَ يُقَدَّرُ لَهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ؛ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ»، الْحَدِيثُ.

قَوْلُهُ: (مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ) الْحَدِيثُ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمَالِكٍ وَابْنِ مَاجَةَ^(٤) عَنْ ابْنِ عُمرَ: «قَالَ لَهُ أَعْرَابِيٌّ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ الْآيَةَ، فَقَالَ ابْنُ

(١) برقم (٨٠٨٥) و(٩٠٧٥) و(٩٥٢٦) و(١٠٧٩٥).

وأخرجه البخاري (٦٤٤٣) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، ضمن حديث مطول.

(٢) في «صحيحه» (١٤٠٦) و(٤٦٦٠).

(٣) البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧)، وأبو داود (١٦٥٨)، والنسائي (٢٤٤٢).

(٤) البخاري (١٤٠٤)، ومالك (٢٥٦: ١)، وابن ماجه (١٧٨٧).

وإن كان باطناً، وما بلغ أن يُركمى فلم يُرك فهو كَنَزٌ، وإن كان ظاهراً، وعن عُمَرَ رضي الله عنه: أن رجلاً سأله عن أرضٍ له باعها، فقال: أحرزُ مالك الذي أخذت، احفر له تحت فراشِ امرأتك. قال: أليس بكنز؟ قال: ما أدِّي زكاته فليس بكنز، وعن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: كُلُّ ما أُدِّيَت زكاته فليس بكنز، وإن كان تحت سبعِ أرضين، وما لم يُؤدَّ زكاته فهو الذي ذَكَرَ اللهُ، وإن كان على ظَهْرِ الأرض.

فإن قلت: فما تصنع بما روى سالمُ بنُ أبي الجعد: أنها لما نزلت، قال رسولُ الله ﷺ: «تَبَّ لِلذَّهَبِ، تَبَّ لِلْفِضَّةِ»، فالها ثلاثاً، فقالوا له: أي مالٍ تتخذ؟ قال: «لساناً ذاكرًا، وقلباً خاشعاً، وزوجة تُعينُ أحدكم على دينه»، ويقولُه عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَرَكَ صَفْرَاءً أَوْ بَيْضَاءً كُويَ بها»، وتُوفي رجلٌ فوجد في مئزره ديناراً، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيْتَانِ»، وتُوفي آخرٌ فوجد في مئزره ديناران، فقال: «كَيْتَانِ»؟

عمر: مَنْ كَنَزَها فلم يُؤدَّ زكاتها ونيلٌ له، هذا قبل أن تنزل الرِّكَاةُ، فلما نزلت جعلها اللهُ طُهْرَةَ الأموالِ.

قوله: (احفر له تحت فراشِ امرأتك): كناية عن المبالغة في الحفظ واختيارِ حِرْزِ حَرِيْزِ.

قوله: (بما روى سالمُ بنُ أبي الجعد)، الحديث: من رواية أحمد بن حنبلٍ والترمذي وابنِ ماجه^(١) عن ثوبان قال: لما نزلت الآية قال بعض أصحابه: فلو علمنا أي المال خيرٌ اتخذنا، فقال رسولُ الله ﷺ: «أفضله لسانُ ذاكرٍ، وقلبٌ شاكرٍ، وزوجةٌ صالحةٌ تُعينُ المؤمنَ على إيمانه».

قوله: (وتُوفي رجلٌ فوجد)، الحديث: في «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»^(٢) عن أبي أمامة: أن رجلاً من أهلِ الصُّفَّةِ تُوفي وترك ديناراً، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيْتَانِ»، قال: ثم تُوفي آخرٌ، فترك دينارين، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيْتَانِ». وقلت: أمرُ أهلِ الصُّفَّةِ كان على التجريدِ وتَرْكِ الأَدْحَارِ، فلما وُجِدَ خلافُه رُتِبَ عليه الوعيد، لأن ذلك ظلمٌ منهم.

(١) أحمد (٢٢٣٩٢) و(٢٢٤٣٧)، والترمذي (٣٠٩٤)، وابن ماجه (١٨٥٦).

(٢) برقم (٢٢١٧٢) و(٢٢١٧٤) و(٢٢١٧٥) و(٢٢١٨٠) و(٢٢٢٢١).

قلت: كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُفَرَّضَ الزَّكَاةُ، فَأَمَّا بَعْدَ فَرَضِ الزَّكَاةِ، فَاللَّهُ أَعَدَّ وَأَكْرَمَ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ عَبْدُهُ مَالًا مِنْ حَيْثُ أَذِنَ لَهُ فِيهِ، وَيُؤَدِّيَ عَنْهُ مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ فِيهِ، ثُمَّ يُعَاقِبُهُ، وَلَقَدْ كَانَ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ، كَعَبِيدِ الْبُرْهَمِ بْنِ عَوْفٍ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، يَقْتَنُونَ الْأَمْوَالَ، وَيَتَصَرَّفُونَ فِيهَا، وَمَا عَابَهُمْ أَحَدٌ مِنْ أَعْرَاضِ عَنِ الْقَنِيَةِ، لِأَنَّ الْإِعْرَاضَ اخْتِيَارًا لِلْأَفْضَلِ وَالْأَدْخَلِ فِي الْوَرَعِ وَالزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا، وَالْإِقْتِنَاءَ مُبَاحَ مُوسِعٍ لَا يُدْمُ صَاحِبُهُ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ حَدٌّ، وَمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَرْبَعَةُ آلَافٍ فَمَا دُونَهَا نَفَقَةٌ، فَمَا زَادَ فَهُوَ كَثْرٌ» كَلَامٌ فِي الْأَفْضَلِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قِيلَ: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾، وَقَدْ ذُكِرَ شَيْئَانِ؟ قُلْتُ: ذَهَابًا بِالضَّمِيرِ إِلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُمْلَةٌ وَأَفِيَةٌ، وَعِدَّةٌ كَثِيرَةٌ، وَدَنَانِيرٌ وَدِرَاهِمٌ،

قوله: (لِمَ قِيلَ: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾، وَقَدْ ذُكِرَ شَيْئَانِ؟)، الرَّاعِبُ: أَعِيدَ الضَّمِيرُ إِلَى الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ؛ لِأَنَّ جِنْسَ الْفِضَّةِ عَنِ النَّاسِ أَعْظَمُ ضَرَرًا^(١)؛ إِذِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا أَمْسَ، وَمَنْعُهَا لِلْمَصْرَةِ أَجْلَبُ، وَعَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، أَعِيدَ الضَّمِيرُ إِلَى التِّجَارَةِ دُونَ اللَّهْوِ^(٢) لِمَا كَانَتْ سَبَبَ انْفِضَاضِ الَّذِينَ نَزَلَتْ الْآيَةُ فِيهِمْ^(٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ: «إِنَّمَا خُلِقَ الْأَمْوَالُ لِيَتَوَسَّلَ بِهَا إِلَى دَفْعِ الْحَاجَاتِ، فَإِذَا حَصَلَ لِلْإِنْسَانِ قَدْرٌ مَا يَدْفَعُ بِهِ حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَمَعَ الْأَمْوَالَ الزَّائِدَةَ عَلَيْهِ، فَهُوَ لَا يَتَسَفَعُ بِهَا، لِكُونِهَا زَائِدَةً عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِ، وَمَنْعُهَا مِنَ الْغَيْرِ لِيَدْفَعَ بِهَا حَاجَتَهُ، كَأَنَّهُ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ حِكْمَةِ اللَّهِ، وَمِنْ وُصُولِ إِحْسَانِهِ إِلَى عِبِيدِهِ»^(٤).

(١) فِي (ط): «لِأَنَّ جِنْسَ الْفِضَّةِ عَنِ النَّاسِ أَعْظَمُ».

(٢) فِي (ط) وَ(ح): «دُونَ الْانْفِضَاضِ»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٣) لَمْ أَتَّفَقْ عَلَيْهِ فِي «مَفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ»، فَلَعَلَّهُ فِي «تَفْسِيرِهِ» أَوْ فِي غَيْرِهِ مِنْ كِتَابِهِ.

(٤) «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ» لِلرَّازِي (١٦: ٧٩).

فهو كقوله: ﴿وَأَنْ طَافِقَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْسَلُوا﴾ [الحجرات: ٩]، وقيل: ذهب به إلى الكنوز، وقيل: إلى الأموال، وقيل: معناه: ولا يُنفقونها والذهب، كما أن معنى قوله: فإني وقيارٌ بها لغريبٌ وقيارٌ كذلك.

فإن قلت: لِمَ حُصِّصًا بِالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَمْوَالِ؟ قلتُ: لأنها قانونُ التَّمَوُّلِ وأثمانُ الأشياءِ، ولا يكثرُهما إلا مَنْ فَضَّلَا عَنْ حاجتهِ، وَمَنْ كَثُرَا عِنْدَهُ حَتَّى يَكْتَبِرَ هُمَا لَمْ يَعْدَمِ سَائِرَ أَجْناسِ الْمَالِ، فكان ذِكْرُ كُنْزِهِمَا دليلاً على ما سِوَاهُمَا.

فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿يُحْمَى عَلَيْهَا﴾؟ وهَلَّا قِيلَ: «تُحْمَى»، مِنْ قَوْلِكَ: حَمِي الْمَيْسَمُ وَأَحْمَيْتُهُ، ولا تقول: أَحْمَيْتُ عَلَى الْحَدِيدِ؟ قلتُ: معناه: أَنَّ النَّارَ تُحْمَى عَلَيْهَا، أَي: تُوقَدُ ذَاتَ حَمِيٍّ وَحَرٌّ شَدِيدٍ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١١]، ولو قيل: «يَوْمَ تُحْمَى»، لَمْ يُعْطِ هَذَا الْمَعْنَى.

قوله: (قانونُ التَّمَوُّلِ)، الجوهري: «القوانين: الأصول، الواحدُ قانون، وليس بعربي». قوله: (معناه: أَنَّ النَّارَ تُحْمَى عَلَيْهَا): قال الواحدي: «يُقال: أَحْمَيْتُ الْحَدِيدَةَ فِي النَّارِ إِحْمَاءً حَتَّى حَمِيَّتْ حَمِيًّا: إِذَا أوقَدتْ عَلَيْهَا النَّارَ»^(١)، وهو كقوله تعالى: ﴿فَأَوْقَدَلِي يَنْهَمَنُّ عَلَى الطَّيْنِ﴾ [القصص: ٣٨].

قوله: (ولو قيل: «يَوْمَ تُحْمَى»، لَمْ يُعْطِ هَذَا الْمَعْنَى): لأنك إذا قلت: يومَ تُحْمَى الْكُنُوزُ فِي نارِ جَهَنَّمَ، أفاد أنها حَمِيَّتْ، وهي كائنةٌ فِي النَّارِ، كما يُحْمَى الْمَيْسَمُ^(٢) فِيها، فلا تُعْلَمُ شِدَّةُ وَقُودِ النَّارِ فِيها. وأما لو قيل: «تُحْمَى عَلَيْهَا»، وأسندَ «تُحْمَى» إِلَى النَّارِ، أفاد أَنَّ النَّارَ بِنَفْسِها تُحْمَى، فتكونُ كما قال: «تُوقَدُ ذَاتَ حَمِيٍّ وَحَرٌّ شَدِيدٍ»، ثم إذا قيل: «على الكنوز» دلَّ على الاستِعلاءِ،

(١) «الوسيط» للواحدى (٢: ٤٩٣).

(٢) هو الآلة التي يُكوى بها ويُعْلَم. انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (وسم).

فإن قلت: فإذا كان الإحماء للنار، فلمَ ذَكَرَ الفِعْلُ؟ قلت: لأنه مُسْنَدٌ إِلَى الجَارِّ والمَجْرُورِ، أصله: يومَ تُحْمَى النارُ عليها، فلما حُذِفَتِ «النار»، قيل: يُحْمَى عليها، لانتقالِ الإسنادِ عن «النار» إلى ﴿عَلَيْهَا﴾، كما تقول: رُفِعَتِ القِصَّةُ إِلَى الأميرِ، فإن لم تَذْكُرِ «القِصَّةَ» قلت: رُفِعَ إِلَى الأميرِ.

وعن ابنِ عامرٍ أنه قرأ: «تُحْمَى» بالتاء، وقرأ أبو حَيوةَ: «فِيكَوَى» بالياء.

فإن قلت: لِمَ خُصَّتْ هذه الأَعْضَاءُ؟ قلت: لأنهم لم يَطْلُبُوا بأموالهم - حيث لم يُنْفِقُوا في سبيلِ الله - إلا الأَغْرَاضَ الدُّنْيَوِيَّةَ؛ مِنْ وَجَاهَةِ عِنْدَ النَّاسِ وَتَقَدُّمِ، وَأَنْ يَكُونَ مَاءً وَجُوهَهُمْ مَصُونًا عِنْدَهُمْ، يُتَلَقَّونَ بِالْجَمِيلِ، وَيُحَيَّوْنَ بِالْإِكْرَامِ، وَيُجَلِّوْنَ وَيُحْتَشِمُونَ، وَمِنْ أَكْلِ طَيِّبَاتٍ يَتَضَلَّعُونَ مِنْهَا، وَيَنْفُخُونَ جُنُوبَهُمْ، وَمِنْ لُبْسِ نَاعِمَةٍ مِنَ الثِّيَابِ، يَطْرَحُونَهَا عَلَى ظُهُورِهِمْ، كما ترى أَغْنِيَاءَ زَمَانِكَ: هذه أَغْرَاضُهُمْ وَطَلِبَاتُهُمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، لَا يُحْطِرُونَ بِبَالِهِمْ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنْيَورِ بِالْأُجُورِ».

فكان أبلغ. ولهذا أكَّدَ الواحدِيُّ في قوله: «أَحْمَيْتُ الحَدِيدَةَ فِي النَّارِ إِحْمَاءً حَتَّى حَمَيْتُ حَمِيًّا: إِذَا أَوْقَدْتَ عَلَيْهَا النَّارَ».

قوله: (وَمِنْ أَكْلِ طَيِّبَاتٍ يَتَضَلَّعُونَ مِنْهَا): أَي: يَأْكُلُونَ حَتَّى تَمْتَلِئَ أَضْلَاعُهُمْ مِنْهَا، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مِنْ وَجَاهَةِ عِنْدَ النَّاسِ».

قوله: (ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنْيَورِ بِالْأُجُورِ)، الحديث: مِنْ رِوَايَةِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ قُرَاءَ المُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّنْيَورِ بِالدَّرَجَاتِ العَظِيمِ^(٢) وَالنَّعِيمِ المُقِيمِ، فَقَالَ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تُتَصَدَّقُ، وَيُعْتَقُونَ وَلَا نُعْتَقُ... الحديث. «الدُّنْيَورِ»: المَالُ الكَثِيرُ.

(١) البخاري (٨٤٣) و(٦٣٢٩)، ومسلم (٥٩٥)، وأبو داود (١٥٠٤).

وأخرجه مسلم (١٠٠٦) من حديث أبي ذر، والترمذي (٤١٠)، والنسائي (١٣٥٣) من حديث ابن عباس.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الصحيحين»: «بالدرجات العلى».

وقيل: لأنهم كانوا إذا أبصروا الفقير عَبَسُوا، وإذا صَمَّهْم وإياهُ مجلسُ ازوروا عنه، وتولَّوا بأركانهم، وولَّوه ظُهُورَهُم.

وقيل: معناه: يُكْوِنُ عَلَى الْجِهَاتِ الأربَعِ مَقَادِيمِهِمْ وَمَأْخِرِهِمْ وَجُنُوبِهِمْ.

﴿ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ ﴾ على إرادة القول، وقوله: ﴿لأنفسِكُمْ﴾ أي: كَنَزْتُمُوهُ لِيَتَّعِقَ بِهِ نَفُوسِكُمْ، وتَلْتَدُ وَتَحْصَلُ لها الأغرَاضُ التي حَامَتِ حَوْلَهَا، وما عَلِمْتُمْ أَنكُمْ كَنَزْتُمُوهُ لِيَسْتَضِرَّ بِهِ أَنْفُسَكُمْ، وتَتَعَذَّبُ، وهو تَوْبِيخٌ لهم، ﴿فَدُوِّقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾، وقُرئ: «تَكْتُمُونَ»، بِضَمِّ النُّونِ، أي: وَبِأَلِ المَالِ الذي كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ، أَوْ: وَبِأَلِ كَوْنِكُمْ كَانِيزِينَ.

قوله: (ازوروا عنه)، الجوهرى: «الازوراءُ عَنِ الشَّيْءِ: العُدُولُ عنه، وقد ازورَّ عنه ازوراراً».

قوله: (وتولَّوا بأركانهم): أي: بالجِباةِ والجُنُوبِ، لأنها أركانُ مَنْ يَسْتَقْبِلُ الشَّيْءَ، كقوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّى بِرُكْبِهِ﴾ [الذاريات: ٣٩]، وراعى الجِناسَ بين «تولَّوا» و«ولَّوا».

قوله: (وقيل: معناه: يُكْوِنُ عَلَى الْجِهَاتِ الأربَعِ)، يعني: ليس هاهنا اختِصاصٌ، بل فيه إشارةٌ إلى الجِهَاتِ الأربَعِ للاستيعابِ.

قوله: (أي: كَنَزْتُمُوهُ لِيَتَّعِقَ بِهِ نَفُوسَكُمْ) إلى قوله: (وما عَلِمْتُمْ أَنكُمْ كَنَزْتُمُوهُ لِيَسْتَضِرَّ بِهِ أَنْفُسَكُمْ): إشارةٌ إلى أَنَّ اللامَ في ﴿لأنفسِكُمْ﴾ مثلها في قوله تعالى: ﴿فَالنَّقَطَةُءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] (١)، وفيه تَتِمُّمٌ لمعنى التوبِخِ وتربيةٍ عليه.

قوله: (أي: وبِأَلِ المَالِ): هذا على أن تكون ﴿مَا﴾ موصولة.

قوله: (أَوْ: وَبِأَلِ كَوْنِكُمْ): على أن تكونَ مصدرية.

(١) أي: هي لامُ العاقبة، وليست لامُ التعليل.

[﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقِيلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقْبَلُوكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ ٣٦]

﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾: فيما أثبتته وأوجبته من حكمه، وراه حكمة وصواباً، وقيل: في اللوح، ﴿أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ﴾: ثلاثة سرود: ذو القعدة وذو الحجة والمحرّم، وواحد فرد، وهو رجب. ومنه قوله عليه السلام في خطبته في حجة الوداع: «ألا إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض، والسنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاث متواليات: ذو القعدة وذو الحجة والمحرّم، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان».

والمعنى: رجعت الأشهر إلى ما كانت عليه،.....

قوله: (في اللوح): هذا أقرب من الأول وأتم فائدة؛ لذكر ﴿شَهْرًا﴾، لأنه تعالى أخبر أن عدد شهور السنة عند الله اثنا عشر شهراً، وكان يكفي أن يقال: اثنا عشر، أي: عدد الشهور اثنا عشر، فعلى هذا ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾، و﴿إثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ مبتدأ على تأويل هذا اللفظ، و﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ خبره.

ويجوز أن يكون ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ صفة ﴿إثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، ويكون خبر مبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة، أي: ليس حكم عدد شهور السنة عندكم، وإنما حكمها عند الله، فكانه قيل: كيف حكمها عنده؟ فأجيب: حكمها اثنا عشر شهراً مثبت في اللوح المحفوظ.

قال أبو البقاء: ﴿عِدَّةٌ﴾ مصدرٌ مثل «العدد»، و﴿عِنْدَ﴾ معمولٌ له، و﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ صفة لـ ﴿إثْنَا عَشَرَ﴾، وليس بمعمولٍ لـ ﴿عِدَّةٌ﴾، لأن المصدر إذا أُخبر عنه لا يعمل فيما بعد الخبر^(١).

قوله: (ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان)، الحديث: من رواية البخاري ومسلم^(٢) عن أبي بكر، عن النبي ﷺ قال: «الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض،

(١) «التيبان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٢).

(٢) البخاري (٣١٩٧) و(٤٤٠٦) و(٤٦٦٢) و(٥٥٥٠) و(٧٤٤٧)، ومسلم (١٦٧٩).

وعاد الحج في ذي الحجة، وبطل النسئ الذي كان في الجاهلية، وقد وافقت حجة الوداع ذا الحجة، وكانت حجة أبي بكر قبلها في ذي القعدة.

﴿ذَلِكَ الَّذِينَ أَلْفَيْمٌ﴾ يعني: أن تحريم الأشهر الأربعة هو الدين المستقيم، دين إبراهيم وإسماعيل، وكانت العرب قد تمسكت به وراثته منها، وكانوا يعظمون الأشهر الحرم، ويحرمون القتال فيها، حتى لو لقي الرجل قاتل أبيه أو أخيه لم يهجه،.....

السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم؛ ثلاث متواليات^(١): ذو القعدة وذو الحجة ومحرم، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان.

النهاية: «أضاف رجبا إلى مضر^(٢)؛ لأنهم كانوا يعظمونه بخلاف غيرهم، فكانهم اختصوا به، وقوله: «بين جمادى وشعبان» تأكيد للبيان وإيضاح؛ لأنهم كانوا ينسئون ويؤخرونه من شهر إلى شهر، فيتحوّل عن موضعه المختص به، فبين لهم أنه الشهر المختص الذي هو بين جمادى وشعبان، لا ما كانوا يسمونه على حساب النسئ».

الحديث مُحَرَّجٌ في «الصحيحين» وفي «سنن أبي داود» عن أبي بكر.

هذه الآية متصلة بقوله: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨]، وما بينها مستطرّد لذكر آية السيف^(٣)، وإباحة القتال مع أهل سائر الأديان المختلفة لمخالفتهم دين الحق.

قوله: (لم يهجه): لم يُؤزّه، الأساس: «هاج به الدّم والجرّة»^(٤)، وهاج الشّر بين القوم، وهبجه فلان.

(١) من قوله: «عن النبي ﷺ إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) وهو مضر بن نزار بن معد بن عدنان، من ولد إسماعيل عليه السلام، وهو جدّ قديم تُنسب إليه عدّة قبائل كبيرة، مثل كنانة وقُضاعة وخزاعة. انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص ١٠.

(٣) في تعيين آية السيف عدّة أقوال عند المُفسّرين، والذي يُناسب سياق كلام المؤلف هنا: أنها قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

(٤) أي: القوة، كما في قوله تعالى: ﴿ذُومِرٌّ قَاسِتُونَ﴾، أي: ذو قوة.

وَسَمَّوْا رَجَبًا: الْأَصَمَّ وَمُنْصِلَ الْأَيْسَنَةِ، حَتَّى أَحَدَثَتِ النَّسِيءَ، فَعَبَّرُوا.

﴿فَلَا تَظَلِمُوا فِيهِنَّ﴾: فِي الْحُرْمِ، ﴿أَنْفُسَكُمْ﴾ أَي: لَا تَجْعَلُوا حَرَامَهَا حَلَالًا، وَعَنْ عَطَاءٍ: بِاللهِ، مَا يَحِلُّ لِلنَّاسِ أَنْ يَغْزُوا فِي الْحَرَمِ، وَلَا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا، وَمَا نُسِخَتْ. وَعَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ: أَحَلَّتِ الْقِتَالُ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ ﴿بِرَأْيِهِ﴾ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لَا تَأْتُمُوا فِيهِنَّ، بَيَانًا لِعِظَمِ حُرْمَتَيْهِنَّ، كَمَا عَظَّمَ أَشْهُرَ الْحَجِّ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [الآية [البقرة: 1٩٧]، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا فِي سَائِرِ الشُّهُورِ. ﴿كَأَفَّةٌ﴾ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ، ﴿مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ نَاصِرٌ لَهُمْ، حَتَّمَهُمْ عَلَى التَّقْوَى بِضَمَانِ النَّصْرِ لِأَهْلِهَا.

[إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلِقُونَهَا عَامًا وَيُحَكِّرُونَهَا عَامًا لِيُؤَاطِفُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللهُ زَيْنٌ لَهُمْ سِوَاهُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٧﴾]

قوله: (سَمَّوْا رَجَبًا: الْأَصَمَّ): قِيلَ: لِأَنَّهُ لَا يُسْمَعُ فِيهِ صَوْتُ مُسْتَغِيثٍ، وَلَا حَرَكَةُ قِتَالٍ، وَلَا قَعْقَعَةَ سِلَاحٍ.

قوله: (وَمُنْصِلَ الْأَيْسَنَةِ)، الْجَوْهَرِيُّ: «نَصَلْتُ السَّهْمَ: نَزَعْتِ نَصْلَهُ، كَقَوْلِهِمْ: قَرَدْتُ الْبَعِيرَ: إِذَا نَزَعْتَ مِنْهُ الْقِرَادَ»^(١)، وَكَذَلِكَ إِذَا رَكِبْتَ عَلَيْهِ النَّصْلَ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَأَنْصَلْتُ الرُّمْحَ: إِذَا نَزَعْتَ نَصْلَهُ، وَكَانَ يُقَالُ لِرَجَبٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: مُنْصِلُ الْأَيْسَنَةِ وَمُنْصِلُ الْأَلِّ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْزِعُونَ الْأَيْسَنَةَ وَلَا يَغْزُونَ، وَلَا يُغَيِّرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. «الْأَلُّ» بِالْفَتْحِ: جَمْعُ آلَةٍ، وَهِيَ الْحَرَبَةُ.

قوله: (وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لَا تَأْتُمُوا فِيهِنَّ): مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «لَا تَجْعَلُوا حَرَامَهَا حَلَالًا»، فَالظُّلْمُ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَعْنَى الْكُفْرِ وَالشَّرْكَ، وَعَلَى الثَّانِي بِمَعْنَى الْإِثْمِ، سُمِّيَ الْإِثْمُ ظُلْمًا لِئُؤَدِنَ أَنَّ الْإِثْمَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ بِمَنْزِلَةِ الظُّلْمِ عَلَى النَّفْسِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «بَيَانًا لِعِظَمِ حُرْمَتَيْهِنَّ»، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَيْجِ﴾ [البقرة: 1٩٧].

(١) وهو ما يتعلق بالبعير ونحوه، وهو كالقمل للإنسان. كذا في «المصباح المنير»، مادة (قرد).

﴿النَّسِيءُ﴾: تأخيرُ حُرْمَةِ الشَّهْرِ إِلَى شَهْرٍ آخَرَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا أَصْحَابَ حُرُوبٍ وَغَارَاتٍ، فَإِذَا جَاءَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ وَهُمْ مُحَارِبُونَ، سَقَّ عَلَيْهِمْ تَرْكُ الْمُحَارَبَةِ، فَيُحِلُّونَهُ وَيُحَرِّمُونَ مَكَانَهُ شَهْرًا آخَرَ، حَتَّى رَفَضُوا تَخْصِيصَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ بِالْتَحْرِيمِ، فَكَانُوا يُحَرِّمُونَ مِنْ شِقِّ شُهُورِ الْعَامِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لِيُؤَاطِفُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ أَي: لِيُؤَافِقُوا الْعِدَّةَ الَّتِي هِيَ الْأَرْبَعَةُ، وَلَا يُخَالِفُوهَا، وَقَدْ خَالَفُوا التَّخْصِيصَ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْوَاجِبَيْنِ، وَرَبِمَا زَادُوا فِي عِدَّةِ الشُّهُورِ، فَيَجْعَلُونَهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ أَوْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، لِيَتَسَبَّحَ لَهُمُ الْوَقْتُ. وَلِذَلِكَ قَالَ عَزَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، يَعْنِي: مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ زَادُوهَا.

وَالضَّمِيرُ فِي: ﴿يُحِلُّونَهُ﴾ وَ﴿يُحَرِّمُونَهُ﴾ لِلنَّسِيءِ، أَي: إِذَا أَحَلُّوا شَهْرًا مِنْ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ عَامًا، رَجَعُوا فَحَرَّمُوهُ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ، يُرْوَى: أَنَّهُ حَدَّثَ ذَلِكَ فِي كِنَانَتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فُقَرَاءَ تَحَاوِجٍ إِلَى الْعَارَةِ، وَكَانَ جُنَادَةُ بْنُ عَوْفٍ الْكِنَانِيُّ مُطَاعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَقُومُ عَلَى جَهْلٍ فِي الْمَوْسِمِ، فَيَقُولُ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: إِنَّ أَهْلَكُمْ قَدْ أَحَلَّتْ لَكُمْ الْمُحَرَّمَ، فَأَحِلُّوه، ثُمَّ يَقُومُ فِي الْقَابِلِ، فَيَقُولُ: إِنَّ أَهْلَكُمْ قَدْ حَرَّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمُحَرَّمَ، فَحَرِّمُوهُ.

قَوْلُهُ: (مِنْ شِقِّ شُهُورٍ)، الْأَسَاسُ: «قَعَدَ فِي شِقِّ مَنْ الدَّارِ، أَي: فِي نَاحِيَةِ مَنِهَا، وَخُذَ مِنْ شِقِّ الثِّيَابِ: مِنْ عَرَضِهَا».

قَوْلُهُ: (أَحَدُ الْوَاجِبَيْنِ): قِيلَ: أَحَدُهُمَا: تَخْصِيصُ الْأَشْهُرِ، وَالْآخَرُ: حُرْمَةُ الْقِتَالِ. وَقِيلَ: أَحَدُهُمَا: الْعِدَّةُ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، وَالْآخَرُ: تَخْصِيصُهَا بِالْأَشْهُرِ الْمَذْكُورَةِ.

قَوْلُهُ: (وَالضَّمِيرُ فِي) ﴿يُحِلُّونَهُ﴾ وَ﴿يُحَرِّمُونَهُ﴾ لِلنَّسِيءِ، قَالَ الْوَاحِدِيُّ: «أَي: يُحِلُّونَ التَّأْخِيرَ عَامًا، وَهُوَ الْعَامُ الَّذِي يُرِيدُونَ أَنْ يُقَاتِلُوا فِي الْمُحَرَّمَ، وَيُحَرِّمُونَ التَّأْخِيرَ عَامًا، وَهُوَ الْعَامُ الَّذِي يَدْعُونَ الْمُحَرَّمَ عَلَى تَحْرِيمِهِ»^(١).

(١) «الوسيط» للواحد (٢: ٤٩٤-٤٩٥) بنحوه.

جُعِلَ النَّسِيءُ زِيَادَةً فِي الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ كُلَّمَا أَحَدَثَ مَعْصِيَةً أزدادَ كُفْرًا، ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، كما أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَحَدَثَ الطَّاعَةَ أزدادَ إِيمَانًا، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤].

وَقُرِيءَ: ﴿يُضَلُّ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَ«يُضَلُّ» بَفَتْحِ الْيَاءِ وَالضَّادِ، وَ«يُضَلُّ» عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: «لِيُؤَطَّنُوا» بِالتَّشْدِيدِ.

وَالنَّسِيءُ: مَصْدَرٌ نَسَاءً: إِذَا أَخْرَهَ، يُقَالُ: نَسَاءَهُ نَسَاءً وَنَسَاءً وَنَسِيئًا، كَقَوْلِكَ: مَسَّهُ مَسًّا وَمَسَّاسًا وَمَسِيئًا، وَقُرِيءَ بِهِنَّ جَمِيعًا. وَقُرِيءَ: (النَّسِيءُ) بِوَزْنِ: النَّدِيءِ، وَ«النَّسِيءُ» بِوَزْنِ: النَّهْيِ، وَهِيَ تَخْفِيفُ النَّسِيءِ وَالنَّسَاءِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فِيحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾؟ قُلْتَ: مَعْنَاهُ: فِيحِلُّوا - بِمُؤَاطَاةِ الْعِدَّةِ وَحَدَّهَا مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ - مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْقِتَالِ

قال الإمام: «هذا إنما يصح لو حملنا ﴿النَّسِيءُ﴾ عَلَى الْمَفْعُولِ^(١)، وهو مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ الشَّهْرُ الْمُؤَخَّرُ كُفْرًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ: الْعَمَلُ الَّذِي بِهِ يَصِيرُ الشَّهْرُ نَسِيئًا زِيَادَةً فِي الْكُفْرِ، وَالْمَعْنَى: يُحَلُّونَ ذَلِكَ الْإِنْسَاءَ عَامًا، وَيُحْرَمُونَ عَامًا»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَقُرِيءَ: ﴿يُضَلُّ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ): حَفْصٌ وَهَمْزٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَالْباقُونَ: بَفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الضَّادِ^(٣). وَأَمَّا بَفَتْحِ الْيَاءِ وَالضَّادِ، وَضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الضَّادِ: فَشَاذٌ.

قَوْلُهُ: (وَقُرِيءَ: «النَّسِيءُ» بِوَزْنِ النَّدِيءِ)، وَرَشٌّ: «إِنَّمَا النَّسِيءُ» بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَالْباقُونَ: بِالْهَمْزِ وَإِسْكَانِ الْيَاءِ مَعَ الْمَدِّ^(٤).

(١) أي: المنسوء، بمعنى: المؤخر، وهو الشهر الذي أخر عن موضعه.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٤٦).

(٣) انظر: «التيسير» ص ١١٨، و«حجة القراءات» ص ٣١٨.

(٤) انظر: «التيسير» ص ١١٨.

أَوْ مِنْ تَرْكِ الْاِخْتِصَاصِ الْأَشْهُرِ بَعَيْنِهَا.

﴿زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ﴾: خَذَلَهُمُ اللَّهُ، فَحَسِبُوا أَعْمَالَهُمُ الْقَبِيحَةَ حَسَنَةً،
﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ أَي: لَا يَلْطَفُ بِهِمْ، بَلْ يَخْذَلُهُمْ.

وَقُرِي: «زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

[﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ أَلَمْ تَقُلْتُمْ إِنْ لَمْ يَأْتِكُمْ أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَمْرٌ مِنَ الْأَخِيْرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْأَخِيْرَةِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ * إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا خَيْرَكُمْ وَلَا تَنْصُرُوهُ سَنِيئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَنْجِسْ إِنَّكَ اللَّهُ مَنَّانٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٣٨-٤١﴾]

قوله: (أَوْ مِنْ تَرْكِ الْاِخْتِصَاصِ الْأَشْهُرِ): «الأشهر»: منصوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، وَيُرْوَى: «لِلْأَشْهُرِ»، وَ«الْاِخْتِصَاصِ»: مَفْعُولٌ «تَرَكَ»^(١)، «أَوْ مِنْ تَرْكِ» عَطْفٌ عَلَى «مِنْ الْقِتَالِ».

أَي: يَلْزِمُهُمْ بِمُوَاطَاةِ الْعِدَّةِ وَحَدَّهَا مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصِ تَحْلِيلٍ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْقِتَالِ، أَوْ تَحْلِيلٍ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنْ تَرْكِ الْاِخْتِصَاصِ لِلْأَشْهُرِ بَعَيْنِهَا، وَهِيَ الْوَاجِبَانِ الْمَذْكُورَانِ فِي قَوْلِهِ: «وَقَدْ خَالَفُوا التَّخْصِيصَ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْوَاجِبَيْنِ».

وَتَحْرِيْرُهُ: أَنَّهُ تَعَالَى أَمْرَهُمْ بِشَيْءٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ شَيْءٍ؛ أَمْرَهُمْ أَنْ يُعْظَمُوا الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ بَعَيْنِهَا، وَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالَ فِيهَا، كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: «وَكَانَتِ الْعَرَبُ قَدْ تَمَسَّكَتْ بِهِ وَرِاثَةً

(١) كَأَنَّهُ يُرِيدُ: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ مَحَلُّهُ هُنَا الْإِضَافَةَ.

﴿أَتَأْتَلْتُمْ؟﴾: تَنَاقَلْتُمْ، وَبِهِ قَرَأَ الْأَعْمَشُ، أَي: تَبَاطَأْتُمْ وَتَقَاعَسْتُمْ، وَضُمَّنَ مَعْنَى الْمِيلِ وَالْإِخْلَادِ، فَعُدِّي بِـ ﴿إِلَى﴾، وَالْمَعْنَى: مِلْتُمْ إِلَى الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا، وَكَرِهْتُمْ مَشَاقَّ السَّفَرِ وَمَتَاعِبَهُ، وَنَحْوَهُ: ﴿أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَأَتَّبَعَ هَوْنَهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وَقِيلَ: مِلْتُمْ إِلَى الْإِقَامَةِ بِأَرْضِكُمْ وَدِيَارِكُمْ.

وَقُرِي: «أَتَأْتَلْتُمْ؟» عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي مَعْنَاهُ الْإِنْكَارُ وَالتَّوْبِيخُ.

منهما - أي: من إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام - فكانوا يُعْظَمُونَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ، وَيُحْرَمُونَ الْقِتَالَ فِيهَا، وَإِنْ اسْتَحْفَظُوا الْحُرْمَةَ بِمُوَاطَاةِ الْعِدَّةِ، فَقَدْ أَحَلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْقِتَالِ فِيهَا، أَوْ هَتَكُوا بِسَبَبِ تَرْكِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَشْهُرِ بَعَيْنِهَا حُرْمَتَهَا وَتَعْظِيمَهَا، حَيْثُ أَوْفَعُوا الْقِتَالَ فِيهَا. وَلَوْ حُجِلَ «أَوْ» فِي قَوْلِهِ: «أَوْ مِنْ تَرْكِ الْإِخْتِصَاصِ»^(١) عَلَى مَعْنَى الْوَاوِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَذْرًا أَوْ تَنْذِيرًا﴾ [المرسلات: ٦]، كَانَ أَوْجَةً لِمَا لَزِمَهُمُ الْأَمْرَانِ مَعًا.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَحَلُّوا النَّسِيءَ عَامًا وَحَرَّمُوهُ عَامًا لِيُوَاطِئُوا الْعِدَّةَ، فَيَسْلُقُوا بِذَلِكَ عَلَى تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: ﴿﴿أَتَأْتَلْتُمْ؟﴾: تَنَاقَلْتُمْ﴾: قَالَ الزَّجَّاجُ: «إِنَّ النَّاءَ أُدْغِمَتْ فِي النَّاءِ، فَصَارَتْ نَاءً سَاكِنَةً، فَابْتَدَتْ بِالْفِ الْوَضْلِ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَتَقَاعَسْتُمْ): تَقَاعَسَ عَنِ الْأَمْرِ: تَأَخَّرَ وَلَمْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (مِلْتُمْ إِلَى الْإِقَامَةِ بِأَرْضِكُمْ): هَذَا تَصْرِيحٌ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ كِنَايَةٌ، لِقَوْلِهِ: «مِلْتُمْ إِلَى الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا»^(٣)، وَاسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿﴿أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَأَتَّبَعَ هَوْنَهُ﴾﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وَهُوَ الْوَجْهُ لِمُطَابَقَةِ قَوْلِهِ: ﴿﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾﴾.

(١) من قوله «بالأشهر بعينها» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٤٧).

(٣) أي: أن «الأرض» في قوله تعالى: ﴿﴿أَتَأْتَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾﴾ كناية عن «الدنيا وشهواتها».

فإن قلت: فما العاملُ في ﴿إِذَا﴾، وحرف الاستيفهام مانعةٌ أن يُعمَلَ فيه؟ قلتُ: ما دَلَّ عليه قوله: ﴿أَنفَأَقَلَّتُمْ﴾، أو ما في ﴿مَا لَكُمْ﴾ من معنى الفعل، كأنه قيل: ما تصنعون إذا قيل لكم؟ كما تُعمَلُ في الحال إذا قلتُ: ما لك قائماً؟

وكان ذلك في غزوة تبوك في سنة عشر، بعد رجوعهم من الطائف، استنفرُوا في وقت عُسرةٍ وقَيْظٍ وَقَحْطٍ مَعَ بُعْدِ الشُّقَّةِ وكثرة العَدُوِّ، فسَقَّ عليهم. وقيل: ما خَرَجَ رسولُ الله ﷺ في غزوةٍ إلا وَرَى عنها بغيرها، إلا في غزوة تبوك؛ لَيْسَتِ عِدَّةُ النَّاسِ تَمَامَ العُدَّةِ.

﴿مِنَ الْآخِرَةِ﴾ أي: بدَلُ الْآخِرَةِ، كقوله: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠]، ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾: في جَنِبِ الْآخِرَةِ.

﴿إِلَّا تَنفَرُوا﴾ سَخَطَ عَظِيمٌ عَلَى الْمُتَأَقِّلِينَ حَيْثُ أَوْعَدَهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ مُطْلَقٍ يَتَنَاولُ عَذَابَ الدَّارَيْنِ، وَأَنَّهُ يُهْلِكُهُمْ، وَيَسْتَبْدِلُ بِهِمْ قَوْمًا آخِرِينَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَأَطْوَعًا، وَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُمْ فِي نُصْرَةِ دِينِهِ، لَا يَقْدَحُ تَنَاقُلُهُمْ فِيهَا شَيْئًا.

قوله: (وحرف الاستيفهام مانعة): أي: مَنَعَ أَنْ يَعمَلَ ﴿أَنفَأَقَلَّتُمْ﴾ في الظرف؟ وأجاب: أنَ العاملِ معنَى ﴿أَنفَأَقَلَّتُمْ﴾، وهو: مِثْمٌ، مثاله: ﴿أَهَذَا كَمَا تَرَبَّأْنَا لِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥]، أي: أَنَعَادُ إِذَا كُنَّا تَرَبَّأًا؟

قوله: (الشُّقَّةُ): وهي السَّفَرُ البَعِيدُ.

قوله: (وَرَى عنها): هو مِن: وَرَيْتُ الخَبَرَ تَوْرِيَةً: إِذَا سَتَرْتَهُ وَأَظْهَرْتِ غَيْرَهُ.

قوله: (وَأَنَّهُ يُهْلِكُهُمْ): عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «عَذَابِ أَلِيمٍ» عَلَى سَبِيلِ التَّفْسِيرِ، لِيَصِحَّ عَطْفُ «وَيَسْتَبْدِلُ» عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُمْ»، يَعْنِي: دَلَّ جَوَابُ الشَّرْطِ - وَهُوَ ﴿يُعَذِّبُكُمْ﴾ - وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ، عَلَى الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُمْ إِنْ لَا يَنْفَرُوا يَسْتَحِقُّوا سَخَطًا عَظِيمًا مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، بِأَنَّ يَجْمَعُ لَهُمْ عَذَابَ الدَّارَيْنِ، وَأَنَّهُ يُهْلِكُهُمْ وَيَسْتَبْدِلُ بِهِمْ قَوْمًا آخِرِينَ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا، لِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُمْ فِي نُصْرَةِ دِينِهِ.

وقيل: الضميرُ للرسول، أي: ولا تَضُرُّوه؛ لأنَّ الله تعالى وَعَدَهُ أَنْ يَعِصِمَهُ مِنَ النَّاسِ، وَأَنْ يَنْصُرَهُ، وَوَعَدَ اللهُ كَائِنًا لَا مَحَالَةَ، وقيل: يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: ﴿قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ أَهْلَ الْيَمَنِ، وقيل: أبناءُ فارس، والظاهرُ مُسْتَعْنٍ عَنِ التَّخْصِيسِ.

فإن قلت: كَيْفَ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾ جواباً لِلشَّرْطِ؟ قلت: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَسَيَنْصُرُهُ مَنْ نَصَرَهُ حِينَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَلَا أَقْلٌ مِنَ الْوَاحِدِ، فدلَّ بقوله: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾ عَلَى أَنَّهُ يَنْصُرُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، كَمَا نَصَرَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَوْجَبَ لَهُ النَّصْرَةَ، وَجَعَلَهُ مَنْصُورًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَلَنْ يُحَدِّثَ مِنْ بَعْدِهِ.

وَأَسَدُّ الْإِخْرَاجِ إِلَى الْكُفَّارِ، كَمَا أَسَدَّهُ إِلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ قَرَّبَكَ إِلَيَّ أَخْرَجْتَك﴾ [محمد: ١٣]، لِأَنَّهُمْ حِينَ هَمُّوا بِإِخْرَاجِهِ أَذِنَ اللهُ لَهُ فِي الْخُرُوجِ، فَكَانَهُمْ أَخْرَجُوهُ.

قوله: (وقيل: الضميرُ للرسول ﷺ): أي: لَا تَضُرُّوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ صَاحِبُ «الانْتِصَافِ»: «يُؤَيِّدُ هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾»^(١). وَقُلْتُ: الْمَعْنَى: إِلَّا تَنْفِرُوا مَعَ مَنْ يَسْتَفِرُّكُمْ بِقَوْلِهِ: «انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ»، لَا تَضُرُّوه شَيْئًا، وَاللهُ نَاصِرُهُ، وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَلَا تَرَوْنَ كَيْفَ نَصَرَهُ اللهُ تَعَالَى حِينَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ؟
قوله: (فيه وجهان)، الانتصاف: «الفرقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ عَمِيرٍ، وَغَايَتُهُ: أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ وَعَدَهُ بِنُصْرَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ أَكَّدَ اللهُ تَحْقِيقَهُ بِوُجُودِ نُصْرَةٍ مِنْ قَبْلِ، وَفِي الثَّانِي إِخْبَارٌ بِاسْتِمْرَارِ نَصْرِ مَاضٍ، وَالْأَمْرُ فِيهَا مُتَقَارِبٌ»^(٢).

(١) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ١٩٠) بحاشية «الكشاف»، ولفظه: «ويُقرَّبُ إعادة الضمير إلى الرسول ﷺ: أَنَّ الضمير في قوله: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾ عَقِيبَ ذَلِكَ عَائِدٌ إِلَيْهِ اتِّفَاقًا، وَهُوَ أَوْضَحُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى الْمَخْتَصِرَةَ جَدًّا.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الانتصاف» بحاشية «الكشاف»، والله أعلم.

﴿فَأَنبَأَ اثْنَيْنِ﴾: أَحَدَ الْاِثْنَيْنِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وَهِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُرْوَى: «أَنَّ جِبْرِيلَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ لَمَّا أَمَرَهُ بِالْخُرُوجِ، قَالَ: مَنْ يَخْرُجُ مَعِيَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ»، وَاتِّصَابُهُ عَلَى الْحَالِ، وَقُرِئَ: «ثَانِي اثْنَيْنِ» بِالسُّكُونِ.

﴿وَإِذْ هُمَا﴾ بِدَلٍّ مِنْ ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾، وَالْغَارُ: نَقْبٌ فِي أَعْلَى «تُور»، وَهُوَ جَبَلٌ فِي يَمَنِيٍّ مَكَّةَ عَلَى مَسِيرَةِ سَاعَةٍ، مَكَّنَّا فِيهِ ثَلَاثًا، ﴿وَإِذْ يَقُولُ﴾ بِدَلٍّ ثَانٍ.

وَقُلْتُ: قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا نَصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ مِنْ بَابِ قَوْلِكَ: إِنْ تُكْرِمْنِي الْآنَ فَقَدْ أَكْرَمْتَكِ أَمْسٍ. فَقَوْلُهُ: «فَسَيَنْصُرُهُ مَنْ نَصَرَهُ»: إِخْبَارٌ عَلَى سَبِيلِ التَّوْبِيخِ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ اللَّهَ نَاصِرُهُ الْآنَ كَمَا كَانَ نَاصِرَهُ فِيهَا مَضَى، فَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْكُمْ، وَلَا يَنْصُرُهُ خِذْلَانُكُمْ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْجَبَ لَهُ النَّصْرَةَ»^(١) إِخْبَارٌ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ بِأَنَّهُ مَنْصُورٌ، فَالْنُّصْرَةُ عَلَى الْأَوَّلِ وَاقِعَةٌ تَحْقِيقًا، وَهِيَ أَمَارَةٌ لِلنُّصْرَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَعَلَى الثَّانِي: النَّصْرَةُ مَحْتَمٌ عَلَيْهَا مُقَدَّرَةٌ، وَمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاجِبٌ الْوُقُوعِ.

قَوْلُهُ: (وَإِتِّصَابُهُ عَلَى الْحَالِ): قَالَ الزَّجَّاجُ: «الْمَعْنَى: فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَحَدًا اثْنَيْنِ، أَي: مُتَّفِرِدًا إِلَّا مِنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»^(٢)، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «فَهُوَ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ، أَي: أَحَدًا اثْنَيْنِ»^(٣). قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ: «ثَانِي اثْنَيْنِ» بِالسُّكُونِ)، قِيلَ: هُوَ عَلَى حَذْفِ الْحَرَكَةِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «حَقَّقَهَا التَّحْرِيكُ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُورَةِ فِي الشَّعْرِ، وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ بِضَّرُورَةٍ، وَلِذَلِكَ أَجَازَوْهُ فِي الْقُرْآنِ»^(٤).

قَوْلُهُ: (وَإِذْ هُمَا﴾ بِدَلٍّ مِنْ ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾: قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «﴿إِذْ هُمَا﴾ ظَرْفٌ لـ ﴿نَصَرَهُ﴾، لِأَنَّهُ بِدَلٍّ مِنْ ﴿إِذْ﴾ الْأُولَى، وَمَنْ قَالَ: الْعَامِلُ فِي الْبَدَلِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُبَدَلِ

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «إِخْبَارٌ عَلَى سَبِيلِ التَّوْبِيخِ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ط).

(٢) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» لِلزَّجَّاجِ (٢: ٤٤٩).

(٣) «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ (٢: ٦٤٤).

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (٢: ٦٤٤). وَنَحْوُهُ فِي «الْمَحْتَسِبِ» لِابْنِ جَنِيٍّ (١: ٢٨٩).

قيل: طَلَعَ الْمُشْرِكُونَ فَوْقَ الْغَارِ، فَأَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ تَصَبَّ الْيَوْمَ ذَهَبَ دِينُ اللَّهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا ظَنَنْتُكَ بَاثِنِينَ اللَّهُ تَالِثَهُمَا»، وَقِيلَ: لَمَّا دَخَلَ الْغَارَ بَعَثَ اللَّهُ حَامَتَيْنِ فَبَاضَتَا فِي أَسْفَلِهِ، وَالْعَنْكَبُوتَ فَنَسَجَتْ عَلَيْهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعْمِ أَبْصَارَهُمْ»، فَجَعَلُوا يَتَرَدَّدُونَ حَوْلَ الْغَارِ وَلَا يَقْطُنُونَ، قَدْ أَخَذَ اللَّهُ بِأَبْصَارِهِمْ عَنْهُ.

وقالوا: مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ كَفَرَ؛ لِإِنْكَارِهِ كَلَامَ اللَّهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِسَائِرِ الصَّحَابَةِ.

﴿سَكَّيْنَتُهُ﴾: مَا أَلْقَى فِي قَلْبِهِ مِنَ الْأَمْنَةِ الَّتِي سَكَنَ عِنْدَهَا، وَعَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَصِلُونَ إِلَيْهِ، وَ«الْجُنُودُ»: الْمَلَائِكَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَالْأَحْزَابِ وَحُنَيْنٍ، وَ﴿كَلِمَةُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: دَعْوَتُهُمْ إِلَى الْكُفْرِ، وَ﴿كَلِمَةُ اللَّهِ﴾: دَعْوَتُهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَقُرِئَ: «كَلِمَةُ اللَّهِ» بِالنُّصْبِ،

قَدَّرَ لَهَا فِعْلًا آخَرَ، أَي: نَصَرَهُ إِذْ هُمَا، ﴿إِذْ يَقُولُ﴾ [بَدَلٌ أَيْضًا] ^(١)، وَقِيلَ: ﴿إِذْ هُمَا﴾ ظَرْفٌ لـ ﴿تَأْنِيكَ﴾.

قوله: (وقالوا: مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ كَفَرَ): عَنِ التِّرْمِذِيِّ ^(٢) عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْتَ صَاحِبِي فِي الْحَوْضِ، وَصَاحِبِي فِي الْغَارِ».

قوله: (وقُرِئَ: «وكلمة الله» بالنُّصْبِ): قَالَ الْقَاضِي: «قَرَأَهَا يَعْقُوبُ، عَطْفًا عَلَى ﴿كَلِمَةَ الَّذِينَ﴾» ^(٣).

(١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركته من «البيان» (٢: ٦٤٤).

(٢) في «جامعه» (٣٦٧٠).

(٣) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٤٦).

والرفع أوجه، و﴿هه﴾ فصلٌ أو مُبتدأ، وفيها تأكيدٌ فَضِّلَ كلمة الله في العلوِّ، وأنها الْمُخْتَصَّةُ به دونَ سائرِ الكَلِمِ.

﴿خِفَافًا وَيَقَالًا﴾: خِفَافًا فِي التَّفْوِيرِ لِنَشَاطِكُمْ لَهُ، وَثِقَالًا عَنْهُ لِمَشَقَّتِهِ عَلَيْكُمْ، ...

قوله: (والرَّفْعُ أَوْجِه): لأنه يدلُّ على الثَّبُوتِ والدَّوامِ، وَأَنَّ الجَعْلَ لم يَطَّرَقْ على كلمة الله، وأنها في نفسها عالية، وفيه إشارةٌ إلى قِدَمِ كَلِمَاتِ الله. قال أبو البقاء: «النَّصْبُ ضَعِيفٌ»^(١)؛ لأنَّ فيه دلالةً على أَنَّ كلمة الله كانت سَفْلَى، فصارت عُلْيَا، وليس كذلك، وَأَنَّ التَّوَكِيدَ بِالضَّمِيرِ المرفوعِ للمنصوب^(٢) بعيد، إِذ القياسُ بِأَبَاها»^(٣).

قوله: (خِفَافًا فِي التَّفْوِيرِ لِنَشَاطِكُمْ)، الراغب: «الخفيف: بإزاء الثقل، ويُقالُ ذلكُ باعْتِبَارِ

(١) وهي قراءة يعقوب، كما في «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٢٧٩)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للدماطي ص ٢٤٢، و«البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ١٣٦.

(٢) يُرِيدُ بالضَّمِيرِ المرفوع: «هي»، وهو ضميرُ الفَصْلِ الواقعِ بَيْنَ المبتدأ والخبر على قراءة الرفع، أما على قراءة النصب فإنه واقعٌ بَيْنَ المفعولِ الأولِ والمفعولِ الثاني، والغايةُ منه التأكيد، فيلزمُ توكيدُ الاسمِ المنصوبِ بالضَّمِيرِ المرفوع.

قلت: وهو غيرُ مُتَّجِه، وَيَنْقُضُهُ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْصَى الَّذِينَ يَسْبُخُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْتُلُوا لِأَنْفُسِكُمْ تَتَرْتَمِدُونَ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ [الزمل: ٢٠].

(٣) «التيبان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٥).

هذا وقد تابع المؤلفُ رحمه الله تعالى أبا البقاء العكبريَّ في تضعيفِ قراءة النصب، مع أنها قراءة يعقوب، وهو أحدُ القُرَاءِ العشرة، وقراءته متواترة، فلا يُسَلِّمُ تضعيفُها. أما ترجيحُ قراءة الرفع عليها كما فعل الزمخشريُّ فالأمرُ فيه أهون.

وقد وَجَّهَ العلامةُ ابنُ عاشور هذه القراءة فقال في «التحرير والتنوير» (١٠: ٢٠٦): «فتكون كلمة الله عُلْيَا بجَعْلِ الله وتقديره». قلت: ولا يلزمُ من ذلك أن تكونَ سَفْلَى ثم صارت عُلْيَا، لأنَّ الراو لا تقتضي الترتيب، فيكونُ جَعْلُهُ سبحانه كلمته عُلْيَا أزلِيًّا، وإن كان مُتَأَخِّرًا في الذِّكْرِ عن جَعْلِهِ كلمة الذين كفروا سَفْلَى، والله أعلم.

أَوْ: خِيفَا فَلَئِنَّ عِيَالِكُمْ وَأَذْيَالِكُمْ، وَثِقَالًا لِكَثْرَتِهَا، أَوْ: خِيفَا فَمِنَ السَّلَاحِ وَثِقَالًا مِنْهُ، أَوْ: رُكْبَانًا وَمُشَاةً، أَوْ: شَبَابًا وَشُيُوخًا، أَوْ مَهَازِيلَ وَسِمَانًا، أَوْ: صِحَاحًا وَمِرَاضًا.

وعن ابن أم مكتوم أنه قال ليرسول الله ﷺ: أعلني أن أنفر؟ قال: «نعم»، حتى نزل قوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧]، وعن ابن عباس: نُسِخَتْ بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ [التوبة: ٩١]، وعن صفوان بن عمرو: كنت والياً على جِمْص، فلقيت شيخاً كبيراً قد سقط حاجباه من أهل دمشق على راحلته يريد الغزو. فقلت: يا عم، لقد أعذر الله إليك، فرفع حاجبيه، وقال: يا ابن أخي، استنفرنا الله خيفاً وثقلاً، ألا إنه من حجة الله بيته. وعن الزهري: خرج سعيد بن المسيب إلى الغزو، وقد ذهبته إحدى عينيه، فقيل له: إنك عليل صاحب ضرر، فقال: استنفر الله الخفيف والثقيل، فإن لم يمكنني الحرب كثرت السواد، وحفظت المتاع.

﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ إيجاب للجهاد بهما إن أمكن، أو بأحدهما، على حسب الحال والحاجة.

المُضَايِفَةُ بِالْوِزْنِ، وَقِيَاسُ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ إِلَى الْآخَرِ، نَحْوُ: دِرْهَمٌ خَفِيفٌ وَدِرْهَمٌ ثَقِيلٌ. وَبِاعْتِبَارِ مُضَايِفَةِ الزَّمَانِ، نَحْوُ: فَرَسٌ خَفِيفٌ وَفَرَسٌ ثَقِيلٌ: إِذَا عَدَا أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَيُقَالُ: خَفِيفٌ؛ فِيمَا يَسْتَحْلِيهِ النَّاسُ، وَثَقِيلٌ؛ فِيمَا يَسْتَوِخِمْهُ، فَيَكُونُ الْخَفِيفُ مَدْحًا، وَالثَّقِيلُ ذَمًّا، وَفِي عَكْسِهِ يُقَالُ: خَفِيفٌ؛ فَيَمُنُّ فِيهِ طَيْشٌ، وَثَقِيلٌ؛ فِيمَا فِيهِ وَقَارٌ^(١).

قوله: (لقد أعذر الله إليك)، النهاية: «أعذر الله إليك: معناه: عذرك الله، وجعلك موضع العذر، وأسقط عنك الجهاد، ورخص لك في تركه».

قوله: (إيجاب للجهاد بهما إن أمكن، أو بأحدهما، على حسب الحال): هذا التخيير^(٢) يعطيه عطف «جاهدوا» على «أنفروا خيفاً وثقلاً»، لأنه كالالتفسير له.

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) تحرف في (ح) و(ف) إلى: «هذا التحقير»، وأثبت من (ط).

[لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشَّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ
بِاللَّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٤٢﴾]

العَرَضُ: ما عَرَضَ لَكَ مِنْ منافع الدُّنْيَا، يُقال: الدُّنْيَا عَرَضٌ حَاضِرٌ يَأْكُلُ مِنْهُ
الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، أَي: لَوْ كَانَ ما دُعُوا إِلَيْهِ غُنْماً قَرِيباً سَهْلاً المَنالِ، ﴿وَسَفَرًا قَاصِدًا﴾:
وَسَطًا مُقَارِبًا، ﴿الشَّقَّةُ﴾: المِساْفَةُ الشَّاطِئَةُ الشَّاقَّةُ، وَقَرَأَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ: «بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ
الشَّقَّةُ»، بِكسْرِ العَيْنِ وَالشَّيْنِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

يقولون: لا تبعُد، وهُم يَدْفِنُونَهُ ولا بُعْدَ إلا ما تُوارِي الصَّفائِحُ

﴿بِاللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾، أَوْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِهِمْ،

قوله: (يقولون: لا تبعُد) البيت^(١): بَعَدَ وَبَعُدَ: لغتان^(٢)، إلا أن «بَعَدَ» - بِكسْرِ العَيْنِ -
أَخْصُ بَبَعْدِ المَوْتِ. و«لا تبعُد»: يُسْتَعْمَلُ فِي المِصائِبِ، وَليْسَ فِيها طَلَبٌ وَلا سُؤالٌ، وَإِنا هُوَ تَنْبِيهُ
عَلَى شِدَّةِ الحَاجَةِ إِلَى المَفقُودِ^(٣)، وَتَناهِى الجَزَعِ عَلَى المُفْجِعِ بِهِ، وَغَلَبَةِ التَّحَسُّرِ عَلَيْهِ، وَقَالَ الأَخرى:
لا يُبْعِدُ اللهُ إِخْواناً لَنا ذَهَبُوا أَفْناهُمُ حَدَثانُ الدَّهْرِ وَالأَبْدِ^(٤)

قوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ إِلَى آخِرِهِ: فِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مِنْ غَيرِ تَرتِيبٍ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «أَي: سَيَحْلِفُونَ؛
يقولون: بالله» مَبْنِيٌّ عَلَى الوَجْهِ الثَّانِي، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ﴿بِاللَّهِ﴾ مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِهِمْ، وَقَوْلُهُ: «أَوْ
سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ يَقُولُونَ» عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّ ﴿بِاللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾.

(١) لم أقف عليه عند غير الزمخشري، ونحوه قول مالك بن الرِّيب المازني:

يقولون: لا تبعُد وهُم يَدْفِنُونِي وأين مَكانُ البُعْدِ إلا مَكانِيا

انظره في: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣: ٢٠٤)، و«لسان العرب»، مادة (بعد).

(٢) واللغتان في كتاب الله عز وجل - على قراءة حفص، فضلاً عن غيرها -، فمن الأولى: قوله تعالى: ﴿أَلَا
بَعْدَ لِمَئذٍ كَمَا بَعَدَتْ نَمُودٌ﴾ [هود: ٩٥]، ومن الثانية: هذه الآية: ﴿بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشَّقَّةُ﴾.

(٣) تحرف في (ح) إلى: «المقصود»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٤) ذكره أبو تمام في «الحماسة» ص ١٥٩، ولم يُسَمِّ قائله، وعزاه أبو الفتح المطرزي في «المعرب»، مادة (أبد)،
إلى خلف بن خليفة. وحدثان الدهر: نوائبه، كما في «لسان العرب»، مادة (حدث).

والقول مُرادٌ في الوجهين، أي: سَيَحْلِفُونَ - يعني: المتخلفين - عِنْدَ رُجُوعِكَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكِ مُعْتَذِرِينَ؛ يقولون: بالله لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ، أو: سَيَحْلِفُونَ بالله ويقولون: لو اسْتَطَعْنَا.

وقوله: ﴿لَخَرَجْنَا﴾ سَدَّ مَسَدَ جَوَابِ الْقَسَمِ و﴿لَوْ﴾ جميعاً، والإخبارُ بما سوف يكونُ بعدَ القولِ؛ مِنْ حَلْفِهِمْ واعتذارهم، وقد كان: مِنْ جُمْلَةِ الْمُعْجِزَاتِ، ومعنى «الاستِطاعة»: استِطاعةُ العُدَّةِ، أو استِطاعةُ الأبدانِ، كأنهم تمارضوا.

وقرئ: «لَوْ اسْتَطَعْنَا»، بضمِّ الواو؛ تشبيهاً لها بواوِ الجمعِ في قوله: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٩٤].

﴿يَهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ إما أن يكونَ بَدَلًا مِنْ ﴿سَيَحْلِفُونَ﴾، أو حالاً بمعنى: مُهْلِكِينَ، والمعنى: أنهم يوقِعُونَهَا فِي الْهَلَاكِ بِحَلْفِهِمْ الْكَاذِبِ، وما يحلفونَ عليه مِنْ التَّخَلُّفِ، ويحتملُ أن يكونَ حالاً مِنْ قوله: ﴿لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ وَإِنْ أَهْلَكْنَا أَنْفُسَنَا، وَالْقَيْنَاهَا فِي التَّهْلُكَةِ بِأَنْحَمَلُهَا مِنَ الْمَسِيرِ فِي تِلْكَ الشَّقَّةِ، وَجَاءَ بِهِ عَلَى لَفْظِ الْغَائِبِ، لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنْهُمْ، لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوْ اسْتَطَاعُوا الْخُرُوجَ، لَكَانَ سَدِيدًا، يُقَالُ: حَلَفَ بِاللَّهِ لَيَفْعَلَنَّ وَلَا فَعَلَنَّ، فَالغَيْبَةُ عَلَى حُكْمِ الْإِخْبَارِ، وَالتَّكَلُّمُ عَلَى الْحِكَايَةِ.

قوله: (سَدَّ مَسَدَ جَوَابِ الْقَسَمِ و﴿لَوْ﴾ جميعاً): نحوه: لئن أكرمتني لأكرمتك.

قوله: (وجاء به على لفظ الغائب، لأنه مُخْبِرٌ عَنْهُمْ)، يعني: ﴿يَهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ حالٌ مِنْ ضميرِ الجماعَةِ فِي ﴿لَخَرَجْنَا﴾، وَإِنْ اخْتَلَفَا حِكَايَةً وَعَيْبَةً، لِأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ، لِأَنَّهُ قَالَ: «﴿يَاللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾، أو هو مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِهِمْ، وَالْقَوْلُ مُرَادٌ فِي الْوَجْهَيْنِ»، وَإِذَا كَانَ هَذَا مَقُولًا لِقَوْلِهِمْ اِحْتَمَلَ الْوَجْهَيْنِ، فَلَوْ حُكِيَ لَفِظُهُمْ لَقِيلَ: وَإِنْ أَهْلَكْنَا أَنْفُسَنَا، وَلَكِنْ جِيءَ بِمَعْنَاهُ، فَقِيلَ: ﴿يَهْلِكُونَ﴾، كَمَا يُقَالُ: حَلَفَ بِاللَّهِ لَيَفْعَلَنَّ وَلَا فَعَلَنَّ، فَالغَيْبَةُ فِي الْآيَةِ عَلَى حُكْمِ الْإِخْبَارِ، وَالتَّكَلُّمِ فِي الْمَثَالِ^(١) عَلَى حُكْمِ الْحِكَايَةِ.

(١) يعني: قوله: «لأفعلنَّ» في المثال الذي ذكره.

﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهْمَ حَقٌّ يَتَّبِعَنَّ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ
الْكاذِبِينَ﴾ [٤٣]

﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ كِنَايَةٌ عَنِ الْجِنَايَةِ، لِأَنَّ الْعَفْوَ رَادِفٌ لَهَا، وَمَعْنَاهُ: أَخْطَأْتُ
وَبَشَسَ مَا فَعَلْتُ، وَ﴿لِمَ أَذِنَتْ لَهْمَ﴾ بَيَانٌ لِمَا كُنِيَ عَنْهُ بِالْعَفْوِ،

قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ كِنَايَةٌ عَنِ الْجِنَايَةِ: وهو كذلك، ونحوه ما يُعزى إلى
الشافعي رضي الله عنه في قوله: «أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله»: «إنَّ الْعَفْوَ مُؤَدِّنٌ
بَسْبِ الدُّنْبِ». لكنَّ قوله: «أَخْطَأْتُ وَبَشَسَ مَا فَعَلْتُ» خطأ فاحشٌ، وبَشَسَ مَا فَعَلْتُ، وَلَا أَعْلَمُ
كَيْفَ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الشَّيْخُ، وَإِنَّ الْعَلَمُ فِي اسْتِخْرَاجِ لَطَائِفِ الْمَعَانِي، وَذَهَبَ عَنْهُ أَنْ فِي
أَمْثَالِ هَذِهِ الْإِشَارَاتِ - وَهِيَ تَقْدِيمُ الْعَفْوِ عَلَى الدُّنْبِ - إِشْعَاراً بِتَعْظِيمِ الْمُخَاطَبِ وَتَوْقِيرِهِ
وَتَوْقِيرِ حُرْمَتِهِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْجَهْمِ يُخَاطَبُ الْمُتَوَكَّلُ، وَقَدْ أَمَرَ بِتَمِيهِ:

عَفَا اللَّهُ عَنْكَ الْاِحْرَمَةَ تَجُودُ بِفَضْلِكَ أَنْ أَبْعَدَا^(١)
أَلَمْ تَرَ عَبْدًا عَدَا طَوْرَهُ وَمَوْلَى عَفَاهُ وَرُشْدًا هَدَى

وعن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: «انظُرُوا إِلَى هَذَا اللَّطْفِ، بَدَأَ بِالْعَفْوِ قَبْلَ أَنْ يُعِيرَهُ^(٢) بِالذَّنْبِ»،
وَأَمْثَالُ هَذَا الدُّنْبِ مِمَّا يَتَمَنَّى حُصُولَهُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ عِنْدَ نُزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيٌّ لِيُمَيِّتُهُمَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]: «مَا يَسْرُنَا أَنَّا لَمْ نَهَمَّ
بِالَّذِي هَمَمْنَا بِهِ، وَأَخْبَرَنَا اللَّهُ بِأَنَّهُ وَلِيُّنَا»^(٣).

(١) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: «ابن العلاء»، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ هَكَذَا فِي مَصْدَرٍ مِنْ مَصَادِرِهِ، وَقَافِيَةٌ مَا بَعْدَهُ مُجْتَمِعٌ كَوْنَهُ
تَحْرِيفًا، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «عيون الأخبار» لابن قتيبة (١: ١٠١)، وَ«نفع الطيب» (١: ٥٩٥).
عَلَى أَنَّهُ فِي «عيون الأخبار» بِلَفْظِ: «تَعَوَّدُ بِعَفْوِكَ أَنْ أَبْعَدَا»، وَفِي «نفع الطيب»: «أَلَا رَحْمَةً تَجُودُ بِعَفْوِكَ».

(٢) كَذَا فِي (ط)، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي «معالم التنزيل» لِلْبَغَوِيِّ (٤: ٥٥)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَوْلَفَ يَنْقُلُ مِنْهُ، وَفِي
(ح) وَ(ف): «يسره»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تفسيره» (آل عمران: ١٢٢)، وَتَقَدَّمَ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٢٢ مِنْ سُورَةِ
آل عمران (٤: ٢٤٧).

ومعناه: ما لك أذنت لهم في القعود عن الغزو حين استأذونك، واعتلوا لك بعلمهم، وهؤلاء استأنيت بالإذن، ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ﴾ مَنْ صَدَقَ فِي عُدْرِهِ مِنْ كَذَبٍ فِيهِ. وقيل: شيان فعلها رسول الله ولم يؤمر بهما: إذنه للمنافقين، وأخذهُ من الأسارى، فعاتبه الله.

[﴿لَا يَسْتَقْدِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ ٤٤]

﴿لَا يَسْتَقْدِنُكَ﴾ ليس من عادة المؤمنين أن يستأذونك في أن يجاهدوا،

قال السجّاوندي: ﴿عفا الله﴾: تعليمٌ تعظيمه صلوات الله عليه، ولولا تصدير العفو في العتاب لَمَا قام بصولة الخطاب، وربما يستعمل فيما لم يسبق به ذنب، ولا يتصور، كما تقول لمن تُعظمه: عفا الله عنك ما صنعت في أمري؟ ورضي الله عنك ما جأؤك عن كلامي؟

ومنه ما روى المصنف^(١) عن النبي ﷺ: «لقد عَجِبْتُ مِنْ يُوسُفَ وَكَرَمِهِ وَصَبْرِهِ، وَاللَّهُ يَعْفُرُ لَهُ، حِينَ سُئِلَ عَنِ الْبَقَرَاتِ الْعِجَافِ وَالسَّمَانِ، وَلَوْ كُنْتُ مَكَانَهُ مَا أَخْبَرْتُهُمْ حَتَّىٰ أَشْتَرِطَ أَنْ يُجْرَجُونَ»، الحديث مذكور في سورة يوسف، وهو لا يشعر إلا بالتعظيم.

قال الإمام: «يُجْمَلُ قَوْلُهُ: ﴿لَمْ أَذْنُ لَهُمْ﴾ عَلَى تَرْكِ الْأُولَى وَالْأَكْمَلِ، وَلَا سِيَّمَا هَذِهِ الْوَاقِعَةُ مِنْ جِنْسٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْاجْتِهَادِ»^(٢)، وغايته: أنه صلوات الله عليه ما أصاب فيه، فَدْخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ: «مَنْ اجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(٣).

قوله: (وهؤلاء استأنيت بالإذن)، النهاية: «استأنيت، أي: انتظرت وتربصت. ويُقال: أذبت وأنيت وتأنيت واستأنيت».

قوله: (﴿لَا يَسْتَقْدِنُكَ﴾ ليس من عادة المؤمنين): نفي العادة مُستفادٌ من نفي فعل المُستقبل المراد به الاستمرار، على نحو: فلان يقري الضيف ويحمي الحریم.

(١) في تفسير الآية ٥٠ من سورة يوسف (٨: ٣٦٣)، وانظر تحريجه هناك.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) من حديث عمرو بن العاص.

وكان الخُلَصُّ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ يَقُولُونَ: لَا تَسْتَأْذِنُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَدًا، وَلَنْجَاهِدَنَّ أَبَدًا مَعَهُ بِأَمْوَالِنَا وَأَنْفُسِنَا. ومعنى ﴿أَنْ يُجَاهِدُوا﴾: فِي أَنْ يُجَاهِدُوا،

قوله: ﴿أَنْ يُجَاهِدُوا﴾: فِي أَنْ يُجَاهِدُوا. قال الزَّجَّاجُ: «مَوْضِعُ ﴿أَنْ﴾ نَصْبٌ، الْمَعْنَى: لَا يَسْتَأْذِنُكَ هَوْلًا فِي أَنْ يُجَاهِدُوا، فَحَدَفَ الْجَزَاءَ وَأَوْصَلَ»^(١)، والمعنى: لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَسْتَأْذِنُوكَ فِي أَمْرِ الْجِهَادِ، لِأَنَّ عَادَتَهُمْ أَنْ يَكُونُوا مُتْرَصِّدِينَ مُرَابِطِينَ بِأَذِلَّةٍ أَرْوَاحَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

روينا عن مسلم^(٢) عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ رَجُلٌ مُنْسِكٌ بَعِنَانٍ قَرَسِيهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً - أَوْ: فَرْعًا - طَارَ عَلَى مَتْنِهِ، يَبْتَغِي الْقَتْلَ أَوْ الْمَوْتَ مَطَانَةً». ومثله قول الحماسي:

لَا يَسْأَلُونَ أَحَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا^(٣)

وعلى هذا معنى قوله: «كراهة أن يجاهدوا»: يعني: لَا يَسْتَأْذِنُوكَ لِأَجْلِ كِرَاهَةِ الْمَجَاهِدَةِ، فَإِنْ مَنْ يَسْتَأْذِنُ إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُ لِأَنَّهُ يَكْرَهُ الْمَجَاهِدَةَ، فَالْفِعْلُ دَاخِلٌ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ، ثُمَّ أَكَّدَ اللَّهُ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَعِذُّنَاكَ^(٤) الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ^(٥)﴾ [التوبة: ٤٥].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٥٠).

(٢) في «صحيحه» (١٨٨٩).

(٣) البيهقي لفريق بن أبي العنبري، انظر: «الحماسة» ص ١١.

(٤) من قوله: «لأجل كراهة المجاهدة» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٥) الذي يتلخص من التفسير في هذه الآية: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَعِذُّنَاكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا﴾، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالِاسْتِذْنَانِ قَوْلَهُ: ﴿أَنْ يُجَاهِدُوا﴾، وَالتَّقْدِيرُ: لَا يَسْتَأْذِنُكَ الْمُؤْمِنُونَ فِي الْجِهَادِ، أَوْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالِاسْتِذْنَانِ مَعْذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: لَا يَسْتَأْذِنُكَ الْمُؤْمِنُونَ فِي التَّخَلُّفِ كِرَاهَةَ الْجِهَادِ، أَوْ: لَا يَسْتَأْذِنُكَ الْمُؤْمِنُونَ فِي الْخُرُوجِ وَلَا الْقَعُودِ كِرَاهَةَ الْجِهَادِ. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥: ٤٩)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٤٨)، و«روح المعاني» للآلوسي (١٠: ١١٠).

أو: كراهة أن يُجاهدوا، ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ شهادة لهم بالانتظام في زُمرَةِ الْمُتَّقِينَ، وَعِدَّةٌ لَهُمْ بِأَجْرَلِ الثَّوَابِ.

[﴿إِنَّمَا يَسْتَفِذُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَزَّابَتْ قُلُوبُهُمْ فَبُهِتَ فِي رَيْبِهِمْ يَمْرَدُونَ﴾ * وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لِلَّهِ عُدَّةً وَلَكِنَّ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ * لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا ضَعُفًا وَلَوْلَا ضَعْفُ الَّذِينَ لَأَخْلَفْنَا لَكَ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ * لَقَدْ آتَيْنَا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَكَلَبْنَا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ ﴿٤٥-٤٨]

قال صاحب «الانتصاف»: «لا ينبغي لأحد أن يستأذن أخاه في فعلٍ معروف، ولا للمضيف أن يستأذن ضيفه في تقديم الطعام إليه، وذلك أمانة على التكلف، ووصف الله الخليل عليه السلام بقوله: ﴿فَرَأَى إِلَهَ آهْلِيهِ﴾ [الدرايات: ٢٦]، أي: ذهب حُفِيَّةً، فأتى بعجلٍ سمينٍ من أجود ما عنده، فهذا ما يجب أن يتأدب به، وأشدُّ من هذا التثاقل عن الخروج بعد الطلب»^(١).

قوله: ﴿﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾﴾ شهادة لهم بالانتظام في زُمرَةِ الْمُتَّقِينَ، وَعِدَّةٌ لَهُمْ بِأَجْرَلِ الثَّوَابِ: وأما الشَّهَادَةُ بِالْإِنْتِظَامِ: فمن وَضَعِ الْمُظْهَرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ، وَإِرَادَةِ الْجِنْسِ بِالْمُتَّقِينَ، فَيَدْخُلُونَ^(٣) فِيهِ دُخُولًا أَوْلِيَاءً.

وأما العِدَّةُ: فَإِنَّ مُتَقَضِيَ الْعِلْمِ بَعْدَ ذِكْرِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ خَيْرًا أَوْ شَرًّا، إِمَّا الْوَعْدُ بِالثَّوَابِ أَوْ الْوَعْدُ بِالْعِقَابِ.

(١) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ١٩٢) بحاشية «الكشاف».

(٢) أي: وَعِدَّةٌ، يُقَالُ: وَعَدْتُ وَعَدَا وَعِدَّةٌ.

(٣) في الأصول الخطية: «فيدخلوا».

﴿ إِنَّمَا يَسْتَعِذُّنَاكَ ﴾ يعني: المنافقين، وكانوا تسعة وثلاثين رجلاً، ﴿ وَتَرَدَّدُوا ﴾ عبارة عن التَّحِيرِ، لأنَّ التَّرَدَّدَ دَيْدُنُ الْمُتَحِيرِ، كما أنَّ الثَّبَاتَ والاستِقْرَارَ دَيْدُنُ الْمُسْتَبْصِرِ، وُقِرِّي: «عُدَّة»؛ بمعنى: عُدَّتَهُ، فَعَلَّ بِـ«العُدَّة» ما فَعَلَ بِـ«العِدَّة» مَنْ قَالَ:

وَأَخْلَفُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا

مِنْ حَذْفِ تَاءِ التَّائِيثِ، وتعويضِ المُضَافِ إِلَيْهِ مِنْهَا، وُقِرِّي: «عِدَّة»، بِكَسْرِ الْعَيْنِ بغيرِ إِضَافَةٍ، و«عِدَّة» بِإِضَافَةٍ.

فإن قلت: كيف موقع حرف الاستدراك؟ قلت: لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ ﴾ مُعْطِياً مَعْنَى نَفْيِ خُرُوجِهِمْ وَاسْتِعْدَادِهِمْ لِلغَزْوِ، قِيلَ: ﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ لِيُعَاقِبَهُمْ ﴾،.....

قوله: (عُدَّة، بمعنى: عُدَّتَهُ)، قال ابن جنِّي: «سَمِعَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ يَقْرَأُ بِهَا، وَطَرِيقُهُ: أَنْ يُرَادَ: وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لِأَعَدُّوا لَهُ عُدَّتَهُ، أَي: تَأَهَّبُوا لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ تَاءَ التَّائِيثِ، وَجَعَلَ هَاءَ الضَّمِيرِ كَالْعَوَاضِ مِنْهَا»^(١).

قوله: (وَأَخْلَفُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا): أوله:

إِنَّ الْخَلِيظَ أَجَدُّوا السَّيْنَ فَانْجَرَدُوا^(٢)

«الخليط»: كالتَّديمِ والمُنَادِمِ، و«الانجراد»: المُضِيُّ فِي الْأَمْرِ.

(١) «المحتسب» لابن جنِّي (١: ٢٩٢).

(٢) البيت للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، كما في «لسان العرب»، مادة (وعد)، وانظر الكلام على محل الشاهد فيه فيما ألحقه الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد آخر «شرح ابن عقيل» (٤: ٦٢٣)، بعنوان «تكملة في تصريف الأفعال».

ونصَّ ابنُ الأَباري - كما في «اللسان» - على أَنَّ «عِدِّي» تُكْتَبُ بِالْيَاءِ، يَعْنِي: بِالْأَلْفِ الَّتِي عَلَى صُورَةِ الْيَاءِ.

كأنه قيل: ما خَرَجُوا ولكن تَبَطُّوا عن الخروج لِكراهةِ انبعاثهم، كما تقول: ما أَحَسَنَ إِلَيَّ زيد، ولكن أَسَاءَ إِلَيَّ، ﴿فَتَبَطُّهُمْ﴾: فَكَسَلَهُمْ وَخَدَّاهُمْ وَضَعَّفَ رَغْبَتَهُمْ فِي الْإِنْبِعَاتِ.

﴿وَقِيلَ أَقْعُدُوا﴾ جَعَلَ إلقاءَ الله في قُلُوبِهِمْ كراهةَ الخروجِ أمراً بالقعود، وقيل: هو قولُ الشَّيْطَانِ بِالْوَسْوَسَةِ، وقيل: هو قولُهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ، وقيل: هو إِذْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ فِي الْقَعُودِ.

فإن قلت: كيف جاز أن يُوقِعَ اللهُ تعالى في نفوسهم كراهةَ الخروجِ إلى الغزو، وهي قبيحة، وتعالى اللهُ عن إلهام القبائح؟ قلت: خُرُوجُهُمْ كَانَ مَفْسُدةً؛ لقوله: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾، فكان إيقاعُ كراهةِ ذلك الخروجِ في نفوسهم حَسَنًا وَمَصْلَحَةً.

قوله: (كأنه قيل: ما خَرَجُوا ولكن تَبَطُّوا عن الخروج لِكراهةِ انبعاثهم): جَعَلَ فِعْلَ الْعَبْدِ أصلاً في الاعتبار، وذلك أَنَّ «لكن» تقتضي مُغايرةَ ما قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، وفي التنزيل (١): أَحَدُ الْمُتَغَايِرِينَ مِنْ جَانِبِ الْعَبْدِ، وَالْآخَرُ مِنْ جَانِبِ الرَّبِّ، وَالْمُصْتَفَى اعْتَبَرَ الْمُتَغَايِرِينَ مِنْ جَانِبِ الْعَبْدِ. وأما تقريره على رأينا (٢): لو أراد اللهُ خُرُوجَهُمْ لَجَعَلَهُمْ مُرِيدِينَ لِلخُرُوجِ، فَيَسْتَعِدُّونَ عُدَّتَهُ، وَلَكِنْ أَرَادَ تَبِطُّهُمْ. وهذا التقديرُ أَوْلَى، لأنَّ قوله: ﴿وَقِيلَ أَقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾، إِنَّمَا أُرِدَفَ لِيُوكِّدَ هَذَا الْمَعْنَى، وَيُوجِبَ تَأْوِيلَ الْمُسْتَدْرَكِ، وَإِنَّمَا أَسَنَدَ عَدَمَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ إِلَيْهِمْ، وَالْكَرَاهَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ الْمَقَامَ التَّوْبِيخِيَّ يَقْتَضِي النَّعْيَ عَلَيْهِمْ، وَنَحْنُ إِنْ قُلْنَا بِخَلْقِ الْأَفْعَالِ فَلَا نَقُولُ بِنَفْيِ الْإِسْطِطَاعَةِ وَالْكَسْبِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّوْبِيخِ قَوْلُهُ: ﴿وَقِيلَ أَقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾، أَي: أَقْعُدُوا مَعَ الْمَرْضَى وَالزَّمَنِيَّ وَالنِّسَاءَ، وَجِيءَ بِلَفْظِ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله؛ طَرْدًا لَهُمْ وَبُعْدًا عَنِ مِثَالِ الزُّلْفَى.

(١) أي: في الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾، وفيها: الفِعْلُ السَّابِقُ لـ «لكن» فِعْلُ الْعَبْدِ، وَالْفِعْلُ اللاحِقُ لها: فِعْلُ الرَّبِّ.

(٢) أي: على مذهب أهل السنة والجماعة في القول بأن أفعال العبد كأنه بإرادة الله وخلقها، والعبد مكسب لها.

فإن قلت: فلم حُطِّيَ رسولُ الله ﷺ في الإذن لهم فيما هو مصلحة؟ قلت: لأن إذن رسول الله ﷺ لهم لم يكن للنظر في هذه المصلحة، ولا علمها إلا بعد القول بإعلام الله تعالى، ولكن لأنهم استأذنوه واعتذروا إليه، فكان عليه أن يتمحّص عن كُنه معاذيرهم، ولا يتجاوز في قبولها، فمن ثمّ أتاه العتاب، ويجوز أن يكون في ترك رسول الله ﷺ الإذن لهم مع تبييط الله إياهم مصلحة أخرى، فيأذنه لهم فقدت تلك المصلحة، وذلك أنهم إذا تبطّهم الله فلم ينبعثوا، وكان قعودهم بغير إذن من رسول الله ﷺ قامت عليهم الحجة، ولم تبق لهم معذرة، ولقد تدارك الله ذلك حيث هتك أستارهم، وكشف أسرارهم، وشهد عليهم بالتناق، وأنهم لا يؤمنون بالله واليوم الآخر.

فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿مَعَ الْقَعْدِيْنَ﴾؟ قلت: هو ذمّ لهم، وتعجيز، وإلحاق بالنساء والصبيان والزمنى الذين شأئهم القعود والجثوم في البيوت، وهم القاعدون والخالفون والخوالف، ويبيّنه قوله تعالى: ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧، ٩٣].

وأما بيان التمثيل في ﴿وَقِيلَ أَقْعُدُوا﴾: فإنه تعالى جعل خلق داعية القعود فيهم بمنزلة الأمر والقول الطالب للفعل، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أي: أماتهم، وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وهو المراد من قوله: ﴿جَعَلَ إِقَاءَ اللَّهِ فِي قُلُوبِهِمْ كِرَاهَةً الْخُرُوجِ أَمْرًا بِالْقَعُودِ﴾.

قوله: (فلم حُطِّيَ): جاء بالفاء منكرًا، أي: إذا جاز إسناده كراهة الخروج إلى الله تعالى، فلم لا يجوز الإذن من الرسول ﷺ؟ أجاب: أنه ﷺ ما أذن لهم^(١) بالقعود لتلك الحكمة، وهي أن خروجهم كان مفسدة، ولذلك أنكر عليه، ومن ثمّ فسّر ﴿لَمْ أَذِنَ لَهُمْ﴾ بقوله: «هَلَّا استأذنت بالإذن حتى يتبين لك من صدق في عذره ممن كذب فيه».

(١) في الأصول الخطية: «ما أذنتهم!»

﴿إِلَّا خَبَالًا﴾ لَيْسَ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ فِي شَيْءٍ، كَمَا يَقُولُونَ، لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتثنَى مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتثنَى مِنْهُ، كَقَوْلِكَ: مَا زَادُوكُمْ خَيْرًا إِلَّا خَبَالًا، وَالْمُسْتثنَى مِنْهُ فِي هَذَا الْكَلَامِ غَيْرٌ مذكورٌ، وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ وَقَعَ الْاسْتِثْنَاءُ مِنْ أَعْمِ الْعَامِّ الَّذِي هُوَ «الشَّيْءُ»، فَكَانَ اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّ الْخَبَالَ بَعْضُ أَعْمِ الْعَامِّ، كَأَنْ قِيلَ: مَا زَادُوكُمْ شَيْئًا إِلَّا خَبَالًا، وَالْخَبَالُ: الْفَسَادُ وَالشَّرُّ.

﴿وَلَا وُضِعُوا لِخَلَالِكُمْ﴾: وَلَسَعُوا بَيْنَكُمْ بِالتَّضْرِيبِ وَالنَّمَائِمِ وَافْسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ، يُقَالُ: وَضَعَ الْبَعِيرُ وَضْعًا: إِذَا أَسْرَعَ، وَأَوْضَعْتُهُ أَنَا، وَالْمَعْنَى: وَلَا وُضِعُوا رِكَابَهُمْ بَيْنَكُمْ، وَالْمُرَادُ: الْإِسْرَاعُ بِالنَّمَائِمِ؛ لِأَنَّ الرَّكَّابَ أَسْرَعَ مِنَ الْمَاشِي. وَقَرَأَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «وَلَا رَقِصُوا»؛ مِنْ: رَقِصَتِ النَّاقَةُ رَقِصًا: إِذَا أَسْرَعَتْ، وَأَرْقِصْتُهَا، قَالَ:

والراقصاتِ إلى منى فالفبغِبِ

قوله: (وَلَا وُضِعُوا رِكَابَهُمْ بَيْنَكُمْ، وَالْمُرَادُ: الْإِسْرَاعُ بِالنَّمَائِمِ): يَعْنِي: أَنَّهُ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ، شَبَّهَ سُرْعَةَ إِفْسَادِهِمْ لِذَاتِ الْبَيْنِ بِالنَّمَائِمِ بِسُرْعَةِ سَيْرِ الرِّكَّابِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لَهَا الْإِيضَاعُ، وَهُوَ ^(١) لِلْبَعِيرِ، وَأَضْلُ الْاسْتِعَارَةِ: وَلَا وُضِعُوا رِكَابَهُمْ نَمَائِمُهُمْ خِلَالَكُمْ، ثُمَّ حَذَفَ النَّمَائِمَ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهَا، كَمَا قَالَ: «وَلَا وُضِعُوا رِكَابَهُمْ»، لِذَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ النَّمِيمَةَ، ثُمَّ حَذَفَ الرِّكَّابِ.

قوله: (والراقصاتِ إلى منى فالفبغِبِ): أَوْلُهُ:

يَا عَامِ لَوْ قَدِرْتَ عَلَيْكَ رِمَاخُنَا ^(٢)

(١) من قوله: «بينكم والمراد» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط): «ألا والغادياتُ غداة جمع»، وفي (ح): «ألا الغادياتُ غداة جمع»، وفي (ف): «الغادياتُ غداة جمع»، وهذان الأخيران لا يستقيمان وزنًا ولا معنى، والمثبتُ من «روح المعاني» للألوسي (١٠: ١١٢) نقلًا عن المؤلف، وهكذا هو في «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة (حسب).

وَقُرئ: «وَلَا وَفُضُوا».

فإن قلت: كيف خُطَّ في المصحف: «وَلَا أَوْضَعُوا»، بزيادة ألف^(١)؟ قلت: كانت الفتحة تُكتب ألفاً قبل الخطِّ العربي، والخطُّ العربيُّ اختُرِعَ قريباً من نُزولِ القرآن، وقد بقي من ذلك الألفُ أنثر في الطِّباع، فكتبوا صورةَ الهمزةِ ألفاً، وفتحتها ألفاً أخرى، ونحوه: ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْتَهُ﴾ [النمل: ٢١].

﴿يَبْغُونَكُمْ أَلْفَنَةً﴾: يُحَاوِلُونَ أَنْ يَفْتِنُونَكُمْ بِأَنْ يُوقِعُوا الْخِلَافَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، وَيُفْسِدُوا نِيَاتِكُمْ فِي مَغْرَاكُمْ، ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ أي: تَمَامُونَ يَسْمَعُونَ حَدِيثَكُمْ فَيَنْقُلُونَهُ إِلَيْهِمْ، أَوْ: فِيكُمْ قَوْمٌ يَسْمَعُونَ لِلْمُنَافِقِينَ وَيُطِيعُونَهُمْ.

﴿لَقَدْ ابْتَغَوْا أَلْفَنَةً﴾ أي: العنتَ ونَصَبَ الغوائلِ والسَّعيَ في تشتيتِ شَمْلِكَ،...

«الغيب»: المنحرُّ بيني، وهو جُبيل.

قوله: (وَلَا وَفُضُوا): الوفض: العجلة، وأوفض واستوفض: استعجل.

قوله: (كانت الفتحة تُكتب ألفاً) إلى آخره: كلامُ الزَّجاج^(٢).

قوله: (في مغراكم): أي: مقصديكم، الأساس: «أغزى»^(٣) الأميرُ الجيش، ومن المجاز: غزوتُ بقولي كذا، أي: قصدته، وما أغزو إلا السدادُ فيما أقول.

قوله: (العنت): هو الوقوعُ في أمرٍ شاق.

قوله: (الغوائل)، النهاية: «الغائلة: صفةٌ لخصلةٍ مهلكة»، وجمعها: غوائل.

= وقائله تُبيكة الفرّاري، انظر: «الصحاح» للدجوهري، مادة (حسب)، مع التعليق عليه.

(١) وهو في المصاحف المتداولة في أيامنا من غير زيادة ألف، أما المثال الآتي: ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْتَهُ﴾: فزيادة الألف، قال أبو عمرو الداني في «المنع في رسم مصاحف الأمصار» ص ٥١: «اختلفت المصاحف في الذي في التوبة، واتفقت على الذي في النمل».

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٥١).

(٣) في الأصول الخطية: «غزا»، والمثبت من «أساس البلاغة»، مادة (غزو).

وتفريق أصحابك عنك، كما فعلَ عبدُ الله بنُ أبي يومٍ أُحِدٍ حينَ انصَرَفَ بَمَنْ مَعَهُ، وعن ابنِ جُرَيْجٍ: وَقَفُوا الرِّسُولَ ﷺ عَلَى الثَّنِيَّةِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ، وَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا لِيَفْتِكُوا بِهِ.

﴿مِنْ قَبْلُ﴾: مِنْ قَبْلِ غَزْوَةِ تَبُوكَ، ﴿وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ﴾: وَدَبَّرُوا لَكَ الْحِيَلِ وَالْمَكَايِدَ، وَدَوَّرُوا الْأَرَاءَ فِي إِبْطَالِ أَمْرِكَ. وَقُرِي: «وَقَلَّبُوا» بِالتَّخْفِيفِ، ﴿حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ﴾ وَهُوَ تَأْيِيدُكَ وَنَصْرُكَ، ﴿وَوَظَّهَرَ أَمْرُ اللَّهِ﴾: وَغَلَبَ دِينُهُ، وَعَلَا شَرْعُهُ.

[﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَتَذَّنَ لِي وَلَا تَفْتِنِي﴾ الْآلِ فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿٤٩﴾]

﴿أَتَذَّنَ لِي﴾ فِي الْقُعُودِ، ﴿وَلَا تَفْتِنِي﴾: وَلَا تُوقِعْنِي فِي الْفِتْنَةِ - وَهِيَ الْإِثْمُ -؛ بَأَنَّ لَا تَأَذَّنَ لِي، فَإِنِ إِنْ تَحَلَّفْتُ بِغَيْرِ إِذْنِكَ أَثِمْتُ. وَقِيلَ: وَلَا تُلْقِنِي فِي الْهَلَكَةِ، فَإِنِ إِذَا حَرَجْتُ مَعَكَ هَلَكَ مَالِي وَعِيَالِي، وَقِيلَ: قَالَ الْجَدُّ بْنُ قَيْسٍ: قَدْ عَلِمَتِ الْأَنْصَارُ أَنِّي مُسْتَهْتَرٌ بِالنِّسَاءِ، فَلَا تَفْتِنِي بِنِسَاءِ الْأَصْفَرِ، يَعْنِي: نِسَاءَ الرُّومِ، وَلَكِنِّي أُعِينُكَ بِهَالٍ فَاتْرَكْنِي، وَقُرِي: «وَلَا تُفْتِنِي» مِنْ: أَفْتَنَهُ.

﴿الْآلِ فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ أَي: إِنَّ الْفِتْنَةَ هِيَ الَّتِي سَقَطُوا فِيهَا، وَهِيَ فِتْنَةُ التَّخَلُّفِ، وَفِي مُصْحَفِ أَبِي: «سَقَطَ»؛ لِأَنَّ «مَنْ» مُوَحَّدُ اللَّفْظِ مَجْمُوعُ الْمَعْنَى، ﴿لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ يَعْنِي: أَنَّهَا تُحِيطُ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ هِيَ مُحِيطَةٌ بِهِمْ الْآنَ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَ الْإِحَاطَةِ مَعَهُمْ، فَكَانَهُمْ فِي وَسْطِهَا.

قوله: (مُسْتَهْتَرٌ بِالنِّسَاءِ)، الجوهري: «مُسْتَهْتَرٌ بِالشَّرَابِ، أَي: مُوَلِّعٌ بِهِ، وَلَا يُبَالِي مَا قِيلَ فِيهِ».

قوله: (أَي: إِنَّ الْفِتْنَةَ هِيَ الَّتِي سَقَطُوا فِيهَا): التَّخْفِيفُ يُعِيدُهُ مَعْنَى تَقْدِيمِ الظَّرْفِ عَلَى عَامِلِهِ، وَالتَّحْقِيقُ^(١) مِنْ تَصْدِيرِ الْجُمْلَةِ بِأَدَاةِ التَّنْبِيهِ، فَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى تَحْقِيقِ مَا بَعْدَهَا.

(١) أَي: تَحْقِيقُ الْجُمْلَةِ بِتَوَكِيدِهَا بِ«إِنَّ» فِي كَلَامِ الزُّخْمَرِيِّ مُسْتَفَادٌ مِنْ تَصْدِيرِ الْآيَةِ بِأَدَاةِ التَّنْبِيهِ، وَهِيَ ﴿الْآ﴾.

[إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلٍ وَيَتَوَلَّوْاهُمْ فَرِحُوا ﴿٥٠﴾]

﴿إِنْ تُصِيبَكَ﴾ في بعض الغزوات ﴿حَسَنَةٌ﴾: ظَفَرٌ وَعَنِيْمَةٌ ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ: نَكْبَةٌ وَشِدَّةٌ فِي بَعْضِهَا، نَحْوُ مَا جَرَى يَوْمَ أُحُدٍ، يَفْرَحُوا بِحَالِهِمْ فِي الْإِنْجِرَافِ عَنكَ، وَ﴿يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا﴾ أَي: أَمْرًا الَّذِي نَحْنُ مُتَسِمُونَ بِهِ مِنَ الْحَدْرِ وَالتَّقِيْظِ وَالعَمَلِ بِالْحَزْمِ، ﴿وَمِنْ قَبْلٍ﴾: مِنْ قَبْلِ مَا وَقَعَ، وَتَوَلَّوْا عَنْ مَقَامِ التَّحَدُّثِ بِذَلِكَ وَالاجْتِمَاعِ لَهُ، إِلَى أَهْلِيهِمْ، ﴿وَهُمْ فَرِحُوا﴾: مَسْرُورُونَ، وَقِيلَ: تَوَلَّوْا: أَعْرَضُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ٥١]

قرأ ابن مسعود: «قُلْ هَلْ يُصِيبُنَا»، وقرأ طلحة: «هَلْ يُصِيبُنَا» بتشديد الياء، ...

قوله: (أي: أمرنا الذي نحن متسمون به): يعني: المراد بالأمر: الشأن، أي: شأننا وعادتنا الحزم والتيقظ في الأمور، وقد أخذنا شأننا، نحوه قوله تعالى: ﴿وَخَذُوا جُدْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

قوله: (وقرأ طلحة: «قُلْ هَلْ يُصِيبُنَا» بتشديد الياء): قال ابن جني: «ظاهر أمر عين «أصاب يصيب» أنها واو، ولذلك قالوا في جمع «مُصِيبَة»: «مَصَابِ» بالواو، وهي القويَّة الفاشية^(٢)، فأما «مصاب» - بالهمز - فغلط من العرب، كهمزهم: رنأت زوجي وحلأت السويق^(٣).

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «قل» لم ترد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في النسخ المطبوعة منه، لكنها وردت في نص «الكشاف» من (ط).

(٢) كذا في «الأصول الخطية»، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤): «القياسية»، ولكل منها وجهه.

(٣) أي: رنأت زوجي وحلأت السويق، الأول من الرنأ، والثاني من التحلية، وانظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ١٤٦) (باب في شواذ الهمز)، و(٣: ٢٧٩) (باب في أغلاط العرب)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (حلا) و(رنأ).

وأنا أرى أن تكون «مصائب» جمع «مُصاب»، لأن الألف - وإن كان بدلاً من العين هنا - تُشَبَّهُ بِالْفِ «رسالة»، التي يُقال في تكسيرها: «رسائل»، وذلك أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المُتَمَكِّنَة^(١)، ولا في الأفعال، وإنما تكون زائدة أو بدلاً^(٢)، وليست كذلك الواو والياء، لأنها قد تكونان أصلين في القبيلين جميعاً، كما قد تكونان بدلاً من زائدتين، فألف «مُصاب» و«مُصابة» أشبهُ بالزائدة من ياء «مُصيبة» وواو «مُصوبة»، فافهم ذلك، فإن أحداً لم يذكره. وبعد، فقد مر بنا تركيب (ص ي ب) في هذا المعنى، فإنهم قالوا: أصاب السهم الهدف يُصِيه، كباعه يبيعه، ومنه قول الكميت:

أسهبي الصائباتُ والصيبُ^(٣)

ومن هذا الأصل قراءة طلحة: «يُصَيِّبُنَا» بالياء؛ «يُفَعِّلُنَا» منه، ف«يُصَيِّبُ» على هذا كـ «يُسَيِّرُ» و«يُبيِعُ»^(٤).

وقد يجوز أيضاً أن يكون «يُصَيِّبُنَا» من لفظ (ص و ب)، إلا أنه بناه على: فَيَعَلَّ يَفْعِلُ، وأصله: يُصَوِّبُنَا، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت الياء بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت، فصارت: يُصَيِّبُنَا»^(٥).

(١) أي: المعربة، كما في «التعريفات» للجرجاني ص ٢٥.

(٢) أي: مُبدلة عن واو أو ياء.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤): «أسههها الصائباتُ والصيبُ»، وكذا هو في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صيب)، واقتصروا جميعاً على الشطر الأول منه، ولم يذكروا صدره، وهو - على ما في «روح المعاني» للعلامة الألوسي (١٠: ١١٥) -:

واستبي الكاعب العقيلة إذ

والعقيلة: المرأة الكريمة النفس، كما في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٨٢)، مادة (عقل).

(٤) تحرف في (ح) إلى: «على هذا التفسير ويتبع»، والمثبت من (ط) و(ف)، وهو الموافق لينا في «المحتسب».

(٥) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤).

ووجهه أن يكون «يُفْعِل»، لا: «يُفْعَل»، لأنه من بنات الواو، كقولهم: الصَّوَابُ، وصَابَ السَّهْمُ يَصُوبُ، وَمَصَاوِبٌ؛ في جمع «مُصِيبَةٍ»، فَحَقُّ «يُفْعَل» منه «يُصَوَّب»، ألا ترى إلى قولهم: صَوَّبَ رَأْيَهُ؟ إلا أن يكون من لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: صَابَ السَّهْمُ يَصِيبُ، ومن قوله:

أَسْهُمِي الصَّائِبَاتُ وَالصُّبَيْبُ

واللام في قوله: ﴿إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ مفيدةٌ معنى الاختصاص، كأنه قيل: لن يُصِيبَنَا إلا ما اخْتَصَّنَا اللهُ به، بإثباته وإيجابه مِنَ النُّصْرَةِ عَلَيْكُمْ أو الشهادة، ألا ترى إلى قوله: ﴿هُوَ مَوْلَانَا﴾؟ أي: الذي يَتَوَلَّانا وَتَتَوَلَّاهُ، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكٰفِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾: وَحَقُّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ لَا يَتَوَكَّلُوا عَلَى غَيْرِ اللَّهِ، فَلْيَقْعَلُوا مَا هُوَ حَقُّهُمْ.

والوجه أن «فَعَلَ» في الكلام أكثر من «فَعِلَ»، والمصنّف اختار الأول.

قوله: (ألا ترى إلى قوله: ﴿هُوَ مَوْلَانَا﴾؟): يعني: ﴿هُوَ مَوْلَانَا﴾ يُبَيِّنُ أَنَّ معنى اللام في ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ الاختصاص، وتخصيص قولنا: ﴿لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ بالنُّصْرَةِ والشهادة دون الخِذْلَانِ والشقاوة الأبدية، كما هو مصيرُ حالِكِم؛ لأننا مؤمنون وأن ﴿اللَّهُ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكٰفِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١].

قوله: (وَحَقُّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ لَا يَتَوَكَّلُوا عَلَى غَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى): يعني: قَدَّمَ صِلَةَ ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾ عليه ليقيد التخصيص، وَوَضَعَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى إِرَادَةِ الْجِنْسِ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ شَأْنَ الْمُؤْمِنِ اخْتِصَاصُ التَّوَكُّلِ بِاللَّهِ، وَجِيءَ بِالْفَاءِ الْجَزَائِيَّةِ لِيُسْعَرَ بِالترْتِبِ، أَي: إِذَا كَانَ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا اخْتَصَّنَا اللهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ النُّصْرَةِ أو الشهادة، وَأَنَّهُ يَتَوَلَّى أَمْرَنَا، فَلْيَقْعَلْ مَا هُوَ حَقُّنَا مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالتَّوَكُّلِ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «فَلْيَقْعَلُوا مَا هُوَ حَقُّهُمْ»، كَأَنَّهُ قَوْلُ الْمُنَافِقِينَ: ﴿قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا﴾، «أَي: أَخَذْنَا أَمْرَنَا الَّذِي نَحْنُ مُتَّسِمُونَ بِهِ مِنَ الْحَذَرِ وَالتَّقِيطِ وَالعَمَلِ بِالْحَزْمِ» بهذه الفاصلة، والمعنى: دَابُّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ لَا يَتَوَكَّلُوا عَلَى حَزْمِهِمْ وَتَقِيطِ أَنْفُسِهِمْ كَمَا هُوَ دَابُّ الْمُنَافِقِينَ ذَلِكَ، بَلْ أَنْ يَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ، وَيَقْضُوا أَمْرَهُمْ إِلَيْهِ.

﴿ قُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ إِنَّمَا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَنَحْنُ نَرْتَبِصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرْتَضُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ مُتَرْتَضُونَ ﴾ [٥٢]

﴿إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾: إلا إحدى العاقبتين اللتين كلُّ واحدةٍ منهما هي حُسنِي العواقب، وهما النُصرةُ والشهادة، ﴿وَنَحْنُ نَرْتَبِصُ بِكُمْ﴾ إحدى السُّؤالاتِ مِنَ العواقب، إما ﴿أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ وهو قارعةٌ مِنَ السَّمَاءِ، كما نَزَلَتْ عَلَى عَادٍ وَثَمُودَ، ﴿أَوْ﴾ بِعَذَابٍ ﴿بِأَيْدِينَا﴾ وهو القَتْلُ عَلَى الكُفْرِ، ﴿فَتَرْتَضُوا﴾ بنا ما ذَكَرْنَا مِنَ عَوَاقِبِنَا، ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ مُتَرْتَضُونَ﴾ ما هو عَاقِبَتِكُمْ، فلا بُدَّ أَنْ يَلْقَى كُلُّنا ما يَرْتَبِصُهُ لَا يَتَجَاوَرُهُ.

﴿ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِتْكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ [٥٣]

﴿أَنْفِقُوا﴾ يعني: في سبيلِ اللهِ وَوَجْهِهِ البِرِّ، ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ نَصَبٌ عَلَى الحال، أي: طائِعِينَ أَوْ مُكْرَهِينَ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ أَمْرُهُمْ بِالْإِنْفَاقِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ﴾؟ قُلْتَ: هو أمرٌ في معنى الخبر، كقوله: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، ومعناه: لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ، أَنْفَقْتُمْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا.....

قوله: (إحدى السُّؤالاتِ): قيل: القياس: السُّؤاينِ، فَإِنَّ السُّؤاينِ نَقِضُ الحُسْنِي، فالمناسبُ في مقابلةِ الحُسْنَيْنِ: هو السُّؤاينِ، نحو: حُبْلَيْنِ، في تشبيه: حُبْلٍ.

قوله: (ما ذكرنا من عواقبنا): أي: النُصرةُ والشهادة، و«ما هو عَاقِبَتِكُمْ» أي: القارعةُ أَوْ القَتْلُ. قوله: (وهو أمرٌ في معنى الخبر) كأنه قيل: ﴿لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ أَنْفَقْتُمْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾، فَفَعَلَ بِالْأمرِ ما فَعَلَ بِالاستفهامِ في قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، أي: مُسْتَوٍ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ أَوْ عَدَمُ إِنْذَارِكَ^(١).

قوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]: قال^(٢): «أي: مَدَّ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا وَأَمَهَلَهُ،

(١) من قوله: «ما ذكرنا من عواقبنا» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: الزمخشريُّ فيما سياتي في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم (١٠: ٨٥).

ونحوه قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقول الشاعر:

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة

أي: لن يغفر الله لهم، استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم، ولا نلومك أسأت إلينا أم أحسنت.

فإن قلت: متى يجوز نحو هذا؟ قلت: إذا دل الكلام عليه، كما جاز عكسه في قولك: رجم الله زيدا وغفر له. فإن قلت: لم فعل ذلك؟ قلت: لئكتة فيه،

على لفظ الأمر؛ إيدانا بوجوب ذلك، وأنه مفعول لا محالة.

قوله: (أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة): تمامه:

لدينا^(١) ولا مقلية^(٢) إن تقلت^(٣)

تقل: أي: تبغض^(٤). قال الزجاج: «معنى الآية معنى الشرط والجزاء، أي: إن أنفقتم^(٥) طائعين أو مكرهين لن يتقبل منكم، ومعنى البيت: أنه أعلمها أنها إن أساءت أو إن أحسنت فهو على عهدها»^(٥).

(١) في (ح) و(ف): «الدي»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لمصادر تحريج البيت.

(٢) البيت لكثير عزة، كما سيصريح به الزمخشري في سياق كلامه، وانظر: «الأمالي» لأبي علي القالي (٢: ١٠٩)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٤٢٢)، و«عيون الأخبار» له (٢: ٣٣٠).

ويضبط قوله: «ملومة» و«مقلية» بالرفع، على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لا أنت ملومة ولا أنت مقلية، أي: مبغضة، يقال: قليت الرجل قل، أي: أبغضته.

(٣) إن تقلت: أي: إن تبغضت، بصيغة الغائب، وفيه التثاق من صيغة الخطاب في أول البيت إلى صيغة الغيبة في آخره، ولذلك فسره المؤلف بقوله: «تبغض» بصيغة الخطاب، رجوعاً إلى الأصل.

(٤) في (ف): «أنتم أنفقتم»، والمثبت من (ط)، والجملة من قوله: «أي: تبغض» إلى قوله: «أنه أعلمها» ساقطة من (ح).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٥٣).

وهي أَنْ كَثِيرًا كَأَنَّهُ يَقُولُ لِعِزَّةٍ: اِمْتَحِنِي لَطْفًا مَحَلِّكَ عِنْدِي وَقُوَّةً مَحَبَّتِي لَكَ، وَعَامِلِيَنِي بِالْإِسَاءَةِ وَالْإِحْسَانِ، وَاَنْظُرِي: هَلْ تَنْفَاوَتْ حَالِي مَعَكَ، مُسَيِّئَةً كُنْتِ أَوْ مُحْسِنَةً؟ وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُ الْقَاتِلِ:

أَخُوكَ الَّذِي إِنْ قُمْتَ بِالسَّيْفِ عَامِدًا لِيَتَضَرَّبَهُ لَمْ يَسْتَغْفِرْكَ فِي الْوُدِّ

وَكذَلِكَ الْمَعْنَى: أَنْفِقُوا وَاَنْظُرُوا: هَلْ يُتَقَبَّلُ مِنْكُمْ؟ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَاَنْظُرْ: هَلْ تَرَى اخْتِلَافًا بَيْنَ حَالِ الْإِسْتِغْفَارِ وَتَرْكِهِ؟

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْعَرَضُ فِي نَفْيِ التَّقَبُّلِ؟ أَهوَ تَرْكُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقَبُّلَهُ مِنْهُمْ، وَرَدَّهُ عَلَيْهِمْ مَا يَبْدُلُونَهُ مِنْهُ؟ أَمْ هُوَ كَوْنُهُ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، ذَاهِبًا هَبَاءً لَا ثَوَابَ لَهُ؟ قُلْتُ: يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

وَقَوْلُهُ: ﴿طَوَّعًا أَوْ كَرْهًا﴾: مَعْنَاهُ: طَائِعِينَ مِنْ غَيْرِ إِلْزَامٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ مُلْزَمِينَ، وَسُمِّيَ الْإِلْزَامُ إِكْرَاهًا، لِأَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ، فَكَانَ الْإِلْزَامُ شَاقًّا عَلَيْهِمْ كَالْإِكْرَاهِ، أَوْ طَائِعِينَ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ مِنْ رُؤُسَائِكُمْ،.....

قَوْلُهُ: (وَهِيَ أَنْ كَثِيرًا كَأَنَّهُ يَقُولُ): وَخِلَاصَتُهُ: أَنَّ النُّكْتَةَ هِيَ تَوْخِي إِظْهَارِ نَفْيِ أَنْ تَنْفَاوَتْ الْحَالُ فِي أَمْرٍ ثَابِتٍ يُزَاوِلُ الْمُخَاطَبَ خِلَافَهُ.

قَوْلُهُ: (أَخُوكَ الَّذِي) الْبَيْتِ: يَقُولُ: أَخُوكَ هُوَ الَّذِي إِنْ أَسَأْتَ إِلَيْهِ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، حَتَّى لَوْ قُمْتَ تَضَرَّبَهُ بِالسَّيْفِ لَا يَغْفُرُكَ فِي الْمَوَدَّةِ.

قَوْلُهُ: (يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا): قَالَ الْقَاضِي: «نَفْيُ التَّقَبُّلِ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَنْ لَا يُؤْخَذَ مِنْهُمْ، وَأَنْ لَا يُثَابَرُوا عَلَيْهِ»^(١)، يَعْنِي: يُؤْخَذُ مِنْهُمْ وَلَكِنْ يَصِيرُ هَبَاءً مَشُورًا.

قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ: طَائِعِينَ مِنْ غَيْرِ إِلْزَامٍ): يُرِيدُ أَنْ قَوْلُهُ: ﴿طَوَّعًا أَوْ كَرْهًا﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الرُّؤَسَاءِ؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ: مَعْنَى ﴿طَوَّعًا﴾ طَائِعِينَ مِنْ غَيْرِ إِلْزَامٍ^(٢)

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥١).

(٢) من قوله: «يُرِيدُ أَنْ قَوْلُهُ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ط).

لأنَّ رُؤساءَ أهلِ النِّفاقِ كانوا يَحْمِلُونَ على الإنفاقِ؛ لِما يَرَوْنَ مِنَ المصلحةِ فيه، أو مُكْرِهِينَ مِنْ جِهَتِهِمْ. وَرُوِيَ: أنها نَزَلَتْ في الحَدِّ بنِ قيسِ حينَ تَخَلَّفَ عن غزوةِ تبوك، وَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: هذا مالِي أُعِينَكَ بِهِ، فانْتَرَكْنِي.

﴿إِنَّكُمْ﴾ تعليلٌ لِرَدِّ إنفاقِهِمْ، والمرادُ بـ«الفِسقِ»: التَّمَرُّدُ والعُتُوُّ.

[﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهِونَ﴾ ٥٤]

﴿أَنْهُمْ﴾ فاعلُ «منع»، «هُمْ» «أَنْ تُقْبَلَ»: مفعولٌ لاهٍ، وَوَيْ: «أَنْ تُقْبَلَ»

مِنَ اللَّهِ، ومعنى ﴿كَرْهًا﴾ مُلْزَمِينَ، وإنما سُمِّيَ الإلزامُ كَرْهًا لأنهم ليسوا كالمؤمنين في أن يُنْفِقُوا عن طَوْعٍ ورغبةٍ ونشاطِ قَلْبٍ، بل هم كالمُكْرِهِينَ فيه. وعلى الثاني: معنى ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ على حقيقتِهما، ولهذا قال: «أو طائعينَ مِنْ غيرِ إكراهٍ»، وقال: «أو مُكْرِهِينَ مِنْ جِهَتِهِمْ».

قوله: (﴿أَنَّهُمْ﴾ فاعلُ «منع»، و«هُمْ» و«أَنْ تُقْبَلَ»: مفعولاه)، الأساس: «منعهُ الشيءُ ومنعهُ [منه]»^(١) وعنه»، والزَّجَّاجُ أَخَذَ بِالثَّانِي^(٢) حيثُ قال: «مَوْضِعُ ﴿أَنْ﴾ الأُولَى نَصْبٌ، والثَّانِيَةٌ رَفْعٌ، أي: ما مَنَعَهُمْ مِنْ قَبُولِ نَفَقَاتِهِمْ إِلَّا كُفْرُهُمْ، والنَّفَقَاتُ في معنى الإنفاقِ»^(٣).

وقال أبو البقاء: «﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ في مَوْضِعٍ نَصْبٍ بَدَلًا مِنَ المفعولِ في ﴿مَنَعَهُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ فاعلُ «منع»: الله، و﴿أَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ مفعولٌ له»^(٤)، وفيه بحث.

ومعنى قولِ الزَّجَّاجِ والمُصَنِّفِ واحدٍ، وهو أنهم قَصَدُوا في الإنفاقِ أن يكونَ مقبولاً، وما مَنَعَهُمْ شيءٌ مِنَ الأشياءِ عَمَّا قَصَدُواهُ إِلَّا الكُفْرُ.

قوله: (﴿قُرِيءَ﴾ «أَنْ تُقْبَلَ»): بالياء: حمزةٌ والكِسائيُّ، والباقون: بالتاء الفوقانية^(٥).

(١) زيادة من «أساس البلاغة»، ولا بُدَّ من إثباتها لِما سيأتي من تفريع كلامِ الزَّجَّاجِ عليها.

(٢) أي: «منعهُ عنه»، يعني: أن يتعدَّى «منع» إلى مفعولٍ واحدٍ، لا مفعولين.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزَّجَّاجِ (٢: ٤٥٣).

(٤) «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء المَكْبَرِي (٢: ٦٤٦-٦٤٧).

(٥) من قوله: «قوله: معناه طائعين» إلى هنا، سقط من (ف).

بالتاء والياء على البناء للمفعول، و﴿نَفَقْتَهُمْ﴾ و﴿نَفَقْتَهُمْ﴾ على الجمع والتوحيد، وقرأ السلمي: «أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتِهِمْ» على أَنَّ الْفِعْلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ﴿كَسَّالِي﴾ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ، جَمْعُ كَسَلَانَ، نَحْوُ: سُكَارِي وَعِيَارِي، فِي جَمْعِ سَكْرَانَ وَعَيْرَانَ، وَكَسَلَهُمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَرَجُونَ بِصَلَاتِهِمْ ثَوَابًا، وَلَا يَخْشَوْنَ بَسْرَ كَيْهَا عِقَابًا، فَهِيَ ثَقِيلَةٌ عَلَيْهِمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

وقرأت في بعض الأخبار: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقُولَ: كَسَلْتُ»، كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنَّ الْكَسَلَ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ، فَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُسِنِدَهُ الْمُؤْمِنُ إِلَى نَفْسِهِ.

فإن قلت: الكراهية خلاف الطوعية، وقد جعلهم الله تعالى طائعين في قوله: ﴿طَوَّعًا﴾، ثم وصفهم بأنهم لا ينفقون إلا وهم كارهون! قلت: المراد بطوعهم: أنهم يبدلون من غير إلزام من رسول الله ﷺ، أو من رؤسائهم، وما طوعهم ذلك إلا عن كراهية واضطرار، لا عن رغبة واختيار.

[﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ ٥٥]

الإعجاب بالشيء: أن يسر به سرور راضٍ به متعجب من حسنه،

قوله: (وقد جعلهم الله طائعين في قوله: ﴿طَوَّعًا﴾): وجه السؤال: أنه تعالى أثبت لهم طوعاً، ثم نفاه عنهم على سبيل المبالغة في قوله: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾، والجواب: أن المراد بالطوع البدل من غير إلزام، كأنه قيل: أنفقوا غير ملزمين أو ملزمين.

قوله: (الإعجاب بالشيء أن يسر به سرور راضٍ به)، الراغب: «التعجب: حالة تعرض

والمعنى: فلا تَسْتَحْسِنُ ولا تَفْتَنَنَّ بما أُوتُوا مِن زينة الدنيا، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِمْ﴾ [طه: ١٣١]، فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَعْطَاهُمْ مَا أَعْطَاهُمْ للعذاب، بَأَن عَرَّضَهُ لِلتَّغْنُمِ وَالسَّبِي، وَيَلَاهُم فِيهِ بِالْأَفَاتِ وَالْمَصَائِبِ، وَكَلَّفَهُمُ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ فِي أَبْوَابِ الْخَيْرِ، وَهُمْ كَارِهُونَ لَهُ عَلَى رَغْمِ أَنْوْفِهِمْ، وَأَذَاقَهُمْ أَنْوَاعَ الْكُلْفِ وَالْمَجَاشِمِ فِي جَمْعِهِ وَاكْتِسَابِهِ، وَفِي تَرْبِيَةِ أَوْلَادِهِمْ.

للإنسان عند الجهل بسبب الشيء، ولهذا قالوا: العَجَبُ: ما لا يُعْرَفُ سَبَبُهُ، وَمَنْ تَمَّ لَا يَصِحُّ عَلَى اللَّهِ التَّعَجُّبُ؛ إِذْ هُوَ عَلَامُ الْغُيُوبِ، وَيُقَالُ لِلشَّيْءِ الَّذِي يُتَعَجَّبُ مِنْهُ: عَجَبٌ، وَيُقَالُ لِمَا لَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ: عَجَبٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢]، وَاسْتَعَارَ تَارَةً لِلْمُؤْتِقِ، فَيُقَالُ: أَعْجَبَنِي كَذَا، أَي: رَاقَنِي، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾ [التوبة: ٨٥]، وَيُقَالُ لِمَنْ تَرَوْهُ نَفْسُهُ: فَلَانٌ مُعْجَبٌ بِنَفْسِهِ^(١).

قوله: (عَرَّضَهُ لِلتَّغْنُمِ وَالسَّبِي): أَي: جَعَلَ أَمْوَالَهُمْ عُرْضَةً لِعَنَائِمِكُمْ، وَأَوْلَادَهُمْ عُرْضَةً لِسَبِيِكُمْ.

قوله: (وَالْمَجَاشِمِ)، الْأَسَاسُ: «جَشِمْتُ الْأَمْرَ وَتَجَشَّمْتُهُ: تَكَلَّفْتَهُ عَلَى مَشَقَّةٍ. وَالْقَى عَلَيْهِ جَشْمَهُ، أَي: كَلَّفْتَهُ وَثَقَلَهُ، وَيُرْوَى بِضَمِّ الْجِيمِ... قَالَ الْمُرْقَشُ^(٢):

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْمَرْءَ يَجْزِمُ كَفَّهُ وَيَجْشِمُ مِنْ أَجْلِ الصَّدِيقِ الْمَجَاشِمَا

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٤٧.

(٢) الأصغر، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ١٤٤)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٤٨)، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ بِلَفْظِ: «وَيَجْشِمُ مِنْ هَوْلِ الْأُمُورِ الْمَجَاشِمَا»، وَفِي الثَّانِي: «وَيَجْشِمُ مِنْ لَوْمِ الصَّدِيقِ». وَهُوَ فِي «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ» لِلزَّخْرِيِّ، مَادَةٌ (جَشِمَ)، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ.

وَالْمُرْقَشُ الْأَصْفَرُ: هُوَ رِبِيعَةُ بْنُ سَفِيَانَ بْنِ سَعْدٍ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، وَهُوَ ابْنُ أُخِي الْمُرْقَشِ الْأَكْبَرِ، وَعَمُّ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ. انظُرْ: «الأعلام» للزركلي (٣: ١٦).

فإن قلت: إن صحَّ تعليق التعذيب بإرادة الله تعالى، فما بال زُهوق أنفسهم ﴿وَهُمْ كَافِرُونَ﴾؟ قلت: المراد الاستدراج بالنعم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُحِلُّ لَهُمْ لِيَزِدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، كأنه قيل: ويريد أن يُديم عليهم نعمته إلى أن يموتوا وهم كافرون مُلتَهُونَ بِالْتَّمَعِ مِنَ النَّظَرِ لِلْعَاقِبَةِ.

[﴿رِيحَالِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لِمَنكُم مَّا هُمْ مِنكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ * لَوْ يَجِدُونَ مَلَجًا أَوْ مَعْرَجًا أَوْ مَدْحَلًا لَوْلُوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ ٥٦ - ٥٧]

﴿لِمَنكُم﴾: لمن جملة المسلمين، ﴿يَفْرُقُونَ﴾: يخافون القتل وما يفعل بالمُشركين، فيظاهرون بالإسلام تقيّة.

﴿مَلَجًا﴾: مكاناً يلتجئون إليه مُتَحَصِّنِينَ به؛ من رأس جبل أو قلعة أو جزيرة، ﴿أَوْ مَعْرَجًا﴾: أو غيراناً، وقرئ بضم الميم، من: أغار الرجل وغار: إذا دخل الغور، وقيل: هو تعدية: غار الشيء وأغرته أنا، يعني: أمكنة يُغيرون فيها أنفسهم، ويجوز أن يكون من: أغار الثعلب: إذا أسرع، بمعنى: مَهَارِبَ وَمَفَارَ.

قوله: (إن صحَّ): أي: إن صحَّ تعليق التعذيب بإرادة الله، فكيف يصحُّ إرادة موتهم على الكُفر؟ السؤال مبني على مذهبه^(١) أن كُفر الكافر لا يجوز أن يكون مُسبباً عن إرادة الله. وحاصل الجواب: أن المراد بتعليق الكُفر بإرادة الله: إبلاء الله إياهم ما به يشتغلون عن النَّظَرِ في العاقبة استدراجاً، فيؤدِّبهم ذلك إلى الكُفر. وهذا لا يُجديه شيئاً؛ لأنَّ سَبَبَ السَّبَبِ سَبَبٌ في الحقيقة^(٢).

قوله: (أو قلعة): سُمِّيَتِ الحصونُ بالقلعة - وهي السَّحَابَةُ الْعَظِيمَةُ - لارتفاعها وانقطاعها عن الجبال. نحوهُ في «الأساس».

(١) أي: مذهبه العقدي، وهو الاعتزال، وعقيدتهم: أن إرادة الله لا تتعلق بالشَّرِّ ولا بالقيح.

(٢) نقله العلامة الألويسي رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (١٠: ١١٨)، وفسره بقوله: «وحاصله أن ما يؤدِّي إلى القبح ويكون سبباً له حكمه حكمه في القبح، وهو في حيز المنع»، أي: على مُعتقِدِ المُعتزلة.

﴿أَوْ مُدْخَلًا﴾: أَوْ نَفَقًا يَنْدَسُونَ فِيهِ وَيَنْحَجِرُونَ، وهو «مُفْتَعَلٌ» مِنَ الدُّخُولِ، وَقُرِي: «مُدْخَلًا»؛ مِنْ: دَخَلَ، وَ«مُدْخَلًا»؛ مِنْ: أَدْخَلَ: مَكَانًا يُدْخِلُونَ فِيهِ أَنْفُسَهُمْ، وَقَرَأَ أَبُو بَنِي كَعْبٍ: «مُدْخَلًا» وَقُرِي: «لَوَالُوا إِلَيْهِ»: لِالْتِجَاؤِ وَإِلَيْهِ، ﴿يَجْمَحُونَ﴾: يُسْرِعُونَ إِسْرَاعًا لَا يُرِدُّهُمْ شَيْءٌ؛ مِنَ الْفَرَسِ الْجَمُوحِ، وَهُوَ الَّذِي إِذَا حَمَلَ لَمْ يُرِدَّهُ اللَّجَامُ، وَقَرَأَ أَنَسٌ: «يَجْمِزُونَ»، فَسُئِلَ، فَقَالَ: «يَجْمَحُونَ وَيَجْمِزُونَ وَيَشْتَدُونَ: وَاحِدٌ».

[﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ ٥٨]

قوله: (يَنْدَسُونَ)، الأساس: «كُلُّ شَيْءٍ أَخْفَيْتَهُ تَحْتَ شَيْءٍ، فَقَدْ دَسْتَهُ».

قوله: (لَوَالُوا إِلَيْهِ لِالْتِجَاؤِ): الْمَوْتِلُ: الْمَلْجَأُ، وَقَدْ وَآلٌ إِلَيْهِ يَبْتَئِلُ.

قوله: (وقرأ أنس: يجمزون): قال ابن جني: «قال الأعمش: سمعت أنساً^(١) يقرأ: (لَوَالُوا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمِزُونَ)، قيل: إنما هي ﴿يَجْمَحُونَ﴾، فقال: يَجْمَحُونَ وَيَجْمِزُونَ وَيَشْتَدُونَ وَاحِدٌ. ظاهرُ هذا أَنَّ السَّلْفَ كَانُوا يَقْرَؤُونَ الْحَرْفَ مَكَانَ نَظِيرِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْقِرَاءَةُ بِذَلِكَ، وَهُوَ مَوْضِعٌ يَجِدُ الطَّاعِنُ بِهِ مَجَالاً^(٢)، وَيَقُولُ: لَيْسَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ كُلُّهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،

(١) تحرف في (ح) إلى: «إنساناً»، والمثبت من (ف).

(٢) رجم الله الإمام ابن جني الثوري سنة ٣٩٢، كيف لو أدرك عَصْرَنَا الَّذِي كَثُرَ فِيهِ طَعْنُ الطَّاعِنِينَ وَتَشْكِيكُ الْمُشْكِكِينَ، فَمَاذَا كَانَ سَيَقُولُ؟! وَأَنْتَ تَرَى كَيْفَ سَدَّ بَابًا قَدْ يُسْتَعْلَمُ لِإِثَارَةِ شُبْهَةٍ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَوَّلُهُ تَأْوِيلًا سَائِعًا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، وَلَا يُنْكِرُهُ الْعَقْلُ، وَبِهِ يَحْصُلُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الرِّوَايَةِ الظَّنِّيَّةِ وَالْأَصُولِ الْقَطْعِيَّةِ.

وهذا الذي سلكه ابن جني، وتابعه عليه المؤلف، رحمهما الله تعالى: هو ما يتعين المصير إليه في فهم أمثال هذه الروايات، ما دامت ظنية الثبوت، أو ظنية الدلالة، أو ظنية الثبوت والدلالة جميعاً. ولست أعتب هنا على المستشرقين أو من يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِالْحَدِيثِيِّينَ أَوْ التَّنْوِيرِيِّينَ، وَأَنْكِرُ عَلَيْهِمُ التَّمَسُّكَ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْجِزْيَاتِ لِإِثَارَةِ الشُّبْهِهِ وَالطَّاعِنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَعَهُودٌ مِنْهُمْ، وَإِنَّا أَعْتَبُ وَأُنْكِرُ عَلَى بَعْضِ الْمُعَاصِرِينَ مَنْ سَرَّتْ إِلَيْهِمُ هَذِهِ اللَّوْثَةُ، فَانْكَرَ تَوَاتُرَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ، وَزَعَمَ أَنَّهَا اجْتِهَادِيَّةٌ مِنْ أَصْحَابِهَا!

﴿يَلْمِزُكَ﴾: يَعِيْبُكَ فِي قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ وَيَطْعَنُ عَلَيْكَ، قِيلَ: هُمْ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ، وَقِيلَ: هُوَ ابْنُ ذِي الْحَوَيْصِرَةِ رَأْسُ الْخَوَارِجِ؛

إذ لو كانت عنه ﷺ لَمَا سَاغَ إِبْدَالُ لَفْظِ مَكَانَ لَفْظِ، إِذْ لَمْ يَثْبُتِ التَّخْيِيرُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَكَمَا أُتِيَ عَلَيْهِ أَيْضاً «يَجْمِزُونَ»، إِلَّا أَنَّ حُسْنَ الظَّنِّ بِأَنْسٍ يَدْعُو إِلَى اعْتِقَادِ تَقَدُّمِ الْقِرَاءَةِ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ، أَي: يَجْمَحُونَ وَيَجْمِزُونَ وَيَشْتَدُّونَ، وَقَالَ ﷺ: «أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا كَافٍ شَافٍ»^(١) «^(٢)». فَعَلِيَ هَذَا: مَعْنَى قَوْلِ أَنْسٍ: أَنَّهَا كُلُّهَا مَرْوِيَّةٌ.

قوله: (هو ذو الحويصرة)، وفي نسخة^(٣): «هو ابنُ ذي الحويصرة»: اسمه حُرْقُوصٌ^(٤).

روينا عن البخاريِّ ومُسلمٍ ومالكٍ وأبي داودَ والنسائيِّ وابنِ ماجهٍ^(٥) عن أبي سعيد قال: بيننا نحنُ عندَ رسولِ الله ﷺ، وهو يَقْسِمُ قَسْماً، أَنَاهُ ذُو الْحَوَيْصِرَةِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ! مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ، قَدْ خَبِثَ وَخَسِرَتْ»^(٦) «إِنْ لَمْ أَعْدِلْ»، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: انْذَنْ لِي فِيهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعَّهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَاباً يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَءُونَ

(١) أخرجه النسائي (٩٤٠) و(٩٤١) من حديث أبي بن كعب، وأحمد (٢٠٤٢٥) من حديث أبي بكره. وحديث أبي أخرجه مسلم (٨٢٠) و(٨٢١) دون قوله: «كُلُّهَا كَافٍ شَافٍ»، وأخرجه دون هذه الزيادة أيضاً: البخاري (٢٤١٩) و(٤٩٩٢) و(٥٠٤١) و(٦٩٣٦) و(٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨) من حديث عمر بن الخطاب، والبخاري (٣٢١٩) و(٤٩٩١)، ومسلم (٨١٩) من حديث ابن عباس.

(٢) «المحتسب» لابن جني (٢٩٦:١).

(٣) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

(٤) انظر الخلاف في ذلك في «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر (٢: ٤٩ و٤٠٩ و٤١١).

(٥) البخاري (٣٦١٠) و(٦١٦٣) و(٦٩٣١) و(٦٩٣٣) و(٧٥٦٢)، ومسلم (١٠٦٤) و(١٠٦٤) و(٢٠٤)،

وأبو داود (٤٧٦٤) و(٤٧٦٥)، والنسائي (٢٥٧٨) و(٤١٠١)، وابن ماجه (١٦٩).

وأخرجه مسلم (١٠٦٣)، وابن ماجه (١٧٢) من حديث جابر.

(٦) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٧: ١٥٩): «رُويَ بِفَتْحِ التَّاءِ وَيَصْمُهَا فِيهَا، وَمَعْنَى الضَّمِّ ظَاهِرٌ، وَتَقْدِيرُ الْفَتْحِ: حَبِثَ أَنْتَ أَيُّهَا التَّابِعُ إِذَا كُنْتُ لَا أَعْدِلُ؛ لَكُونُكَ تَابِعاً وَمُقْتَدِياً بِمَنْ لَا يَعْدِلُ، وَالْفَتْحُ أَشْهَرٌ».

كان رسول الله ﷺ يقسم غنائم حنين، فقال: اعدل يا رسول الله، فقال صلوات الله عليه وسلامه: «ويملك! إن لم اعدل فمن يعدل؟»، وقيل: هو أبو الجواظ؛ من المنافقين، قال: ألا ترون إلى صاحبكم، إنما يقسم صدقاتكم في رعاة الغنم، وهو يزعم أنه يعدل!، فقال رسول الله ﷺ: «لا أباك، أما كان موسى راعياً؟! أما كان داود راعياً؟!»، فلما ذهب قال عليه الصلاة والسلام: «احذروا هذا وأصحابه، فإنهم منافقون».

وقرئ: «يلمرك» بالضم، و«يلمرك»، و«يلامرك»؛ التثقيب والبناء على «المفاعلة» مبالغة في اللزم.

القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، ينظر إلى نضليه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه^(١) فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيه^(٢) فلا يوجد فيه شيء، وهو القذح، ثم ينظر إلى قذذه^(٣) فلا يوجد فيه شيء، سبق الفرت والدم، آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة - وفي رواية: «إحدى يديه مثل البضعة تدردر»^(٤) - يخرجون على حين فرقة من الناس.

قال أبو سعيد: فأشهد أني سمعت هذا من رسول الله ﷺ، وأشهد أن علياً رضي الله عنه قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل، فالتمس فوجد، فأتي به، حتى نظرت إليه على نعت رسول الله ﷺ الذي نعت، فنزلت فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾.

قوله: (هو أبو الجواظ)، النهاية: «الجواظ: الجموع المتوع، وقيل: كثير اللحم المختال في مشيته، وقيل: القصير البطين».

(١) هو عقب يلوي على مدخل النصل في السهم. «النهاية» لابن الأثير (٢: ٢٢٧)، مادة (رصف).

(٢) هو نصل السهم، أو هو السهم قبل أن ينحت، قال ابن الأثير في «النهاية» (٥: ٧٣)، مادة (نضي): «وهو أولي، لأنه قد جاء في الحديث ذكر النصل بعد النضي».

(٣) هو ريش السهم. «النهاية» (٤: ٢٨)، مادة (قذذ).

(٤) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢: ١١٢)، مادة (دردر): «تدردر: أي: تخرج؛ تحيئ وتذهب، والأصل: تدردر، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً».

ثُمَّ وَصَفَهُمْ بِأَنَّ رِضَاهُمْ وَسَخَطُهُمْ لَأَنْفُسِهِمْ، لَا لِلدِّينِ وَمَا فِيهِ صَلَاحُ أَهْلِهِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَطَفَ قُلُوبَ أَهْلِ مَكَّةَ يَوْمَئِذٍ بِتَوْفِيرِ الْغَنَائِمِ عَلَيْهِمْ، فَضَجَّ الْمُنَافِقُونَ مِنْهُ، وَ﴿إِذَا﴾ لِلْمُفَاجَأَةِ، أَي: وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا فَاجْرؤُوا السَّخَطَ.

قوله: (ثُمَّ وَصَفَهُمْ بِأَنَّ رِضَاهُمْ): يُرِيدُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ بَعْضًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ عَابَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ، بَيْنَ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رِضْوًا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسَخَطُونَ﴾: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُهَا لِلدِّينِ وَصَلَاحِ أَهْلِهِ، لَا لِلْأَغْرَاضِ الْفَنَسَانِيَّةِ، وَهَؤُلَاءِ لَمَّا كَانَتْ أَغْرَاضُهُمْ نَفْسَانِيَّةً، وَرِضَاهُمْ وَسَخَطُهُمْ لِمُجَرَّدِ الْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ، مَنَعَهُمْ إِيَّاهَا، فَطَعَنُوا فِيهِ وَعَابُوهُ.

وَيَنْطَبِقُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ﴾ [الآية [التوبة: ٦٠]، فَإِنَّهُ تَعَالَى صَدَّرَ الْجُمْلَةَ بِأَدَاةِ الْحَضَرِ الْمُسْتَدْعِيَةِ لِإثْبَاتِ الْحُكْمِ لِلْمَذْكُورِ وَفِيهِ عَمَّا عَدَاهُ، يَعْنِي: أَنَّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تُقَسَمَ الصَّدَقَاتُ عَلَيْهِ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِإِحْدَى الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ دُونَ غَيْرِهِ، لِأَنَّ سَبَبَ الْإِسْتِحْقَاقِ صَلَاحُ الدِّينِ وَصَلَاحُ أَهْلِهِ، لَا الْفَسَادَ، وَأَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَهَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ سِوَى الْفَسَادِ، وَوَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّرْتِيبَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «دَلَّ بِكَوْنِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ مَصَارِفَ الصَّدَقَاتِ، عَلَى أَنَّهُمْ^(١) لَيْسُوا مِنْهُمْ^(٢)، حَسْمًا لِأَطْمَاعِهِمْ فِي جَوَابِ قَوْلِهِ: «كَيْفَ وَقَعَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي تَضَاعِيفِ ذِكْرِ الْمُنَافِقِينَ».

قوله: (لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) إِلَى آخِرِهِ: تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «وَصَفَهُمْ»، إِذِ التَّقْدِيرُ: وَصَفَهُمْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ ضَجِرُوا حِينَ اسْتَعَطَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلُوبَ أَهْلِ مَكَّةَ.

قوله: (وَ﴿إِذَا﴾ لِلْمُفَاجَأَةِ): قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «﴿إِذَا﴾ هَاهُنَا ظَرْفُ مَكَانٍ، وَجُعِلَتْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ كَالْفَاءِ، لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُفَاجَأَةِ، وَمَا بَعْدَهَا ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا ﴿سَخَطُونَ﴾»^(٣).

(١) «على أنهم»: أي: المنافقين، «ليسوا منهم»: ليسوا من مصارف الصدقات.

(٢) من قوله: «سوى الفساد» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «التيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٧).

[وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴿٥٩﴾]

جواب «لو» محذوف، تقديره: لو أنهم رضوا لكان خيراً لهم، والمعنى: ولو أنهم رضوا ما أصابهم به الرسول من الغنيمة، وطابت به نفوسهم، وإن قل نصيبهم، وقالوا: كفانا فضل الله وفضله، وحسبنا ما قسم لنا، سيرزقنا الله غنيمة أخرى، فيؤتينا رسول الله ﷺ أكثر مما آتانا اليوم، ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ﴾ في أن يُغْنِمَنَا وَيُخَوِّلَنَا فَضْلَهُ كَرَاغِبُونَ.

[إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾]

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ قَصْرٌ لِجِنْسِ الصَّدَقَاتِ عَلَى الْأَصْنَافِ الْمَعْدُودَةِ، وَأَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِهَا، لَا تَتَجَاوَزُهَا إِلَى غَيْرِهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّمَا هِيَ لَهُمْ لَا لِغَيْرِهِمْ. وَنَحْوُهُ قَوْلُكَ: إِنَّمَا الْخِلَافَةُ لِلْفَرِيضِ، تُرِيدُ: لَا تَتَعَدَّاهُمْ وَلَا تَكُونُ لِغَيْرِهِمْ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تُصَرَّفَ إِلَى الْأَصْنَافِ كُلِّهَا، وَأَنْ تُصَرَّفَ إِلَى بَعْضِهَا، وَعَلَيْهِ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قوله: (فَيَحْتَمِلُ أَنْ تُصَرَّفَ إِلَى الْأَصْنَافِ - وَيُرْوَى: إِلَى الْأَوْصَافِ - كُلِّهَا، وَأَنْ تُصَرَّفَ إِلَى بَعْضِهَا): الْفَاءُ سَبَبِيَّةٌ، أَي: يَلْزَمُ مِنْ مَعْنَى التَّرْكِيبِ هَذَا الاحْتِمَالَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ ﴿إِنَّمَا﴾ وَضِعَتْ لِقَصْرِ مَا يَلِيهَا فِي الْجُزْءِ الْأَخِيرِ مِنَ الْكَلَامِ، وَهَاهُنَا الْمَذْكُورُ أَوْ لَا جِنْسُ الصَّدَقَاتِ، لِأَنَّ الْجَمْعَ الْمَحَلِّيَّ يُفِيدُ الْعُمُومَ، وَأَجْزَاءُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الصَّدَقَاتِ لَا تَتَجَاوَزُ الْمَذْكُورِينَ إِلَى غَيْرِهِمْ الْبَتَّةَ.

وأما وجوب صرف بعضها إلى الأصناف كلها فليس فيها ذلك، ولذلك احتمل الأمرين، وينصّرهُ ما قال الإمام: «الآية لا دلالة فيها على قول الشافعي رضي الله عنه في أنه لا بُدَّ من

صَرَفَهَا إِلَى الْأَصْنَافِ، لَأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ جُمْلَةَ الصَّدَقَاتِ هَؤُلَاءِ الْأَوْصَافِ، فَأَمَّا أَنَّ صَدَقَةَ زَيْدٍ بَعَيْنِهَا يُوجِبُ تَوْزِيْعَهَا عَلَى الْأَصْنَافِ كُلِّهَا فَلَا؛ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، تُوجِبُ تَقْسِيمَ الْخُمْسِ عَلَى الطَّوَائِفِ مِنْ غَيْرِ تَوْزِيْعٍ بِالِاتِّفَاقِ، يَعْنِي: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُغْنَمُ بَعَيْنِهِ يَجِبُ تَفْرِيقُ ذَلِكَ الشَّيْءِ عَلَى الطَّوَائِفِ كُلِّهَا، وَأَيْضًا أَنَّ الْحُكْمَ الثَّابِتَ فِي مَجْمُوعٍ لَا يُوجِبُ ثَبُوتَهُ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»: «الْقَوْلُ بِوُجُوبِ صَرْفِهَا إِلَى جَمِيعِهِمْ أَخْذًا مِنْ لَامِ التَّمْلِيكِ وَوَاوِ التَّشْرِيكِ لَا تُسَاعِدُ عَلَيْهِ الْآيَةُ، لِأَنَّهَا مُصَدَّرَةٌ بِ«إِنَّمَا» الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَسْتَحِقُّ فِيهَا نَصِيبًا»^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»^(٣): الْآيَةُ إِنْ لَمْ تُدَلِّ مِنْ جِهَةٍ «إِنَّمَا»، فَقَدْ دَلَّتْ مِنْ جِهَةِ اللَّامِ وَالْوَاوِ، وَإِنَّمَا تُفِيدُ حَضَرَ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي، وَلَا تَمْنَعُ مِنْ حَضَرَ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ لِلدَّلِيلِ خَارِجٍ. قَالَ مُحَبِّي السُّنَّةِ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ»: «وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي كَيْفِيَةِ قَسْمِ الصَّدَقَاتِ:

فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُ كُلِّهَا إِلَى بَعْضِهِمْ مَعَ وَجُودِ سَائِرِ الْأَصْنَافِ، وَهُوَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ: يَجِبُ أَنْ تُقَسَمَ زَكَاةُ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ مَالِهِ عَلَى الْمَوْجُودِينَ مِنَ الْأَصْنَافِ قِسْمَةً عَلَى السَّوَاءِ، ثُمَّ حِصَّةُ كُلِّ صِنْفٍ لَا يَجُوزُ أَنْ تُصْرَفَ إِلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ إِنْ وُجِدَ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ صُرِفَ الْكُلُّ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ، أَوْ إِلَى شَخْصٍ

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٨٢).

(٢) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ١٩٧) بحاشية «الكشاف».

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وتحرف في (ف) إلى: «الانتصاف».

ومراده بـ«الإنصاف»: «الإنصاف من الانتصاف بين الزمخشري وابن المنير» للعلامة علم الدين عبد الكريم ابن علي، المعروف بالعراقي أو بابن بنت العراقي، المتوفى سنة ٧٠٤، رحمه الله تعالى. انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢: ٣٩٩-٤٠٠)، و«كشف الظنون» (٢: ١٤٧٥)، و«الأعلام» للزركلي (٤: ٥٣).

واحد منهم جاز، وإنما سَمَى اللهُ تعالى هذه الأصنافَ الثانيةَ إعلالاً منه أن الصَّدَقَةَ لا تخرجُ عن هذه الأصنافِ، لا إيجاباً لِقِسْمَتِهَا بينهم جميعاً، وهو قولُ عَمَرَ وابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهم، وبه قال سعيدُ بنُ جبْرِ وعطاء، وإليه ذهبُ سُفيانُ الثَّورِيُّ وأصحابُ الرأي.

وقال أحمد: يجوزُ أن يَصْعَها في صِنْفٍ واحد، وتفريقُها أولى.

وقال مالك: يَتَحَرَّى موضعَ الحاجةِ منهم، ويُقدِّمُ الأَولى فالأَولى، فإن رأى الحاجةَ في الفقراءِ في عامٍ أَكثَرَ قَدَمَهُم، وإن رآها في عامٍ في صِنْفٍ آخَرَ حَوَّلَهَا إليهم. وكُلُّ مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ صَدَقَتَهُ لا يزيِدُ على قَدْرِ الاستِحْراقِ^(١).

وقال القاضي: «قولُ الأئمةِ الثلاثةِ جوازُ الصَّرْفِ إلى صِنْفٍ واحد، واختاره بعضُ أصحابنا، وبه كان يُفتي شيخي ووالدي، على أن الآيةَ بيانُ أن الصَّدَقَةَ لا تخرجُ منهم، لا إيجابُ قِسْمَتِها عليهم»^(٢).

وقلت: ويُمَكِّنُ أن يُقال: إنَّ قولَ مالكٍ أوفقُ لتأليفِ النَّظْمِ، على ما سبقَ أن الصَّرْفَ مُعلَّلٌ بمصالحِ الدِّينِ وإصلاحِ أهله، وأنَّ البعضَ أولى مِنَ البعضِ، وإفادةُ التَّغييرِ في عبارةِ الآيةِ أيضاً، كما أشارَ إليه المُصنِّفُ بقوله: «إنما عَدَّلَ عن اللامِ إلى «في» في الأربعةِ الأخيرةِ؛ لِيؤدِّنَ بأنهم أرسخُ في استِحْراقِ التَّصَدُّقِ عليهم ممَّن سبقَ ذِكرُهُ»، وذلك لمكانِ الكِنَايةِ.

ويُعلِّمُ من أقوالِ الأئمةِ على ظاهرِ الآيةِ: أنَّ القاسِمَ إذا كانَ الإمامَ يجبُ الصَّرْفُ إلى الكُلِّ، وإذا كانَ المالكَ فلا، وأنَّ الصَّرْفَ إلى الأصنافِ والتسويةِ في القَسْمِ وعَدَمَها منوطةٌ بالمصالحِ.

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٦٥-٦٦). وانظر في مذهب الحنفية في هذه المسألة: «الهداية» للمرغنياني (١: ١١١)، وفي مذهب المالكية: «الشرح الكبير» للدردير مع «حاشية الدسوقي» (١: ٤٩٨)، وفي مذهب الشافعية: «روضة الطالبين» للنووي (٢: ٣٢٩)، وفي مذهب الحنابلة: «المغني» لابن قدامة (٢: ٤٩٨-٤٩٩).
(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٤).

وعن حذيفة وابن عباس وغيرهما من الصحابة والتابعين أنهم قالوا: في أي صنف منها وضعتها أجزاءك، وعن سعيد بن جبير: لو نظرت إلى أهل بيت من المسلمين فقراء متعففين، فجبرتهم بها كان أحب إلي.

وعند الشافعي رحمه الله: لا بد من صرفها إلى الأصناف، وعن عكرمة: أنها تُفَرَّقُ في الأصناف الثمانية، وعن الزهري: أنه كتب لعمر بن عبد العزيز تفریق الصدقات على الأصناف الثمانية.

﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ﴾: السعاة الذين يقبضونها، ﴿وَالْمَوْلَفَةَ لَوْلَاهُمْ﴾: أشرف من العرب، كان رسول الله ﷺ يسألهم على أن يسلموا، فيرضخ لهم شيئاً منها، حين كان في المسلمين قلة، و﴿الرقاب﴾: المكاتبون؛ يعاؤون منها، وقيل: الأسارى، وقيل: ثبناغ الرقاب فتعتق.

وأما استدلال الإمام بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ مِنْهَا حُمْسٌ﴾ [الأنفال: ٤١]: فمؤيد بما روينا في «صحيح البخاري»^(١) عن أنس: «لما كان يوم هوازن، فانهزم المشركون، فأصاب يومئذ غنائم كثيرة، فقسّم في المهاجرين والطلقاء، ولم يعط الأنصار شيئاً، الحديث. والله أعلم.

قوله: (فيرضخ لهم): الرضخ: العطاء القليل.

قوله: و﴿الرقاب﴾: المكاتبون: قال محيي السنة: «هذا قول أكثر الفقهاء، وبه قال سعيد بن جبير والنخعي والزهري والليث بن سعد والشافعي رضي الله عنهم. وقال جماعة: تُشْتَرَى بِسَهْمِ الرقاب عبيد فيعتقون، وهو قول الحسن، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق»^(٢).

(١) برقم (٤٣٣٣) و(٤٣٣٧)، وأخرجه مسلم (١٠٥٩) أيضاً.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٦٤).

﴿وَالْفَعْرَمِينَ﴾: الذين رَكِبْتَهُمُ الدُّيُونَ، ولا يَمْلِكُونَ بعدها ما يَبْلُغُ النَّصَابَ، وقيل: الذين تَحَمَّلُوا الْحَمَالَاتِ، فتَدَايَنُوا فيها، وَعَرَمُوا، ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: فقراء الغزاة والحجيج المنقطع بهم، ﴿وَأَيْنَ السَّبِيلِ﴾: المسافر المنقطع عن ماله، فهو فقيرٌ حيث هو، غَنِيٌّ حيث ماله.

﴿فَرِيضَةٌ﴾ في معنى المصدِرِ المؤكَّد، لأنَّ قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾: معناه: فَرَضَ اللهُ الصَّدَقَاتِ لَهُمْ، وَقَرِيٌّ: «فَرِيضَةٌ» بالرفع؛ على: تلك فريضة.

فإن قلت: لِمَ عَدَلَ عن اللام إلى «في» في الأربعة الأخيرة؟ قلت: للإيذان بأنهم أَرْسَخُوا فِي اسْتِحْقَاقِ التَّصَدِيقِ عَلَيْهِمْ حَمْلًا سَبَوِيًّا دَرَةً، لأنَّ «في» تلوِّحًا، حَبْنَةً عَلَى الْهَمِّ أَحْقَاءُ بَأَن تَوْضَعُ فِيهِمُ الصَّدَقَاتِ، وَيَجْعَلُوا مَطْنَةً لَهَا وَمَصْبَأً،

قوله: (الْحَمَالَاتِ)، النهاية: «الْحَمَالَةُ» - بِالْفَتْحِ - ما يَتَحَمَّلُهُ الإنسانُ عن غيره من دِيَةِ أو غَرَامَةٍ، مثلُ أن تَقَعَ حَرْبٌ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ^(١) تُسْفِكُ فِيهِ الدَّمَاءَ، فَيَدْخُلُ بَيْنَهُمْ رَجُلٌ يَتَحَمَّلُ دِيَاتِ الْقَتْلِ لِيُصَلِّحَ ذَاتَ الْبَيْنِ، وَالتَّحَمُّلُ أَنْ يَتَحَمَّلَهَا عَنْهُمْ عَلَى نَفْسِهِ.

قوله: (الْمُنْقَطِعَ بِهِمْ): أي: عَطَيْتُ دَابَّتَهُ أو نَفَدَ زَادَهُ، فَانْقَطَعَ بِهِ السَّفَرُ دُونَ وَطْنِهِ، فهو مُنْقَطِعٌ بِهِ، ويُقال: حَاجٌّ بِمُنْقَطِعٍ - بالكسر - ، والبَاءُ للتعدية؛ لأنَّ الانْقِطَاعَ لازمٌ^(٢)، فإذا حُذِفَ الْجَارُ قِيلَ: الْمُنْقَطِعُ، كما قال بُعَيْدٌ هَذَا: «الْفَقِيرُ أَوْ الْمُنْقَطِعُ».

قوله: (فهو فقير): مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، و«حيث» ظرفُ الفقيرِ مُضَافٌ إلى ما بعده، أي: حيثُ هو حَاصِلٌ^(٣) فِيهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «هو غَنِيٌّ حَيْثُ مَالُهُ»، أي: حيثُ مَالُهُ حَاصِلٌ فِيهِ.

(١) في الأصول الخطية: «الفريقين»، والمثبت من «النهاية» (١: ٤٤٢)، وهو أحسن.

(٢) يعني: أَنَّ الْفِعْلَ «انْقَطَعَ» فِعْلٌ لَازِمٌ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ، إِلَّا إِذَا عُدِّيَ بِحَرْفِ الْجَارِ، كَمَا قَالَ: «الْمُنْقَطِعُ بِهِمْ».

(٣) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى: «صالح».

وذلك لِمَا فِي فَكِّ الرَّقَابِ مِنَ الْكِتَابَةِ أَوْ الرَّقِّ أَوْ الْأَسْرِ، وَفِي فَكِّ الْغَارِمِينَ مِنَ الْعُرْمِ؛ مِنَ التَّخْلِيسِ وَالْإِنْقَازِ، وَلِجَمْعِ الْغَازِي الْفَقِيرِ أَوْ الْمُنْقَطِعِ فِي الْحَجِّ بَيْنَ الْفَقْرِ وَالْعِبَادَةِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ السَّبِيلِ جَامِعٌ بَيْنَ الْفَقْرِ وَالْغُرْبَةِ عَنِ الْأَهْلِ وَالْمَالِ.

وتكرير ﴿فِي﴾ في قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ فيه فَضْلٌ تَرْجِيحٌ لَهُذَيْنِ عَلَى ﴿الرَّقَابِ وَالْعُرْمِينَ﴾.

فإن قلت: فكيف وَقَعَتْ هذه الآية في تضاعيفِ ذِكْرِ الْمُنَافِقِينَ وَمَكَايِدِهِمْ؟ قلت: دَلٌّ بِكَوْنِ هذه الْأَصْنَافِ مَصَارِفِ الصَّدَقَاتِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِمْ، عَلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْهُمْ؛ حَسْمًا لِأَطْمَاعِهِمْ، وَإِشْعَارًا بِاسْتِجَابِهِمُ الْحَرَمَانَ،

قوله: (لِمَا فِي فَكِّ الرَّقَابِ مِنَ الْكِتَابَةِ) إِلَى آخِرِهِ: «مِنْ»: في قوله: «مِنَ الْكِتَابَةِ»: صِلَةٌ «فَكِّ»، وَفِي «مِنَ التَّخْلِيسِ»^(١): بَيَانٌ «مَا» فِي «لِمَا»، وَ«فِي فَكِّ الْغَارِمِينَ» عَطْفٌ عَلَى «فِي فَكِّ الرَّقَابِ». الْمَعْنَى: ذَلِكَ الرَّسُوخُ فِي الْاسْتِحْقَاقِ مُسْتَقَرٌّ لِأَجْلِ مَا فِي فَكِّ الرَّقَابِ وَالْغَارِمِينَ مِنَ الْإِنْقَازِ وَالتَّخْلِيسِ. وَ«لِجَمْعِ الْغَازِي» عَطْفٌ عَلَى «لِمَا فِي فَكِّ الرَّقَابِ»^(٢).

قال صاحبُ «الانتصاف»: «إِنَّمَا عَدَلَ مِنَ اللَّامِ إِلَى «فِي» فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَوَّلَ مُلَّاكٌ لِمَا عَسَى أَنْ يُدْفَعَ إِلَيْهِمْ، وَالْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ لَا يَمْلِكُونَ مَا يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ، إِنَّمَا يُصَرَّفُ إِلَيْهِمْ فِي مَصَالِحٍ تَتَلَقَّى بِهِمْ، لِأَنَّ التَّعْدِيَةَ بِ«فِي» مُقَدَّرَةٌ بِالصَّرْفِ، فَهَالِ الرَّقَابِ يَمْلِكُهُ السَّادَةُ، وَالْمُكَاتِبُونَ لَا يَحْضُلُ فِي أَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، وَالْغَارِمُونَ يُصَرَّفُ نَصِيْبُهُمْ لِأَرْبَابِ الدُّيُونِ، وَكَذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنُ السَّبِيلِ مُنْدَرَجٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأُفْرِدَ بِالذِّكْرِ تَنْبِيْهًا عَلَى خُصُوصِيَّتِهِ، وَهُوَ مُجَرَّدٌ عَنِ الْحَرْفَيْنِ جَمِيعًا، أَي: اللَّامِ وَ«فِي»، وَعَطْفُهُ عَلَى اللَّامِ مُمَكِّنٌ، وَ«فِي» أَقْرَبُ»^(٣).

(١) أي: «مِنْ» في قوله: «مِنَ التَّخْلِيسِ» بَيَانٌ... إلخ.

(٢) من قوله: «وَالْغَارِمِينَ مِنَ الْإِنْقَازِ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ط).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنَيَّرِ (٢: ١٩٨) بِحَاشِيَةِ «الْكَشَافِ».

وأنهم بعداءُ عنها وعن مَصَارِفِهَا، فما لهم وما لها! وما سَلَطَهُمْ عَلَى التَّكَلُّمِ فِيهَا، وَلَمْزِ قَاسِمِهَا، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ!

[وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦١﴾]

الأُذُن: الرجل الذي يُصَدِّقُ كُلَّ مَا يَسْمَعُ، وَيَقْبَلُ قَوْلَ كُلِّ أَحَدٍ، سُمِّيَ بِالْجَارِحَةِ الَّتِي هِيَ آلَةُ السَّمْعِ، كَأَنَّ جَمَلَتَهُ أُذُنٌ سَامِعَةٌ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ لِلرَّيْبَةِ: عَيْنٌ، وَإِذَاؤُهُمْ لَهُ: هُوَ قَوْلُهُمْ فِيهِ: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾.

﴿هُوَ أُذُنٌ خَيْرٌ﴾: كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ صِدْقٌ، تُرِيدُ الْجَوْدَةَ وَالصَّلَاحَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: نَعَمْ، هُوَ أُذُنٌ سَامِعَةٌ، وَلَكِنْ نَعَمْ الأُذُنُ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ: هُوَ أُذُنٌ فِي الْخَيْرِ وَالْحَقِّ.....

قوله: (فما لهم وما لها!): قيل: هما مجملتان، أي: فما لهم ولها، وما لها ولهم؟^(١).

قوله: (وما سَلَطَهُمْ عَلَى التَّكَلُّمِ فِيهَا): أي: أي شيء جَسَرَهُمْ عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمُوا فِيهَا؟

قوله: ﴿هُوَ أُذُنٌ خَيْرٌ﴾: كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ صِدْقٌ: أي: أنه من إضافة الموصوف إلى الصفة للمبالغة، فهو خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أي: هو أُذُنٌ، وَالْجَمَلَةُ جَوَابٌ عَنْ قَوْلِهِمْ: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ تَفْسِيرٌ وَبَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

قوله: (ويجوزُ أن يُريدَ: هو أُذُنٌ في الخير) عطفٌ على قوله: «كقولك: رجلٌ صِدْقٌ»، قال القاضي: «قوله: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾: أي: يَسْمَعُ كُلَّ مَا يُقَالُ لَهُ، سُمِّيَ بِالْجَارِحَةِ لِلْمُبَالَغَةِ، كَأَنَّهُ مِنْ فَرَطِ اسْتِمَاعِهِ صَارَ أُذُنًا»^(٢)، أَوْ اشْتَقَّ لَهُ فِعْلٌ مِنْ: أُذِنَ أُذُنًا: إِذَا اسْتَمَعَ، كَأَنفَ، وَأَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ لِقَعْنَبَ:

صُمْ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرْتُ بِهِ وَإِنْ ذُكِرْتُ بِشَرٍّ عِنْدَهُمْ أُذِنُوا^(٣)

(١) في (ف): «أي: فما لهم ولها ولهم»، وفيها خلل واضح، والمثبت من (ط) و(ف).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٤).

(٣) البيت لقَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صَاحِبٍ، كَمَا فِي «الأمالي» لِأَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي (١: ١٢٢)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة=

وفيا يجب سماعه وقبوله، وليس بأذن في غير ذلك، ودل عليه قراءة حمزة: (ورحمة) بالجر عطفاً عليه، أي: هو أذن خير ورحمة لا يسمع غيرهما ولا يقبله.

ثم فسّر كونه أذن خير؛ بأنه يُصدّق بالله، لما قام عنده من الأدلة، ويقبل من المؤمنين الخُلص من المهاجرين والأنصار، وهو رحمة لمن آمن منكم - أي: أظهر الإيمان - أيها المنافقون؛ حيث يسمع منكم، ويقبل إيمانكم الظاهر، ولا يكشف أسراركم، ولا يفصحكم، ولا يفعل بكم ما يفعل بالمشركين،

الراغب: «الأذن: الجارحة، ويُستعار لمن كثر استماعه وقبوله ما يسمع، قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أذُنٌ قُلَّ أذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، أي: استماعه لما يعود بخيركم. وأذن: استمع، نحو قوله: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢]، ويُستعمل ذلك في العلم المتوصل إليه بالسماع، نحو قوله: ﴿فَأَذِنُوا يَحْرِبَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، والإذن والأذن لما يسمع، ويُعبّر بذلك عن العلم، إذ هو مبدأ كثير من العلم، والإذن في الشيء: إعلامٌ بإجازته والرخصة فيه»^(١).

قوله: (ودل عليه قراءة حمزة: «ورحمة» بالجر): لأنه حيثل معطوف على «خير»، ولا يحسن أن تكون (رحمة) صفة «أذن» على نحو: رجلٌ صديقٌ وحاتم الجود^(٢)، حسنه إذا قيل: أذن في الخير وأذن في الرحمة، لا يسمع غيرهما ولا يقبله.

= (٣: ٨٤)، «الحماسة» ص ٢٩٠، و«الصحاح» للجوهري، مادة (أذن)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (شور) ومادة (أذن).

وهو في بعض هذه المصادر بلفظ: «بسوء» مكان «بسر»، والمعنى واحد.

(١) «مفردات القرآن» ص ٧٠-٧١.

(٢) أي: رجلٌ صادق، وحاتم الجواد. وانظر ما تقدّم عند الزمخشري في تفسير الآية ٨٧ من سورة البقرة

(٢: ٥٦٦)، والآية ١٥٤ من سورة آل عمران (٤: ٣٠٧).

مُرَاعَاةً لِمَا رَأَى اللهُ مِنَ الْمَصْلِحَةِ فِي الْإِبْقَاءِ عَلَيْكُمْ، فَهُوَ أُذُنٌ كَمَا قُلْتُمْ، إِلَّا أَنَّهُ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ، لَا أُذُنٌ سُوءٌ، فَسَلَّمَ لَهُمْ قَوْلَهُمْ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ فُسِّرَ بِمَا هُوَ مَدْحٌ لَهُ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانُوا قَصَدُوا بِهِ الْمَدْمَةَ وَالتَّقْصِيرَ بِفِطْنَتِهِ وَشَهَامَتِهِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ سَلَامَةِ الْقُلُوبِ وَالغَيْرَةِ.

وقيل: إِنَّ جَمَاعَةً مِنْهُمْ ذَمُّوا صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَلَّغَهُ ذَلِكَ،

قوله: (في الإبقاء عليكم)، الجوهري: «أَبَقَيْتُ عَلَى فُلَانٍ: إِذَا أَرَعَيْتَ (١) عَلَيْهِ وَرَحِمْتَهُ».

قوله: (فَسَلَّمَ لَهُمْ قَوْلَهُمْ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ فُسِّرَ بِمَا هُوَ مَدْحٌ لَهُ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ): يعني: أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ (٢)، قَالَ صَاحِبُ «الْإِتْتِصَافِ»: «وَلَا شَيْءٌ أَبْلَغُ فِي الرَّدِّ مِنْ هَذَا الْأَسْلُوبِ، لِأَنَّ فِيهِ إِطْمَاعًا فِي الْمُوَافَقَةِ، وَكَذَا عَلَى إِجَابَتِهِمْ بِالْإِبْطَالِ، وَهُوَ كَالْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ فِي اسْتِعْمَالِ الْفُقَهَاءِ» (٣). وَقُلْتُ: مِثَالُهُ قَوْلُهُمْ: الْخَيْلُ يُسَابِقُ عَلَيْهَا، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا كَالْإِبْلِ، فَيُقَالُ: مُسَلِّمٌ فِي زَكَاةِ التِّجَارَةِ، أَي: نَحْنُ نَقُولُ بِمُوجِبِهِ فِي مَالِ التِّجَارَةِ، وَالْخِلَافُ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ.

قوله: (بِفِطْنَتِهِ): صَلَّةُ «التَّقْصِيرِ»، وَقَوْلُهُ: «وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ سَلَامَةِ الْقُلُوبِ»: عَطَفَ عَلَى «الْمَدْمَةِ»، الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ قَصَدُوا بِقَوْلِهِمْ: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾ قِلَّةَ فِطْنَتِهِ وَشَهَامَتِهِ، وَقَصَدُوا بِهِ أَنَّهُ ﷺ سَلِيمُ الْقَلْبِ غَرٌّ غَيْرٌ مُجْرَّبُ الْأُمُورِ.

قوله: (وَشَهَامَتِهِ): شَهَمَ الرَّجُلُ - بِالضَّمِّ - شَهَامَةً فَهُوَ شَهْمٌ، النِّهَايَةُ: «كَانَ شَهْمًا، أَي: نَافِذًا فِي الْأُمُورِ مَاضِيًا، وَالشَّهْمُ: الذِّكْيُ الْفُؤَادِ».

قوله: (وقيل: إِنَّ جَمَاعَةً مِنْهُمْ ذَمُّوا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «الْأُذُنُ: الرَّجُلُ الَّذِي يُصَدِّقُ كُلَّ مَا سَمِعَ، وَيَقْبَلُ»، وَالْفَرْقُ: أَنَّ عَلَى الْأَوَّلِ الْمُقُولِ الْمُتَأَذِّي مِنْهُ لَفْظُ ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾، لِقَوْلِهِ: «وَيُذَادُوا هُمْ لَهُ هُوَ قَوْلُهُمْ فِيهِ: هُوَ أُذُنٌ»، ﴿وَيَقُولُونَ﴾ فِي التَّنْزِيلِ عَطَفَ تَفْسِيرَ لِقَوْلِهِ: ﴿يُؤَذِّنُونَ النَّبِيَّ﴾.

(١) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: «رَعَيْتَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الصَّحَاحِ» لِلْجَوْهَرِيِّ.

(٢) سَيَأْتِي التَّعْرِيفُ بِهِ تَعْلِيْقًا عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١١ مِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٨: ٥٦٤).

(٣) «الْإِتْتِصَافُ» لِابْنِ الْمُنَيَّرِ (٢: ١٩٨) بِحَاشِيَةِ «الْكَشَافِ».

فاشتغلت قلوبهم، فقال بعضهم: لا عليكم، فإنها هو أذن سامعة قد سمع كلام المبلغ فأذن، ونحن نأتيه فتعذرنا إليه، فيسمع عذرنا أيضاً، فيرضى، فقليل: هو أذن خير لكم.

وقري: «أذن خير لكم»؛ على أن «أذن» خبر مبتدأ محذوف، و«خير» كذلك، أي: هو أذن هو خير لكم، يعني: إن كان كما تقولون فهو خير لكم، لأنه يقبل معاذيركم، ولا يكافئكم على سوء دخليكم. وقرأ نافع بتخفيف الذال.

فإن قلت: لم عدي فعل الإيمان بالباء إلى الله، وإلى المؤمنين باللام؟ قلت: لأنه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر به، فعدي بالباء،

وعلى الثاني: المقول المتأذى منه غير مذكور، و«تؤذون» معبر عنه، و«يقولون» عطف عليه، لقوله: «ذموه وبلغه ذلك» إلى قوله: «لا عليكم، فإنها هو أذن سامعة».

قال الزجاج: «من المنافقين من كان يعيب رسول الله ﷺ، ويقول: إن بلغه عني حلفت له وقيل مني، لأنه أذن يسمع العذر، فأعلم الله تعالى أنه أذن خير، أي: مستمع خير لكم، ثم بين ممن يقبل، فقال: «ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا»، أي: هو أذن خير لكم، لا أذن شر؛ يسمع ما أنزله الله عليه، فيصدق به، ويصدق المؤمنين فيما يجبرونه به، ورحمة للمؤمنين منكم»^(١)، ويعلم منه: أنه لا يقبل منهم، ولا يسمع عذرهم ولا يرحمهم، لأنهم ليسوا بمؤمنين^(٢).

قوله: «وقري: «أذن خير لكم»»: قال أبو البقاء: «(خير) على هذا صفة «أذن»، أي: أذن ذو خير، ويجوز أن يكون «خير» بمعنى «أفعل»، أي: أذن أكثر خيراً لكم»^(٣).

قوله: «سوء دخليكم»، الأساس: «إنه لخبث الدخلة وعيف الدخلة، وهو باطن أمره، وأنا عالم بدخلة أمرك». الجوهري: «دخلة الرجل: باطن أمره، وكذلك الدخلة بالضم».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٥٧).

(٢) من قوله: «إن جماعة منهم ذموه» إلى هنا، سقط من (ف).

(٣) «التيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٨).

وَقُصِدَ السَّمَاعُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنْ يُسَلِّمَ لَهُمْ مَا يَقُولُونَهُ، وَيُصَدِّقَهُ؛ لِكُونِهِمْ صَادِقِينَ عِنْدَهُ، فَعُدِّي بِاللَّامِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] مَا أَنْبَاهُ عَنِ الْبَاءِ. وَنَحْوُهُ: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: ٨٣]، ﴿أَنْتُمْ لَنَا لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ﴾ [طه: ٧١].

فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ قِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ: «وَرَحْمَةً»، بِالنَّصْبِ؟ قُلْتُ: هِيَ عِلَّةٌ مُعَلَّلُهَا مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: «وَرَحْمَةً لَكُمْ يَا ذَنْ لَكُمْ»، فَحَذِفَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يُسَلِّمَ لَهُمْ مَا يَقُولُونَهُ): أَي: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ مُضْمَنٌ مَعْنَى التَّسْلِيمِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُضْمَنَ ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ مَعْنَى الْوُثُوقِ وَالْإِعْتِرَافِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: هُوَ أُذُنٌ خَيْرٌ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ وَدَلَالَتَهُ، فَيَعْتَرِفُ بِصِدْقِهَا وَيَشْتَقُّ بِهَا، وَيَسْتَمِعُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، فَيُسَلِّمُ لَهُمْ مَا يَقُولُونَ، وَيُصَدِّقُهُمْ.

وَفِيهِ تَعْرِيفٌ بِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ أُذُنٌ شَرٌّ يَسْمَعُونَ آيَاتِ اللَّهِ، وَلَا يَشْتَقُونَ بِهَا، فَيُعْرِضُونَ عَنْهَا، وَيَسْمَعُونَ قَوْلَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُسَلِّمُونَ لَهُمْ قَوْلَهُمْ، وَلَا يَقْبَلُونَ نَصِيحَتَهُمْ.

أَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْمُنَافِقِينَ، وَلَا يَسْمَعُ إِلَى خِدَاعِهِمْ، وَهَذَا أَوْجَهُ فِي الرَّدِّ، أَي: يَقْبَلُ قَوْلَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْمُنَافِقِينَ^(١).

قَوْلُهُ: (مَا أَنْبَاهُ): أَي: مَا أَشَدَّهُ نُبُوًّا^(٢) عَنِ اسْتِعْمَالِ الْبَاءِ، أَي: أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧] كَيْفَ كَانَ بَعِيداً عَنِ اسْتِعْمَالِ الْبَاءِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾: بِمُصَدِّقٍ لَنَا، لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «قَوْلُهُ: وَأَنْ يُسَلِّمَ لَهُمْ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ف).

(٢) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: «مَا أَشَدُّ نُبُوًّا»، وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُهُ، فَاصْلَحْتُهُ بِمَا تَرَاهُ. وَالنُّبُو: الْبُعْدُ عَنِ الشَّيْءِ وَالتُّفُورُ، يُقَالُ: نُبِيَ الشَّيْءُ، أَي: بَعُدَ، وَنَبَا الطَّنْبُوعُ عَنِ الشَّيْءِ، أَي: تَفَرَّ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ. انظر: «المصباح المنير»، مادة (نبو).

﴿يَخْلَفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [٦٢]

﴿لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾ الخطاب للمسلمين، وكان المنافقون يتكلمون بالمطاعين، أو يتخلفون عن الجهاد، ثم يأتونهم فيعتذرون إليهم، ويؤكدون معاذيرهم بالحلف؛ ليعذروهم ويرضوا عنهم، فقيل لهم: إن كنتم مؤمنين كما تزعمون فأحق من أرضيتم: الله ورسوله بالطاعة والوفاء.

وإنما وحّد الضمير؛ لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله ﷺ، فكانا في حكم مُرضي واحد، كقولك: إحسان زيد وإجماله نعتني وجبر مني. أو: والله أحق أن يُرضوه، ورسوله كذلك.

قوله: (الخطاب للمسلمين، وكان المنافقون) إلى آخره: بيان لكيفية الخطاب معهم.

قوله: (وإنما وحّد الضمير): جواب عن سؤال مُقدّر، وتقريره أن يقال: لِمَا كان ﴿أَحَقُّ﴾ خَبراً عنها، بمعنى: الله ورسوله أحق من غيرها بالرضا، فكان الظاهر أن يُثنى الضمير، ويُقال: أن يُرضوها؟ فأجاب بقوله: «وإنما» إلى آخره.

قوله: (فكانا في حكم مُرضي واحد): قال أبو البقاء: «فعل هذا ﴿أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ خَبْرٌ عن الاسمين، لأن الرسول ﷺ قائم مقام الله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]»^(١).

قوله: (نعتني): أي: قواني ورفعتني.

قوله: (أو: والله أحق أن يُرضوه)^(٢)، ورسوله كذلك): قال أبو البقاء: «وَاللَّهُ﴾ مُبتدأ و﴿أَحَقُّ﴾ خَبْرُهُ، و﴿وَرَسُولُهُ﴾ مُبتدأ ثانٍ وخَبْرُهُ محذوف، دلّ عليه الأول، وقال سيبويه: ﴿أَحَقُّ﴾ خَبْرُ «الرسول»، وخَبْرُ الأول محذوف، وهو أقوى؛ إذ لا يلزم منه التفريق بين

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٨-٦٤٩).

(٢) من قوله: «خبر عن الاسمين» إلى هنا، سقط من (ح).

[﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبْدَأَهُنَّ اللَّهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِيداً فِيهَا ذَلِكَ ﴾ ٦٣]

المُحَادَّةُ: مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْحَدِّ، كَالْمُشَاقَّةِ مِنَ الشَّقِّ، ﴿فَأَبْدَأَهُنَّ﴾ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، أَي: فَحَقَّقَ أَنَّ لَهُ ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: فَلَهُ، وَ«أَنَّ» تَكَرُّرٌ؛

الْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ، وَفِيهِ (١) أَيْضاً أَنَّهُ خَبَرُ الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٣)

قَوْلُهُ: (مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْحَدِّ): قَالَ الزَّجَّاجُ: «مَعْنَاهُ: مَنْ يُجَابِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَي: مَنْ يَكُونُ فِي حَدِّ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ فِي حَدِّ» (٤).

الرَّاعِبُ: «الْحَدُّ: الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الَّذِي يَمْنَعُ اخْتِلَاطَ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، يُقَالُ: حَدَدْتُ كَذَا: جَعَلْتُ لَهُ حَدًّا يُمَيِّزُ، وَحَدُّ الدَّارِ: مَا تَمَيِّزُ بِهِ عَنْ غَيْرِهَا، وَحَدُّ الشَّيْءِ: الْوَصْفُ الْمُحِيطُ بِمَعْنَاهُ الْمُيِّزُ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [الطَّلَاقُ: ١]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الْمُجَادَلَةُ: ٥ و ٢٠]، أَي: يُبَايِعُونَ، فَذَلِكَ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الْمُنَاعَةِ وَإِمَّا بِاسْتِعْمَالِ الْحَدِيدِ» (٥).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: فَلَهُ، وَ«أَنَّ» تَكَرُّرٌ): أَي: كَرَّرَ «أَنَّ» لِلتَّوَكِيدِ، قَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدِ بِجُمْلَةِ الشَّرْطِ، وَإِيقَاعُ أُجْنِبِيٍّ بَيْنَ فَاءِ الْجُزْأِ وَمَا فِي حَيْزِهِ، وَيُشْكَلُ أَيْضاً نَصْبُ ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾.

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَالَ سَيِّبُوهُ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ح).

(٢) عَمْرُو بْنُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ الْخَزْرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ. وَانظُرِ الْكَلَامَ عَلَى مَوْضِعِ الشَّاهِدِ فِيهِ فِي: «الْكِتَابِ»

لِسَيِّبُوهُ (١: ٧٥)، وَ«مَجَازُ الْقُرْآنِ» لِأَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُنْثَى (١: ٣٩)، وَ«مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» ص ٨٩،

وَ«شَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ» (١: ٢٤٤)، وَ«لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ، مَادَّةُ (قَعَدَ) وَمَادَّةُ (فَجَرَ).

(٣) «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (٢: ٦٤٨).

(٤) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» لِلزَّجَّاجِ (٢: ٤٥٨).

(٥) «مُفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٢٢١-٢٢٢.

لأنَّ في قوله: ﴿أَنَّهُ﴾ تأكيداً، ويجوز أن يكون ﴿فَأَنبَأَ لَّهُ﴾ معطوفاً على ﴿أَنَّهُ﴾، على أن جواب ﴿مَنْ﴾ محذوف، تقديره: ألم يعلموا أنه من يُجادد الله ورسوله يهلك، فإنَّ له نارَ جهنم. وقرئ: «ألم تعلموا» بالتاء.

[﴿يَحذَرُ الْمُنْفِقُونَ﴾ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهِرُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحذَرُونَ ﴿٦٤﴾]

كانوا يستهزئون بالإسلام وأهليه، وكانوا يحذرون أن يفصحهم الله بالوحي فيهم، حتى قال بعضهم: والله لا أرانا إلا سراً خلق الله، لو ددت أني قدمت، فجلدت مئة جلدة، ولا ينزل فينا شيء يفصحنا.

والضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿تُنَبِّئُهُمْ﴾: للمؤمنين، وفي ﴿قُلُوبِهِمْ﴾: للمنافقين، وصحَّ ذلك؛ لأنَّ المعنى يقود إليه، ويجوز أن تكون الضمائر للمنافقين؛

قلت: قد سبق مراراً أن مثل هذا التأكيد مقحم بين الكلام، فلا يكون أجنياً، قال أبو البقاء: «إنما كررت توكيداً، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمَلُوا الشُّرُوءَ بِجَهَالَةٍ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَنُوهُمْ رَجِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩]، والفاء جواب الشرط^(١). ومثله قول الحماسي:

وإن امرأ دامت موثيق عهده على مثل هذا إنه لكريم^(٢)

وأما نصب «النار» فليس بمشكيل؛ لأنها^(٣) ليست بزائدة حتى لا تعمل، وفيه بحث.

قوله: (ويجوز أن يكون ﴿فَأَنبَأَ لَّهُ﴾ معطوفاً على ﴿أَنَّهُ﴾) أي: ألم يعلموا هذا وهذا عقيبه أيضاً.

(١) «التيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢: ٦٤٨).

(٣) الضمير يعود على «إن»، أي: لأنَّ «إن» ليست بزائدة... إلخ.

لأنَّ السُّورَةَ إِذَا نَزَلَتْ فِي مَعْنَاهُمْ فَهِيَ نَازِلَةٌ عَلَيْهِمْ، وَمَعْنَى ﴿نُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾: كَأَنَّهَا تَقُولُ لَهُمْ: فِي قُلُوبِكُمْ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، يَعْنِي: أَنَّهَا تُذَبِّحُ أَسْرَارَهُمْ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَسْمَعُوهَا مُذَاعَةً مُنْتَشِرَةً، فَكَأَنَّهَا تُخَيِّرُهُمْ بِهَا.

وقيل: معنى ﴿يَحْذَرُ﴾: الأَمْرُ بِالْحَذَرِ، أَي: لِيَحْذَرَ الْمُنَافِقُونَ.

فَإِنْ قُلْتَ: الْحَذَرُ وَقَعَ عَلَى إِنْزَالِ السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ﴾، فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْرِجٌ مِمَّا يَحْذَرُونَ﴾؟ قُلْتَ: مَعْنَاهُ: مُحْصَلٌ مُرِرٌ إِنْزَالَ السُّورَةِ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ مُظْهِرٌ مَا كُنْتُمْ تَحْذَرُونَهُ، أَي: تَحْذَرُونَ إِظْهَارَهُ مِنْ نِفَاقِكُمْ.

قوله: (كأنها تقول لهم: في قلوبكم^(١) كيت وكيت): هذا على أن تقع الاستعارة في الضمير المرفوع في ﴿نُنَبِّئُهُمْ﴾ على المكنية.

قوله: (الحذر واقع على إنزال السورة): هذا إذا كان ﴿يَحْذَرُ﴾ على الإخبار، لأنه فعل مضارع محكي عن شأنهم وعاداتهم، ومن ثم قال: «وكانوا يحذرون أن يفضحهم الله»، وحاصل السؤال: أن الطباقي هو أن يقال: والله مُنَزَّلٌ مَا يَحْذَرُونَهُ، فكيف وَضَعَ مَوْضِعَهُ ﴿مُخْرِجٌ﴾؟ وحاصل الجواب: أن الزيادة للمبالغة.

قوله: (مُحْصَلٌ مُرِرٌ إِنْزَالَ السُّورَةِ): فإلحذر منه - على هذا - إنزال السورة، والمراد بقوله: ﴿أَسْتَهْزِئُكُمْ﴾: هو ما في قلوبهم من النفاق، لأنَّ الْمُنَافِقَ مُسْتَهْزِئٌ، كما سبق في البقرة في قوله: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]: أنه تفسير لقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

قوله: (أو أن الله مُظْهِرٌ مَا كُنْتُمْ تَحْذَرُونَهُ): فالحذر منه إظهار النفاق، لأنَّ قَوْلَهُ: «مِنْ نِفَاقِكُمْ» بَيَانٌ «مَا كُنْتُمْ تَحْذَرُونَهُ»، أَي: يَكْشِفُ نِفَاقَكُمْ كَشْفًا تَامًا، وَهُوَ مَا قَالَ فِي الْقِصَّةِ

(١) في الأصول الخطية: «قلوبهم»، والمثبت من «الكشاف».

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ
وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْدِرُوا فَمَا دَغَّبْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ
مِّنْكُمْ يُعَذِّبُ طَائِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [٦٥-٦٦]

بيننا رسول الله ﷺ يسير في غزوة تبوك، وركب من المنافقين يسرون بين يديه، فقالوا: انظروا إلى هذا الرجل، يريد أن يفتح قُصور الشام وحُصونه، هيئات هيئات! فأطلع الله نبيه عليه السلام على ذلك، فقال: «احبسوا على الركب»، فأتاهم، فقال: «قلتم كذا وكذا»، فقالوا: يا نبي الله، لا والله ما كنا في شيء من أمرك، ولا من أمر أصحابك، ولكن كنا في شيء مما يخوض الركب فيه؛ ليقتصر بعضنا على بعض السفر.

﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ لم يعبا باعتذارهم؛ لأنهم كانوا كاذبين فيه، فجعلوا كأنهم معترفون باستهزائهم، وبأنه موجود منهم، حتى وبئخوا بإخطائهم موقع الاستهزاء،

الآية^(١): «فقال لهم: قلتم كذا وكذا، والدال على الكسف التام معنى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ﴾، أي: لا بُدَّ أن يُخرجه إخراجاً لا مزيد عليه، وما ظنكم بمُخرج هو الله تعالى؟!»

قوله: (لم يعبا باعتذارهم)، الجوهرى: «ما عَبَاتُ بفلان عَباً، أي: ما باليتُ به»، واعتذارهم: هو قولهم: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، نُزِلَ هذا الاعتذار منزلة اعترافهم بالاستهزاء لكونهم كاذبين فيه، كأنهم قالوا: نحن مُستهزؤون، وهو المراد من قوله: «فَجُعِلُوا كَأَنَّهُمْ مُّعْتَرِفُونَ بِاسْتَهْزَائِهِمْ»، ولهذا قُدِّمَ المعمول على العامل^(٢).

قوله: (حتى وبئخوا بإخطائهم موقع الاستهزاء): أي: ليس مكان الاستهزاء^(٣) الحاصل

(١) في الآية الآتية بعد هذه مباشرة.

(٢) أي: في قوله: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(٣) قوله: «أي: ليس مكان الاستهزاء» سقط من (ح).

حَيْثُ جَعَلَ الْمُسْتَهْزَأَ بِهِ يَلِي حَرْفَ التَّقْرِيرِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ بَعْدَ وَقُوعِ الْاسْتِهْزَاءِ وَثُبُوتِهِ.
 ﴿لَا تَعْتَذِرُوا﴾: لَا تَسْتَعْلِمُوا بِاعْتِدَارَاتِكُمُ الْكَاذِبَةَ، فَإِنَّهَا لَا تَنْفَعُكُمْ بَعْدَ ظُهُورِ
 سِرِّكُمْ، ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ﴾: قَدْ أَظْهَرْتُمْ كُفْرَكُمْ بِاسْتِهْزَائِكُمْ ﴿بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾: بَعْدَ إِظْهَارِكُمْ
 الْإِيمَانَ، «إِنْ يُعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ» بِأَحْدَائِهِمُ التَّوْبَةَ وَإِخْلَاصِهِمُ الْإِيمَانَ بَعْدَ النِّفَاقِ،
 «تُعَذِّبُ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ» مُصَرِّينَ عَلَى النِّفَاقِ غَيْرَ تَائِبِينَ مِنْهُ، أَوْ: «إِنْ يُعْفَ
 عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ» لَمْ يُؤَدِّوا رِسْوَ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَسْتَهْزِئُوا، فَلَمْ نُعَذِّبْهُمْ فِي الْعَاجِلِ، تُعَذِّبُ
 فِي الْآجِلِ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ مُؤَذِّنِينَ لِرِسْوَلِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَهْزِئِينَ.

وقرأ مجاهد: «إِنْ تُعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مَعَ التَّائِبِ، وَالْوَجْهُ التَّذْكَيرُ،
 لِأَنَّ الْمُسْتَهْزَأَ إِلَيْهِ الظَّرْفُ، كَمَا تَقُولُ: سِيرَ بِالذَّابَةِ،

هذه المذكورات، لأنَّ همزة التقرير^(١)، عَلَى سَبِيلِ التَّوْبِيخِ، الْمُسْتَهْزَأُ عَلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، الْمُقَدَّمُ
 عَلَى عَامِلِهِ: مُؤَذِّنَةٌ بَأَنَّ الْاسْتِهْزَاءَ وَقَعَ لَا تَحَالَةً، لَكِنَّ الْخَطَأَ فِي الْمُسْتَهْزَأِ بِهِ، يَعْنِي: مَكَانَ الْاسْتِهْزَاءِ
 غَيْرِ الْمَذْكُورَاتِ، فَأَخْطَأْتُمْ حَيْثُ جَعَلْتُمُوهَا مَكَانَهُ، قَالَ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»^(٢): «لَا يَجُوزُ بَعْدَمَا
 عَرَفْتَ أَنَّ التَّقْدِيمَ يَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِحَالِ نَفْسِ الْفِعْلِ وَقُوعاً: أَزِيداً صَرَبْتُ، سَائِلاً عَنْ حَالِ
 وَقُوعِ الضَّرْبِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ يَسْتَدْعِي حُصُولَ^(٣) الْفِعْلِ، كَمَا عَرَفْتَ فِي بَابِ التَّقْدِيمِ،
 وَأَنَّ السُّؤَالَ عَنْ وَقُوعِ الضَّرْبِ يَسْتَدْعِي عَدَمَ حُصُولِهِ»^(٤). هَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَذَلِكَ
 إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ بَعْدَ وَقُوعِ الْاسْتِهْزَاءِ وَثُبُوتِهِ».

قوله: (وَالْوَجْهُ التَّذْكَيرُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَهْزَأَ إِلَيْهِ الظَّرْفُ) إِلَى آخِرِهِ: حِكَايَةُ كَلَامِ ابْنِ جُنِّي^(٥).

(١) أي: همزة الاستفهام في قوله: ﴿أَيُّ اللَّهِ﴾، وهو للتقرير.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي ص ١٤١.

(٣) من قوله: «العلم بحال نفس الفعل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) تحرف في (ح) إلى: «يستدعي به حصوله».

(٥) انظر: «المحتسب» (١: ٢٩٨).

ولا تقول: سيرت بالدابة، ولكنه ذهب إلى المعنى، كأنه قيل: إن تُرَحِمَ طائفةً، فأنت لذلك، وهو غريب، والجيدُ قراءةُ العامة: «إِنْ يُعْفَ عَنْ طَائِفَةٍ بِالْتَذْكِيرِ، وَ«تُعَذَّبُ طَائِفَةٌ» بِالتَّائِيثِ، وَقُرِئَ: «إِنْ يُعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ يُعَذَّبُ طَائِفَةٌ»، عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

[﴿ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنْفِقِينَ وَالْمُنْفِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ ٦٧-٦٨]

﴿بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ أريد به نفي أن يكونوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وتكذيبهم في قولهم: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وتقريرُ قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمَنْكُرٍ﴾ [التوبة: ٥٦]، ثم وصفهم بما يدل على مُضَادَّةِ حَالِهِمْ لِحَالِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ﴾: بالكُفْرِ والمعاصي، ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾: عن الإيِّان والطاعات، ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ شَحًّا بِالْبَأْسِ وَالصَّدَقَاتِ وَالْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

قوله: (وتكذيبهم في قولهم: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وتقريرُ قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمَنْكُرٍ﴾ [التوبة: ٥٦]): بيان لاتِّصَالِ هَذِهِ الْآيَةِ بِمَا قَبْلَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِمَا عَدَّ فِضَائِحَ الْمُنَافِقِينَ وَحَكَى قَبَائِحَهُمْ - مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَشَدَّنْ لِي وَلَا نَفِيَّتِي﴾ [التوبة: ٤٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَسَوْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التوبة: ٥٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَحْذَرُ الْمُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٤] - حَصَّ مِنْ بَيْنِ الْمَذْكُورَاتِ مَا هُوَ أَقْبَحُهَا وَأَشْنَعُهَا مِنَ الْكُذْبِ الْمَخْضِيِّ وَالزُّورِ الْبَحْتِ - وَهُوَ

﴿نَسُوا اللَّهَ﴾: أغفلوا ذكره، ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾: فتركهم من رحمتيه وفضله، ﴿هُمُ
الْفٰسِقُونَ﴾: هم الكاملون في الفسق الذي هو التمرّد في الكفر،.....

قوله (١): ﴿لَئِنَّمْ لَيَمُنَّكُمْ﴾ - بالردّ بقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُنْكَرٍ﴾ [التوبة: ٥٦]، لأنه على منوال قوله: ﴿إِنَّمَا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وأكد الردّ بقوله: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾، وعَلَّله بقوله: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾.

وفي تعليله بهذا الوصف، وتعليل قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]: اعتناء عظيم واهتمام شديد بشأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي العود إلى تقرير الردّ بعد الطول الدلالة على أنّ الكذب ثنائف للإيمان الذي هو التصديق، وهذا أفتح القبائح.

قوله: ﴿الْفٰسِقُونَ﴾ هم الكاملون في الفسق: يريد أن اللام في ﴿الْفٰسِقُونَ﴾ للجنس، فدلّ على كمال هذا المعنى فيهم، نظيره قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، والكافر إذا وُصِفَ بالفسق دلّ على المبالغة، ومن ثمّ قال: «هو التمرّد في الكفر والانسلاخ عن كلّ خير»، ثم في وصف المنافقين بالفسيق - والنفاق أو غلّ منه (٢) في الكفر - تعريض بالمؤمنين، وردّغ لهم عن الانصاف بما يُشاركون من تَبَوُّأ مقعده في الدرك الأسفل من النار، وإليه الإشارة بقوله (٣): «وكفى المسلم زاجراً أن يُلمّ بما يكسبه هذا الاسم» وهو من باب قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦-٧] (٤).

(١) في الأصول الخطية: «وقوله»، ولا يستقيم مع السياق.

(٢) في الأصول الخطية: «أو غلّ عنه»، ولا يستقيم لغة.

(٣) من قوله: «تعريض بالمؤمنين» إلى هنا، سقط من (ف)، وأثبت محله: «هذا الاسم، فهو من باب قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها بعد قليل بانفاق الأصلين.

(٤) قوله: «وهو من باب قوله تعالى...» ورد هنا في (ط) و(ف)، وكرّر في (ف) آخر فقرة «قيل: يجوز»، وورد في (ح) هناك ولم يرد هنا.

والانسِلَاخُ عن كُلِّ خير، وكَفَى الْمُسْلِمَ زاجراً أَنْ يُلَمَّ بما يُكسِبُهُ هذا الاسمُ الفاحشُ الذي وَصَفَ اللهُ بهِ الْمُنَافِقِينَ حينَ بالغَ في ذمِّهم، وإذا كَرِهَ رسولُ اللهِ ﷺ للمُسْلِمِ أَنْ يقولَ: كَسَيْتَ؛ لأنَّ الْمُنَافِقِينَ وَصَفُوا بِالْكَسَلِ في قوله: ﴿كَسَايَ﴾ [النساء: ١٤٢]، فما ظَنُّكَ بِالْفِسْقِ!

﴿خَلْدِيَيْنَ فِيهَا﴾: مُقَدِّرِينَ الْخُلُودِ، ﴿هِيَ حَسْبُهُمْ﴾ دلالةٌ على عِظَمِ عِذابِها، وأنه لا شيءٌ أبلغُ منه، وأنه بحيثُ لا يُزَادُ عليه، نعوذُ باللهِ من سَخَطِهِ وعِذابِهِ، ﴿وَلَعَنَهُمُ اللهُ﴾: وأهانتهم مع التعذيب، وجعلهم مذمومين مُلْحَقِينَ بِالشَّيَاطِينِ الْمَلَأَعِينِ، كما عَظَّمَ أَهْلَ الْجَنَّةِ، وألْحَقَهُم بِالْمَلَأَيْكَةِ الْمَكْرَمِينَ، ﴿وَأَهُمَّ عَذَابٌ﴾: وهم نوعٌ من العذابِ سوى الصَّليِّ بالنارِ، ...

قوله: (وكفى المسلم زاجراً أن يلَمَّ بما يكسبه هذا الاسم): «كفى»: يتعدى إلى مفعولين. الجوهري: «كفاه مؤنثه، وكفأك الشيء»، قال الله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. الأساس: «ما فعل ذلك وما ألم وما كاد، وهذه ناقة قد سمت للكبير، وألم بالأمر: لم يتعمق فيه، وألم بالطعام: لم يسرف في أكله».

قيل: يجوز أن يكون فاعل «كفى»: «أن يلَمَّ بما يكسبه»، و«زاجراً» تمييزٌ مُقَدَّمٌ على الفاعل، ونحوه قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣]، أي: كفى المسلم إمامه بشيء يكسبه ووصف المنافقين زاجراً. والأولى أن فاعل «كفى» قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَنَسِقُونَ﴾، و«زاجراً» تمييز، و«أن يلَمَّ» ثاني مفعولي «كفى»، ويجوز أن يجعل «زاجراً» حالاً من الفاعل، وأن يجعل ثاني مفعولي «كفى»^(١) وأن يتعلَّق «أن يلَمَّ» بـ«زاجراً»، المعنى: كفى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَنَسِقُونَ﴾^(٢) المسلم زاجراً أن يقرب إلى ما يكسبه اسم الفسق.

قوله: (وهم نوعٌ من العذاب) إلى آخره: يُريدُ أنه تعالى لَمَّا وَعَدَ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرَ بِأَنَّ

(١) من قوله: «ويجوز أن يجعل «زاجراً» حالاً من الفاعل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «زاجراً» تمييز، وأن يلَمَّ ثاني مفعولي «كفى» إلى هنا، سقط من (ف).

﴿مُقِيمٌ﴾: دائم كعذاب النار. ويجوز أن يريد: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ معهم في العاجل لا ينفكون عنه، وهو ما يُقاسونه من تعب التفاق، والظاهر المخالف للباطن، خوفاً من المسلمين، وما يجذروه أبداً من الفضيحة ونزول العذاب إن أُطِّع على أسرارهم.

[كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حِطَّتْ آَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٦٩﴾]

الكاف محلها رفع؛ على: أنتم مثل الذين من قبلكم، أو نصب؛ على: فعلتم مثل فعل الذين من قبلكم، وهو أنكم استمتعتم وخضتم كما استمتعوا وخاضوا، ونحوه قول النمر:

كاليوم مظلوماً ولا طلباً

بياضمار: «لم أر».

لهم نار جهنم خالدين، خص من الفريقين بالذكر المنافقين، وقدم الخبر^(١) على المبتدأ ونكره ووصفه بالمقيم؛ ليدل على أنهم اختصوا بعذاب لا يكتنه كنهه، ومع ذلك أنه مقيم خالد كالعذاب المذكور قبل.

قوله: (كاليوم مظلوماً ولا طلباً): أوله:

حتى إذا الكلابُ قال لها (٢)

(١) لفظة «الخبر» سقطت من (ح)، والفقرة كلها ساقطة من (ف).

(٢) ذكره الزمخشريُّ بتامه في تفسير الآية ٦٥ من سورة الواقعة (١٥: ٢١١)، ونسبه إلى أوس، يعني: أوس

ابن حُجر، وكذا عزاه إليه في كتابه «المفصل» ص ٣٥ و٤٩، وهو في «ديوان أوس بن حُجر» ص ٣.

وقوله: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ تفسيرٌ لتشبيهِهم بهم، وتمثيلٌ فعلِهم بفعلِهم، و«الخَلِاق»: النَّصِيب، وهو ما خُلِقَ لِلْإِنْسَانِ؛ أي: قَدَّرَ مِنْ خَيْرٍ، كما قيلَ له: «قَسِمَ»؛ لأنه قَسِمَ، و«نَصِيبٌ»؛ لأنه نُصِبَ، أي: أُثْبِتَ، و«الخَوْضُ»: الدَّخُولُ فِي الْبَاطِلِ وَاللَّهُو، ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾: كَالْفَوْجِ الَّذِينَ خَاضُوا، وَكَالْخَوْضِ الَّذِي خَاضُوا....

يَصِفُ ثَوْرَ وَخَشٍ وَكَلَّابًا، أي: قَالَ الْكَلَّابُ لَهَا، أي: لِأَجْلِ الْكِلَابِ، يُرِيدُ بِالْمَطْلُوبِ: الثَّورَ، وَبِالْمَطْلَبِ: الْكِلَابَ، وَهُوَ جَمْعُ طَالِبٍ، كَخَدَمٍ وَخَادِمٍ، أي: الثَّورُ يُجِدُّ فِي الْفِرَارِ، وَالْكِلَابُ لَا يُجِدُّ (١) فِي الطَّلَبِ، الْكَافُ فِي «كَالْيَوْمِ» فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَصَاحِبُهَا الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ «مَطْلُوبًا»، وَأَصْلُ الْكَلَامِ: لَمْ أَرْ مَطْلُوبًا مِثْلَ مَطْلُوبٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ، قُدِّمَتِ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ مَطْلُوبًا، فَصَارَتْ حَالًا، ثُمَّ حُدِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعَ صِفَتِهِ الَّذِي هُوَ «أَرَاهُ»، وَأَقِيمَ الظَّرْفُ مَقَامَهُ، فَصَارَ الْكَلَامُ كَمَا تَرَى.

قوله: (تفسيرٌ لتشبيهِهم بهم، وتمثيلٌ فعلِهم بفعلِهم): يعني: قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ تشبيهٌ مُبْهَمٌ، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُمْ فِيهِمْ شُبُهُوا بِمَنْ قَبْلَهُمْ؟ فَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ: ﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ وَجْهَ الشَّبَهِ، وَهُوَ الْقُوَّةُ وَالْمَالُ، وَالتَّشْبِيهُ تَمَثِيلِيٌّ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنْ تَشْبِيهِهِ حَالِ الْمُخَاطَبِينَ بِحَالِهِمْ، وَكَانَ أَصْلُ الْكَلَامِ: أَنْتُمْ (٢) كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ذَوِي قُوَّةٍ وَشِدَّةٍ وَأَصْحَابِ أَمْوَالٍ، أَبْطَرَتْهُمْ قُوَّتُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ حَتَّى اسْتَعْلَمُوا بِهَا أَوْثَرًا مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا، عَنْ طَلَبِ الْفَوْزِ بِرِضْوَانِ اللَّهِ، فَبَطَلَّ مَا كَانُوا فِيهِ، وَخَسِرُوا خُسْرَانًا مُبِينًا.

قوله: (﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾: كَالْفَوْجِ الَّذِينَ خَاضُوا): قَدَّرَ «الْفَوْجُ» لِطَبَاقِ الْمُشَبَّهِ بِهِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «الَّذِي» فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جِنْسٌ، أي: خَوْضًا كَخَوْضِ الَّذِينَ خَاضُوا، وَالثَّانِي: أَنَّ «الَّذِي» هَاهُنَا مُصَدَّرَةٌ، أي: كَخَوْضِهِمْ، وَهُوَ نَادِرٌ (٣).

(١) فِي (ح): «وَالْكَلَّابُ تَجِدُّ»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ (ط) وَ(ف).

(٢) فِي (ح): «أَنْتُمْ»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ (ط) وَ(ف).

(٣) «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ (٢: ٦٥٠-٦٥١).

فإن قلت: أي فائدة في قوله: ﴿فَأَسْتَمْتَعُوا بِخَلْفِهِمْ﴾، وقوله: ﴿كَمَا أَسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْفِهِمْ﴾ مُغْنٍ عَنْهُ، كما أغنى قوله: ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾ عن أن يقال: وخاضوا فحُضَّتُمْ كالذي خاضوا؟ قلت: فائدته: أن يذمَّ الأولين بالاستمتاع بما أوثروا من حُظوظ الدنيا، ورضاهم بها، والتهايمهم بشهواتهم الفانية، عن النَّظَرِ في العاقبة، وطلبِ الفلاح في الآخرة، وأن يُخَسَّسَ أمرُ الاستمتاع، ويُهَجَّنُ أمرُ الرِّضَا به، ثم يُشَبَّهَ بعدَ ذلك حالُ المُخَاطَبِينَ بحالهم، كما تُرِيدُ أن تُنَبِّهَ بعضَ الظَّلْمَةِ على سَجَاةِ فِعْلِهِ، فتقول: أنتَ مثْلُ فِرْعَوْنَ، كان يَقْتُلُ بغيرِ جُرْمٍ، ويُعَذِّبُ، وَيَعِيسِفُ، وأنتَ تَفْعَلُ مثْلَ فِعْلِهِ.

وأما ﴿وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ فمعطوفٌ على ما قبله، مُسْتَنِدٌّ إِلَيْهِ، مُسْتَعْنٍ بِاسْتِنَادِهِ إِلَيْهِ عَنِ تِلْكَ التَّقْدِيمَةِ.

قوله: (أي فائدة في قوله: ﴿فَأَسْتَمْتَعُوا بِخَلْفِهِمْ﴾): تلخيصُ السُّؤالِ: أن هاهنا تشبيهين؛ أحدهما يجري على ظاهره، وهو قوله: ﴿وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(١)، وثانيهما فيه إطناب، لأنَّ أصله: فاستمتعتم بخلافكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلافهم، فأى فائدة في زيادة ﴿فَأَسْتَمْتَعُوا بِخَلْفِهِمْ﴾؟

وأجاب: أن هذه الزيادة كالتوطئة والتمهيد للتمثيل؛ لمزيد تقييح الاستمتاع بشهوات الدنيا ولذاتها، وتوطئ ذلك في قلب السامع إجمالاً وتفصيلاً، فيُقَدَّرُ مثله للتمثيل الثالث؛ لكونه معطوفاً عليه، ويُمكنُ أن يُقال: التمثيلُ الثاني كالمفْرَعِ على الأولِ بشهادة الفاعلين للإيذانِ بأنَّ «حُبَّ الدنيا رأسُ كُلِّ خطيئة»^(٢).

قوله: (والتهايمهم بشهواتهم)، الجوهرية: «لَهَوْتُ بِالشَّيْءِ أَهْوَى لَهُوَ: إِذَا لَعِبْتَ بِهِ. وَهَيْتُ عَنْهُ - بِالْكَسْرِ - أَهَى لَهُياً وَلَهَيَاناً: إِذَا سَلَوْتُ عَنْهُ وَتَرَكْتُ ذِكْرَهُ».

(١) من قوله: «والثاني: أن (الذي) هاهنا مصدرية» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) يُروى حديثاً مرفوعاً، وصَحَّ مَوْقُوفاً. وانظر تفصيل الكلام عليه في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٣٨٤).

﴿حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ نقيض قوله: ﴿وَأَيَّتَهُ أَجْرُهُ فِي الدُّنْيَا وَآخِرَتِهِ فِي الْآخِرَةِ لِمَنِ الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧].

﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَنْتَهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [٧٠]

﴿وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ﴾: وأهل مَدْيَن، وهم قومُ شُعَيْب، ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾: والمدائن قوم لوط، وقيل: قريات قوم لوط وهود وصالح، وإتفاكهن: انقلاب أحوالهن عن الخير إلى الشر، ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾: فما صحَّ منه أن يظلمهم، وهو حكيم، لا يجوزُ عليه القبيحُ وأن يُعاقبهم بغير جرم، ولكن ظلموا أنفسهم حيث كفروا به، فاستحقوا عقابه.

قوله: (وإتفاكهن: انقلاب أحوالهن عن الخير إلى الشر): الاتفاك في الأصل: الانقلاب، وحقيقته: أن يُعقل الشيءُ عليه سافله، ثم يُستعارُ لانقلاب الأحوال عن الخير إلى الشر^(١)، فإذا حُمِلَ «المؤتفكات» على مدائن قوم لوط فالانقلاب على حقيقته، وإذا حُمِلَ على العموم فالانقلاب مجاز، لأنَّ كلَّ القريات ما انقلبت عليها سافلها.

قوله: (فما صحَّ منه أن يظلمهم، وهو حكيم لا يجوزُ عليه القبيح): مذهبه^(٢)، قال القاضي: «معناه: لم يكن من عادته تعالى ما يُشابه ظلم الناس، كالعقوبة بلا جرم»^(٣).

(١) من قوله: «الاتفاك في الأصل» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: هو على أصل المعتزلة في التحسين والتقيح العقليين، وحكيمهم بوجوب فعل الحسن عقلاً على الله، وعدم جواز فعل القبيح عقلاً عليه، سبحانه وتعالى.

(٣) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٥٧).

﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * وَعَدَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٍ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [٧١ - ٧٢]

﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ في مقابلة قوله في المنافقين: ﴿بَعْضُهُمْ رِئِيسٌ لِبَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].
 ﴿سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ السَّيْنُ مُفِيدَةٌ وجودَ الرِّحْمَةِ لا محالة، فهي تُؤَكِّدُ الوَعْدَ، كما تُؤَكِّدُ الوَعِيدَ في قولك: سَأَنْتَقِمُ مِنْكَ يَوْمًا، تعني: أَنْكَ لا تَقُوتُنِي وإنَّ تَباطأَ ذلك، ونحوه: ﴿سَيَجْعَلُ لَكُمْ الرِّحْمَنُ وِدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمُ﴾ [النساء: ١٥٢].

﴿عَزِيزٌ﴾: غَالِبٌ على كُلِّ شَيْءٍ قَادِرٌ عَلَيْهِ، فهو يَقْدِرُ على الثَّوَابِ والعِقَابِ، ﴿حَكِيمٌ﴾: وَاضِعٌ كَلَامًا مَوْضِعَهُ على حَسَبِ الاستِحْقَاقِ.

قوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ في مقابلة قوله في المنافقين: فيكون «يَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ» [التوبة: ٦٧] المُعْبَّرُ عن البُخْلِ في مقابلة ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، و«نَسُوا اللَّهَ» [التوبة: ٦٧] في مقابلة ﴿وَيُطِيعُونَ اللَّهَ﴾، والوعيدُ في مقابلة الوَعْدِ.

قوله: (فهي) تُؤَكِّدُ الوَعْدَ كما تُؤَكِّدُ الوَعِيدَ: قال صاحب «التقريب»: «وفيه نَظَرٌ». والجواب: أَنَّ المقصودَ بالتأكيدِ أَنَّ السَّيْنَ في الإثباتِ مُقَابِلَةٌ لِنَ في النفي، فتكونُ بهذا الاعتبارِ تأكيداً^(١).

(١) تعقَّبَه الإمامُ الزركشيُّ في «البرهان» (٤: ٢٨١) فقال: «هذا مردود، لأنه لو أراد ذلك لم يَقُلْ: «السَّيْنُ» توكيدٌ للوعد، بل كانت حِينْتِ توكيداً للموعود به، كما أنَّ «لن» تُفيدُ تأكيدَ النفي بها». وانظر: «روح المعاني» للالوسي (١٠: ١٣٥).

﴿وَمَسْكَنٍ طَيِّبَةٍ﴾: عن الحسن: قُصُوراً مِنَ اللُّؤْلُؤِ وَالْيَاقُوتِ الْأَحْمَرِ وَالزَّبَرْجَدِ،
و﴿عَدْنٍ﴾ عَلِمَ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [مريم: ٦١]، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا
رَوَى أَبُو الدَّرْدَاءِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «عَدْنٌ: دَارُ اللَّهِ الَّتِي لَمْ تَرَهَا عَيْنٌ، وَلَمْ تَخْطُرْ
عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، لَا يَسْكُنُهَا غَيْرُ ثَلَاثَةٍ: النَّبِيُّونَ، وَالصُّدِّيْقُونَ، وَالشُّهَدَاءُ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى:
طُوبَى لِمَنْ دَخَلَكَ»، وَقِيلَ: هِيَ مَدِينَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَقِيلَ: نَهْرٌ جَنَّتَاهُ عَلَى حَافَاتِهِ.

﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾: وَشَيْءٌ مِّنَ رِضْوَانِ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، لِأَنَّ
رِضَاهُ هُوَ سَبَبُ كُلِّ فَوْزٍ وَسَعَادَةٍ، وَلأنَّهُمْ يَنَالُونَ بِرِضَاهُ عَنْهُمْ تَعْظِيمَهُ وَكَرَامَتَهُ، وَالكَرَامَةُ
أَكْبَرُ أَصْنَافِ الثَّوَابِ، وَلأنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ مَوْلَاهُ رَاضٍ عَنْهُ فَهُوَ أَكْبَرُ فِي نَفْسِهِ مِمَّا
وَرَاءَهُ مِنَ النِّعَمِ، وَإِنَّمَا تَتَهَنَّأُ لَهُ بِرِضَاهِ، كَمَا إِذَا عَلِمَ بِسَخَطِهِ تَنَغَّصَتْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَجِدْ لَهَا
لَذَّةً وَإِنْ عَظُمَتْ.

قوله (١): (بدليل قوله: ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [مريم: ٦١]): أي: بدليل وظيفها
بالمعرفة (٢).

قوله: (وشيء من رضوان الله أكبر): قال صاحب «المفتاح»: «قال: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ﴾
دُونَ أَنْ يَقُولَ: وَرِضْوَانُ اللَّهِ أَكْبَرُ، قُضِدَا إِلَى إِفَادَةِ: قَدْرٌ يَسِيرٌ مِنْ رِضْوَانِهِ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ» (٣).
الراغب: «رَضِيَ يَرْضَى رِضًا فَهُوَ مَرْضِيٌّ وَمَرْضُوءٌ، رَضِيَ الْعَبْدُ عَنِ اللَّهِ: أَنْ لَا يَكْرَهُ مَا يَجْرِي
بِهِ قِضَاؤُهُ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْعَبْدِ: هُوَ أَنْ يَرَاهُ مُؤْتَمِرًا لِأَمْرِهِ، وَمُتَّبِعًا عَنْ نَهْيِهِ. وَالرِّضْوَانُ: الرِّضَا
الْكَثِيرُ، وَلَمَّا كَانَ أَعْظَمُ الرِّضَا رِضَا اللَّهِ حُصَّ لَفْظُ «الرِّضْوَانِ» فِي الْقُرْآنِ بِمَا كَانَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى» (٤).
قوله: (تتهنأ له): الضميرُ الفاعلُ راجعٌ إلى «النعم»، أي: إِنَّمَا يُمَرِّى النِّعِمُ وَالتَّطْيِيبُ
لِلْعَبْدِ بِوِاسِطَةِ رِضَاهِ وَعِلْمِهِ أَنَّهُ تَعَالَى رَاضٍ عَنْهُ.

(١) من قوله: «عن البخل» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) وهي الاسم الموصول «التي».

(٣) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص ٨٤.

(٤) «مفردات القرآن» ص ٣٥٦.

وسمعتُ بعضَ أولي الهمة البعيدة، والنفسِ المرّة من مشايخنا، يقول: لا تطمَح عيني، ولا تُنازِعْ نفسي إلى شيءٍ مما وعدَ اللهُ في دارِ الكرامة، كما تطمَحُ وتنازِعُ إلى رِضاة عني، وأن أحسَرَ في رُمة المَهْدِيِّينَ المرْضِيِّينَ عنده.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما وعدَ اللهُ، أو إلى الرضوان، أي: ﴿هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ وحده دون ما يعدُّه الناسُ فوزاً.

وروي: «أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ لأهلِ الجنَّةِ: هل رَضِيتُمْ؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى، وقد أعطيتنا ما لم نعطِ أحداً من خَلْقِكَ! فيقول: أنا أعطيتكم أفضلَ من ذلك، قالوا: وأيُّ شيءٍ أفضلُ من ذلك؟ قال: أُحِلُّ عليكم رضواني، فلا أسخطُ عليكم أبداً». [﴿بِتَأْيِهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيُثَسِّسَ الْمَصِيرُ﴾ ٧٣]

﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ﴾ بالسيف، ﴿وَالْمُنَافِقِينَ﴾ بالحجة، ﴿وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ في الجهادين جميعاً، ولا تُحايهم، وكلُّ مَنْ وَقَفَ منه على فسادٍ في العقيدة: فهذا الحكمُ ثابتٌ فيه،..

قوله: (بعضُ أولي الهمة البعيدة): قيل: عنى به عبدُ السَّيِّدِ الخطيبي (١) أخا صاعد.

قوله: (والنفسِ المرّة)، الجوهرى: «المرّة: القوَّةُ وشِدَّةُ العقلِ أيضاً».

قوله: (هل رَضِيتُمْ؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى)، الحديث: مُخَرَّجٌ في «الصحيحين» (٢) عن

أبي سعيد.

«أُحِلُّ عليكم رضواني»، أي: أوجب. الجوهرى: «حَلَّ العذابِ يحلُّ - بالكسر - : وجِبَ، وَحُلُّ - بالضم - : نَزَلَ، وَقُرِيََ بها قولُه تعالى: ﴿فَيَحِلُّ عَلَيْكَ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].»

قوله: (وكلُّ مَنْ وَقَفَ منه على فسادٍ في العقيدة: فهذا الحكمُ ثابتٌ فيه): اعتبرَ في قوله:

(١) له ترجمة مختصرة في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (٢: ٤٢٥).

(٢) البخاري (٦٥٤٩) و(٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩).

يُجَاهِدُ بِالْحِجَّةِ، وَتُسْتَعْمَلُ مَعَهُ الْغِلْظَةُ مَا أَمَكْنَ مِنْهَا، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِيَدِهِ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَكْفِهْهُ فِي وَجْهِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ»، يُرِيدُ الْكِرَاهَةَ وَالْبَغْضَاءَ وَالتَّبَرُّؤَ مِنْهُ.

وَقَدْ حَمَلَ الْحَسَنُ جِهَادَ الْمُنَافِقِينَ عَلَى إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ إِذَا تَعَاطَوْا أَسْبَابَهَا.

[﴿يَخْلِفُونَ﴾ بِاللهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنبَأُوا وَمَا نَحْمُوا إِلَّا أَنْ أَعْنَسَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَسْتَوُوا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَهُكُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٧٤﴾]

﴿جِهَادٌ﴾ اشْتَرَاكَا مَعْنَوِيًّا، وَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ، وَهُوَ التَّغْلِيْبُ عَلَى الْمُخَالَفِ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ، وَفِيهَا وَرَدَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ مِنَ الْكُفْرِ وَالتَّفَاقِي اعْتَبَرَ مَعْنَى فُسَادِ الْعَقِيدَةِ لِتَكُونَ الْعِلَّةُ الْبَاعِثَةُ عَلَى الْجِهَادِ مُشْتَرَكَةً أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (فَلْيَكْفِهْهُ فِي وَجْهِهِ)، الْجَوْهَرِيُّ: «كَفَهَرَّ الرَّجُلُ: إِذَا عَبَسَ، وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِذَا لَقِيتَ الْكَافِرَ فَالْقَهُ بِوَجْهِهِ مُكْفَهَرٌ»^(١)، أَي: لَا تَلْقَهُ بِوَجْهِهِ مُنْبَسِطًا.

وَيُشْبِهُ كَلَامَ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٢): مَا رَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ^(٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ».

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٨٥٨٠) بِلَفْظِ: «الْفَاجِرُ»، بِذَلِكَ «الْكَافِرُ».

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا لَقِيتَ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ح).

(٣) مُسْلِمٌ (٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٧٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٤٠) وَ(٤٣٤٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٠٠٨).

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ مَاجَهَ (١٢٧٥) وَ(٤٠١٣).

أقام رسول الله ﷺ في غزوة تبوك شهرين ينزل عليه القرآن، ويعيب المنافقين المتخلفين، فيسمع من معه، منهم الجلّاس بن سويد، فقال الجلّاس: إن كان ما يقوله محمدٌ حقاً لإخواننا الذين خلفناهم، وهم ساداتنا وأشرفنا، فنحن شرٌّ من الحمير، فقال عامر بن قيس الأنصاري للجلّاس: أجل، والله إن محمدًا صادق، وأنت شرٌّ من الحمير! وبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فاستحضر، فحلف بالله ما قال، فرجع عامر يده، فقال: اللهم أنزل على عبدك وبيك تصديق الكاذب وتكذيب الصادق، فنزل: ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾، فقال الجلّاس: يا رسول الله، عرض الله عليّ التوبة، والله لقد قُلتُهُ، وصدق عامر، فتاب الجلّاس، وحسنت توبته.

﴿وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾: وأظهروا كفرهم بعد إظهارهم الإسلام، ﴿وَهُمْ أُولُو بِمَا كَفَرْنَا لَوْ﴾ وهو الفتك برسول الله ﷺ، وذلك عند مرجعه من تبوك، توافق خمسة عشر منهم على أن يدفعوه عن راحلته إلى الوادي، إذا تسنم العقبة بالليل، فأخذ عمّار ابن ياسر بزمام راحلته يقودها، وحذيفة خلفها يسوقها، فبينما هما كذلك، إذ سمع حذيفة بوقع أخفاف الإبل، وبقععة السلاح، فالتفت فإذا قومٌ مثلثون، فقال: إليكم إليكم يا أعداء الله! فهربوا.

وقيل: هم المنافقون بقتل عامر لردّه على الجلّاس، وقيل: أرادوا أن يتوجّوا عبد الله ابن أبي، وإن لم يرخص رسول الله ﷺ.

قوله: (تصديق الكاذب وتكذيب الصادق): يُريد: أنزل تصديقي في حقيقة الأمر، وإن كنت كاذباً عند الناس لحلف الجلّاس، وأنزل تكذيبه في حقيقة الأمر، وإن كان صادقاً^(١) عند الناس لحليفه، فسَمِيَ نفسه الكاذب لظاهر حاله، وخصمه الصادق لذلك، تحريره: أنزل في شأن من كذب وهو مُصدّق، ومن صدق وهو مُكذّب.

(١) في (ف): «كاذباً»، وهو خطأ.

﴿وَمَا نَقَمُوا﴾: وما أنكروا وما عابوا، ﴿إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمْ اللَّهُ﴾ وذلك أنهم كانوا حين قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ في ضَنْكٍ مِنَ العَيْشِ، لَا يَرَكِبُونَ الخَيْلَ، وَلَا يَحُوزُونَ الغَنِيمَةَ، فَأَثَرُوا بِالغَنَائِمِ، وَقُتِلَ لِلجَلَّاسِ مَوْلَى، فَأَمَرَ رسولُ الله ﷺ بِدَيْتِهِ اثْنَيْ عَشَرَ ألفاً، فاستغنى.

﴿فَإِنْ يَتُوبُوا﴾ هي الآية التي تَابَ عندها الجَلَّاسُ، ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ بِالْقَتْلِ والنار.

[﴿وَمَنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لِمِثِّ أَتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * فَلَمَّا أَتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ٧٥-٧٧]

رُوي: أَنَّ ثعلبَةَ بنَ حَاطِبٍ قال: يا رسولَ الله، ادعُ الله أن يرزُقني مالاً، فقال عليه السَّلَامُ: «يا ثعلبة، قَلِيلٌ تُؤَدِّي شُكْرَهُ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ لَا تُطِيقُهُ». فراجعه وقال: والذي بَعَثَكَ بالحق، لئن رَزَقَني اللهُ مالاً لأعطيَنَّ كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، فدَعَا له، فاتخذَ غَنَمًا، فَمَمَّتْ كما يَنمي الدُّودُ، حتَّى ضاقت بها المدينة، فنزل بها وادياً، وانقطعَ عن الجماعة والجمعة، فسأل عنه رسولُ الله ﷺ، فقيل: كَثُرَ ماله حتَّى لَا يَسَعُهُ وادٍ! فقال: «يا وَبِحَ ثعلبة!»

قوله: (فَأَثَرُوا بِالغَنَائِمِ): أي: صاروا أغنياء، الجوهري: «أَثَرَى الرجل: إذا كَثُرَ ماله». قوله: (اثْنَيْ عَشَرَ ألفاً): قيل: يجوزُ أن تكونَ زيادةُ الألفين شَتَقًا، كانوا يُعْطُونَ الدِّيَةَ وَيَتَكَرَّمُونَ بِزيادةِ عليها ويُسمونها شَتَقًا. الجوهري: «الشَّنَقُ: ما دونَ الدِّيَةِ، وذلك أن يَسُوقَ ذُو الحَمَالَةِ الدِّيَةَ كَامِلَةً، فإذا كانت معها دِيَاتُ جَرَاحَاتِ، فتلك تُسَمَّى الأَشْناقَ، كأنها مُتَعَلِّقَةٌ بالدِّيَةِ العُظْمَى».

قوله: (يا وَبِحَ ثعلبة!): مُخْتَصَرٌ مِنْ قِصَّتِهِ مذكورٌ في «الاستيعاب»^(١). النهاية: «وَبِحَ:

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١: ٢٠٠-٢٠١) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

وفي نسبة هذه القصة إلى ثعلبة بن حاطب - وهو بَدْرِيٌّ - نَظَرٌ، وقد نبّه على ضَعْفِ إسنادهَا الحافظُ =

فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقِينَ لِأَخِيذِ الصَّدَقَاتِ، فَاسْتَقْبَلَهَا النَّاسُ بِصَدَقَاتِهِمْ، وَمَرًّا بِثَعْلَبَةَ، فَسَأَلَاهُ الصَّدَقَةَ، وَأَقْرَأَهُ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي فِيهِ الْفَرَائِضُ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ إِلَّا جِزْيَةٌ! مَا هَذِهِ إِلَّا أُخْتُ الْجِزْيَةِ! وَقَالَ: ارْجِعَا حَتَّى أَرَى رَأْيِي، فَلَمَّا رَجَعَا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا وَبِحَ ثَعْلَبَةَ!»، مَرَّتَيْنِ، فَتَزَلْتُ، فَجَاءَهُ ثَعْلَبَةُ بِالصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ مَنَعَنِي أَنْ أَقْبَلَ مِنْكَ»، فَجَعَلَ التَّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ: «هَذَا عَمَلُكَ، قَدْ أَمَرْتُكَ فَلَمْ تُطِيعَنِي».

فَقُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ بِهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمْ يَقْبَلْهَا، وَجَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خِلَافَتِهِ فَلَمْ يَقْبَلْهَا، وَهَلَكَ ثَعْلَبَةُ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقُرِي: «لِنَصَّدَقَنَ وَلَنَكُونَنَّ» بِالنُّونِ الْخَفِيَّةِ فِيهَا، ﴿مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُرِيدُ الْحَجَّ.

﴿فَاعْقِبْهُمْ﴾: عَنِ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ: أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْبُخْلِ، يَعْنِي: فَأَوْرَثَهُمُ الْبُخْلَ، ﴿يَفَاقًا﴾ مُتَمَكِّنًا ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ لِأَنَّهُ كَانَ سَبَبًا فِيهِ وَدَاعِيًا إِلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْمَعْنَى: فَحَدَّثَهُمْ حَتَّى نَافَقُوا وَتَمَكَّنَ فِي قُلُوبِهِمْ يَفَاقُهُمْ، فَلَا يَنْفَكُ عَنْهَا إِلَى أَنْ يَمُوتُوا بِسَبَبِ إِخْلَافِهِمْ مَا وَعَدُوا اللَّهَ مِنَ التَّصَدُّقِ وَالصَّلَاحِ،

كَلِمَةُ تَرَحُّمٍ وَتَوَجُّعٍ، تُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ لَا يَسْتَجِئُهَا، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ.

قَوْلُهُ: (هَذَا عَمَلُكَ): أَي: مَنَعَ اللَّهُ إِيَّايَ قَبُولَ صَدَقَتِكَ جِزَاءً عَمَلِكَ.

قَوْلُهُ: (يُرِيدُ الْحَجَّ): يَعْنِي: عَطْفٌ ﴿وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ عَلَى ﴿لِنَصَّدَقَنَّ﴾ - بَعْدَ

قَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ﴾ - يُفِيدُ الصَّلَاحَ فِي الْمَالِ، وَالصَّلَاحُ فِي الْمَالِ بَعْدَ الصَّدَقَةِ هُوَ النِّفْقَةُ فِي الْحَجِّ وَالغَزْوِ (١).

= الزَيْلَعِيُّ فِي «تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» (٢: ٨٦)، وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ وَالشَّهْبَلِيِّ، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٣: ٢٦٦)، وَفِي «الإصابة» (١: ٤٠٠)، وَغَيْرُهُمَا.

(١) فِي (ح): «مُفِيدُ الصَّلَاحِ فِي الْمَالِ بَعْدَ الصَّدَقَةِ هِيَ النِّفْقَةُ فِي الْحَجِّ وَالغَزْوِ»، وَالمُثَبَّتُ مِنْ (ط)، وَالْفَقْرَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ (ف)، كَمَا سَيَأْتِي التَّنْبِيهُ إِلَيْهِ.

وكونهم كاذبين، ومنه جُعِلَ خُلْفُ الوَعْدِ ثُلُثَ النِّفَاقِ.

وقرئ: «يُكذِّبُونَ» بالتشديد، و«ألم تعلموا» بالتاء، عن علي رضي الله عنه.

[﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ اللَّهَ بِمَا لَمْ يَلْمِزْهُمْ وَتَحَوَّنَهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَهُ الْغَيْبُ﴾ ٧٨]

﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾: ما أسروه من النفاق والعزم على إخلاف ما وعدوه، وما يتناجون به فيما بينهم؛ من المطاعين في الدين، وتسمية الصدقة جزية، وتدبير متعتها.

[﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ

لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٧٩]

﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾ محله النصب أو الرفع على الذم، ويجوز أن يكون في محل

الجر بدلاً من الضمير في ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨]، وقرئ: «يلمزون»

بالضم، ﴿الْمُطَّوِّعِينَ﴾: المتطوعين المتبرعين.

قوله: (ومنه جُعِلَ خُلْفُ الوَعْدِ ثُلُثَ النِّفَاقِ): أي: من أجل أن خلف الوعد سبب

لإعقاب النفاق قيل: خُلْفُ الوَعْدِ ثُلُثُ النِّفَاقِ، لَمَحَ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثَةٌ: إِذَا

حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ»، وفي رواية: «وَإِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ»، أخرجه

البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن أبي هريرة^(١). ويمكن أن تُسْتَنْبَطَ الْخِلَالُ كُلُّهَا مِنَ

الآية، فالعهد من قوله: ﴿عَاهَدَ اللَّهُ﴾، والوعد من قوله: ﴿وَلَنْكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾،

والكذب من قوله: ﴿وَيِمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٣٣) و(٢٦٨٢) و(٢٧٤٩) و(٦٠٩٥)، ومسلم (٥٩)، والترمذي (٢٦٣١)، والنسائي

(٥٠٢١) من حديث أبي هريرة، بلفظ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا

أَوْثَمَنَ خَانَ».

وأخرجه البخاري (٢٤٥٩) و(٣١٧٨)، ومسلم (٥٨)، وأبو داود (٤٦٨٨)، والترمذي (٢٦٣٢)،

والنسائي (٥٠٢٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، بلفظ: «أَرَبْعٌ مَن كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا

خَالصًا، وَمَن كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذِبًا، وَإِذَا

وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

(٢) من قوله: «قوله: يريد الحج» إلى هنا، سقط من (ف).

رُوي: أن رسول الله ﷺ حثَّ على الصَّدَقَةِ، فجاء عبدُ الرحمن بنُ عوفٍ بأربعين أوقيةً من ذهب، وقيل: بأربعة آلاف درهم، وقال: كان لي ثمانية آلاف، فأقرضتُ ربي أربعة، وأمسكتُ أربعةً لِعِيَالِي، فقال له رسولُ الله ﷺ: «بارك اللهُ لك فيما أعطيتَ وفيما أمسكتَ»، فبارك اللهُ له حتى ضولحتَ تماضراً امرأته عن رُبعِ الثُّمنِ على ثمانين ألفاً، وتصدَّقَ عاصمُ بنُ عديٍّ بمئة وسقٍ من تمر، وجاء أبو عقيل الأنصاريُّ رضي اللهُ عنه بصاعٍ من تمر، فقال: بتُّ ليلتي أجراً بالجريرِ على صاعين، فتركتُ صاعاً لِعِيَالِي، وحثُّ بصاعٍ، فأمره رسولُ الله ﷺ أن ينشره على الصَّدَقَاتِ، فلمزَّهُمُ المنافقونَ، فقالوا: ما أعطى عبدُ الرحمن وعاصمُ إلا رياءً، وإن كان اللهُ ورسولُه لَعَنَيْنِ عن صاعِ أبي عقيلٍ، ولكنه أحبُّ أن يُذكرَ بنفسِه ليعطى من الصَّدَقَاتِ، فنزلت.

﴿الْأَجْمَدُ﴾: إلا طاقتهم، قرئ بالفَتْحِ وَالضَّمِّ، ﴿سَخِرَ اللهُ مِنْهُمْ﴾: كقولِه: ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] في أنه خبِرٌ غيرُ دُعاء، ألا ترى إلى قولِه: ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قوله: (ضولحت تماضراً امرأته عن رُبعِ الثُّمنِ على ثمانين ألفاً): القصةُ مذكورةٌ في «الاستيعاب»^(٢)، وعلى تقدير أن تكون ثمانين ألفاً تمام^(٣) حصَّتها، يكونُ مجموعُ المالِ ألفاً ألفٍ وخمسةً مئة ألفٍ وستون ألفاً.

قوله: (أجرٌ بالجرير): الجرير: حبلٌ يُجرُّ البعيرُ به، بمنزلة العذارِ للدابةِ غيرِ الزَّمام. النهاية: «أن رجلاً يجرُّ الجرير، فأصاب صاعين من تمر، فتصدَّقَ بأحدهما؛ يريدُ أنه كان يستقي الماءَ بحبلٍ».

قوله: (ألا ترى إلى قولِه: ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾): أي: عطفِ قولِه: ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٤)

(١) في الأصول الخطية: «على»، وهو خطأ، وتحرف «الثلث» في (ح) إلى: «الثالث».

(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢: ٣٩٦) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

(٣) تحرف في (ح) إلى: «ثم».

(٤) قوله: «أي: عطف قولِه: ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سقط من (ح).

[«اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ

يَأْتِيهِمْ كَقَرُونِ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَصْحَابُ أَلْسِنَةٍ أُنقُضَتْ عَنْهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ تَمُدُّمَدًّا وَالْوَالِدِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ أَجْلِ مَنَافِعِ الدُّنْيَا وَالَّذِينَ هُمْ يُغْتَابُونَ وَرَأْسُ الشَّجَرِ كَأَنْ تُدْرِكُوا الْبُرْجَانَظَرَ أَصْحَابُ أَلْسِنَةٍ أُنقُضَتْ عَنْهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ تَمُدُّمَدًّا وَالْوَالِدِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ أَجْلِ مَنَافِعِ الدُّنْيَا وَالَّذِينَ هُمْ يُغْتَابُونَ وَرَأْسُ الشَّجَرِ كَأَنْ تُدْرِكُوا الْبُرْجَانَظَرَ

سَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا: أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَأَبِيهِ فِي مَرَضِهِ، فَفَعَلَ، فَتَزَلَّتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ رَخَّصَ لِي، فَسَأَزِيدُ عَلَى السَّبْعِينَ»، فَتَزَلَّتْ: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ» [المنافقون: ٦].

وقد ذكّرنا أنّ هذا الأمر في معنى الخبر، كأنه قيل: لن يغفر الله لهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم، وأن! فيه معنى الشرط. وذكّرنا النكتة في المجيء به على لفظ الأمر، و«السبعون» جار مجرئ المثل في كلامهم للتكثير، قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

لَأَصْبَحَنَّ الْعَاصِ وَابْنَ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي

على قوله «سَخَرَ اللَّهُ مِنْهُمْ»، ولو كان «سَخَرَ اللَّهُ مِنْهُمْ» دُعاء، لَزِمَ عَطْفُ الْخَبَرِيِّ عَلَى الطَّلْبِيِّ، وَإِنَّمَا خُولِفَ بَيْنَ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، لِيُؤْذَنَ أَنَّ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ وَعَيْدٌ دَائِمٌ، وَأَمَّا اسْتِهْزَاءُ اللَّهِ إِيَّاهُمْ فَعَلَى التَّجَدُّدِ، كَمَا قَالَ: «أَوْلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَاصٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ» [التوبة: ١٢٦]، أَوْ أَنَّ الشُّخْرِيَّةَ قَدْ حَصَلَتْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ كَائِنٌ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الدَّوَامِ.

قوله: (وقد ذكّرنا أنّ هذا الأمر في معنى الخبر): يعني: في قوله تعالى: «قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ» [التوبة: ٥٣]، لِنُكْتَةِ فِيهِ، وَهِيَ أَنَّ الْمَعْنَى: اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ، وَانظُرْ هَلْ تَرَى اخْتِلَافًا بَيْنَ حَالِ الْاسْتِغْفَارِ وَتَرْكِهِ.

قوله: (لَأَصْبَحَنَّ الْعَاصِ) البيت: «لَأَصْبَحَنَّ»: مِنَ الصُّبْحِ، أَي: لِأَعْطَيْنَ الصُّبُوحَ، يُقَالُ فِي الْحَرْبِ: صَبَّحْنَاهُمْ، أَي: عَادَيْنَاهُمْ بِالْخَيْلِ، وَيَوْمَ الصَّبَاحِ: يَوْمُ الْغَارَةِ، يُرِيدُ بـ«العاص»:

فإن قلت: كيف خفي على رسول الله ﷺ، وهو أفصح العرب وأخبرهم بأساليب الكلام وتمثيلاته، والذي يفهم من ذكر هذا العدد كثرة الاستغفار، كيف وقد تلاه بقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ الآية، فبين الصارف عن المغفرة لهم،

الذي عصاه، و«ابن العاص»: بيان له، وهو عمرو بن العاص، «سبعين ألفاً»: أي: من الجيش، «عاقدي النواصي»: أي: نواصي خيلهم، والعاقد بمعنى المعقود.

رؤي عن علي بن عيسى أنه قال: العرب تُبالغُ بالسَّبعِ والسَّبْعين، لأنَّ التعديل^(١) في نصفِ العَدَدِ، وهو خمسة، وإذا زيدَ عليها واحدٌ كانَ لأدنى المبالغة، وإذا زيدَ اثنانَ كانَ لأقصى المبالغة، ولذلك قالوا للأسد: سَبْعٌ^(٢)، لأنه قد ضُوعِفَ قُوَّتُهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ.

وقال القاضي: «قد شاع استعمالُ السَّبْعَةِ والسَّبْعينِ والسَّبْعِ مئةً ونحوها في التكثير، لاشتغالِ السَّبْعَةِ على جملةِ أقسامِ العَدَدِ، فكانه العَدَدُ بأشهره»^(٣).

وقال صاحبُ «الإيجاز»: «السَّبْعَةُ أكملُ الأعدادِ بجمعها معاني الأعداد، لأنَّ السَّبْعَةَ أولُ عَدَدٍ تام، لأنها تُعادلُ أجزاءها، إذ نصفُها ثلاثة، وثُلُثُها اثنان، وسُدُسُها واحد، وجمَلُها سِتٌّ، وهي مع الواحدة^(٤) سبع، فكانت كاملة، إذ ليسَ بعدَ التمامِ سوى الكمال، ولعلَّ واضعَ اللغة سَمَّى الأسدَ سَبْعاً لكمالِ قُوَّتِهِ، كما أنه أسدٌ لإساده في السير، ثم «سبعون» غايةُ الغاية، إذ الأحادُ غايتها العَشْرَاتُ، فكانَ المعنى: أنه لا يُغفَرُ لهم، وإن استغفرتَ أبداً»^(٥).

قوله: (كيف خفي): أي: هذا المعنى، وهو أنَّ السَّبْعينَ مُثَلُّ في التكثير.

(١) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «التقدير».

(٢) بضمِّ الباء وسكونها: لغتان، وضبطُها بسكونها لأنه أنسبُ للسياق، وإن كان الضمُّ أشهر.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٦).

(٤) في (ح): «وهي من الوحدة سبع»، ولا معنى له، وفي (ف): «وهي مع الواحد»، والمثبت من (ط)، وهو

الموافق لما في «إيجاز البيان».

(٥) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (١: ٣٨٧-٣٨٨).

حتى قال: «قد رَخَّصَ لي ربي، فسأزيدُ على السَّبْعِينَ»؟

قلتُ: لم يخفَ عليه ذلك، ولكنه خَيَّلَ بما قالَ إظهاراً لغايةِ رحمتهِ ورأفتهِ على مَنْ بُعثَ إليه، كقولِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وفي إظهارِ النَّبِيِّ ﷺ الرَّأْفَةَ وَالرَّحْمَةَ: لُطْفٌ لِأُمَّتِهِ وَدُعَاءٌ لَهُمْ إِلَى تَرْحُمِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

قوله: (قد رَخَّصَ لي ربي، فسأزيدُ على السَّبْعِينَ): قال في «الانتصاف»: «أنكرَ القاضي^(١) حديثَ الاستِغْفَارِ ولم يُصَحِّحْهُ، وقَبِلَهُ قومٌ، وجَعَلُوهُ عُمْدَةً مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ»^(٢).

وقلت: إنما يُنَكِّرُهُ مَنْ لا يَدَلُّه في عِلْمِ الْحَدِيثِ، والحديثُ رواه البخاريُّ ومُسْلِمٌ وابنُ ماجَّةَ والنَّسَائِيُّ^(٣) عن ابنِ عُمَرَ قال: قال رسولُ الله ﷺ لِعُمَرَ رضي اللهُ عنه: «إِنَّمَا خَيْرِي فِي اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الآية، وسأزيدُ على السَّبْعِينَ».

قوله: (ولكنه خَيَّلَ بما قال): أي: صَوَّرَ في خَيَالِهِ أو في خَيَالِ السَّامِعِ ظَاهِرَ اللَّفْظِ - وهو العَدَدُ المَخْصُوصُ -، دونَ المعنى الخَفِيِّ المُرَادِ - وهو التَّكْثِيرُ -، كما أن إبراهيمَ عليه السلامُ ما

(١) أي: الإمام الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ - وإن كان يُتوهم أن المراد به البيضاوي، كما هي عادة المؤلف رحمه الله تعالى إذا أطلق «القاضي»، لكن الكلام هنا لابن المنبِّر لا للمؤلف - وكلام الإمام أبي بكر الباقلاني في هذا الحديث منقول في «عمدة القاري» للعيني، في شرح الحديث (٤٦٧٢).

(٢) «الانتصاف» لابن المنبِّر (٢: ٢٠٥) بحاشية «الكشاف».

(٣) البخاري (٤٦٧٠) و(٤٦٧٢)، ومسلم (٢٤٠٠) و(٢٧٧٤)، وابن ماجَّة (١٥٢٣)، والنسائي (١٩٠٠)، وهو أيضاً عند الترمذي (٣٠٩٨).

لكن أخرجَه البخاري (١٣٦٦) و(٤٦٧١)، والترمذي (٣٠٩٧)، النسائي (١٩٦٦) من حديث ابن عباس، عن عمر، بلفظ: «لو أعلم أني إن زدتُ على السبعين يُعَفَّرُ له لزدتُ عليها».

والحادثة واحدة، واللفظان مختلفان بل مُتَنَافِيَانِ، فلا شك أن الحديث في أحدهما مروى بالمعنى، ولفظ حديث ابن عباس لا إشكال فيه، فهو أولى بالقبول والتحويل عليه.

وعليه فإنكار صحة حديث ابن عمر: إن أريد به لفظ: «سأزيدُه على السبعين» خاصة: فله وجه، أما إن أريد القصة بتامها فلا، والله تعالى أعلم.

عَدَّ عِصْيَانَهُ - في قوله: ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ - عصيانَ الله المراد منه عبادة الأصنام لدلالة السِّياقِ، كما سيجيء^(١)، فعقَّبَه بقوله: ﴿فَإِنَّكَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، لغاية رحمته ورافته على أمته، وهو من أسلوبِ التَّورية^(٢)، وهو أن يُطلقَ لفظٌ له معنيان: قريبٌ وبعيدٌ، فإرادُ البعيدِ منهما، كقولِ القَبَعَثِيِّ - في جوابِ الحجاج: «لأَحْلِنَنَّكَ عَلَى الْأَدْهَمِ»: «مِثْلُ الْأَمِيرِ حَمَلٌ عَلَى الْأَدْهَمِ وَالْأَشْهَبِ»^(٣)، أبرَزَ الوعيدَ في معرضِ الوعدِ.

قال القاضي: «فَهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ «السَّبْعِينَ» الْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، فَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَدًّا يُجَالِفُهُ حُكْمُ مَا وِرَاءَهُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ كالتنبيه على عُدْرِ الرَسُولِ ﷺ فِي اسْتِغْفَارِهِ، وَهُوَ عَدَمُ يَأْسِهِ مِنْ إِيْمَانِهِمْ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُمْ مَطْبُوعُونَ عَلَى الضَّلَالَةِ، وَالْمَنْوُوعُ هُوَ اسْتِغْفَارٌ بَعْدَ الْعِلْمِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]»^(٤).

(١) في تفسير الآية المذكورة من سورة إبراهيم (٨: ٦١٣).

(٢) تحرف في (ح) إلى: «التوبة».

(٣) عبارة المؤلف مختصرة، وتفصيلها: أن الحجاج تَوَعَّدَ الْقَبَعَثِيَّ بقوله: «لأَحْلِنَنَّكَ عَلَى الْأَدْهَمِ»، يعني بالأدهم: القيد، فأجابَه الْقَبَعَثِيُّ مُتْجَاهِلًا كَوْنُ الْمُرَادِ بِالْأَدْهَمِ الْقَيْدَ: «مِثْلُ الْأَمِيرِ حَمَلٌ - أَوْ: يَحْمِلُ، كَمَا فِي بَعْضِ الْمَوَادِدِ - عَلَى الْأَدْهَمِ وَالْأَشْهَبِ»، يعني: الْأَدْهَمُ وَالْأَشْهَبُ مِنَ الْخَيْلِ، فَجَعَلَ الْوَعِيدَ وَغَدًّا، فَقَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ: «إِنَّهُ الْحَدِيدُ»، أَي: أَقْصِدُ بِالْأَدْهَمِ الْأَدْهَمَ مِنَ الْحَدِيدِ، وَهُوَ الْقَيْدُ، فَقَالَ الْقَبَعَثِيُّ: «لَأَنْ يَكُونَ حَدِيدًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَلِيدًا»، يعني: أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ ذَا قُوَّةٍ وَجِدَّةٍ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَا بِلَادَةٍ وَضَعْفٍ وَقُتُورٍ.

وهذا الأسلوبُ من الجوابِ يُسَمِّيهِ عِلْمَاءُ الْبَلَاغَةِ: «أسلوب الحكيم»، وسَمَّاهُ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرَجَانِيُّ فِي «دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ» ص ١٠٧: «مغالطة».

وانظر: «فقه اللغة» للثعالبي ص ٣٣٩، و«فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ص ٥٣، و«مفتاح العلوم» للسكاكي ص ٣٢٧-٣٢٨، و«المختصر» للفتنازاني ص ١٢١-١٢٢، و«الكليات» للكفوي (١: ١٦٨).

(٤) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٦٢).

[﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ ﴾] [٨١]

﴿الْمُخَلَّفُونَ﴾: الذين استأذنوا رسول الله ﷺ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، فَأَذِنَ لَهُمْ، وَخَلَّفَهُمْ فِي الْمَدِينَةِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، أَوْ الَّذِينَ خَلَّفَهُمْ كَسَلَهُمْ وَنَفَاقَهُمْ وَالشَّيْطَانَ، ﴿بِمَقْعَدِهِمْ﴾: بِقُعُودِهِمْ عَنِ الْغَزْوِ، ﴿خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ﴾: خَلَفَهُ، يُقَالُ: أَقَامَ خِلَافَ الْحَيِّ، بِمَعْنَى: بَعْدَهُمْ، طَعَنُوا وَلَمْ يَظْعَنَ مَعَهُمْ، وَتَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ أَبِي حَيَّوَةَ: «خَلَفَ رَسُولَ اللَّهِ»، وَقِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى الْمُخَالَفَةِ، لِأَنَّهُمْ خَالَفُوهُ حَيْثُ قَعَدُوا وَنَهَضُوا، وَانْتَصَابَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ أَوْ حَالٌ، أَي: قَعَدُوا الْمُخَالَفَتَةَ، أَوْ: مُخَالَفِينَ لَهُ.

﴿أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾: تَعْرِضُ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَبِتَحْمِيلِهِمُ الْمَشَاقَّ الْعِظَامَ لِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِمَا فَعَلُوا مِنْ بَدْلِ أَمْوَالِهِمْ وَأَرْوَاجِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِثَارِهِمْ ذَلِكَ عَلَى الدَّعَةِ وَالْحَفْضِ، وَكَرِهَ ذَلِكَ الْمُنَافِقُونَ، وَكَيْفَ لَا يَكْرَهُونَهُ وَمَا فِيهِمْ مَا فِي الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَاعِثِ الْإِيمَانِ وَدَاعِي الْإِيْقَانِ!؟

قوله: (وانتصابه على أنه مفعول له): قال أبو البقاء: «و﴿خَلَفَ﴾ ظرفٌ بمعنى: خَلَفَ، أَي: بَعْدَ، وَالْعَامِلُ فِيهِ «مَقْعَدٌ» أَوْ «فَرِحَ»، وَقِيلَ: هُوَ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، فَعَلَى هَذَا هُوَ مَصْدَرٌ، أَي: لِمُخَالَفَتِهِ، وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ، لِأَنَّ مَقْعَدَهُمْ عَنْهُ تَخَلَّفَ»^(١).

قوله: (﴿أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾: تَعْرِضُ بِالْمُؤْمِنِينَ): يَعْنِي: فِي ذِكْرِ الْمُجَاهَدَةِ بِالْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ تَعْرِضُ بِالْمُؤْمِنِينَ وَمَدَّحٌ لَهُمْ، وَذَمٌّ لِلْمُنَافِقِينَ.

قوله: (وبما فعلوا من بدل أموالهم وأرواجهم) إلى آخره: عطفٌ تفسيريٌّ عَلَى قَوْلِهِ: «وَبِتَحْمِيلِهِمُ الْمَشَاقَّ الْعِظَامَ لِوَجْهِ اللَّهِ»، وَهُوَ عَلَى هَذَا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: «بِالْمُؤْمِنِينَ أَيْضًا».

قوله: (وكره ذلك): الْمَشَارُ إِلَيْهِ هُوَ الْمَذْكُورُ مِنْ بَدْلِ الْأَمْوَالِ وَالْإِثَارِ. وَ«كَرِهَ»: إِذَا حَالَ مِنْ فَاعِلٍ «فَعَلُوا»، وَ«قَدَّ» مُقَدَّرَةٌ، أَوْ مِنْ الرَّاجِعِ الْمَنْصُوبِ إِلَى «مَا».

(١) «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٣).

﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ استجهال لهم، لأنَّ مَنْ تَصَوَّنَ مِنْ مَشَقَّةِ سَاعَةٍ، فَوَقَعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ التَّصَوُّنِ فِي مَشَقَّةِ الْأَبَدِ، كَانَ أَجْهَلَ مِنْ كُلِّ جَاهِلٍ، وَبَعْضُهُمْ:

مَسْرَّةُ أَحْقَابٍ تَلَقَّيَتْ بَعْدَهَا مَسَاءَةٌ يَوْمِ أَرْبُعِهَا سَبَةُ الصَّابِ
فَكَيْفَ بَأَنْ تَلَقَّى مَسْرَّةً سَاعَةً وَرَاءَ تَقْضِيهَا مَسَاءَةٌ أَحْقَابِ

﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً لِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [٨٢]

معناه: فسيضحكون قليلاً، ويبكون كثيراً ﴿جَزَاءً﴾، إلا أنه أُخْرِجَ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ حَتْمٌ وَاجِبٌ لَا يَكُونُ غَيْرُهُ،

قوله: (استجهال^(١) لهم): يعني نَظَرُوا إِلَى هَذَا الْحَرِّ النَّزْرِ^(٢)، وَعَقَلُوا عَنْ تِلْكَ النَّارِ الَّتِي لَا تَقَاسُ حَرَارَتُهَا بِشَيْءٍ مِنَ النَّيرانِ، بَلْهُ حَرُّ الْقَيْظِ، وَمَنْ تَصَوَّنَ مِنْ مَشَقَّةِ سَاعَةٍ، فَوَقَعَ بِهِ فِي مَشَقَّةِ الْأَبَدِ: كَانَ أَجْهَلَ مِنْ كُلِّ جَاهِلٍ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ تَمِيمٌ لِلتَّجْهِيلِ، أَي: قُلْ لَهُمْ هَذَا وَجْهَلُهُمْ بِهِ^(٣)، وَلِيَتَّهَمُوا بِفَقْهٍ مَا تَعْنِيهِ بِقَوْلِكَ. قَالَ الْقَاضِي: ﴿لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ أَنَّهَا كَيْفَ هِيَ، مَا اخْتَارُوهَا بِإِثَارِ الدَّعَةِ عَلَى الطَّاعَةِ^(٤).

قوله: (مَسْرَّةُ أَحْقَابِ) البيتين: «الأحقاب»: الأزمان الكثيرة، و«الأزبي»: العسل، و«الصَّاب»: نَبْتُ مَرٍّ، وَقِيلَ: هُوَ الْحَنْظَلُ، «مَسَاءَةٌ أَحْقَابِ»: مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ «وَرَاءَ تَقْضِيهَا»، وَالجُمْلَةُ ثَانِي مَفْعُولِي «تَلَقَّى».

قوله: (حَتْمٌ وَاجِبٌ): لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، كَمَا يَحْتَمِلُهُ الْخَبَرُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «لَا يَكُونُ غَيْرُهُ»، أَوْ أَنَّ أَمْرَ اللَّهِ لِلْأَشْيَاءِ حَتْمٌ لَوْجُودِهَا وَقَطْعٌ فِي كَوْنِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وَ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا﴾ [البقرة: ٢٤٣].

(١) تحرّف في (ح) إلى: «استجهان».

(٢) تحرّف في (ح) إلى: «الحق الفوز»، والمثبت من (ط) و(ف)، يُريد: الحر القليل العارض.

(٣) في (ح): «قيل لهم هذا وحصلهم به»، ولم يظهر لي وجهه، والمثبت من (ط) و(ف).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

يُروى: أن أهل النفاق يبيحون في النار عُمَرَ الدنيا، لا يرقأ لهم دمعٌ ولا يكتحلون بنوم.
 ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَدْنُوكَ لِخُرُوجٍ فَقُلْ لَنْ أَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ
 نَقْتُلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْفُجُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾ [٨٣]

وإنما قال: ﴿إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾؛ لأن منهم من تاب عن النفاق وندم على التخلف،
 أو اعتذر بعذر صحيح، وقيل: لم يكن المتخلفون كلهم منافقين، فأراد بالطائفة: المنافقين
 منهم، ﴿فَاسْتَدْنُوكَ لِخُرُوجٍ﴾ يعني: إلى غزوة بعد غزوة تبوك، ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ هي
 الحرجة إلى غزوة تبوك، وكان إسقاطهم عن ديوان الغزاة عقوبة لهم على تخلفهم الذي
 علم الله أنه لم يدعهم إليه إلا النفاق، بخلاف غيرهم من المتخلفين، ﴿مَعَ الْخَالِفِينَ﴾ قد
 مر تفسيره، وقرأ مالك بن دينار: «مع الخلفين»؛ على قصر الخالفين.

فإن قلت: ﴿مَرَّةٍ﴾ نكرة ووضعت موضع «المرات» للتفصيل^(١)،

قوله: (لا يرقأ لهم دمع)، النهاية: «رَقَأَ الدَّمْعُ يَرْقَأُ [رُقُوءًا]»^(٢) بالضم: إذا سكن وانقطع،
 والاسم الرقوء بالفتح.

قوله: (موضع المرات للتفصيل): صح بالصاد المهملة، يعني: أن «أفعل» التفضيل:
 إذا أريد به بيان زيادته في المعنى، يقتضي أن يكون المفضل داخلاً فيما أضيف إليه، فالأصل
 الجمع، فوضع^(٣) المفرد موضعه، لإرادة التفصيل، أي: فصل المذكور على الجنس المذكور إذا
 فصل الجنس واحداً بعد واحد، فعلى هذا ﴿أَوَّلَ﴾ بعض ما أضيف إليه، وهي ﴿مَرَّةٍ﴾،
 فحقه التانيث، فلم ذكر؟

(١) في الأصل وفي المطبوع من «الكشاف»: «للتفضيل»، وأثبت ما يوافق ضبط العلامة الطيبي.

(٢) كلمة «رقوء» سقطت من الأصول الخطية، واستدركتها من «النهاية»، ولا تستقيم العبارة إلا بها.

(٣) في (ف): «فوصف»، ولا يصح، وأثبت من (ط)، والجملة - من قوله: «التفضيل إذا أريد» إلى قوله:

«لإرادة» - سقطت من (ح).

فَلِمَ ذَكَرَ اسْمَ التَّفْضِيلِ الْمُضَافَ إِلَيْهَا، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَرَّاتِ؟ قُلْتُ: أَكْثَرُ اللَّغَتَيْنِ: هِنْدٌ أَكْبَرُ النِّسَاءِ، وَهِيَ أَكْبَرُهُنَّ، ثُمَّ إِنَّ قَوْلَكَ: هِيَ كُبْرَى امْرَأَةٍ، لَا تَكَادُ تَعْتَرُّ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ: هِيَ أَكْبَرُ امْرَأَةٍ، وَأَوَّلُ مَرَّةٍ، وَأَخْرُ مَرَّةً.

وعن قتادة: ذُكِرَ لَنَا أَنَّهُمْ كَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، قِيلَ فِيهِمْ مَا قِيلَ.

[﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا نَفَمَ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَآ تَوَّأَوْا وَهُمْ فَسِئْوَةٌ * وَلَا تَعْجَبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسَهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿ ٨٤-٨٥ ﴾]

رُوي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُومُ عَلَى قُبُورِ الْمُنَافِقِينَ، وَيَدْعُو لَهُمْ، فَلَمَّا مَرَّ بِرَأْسِ الْمُنَافِقِينَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعَثَ إِلَيْهِ لِيَأْتِيَهُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ،

قوله: (إِنَّ قَوْلَكَ: هِيَ كُبْرَى امْرَأَةٍ، لَا تَكَادُ تَعْتَرُّ عَلَيْهِ): قَالَ صَاحِبُ «الْفَرَائِدِ»: يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: تَقْدِيرُهُ: هِنْدٌ إِنْسَانٌ أَكْبَرُ النِّسَاءِ^(١)، وَزَمَانًا أَوَّلُ مَرَّةٍ^(٢)، وَاخْتِيَرِ التَّذْكِيرُ لِأَنَّ التَّنَائِيثَ ظَاهِرٌ هَاهُنَا، وَاسْتَعْنِيَ عَنْهُ كَمَا اسْتَعْنَوْا بِ«تَرَكَتُ» عَنْ «وَدَّرْتُ»^(٣)، مِثْلُهُ قَوْلُ الذَّيْبَانِيِّ: نُسِبْتُ نِعْمًا عَلَى الْهَجْرَانِ عَائِسَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا لِذَلِكَ الْعَائِسِ الزَّارِيِّ^(٤)

أَي: لِذَلِكَ الشَّخْصِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «الْمَرَّةُ فِي الْأَصْلِ: مَصْدَرٌ: مَرَّ يَمُرُّ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ ظَرْفًا اتِّسَاعًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ شَبْهِ الزَّمَانِ بِالْفِعْلِ»^(٥).

(١) تَحْرَفُ فِي (ف) إِلَى: «هَذَا لِسَانُ أَكْثَرِ النِّسَاءِ».

(٢) أَي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ رَضِيئَةٌ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، تَقْدِيرُهُ: «إِنَّكُمْ رَضِيئَةٌ بِالْقُعُودِ زَمَانًا أَوَّلَ مَرَّةٍ»، وَ«الزَّمَانُ» مُذَكَّرٌ، فَلِذَلِكَ ذَكَرَ أَفْعَلَ التَّفْصِيلَ «أَوَّلَ».

(٣) فِي (ح): «بِتَرْكِهِ عَنْ وَرَدَتِ»، وَالثَّبْتُ مِنْ (ط) وَ(ف).

(٤) انظُر: «دِيوانُ النَّابِغَةِ الذَّيْبَانِيِّ» ص ١٩، وَتَقَدَّمَ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ٢ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ (٤٦: ٢)، وَانظُرْ كَلَامَهُ عَلَيْهِ هُنَاكَ.

(٥) «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ (١: ٥٢٢).

قال: أهلكك حُبُّ اليهود، فقال: يا رسول الله، بعثت إليك لِتَسْتَغْفِرَ لي، لا لِتُوْتِبَني، وسأله أن يُكفِّنه في شِعَارِهِ الذي يلي جِلْدَهُ، ويُصَلِّيَ عليه، فلما مات دعاه ابنُه حُجَابٌ إلى جنازته، فسأله عن اسمِه، فقال: أنت عبدُ الله بنُ عبدِ الله، الحُجَاب: اسمُ شَيْطَانٍ، فلما همَّ بالصَّلَاةِ عليه قال له عُمَرُ: أَتُصَلِّيُ على عَدُوِّ الله؟ فنزلت. وقيل: أراد أن يُصَلِّيَ عليه، فجدَّبه جبريل.

فإن قلت: كيف جازت له تَكْرِمَةُ المُنَافِقِ وتكفِينُهُ في ثوبه؟ قلت: كَانَ ذلك مُكَافَأَةً له على صَنِيعِ سَبَقٍ له. وذلك أَنَّ العباسَ عمَّ رسولِ الله ﷺ، لَمَّا أُخِذَ بِدِرِّ أسيرًا، لم يَجِدُوا له قَمِيصًا، وكان رَجُلًا طُوَالًا، فَكَسَاهُ عبدُ الله قَمِيصَهُ. وقال له المُشْرِكُونَ يومَ الحُدَيْبِيَّةِ: إِنَّا لَا نَأْذُنُ لِمُحَمَّدٍ، وَلَكِنَّا نَأْذُنُ لَكَ، فقال: لا، إِنَّ لي في رسولِ الله ﷺ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، فَشَكَرَ رسولُ الله ﷺ له ذلك.

قوله: (لا لِتُوْتِبَني)، الجوهرى: «أَنبَهَ تَانِيًا: عَنَّفَهُ وَلامَهُ».

قوله: (وسأله أن يُكفِّنه في شِعَارِهِ): عن البخاريِّ ومُسلمٍ^(١) عن جابر قال: «أتى رسولُ الله ﷺ عبدُ الله بنَ أبيٍ بعدما أُدْخِلَ حُفْرَتَهُ، فَأَمَرَ به فَأَخْرَجَ، فَوَضَعَهُ على رُكْبَتَيْهِ، وَنَفَثَ فيه مِنْ ريقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ، قال: وكان كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا»^(٢).

وفي رواية^(٣): «قال له ابنُ عبدِ الله: ألبسَ عبدُ الله قَمِيصَكَ الذي يلي جِلْدَكَ».

وفي أُخْرَى^(٤): «لَمَّا كَانَ يومُ بدرٍ أُتِيَ بِأسارى، وأُتِيَ بِالْعَبَّاسِ، ولم يكن عليه ثوب، فنظَرَ النبيُّ ﷺ له قَمِيصًا، فوجدوا قَمِيصَ عبدِ الله بنِ أبيٍ، يُقدِرُ عليه، فَكَسَاهُ إياه، فلذلك نَزَعَ النبيُّ ﷺ قَمِيصَهُ الذي أَلْبَسَهُ». قال ابنُ عيينة: «كانت له عندَ النبيِّ ﷺ يد، فأَحَبَّ أن يُكافِئَهُ».

(١) البخاري (١٢٧٠) و(١٣٥٠) و(٥٧٩٥)، ومسلم (٢٧٧٣).

(٢) في (ح): «وكسا عتايبا»، وفي (ف): «وكان كساء عتايبا»، وفي (ط): «وكان كساء عبايا» دون نقط الباء الثانية، وكلها تحريف، والمثبت من «صحيح البخاري» (١٣٥٠).

(٣) عند البخاري (١٣٥٠).

(٤) عند البخاري (٣٠٠٨).

وإجابة له إلى مسألتيه إياه، فقد كان عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لا يَرُدُّ سائلاً، وكان يَتَوَفَّرُ على دواعي المروءة، فَعَمِلَ بِعَادَاتِ الكِرَامِ، وإكراماً لابنِهِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، فقد رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «أَسَأَلُكَ أَنْ تُكْفِنَنِي فِي بَعْضِ قُمَصَانِكَ، وَأَنْ تَقُومَ عَلَيَّ قَبْرَهُ، لَا يَشْمَتُ بِهِ الأَعْدَاءُ»، وَعِلْماً بِأَنَّ تَكْفِينَهُ فِي قَمِيصِهِ لَا يَنْفَعُهُ مَعَ كُفْرِهِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الأَكْفَانِ، وَلِيَكُونَ لِلبَاشِئِ إِيَّاهُ لُطْفاً لغيره، فقد رُوِيَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لِمَ وَجَّهْتَ إِلَيْهِ بِقَمِيصِكَ وَهُوَ كَافِرٌ؟ فَقَالَ: «إِنَّ قَمِيصِي لَنْ يُغْنِيَ عَنِّي مِنَ اللهِ شَيْئاً، وَإِنِّي أُؤَمِّلُ مِنَ اللهِ أَنْ يَدْخُلَ فِي الإسلامِ كَثِيرٌ بِهَذَا السَّبَبِ»، فَبُرِئَ أَنَّهُ أَسْلَمَ أَلْفٌ مِنَ الخَزْرَجِ، لَمَّا رَأَوْهُ طَلَبَ الأَسْتِشْفَاءَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وكذلك تَرَحُّمُهُ وَاسْتِغْفَارُهُ كَانَ لِلدُّعَاءِ إِلَى التَّرَاحُمِ وَالتَّعَاطُفِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْهُ يَتَرَحَّمُ عَلَى مَنْ يُظْهِرُ الإِيْمَانَ وَبَاطِنُهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، دَعَا المُسْلِمَ إِلَى أَنْ يَتَعَطَّفَ عَلَى مَنْ وَاطَأَ قَلْبُهُ لِسَانَهُ، وَرَأَهُ حَتْمًا عَلَيْهِ.

فإن قلت: فكيف جازت الصَّلَاةُ عليه؟ قلت: لم يَتَقَدَّمْ نَهْيٌ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ، وَكَانُوا يُجْرُونَ مُجْرَى المُسْلِمِينَ لِظَاهِرِ إِيْمَانِهِمْ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ المَصْلَحَةِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَا أَدْرِي مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ، إِلَّا أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَا يُجَادِعُ».

قوله: (وإجابة له إلى مسألتيه): صَحَّ بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى «مكافأة له»، وكذا «وإكراماً» و«علماً»، وكذا قوله: «وليكون إياه لُطْفاً لغيره»، وإنما أَدْخَلَ اللَّامَ فِي الأَخِيرِ لِأَنَّ الكَوْنَ لَيْسَ فِعْلاً لِفَاعِلِ الفِعْلِ المُعْلَلِ.

قوله: (وعن ابن عباس: ما أدري ما هذه الصَّلَاةُ): رَوَيْنَا عَنِ البُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ^(١) عَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بِنْتِ سَلُولٍ، دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَبَّتْ إِلَيْهِ، وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُصَلِّي

(١) البخاري (١٣٦٦) و(٤٦٧١)، والترمذي (٣٠٩٧)، والنسائي (١٩٦٦).

﴿مَاتَ﴾ صِفَةً لـ ﴿أَحْرَبَ﴾، وإنما قيل: ﴿مَاتَ﴾ ﴿وَمَاتُوا﴾ بلفظ الماضي، والمعنى على الاستقبال، على تقدير الكون والوجود؛ لأنه كائنٌ موجودٌ لا محالة، ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ تعليلٌ للنهي.

وقد أعيدَ قوله: ﴿وَلَا تَعْبُدْكَ﴾ لأنَّ تجددَ النزولِ له شأنٌ في تقريرِ ما نَزَلَ له وتأكيده، وإرادةُ أن يكونَ على بالٍ مِنَ الْمُخَاطَبِ لا ينسأه ولا يسهُو عنه، وأن يَعْتَقِدَ أَنَّ الْعَمَلَ بِهِ مُهِمٌّ يَفْتَقِرُ إِلَى فَضْلِ عِنَايَةِ بِهِ، لا سِيَّما إِذَا تَرَاخَى مَا بَيْنَ النَّزُولَيْنِ، فأشبهَ ذَلِكَ الشَّيْءَ الَّذِي أَهَمَّ صَاحِبَهُ، فهو يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ وَيَتَخَلَّصُ إِلَيْهِ. وإنما أعيدَ هذا المعنى لِقَوَّيْتِهِ فِيمَا يَجِبُ أَنْ يُجَدَّرَ مِنْهُ.

[وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةً أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُوا الطَّلَاقِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَأْتِكُنَّ مَعَ الْفَالِقِينَ * رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَوَّعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَأَهُرَّ لَأَفْقَهُوهُمْ * لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٨٦-٨٩﴾]

يجوزُ أن يُرَادَ السُّورَةُ بِتَمَامِهَا، وأن يُرَادَ بَعْضُهَا، في قوله: ﴿وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةً﴾، كما يقعُ الْقُرْآنُ وَالْكِتَابُ عَلَى كُلِّهِ، وَعَلَى بَعْضِهِ.

على ابن أبي، وقد قال يومَ كذا وكذا: [كذا وكذا]^(١)؟ أَعَدُّ عَلَيْهِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وقال: «أخَّرَ عَنِّي يَا عُمَرُ»، قال: فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثم انصَرَفَ، فلم يَمُكِّثْ إِلا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَاتَانِ مِنْ بَرَاءة: ﴿وَلَا تَصَلِّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾. قال: فَعَجِبْتُ بَعْدَ مِنْ جُرَّاتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فهو يرجعُ إليه في أثناءِ حديثه ويتخلَّصُ إليه): وَيُسَمَّى هَذَا الْأَسْلُوبُ فِي الْبَدِيعِ: التَّرْجِيعُ.

(١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، وأثبتته من مصادر تخريج الحديث، وهو مقول القول.

وقيل: هي (براءة)، لأن فيها الأمر بالإيمان والجهاد، ﴿أَنْ آمَنُوا﴾ هي «أَنْ» المفسرة، ﴿أَزَلُوا الطَّوْلَ﴾ ذُوو الْفَضْلِ وَالسَّعَةِ؛ مِنْ: طَالَ عَلَيْهِ طَوْلًا، ﴿مَعَ الْقَتْعِدِينَ﴾: الذين لهم علةٌ وعذرٌ في التَّخَلُّفِ، ﴿فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ما في الجِهَادِ مِنَ الْقُوْرِ وَالسَّعَادَةِ، وما في التَّخَلُّفِ مِنَ الشَّقَاءِ وَالهِلَاكِ.

﴿لَكِنِ الرَّسُولُ﴾ أي: إن تخلف هؤلاء فقد نهد إلى الغزو من هو خيرٌ منهم وأخلص نيةً ومعتقداً، كقوله: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هُنَّ لِأَنَّهَا هُنَّ كُفِّرُنَّ بِهَا وَكُنَّا بِهَا قَوْمًا﴾ [الأنعام: ٨٩]، ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨].

﴿الْخَيْرَاتِ﴾ تتناول منافع الدارين؛ لإطلاق اللفظ، وقيل: الحور، لقوله: ﴿فِيهِنَّ خَيْرٌ﴾ [الرحمن: ٧٠].

قوله: (وقيل: هي براءة): عطف على قوله: «أَنْ يُرَادَ السُّورَةُ بِتَامِهَا»، أي: أي سورة كانت، ولا تخلو كلُّ سورةٍ مِنَ الْاِسْتِحَالِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ إِمَّا حَقِيقَةً أَوْ ضِمْنًا، لأنَّ الْمَقْصُودَ الْأَوَّلِيَّ مِنْ إِتْرَاجِهَا الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ.

[قوله: ﴿أَنْ آمَنُوا﴾ هي «أَنْ» المفسرة] (١): قال أبو البقاء: ﴿أَنْ آمَنُوا﴾، أي: آمنوا، والتقدير: يُقَالُ فِيهَا: آمَنُوا. وقيل: ﴿أَنْ﴾ هَاهُنَا مَصْدَرِيَّةٌ، تَقْدِيرُهُ: أَنْزَلْتُ بِأَنْ آمَنُوا، أي: بالإيمان (٢). وإنما اختار المصنف أن تكون مفسرة، لأن قولهم في الجواب: ﴿ذَرْنَا سَكَنَ مَعَ الْقَتْعِدِينَ﴾ يستدعي الأمر بالجهاد، وفي جعلها مصدرية ثم تأويلها بالأمر - أي: مُلْتَبِسَةٌ بِالْإِيمَانِ، أي: بالأمر بالإيمان - توسيع الدائرة.

قوله: ﴿نَهَدُ﴾ (٣) إِلَى الْغَزْوِ: بِالْفَتْحِ (٤) - يَنْهَضُ مُحْتَشِدًا مُسْتَعِدًّا مُتَّهِنًا.

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأضفته للتوضيح.

(٢) «التيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٤).

(٣) تحرف في (ح) إلى: «فهذا».

(٤) أي: بفتح الهاء، فيكون من باب «نفع»، ويجوز فيه ضمها أيضاً من باب «قتل»، والمصدر على البابين واحد، وهو «نهد نهداً». انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (نهد).

﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَكُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [٩٠]

﴿الْمُعَذِّرُونَ﴾ من: عَذَرَ في الأمر: إذا قَصَرَ فيه وتوانى ولم يجِدْ، وحقَّقته: أن يُوهِمَ أن له عُدْرًا فيما يفعل، ولا عُدْرَ له. أو: الْمُعْتَذِرُونَ - بإدغام التاء في الذال، ونقل حَرَكَتِهَا إلى العَيْن، ويجوزُ في العربية كَسْرُ العَيْنِ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَضَمُّهَا لِإِتْبَاعِ المِيمِ، وَلَكِنْ لَمْ تَثْبُتْ بِهَا قِرَاءَةٌ - ، وَهُمُ الَّذِينَ يَعْتَذِرُونَ بِالْبَاطِلِ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٩٤].

وقرئ: «المُعَذِّرُونَ» بالتخفيف، وهو الذي يَجْتَهِدُ في العُدْرِ وَيَحْتَشِدُ فِيهِ، قِيلَ: هُمُ أَسَدٌ وَعَظْفَانٌ؛ قَالُوا: إِنَّ لَنَا عِيَالًا، وَإِنْ بَنَّا جَهْدًا فَاتَّذَنَّا لَنَا فِي التَّخَلُّفِ. وقيل: هم رَهْطُ عَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ؛ قَالُوا: إِنَّ عَزْوَنَا مَعَكَ غَارَتْ أَعْرَابُ طَيِّ عَلَى أَهَالِنَا وَمَوَاشِينَا، فَقَالَ ﷺ: «سَيُغْنِيَنِي اللَّهُ عَنْكُمْ». وعن مجاهد: نَفَرٌ مِنْ غِفَارٍ، اعْتَذَرُوا فَلَمْ يَعِذِرْهُمُ اللَّهُ. وعن قتادة: اعْتَذَرُوا بِالْكَذِبِ.

وقرئ: «المُعَذِّرُونَ» بتشديد العَيْنِ والذال؛ مِنْ: تَعَذَّرَ، بِمَعْنَى: اعْتَذَرَ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ التَّاءَ لَا تُدْغَمُ فِي العَيْنِ إِدْغَامَهَا فِي الطَّاءِ وَالزَّايِ وَالصَّادِ؛ فِي «الْمُطَوِّعِينَ» وَ«أَزَّكَى» وَ«أَصْدَقَ».

وقيل: أُرِيدَ الْمُعْتَذِرُونَ بِالصَّحَّةِ، وَبِهِ فُسِّرَ ﴿الْمُعَذِّرُونَ﴾ وَ«الْمُعَذِّرُونَ» - عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: - الَّذِينَ لَمْ يُفَرِّطُوا فِي العُدْرِ.

قوله: (وقيل: أُرِيدَ الْمُعْتَذِرُونَ بِالصَّحَّةِ): أي: بِالْحَقِّ لَا بِالْبَاطِلِ.

قال صاحبُ «التقريب»: قوله: «أُرِيدَ الْمُعْتَذِرُونَ بِالصَّحَّةِ، وَبِهِ فُسِّرَ ﴿الْمُعَذِّرُونَ﴾» مُشَدِّدًا وَمُخَفَّفًا^(١)، مِنْ: أَعَذَرَ: إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ فِي العُدْرِ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ «الْمُعَذِّرُ» عَلَى زِنَةِ «الْمُفْعَل» هُوَ الْمُرْتَضُ وَالْمُقَصَّرُ يَعْتَذِرُ بِغَيْرِ عُدْرِ. ذَكَرَهُ فِي «الصَّحَاحِ». تَمَّ كَلَامُهُ.

(١) أي: الْمُعَذِّرُونَ وَالْمُعْتَذِرُونَ. وَهُوَ صَرِيحٌ لَفْظِ الزَّمْخَشَرِيِّ.

﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ هُمْ مُنَافِقُو الْأَعْرَابِ الَّذِينَ لَمْ يَجِئُوا لَمْ يَجِئُوا وَلَمْ يَعْتَدِرُوا، وَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ فِي ادِّعَائِهِمْ الْإِيمَانَ، وَقَرَأَ أَبِي: «كَذَبُوا» بِالتَّشْدِيدِ.
﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾: مِنَ الْأَعْرَابِ، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فِي الدُّنْيَا: بِالْقَتْلِ، وَفِي الْآخِرَةِ: بِالنَّارِ.

[﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَرْحَرًا لَا يَجِدُوا مَا يَنْفِقُونَ﴾ ٩١-٩٢]

﴿الضَّعَفَاءُ﴾: السَّهْمِيُّ وَالزَّمْنِيُّ، وَ﴿الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ﴾: الْفُقَرَاءُ، قِيلَ: هُمْ مُزَيْنَةٌ وَجَهَيْنَةٌ وَبَنُو عُدْرَةَ. وَ«النُّصْحُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ»: الْإِيمَانُ بِهِمَا،

والمذكور في «الصَّحاح»: «﴿الْمُعَذَّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾: يُقْرَأُ بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ: أَمَا «الْمُعَذَّرُ» بِالتَّشْدِيدِ: فَقَدْ يَكُونُ مُحَقَّقًا وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُحَقَّقٍ؛ فَأَمَّا الْمُحَقَّقُ فَهُوَ فِي الْمَعْنَى: الْمُعْتَدِرُ، لِأَنَّهُ لَهُ عُذْرًا، لَكِنَّ التَّاءَ قُلِبَتْ ذَالًا، فَأُدْغِمَتْ فِيهَا، وَجُعِلَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى الْعَيْنِ، كَمَا قُرِئَ: «يَخْتَصِمُونَ» بِفَتْحِ الْخَاءِ^(١)، وَيَجُوزُ كَسْرُ الْعَيْنِ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ، وَيَجُوزُ ضَمُّهَا لِتَبَاعَا لِلْمِيمِ. وَأَمَّا الَّذِي لَيْسَ بِمُحَقَّقٍ فَهُوَ الْمُعَذَّرُ، عَلَى جِهَةِ الْمَفْعَلِ^(٢)، لِأَنَّهُ الْمُرْضُ وَالْمُقَصَّرُ يَعْتَدِرُ بِغَيْرِ عُذْرٍ. وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: «وَجَاءَ الْمُعَذَّرُونَ» - مُحَقَّقَةً، مِنْ: أَعْدَرَ - وَيَقُولُ: وَاللَّهِ هَكَذَا أَنْزَلَتْ، وَكَانَ يَقُولُ: لَعَنَ اللَّهُ الْمُعَذَّرِينَ! كَأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَهُ أَنَّ الْمُعَذَّرَ - بِالتَّشْدِيدِ - هُوَ الْمُظْهَرُ لِلْعُذْرِ اعْتِلَالًا مِنْ غَيْرِ حَقِيقَةٍ لَهُ فِي الْعُذْرِ، وَهَذَا لَا عُذْرَ لَهُ. وَالْمُعَذِّرُ: الَّذِي لَهُ عُذْرٌ^(٣). وَقَدْ بَيَّنَّا الْوَجْهَ الثَّانِيَّ فِي الْمَشْدَدِ.

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، وَأَصْلُ «يَخِصِّمُونَ» يَخِصِّمُونَ.

(٢) في (ح): «على جهل المفعول»، وهو تحريف.

والمُراد بقوله: «على جهة المفعول»: أَنَّ «الْمُعَذَّرَ» هُنَا مِنْ «عَدَرَ»، وَلَيْسَ مِنْ «اعْتَدَرَ»، كَمَا هُوَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

(٣) في (ج): «والمُعذِّر: له عُذْر»، وَفِي (ف): «والمُعذِّر: الَّذِي عَدَرَ»، وَالمُعْتَدِرُ مِنَ (ط)، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي «الصَّحاح».

وطاعتها في السرِّ والعلن، وتوليئهما، والحبُّ والبغضُ فيهما، كما يفعلُ الموالي الناصحُ بصاحبه، ﴿عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾: على الناصحين المُعْدِرِينَ، ومعنى: «لا سبيلَ عليهم»: لا جناحَ عليهم، ولا طريقَ للعتابِ عليهم.

﴿قُلْتَ﴾ حالٌ من الكافِ في ﴿أَتَوَكَّ﴾، و«قَدْ» قبله مُضمرة، كما قيلَ في قوله: ﴿أَوْجَاءُ وَكَمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، أي: إذا ما أتوك قائلاً: لا أجدُ ﴿تَوَلَّوْا﴾. وقد حَصَرَ اللهُ المُعْدُورِينَ فِي التَّخَلُّفِ: الذينَ ليسَ لهم في أبدانهم استِطاعة، والذينَ عَدِمُوا آلَةَ الخُروجِ، والذينَ سألوا المَعُونَةَ فلم يَجِدُوها. وقيل: المُسْتَحْمِلُونَ: أبو موسى الأشعريُّ وأصحابه.....

فعلُ هذا قوله: «المُعْتَذِرُونَ بالصَّحَّة» معطوفٌ على قوله: «وَهُمُ الَّذِينَ يَعْتَذِرُونَ بالباطل»، والوجهانِ مَبْنِيَّانِ على قوله: «أو المُعْتَذِرُونَ بإدغام التاء»، وهو عطفٌ على قوله: «مِن: عَدَّرَ في الأمر».

فالْحَاصِلُ: أَنَّ «المُعْتَذِرُونَ» إما محمولٌ على أنه مِنَ المُفْعَلِ، مِن: عَدَّرَ في الأمر: إذا قَصَرَ فيه، أو على: مُعْتَذِرُونَ، بإدغام التاء، وهو أيضاً إما أن يُرادَ منه الذينَ يَعْتَذِرُونَ بالباطل^(١)، كما ذهبَ إليه ابنُ عباس، أو أريدَ المُعْتَذِرُونَ بالصَّحَّة، أي: بالحقِّ لا الباطل، كما ذكره الجوهري. ومعنى قراءةِ ابنِ عَبَّاسٍ مِن هذا الأخير.

قوله: (كما يفعلُ الموالي الناصحُ بصاحبه): يُريدُ: أَنَّ النَّصْحَ لله ولرسوله مُستَعَارٌ للإيمانِ والطاعةِ والتَّوَلَّى والحبُّ والبغضُ فيهما.

قوله: (المُسْتَحْمِلُونَ أبو موسى [الأشعريُّ] وأصحابه): عن أبي موسى قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ في رَهْطٍ مِنَ الأشعريِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، قال: «والله لا أُحِلُّكُمْ، وما عندي ما أُحِلُّكُمْ عليه». ثم لَبِثْنَا ما شاءَ اللهُ، فَأَتَى بَابِلَ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ ذَوْدٍ، فَلَمَّا انطَلَقْنَا قال بعضُنا لبعضٍ: لا بَارَكَ اللهُ لَنَا، أتينَا رسولَ اللهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أن لا يَحْمِلَنَا. قال أبو موسى:

(١) من قوله: «والوجهانِ مبنيان» إلى هنا، سقط من (ح).

وقيل: البكَّاءون، وهم ستة نفرٍ من الأنصار.

﴿تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ﴾: كقولك: تفيضُ دَمْعاً، وهو أبلغُ من: يفيضُ دَمْعُهَا، لأنَّ العَيْنَ جُعِلَتْ كَأَنَّ كُلَّهَا دَمْعٌ فائِضٌ، و﴿مِنْ﴾ للبيان، كقولك: أفيديك من رجلٍ،

فأتينا النبي ﷺ، فذكرنا ذلك له، فقال: «ما أنا حملتكم، بل الله حملكم، إني والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرتُ عن يميني وأتيتُ الذي هو خير». هذه رواية النسائي^(١)، وفي رواية البخاري ومسلم^(٢) نحو هذه.

قوله: (وقيل البكَّاءون، وهم ستة نفرٍ من الأنصار): قال محيي السنة: «هم سبعة نفرٍ، سُموا البكَّائين: معقلُ بنُ يسار، وصخرُ بنُ حنساء، وعبدُ الله بنُ كعبِ الأنصاري، وعُلبَةُ^(٣) ابنُ زيدِ الأنصاري، وسالمُ بنُ عمير، ونعلبةُ بنُ عثمة، وعبدُ الله بنُ مَعْقِلِ المُرَني، أتوا رسولَ الله ﷺ فقالوا: يا رسولَ الله، إنَّ اللهَ قد نَدَبَنَا إلى الخُروجِ مَعَكَ فاحمِلْنَا، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا أجدُ ما أحملُكم عليه، فولَّوا وهم يكون»، الحديث^(٤).

قوله: (و﴿مِنْ﴾ للبيان، كقولك: أفيديك من رجلٍ): يعني: «مِنْ» تجريد، جَرَدَ من الرَّجُلِ شَخْصٌ، فحُوطِبَ بقوله: أفيديك، وهو هو، وهو من قولك: رأيتُكَ من أسدٍ، وهو أبلغُ من قولك: رأيتُ منك أسدًا، فكذلك جَرَدَ مِنَ الدَّمْعِ أعيُنًا، وجُعِلَتْ كأنها دُمُوعٌ فائِضة، وهو المرادُ من قوله: «لأنَّ العَيْنَ جُعِلَتْ كَأَنَّ كُلَّهَا دَمْعٌ فائِضٌ».

(١) في «سننه» (٣٧٨٠).

(٢) البخاري (٣١٣٣) و(٤٣٨٥) و(٥٥١٨) و(٦٦٢٣) و(٦٦٤٩) و(٦٦٨٠) و(٦٧١٨) و(٧٥٥٥)،

ومسلم (١٦٤٩).

(٣) في (ط) و(ح): «عَلِيَّة»، ولكن لم تُنْقَطِ الياءُ في (ط)، إلا أنها ضُبِطت بالتحديد، وهو تحريف، والكلمة غير واضحة في (ف)، والمُتَبَّن من «معالم التنزيل» للبغوي، وهو الصوابُ في اسمه، كما ضبطه الحافظ

ابن حجر في «الإصابة» (٤: ٥٤٦).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٨٤).

ومحل الجارِّ والمجرور: النَّصْبُ على التمييز، ﴿الْأَيِّحِدُوا﴾: لئلاَّ يَحِدُوا، ومحلُه نصبٌ على أنه مفعولٌ له، وناصبُه المفعولُ له الذي هو ﴿حَرَكَتًا﴾.

[إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ خَبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَالِيِّ وَالشَّهَادَةُ فَيُنْتِزِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣-٩٤﴾]

فإن قلت: ﴿رَضُوا﴾ ما موقِّعه؟ قلت: هو استئناف،

فإن قلت: ذكر في المائدة^(١) هذا الوجه، وجعل ﴿مِنْ﴾ ابتدائيةً حيث قال: «فَجُعِلَتْ أَعْيُنُهُمْ كَأَنَّهُمْ تَفِيضٌ بِأَنْفُسِهَا»، وقال: ﴿مِنْ﴾ لا ابتداءً الغاية، على أن فَيَضُ الدَّمْعِ ابتداءً وتَشَأُ مِنْ معرفة الحق، وكان مِنْ أَجْلِهِ وبَسْبِبه، فهل مِنْ فَرَّق؟

قلت: أما مِنْ حيث المعنى والمبالغة فلا، وأما مِنْ حيث الطريقة: فإنَّ طريقة ذلك ما ذكرناه^(٢) عن صاحب «الانتصاف»: «أَصْلُهُ: فَاضَ دَمْعُ عَيْنِهِ، ثم: فَاضَتْ عَيْنُهُ دَمْعًا، فحَوَّلَ الفاعل، وجُعِلَ تمييزاً للإبهام والتبيين، ثم: فَاضَتْ عَيْنُهُ مِنَ الدَّمْعِ، فلم يَبَيِّنْهُ على الأصل، بل أَبْرَزَهُ في صورة التعليل»^(٣)، وطريقة هذه^(٤) طريقة التجريد كما بيَّناها.

قوله: (وناصبُه المفعولُ له): أي: قوله: ﴿حَرَكَتًا﴾، فهو مِنْ التداخل في المفعولِ له.

(١) تحرّف في (ح) إلى: «الفائدة»، والمثبت من (ط) و(ف)، وهو الصواب، لأن المراد أن الزمخشري ذكر ذلك في تفسير سورة المائدة، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ الرَّسُولِ رَجَعُوا أَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ مِثْلَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنْ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

(٢) أي: ذكره المؤلف العلامة الطيبي في كتابه هذا في تفسير الآية المذكورة من سورة المائدة، نقلاً عن العلامة ابن المنير في «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف» (١: ٦٣٨) بحاشية «الكشاف».

(٤) أي: هذه الآية من سورة التوبة التي هو بصدد الكلام عليها.

كأنه قيل: ما بالهم استأذنوا وهم أغنياء؟ فقيل: رَضُوا بِالذَّنَاءَةِ وَالضَّعَةِ وَالانْتِظَامِ فِي جُمْلَةِ الْخَوَالِفِ، ﴿وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ يعني: أَنَّ السَّبَبَ فِي اسْتِذْنَانِهِمْ: رِضَاهُمْ بِالذَّنَاءَةِ وَخِذْلَانُ اللَّهِ إِيَاهُمْ.

فإن قلت: فهل يجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿قُلْتَ لَا أَحَدٌ﴾ استِثْنافاً مثله، كأنه قيل: إذا ما أتوكَ لِتَحْمِلَهُمْ تَوَلَّوْا، فقيل: ما لهم تَوَلَّوْا باكين؟ فقيل: ﴿قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَا أَحْمَلَكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]، إلا أنه وَسَطٌ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ كَالْاِعْتِرَاضِ؟ قلتُ: نعم، وَيَحْسُنُ.

﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ﴾ عِلَّةٌ لِلنَّهْيِ عَنِ الْاِعْتِذَارِ؛ لِأَنَّ عَرَضَ الْمُعْتَذِرِ أَنْ يُصَدَّقَ فِيمَا يَعْتَذِرُ بِهِ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مُكَذَّبٌ وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِحْلَالُ بِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ عِلَّةٌ لِانْتِفَاءِ تَصْدِيقِهِمْ،

قوله: (إِنَّ السَّبَبَ فِي اسْتِذْنَانِهِمْ: رِضَاهُمْ بِالذَّنَاءَةِ وَخِذْلَانُ اللَّهِ إِيَاهُمْ): جَعَلَ الرِّضَا وَالطَّنْعَ سَبَباً وَاحِداً لِلْاِسْتِذْنَانِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ كَالْتَذْيِيلِ لِمَا سَبَقَ، فَيَكُونُ الطَّنْعُ سَبَباً لِلْجَهْلِ الْمُؤَدِّي إِلَى الرِّضَا بِالذَّنَاءَةِ وَالذَّعَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، فَالْمَجْمُوعُ سَبَبٌ لِدَلِّكَ الْمَجْمُوعِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ^(١). وَكَذَلِكَ جَعَلَ الْقَاضِي كُلاً مِنَ الرِّضَا وَالطَّنْعِ سَبَباً مُسْتَقِلاً^(٢).

قوله: (إذا ما أتوكَ لِتَحْمِلَهُمْ تَوَلَّوْا): فإن قلت: كيف يكونُ إتيانُهُم لِلْجَمْلَانِ سَبَباً لِلتَوَلَّى إِذَا لَمْ يُقَيَّدَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا أَحَدٌ مَا أَحْمَلَكُمْ عَلَيْهِ﴾؟ قلتُ: دَلَّ الْإِيتَانُ لِلْجَمْلَانِ عَلَى رَغْبَتِهِمْ فِي التَّجْهِيزِ مَعَهُ ﷺ، وَدَلَّ التَّوَلَّى عَلَى حِرْمَانِهِمْ مَا يُرْوَمُونَهُ، فَصَحَّتِ السَّبَبِيَّةُ.

قوله: (﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ عِلَّةٌ لِانْتِفَاءِ تَصْدِيقِهِمْ): فَهُوَ عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ، يَعْنِي: قَوْلُهُ: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ﴾ اسْتِثْنافٌ لِيَبَانَ مُوجِبٌ ﴿لَا تَعْتَذِرُوا﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ﴾ اسْتِثْنافٌ آخَرُ لِيَبَانَ مُوجِبٌ ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ﴾، كَأَنَّهُ لِمَا قِيلَ: لَا تَعْتَذِرُوا.

(١) من قوله: «فالجموع» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٦).

لأنَّ الله تعالى إذا أوحى إلى رسوله الإعلام بأخبارهم وأحوالهم وما في صمائرهم من الشرِّ والفساد، لم يستقم مع ذلك تصديقهم في معاذيرهم.

﴿وسيرى الله عملكم﴾ أنيبون أم تثبتون على كفركم، ﴿ثم تردون﴾ إليه وهو عالم كل غيب وشهادة، وسر وعلائية،

فقيل: لم لا تعتذر؟ قيل: لأننا لن نؤمن لكم، أي: لا نصدقكم في عُذرِكُمْ، فقيل: لم لم تؤمنوا لنا؟ قيل: لأن الله قد نبأنا بما في ضمائرِكُمْ من الشر.

قوله: (الإعلام بأخبارهم وأحوالهم): ظاهره أن ﴿ومن أخبارِكُمْ﴾ مفعول ثانٍ لقوله: ﴿نبأنا الله﴾، قال أبو البقاء: «هذا الفعل قد يتعدى إلى ثلاثة، أولها ضميرُ الجمع، والآخِران محذوفان، تقديره: أخباراً من أخبارِكُمْ مبيته^(١)، و﴿ومن أخبارِكُمْ﴾ تنبيه على المحذوف، وليس ﴿ومن﴾ زائدة؛ إذ لو كانت زائدة^(٢) لكانت مفعولاً ثانياً والثالث محذوف، وهو خطأ، لأن المفعول الثاني إذا ذُكر في هذا الباب لزم ذكر الثالث^(٣)».

قوله: (أنيبون أم تثبتون): إشارة إلى أن قوله: ﴿وسيرى الله﴾ بمعنى العلم، وقد أخذ أحد مفعوليه، ويتضح الثاني، فيكون بمعنى قوله: ﴿لنبلوكم أنكم أحسن عملاً﴾ [هود: ٧، والملك: ٢]، وقد ذكر في سورة الملك: أنه ليس بتعليق^(٤)، والتقدير: سيرى الله عملكم أنيبون عنه - أي: ترجعون - أم تثبتون عليه. والمعنى: سيعلم الله عملكم من الإنابة عن الكفر أو الثبات عليه علماً يتعلّق به الجزاء.

(١) كذا في (ط) و(ف) وسقطت هذه اللفظة مع قوله: «ومن أخبارِكُمْ» في (ح)، وفي «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٥٥): «مبيته».

(٢) قوله: «إذ لو كانت زائدة»، سقط من (ح).

(٣) تعقّب العلامة السمين الحلبي في «الدر المصون» (٦: ١٠٤) أبا البقاء العكبري في لزوم ذكر المفعول الثالث، وقصّل في المسألة، فانظره.

(٤) أي: ذكر الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الملك أنه ليس بتعليق، ولفظه هناك: «فإن قلت: أئسمي هذا تعليقا؟ قلت: لا، إنما التعليق أن توقع بعده ما يسدّ مسدّ المفعولين جميعاً، كقولك: علمت أيهما عمرو، وعلمت أزيد مُطلق». وانظر للاستزادة بيته.

فِيَجْزِيكُمْ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ.

[﴿ سَيَعْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجِسٌ وَمَآؤُنُهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءُ إِيمَانِكُمْ فَكَسَبُوا ﴾ ٩٥]

﴿لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ فلا تُؤَيِّخُوهُمْ ولا تُعَاتِبُوهُمْ، ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾: فأعطوهم طَلَبْتَهُمْ، ﴿إِنَّهُمْ رَجِسٌ﴾ تعليلٌ لِتَرْكِ مُعَاتِبَتِهِمْ، يعني: أَنَّ الْمُعَاتِبَةَ لا تَنْفَعُ فِيهِمْ ولا تُصْلِحُهُمْ، إنما يُعَاتَبُ الأَدِيمُ ذُو البَشَرَةِ، والمُؤْمِنُ يُؤَيِّخُ على زَلَّةٍ تَفْرُطُ منه، لِيُطَهَّرَهُ التَّوْبِيخُ بِالْحَمْلِ على التَّوْبَةِ والاستغفار، وأما هؤلاءِ فَأَرْجَسُ لا سَبِيلَ إلى تَطْهِيرِهِمْ، ﴿وَمَآؤُنُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ يعني: وَكَفَّتُهُمُ النَّارُ عِتَاباً وَتَوْبِيخاً، فلا تَتَكَلَّفُوا عِتَابَهُمْ.

[﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضُوا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ ٩٦]

قوله: (فِيَجْزِيكُمْ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ): يعني: وَضَعَ ﴿عَلِيهِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ مَوْضِعَ ضَمِيرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِيَدُلَّ على التَّهْدِيدِ والوعيد، وأنه تعالى مُطَّلِعٌ على سِرِّكُمْ وَعَلَانِيَتِكُمْ لا يَقُوتُ عن عِلْمِهِ شَيْءٌ مِنْ ضَمَائِرِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ، فَيُجْزِيكُمْ على حَسَبِ ذَلِكَ.

قوله: (فَلا تُؤَيِّخُوهُمْ): نَضَبٌ؛ عَطْفٌ على قوله: «لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ» على وَجْهِ التَّسْبِيبِ، أي: لِتُعْرِضُوا فَلا تُؤَيِّخُوا. ذَكَرَ نَحْوَهُ في قوله تعالى: ﴿فَتَطْرَدُهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢].

قوله: (إنما يُعَاتَبُ الأَدِيمُ ذُو البَشَرَةِ): قال الميّداني: «المُعَاتِبَةُ: المُعَاوَدَةُ، وَبَشَرَةُ الأَدِيمِ: ظَاهِرُهُ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّعْرُ، أي: إنما يُعَادُ إلى الدَّبَاغِ مِنَ الأَدِيمِ ما سَلِمَتِ بَشَرَتُهُ، يُضْرَبُ لِمَنْ فِيهِ مُرَاجَعَةٌ وَمُسْتَعْتَبٌ، قال الأصمعي: كُلُّ ما كان في الأَدِيمِ مَتَحَمَّلٌ ما سَلِمَتِ البَشَرَةُ، فإذا نَعَلَتِ البَشَرَةُ بَطَلَّ الأَدِيمُ»^(١).

(١) «جمع الأمثال» للميّداني (١: ٤٠-٤١). والأدِيم: الجلد، وَتَعَلَّتْ: فَسَدَتْ.

﴿لِرِضْوَانِ عَنَتِهِمْ﴾ أي: غَرَضُهُمْ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ طَلَبُ رِضَاكُمْ لِيَنْفَعَهُمْ ذَلِكَ فِي دُنْيَاهُمْ، ﴿فَإِنْ تَرَضُوا عَنْتَهُمْ﴾: فَإِنَّ رِضَاكُمْ وَحَدُّكُمْ لَا يَنْفَعُهُمْ إِذَا كَانَ اللَّهُ سَاخِطًا عَلَيْهِمْ، وَكَانُوا غَرَضَةً لِعَاجِلِ عُقُوبَتِهِ وَآجِلِهَا، وَقِيلَ: إِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ مَتَوَهُمُ أَنَّ رِضَا الْمُؤْمِنِينَ يَقْتَضِي رِضَا اللَّهِ عَنْهُمْ. وَقِيلَ: هُمُ جَدُّ بْنُ قَيْسٍ، وَمُعْتَبُ بْنُ قُشَيْرٍ، وَأَصْحَابُهُمَا، وَكَانُوا ثَمَانِينَ رَجُلًا مُنَافِقِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ: «لَا تُجَالِسُوهُمْ وَلَا تُكَلِّمُوهُمْ». وَقِيلَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَحْيَى أَنْ لَا يَتَخَلَّفَ عَنْهُ أَبَدًا.

[﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ﴾ ٩٧]

﴿الْأَعْرَابُ﴾: أَهْلُ الْبَدْوِ ﴿أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ مِنْ أَهْلِ الْحَضَرِ؛

قوله: ﴿الْأَعْرَابُ﴾ أَهْلُ الْبَدْوِ: رَوَيْنَا فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»^(١) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ طَعَامِ الْأَعْرَابِ، فَأَهْدَتْ أُمَّ سُبَيْلَةَ لَبَنًا، فَنَازَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَشَرِبَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُ عَنْ طَعَامِ الْأَعْرَابِ؟ فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيْسُوا بِالْأَعْرَابِ، إِنَّهُمْ أَهْلُ بَادِيَتِنَا، وَنَحْنُ أَهْلُ حَاضِرَتِهِمْ، وَإِذَا دُعُوا أَجَابُوا، فَلَيْسُوا بِالْأَعْرَابِ.» وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ»^(٢)، لِلْعِشَاءِ.

النهاية: «فِي الْحَدِيثِ: «ثَلَاثٌ مِنَ الْكِبَائِرِ»، مِنْهَا: «التَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ»^(٣): هُوَ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْبَادِيَةِ وَيُقِيمَ مَعَ الْأَعْرَابِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُهَاجِرًا»، جَعَلَ الْمُهَاجِرَ ضِدَّ الْأَعْرَابِيِّ.

(١) برقم (٢٥٠١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٣)، ومسلم (٦٤٤). ورواية البخاري بلفظ: «على اسم صلاتكم المغرب، والأعراب تقول: هي العشاء»، ومخالفتها رواية مسلم: «على اسم صلاتكم العشاء، فإنها في كتاب الله العشاء، وإنما تعتم بجلاب الإبل»، وأوضح منها رواية ابن ماجه (٧٠٥): «فإنها هي العشاء، وإنما يقولون: العتمة، لإعتامهم بالإبل». ولا تعارض بين الروایتين؛ لأن الأعراب يُسمون المغرب عِشَاءً، وَالْعِشَاءُ عَتْمَةٌ. وانظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٢: ٤٣-٤٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٦٣٦) من حديث سهل بن أبي حنمة. وذكر له الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤: ١٧) شواهد، وضعفها.

لِجَفَائِهِمْ وَقَسْوَتِهِمْ وَتَوَخُّشِهِمْ، وَنَشْنِئِهِمْ فِي بُعْدٍ مِنْ مُشَاهَدَةِ الْعُلَمَاءِ، وَمَعْرِفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا﴾: وَأَحَقُّ بِجَهْلِ حُدُودِ الدِّينِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الْجَفَاءَ وَالْقَسْوَةَ فِي الْفَدَّائِينَ».

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾: يَعْلَمُ حَالَ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْوَبْرِ وَالْمَدَرِ، ﴿حَكِيمٌ﴾ فِيمَا يُصِيبُ بِهِ مُسِيئَتَهُمْ وَتُحْسِنَتَهُمْ، وَتُحْطَّتُهُمْ وَمُصِيبَتَهُمْ؛ مِنْ عِقَابِهِ وَثَوَابِهِ.

والأعراب: ساكنو البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار، ولا يدخلونها إلا لحاجة. والعرب: اسم لهذا الجيل المعروف من الناس، ولا واحد له من لفظه، وسواء أقام البادية أو المدين، والنسبة إليه: أعرابيٌّ وعربي. وقال صاحب «المغرب»: «العربي: واحد العرب، وهم الذين استوطنوا المدين والقرى، والأعراب: أهل البدو».

قوله: (لجفائهم وقسوتهم وتوخشهم)، الأساس: «جفاني فلان: فعل بي ما ساءني، وثوب جاف: غليظ، وهو من جفاة العرب».

قال الإمام: «إنما حكّم عليهم بشدة الكفر والتفارق، لأنهم ما كانوا تحت سياسة سائس، ولا تأديب مؤدّب، ولا ضابط ضابط، فنشؤوا كما شاؤوا، ومن أصبح وأمسى [مشاهدًا] لوعظ رسول الله ﷺ، وبياناته الشافية، وتأديباته الكاملة، كيف يكون مساويًا لمن لم يؤثر هذا الخير؟! فقابل الفواكة الجليّة بالبستانيّة لتعرف الفرق، ولشبههم بالوحوش، واستيلاء الهواء الحارّ اليابس الموجب لمزيد التكبر والنخوة»^(١).

روينا عن أحمد بن حنبل وأبي داود والترمذي والنسائي^(٢) عن ابن عباس: «من سكن البادية جفا، ومن اتبع الصيد غفل، ومن أتى السلطان أفئس».

قوله: (في الفدّائين)، النهاية: «المدّادون - بالتشديد - الذين تعلقوا أصواتهم في حُرُوثهم ومواشيهم، وقيل: هم المكثرون من الإبل، وقيل: هم الجمالون والبقارون والحمارون والرعيان».

(١) مفاتيح الغيب للرازي (١٦: ١٢٥)، وما بين حاصرتين زيادة منه.

(٢) أحمد (٣٣٦٢)، وأبو داود (٢٨٥٩)، والترمذي (٢٢٥٦)، والنسائي (٤٣٠٩).

﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُرِّ الدَّوَابِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ
وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا
يُنْفِقُ قُرْبَانًا وَعِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتُ الرَّسُولِ الْآلَاءُ قُرْبَانًا لَهُمْ سَيَدِّخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ
عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٩٨-٩٩]

﴿مَغْرَمًا﴾: غرامةٌ وخسراناً، والغرامة: ما يُنفقه الرجل وليس يلزمه، لأنه لا يُنفق
إلا تقيّةً من المسلمين ورياءً، لا لوجهِ الله عزَّ وجلَّ، وابتغاء الثَّوْبَةِ عنده، ﴿وَيَتَرَبَّصُّ بِكُرِّ
الدَّوَابِّ﴾ دوائرُ الزمان: دَوْلُهُ وَعُقْبُهُ؛ لِتَذَهَبَ غَلَبَتُكُمْ عَلَيْهِ، فَيَتَخَلَّصَ مِنْ إِعْطَاءِ الصَّدَقَةِ.
﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ دَعَاءٌ مُعْتَرِضٌ، دَعَا عَلَيْهِمْ بِنَحْوِ مَا دَعَا بِهِ، كَقَوْلِهِ عَزَّ
وَجَلَّ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤].

قوله: (دَوْلُهُ وَعُقْبُهُ): جمع عُقْبَةٍ؛ التَّوْبَةِ. الأساس: «الدَّهْرُ دَوْلٌ، وَاللَّهُ يُدَاوِلُ الْأَيَّامَ بَيْنَ
النَّاسِ؛ مَرَّةً لَهُمْ وَمَرَّةً عَلَيْهِمْ، وَالدَّهْرُ دَوْلٌ وَعُقْبٌ وَتَوْبٌ، وَتَدَاوَلُوا الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ».
قوله: (دَعَا عَلَيْهِمْ بِنَحْوِ مَا دَعَا بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾
[المائدة: ٦٤]): «الانتصاف»: «ما في هذه الآية^(١) زيادةٌ مُناسِبَةٌ بِأَيَّةِ المائدة، لِأَنَّ الَّذِي نُسِبَ
إِلَيْهِمْ - انْتِظَارُ الدَّوَابِّ - مُطْلَقٌ، وَدَعَاؤُهُ عَلَيْهِمْ بِدَائِرَةِ السَّوْءِ مُقَيَّدٌ»^(٢).

قلت: يكفي في تشبيهه به أن تكون المُشَاكَلَةُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، كَمَا
قَالَ^(٣) هُنَاكَ: «وَالطَّبَاقُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ»، عَلَى أَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذَا اللَّفْظِ فِي الشَّرِّ أَكْثَرُ، لَا سَبَبًا
مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ، لِإِذْنِ لَا يَكُونُ مُطْلَقًا، لَكِنْ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «دَعَا عَلَيْهِمْ بِنَحْوِ مَا دَعَا بِهِ»
بَحْثٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَيَتَرَبَّصُّ بِكُرِّ الدَّوَابِّ﴾ لَا دَعَاءَ فِيهِ، بَلْ هُوَ إِخْبَارٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ
مَنْ تَرَبَّصَّ بِغَيْرِهِ السَّوْءَ لَا يَخْلُو مِنَ الدَّعَاءِ عَلَيْهِ.

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَيَتَرَبَّصُّ بِكُرِّ الدَّوَابِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾.

(٢) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ٢٠٩) بحاشية «الكشاف».

(٣) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة المائدة (٥: ٤١٧).

وَقُرِئَ: (السُّوء) بِالضَّمِّ، وَهُوَ الْعَذَابُ، كَمَا قِيلَ لَهُ: سَيِّئَةٌ، وَ﴿السُّوءِ﴾ بِالْفَتْحِ، وَهُوَ ذَمٌّ لِلدَّائِرَةِ، كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ سَوْءٌ، فِي نَقِيضِ قَوْلِكَ: رَجُلٌ صِدْقٌ، لِأَنَّ مَنْ دَارَتْ عَلَيْهِ ذَامٌ لَهَا، ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِمَا يَقُولُونَ إِذَا تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بِمَا يُضْمِرُونَ.
وقيل: هم أعرابٌ أَسَدٌ وَغَطَفَانٌ وَتَمِيمٌ.

﴿قُرِئَتْ﴾ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ ﴿يَسْتَخِذُ﴾، وَالْمَعْنَى: أَنَّ مَا يُنْفِقُهُ سَبَبٌ لِحَصُولِ الْقُرْبَاتِ عِنْدَ اللَّهِ، ﴿وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾، لِأَنَّ الرَّسُولَ كَانَ يَدْعُو لِلْمُنْصَدِّقِينَ بِالْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ، وَيَسْتَغْفِرُ لَهُمْ، كَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٤١٠٣]، فَلَمَّا كَانَ مَا يُنْفِقُ سَبَبًا لِلذَّكْرِ، قِيلَ: ﴿وَيَسْتَخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ... وَصَلَوَاتٍ﴾.

قوله: (وقرئ: «السُّوء» بِالضَّمِّ): ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو هنا وفي الفَتْحِ (١)، والباقون: بِفَتْحِهَا (٢).

قوله: (لأنَّ مَنْ دَارَتْ عَلَيْهِ ذَامٌ لَهَا): تَعْلِيلٌ لِتَصْحِيحِ وَصْفِ الدَّائِرَةِ بِالسُّوءِ، أَي: الذَّمِّ، لِأَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ، كَرَجُلٍ صِدْقٍ وَسَوْءٍ؛ لِلْمُبَالَغَةِ وَالْبَيَانِ، فَإِذَنْ الدَّائِرَةُ مُطْلَقَةٌ، وَإِنَّمَا تَسْبِيحٌ بِالإِضَافَةِ، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ أَيضاً: دَائِرَةُ صِدْقٍ، قَالَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ: «فَهِيَ عِنْدَهُمْ دَائِرَةُ سَوْءٍ، وَعِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ دَائِرَةُ صِدْقٍ».

قوله: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى): عن البخاريِّ ومُسلِمٍ وأبي داودَ (٣) عن عبدِ الله بنِ أبي أَوْفَى قَالَ: كَانَ أَبِي مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا آتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى».

(١) أي: في هذه الآية من سورة التوبة، وفي قوله تعالى في سورة الفتح: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمَاتِ يَا اللَّهُ ظَلَمَ السُّوءَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [الفتح: ٤٦].

(٢) انظر: «التيسير» ص ١١٩، و«حجة القراءات» ص ٣٢١-٣٢٢.

(٣) البخاري (١٤٩٧) و(٤١٦٦) و(٦٣٣٢) و(٦٣٥٩)، ومُسلِم (١٠٧٨)، وأبو داود (١٥٩٠).

وأخرجه أيضاً النسائي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (١٧٩٦).

﴿أَلَا إِنَّا﴾ شهادة من الله للمتصدقين بصحة ما اعتقدوا؛ من كون نفاقهم قربات، وتصديق لرجائهم، على طريق الاستئناف، مع حرفي التنبيه والتحقيق المؤذنين بثبات الأمر وتمكّنه، وكذلك ﴿سَيَدِّخُلُهُمْ﴾ وما في «السين» من تحقيق الوعد.

وما أدل هذا الكلام على رضا الله عن المتصدقين، وأن الصدقة منه بمكان، إذا خلصت النية من صاحبها.

وقرئ: «قربة»، بضم الراء.

وقيل: هم عبد الله ذو الجادين ورهطه.

[﴿وَالسَّيِّقُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ١٠٠]

قوله: (مع حرفي التنبيه والتحقيق)، أي: «ألا» و«إن».

قوله: (عبد الله ذو الجادين ورهطه): روى ابن عبد البر في «الاستيعاب»: «هو عبد الله ابن عبد نهم المزني، سمي به لأنه حين أراد المسير إلى رسول الله ﷺ قطعت أمه بجادا لها نصفين، فأنزرت بواحد منهما، وارتدى بالآخر. قال ابن هشام: إنما سمي ذا الجادين لأنه كان يُنازع إلى الإسلام، فمنعه قومه، وكانوا يضيقون عليه، حتى ترك في بجاده له ليس عليه غيره، والجاد: الكساء الغليظ الجافي، فهرب منهم إلى رسول الله ﷺ وشق بجاده نصفين، فأنزرت بواحد، واشتمل بالآخر، وأتى رسول الله ﷺ، فقيل له: ذو الجادين، فلما مات دفنه رسول الله ﷺ، وقال: «اللهم إني قد أمسيت راضياً عنه، فارض عنه»، وكان عبد الله بن مسعود يقول: يا ليتني كنت صاحب الحفيرة»^(١).

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢: ٢٩٢) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾ هُمُ الَّذِينَ صَلَّوْا إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ، وَقِيلَ: الَّذِينَ شَهِدُوا بَدْرًا، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ: مَنْ بَايَعَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، وَهِيَ بَيْعَةُ الرُّضْوَانِ مَا بَيْنَ الْهَجْرَتَيْنِ، ﴿و﴾ مِنْ ﴿الْأَنْصَارِ﴾ أَهْلُ بَيْعَةِ الْعَقَبَةِ الْأُولَى، وَكَانُوا سَبْعَةَ نَفَرٍ، وَأَهْلُ الْعَقَبَةِ الثَّانِيَةِ، وَكَانُوا سَبْعِينَ، وَالَّذِينَ آمَنُوا حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِمْ أَبُو زُرَّارَةَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، فَعَلَّمَهُمُ الْقُرْآنَ.

قوله: ﴿و﴾ من ﴿الأنصار﴾: أهل بيعة العقبة: معطوف على قوله: «مِنَ الْمُهَاجِرِينَ»، وقوله: «وَالَّذِينَ آمَنُوا حِينَ قَدِمَ» معطوف على قوله: «أَهْلُ بَيْعَةِ الْعَقَبَةِ»، وهذا موضع يفتقر إلى فَضْلِ بَسْطٍ لِاشْتِهَالِهِ عَلَى طَبَقَاتِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ اضْطَرَّ بِفِيهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، فَتَقَوْلُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -:

لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُفَسَّرَ ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ بِالَّذِينَ أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَحَصَلَ لَهُمُ السَّبْقُ بِإِدْرَاكِهِ وَصُحْبَتِهِ، فَتَكُونُ ﴿مِنْ﴾ بَيَانِيَّةً، أَوْ بِالَّذِينَ سَبَقُوا عَلَى بَعْضِهِمْ بِمَا نَالُوا مِنَ الْكِرَامَةِ الَّتِي لَمْ تَحْضَلْ لغيرهم، وَتَكُونُ ﴿مِنْ﴾ تَبْعِيضِيَّةً.

يُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُحَمِّدِ الشَّيْثِيُّ وَالْوَاحِدِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَقَتَادَةَ وَابْنِ سِيرِينَ وَجَمَاعَةَ: هُمُ الَّذِينَ صَلَّوْا إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ. وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: هُمُ أَهْلُ بَدْرٍ. وَعَنِ الشَّعْبِيِّ: مَنْ شَهِدَ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ، وَكَانَتْ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي صَخْرٍ قَالَ: أَتَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ فَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: جَمِيعُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنَّةِ، مُحْسِنُهُمْ وَمُسِيئُهُمْ. فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَقُولُ؟ قَالَ: أَقْرَأُ ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾، ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ شَرَطَ فِي التَّابِعِينَ شَرِيطَةً، وَهُوَ أَنْ يَتَّبِعُوهُمْ فِي أَعْمَالِهِمُ الْحَسَنَةَ دُونَ السَّيِّئَةِ. قَالَ أَبُو صَخْرٍ: فَكَأَنِّي لَمْ أَقْرَأْ هَذِهِ الْآيَةَ قَطُّ^(١).

(١) «معالم التنزيل» للبقوي (٤: ٨٨).

فعلَى الْأَوَّلِ: يُحْمَلُ ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَإْحْسَنِينَ﴾ عَلَى التَّابِعِينَ الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا النَّبِيَّ صَلَّى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، كَمَا رَوَى مُجِيبُ السُّنَّةِ عَنْ بَعْضِهِمْ: هُمُ الَّذِينَ سَلَكَوا سَبِيلَ الصَّحَابَةِ فِي الْإِيمَانِ وَالْهَجْرَةِ وَالنُّصْرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وعلى الثاني: يُحْمَلُ عَلَى الصَّحَابَةِ الَّذِينَ لَمْ تَحْصُلْ لَهُمْ تِلْكَ الْمَزَايَا وَالْفَضَائِلُ، رَوَى مُجِيبُ السُّنَّةِ أَيْضاً: هُمُ بَقِيَّةُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ سِوَى السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ.

وروى ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستيعاب» عن الحسن قال: «حَضَرَ النَّاسُ بَابَ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَفِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو وَأَبُو سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ وَأُولَئِكَ الشُّيُوخُ مِنْ قُرَيْشٍ، فَفَرَّخَ آذَنَهُ، فَجَعَلَ يَأْذُنُ لِأَهْلِ بَدْرٍ، كَصُهَيْبِ وَبِلَالٍ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ، إِنَّهُ لَيُؤَذِّنُ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدِ، وَنَحْنُ جُلُوسٌ لَا يَلْتَمِثُتْ إِلَيْنَا! فَقَالَ سُهَيْلُ: أَيُّهَا الْقَوْمُ، إِي - وَاللهِ - قَدْ أَرَى الَّذِي^(١) فِي وُجُوهِكُمْ، فَإِنْ كُنْتُمْ غَضَاباً فَاغْضَبُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، دُعِيَ الْقَوْمُ وَدُعِيْتُمْ، فَاسْرِعُوا وَأَبْطَأْتُمْ، أَمَا وَاللهِ لَسَا سَبَقُوكُمْ بِهِ مِنَ الْفَضْلِ أَشَدَّ عَلَيْكُمْ قَوْتاً مِنْ بَابِكُمْ هَذَا الَّذِي تَنَافَسْتُمْ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا الْقَوْمُ، إِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ^(٢) قَدْ سَبَقُوكُمْ بِهَا تَرَوْنَ، وَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى مَا سَبَقُوكُمْ إِلَيْهِ، فَانظُرُوا هَذَا الْجِهَادَ فَالزَّمُوهُ، عَسَى اللهُ أَنْ يَرْزُقَكُمْ شَهَادَةً، ثُمَّ نَفَضَ ثَوْبَهُ، فَقَامَ وَلَحَقَ بِالسَّامِ». فَقَالَ الْحَسَنُ: «وَيَا لَهُ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْقَلَهُ! وَصَدَقَ وَاللهِ، لَا يَجْعَلُ اللهُ عَبْدًا أَسْرَعَ إِلَيْهِ كَعَبْدِ أَبِيطَّا عَنْهُ^(٣)». وَلِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ يُقَدِّمُهُمْ فِي الْعَطَاءِ.

وهذا القولُ أظهرُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَأَجْرِي عَلَى تَأْلِيفِ النَّظْمِ.

قال أبو البقاء: «﴿وَالسَّابِقُونَ﴾ يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى قَوْلِهِ: «مَنْ يُؤْمِنُ﴾ [التوبة: ٩٩]، أَي: وَمِنْهُمْ السَّابِقُونَ، وَيَجوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَفِي الْخَبَرِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: أَحَدُهَا: «﴿الْأَوْلُونَ﴾،

(١) كذا في (ط) و(ح)، وهو موافقٌ لِمَا فِي «الاستيعاب»، وَفِي (ف): «الذَّل».

(٢) قوله: «إِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ»، سَقَطَ مِنْ (ح).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ١١٠-١١١) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

والمعنى: والسَّابِقُونَ إِلَى الْهِجْرَةِ^(١) الْأَوَّلُونَ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ، [أو]^(٢): والسَّابِقُونَ إِلَى الْجَنَّةِ الْأَوَّلُونَ إِلَى الْهِجْرَةِ. والثاني: الْخَيْرُ ﴿مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾، وفيه الإعلامُ بأنَّ السَّابِقِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ هُمُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ. والثالث: أَنَّ الْخَيْرَ ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾^(٣).

وقلت: عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً عَلَى تَقْدِيرٍ: مَا السُّؤَالُ عَمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَى السَّبْقِ، وَيَدْخُلُ عَلَى هَذَا تَحْتَ حُكْمِ الْأَعْرَابِ جَمِيعٌ مَنْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَيَشْمَلُهُمْ رِضْوَانُ اللَّهِ. وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي: يَكُونُ ﴿وَالسَّنِيثُونَ﴾ عَطْفًا جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، وَيَخْتَصُّ الرِّضْوَانُ بِالسَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ.

وعلى الجملة يحصل من النظم مراتب الصحابة على خمس طبقات؛ لأنَّ السَّابِقِينَ: إما مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وإما مِنَ الْأَنْصَارِ، وَالتَّابِعِينَ: إما مِنْهُمَا وإما مِنْ غَيْرِهِمَا^(٤).

وبناءً كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي^(٥)، لَكُنْ فِي كَلَامِهِ بَحْثٌ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يَجْعَلَ السَّابِقِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ: مَنْ هَاجَرَ الْهِجْرَتَيْنِ وَمَنْ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَّةَ وَمَنْ صَلَّى الْقِبْلَتَيْنِ، وَمِنَ الْأَنْصَارِ: مَنْ شَهِدَ الْعَقَبَتَيْنِ وَمَنْ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَّةَ وَمَنْ صَلَّى الْقِبْلَتَيْنِ^(٦)؛ لِاشْتِرَاكِ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ فِيهَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ مَنْ بَايَعَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ: فَقَدْ رَوَيْنَاهُ عَنْ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالدَّارِمِيِّ وَالنَّسَائِيِّ^(٧)

(١) قوله: «السَّابِقُونَ إِلَى الْهِجْرَةِ»، سقط من (ح).

(٢) لفظة «أو» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتها من «التيان».

(٣) «التيان» في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٦-٦٥٧).

(٤) هذه أربع طبقات للصحابة؛ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالسَّابِقُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَالتَّابِعُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالتَّابِعُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَمَّا الْخَامِسَةُ فَهِيَ الْأَعْرَابُ مِنَ الصَّحَابَةِ، الْمَذْكُورُونَ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ لِهَذِهِ الْآيَةِ.

(٥) الظاهر أنه يريد: أَنَّ الرَّغْشَرِيَّ بَنَى كَلَامَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَلْحَسِنُونَ﴾ مَنْ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَيْسَ الصَّحَابَةُ الَّذِينَ تَبِعُوا السَّابِقِينَ.

(٦) من قوله: «ومن الأنصار: من شهد العقبتين» إلى هنا، سقط من (ط).

(٧) مسلم (١٨٥٦)، والتِّرْمِذِيُّ (١٥٩١) و(١٥٩٤)، والدَّارِمِيُّ (٢٤٥٤)، والنَّسَائِيُّ (٤١٥٨).

عن جابر في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نفرّ، ولم يُبايعه على الموت».

وعن مُسْلِمٍ^(١): «سُئِلَ جَابِرٌ: كَمْ كَانُوا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ؟ قَالَ: كُنَّا أَرْبَعَةَ عَشَرَ مِثَّةً، فَبَايَعَنَاهُ، وَعَمَّرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آخِذٌ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ^(٢)، وَغَيْرَ جَدِّ بْنِ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ اخْتَقَى^(٣) تَحْتَ بَطْنِ بَعِيرِهِ». ورواية الدارمي نحو رواية مُسْلِمٍ.

وأما حديث أهل بيعة العقبة الأولى: فعلى ما رواه ابن الجوزي رحمه الله في كتاب «الوفاء»: أنها كانت في سنة إحدى عشرة من النبوة، لقيت سبعة نفر من الخزرج، والعقبة الثانية في السنة المقبلة منها، لقيت اثني عشر رجلاً من الأنصار فيها^(٤)، فبايعوه.

وقد أثبتنا نبذاً من القصّة في أول البقرة، عند قوله^(٥): ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧].

وأما حديث مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ: فقد رواه ابن الجوزي: أن أهل البيعة الثانية لما انصرفوا بعث معهم رسول الله ﷺ مُصْعَبَ بْنَ عُمَيْرٍ إِلَى الْمَدِينَةِ يُفَقِّهُهُمْ أَهْلَهَا، وَيُقَرِّئُهُمُ الْقُرْآنَ، فَاسْلَمَ خَلْقٌ كَثِيرٌ.

قال صاحب «الجامع»^(٦): هو مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ يُقَرِّئُهُمُ الْقُرْآنَ وَيُفَقِّهُهُمْ فِي الدِّينِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ الْجُمُعَةَ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ.

(١) في «صحيحه» (١٨٥٦) (٦٧).

(٢) هي صَرْبٌ مِنْ شَجَرِ الطَّلْحِ، الْوَاحِدَةُ سَمُرَةٌ، وَالْجَمْعُ سَمُرٌ. كَمَا فِي «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٠٠)، مَادَةٌ (سمر)، وَالطَّلْحُ: الْمُرُّ وَمِنْ شَجَرِ الْعِضَاهِ، أَيْ: الشُّوكِ، كَمَا فِي «المصباح المنير» للفيومي، مَادَةٌ (طلع) و(عضه).

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «صحيح مسلم»: «اختبأ»، وَهَذَا بِمَعْنَى:

(٤) مِنْ قَوْلِهِ: «وَالْعَقْبَةُ الثَّانِيَةُ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ح) وَ(ف).

(٥) مِنْ قَوْلِهِ: «فَبَايَعُوهُ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ف).

(٦) أَيْ: ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «جامع الأصول» (١٢: ٨٥١).

وأما حديث الهجرة الأولى: فعلى ما رواه ابن الجوزي: أنه أمر رسول الله ﷺ بالخروج إلى أرض الحبشة، فقال: إن بها ملكاً لا يظلمُ الناس، فتحرّزوا عنده حتى يأتيكمُ اللهُ بفرجٍ منه، فخرج جماعة، وكان خروجهم في رَجَبٍ مِنَ السَّنَةِ الخَامِسَةِ مِنَ النُّبُوَّةِ، وَخَرَجَتْ قُرَيْشٌ فِي آثَارِهِمْ، ففَاتُوهُمْ.

وعن عبد الله بن عتبة، عن ابن مسعود قال: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى النَجَاشِيِّ، وَنَحْنُ نَحْرُ مِنْ ثَمَانِينَ رَجُلًا، وَبَعَثَ قُرَيْشٌ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِي وَعُمَارَةَ بْنَ الْوَلِيدِ بِهَدْيِيَّةٍ، فَلَمَّا دَخَلْنَا عَلَى النَجَاشِيِّ سَجَدَا لَهُ، وَقَالَا: إِنَّ نَفْرًا مِنْ بَنِي عَمْنَا نَزَلُوا بِأَرْضِكَ، وَرَغِبُوا عَنَا وَعَنْ مِلَّتِنَا، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا خَطِيئَتُكُمْ الْيَوْمَ، فَلَمَّا دَخَلُوا قِيلَ لَهُ: لِمَ لَا تَسْجُدُ؟ فَقَالَ: إِنَّا لَا نَسْجُدُ لِغَيْرِ اللَّهِ.

وروي في «مُسْتَدْرَكِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَالَ: فِدَعَانَا، قَالَ جَعْفَرُ: أَيُّهَا الْمَلِكُ، كُنَّا قَوْمًا أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ، نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ، وَنَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، وَنَأْتِي الْفَوَاحِشَ، حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْنَا رَسُولًا مَنَّا، نَعْرِفُ نَسَبَهُ وَصِدْقَهُ وَأَمَانَتَهُ وَعِفَاقَهُ، فِدَعَانَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْحِيدِهِ وَعِبَادَتِهِ، وَأَمَرَنَا بِصِدْقِ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَنَهَانَا عَنِ الْفَوَاحِشِ وَقَوْلِ الزُّورِ وَقَذْفِ الْمُحْصَنَاتِ، وَأَمَرَنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ - وَعَدَّدَ عَلَيْهِ أُمُورَ الْإِسْلَامِ - فَصَدَّقْنَاهُ وَأَمَّنَّا بِهِ وَاتَّبَعْنَاهُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ، فَعَدَا عَلَيْنَا قَوْمُنَا، فَعَدَّبُونَا وَفَتَنُونَا، لِيَسِرُّدُونَا إِلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَأَنْ نَسْتَحِلَّ الْخَبَائِثَ، فَلَمَّا قَهَرُونَا وَظَلَمُونَا خَرَجْنَا إِلَى بَلَدِكَ، وَاخْتَرْنَاكَ عَلَيْنَا مِنْ سِوَاكَ، وَرَغِبْنَا فِي جِوَارِكَ.

فقال له النجاشي: هل معك مما جاء به عن الله عزَّ وجلَّ؟ فقال جعفر: نعم، فقرأ عليه صدرًا من ﴿كَهَيْعَةٍ﴾ [سورة مريم]، فبكى - والله - النجاشي حتى أخضَلَ لحيته، وبكت أساقفته حتى أخضَلُوا مصاحفهم، فقال النجاشي: إن هذا والذي جاء به عيسى عليه السلام من مشكاة واحدة».

(١) برقم (١٧٤٠) و(٢٢٤٩٨) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

وقرأ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: «والأنصار» بالرفع؛ عَطْفًا عَلَى «وَالسَّيِّئُونَ»، وعن عُمَرَ: أنه كَانَ يَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: (والأنصار الذين اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ) بغير واو؛ صِفَةً لِلْأَنْصَارِ، حَتَّى قَالَ لَهُ زَيْدٌ: إِنَّهُ بِالْوَاوِ، فَقَالَ: اثْنُونِي بِأَبِيٍّ، فَقَالَ: تَصَدِّقُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْجُمُعَةِ:

وقال ابنُ الجوزي: «قال عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: فَإِنَّهُمْ يُخَالِفُونَكَ فِي عَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ. قال: فما تقولون في عيسى ابن مريم عليه السلام؟ قال: نقولُ كما قالَ اللهُ تعالى: هو كلمةُ اللهِ ورُوحُهُ ألقاها إلى العذراءِ البتولِ التي لم يَمَسَّهَا بَشَرٌ. قال: فرجعُ عوداً مِنَ الأَرْضِ، وقال: يا مَعْشَرَ الحَبَشَةِ وَالْقِسْيِيِّينَ وَالرُّهْبَانَ، وَاللهُ مَا يَزِيدُونَ عَلَيَّ مَا نَقُولُ فِيهِ، مَرِحَبًا بِكُمْ وَبِمَنْ جِئْتُمْ مِنْ عِنْدِهِ، أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، فَإِنَّهُ الَّذِي نَجَدُهُ فِي الْإِنْجِيلِ، وَإِنَّهُ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ، انزَلُوا حَيْثُ شِئْتُمْ، لَوْلَا مَا أَنَا فِيهِ مِنَ الْمَلِكِ لَأَتَيْتُهُ حَتَّى أَكُونَ أَنَا أَحْمَلُ تَعْلِيَهُ، وَأَمَرَ بِهَدَايَا الْآخَرِينَ فَرَدَّتْ إِلَيْهَا».

وأما الهجرة الثانية: فهي ما رويناها في «صحيح البخاري»^(١) عن ابن عباس: «أنزلَ على النبي ﷺ وهو ابنُ أربعين، فمَكَتْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِالْهِجْرَةِ، فَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَكَتْ بِهَا عَشْرَ سِنِينَ، ثُمَّ تُوِّفِيَ ﷺ».

وأما تحويلُ القِبْلَةِ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى الْكَعْبَةِ: فَقَدْ رَوَى صَاحِبُ «الْكَامِلِ»: أَنَّهُ فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِيَةِ عَشْرَ شَهْرًا مِنْ مَقَامِهِ بِالْمَدِينَةِ، وَقِيلَ: عَلَى رَأْسِ سِتَّةِ عَشْرَ.

وفي هذه السَّنة وقعت غزوةُ بَدْرِ الْكُبْرَى فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فِي سَابِعِ عَشْرِهِ، وَقِيلَ: فِي تَاسِعِ عَشْرِهِ، وَكَانَتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٢).

وفي سنةِ سِتٍّ مِنَ الْهِجْرَةِ كَانَتْ عُمْرَةُ الْخُدَيْيَّةُ، وَفِيهَا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ.

فَعُلِمَ أَنَّ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ^(٣) لَمْ تَكُنْ بَيْنَ الْهِجْرَتَيْنِ، كَمَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ.

قوله: (تصديقُ ذلك في أولِ الجمعة): يعني: يَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ أَنَّ الْوَاوَ لَازِمٌ:

(١) برقم (٣٨٥١).

(٢) انظر: «الكمال في التاريخ» لابن الأثير (٢: ١١)، حوادث سنة ٢ هـ.

(٣) قوله: «فَعُلِمَ أَنَّ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ» سقط من (ف).

﴿وَالْآخِرِينَ مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٣]، وَأَوْسَطِ الْحَشْرِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، وَأَخِرِ الْأَنْفَالِ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ﴾ [الأنفال: ٧٥]. وَرُوي: أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرُؤُهُ بِالوَاوِ، فَقَالَ: مَنْ أَقْرَأَكَ؟ قَالَ: أَبِي، فَدَعَا، فَقَالَ: أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْتَ لَتَبِيعُ الْقَرْظَ بِالْبَقِيعِ، قَالَ: صَدَقْتَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: شَهِدْنَا وَغَيْبْتُمْ، وَنَصَرْنَا وَخَذَلْتُمْ، وَأَوْيْنَا وَطَرَدْتُمْ. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عُمَرُ: لَقَدْ كُنْتُ أُرَانَا رُفِعْنَا رُفْعَةً لَا يَلْبِغُهَا أَحَدٌ بَعْدَنَا.

وَارْتَفَعَ «السَّابِقُونَ» بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرَهُ ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾، وَمَعْنَاهُ: رَضِيَ عَنْهُمْ لِأَعْمَالِهِمْ، ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾ لِمَا أَفَاضَ عَلَيْهِمْ مِنْ نِعْمَتِهِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ مَكَّةَ: «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا»، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ، وَفِي سَائِرِ الْمَصَاحِفِ: ﴿تَحْتَهَا﴾، بِغَيْرِ «مِنْ».

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالْآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾.

قَوْلُهُ: (لَتَبِيعُ الْقَرْظَ): الْقَرْظُ: وَرَقُّ السَّلْمِ يُدْبِغُ بِهِ، وَمِنْهُ: أُدِيمُ مَقْرُوظٌ.

قَوْلُهُ: (كُنْتُ أُرَانَا رُفِعْنَا)، النِّهَايَةُ: «أَرَى»^(١): فَعَلٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، مِنْ: رَأَيْتَ، بِمَعْنَى: ظَنَنْتَ، وَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَإِذَا بَنِيَتْهُ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: أَرَى زَيْدًا». وَمَعْنَى كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ هُمُ السَّابِقُونَ فَقَطْ، حَيْثُ جَعَلَ «الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ» صِفَةً لِلْأَنْصَارِ، فَإِذَا الْأَنْصَارُ مِثْلُنَا فِي الرُّفْعَةِ وَمُنْخَرِطُونَ فِي سِلْكِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَالآيَاتُ الَّتِي جَاءَ بِهَا أَبِي مُسْتَشْهِدًا دَالَّةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِ«التَّابِعِينَ» غَيْرُ «الْأَنْصَارِ».

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «النِّهَايَةِ»: «رُئِيَ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النِّقْلِ، لِئَنِّي سَبَّ قَوْلَهُ: «كُنْتُ أُرَانَا رُفِعْنَا»، وَكَذَا فَعَلَ فِي قَوْلِهِ بَعْدَ قَلِيلٍ: «أَرَى زَيْدًا»، فَإِنَّهُ فِي «النِّهَايَةِ»: «رُئِيَ» زَيْدٌ عَاقِلًا.

[وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنَعِدُّهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يَرُدُّونَ إِلَيْنَا عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾]

﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ﴾ يعني: حول بلدتكم، وهي المدينة، ﴿مُنْفِقُونَ﴾ وهم جُهينة وأسلم وأشجع وغفار، كانوا نازلين حولها، ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ عطف على خبر المبتدأ الذي هو «مَنْ حَوْلَكُمْ»، ويجوز أن تكون جملة معطوفة على المبتدأ والخبر إذا قُدِّرت: ومن أهل المدينة قوم مرَدُوا على النِّفَاقِ، على أن ﴿مَرَدُوا﴾ صفة موصوف محذوف، كقوله:

أنا ابنُ جَلَا...

قوله: (أنا ابنُ جَلَا): تمامه:

أنا ابنُ جَلَا وطلّاعُ الثنايا متى أضحَ العمامةَ تعرّفوني

القائل سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلِ الرِّيَاحِيِّ^(١)، أي: أنا ابنُ رَجُلٍ كَشَفَ الأُمُورَ وَأَوْصَحَهَا، وقيل: «جَلَا» مصدرٌ مقصور، وهو انجسارُ الشَّعرِ مِنَ الرَّأسِ، أي: أنا ابنُ مَنْ بَاشَرَ الحُرُوبَ^(٢)، لأنَّ مَنْ أَكْثَرَ وَضَعَ البَيْضَةِ^(٣) على رَأْسِهِ انْحَسَرَ شَعْرُهُ.

«طلّاعُ الثنايا»: أي: ثنايا الجبال^(٤)، ويقال: رجلٌ طَلَّاعُ الثنايا وطلّاعُ أنجد^(٥)، أي: يقصدُ عظامَ الأمور.

(١) انظر: «الأصمعيات» ص ١٧ - وهو أول بيت فيه -، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٣٨)، و«مجمع

الأمثال» للميداني (١: ٣١)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جلا).

(٢) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «الأمور».

(٣) أي: الخوذة، وهي ما يلبسه المقاتل على رأسه من الحديد.

(٤) الثنايا: جمع ثنية، وهي العقب أو طريقها أو الجبل أو الطريقة فيه أو إليه، كما في «القاموس» للفيروزآبادي، مادة (ثني).

(٥) في (ح): «الخد»، وفي (ف): «الجهد»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب. والأنجد: جمع نجد، وهو ما غلظ من الأرض وأشرف وارتفع واستوى. كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نجد).

وعلى الوجه الأول: لا يخلو من أن يكون كلاماً مبتدأ، أو صفة لـ ﴿مُنْفِقُونَ﴾،
فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِمَعطوفٍ على خَبَرِهِ.

«متى أضع العمامة تعرفوني»: أي: بالصفة المذكورة التي هي انجسار الشعر، التقدير:
أنا ابن رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: جَلَا.

قال ابن الحاجب في «الأمالي»: «معنى البيت هو: أنني أرتكب الأهوال ولا أجنب عنها،
وقوله: «متى أضع العمامة تعرفوني»: إما أن يُريدَ به كثرة المباشرة للحرب، فلا يراه الأكثر
إلا بغير عمامة، فقال: متى أضع العمامة يعرفني الذي ما رأني^(١) إلا غير متعمم^(٢)، أو يُريد:
إني مُكَيِّزٌ^(٣) لمباشرة الحرب ولباس عُدَّة الحرب، فمتى أضع العمامة وألبس آلة الحرب
تعرفوني، يعني: إني إذا حاربتُ عُرِفْتُ بإقدامي وشجاعتي.

وأما قوله: «جَلَا» ففيه غير قول، تقديره: أنا ابن رَجُلٍ جَلَا، فحذف الموصوف وأقيم
الصفة مقامه، وقيل: إن «جَلَا» عَلَّمَ عَلَّبَ على أبيه، وقيل: إنما أرادَ أنا ابنُ ذي جَلَا، والجلال:
انجسار الشعر عن مُقدِّم الرأس^(٤).

قوله: (وعلى الوجه الأول: لا يخلو من أن يكون كلاماً مبتدأ): فيكون قوله: «من أهل
المدينة» مع ما عطفَ عليه^(٥) خَبَرَيْنِ لقوله: ﴿مُنْفِقُونَ﴾، و﴿مَرَدُّوْا﴾: إما استئناف على
تقدير: ما حالهم وما ذيدتهم، وأجيب: ﴿مَرَدُّوْا عَلَى النِّفَاقِ﴾، أو صفة. قال أبو البقاء:
﴿مَرَدُّوْا﴾ صفة للمنافقين، وقد فصلَ بينهما بقوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ خبرٌ مبتدأ محذوف،

(١) في (ح): «يعرفني ما رأني»، وفي (ف): «تعرفوني ما رأني»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لسا في «الأمالي
النحوية» لابن الحاجب.

(٢) تحرف في (ح) و(ف) إلى: «متهم»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لسا في «الأمالي النحوية» لابن
الحاجب.

(٣) في (ح): «غير مكثير»، وهو خطأ، والمثبت من (ف)، وهو الموافق لسا في «الأمالي النحوية».

(٤) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٢: ١٥٥ - ١٥٦) رقم (١٠٨).

(٥) أي: ما عطفَ عليه قوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾، وهو قوله: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ﴾.

﴿مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾: تَمَهَّرُوا فِيهِ، مِنْ: مَرَّنَ فُلَانٌ عَلَى عَمَلِهِ، وَمَرَدَ عَلَيْهِ: إِذَا دَرَبَ بِهِ وَضَرِي عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَنْ عَلَيْهِ وَمَهَّرَ فِيهِ، وَدَلَّ عَلَى مَرَاتِهِمْ عَلَيْهِ وَمَهَارَتِهِمْ فِيهِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ﴾، أَي: يَخْفُونَ عَلَيْكَ مَعَ فِطْنَتِكَ وَشَهَامَتِكَ وَصِدْقِ فِرَاسَتِكَ، لِقَرْطِ تَنَوُّقِهِمْ فِي تَحَامِي مَا يُشَكُّكَ فِي أَمْرِهِمْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿تَحَنُّنُ نَعْلَمُهُمْ﴾، أَي: لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَطَّلِعُ عَلَى سِرِّهِمْ غَيْرُهُ، لِأَنَّهُمْ يُبْطِنُونَ الْكُفْرَ فِي سُؤْيَدَاوَاتِ قُلُوبِهِمْ إِبْطَانًا، وَيُبْرِزُونَ لَكَ ظَاهِرًا كظَاهِرِ الْمُخْلِصِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا تُشَكُّ مَعَهُ فِي إِيْمَانِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ، وَضَرُّوا بِهِ، فَلَهُمْ فِيهِ الْيَدُ الطُّوْلَى.

﴿سَتَعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ قِيلَ: هُمَا الْقَتْلُ وَعَذَابُ الْقَبْرِ، وَقِيلَ: الْفَضِيحَةُ وَعَذَابُ الْقَبْرِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ، فَقَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «أَخْرُجْ يَا فُلَانُ فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ، أَخْرُجْ يَا فُلَانُ فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ»، فَأَخْرَجَ نَاسًا وَفَضَّحَهُمْ»، فَهَذَا الْعَذَابُ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي: عَذَابُ الْقَبْرِ.

وَعَنْ الْحَسَنِ: أَخَذَ الزَّكَاةَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَنَهَكَ أَيْدِيَهُمْ.

أَي: مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ كَذَلِكَ، ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ﴾ صِفَةٌ أُخْرَى، وَالْعِلْمُ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ^(١).

قَوْلُهُ: (إِذَا دَرَبَ بِهِ وَضَرِي)، أَي: مَهَّرَ وَاعْتَادَ.

قَوْلُهُ: (تَنَوُّقُهُمْ): تَنَوَّقَ: أَي: تَأَنَّقَ، الْأَسَاسُ: «تَنَوَّقَ فِي الْأَمْرِ، وَفُلَانٌ لَهُ نَيْقَةٌ. وَفِي الْمَثَلِ: خَرَقَاءُ ذَاتُ نَيْقَةٍ، يُضْرَبُ لِجَاهِلٍ يَدَّعِي الْمَعْرِفَةَ».

قَوْلُهُ: (فَقَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): الْفَاءُ فَصِيحَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِي هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ عَلَى أَقْوَالٍ، وَأَنْكَرَ هَذَا الْاِخْتِلَافَ، فَقَالَ: قَامَ...

(١) «النيبان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٧).

﴿إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾: إلى عذاب النار.

[وَمَّا آخِرُونَ آعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ

اللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠٢﴾]

﴿اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ أي: لم يعتدروا من تخلفهم بالمعاذير الكاذبة كغيرهم، ولكن اعترفوا على أنفسهم بأنهم بشئ ما فعلوا متدتمين نادمين، وكانوا ثلاثة: أبو لبابة مروان بن عبد المنذر، وأوس بن ثعلبة، ووديعه بن حرام.

وروينا في «مسند أحمد بن حنبل»^(١) عن ابن مسعود قال: «خطبنا رسول الله ﷺ، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنَافِقِينَ، فَمَنْ سَمَّيْتُ فَلَيْتُمْ»، ثم قال: «قُمْ يَا فُلَانُ»، حتى سَمَّيْتُ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ».

قوله: ﴿اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ - إلى قوله -: وكانوا ثلاثة: أبو لبابة مروان بن عبد المنذر، وأوس بن ثعلبة، ووديعه بن حرام: وفي هذا المقام اختلاف كثير بين المحدثين والمفسرين لا يكاد ينضب.

أما أبو لبابة: فعلى ما ذكره صاحب «الاستيعاب» و«جامع الأصول»^(٢): «هو أبو لبابة رفاعه بن عبد المنذر»^(٣)، وأما أوس بن ثعلبة ووديعه بن حرام: فليس لهما ذكر في هذين الكتابين^(٤).

(١) برقم (٢٢٣٤٨).

(٢) «الاستيعاب» (٤: ١٦٨) بهامش «الإصابة» لابن حجر، و«جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٨٧ و٨٣٠).

(٣) لفظة «عبد» لم ترد في (ح) و(ف)، وأثبتها من (ط)، وهي ثابتة في «الاستيعاب» و«جامع الأصول»، وقد نقله المؤلف رحمه الله - فيما تقدم في تفسير الآية ٢٧ من سورة الأنفال ص ٨٠ عنهما بإثبات «عبد».

(٤) أما أوس بن ثعلبة: فانظر ترجمته في «الإصابة» لابن حجر (١: ١٤٦)، وسماه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١: ١٧٠): أوس بن خدام

وأما وديعه بن حرام: فالظاهر أنه تحرف عن «وداعة بن حرام»، ويُقال: خدام، وانظر ترجمته بهذا الاسم في «أسد الغابة» لابن الأثير (٤: ٦٦٥)، و«الإصابة» لابن حجر (٦: ٦٠١).

وقيل: كانوا عشرة، فسبعة منهم أوثقوا أنفسهم لما بلغهم ما نزل في المتخلفين، فأيقنوا بالهلاك، فأوثقوا أنفسهم على سوارِي المسجد، فقدم رسول الله ﷺ، فدخل المسجد، فصلى ركعتين، وكانت عادته ﷺ كلما قدم من سفر، فرأهم موثقين، فسأل عنهم، فذكر له أنهم أقسموا أن لا يحلوا أنفسهم حتى يكون رسول الله ﷺ هو الذي يحلهم، فقال: «وأنا أقسم أن لا أحلهم حتى أوامر فيهم»، فنزلت، فأطلقهم وعذرهم، فقالوا: يا رسول الله، هذه أموالنا التي خلفتنا عنك، فتصدق بها وطهرنا، فقال: «ما أمرت أن أخذ من أموالكم شيئاً»، فنزلت: ﴿حُذِرْنَ أَمْوَالَهُمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣].

﴿عَمَلًا صَالِحًا﴾: خروجا إلى الجهاد، ﴿وَأَخْرَسَيْنَا﴾: تخلفا عنه. عن الحسن وعن الكلبي: التوبة والإثم.

فإن قلت: قد جعل كل واحد منهما مخلوطا، فما المخلوط به؟ قلت: كل واحد منهما مخلوط ومخلوط به؛ لأن المعنى: خلط كل واحد منهما بالآخر، كقولك: «خلطت الماء واللبن»، تريد: خلطت كل واحد منهما بصاحبه، وفيه ما ليس في قولك: «خلطت الماء باللبن»، لأنك جعلت الماء مخلوطا واللبن مخلوطا به،

وذكر محيي السنة في «المعالم» عن ابن عباس أنه قال: كانوا عشرة منهم أبو لبابة. وروى عطية^(١) [عنه]: أنهم كانوا خمسة أحدهم أبو لبابة، وقال سعيد بن جبيرة وزيد بن أسلم: كانوا ثمانية، وقال قتادة والضحاك: كانوا سبعة، وقالوا جميعا: أحدهم أبو لبابة^(٢).

قوله: (وكانت عادته): أي: كانت دخول المسجد للصلاة بعد القدوم عادته صلوات الله عليه، فأنت اسم «كان» باعتبار الخبر، كقوله: من كانت أمك؟

قوله: (وفيه ما ليس في قولك: خلطت الماء باللبن): أي: من أن كل واحد منهما مخلوط

(١) في (ح): «ابن عطية»، والمثبت من (ط) و(ف)، وهو الموافق لِمَا في «معالم التنزيل» للبخاري، ومنه أثبت «عنه».

(٢) «معالم التنزيل» للبخاري (٤: ٩٠).

صريحاً ومخلوطاً به، بخلاف ما إذا جيء بالباء، قال صاحب «الانتصاف»: «فإذا ذكرت الباء صرحت باختلاط أحد القسمين بالآخر، واختلاط الآخر به من جهة اللزوم، وبالواو صرحت بأن كل واحد مخلوط، وكون كل واحد منهما مخلوطاً به مأخوذاً من اللزوم، فقول الزمخشري: «هو بالواو يُفيد ما تُفيدة الباء وزيادة» بعيد، بل الوجه أنه ضمّن «خاطوا» معنى: «عملوا»^(١).

وقال صاحب «التقريب»: وفيه بحث؛ لأن كل واحد منهما إما أن يدل على الآخر أو لا؛ فإن لم يدل فلا نسلم كونهما مخلوطاً بهما في الأول^(٢)، وإن دل لزِم كونهما مخلوطين ومخلوطاً بهما في الثاني^(٣)، ويمكن أن يقال: مقتضى الخلط ذكر الباء، ففي^(٤) الأول لا بُد من تقدير المخلوط به، وهو إما أحد المذكورين أو غيرهما، والثاني^(٥) منتب بالاصل وبالقرينة، وكذا بالعكس^(٦)، فتعين الآخر، فكل واحد مخلوط به لتوفر مقتضى الخلط ومخلوطاً صريحاً^(٧)، وأما الثاني - وهو ما دُكر الباء معه - فقد وقد على الخلط ما يقتضيه، ولا ضرورة تلجئ إلى جعل الآخر مخلوطاً به^(٨)، ولا يلزم أن يكونا مخلوطين لوجود الباء، ولا مخلوطاً بهما لعدم شمول الباء لهما، بل أحدهما مخلوطاً والآخر مخلوطاً به، كما هو صريح اللفظ، فالأول أبلغ، وهو المطلوب.

(١) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ٢١٢) بحاشية «الكشاف».

(٢) أي: في قولك: «خلطت الماء واللبن».

(٣) أي: في قولك: «خلطت الماء باللبن».

(٤) في (ف): «قصر الأول»، والمثبت من (ط)، وهذه الأسطر ساقطة من (ح) كما سيأتي التنبيه إليه.

(٥) أي: أن يكون المخلوط به غير المذكورين في قولك: «خلطت الماء واللبن».

(٦) لعله يُريد: أنك لو عكست العبارة فقلت: «خلطت اللبِن والماء»، أفادت المعنى نفسه، فدَل ذلك على أن

المخلوط به ليس غير المذكورين، والله أعلم.

(٧) في (ف): «فكل مخلوط به لتوفر مقتضى الخلط ومخلوطاً صريحاً»، وفيها خلل، والمثبت من (ط)، وهذه

الأسطر ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه.

(٨) من قوله: «في الأول» إلى هنا، سقط من (ح).

وإذا قُلْتَهُ بالواو جَعَلْتَ الماءَ واللَّبَنَ مَخْلُوطَيْنِ وَمَخْلُوطاً بِيَهُمَا، كأنك قلت: خَلَطْتُ الماءَ باللَّبَنِ واللَّبَنَ بالماءِ، ويجوزُ أن يكونَ مِنْ قولهم: بَعَثُ الشَّاةَ شَاةً ودرهماً، بمعنى: شَاةً بِدِرْهَمٍ.

وقلت: يَلْزَمُ مِنَ الأوَّلِ خَلْطَانِ صَرِيحاً، وَمِنَ الثَّانِي خَلْطُ وَاحِدٍ، عَلَى مَا قَالَ صَاحِبُ «المفتاح»: «وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا بِسَيِّئٍ» «وَأَخْرَ سَيِّئًا» بِصَالِحٍ، لِأَنَّ الخَلْطَ يَسْتَدْعِي مَخْلُوطاً وَمَخْلُوطاً بِهِ، أَي: تَارَةً أَطَاعُوا وَأَحْبَطُوا الطَّاعَةَ بِكَبِيرَةٍ، وَأُخْرَى عَصَوْا وَتَدَارَكُوا المَعْصِيَةَ بِالتَّوْبَةِ»^(١).

وقلت: الحَبُوطُ مَذْهَبُهُ^(٢)، مَعَ أَنَّهُ دَفَعَ لَا خَلْطَ.

قوله: (شَاةً ودرهماً): عَنِ سَيِّبَوَيْهِ: الوَاوُ فِي «وَدِرْهَمًا» بِمَعْنَى البَاءِ، أَي: بِدِرْهَمٍ، لِأَنَّ الوَاوَ لِلجَمْعِ، وَالبَاءُ لِلإِصْطِقِ، وَالجَمْعُ وَالإِصْطِقُ مِنْ بَابِ^(٣) وَاحِدٍ. قَالَ شارِحُ «الكتاب».

وقال ابنُ الحَاجِبِ: «بِعَثُ الشَّاةِ شَاةً وَدِرْهَمًا: أَصْلُهُ: شَاةً بِدِرْهَمٍ، أَي: شَاةً مَعَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ فَنَصَبُوا «شَاةً» نَصَبَ «يَدًا»، ثُمَّ أَبَدَلُوا مِنْ بَاءِ المُصَاحِبَةِ وَاوًا، وَإِذَا أَبَدَلْتَ بَاءَ المُصَاحِبَةِ وَاوًا^(٤) وَجَبَ أَنْ يُعْرَبَ مَا بَعْدَهَا بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا، كَقَوْلِهِمْ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ^(٥)، وَقَوْلِهِمْ: امْتَرَأْ وَنَفْسَهُ»^(٦).

(١) «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكِيِّ ص ١٢٥.

(٢) أَي: المَذْهَبُ العَقْدِيُّ للسَّكَّاكِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَهُوَ الإِعْتِزَالُ، وَالكَبِيرَةُ عِنْدَهُمْ تُحِبُّ العَمَلَ، وَصَاحِبُهَا لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا، وَحُكْمُهُ الخُلُودُ فِي النَّارِ. أَمَّا عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ، فَالكَبِيرَةُ لَا تُحِبُّ العَمَلَ، وَصَاحِبُهَا فَاسِقٌ، وَلَا يُجَلَّدُ فِي النَّارِ.

(٣) كَذَا فِي (ف)، وَفِي (ط) وَ(ح): «مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ»، وَهِيَ بِمَعْنَى.

(٤) قَوْلُهُ: «وَإِذَا أَبَدَلْتَ بَاءَ المُصَاحِبَةِ وَاوًا»، سَقَطَ مِنْ (ف).

(٥) فِي (ح): «وَصَنَعَتُهُ»، وَيُمْكِنُ أَنْ تُقْرَأَ فِي (ف) عَلَى الرَّجْهِينِ، وَالمُتَّبَتِ مِنْ (ط)، وَهُوَ المُؤَافِقُ لِمَا فِي «الإيضاح» لابنِ الحَاجِبِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي كِتَابِ النُّحُو الأُخْرَى، فَإِنَّهُ مِثَالٌ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ. وَانظُرْ:

«شرح الرضوي على الكافية» (٢: ١٩)، وَ«شرح ابن عَقِيلٍ» (١: ٢٥٣).

(٦) «الإيضاح فِي شرح المُفَصَّل» لابنِ الحَاجِبِ (١: ٣٤٠).

فإن قلت: كيف قيل: ﴿أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ وما ذُكِرَتْ توبتهم؟ قلت: إذا ذُكِرَ اعترافهم بذنوبهم، وهو دليل على التوبة، فقد ذُكِرَتْ توبتهم.

[حَدَّثَنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾]

﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ صفة لـ ﴿صَدَقَةً﴾، وقُرئ: «تُطَهِّرُهُمْ»؛ من: أَطَهَّرَهُ، بمعنى: طَهَّرَهُ، و«تُطَهِّرُهُمْ» بالجزم؛ جواباً للأمر، ولم يُقْرَأْ «وَتُزَكِّيهِمْ» إلا بإثباتِ الياء، والتاء في «تُطَهِّرُهُمْ» للخطابِ أو لِعَبِيَّةِ الْمُؤَنَّثِ، والتركية: مُبَالَغَةٌ فِي التَّطْهِيرِ وَزِيَادَةٌ فِيهِ، أو بمعنى الإناءِ والبركةِ في المال، «وَصَلَّى عَلَيْهِمْ» واعطِفَ عَلَيهِمُ بِالذُّعَاءِ لَهُمْ وَتَرَخَّمَ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَدْعُوَ الْمُصَدِّقُ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ إِذَا أَخَذَهَا، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَحَبُّ أَنْ يَقُولَ الْوَالِي عِنْدَ أَخْذِ الصَّدَقَةِ: «أَجْرَكَ اللَّهُ فِيهَا أَعْطَيْتَ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا، وَبَارَكَ لَكَ فِيهَا أَبْقَيْتَ».

قوله: (ولم يُقْرَأْ «وَتُزَكِّيهِمْ» إلا بإثباتِ الياء): أي: ولم يُقْرَأْ أَحَدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ السَّبْعَةِ إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَقُرَأَ مَسْلَمَةٌ بِنُ مُحَارِبٍ فِي الشَّوَاذِ بَدْوِي الْيَاءِ، وَوَجْهُ إِثْبَاتِ الْيَاءِ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِنُنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُنَقِّرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥]، أي: نَحْنُ نُقِرُّ، فَكُنَّا هَاهُنَا، أَي: هِيَ تُزَكِّيهِمْ. قَالَه السَّجَاوَنْدِي.

قوله: (والتاء في «تُطَهِّرُهُمْ» للخطابِ أو لِعَبِيَّةِ الْمُؤَنَّثِ): قال أبو البقاء: «﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ نَصَبُ صِفَةٍ لـ ﴿صَدَقَةً﴾، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَالتَّاءُ لِلخِطَابِ، أَي: تُطَهِّرُهُمْ أَنْتَ، «وَتُزَكِّيهِمْ» التَّاءُ لِلخِطَابِ لَا غَيْرَ، لِقَوْلِهِ: ﴿بِهَا﴾، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ فِي مَوْضِعِ نَصَبِ صِفَةٍ لـ ﴿صَدَقَةً﴾، مَعَ قَوْلِنَا: إِنَّ التَّاءَ فِيهِمَا لِلخِطَابِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ تَقْدِيرُهُ: بِهَا، وَدَلُّ عَلَيْهِ ﴿بِهَا﴾ الثَّانِيَّةُ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ، وَإِذَا كَانَ

وَقُرِي: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾ على التوحيد.

﴿سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ يَسْكُنُونَ إِلَيْهِ، وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ قَدْ تَابَ عَلَيْهِمْ، ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ يَسْمَعُ اعْتِرَافَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَدُعَاءَهُمْ، ﴿عَلِيمٌ﴾ بِمَا فِي ضَمَائِرِهِمْ مِنَ الْعَمِّ مِنَ النَّدَمِ لِمَا قَرَطَ مِنْهُمْ.

[﴿الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ١٠٤]

فيها ضميرُ الصَّدَقَةِ جاز أن يكونَ صِفَةً لها، ويجوزُ أن تكونَ الجملتانِ حالاً من ضميرِ الفاعلِ في ﴿خُذْ﴾^(١)، وذكرَ الرَّجَاجُ نحوه^(٢).

قوله: (وَقُرِي: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾ على التوحيد): حفصٌ وحزرةٌ والكسائي^(٣).

قوله: ﴿سَكَنٌ لَّهُمْ﴾: يَسْكُنُونَ إِلَيْهِ، الراغب: «السُّكُونُ: ثُبُوتُ الشَّيْءِ بَعْدَ تَحْرُكٍ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْإِسْطِطَانِ، نَحْوُ: سَكَنَ مَكَانَ كَذَا، أَيْ: اسْتَوَطَنَهُ، وَاسْمُ الْمَكَانِ: مَسْكَنٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسْكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وَقَالَ: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]، وَقَالَ: ﴿جَعَلَ لِكُلِّ الْآيَلِ وَالنَّهَارِ لِسْكُنًا فِيهِ﴾ [القصص: ٧٣]، فَيُقَالُ مِنَ الْأُولَى: سَكَنَتْهُ، وَمِنَ الثَّانِي: أَسْكَنَتْهُ، وَالسَّكَنُ: السُّكُونُ وَمَا يُسْكَنُ إِلَيْهِ، قَالَ: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ [النحل: ٨٠]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وَالسُّكْنَى: أَنْ يُجْعَلَ لَهُ السُّكُونُ فِي دَارٍ بغيرِ أُجْرَةٍ^(٤).

(١) «التيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٨).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٦٧).

(٣) قوله: «وحزرة والكسائي» سقط من (ح)، وأثبتته من (ط) و(ف)، وهو الصواب، كما في «التيسير» ص ١١٩،

و«البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ١٣٩.

(٤) «مفردات القرآن» ص ٤١٧.

قُرِي: ﴿الَّذِينَ عَلِمُوا﴾ بالياء والتاء، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يُرادَ المتُوبُ عليهم، يعني: ألم يعلموا قبل أن يُتابَ عليهم وتُقبَلَ صدقاتهم ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾ إذا صَحَّتْ، وَيَقْبَلُ الصَّدَقَاتِ إِذَا صَدَرَتْ عَنْ خُلُوصِ النِّيَّةِ، و﴿هُوَ﴾ للتخصيص والتأكيد، وأنَّ الله تعالى من شأنه قَبُولُ تَوْبَةِ التَّائِبِينَ.

وقيل: معنى التخصيص في ﴿هُوَ﴾: أن ذلك ليس إلى رسولِ الله ﷺ، إنما اللهُ هو الذي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ وَيُرُدُّهَا، فاقصِدُوهُ بها، وَوَجِّهُوهَا إِلَيْهِ.

[﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّي اللَّهُ عَمَلِكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّوكَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١٠٥]

﴿وَقُلْ﴾ هؤلاء التائبين: ﴿أَعْمَلُوا﴾ فَإِنَّ عَمَلَكُمْ لَا يَخْفَى، خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا، عَلَى اللَّهِ وَعِبَادِهِ، كَمَا رَأَيْتُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ.

والثاني: أن يُرادَ غيرُ التائبين؛ ترغيباً لهم في التوبة، فقد رُوي: أنهم لَمَّا تَيَّبَ عَلَيْهِمْ..

قوله: (قُرِي: ﴿الَّذِينَ عَلِمُوا﴾ بالياء والتاء): بالياء التحتانية: السبعة^(١)، وبالطاء شاذة.

قوله: (و﴿هُوَ﴾ للتخصيص): أي: لفظه ﴿هُوَ﴾ مُفِيدَةٌ للتخصيص والتأكيد، وَأَنَّ اللَّهَ مِنْ شَأْنِهِ قَبُولُ تَوْبَةِ التَّائِبِينَ، مثال^(٢) للتخصيص والتأكيد معاً، يعني: لا بُدَّ أَنْ يَقْبَلَ التَّوْبَةَ، وَلَا يَكُونُ خِلَافَهُ الْبَتَّةَ، لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ وَعَادَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَفْعَلَهُ وَلَا يَسْرُكَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الضميرَ المرفوعَ للفضل أو للتأكيد، ثم في قوله: ﴿يَقْبَلُ﴾ ضميرٌ يرجع إلى المُسْتَدِّ إِلَيْهِ، فَيَزِيدُ الْحُكْمَ بِهِ تَأْكِيدًا.

قوله: (والثاني: أن يُرادَ غيرُ التائبين^(٣) ترغيباً لهم في التوبة): فعلى الأول: الكلام^(٤) مع

(١) تحرف في (ح) إلى: «شعبة».

(٢) كذا في الأصول الخطية!

(٣) من قوله: «ولا يتركه» إلى هنا سقط من (ف).

(٤) في (ح) و(ف): «اللام»، والمثبت من (ط).

قال الذين لم يتوبوا: هؤلاء الذين تابوا بالأمس معنا، لا يكلمون ولا يجالسون، فما لهم، فنزلت.

فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾؟ قلت: هو مجازٌ عن قبوله لها، وعن ابن مسعود: «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ فِي يَدِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ السَّائِلِ»، والمعنى: أنه يَتَقَبَّلُهَا وَيُضَاعِفُ عَلَيْهَا، وقوله: ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ﴾ وعيدٌ لهم وتحذيرٌ من عاقبة الإصرار والذُّهُولِ عن التوبة.

التائبين، والاستفهام في ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾ لاستيطاء توبتهم، ولذلك قدَّر: «ألم يعلموا قبل أن يُتاب عليهم»، ولم يُقدِّر في الثاني، لأنَّ المراد ترغيبٌ من استمرَّ علمه، فالاستفهام للتقرير والتوبيخ. قوله: (قال الذين لم يتوبوا: هؤلاء الذين كانوا بالأمس [معنا]: يعني: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾^(١)) استفهامٌ على سبيلِ التقرير، والجملة مفصولة^(٢) على الاستئناف، فإنه تعالى لما قَسَمَ الأعراب المتخلفين أقساماً؛ منهم المتأفقون ومنهم التائبون ومنهم المرجون، وذكر توبة التائبين بقوله: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]، وأمر النبي ﷺ بأخذ الصدقات منهم أمانة لقبول التوبة، قرَّر لهم ذلك المعنى بقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾ [التوبة: ١٠٤]، يعني: أما تقرر عندهم قبل أن يتوب الله عليهم أنَّ الأمر على هذا، أو قرَّر المعنى^(٣) لغير التائبين منهم؛ ترغيباً لهم في التوبة، ثم أتبعه بقوله: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِمَا عَمِلْتُمْ﴾؛ ترهيباً لهم ووعيداً من عاقبة الإصرار والذُّهُولِ عن التوبة. وهذا الوجه أوفق من الأول؛ لأنَّ الوعيد بقوله: ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ لا يليق بالتائبين المأمورين بقبول صدقاتهم النبي ﷺ.

قوله: (إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ فِي يَدِ اللَّهِ): رويناه عن مسلم^(٤) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) من قوله: «قبل أن يُتاب عليهم» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: لم تُعطف على الجملة التي قبلها بالواو، كما هو معلوم من مبحث الفُضْل والوَصل من كتب البلاغة.

(٣) قوله: «أو قرَّر المعنى» معطوفٌ على قوله: «قرَّر لهم ذلك».

(٤) في «صحيحه» برقم (١٠١٤).

﴿وَأَخْرُوكَ مُرَجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾

وَقُرِي: ﴿مُرَجُونَ﴾ و(مُرَجُونَ)؛ مِنْ: أَرْجَيْتُهُ وَأَرْجَاتُهُ: إِذَا أَخَّرْتَهُ، وَمِنْهُ الْمُرْجِئَةُ، يَعْنِي: وَأَخْرُوكَ مِنَ الْمُتَخَلِّفِينَ مَوْقُوفٌ أَمْرُهُمْ، ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾ إِنْ بَقُوا عَلَى الْإِصْرَارِ وَلَمْ يَتُوبُوا، ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ إِنْ تَابُوا، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ: كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، وَهَلَالُ بْنُ أُمِيَّةَ، وَمَرَارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ لَا يُسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ وَلَا يُكَلِّمُوهُمْ، وَلَمْ يَفْعَلُوا كَمَا فَعَلَ أَبُو لُبَابَةَ وَأَصْحَابُهُ مِنْ شِدَّةِ أَنْفُسِهِمْ عَلَى السَّوَارِي، وَإِظْهَارِ الْجَزَعِ وَالغَمِّ، فَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّ أَحَدًا لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ قَوَّضُوا أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَأَخْلَصُوا نِيَّاتِهِمْ، وَنَصَحَتْ تَوْبَتُهُمْ، فَرَحَّمَهُمُ اللَّهُ.

«مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً، فَتَرْبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ، حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ قَلْوَةً^(١) وَفَصِيلَةً»، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) مَعَ تَغْيِيرٍ فِيهِ.

قوله: (وَقُرِي: ﴿مُرَجُونَ﴾ و(مُرَجُونَ): ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو بَكْرِ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: (مُرَجُونَ)، وَالْباقون: بغير هَمْزٍ^(٣).

قوله: (ومنه المُرْجِئَةُ): وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَقْطَعُونَ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ شَيْءًا مِنْ عُقُوبَةٍ أَوْ عَفْوٍ، بَلْ يُؤَخِّرُونَ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٤)، يُقَالُ: أَرْجَأْتُ الْأَمْرَ وَأَرْجَيْتُهُ - بِالْهَمْزَةِ أَوْ الْبَاءِ - إِذَا أَخَّرْتَهُ.

(١) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٧: ٩٩): «قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْقَلْوُ: الْمُهْرُ، وَالْفَصِيلُ: وَكَذَلِكَ النَّاقَةُ إِذَا فَصَلَتْ مِنْ إِرْضَاعِ أُمِّهَا، فَعِيلٌ بِمَعْنَى: مَفْعُولٌ، وَفِي الْقَلْوِ لَفْتَانِ فَصِيحَتَانِ: أَفْصَحُهَا وَأَشْهَرُهَا: فَتُحَ الْفَاءِ وَضَمُّ اللَّامِ وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ، وَالثَّانِيَّةُ: كَسْرُ الْفَاءِ وَإِسْكَانُ اللَّامِ وَتَخْفِيفُ الْوَاوِ». انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» بِرَقْمِ (١٤١٠).

(٣) انظر: «التيسير» ص ١١٩، و«حجة القراءات» ص ٣٢٣.

(٤) وَهَذَا الْإِرْجَاءُ مَحْمُودٌ، وَقَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أُمَّةِ السَّلَفِ، وَيُطْلَقُ الْإِرْجَاءُ أَيْضًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا تَضُرُّ مَعَ الْإِيْمَانِ مَعْصِيَةٌ، كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ، وَهُوَ الْإِرْجَاءُ الْبِدْعِيُّ الْمَذْمُومُ.

﴿وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ﴾، وفي قراءة عبد الله: «غفورٌ رحيم»، و﴿إِنَّمَا﴾ للعباد، أي: خافوا عليهم العذاب، وارجوا لهم الرحمة.

[﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدَ أُسُسٍ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّظَرُوا لِلَّهِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَّظِرِينَ﴾ ١٠٧-١٠٨]

في مصاحف أهل المدينة والشام: (الذين اتَّخَذُوا) بغير واو؛ لأنها قِصَّةٌ على جِهاها، وفي سائرهما بالواو؛ على عَطْفِ قِصَّةِ مَسْجِدِ الضَّرَارِ الذي أَحَدَّثَهُ الْمُتَأَفِّقُونَ على سائر قِصَصِهِمْ.

قوله: (و﴿إِنَّمَا﴾ للعباد): أي: لفظة ﴿إِنَّمَا﴾ لِشُكِّ العباد، قال الزَّجَّاجُ: ﴿﴿إِنَّمَا﴾ لوقوع أحد الشيتين، والله عَزَّ وَجَلَّ عالمٌ بما يَصِيرُ إليه أمرُهُم، إلا أن هذا للعباد، خُوطِبُوا بما يعلمون، فالمعنى: ليكن أمرُهُم عندكم على هذا في الخوف والرجاء»^(١)، وهو المراد بقوله: «خافوا عليهم العذاب وارجوا لهم الرحمة» على الأمرين.

وقال الإمام: «فَجَعَلَ أناسٌ يقولون: هَلَكُوا إِنْ لم يُنْزِلِ اللهُ لهم عُذْرًا، وآخرون يقولون: عسى اللهُ أَنْ يَغْفِرَ لهم»^(٢)، وقال القاضي: «وفيه دليلٌ على أن كِلَا الأمرين بإرادة الله تعالى»^(٣). فعلى هذا: ﴿﴿إِنَّمَا﴾ لترديد الأمر بحسب المشيئة، لا بشكِّ العباد، وهو مثل «أو» التنويعية.

قوله: (في مصاحف أهل المدينة والشام: «الذين اتَّخَذُوا» بغير واو): وكذا قرأ نافعٌ وابنُ عامر^(٤).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٦٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٤٥).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧١).

(٤) انظر: «التيسير» ص ١١٩، و«حجة القراءات» ص ٣٢٣.

رُوي: أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لَمَّا بَنَوْا مَسْجِدَ قُبَاءَ، بَعَثُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتِيَهُمْ، فَأَتَاهُمْ، فَصَلَّى فِيهِ، فَحَسَدَتْهُمْ إِخْوَتُهُمْ بَنُو عَنَمِ بْنِ عَوْفٍ، وَقَالُوا: نَبِيٌّ مَسْجِدًا، وَنَبَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيهِ، وَيُصَلِّي فِيهِ أَبُو عَامِرٍ الرَّاهِبُ إِذَا قَدِمَ مِنَ الشَّامِ، لِيَبْتَتِ لَهُمُ الْقَضْلُ وَالزِّيَادَةُ عَلَى إِخْوَتِهِمْ، وَهُوَ الَّذِي سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْفَاسِقُ، وَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ: لَا أَجِدُ قَوْمًا يُقَاتِلُونَكَ إِلَّا قَاتَلْتُكَ مَعَهُمْ، فَلَمْ يَزَلْ يُقَاتِلُهُ إِلَى يَوْمِ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا انْهَزِمَتْ هَوَازِنُ خَرَجَ هَارِبًا إِلَى الشَّامِ، وَأَرْسَلَ إِلَى الْمُنَافِقِينَ: أَنْ اسْتَعِدُّوا بِمَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَسِلَاحٍ، فَإِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى قَيْصَرَ، وَآتِ بِجُنُودٍ، وَخُرُجٍ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ.

فَبَنَوْا مَسْجِدًا بِجَنْبِ مَسْجِدِ قُبَاءَ، وَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: بَيْنَنَا مَسْجِدٌ لَذي الْعِلَّةِ وَالْحَاجَةِ وَاللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ وَالشَّاتِيَةِ، وَنَحْنُ نُحِبُّ أَنْ تُصَلِّيَ لَنَا فِيهِ، وَتَدْعُوَ لَنَا بِالْبَرَكَةِ، فَقَالَ: «إِنِّي عَلَى جَنَاحِ سَفَرٍ وَحَالِ شُغْلٍ، وَإِذَا قَدِمْنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - صَلَّيْنَا فِيهِ»، فَلَمَّا قَتَلَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، سَأَلُوهُ إِيَّانَ الْمَسْجِدِ، فَزَلَّتْ عَلَيْهِ.

فَدَعَا بِمَالِكِ بْنِ الدُّخْشُمِ، وَمَعْنِ بْنِ عَدِيٍّ، وَعَامِرِ بْنِ السَّكَنِ، وَوَحْشِيِّ قَاتِلِ حِمْرَةَ، فَقَالَ لَهُمْ: «انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ الظَّالِمِ أَهْلُهُ، فَاهْدِمُوهُ، وَاحْرِقُوهُ»، فَفَعَلُوا، وَأَمَرَ أَنْ يُتَّخَذَ مَكَانَهُ كُنَاسَةٌ تُلْقَى فِيهَا الْحَيْفُ وَالْقِيَامَةُ، وَمَاتَ أَبُو عَامِرٍ بِالسَّامِ بِقَنْسَرِينَ. ﴿صَبْرًا﴾: مُضَارَّةٌ لِإِخْوَانِهِمْ أَصْحَابِ مَسْجِدِ قُبَاءٍ وَمُعَازَّةٌ، ﴿وَكُفْرًا﴾: وَتَقْوِيَةٌ لِلنَّفَاقِ، ﴿وَتَقَرُّبًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ مُجْتَمِعِينَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ، فَيَغْتَصُّ بِهِمْ، فَأَرَادُوا أَنْ يَتَمَرَّقُوا عَنْهُ وَتَخْتَلَفَ كَلِمَتُهُمْ،

قوله: (فَيَغْتَصُّ بِهِمْ): أي: يَمْتَلِئُ بِهِمْ. الأساس: «المسجدُ غاصٌّ بأهله، وأغصَّ الأرضُ^(١) علينا، فغصَّت بنا».

(١) في (ح): «وأغصَّ الأمر علينا»، وفي (ف): «وأغصَّ علينا»، ولا يستقيم أيُّ منهما مع قوله بعده: «فغصَّت بنا»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لِمَا في «أساس البلاغة»، مادة (غصص).

﴿وَرِزْكَادًا﴾: وإعداداً لأجل مَنْ ﴿حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، وهو الراهب، أعدوه له ليُصَلِّيَ فيه، ويظهرَ على رسولِ الله ﷺ.

وقيل: كُلُّ مَسْجِدٍ بُنِيَ مُبَاهَاةً أَوْ رِيَاءً وَسُمْعَةً أَوْ لِعَرَضٍ سِوَى ابْتِغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ، أَوْ بِهَالٍ غَيْرِ طَيِّبٍ: فَهُوَ لِاحِقٌ بِمَسْجِدِ الضَّرَارِ.

وعن شقيق: أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَامِرٍ، فَقِيلَ لَهُ: مَسْجِدُ بَنِي فَلَانٍ لَمْ يُصَلُّوا فِيهِ بَعْدَ، فَقَالَ: لَا أَحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ فِيهِ، فَإِنَّهُ بُنِيَ عَلَى ضَرَارٍ، وَكُلُّ مَسْجِدٍ بُنِيَ عَلَى ضَرَارٍ أَوْ رِيَاءٍ أَوْ سُمْعَةٍ، فَإِنَّ أَصْلَهُ يَنْتَهِي إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ضَرَارًا.

وعن عطاء: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَمْصَارَ عَلَى يَدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَبْنُوا الْمَسَاجِدَ، وَأَنْ لَا يَتَّخِذُوا فِي مَدِينَةِ مَسْجِدَيْنِ، يُضَارُّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ.

فإن قلت: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ ما محلُّه مِنَ الإعرابِ؟

قوله: ﴿وَرِزْكَادًا﴾: وإعداداً، الراجب: «الرَّصْدُ: الإِعْدَادُ لِلتَّرْتُّبِ، يُقَالُ: رَصَدَ وَتَرَصَّدَ وَأَرَصَدْتُهُ لَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرِزْكَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَا لَمْرِصَادٍ﴾ [الفجر: ١٤]، تَنْبِيْهُاً أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَهْرَبَ. الْمَرْصِدُ: مَوْضِعُ الرَّصْدِ، وَالْمَرْصَادُ: نَحْوُهُ، لَكِنْ يُقَالُ لِلْمَكَانِ الَّذِي اخْتَصَّ بِالتَّرْصُدِ»^(١).

قوله: (أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الصَّلَاةَ): يَعْنِي: كَانَ مِنْ عَادَةِ شَقِيقٍ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ بَنِي عَامِرٍ بِالْجَمَاعَةِ، وَقَدْ اتَّفَقَ يَوْمًا أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الْجَمَاعَةَ فِيهِ، فَقِيلَ لَهُ: مَسْجِدُ بَنِي فَلَانٍ لَمْ يُصَلُّوا فِيهِ، أَي: لَمْ يُقِيمُوا فِيهِ الْجَمَاعَةَ، فَهَلَّا تُصَلِّيَ فِيهِ بِالْجَمَاعَةِ، فَأَجَابَ بِهَا أَجَابَ.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ ما محلُّه مِنَ الإعرابِ؟: هَذَا السُّؤَالُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا: «أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ إِذَا رُويَ بِالْوَاوِ: هُوَ عَطْفُ قِصَّةِ مَسْجِدِ الضَّرَارِ الَّذِي

(١) مفردات القرآن ص ٣٥٥.

قلت: محلُّ النَّصْبِ على الاختصاص، كقوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقيل: هو مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ محذوف، معناه: وفيمن وصفنا الذين اتخذوا، كقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨].

فإن قلت: بِمَ يَتَّصِلُ قوله: ﴿مِنْ قَبْلُ﴾؟ قلت: بـ ﴿اتَّخَذُوا﴾، أي: اتخذوا مَسْجِدًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَافِقَ هَؤُلَاءِ بِالتَّخَلُّفِ.

﴿إِنْ أَرَدْنَا﴾: ما أردنا ببناء هذا المسجد ﴿إِلَّا﴾: إلا الخَصْلَةَ ﴿الْحُسْنَى﴾، أو الإِرَادَةَ الْحُسْنَى، وهي الصَّلَاةُ وَذِكْرُ اللَّهِ وَالتَّوَسُّعَةُ عَلَى الْمُصَلِّينَ.

﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ قيل: هو مَسْجِدُ قُبَاءِ أَسَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَلَّى فِيهِ أَيَّامَ مُقَامِهِ بِقُبَاءِ، وَهِيَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ، وَخَرَجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ... .

أحدته المُنَافِقُونَ على سائر قصصهم، وبغير الواو: على أنها قِصَّةٌ على جِياها. وعلى هذا ينبغي أن يكون جُمْلَةٌ، وهو مُفْرَدٌ، فلا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَا تَبَيَّنَ بِهِ جُمْلَةٌ، وما ذلك؟

وأجاب: إن أريد بإيرادها الذمُّ - لأنها أفضع القصص - فتكون نصبا على الاختصاص، كما أن قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] أَفْضَلُ الصِّفَاتِ، فَطُغِيَ لِدَلَالَتِهِ^(١)، وإن أريد مُجَرَّدُ الْعَطْفِ فتكون رُفْعًا؛ على أنه مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ محذوف.

قوله: (أي: اتخذوا مَسْجِدًا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَافِقَ هَؤُلَاءِ بِالتَّخَلُّفِ): يُرِيدُ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مُتَّصِلَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةَ أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَفْدَنْكَ أُولُوا الطُّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ * رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٦-٨٧]،

(١) أي: قطع عما قبله وما بعده من المرفوعات، فنصب، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَنْ كُنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢].

وهو أولى، لأن الموازنة بين مسجدي قباء أوقع. وقيل: هو مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة، وعن أبي سعيد الخدري: سألت رسول الله ﷺ عن المسجد الذي أسس على التقوى، فأخذ حصباء، فضرب بها الأرض، وقال: «هو مسجدكم هذا» لمسجد المدينة.

يشهد له سبب النزول، وهو قوله: «فبنوا مسجداً بجنب مسجد قباء، وقالوا للنبى ﷺ: نحن نحب أن نُصلي لنا فيه، قال: «إني على جناح سفر، وإذا قدّمنا، إن شاء الله تعالى، صلينا فيه»، فلما قفل من غزوه تبوك سألوه إتيان المسجد، فنزلت»، إلى آخره.

وعن محيي السنة: «(من قبل)»: يرجع إلى أبي عامر^(١)، يعني: قوله: «حارب الله ورسوله من قبل» من قبل أن يبنى مسجد الضرار، والمحارب هو أبو عامر الفاسق، لأنه لم يزل يقاتل إلى يوم حنين^(٢).

قوله: (لأن الموازنة بين مسجدي قباء أوقع): يعني: إذا جعلنا المسجد مسجد قباء، ولم نجعله مسجد المدينة، كان أنسب؛ لأن كلا المسجدين مبنيان في قباء، وبانيهما إخوان؛ بنو عمرو بن عوف، وبنو غنم بن عوف^(٣).

(١) في الأصول الخطية: «من قبل أن يرجع أبو عامر»، ولا يستقيم هكذا، والمثبت من «معالم التنزيل».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩٤).

(٣) كذا قال المؤلف رحمه الله تعالى، تبعاً للرواية التي أوردها الزغشري رحمه الله، وفي تلك الرواية نكارة،

كما أن فيما ذكره من كون بني عمرو بن عوف وبني غنم بن عوف هم بناء المسجدين نظراً أيضاً.

أما الرواية: فقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في «الكافي الشاف» ص ١٥٢: «لم أجد بهذا السياق إلا في الثعلبي بلا إسناد، وليس صدقه بصحيح، فإن مسجد قباء كان قد أسس والنبى ﷺ بقباء أول ما هاجر، وبني مسجد الضرار، وكان في غزوة تبوك، فبينهما تسع سنين».

وأما بناء المسجدين: فمسجد قباء هو مسجد بني عمرو بن عوف من الخزرج، وهو أمر مشهور لا يكاد يخفى على أحد، أما مسجد الضرار ففي هذه الرواية أن الذي بناه هم إخوانهم بنو غنم بن عوف، ولا يصح لأمرين:

الأول: أن بني غنم بن عوف ليسوا إخواناً لبني عمرو بن عوف، فبنو عمرو بن عوف: هم بنو عمرو ابن عوف بن الخزرج - وهم الذين كانت منازلهم بقباء، وهم غير بني عمرو بن عوف بن مالك بن =

وقلت: بل الأنسب ما نصَّ عليه صلواتُ الله عليه، على ما روينا عن مُسليم والترمذي والنسائي^(١) عن أبي سعيد: قلت: يا رسول الله، أيُّ المسجدين الذي أُسِّسَ على التقوى؟ قال: فأخذ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءٍ، فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ: «هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا»، لمسجد المدينة. وفي رواية الترمذي والنسائي: تمارى رجلان في المسجد الذي أُسِّسَ على التقوى، فقال رجل: هو مسجدُ قُباء، وقال الآخر: هو مسجدُ رسولِ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: «هو مسجدي هذا».

وأما بيانُ حقيقةِ الموازنة: فإنَّ مسجدَ رسولِ الله ﷺ أَحَقُّ بِالْوَصْفِ بِالتَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ مَسْجِدِ قُبَاءَ، لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ وَقَعَ مُقَابِلًا لِقَوْلِهِ: «ضِرَاكًا وَكُفْرًا وَتَقْرِبًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، وَكُلُّ مَا يُقَابِلُ هَذِهِ الْأَوْصَافَ مَفْقُودٌ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ^(٢)، مَوْجُودٌ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِأَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْقِيَامِ عَنِ الصَّلَاةِ - فِي قَوْلِهِ:

= الأوس -، وهم بطون ثلاثة: بنو سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج، وبنو عَنَم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج، وبنو عَنَز بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج، فبنو سالم وبنو عَنَم وبنو عَنَز إخوان، وكلُّهم بنو عمرو بن عوف، لأنه جدُّهم. وانظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص ٣٥٣ - ٣٥٤ و ٤٧١.

والثاني: أنهم ذكروا أنَّ المنافقين الذين بنوا مسجدَ الضرار اثنا عشر رجلاً، ذكرهم ابنُ كثير في «تفسيره» وغيره، فمنهم: أبو عامر الراهب، واسمُه: عمرو بنُ صَيْفِي، ووديعَةُ بنُ ثابت، وخذامُ بنُ خالد، ومُعْتَبُ بنُ قُشَيْر، وعَبَادُ بنُ حَنِيف، وجاريةُ بنُ عامر، وغيرهم، وقد تَبَعَتْ أَسْمَاءُهم وَأَنسابُهم فوجدتُ أَكْثَرَهُم مِنَ الْأَوْسِ، مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْأَوْسِ، وَبَعْضُهُمْ مِنْ خُلَفَائِهِمْ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَقَامِ يَطُولُ.

وقد تَوَارَدَ عَلَى ذِكْرِ رِوَايَةِ الثَّعْلَبِيِّ هَذِهِ - عَلَى مَا فِيهَا مِنْ ضَعْفٍ وَنَكَارَةٍ - جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، كَابْنِ عَطِيَّةَ، وَالْقُرْطُبِيِّ، وَالتَّنَسُفِيِّ، وَأَبِي حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيِّ، ثُمَّ الطَّاهِرِ ابْنِ عَاشُورَ، وَزَادَ عَلَيْهِمْ خَطَأً فِي تَسْمِيَةِ أَبِي عَامِرِ الرَّاهِبِ وَفِي نَسَبِهِ إِلَى الْخَزْرَجِيِّ، فَتَنَّبَهُ إِلَى ذَلِكَ.

(١) مسلم (١٣٩٨)، والترمذي (٣٠٩٩)، والنسائي (٦٩٧).

(٢) في إطلاقِ المُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْعِبَارَةَ هَكَذَا نَظَرٌ لَا يَجُزِي.

﴿ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ - يَسْتَدْعِي الْمَدَاوِمَةَ، كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ (١)، يَعْضُدُهُ تَوْكِيدُهُ انْتِهَاءَ بِقَوْلِهِ: ﴿ أَبَدًا ﴾، وَمُدَاوِمَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ تُوجَدْ إِلَّا فِي مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (٢).

وأما ما جاء عن الترمذي وأبي داود (٣) عن أبي هريرة قال: «تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا ﴾، وَكَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالْمَاءِ، فَتَزَلَّتْ».

وعن ابن ماجه (٤) عن أبي أيوب وجابر وأنس: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا ﴾، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَثْنَى عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ، فَمَا طَهَّرُوكُمْ؟» قَالُوا: نَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَنَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَنَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ، قَالَ: «هُوَ ذَاكَ، فَعَلَيْكُمْ بِهِ».

وكلامُ أبي هريرة لا يُعَارِضُ نَصَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ وَأَنْسِ وَأَبِي أَيُوبَ مُحْتَمَلٌ (٥)، بَلْ هُوَ إِلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقْرَبُ (٦).

(١) في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقِيمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣].

(٢) روى البخاري (١١٩١) ومسلم (١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَيُصَلِّي فِيهِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْإِتْيَانَ نَوْعٌ مِنَ الْمَدَاوِمَةِ.

(٣) الترمذي (٣١٠٠)، وأبو داود (٤٤). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٣٥٧).

(٤) في «سننه» (٣٥٥).

(٥) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «مُجْمَلٌ»، وَالْأَمْرُ قَرِيبٌ. يُرِيدُ: أَنَّ لَفْظَ «الْأَنْصَارِ» فِيهِ يَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ أَوْ أَهْلُ قُبَاءَ.

(٦) نقل العلامة الألويسي رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (١١: ٢٠) كلام المؤلف هذا في ترجيح القول بأن المراد مسجد المدينة، وصدّره بقوله: «اختار بعض المحققين»، وعقبه بقوله: «الجمع فيما أرى بين الأخبار والأقوال متعذر، وليس عندي أحسن من التنقيب عن حال تلك الروايات صحّة وضعفاً، فمتى ظهر قوّة إحداهما على الأخرى عوّل على الأقوى، وظاهر كلام البعض يُشعرُ بأنّ الأقوى رواية ما يدلُّ على أن المراد مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام».

﴿مِنْ أَوْلَىٰ يَوْمٍ﴾: مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامٍ وَجُودِهِ.

﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا﴾: قِيلَ: لَمَّا نَزَلَتْ مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ الْمُهَاجِرُونَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى بَابِ مَسْجِدِ قُبَاءَ، فَإِذَا الْأَنْصَارُ جُلُوسٌ، فَقَالَ: «أَمْؤُمُونَ أَنْتُمْ؟» فَسَكَتَ الْقَوْمُ، ثُمَّ أَعَادَهَا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ لَمْؤُمُونَ وَأَنَا مَعَهُمْ. فَقَالَ ﷺ: «أَتَرْضَوْنَ بِالْقَضَاءِ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «أَتَصْبِرُونَ عَلَى الْبَلَاءِ؟» قَالُوا: نَعَمْ،..

على أنه لا يبعد أن يُحْمَلَ التَّطَهُّرُ عَلَى الطَّهَارَتَيْنِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي: «الطَّهَارَةُ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْخِصَالِ الْمَذْمُومَةِ [طَلَبًا] لِمَرْضَاةِ اللَّهِ تَعَالَى»^(١). هَذَا أَوْفَى لِلنَّظْمِ وَالتَّعْرِيفِ بِأَنَّ أَصْحَابَ الضَّرَارِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامٍ وَجُودِهِ): أَي: حِينَ وَجَدَ وَأُسِّسَ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى التَّقْوَى، قَالَ الرَّجَّاحُ: ﴿مِنْ أَوْلَىٰ يَوْمٍ﴾: دَخَلَتْ «مِنْ» فِي الزَّمَانِ، وَالْأَصْلُ «مَنْذٌ» وَ«مُذٌّ»، وَهُوَ أَكْثَرُ الْاِسْتِعْمَالِ فِي الزَّمَانِ، وَ«مِنْ» جَائِزٌ دَخُولُهَا أَيْضًا، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَالتَّبَعِيضِ، قَالَ زُهَيْرٌ:

لِمَنِ الدِّيَارُ بَقْنَةَ الْجِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ^(٢)

= قلت: الروايات في الطرفين صحيحة، ولذا جمع الإمام الشَّهْبَلِيُّ رحمه الله تعالى بينها - فيما نقله عنه الألويسي نفسه -: بِأَنَّ «كُلًّا مِنَ الْمَسْجِدَيْنِ مُرَادٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ تَأْسِيئِهِ، وَالسُّرُّ فِي إِجَابَتِهِ ﷺ السُّؤَالَ عَنْ ذَلِكَ بِمَا فِي الْحَدِيثِ: دَفَعُ مَا تَوَهَّمَهُ السَّائِلُ مِنْ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِمَسْجِدِ قُبَاءَ، وَالتَّنْوِيهِ بِمَرْتَبَةٍ هَذَا عَلَى ذَاكَ»، وَإِنْ اسْتَبَعَدَهُ الْأَلُوسِيُّ بِقَوْلِهِ: «وَلَا يَنْخَفِ بُعْدُ هَذَا الْجَمْعِ». قلت: لَيْسَ هُوَ بِبَعِيدٍ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَالتَّنْظُرِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَاشُورٍ فِي «التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ» (١١: ٣٢): «وَجْهَ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَيْنِ عِنْدِي: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوْلَىٰ يَوْمٍ﴾: الْمَسْجِدَ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ، لَا مَسْجِدًا وَاحِدًا مُعَيَّنًا، فَيَكُونُ هَذَا الْوَصْفُ كُلِّيًّا اتَّخَصَرَ فِي فَرْدَيْنِ؛ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَمَسْجِدِ قُبَاءَ...» إلخ.

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٢)، وما بين حاصرتين استدركته منه.

(٢) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمى» ص ١١٤.

قال: «أشكرونا في الرخاء؟» قالوا: نعم. قال ﷺ: «مؤمنون ورب الكعبة»، فجلس، ثم قال: «يا معشر الأنصار، إن الله عز وجل قد أثنى عليكم، فما الذي تصنعون عند الوضوء وعند الغائط»، فقالوا: يا رسول الله، نَتْبِعُ الغائطَ الأحجارَ الثلاثة، ثم نَتْبِعُ الأحجارَ الماء، فتلا النبي ﷺ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَّهُرُوا﴾.

وقرى: «أن يتطهروا» بالإدغام، وقيل: هو عام في التطهر من النجاسات كلها. وقيل: كانوا لا ينامون الليل على الجنابة، ويتبعون الماء أثر البول. وعن الحسن: هو التطهر من الذنوب بالتوبة. وقيل: يحبون أن يتطهروا بالحصى المكفرة لذنوبهم، فحُمُوا عن آخرهم.

فإن قلت: ما معنى المحبتين؟ قلت: محبتهم للتطهر: أنهم يؤثرونه، ويحرضون عليه حرص المحب للشيء المشتبه له على إثارة، ومحبة الله تعالى إياهم: أنه يرضى عنهم ويحسن إليهم، كما يفعل المحب بمحبوبه.

[﴿أَمَنْ أَسَسَ بِنِكَتِهِ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَسَ بِنِكَتِهِ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَتَاهَا بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ١٠٩]

قال أبو البقاء: ﴿أَوَّلُ﴾ يتعلّق به ﴿أَسَسَ﴾، والتقدير عند البصريين: من تأسس أول يوم، لأنهم يرون أن «من» لا تدخل على ابتداء الزمان، وأن ذلك لـ «مُنْذُ»، وهو ضعيف، لأن التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون «من» لا يتداء الغاية، ويدل على جواز دخول «من» على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على (قبل) و(بعد) (١).

قوله: (المشتهى): بالفتح، فالضمير المستتر يعود إلى اللام، والمجرور في ﴿لَهُ﴾ إلى «المحب»، وجاز «المشتهى» بالكسر، فالمجرور يعود إلى «الشيء»، والمستتر يعود إلى اللام.

= و«قنّة الحجر»: جليل ليس بالشامخ، والقنّة في الأصل: ذرة الجبل وأعلاه، والحجر: اسم قرية. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤: ٤٠٩) (قنّة).

(١) «التيبان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٠٠).

قُرِي: ﴿أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ و﴿أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾؛ على البناءِ للفَاعِلِ والمفعول، و﴿أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾؛ جمعُ «أساس» على الإضافة، و«أساسُ بُنْيَانِهِ»، بالفتح وبالكسرة؛ جمعُ «أس»، و«أساسُ بُنْيَانِهِ»؛ على «أفعال»، جمعُ «أس» أيضاً، و«أسُّ بُنْيَانِهِ».

والمعنى: أَمَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَ دِينِهِ عَلَى قَاعِدَةٍ قَوِيَّةٍ مُحْكَمَةٍ، وَهِيَ الْحَقُّ الَّذِي هُوَ تَقْوَى اللَّهِ وَرِضْوَانُهُ، ﴿خَيْرٌ أَمَّ مَنْ﴾ أَسَّسَهُ عَلَى قَاعِدَةٍ هِيَ أَضْعَفُ الْقَوَاعِدِ وَأَرْخَاهَا وَأَقْلَاهَا بَقَاءً، وَهُوَ الْبَاطِلُ وَالتَّفَاقُّ الَّذِي مَثَلُهُ مَثَلُ ﴿شَفَا جُرْفِي هَكَرٍ﴾ فِي قِلَّةِ الثَّبَاتِ وَالِاسْتِمْسَاكِ، وَوَضِعَ «شَفَا الْجُرْفُ» فِي مُقَابَلَةِ «التقوى»؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ مُجَازاً عَمَّا يُنَافِي التَّقْوَى.

قوله: (قُرِي: ﴿أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ و﴿أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾): قرأ نافع وابن عامر^(١) «أَسَّسَ بُنْيَانَهُ»؛ بِضَمِّ الهمزة وكسرة السين ورفع النون، والباقون: بفتح الهمزة والسين ونصب النون من ﴿بُنْيَانَهُ﴾^(٢).

قوله: (والمعنى: أَمَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَ دِينِهِ): قال الواحدي: «البنيان: مَصْدَرٌ يُرَادُ بِهِ الْمَبْنِيُّ هَاهُنَا، وَالتَّاسِيسُ: إِحْكَامُ أَسِّ الْبِنَاءِ، وَهُوَ أَصْلُهُ، الْمَعْنَى: الْمَوْسُسُ بُنْيَانَهُ مُتَقِيًّا يَخَافُ اللَّهَ وَيَرْجُو ثَوَابَهُ وَرِضْوَانَهُ»^(٣). تَمَّ كَلَامُهُ.

اعلم أن أصل المعنى أن يُقال: أَمَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَ دِينِهِ عَلَى قَاعِدَةٍ قَوِيَّةٍ مُحْكَمَةٍ خَيْرٌ أَمَّ مَنْ أَسَّسَ الْبُنْيَانَ عَلَى قَاعِدَةٍ ضَعِيفَةٍ رِخْوَةٍ، ثُمَّ: أَمَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَ دِينِهِ عَلَى الْحَقِّ خَيْرٌ أَمَّ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَ دِينِهِ عَلَى الْبَاطِلِ، لِأَنَّ الْحَقَّ هُوَ الثَّابِتُ الَّذِي لَا يَزُولُ، وَالْبَاطِلُ بِخِلَافِهِ. فَوَضَعَ مَوْضِعَ الْحَقِّ «التقوى»^(٤)، لِأَنَّ التَّقْوَى تَسْتَلْزِمُ الْحَقَّ، وَمَوْضِعَ الْبَاطِلِ: ﴿شَفَا جُرْفِي هَكَرٍ﴾، عَلَى إِرَادَةِ مَا يُضَادُّ التَّقْوَى، لِیَصِحَّ التَّقَابُلُ، لِأَنَّ مَا يُضَادُّ التَّقْوَى مُسْتَلْزِمٌ لِلْبَاطِلِ.

(١) قوله: «قرأ نافع وابن عامر»، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «والباقون» إلى هنا، سقط من (ف).

وانظر في القراءات المذكورة: «التيسير» ص ١١٩، و«حجة القراءات» ص ٣٢٣.

(٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٢٥).

(٤) من قوله: «أَمَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَ دِينِهِ عَلَى الْحَقِّ» إلى هنا، سقط من (ح).

فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿فَأْتَهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾؟ قلت: لَمَّا جُعِلَ الْجُرْفُ الهائر مجازاً عن الباطل، قيل: ﴿فَأْتَهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾، على معنى: فطاح به الباطل في نار جهنم، إلا أنه رُشِحَ المجاز، فجاء بلفظ «الانهيار» الذي هو للجرْف،

قوله: (فما معنى قوله: ﴿فَأْتَهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾؟) يعني: حين جعلت ﴿شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ مجازاً عما يُباني التقوى، فأبي مناسبة بينه وبين قوله: ﴿فَأْتَهَارَ﴾؟

وأجاب: أنه مُفَرَّغٌ على التشبيه، لأنه صفةٌ ثلاثمةٌ للمُستعارِ منه ترشيحاً للاستعارة، ولَمَّا كَانَ مَبْنَى الترشيح على تناسي التشبيه رأساً، وعلى صَرْفِ النَّفْسِ عن تَوْهْمِهِ أصلاً، قال: «وَلِيُصَوِّرَ أَنَّ الْمُبْطَلَّ كَأَنَّهُ أَسَّسَ بُنْيَاناً عَلَى شَفَا جُرْفٍ مِنْ أَوْدِيَةِ جَهَنَّمَ، فَاتَهَارَ بِهِ ذَلِكَ الْجُرْفُ، فَهَوَى فِي قَعْرِهَا».

قال القاضي: ﴿شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ في مُقَابِلَةِ التَّقْوَى، وترشيحُه بانهياره في النار في مُقَابِلَةِ الرِّضْوَانِ؛ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ تَأْسِيسَ ذَلِكَ عَلَى أَمْرٍ يَحْفَظُهُ عَنِ النَّارِ، وَيُوصِلُهُ إِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ وَمُقْتَضِيَاتِهِ الَّتِي الْجَنَّةُ أَدْنَاهَا، وَتَأْسِيسَ هَذَا عَلَى مَا هُمْ بِسَبَبِهِ عَلَى صَدَدِ^(١) الْوُقُوعِ فِي النَّارِ سَاعَةً فَسَاعَةً، ثُمَّ إِنْ مَصِيرَهُمْ إِلَى النَّارِ لَا مَحَالَةَ^(٢).

وقلت: تمامُ تقريره: أنه قُوبِلَ ﴿عَلَى تَقْوَى رَبِّكَ اللَّهُ﴾ - المرادُ منه قَصْدُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَأْسِيسِهِمْ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ، الْمُنْجِحَ لِمَقاصِدِهِمْ؛ مِنْ الظَّفَرِ والنُّصْرَةِ فِي الدُّنْيَا، وَالْفَلَاحِ بِالْعُقْبَى، وَهُوَ الْحَقُّ الثَّابِتُ الْوَاجِبُ، الْمُسَبَّبُ بِالْقَاعِدَةِ الْمُحْكَمَةِ الْقَوِيَّةِ عَلَى الاستِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ - بقوله^(٣): ﴿شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾، وَهُوَ عَزْمُ الْمُنَافِقِينَ فِيهَا أَضْمَرُوا فِي تَأْسِيسِهِمْ مِنَ الْكَيْدِ بِالْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ خَيْبَتُهُمْ فِيهَا عَزَمُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْبَاطِلُ الزَّائِلُ، الْمُسَبَّبُ بِالْقَاعِدَةِ الرَّخْوَةِ الْوَاهِيَةِ.

(١) في الأصول الخطية: «على ما هم بصدد»، والمثبت من «تفسير البيضاوي».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٣).

(٣) قوله: «بقوله» متعلق بالفعل: «قوبل».

وَلْيَصُورَ أَنَّ الْمُبْطَلَ كَأَنَّهُ أَسَسَ بُنْيَانًا عَلَى شَفَا جُرْفٍ مِنْ أودية جَهَنَّمَ، فانهَارَ به ذَلِكَ الْجُرْفُ، فَهَوَى فِي قَعْرِهَا.

والشفا: الحرفُ والشفير، وجُرْفُ الوادي: جانبه الذي يتحفر أصله بالماء، وتجرُّفه السُّيول، فيبقى واهياً، والهار: الهائر، وهو المتصدع الذي أشفى على التهدم والسقوط، ووزنه «فعل»؛ قُصِرَ عن «فاعل»، كخَلَفَ، مِنْ: خَالَفَ، ونظيره: شاكٌ وصات، في: شائكٌ وصاتت، وألفه ليست بألف «فاعل»، إنما هي عينه، وأصله: هَوَى وَشَوَى وَصَوَى. ولا ترى أبلغَ من هذا الكلام، ولا أدلَّ على حقيقة الباطل وكُنْه أمره.

ثم فرَّعَ على المُستعارِ له «الرضوان» تجريداً، كما فرَّعَ على المُستعارِ منه «الانهيار» ترشيحاً، وكلا التفرعيين مُنْثانٍ عن أقصى الدَرَجاتِ وأبعدِ الدَرَكاتِ، وقوبلَ الواوُ في ﴿وَرِضْوَانٍ﴾ بالفاءِ في ﴿فَأَنْهَارَ﴾، وكلا التفرعيين مُنْثانٍ عن استيعارتين، للدلالة على أن التقوى تقتضي مُسبباتٍ خارجة عن الحدِّ والعَدِّ، وهو على منوال: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، و﴿إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

قوله: (وليُصورَ): عطفٌ على محذوف، يعني: لَمَّا أرادَ أن يُقال: فطاح به، رشحَ المجازَ وقال: ﴿فَأَنْهَارَ﴾، ليكونَ أبلغَ، وليُصورَ أنَّ المُبْطَلَ.

قوله: (والشفا: الحرف)، الراغب: «شفا البئر والنهر: طَرَفُهُ، ويُضربُ به المثلُ في القُرْبِ مِنَ الهَلَكَةِ، قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وأشفى على الهلاك، أي: حَصَلَ على شفاء، وتثنيته: شَفَوَان، والشفاء مِنَ المرض: موافاةُ شفاً السلامة، وصار اسماً للبرء»^(١).

قوله: (وأصله: هَوَى): قال الزجاج: «ومعنى ﴿هَارٍ﴾: هائر، وهذا مِنَ المقلوب، كما قالوا: شاكٌ السَّلاح، يُريدون: شائك»^(٢).

(١) «مفردات القرآن» ص ٤٥٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٧٠).

وَقُرِّي: (جُرْف) بِسُكُونِ الرَّاءِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا وَجْهُ مَا رَوَى سَيِّبِيُّهُ عَنْ عَيْسَى بْنِ عُمَرَ: «عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ»؛
بِالتَّنْوِينِ؟ قُلْتُ: قَدْ جَعَلَ الْأَلِفَ لِلإِلْحَاقِ لَا لِلتَّنَائِيثِ، كَتَشْرَى؛ فَيَمَنْ نَوْنٌ، أَلْحَقَهَا
بِ«جَعْفَرَ». وَفِي مُصْحَفِ أَبِي: «فَانْهَارَتْ بِهِ قَوَاعِدُهُ».

وَقِيلَ: حُفِرَتْ بُقْعَةٌ مِنْ مَسْجِدِ الضَّرَارِ، فَرُئِيَ الدُّخَانُ يُخْرَجُ مِنْهُ، وَرُوي: أَنَّ مُجَمَّعَ
ابْنِ حَارِثَةَ كَانَ إِمَامَهُمْ فِي مَسْجِدِ الضَّرَارِ،

الرَّاعِبُ: «هَارَ الْبِنَاءِ وَتَهَوَّرَ: سَقَطَ، وَقُرِّي: (شَفَا جَرْفَ هَائِرٍ)، يُقَالُ: بَثَّرَ هَارٍ وَهَائِرًا
وَمُنْهَارًا، وَيُقَالُ: انْهَارَ فُلَانٌ: إِذَا سَقَطَ مِنْ مَكَانٍ عَالٍ، وَرَجُلٌ هَارٍ وَهَائِرٌ: ضَعِيفٌ فِي أَمْرِهِ؛
تَشْبِيهًا بِالْبَثْرِ الْهَائِرِ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَقُرِّي «جُرْف» بِسُكُونِ الرَّاءِ): ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ، وَالْباقُونَ: بِضَمِّهَا^(٢).
قَوْلُهُ: (قَدْ جَعَلَ الْأَلِفَ لِلإِلْحَاقِ، لَا لِلتَّنَائِيثِ): قَالَ ابْنُ جِنِّي: «حَكَى ابْنُ سَلَامٍ: قَالَ
سَيِّبِيُّهُ: كَانَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ يَقْرَأُ (عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ)، قُلْتُ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ نَوْنٌ؟ قَالَ: لَا
أَدْرِي وَلَا أَعْرِفُهُ، قُلْتُ: فَهَلْ نَوْنٌ أَحَدٌ غَيْرُهُ؟ قَالَ: لَا». قَالَ ابْنُ جِنِّي: «أَمَّا التَّنْوِينُ فَإِنَّهُ وَإِنْ
كَانَ غَيْرَ مَسْمُوعٍ إِلَّا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، فَإِنَّ قِيَاسَهُ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ لِلإِلْحَاقِ لَا لِلتَّنَائِيثِ،
كَتَشْرَى، فَيَمَنْ نَوْنٌ، وَجَعَلَهَا مُلْحَقَةً بِجَعْفَرَ». ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا قَوْلُ سَيِّبِيُّهُ: «لَمْ يَقْرَأْ بِهَا أَحَدٌ»،
فَجَائِزٌ يَعْنِي: مَا سَمِعْتَهُ^(٣)، لَكِنْ لَا عُذْرَ لَهُ فِي أَنْ يَقُولَ: لَا أَدْرِي، لِأَنَّ قِيَاسَ ذَلِكَ أَحْفُ
وَأَسْهَلُ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنْ تَكُونَ أَلِفُهُ لِلإِلْحَاقِ»^(٤).

قَوْلُهُ: (رُوي أَنَّ مُجَمَّعَ بِنَ حَارِثَةَ): «مُجَمَّعٌ»: بَفَتْحِ الْمِيمِ الثَّانِي مُشَدَّدًا، «حَارِثَةُ»: بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ

(١) «مفردات القرآن» ص ٨٤٧.

(٢) انظر: «التيسير» ص ١١٩، و«حجة القراءات» ص ٣٢٤.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٤): «فيها سمعته»، وهو أحسن.

(٤) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٤).

فكَلَّمْ بنو عَمْرٍو بنِ عَوْفٍ - أصحابُ مسجدِ قُبَاءٍ - عُمَرَ بنَ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه في خِلافته: أن يَأْذَنَ لِمُجْمَعٍ أن يُوَمِّعَهم في مَسْجِدِهِم، فقال: لا، ولا نُعْمَةٌ عَيْنٍ، أليسَ بِإِمَامِ مَسْجِدِ الضَّرَّارِ؟ فقال: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لا تَعْجَلْ عَلَيَّ، فوالله لقد صَلَّيْتُ بِهِم، واللهُ يَعْلَمُ أني لا أَعْلَمُ ما أَضْمَرُوا فيه، ولو عَلِمْتُ ما صَلَّيْتُ معهم فيه، كُنْتُ غَلاماً قارئاً للقرآن، وكانوا شُيُوخاً لا يَقْرَؤُونَ مِنَ القرآنِ شيئاً، فَعَدَّرَه، وَصَدَّقَه، وأمرَه بالصَّلَاةِ بقومه.

[﴿لَا يَزَالُ بُنْيَتُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ

حَكِيمٌ﴾ (١١٠)

﴿رِيبَةَ﴾: شكاً في الدين ونفاقاً، وكان القومُ مُنافقين، وإنما حَمَلَهُم على بناءِ ذلك المسجدِ كُفْرُهُم ونفاقُهُم، كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ضَرَّارًا وَكُفْرًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، فلما هَدَمَهُ رسولُ الله ﷺ ازدادوا - لِمَا غَاظَهُم مِن ذلك وَعَظَمَ عَلَيْهِم - تصميماً على النِّفاقِ، ومَقْتاً للإسلام، فمعنى قوله: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَتُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾:

والثاءُ المثلثةُ في نُسْخِ «الكشَّاف»، والروايةُ في «جامع الأصول»: «مُجْمَعُ بنُ حارثةٍ - ويُقال: ابنُ جاريةٍ - بنِ عامِرِ الأنصاري، وكان أبوه مُنافقاً من أهلِ مسجدِ الضَّرَّارِ، وكان مُجْمَعُ مُسْتَقِيماً، وكان قارئاً».

«مُجْمَعُ»: بَضَمِّ الميمِ وفتحِ الجيمِ وتشديدِ الميمِ الثانيةِ وكسْرِها وبالعينِ المَهْمَلَةِ، و«جاريةٍ»: بالميمِ والياءِ تحتها نقطتان والراءُ. نحوُه في «الاستيعاب»^(١).

قوله: (ولا نُعْمَةٌ عَيْنٍ): النُّعْمَةُ: مصدرٌ سماعيٌّ بمعنى الإِنعامِ، الجوهري: «نُعْمَةُ العَيْنِ - بِالضَّمِّ -: قُرَّتْهَا، ويُقال: نُعِمَ عَيْنٌ، [ونِعَامَ عَيْنٌ]، وَنِعَامَةٌ عَيْنٌ، وَنُعْمَةٌ عَيْنٌ، وَنُعْمِي عَيْنٌ، كُلُّهُ بمعنى، أي: أفعلُ ذلك كرامةً لك وإنعاماً لِعَيْنِكَ وما أشبَهه».

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٤١٤) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

لا يزال هدمه سبب شك ونفاق زائد على شكهم ونفاقهم، لا يزول وشمه عن قلوبهم، ولا يضمحل أثره «إلا أن تقطع قلوبهم» قطعاً، وتفرق أجزاء، فحينئذ يسألون عنه، وأما ما دامت سالمة مجتمعة، فالريبة باقية فيها متمكنة.

قوله: (لا يزال هدمه سبب شك ونفاق زائد على شكهم): قال الإمام: «لما صار بناء ذلك البنيان سبباً لحصول الريبة في قلوبهم، جعل نفس ذلك البنيان ريبة، وفيه وجوه: أحدها: أن المنافقين عظم فرحهم ببناء المسجد، فلما أمرهم بتخريبه ثقل ذلك عليهم، وازداد بغضهم له، وارتياهم في نبوته. وثانيها: أنه لما أمر بتخريبه ظنوا أن ذلك للحسد، فارتفع أمائمهم عنه، وعظم خوفهم، فارتابوا في أنه هل يتركوا على ما هم فيه، أو يؤمر بقتلهم ونهب أموالهم؟ وثالثها: اعتقدوا أنهم كانوا محسنين في البناء، فلما أمر بتخريبه بقوا^(١) شاكين مرتابين في أنه لأي سبب أمر بتخريبه. والصحيح هو الأول»^(٢).

وقلت: يُمكن أن يرجح المعنى الثاني على أن الريبة محمولة على موضوعها الأصلي، قال الراغب: «الريبة: اسم من الرب»^(٣)، وقال المصنف في قوله تعالى: ﴿لَارِيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]: «الريب»^(٤): مصدر: رابتني، إذا حصل فيك الريبة، وحقيقة الريبة: قلق النفس واضطرابها، ومنه: ريب الزمان، وهو ما يقلق النفوس ويشخص بالقلوب من نوائبه.

المعنى: لا يزال هدم بنيانهم الذي بنوا سبباً للقلق والاضطراب والوجل في الصدور، والشحوص في القلوب، إلى أن تقطع قلوبهم كما قال، فارتفع أمائمهم عنه، وعظم خوفهم على أنفسهم وأموالهم وذراتهم، والله تعالى أعلم.

(١) من قوله: «أنهم كانوا محسنين» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٤٩).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٣٦٩.

(٤) من قوله: «وقال المصنف» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

فيجوزُ أن يكونَ ذِكْرُ التَّقْطِيعِ تصويراً لحالِ زوالِ الرِّبِّيةِ عنها، ويجوزُ أن يُرادَ حقيقةً تقطيعها، وما هو كائنٌ منه بقتلهم، أو في القُبور، أو في النار.

وقرئ: «يَقْطَعُ» بالياء، و«تَقْطَعُ» بالتخفيف، و«تَقْطَعُ» بفتح التاء؛ بمعنى: تقطع، و«تَقْطَعُ قُلُوبَهُمْ»؛ على أن الحِطَابَ للرسول، أي: إلا أن تَقْطَعِ أَنْتِ قُلُوبَهُمْ بِقَتْلِهِمْ. وقرأ الحسن: «إلى أن»، وفي قراءة عبد الله: «ولو قَطَّعْتَ قُلُوبَهُمْ»، وعن طلحة: «ولو قَطَّعْتَ قُلُوبَهُمْ»؛ على حِطَابِ الرسول أو كُلِّ مُحَاطَبٍ.

وقيل: معناه: إلا أن يتوبوا توبةً تَقْطَعُ بها قُلُوبَهُمْ نَدَمًا وَأَسْفًا على تفریطهم.

[إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْحَيَاةُ يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١١﴾]

قوله: (ذِكْرُ التَّقْطِيعِ تصويراً لحالِ زوالِ الرِّبِّيةِ عنها): أي: كنايةً عن أن الرِّبِّيةَ باقيةٌ مُتَمَكِّنَةٌ فيها غيرُ زائلة، فلو صُوِّرَ أَنَّ قُلُوبَهُمْ تُقْطَعُ وَتُفْرَقُ قِطْعاً حَتَّى تَخْرُجَ الرِّبِّيةُ مِنْهَا لَزَالَتْ، وأما ما دامت سالمةً مُجْتَمِعَةً فالرِّبِّيةُ باقيةٌ مُتَمَكِّنَةٌ فيها، ولَمَّا كَانَتِ الكِنَايَةُ غيرَ مُنَافِيَةٍ لإرادةٍ غيرِ ما وُضِعَ له اللفظُ وإرادةٍ ما وُضِعَ له، قال: «فيجوز» بالفاء^(١)، وَعَطَفَ عَلَيْهِ: «ويجوزُ أن يُرادَ حقيقته».

قال القاضي: «إِلَّا أَنْ تَقْطَعِ قُلُوبَهُمْ» قِطْعاً بَحِيثٌ لَا يَبْقَى لَهَا قَابِلِيَةُ الإِدْرَاكِ وَالْإِضْهَارِ، وهو في غايةِ المُبَالِغَةِ، وَالاسْتِثْنَاءُ مِنْ أَعْمِ الأَزْمَنَةِ^(٢).

قوله: (و«تَقْطَعُ» بفتح التاء): ابنُ عامِرٍ وحفصٌ وحمزة، والباقون: بِضَمِّهَا^(٣).

(١) تحرّف في (ح) إلى: «تَأْتِئاً».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٤).

(٣) في (ط): «بفتحها»، وهو خطأ، والمثبت من (ح)، وهذه الفقرة سقطت من (ف). وانظر: «التيسير»

ص ١٢٠، و«حجة القراءات» ص ٣٢٤.

مَثَلُ اللَّهِ إِيَابَتَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَىٰ بَدْلِهِمْ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِهِ بِالشَّرْوَى، وَرَوَى: تَاجَرَهُمْ فَأَعْلَىٰ لَهُمُ الثَّمَنُ، وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَجَعَلَ لَهُمُ الصَّفَقَتَيْنِ جَمِيعاً، وَعَنْ الْحَسَنِ: أَنْفُساً هُوَ خَلَقَهَا، وَأَمْوَالاً هُوَ رَزَقَهَا. وَرَوَى: أَنَّ الْأَنْصَارَ حِينَ بَايَعُوهُ عَلَى الْعَقَبَةِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: اشْتَرَطَ لِرَبِّكَ وَلِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ، قَالَ: «أَشْتَرِطُ لِرَبِّي أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَأَشْتَرِطُ لِنَفْسِي أَنْ تَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ أَنْفُسَكُمْ». قَالَ: فَإِذَا فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَمَا لَنَا؟ قَالَ: «لَكُمْ الْجَنَّةُ». قَالُوا: رِيحَ الْبَيْعِ، لَا نُثْقِلُ وَلَا نَسْتَقِيلُ.

وَمَرَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُعْرَابِيٌّ وَهُوَ يَقْرَأُهَا، فَقَالَ: كَلَامٌ مِنْ؟ قَالَ: «كَلَامُ اللَّهِ»، فَقَالَ: بَيْعٌ - وَاللَّهِ - مُرِيحٌ، لَا نُثْقِلُهُ وَلَا نَسْتَقِيلُهُ، فَخَرَجَ إِلَى الْغَزْوِ، فَاسْتَشْهَدَ فِيهِ.

﴿يُقْتَلُونَ﴾ فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ، كَقَوْلِهِ: «وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ» [الصف: ١١]، وَقُرِئَ: «فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ» عَلَى بِنَاءِ الْأَوَّلِ لِلْفَاعِلِ، وَالثَّانِي لِلْمَفْعُولِ،

قَوْلُهُ: (فَجَعَلَ لَهُمُ الصَّفَقَتَيْنِ): أَيِ: الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الثَّمَنُ وَالثَّمَنُ، أَيِ: لَا يَعُودُ الرَّبِيحُ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِلَّا إِلَيْهِمْ. النِّهَايَةُ: «الصَّفَقَةُ: السَّمَرَةُ مِنَ الصَّفْقِ بِالْيَدَيْنِ عِنْدَ الْمُبَايَعَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَلْهَاهُمْ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ»^(١)، أَيِ: التَّبَايُعِ».

قَوْلُهُ: (فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ)، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَىٰ أْتَى بِالْمُضَارَعِ كَأَنَّهُ قِيلَ: اشْتَرَيْتُ مِنْكُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْأَزْلِ، وَأَعْطَيْتُ ثَمَنَهَا الْجَنَّةَ، فَسَلَّمُوا الْمَبِيعَ وَاسْتَمَرُّوا عَلَى الْقِتَالِ، وَمِنْ ثَمَّ عَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: «فَاسْتَشِيرُوا»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ): «فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ» عَلَى بِنَاءِ الْأَوَّلِ لِلْفَاعِلِ، وَالثَّانِي لِلْمَفْعُولِ: حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ: يَبْدَأَنَّ بِالْمَفْعُولِ قَبْلَ الْفَاعِلِ، وَالْبَاقُونَ: يَبْدَأُونَ بِالْفَاعِلِ قَبْلَ الْمَفْعُولِ^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٨) وَ(٢٣٥٠) وَ(٧٣٥٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٩٢) وَ(٢٤٩٣) بِنَحْوِهِ.

(٢) هَذِهِ الْفَقْرَةُ سَقَطَتْ مِنْ (ح) وَ(ف)، وَأَثْبَتَهَا مِنْ (ط).

(٣) انظُرْ: «التَّيْسِيرُ» ص ٩٣، وَ«حِجَةُ الْقَرَاءَاتِ» ص ٣٢٥.

وعلى العكس، ﴿وَعَدَا﴾ مصدرٌ مُؤَكَّد، وأخبرَ بأن هذا الوعد الذي وَعَدَهُ للمُجَاهِدِينَ في سبيله وعدُّ ثابت، قد أثبتته ﴿فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ كما أثبتته في القرآن، ثم قال: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ﴾ لأنَّ إخلافَ الميعادِ قبيح، لا يُقدِّمُ عليه الكِرَامُ مِنَ الخلق، مَعَ جَوَازِهِ عليهم لحاجتهم إليه، فكيفَ بالغَيِّ الذي لا يجوزُ عليه قَبِيحٌ قَطُّ؟ ولا ترى ترغيباً في الجهادِ أَحْسَنَ منه وأبلغ.

قوله: (وعدُّ ثابتٌ قد أثبتته ﴿فِي التَّوْرَةِ﴾): يعني: ﴿حَقًّا﴾ بمعنى: ثابتاً، وكان مِنَ المعلومِ ثبوتُ هذا الحكمِ في القرآن، فقرَنَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ معه في سبيلِ واحد، ليؤدِّنَ بالاشتراك، ولذلك أتى بحرفِ التشبيهِ وقال: «كما أثبتته في القرآن»، إلخاقاً لِمَا لا يُعرَفُ بها يُعرَفُ. قوله: (لأنَّ إخلافَ الميعادِ قبيح) إلى آخره: تعليلٌ لِمَا يُعطيهِ الاستيفاهمُ وبناءً «أفعل» في قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَى﴾ من معنى المبالغة.

قوله: (ولا ترى ترغيباً في الجهادِ أَحْسَنَ منه وأبلغ): وذلك أنه تعالى لَمَّا مَثَّلَ صُورَةَ بَدَلِ المؤمنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَصُورَةَ إِثَابَتِهِ عَزَّ وَجَلَّ لِيَاهُمُ بِهِ بِالْجَنَّةِ، بِالبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، أتى بقوله: ﴿يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ بيانا، لأنَّ مكانَ التسليمِ المعركة، لأنَّ البَيْعَ سَلَّمَ^(١)، ومن ثَمَّ قيل: ﴿يَأْتِي لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾، ولم يقل: بالجنة، وأبرزَ الأمرَ في صُورَةَ الخبر، ثم أَلَزَمَ البَيْعَ مِنْ جَانِبِهِ، وَضَمَّنَ إِصْطِلَاحَ الثَّمَنِ إِلَيْهِمْ، بقوله: ﴿وَعَدَا عَلَيْكُمْ حَقًّا﴾، أي: لا إقالة ولا استقالة^(٢) مِنْ حَضْرَةِ رَبِّ الْعِزَّةِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ثُمَّ مَا اكْتَفَى بِذَلِكَ، بَلْ عَيَّنَ الصُّكُوكَ الْمُثَبَّتَ فِيهَا هَذِهِ الْمَبَايَعَةَ^(٣)، وَهِيَ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَالْفُرْقَانُ، وَأُذِنَ بِالسَّجَلِ أَيْضاً، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ﴾، وَخَصَّهُ بِاسْمِهِ الْجَامِعِ^(٤)،

(١) قال العلامة الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص ١٢٠: «السلم» اسمٌ يُعقَدُ يُوجِبُ المِلْكَ للبائع في الثمن عاجلاً، وللمشتري في الثمن (أي: المبيع أو السلعة) آجلاً.

(٢) الإقالة في البيع: فسخه، وعودة المبيع إلى مالكه، والثمن إلى المشتري، والاستقالة: طلبُ الإقالة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤: ١٣٤)، مادة (قيل).

(٣) في (ح) و(ف): «المبالغة»، والمثبت من (ط).

(٤) أي: بلفظ الجلالة.

[التَّائِبُونَ الْعَمِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْمُخْلِصُونَ الْمَحْسِنُونَ
الْمُتَّقِينَ بِالْمَعْرُوفِ وَالشَّاهِدِينَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَمْلُوفُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَيَشْرِ الْمُؤْمِنِينَ] ﴿

[١١٢]

﴿التَّائِبُونَ﴾ رفع على المدح، أي: هم التائبون، يعني المؤمنين المذكورين، ويبدل عليه قراءة عبد الله وأبي رضي الله عنهما: «التائبين» بالياء، إلى قوله: «والحافظين»؛ نصباً على المدح، ويجوز أن يكون جراً؛ صفة لـ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، وجوز الزجاج أن يكون مبتدأ خبره محذوف، أي: التائبون العابدون من أهل الجنة أيضاً وإن لم يجاهدوا، كقوله: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]، وقيل: هو رفع على البدل من الضمير في ﴿يُقْتَلُونَ﴾، ويجوز أن يكون مبتدأ، وخبره: ﴿الْعَمِيدُونَ﴾ وما بعده؛ خبر بعد خبر، أي: التائبون من الكفر على الحقيقة: الجامعون لهذه الخصال. وعن الحسن: هم الذين تابوا من الشرك، وتبرؤوا من النفاق.

ووصفه موضع الضمير، وأبرز التركيب في صيغة الإنشائية - وقد سبقت خواصه في قوله: ﴿وَمَنْ يَفِرْ الذُّنُوبَ إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٣٥] -، ثم ختمها بقُدْلُكَةِ^(١) حسنة على سبيل التذييل، وهو قوله: ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

قوله: (كقوله: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾) أي: في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]^(٢)، أي: كلاً من القاعدين والمجاهدين وعد الله الثبوت^(٣)، وهو الجنة.

قوله: (أي: التائبون من الكفر على الحقيقة: الجامعون لهذه الخصال)، كقولك: المتقي: هو

(١) قال أبو البقاء الكفوي في «الكليات» (٣: ٣٥٥): «القُدْلُكَةُ: مأخوذ من قول الحُساب: «فذلك كان كذا»، «فذلك»: إشارة إلى حاصل الحساب ونتيجته، ثم أُطْلِقَ لَفْظُ «القُدْلُكَةُ» لكل ما هو نتيجة مُتَفَرِّعَةٌ على ما سبق، حساباً كان أو غيره».

(٢) من قوله: «في قوله تعالى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ح): «الحسنى»، والأمر قريب.

﴿الْمَكِيدُونَ﴾: الَّذِينَ عَبَدُوا اللَّهَ وَحَدَهُ، وَأَخْلَصُوا لَهُ الْعِبَادَةَ، وَحَرَصُوا عَلَيْهَا.
 و﴿السَّيِّحُونَ﴾: الصَّائِمُونَ؛ شَبَّهُوا بِذَوِي السِّيَاحَةِ فِي الْأَرْضِ فِي امْتِنَاعِهِمْ مِنْ
 شَهْوَاتِهِمْ، وَقِيلَ: هُمْ طَلَبَةُ الْعِلْمِ يَسِيحُونَ فِي الْأَرْضِ، يَطْلُبُونَهُ فِي مَطَانِهِ.
 [﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ
 مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ ١١٣]

قيل: قال ﷺ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنْتَ أَعْظَمُ النَّاسِ عَلَيَّ حَقًّا، وَأَحْسَنُهُمْ عِنْدِي يَدًا،
 فَقُلْ كَلِمَةً تَجِبُ لَكَ بِهَا شِفَاعَتِي»، فَأَبَى، فَقَالَ: «لَا أَزَالُ أَسْتَغْفِرُ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْهُ»، فَنَزَلَتْ.
 وَقِيلَ: لَمَّا افْتَتَحَ مَكَّةَ سَأَلَ: أَيُّ أَبْوَيْهِ أَحَدَثُ بِهِ عَهْدًا؟ فَقِيلَ: أُمَّتُكَ آمَنَةٌ، فَزَارَ
 قَبْرَهَا بِالْأَبْوَاءِ، ثُمَّ قَامَ مُسْتَعْبِرًا، فَقَالَ: «إِنِّي اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّي، فَأَذِنَ لِي،
 وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي الِاسْتِغْفَارِ لَهَا، فَلَمْ يَأْذَنْ لِي»، فَنَزَلَتْ.

وهذا أصح؛ لأنَّ موتَ أبي طالبٍ كانَ قبلَ الهجرة، وهذا آخرُ ما نزلَ بالمدينة.

الذي يُؤْمِنُ وَيُصَلِّي وَيُزَكِّي، وَإِنَّمَا قَالَ: «عَلَى الْحَقِيقَةِ»، وَفَسَّرَ ﴿الْمَكِيدُونَ﴾ بِقَوْلِهِ: «الَّذِينَ
 عَبَدُوا اللَّهَ وَحَدَهُ وَأَخْلَصُوا لَهُ الْعِبَادَةَ»؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ^(١) مُعْرِفَةٌ بِاللَّامِ، وَقَدْ عَطَفَتْ بَعْضُهَا
 عَلَى بَعْضٍ، لِلتَّنْبِيهِ عَلَى اسْتِقْلَالِ كُلِّ بِالْكَمَالِ، فَلَا يُجْمَلُ مِثْلُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْحَصْرِ إِلَّا
 لِيُؤْذَنَ بِلُغِ الْغَايَةِ، وَعَلَيْهِ كَلَامُ الْحَسَنِ.

قوله: (مُسْتَعْبِرًا): يُقَالُ: اسْتَعْبَرَ بِالْبُكَاءِ: بَالَعَهُ فِيهِ. و«الْأَبْوَاءِ»: مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ،
 وَعِنْدَهُ بَلَدٌ يُنْسَبُ إِلَيْهِ. النِّهَايَةُ: «الْأَبْوَاءِ» - بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْبَاءِ وَالسَّمَدِ - : جَبَلٌ بَيْنَ مَكَّةَ
 وَالْمَدِينَةِ، وَعِنْدَهُ بَلَدٌ يُنْسَبُ إِلَيْهِ.

قوله: (وهذا أصح؛ لأنَّ موتَ أبي طالبٍ كانَ قبلَ الهجرة، وهذا آخرُ ما نزلَ بالمدينة):

(١) يُرِيدُ: أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ أَعْرَبَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الْمَكِيدُونَ﴾ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَي: «هُمُ التَّائِبُونَ»، ثُمَّ اتَّبَعَهُ
 بِقَوْلِهِ: ﴿الْمَكِيدُونَ الْمَكِيدُونَ...﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، وَكُلُّهَا أَخْبَارٌ، وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ مُعْرِفَةٌ بِاللَّامِ، وَفِي
 ذَلِكَ إِفَادَةُ الْحَصْرِ كَمَا سَيُصْرِّحُ بِهِ.

قال صاحب «التقريب»: وفيه نظر، إذ يجوز أن النبي ﷺ كان مُسْتَعْفِراً لأبي طالب إلى نُزولها، والتشديد مع الكفار إنما ظهر في هذه السورة.

وقلت: هذا هو الحق، والرواية الأولى - وهي أن تكون نازلة في أبي طالب - هي الصحيحة، لِمَا رَوَيْنَا عن البخاريِّ ومُسْلِمٍ والنسائيِّ^(١) عن المُسيَّبِ بنِ حَزَنٍ: لَمَّا حَضَرَتْ أبا طالبٍ الوفاةُ، جاءه رسولُ الله ﷺ، قال: «أبي عمُّ، قُلْ: لا إلهَ إلا اللهُ، كلمةٌ أحاجُّ لك بها عندَ الله» إلى قوله: قال أبو طالبٍ آخَرَ ما كَلَّمَهُمْ: أنا علىٰ مِلَّةِ عبدِ المُطَلِّبِ، وأبى أن يقول: لا إلهَ إلا اللهُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لأستغفرنَّ لك ما لم أنهِ عنك»، فنزلت: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾ الآية^(٢).

وأما حديثُ أمِّه: فرويناها عن مُسْلِمٍ وأحمدَ بنِ حنبلٍ وأبي داودَ وابنِ ماجهَ والنسائيِّ^(٣) عن أبي هريرة: أتى رسولُ الله ﷺ قبرَ أمِّه، فبكى، وأبكى من حوله، فقال رسولُ الله ﷺ: «استأذنت ربي أن أستغفرَ لها فلم يأذن لي، واستأذنتُ أن أزورَ قبرَها فأذن لي، فزوروا القبور، فإنها تذكركم الموت».

وأما قولُ المُصنِّف: «سألَ أيُّ أبويه أحدثُ به عهداً؟ لا وَجَهَ له، ولا جاءتِ الروايةُ به؛

(١) البخاري (٣٨٨٤) و(٤٦٧٥) و(٤٧٧٢) و(٦٦٨١)، ومسلم (٢٤)، والنسائي (٢٠٣٥).

(٢) وفي أكثر الروايات زيادةُ نزولِ آيةٍ أُخرى في هذه القِصَّة، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

قال الإمامُ الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمه اللهُ تعالى في «فتح الباري» (٧: ١٩٥): «أما نُزولُ هذه الآيةِ الثانيةِ فواضحٌ في قِصَّةِ أبي طالبٍ، وأما نُزولُ التي قبلها ففيه نظرٌ، ويظهرُ أن المرادَ أنَّ الآيةَ المُتعلِّقةَ بالاستغفارِ نزلت بعدَ أبي طالبٍ بمُدَّةٍ، وهي عامَّةٌ في حقِّه وفي حقِّ غيره، ويُوضِّحُ ذلك ما سيأتي في التفسيرِ [أي: عند البخاري برقم (٤٧٧٢)] بلفظ: «فأنزل اللهُ بعدَ ذلك: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية، وأنزل في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، ولاحمد [في «مسنده» (٩٦١٠) و(٩٦٨٧)] من طريق أبي حازم عن أبي هريرة - في قِصَّةِ أبي طالب - قال: «فأنزل اللهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾». قلت: وبه يظهرُ أنَّ ما تَعَقَّبَ به المُؤَلِّفُ الزمخشريُّ رحمهما اللهُ تعالى لا يُسَلِّمُ له.

(٣) مسلم (٩٧٦)، وأحمد (٩٦٨٨)، وأبو داود (٣٢٣٤)، وابن ماجه (١٥٧٢)، والنسائي (٢٠٣٤).

وقيل: استغفر لأبيه. وقيل: قال المسلمون: ما يَمْنَعُنَا أَنْ نَسْتَغْفِرَ لِأَبَائِنَا وَذَوِي قَرَابَتِنَا، وقد استغفر إبراهيم لأبيه، وهذا مُحَمَّدٌ يَسْتَغْفِرُ لِعَمِّهِ.

﴿ مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ ﴾: ما صَحَّ له الاستغفارُ في حُكْمِ الله وحِكْمَتِهِ، ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ لأنهم ماتوا على الشُّرْكِ.

[﴿ وَمَا كَانِ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتَاءَهُ فَمَا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرًّا مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾ ١١٤]

قرأ طلحة: «وما استغفر إبراهيم لأبيه»، وعنه: «وما يستغفر إبراهيم»، على حكاية الحال الماضية، ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتَاءَهُ ﴾ أي: وَعَدَّهَا إبراهيمُ أباه، وهو قوله: ﴿ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾ [المتحنة: ٤]، ويدلُّ عليه قراءةُ الحسنِ وحمادِ الراوية: «وَعَدَّهَا أباه».

فإن قلت: كيف خفي على إبراهيم أن الاستغفار للكافر غير جائز، حتى وعده؟ قلت: يجوز أن يظن أنه ما دام يرجي منه الإيمان، جاز الاستغفار له، على أن امتناع جواز الاستغفار للكافر إنما علم بالوحي، لأن العقل يجوز أن يغير الله للكافر، ألا ترى إلى قوله عليه السلام لعمري: «لأستغفرن لك ما لم أنه»، وعن الحسن: قيل لرسول الله ﷺ: إن فلاناً يستغفر لأبائه المشركين، فقال: «ونحن نستغفر لهم»، فنزلت. وعن علي رضي الله عنه: رأيت رجلاً يستغفر لأبويه، وهما مشركان، فقلت له، فقال: أليس قد استغفر إبراهيم؟

للعلم بأنه صلوات الله عليه ولد وأبوه لم يكن حياً، قال ابن الجوزي في كتاب «الوفا»: «ولد عبد الله لأربع وعشرين سنة مضت من ملك كسرى، ثم تزوجت به آمنة، فلما حملت برسول الله ﷺ توفي، وقد قيل: إن عبد الله توفي بعد ولادة رسول الله ﷺ، ولا يصح ذلك. وكان رسول الله ﷺ مع أمه آمنة، فلما بلغ ست سنين خرجت إلى أخوالها بني عبد بن النجار بالمدينة تزورهم، ثم رجعت به إلى مكة، فلما كانوا بالأبواء توفيت أمه، فقبرها هناك».

قوله: (وعن علي رضي الله عنه: رأيت رجلاً يستغفر لأبويه) الحديث: رواه الترمذي والنسائي^(١)، وفي آخره: «فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فنزلت الآية».

(١) الترمذي (٣١٠١)، والنسائي (٢٠٣٦).

فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾؟ قلت: معناه: فلما تبين له من جهة الوحي أنه لن يؤمن، وأنه يموت كافراً، وانقطع رجاءه عنه، قطع استغفاره، فهو كقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].

﴿أَوْهٌ﴾ فَعَالٌ؛ مِنْ: أَوْهٌ، كـ «لَالٌ» مِنَ اللَّوْلُو، وهو الذي يُكثِرُ التَّأَوُّهَ، ومعناه: أنه لِفِرْطٍ تَرَجُّمِهِ وَرِقَّتِهِ وَحِلْمِهِ كَانَ يَتَعَطَّفُ عَلَى أَبِيهِ الْكَافِرِ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ، مع شكاسته عليه، وقوله: ﴿لَا رَحْمَتَكَ﴾ [مريم: ٤٦].

قوله: (فما معنى قوله: ﴿فَلَمَّا بَيَّنَّ﴾؟) وَجْهُ السُّؤَالِ: لَمْ يَزَلْ أَبُو إِبْرَاهِيمَ كَافِرًا، وَالْكَافِرُ عَدُوٌّ لِلَّهِ، فَكَيْفَ قِيلَ: ﴿فَلَمَّا بَيَّنَّ﴾، كَأَنَّهُ كَانَ خَفِيًّا كُفْرُهُ؟ وَأَجَابَ: أَنَّهُ مَا كَانَ كُفْرُهُ خَفِيًّا^(١)، بَلْ كَانَ يُرْجَى مِنْهُ الْإِيْمَانُ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْوَحْيِ أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا انْقَطَعَ رَجَاؤُهُ.

قوله: (﴿أَوْهٌ﴾ فَعَالٌ؛ مِنْ: أَوْهٌ): قَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي «دُرَّةِ الْغَوَاصِ»: «يَقُولُونَ فِي التَّأَوُّهِ: أَوْهٌ، وَالْأَفْصَحُ أَنْ يُقَالَ: أَوْهٌ، بِكَسْرِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا وَفَتْحِهَا، وَالْبُكْسُ أَعْلَبُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَأَوْهٍ لِدِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا وَمِنْ [بُعْدِ]^(٢) أَرْضِ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ

وَقَدْ شَدَّدَ بَعْضُهُم الْوَاوَ، فَقَالَ: أَوْهٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَذَفَ الْهَاءَ وَكَسَرَ الْوَاوَ، فَقَالَ: أَوْ، وَتَصْرِيفُ الْفِعْلِ مِنْهَا: أَوْهٌ وَتَأَوُّهُ، الْمَصْدَرُ: الْآهَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُ مُثَقِّبِ الْعَبْدِيِّ:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بَلِيلِ تَأَوُّهُ آهَةَ الرَّجْلِ الْحَزِينِ^(٣)

(١) قوله: «خفياً كفره، وأجاب أنه ما كان كفره خفياً»، سقط من (ح).

(٢) قوله: «بُعْدِ» سقط من الأصول الخطية، وأثبتته من «درة الغواص»، وكذا هو في «الصحاح» للجوهري، مادة (أوه)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (أوه).

(٣) «ديوان المثقَّب» ص ١٩٤، وانظر: «المفضَّلِيَّات» ص ٢٩١، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤٧)، و«الصحاح» للجوهري، مادة (رحل) و(أوه)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (رحل) و(أوه).

[وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمَ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * إِنَّ اللَّهَ لَهُ مَلَكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١١٥-١١٦﴾]

يعني: ما أمر الله بأتقائه واجتنابه - كالأستغفار للمُشركين وغيره مما نهى عنه، وتبين أنه محذور - لا يُؤاخذُ به عباده الذين هداهم للإسلام، ولا يُسميهم ضلالاً،

وفسّر بعضهم «الأواه» بأنه: الذي يتأوه من الذنوب، وقيل: المتصرّع في الدعاء^(١).
وقيل: لأل^(٢): فعّال، كضرب، ولؤلؤ: رباعيّ مثل: برّثن، والرباعيّ لا يُؤخذ منه فعّال، لأنه يعودُ إلى الحذف، فتصيرُ هادِماً، وأنت تقصدُ البناء، فـ«لأل» وُضع من تركيب «لأل»، لِمَنْ يُلابِسُ اللؤلؤَ وَيبيعه، كالسَّمَانِ والعَوَاجِ^(٣)، قال الفراء: سمعتُ العرب تقولُ لصاحبِ اللؤلؤة: لأل، مثل: لعّال، والقياسُ: لأء، مثل: لعّاع. نقله الجوهري^(٤).

قوله: (ما أمر الله بأتقائه): تفسيرٌ لقوله: ﴿يُبَيِّنَ لَهُمَ مَا يَتَّقُونَ﴾، و﴿مَا﴾ موصولة، وكذا في «ما أمر الله» موصولة، و«من» في «مما نهى عنه» بيانٌ لـ«غيره»، والخبرُ «لا يُؤاخذُ به»، وفي هذا التقرير بيانٌ لاتصالِ هذه الآيةِ بآيها.

قوله: (ولا يُسميهم ضلالاً): قيل: فيه إيحاءٌ إلى مذهبه، وقال الواحدي: «وما كان الله ليوقع الضلالةَ في قلوبهم»^(٥).

(١) «درة الغواص» للحريز ص ١٨٠.

(٢) تحرف في (ج) و(ف) إلى: «لأن»، والمثبت من (ط)، وهو الصواب.

(٣) الأول: مَنْ يبيعُ السَّمَنَ، والثاني: مَنْ يبيعُ العاج.

(٤) ووهه الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (لؤلؤ)، في أنّ القياس ما ذكر، فقال: «بانهم: لأل ولأء ولالاء، والقياس: لؤلؤي، لا لأء ولا لأل، ووهه الجوهري»، يعني: أنّ «لأء» و«لأل» مستعملتان في كلام

العرب، لكنها على خلاف القياس. وانظر التفصيل في شرحه «تاج العروس» للزبيدي.

وترسّم الكلمة في بعض المعاجم «لأل»، و«لأل»، ولعلها أوجهٌ لثلاث جمع الشدة والمدّة.

(٥) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٢٩).

ولا يَحْذَرُهُمْ، إلا إذا أقدّموا عليه بعد بيان حَظَرِهِ عليهم، وعِلْمِهِمْ بأنه واجب الاتِّقَاءِ والاجْتِنَابِ، وأما قبل العِلْمِ والبيان فلا سبيلَ عليهم، كما لا يُؤَاخِذُونَ بِشُرْبِ الخمر، ولا يَبِيعُ الصّاع بالصّاعينِ قبلَ التحريم.

وهذا بيانٌ لِعُدْرِ مَنْ خافَ المُؤاخِذَةَ بالاستِغْفارِ للمُشْرِكِينَ قبلَ وُرُودِ النهي عنه. وفي هذه الآيةِ شديدةٌ ما ينبغي أن يُغفلَ عنها، وهي أنَّ المَهْدِيَّ للإسلام إذا أقدّمَ على بعضِ محظوراتِ الله داخلٌ في حُكْمِ الإضلالِ،

وقلت: بل الحقُّ ما ذكره المُصنّف؛ لأنَّ الآياتِ الثلاثِ المُصدّرةَ بقوله: ﴿مَا كَانَتْ﴾ في نظام واحد، وهو في الآيةِ الأولى والثانيةِ بمعنى: لا ينبغي، المعنى: لا يَصِحُّ ولا يَسْتَقِيمُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ اللهُ تَعَالَى لَهُمْ أَنَّهُمْ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ، وكذلك لا يَسْتَقِيمُ مِنَ لُطْفِ الباري وأفضاليهِ أَنْ يَذُمَّ الْمُؤْمِنِينَ وَيُؤَاخِذَهُمْ وَيُسَمِّيَهُمْ ضَلَالًا حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ، وهو أن الاستِغْفارَ على مَنْ ماتَ مُشْرِكًا غيرَ جائزٍ، فإذا بَيَّنَّ لَهُمْ ذَلِكَ فلم يتركوا الاستِغْفارَ فحيثُ يُسَمِّيَهُمْ ضَلَالًا وَيَذُمَّهُمْ^(١)، ثُمَّ أَوْقَعَ حَالَ الخليلِ عليه السَّلَامُ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ مُسْتَطَرِدًّا مُؤَكِّدًا كَالاعتراضِ، وَيُؤَيِّدُهُ كَلَامُ القَاضِي: ﴿وَمَا كَانَتْ اللهُ يُضِلُّ قَوْمًا﴾ أي: لَيْسَمِّيَهُمْ ضَلَالًا وَيُؤَاخِذَهُمْ^(٢).

قوله: (كما لا يُؤَاخِذُونَ بِشُرْبِ الخمر، ولا يَبِيعُ الصّاع بالصّاعين): يعني: الاستِغْفارُ لِآبَاءِ المُشْرِكِينَ مِنْ قَبْلِ هَاتَيْنِ المَعْصِيَتَيْنِ؛ فِي أَنَّ العَقْلَ يُجَوِّزُ ذَلِكَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ. قوله: (وفي هذه الآيةِ شديدة): أي: حَصلَةُ أو بَلِيَّةٌ أو قارِعَةٌ أو داهية، حَذَفَ الموصوفِ، كما حَذَفَ الصَّلَةَ فِي قولِهِمْ: «جاءَ بَعْدَ اللَّتْيَا وَالتِّي»^(٣)؛ لِشِدَّةِ الأَمْرِ وفضاعته.

(١) من قوله: «حتى يبين لهم ما يتقون، وهو أن الاستغفار» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبت من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٦).

(٣) اللَّتْيَا وَالتِّي: تصغير «التّي»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (لتا)، والتصغيرُ هنا للتعظيم، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ١٦٤): «يُكْنَى بِهَا عَنِ الشُّدَّةِ، وَالتِّي: تصغيرُ «التّي»، وهي عبارة عن الداهية المتناهية، كما قالوا: الدَّهِيمُ وَالتَّهِيمُ ...، وَكُلُّ هَذَا تَصْغِيرٌ يُرَادُ بِهِ التَّكْبِيرُ، وَالتِّي: عبارة عن =

والمُرَادُ بـ ﴿مَا يَتَّقُونَ﴾: ما يجب اتِّقَاؤُهُ للنهي، فأما ما يُعَلِّمُ بالعقل - كالصِّدْقِ في الخبر، ورَدُّ الودِيعَةِ - : فغيرُ موقوفٍ على التوقيف.

[﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ١١٧]

﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾ كقوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، وقوله: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَذُنُوبِكَ﴾ [غافر: ٥٥، محمد: ١٩]،

يعني: في الآية تهديدٌ عظيمٌ للعلماء الذين يُقَدِّمُونَ على المناكير؛ على سبيلِ الإدماج^(١)، وتسميتهم ضلَّالاً من بابِ التخليط، ثم أكَّدَ الوعيدَ على سبيلِ الاستئنافِ بإثباتِ العلمِ المحيط، والقدرةِ الكاملةِ الدالةِ على الإعادةِ للجزاء، حينَ لا ناصرَ سواه، من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ * إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴿ الآية.

قوله: (وأما ما يُعَلِّمُ بالعقل): ففيه الخِلافُ المشهور^(٢)، الانتصاف: «قاعدةُ الحسنِ والقبحِ تقتضي أن العقلَ حاكم، والشَّرْعَ كاشِفٌ لها غُمُضٌ، وقد تقدَّم بطلانُها»^(٣).

قوله: ﴿تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾ كقوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾: وبيانُ وَجْهِ تشبيهِ الآيتينِ ما

= الداهية التي لم تبلغ تلك النهاية، وهما عَلَمَانِ للدَّاهية، ولهذا استغنيا عن الصَّلَةِ، وقال في موضع آخر (١: ٩٢): «هما الدَّاهيةُ الكبيرةُ والصَّغيرةُ، كَتَى عن الكبيرة بلفظِ التصغير؛ تشبيهاً بالحية، فإنها إذا كُتِرَ سَمُّهَا صَغُرَتْ، لأنَّ السَّمَّ يَأْكُلُ جَسَدَهَا».

(١) قال المُولَّفُ العلامةُ الطيِّبِيُّ رحمه الله تعالى في «التيان في البيان» ص ٣٢٢: «الإدماج: هو أن يُضْمَنَ كلامٌ سبقَ لَوْضُفٍ وَضُفًا آخَرَ، كقوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف: ١٥]، سبقت لإثباتِ مِنَّةِ الوالدةِ على الوالد، وفيها أن أقلَّ مُدَّةِ الحملِ ستة أشهر، ويُسمَّى هذا النوعُ في أصول الحنفية بإشارةِ النص».

وسَتَعَرَّضَ المُولَّفُ للإدماجِ بشيءٍ من التوضيحِ والتمثيلِ في تفسيرِ الآيةِ ٣٥ من سورة يونس ص ٤٨٣.

(٢) أي: بين أهل السُنَّةِ والمعتزلة.

(٣) «الانتصاف» لابن المنبِّير (٢: ٢١٧) بحاشية «الكشاف».

وهو بَعَثُ لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَى التَّوْبَةِ، وأنه ما من مُؤْمِنٍ إِلَّا وَهُوَ مُتَحَاجٌّ إِلَى التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، حَتَّى النَّبِيُّ وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَإِبَانَةٌ لِفَضْلِ التَّوْبَةِ وَمِقْدَارِهَا عِنْدَ اللَّهِ، وَأَنَّ صِفَةَ التَّوَّابِينَ الْأَوَّابِينَ صِفَةُ الْأَنْبِيَاءِ، كَمَا وَصَفَهُمُ بِالصَّالِحِينَ لِيُظْهِرَ فَضِيلَةَ الصَّلَاحِ.

وقيل: معناه: تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ إِذْنِهِ لِلْمُنَافِقِينَ فِي التَّخَلُّفِ عَنْهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ [التوبة: ٤٣].

﴿فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾: فِي وَقْتِهَا، وَالسَّاعَةُ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَى الزَّمَانِ الْمُطْلَقِ، كَمَا اسْتُعْمِلَتِ الْعِدَاةُ وَالْعَشِيَّةُ وَالْيَوْمُ:

عِدَاةٌ طَفَّتْ عَلَيَّ بِكُرْبُنُ وَإِثْلٍ

قال: «وهو بَعَثُ لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَى التَّوْبَةِ» عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَنْ يَسْتَعْنِي عَنِ التَّوْبَةِ، فَوُصِفَ بِهَا لِيَكُونَ بَعَثًا لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَى التَّوْبَةِ، «وَإِبَانَةٌ لِفَضْلِ التَّوْبَةِ» عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧]، وَحَمَلَةُ الْعَرْشِ لَيْسُوا مَنْ لَا يُؤْمِنُونَ، لَكِنْ ذَكَرَ الْإِيمَانَ لِيَسْرِفَهُ وَالتَّرغِيبَ فِيهِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَأَنَّ صِفَةَ الْأَوَّابِينَ صِفَةُ الْأَنْبِيَاءِ»، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ «تَابَ اللَّهُ» لِمُجَرَّدِ الْوَصْفِ عَطْفٌ قَوْلِهِ: «وقيل: معناه: تَابَ اللَّهُ [عليه]»^(١) مِنْ إِذْنِهِ لِلْمُنَافِقِينَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، لِأَنَّهُ بِإِزَاءِ مَا الْأَوَّلَى عَدَمُهُ.

قوله: (وأنه ما من مؤمنٍ إلا وهو محتاج) عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: «وهو بعث»، كما أن قوله: «وأن صفة التوابين» عطفٌ على قوله: «وإبانة لفضل التوبة» كذلك.

قوله: (عداة طفت عليَّ بكربنٍ وإثلٍ): تمامه:

وَعَاجَتِ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمٍ^(٢)

(١) لفظة «عليه» ليست في الأصول الخطية، وأثبتها من «الكشاف».

(٢) البيتُ لِقَطْرِي بْنِ الْفُجَاءَةِ أَحَدِ الْخَوَارِجِ، كَمَا فِي «الْكَامِلِ» لِلْمُبَرِّدِ (٣: ٢١٥)، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ بِلَفْظِ: «وَعَجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمٍ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

عَشِيَّةً قَارَعْنَا جُدَامَ وَحِمِيرًا
إِذَا جَاءَ يَوْمًا وَارِثِي يَبْتَغِي الْغِنَى

والعُسرة: حالهم في غزوة تبوك،

يقول: إنهم علّوا في المنزلة والغلبة على العدو. «عاج»: أي: مال، والعوج: عطف رأس البعير بالزمام، «شَطَطَرٌ تَمِيمٌ»: نحوهم، طفا العودُ على الماء؛ أي: جَرَى، «عَلَمَاءُ»: أصله: على الماء، والقياسُ الإدغامُ لاجتماعِ المُتجانِسِينَ، فلَمَّا سَكَنَ الثاني سُكُونًا لازِمًا لم يَتَأَنَّ فيه الإدغام، لأنه عَكَسَ ما يُوجِبُهُ، وهو سُكُونُ الأوَّلِ وتحركُ الثاني، والتخفيفُ مطلوب، فعَدَلُوا إلى الحذف، كما في: مَسَّتْ وظَلَّتْ.

قوله: (عَشِيَّةً قَارَعْنَا جُدَامَ وَحِمِيرًا): وصدْرُهُ:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بِيضَاءٍ شَحْمَةً^(١)

قال الأصمعي: في الأمثال: «ما كُلُّ بِيضَاءٍ شَحْمَةٌ، ولا سوداءُ ثَمرة»^(٢)، أي: ليس كُلُّ ما يُشبهُ شيئاً ذلك الشيء، و«جُدَامُ»: أبو القَيْبِلَة. يقول: لَمَّا التَقَيْنَا جُدَامَ وَحِمِيرًا ظَنَنَّا أَنَّ سَبِيلَهُمْ سَبِيلُ سَائِرِ النَّاسِ، وَأَنَّا سَنَغْلِبُهُمْ، فَوَجَدْنَاهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

قوله: (إِذَا جَاءَ يَوْمًا^(٣) وَارِثِي يَبْتَغِي الْغِنَى): عَجَزُهُ:

يَجِدُ جُمْعَ كَفٍّ غَيْرَ مَلءٍ ولا صِفْرِ^(٤)

= وهو من شواهد «المفصل» للزمخشري ص ٤٠٥ - وهو آخرُ شاهدٍ فيه - باللفظ الذي ذكره المؤلف.

(١) البيتُ لَزُقَرِّ بْنِ الْحَارِثِ، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص ٢٧، إلا أنه فيه: «ليالي لاقينا جُدَامَ وَحِمِيرًا»، والمعنى واحد.

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢٨١-٢٨٢).

(٣) لفظة «يومًا» تحرّفت في (ح) إلى: «يرعى»، وسقطت من (ف)، وأثبتها من (ط).

(٤) البيت لحاتم الطائي، كما في «الحماسة» لأبي تمام، وهو في «ديوانه» ص ٢٠.

كانوا في عُسْرَةٍ مِنَ الظَّهْرِ؛ يَعْتَقِبُ العَشْرَةَ عَلَى بَعِيرٍ وَاحِدٍ، وَفِي عُسْرَةٍ مِنَ الزَّادِ؛ تَرَوْدُوا التَّمْرَ المُدَوَّدَ، وَالشَّعِيرَ المُسَوَّسَ، وَالإِهَالَةَ الرِّزْنَةَ، وَبَلَغَتْ بِهِم الشَّدَّةُ أَنْ اقْتَسَمَ التَّمْرَةَ اثْنَانِ، وَرَبِمَا مَضَّهَا الجَمَاعَةُ، لِيَشْرَبُوا عَلَيْهَا المَاءَ، وَفِي عُسْرَةٍ مِنَ المَاءِ؛ حَتَّى نَحْرُوا الإِبِلَ وَاعْتَصَرُوا فُرُوثَهَا، وَفِي شِدَّةِ زَمَانٍ؛ مِنْ حَمَارَةِ القَيْظِ، وَمِنْ الجَدْبِ وَالقَحْطِ وَالضَّيْقَةِ الشَّدِيدَةِ.

﴿كَأَدَّ يَزْبِغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ عَنْ الثَّبَاتِ عَلَى الإِيَانِ، أَوْ عَنْ اتِّبَاعِ الرِّسُولِ فِي تِلْكَ العَزْوَةِ وَالخُرُوجِ مَعَهُ، وَفِي ﴿كَأَدَّ﴾ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَشَبَّهَهُ سَبِيوِيَهُ بِقَوْلِهِمْ: لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ.

يُقَالُ: أُعْطِيتُ فَلَانًا جُمَعَ كَفٌّ، أَي: مَلَأَ كَفٌّ، وَضَرَبْتُهُ بِجُمُوعِ كَفِّي، وَالصَّفْرُ: الخَالِي، يَقُولُ: إِذَا جَاءَ وَارِثِي يَبْتَغِي المِيرَاثَ يَجِدُ مِنْ تَرِكَّتِي مَا هُوَ غَيْرُ كَثِيرٍ وَلَا قَلِيلٍ؛ فَرَسُ ضَامِرٍ، وَسَيْفٌ صَارِمٌ، وَرُمْحٌ حَطِيٌّ^(١).

قوله: (فِي عُسْرَةٍ مِنَ الظَّهْرِ)، النِّهَايَةُ: «الظَّهْرُ: الإِبِلُ يُحْمَلُ عَلَيْهَا وَيُرَكَّبُ».

قوله: (التَّمْرُ المُدَوَّدُ): قَالَ الحَرِيرِيُّ: «يَقُولُونَ: بِاقْلَاءِ مُدَوَّدٍ، وَطَعَامٌ مُسَوَّسٌ، وَمَتَاعٌ مُقَارَبٌ، وَرَجُلٌ مُسَوَّسٌ، فَيَتَّقُونَ مَا قَبْلَ الحَرْفِ الأَخِيرِ مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ، وَالصَّوَابُ كَسْرُهُ، وَيُقَالُ فِي الفِعْلِ مِنَ «المُدَوَّدِ»: قَد دَادَ وَأَدَادَ وَدَوَّدَ وَدَيَّدَ».

قوله: (وَالإِهَالَةُ الرِّزْنَةُ)، النِّهَايَةُ: «الإِهَالَةُ: كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الأَدِهَانِ يُؤْتَدَّمُ بِهِ، وَقِيلَ: هِيَ مَا أُذِيبَ مِنَ الأَلْيَةِ وَالشَّحْمِ»، وَ«الرِّزْنَةُ: المُتَغَيَّرَةُ الرَّائِحَةُ، وَيُقَالُ: سَنِخَةُ، بِالسِّينِ».

قوله: (مِنْ حَمَارَةِ القَيْظِ)، الجَوْهَرِيُّ: «حَمَارَةُ القَيْظِ - بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ - : حَرُّهُ»^(٢).

قوله: (لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ) أَي: لَيْسَ الشَّانُ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ.

= وَسَطْرُهُ الأَوَّلُ فِي «الْحِمَاةِ»: «مَتَى مَا يَجِيءُ يَوْمًا إِلَى المَالِ وَارِثِي»، وَفِي «دِيوَانِ حَاتِمٍ»: «مَتَى يَأْتِ يَوْمًا وَارِثِي يَبْتَغِي الغِنَى».

(١) السَّخَطُ: أَرْضٌ تُسَبَّبُ إِلَيْهَا الرَّمَاخُ، وَهِيَ مِنْ بِلَادِ عَمَّانَ. انظُرْ: «لِسَانُ العَرَبِ»، مَادَّةُ (حَطَطَ).

(٢) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى: «آخِرُهُ»، وَالمُثَبَّتُ مِنْ (ط) وَ(ف)، وَفِي «الصَّحَّاحِ»: «شِدَّةُ حَرِّهِ».

وَقُرِئَ: ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء، وفي قراءة عبد الله: «مِن بَعْدِ مَا زَاغَتْ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ»، يُرِيدُ الْمُتَخَلِّفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، كَأَبِي لُبَابَةَ وَأَمثَالِهِ، ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تَكْرِيْرٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْفَرِيقِ، تَابَ عَلَيْهِمْ لِكَيْدِ وَدَتِهِمْ.

[وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾]

﴿الثَّلَاثَةُ﴾: كَعَبُ بْنُ مَالِكٍ، وَمَرَارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَهَلَالُ بْنُ أُمِيَّةٍ، وَمَعْنَى ﴿خُلِفُوا﴾ خُلِفُوا عَنِ الْغَزْوِ، وَقِيلَ: عَنِ أَبِي لُبَابَةَ وَأَصْحَابِهِ حَيْثُ تَبَّ عَلَيْهِمْ بَعْدَهُمْ، وَقُرِئَ: «خُلِفُوا»؛ أَي: خُلِفُوا الْغَازِينَ بِالْمَدِينَةِ، أَوْ فَسَدُوا؛ مِنَ الْخَالِفَةِ.....

قوله: (وَقُرِئَ: ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء): حمزة وحفص، والباقون: بالتاء الفوقانية^(١).

قوله: (ويجوز أن يكون الضمير للفريق): عطف على قوله: «﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تَكْرِيْرٌ لِلتَّوَكِيدِ» مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، يَعْنِي: إِذَا كَانَ قَوْلُهُ: ﴿تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تَكْرِيْرًا كَانَ الضَّمِيرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ كَمَا سَبَقَ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ تَكْرِيْرًا كَانَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ لِلْفَرِيقِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَأَدَّ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾، لُصْدُورِ الْكَيْدِ وَدَتِهِمْ.

قوله: (أو فسدوا، من الخالفة)، النهاية: «وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: «جاءه أعرابي فقال له: أنت خليفة رسول الله ﷺ؟ فقال: لا، فقال: فما أنت؟ فقال: أنا الخليفة بعده». الخليفة: مَنْ يَقُومُ مَقَامَ الذَّاهِبِ وَيَسُدُّ مَسَدَهُ، وَالْهَاءُ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ، وَجَمْعُهُ الْخُلَفَاءُ عَلَى مَعْنَى التَّذْكِيرِ، لَا عَلَى اللَّفْظِ، مِثْلُ: ظَرِيفٍ وَظُرْفَاءٍ، وَيُجْمَعُ عَلَى اللَّفْظِ: خِلَافَتٌ، كَطَرِيفَةٍ وَظُرْفَائِفٍ. وَأَمَّا الْخَالِفَةُ: فَهُوَ الَّذِي لَا غِنَاءَ عِنْدَهُ وَلَا خَيْرَ فِيهِ. وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ تَوَاضَعًا وَهَضْمًا مِنْ نَفْسِهِ حِينَ قَالَ لَهُ: أَنْتَ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

(١) انظر: «التيسير» ص ١٢٠، و«حجة القراءات» ص ٣٢٥.

وخلُوفِ الفم. وقرأ جعفرُ الصَّادِقُ رضي الله عنه: «خَالَفُوا»، وقرأ الأعمش: «وعلى الثلاثة المُخَلَّفِينَ».

﴿يَمَا رَجَبَتْ﴾: برُحْبِهَا، أي: مَعَ سَعَتِهَا، وهو مَثَلٌ لِلخَيْرَةِ في أمرِهِمْ، كأنهم لا يجدونَ فيها مكاناً يَقْرُونَ فيه قَلْقاً وجزعاً مما هم فيه، ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾ أي: قُلُوبُهُمْ، لا يَسْعُهَا أُنْسٌ ولا سُرُورٌ؛ لأنها خَرَجَتْ مِنْ فَرْطِ الوَحْشَةِ والعَمِّ، ﴿وَطَنُوا﴾: وَعَلِمُوا ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنْ﴾ سَخَطِ ﴿اللَّهِ إِلَّا﴾ إلى استغفاره، ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾: ثم رَجَعَ عليهم بالقبُولِ والرحمةِ كَرَّةً بعدَ أخرى، لِيَسْتَقِيمُوا على تَوْبَتِهِمْ وَيَتُوبُوا، أو: ليتوبوا أيضاً فيما يُسْتَقْبَلُ إن فَرَطَتْ منهم خطيئة، علماً منهم أَنَّ اللهَ تَوَابٌ على مَنْ تَابَ، ولو عاد في اليوم مئةَ مَرَّةٍ.

قوله: (وخلُوفِ الفم)، النهاية: «الخِلْفَةُ - بالكسر - تَغَيَّرُ ريحُ الفم، وأصلُها في النبات: أن يَنْبَتَ الشيءُ بعدَ الشيءِ، لأنها رائحةٌ حديثةٌ بعدَ الرائحةِ الأولى، يُقال: خَالَفَ فَمُهُ خِلْفَةً وُخْلُوفًا».

قوله: ﴿أَنفُسُهُمْ﴾: أي: قُلُوبُهُمْ: أي: لا يجوزُ أن تُجْرَى الأنفُسُ - وهي الذُّوَاتُ - على معناها الحقيقي، لأنَّ الصَّبِقَ والسَّعَةَ لا يُسْتَعْمَلانِ فيها، فتكونُ مجازاً عن القُلُوبِ، لأنَّ النفوسَ بها، كقوله: «المرءُ بأصغرَئِهِ»، كما سبق في البقرة.

قوله: (ثم رجع عليهم بالقبُولِ): يعني: قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريرٌ لقوله: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ﴾، لأنه معطوفٌ على قوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧]، وليس التكريرُ للتوكيد فقط، بل مَعَ الاستيعابِ، ولذلك قال: «كَرَّةً بعدَ أخرى»، وهذا يدلُّ على أَنَّ ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾^(١) - في تلك الآية - إذا كانَ للتكريرِ هو الوجه.

قوله: (أو ليتوبوا أيضاً فيما يُسْتَقْبَلُ): يعني: أنه تعالى عاملُهُم بقبُولِ التَّوْبَةِ والرحمةِ مَرَّةً

(١) في الأصول الخطية: «ثم تاب الله».

رُوي أن ناساً من المؤمنين تخلفوا عن رسول الله ﷺ، منهم من بدّاهه وكره مكانه فليحق به، عن الحسن: بلغني أنه كان لأحدهم حائط كان خيراً من مئة ألف درهم فقال: يا حائطاه، ما خلفني إلا ظلك وانتظار ثمرك، اذهب فأنت في سبيل الله، ولم يكن لآخر إلا أهله، فقال: يا أهلاه، ما بطّاني ولا خلفني إلا الضنُّ بك، لا جرّم والله لأكابدنّ المفاوز حتى ألقى برسول الله ﷺ، فركب ولحق به، ولم يكن لآخر إلا نفسه، لا أهل ولا مال، فقال: يا نفس، ما خلفني إلا حبُّ الحياة لك،

بعد أخرى؛ ليستقيموا على التوبة، أو ليستجدوها كلها فرطت منهم زلة، لأنهم علموا بالنصوص الصحيحة أن طريان^(١) الخطيئة يستدعي تجدد التوبة، وإليه الإشارة بقوله: «علماً منهم أن الله تواب على من تاب، ولو عاد في اليوم مئة مرة، واقتبس من قوله ﷺ: «ما أصر من استغفر، ولو عاد في اليوم سبعين مرة»^(٢)، روي عن أبي بكر، وألحقه الصغاني إلى الحسان في «كشف الحجاب»^(٣).

قوله: (بدّاهه): أي: نديم، البداء - بالفتح والمد -: الندامة.

قوله: (إلا الضنُّ بك): إنما أنت «بك»؛ لأن المراد من الأهل المرأة، وإلا فالأهل يُذكر ويؤنث.

(١) كذا في الأصول الخطية، ولم أقف على هذه اللفظة في «معاجم» اللغة مصدراً للفعل «طرا»، إنما قالوا: «طراً يطرأ طرأاً وطرؤاً، وقد يترك الهمز فيقال: طراً يطرؤ طرؤاً»، كما في «لسان العرب»، مادة (طرا)، والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقال الترمذي: «ليس إسناده بالقوي».

(٣) يعني كتاب «كشف الحجاب عن أحاديث الشهاب» للعلامة اللغوي المحدث رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني - ويقال: الصاغاني - الحنفي (٥٧٧-٦٥٠)، رتب فيه كتاب «مسند الشهاب» للقضاعي على الأبواب، ووضع علامة للصحيح والضعيف والمرسل. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٠٦٧)، و«الأعلام» للزركلي (٢: ٢١٤).

والله لأكابِدَنَّ الشَّدَائِدَ حَتَّى أَلْحَقَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَأْبِطُ زَادَهُ وَلِحَقِّ بِهِ، قَالَ الْحَسَنُ: كَذَلِكَ - وَاللَّهِ - الْمُؤْمِنُ يُتَوَّبُ مِنْ ذُنُوبِهِ وَلَا يُبْصِرُ عَلَيْهَا.

وعن أبي ذرِّ الغِفَارِيِّ: أَنَّ بَعِيرَهُ أَبْطَأَ بِهِ، فَحَمَلَ مَتَاعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ، وَاتَّبَعَ أَسْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاشِياً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَأَى سَوَادَهُ: «كُنْ أبا ذرٍّ»، فَقَالَ النَّاسُ: هُوَ ذَاكَ، فَقَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ أبا ذرٍّ، يَمْشِي وَحَدَهُ، وَيَمُوتُ وَحَدَهُ، وَيُبْعَثُ وَحَدَهُ».

قوله: (رَحِمَ اللَّهُ أبا ذرٍّ، يَمْشِي وَحَدَهُ، وَيَمُوتُ وَحَدَهُ، وَيُبْعَثُ وَحَدَهُ): أَمَا مَشِيئُهُ وَحَدَهُ: فَهَذِهِ الْمَشِيئَةُ. وَأَمَا مَوْتُهُ وَحَدَهُ: فَإِنَّهُ مَاتَ بِالرَّبْذَةِ وَحَدَهُ، وَسَبَبُهُ: أَنَّهُ خَرَجَ بَعْدَ وِفَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الشَّامِ، فَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى وُلِيَ عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ اسْتَقْدَمَهُ عِثْمَانُ لِلسُّكُوبِيِّ مُعَاوِيَةَ، وَأَسَكَّنَهُ الرَّبْذَةَ، فَمَاتَ بِهَا.

وعن أُمِّ ذَرِّ زَوْجَتِهِ قَالَتْ: لَمَّا حَضَرَتْ أبا ذَرِّ الوِفَاةَ بَكَيْتِ، فَقَالَ لِي: مَا يُبْكِيكَ؟ فَقُلْتُ: مَا لِي لَا أَبْكِي، وَأَنْتَ بَقْلَاءَةٌ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَيْسَ عِنْدِي ثَوْبٌ يَسْعُكَ كَفَنًا، وَلَا بُدَّ لِلْقِيَامِ بِجَهَازِكَ! قَالَ: فَأَبْشِرِي وَلَا تَبْكِي، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِنَفَرٍ أَنَا فِيهِمْ: «لَيَمُوتَنَّ مِنْكُمْ رَجُلٌ بَقْلَاءَةٌ مِنَ الْأَرْضِ يَشْهَدُهُ عِصَابَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»^(١)، وَلَيْسَ مِنْ أَوْلِيَاكَ النَّفَرِ أَحَدٌ إِلَّا قَدْ مَاتَ فِي قَوْمِهِ وَجَمَاعَتِهِ، فَأَنَا ذَلِكَ الرَّجُلُ، وَاللَّهِ مَا كَذَّبْتُ، فَأَبْصِرِي الطَّرِيقَ، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذَا بِرِجَالٍ عَلَى رَوَاحِلِهِمْ، قَالُوا: يَا أُمَّةَ اللَّهِ، مَا لَكَ؟ قُلْتُ: أَمْرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَمُوتُ فَكَفَّنُوهُ، فَكَفَّنُوهُ وَقَامُوا عَلَيْهِ وَدَفَّنُوهُ فِي نَفَرٍ كُلُّهُمْ يَمَانٍ^(٢). هَذَا مُحْتَضَرٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الاسْتِيعَابِ»^(٣)، وَلَيْسَ فِيهِ: «كُنْ أبا ذرٍّ»^(٤).

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٣٧٣) و(٢١٤٦٧) بنحو القصة المذكورة.

(٢) نسبة إلى بلاد اليمن.

(٣) (١: ٢١٣-٢١٤) بحاشية «الإصابة».

(٤) أخرج هذا اللفظ الحاكم في «المستدرک» (٣: ٥٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وعن أبي خَيْمَةَ . أَنَّهُ بَلَغَ بُسْتَانَهُ، وَكَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ حَسَنَاءُ، فَرَشَتْ لَهُ فِي الظِّلِّ، وَبَسَطَتْ لَهُ الحَصِيرَ، وَرَبَّتْ إِلَيْهِ الرُّطْبَ والمَاءَ البَارِدَ، فَنَظَرَ، فَقَالَ: ظِلُّ ظَلِيلٍ، وَرُطْبٌ يَانِعٍ، وَمَاءٌ بَارِدٌ، وَامْرَأَةٌ حَسَنَاءُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّحِّ والرَّيْحِ، مَا هَذَا بِخَيْرٍ! فقام، فَرَحَلَ نَاقَتَهُ، فَحَدَّ سَيْفَهُ وَرُحْمَهُ، وَمَرَّ كَالرَّيْحِ، فَمَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ظَرْفَهُ إِلَى الطَّرِيقِ، فَإِذَا بِرَاكِبٍ يَزْهَاهُ السَّرَابَ، فَقَالَ: «كُنْ أبا خَيْمَةَ»، فَكَانَتْ، فَفَرِحَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ.

قوله: (في الضَّحِّ)، النهاية: «في حديث أبي خَيْمَةَ رضي الله عنه: «يكون رسول الله ﷺ في الضَّحِّ والرَّيْحِ، وأنا في الظِّلِّ والتَّعْمِ»، الضَّحُّ: ضوء الشمس إذا استمكن من الأرض، وهو كالقمراء للقمر».

قوله: (يزهأه السَّرَابُ)، الجوهري: «رَها السَّرَابُ الشيءَ يَزْهَاهُ: إذا رفعه».

قوله: (فكانه): أي: كان هو إياه، ومنه قوله:

وَمُعْتَدِرٌ قَالَ الجَمَالُ لِيُوجِهُهُ
كُنْ جَمْعاً لِلطَّيِّبَاتِ فَكَانَتْ^(١)

الجوهري: «كُنْتُ وَكُنْتُ إِيَّاكَ، كَمَا تَقُولُ: ظَنَنْتُكَ زَيْدًا، وَظَنَنْتُ زَيْدًا إِيَّاكَ، تَضَعُ المُنْفَصِلَ فِي مَوْضِعِ المْتَصِلِ فِي الكِنَايَةِ عَنِ الاسْمِ والخَبَرِ، لِأَنَّهَا مُنْفَصِلَانِ فِي الأَصْلِ، لِأَنَّهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، قَالَ أَبُو الأسود الدُّؤَلِيُّ:

دَعِ الخِمَرَ يَشْرِبُهَا العُوقَاءُ فإِنِّي
فإِلَّا يَكُنُّهَا أَوْ تَكُنُّهُ فَإِنَّهُ
رَأَيْتُ أَخَاهَا كافيًا بِمَكَانِهَا^(٢)
أخوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَائِهَا

(١) البيهقي لأبي هلال العسكري، قال في «ديوان المعاني» (١: ٢٤٩): «وقلتُ أيضاً - ولم أسبق إلى معناه -:

وَمُعْتَجٌّ قَالَ الكَمَالُ لِيُوجِهُهُ
كُنْ جَمْعاً لِلطَّيِّبَاتِ فَكَانَتْ

وقال فيه أيضاً (٢: ٢٤): «وقلتُ في الهنّة النادرة تحت ورقة البفسج، ولم أسمع فيها من الشّعير العربي شيئاً، فذكره، إلا أنه قال: «لخَلْقِهِ» بدل «لِوَجْهِهِ».

(٢) كذا في الأصول الخطية، أما في «الضحاح» للجوهري، مادة (كون)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» لأبي بكر الأنباري (١: ٤٩٢): «مجزياً لمكانها»، ولم يختلفوا في نسيته إلى أبي الأسود الدُّؤَلِيِّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ بَقِيَ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ، مِنْهُمْ الثَّلَاثَةُ، قَالَ كَعْبٌ: لِمَا فَهَذَا خَلَّفَ كَعْبًا؟
سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ كَالْمَغْضَبِ بَعْدَمَا ذَكَرْنِي، وَقَالَ: «لَيْتَ شِعْرِي مَا خَلَّفَ لِي إِلا قَبِيلٌ لَهُ: مَا خَلَّفَهُ إِلا حُسْنُ بُرْدِيهِ، وَالنَّظَرُ فِي عِطْفِيهِ. فَقَالَ مُعَاذٌ: [وَاللَّهِ (١) مَا أَرَأَى إِلا فُضْلاً وَإِسْلَاماً،.....

يعني: الزبيب».

وأما الرواية الصحيحة عن البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي عن ابن شهاب: فقال رسول الله ﷺ: «كُنْ أبا خَيْثَمَةَ»، فإذا هو أبو خَيْثَمَةَ (٢). وتام حديث كعب بن مالك بطوله مروى بهذه الرواية الصحيحة، وليس فيه: «كُنْ أبا ذر».

قوله: (إِلا حُسْنُ بُرْدِيهِ، وَالنَّظَرُ فِي عِطْفِيهِ): كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهِ مُعْجَباً بِنَفْسِهِ ذَا رَهْوٍ وَتَكَبُّرٍ.

وأما قوله ﷺ (٣): «مَا أَعْلَمُ إِلا فُضْلاً وَإِسْلَاماً»: فإشارة إلى الرَّدِّ فِيمَا يُتَصَوَّرُ مِنْ ذَلِكَ

(١) في الأصل: «فقال: معاذ الله! ما أعلم إلا...»، ويؤايقه كلام العلامة الطيبي، والظاهر أنه خطأ قديم في أصل «الكشاف»، وفي المطبوع: «فقال معاذ: ما أعلم إلا فضلاً وإسلاماً»، يعني: أن قائل ذلك معاذ بن جبل رضي الله عنه، وهو الصواب، فقد أخرجه مسلم (٢٧٦٩) (٥٣) بلفظ: «فقال معاذ: والله - يا رسول الله - ما علمنا عليه إلا خيراً».

ثم وقفت على تنبيه من العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى إلى هذا الخطأ، نقله عنه المناوي في «الفتح السماوي» (٢: ٧١٠)، وتعقبه في شيء منه، فلم يأت بشيء، والسعد مع السعد.

(٢) أخرجه بذكر قصة أبي خيثمة: مسلم (٢٧٦٩).

وأخرج منه قصة توبة كعب بن مالك دون قصة أبي خيثمة: البخاري (٤٤١٨) و(٤٦٧٧)، والترمذي (٣١٠٢).

وأخرجه أطرافاً من قصة كعب: البخاري (٢٧٥٧) و(٢٩٤٧-٢٩٥٠) و(٣٠٨٨) و(٣٥٦٦) و(٣٨٨٩) و(٣٩٥١) و(٤٦٧٣) و(٤٦٧٦) و(٤٦٧٨) و(٦٢٥٥) و(٦٦٩٠) و(٧٢٥٥)، وأبو داود (٢٢٠٢) و(٢٧٧٣) و(٣٣١٧-٣٣٢٠)، والنسائي (٣٤٢٢-٣٤٢٦) و(٣٨٢٤-٣٨٢٦).

(٣) كذا قال المؤلف رحمه الله تعالى، تبعاً لِمَا في «الكشاف»، وقد عرفت أن فيه تحريفاً، وأنه من قول معاذ بن جبل رضي الله عنه.

ونهى عن كلامنا أيها الثلاثة، فتنكر لنا الناس، ولم يكلمنا أحدٌ من قريبٍ ولا بعيد.
 فلما مضت أربعون ليلة أمرنا أن نعتزل نساءنا، ولا نقر بهنَّ، فلما تمت خمسون
 ليلة، إذا أنا بندا من ذروة سلح: أبشر يا كعب بن مالك، فخررت ساجداً، وكنت كما
 وصفني ربي ﴿صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ﴾، وتتابعت
 البشارة، فلبست ثوبي، وانطلقت إلى رسول الله ﷺ، فإذا هو جالس في المسجد وحوله
 المسلمون، فقام إلي طلحة بن عبيد الله يهرول إلي، حتى صافحني وقال: لتهنك
 توبة الله عليك،.....

الكلام، وهو النقصان في الإنسانيَّة والنقصان في الدين، يعني: هو كامل خلقاً وديناً، وذكر
 ابن عبد البر في «الاستيعاب» قصته، وليس فيها هذه الزيادة، وقال: «هو أبو خيثمة الأنصاريُّ
 أحد بني سالم بن الخزرج، شهد أهدأ مع النبي ﷺ، وبقي إلى أيام يزيد بن معاوية»^(١).

قوله: (ونهى عن كلامنا أيها الثلاثة): أي: خصوصاً الثلاثة، كقولهم: «اللهم اغفر لنا
 أيها العصابة»، قال أبو سعيد السيرافي: إنه مفعولٌ فعلٍ محذوف، أي: أريد الثلاثة، وأخص
 الثلاثة. وخالفه الجمهور، وقالوا: «أيُّ» مُنادي، و«الثلاثة»: صفة له، وإنما أوجبوا ذلك
 لأنه في الأصل كان كذلك^(٢)، فنقل إلى الاختصاص، وكلما نُقل من باب إلى باب،
 فإعرابه بحسب أصله، كأفعال التعجب.

قوله: (يهرول إلي)، النهاية: «الهرولة: ضربٌ من السير، بين المشي والعدو».

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤: ٥١) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

(٢) ويرى القاضي عياض أن أصله «أيُّ» الموصولة، وليس «أيُّ» المُنادي، قال في «مشارك الأنوار» (١: ٥٦):
 «أيها الثلاثة: هذا عند سيبويه على الاختصاص، وحكي عن العرب: اللهم اغفر لنا أيها العصابة، وأميتنا
 أيها الأمة أبو عبيدة، وتكون «أيُّ» هنا بمعنى: الذي، كقولهم: علمت أيهم في الدار، أي: الذي في
 الدار، فكانه قال في الحديث: الذين هم الثلاثة».

فلن أنساها لطلحة، وقال رسول الله ﷺ، وهو يستنيرُ استنارة القمر: «أبشِرْ يا كعبُ بخيرِ يومٍ مرَّ عليك منذُ وَلَدْتِكَ أُمَّكَ»، ثم تلا علينا الآية.

وعن أبي بكرٍ الوَرَّاق: أنه سُئِلَ عن التوبةِ النَّصُوحِ؟ فقال: أن تَضِيقَ على النَّائبِ الأرضَ بِمَا رَحُبَتْ، وتَضِيقَ عليه نفسه، كتوبةِ كَعْبِ بنِ مالِكٍ وصاحِبِيهِ.

[﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ * مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ. ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْشُونَ مِنْ مَوْطِنًا يَنْغِطُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كَيْبَ لَهُمْ بِهِ. عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ * وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَيْبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١١٩-١٢١﴾]

﴿مَعَ الصَّادِقِينَ﴾: وقُرئ: «مِنَ الصَّادِقِينَ»، وهُمُ الَّذِينَ صَدَّقُوا فِي دِينِ اللَّهِ نِيَّةً وَقَوْلًا وَعَمَلًا، أَوْ الَّذِينَ صَدَّقُوا فِي إِيَابِهِمْ وَمُعَاهَدَتِهِمْ اللَّهُ وَرَسُولَهُ عَلَى الطَّاعَةِ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وقيل: هُمُ الثَّلَاثَةُ، أَي: كُونُوا مِثْلَ هَؤُلَاءِ فِي صِدْقِهِمْ وَثَبَاتِهِمْ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْخِطَابُ لِمَنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَي: كُونُوا مَعَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَوَأَفْقُوهُمْ، وَانْتَضَمُوا فِي جُمْلَتِهِمْ، وَاصدَّقُوا مِثْلَ صِدْقِهِمْ.....

قوله: (فلن أنساها لطلحة) أي: هذه الخصلة، وهي بشارته إياي بالتوبة، أي: لا أزال أذكركُ إحسانه إليَّ بذلك، وكنْتُ^(١) رهينَ مِنِّيَّ به.

قوله: (وعن ابن عباس: الخطاب لمن آمن من أهل الكتاب): عطفٌ على قوله: «وَهُمْ الَّذِينَ صَدَّقُوا» مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

(١) في (ح): «وليت»، وفي (ف): «وليس»، والمثبت من (ط).

وقيل: لِمَنْ تَخَلَّفَ مِنَ الطَّلَاقِ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ. وعن ابن مسعود رضي الله عنه: «لا يَصْلُحُ الكَذِبُ فِي جِدِّ وَلَا هَزْلِ، وَلَا أَنْ يَعِدَّ أَحَدُكُمْ صَبِيَّةً، ثُمَّ لَا يُنَجِّزَهَا، أَقْرَبُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾، فهل فيها مِنْ رُخْصَةٍ؟!».

اعلم أَنَّ الحِطَابَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبْنَ﴾، أَمَّا أَنْتَقُوا اللَّهَ: إِنْ كَانَ السُّرَادُ عَامًا فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يُرَادَ بـ ﴿الصَّادِقِينَ﴾: مَا قَالَ أَوَّلًا: «وَهُمُ الَّذِينَ صَدَّقُوا فِي دِينِ اللَّهِ نِيَّةً وَقَوْلًا وَعَمَلًا»، وَإِنْ كَانَ الحِطَابُ لِأَهْلِ الكِتَابِ فَالظَّاهِرُ أَنْ يُرَادَ بـ ﴿الصَّادِقِينَ﴾: «الَّذِينَ صَدَّقُوا فِي إِيْمَانِهِمْ وَمُعَاهَدَتِهِمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ عَلَى الطَّاعَةِ»، وَهَذَا مَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلِلذَلِكَ قَالَ: ﴿رِجَالٌ صَدَّقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَجْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وَإِنْ كَانَ الحِطَابُ لِمَنْ تَخَلَّفَ مِنَ الطَّلَاقِ، فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يُرَادَ بـ ﴿الصَّادِقِينَ﴾: الثَّلَاثَةُ، كَمَا قَالَ: «كُونُوا مِثْلَ هَؤُلَاءِ فِي صِدْقِهِمْ وَنِيَّاتِهِمْ».

وكلامُ ابن مسعود مَبْنِيٌّ عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ، أَمَا القَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الوَجْهِ الثَّانِي: فَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ الآية [التوبة: ١١٧]، وَعَلَى الثَّلَاثِ: قَوْلُهُ: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ الآية [التوبة: ١١٨].

والأوَّلُ أَوْلَى الوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ كَالخَاتِمَةِ لِلآيَاتِ تَشْتِمِلُ عَلَى القَرَيْقِينَ وَغَيْرِهِمَا، فَيَدْخُلُوا فِيهِ دُخُولًا أَوْلِيًّا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، وَلِيَكُونَ كالتَّخَلُّصِ إِلَى العَوْدِ إِلَى مَا يُبْدَى بِهِ الكَلَامُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ المَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ﴾.

قَوْلُهُ: (مِنَ الطَّلَاقِ): قِيلَ: هُمُ السَّبْعَةُ الَّذِينَ أَوْتَقُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى سَوَارِي المَسْجِدِ، فَأَطْلَقَهُم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ نَزُولِ الآيَةِ.

قَوْلُهُ: (فهل فيها مِنْ رُخْصَةٍ؟): يَعْنِي: لِمَا أَمَرَ المُكَلَّفَ بِأَنْ يُدْخَلَ نَفْسَهُ فِي رُؤْمَةِ الصَّادِقِينَ مِنَ الأنبياءِ وَالمُرْسَلِينَ، وَأَنْ تَكُونَ لَهُ مُسَاهِمَةٌ فِيمَنْ صَدَقَهُ نِيَّةً وَقَوْلًا وَعَمَلًا، فَيَكُونُ قَدْ كَلَّفَهُ فِي الصِّدْقِ بِمَا لَا يَحْتَمِلُ أَدْنَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الكَذِبُ.

﴿وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ **أَمُرُوا** بِأَنْ يَصْحَبُوهُ عَلَى الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَأَنْ يُكَابِدُوا مَعَهُ الْأَهْوَالَ بِرَغِيَةٍ وَنَشَاطٍ وَاعْتِيَاظٍ، وَأَنْ يُلْقُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ الشَّدَائِدِ مَا تَلْقَاهُ نَفْسُهُ، عَلِمًا بِأَنَّهَا أَعَزُّ نَفْسٍ عِنْدَ اللَّهِ وَأَكْرَمُهَا عَلَيْهِ، فَإِذَا تَعَرَّضَتْ مَعَ كِرَامَتِهَا وَعِزَّتِهَا لِلْخَوْصِ فِي شِدَّةٍ وَهَوْلٍ، وَجَبَ عَلَى سَائِرِ الْأَنْفُسِ أَنْ تَتَهَافَّتَ فِيهَا تَعَرَّضَتْ لَهُ، وَلَا يَكْتَرِثَ لَهَا أَصْحَابُهَا، وَلَا يُقِيمُوا لَهَا وَزْنَاً، وَتَكُونَ أَخْفَ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ وَأَهْوَنَهُ،

قوله: (أَمُرُوا أَنْ يَصْحَبُوهُ عَلَى الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ)، ثم قوله: «وهذا نهيٌ بليغٌ»: يدلُّ على أَنَّ الْآيَةَ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ؛ أَمَا النَّهْيُ فَمِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ﴾، فَإِنَّ مَعْنَاهَا: لَا يَنْبَغِي وَلَا يَسْتَقِيمُ وَلَا يَصِحُّ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ النَّهْيِ، فَإِذَا نُتِهُوا عَنْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْهُ، وَعَنْ أَنْ يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصْحَبُوهُ فِي الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَأَنْ يُلْقُوا أَنْفُسَهُمْ مَا تَلْقَاهُ نَفْسُهُ مِنَ الشَّدَائِدِ، فَيَكُونُوا مَأْمُورِينَ بِذَلِكَ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ أَمْرٌ بِضِدِّهِ.

وإِنَّمَا أَفَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمُبَالَغَاتِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى عَدَاهُ بِالْبَاءِ وَبِ«عَنْ»، قَالَ الْوَاحِدِيُّ: «يُقَالُ: رَغِبْتُ بِنَفْسِي عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، أَي: تَرَفَّعْتُ عَنْهُ»^(١). النَّهْيَةُ: «يُقَالُ: رَغِبْتُ بِقُلَانٍ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ: إِذَا كَرِهْتَهُ لَهُ وَزَهَدْتَهُ لَهُ فِيهِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: إِنِّي لَأَرْغَبُ بِكَ عَنِ الْأَذَانِ».

وقلت: معناه أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مِمَّا لَا يَلِيْقُ بِمَنْزِلَتِكَ، لِأَنَّكَ أَرْفَعُ قَدْرًا مِنْ أَنْ تُرَاوِلَهُ، الْمَعْنَى: مَا صَحَّ لَهُمْ^(٢) وَلَا اسْتَقَامَ أَنْ يَتَرَفَّعُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ، أَي: بِأَنْ يَكْرَهُوا الشَّدَائِدَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَلَا يَكْرَهُوا هَا، فَإِنَّهُ مُسْتَهْجَنٌ جَدًّا، بَلْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْكِسُوا الْقَضِيَّةَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَلَا يُقِيمُوا لَهَا وَزْنَاً... فَضْلاً عَنْ أَنْ يَرْبُؤُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ مُتَابَعَتِهَا».

(١) «الوسيط» للواحد (٢: ٥٣٤).

(٢) من قوله: «وزهدتُ له فيه» إلى هنا، سقط من (ج).

فَضْلًا عَنْ أَنْ يُرَبُّوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ مُتَابَعَتِهَا وَمُصَاحَبَتِهَا، وَيَضُنُّوا بِهَا عَلَى مَا سَمَحَ بِنَفْسِهِ عَلَيْهِ، وَهَذَا نَهْيٌ بَلِيغٌ مَعَ تَقْيِيحٍ لِأَمْرِهِمْ، وَتَوْبِيحٍ لَهُمْ عَلَيْهِ، وَتَهْيِجٍ لِمُتَابَعَتِهِ بِأَنْفَقَةٍ وَحِمَّةٍ. ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما دَلَّ عليه قوله: «مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا» مِنْ وَجُوبِ مُشَاقَبَتِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: ذَلِكَ الْوَجُوبُ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ ﴿لَا يُصِيبُهُمْ﴾ شَيْءٌ مِنْ عَطَشٍ وَلَا تَعَبٍ وَلَا جَمَاعَةٍ فِي طَرِيقِ الْجِهَادِ، وَلَا يَدُوسُونَ مَكَانًا مِنْ أَمْكِنَةِ الْكُفَّارِ بِحَوَافِرِ خُبُوبِهِمْ وَأَخْفَافِ رَوَاجِلِهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ، وَلَا يَتَصَرَّفُونَ فِي أَرْضِهِمْ تَصَرُّفًا يَغِيظُهُمْ وَيُضِيقُ صُدُورَهُمْ، ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا﴾: وَلَا يَرْزُقُونَهُمْ شَيْئًا بِقَتْلِ أَوْ أُسْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ هَزِيمَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ،

قوله: (يُرَبُّوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ مُتَابَعَتِهَا)، الأساس: «وَإِنِّي لَأَرِيئَا بِكَ عَنِ الْأَمْرِ: أَرْفَعَكَ عَنْهُ وَلَا أَرْضَاهُ لَكَ، وَرِيئَاتٌ بِنَفْسِي عَنْ عَمَلٍ كَذَا، وَمَا عَبَّاتُ بِكَذَا وَلَا رِيئَاتٌ بِهِ».

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما دَلَّ عليه قوله: «مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا»: وهو تلخيصٌ للتلاوة ودلالاتها على وَجُوبِ مُشَاقَبَتِهِ^(١)؛ لِأَنَّ مَرَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلْأَمْرِ بِالتَّغْيِيرِ مَعَهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ.

والمعنى: أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ وَالتَّهْيِجَ بِسَبَبِ تَرْتُّبِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْمُتَكَاثِرَةِ عَلَيْهِ دِينًا وَدُنْيَا، وَمِنْ حَقِّ الْعَاقِلِ أَنْ لَا يَتَّقَاعَدَ عَنْهَا.

فقوله: ﴿وَلَا يَطَّوُّونَ مَوَاطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا﴾ الْقَرِيبَتَانِ وَإِرْدَتَانِ لِيَبَانَ مَا لَهُمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَالنُّصْرَةِ بَعْدَ بَيَانِ مَا كَانَ عَلَيْهِمْ مِنَ التَّعَبِ وَالنَّصَبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ثُمَّ جُمِعَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾.

قوله: (وَلَا يَرْزُقُونَهُمْ شَيْئًا): أَي: لَا يَنْقُضُونَهُمْ، وَمِنْهُ: الرَّزِيَّةُ: الْمُصِيبَةُ.

(١) فِي (ح) وَ(وَف): «مُتَابَعَتِهِ»، وَالثَّبْتُ مِنْ (ط)، وَيُؤَافِقُهُ لَفْظُ الزَّمْحَشَرِيِّ فِي «الْكَشَافِ»، وَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ.

﴿إِلَّا كَيْبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾، وفازوا واستوجبوا الثواب وتبيل الزلفى عند الله، وذلك مما يوجب المشايعة.

ويجوز أن يراد بالوَطء: الإيقاع والإبادة، لا الوطء بالأقدام والحوافر، كقوله عليه السلام: «آخِرُ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللهُ بَوَّحٌ»، و«الموطئ»: إما مصدر كالمورد، وإما مكان، فإن كان مكاناً: فمعنى «يَغِيظُ الْكُفَّارَ»: يَغِيظُهُمْ وَطْؤُهُ، و«النَّيْلُ» أيضاً: يجوز أن يكون مصدرًا مؤكِّداً، وأن يكون بمعنى النيل، ويقال: نال منه: إذا رزأه ونقصه، وهو عامٌ في كلِّ ما يسوؤُهُمْ وَيُنْكِبُهُمْ وَيُلْحِقُ بِهِمْ ضَرَرًا.

قوله: (آخِرُ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا اللهُ بَوَّحٌ): النهاية: «رَعَمَتِ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةَ حَوْلَةَ بِنْتُ حَكِيمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ وَهُوَ مُحْتَضِنٌ أَحَدَ ابْنَيْ ابْتِنِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِنَّكُمْ لَتُبْخَلُونَ وَتُجْبَتُونَ، وَإِنَّكُمْ لَمِنْ رِيحَانِ اللهِ، وَإِنَّ آخِرَ وَطْأَةٍ وَطِئَهَا [اللهُ]»^(١) بَوَّحٌ»^(٢)، يعني: تَحْمِلُونَ عَلَى الْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، فَإِنَّ الْأَبَّ يَبْخُلُ بِإِنْفَاقِ مَالِهِ لِيُخَلِّفَهُ لَهُمْ، وَيَجِبُنُّ عَنِ الْقِتَالِ لِيَعِيشَ لَهُمْ وَيُرَبِّبَهُمْ. و«ريحان الله»: رزقه وعطاؤه. و«وَّحٌ»: مِنَ الطَّائِفِ.

وَالوَطْءُ فِي الْأَصْلِ: الدَّوْسُ بِالْقَدَمِ، فَسُمِّيَ بِهِ الْغَزْوُ وَالْقَتْلُ، لِأَنَّ مَنْ يَطَأُ الشَّيْءَ بِرِجْلِهِ فَقَدْ اسْتَقْصَى فِي هَلَاكِهِ وَهَانَتِهِ. وَالْمَعْنَى: إِنَّ آخِرَ أَخْذَةٍ وَوَقْعَةٍ أَوْقَعَهَا اللهُ تَعَالَى بِالْكَفَّارِ كَانَتْ بَوَّحٌ، وَكَانَتْ غَزْوَةُ الطَّائِفِ آخِرَ غَزَوَاتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَمْ يَغْزُ بَعْدَهَا إِلَّا غَزْوَةَ تَبُوكَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا قِتَالٌ.

وَوَجْهُ تَعَلُّقِ هَذَا الْقَوْلِ بِالْأَوْلَادِ: أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى تَقْلِيلِ مَا بَقِيَ مِنْ عُمُرِهِ، صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، فَكُنِيَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ.

قوله: (وَيُنْكِبُهُمْ): وروى: «وَيُنْكِبُهُمْ»، النهاية: «يُقَالُ: نَكَيْتُ فِي الْعَدُوِّ أَنْكَيْ نِكَايَةً، فَأَنَا

(١) لفظ الجلالة لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتته من «النهاية» لابن الأثير (٥: ٢٠٠).

(٢) أخرجه بتمامه أحمد في «مسنده» (٢٧٣١٤). وأخرجه الترمذي (١٩١٠) دون قصة وطأة وَّحٍ.

وأخرجه أحمد (١٧٥٦٢)، وابن ماجه (٣٦٦٦) من حديث يعلى العامري، ورواية أحمد دون قوله:

«وإنكم لمن ريحان الله»، ورواية ابن ماجه مختصرة بقوله: «إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَتَةٌ».

وفيه دليل على أن مَنْ قَصَدَ خيراً كَانَ سَعِيهِ فِيهِ مَشْكوراً؛ مِنْ قِيَامِ وَقُعودِ وَمَشْيِ وكلام وغير ذلك، وكذلك الشَّرُّ، وبهذه الآية اسْتَشْهَدَ أصحابُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّ المَدَدَ القَادِمَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الحَرْبِ يُشَارِكُ الجَيْشَ فِي الغَنِيمَةِ، لِأَنَّ وَطْءَ دِيَارِهِمْ مَا يَغِيظُهُمْ وَيُنْكِي فِيهِمْ.

ولقد أسهم النبي ﷺ لابنَي عامر، وقد قَدِمَا بَعْدَ تَقْضِي الحَرْبِ، وَأَمَدَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المُهَاجِرَ بنَ أَبِي أُمِيَّةَ، وَزِيَادَ بنَ أَبِي لَيْدٍ، بِعَكْرِمَةَ بنِ أَبِي جَهْلٍ مَعَ خَمْسِ مِئَةِ نَفْسٍ، فَلَحِقُوا بَعْدَ مَا فَتَحُوا، فَأَسْهَمَ لَهُمْ.

نالِك: إِذَا أَكْثَرْتَ فِيهِمُ الجِرَاحَ وَالقَتْلَ، فَوَهَنُوا لذلك، وَقَدْ يُهْمَزُ لَغَةً فِيهِ. يُقَالُ: نَكَاتُ القَرْحَةِ أَنْكُوها: إِذَا قَشَرْتَهَا.

قوله: (ولقد أسهم رسول الله ﷺ): رويناه عن الترمذي^(١) عن أبي موسى قال: «قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الأشْعَرِيِّينَ بَعْدَ أَنْ افْتَتَحَ خَيْبَرَ، فَقَسَمَ لَنَا، وَلَمْ يَقْسِمْ لِأَحَدٍ لَمْ يَشْهَدْ الفَتْحَ غَيْرَنَا»^(٢).

وعن أبي داود^(٣) عن أبي موسى قال: «قَدِمْنَا فَوَافَقْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ، فَأَسْهَمَ لَنَا - أَوْ قَالَ: فَأَعْطَانَا مِنْهَا - ، وَمَا قَسَمَ لِأَحَدٍ غَابَ عَنْ فَتْحِ خَيْبَرَ مِنْهَا شَيْئاً، إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ، إِلَّا أَصْحَابَ سَفِينَتَيْنَا؛ جَعْفَرًا وَأَصْحَابَهُ، قَسَمَ لَهُمْ مَعَهُ».

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: «البخاري»، فإن روايته تكاد تطابق اللفظ المذكور بخلاف رواية الترمذي، كما سيأتي بيانه في التعليق التالي.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٣٣) بلفظ: «قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ أَنْ افْتَتَحَ خَيْبَرَ، فَقَسَمَ لَنَا، وَلَمْ يَقْسِمْ لِأَحَدٍ لَمْ يَشْهَدْ الفَتْحَ غَيْرَنَا».

وأخرجه الترمذي (١٥٥٩) بلفظ: «قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الأشْعَرِيِّينَ خَيْبَرَ، فَأَسْهَمَ لَنَا مَعَ الَّذِينَ افْتَتَحُوا».

(٣) في «سننه» (٢٧٢٥). وأخرجه البخاري (٣١٣٦)، ومسلم (٢٥٠٢) باللفظ نفسه، فيستغرب من المؤلف رحمه الله تعالى اقتصاره في ترجمته على «سنن أبي داود».

وعند الشافعي: لا يُشارك المدد الغانمين.

وقرأ عبيد بن عمير: «ظمَاء» بالمد، يُقال: ظمأ ظمَاءً وظمَاء.

﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً﴾ ولو تمرّة، ولو علاقة سوط، ﴿وَلَا كَبِيرَةً﴾ مثل ما أنفق عثمان رضي الله عنه في جيش العسرة، ﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا﴾ أي: أرضاً في ذهابهم ومجيئهم.

قوله: (وعند الشافعي: لا يُشارك المدد الغانمين): في «الروضة»: «يَسْتَحِقُّ السَّهْمَ مَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ بِنِيَّةِ الْجِهَادِ، قَاتِلٌ أَمْ لَمْ يُقَاتِلْ، إِذَا كَانَ مِمَّنْ يُسَهَّمُ لَهُ؛ مَنْ حَضَرَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ: اسْتَحَقَّ، وَإِنْ حَضَرَ بَعْدَ حِيَاظَةِ الْمَالِ: فَلَا، وَإِنْ حَضَرَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَقَبْلَ حِيَاظَةِ الْمَالِ: أَظْهَرَ الْوَجْهَيْنِ: لَا يَسْتَحِقُّ، وَلَوْ أَقَامُوا عَلَى حِضْنِ، وَأَسْرَفُوا عَلَى فَتْحِهِ، فَلَحِقَ مَدَدٌ قَبْلَ الْفَتْحِ: شَارِكُوهُمْ، وَإِنْ فَتَحُوا وَدَخَلُوا آمِنِينَ، ثُمَّ جَاءَ الْمَدَدُ: لَمْ يُشَارِكُوهُمْ»^(١).

قلت: ويؤيده ما روى البخاري^(٢) عن أبي هريرة قال: بعث رسول الله ﷺ أبا نأ على سرية من المدينة قبل نجد، فقدم أبا نأ وأصحابه على النبي ﷺ بخيبر بعدما افتتحها، وإن حُرِّمَ خيلهم اللئيف، فلم يقسم له.

ودل أيضاً قول أبي موسى في الحديث الأول: «وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر» إلى آخره، على مذهب الشافعي.

قوله: (مثل ما أنفق عثمان في جيش العسرة): في «مستند أحمد بن حنبل»^(٣) عن عبد الرحمن ابن سمرة قال: «جاء عثمان رضي الله عنه إلى النبي ﷺ بالف دينار في ثوبه حين جهز جيش العسرة، فصبها في حجر رسول الله ﷺ، فجعل يقبها بيده، وقال: «ما ضرَّ ابن عَفَّانَ ما عمل بعد اليوم»، يُرَدُّهَا مراراً».

(١) «روضة الطالبين» للنووي (٦: ٣٧٧).

(٢) في «صحيحه» (٤٢٣٨).

(٣) برقم (٢٠٦٣٠)، وأخرجه أيضاً الترمذي (٣٧٠١).

والوادي: كُلُّ مُنْعَرَجٍ بَيْنَ جِبَالٍ وَأَكَامٍ يَكُونُ مَنَفَذًا لِلسَّبِيلِ، وهو في الأصل: «فاعل»؛ مِن: وَدَى: إِذَا سَالَ، ومنه: الْوَدْي، وقد شَاعَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ بِمَعْنَى: الْأَرْضِ، يَقُولُونَ: لَا تُصَلِّ فِي وَادِي غَيْرِكَ.

﴿الْأَكْتِيبَ لَهُمْ﴾ ذلك مِنَ الْإِنْفَاقِ وَقَطْعِ الْوَادِي، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ الضَّمِيرُ فِيهِ إِلَى ﴿عَمَلٌ صَالِحٌ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿كُتِبَ﴾، أَي: أُثْبِتَ فِي صَحَافِهِمْ لِأَجْلِ الْجَزَاءِ.

[﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَسْزِفُوا كَأْفَةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [١٢٢]

اللام لتأكيد النفي، ومعناه: أَنَّ تَغْيِيرَ الْكَافَّةِ عَنْ أَوْطَانِهِمْ لِطَلْبِ الْعِلْمِ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَا مُمَكِّنٍ، وَفِيهِ: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ وَأُمَكِّنَ وَلَمْ يُؤَدِّ إِلَى مَفْسَدَةٍ.....

قوله: (كل مُنْعَرَجٍ)، الجوهرى: «مُنْعَرَجُ الْوَادِي: مُنْعَطْفُهُ يَمَنَةً وَيَسْرَةً».

قوله: (ويجوز أن يرجع الضمير فيه): عطف على قوله: «﴿الْأَكْتِيبَ لَهُمْ﴾ ذلك»، يعني: أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ الْقَائِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي ﴿كُتِبَ﴾: إِمَّا مُجْرَى مُجْرَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَالْمُشَارُ لَهُ مَا سَبَقَ مِنَ الْإِنْفَاقِ وَقَطْعِ الْوَادِي، أَوْ رَاجِعَ إِلَى ﴿عَمَلٌ صَالِحٌ﴾، أَي: يُقَدَّرُ لَهُ: «عَمَلٌ صَالِحٌ»، لِيَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْأَكْتِيبَ لَهُمْ بِعَمَلٍ صَالِحٍ﴾^(١).

وقوله: «﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾» تعليل لهذا الفعل، كما أن قوله: «﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾» تعليل لذلك.

قوله: (وفيه: أنه لو صحَّ): يعني: أشار في هذه الآية إلى أن طلب العلم فريضة على كل مسلم؛ على سبيل الإدماج^(٢)، لأنَّ سَوَقَ الْكَلَامِ: أَنَّهُ لَوْلَا حَرُورَةُ دَعَتِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْمَنَعِ

(١) من قوله: «أي: يُقَدَّرُ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) تقدم تعريف الإدماج في تفسير الآية (١١٧) من هذه السورة ص ٣٨١ تعليقا.

من تنفيرهم كافةً في طلب العلم، لَوَجِبَ تنفيرُ الكُلِّ، فيمهم من هذا أن قوله: ﴿فَلَوْلَا فَفَرَيْنَ كُلَّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ ترخيصٌ^(١) للبعض من القعود لمصلحة دينية، وعزيمة^(٢) لآخرين في التنفير لطلب العلم، ثم الرجوع إلى القاعدين لأجل التعليم.

وكان من حق الظاهر أن يقال: «ليستفقها في الدين وليعلموا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يفقهون»، فوضع موضع «التعليم»: «الإنذار»، وموضع «يفقهون»: ﴿يَحَذَرُونَ﴾؛ ليؤذن بأن الغرض من التعليم والتفقه اكتساب خشية الله والحذر من بأسه وعقابه.

قال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله عليه: «لقد كان اسم «الفقه» بالعصر الأول مطلقاً على علم الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النفوس ومفاسدات الأعمال، وقوة الإحاطة بحقارة الدنيا، وشدة التطلع إلى نعيم الآخرة، واستيلاء الخوف على القلب، وبذلك عليه قوله تعالى: ﴿لَيَسْتَفْقَهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾، وما به الإنذار والتخويف هو الفقه، دون تعريفات الطلاق واللعان والسلم والإجارة.

وسأل فرقد السبخي الحسن عن شيء، فأجابه، فقال: إن الفقهاء يخالفونك. فقال الحسن: تكلمت أمك فريد، هل رأيت فقيهاً قط بعينك؟! إنما الفقيه: الزاهد في الدنيا، الراغب في الآخرة، البصير بدينه، المداوم على عبادة ربه، الورع الكاف عن أعراض المسلمين، العفيف عن أموالهم، الناصح لجماعتهم. ولم يقل في جميع ذلك: الحافظ لفروع الفتاوى». ثم كلامه.

ومنه أخذ المصنف في الطعن في المتسمين باسم الفقه قائلًا: «لا ما يتجيه الفقهاء من الأغراض الخسيسة»، إلى آخره.

(١) في (ط) و(ج): «ترخص»، وأثبتها «ترخيص» لتناسب قوله بعد قليل: «وعزيمة».

(٢) من قوله: «كافة» إلى هنا، سقط من (ف).

لَوْ جَبَّ لَوْ جُوبِ التَّفَقُّهُ عَلَى الكَافَّةِ، وَلَأنَّ طَلَبَ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ.
 ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ فحين لم يُمكن نَفِيرُ الكَافَّةِ، ولم يَكُنْ مصلحةً، فَهَلَا نَفَرَ ﴿مِن كُلِّ
 فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ أَي: مِن كُلِّ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ جَمَاعَةٌ قَلِيلَةٌ مِنْهُمْ، يَكْفُونَهُمُ النَّفِيرَ.
 ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾: لِيَتَكَلَّفُوا الفَقَاهَةَ فِيهِ، وَيَتَجَشَّمُوا المَشَاقَّ فِي أَخْذِهَا
 وَتَحْصِيلِهَا، ﴿وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾: وَلِيَجْعَلُوا غَرَضَهُمْ وَمَرْمَى هَيْبَتِهِمْ فِي التَّفَقُّهِ: إِذْ نَازَ
 قَوْمَهُمْ وَإِرْشَادَهُمُ وَالنَّصِيحَةَ لَهُمْ، لَا مَا يَتَّجِيهِ الفَقَاهُ مِنَ الأَغْرَاضِ الخَاسِيسَةِ، وَيُؤْمَرُهَا
 مِنَ المَقَاصِدِ الرِّكِيكَةِ، وَمِنَ التَّصَدُّرِ وَالتَّرَوُّسِ وَالتَّبَسُّطِ فِي البِلَادِ، وَالتَّشْبِيهِ بِالظُّلْمَةِ فِي
 مَلَابِسِهِمْ وَمَرَائِكِهِمْ، وَمُنَافَسَةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا،

قوله: (طَلَبَ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ): رواه الصَّغَانِيُّ فِي «كِشْفِ الحِجَابِ»
 عَنِ أَبِي سَعِيدٍ (١)، وَلَمْ يَذْكَرْ «وَمُسْلِمَةٍ»، وَضَعَفَهُ (٢).

قوله: (لَمْ يُمكن نَفِيرُ الكَافَّةِ): النَّفِيرُ هُنَا: مَصْدَرٌ، الأَسَاسُ: «نَفَرَ القَوْمُ إِلَى الثَّغْرِ نَفِيرًا،
 وَجَاءَ نَفِيرُ بَنِي فُلَانٍ وَنَفَرُوا».

قوله: (أَي: مِن كُلِّ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ جَمَاعَةٌ قَلِيلَةٌ): كَأَنَّهُ اسْتَبَطَّ مِنَ اسْتِعْمَالِ التَّنْزِيلِ الفَرْقَ بَيْنَ
 «الفِرْقَةِ» وَ«الطَّائِفَةِ»، لِأَنَّ القِيَاسَ أَنْ يُنْتزَعَ مِنَ الكَثِيرِ القَلِيلُ، وَإِلَّا فَالجَوْهَرِيُّ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا.

(١) تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِ«كِشْفِ الحِجَابِ» عِنْد تَفْسِيرِ الآيَةِ ١١٨ مِنْ سُوْرَةِ التَّوْبَةِ ص ٣٨٧.

وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ: أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «المَعْجَمِ الأَوْسَطِ» (٨٥٦٧)، وَالبِيهَقِيُّ فِي «شُعْبِ الإِيْمَانِ»
 (١٦٦٧)، وَالقُضَاعِيُّ فِي «مَسْنَدِ الشُّهَابِ» (١٧٤). وَإِسْنَادُهُ شَدِيدُ الضَّعْفِ، وَانظُرْ «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»
 لِلهَيْثَمِيِّ (١: ١٢٠).

(٢) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، لَكِنْ لَهُ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ ذَكَرَ
 بَعْضُهَا الحَافِظُ الهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١: ١١٩-١٢٠)، وَالحَافِظُ السَّخَاوِيُّ فِي «المَقَاصِدِ الحَسَنَةِ»
 ص ٢٧٥-٢٧٧ (٦٦٠)، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَرْتَقِي إِسْنَادًا مِنْهَا إِلَى الحَسَنِ، فَضْلًا عَنِ الصَّحِيحِ، إِلا أَنَّهُ يُمكنُ أَنْ
 يُقَالَ: إِنَّهُ حَسَنٌ بِمَجْمُوعِ طَرَفِهِ وَشَوَاهِدِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الحَافِظُ المَرْيُّ، وَمَالَ إِلَيْهِ الحَافِظُ العِرَاقِيُّ.
 أَمَّا تَنْبِيهُ المُوَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إِلَى عَدَمِ وَرُودِ لَفْظَةِ «وَمُسْلِمَةٍ» فِيهِ: فَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ السَّخَاوِيِّ: «أَخْتَبَعَ بَعْضُ
 المُصَنِّفِينَ بِأَخْرِجِ هَذَا الحَدِيثِ: «وَمُسْلِمَةٍ»، وَلَيْسَ لَهَا ذِكْرٌ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحًا».

وَفُشُوْا دَاءِ الضَّرَائِرِ بَيْنَهُمْ، وَانْقِلَابِ حَمَالِقِ أَحَدِهِمْ إِذَا لَمَحَ بَبَصَرِهِ مَدْرَسَةً لِآخَرَ، أَوْ سِرْزِمَةً جَنُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَتَهَالِكِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُوَطَّأَ الْعَقِبِ دُونَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، فَمَا أَبْعَدَ هَؤُلَاءِ مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِسَادًا﴾ [الفصص: ٨٣]!

﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾: إِرَادَةٌ أَنْ يَحْذَرُوا اللَّهَ فَيَعْمَلُوا عَمَلًا صَالِحًا.

ووجه آخر: وهو أنَّ رسول الله ﷺ كَانَ

قوله: (وَفُشُوْا دَاءِ الضَّرَائِرِ بَيْنَهُمْ): الضَّرَائِرُ: جمعُ ضَرِيرَةٍ. الأساس: «مِنَ الْمَجَازِ: مَا أَشَدَّ ضَرِيرَتَهُ عَلَيْهَا: غَيْرَتَهُ، وَبَيْنَهُمْ دَاءِ الضَّرَائِرِ: الْحَسَدُ، وَامْرَأَةٌ ضَرِيرَةٌ». وفيه تعبيرٌ شديدٌ وتوبيخٌ عظيم، وَذَلِكَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ إِذَا وَقَعَ بَيْنَهُمُ التَّحَاسُدُ دَخَلُوا فِي حُكْمِ النِّسَاءِ.

قوله: (مُوَطَّأَ الْعَقِبِ دُونَ النَّاسِ)، النِّهَايَةُ: «وَفِي حَدِيثِ عَمَّارٍ: «أَنَّ رَجُلًا وَسَّئِيَ بِهِ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ كَذَبٌ فَاجْعَلْهُ مُوَطَّأَ الْعَقِبِ»^(١)، أَي: كَثِيرِ الْإِتْبَاعِ، دَعَا عَلَيْهِ بِأَنْ يَكُونَ سُلْطَانًا أَوْ مُقَدِّمًا، فَيَتَّبِعُهُ النَّاسُ وَيَمْتَشُونَ وَرَاءَهُ».

قوله: (وَوَجْهٌ آخَرُ): عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنَّ نَفِيرَ الْكَافَّةِ عَنِ أَوْطَانِهِمْ لِيَطْلُبَ الْعِلْمَ غَيْرُ صَحِيحٌ».

والمعنى على الأول: ما ينبغي للمؤمنين، ولا يصحُّ منهم، أن يخرجوا من أوطانهم جميعاً إلى المدينة، ليتفقَّهوا في الدين، وإذا كان كذلك فهلاً نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَّفَقُوا فِي الدِّينِ. فحذف من الأول: «لِيَتَّفَقُوا فِي الدِّينِ» مع الشرط؛ لدلالة الكلام عليه.

وعلى الثاني: ﴿لِيَتَّفَقُوا﴾ عِلَّةٌ لِمَعْنَى النِّهْيِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَسْفُرُوا﴾، وَعِلَّةٌ قَوْلِهِ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ محذوفة، المعنى: لا يصحُّ تنفيرُ الجميعِ إلى الغزو، لأنَّ التَّفَقُّهَ أَيْضاً مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهَلَّا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِلغَزْوِ، وَتَبَقِيَ أَعْقَابُهُمْ يَتَّفَقُونَ، حَتَّى لَا يَتَّقَطِعُوا عَنِ التَّفَقُّهِ الَّذِي هُوَ الْجِهَادُ الْأَكْبَرُ.

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣: ٢٥٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٣٣٢).

إِذَا بَعَثَ بَعْثًا بَعْدَ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَبَعْدَمَا أُنزِلَ فِي الْمُتَخَلِّفِينَ مِنَ آيَاتِ الشُّدَادِ، اسْتَبَقَ الْمُؤْمِنُونَ عَنْ آخِرِهِمْ إِلَى النَّفِيرِ، وَانْقَطَعُوا جَمِيعًا عَنْ اسْتِئَاعِ الْوَحْيِ وَالتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، فَأَمَرُوا أَنْ يَنْفِرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ إِلَى الْجِهَادِ، وَتَبْقَى أَعْقَابُهُمْ يَتَفَقَّهُونَ، حَتَّى لَا يَنْقَطِعُوا عَنِ التَّفَقُّهِ الَّذِي هُوَ الْجِهَادُ الْأَكْبَرُ، لِأَنَّ الْجِدَالَ بِالْحُجَّةِ أَعْظَمُ أَثْرًا مِنْ الْجِلَادِ بِالسَّيْفِ.

الانحصاف: «قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَأَنَّه﴾ على الأول: خبر، وعلى الثاني: معناه النهي^(١)، لأنَّ المراد بالاول تنفير أهل البوادي إلى المدينة لتفقه، وهذا لو أمكن فعله من الجميع لكان جائزاً أو واجباً، ولما لم يمكن^(٢) فُعل على طريق فرض الكفاية، وفي الثاني فلأنَّ المؤمنين^(٣) نفروا من المدينة للجهاد، ولو أنهم نفروا أجمعين لكان ممكناً، فنفوا عن أطراح التفقه، وأمروا به أمر كفاية^(٤).

وقال القاضي: «وفيه دليل على أنَّ التفقه والتذكير من فروض الكفاية»^(٥).

وقلت: وفي توسيطها بين آيات الجهاد دليل على أنَّ المقصود الأولي من التفقه: الإنذار والبعث على الجهاد والهجرة إلى رسول الله ﷺ لإقامة الدين، والحدز عن أن يدخلوا في زمرة المنافقين المتخلفين عن رسول الله ﷺ.

قوله: (بَعَثَ بَعْثًا)، الجوهرى: «البعوث: الجيوش، وكنْتُ في بَعَثِ فلان، أي: في جيشه».

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانحصاف»: «على التفسير الأول: أمر لا نهى، وعلى الثاني: خبر والمراد به النهي».

(٢) في (ح): «ولما لم يكن فعله»، ولا يستقيم، والمثبت من (ط) و(ف)، أي: ولما لم يكن ممكناً فعله من الجميع، فُعل على طريق الكفاية. ولفظ ابن المنبر في «الانحصاف»: «وإن لم يمكن وجب على بعضهم القيام عن باقيهم على طريق وجوب الكفاية»، وهو أوضح.

(٣) في الأصول الخطية: «وبالثاني نفروا»، والمثبت من «الانحصاف».

(٤) «الانحصاف» (٢: ٢٢١) بحاشية «الكشاف».

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٠).

وقوله: ﴿لِيَنْفَقَهُوا﴾ الضمير فيه للفرق الباقية بعد الطوائف النافرة من بينهم، ﴿وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾: وليُنذِرَ الفرقُ الباقيةُ قومهم النَّافِرِينَ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ، بما حَصَلُوا في أيام غيبتهم من العُلوم، وعلى الأول: الضمير للطائفة النافرة إلى المدينة للتفتُّه.

[﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَدِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ ١٢٣]

﴿يَلُونَكُمْ﴾: يقرَّبون منكم، والقتال واجب مع كافة الكفرة؛ قريتهم وبعيدهم، ولكن الأقرب فالأقرب أوجب، ونظيره: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وقد حارب رسول الله ﷺ قومه، ثم غيرهم من عرب الحجاز، ثم غزا الشام. وقيل: هم قريظة والنضير وفدك وخيبر. وقيل: الروم، لأنهم كانوا يسكنون الشام، والشام أقرب إلى المدينة من العراق وغيره.

وهكذا المفروض على أهل كل ناحية أن يقاتلوا من وليهم، ما لم يضطر إليهم أهل ناحية أخرى. وعن ابن عمر: أنه سُئِلَ عن قتال الديلم؟ فقال: عليكم بالروم.

وقرئ: ﴿غِلْظَةً﴾ بالحر كات الثلاث؛ فالغِلْظَةُ كالشِدَّة، والغُلْظَةُ كالضَّغْظَةُ، والغُلْظَةُ كالسَّخْظَةُ، ونحوه: ﴿وَأَغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وهو يجمع الجُرأة والصبر على القتال، وشِدَّة العداوة والعنف في القتل والأسر، ومنه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢].

﴿مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ ينصُر من اتقاه فلم يتَرَ أف على عدوه.

[﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فزَادَتْهُمْ

قوله: (وقرئ: ﴿غِلْظَةً﴾ بالحر كات الثلاث): بالكسر: السبعة.

قوله: (وهو يجمع الجُرأة والصبر على القتال، وشِدَّة العداوة والعنف في القتل والأسر): يعني: قوله: ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ كلمة جامعة لهذه المعاني، وذلك لأنه أمر الكفار بأن يجِدُوا في المؤمنين الغلظة، وفي الحقيقة أمر للمؤمنين بأن يتصفوا بصفات إن وجدتهم الكفار

رَجَسًا إِلَىٰ رَجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿١٢٤-١٢٥﴾

﴿فَيَنْهَرُ مَنْ يَقُولُ﴾: فَيَمْنِ الْمُنَافِقِينَ مَنْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: ﴿أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ﴾ السُّورَةُ ﴿إِيمَانًا﴾ انْكَارًا وَاسْتِهْزَاءً بِالْمُؤْمِنِينَ وَاعْتِقَادِهِمْ زِيَادَةَ الْإِيمَانِ بِزِيَادَةِ الْعِلْمِ الْحَاصِلِ بِالْوَحْيِ، وَالْعَمَلِ بِهِ.

وَجَدُّوا فِيهِمْ تِلْكَ الصِّفَاتِ^(١)، وَمِثْلُهُ - لَكِنْ فِي النَّهْيِ - قَوْلُهُ تَعَالَىٰ لِمُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [طه: ١١٦].

وَلَمَّا كَانَ الْمَطْلُوبُ مِنْ أَمْرِ الْكَافِرِينَ اتَّصَفَ الْمُؤْمِنِينَ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ، وَهِيَ مُضَادَّةٌ لِلرَّافَةِ وَالرَّحْمَةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ - أَعْنِي: قَوْلُهُ: ﴿يَلُوتُكُمْ﴾؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَقِّ الْجَارِ مَعَ الْجَارِ^(٢) التَّرَافُ وَالتَّرْحَمُ، ذَيْلُ^(٣) الْكَلَامِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾، وَمَعْنَاهُ: مَا قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَنْصُرُ مَنْ اتَّقَاهُ، فَلَمْ يَتَرَافَ عَلَىٰ عَدُوِّهِ، أَي: عَدُوَّ اللَّهِ، فَالْلامُ فِي ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ لِلْجِنْسِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ، وَقَدْ وَضَعَ ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ، أَي: مَعَكُمْ، إِذَا لَمْ يُوجَدْ مِنْكُمْ التَّرَافُ وَالتَّرْحَمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (انْكَارًا وَاسْتِهْزَاءً بِالْمُؤْمِنِينَ): ﴿فَيَنْهَرُ﴾ جَوَابٌ لِلشَّرْطِ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾^(٤) لَيْسَا بِمَعْطُوفَيْنِ عَلَى الْجُزْءِ^(٥)، بَلْ تَفْصِيلَانِ لِمُقْصَلٍ مَحْذُوفٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَأَمَّا إِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَالنَّاسُ مِنْ بَيْنِ مُسْتَهْزِئِيٍّ مَطْبُوعٍ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَمُؤْمِنٍ مُسْتَبْشِرٍ مُسْتَزِيدٍ لِلْإِيمَانِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا، وَمِنْهُمْ مَنْ

(١) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «الْأَمَلِيِّ النَّحْوِيَّةِ» (١: ١١٤) رَقْم (٧٩): «وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَرَبَ تَعْدِلُ عَنِ الْمَطْلُوبِ تَارَةً إِلَىٰ مُسَبِّبِهِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ، وَتَارَةً إِلَىٰ سَبَبِهِ تَنْبِيهُاً لِلْمَأْمُورِ عَلَىٰ تَحْصِيلِ الْمَطْلُوبِ بِسَبَبِهِ، وَإِذَا عَدَلَتْ إِلَىٰ ذَلِكَ أَنْتَ بِالْفِعْلِ فَيَصِيرُ فِي الْفَلْظِ كَأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ، وَفَاعِلُهُ كَأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ»، ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا الْبَابُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى».

(٢) تَحَرَّفَ فِي (ج) إِلَى: «الْجَارُ مَعَ الْمَجْرُورِ».

(٣) قَوْلُهُ «ذَيْلٌ»: هُوَ جَوَابٌ «لَسَمًا» الْوَارِدَةُ فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ.

(٤) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَتْ فِي هَذِهِ السُّورَةِ.

(٥) أَي: عَلَىٰ جَوَابِ الشَّرْطِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيَنْهَرُ مَنْ يَقُولُ﴾.

﴿أَيُّكُمْ﴾ مرفوعٌ بالابتداء، وقرأ عبيدُ بنُ عمير: «أَيُّكُمْ» بالفتح؛ على إضمارِ
فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ ﴿زَادَتْهُ﴾، تقديرُهُ: أَيُّكُمْ زادتْ زَادَتْهُ هذه إيماناً، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ لأنها
أزِيدُ لليقين والثبات، وأثْلَجُ للصدْر، أو: فزادتهم عملاً، فإنَّ زيادةَ العملِ زيادةٌ في
الإيمان، لأنَّ الإيمانَ يَقَعُ على الاعتقادِ والعملِ، ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾: كُفْرًا
مضمومًا إلى كُفْرِهِمْ، لأنهم كَلَّمَا جَدُّوا - بتجديد الله الوحي - كُفْرًا ونفاقًا، ازداد
كُفْرُهُمْ، واستحكَمَ وتضاعفَ عقابُهُم.

[﴿أَوْلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ﴾ في كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَشْتَرُونَ وَلَا
هُمْ يَذْكُرُونَ * وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً تَنْظُرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَيْنَكُمْ مِنْ أَحَدٍ
ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ١٢٦-١٢٧]

قُرِي: ﴿أَوْلَا يَرَوْنَ﴾ بالياء والتاء، ﴿يُفْتَنُونَ﴾: يُتَلَوْنَ بالمرضِ والقَحْطِ وغيرهما
من بلاءِ الله، ثم لا يَشْتَرُونَ ولا يَتُوبُونَ عن نفاقِهِمْ، ولا يَذْكُرُونَ: ولا يَعْتَبِرُونَ ولا يَنْظُرُونَ
في أمرِهِمْ، أو: يُتَلَوْنَ بالجهادِ مَعَ رسولِ الله ﷺ، ويُعَايِنُونَ أمرَهُ، وما يُنَزِّلُ اللهُ عليه من
نُصْرَتِهِ وتأييده،

يقول: آمَنَّا بالله وما أنزل إلينا، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَاسَأُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ الآية، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي
قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَرَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾، الآية (١).

قوله: (وَأَثْلَجُ للصدْر)، النهاية: «ثَلَجَتْ نَفْسِي بِالْأَمْرِ تَلَجُّ تَلَجًا، وَتَلَجَّتْ تَلَجُ تَلُوجًا:
اطمأننت إليه وسكنت، وَثَبَّتْ فِيهِ وَوَثِقَتْ».

قوله: (لأنَّ الإيمانَ يَقَعُ على الاعتقادِ والعملِ): تعليلٌ للاعتبارين، أي: إذا كانَ الإيمانُ
يُرَادُ به الاعتقادُ فزيادتهُ بزيادة اليقين، وإن كانَ العملُ فزيادتهُ بزيادة العملِ.

قوله: (قُرِي: ﴿أَوْلَا يَرَوْنَ﴾ بالياء والتاء): بالناءِ الفوقانية: حمزة، والباقون: بالياء (٢).

(١) نقله مُحْتَصِرُ العلامَةِ الألوِسيُّ في «روح المعاني» (١١: ٥٠)، وتردَّدَ في قبوله فقال: إنه «لا يميلُ القلبُ إليه».

(٢) انظر: «التيسير» ص ١٢٠، و«حجة القراءات» ص ٣٢٦.

أَوْ يَفْتِنُهُمُ الشَّيْطَانُ فَيُكذِّبُونَ وَيَنْقُضُونَ الْعُهُودَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَقْتُلُهُمْ وَيُنْكَرُ بِهِمْ، ثُمَّ لَا يَنْزِرُ جُرُومَ.

﴿نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾: تَغَامَزُوا بِالْعُيُونِ إِنْكَاراً لِلْوَحْيِ وَسُخْرِيَةً بِهِ، قَائِلِينَ: ﴿هَلْ يَرِدْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِنَتَصَرِّفِ، فَإِنَّا لَا نَصْبِرُ عَلَى اسْتِمَاعِهِ، وَتَغْلِبُنَا الضَّحِكُ، فَنَخَافُ الْإِفْتِصَاحَ بَيْنَهُمْ.

أَوْ تَرَامَقُوا يَتَشَاوَرُونَ فِي تَدْبِيرِ الْخُرُوجِ وَالْإِنْسِلَالِ لِيُوَادَّا، يَقُولُونَ: ﴿هَلْ يَرِدْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَإِذَا مَا أَنْزَلْتَ سُورَةً فِي عَيْبِ الْمُنَافِقِينَ.

﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ دُعَاءٌ عَلَيْهِمُ بِالْحِذْلَانِ وَبِصَرْفِ قُلُوبِهِمْ عَمَّا فِي قُلُوبِ أَهْلِ الْإِيمَانِ مِنَ الْإِنْشِرَاحِ، ﴿وَبِأَنَّهُمْ﴾: بِسَبَبِ أَنَّهُمْ ﴿قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾: لَا يَتَدَبَّرُونَ حَتَّى يَفْقَهُوا.

[لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ * فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿١٢٨-١٢٩﴾]

قوله: (لِوَادَّا)، الأساس: «لَاذَ بِهِ لِإِيَادَا، وَلَاذَ لِوَادَا، وَاعْتَصَمَ بِلَوْذِ الْجَبَلِ، أَي: بِجَانِبِهِ».

قوله: ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ دُعَاءٌ عَلَيْهِمُ بِالْحِذْلَانِ، الْإِنْتِصَافِ: «يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَحْبَرَ تَعْنَى أَنَّهُ صَرَفَ قُلُوبَهُمْ، وَمَنْعَهَا مِنْ تَلْقَى الْحَقِّ، لَكِنَّ الرِّغْشَرِيَّ نَفَرٌ^(١) مِنْ ذَلِكَ رِعَابَةٌ لِقَاعِنَةُ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ^(٢)، ثُمَّ فِي هَذَا الدُّعَاءِ مُنَاسَبَةٌ لِمَا فَعَلُوا، وَهُوَ الْإِنْصِرَافُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عُنْتُ أَيْدِيَهُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦٤]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَنْزِلُ بِكَرُورِ الدَّوَابِّ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوَاءِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩٨]»^(٣).

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «الْإِنْتِصَافِ»: «يَفْرُ»، وَالْأَمْرُ قَرِيبٌ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «الْإِنْتِصَافِ»: «قَاعِدَةُ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ». وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ كَبِيرٌ فَرْقٌ، لِأَنَّ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ - أَعْنِي: قَاعِدَةُ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وَقَاعِدَةُ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ - ارْتِبَاطٌ وَتَلَازُمًا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(٣) «الْإِنْتِصَافِ» لِابْنِ الْمُنْبَرِّ (٢: ٢٢٣) بِحَاشِيَةِ «الْكَشَافِ».

﴿مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾: مِنْ جِنْسِكُمْ وَمِنْ نَسَبِكُمْ، عَرَبِيٌّ قَرَشِيٌّ مِثْلَكُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَتَّبِعُ الْمُجَانِسَةَ وَالْمُنَاسِبَةَ مِنَ التَّائِجِ، بِقَوْلِهِ: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ أَي: شَدِيدٌ عَلَيْهِ شَاقٌ - لِيَكُونَ بَعْضًا مِنْكُمْ - عَنَّتُمْ وَلِقَاؤُكُمْ الْمَكْرُوهَ، فَهُوَ يَخَافُ عَلَيْكُمْ سُوءَ الْعَاقِبَةِ وَالْوُقُوعَ فِي الْعَذَابِ.

﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ حَتَّى لَا يَخْرُجَ أَحَدٌ مِنْكُمْ عَنِ اتِّبَاعِهِ وَالِاسْتِسْعَادِ بِيَدَيْنِ الْحَقِّ الَّذِي جَاءَ بِهِ، ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ مِنْكُمْ وَمِنْ غَيْرِكُمْ ﴿رَهْؤُفٌ رَحِيمٌ﴾. وَقُرِي: «مِنْ أَنْفُسِكُمْ»؛ أَي: مِنْ أَشْرَفِكُمْ وَأَفْضَلِكُمْ، وَقِيلَ: هِيَ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفَاطِمَةَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قوله: (ثم ذكر ما يتبع المجانسة والمناسبة من التائج): وذلك من إجراء هذه الصفات على الرسول صلوات الله عليه، لتعداد الممن على المرسل إليهم، فيجب أن يعتبر في كل من تلك الصفات فائدة جلية، ليصح الامتثال بكل منها، فأجري عليه أولاً ﴿مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ أَي: مِنْ جِنْسِكُمْ، لِأَنَّ الْجِنْسَ إِلَى الْجِنْسِ أَمِيلٌ، ثُمَّ رَتَّبَ عَلَيْهِ صِفَاتٍ أُخَرَ عَلَى سَبِيلِ التَّرْقِي، كَمَا سَيَبِيءُ عَنْهُ كَلَامُهُ.

قوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾: أَي: شَدِيدٌ عَلَيْهِ شَاقٌ: وَعَنِ الرَّاعِبُ (١): «الْعِزَّةُ: حَالَةٌ مَانِعَةٌ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُغْلَبَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: أَرْضٌ عَزَازٌ، أَي: صُلْبَةٌ، وَالْعَزِيزُ: الَّذِي يَقْهَرُ وَلَا يُقْهَرُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ [المنافقون: ٨]، وَقَدْ يُدْمُ بِالْعِزَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزِّهِمْ وَيُفَاقِقُونَ﴾ [ص: ٢]، وَقَدْ تُسْتَعَارُ لِلْحَمِيَّةِ وَالْأَنْفَةِ الْمَذْمُومَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، وَيُقَالُ: عَزَّ عَلِيٌّ كَذَا، أَي: صَعَبٌ، ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]، أَي: غَلَبَنِي، وَعَزَّ الشَّيْءُ: قَلَّ، اعْتِبَارًا بِمَا قِيلَ: كُلُّ مَوْجُودٍ مَمْلُوعٌ، وَكُلُّ مَفْقُودٍ مَطْلُوبٌ» (٢).

(١) في «مفردات القرآن» ص ٥٦٣.

(٢) هذه الفقرة قُدمت في (ح) و(ف) قبل فقرة (ثم ذكر ما يتبع المجانسة)، وسقطت لفظة «قوله» بينها، فاختلط الكلام بعضها ببعض، والترتيب المثبت من (ط)، وهو الصواب.

وقيل: لم يجمع الله اسمين من أسمائه لأحد غير رسول الله ﷺ في قوله: ﴿رَبُّهُ وَرَبُّكَ رَجِيْرٌ﴾.

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: فإن أعرضوا عن الإيمان بك وناصبوك، فاستغن بالله وفوض إليه، فهو كافيك معرتهم، ولا يضرُّونك، وهو ناصرك عليهم.
وقرئ: «العظيم» بالرفع.

وعن ابن عباس رضي الله عنه: العرش لا يقدر أحدٌ قدره. وعن أبي بن كعب: آخر آية نزلت: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾.

عن رسول الله ﷺ: «ما نزل علي القرآن إلا آية آية، وحرفاً حرفاً، ما خلا سورة ﴿برآة﴾ و ﴿قل هو الله أحد﴾، فإنها أنزلنا علي، ومعها سبعون ألف صف من الملائكة».

قوله: (كافيك معرتهم)، النهاية: «المعرة: الأمر القبيح المكروه والأذى، وهي مفعلة، من العر، أي: موضع الجرب»، و«ناصبوك»: أي: عادوك.

قوله: (وحرفاً حرفاً)، النهاية: «الحرف في الأصل: الطرف والجانب، وسمي به الحرف من حروف الهجاء»، فالمراد به هاهنا الجملة المفيدة، سواء كانت آية أو أقل أو أكثر، على معنى: لم تبلغ تمام السورة^(١).

والله أعلم بالصواب.

تَمَّتِ السُّورَةُ حَامِدًا لِلَّهِ وَمُصَلِّيًا.

* * *

(١) والحديث المذكور عند الزمخشري منكر جداً، كما قال الولي العراقي، وإسناده وإه كما قال الحافظ ابن حجر. كذا في «الفتح الساوي» لليضاوي (٢: ٧١١).

وقال السعد التفتازاني - فيما نقله المناوي أيضاً - : «هذا يخالف ما أورده في فضيلة سورة الأنعام من أنها نزلت جملة...».

سورة يونس
مكية، وهي مئة وتسع آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[﴿آر﴾ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ * أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكٰفِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴿١-٢﴾]

﴿آر﴾ تعديدٌ للحروفِ على طريقِ التَّحْدِي،

سورة يونس عليه السلام
مكية، وهي مئة وتسع آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿﴿آر﴾ تعديدٌ للحروفِ على طريقِ التَّحْدِي): أي: بالقرآن، كما قال في البقرة^(١): «هو كقرع العصا، وكالتحريك للنظر في أن هذا المتلو عليهم - وقد عجزوا عنه - كلامٌ منظومٌ من عَيْنٍ^(٢) ما ينظّمون منه كلامهم، ليؤدّبهم إلى النظر إلى أنه ليس من كلامِ البشر، وأنه كلامٌ خالقِ القويِّ والقدر». .

(١) في تفسير الآية الأولى منها.

(٢) في الأصول الخطية: «من غير»، وهو تحريف، والمثبت من «الكشاف».

﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ إشارة إلى ما تَضَمَّتْهُ السُّورَةُ مِنَ الْآيَاتِ، و«الكتاب»: السُّورَةُ، و«الحكيم»: ذُو الْحِكْمَةِ؛ لاشْتِمَالِهِ عَلَيْهَا وَنُطْقِهِ بِهَا، أَوْ وُصِفَ بِصِفَةِ مُحَدِّثِهِ. قَالَ الْأَعْمَشُ:

وغيرية تأتي الملوك حكيمة قد قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟!

الهمزة لإنكار التعجب والتعجب منه، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ اسم «كان»، و﴿عَجَبًا﴾ خَيْرُهَا. وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «عَجَبٌ»،

قوله: (و﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ إشارة إلى ما تَضَمَّتْهُ السُّورَةُ مِنَ الْآيَاتِ): فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يُشَارُ إِلَى مَا تَضَمَّتْهُ السُّورَةُ، وَهُوَ مُتَرَقَّبٌ؟ قُلْتُ: قَالَ (١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: «تَصَوَّرَ فِرَاقَ بَيْنَهُمَا، فَأَشَارَ إِلَيْهِ»، وَسَيَجِيءُ التَّحْقِيقُ فِيهِ هُنَاكَ.

قوله: (وَنُطْقِهِ بِهَا): يَعْنِي: وَصِفَ ﴿الْكِتَابِ﴾ بـ﴿الْحَكِيمِ﴾ عَلَى الِاسْتِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ بِجَمَاعٍ اشْتِمَالِهِ عَلَى الْحِكْمَةِ.

قوله: (أَوْ وُصِفَ بِصِفَةِ مُحَدِّثِهِ): وَعِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: بِصِفَةِ مُتَكَلِّمِهِ الْحَكِيمِ، وَهُوَ مِنْ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ، كَقَوْلِهِمْ: نَهَارُهُ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ.

الراغب: «الْحِكْمَةُ: إِصَابَةُ الْحَقِّ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، فَالْحِكْمَةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى: مَعْرِفَةُ الْأَشْيَاءِ وَإِيجَادُهَا عَلَى غَايَةِ الْإِحْكَامِ، وَإِذَا وُصِفَ بِهَا الْقُرْآنُ فَلِتَضَمُّنِهِ الْحِكْمَةَ» (٢).

قوله: (وغيرية) البيت: أَي: رُبَّ قَصِيدَةٍ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُهَا فِي مَدْحِ الْمُلُوكِ (٣) ذَاتِ حِكْمَةٍ: لِيَتَعَجَّبَ النَّاسُ وَيَقُولُوا: مَنْ قَالَهَا؟!

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الكهف (٩: ٥٣٢).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٤٩.

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «في وصف الملوك»، والمعنى واحد.

فَجَعَلَهُ اسْمًا، وهو نكرة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ خبراً، وهو معرفة، كقوله:

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

والأجودُ أن تكون «كان» تامة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ بدلاً من «عَجَبٌ».

فإن قلت: فما معنى اللام في قوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾؟ وما الفرق بينه وبين

قولك: أَكَانَ عِنْدَ النَّاسِ عَجَبًا؟

قوله: (فَجَعَلَهُ اسْمًا، وهو نكرة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ خبراً، وهو معرفة): أي: هو مِنْ بَابِ

الْقَلْبِ لِأَمْنِ الْإِلْبَاسِ، وَالضَّمِيرُ فِي «كَقَوْلِهِ» لِحَسَانِ، أَوْلَاهُ:

كَأَنَّ سُلَافَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ (١)

ورواية «الصَّحاح»: «كَأَنَّ سَبِيئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ» (٢).

«السُّلَافَةُ»: أَوَّلُ مَا يَسِيلُ مِنْ مَاءِ الْعَنْبِ، وَهُوَ أَرْقَى مَا فِيهِ، «السَّبِيئَةُ»: الْخَمْرُ، يُقَالُ: سَبَأْتُ

الْخَمْرَ سَبَأً: إِذَا اشْتَرَبْتَهَا لِتَشْرَبَهَا، وَ«بَيْتُ رَأْسٍ»: اسْمُ قَرْيَةٍ بِالشَّامِ تُبَاعُ فِيهَا الْخَمْرُ.

قال ابنُ جِنِّي: «إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ «عَسَلٌ وَمَاءٌ» جِنْسَيْنِ، فَكَانَهُ قَالَ: يَكُونُ

مِزَاجُهَا الْعَسَلُ وَالْمَاءُ، لِأَنَّ نَكْرَةَ الْجِنْسِ تُفِيدُ مَقَادَ مَعْرِفَتِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: خَرَجْتُ إِذَا

أَسَدْتُ بِالْبَابِ، أَي: إِذَا الْأَسَدُ بِالْبَابِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّكَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَا تُرِيدُ أَسَدًا مُعَيَّنًا،

(١) كذا ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي في «الجملة في النحو» ص ١٤٧، والمبرِّد في «المقتضب» (٤: ٩٢)،

وابنُ السَّرَّاجِ فِي «الأصول في النحو» (١: ٦٧ و٨٣).

(٢) وهكذا ذكره سيبويه في «الكتاب» (١: ٤٩)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (رأس) و(سبأ).

ويروى أيضاً: «كَأَنَّ جَنِيَّةً» - كما في «المحكم» لابن سيده (الجيم والنون والياء)، و«لسان العرب» مادة

(جنى) -، و«كَأَنَّ خَبِيَّةً»، كما في «ديوان حسان» ص ١٧.

وقال ابنُ منظور في «اللسان»، مادة (سبأ): «وخبر «كأن» في البيت الثاني، وهو:

على أنيابها، أو طعم غَضٍّ
من التفاح هَصْرَهُ اجْتِنَاءً»

قلتُ: معناه: أنهم جعلوه لهم أعجوبة يتعجبون منها، وتصبوه علماً لهم يوجهون نحوه استهزاءهم وإنكارهم، وليس في «عند الناس» هذا المعنى.

والذي تعجبوا منه أن يوحى إلى بشر، وأن يكون رجلاً من أفناء رجالهم، دون عظيم من عظمائهم، فقد كانوا يقولون: العجب أن الله لم يجد رسولا يرسله.....

وإنما لم يجز هذا في قولك: كان قائم أخاك، وكان جالس أبك، لأنه ليس في «جالس» و«قائم» معنى الجنسية التي تلاقى^(١) مُعِيناً تَكْرُثُهَا وَمَعْرِفَتُهَا [على ما قدمناه]^(٢).

ومعنى الآية على هذا: أكان الوحي للناس هذا الجنس من الفعل، وهو التعجب.

وقال ابن جنّي أيضاً: «يجوز مع النفي جعل اسم «كان» وأخواتها نكرة، ولا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنساناً خيراً منك، ولا تقول: كان إنساناً خيراً منك»^(٣).

والاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ للتوبيخ، فيقيد معنى النفي.

قوله: (معناه: أنهم جعلوه لهم أعجوبة): فإذا اللام مثلها في قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، قال أبو البقاء: «اللام متعلق بـ«عجب» للتبيين»^(٤).

قوله: (أفناء رجالهم)، الجوهري: «يقال: هو من أفناء الناس: إذا لم يعلم ممن هو»، ولم يُرد هاهنا محول نسبه، لأنه صلوات الله عليه كان من الأعلام المشاهير كإبراهيم عن كابر، لكن أريد أنه لم يكن من العظماء والرؤساء، يدل عليه قولهم: ﴿عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرَيْبَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، وقولهم: «يتيم أبي طالب».

(١) في الأصول الخطية: «تلاقى»، والتصويب من «المحتسب»، وقد تقدم على الصواب ص ٩٤ في تفسير الآية ٣٥ من سورة الأنفال.

(٢) «المحتسب» لابن جنّي (١: ٢٧٩). وما بين حاصرتين استدركته منه، ولا بُد من إثباته لإتمام الجملة، وقد تقدم بإثباته في الموضع المشار إليه في الحاشية السابقة.

(٣) «المحتسب» لابن جنّي (١: ٢٧٩).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٤)، وصدّره بـ«قيل»، ولم يعتمد.

إلى الناس إلا يتيّم أبي طالب، وأن يذكّر لهم البعث، ويُنذِرَ بالنار، ويُبشِّرَ بالجنة.
 وكلُّ واحدٍ من هذه الأمور ليس بعَجَبٍ؛ لأنَّ الرُّسُلَ المبعوثينَ إلى الأممِ لم يكونوا
 إلا بشراً مثلهم، وقال اللهُ تعالى: ﴿قَدْ لَوْ كَانَتْ فِي الْأَرْضِ مَلَكَةٌ يَمشُونَ مُطْمَئِنِّينَ
 لَنَزَلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥]، وإرسالُ الفقيرِ أو اليتيمِ
 ليس بعَجَبٍ أيضاً، لأنَّ اللهُ تعالى: إنما يختارُ مَنْ استَحَقَّ الاختيارَ، لِجَمْعِهِ أسبابَ
 الاستقلالِ بما اختيرَ له مِنَ النُّبُوَّةِ، والغِنَى والتَّقَدُّمِ فِي الدُّنْيَا لَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْأَسْبَابِ فِي
 شَيْءٍ، ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾ [سبأ: ٣٧]، والبعثُ للجزاءِ على
 الخيرِ والشَّرِّ هو الحكمةُ العُظمى، فكيف يكونُ عَجَباً؟ إنما العَجَبُ العَجيبُ والمُنْكَرُ فِي
 العُقُولِ تعطيلُ الجزاءِ.

﴿أَنْ أَنْذِرَ النَّاسَ﴾: ﴿أَنْ﴾ هي المفسّرة، لأنَّ الإيحاءَ فِيهِ معنَى القولِ، ويجوزُ أن
 تكونَ المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وأصلُه: أنه أَنْذِرَ النَّاسَ، على معنَى: أَنْ الشَّانَ قَوْلُنَا: أَنْذِرِ
 النَّاسَ، و﴿أَنْ لَهْرًا﴾ الباءُ معه محذوفٌ، ﴿قَدَّمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أي: سَابِقَةً وَفَضْلاً
 ومنزلةً رفيعةً.

قوله: (وأن يذكّر لهم البعث): معطوفٌ على محذوفٍ تقديرُه: لم يجد رسولاً يرسله إلى
 الناس؛ لأنَّ يدعُوهم إلى الله، وأن يذكّر لهم البعث، إلا يتيّم أبي طالب.

قوله: (والبعث للجزاء): عطفٌ على قوله: «وإرسالُ الفقيرِ»، وهو على قوله: «لأنَّ الرُّسُلَ
 المبعوثينَ إلى الأممِ لم يكونوا إلا بشراً» من حيث المعنى، وذلك أن المتعجّب منه في قوله: ﴿أَنْ
 أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ ثلاثةُ أشياء: كونُ الرسولِ رجلاً، وكونُه بعضاً منهم، وكونُ
 المُنْذِرِ البعثَ. وأجابَ عن كُلِّ واحدٍ على سبيلِ التفصيلِ وأحسن، لا سيّما قوله: «إنما العَجَبُ
 العَجيبُ والمُنْكَرُ فِي العُقُولِ تعطيلُ الجزاءِ»، لكن في قوله: «إنما يختارُ مَنْ استَحَقَّ الاختيارَ» بحث.
 وعَلَّلَ نَفْيَ التَّعَجُّبِ بقوله: «لأنَّ الرُّسُلَ» إلى آخره، لأنَّ العَجَبَ: هو حالٌ يَعْتَرِي
 الإنسانَ مِنْ رُؤْيَا خِلَافِ العَادَةِ.

فإن قلت: لِمَ سُمِّيَتِ السَّابِقَةُ قَدَمًا؟ قلتُ: لِمَا كَانَ السَّعْيُ وَالسَّبْقُ بِالْقَدَمِ، سُمِّيَتِ الْمَسَاعَةُ الْجَمِيلَةُ وَالسَّابِقَةُ قَدَمًا، كَمَا سُمِّيَتِ النُّعْمَةُ يَدًا؛ لِأَنَّهَا تُعْطَى بِالْيَدِ، وَبَاعًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَبُوعُ بِهَا، فَقِيلَ: لِفُلَانٍ قَدَمٌ فِي الْخَيْرِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى «صِدْقٍ» دَلَالَةٌ عَلَى زِيَادَةِ فَضْلِهِ، وَأَنَّهُ مِنَ السَّوَابِقِ الْعَظِيمَةِ. وَقِيلَ: مَقَامَ صَدُقَ.

﴿إِنَّ هَذَا﴾: إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ وَمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ «لِسِحْرٍ».....

قوله: (سُمِّيَتِ الْمَسَاعَةُ الْجَمِيلَةُ وَالسَّابِقَةُ قَدَمًا): قَالَ السَّجَّارُ نَدِي: «سُمِّيَ الْمَقْدَمُ قَدَمًا، كَمَا سُمِّيَ الْجَاسُوسُ عَيْنًا، وَالْمُسْتَعْلِي رَأْسًا، بَلْ كُلُّ صِفَةٍ مَرْضِيَّةٍ لِلْعَبْدِ عِنْدَ سَيِّدِهِ: قَدَمٌ، وَكُلُّ نِعْمَةٍ شَامِلَةٍ لِلسَّيِّدِ عَلَى عَبْدِهِ: يَدٌ».

قوله: (لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَبُوعُ بِهَا)، الْأَسَاسُ: «وَمِنَ الْمَجَازِ: لِفُلَانٍ سَابِقَةٌ وَبَاعَ، وَتَبَوَّعَ لِلْمَسَاعِي: مَدَّ بَاعَهُ».

قوله: (مَقَامَ صَدُقَ): هُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُّقْنَدٍ﴾ [القمر: ٥٥]، الْأَسَاسُ: «مَشَى فُلَانٌ الْقَدَمِيَّةَ وَالْقَدَمِيَّةَ: إِذَا تَقَدَّمَ فِي الْمَكَارِمِ وَمَعَالي الْأُمُورِ».

الانْتِصَافُ: «لَمْ يُسَمَّوْا السَّابِقَةَ السُّوءَ: قَدَمًا، إِمَّا لِكَوْنِ الْمَجَازِ لَمْ يَطْرُدْ، أَوْ اطْرَدَ وَلَكِنْ غَلَبَ الْعُرْفُ عَلَى قَضْرِهَا»^(١).

قوله: (إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ وَمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ لِسِحْرٍ): إِشَارَةٌ إِلَى اتِّصَالِ هَذِهِ الْآيَةِ بِالآيَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ^(٢)، أَذْنَتِ الْأُولَى: بِأَنَّ السُّورَةَ تُحَدِّثِي بِهَا، وَأُفْحِمَ مَنْ تُحَدِّثِي بِهَا، وَأَثْبَتَتْ رِسَالَةَ الْمُدَّعِي، وَالثَّانِيَّةُ: بِأَنَّهُمْ بَعْدَ الْعَجْزِ عَانَدُوا وَتَعَجَّبُوا مُسْتَهْزِئِينَ، وَالثَّلَاثَةُ: بِأَنَّهُمْ أَظْهَرُوا مَا بِهِ يَتَّبِعُونَ عَجْزُهُمْ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي يَرْمِي بِهَا الْعَاجِزُ الْمِهْيُوتَ^(٣)، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ دَلِيلٌ عَجْزِهِمْ وَاعْتِرَافِهِمْ بِهِ».

(١) «الانْتِصَافُ» لابن الْمُنْبَرِ (٢: ٢٢٤) بِحَاشِيَةِ «الْكَشَافِ».

(٢) يَعْنِي: بِالْآيَةِ الْأُولَى، وَبِصَدْرِ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ.

(٣) وَهِيَ دَعْوَى أَنَّ مَا أَنَى بِهِ مَنْ تَحَدَّاهُ سِحْرٌ.

وَمَنْ قَرَأَ: ﴿السَّحْرُ﴾: فهذا إشارة إلى رسول الله ﷺ، وهو دليلٌ عَجَزِهِمْ واعتِرافِهِمْ به. وإن كانوا كاذبينَ في تَسْمِيَتِهِ سِحْرًا، وفي قِرَاءَةِ أَبِي: «ما هذا إلا سِحْرٌ».

[﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَيْعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ ٣-٤]

﴿يُدَبِّرُ﴾: يقضي ويُقدِّرُ على حَسَبِ مُقْتَضَى الْحِكْمَةِ، ويفعلُ ما يفعلُ المُتَحَرِّيُّ لِلصَّوَابِ الناظِرُ في أدبارِ الأمورِ وعواقِبِها، لِئَلَّا يَلْقَاهُ ما يَكْرَهُ آخِرًا، و﴿الْأَمْرُ﴾: أمرُ الخَلْقِ كُلِّهِ، وأمرُ مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ والعَرْشِ.

وإنما فُصِّلَتِ الجُمْلُ (١) لاختِلافِها خَبْرًا وطلبًا على سبيلِ التَّعْدَادِ، نَحْوُ قولِهِم: «واعبُدْ رَبَّكَ، العِبَادَةَ حَقًّا لَهُ»، على تَعْوِيلِ التَّرتِيبِ إلى الذَّهْنِ دونَ اللفظِ.

قوله: (ومن قرأ: ﴿السَّحْرُ﴾): ابنُ كثيرٍ وعاصِمٌ وحَمَزَةُ والكِسَائِيُّ (٢).

قوله: (الناظِرُ في أدبارِ الأمورِ [وعواقِبِها] لِئَلَّا يَلْقَاهُ ما يَكْرَهُ آخِرًا): لخصَّ المعنى القاضِي حيثُ قال: «التدبيرُ: النَّظَرُ في أدبارِ الأمورِ (٣) لِتَجِيءَ مَحْمُودَةَ العاقِبَةِ» (٤).

قلتُ: هذا تمثيلٌ، ولذلك قال: «ويَفْعَلُ ما يَفْعَلُ المُتَحَرِّيُّ».

(١) يعني: أتى بقوله: ﴿ذَلِكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾، وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذَلِكَ لِنَبِّئُكُمْ بِالَّذِينَ أُكْفِرُوا مِنْكُمْ قَدْ كُنُوا فِي شَكٍّ مِنْهُ﴾، وقوله: ﴿قَالَ الْكَاذِبُونَ إِنَّا نَحْنُ الْمَكِيدُونَ﴾ على أسلوبِ الفِضْلِ، أي: دونَ عَطْفِ بعضها على بعضٍ بالواو.

(٢) قوله: «ابن كثير وعاصم» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتته من (ط)، وهو الصواب، كما في «التيسير» لأبي عمرو الداني ص ١٢٠، و«النشر» لابن الجزري (٢: ٢٥٦).

(٣) من قوله: «لئلا يلقاه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٨٤).

فإن قلت: ما موقع هذه الجملة؟ قلت: قد دلَّ بالجملة قبلها على عظمة شأنه وملكه بخلق السماوات والأرض، مع بسطتها واتساعها في وقت يسير، وبالاستواء على العرش، وأتبعها هذه الجملة؛ لزيادة الدلالة على العظمة، وأنه لا يخرج أمر من الأمور من قضائه وتقديره.

وكذلك قوله: ﴿مَا مِنْ شَيْعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ دليل على العزة والكبرياء، كقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أُذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النبا: ٣٨].

و﴿ذَلِكَكُمْ﴾ إشارة إلى المعلوم بتلك العظمة، أي: ذلك العظيم الموصوف بما وُصف به: هو ربُّكم، وهو الذي يستحقُّ منكم العبادة، ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ وخذ،

قوله: (وبالاستواء على العرش): عطف على «بخلق السماوات والأرض»، وهو يدلُّ من قوله: «بالجملة» بإعادة العامل، وكرَّر الباء في المعطوف ليؤدِّن باستقلاله بنفسه، وفيه لَفٌّ، فقوله: «على عظمة شأنه» مُستفادٌ من قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، وقوله: «وملكه» - أي: عظمة ملكه - من قوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، فكان قوله: ﴿يُدْبِرُ الْأَمْرَ﴾ تسميةً لهذا المعنى، لأنَّ الأوَّلَ دلَّ على عظم الشؤن وجلائل الأمور، وهذا على توابعها^(١)، وأنه لا يخرج أمر من الأمور من قضائه وقدره، وكذلك قوله: ﴿مَا مِنْ شَيْعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ تسميةً للمجموع وتمثيلًا لِمَا عَهِدَ مِنَ السُّلْطَانِ مِنَ اجْتِمَاعِ الْمَلَأِ حَوْلَ سَرِيرِ الْمَلِكِ، وعليه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أُذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ [النبا: ٣٨].

قال القاضي: «فيه ردُّ على مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَلْهَتَهُمْ تَشْفَعُ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ، وإثباتُ الشفاعة لمن أُذِنَ له»^(٢). قلت: أذن - رحمه الله - بارتباط هذه الآية مع قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَتُولَاءِ شُفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

قوله: (أي: ذلك العظيم الموصوف بما وُصف به) إلى آخره: إشارة إلى أن في اسم الإشارة

(١) يُرِيدُ بِالْأَوَّلِ: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، والثاني: ﴿يُدْبِرُ الْأَمْرَ﴾.

(٢) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٨٤).

ولا تُشْرِكُوا بِهِ بَعْضَ خَلْقِهِ مِنْ مَلَكٍ أَوْ إِنْسَانٍ، فَضْلاً عَنْ جِهَادٍ لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ فَإِنَّ أَدْنَى التَّفَكُّرِ وَالنَّظَرِ يُنبِهُكُمْ عَلَى الْخَطَأِ فِيمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ.

﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ أي: لا تَرْجِعُونَ فِي الْعَاقِبَةِ إِلَّا إِلَيْهِ، فَاسْتَعِدُّوا لِلِقَائِهِ.

﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ مصدرٌ مُؤَكَّدٌ لِقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، و﴿حَقًّا﴾ مصدرٌ مُؤَكَّدٌ

لِقَوْلِهِ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾.

﴿إِنَّهُمْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مَعْنَاهُ التَّعْلِيلُ لَوْجُوبِ الْمَرْجِعِ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ

الغَرَضَ وَمُقْتَضَى الْحِكْمَةِ بِابْتِدَاءِ الْخَلْقِ وَإِعَادَتِهِ: هُوَ جِزَاءُ الْمُكَلَّفِينَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ.

إشعاراً بأنَّ ما قبله - وهو الله الموصوفُ بكَوْنِهِ رَبًّا، خَالِقًا، مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ، مُدَبِّرًا لِلْأُمُورِ - حَقِيقٌ بِهَا بَعْدَهُ؛ وَهُوَ أَنْ يُخَصَّ بِالْعِبَادَةِ، وَلَا يُشْرَكَ فِيهَا غَيْرُهُ، كَمَا سَبَقَ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ.

قَوْلِهِ: ﴿﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾﴾ فَإِنَّ أَدْنَى التَّفَكُّرِ وَالنَّظَرِ يُنبِهُكُمْ عَلَى الْخَطَأِ: مُشْعِرٌ بِأَنَّ التَّذَكُّرَ دُونَ التَّفَكُّرِ، الْجَوْهَرِيُّ: «ذَكَرْتُهُ بِلِسَانِي وَبِقَلْبِي، وَتَذَكَّرْتُهُ»، وَقَالَ: «التَّفَكُّرُ: التَّأْمُّلُ».

يعني: كَانَ مِنْ حَقِّ الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ: «أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ»، أَي: فِي تِلْكَ الدَّلَائِلِ الْفَاهِرَةِ الْبَاهِرَةِ؛ لِتَعْرِفُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُنْعِمُ بِجَمِيعِ تِلْكَ النِّعَمِ الْمُنْظَرَةِ، فَوَضَعَ مَوْضِعَهُ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾؛ تَتِمُّيًا لِلْمَعْنَى وَتَرْبِيَةً لِلْفَائِدَةِ، يَعْنِي: يَكْفِيكُمْ الْإِخْطَارُ بِالْبَالِ دُونَ اسْتِعْمَالِ الرَّوِيَّةِ.

قال الإمام: «هذا يدلُّ على أنَّ التَّفَكُّرَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ وَالِاسْتِدْلَالَ بِهَا عَلَى جَلَالِ اللَّهِ وَعِزَّتِهِ وَعَظَمَتِهِ مِنْ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ، وَأَكْمَلِ الدَّرَجَاتِ»^(١).

قَوْلِهِ: (لا تَرْجِعُونَ فِي الْعَاقِبَةِ إِلَّا إِلَيْهِ): الْحَصْرُ وَمَعْنَى التَّخْصِصِ مُسْتَفَادٌ مِنَ التَّقْدِيمِ^(٢).

قَوْلِهِ: (وَهُوَ أَنَّ الْغَرَضَ): الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ قَوْلِهِ: «مَعْنَاهُ التَّعْلِيلُ»؛ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ.

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ١٩٣).

(٢) أي: تقديم الجار والمجرور على المبتدأ في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

وَقُرِّئَ: «أَنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ»، بمعنى: لأنه، أو: هو منصوبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَ ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾، أي: وَعَدَّ اللَّهُ وَعُدًّا بَدْءَ الْخَلْقِ ثُمَّ إِعَادَتَهُ، والمعنى: إِعَادَةُ الْخَلْقِ بَعْدَ بَدْئِهِ، وَقُرِّئَ: «وَعَدَّ اللَّهُ»، على لَفْظِ الْفِعْلِ، و«يُبْدِئُ»؛ مِنْ: أَبَدًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِمَا نَصَبَ ﴿حَقًّا﴾، أي: حَقًّا بَدْءَ الْخَلْقِ، كَقَوْلِهِ:

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ جَائِيًا وَلَا ذَاهِبًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ

والضميرُ المرفوعُ^(١) راجعٌ إلى «معناه»، أي: قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَبْدَأُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ استئنافٌ معناه^(٢) أَنْ الْعَرَضُ يَقْتَضِي الْحِكْمَةَ، إِلَى آخِرِهِ.

قوله: (والمعنى: إِعَادَةُ الْخَلْقِ بَعْدَ بَدْئِهِ): يعني: على تقديرِ الْمَصْدَرِ لَا بَدْءَ مِنْ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ؛ لِأَنَّ الْإِبْدَاءَ لَيْسَ مَوْعُودًا، بَلِ الْمَوْعُودُ الْإِعَادَةُ، فَتَقَدَّرُ «إِعَادَةُ الْخَلْقِ بَعْدَ بَدْئِهِ».

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً): عطفٌ على قوله: «أو هو منصوبٌ بالفعل»، يعني: على قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ «أَنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ» بِالْفَتْحِ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ نَاصِبٍ لَهُ، أَيْ: وَعَدَّ اللَّهُ وَعُدًّا بَدْءَ الْخَلْقِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ^(٣) رَافِعٍ لَهُ، أَيْ: حَقًّا بَدْءَ الْخَلْقِ^(٤).

قوله: (مرفوعاً بما نصبَ ﴿حَقًّا﴾): لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لغيره، وهو قوله: «حَقًّا»، وإليه الإشارةُ بقوله: «أَي: حَقًّا بَدْءَ الْخَلْقِ حَقًّا».

قوله: (أحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ)، البيت^(٥): قِيلَ: «أَحَقًّا»: فِي مَوْضِعِ الظَّرْفِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَيْ حَقًّا؟

(١) أي: «هو»، في قوله: «وهو أنَّ الْعَرَضُ».

(٢) قوله: «أَي: قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَبْدَأُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، استئنافٌ معناه»، سقط من (ح).

(٣) من قوله: «ناصبٌ له» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) في (ح) و(ف): «حَقًّا حَقًّا يَبْدَأُ الْخَلْقَ»، وَلَا يَسْتَقِيمُ، وَالْمُتَّبِعُ مِنْ (ط).

(٥) قيل: لقيس بن الملوِّح (مجنون ليل)، كما في «ديوانه» ص ٤٠، وقيل: لابن الدُّمَيْنَةِ، كما في «الحماسة» ص ٢٦٨، وهو فيها بلفظ: «أَنْ لَسْتُ وَارِدًا وَلَا صَادِرًا» بِكَلِّ «أَنْ لَسْتُ جَائِيًا وَلَا ذَاهِبًا»، والمعنى واحد.

و«أن»: مُحَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَمَوْضِعُهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ مَوْضِعُ الْمُبْتَدَأِ، وَ«أَحَقًّا» فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، يَقُولُ: أَفِي حَقٍّ، يَا عِبَادَ اللَّهِ، أَنِي لَا أَجِيءُ وَلَا أَذْهَبُ إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ مُحَافِظٌ يَعُدُّ خُطَايَ وَأَنْفَاسِي، وَيَتَأَمَّلُ قُصُورِي.

ومثله قول الحماسي:

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ رَائِيًّا رِفَاعَةَ طُولِ الدَّهْرِ إِلَّا تَوَهُمًا^(١)

قال المرزوقي: «أحقًا: انتصب عند سببويه على الظرف، كأنه قال: أفي الحق ذلك، فإن قيل: وكيف جاز أن يكون ظرفاً؟ قلت: لِمَا رَأَهُمْ يَقُولُونَ: أَفِي حَقٍّ كَذَا، أَوْ: أَفِي الْحَقِّ^(٢)، جَعَلُوهُ إِذَا نَصَبُوهُ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقَةِ، قَالَ:

أَفِي الْحَقِّ أَنِي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ^(٣)

والمعنى: أَفِي الْحَقِّ [لَسْتُ رَائِيًّا]^(٤) هَذَا الْفَتَى إِلَّا مَتَوَهُمًا أَبَدَ الدَّهْرِ، وَفَائِدَةُ قَوْلِهِ: «عِبَادَ اللَّهِ»،

(١) «الحماسة» لأبي تمام ص ١٧٧ وَنَسَبَهُ لِرُقَيْبَةَ الْحِزْمِيِّ.

(٢) من قوله: «ذلك، فإن قيل» إلى هنا، سقط من (ف).

(٣) في (ف): «هائمٌ بك مُغْرَمٌ»، وَالمُتَّبِعُ مِنْ (ح)، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي «شَرْحِ الْحِمَاسَةِ» لِلْمَرْزُوقِيِّ.

وهُوَ صَدْرُ بَيْتٍ، وَتَمَامُهُ كَمَا فِي «الْحِمَاسَةِ» ص ٢٤٠:

وَأَنْكَ لَا خَلٌّ لَدَيَّ وَلَا خَمْرُ

وقال المرزوقي في «شرح» (٣: ٨٨٩): «المُغْرَمُ: الَّذِي قَدْ لَزِمَهُ الْحُبُّ، وَالْهَائِمُ: الْمُتَحَيِّرُ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْحَقِّ وَوُجُوهِهِ أَنْ يَكُونَ حُبِّي لَكَ غَرَامًا، وَحُبُّكَ لَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْلُومٍ، وَلَا يَحْصُلُ عَلَى حَدِّ مَحْصُورٍ، يُقَالُ: مَا هُوَ بِخَلٍّ وَلَا خَمْرٍ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ يَخْلُصُ وَيُتَبَّنُّ». انْتَهَى بِإِحْتِصَارٍ وَتَصَرُّفٍ

بِسِيرٍ.

(٤) مَا بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ، وَاسْتَدْرَكْتُهُ مِنْ «شَرْحِ الْحِمَاسَةِ» لِلْمَرْزُوقِيِّ.

وَقُرِي: «حَقُّ أَنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ»؛ كقولك: حَقُّ أَنْ زِيدَ مُنْطَلِقًا.

﴿بِالْقِسْطِ﴾: بالعدل، وهو مُتَعَلِّقٌ بـ «يجزي»، والمعنى: لِيَجْزِيَهُمْ بِقِسْطِهِ وَيُؤْفِقَهُمْ أَجُورَهُمْ، أو: بِقِسْطِهِمْ وَبِمَا أَقْسَطُوا وَعَدَلُوا وَلَمْ يَظْلِمُوا حِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا صَالِحًا، لِأَنَّ الشُّرَكَاءَ ظَلَمُوا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وَالْعُصَاةُ: ظُلَامٌ أَنْفُسِهِمْ، وَهَذَا أَوْجَهُ، لِمُقَابَلَةِ قَوْلِهِ: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾.

أَنَّهُ رَجَعَ فِيهَا ^(١) كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَلَا يَسْكُنُ إِلَيْهِ بِشَاعَةً وَقَبَاحَةً إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، يَسْتَنْبِئُهُمْ فِيهِ وَيَسْتَفْتِيهِمْ ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا أَوْجَهُ): أَي: إِذَا كَانَ ﴿بِالْقِسْطِ﴾ مَعْنَاهُ: بِقِسْطِهِمْ، عَلَى أَنْ تَكُونَ اللَّامُ بَدَلًا مِنَ الْمَصَافِ إِلَيْهِ، وَالْفَاعِلُ ^(٣): ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾، كَانَ أَوْجَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: بِقِسْطِهِ، وَالْفَاعِلُ: اللَّهُ، لِيَتَجَاوَبَ كُلٌّ مِنَ الْمُتَقَابِلِينَ، وَهُمَا ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وَ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فِيهَا اسْتَحَقُّوا بِهِ الْجَزَاءَ وَعَدَا وَتَفَضَّلَا، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ يُوجِبُ أَنْ يُقَالَ: بِقِسْطِهِمْ.

قَالَ الْقَاضِي: «مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ﴾: لِيَجْزِيَ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(٤) بِشَرَابٍ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٍ أَلِيمٍ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ، لَكِنَّهُ غَيَّرَ النَّظْمَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي اسْتِحْقَاقِهِمْ لِلْعِقَابِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ مِنَ الْإِبْدَاءِ وَالْإِعَادَةِ هُوَ الْإِثَابَةُ، وَالْعِقَابُ وَقَعَ بِالْعَرَضِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَتَوَلَّى إِثَابَةَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا يَلِيْقُ بِلُطْفِهِ وَكَرَمِهِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُعَيِّنْهُ، وَأَمَّا عِقَابُ

(١) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: «عَمَّا»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ «شَرَحِ الْحِمَاسَةِ» لِلْمَرْزُوقِيِّ، وَهُوَ الصَّوَابُ لِقَوْلِهِ بَعْدَ قَلِيلٍ: «إِلَى النَّاسِ»، يُقَالُ: رَجَعَ فِيهِ إِلَى فُلَانٍ، وَلَا يُقَالُ: رَجَعَ عَنْهُ إِلَى فُلَانٍ.

(٢) «شَرَحِ دِيْوَانَ الْحِمَاسَةِ» لِلْمَرْزُوقِيِّ (٢: ٦٩٤-٦٩٥).

(٣) فِي (ح): «بَدَلًا مِنَ الْمَصَافِ إِلَيْهِ الْفَاعِلُ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾»، وَلَهُ وَجْهٌ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «بِقِسْطِهِمْ»، فِيهِ إِضَافَةٌ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ، فَالْمَصَافُ إِلَيْهِ هُوَ الْفَاعِلُ، لَكِنْ إِثْبَاتُ الْوَاوِ أَحْسَنُ، وَفِي (ف): «بَدَلًا مِنَ الْفَاعِلِ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ (ط).

(٤) مِنْ قَوْلِهِ: «فِيهَا اسْتَحَقُّوا» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ف).

[﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ٥]

الياء في ﴿ضِيَاءً﴾ منقلبة عن واو «ضِيَاء» لكسرة ما قبلها، وقُرئ: «ضِيَاء» بهمزتين بينهما ألف على القلب، بتقديم اللام على العين، كما قيل في عاق: عفا، والضياء أقوى من النور.

الكفرة فكانه داءً ساقه إليه سوء اعتقادهم وشؤم أفعالهم، والآية كالتعليل لقوله: ﴿إِنِّي مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾، فإنه لما كان المقصود من الإبداء والإعادة مجازة المكلفين على أعمالهم، كان مرجع الجميع إليه لا محالة، ويؤيده قراءة من قرأ: «أنه يبدأ» بالفتح، أي: لأنه^(١).

قوله: (وقرئ: «ضِيَاء» بهمزتين): قنبل ابن كثير^(٢)، قال أبو البقاء: «الياء في «ضياء» منقلبة عن واو، لقولك: ضوء، والهمزة أصل، ويُقرأ بهمزتين بينهما ألف، والوجه فيه: أن يكون آخر الياء، وقدم الهمزة، فلما وقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة قُلبت همزة عند قوم، وعند آخرين قُلبت ألفاً، ثم قُلبت الألف همزة؛ لئلا تجتمع ألفان»^(٣).

قوله: (والضياء أقوى من النور): قد سبق بيانه في أول البقرة^(٤)، قال القاضي: «ما بالذات: ضوء، وما بالعرض: نور، وقد نبه سبحانه وتعالى بذلك على أنه خلق الشمس نيرة في ذاتها، والقمر نيراً بعرض الاكساب»^(٥)، قال السجاوندي: ﴿جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً﴾ مُضِيئَةً مَعَ سِيَاسَةِ^(٦) قَاهِرَةَ لِلْبَصْرِ، ﴿وَالْقَمَرَ نُورًا﴾، أي: ظهوراً بلطف.

(١) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٨٥).

(٢) في رواية القواس عنه، كما في «حجة القراءات» ص ٣٢٨.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٥).

(٤) (٢: ٢٣٦) في تفسير الآية ١٧ منها.

(٥) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٨٦).

(٦) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «مع شائبة».

﴿وَقَدَّرَهُ﴾: وَقَدَّرَ الْقَمَرَ، والمعنى: وَقَدَّرَ مَسِيرَهُ ﴿مَنَازِلَ﴾، أو قَدَّرَهُ ذَا مَنَازِلَ، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿وَالْحِسَابَ﴾: وَحِسَابَ الْأَوْقَاتِ مِنَ الشُّهُورِ وَالْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى المذكور، أي: مَا خَلَقَهُ إِلَّا مُتَلَبِّسًا بِالْحَقِّ الَّذِي هُوَ الْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ، وَلَمْ يَخْلُقْهُ عَبَثًا. وَقُرِئَ: «يُفْصَلُ»، بِالْيَاءِ.

﴿إِنَّ فِي أُخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ [٦]

خَصَّ الْمُتَّقِينَ لِأَنَّهُمْ يَجِدُونَ الْعَاقِبَةَ، فَيَدْعُوهُمْ الْحِذْرُ إِلَى النَّظَرِ وَالتَّدْبِيرِ.
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ * أُولَئِكَ مَا لَهُمْ النَّارُ يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [٧-٨]

قوله: ﴿وَقَدَّرَهُ﴾: وَقَدَّرَ الْقَمَرَ): قال محيي السنة: «قيل: تقديرُ المنازلِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْقَمَرِ خَاصَّةً، لِأَنَّ بِالْقَمَرِ يُعْرَفُ انْقِضَاءُ الشُّهُورِ وَالسَّنِينَ لَا بِالشَّمْسِ، وَمَنَازِلُ الْقَمَرِ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ، وَقِيلَ: يَنْصَرِفُ إِلَيْهَا، وَاكْتَفَى بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، لِأَنَّ مَقَامَ الشَّمْسِ فِي كُلِّ مَنْزِلَةٍ ثَلَاثَةٌ عِشْرَ يَوْمًا، فَيَكُونُ انْقِضَاءُ السَّنَةِ مَعَ انْقِضَائِهَا»^(١).

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى المذكور): قال محيي السنة: «ذَلِكَ﴾ رَدُّ إِلَى الْجَعْلِ وَالتَّقْدِيرِ»^(٢).

وقلت - والله أعلم - وفيه إشعارٌ بأنَّ ذَلِكَ الْجَعْلَ وَالتَّقْدِيرَ مُنْخَصِرٌ وَمَقْصُورٌ عَلَى الْحَقِّ الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْرِفَةُ صِفَاتِهِ، وَاسْتِحْقَاقِهِ لِأَن يُعْبَدَ وَلَا يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ، وَالعِبَادَةُ لَهَا أَوْقَاتٌ مَعْلُومَةٌ وَحُسْبَانَاتٌ مُعَيَّنَةٌ، وَأَنَّ الْفَائِدَةَ مِنَ الْجَعْلِ وَالتَّقْدِيرِ هِيَ الْحُسْبَانُ الْمُنَوِّطُ بِالعِبَادَةِ لَا غَيْرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَتَلُونَا عَنْ آلِهَتِ قُلُوبِهِ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِجِ﴾ [البقرة: ١٨٩].

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٢١-١٢٢).

(٢) المصدر السابق (٤: ١٢٢).

وَأَنَّ الْمُتَّقِيَ الْعَالَمَ الْعَامِلَ مَنْ يَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ عَلَى مَعْرِفَةِ بَارئِهِ وَمُنْشِئِهِ؛ لِيُنْشِيَ لَهُ الْعِبَادَةَ،
وَالِيهِ لَوْحَ اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ أَلْوَانِ السَّمَاءِ وَالنَّهَارِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ:
﴿لَا يَدْرِي لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وَهَذَا (١) بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي آخْتِلَافِ أَلْوَانِ السَّمَاءِ وَالنَّهَارِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ:
﴿لَا يَدْرِي لَقَوْمٍ يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٦٦].

وَأَنَّ الْمُنْجِمَ الْمَخْذُولَ (٢) الْقَائِلَ بِأَنْ لَا مَرْجِعَ وَلَا مَعَادَ، يَسْتَعْلِفُ بِهَا لَا يَعْنِيهِ، وَيَخْلُدُ إِلَى
الْأَرْضِ مُتَّبِعاً لِهَوَاهُ، فَيَعْفُلُ عَنِ تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِبَادَةِ فِيهِلِكَ، وَإِلَيْهِ أَوْماً بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا
يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ * أُولَئِكَ مَاؤُنْهَمُ
النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، أَلَا تَرَى كَيْفَ خَتَمَ الْآيَةَ بِالْكَسْبِ وَالْعَمَلِ، كَمَا اسْتَعْقَبَ
الْآيَةَ السَّابِقَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ:
﴿بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٤٤]، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْعِبَادَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا.

وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ مَا رَوَيْنَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ
النُّجُومَ لِثَلَاثٍ: جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ، وَرُجُوماً لِلشَّيَاطِينِ، وَعِلَامَاتٍ يُهْتَدَى بِهَا، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا
بِغَيْرِ ذَلِكَ أَخْطَأَ وَأَضَاعَ نَصِيْبَهُ وَتَكَلَّفَ بِهَا لَا يَعْلَمُ» (٣).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (٤) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَبَسَ بَاباً مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ
لِغَيْرِ مَا ذَكَرَ اللَّهُ، فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ، الْمُنْجِمُ كَاهِنٌ، وَالْكَاهِنُ سَاحِرٌ، وَالسَّاحِرُ كَافِرٌ».

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ﴾ إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ط) وَ(ح).

(٢) قَوْلُهُ: «الْمَخْذُولُ»: لَمْ تُقَطَّعْ فِي (ح)، بَيْنَمَا يُقَطَّعُ بِنُقْطَةٍ تَحْتَ الْحَاءِ فِي (ف)، فَتَقْرَأُ: «الْمَجْدُولُ»! وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ
(ط).

(٣) عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، كِتَابَ بَدْءِ الْخَلْقِ، بَابِ فِي النُّجُومِ.

(٤) بِرَقْمِ (٣٩٠٥)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً ابْنُ مَاجَةَ (٣٧٢٦)، وَلَيْسَ عِنْدَهُمَا: «الْمُنْجِمُ كَاهِنٌ... إِلَى آخِرِهِ، وَالْمَوْلُفُ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يُخْرِجُ بِوَسْطَةِ «جَامِعِ الْأَصُولِ» لابن الأثير (١١: ٥٧٦)، عَلَى أَنَّ ابْنَ الأثيرِ بَيَّنَّ لَفْظَ أَبِي
دَاوُدَ، وَعَزَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ لِزَيْنِ.

﴿لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾: لَا يَتَوَقَّعُونَهُ أَصْلًا، وَلَا يُحْطِرُونَهُ بِيَاهِم؛ لِعَفْلَتِهِمِ الْمُسْتَوْلِيَةِ عَلَيْهِم، الْمَذْهَلَةَ بِاللَّذَاتِ وَحُبِّ الْعَاجِلِ عَنِ التَّفْطَنِ لِلْحَقَائِقِ،

وفي رواية رزين عن قتادة^(١): «والله، ما جعل الله في النجم حياة أحد ولا رزقه ولا موته، وإنما يفترون على الله الكذب، ويتعللون بالنجوم».

قال صاحب «الجامع»: «جعل النجم الذي يتعلم النجوم للحكم بها وعليها، وينسب التأثيرات من السعادة والشقاوة إليها كافرًا، نعوذ بالله من ذلك، ونسأله العزيمة في القول والعمل»^(٢).

قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾: لَا يَتَوَقَّعُونَهُ أَصْلًا: اعلم أن الرجاء حقيقة ترفع الخير، ويستعمل في معنى الخوف مجازًا، قال في «الأساس»: «أرجو من الله المغفرة، ورجوت في وكدي الرشد، وأتيت فلانًا رجاء أن يحسن إلي، ومن المجاز: استعمال الرجاء في معنى الخوف والاكتراث»^(٣)، يقال: لقيت هؤلاء ما رجوتهم وما ارتجيتهم.

والوجه الأول مبني على معنى الاكتراث، ولهذا زاد: «أصلًا»، وفسر «لَا يَتَوَقَّعُونَهُ» بقوله: «وَلَا يُحْطِرُونَهُ بِيَاهِم؛ لِعَفْلَتِهِم»، والثاني على حقيقته، ولهذا قال: «لَا يَأْمُلُونَ حُسْنَ لِقَاءِنَا»، والثالث على مجرد الخوف، ومن ثم قال: «وَلَا يَخَافُونَ سُوءَ لِقَاءِنَا».

قوله: ﴿وَلَا يُحْطِرُونَهُ بِيَاهِم؛ لِعَفْلَتِهِم﴾: إِذَانُ بَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ [يونس: ٢٧] مِنْ عَطْفِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ، بِمَعْنَى: أَنَّهُمُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ عَدَمِ التَّوَقُّعِ وَثُبُوتِ الْعَفْلَةِ، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ مُسْتَقَلَّةٌ فِيهِمْ مُسْتَقَرَّةٌ بِهِمْ مُمَيَّزَةٌ لِدَوَائِمِهِمْ، وَلَمَّا صَحَّ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ سَبَبًا فِي الْأُولَى^(٤)، قَالَ: «وَلَا يُحْطِرُونَهُ بِيَاهِم؛ لِعَفْلَتِهِم»، فَوَكَّلَ التَّرْتِيبَ إِلَى ذِهْنِ الذَّكِيِّ.

(١) بل عن الربيع، كما في «جامع الأصول» (٤: ٢٩) و(١١: ٥٨٠).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٨١).

(٣) قوله: «والاكتراث»: تحرف في (ح) إلى: «والأكثرون»، وسقط من (ف)، وأثبت من (ط)، وهو الموافق لـ «في أساس البلاغة»، مادة (رجو).

(٤) أي: العفلة سبب في عدم الرجاء.

أو لا يُؤْمَلُونَ حُسْنَ لِقَائِنَا كَمَا يُؤْمَلُهُ السُّعْدَاءُ، أو لا يَخَافُونَ سُوءَ لِقَائِنَا الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَخَافَ، ﴿وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ مِنَ الآخِرَةِ، وَأَثَرُوا القَلِيلَ الفَاقِي عَلَى الكَثِيرِ البَاقِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿وَأَطْمَأَنَّنُوا بِهَا﴾ أَي: وَسَكَنُوا فِيهَا سُكُونًا مَنْ لَا يَزْعَجُ عَنْهَا، فَبَنَوْا شَدِيدًا، وَأَمَلُوا بَعِيدًا.

[إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الأنهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ * دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَءَاخِرُ دَعْوَانَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩-١٠﴾]

﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾: يُسَدِّدُهُمْ بِسَبَبِ إِيْمَانِهِمْ لِلإِسْتِقَامَةِ عَلَى سُلُوكِ السَّبِيلِ المُوَدِّيِّ إِلَى الثَّوَابِ، وَلِلذَلِكَ جَعَلَ ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الأنهَارُ﴾ بَيَانًا لَهُ وَتَفْسِيرًا، لِأَنَّ التَّمَسُّكَ بِسَبَبِ السَّعَادَةِ كَالْوُصُولِ إِلَيْهَا.

قال القاضي: «يجوزُ أن يكونَ العطفُ لِتَغَايِرِ الفَرِيقَيْنِ، والمُرَادُ بِالأَوَّلِينَ مَنْ أَنْكَرَ البعثَ، ولم يُرِدِ الحَيَاةَ الدُّنْيَا، وبِالآخِرِينَ مَنْ أَلْهَاهُ حُبُّ العَاجِلِ عَنِ التَّأَمُّلِ فِي الآجِلِ والإِعْدَادِ لَهُ»^(١).
قوله: (يُسَدِّدُهُمْ)، الأساس: «سَدَّ الرَّجُلُ يَسُدُّ: صَارَ سَدِيدًا، وَسَدَّ قَوْلُهُ وَأَمْرُهُ يَسُدُّ، وَأَمْرُهُ سَدِيدٌ، وَتَسَدَّدَ عَلَى الرَّمِيِّ: اسْتَقَامَ، وَسَدَدَ السَّهْمَ نَحْوَهُ».

قوله: (ولذلك جعلَ ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الأنهَارُ﴾ بَيَانًا لَهُ)، أَي: وَلِأَجْلِ أَنْ مَعْنَى ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾: «يُسَدِّدُهُمْ بِسَبَبِ إِيْمَانِهِمْ لِلإِسْتِقَامَةِ عَلَى سُلُوكِ السَّبِيلِ المُوَدِّيِّ إِلَى الثَّوَابِ»، جَعَلَ ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الأنهَارُ﴾ بَيَانًا لَهُ، لِأَنَّ مَا يُودِّي إِلَى الثَّوَابِ كَأَنَّهُ نَفْسُ الثَّوَابِ تَنْزِيلًا لِلسَّبَبِ مَنْزِلَةَ المُسَبَّبِ، وَذَلِكَ أَنْ فِي إِيقَاعِ ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾ خَبْرًا لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وَهُوَ عَيْنُ المَهْدَايَةِ، الدَّلَالَةُ عَلَى الثَّوَابِ وَالإِسْتِقَامَةِ وَالمَزِيدِ مِنْهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وَلَمْ تَكُنِ المَهْدَايَةُ هَذِهِ المَثَابَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُوجِبَةً لِلثَّوَابِ وَمُسْتَحَقَّةً لِلاَجْرِ عِنْدَهُمْ، وَلِلذَلِكَ قَالَ: «لأنَّ

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٦).

ويجوزُ أن يُريد: يهديهم في الآخرة بنور إيمانهم إلى طريق الجنة، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢].

ومنه الحديث: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ صُورَ لَهُ عَمَلُهُ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ، فيقولُ له: أَنَا عَمَلُكَ، فيكونُ له نُوراً وقائداً إلى الجنة، وأما الكافرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ صُورَ له عَمَلُهُ فِي صُورَةٍ سَيِّئَةٍ، فيقولُ له: أَنَا عَمَلُكَ، فيَنْطَلِقُ به حتَّى يُدْخِلَه النارَ».

فإن قلتَ: فلقد دلت هذه الآية على أن الإيمان الذي يَسْتَحِقُّ به العبدُ الهدايةَ والتوفيقَ والثورَ يومَ القيامة: هو إيمانٌ مُقَيَّدٌ، وهو الإيمانُ المقرونُ بالعملِ الصالح، والإيمانُ الذي لم يكن مقروناً بالعملِ الصالحِ فصاحبه لا توفيقَ له ولا نورَ.....

التمسكُ بسببِ السعادةِ كالوصولِ إليها، [فالهدايةُ] على هذا التفسيرِ عبارةٌ عن الدلالةِ المُوصِلةِ إلى البغيةِ، وسبيلُ هذا البيانِ سبيلُ البَدَلِ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢-٣٣]، قال (١): «جَعَلَ ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ﴾ بَدَلاً من ﴿الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ الذي هو السَّبْقُ بالخيرات، لأنَّ السَّبْقَ لَمَّا كان السَّبْقُ فِي تَيْلِ الثَّوَابِ نَزَلَ منزلةَ السَّبَبِ، كأنه الثَّوَابِ، فأبْدَلْتُ عنه ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ﴾» (٢).

قوله: (يهديهم في الآخرة بنور إيمانهم إلى طريق الجنة): فعلى هذا الهدايةُ مُجَرَّدُ الدَّلالةِ، وقال أبو البقاء: «﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ﴾ يجوزُ أن يكونَ مُسْتَأْنَفاً، وأن يكونَ حالاً من صَميرِ المفعولِ في ﴿يَهْدِيهِمْ﴾» (٣)، والمعنى: يهديهم في الجنةِ إلى مُراداتهم في هذه الحال» (٤)، وقال القاضي: «يجوزُ أن يكونَ خبراً ثانياً» (٥).

(١) أي: الزمخشري؛ في تفسير الآية المذكورة من سورة فاطر (١٢: ٦٥٥).

(٢) هذه الفقرة لم ترد في (ح) و(ف)، وأثبتها من (ط).

(٣) من قوله: «إلى طريق الجنة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٦).

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

قلت: الأمر كذلك، ألا ترى كيف أوقع الصلة مجموعاً فيها بين الإيمان والعمل، كأنه قال: إن الذين جمعوا بين الإيمان والعمل الصالح،

قوله: (ألا ترى كيف أوقع الصلة مجموعاً فيها بين الإيمان والعمل): اعلم أن من خواص «الذي» إيقاع صلتيه علة خبره، قال صاحب «المفتاح»: «أو أن تؤمى بذلك - أي: بالإتيان بالوصول - إلى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه، فتقول: الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم»^(١)، وإذا كان كذلك كان مجموع الصلة علة لكونه تعالى يهديهم، ومن انتفاء فرد من أفراد المجموع ينتهي حكم التعليل.

فإن قلت: فإذا حصل التعليل من بناء الخبر على الوصول وصلته - كما ذكر -، فأى فائدة في ذكر تعليل آخر، وهو «ويؤمى بهم»؟ قلت: الظاهر أن يُحمل بناء الخبر على الوصول^(٢) على تحقيق الخبر، كقوله:

إن التي ضرتت يتأ مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول^(٣)

فتبقى الباء مخلصاً للتعليل، فيحصل التحقيق مع التعليل، ويؤذن^(٤) بأن الإيمان الموصوف له أثر عظيم في تحصيل البغية، قال القاضي: «ومفهوم الترتيب، وإن دل على أن سبب الهداية

(١) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص ٧٩.

(٢) من قوله: «وصلته» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) البيت لعبد بن الطيب، كما في «المفصليات» ص ١٣٦.

والغول: كل ما أهلك الإنسان، وكل ما أذهب عقله - كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غول) -، فالمراد بقوله: «غالت ودها غول»، أي: أزال ودها وأذهب ما أزاله وأذهب.

قال العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى في «مختصر المعاني» ص ٧٤: «في ضرب البيت بكوفة، والمهاجرة إليها: إيحاء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة، ثم إنه يُحقق زوال المودة ويُقرره حتى كأنه بُرهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر».

(٤) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «ويؤثر».

هو الإيَّانُ والعمَلُ الصَّالِحُ، لكنْ دَلَّ منطوقُ قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ على استِقْلَالِ الإيَّانِ بالسَّبَبِيَّةِ، وأنَّ العمَلُ الصَّالِحُ كالسَّمَةِ والرَّدِيفِ له^(١).

وقلت: الحقُّ أنَّ الضَّميرَ في ﴿يَهْدِيهِمْ﴾ وفي ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، راجعٌ إلى الموصولِ مَعَ صَلَاتِهِ، وَالصَّلَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى المعنِيِّينَ، وَتخصيصُ أحدهما بالذكرِ لإِنْفَاتِهِ وَشَرْفِهِ، لا أَنَّ مُجَرَّدَ الإيَّانِ كافٍ في السَّبَبِيَّةِ، ولأنَّ مذهبَ السَّلَفِ الصَّالِحِ على أَنَّ الأعمالَ داخِلَةٌ في الإيَّانِ، وروينا في «سنن ابن ماجه»^(٢) عن عليٍّ رضي اللهُ عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «الإيَّانُ معرفةٌ بالقلبِ، وقولٌ باللسانِ، وعمَلٌ بالأركانِ».

وفي^(٣) «شرح السنَّة»: «أنَّ الصحابةَ والتابعينَ وَمَن بعدهم من علماء السنَّة اتَّفَقَتْ على أَنَّ الأعمالَ مِنَ الإيَّانِ، قالوا: إنَّ الإيَّانَ قولٌ وعمَلٌ وعَقْدٌ، يَزِيدُ بالطاعةِ وَيَنْقُصُ بالمعصية»^(٤)، وأيَّدَهُ بِالآيَاتِ والأخبارِ، وقد سبقَ الكلامُ فيه مُستَقْصَى في الأنفال^(٥).

على أَنَّ المَقَامَ مقامُ مدحٍ، ولا شكَّ أَنَّ مُجَرَّدَ التصديقِ لا مدحٌ فيه، وَأَنَّ الكَلِمَةَ الطَّيِّبَةَ إِنَّمَا يَرْفَعُهُ العَمَلُ الصَّالِحُ، كَأَنه قيل: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَرْفَعُ اللهُ مَنْزِلَتَهُمْ إِلَى مَبَاقِيهِمْ^(٦) بسببِ إِيْمَانِهِم المَعْتَبَرِ المُحَلَّ بِالعَمَلِ الصَّالِحِ.

(١) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٨٧).

(٢) برقم (٦٥)، وَصَغَفَهُ البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢). وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عَرَّاق (١: ١٥١).

(٣) من قوله: «سنن ابن ماجه عن عليٍّ إلى هنا، سقط من (ط).

(٤) «شرح السنَّة» للبخاري (١: ٣٨-٣٩).

(٥) ص ١٥ في تفسير الآية ٢ منها.

(٦) أي: مطالبهم وحاجاتهم، قال ابن منظور في «لسان العرب»، مادة (بغا): «البَغْيَةُ والبَغْيَةُ: الحاجة، والبَغْيَةُ: الطَّلِبَةُ، والبَغْيَةُ والبَغْيَةُ والبَغْيَةُ: ما ابْتَغَيْ». «

ثم قال: ﴿بِإِيمَانِهِمْ﴾، أي: بإيمانهم هذا المضموم إليه العمل الصالح، وهو يبيّن واضح لا شبهة فيه.

روينا في «مسند أحمد بن حنبل»^(١) عن أبي ذرّ وأبي الدرداء: أن رسول الله ﷺ قال: «إني لأعرف أمتي يوم القيامة من بين سائر الأمم بسيماهم في وجوههم من أثر السجود، وأعرفهم بنورهم يسعى بين أيديهم»، وفي رواية^(٢) قال: «هم غرّ محجلون من أثر الوضوء، ليس كذلك أحد غيرهم».

وأما خلاف الأصوليين فمشهور لا حاجة إلى عرضه^(٣).

ومقام المدح لا يدل على ما أورده صاحب «الانتصاف» من أنه يلزم أن المؤمن إذا لم يعمل صالحاً مخلد في النار، وقال: «إنه تعالى جعل سبب الهداية إلى الجنة مطلق الإيمان، فقال: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾، وقوله^(٤): «إن المراد إضافة العمل إلى الإيمان» لا تنتهض به الدعوى، وشبهته أن الإيمان الذي يجعل سبباً مقيداً بالأعمال الصالحة، فيقيد به الثاني^(٥)، وهو ممنوع، فإن الضمير يعود إلى الذوات لا باعتبار الصفات^(٦).

وقلت: قد ذكرنا أن هذا مما ياباه اللفظ.

قوله: (ثم قال: ﴿بِإِيمَانِهِمْ﴾): يعني: أن الإضافة بدّل من لام التعريف، كقوله تعالى حكاية عن زكريّا عليه السلام: ﴿وَأَسْتَعَلُّ الرَّأْسُ سَبِيحًا﴾ [مریم: ٤]، أي: رأسي، أو أن الإيمان إذا قرّن بالعمل أريد مجرد التصديق، وإذا جرّد عنه أريد به المجموع.

(١) برقم (٢١٧٤٠).

(٢) أخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٢١٧٣٧).

(٣) في (ط): «إلى تعريفه»، والمعنى واحد.

(٤) أي: قول الزنجشري، والكلام ما زال لابن المنير في «الانتصاف».

(٥) توضيحه - كما هو لفظ ابن المنير في «الانتصاف» - : «شبهته أن الإيمان المجموع سبباً مضاف إلى ضمير

الصالحين، فلم يأخذ الصلاح قيداً في التّسبب»، يعني: أن «الإيمان» في قوله: ﴿بِإِيمَانِهِمْ﴾ مضاف إلى

الضمير «هم»، وهو يعود إلى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ المذكورين في أول الآية.

(٦) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ٢٢٦) بحاشية «الكشاف».

﴿دَعَوْنَهُمْ﴾: دَعَاؤُهُمْ، لَأَنَّ ﴿اللَّهُمَّ﴾ نداءً لله، ومعناه: اللَّهُمَّ إِنَّا نُسَبِّحُكَ، كقول القَائِنِ فِي دُعَاءِ الْقُنُوتِ: «اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ»، ويجوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْإِعْتِدَاءِ: الْعِبَادَةُ، ﴿وَأَعْتَرَلَكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨]، عَلَى مَعْنَى: أَنْ لَا تَكْلِفَ فِي الْجَنَّةِ وَلَا عِبَادَةَ، وَمَا عِبَادَتُهُمْ إِلَّا أَنْ يُسَبِّحُوا اللَّهَ وَيَحْمَدُوهُ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ، إِنَّمَا يُلْهَمُونَهُ، فَيَنْطِقُونَ بِهِ تَلْذُذًا بِلَا كُفْلَةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

﴿وَرَأَى آخِرُ دَعْوَانَهُمْ﴾: وَخَاتِمَةُ دُعَائِهِمْ الَّذِي هُوَ التَّسْبِيحُ ﴿أَنْ﴾ يَقُولُوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَمَعْنَى ﴿وَحَيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾: أَنَّ بَعْضَهُمْ يُحْيِي بَعْضًا بِالسَّلَامِ، ...

قوله: (اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ): قال صاحبُ «الروضة» في «الأذكار»^(١): «قال أصحابنا: وإن قُتِلَ بِمَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا [كَانَ حَسَنًا، وَهُوَ]: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنُؤْمِنُ بِكَ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ»^(٢).

قوله: (وَخَاتِمَةُ دُعَائِهِمْ الَّذِي هُوَ التَّسْبِيحُ ﴿أَنْ﴾ يَقُولُوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾): قال القاضي: «وَلَعَلَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ وَعَايَنُوا عَظَمَةَ اللَّهِ وَكِبْرِيَاءَهُ مَجْدُوهُ وَنَعْتُوهُ بِنُعُوتِ الْجَلَالِ، ثُمَّ حَيَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ بِالسَّلَامَةِ مِنَ الْآفَاتِ، وَالْقَوَزِ بِأَصْنَافِ الْكِرَامَاتِ، فَحَمِدُوهُ وَآتَنُوا عَلَيْهِ بِصِفَاتِ الْإِكْرَامِ»^(٣).

(١) أي: قال الإمام النووي رحمه الله تعالى - وهو صاحبُ «روضة الطالبين» - في كتاب «الأذكار».

(٢) «الأذكار» للنووي ص ٥٨. وما بين الحاصرتين استدرسته منه.

وَقُنُوتُ عُمَرَ هَذَا: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٤٩٦٨) وَ(٤٩٦٩) وَ(٤٩٧٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٧١٠٠) وَ(٧١٠١) وَ(٧١٠٤) وَ(٧١٠٥) وَ(٣٠٣٣٢) وَ(٣٠٣٣٣) وَ(٣٠٣٣٤) وَ(٣٠٣٣٧).

وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ» (٢٤٩: ١)، وَابِيهَيْ فِي «السَّنَنِ الْكَبْرَى» (٢: ٢١٠ وَ ٢١١).

(٣) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٨٧).

وقلت: ولعلَّ الظاهر هو أن يُضَافَ السَّلَامُ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ إكراماً لأهل الجنة، كما ذكر المصنّف في الرَّجْعِ الأخير، وَيَضُرُّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ يَس: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّي رَجِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، «أي: يُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ وَاِسْطَةِ مُبَالِغَةٍ فِي تَعْظِيمِهِمْ، وَذَلِكَ مُتَمَنَّاهُمْ»^(١)، كَذَا فَسَّرَهُ الْمُصَنِّفُ.

وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَحْصُلُ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ نَعِيمِهِمْ فِي الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ مِنَ الْكِرَامَةِ:

وَسَطُهَا: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّي رَجِيمٍ﴾.

وَأَوَّلُهَا: مَا يَقُولُونَ عِنْدَ مُشَاهَدَتِهَا: ﴿سُبْحٰنَكَ اللَّهُمَّ﴾، وَهِيَ سَطْوَعُ نُورِ الْجَمَالِ مِنْ وِرَاءِ حِجَابِ الْجَلَالِ، وَمَا أَفْحَمَ شَأْنَ اقْتِرَانِ ﴿اللَّهُمَّ﴾ بِ﴿سُبْحٰنَكَ﴾ فِي هَذَا الْمَقَامِ، كَأَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا أَسِيعَةَ تِلْكَ الْأَنْوَارِ لَمْ يَتِمَّا لِكُؤَانِ لَا يَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِهِ.

وَأَخْرَجُهَا: أَجَلٌ مِنْهَا، وَلِذَلِكَ حَتَمُوا الدُّعَاءَ عِنْدَ رُؤْيَيْهَا بِ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَمَا هِيَ إِلَّا نِعْمَةُ الرُّؤْيَةِ الَّتِي كُلُّ نِعْمَةٍ دُونَهَا.

فَكَانَتِ الْكِرَامَةُ الْأُولَى كَالْتَمِيهِدِ لِلثَّلَاثَةِ^(٢)، وَمَا أَشَدَّ طِبَاقًا لِهَذَا التَّأْوِيلِ مَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ مَاجَةَ^(٣) عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «بَيْنَا أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي نَعِيمِهِمْ إِذْ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ، فَإِذَا الرَّبُّ^(٤) قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، قَالَ: وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّي رَجِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، قَالَ: فَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ،

(١) فِي (ح): «وَلِذَلِكَ هَتَأَهُمْ»، وَالمُتَّبَتِّ مِنْ (ط) وَ(ف)، وَهُوَ المُوَافِقُ لِمَا فِي «الْكَشَافِ».

(٢) فِي (ف): «لِلثَّلَاثَةِ»، وَالمُتَّبَتِّ مِنْ (ط) وَ(ح)، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(٣) بِرَقْم (١٨٤)، وَضَعَفَهُ البُوصَيْرِيُّ فِي «مِصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» (٦٧).

قُلْتُ: فِيهِ الْفَاطَةُ مُشْكِلَةٌ، كَقَوْلِهِ: «مَنْ فَوْقَهُمْ»، وَقَوْلِهِ: «حَتَّى يَحْتَجِبَ عَنْهُمْ»، وَمَعَ ذَلِكَ فَتَأْوِيلُهَا - عَلَى فَرَضِ ثُبُوتِهَا - مُتَبَسِّرٌ.

(٤) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى «التراب!»

وقيل: هي تحية الملائكة إياهم؛ إضافة للمصدر إلى المفعول، وقيل: تحية الله لهم، و«أن» هي المخففة من الثقلة، وأصله: أنه الحمد لله، على أن الضمير للشأن، كقوله:

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُّ

فلا يَلْتَمِتُونَ إلى شيءٍ مِنَ النَّعِيمِ ما داموا يَنْظُرُونَ إليه، حتى يَحْتَجِبَ عنهم، ويبقى نُورُهُ. والله يقول الحق وهو يهدي السبيل^(١).

قوله: (أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُّ): صَدْرُهُ:

فِي فِتْنَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا^(٢)

«كُيُوفِ الْهِنْدِ»: أي: تَبَرُّقُ أساورِ جَبْهَتِهِمْ كَالسُّيُوفِ، خَفَّفَ «أَنْ» المفتوحة، وأضمر اسمها، وهو ضمير الشأن، «مَنْ يَخْفَى»: كناية عن الفقير، كما أن «مَنْ يَتَّعِلُّ» كناية^(٣) عن الغني، يقول: قد عَلِمَ هؤلاءِ الْفِتْيَانِ أَنَّ الْهَلَاكَ يَعْصِمُ النَّاسَ فَقِيرَهُمْ وَغَنِيَّتَهُمْ، وَهُمْ يَتَّبَادِرُونَ إِلَى اللَّذَّاتِ قَبْلَ أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهَا.

وَالشُّعْرُ لِلْأَعْمَشِيِّ، وَهُوَ مُحَرَّفٌ، وَفِي «دِيوانه»^(٤):

..... قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحَيْلُ

(١) في (ح): «ويبقى نورُ الله سبحانه وتعالى»، دون قوله: «والله يقول الحق...»، والمثبت من (ط) و(ف)،

وآثرته لأن لفظ الحديث عند ابن ماجه: «ويبقى نورُهُ».

(٢) كذا ذكره سيبويه في «الكتاب» (٢: ١٣٧) و(٣: ٧٤ و١٦٤) - ونسبه للأعشى -، والمبرد في «المقتضب»

(٣: ٩)، والزخشي في «المفصل» ص ٢٩٨، وغيرهم من النحويين. وسيأتي مزيد كلام عليه عند المؤلف

رحمه الله تعالى.

(٣) في (ط) و(ف): «عبارة»، والمثبت من (ح).

(٤) «ديوان الأعشى» ص ١٤٧، ومراؤ المؤلف رحمه الله تعالى من قوله: «إنه مُحَرَّفٌ»: أنه مُلْفَقٌ من بيتين، مع

تغيير بعض الألفاظ.

وَقُرِّي: «أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ» بِالتَّشْدِيدِ وَنَضَبِ «الْحَمْدِ».

[«وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ فَنَدَّرُ

الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١﴾]

أَصْلُهُ: «وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ» تَعْجِيلَهُ لَهُمُ الْخَيْرَ،

وَقَبْلَهُ:

أَنَا بُرْتَنَا^(١) حُفَاةٌ لَا نِعَالَ لَنَا أَنَا كَذَلِكَ قَدْ نَحَفَى وَنَتَعَلَّ

قوله: (وَقُرِّي: «أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ»): قال ابنُ جني: «قرأها ابنُ مُحْيِصِنٍ، وهي تدلُّ على أنَّ

قراءة الجماعة: «أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ»: «أَنَّ» فيها حُفْفَةٌ، بمنزلة قولِ الأَعَشَى: «أَنَّ هَالِكٌ»^(٢) البيت، ولا يجوزُ أن تكونَ زائدة، كقوله:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَاجِهِ مُقَسِّمٌ كَأَنَّ طَيِّبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٣)

أي: كطَيِّبَةٍ^(٤).

(١) كذا في الأصول الخطية، وكتب فوقها في (ح): «أي: حُلِقْنَا»، وفي «ديوان الأَعَشَى»: «إِمَّا تَرَيْنَا».

(٢) ذكره ابنُ جني بتامه، على نحو ما ذكره سيبويه والزخشي، لا كما في «الديوان»، ولذا اختصره المؤلف.

(٣) انظر: «الأصمعيات» ص ١٥٧، وعزاه إلى علباء بنِ أرقم، أما ابنُ منظور فنقلَ في «لسان العرب»، مادة

(قسم)، أنه لباعث بنِ صُرَيْمِ اليَشْكُرِيِّ، ثم رَجَّحَ أنه لكعب بنِ أرقمِ اليَشْكُرِيِّ، ونقلَ في «اللسان»

أيضاً، مادة (أنن): أنه يروى بنضَبِ «طَيِّبَةٍ» وجَرَّها ورَفَعها، قال: «فَمَنْ نَضَبَ أَرَادَ: كَأَنَّ طَيِّبَةً، فَحَقَّفَ

وَأَعْمَلَ، وَمَنْ حَقَّقَصَ أَرَادَ: كَطَيِّبَةٍ، وَمَنْ رَفَعَ أَرَادَ: كَأَنَّهَا طَيِّبَةٌ، فَحَقَّفَ وَأَعْمَلَ». وانظر: «شرح شذور

الذهب» لابن هشام ص ٢٨٤، و«شرح قَطْرِ النَّدى» له ص ٢١٨، و«حاشية الصَّبَّانِ على شرح الأَشْمُونِيِّ

على الألفية» (١: ٤٣٢-٤٣٣).

والبيت سيأتي عند الزخشي في تفسير الآية ٨ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٠)، وسيتكلم المؤلف رحمه الله

تعالى هناك في شرحه وإعرابه.

(٤) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٨).

فَوَضَعَ ﴿أَسْتَعْجَلَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾ مَوْضِعَ «تَعْجِيلِهِ لَهُمُ الْخَيْرِ» إِشْعَاراً بِسُرْعَةِ إِجَابَتِهِ لَهُمْ وَإِسْعَافِهِ بِطَلِبَتِهِمْ، كَأَنَّ اسْتَعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ تَعْجِيلٌ لَهُ، وَالْمُرَادُ أَهْلُ مَكَّةَ وَقَوْلُهُمْ: ﴿فَأَمْطَرَ عَلَيْنَا حِجَاباً مِنْ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، يَعْنِي: وَلَوْ عَجَّلْنَا لَهُمُ الشَّرَّ الَّذِي دَعَا بِهِ، كَمَا تُعَجَّلُ الْخَيْرُ وَنُجِيهِمْ إِلَيْهِ، ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾: لِأَمِيثُوا وَأَهْلِكُوا. وَقُرِئَ: ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَنْصُرُهُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ: «لَقَضَيْنَا إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ».

قوله: (إشعاراً بسرعة إجابته لهم)، الانتصاف: «هذا من بديع القرآن، لا ترى العُدول من لفظ إلى آخر إلا لمعنى، والنحوي يقول في ﴿أَنْتَعَزُّ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ [نوح: ١٧]: إنه أجرى المصدر على غير فعله، وهذا المصدر لفعل دل عليه هذا الفعل، كأنه قال: «فنبث نباتاً»، وله فائدة في التحقيق وراء هذا، وهو التنبية على تحتم القدرة وسرعة نفاذ حكمها، حتى كأن نبات الله نفس النبات، فقرن أحدهما بالآخر»^(١).

وقلت: كان أصل الكلام: «ولو يُعَجَّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ تَعْجِيلَهُ»، ثُمَّ وَضَعَ مَوْضِعَهُ «الاستعجال»، ثُمَّ نُسِبَ إِلَيْهِمْ، فَقِيلَ: ﴿أَسْتَعْجَلَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ رَحْمَتَهُ سَبَقَتْ غَضَبَهُ، فَأُرِيدَ مَزِيدَ الْمُبَالَغَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْتَعْجَالَهُمُ الْخَيْرِ أَسْرَعُ مِنْ تَعْجِيلِ اللَّهِ لَهُمُ الْخَيْرِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَ عَجُولاً، إِذَا سَمِعَ بِخَيْرٍ لَا يَثْبُتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى يُسْرِعَ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ صَبُورٌ حَلِيمٌ؛ يُؤَخِّرُ لِلْمَصَالِحِ الْجَمَّةِ الَّتِي لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا عَقْلُ الْإِنْسَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ يُسَعِفُ بِطَلِبَتِهِمْ وَيُسْرِعُ بِإِجَابَتِهِمْ.

فإن قلت: كيف اتصّل هذه الآية بيا قبلها؟ قلت: - والله أعلم - : إنه تعالى لما افتتح السورة بقوله: ﴿الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ الْكَرِيمَ﴾، وَذَكَرَ تَعَجُّبَ قُرَيْشٍ عَنْ إِسْرَائِيلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَاخْتِصَاصِهِ بِالنَّبُوءِ دُونَهُمْ، وَقَوْلِهِمْ تَعْتَأُ وَعِنَاداً: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [يونس: ٢٢]؛ طَعْنَا فِي كَلَامِهِ الْمَجِيدِ، أَدْنُ بِذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ الشَّرِيفَةَ مُخْتَوِيَةٌ عَلَى بَيَانِ تَكْذِيبِ قُرَيْشِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِذْنَهُمْ لَهُ، وَطَعْنُهُمْ فِيهِ، وَمُسْتَمَلَةٌ عَلَى بَيَانِ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى عَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَكِبَرِيَاءِ شَأْنِهِ؛

(١) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ٣٢٧) بحاشية «الكشاف».

فإن قلت: فكيف اتصل به قوله: ﴿فَنذُرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ﴾، وما معناه؟ قلت: قوله: ﴿وَلَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ مُتَضَمِّنٌ معنى نفي التعجيل، كأنه قيل: ولا نُعَجِّلُ لَهُمُ الشَّرَّ، ولا نقضي إليهم أجلهم، فنذُرُهُمْ ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ أي: فتمهلهم وتقيض عليهم النعمة مع طغيانهم، إلزاماً للحجة عليهم.

[﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَابِئًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ١١٢]

تبييناً وتفريعاً، فجعل قوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]، تمهيداً وتوطئةً لذكر أصول الآيات وأمهاتها، وهو قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [يونس: ٣] إلى آخر الآيات بياناً لكبرياء سلطانه، وأنَّ له أن يختص برسائله من يشاء، وأن المقصود من الإرسال الدعوة إلى معرفة الله، وبيان كيفية عبادته، لأنَّ المبدأ منه والمرجع إليه، ليُثَبِّتَ الْمُحْسِنَ وَيُعَاقِبَ الْمُسِيءَ، فقد حصل هذا المقصود من هذا الرُّسُولِ الْكَرِيمِ وَالْكِتَابِ الْمَجِيدِ، وَقَطَعَ بِهَا الْمَعَادِيرَ، وَأَزَاحَ الْحُجَجَ.

وبَيَّنَّ بَعْدَ ذَلِكَ صِفَةَ عَفْوِهِ وَجِلْمِهِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، حَيْثُ لَمْ يُهْلِكْهُمْ بَعْتَهُ بِمَا تَكَلَّمُوا بِهِ مِنْ تِلْكَ الشَّنْعَاءِ فِي كِتَابِهِ الْمَجِيدِ: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾^(١)، وَفِي رُسُولِهِ الْمُجْتَبَى: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجِدْ رَسُولًا يُرْسِلُهُ إِلَى النَّاسِ إِلَّا يَتِيمَ أَبِي طَالِبٍ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمَا مِنَ الذَّنْبِ﴾ [فاطر: ٤٥].

قوله: (فكيف اتصل): الفاء تدلُّ على الإنكار، أي: لزم من قضيَّة «لو»، وقولك: «لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ»: «لَأَمِتُوا وَأَهْلِكُوا»: أنهم ما أهلكوا، بل أمهلوا، ومعنى قوله: ﴿فَنذُرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ الإمهال أيضاً، فكيف اتصل به؟

(١) أي: على قراءة «ليسر»، أما على قراءة «لسحر» - كما هي في رواية حفص عن عاصم - فقد تكلَّموا بالشَّنْعَاءِ فِي رُسُولِهِ ﷺ.

﴿لَجَنِّيهِ﴾ في موضع الحال، بدليل عطفِ الحالين عليه، أي: دعانا مُضْطَجِعًا،
﴿أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾، فإن قلت: فما فائدة ذكر هذه الأحوال؟

وأجاب: أن اتَّصَّالَهُ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا اللَّفْظَ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ﴾ مُتَّصِمٌ
مَعْنَى نَفْيِ التَّعْجِيلِ، لِأَنَّ «لَوْ» لِتَلْقِيْقٍ مَا امْتَنَعَ بِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ، يَعْنِي: لَمْ يَكُنِ التَّعْجِيلُ وَلَا قَضَاءُ
العذاب، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ حُصُولُ الْمُهْلَةِ، قَالَ الْقَاضِي: «﴿فَنَذَّرُ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى فِعْلِ مَحْذُوفٍ
دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْطِيَّةُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تُعَجَّلْ وَلَا نَقْضِي، فَنَذَّرُهُمْ إِمهَالًا لَهُمْ وَاسْتِدْرَاجًا»^(١).

وَقَلْتُ: الظاهر أن الفاء في ﴿فَنَذَّرُ﴾ جوابُ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ، وَقَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ
لِقَاءَنَا﴾ تَكْرِيرٌ لِمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٧]،
كُرِّرَ لِلذَّمِّ وَالْإِنَاطَةِ مَا لَمْ يُنْطَبَ بِهِ أَوْلَى، وَيُرَادُ بِهِمْ مُنْكَرُو البعثِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ الَّذِينَ قَالُوا:
﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ
أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢] جُحُودًا وَإِنْكَارًا، كَمَا مَرَّ فِي تَفْسِيرِهِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ
لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتَيْعَجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾ كَالْتَوَطُّعِ وَالتَّمْهِيدِ لِلذِّكْرِ هُمْ، وَ﴿النَّاسِ﴾ يُرَادُ بِهِ:
جِنْسُ الْمُعَانِدِينَ.

وَالْمَعْنَى: وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِهَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْأُمَّمِ الشَّرَّ تَعْجِيلَهُ لَهُمُ الْخَيْرَ لِأَبَادَتِهِمْ وَأَهْلَكِهِمْ،
وَلَكِنْ يُمَهِّلُهُمْ اسْتِدْرَاجًا؛ لِيَزِيدُوا فِي طُغْيَانِهِمْ، ثُمَّ يَسْتَأْصِلُهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ
النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِيهَا مِنْ دَابَّةٍ^(٢) وَلَا كُنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ
مُسَمًّى﴾ [الآية: فاطر: ٤٥]، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَنَحْنُ نَذَرُ هَوْلَاءِ - الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ وَلَا
يَرْجُونَ لِقَاءَنَا، وَيَقُولُونَ: إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ - فِي
طُغْيَانِهِمْ يَعْصَمُونَ، ثُمَّ نَقْطَعُ دَابِرَهُمْ.

قَوْلُهُ: ﴿لَجَنِّيهِ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ: قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «وَاللَّامُ فِي ﴿لَجَنِّيهِ﴾ عَلَى أَصْلِهَا

(١) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٨٨).

(٢) من قوله: «قوله: (فكيف اتصل)» إلى هنا، سقط من (ط).

عند البصريين، أي: دعانا مُلقياً لجنبه^(١)، وقال السجّاوندي: ﴿لِحَبِيْبِهِ﴾: مُضْطَجِعاً عليه، كقوله:

فَحَرَّ صَرِيْعاً لِلْيَدِيْنِ وَلِلْقَمِّ^(٢)

قال المُصَنَّف^(٣): «اللامُ- في ﴿وَيَحْزُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]- للاختصاص»، أي: أنهم ما يدعون الله إلا عند الاضطرار، ويخصّون هذه الحالة بالخضوع أكثر من تلك الحالات، ومجازُ هذه اللام كمجاز [«في»]^(٤) في قوله: ﴿فِي حُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

وكما خصّصت هذه الحالة باللام قدّمت على الحالتين^(٥)؛ لِيَبَيِّنَ على كَوْنِ الإنسان هَلُوعاً، إذا مسّه الشَّرُّ جزُوعاً لا صبر له في الصّدمة الأولى على المصيبات، ثمّ إنه إذا أصابه بعض التّسليّ قعد، ثم قام.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٨).

(٢) عَجَزُ بَيْتِ جَابِرِ بْنِ حُنَيْبِ التَّغْلِبِيِّ، كما في «المُفَضَّلِيَّات» ص ٢١٢، وأوّلُه:

تَنَاوَلْتُهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ أَتَيْتُ لَهْ

ثُمَّ اقْتَبَسْتَهُ قَاتِلُ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقال:

هَتَكَتُ لَهُ بِالرُّمْحِ حُضْنِي قَمِيصِهِ فَحَرَّ صَرِيْعاً لِلْيَدِيْنِ وَلِلْقَمِّ

ويروى: «حَبِيبَ قَمِيصِهِ»، واخْتَلَفَ في قَاتِلِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، فقيل: هو عصامُ بْنُ الْمُشَعَّرِ، وقيل: هو

شُرَيْحُ بْنُ أَوْفَى الْعَنْبَسِيِّ، وقيل: هو الأَشْتَرُ النَّحْعِيُّ. انظر: «فصل المقال» لأبي عبيد البكري ص ٣١٣.

ومحلّ الشاهد منه أن «اللام» في قوله: «لِلْيَدِيْنِ» بمعنى «على»، وبه استشهد الزخسريّ فيما سيأتي في

قوله تعالى: ﴿وَيَحْزُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢١٢).

(٣) في تفسير الآية المذكورة من سورة الإسراء.

(٤) الحرف «في» لم يرد في الأصول الخطية، ولا بُدّ منه لتستقيم العبارة.

(٥) يُرِيدُ بالحالات الثلاث: ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِحَبِيْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾، خُصَّصَ الحَبِيبُ باللام،

دون القعود والقيام، وقُدِّمَ عليها.

قلت: معناه: أن المضرور لا يزال داعياً لا يفتر عن الدعاء حتى يزول عنه الضر، فهو يدعونا في حالته كلها؛ إن كان مُنْبَطِحاً عاجزاً النَّهْضِ مُتَخَاذِلِ النَّوْءِ، أو كان قاعداً لا يقدر على القيام، أو كان قائماً لا يطيق المشي، والمضطرب إلى أن يخف كل الحففة، ويرزق الصحة بكمالها، والمسحة بتمامها.

ويجوز أن يُراد: أن من المضرورين من هو أشد حالاً وهو صاحب الفراش، ومنهم من هو أخف وهو القادر على القعود، ومنهم المستطيع للقيام، وكلهم لا يستغنون عن الدعاء واستدفاع البلاء، لأن الإنسان للجنس.

وأما قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]: ففي شأن الخاصة الذين يبذلون جهدهم في خدمة بارئهم، ويستغرفون أوقاتهم في طاعته، فإذا قدروا على القيام في أداء العبادة لا يقعدون ولا يذكرون مضطجعين إلا عند الاضطراب، فتلك الآية في شأن الإنسان الضجور، وهذه في شأن المؤمن الصبور.

قوله: (مُنْبَطِحاً)، الجوهري: «بَطَحَ: ألقاه على وجهه، فانبطح».

قوله: (مُتَخَاذِلِ النَّوْءِ)، الجوهري: «نَاءٌ نَبْوَةٌ: نهض بجهد ومشقة»، الأساس: «ونؤت بالحنل: نهضت به. وفلان نؤؤه متخاذل: إذا كان ضعيف النهض».

قوله: (والمسحة بتمامها)، الأساس: «يقال: من الله عليك بالمسحة، وأذاقك حلاوة الصحة، وبه مسحة من جمال، ومسح الله ما بك».

قوله: (ويجوز أن يُراد: أن من المضرورين): عطف على قوله: «أن المضرور لا يزال داعياً»، فاعتبر الجنس في «الإنسان» على الأول بحسب كل فرد من أفرادها، فالتفصيل بحسب أحوال كل شخص، ولهذا قال: «معناه أن المضرور لا يزال^(١) داعياً، فهو يدعونا في حالته كلها»، واعتبر في الثاني الجنس بحسب الأنواع، فالتفصيل بحسب أحوال الأشخاص، قال: «ومن المضرورين من هو أشد حالاً، ومن هو كذا ومن هو كذا».

(١) من قوله: «فاعتبر الجنس في الإنسان» إلى هنا، سقط من (ح).

﴿مَرَّ﴾ أي: مَضَى عَلَى طَرِيقَتِهِ الْأُولَى قَبْلَ مَسِّ الضَّرِّ، وَنَسِيَ حَالَ الْجَهْدِ، أَوْ: مَرَّ عَنْ مَوْقِفِ الْإِبْتِهَالِ وَالتَّضَرُّعِ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ لَا عَهْدَ لَهُ بِهِ، ﴿كَأَنَّ لَمْ يَدْعُنَا﴾: كَأَنَّهُ لَمْ يَدْعُنَا، فَخَفَّفَ وَحَذَفَ ضَمِيرَ الشَّانِ، قَالَ:

كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانَ

قوله: (أَوْ: مَرَّ عَنْ مَوْقِفِ الْإِبْتِهَالِ): يعني: لم يذكر مُتَعَلِّقٌ ﴿مَرَّ﴾، فيحتمل أن يُعَدَّى بـ«على» تارةً لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى «مَضَى»، وأخرى بـ«عن» لِتَضْمِينِ مَعْنَى «المجاوزه».

قوله: (كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانَ): أَوَّلُهُ:

وَنَخْرِ مُشْرِقِ اللَّوْنِ^(١)

«النَّخْرُ»: مَوْضِعُ الْقِلَادَةِ مِنَ الصَّدْرِ، وَالْأَصْلُ: حُقَّتَانِ، لِأَنَّ التَّاءَ الثَّابِتَةَ^(٢) فِي الْوَاحِدَةِ ثَابِتَةٌ فِي الثَّنِيَّةِ^(٣)، فَحَذَفَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، وَخَفَّفَ «كَأَنَّ»، وَأَبْطَلَ الْعَمَلَ، وَقَالَ: «تَدْيَاهُ حُقَّانَ»، وَهِيَ مَرْفُوعَانِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَالضَّمِيرُ فِي «تَدْيَاهُ» يَعُودُ إِلَى «النَّخْرِ».

- (١) هكذا ذكره الزمخشري في «المفصل» ص ٣٠١، وأبو البقاء الكفوي في «الكليات»، مادة (كأن).
ويروى: «وصدُرِ مُشْرِقِ اللَّوْنِ»، كما في «شرح الرضي على الكافية» (٤: ٣٧٠)، ويروى: «وصدُرِ مُشْرِقِ النَّخْرِ»، كما في «شرح ابن عقيل» (١: ٣٩١)، و«شرح الأشموني على الألفية» (١: ٤٣٢) مع «حاشية الصبان»، ويروى: «ووجوه مُشْرِقِ اللَّوْنِ»، كما في «الكتاب» لسيبويه (٢: ١٣٥)، ويروى: «ووجوه مُشْرِقِ النَّخْرِ»، كما في «الصحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (أنن).
- (٢) تحرف في الأصول الخطية إلى: «الثانية»، كما تحرفت لفظة: «ثابته» - الآية بعد كلمتين - إلى: «ثانية» في (ح) و(ف) و(ط)، وأصلحته في الموضوعين بحسب السياق.
- (٣) كذا قال المؤلف رحمه الله تعالى، وهو يؤهم أن المفرد «حقة» بالتاء، ولا يقال: «حق». قلت: وليس بصحيح، فقد ذكر أهل اللغة «الحق» و«الحققة»، وهو الوعاء من الخشب والعاج وغير ذلك، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حقق)، وإن اقتصر صاحب «القاموس» على «الحققة» بالتاء.
- ثم رأيت في تعليق الأستاذ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد على «شرح ابن عقيل» (١: ٣٩١) قوله: «حُقَّانَ: ثَنِيَّةٌ «حُقَّة»، وَحُذِفَتِ التَّاءُ الَّتِي فِي الْمَفْرَدِ مِنَ الثَّنِيَّةِ، كَمَا حُذِفَتْ فِي ثَنِيَّةِ «حُضِيَّة» وَ«آلِيَّة»، فَقَالُوا: حُضِيَّانَ وَآلِيَّانَ. وَلَيْسَ هَذَا الْكَلَامُ بِشَيْءٍ، بَلْ حُقَّانَ ثَنِيَّةٌ حُقٌّ - بضم الحاء وبدون تاء -، وَقَدْ وَرَدَ فِي فَصِيحِ شِعْرِ الْعَرَبِ بِغَيْرِ تَاءٍ»، انتهى. فالحمد لله على توفيقه.

﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك التزيين ﴿زَيْنَ الْمُسْرِفِينَ﴾: زَيْنَ الشَّيْطَانِ بَوَسْوَسَتِهِ، أو: اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِخِذْلَانِهِ وَتَحْلِيَتِهِ، ﴿مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنِ الذِّكْرِ وَاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ.

[﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ * ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ ١٣-١٤]

﴿لَمَّا﴾ ظرف لـ ﴿أَهْلَكْنَا﴾، والواو في ﴿وَجَاءَتْهُمْ﴾ للحال، أي: ظَلَمُوا بالتكذيب وقد جاءتهم رُسُلُهُم بِالْحُجُجِ وَالشُّوَاهِدِ عَلَى صِدْقِهِمْ، وهي الْمُعْجِزَاتِ. وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ يجوز أن يكونَ عَطْفًا عَلَى ﴿ظَلَمُوا﴾، وأن يكونَ اعْتِرَاضًا، وَاللَّامُ لِتَأْكِيدِ النِّفْيِ، يعني: وما كانوا يُؤْمِنُونَ حَقًّا؛ تَأْكِيدًا لِنِفْيِ إِيْمَانِهِمْ،.....

قوله: (وأن يكونَ اعْتِرَاضًا): وإذا كَانَ عَطْفًا كَانَ تَفْسِيرًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، لِأَنَّ ظَلَمَهُمْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عِنْدَ مَجِيئِهِمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْمُعْجِزَاتِ هُوَ الظُّلْمُ^(١) كُلُّهُ، وَهُوَ الكُفْرُ البَالِغُ^(٢). وإذا كَانَ اعْتِرَاضًا كَانَ تَأْكِيدًا لِمُضْمُونِ الجُمْلَةِ، وَهُوَ الْهَلَاكُ لِمَا يَسْتَحِقُّونَ مِنَ الْإِجْرَامِ، لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ الْإِهْلَاكِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ قَطُّ، وَلَزِمَتْهُ الْحُجَّةُ^(٣).

قوله: (وَاللَّامُ لِتَأْكِيدِ^(٤) النِّفْيِ): لَيْسَ تَقْرِيرًا لِمَعْنَى الْإِعْرَاضِ، بَلْ ابْتِدَاءً تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾، وَقَوْلِهِ: «وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يُبْصِرُونَ عَلَى كُفْرِهِمْ» عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ: «تَأْكِيدًا»، وَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ لِقُدْرٍ، أَي: إِنَّمَا أَتَى بِاللَّامِ فِي الْكَلَامِ الْمُنْفِيِّ لِهَذَا الْأَمْرِ، وَيُرِيدُ

(١) في (ح) و(ف): «الكلم»، ولا معنى له، والمثبت من (ط).

(٢) في الأصول الخطية: «المبالغ»، وأصلحته إلى «البالغ».

(٣) في (ح): «ومنه الحجة!» وفي (ط): «لزمته الحجة»، والجمله سقطت من (ف) كما سيأتي، وأثبت ما في (ط)، وأضفت إليه الواو.

(٤) من قوله: «تأكيدًا لمضمون الجملة» إلى هنا، سقط من (ف).

وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يُصِرُّونَ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ مُسْتَبَعْدٌ مِنْهُمْ. والمعنى: أَنَّ السَّبَبَ فِي إِهْلَاكِهِمْ تَكْذِيبُهُمُ الرُّسُلَ، وَعَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي إِمَاهِهِمْ بَعْدَ أَنْ أَلْزَمُوا الْحُجَّةَ بِبِعْثَةِ الرُّسُلِ.

﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الجزاء، يعني: الإهلاك، ﴿عَجَزِي﴾ كلُّ مُجْرِمٍ، وهو وعيدٌ لأهلِ مَكَّةَ عَلَى إِجْرَائِهِمْ بِتَكْذِيبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وقُرئ: «يجزي» بالياء.

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ﴾ الْخِطَابُ لِلَّذِينَ بَعِثَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ ﷺ، أَي: اسْتَخْلَفْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْقُرُونِ الَّتِي أَهْلَكْنَا، ﴿لِنَنْظُرَ﴾ أَنْتَعَمَلُونَ خَيْرًا أَمْ شَرًّا، فَنُعَامِلُكُمْ عَلَى حَسَبِ عَمَلِكُمْ، وَ﴿كَيْفَ﴾ فِي عَمَلِ النَّصْبِ بِ﴿تَعْمَلُونَ﴾ لَا بِ«نَنْظُرَ»، لِأَنَّ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ فِيهِ يَجُوبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ عَامِلُهُ.

به: أَنَّ مَعْنَى الْعِلْمِ مُسْتَفَادٌ مِنْ مَعْنَى التَّأَكِيدِ، وَأَنَّ نَفْيَ الْإِيمَانِ عَنْهُمْ بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ تَابِعٌ لِيَسْبِقَ عِلْمَ اللَّهِ فِيهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَقَوْلُهُ: «وَالْمَعْنَى أَنَّ السَّبَبَ» إِلَى آخِرِهِ: تَلْخِصُّ لِمَعْنَى الْآيَةِ بِحَسَبِ الْعَطْفِ لَا الْإِعْتِرَاضِ، فَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ لَيْسَ سَبَبًا مُسْتَقِلًّا فِي إِهْلَاكِهِمْ، وَهُوَ مَذْهَبُهُ.

وَأَمَّا بَيَانُ وَجْهِ الْإِعْتِرَاضِ^(١): فَهُوَ أَنَّ السَّبَبَ فِي إِهْلَاكِهِمْ تَكْذِيبُهُمُ الرُّسُلَ، وَالسَّبَبَ فِي التَّكْذِيبِ وَالْإِهْلَاكِ سَبَقَ عِلْمَ اللَّهِ أَنَّهُمْ يُصِرُّونَ عَلَى الْكُفْرِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى مُهْلِكُهُمْ، وَنَحْوُهُ فِي الْإِعْتِرَاضِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١ و٩٢]، أَي: «وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادْتُمْ الظُّلْمَ»، فَرَجَعَ مَأَلُ التَّوَابِلِ إِلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِهِ.

قوله: (و) ﴿كَيْفَ﴾ فِي عَمَلِ النَّصْبِ بِ﴿تَعْمَلُونَ﴾: الْمَعْنَى: لِنَنْظُرَ عَمَلَكُمْ أَمَّا خَيْرٌ أَمْ شَرٌّ، إِيْمَانٌ أَمْ كُفْرٌ؟ وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ، وَقِيلَ: «نَنْظُرَ» بِمَعْنَى «نَعْلَمُ»، أَي: لِنَعْلَمَ جَوَابَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ؟ كَمَا ذَكَرَ سَيِّبُوهُ فِي قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَزِيدًا^(٢) عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ وَالْمَعْنَى: عَلِمْتُ جَوَابَ ذَلِكَ.

(١) من قوله: «فظهر منه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ح): «أعلمتُ زيداً»، وأثبتت من (ط) و(ف).

فإن قلت: كيف جاز النَّظْرُ على الله تعالى، وفيه معنى المُقَابَلَة؟ قلت: هو مُسْتَعَارٌ لِلْعِلْمِ الْمُحَقِّقِ الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ موجوداً، شُبِّهَ بِنَظَرِ النَّاطِرِ وَعِيَانِ الْمُعَايِنِ فِي تَحَقُّقِهِ.

وبيأته: أَنَّ الرَّسُلَ إِذَا قَالُوا لِلْقَوْمِ: كَيْفَ تَعْمَلُونَ؟ أتعلمون الخير أم الشرّ - مثلاً -؟ فإجابتهم: إما بالقول؛ بأن يقولوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وإما بالفعل؛ بأن يَشْتَغِلُوا بِالْعَمَلِ، وإما لا يُجِيبُونَ. وعلى أيِّ وَجْهِ كَانَ، فلا بُدَّ مِنْ حُصُولِ جَوَابٍ لِقَوْلِهِمْ: كَيْفَ تَعْمَلُونَ؟ فَيَعْلَمُ اللهُ الْجَوَابَ واقِعاً بِالْفِعْلِ حاصِلاً، بعدما عَلِمَ أَنَّهُ سَيَحْضُلُ. حاصِلُ الْمَعْنَى يُؤوَلُ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى: جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ لِنَعْلَمَ مَا تُجِيبُونَ بِهِ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ: كَيْفَ تَعْمَلُونَ؟

ولمَّا كَانَ «نَظَرَ» بِمَعْنَى «تَعْلَمَ» يَكُونُ مُعْلَقاً^(١) عَنِ الْعَمَلِ فِيهَا بَعْدَهُ، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: «فَإِذَا قُلْتَ: عَلِمْتُ أزيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو؟ فَمَعْنَاهُ: عَلِمْتُ أَحَدَهُمَا مُعَيَّنًا عَلَى صِفَةٍ هُوَ كَوْنُهُ عِنْدَكَ، لِأَنَّهُ ذَلِكَ الَّذِي يُقَالُ فِي جَوَابِهِ»^(٢)، فَعَلَى هَذَا: إِذَا قِيلَ: عَلِمْتُ كَيْفَ زِيدَ، فَمَعْنَاهُ: عَلِمْتُ زِيدًا عَلَى حَالِهِ هُوَ كَوْنُهُ صَحِيحًا أَمْ سَقِيمًا، لِأَنَّهُ ذَلِكَ الَّذِي يُقَالُ فِي جَوَابِهِ، فَإِنَّ «كَيْفَ» يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الْحَالِ.

فمَعْنَى «لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ»: نَعْلَمَ عَمَلَكُمْ^(٣) عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، قَالَ الْقَاضِي: «وَفَائِدَتُهُ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْجِزَاءِ جِهَاتُ الْأَفْعَالِ وَكَيْفِيَّاتُهَا، لَا هِيَ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا، وَلِذَلِكَ يَحْسُنُ الْفِعْلُ تَارَةً، وَيَقْبَحُ أُخْرَى»^(٤).

قوله: (هو مُسْتَعَارٌ لِلْعِلْمِ الْمُحَقِّقِ)، الْإِنْتِصَافُ: «لَوْ اقْتَصَرَ الرَّغْشَسْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى إِنْكَارِ الرَّؤْيَةِ مِنَ الْعَبْدِ اللهُ تَعَالَى لَقُبِحَ، فَكَيْفَ وَقَدْ ضَمَّ إِلَيْهِ إِنْكَارَ رُؤْيَةِ اللهِ لِلْعَبْدِ، وَلَيْسَ النَّظْرُ مُسْتَلْزِمًا لِلْمُقَابَلَةِ، وَقَدْ أَبْطَلَ فِي مَوْضِعِهِ»^(٥).

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «متعلقاً».

(٢) «الإيضاح في شرح المُفَصَّل» لابن الحاجب (٢: ٦٩-٧٠).

(٣) تحرّف في (ح) و(ف) إلى: «علمكم»، والمُثْبِتُ مِنْ (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٩).

(٥) «الانتصاف» لابن المنير (٢: ٢٢٨) بحاشية «الكشاف».

[وَإِذَا تَنَزَّلَتْ عَلَيْنَا بَيْنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتَ بِشْرَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَسْبَغَ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾]

غاظهم ما في القرآن من ذمّ عبادة الأوثان والوعيد للمشركين، فقالوا: ﴿أَنْتَ بِشْرَانٍ﴾ آخر ليس فيه ما يعيظنا من ذلك تنبئك، ﴿أَوْ بَدَلَهُ﴾ بأن تجعل مكان آية عذاب آية رحمة، وتُسقط ذكر الآلهة وذمّ عبادتها، فأمر بأن يُجيب عن التبديل، لأنه داخل تحت قدرة الإنسان، وهو أن يضع مكان آية عذاب آية رحمة مما أنزل، وأن يُسقط ذكر الآلهة، وأما الإتيان بقرآن آخر، فغير مقدور عليه للإنسان.

قوله: (فأمر بأن يُجيب عن التبديل، لأنه داخل تحت قدرة الإنسان...، وأما الإتيان بقرآن آخر فغير مقدور): اعلم أن التبديل يجيء بمعنيين، قال المصنف في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]: «التبديل: التغيير، وقد يكون في الذوات كقولك: بدلت الدراهم دنانير، وفي الأوصاف كقولك: بدلت الحلقة خاتماً».

ويمكن أن يُنزل قوله: ﴿أَنْتَ بِشْرَانٍ غَيْرِ هَذَا﴾ على المعنى الأول، ولهذا قال: «إن نُسخت آية تبعث النسخ»، لأن النسخ إبطال للمنسوخ مع إبداله بالناسخ، ويُنزل قوله: ﴿أَوْ بَدَلَهُ﴾ على المعنى الثاني، ولهذا قال: «وهو أن يضع مكان آية عذاب آية رحمة مما أنزل، وأن يُسقط ذكر الآلهة»، ثم الجواب - وهو قوله: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي﴾ - يتمثل أن يجزئ على المعنيين، فيكون جواباً عن الاقتراحين^(١)، وأن يُحمل على الأهمون، فيدخل الأغلط بطريق الأولى، وفي كلامه إشعارٌ بهذا.

(١) نقله العلامة الألوسي رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (١١: ٨٤)، وقال بإثره: «وأورد عليه: بأن تقييد «التبديل» بقوله سبحانه: ﴿مَنْ تَلْقَائِي نَفْسِي﴾ يمنع حمله على الأعم، لأنه يُشعر بأن ذلك مقدور له ﷺ، ولكن لا يفعله بغير إذنه تعالى، والتبديل الذي أشاروا إليه أولاً غير مقدور له عليه الصلاة والسلام».

﴿ مَا يَكُونُ لِي ﴾: ما ينبغي لي وما يحل، كقوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿ أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّايَ نَفْسِي ﴾: من قبل نفسي - وقريء بفتح التاء - من غير أن يأمرني بذلك ربي، ﴿ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ ﴾ لا آتي ولا أدر شيئاً من نحو ذلك إلا مُتَّبِعاً لَوْحِي اللهُ وأوامره، إِنْ نُسِخَتْ آيَةٌ تَبِعْتُ النَّسْخَ، وَإِنْ بُدِّلَتْ آيَةٌ مَكَانَ آيَةٍ تَبِعْتُ التَّبْدِيلَ، وَلَيْسَ إِلَيَّ تَبْدِيلٌ وَلَا نَسْخٌ.

﴿ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي ﴾ بالتبديل والنسخ من عند نفسي ﴿ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾.

فإن قلت: أما ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ لَهُمُ الْعَجْزُ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ حَتَّىٰ قَالُوا: ﴿ أَنْتَ بِشِرِّهِمْ إِنْ غَيْرِ هَذَا ﴾؟ قلت: بلى، ولكنهم كانوا لا يَعْتَرِفُونَ بِالْعَجْزِ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: لو نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا، وَيَقُولُونَ: افترى على الله كذباً، فَيَنْسِبُونَهُ إِلَى الرَّسُولِ، وَيَزْعُمُونَهُ قَادِرًا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ مِثْلِهِ، مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّ الْعَرَبَ مَعَ كَثْرَةِ فَصَحَائِهَا وَبُلْغَائِهَا إِذَا عَجَزُوا عَنْهُ، كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَعْجَزَ.

فإن قلت: لعلمهم أرادوا: ﴿ أَنْتَ بِشِرِّهِمْ إِنْ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ ﴾ من جهة الوحي، كما أتيت بالقرآن من جهته، وأراد بقوله: ﴿ مَا يَكُونُ لِي ﴾: ما يتسهل لي، وما يُمكنني أَنْ أَبَدِّلَهُ؟ قلت: يرُدُّه قوله: ﴿ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي ﴾.

وأما قوله: ﴿ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ ﴾ فجاء مُسْتَأْنَفًا وَعَلَى الْإِنْجِصَارِ^(١)؛ بَيَانًا لِمَوْجِبِ أَنْ لَيْسَ إِلَيْهِ النَّسْخُ وَالتَّغْيِيرُ، وَلَا أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْوَحْيِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَا أَتَيْتُ شَيْئًا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالذِّينِ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ.

قوله: (لَعَلَّهُمْ أَرَادُوا: ﴿ أَنْتَ بِشِرِّهِمْ إِنْ غَيْرِ هَذَا ﴾): السُّؤَالُ وَارِدٌ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ: «وَأَمَّا الْإِتْيَانُ بِقُرْآنٍ آخَرَ غَيْرٍ مُقَدَّرٍ عَلَيْهِ لِلْإِنْسَانِ».

قوله: (يَرُدُّهُ قَوْلُهُ: ﴿ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي ﴾): يعني: أنه صلوات الله عليه علَّلَ

(١) أي: على أسلوب الحصر، أي: بالنفي والاستثناء.

فإن قلت: فما كان غرضهم - وهم أدهى الناس وأنكرهم - في هذا الاقتراح؟ قلت: الكيد والمكر، أما اقتراح إبدال قرآن بقرآن: ففيه أنه من عندك، وأنت قادرٌ على مثله، فأبدل مكانه آخر، وأما اقتراح التبديل والتغيير: فللطمع واختبار الحال، وأنه إن وجد منه تبديل، فإما أن يهلكه الله فينجوا منه، أو لا يهلكه فيسخرها منه، ويجعلوا التبديل حجةً عليه، وتصحيحاً لا فترائه على الله.

[﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَبْتُكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ١٦]

﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ ﴾ يعني: أن تلاوته ليست إلا بمشيئة الله، وإحداثيه أمراً عجبياً خارجاً عن العادات، وهو أن يخرج رجلٌ أميٌّ لم يتعلم ولم يستمع ولم يشاهد العلماء ساعةً من عمره، ولا نشأ في بلدٍ فيه علماء،

قوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكُمْ﴾ بقوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكُمْ﴾، ولو حُجِّل النَّسْخُ وَالتَّبْدِيلُ عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْوَحْيِ - كما جاء في كثير من القرآن - لم يَسْتَقِم تَرْتُّبُ الْعَذَابِ عَلَيْهِ.

وقلت: ويُمكن أن يقال: معناه: ما يتسهَّل لي ولا يُمكنني أن أقترح على الله بأن ينسخ ويُغيِّر ويأتي بما تُريدونه؛ لأنه عصيانٌ وطُغيان، لأنِّي أخافُ إن عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ، ويكونُ تعريضاً بأنهم استوجبوا العذاب بهذا الاقتراح.

قوله: ﴿وَأَنْكُرُهُمْ﴾، الأساس: «فَلَانَ فِيهِ نَكَارَةٌ وَنَكْرٌ - بِالْفَتْحِ (١) - : أَي: دَهَاءٌ وَفِطْنَةٌ». الراضب: «النَّكْرُ: الدَّهَاءُ وَالْأَمْرُ الصَّغْبُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ، وَقَدْ نَكَّرَ نَكَارَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نَكْرٍ﴾ [القمر: ٦]» (٢).

قوله: ﴿وَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ رَجُلٌ أُمِّيٌّ لَمْ يَتَعَلَّمْ﴾ إلى آخره: بيانٌ وتفسيرٌ لقوله: «أمراً عجبياً»،

(١) أي: بفتح النون. قلت: ويجوز ضمها، والنكر أيضاً: المنكر. كما في «القاموس»، مادة (نكر).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٨٢٤.

فيقرأ عليهم كتاباً فصيحاً، يُبهرُ كُلَّ كَلامٍ فصيح، وَيَعْلُو على كُلِّ مشورٍ ومنظوم، مشحوناً بعلومٍ من علومِ الأصولِ والفروع، وأخبارٍ مما كان وما يكون، ناطقاً بالغيوبِ التي لا يَعْلَمُها إلا اللهُ، وقد بَلَغَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُمْ أربعينَ سَنَةً تَطْلُعُونَ على أحواله، ولا يَخْفَى عليكم شيءٌ من أسرارِهِ، وما سمعْتُمْ منه حرفاً من ذلك، ولا عَرَفَهُ به أحدٌ من أقربِ الناسِ منه، وَالصَّحِيقُ بِهِ.

﴿وَلَا أَدْرَأْتِكُمْ بِهِ﴾: وَلَا أَعْلَمَكُم بِهِ على لسانِي، وقرأ الحسن: «ولا أدراؤتكم به» على لغةٍ من يقول: أعطائه وأرضائه، في معنى: أعطيته وأرضيته،

وهو مفعولٌ «إحداثه»، ومعنى قوله: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ﴾: أني عبدٌ مجبورٌ في التلاوة، وليس في وسعي أن لا أتلوهُ وأحطُ عباه^(١)، فضلاً عن أن آتي بما اقتَرَحْتُمُوهُ مِنَ الْإِتْيَانِ بغيره أو إبداله من عندِ نفسي، والله في كوني مجبوراً أسراراً وحِكَمٌ وإحداثاً أمرٌ عجيبٌ غريبٌ وفيه إبطالٌ لمذهبه^(٢)؛ لأنه جعلَ التلاوةَ تابعةً لمشيئةِ الله، وقرَّرَ أنه مجبورٌ في ذلك.

قوله: ﴿وَلَا أَدْرَأْتِكُمْ بِهِ﴾ وَلَا أَعْلَمَكُم بِهِ على لسانِي: أي: لو شاءَ اللهُ ما تَلَوْتُهُ عليكم، وَلَا أَعْلَمَكُم اللهُ به على لسانِي، قال القاضي: «المعنى: أنه الحقُّ الذي لا يحِصُّ عنه، لو لم أُرْسَلْ به لأُرْسِلْ به غيري»^(٣).

قوله: (وقرأ الحسن: «ولا أدراؤتكم به»): قال ابنُ جني: «قراءةُ ابنِ عَبَّاسٍ والحسنِ وابنِ سيرين، وهي قراءةٌ قديمةٌ التناكُرُ لها والتعجُّبُ منها، ولَعَمْرِي إنها في بادئِ أمرِها على ذلك، غيرَ أنَّ لها وَجْهاً، وإن كانت فيه صَنَعَةٌ وإطالة، وطريقه: أنه أراد: «ولا أدريؤتكم به»، ثم قُلِبَتْ الياءُ لانْفِتَاحَ ما قَبْلَها - وإن كانت ساكنة - ألفاً، كقولهم في يَبَاسٍ: ياءَسَ، وقالوا: عَاعَيْتَ

(١) قوله: «وأحط عباه»: لم يُنْقَطْ ولم يهز في (ح)، أما في (ف) فنُقِطَ هكذا: «وأحط عباه»، ولم يظهر لي وجهه، وقَدَّرْتُهُ: «وأحط عباه»، أي: ليس في وسعي أن أحطُ عباه تَلَاوَتِهِ وتبليغِهِ عن نفسي، والله أعلم.

(٢) أي: في كلام الزمخشري إبطالٌ لمذهب المعتزلة في مسألة خَلَقَ أفعال العبد.

(٣) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ١٨٩).

وَتَعْضُدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «وَلَا أَنْذَرْتُكُمْ بِهِ». ورواه الفراء: «وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ» بالهمزة، وفيه وجهان: أحدهما: أَنْ تُقْلَبَ الألفُ همزة، كما قيل: لَبَّأْتُ بِالْحَجِّ، وَرَثَأْتُ المَيْتَ، وَحَلَأْتُ السَّوِيقَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الألفَ والهمزةَ مِنْ وَاوٍ وَاحِدٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ الألفَ إِذَا مَسَّتْهَا الحِرْكََةُ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً. والثاني: أَنْ يَكُونَ مِنْ: ذَرَأْتَهُ: إِذَا دَفَعْتَهُ، وَأَدْرَأْتَهُ: إِذَا جَعَلْتَهُ دَارِئاً، والمعنى: وَلَا جَعَلْتُكُمْ بِيَلَاوَتِهِ خُصْمَاءَ تَدْرُؤُونَنِي بِالْحِدَالِ وَتُكذِّبُونَنِي.

وعن ابن كثير: «وَلَا ذَرَأْتُكُمْ بِهِ» بلام الابتداء؛ لإثبات الإدراء، ومعناه: لو شاء الله ما تلوته أنا عليكم ولأعلمكم به على لسان غيري، ولكنه يمتن على من يشاء من عباده، فخصني بهذه الكرامة، ورآني لها أهلاً دون سائر الناس.

﴿فَقَدْ لَيْثٌ فِيكُمْ عُمْرًا﴾ وَقُرِئَ: «عُمْرًا» بِالسُّكُونِ، يَعْنِي: فَقَدْ أَقَمْتُ فِيهَا بَيْنَكُمْ يَافِعًا وَكَهَلًا،

وَهَاهُنَا، وَالأَصْلُ: عَيَّيْتُ وَهَيَّيْتُ، فَقَلَبْتُ الياءَ السَّاكِنَةَ فِيهَا أَلْفًا، وَكَذَلِكَ قُلِبَتْ ياءُ «أَدْرَيْتُكُمْ» أَلْفًا، فَصَارَتْ «أَدْرَأْتُكُمْ»، وَرَوِينَا أَيْضًا عَنْ قُطْرُبٍ أَنَّ لُغَةً عَقِيلٌ فِي قَوْلِكَ: أَعْطَيْتُكَ: أَعْطَاؤُكَ، فَلَمَّا صَارَ مِنْ «أَدْرَيْتُكُمْ»^(١) إِلَى «أَدْرَأْتُكُمْ»، هُمَزَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالٍ فِي البَازِ: البَازُ، وَفِي العَالَمِ: العَالَمُ، وَفِي الخَاتَمِ: الخَاتَمُ، وَلَهَا نِظَائِرٌ، وَقَدْ أوردناها فِي «الخصائص»^(٢) فِي بابِ [مَا] هَمْزَتُهُ العَرَبُ وَلَا أَوَّلَ لَهُ فِي هَمْزِ مِثْلِهِ»^(٣).

قوله: (وَتَعْضُدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ): يَعْنِي: كَمَا أَنَّ «أَنْذَرْتُكُمْ» مُسْنَدٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَذَلِكَ «أَدْرَأْتُكُمْ» مُسْنَدٌ إِلَيْهِ بِخِلَافِ المَشْهُورَةِ، فَإِنَّمَا مُسْنَدٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

قوله: (يَافِعًا)، الجوهري: «أَيْفَعُ العُلامُ، أَي: ارْتَفَعَ، فَهُوَ يَافِعٌ، وَلَا يُقَالُ: مُؤَفِعٌ، وَهُوَ مِنْ النُّوَادِرِ».

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «فِيهَا أَلْفًا، وَكَذَلِكَ قُلِبَتْ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ح) وَ(ف)، وَأَثْبَتَهُ مِنْ (ط)، وَهُوَ المُؤَافِقُ لِمَا فِي «المحتسب».

(٢) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ١٤٢) وما بعدها، (باب في شواذ الهمز).

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٩-٣١٠).

فلم يَعْرِفْنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ مُتَعَاتِيًا شَيْئًا مِنْ نَحْوِهِ، وَلَا قَدِرْتُ عَلَيْهِ، وَلَا كُنْتُ مُتَوَاصِفًا بِعِلْمٍ وَبَيَانٍ فَتَتَّهَمُونِي بِاخْتِرَاعِهِ.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فتعلموا أنه ليس إلا من الله، لا من مثلي، وهذا جواب عما دسوه تحت قولهم: ﴿أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا﴾؛ من إضافة الافتراء إليه.

[﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمَجْرِمُونَ﴾ ١٧]

﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ يحتمل أن يُريدَ افتراءَ المشركين على الله في قولهم: إنه ذو شريك وذو ولد، وأن يكون تفادياً مما أضافوه إليه من الافتراء.

قوله: (دسوه)، الجوهري: «وَدَسَسْتُ الشَّيْءَ فِي التَّرَابِ: أَخْفَيْتُهُ، وَالدَّيْسِيسُ: إِخْفَاءُ الْمَكْرِ». والذي دسوه فيه: ما ذكره في الجواب: «كَانَ عَرَضُهُمْ فِي هَذَا الْقَوْلِ الْكَيْدَ وَالْمَكْرَ، وَفِيهِ أَنْ مِنْ عِنْدِكَ وَأَنْتَ قَادِرٌ عَلَى مِثْلِهِ، وَأَنْهُ إِنْ وُجِدَ مِنْهُ تَبْدِيلٌ، فَمَا أَنْ يُهْلِكَهُ اللَّهُ، أَوْ يَسْخَرُوا مِنْهُ، وَيَجْعَلُوهُ حُجَّةً عَلَيْهِ وَتَصْحِيحًا لِافْتِرَائِهِ».

قوله: (تفادياً)، الأساس: «ومن المجاز: تفادى منه: تحاماه، قال (١):»

تفادى الأسود الغلب منه تفادياً»

يعني: إذا علق قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾ بقوله: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾، أي: أشركوا، كان المرادُ افتراءَ المشركين في قولهم: إنه ذو شريك وولد، ويكون قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ﴾ [يونس: ١٤]، وقوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ١٥] إلى هاهنا، إعلاماً بأن المشركين الذين بُعث إليهم

(١) من قوله: «ومن المجاز» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتته من (ط) و(ف).

أما الفعل «قال» ففاعله ذو الرمة، كما صرح به في «أساس البلاغة»، أيضاً، وانظر «ديوانه» ص ٧٣٣.

﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْنَا عِنْدَ اللَّهِ فَمَنْ أَتَى اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ، وَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [١٨]

﴿ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ الأوثان التي هي جمادٍ لا تقدرُ على نفعٍ ولا ضررٍ،
وقيل: إن عبادها لا تنفعهم،

رسولُ الله ﷺ استنوا سننَ مَنْ قبلهم في تكذيبِ آياتِ الله والرُّسل، في قوله: ﴿ وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ [يونس: ١٣]، ولَمَّا فرغَ من قصَّةِ المُشركين عاد إلى الأول، وربطَ به قوله: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ ﴾.

وإذا علّق بقوله: ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ١٦]، ومعناه كما قال: «هو جوابٌ عما دسّوه تحت قولهم: اثبت بقرآن غير هذا من إضافة الافتراء إليه» كان احترازاً أو تحامياً مما أضافوه إليه من الافتراء، وجيء بالعامّ ليكون أبلغ^(١)، وهذا الوجهُ أنسبٌ وأدلُّ على معنى التعريض.

قوله: (الأوثان): بالنّصب؛ عطفُ بيانٍ لقوله: ﴿ مَا لَا يَضُرُّهُمْ ﴾، وهو مفعولٌ ﴿ يَعْبُدُونَ ﴾.

قوله: (وقيل: إن عبادها لا تنفعهم): والفرقُ أن المقصودَ الأويّ على الأولِ من قوله: ﴿ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ الأصنامُ بعينها، وأنها جماداتٌ لا تقدرُ على ضررٍ ولا نفعٍ، كقوله تعالى: ﴿ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ﴾ [القمر: ١٣]، أي: على السفينة. وعلى الثاني: المقصودُ فُقدانُ أوصافِ العبوديّة، فإنّ من حقِّ المعبود أن يُثيبَ عابده إن عبد، ويُعاقبَ إن قعد^(٢)، ويجوزُ أن يدخلَ في الثاني غيرُ الأصنامِ مِنَ الملائكةِ والمسيحِ، تلخيصه: ويعبدون لِمَا لا يُعتدُّ به، أو لِمَا لا يستحقُّ العبادة.

(١) من قوله: «هو جواب عما دسّوه» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) تحرّف في (ح) إلى: «إن فقد»، والمثبت من (ط) و(ف).

وإن تركوا عبادتها لا تضرهم، ومن حقّ المعبود أن يكون مثيباً على الطاعة، مُعاقباً على المعصية، وكان أهل الطائف يعبُدون اللَّات، وأهل مكة العزى ومناة وهبل وإسافاً ونائلة، وكانوا يقولون: ﴿هَتُولَاءُ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾، وعن النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ شَفَعَتْ لِي اللَّاتُ وَالْعَزَى.

﴿أَتَسْتَبُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾: أَخْبِرُونَهُ بِكُونِكُمْ شُفَعَاءَ عِنْدَهُ، وَهُوَ إِنْبَاءٌ بِمَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ لِلَّهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُوماً لَهُ - وَهُوَ الْعَالِمُ الذَّاتِ الْمُحِيطُ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ - لَمْ يَكُنْ شَيْئاً، لِأَنَّ الشَّيْءَ مَا يُعْلَمُ وَيُجَبَّرُ عَنْهُ، فَكَانَ خَبِراً لَيْسَ لَهُ مُجَبَّرٌ عَنْهُ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ أَنْبَأُوا اللَّهَ بِذَلِكَ؟ قُلْتَ: هُوَ تَهَكُّمٌ بِهِمْ وَبِهَا ادَّعَوْهُ مِنَ الْمَحَالِ الَّذِي هُوَ شَفَاعَةُ الْأَصْنَامِ، وَإِعْلَامٌ أَنَّ الَّذِي أَنْبَأُوا بِهِ بَاطِلٌ غَيْرُ مُنْطَوِّحٍ تَحْتَ الصَّحَّةِ، فَكَأَنَّهُمْ يُجَبَّرُونَ بِشَيْءٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عِلْمُهُ، كَمَا يُجَبَّرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ. وَقُرِي: ﴿أَتَسْتَبُونَ﴾ بِالتَّخْفِيفِ.

قوله: (العالم الذات)، وقوله: (لأنّ الشيء ما يُعلم ويُجبر عنه): كلاهما مذهبه^(١).

قوله: (فكان خبراً): أي: قولهم: ﴿هَتُولَاءُ شَفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ ليس له مُجَبَّرٌ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مُجَبَّرٌ عَنْهُ لَتَعَلَّقَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى [بِهِ]^(٢) لِشُمُولِ عِلْمِ اللَّهِ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ، وَحِينَ لَمْ يَتَعَلَّقَ عِلْمُ اللَّهِ بِهِ عِلْمٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُجَبَّراً عَنْهُ.

(١) أما الأول - وهو قوله: «العالم الذات» - فقد استعمل الزمخشري رحمه الله تعالى هذا التعبير في موضعين؛ في تفسير الآية ٢٩ من سورة آل عمران وهنا، وعبر بقوله: «عالم الذات» في تفسير الآية ٩٣ من سورة النمل، كما عبر بقوله: «القادر الذات» في موضعين؛ في تفسير الآية ٤٤ من سورة ق، وتفسير الآية ٢ من سورة الانشقاق، وعبر بقوله: «قادر الذات» في تفسير الآية ١٩ من سورة إبراهيم.

وهو مبني على مذهب المعتزلة في قولهم: إن الله عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، وهكذا، أما عند أهل السنة: فهو سبحانه عالم بعلم، قادر بقُدرة، حي بحياة، وهكذا.

وأما الثاني: ففيه إطلاق «الشيء» على الموجود والمعدوم، وهو مذهب المعتزلة، أما عند أهل السنة: فإنه يُطلق على الموجود دون المعدوم.

(٢) لفظة «به» لم ترد في الأصول الخطية، وأضفتها لتتميم الجملة.

وقوله: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ تأكيدٌ لنفيه؛ لأنَّ ما لم يُوجدَ فيهما فهو مُنتَقَبٌ معدوم، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ قُرئَ بالتاء والياء، و«ما» موصولةٌ أو مصدرية، أي: عن الشُّركاء الذين يُشركونهم به، أو عن إشراكهم.

[﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَيَقُولُونَ لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا آيَةً مِنْ رَبِّنَا فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ ١٩-٢٠]

﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ حُفَاءٌ مُتَّفِقِينَ عَلَى مِلَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَلَفُوا بَيْنَهُمْ، وَذَلِكَ فِي عَهْدِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَنْ قَتَلَ قَابِيلُ هَابِيلَ، وَقِيلَ: بَعْدَ الطُّوفَانِ حِينَ لَمْ يَدْرِ اللَّهُ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ وَهُوَ تَأْخِيرُ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ﴿لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ عَاجِلًا فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَلَمْ يَمِزَّ الْحَقُّ مِنَ الْمُبْطِلِ، وَسَبَقَتْ كَلِمَتِهِ بِالتَّأْخِيرِ لِحِكْمَةٍ أَوْجِبَتْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الدَّارُ دَارَ تَكْلِيفٍ، وَتِلْكَ دَارُ ثَوَابٍ وَعِقَابٍ.

قوله: (لأنَّ ما لم يُوجدَ فيهما - أي: في السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ - فهو مُنتَقَبٌ معدوم): كَلَامٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِزْمِ الْخِصْمِ عَلَى الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ، وَإِلَّا فَالْمُسْلِمُونَ مُتَزَهِّوْنَ عَنْ أَمثَالِهِ، قَالَ الْإِمَامُ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «ثَبَّتَ بِالذَّلِيلِ أَنَّهُ حَصَلَ خَارِجَ الْعَالَمِ خَلَاءً لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَثَبَّتَ أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ، فَهُوَ تَعَالَى قَادِرٌ أَنْ يَخْلُقَ خَارِجَ الْعَالَمِ أَلْفَ أَلْفِ عَالَمٍ أَعْظَمَ وَأَوْسَعَ مِنْهُ، وَدَلَائِلُ الْفَلَاسِيفَةِ - حَذَلَهُمُ اللَّهُ - فِي إِثْبَاتِ أَنَّ الْعَالَمَ وَاحِدٌ دَلَائِلُ ضَعِيفَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ وَاهِيَةٍ»^(١). عَلَى أَنَّ الْمُصَنِّفَ فَسَّرَ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بـ «مَا رُوِيَ: أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ كُرْسِيًّا، وَهُوَ بَيْنَ يَدَيْ الْعَرْشِ، دُونَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَهُوَ إِلَى الْعَرْشِ كَأَصْغَرَ شَيْءٍ».

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١: ٢٤).

وقالوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ﴾ ﴿١﴾ أرادوا: آية من الآيات التي كانوا يفترونها، وكانوا لا يعتدّون بما أنزل عليه من الآيات العظام المتكاثرة التي لم ينزل على أحد من الأنبياء مثلها، وكفى بالقرآن وحده آية باقية على وجه الدهر، بديعة غريبة في الآيات، دقيقة المسلك من بين المعجزات، وجعلوا نزولها كلا نزول، وكأنه لم تنزل عليه آية قط، حتى قالوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةً﴾ ﴿٢﴾ واحدة من ﴿رَبِّهِ﴾ ﴿٣﴾، وذلك لفرط عنادهم، وتماديهم في التمرد، وانهماكهم في الغي.

﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ أي: هو المختص بعلم الغيب المستأثر به، لا علم لي ولا لأحد به، يعني: أن الصارف عن إنزال الآيات المقترحة أمرٌ مغيّب لا يعلمه إلا هو، ﴿فَأَنْتَظِرُوا﴾ ﴿٤﴾ نزول ما اقترحتموه، ﴿إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ ﴿٥﴾ لئلا يفعل الله بكم؛ لعنادكم وجحودكم الآيات.

قوله: (وقالوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ﴾ ﴿١﴾): والتلاوة ﴿وَيَقُولُونَ﴾ ﴿٢﴾، وإنما عدل عنه ليؤذن به أن قوله: ﴿وَيَقُولُونَ﴾ ﴿٣﴾ ليس معطوفاً على قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ﴾ ﴿٤﴾ هتولاء شفتونا﴾ [يونس: ١٨]، كما يقتضيه ظاهر اللفظ، وإنما هو معطوف على قوله: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ ﴿٥﴾ أنت يقرءان غير هذا﴾ [يونس: ١٥] وما بينها اعتراض، وأوثر المضارع على الماضي ليؤذن باستمرار هذا القول منهم، وأن هذا القول من دأبهم^(١) وعادتهم.

قوله: (أن الصارف عن إنزال الآيات المقترحة أمرٌ مغيّب): فيه إشارة إلى أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَأَنْتَظِرُوا﴾ ﴿٤﴾ جواب على الأسلوب الحكيم^(٢)، فإنهم حين طلبوا إنزال آية واحدة، مع تلك الآيات المتكاثرة، دل على أن سؤالهم للتعنّت والعناد، فأجيبوا بما أجيبوا؛ ليؤذن بأن سؤالهم سؤال المقترحين يستحقون به نقمة الله وحلول عقابه، يعني: أنه لا بد أن

(١) تحرف في (ح) إلى: «ذاتهم»، والدأب - بشكون الهزمة وقتحها -: الشأن والعادة، كما في «القاموس»، مادة (دأب).

(٢) تقدّم التعريف بهذا الأسلوب عند تفسير الآية (٨٠) من سورة التوبة ص ٣١٥ تعليقا.

[﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾

إِنَّ رَسُولَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴿٢١﴾]

سَلَطَ اللَّهُ الْقَحْطَ سَبْعَ سِنِينَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، حَتَّى كَادُوا يَهْلِكُونَ، ثُمَّ رَحِمَهُمْ بِالْحَيَاةِ، فَلَمَّا رَحِمَهُمْ طَفِقُوا يَطْعُنُونَ فِي آيَاتِ، وَيُعَادُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَيَكِيدُونَهُ، وَ«إِذَا» الْأُولَى لِلشَّرْطِ، وَالْآخِرَةُ جَوَابُهَا، وَهِيَ لِلْمُفَاجَأَةِ، وَ«الْمَكْرُ»: إِخْفَاءُ الْكَيْدِ وَطَيْهِ، مِنْ: الْجَارِيَةِ الْمَكْرُورَةِ: الْمَطْوِيَّةُ الْخَلْقُ، وَمَعْنَى ﴿مَسَّتْهُمْ﴾: خَالَطَتْهُمْ حَتَّى أَحْسَوْا بِسُوءِ أَثَرِهَا فِيهِمْ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَصَفَهُمْ بِسُرْعَةِ الْمَكْرِ، فَكَيْفَ صَحَّ قَوْلُهُ: ﴿أَسْرَعُ مَكْرًا﴾؟ قُلْتَ: بَلَى، دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ كَلِمَةُ الْمُفَاجَأَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَإِذَا رَحِمْنَا هُمْ مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ.....

تُسْتَأْصَلُ شَأْنُكُمْ، لَكِنْ أَنَا لَا أَعْلَمُ مَتَى يَكُونُ، وَأَنْتُمْ كَذَلِكَ^(١)، لِأَنَّهُ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَانْتَظِرُوا مَا يُوجِبُهُ اقْتِرَاحُكُمْ، إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَنْظِرِينَ إِيَّاهُ. هَذَا التَّقْرِيرُ أَنْسَبُ مِنْ تَقْرِيرِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَنَّ الصَّارِفَ عَنْ إِنْزَالِ آيَاتِ الْمُقْتَرِحَةِ أَمْرٌ مُغَيَّبٌ» لَا وَجْهَ لَهُ، لِأَنَّ الصَّارِفَ مُعَيَّنٌ، وَهُوَ عِنَادُهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

قَوْلُهُ: (وَ«إِذَا» الْأُولَى لِلشَّرْطِ، وَالْآخِرَةُ جَوَابُهَا^(٢))، وَهِيَ لِلْمُفَاجَأَةِ: قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «وَالْعَامِلُ فِي الثَّانِيَةِ الْاسْتِقْرَارُ الَّذِي فِي ﴿لَهُمْ﴾، وَقِيلَ: «إِذَا» الثَّانِيَةُ زَمَانِيَّةٌ أَيْضًا، وَهِيَ وَمَا بَعْدَهَا جَوَابُ الْأُولَى»^(٣).

قَوْلُهُ: (مِنْ: الْجَارِيَةِ الْمَكْرُورَةِ)، الْجَوْهَرِيُّ: «الْمَكْرُورَةُ: الْمَطْوِيَّةُ الْخَلْقُ مِنَ النَّسَاءِ». الْأَسَاسُ: «امْرَأَةٌ مَكْرُورَةٌ السَّاقِينَ: خَدَلَتْجُتْهَا^(٤)».

(١) كَذَا فِي (ط) وَ(ح)، وَفِي (ف): «لَكِنْ أَنَا لَا أَعْلَمُ مَتَى ذَلِكَ»، وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ.

(٢) تَحْرَفُ فِي (ح) إِلَى: «نَحْوَاتْمَا»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ (ط) وَ(ف)، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي «الْكَشَّافِ».

(٣) «الْتِيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ (٢: ٦٦٩).

(٤) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَالْخَدَلَجَةُ: الرِّيَاءُ الْمَمْتَلِئَةُ الذَّرَاعِينَ وَالسَّاقِينَ، كَمَا فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (خَدَلَجَ)، =

فاجؤوا وقوع المكر منهم، وسارعوا إليه قبل أن يغسلوارؤوسهم من مس الضراء، ولم يتلبثوا زئماً يسيفون غصتهم. والمعنى: أن الله قد دبّر عقابكم، وهو موقعه بكم قبل أن تدبروا كيف تعملون في إطفاء نور الإسلام.

﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُوبُونَ﴾ إعلام بأن ما تظنون أنه خافياً مطوياً لا يخفى على الله، وهو مُنتَقِمٌ منكم. وقرئ: ﴿تَمَكَّرُونَ﴾ بالباء والياء.

وقيل: مَكَّرَهُمْ قَوْمُهُمْ: سقينا بنوء كذا. وعن أبي هريرة: «إِنَّ اللَّهَ لَيُصْبِحُ الْقَوْمَ بِالنِّعْمَةِ وَيُمَسِّهِمْ بِهَا، فَتُصْبِحُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ؛ يَقُولُونَ: مُطِّرْنَا بِنُوءِ كَذَا».

[هُوَ الَّذِي يُسِرُّكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعْوًا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ لَيْنَ أُنجَيْنَا مِنْ هَٰذِهِ. لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ * فَلَمَّا أَجَاهُمْ إِذَا هُمُ يَبْعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا بِغِيكُمُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٢-٢٣﴾]

قوله: (زئماً يسيفون)، الجوهرى: «راث على خبرك يريث زئماً: أبطأ». و«ما» مصدرية، أي: مقدار ساعة غصتهم، فأطلق «زئماً» على المقدار، وجاز لأن البطاء للمقدار.

قوله: (وقرئ: ﴿تَمَكَّرُونَ﴾ بالباء والياء): بالباء الفوقانية: السبعة، وبالياء: شاذة.

قوله: (وعن أبي هريرة) الحديث: من رواية مسلم والنسائي^(١) عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألم تروا إلى ما قال ربكم؟ قال: ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم بها كافرين، يقولون: الكواكب، الكواكب».

= وفي المطبوع من «أساس البلاغة» (مكر): «خَدَّتْهَا»، وهو صحيح أيضاً، فالحذل: العظيم المتلنى، وامرأة خَذَلَةُ السَّاقِ، وَخَذَلَاءُ بَيْتُهُ الْحَذَلِ وَالْحَذَالَةُ: مُتَمَثِّلَةُ السَّاقَيْنِ وَالذَّرَاعَيْنِ، كما في «اللسان» (خذل).
(١) مسلم (٧٢)، والنسائي (١٥٢٤). ولفظ مسلم: «الكواكب وبالكواكب»، ولفظ النسائي: «الكواكب وبالكواكب».

وروينا عن البخاريِّ ومُسلمٍ وأبي داودَ والنَّسائيِّ^(١) عن زيد بن خالد قال: قال رسولُ الله ﷺ: «قالَ اللهُ تَعَالَى: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ».

قال صاحبُ الجامع: «النَّوءُ: واحدُ الأنواءِ، وهي ثمانٍ وعشرونَ منزلةً، يَنْزِلُ القَمَرُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي مَنزِلَةٍ مِنْهَا، يَسْقُطُ فِي الغَرَبِ كُلُّ ثَلَاثَةِ عَشَرَ لَيْلَةً مَعَ طُلُوعِ الفَجْرِ، وَتَطْلُعُ أُخْرَى مُقَابِلَهَا، فَتَقْضِي جَمِيعَهَا مَعَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ، وَكَانَتِ العَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّ مَعَ سُقُوطِ المَنْزِلَةِ وَطُلُوعِ نَظِيرِهَا: يَكُونُ مَطَرٌ، فَيَسْتَبُونُ المَطَرَ إِلَى المَنْزِلَةِ، وَيَقُولُونَ: مُطِرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا، وَإِنَّمَا سُمِّيَ «نَوْءًا»؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ السَّاقِطُ مِنْهَا بِالمَغْرِبِ، نَاءَ الطَّالِعُ بِالمَشْرِقِ يَنْوُءُ نَوْءًا، أَي: نَهَضَ وَطَلَعَ، وَقِيلَ: النَّوءُ: هُوَ الغُرُوبُ، فَهُوَ مِنَ الأَضْدَادِ»^(٢).

ثم قال: «وَعِلْمُ النُّجُومِ المُنْهِي عَنْهُ: هُوَ مَا يَدَّعِيهِ أَهْلُ التَّنْجِيمِ مِنْ عِلْمِ الكَائِنَاتِ وَالحَوَادِثِ الَّتِي لَمْ تَقْعْ، وَأَنَّهُمْ يَدْرِكُونَ مَعْرِفَتَهَا بِتَسْيِيرِ الكَوَاكِبِ وَانْتِقَالِهَا، وَاجْتِمَاعِهَا وَافْتِرَاقِهَا، وَأَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا اخْتِيَارِيًّا فِي العَالَمِ، وَأَمَّا مَا يُعْرَفُ مِنَ النُّجُومِ، كَمَعْرِفَةِ الأَوْقَاتِ، وَالاِهْتِدَاءِ بِهَا فِي الطَّرِيقَاتِ، وَمَعْرِفَةِ القِبْلَةِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ بِهِ بِأَس»^(٣).

فإن قلت: بَيَّنَّ لِي صُورَةَ هَذَا المَكْر؟ قلتُ: إِنَّهُمْ بَعْدَ مَا أَنْجَاهُمُ اللهُ تَعَالَى مِنَ المَكَارِهِ وَالصَّرَاءِ كَانُوا يُلْبَسُونَ الأَمْرَ عَلَى أَتْبَاعِهِمْ فِي أَنَّ ذَلِكَ مِنَ اللهِ وَمِنْ قُدْرَتِهِ، لِسُوءِ صَنِيعِهِمْ وَتَكْذِيبِهِمُ الأنبياءَ، وَيَسْتَبُونُ ذَلِكَ إِلَى الأنواءِ؛ إِرَادَةَ أَنَّ لا يُؤْمِنُوا، وَلا يَشْكُرُوا اللهُ، وَلا يَسْتَدِلُّوا عَلَى وَجُودِ الخَالِقِ.

(١) البخاري (٨٤٦) و(١٠٣٨) و(٤١٤٧)، ومسلم (٧١)، وأبو داود (٣٩٠٦)، والنسائي (١٥٢٥).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (٦٣٨:٧-٦٣٩) و(٥٧٧-٥٧٨).

(٣) في (ج) و(ف): «بين النجوم»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لهما في «جامع الأصول».

(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (٥٧٨-٥٧٩).

قرأ زيد بن ثابت: «يُنشُرُكُمْ»، ومثله قوله: ﴿فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]،
﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

فإن قلت: كيف جعل الكون في الفلك غاية للتسير في البحر،

قوله: (قرأ زيد بن ثابت: «يُنشُرُكُمْ»): قال صاحب «التيسير»: «قرأ ابن عايمر: (يُنشُرُكُمْ في البرِّ والبحر) بالنون والشين؛ من النشْر، والباقون: بالياء والشين، أي: من التيسير»^(١).

قوله: (كيف جعل الكون في الفلك غاية؟): يعني: أنه تعالى قال: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَبِّحُ فِي اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي أَلْفَاكٍ﴾، والسَّيْرُ في البحر ابتداءً الكون في الفلك لا غايته؟

وختلاصة الجواب: أنه تعالى لم يجعل ابتداء السَّيْرِ مُخْتَصِماً بالبحر، بل بالبرِّ والبحر^(٢)، ولم يجعل الكون في البحر وَحْدَهُ غايةً للتسير، بل جعل الكون مع ما عطفَ عليه وما اتصلَ به غايةً للمذكور قبله، كأنه قيل: هو الذي قدَّر لكم في البرِّ والبحرِ الرَّفَاهِيَّةَ والرِّخَاءَ فَتَنْقَلِبُونَ فيها كيف شِئْتُمْ، وتسيرون أنى أردتُمْ، لا تُصيِّبُكُمْ شِدَّةٌ وبِأَسَاءَ، وأنتم مع ذلك لا تذكرون الله ولا تشكرونه بأولادكم، حتى إذا وَقَعْتُمْ في الضَّرِّ والشِدَّةِ التي لا غاية لها دَعَوْتُمْ اللهَ مُخْلِصِينَ له الدِّينَ، فَوَضَعَ موضعَ هذه الغاية: ﴿إِذَا كُنْتُمْ فِي أَلْفَاكٍ وَجَرَيْنَ بِرَبِّهِمْ﴾ إلى آخره، لِيَدُلَّ على النهاية في الضَّرِّ، لأنه لا غاية^(٣) بعدها.

وتلخيصه: أن في ذكر البرِّ والبحر بياناً غاية حالة الرفاهية في السَّيْرِ، وفي اختصاصه بحالة البحر بياناً انتهاء حالة الشِدَّةِ والمَشَقَّةِ، ونحوه في المعنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نَّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ تَعْلَمُونَ إِذَا مَسَّكُمُ الضَّرُّ فَأَلَيْكُمْ مَجْشَرُونَ * ثُمَّ إِذَا كُفَّتْ أَلْضَّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٥٣-٥٤].

(١) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو والداني ص ١٢١.

(٢) من قوله: «وختلاصة الجواب» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) من قوله: «لها دَعَوْتُمْ الله» إلى هنا، سقط من (ف)، ودُكِّرَ هذا السقط نفسه بعد كلمات عند قوله: «أن في ذكر البر»، وهو اضطراب، والمثبت من (ط) و(ح).

والتسيير في البحر إنما هو بالكُونِ في الفُلِّك؟ قلت: لم يجعلِ الكُونُ في الفُلِّكِ غايةً للتسيير في البحر، ولكن مضمونَ الجملةِ الشرطيةِ الواقعةِ بعدَ «حتى» بها في حَيِّزِها، كأنه قيل: يُسَيِّرُكُمْ حتى إذا وَقَعَتْ هذه الحادثة، وكانَ كَيْتَ وكَيْتَ؛ من مجيءِ الرِّيحِ العاصِفِ، وتراكمِ الأمواجِ، والظَّنِّ للهلاكِ، والدُّعاءِ بالإنجاءِ.

فإن قلت: ما جواب ﴿إِذَا﴾؟ قلت: ﴿جَاءَتْهَا﴾. فإن قلت: ف﴿دَعَا﴾؟ قلت: بَدَلٌ مِنْ «ظَنُّوا»، لأنَّ دُعَاءَهُمْ مِنْ لَوَائِمِ ظَنُّهُمْ الهلاكِ، فهو مُلْتَبِسٌ بِهِ. فإن قلت: ما فائدةُ صَرْفِ الكلامِ عَنِ الخِطَابِ إِلَى العَيْيَةِ؟ قلت: المبالغة، كأنه يَذْكُرُ لغيرهم حالهم لِيُعَجِّبَهُمْ منها، ويستدعيَ منهم الإنكارَ والتقبيحَ. فإن قلت: ما وَجْهُ قِرَاءَةِ أُمِّ الدَّرْدَاءِ: «فِي الفُلِّكِي» بزيادةِ ياءِ النَّسَبِ؟ قلت: قيل: هما زائدتان، كما في الخارجيِّ والأحمريِّ، ويجوزُ أن يرادَ به اللَّجُّ والماءُ العَمْرُ الذي لا تجري الفُلُّكُ إلا فيه.

الانحصاف: «مثله في الاعتبارِ قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا﴾ [النساء: 6]، واستدلَّ أبو حنيفةَ رضي الله عنه بأنَّ الصَّغِيرَ يُبْتَلَى قَبْلَ البُلُوغِ، فَجَعَلَ البُلُوغَ غَايَةَ وَقُوعِ الاِبْتِلَاءِ، فَيَلْزَمُ وَقُوعُ الاِبْتِلَاءِ قَبْلَهُ»^(١).

الإنصاف: «المجعولُ غايةً هو جُمْلَةٌ ما فِي حَيِّزِ ﴿حَتَّى﴾؛ مِنَ البُلُوغِ المقروينِ بِإيناسِ الرُّشْدِ، وَهَذَا المَجْمُوعُ يَلْزَمُ وَقُوعُهُ بَعْدَ الاِبْتِلَاءِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَبْقَى كُلُّ وَاحِدٍ بَعْدَ الاِبْتِلَاءِ، وَهَذِهِ الآيَةُ مُوضِحَةٌ لِذَلِكَ».

وقلت: بَيْنَ الآيَتَيْنِ بَوْنٌ بَعِيدٌ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَخْذِ الرُّبُودِ والخِلاصَةِ مِنَ الغَايَةِ والمُعْيَا.
قوله: (فإن قلت: ف﴿دَعَا﴾؟): أي: إذا كانَ جوابُ ﴿إِذَا﴾ قوله: ﴿جَاءَتْهَا﴾، فما مَوْقِعُ قوله: ﴿دَعَا اللهُ﴾؟

قوله: (قيل: هما زائدتان، كما في الخارجي): قال ابنُ جِنِّي: «العربُ قد زادت في الإضافةِ

(١) «الانحصاف» لابن المنبِّير (٢: ٢٣٢) بحاشية «الكشاف».

والضَّمِيرُ في «جرين» للفُلْكَ، لأنه جمعُ «فَلْكَ» كالأُسْدِ، في «فُعَل» أخِي «فَعَل»،...

ما لا يحتاج إليها، من قولهم في الأحمر: أحمر، وفي الأشقر: أشقر.

فإن قلت: هذا أمرٌ يختصُّ بالصفات، وليس «الفُلْكَ» بصفة؟ قيل: قد جاء ذلك في الاسم أيضاً، قال الصَّلْتَانُ:

أنا الصَّلْتَانِي الذي... (١)

وأيضاً قد شُبِّهَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الاسم والصفة بصاحبه (٢).

قوله: (لأنه جمعُ «فَلْكَ»): قيل: الضَّمَّةُ في «فُلْكَ» إذا أريدَ به الواحدُ كالضَّمَّةُ في «بُرْد»، وإذا أريدَ به الجمعُ كالضَّمَّةُ في «كُتُب».

قوله: (كالأُسْدِ في «فُعَل» أخِي «فَعَل»): قال المصنّف: في «القَصْرِيَّات» (٣) عن أبي عليّ الفارسي: أن الضَّمَّةَ في «فُعَل» لِيَقْلِبَهَا: بمنزلةِ الفَتْحَتَيْنِ في «فَعَل»، فلذلك آخُوا بَيْنَهُمَا، وَجَمَعُوا «فَعَلًا» على «فُعَل»، كما جَمَعُوا «فَعَلًا» على «فُعَل» (٤).

(١) جزءٌ من بيت شعر، وهو بتهامة:

أنا الصَّلْتَانِي الذي قد عَلِمْتُمْ متى ما يُحْكَمُ فهو بالحقِّ صادقٌ

انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٤٠٨: ١).

(٢) «المحاسب» لابن جنّي (٣١٠-٣١١).

(٣) كتابٌ في النحو، أملاه الإمام أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) على تلميذه أبي الطيّب محمد بن طوس القَصْرِيّ، فسُمِّيَتْ به، واسمُه تاماً: «المسائلُ القَصْرِيَّات». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٦٧٠). قلت: ويسميه السيّد محمد مرتضى الزبيدي بالتذكرة القَصْرِيَّة، كما في مادتي (شتت) و(تيم) من «تاج العروس».

(٤) وقال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (فلك): «الفُلْكَ - بالضَّم -: السفينة، ويُذَكَّر، وهو للواحد والجمع، أو: الفُلْكَ التي هي جمع: تكسيرٌ للفُلْكَ التي هي واحد، وليست كـ«جُئِب» التي هي واحدٌ وجمع، وأمثاله، لأنَّ «فُعَلًا» و«فَعَلًا» يشتركان في الشَّيء الواحد، كالعُرْبِ والعَرَبِ، ولما جازَ أن يُجْمَعَ «فُعَل» على «فُعَل»، كما أُسِدَ وأُسْد، جازَ أن يُجْمَعَ «فُعَل» على «فُعَل» أيضاً.

وفي قراءة أمّ الدّرداء: للفلّك أيضاً؛ لأنّ «الفلّكي» يدلُّ عليه.

﴿جَاءَتْهَا﴾: جاءت الرّيح الطّيبة، أي: تَلَقَّتْهَا، وقيل: الضمير للفلّك، ﴿مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾: من جميع أمكنة المَوْج، ﴿أُحِيطَ بِهِمْ﴾ أي: أهلكوا، جَعَلَ إحاطة العَدُوِّ بالحيِّ مثلاً في الهلاك، ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ﴾ من غير إشراك به، لأنهم لا يدعون حيثيذ غيره معه، ﴿لَئِنْ أُنجِيتَنَا﴾ على إرادة القول، أو لأنّ ﴿دَعَوْا﴾ من جُملة القول، ﴿يَعْنُونَ فِي الْأَرْضِ﴾: يُفْسِدُونَ فيها وَيَعِيشُونَ مُتْرَافِينَ في ذلك، مُعْنِينَ فيه، من قولك: بَعَى الجرح: إذا ترامى إلى الفساد.

قوله: (لِلْفُلْكِ أَيْضاً): أي: الضمير في قراءة أمّ الدّرداء للفلّك أيضاً، لأنّ «الفلّكي» يدلُّ عليه، قال المُصنّف رحمه الله تعالى: هذا كقولك:

إِذَا زَجَرَ السَّفِيهَ^(١) جَرَى إِلَيْهِ^(٢)

أي: إلى السّفه، لأنّ السّفية يدلُّ عليه، فاستغنى عن ذِكْرِ السّفه بِذِكْرِ السّفية.

قوله: (جاءت الرّيح الطّيبة، أي: تَلَقَّتْهَا) رِيحٌ عاصِفٌ، فالضميران للرّيحين، إحداهما: رِيحٌ عاصِفٌ، والأخرى: رِيحٌ طيِّبة.

قوله: (جعل إحاطة العَدُوِّ بالحيِّ مثلاً): هو مثل قولهِ تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]، وقد سبق تحقيقه.

قوله: (مُتْرَافِينَ): هو اسمٌ فاعِلٌ مِنَ التّرافؤ، وهو التّوافق، مهموزُ اللام، «والمُرافاة: الاتّفاق،

(١) في (ح): «إذا زجر إذا زجر السفية جرى إليه»، وفيه تكرار، وفي (ف): «إذا جرى السفية جرى إليه»، وهو خطأ.

(٢) صدر بيت من الشعر، وتماؤه:

وخالَفَ والسّفية إلى خِلافٍ

ويروى صدره: «إذا نُهي السّفية». انظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ٤٩)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٧٨)، و«شرح الرضي على الكافية» (٢: ٤٠٥)، وذكره جميعاً شاهداً على إرادة «السّفه» في قوله: «جرى إليه».

فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿بَغْيٌ أَلْحَىٰ﴾، والبغي لا يكون بحق؟ قلت: بلى، وهو استيلاء المسلمين على أرض الكفرة، وهدم دُورهم، وإحراق زروعهم، وقطع أشجارهم، كما فعل رسول الله ﷺ ببني قريظة.

والرِّفَاءُ: الالتحام والاتفاق، ذكره الجوهري؛ الرِّفَاءُ في المهموز، والسُّرْفَاءُ في الناقص^(١)، وإنما بالغ المصنف في تفسير ﴿يَبْتِغُونَ فِي الْأَرْضِ﴾؛ بقوله: «ويعيثون»، فإنه الغلو في الفساد، وبقوله^(٢): «مُتْرَافِينَ»؛ لتعدية ﴿يَبْتِغُونَ﴾ بـ ﴿فِي﴾، وهو يتعدى بـ «على» للمبالغة، على نحو قوله: يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَضْلِي^(٣)

قال الجوهري: «بَغْيُ الرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ: اسْتِطَالٌ».

قوله: (بلى): أي: بلى، يكون البغي بحق، كهدم المسلمين دُور الكفرة، وإحراق زروعهم، قال صاحب «الفرائد»: هذا يشعر بأن البغي موضوع للاستيلاء، سواء كان حقاً أو باطلاً، وقيدُ ﴿بَغْيٌ أَلْحَىٰ﴾ لإخراج ما هو حق، وهذا منظور فيه، لأنه قال قبل هذا: «هو من قولك: بغى الجرح: إذا ترامى إلى الفساد». وقال الزجاج: «البغي: الترامي في الفساد»^(٤)، وإذا دُكِرَ البغي لا يخطرُ بالبال إلا الظلم.

وقلت: ويُمَكِّنُ أن يقال: البغي بحسب اللغة: هو ترامي^(٥) الشيء إلى الفساد، سواء كان الفساد عدلاً أو ظلماً، لأن الفساد: خروج الشيء من أن يكون مُتَمَعِّباً به، فهذا قد يكون عدلاً، كهدم دُور المشركين وإحراق زروعهم وقتلهم، ثم خصَّصه العرفُ بما يكون ظلماً، فالقيدُ بالنظر إلى ما يكون بحسب اللغة.

(١) أي: ذكر الجوهري في «الصَّحاح»: «الرِّفَاءُ» في مادة (رفأ)، و«السُّرْفَاءُ» في مادة (رفو).

(٢) أي: وفسَّرَ الزمخشريُّ ﴿يَبْتِغُونَ﴾ بـ «مُتْرَافِينَ».

(٣) تقدَّم ص ١٣٧ في تفسير الآية ٥٨ من سورة الأنفال، وبيَّنت هناك موضعَ الشاهد منه.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ١٤).

(٥) من قوله: «إلى الفساد». وقال الزجاج: «إلى هنا، سقط من (ح).

وَقُرِي: ﴿مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ بالنَّصْب، فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ؟ قُلْتُ: إِذَا رَفَعْتَ كَانَ «الْمَتَاعُ» خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ ﴿بَغْيِكُمْ﴾، و﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ صِلَتُهُ - كَقَوْلِهِ: ﴿فَبِعْنِي عَلَيْهِمْ﴾ [القصص: ٧٦]-، ومعناه: إِنَّمَا بَغْيِكُمْ عَلَىٰ أَمْثَالِكُمْ وَالَّذِينَ جِنْسُهُمْ جِنْسُكُمْ، يَعْنِي: بَغْيِي بَعْضِكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مُنْفَعَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، لَا بَقَاءَ لَهَا.

وَإِذَا نَصَبْتَ ف﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ خَبَرٌ غَيْرُ صِلَةٍ، مَعْنَاهُ: إِنَّمَا بَغْيِكُمْ وَبِأَلٍ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ، و﴿مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: تَمَتَّعُونَ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ عَلَى: هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَمَكَّرْ وَلَا تُعِينْ مَا كَرَأَ، وَلَا تَبِغْ وَلَا تُعِينْ بَاغِيًا، وَلَا تَنْكُثْ وَلَا تُعِينْ نَاكِثًا»، وَكَانَ يَتْلُوهَا. وَعَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَسْرَعُ الْخَيْرِ ثَوَابًا: صِلَةُ الرَّجِمِ، وَأَعْجَلُ الشَّرِّ عِقَابًا: الْبَغْيِيُّ وَالْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ»،

قَوْلُهُ: (وَقُرِي: ﴿مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(١) بِالنَّصْب): حَفْصٌ، وَالْباقون: بِالرَّفْعِ^(٢).

قَوْلُهُ: (عَلَى: هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ): قَالَ صَاحِبُ «الْمُرْشِدِ»: ﴿مَتَّعَ﴾: مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِقَوْلِهِ: ﴿بَغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾، وَلَا يَجُزُّ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿بَغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ لِلْفَضْلِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ خَبَرًا مُبْتَدَأً مَحذُوفًا، وَيَكُونُ خَبَرُ ﴿بَغْيِكُمْ﴾ قَوْلُهُ: ﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾، وَهُوَ كَلَامٌ تَامٌ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهِ تَامٌ، وَيَبْتَدِئُ: ﴿مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾، عَلَى: هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^(٣).

قَوْلُهُ: (وَالْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ): أَي: الْكَاذِبَةُ، الْجَوْهَرِيُّ: «فَجَّرَ، أَي: كَذَّبَ، وَأَصْلُهُ: السَّمِيلُ، وَالْفَاجِرُ: الْمَائِلُ».

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِيهِ اخْتِصَارٌ عَمَّا فِي «الْكَشَافِ».

(٢) انظُر: «التَّيْسِيرُ» ص ١٢١، و«حِجَةُ الْقِرَاءَاتِ» ص ٣٣٠.

(٣) انظُر: «الْمَقْصِدُ لِتَلْخِيصِ مَا فِي الْمُرْشِدِ فِي الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ» لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ ص ٣٥٦-٣٥٧، وَهُوَ اخْتِصَارُ «الْمُرْشِدِ» لِلْعُمَانِيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ ٣٤ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ ص ٢٣٣ تَعْلِيْقًا.

وَرُوي: «ثِنْتَانِ يُعَجِّلُهُمَا اللهُ فِي الدُّنْيَا: البَغِيُّ وَعُقُوقُ الوَالِدَيْنِ»، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «لو بَعَى جَبَلٌ عَلَى جَبَلٍ لَدُكَّ البَاغِي»، وكانَ المأمونُ رَحْمَةً اللهُ عَلَيْهِ يَتَمَثَّلُ بهذِينَ البَيْتَيْنِ فِي أخِيهِ:

قوله: (وكان المأمونُ يَتَمَثَّلُ بهذِينَ البَيْتَيْنِ فِي أخِيهِ): أي: الأمين، وكانَ مِنْ خَبَرِهما على ما ذكره الفقيه أبو حنيفة الدينوري^(١): أنه بُويِعَ الأمينُ بعدَ وفاةِ أبيه هارونَ الرشيدِ بالخِلافةِ، وَوَصَلَ الخَبْرُ إلى أخيه المأمون، وهو بِمَرِّ الرُّوْدِ، فركبَ إلى المسجدِ الأعظم، وَصَعِدَ المِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللهُ وَأَثَمَ عَلَيْهِ، ثم قال: أيها الناس، أَحَسَّنَ اللهُ عَزَاءَنَا وَعَزَاءَكُمْ فِي الخِلافةِ المَاضِي، وَبارَكَ لَنَا وَلَكُمْ فِي خَلِيقَتِكُمُ الحَادِثِ، وَمَدَّ اللهُ فِي عُمُرِهِ، جَدَّدُوا السَّيِّئَةَ لِإِمَامِكُمُ الأَمِينِ، فبايَعَهُ الناسُ.

ثم إنَّ الأَمِينَ اسْتَشَارَ إِسْمَاعِيلَ بنَ صُبَيْحٍ فِي عَزْلِ أخِيهِ المأمونِ مِنْ خُرَاسان، فَقَالَ لَهُ: أَعِيدَ اللهُ أَنْ تَنْقُضَ ما اسْتَنَّهُ الرَشِيدُ وَمَهَّدَهُ، فَقَالَ لَهُ الأَمِينُ: وَيْحَكَ يا ابنَ صُبَيْحٍ، إِنَّ عبدَ المَلِكِ ابنَ مروانَ كانَ أَحْزَمَ رَأياً مِنْكَ، حَيْثُ قال: لا يَجْتَمِعُ الفَخْلانِ فِي هَجْمَةٍ^(٢) إِلا قَتَلَ أَحَدُهُما صاحِبَهُ. ثم كَتَبَ إِلَيْهِ وَسأَلَهُ أَنْ يقدِّمَ عَلَيْهِ لِيعِينَهُ على أُمُورِهِ، فامْتَنَعَ المأمونُ، فَجَرى بَيْنَهُما ما جَرى حَتى قُتِلَ الأَمِينُ.

وقال ابنُ حُدُونٍ: وَلَمَّا أَتَى طاهراً^(٣) بِرأسِ الأَمِينِ حَمَدَ اللهُ وَأَثَمَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ

(١) كذا في (ح) و(ط)، وفي (ف): «على ما ذكر القصة أبو حنيفة الدينوري»، وَوَصَفَ أبو حنيفة الدينوري - وهو أحمد بن داود بن وَثَّادِ المَتوفى سَنَةَ ٢٨٢ - بالفقه غريب، وهو علامةٌ فِي النَحْوِ واللِغَةِ والهِندِسةِ والفِلكِ، ولولا أن هذه الصيغة تكررت عند المؤلف في غير موضع من هذا الكتاب لكانت اعتمدت ما في (ف)، بل نقل العلامة أبو السعود في «تفسيره» (٧: ٢٢٨) أحد هذه المواضع عن المؤلف بالصيغة نفسها.

(٢) في (ح) و(ف): «في هجته»، وَالمُثَبَّتُ مِنْ (ط)، وكذا هي «تاريخ الطبري» (حوادث سنة ١٩٥)، وَالسَّهْمَةُ: القِطْعَةُ الضَّخْمَةُ مِنَ الإِبِلِ، وَفِي تَحْدِيدِها بَعْدَ اِخْتِلافِ. انظر: «لسان العرب»، مادة (هجم).

(٣) هو الأميرُ طاهرُ بنُ الحَسَنِ بْنِ مُصْعَبٍ، أبو طَلْحَةَ الخِزَاعِي، وَجَّهَ المأمونُ إلى بَغدادَ لِمحارِبَةِ الأَمِينِ، فسارَ إِلَيْهِ فِي جَيْشٍ، وَحاصَرَهُ، حَتى قَتَلَهُ، قال الذهبي: «ومُتَّعَ لِتَسْرِعِهِ فِي قَتْلِهِ»، وَتوفى سَنَةَ ٢٠٧. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠: ١٠٨-١٠٩).

يا صاحبَ البغي إنَّ البغيَ مَصْرَعَةٌ فاربعٌ فخيرُ فعَالِ المرءِ أعدلُهُ
فلو بَغَى جَبَلٌ يوماً على جَبَلٍ لاندكَّ منه أعاليه وأسفلهُ

وعن محمد بن كعب: ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ: كُنَّ عَلَيْهِ؛ البغيُّ والنكثُ والمكرُ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾.

[﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا كَمَا أُنزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَيْهَا آتْنَاهَا أَمْراً بَئِلاً أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢٤]

هذا من التشبيه المركب، شُبِّهتْ حَالُ الدُّنْيَا فِي سُرْعَةِ تَقْضِيهَا، وَانْقِرَاضِ نَعِيمِهَا بَعْدَ الْإِقْبَالِ، بِحَالِ نَبَاتِ الْأَرْضِ فِي جَفَافِهِ وَذَهَابِهِ حُطَاماً، بَعْدَمَا التَفَّ وَتَكَاثَفَ، وَزَيَّنَ الْأَرْضَ بِخُضْرَتِهِ وَرَفِيفِهِ، ﴿فَأَخْلَطَ بِهِ﴾: فَاشْتَبَكَ بِسَبَبِهِ حَتَّىٰ خَالَطَ بَعْضُهُ بَعْضاً.

مَلِكِ الْمَلِكِ قُوِّي الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكِ وَمَنْ تَشَاءُ ﴿[آل عمران: ٢٦]، فَبَعَثَ بِالرَّأْسِ وَالْبُرْدَةَ إِلَى الْمَأْمُونِ، وَكَتَبَ: وَجَّهْتُ إِلَيْكَ بِالْدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ، فَبُيِّعَ الْمَأْمُونُ بِالْخِلَافَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (يا صاحبَ البغي) البيتين: «مصرعة»: أي: كثيرُ المصارعةِ شديدها، «فاربع» أي: ارفق وكف، رَعَّ الرجلُ: إذا وَقَفَ، و«الفعال» - بفتح الفاء - : غالبٌ في المكارم، واستعمل هاهنا لمجرد الفعل.

قوله: (هذا من التشبيه المركب): لَأَنَّ الْوَجْهَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مُتَّزِعٌ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ مُتَوَهِّمَةٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ استِعَارَةٌ وَقَعَتْ فِي طَرَفِ الْمُشَبَّهِ بِهِ، فَالْمُشَبَّهُ بِهِ مُرَكَّبٌ مِنْ أُمُورٍ حَقِيقِيَّةٍ وَأُمُورٍ مَجَازِيَّةٍ.

قوله: (ورفيفه)، الجوهري: «رَفَّ لَوْنُهُ يَرِفُّ - بِالْكَسْرِ - رَفًّا وَرَفِيفًا، أَي: بَرَقَ وَتَلَأَلَا».

﴿أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنْتَ﴾ كَلَامٌ فَصِيحٌ؛ جُعِلَتِ الْأَرْضُ آخِذَةً زُخْرُفَهَا عَلَى التَّمثِيلِ بِالْعُرُوسِ إِذَا أَخَذَتِ الثِّيَابَ الْفَاخِرَةَ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ، فَاسْتَسْنَهَا وَتَزَيَّنَتْ بِغَيْرِهَا مِنْ أَلْوَانِ الزَّيْنِ، وَأَصْلُ ﴿وَأَزْيَنْتَ﴾: تَزَيَّنْتَ، فَأَدْغِمِ، وَبِالْأَصْلِ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ، وَقُرِيَ: «وَأَزْيَنْتَ»، عَلَى: أَفَعَلْتَ، مِنْ غَيْرِ إِعْلَالِ الْفِعْلِ، كَأَغْيَلْتَ، أَي: صَارَتْ ذَاتَ زِينَةٍ، وَ«أَزْيَانَتْ»، بِوَزْنِ: ابْيَاضَتْ.

قوله: ﴿أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنْتَ﴾ كَلَامٌ فَصِيحٌ: وَجِيءُ ﴿وَأَزْيَنْتَ﴾ عَقِيبَ قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ تَرْشِيحٌ لِتِلْكَ الْاسْتِعَارَةِ، تُشَبِّهَتِ الْأَرْضُ بِالْعُرُوسِ، وَحِذْفِ الْمَشَبِّهِ بِهِ، وَأَقِيمِ الْمَشَبَّهُ مَقَامَهُ عَلَى الْمَكْنِيَّةِ، ثُمَّ جُعِلَتِ الْقَرِينَةُ أَخْذَهَا الزُّخْرُفَ، ثُمَّ فَرَّعَ عَلَيْهَا قَوْلُهُ^(١): ﴿وَأَزْيَنْتَ﴾.

قال المُصَنِّفُ فِي الْبَقْرَةِ^(٢): «إِنِّي أُرَاعِي الْكَيْفِيَّةَ الْمُتَزَعَةَ مِنْ مَجْمُوعِ الْكَلَامِ فَلَا عَلِيَّ أَوْلِيَّ^(٣) حَرْفَ التَّشْبِيهِ مُفْرَدٌ يَتَأْتَى التَّشْبِيهِ بِهِ أَمْ لَمْ يَلِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الْآيَةَ، كَيْفَ وَلِي «الْمَاءُ» الْكَافِ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ تَشْبِيَهُ «الدُّنْيَا» بِ«الْمَاءِ»، وَلَا بِمُفْرَدٍ آخَرَ يُتِمُّحَلُّ لِتَقْدِيرِهِ^(٤).

قوله: ﴿وَأَزْيَنْتَ﴾ عَلَى: أَفَعَلْتَ: ابْنُ جُنَيْ: «قَرَأَ الْأَعْرَجُ: «وَأَزْيَنْتَ»، وَأَبُو عُثْمَانَ التَّهْدِي: «وَأَزْيَانَتْ»، أَمَا «أَزْيَنْتَ» فَمَعْنَاهُ: صَارَتْ ذَا زِينَةٍ بِالنَّبْتِ، وَمِثْلُهُ: أَجْدَعُ الْمُهْرَ، أَي: صَارَ إِلَى الْإِجْدَاعِ^(٥)، وَأَحْصَدَ الزَّرْعَ، أَي: صَارَ إِلَى الْحِصَادِ، إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ الْعَيْنَ عَلَى الصَّحَّةِ،

(١) من قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ تَرْشِيحٌ لِتِلْكَ الْاسْتِعَارَةِ إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ط).
(٢) تَحْرَفُ فِي (ح) وَ(ف) إِلَى: «الْفَقْرَةَ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الْبَقْرَةِ.

(٣) أَي: اتَّبَعَ حَرْفَ التَّشْبِيهِ وَتَلَاؤَهُ.

(٤) فِي (ح) وَ(ف): «لِتَقْرِيرِهِ»، وَلَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ (ط)، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي «الْكَشَافِ».

(٥) قَالَ الْغُبَيْرِيُّ زَبَّادِي فِي «الْقَامُوسِ»، مَادَّةَ (جذع): «تَقُولُ لَوْ لِدِ الشَّاةِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، وَلِلْبَقْرِ وَذَوَاتِ الْحَافِرِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَلِلْإِبِلِ فِي الْخَامِسَةِ: أَجْدَعُ»

﴿أَتَيْتُمْ قَدِيدُورًا عَلَيْهَا﴾: مُتَمَكِّنُونَ مِنْ مَنَفَعَتِهَا، مُحْصِلُونَ لِثَمَرَتِهَا، رَافِعُونَ لِعَلَّتِهَا، ﴿أَتَيْتُمْ أَمْرًا﴾ وَهُوَ ضَرْبُ زَرْعٍ بِبَعْضِ الْعَاهَاتِ بَعْدَ أَمْنِهِمْ وَاسْتِيقَانِهِمْ أَنَّهُ قَدْ سَلِمَ، ﴿فَجَعَلْنَا زَرْعَهَا﴾: فَجَعَلْنَا زَرْعَهَا، ﴿حَصِيدًا﴾: شَيْبًا بِمَا يُحْصَدُ مِنَ الزَّرْعِ فِي قَطْعِهِ وَاسْتِثْصَالِهِ، ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ﴾: كَأَنَّ لَمْ يَغْنِ زَرْعُهَا، أَي: لَمْ يَنْبُتْ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِأَنَّ بَدَّ مِنْهُ، وَإِلَّا لَمْ يَسْتَقِيمِ الْمَعْنَى.

وقرأ الحسن: «كَأَنَّ لَمْ يَغْنِ» بالياء، على أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ، الَّذِي هُوَ: الزَّرْعُ، وَعَنْ مَرْوَانَ: أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى الْمُنْبَرِ: «كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ» بِالْأَمْسِ، مِنْ قَوْلِ الْأَعْشَى:

طَوِيلُ الثَّوَاءِ طَوِيلُ التَّغْنِ

وكان قياسه: «أزانت»، مثل: أشاع الحديث، وأباع الثوب^(١)، أي: عرّضه للبيع. وأما «ازبانت»: فإنه أراد «أفعلت»، مثل: ابيضت واسودت، إلا أنه كره التقاء الألف والثون الأولى ساكتين، فحرك الألف، فانقلبت همزة^(٢) «(٣)».

قوله: (لم يغن زرعها): فحذف المضاف، فانقلبت الضمير المجرور مرفوعاً، واستتر في الفعل.

قوله: (طويل الثواء طويل التغن): ويروى أوّله:

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الزَّمَنُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءً مُعَنٌ^(٤)

أراد: مُعْنِي^(٥)، طَرَحَ الْيَاءَ ثُمَّ حَقَفَ.

(١) من قوله: «أي: صار إلى الإجماع» إلى هنا، أثبتته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٢) تحرف في الأصول الخطية إلى: «فانقلب ساكتاً»، والمثبت من «المحتسب».

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١١-٣١٢).

(٤) في الأصول الخطية: «إلا عناء المعن»، والمثبت من «ديوان الأعشى» ص ٢٠٥، و«لسان العرب»، مادة (عنا)، وهو الصواب؛ لأن «معن» صفة لـ«عناء»، فلا يصح تنكير الموصوف وتعريف الصفة، قال ابن منظور في «لسان العرب»، مادة (عنا): «عناء عانٍ ومعنٌ، كما يقال: شعرٌ شاعِرٌ وموتٌ مايتٌ».

(٥) في الأصول الخطية: «المعني»، ولما أصلحت ما قبله اقتضى ذلك إصلاح هذا أيضاً.

و«الأمس»: مثل في الوقت القريب، كأنه قيل: كأن لم تغن أنفأ.

﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾

﴿دَارِ السَّلَامِ﴾: الجنة، أضافها إلى اسمه تعظيماً لها، وقيل: السَّلام: السَّلامة، لأنَّ أهلها سالمون من كلِّ مكروه. وقيل: لِفُشُوِّ السَّلام بينهم وتسليم الملائكة عليهم، ﴿إِلَّا قِيَالاً سَلَامًا سَلَامًا﴾ [الراعية: ٢٦]، ﴿وَيَهْدِي﴾: ويوفِّق ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾، وهم الذين عَلِمَ أَنَّ اللُّطْفَ يُجِيبِي عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ مَشِيئَتَهُ تَابِعَةٌ لِحِكْمَتِهِ، ومعناه: يدعو العبادَ كُلَّهُمْ إلى دارِ السَّلام، ولا يدخلها إلا المهديون.

﴿الَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٦﴾﴾

﴿الْحَسَنَىٰ﴾: المثوبة الحسنی، ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: وما يزيد على المثوبة، وهي التفضل، ويدلُّ عليه قوله: ﴿وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ١٧٣]، وعن علي رضي الله عنه: الزيادة: عُزْفَةٌ مِنْ لَوْلُؤَةٍ وَاحِدَةٍ.

قوله: (لأنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ^(١) تَابِعَةٌ لِحِكْمَتِهِ): تعليلٌ لاختصاص الهداية بمن عَلِمَ أَنَّ اللُّطْفَ يُجِيبِي عَلَيْهِمْ، أي: يَنْفَعُهُمْ، يُرِيدُ: أَنَّهُ تَعَالَى لَا يُوقِفُ مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللُّطْفَ لَا يَنْفَعُهُ، فَإِنَّهُ مُنَافٍ لِحِكْمَتِهِ؛ لَوْ قَوَّعَ التَّوْفِيقِ حَيْثُ ذِ عِبْتًا، وَهُوَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ فِعْلِ الْعَبْتِ، لِأَنَّهُ حَكِيمٌ.

وعندنا^(٢): أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ الْهُدَايَةَ فِيمَنْ يَشَاءُ، وَلَا غِنَى لَهُ عَنِ أَنْ لَا يَهْتَدِيَ؛ لِأَنَّ الْكَائِنَاتِ تَابِعَةٌ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ، وَأَفْعَالُهُ كُلُّهَا حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ، وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْنَا وَجْهَهَا.

قال القاضي: «وفي تَعْمِيمِ الدَّعْوَةِ، وَتَخْصِصِ الْهُدَايَةِ بِالْمَشِيئَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ غَيْرُ الْإِرَادَةِ، وَأَنَّ الْمَصْرَّ عَلَى الضَّلَالَةِ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ رُشْدَهُ»^(٣).

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لأنَّ مَشِيئَتَهُ»، والمعنى واحد.

(٢) أي: عند أهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنه: الحسنى: الحسنة، والزيادة: عشر أمثالها. وعن الحسن: عشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، وعن مجاهد: الزيادة: مغفرة من الله ورضوان. وعن يزيد بن شجرة: الزيادة: أن تمر السحابة بأهل الجنة، فتقول: ما تريدون أن أمطركم؟ فلا يريدون شيئاً إلا أمطرهم.

وزعمت المسببة والمجبرة: أن الزيادة النظر إلى وجه الله تعالى، وجاءت بحديث مرفوع^(١): «إذا دخل أهل الجنة الجنة نودوا: أن يا أهل الجنة، فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فوالله ما أعطاهم الله شيئاً هو أحب إليهم منه».

قوله: (أن الزيادة النظر إلى وجه الله تعالى): قال محيي السنة: «هذا قول جماعة من الصحابة، منهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وحذيفة، وأبو موسى، وعبادة بن الصامت. وهو قول الحسن وعكرمة وعطاء ومقاتل والضحاك والسدي»^(٢)، رضوان الله عليهم أجمعين. قوله: (بحديث مرفوع): صح بالقاف عنده، أي: مرقع مفترى، وأما عند أهل السنة فهو مرفوع - بالفاء -، قال محيي الدين النواوي في «مختصر ابن الصلاح»^(٣): «المرفوع: هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ، ولا يقع مطلقه على غيره»^(٤)، ويدخل فيه متصل الإسناد ومقطعه، هذا هو المشهور. وقال الخطيب الحافظ^(٥): المرفوع: ما أخبر به الصحابي عن قول رسول الله ﷺ أو فعله، فخصه بالصحابي».

(١) في الأصل الخطي والنسخ المطبوعة من «الكشاف»: «مرفوع»، وكذا في نص «الكشاف» من (ط)، وأثبت ما يوافق ضبط الطيبي.

(٢) «معالم التنزيل» للبعوي (٤: ١٣٠).

(٣) المسمى بـ«الإرشاد في أصول الحديث»، ثم اختصره الإمام النووي نفسه في كتاب آخر سماه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»، وهو ما شرحه الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي».

(٤) أي: إذا قيل: حديث مرفوع - بلا تقييد -، أريد: أنه مضاف إلى النبي ﷺ، أما إذا قيل: مرفوع إلى فلان، أو رفعه إلى فلان، فالمراد إضافته إلى المذكور، سواء كان النبي ﷺ أم غيره.

(٥) يعني: أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣، رحمه الله تعالى.

﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهُهُمْ﴾: لا يغشاها، ﴿قَتَرٌ﴾: غَبْرَةٌ فيها سواد، ﴿وَلَا ذِلَّةٌ﴾: ولا أقر هوأين وكُسُوفٍ بال، والمعنى: لا يرهقهم ما يرهق أهل النار؛ إذكاراً بما يُنقذهم منه برحمته. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٤١]، ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧].

وأما هذا الحديث: فقد روياه عن مُسْلِمٍ وأحمدَ بنِ حنبلٍ والترمذيَّ وابنِ ماجهَ^(١) عن صُهَيْبٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ نَادَى مُنَادٍ: إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَوْعِدًا يُرِيدُ أَنْ يُنَجِّزَكُمُوهُ، قَالُوا: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهُنَا، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ، وَتُدْخِلَنَا الْجَنَّةَ؟ قَالَ: فَكَشَفَ الْحِجَابَ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا أَعْطَاهُمْ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ»، زاد في رواية مُسْلِمٍ: «ثُمَّ تَلَا: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحْسَنُهُمْ زِيَادَةٌ﴾»، وفي رواية ابنِ ماجهَ: «تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحْسَنُهُمْ زِيَادَةٌ﴾»، وقال: إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ، الحديث.

قوله: (إِذَا كَارَأَ بِمَا يُنْقِذُهُمْ): هو مفعولٌ له لِقَوْلِ مُقَدَّرٍ، أَي: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَرْهَقُ وُجُوهُهُمْ قَتَرٌ؛ لِيُذَكِّرَ أَهْلَ الْجَنَّةِ بِمَا يُنْقِذُهُمُ اللَّهُ مِنْهُ، وَهُوَ إِرْهَاقٌ وَجُوهُهُمْ، أَي: غَشَايُهَا غَبْرَةٌ فِيهَا سَوَادٌ، بِسَبَبِ رَحْمَتِهِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا ذَكَرُوا ذَلِكَ زَادَ فَرَحُهُمْ وَتَبَجُّحُهُمْ، كَمَا أَنَّ أَهْلَ النَّارِ إِذَا ذَكَرُوا مَا فَاتَهُمْ مِنَ النِّعَمِ الْمُقِيمِ أَزَادَ عَنَهُمْ وَحَسَرْتُهُمْ.

روى مُحمَّد بنُ سُنَيْدٍ عن ابنِ أَبِي لَيْلَى: «هَذَا بَعْدَ نَظَرِهِمْ إِلَى رَبِّهِمْ»^(٢).

وقال السَّجَّاءُ وَنُدَي: «قَتَرٌ: غِبَارُ الْجِرْمَانِ وَالْحَيْبَةِ».

وقلت: في هذا الكلام مَسْحَةٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ [القيامة: ٢٢-٢٣]، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهُهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾ كِنَايَةً عَنْ حُصُولِ غَايَةِ مَبَاغِيهِمْ^(٣) وَنَهَايَةِ سُرُورِهِمْ - يُقَالُ لِلْكَيْبِ الْحَزِينِ: كَانَ عَلَى وَجْهِهِ قَتَرٌ^(٤) وَذِلَّةٌ - لِأَنَّ الْجَنَّةَ مَعَ نِعِيمِهَا وَلَذَائِهَا - عِنْدَ الْعَارِفِ إِذَا لَمْ يَظْفَرْ بِتِلْكَ النِّعْمَةِ الْكُبْرَى - مَكَانَ حُزْنٍ وَكَآبَةٍ.

(١) مسلم (١٨١)، وأحمد (١٨٩٤١)، والترمذي (٢٥٥٢) و(٣١٠٥)، وابن ماجه (١٨٧).

(٢) معالم التنزيل للبغوي (٤: ١٣٠).

(٣) أي: مطالبهم وحاجاتهم، قال ابن منظور في «لسان العرب»، مادة (بغا): «البَغْيَةُ: الحاجة، والبَغْيَةُ: الطَّلْبَةُ، والبَغْيَةُ والبَغْيَةُ والبَغْيَةُ: ما ابْتَغَيْ». «بغى».

(٤) في الأصول الخطية: «قتر» بالرفع!

[﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِن عَاصِرٍ كَانَمَا أَغَشِيَتْ وَجُوهُهُمْ وَقَطَعَا مِن آتِلٍ مُّظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [٢٧]

فإن قلت: ما وجه قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، وكيف يتلاءم؟ قلت: لا يخلو، إما أن يكون ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا﴾ معطوفاً على قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾، كأنه قيل: وللذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا، وإما أن يُقدَّر: وجزاء الذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا، على معنى: جزاؤهم أن تُجازى سَيِّئَةٌ واحدةً بِسَيِّئَةٍ مِثْلِهَا لا يَزَادُ عَلَيْهَا.

وهذا أوجه من الأول؛ لأن في الأول عطفاً على عاملين،

قوله: (ما وجه قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾؟): أي: ما وجه إعرابه في التركيب؟ وكيف يلتزم بما قبله؟

وأجاب بجوابين:

أحدهما: أنه من عطف المفرد على المفرد، ووجهه: أن «الذين كَسَبُوا» مجرور؛ خبر لقوله: ﴿جَزَاءَ سَيِّئَةٍ﴾، كما أن المعطوف عليه كذلك، نحو قولك: في الدار زيد والحجر عمر.

وثانيهما: أنه من عطف الجملة على مثلها، فلا يلزم العطف على عاملين مختلفين، لكن لا بد من تقدير مجذوف؛ لأنه لا يجوز حمل الجزاء على المسيء، فيقدر مضاف ليصح^(١).

قوله: (عطفاً على عاملين): العامل الأول: اللام، والعامل الثاني: الابتداء، وسيؤيئه لا يُجيزه^(٢).

(١) أي: إذا كان من عطف الجملة على الجملة، فإن «الذين كَسَبُوا» مبتدأ، وخبره الجملة الاسمية ﴿جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، لكن لا يصح في الظاهر الإخبار عن الذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ بالجزاء، فيقدر مضاف، وقدره الزمخشري: «وجزاء الذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا».

(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة قوله: من يعصمهم، وقدمتها إلى هنا مراعاة لترتيب «الكشاف».

وإن كان الأخصس يُجيزه، وفي هذا دليل على أن المراد بالزيادة: الفضل، لأنه دلّ بترك الزيادة على السيئة على عدله، ودلّ ثمّ بإثبات الزيادة على المثوية على فضله.
وقرى: «يرهقهم» بالياء.

قوله: (وفي هذا دليل) أي: في هذا النظم والترتيب دليل على أن المراد بالزيادة الفضل لا الرؤية، وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] مجمل يعم الفريقين: المهتدي والضال، لأن الدعوة عامة، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [يونس: ٢٥] تفصيل له، وذكر فيه أحد الفريقين - وهم المهتدون - وترك الضالين؛ بدلالة قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾ [يونس: ٢٦] ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ عليه، كأنه قيل: والله يهدي من يشاء ويضل من يشاء، ثم فرّق ما لكل من الفريقين^(١) من الجزاء والفضل، فقيل: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾ ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، فإن قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ مقابل لقوله: ﴿الْحُسْنَى﴾، وهو العدل، ولا تكون الزيادة على العدل إلا الفضل.

وقلت: نعم ما قلت، ولكن لا بُدَّ للنظم^(٢) المعجز والعدول من الأصل من فائدة؛ وفي تقييد جانب السيئة بالجزاء، والتخصيص بالمثل، وإطلاق جانب الحسنة، ثم تقييده بالزيادة: إعلام بالفريق العظيم، وأن ﴿الْحُسْنَى﴾ أيضاً فضل، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ولا ارتياب أن ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الواقع في مقابلة ﴿لَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ ليس غير الفضل، ولأنه لا بُدَّ في نصوصية الجزاء وإطلاق ما يقابله في كلام الله المجيد من مزيد فائدة.

وتفسير «الزيادة» على ما جاء عن أفضل البشر واجب المصير لا تحيد عنه، ثم إن الإمام

(١) من قوله: «المهتدي والضال» إلى هنا، سقط من (ط) و(ف).

(٢) في (ح): «الفضل»، والمثبت من (ط) و(ف).

﴿مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ﴾ أي: لا يَعِصُهُمْ أَحَدٌ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ وَعَذَابِهِ، وَيَجُوزُ: مَا لَمْ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ وَمِنْ عِنْدِهِ مَنْ يَعِصُهُمْ، كَمَا يَكُونُ لِلْمُؤْمِنِينَ. ﴿مُظْلِمًا﴾ حَالٌ مِنَ ﴿الْأَيْلِ﴾، وَمَنْ قَرَأَ: (قَطْعًا) بِالسُّكُونِ - مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَقْطَعُ مِنَ الْإَيْلِ﴾ [هود: ٨١] - جَعَلَهُ صِفَةً لَهُ، وَتَعَضُّدُهُ قِرَاءَةُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: «كَأَنَّمَا يَغْتَشَى وُجُوهَهُمْ قِطْعٌ مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمٌ».

نقل تفسير الزيادة بالفضل عن القاضي^(١)، وأتى بدلائل جمّة على أن المراد بالزيادة الرؤية، فليُنظر هناك^(٢).

قوله: (مَنْ يَعِصُهُمْ): يُرِيدُ: أَنَّ ﴿مِنْ﴾ فِي ﴿مِنَ عَاصِرٍ﴾: زَائِدَةٌ، وَفِي ﴿مِنَ اللَّهِ﴾: حَالٌ مِنْهُ، أَي: كَأَنَّ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ وَشَفِيعًا بِإِذْنِهِ.

قوله: (وَمَنْ قَرَأَ: «قَطْعًا» بِالسُّكُونِ): ابْنُ كَثِيرٍ وَالْكِسَائِيُّ^(٣)، وَالباقون: بفتحها.

قوله: (جَعَلَهُ): أَي جَعَلَ ﴿مُظْلِمًا﴾ صِفَةً لـ(قَطْعًا)، إِنَّمَا قَيَّدَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِهِ؛ لِأَنَّ قِطْعًا عَلَى هَذَا مُفْرَدٌ يُطَابِقُ قَوْلَهُ: ﴿مُظْلِمًا﴾، وَهَذَا قَالَ: «مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَقْطَعُ مِنَ الْإَيْلِ﴾»، أَي: مَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَثَرٌ بِأَهْلِكَ يَقْطَعُ مِنَ الْإَيْلِ﴾ [هود: ٨١]، أَي: بَعْضُهُ، وَأَمَّا ﴿قَطْعًا﴾ - بفتح الطاء - : فَهُوَ

(١) يعني: الجبائي، فهو الذي نقل عنه ذلك الإمام الرازي في «تفسيره»، ولم يصفه بـ«القاضي»، بل صرح باسمه، فأبدل المؤلف الوصف بالاسم، وكأنه يتابع في هذا الإمام النووي حيث ذكر في «تهذيب الأسماء واللغات» (١: ١٦٥) إنه «إذا أطلق «القاضي» في كتب المعتزلة أو كتب أصحابنا الأصوليين حكاية عن المعتزلة، فالمراد به القاضي الجبائي».

قلت: لكن قال الحافظ ابن كثير في «طبقات الشافعيين» ص ٤٤٤ لما نقله عنه: «كذا قاله، ولعله أراد القاضي عبد الجبار».

قلت: ولم أقف في ترجمة الجبائي على ذكر توليه القضاء، والله أعلم.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٢٤٠).

(٣) لفظة: «والكسائي» سقطت من (ط)، وأثبتها من (ج) و(ف)، وإثباتها هو الصواب، كما في «التيسير» للداني

فإن قلت: إذا جَعَلْتَ ﴿مُظْلِمًا﴾ حالاً مِنْ ﴿أَلَيْلٍ﴾، فما العاملُ فيه؟ قلتُ: لا يخلو: إما أن يكونَ ﴿أَغْشَيْتَ﴾ مِنْ قَبْلِ، أو ﴿مَنْ أَلَيْلٍ﴾ صِغَةً لِقَوْلِهِ: ﴿قَطَعَا﴾، فكانَ إفضاؤُهُ إلى الموصوفِ كإفضائه إلى الصِّفة، وإما أن يكونَ معنى الفِعْلِ في ﴿مَنْ أَلَيْلٍ﴾.

جمعُ «قَطَعَا» غيرُ مطابقٍ لقوله: ﴿مُظْلِمًا﴾^(١)، اللهمَّ إلا أن يُقال: «إِنَّ ﴿قَطَعَا﴾^(٢) في معنى الكثير»، كما قاله أبو البقاء^(٣).

قوله: (فكانَ إفضاؤُهُ إلى الموصوفِ كإفضائه إلى الصِّفة): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ ﴿مَنْ أَلَيْلٍ﴾ ليسَ صِلَةً ﴿أَغْشَيْتَ﴾ حتى يكونَ عاملاً في المجرور، بل التقديرُ أنه صِغَةٌ، فيكونُ العاملُ فيه معنى الفِعْلِ، وهو «كائنة»^(٤)، فلا يكونُ العاملُ فيه ﴿أَغْشَيْتَ﴾، وأيضاً الصِّغَةُ هو ﴿مَنْ أَلَيْلٍ﴾، وذو الحالِ هو ﴿أَلَيْلٍ﴾، فلا يكونُ ﴿أَغْشَيْتَ﴾^(٥) عاملاً في ذي الحال، مع أنه المقصود.

وقد يُقال: إنَّ ﴿مَنْ﴾ للتبيين^(٦)، والتقدير: كائنةٌ مِنَ الليلِ، ف﴿أَغْشَيْتَ﴾ عاملٌ في الصِّفة، وهي «كائنة»، فكانه عاملٌ في ﴿أَلَيْلٍ﴾، لكنَّكَ تعلمُ أنه مبنيٌّ على أنَّ العاملَ في الشيءِ عاملٌ فيه، فهو فاسدٌ، فالوجهُ أن يُقال^(٧): إنَّ ﴿مَنْ﴾ للتبويض، أي: بعضُ الليلِ، ويكونُ بدلاً مِنْ ﴿قَطَعَا﴾، ويُجَعَلُ ﴿مُظْلِمًا﴾ حالاً مِنْ «البعض» لا مِنْ ﴿أَلَيْلٍ﴾، فيكونُ العاملُ في ذي الحال

(١) أي: غير مطابقٍ له من حيثُ التذكيرُ والتأنيث، كما صرَّحَ به في أولِ الفقرة.

(٢) في الأصول الخطية: ﴿مُظْلِمًا﴾، ولا يستقيم، والمثبت من «التبيان».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٧٣).

(٤) أي: لأنَّ التقدير: «قَطَعَا كائنةٌ مِنَ الليلِ».

(٥) من قوله: «وأيضاً الصِّغَةُ» إلى هنا، سقط من (ح).

(٦) في (ح) و(ف): «التبيين»، والجملَةُ ساقطةٌ من (ط) كما سيأتي التنبيهُ إليه، وأصلحُها بحسبِ السياق،

وكذا هي في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٠٥) نقلاً عن المؤلف.

(٧) من قوله: «إنَّ مِنْ» للتبيين إلى هنا، سقط من (ط).

﴿أَغْشِيَتْ﴾. قال مكِّي بن أبي طالب: «الواجبُ أن يُقال: إنَّ العاملَ في ذي الحالِ هو العاملُ في الحال؛ لأنها هو في المعنى، إذ لو اختلفَ لكانَ قد عمِلَ عاملانِ في معمولٍ واحدٍ»^(١).

وأجاب الإمامُ المغفورُ [له] أمينُ الدين^(٢) الشرفشاهيُّ رحمه الله: إنَّ نسبةَ ﴿أَغْشِيَتْ﴾ إلى ﴿قَطَعًا﴾ إنما هي باعتبارِ ذاتها المُبهمَةِ المُفسَّرةَ بـ ﴿أَيْلٍ﴾، لا باعتبارِ مفهومِ «القَطْع» في نفسها، وإنما ذُكرتَ لبيانِ مقدارِ ما أُغْشِيَتْ به وجوهُهم، وهو الليلُ مُظلياً، فإفضاءُ الفِعلِ إلى ﴿قَطَعًا﴾ - باعتبارِ ما لا يتمُّ معناها المرادُ إلا به - كإفضاءِ الفِعلِ إليه، كما إذا قيل: اشتريتُ أرطالاً مِنَ الزَّيْتِ صافياً، فإنَّ المُشترى منه: الزيت، والأرطالُ مُبيَّنةٌ لمقدارِ المُشترى صافياً، فالعاملُ في الحالِ إنما هو الفِعلُ اللفظيُّ، ولا يلاحظُ معنى الفِعلِ في الجارِّ والمجرورِ في جهةِ العملِ لغلبةِ العاملِ اللفظيِّ^(٣) عليه بالظهور، وفيما أوردَ المُعترضُ من تقديرِ المُبدلِ في هذا المحلِّ نظرٌ؛ لأنَّ ﴿مِنَ أَيْلٍ﴾ تَبَمَّةٌ لـ ﴿قَطَعًا﴾، فلا يكونُ بدلاً منه.

وقلتُ - والله أعلم - : ليسَ إجراءُ الصِّفاتِ كُلِّها على الموصوفاتِ سواء، فكم ترى من صِفاتٍ أو أحوالٍ هي المقصودَةُ في الاعتبارِ، والموصوفاتُ تابعةٌ، ألا ترى إلى قولِهِ تعالى: ﴿فَأَجْتَكِنُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقولك: رأيتُ منك أسداً، فإنَّ المقصودَ ذمُّ الأوثانِ، وأنها عينُ الرِّجْسِ، وأنَّ المُخاطَبَ شجاعٌ بالغٌ في الشجاعة.

وهاهنا جُرِّدَ من نفسِ الليلِ ذو وَصْفٍ مثله، وهو «قَطَعُهُ»، مُبالغةٌ؛ لِكَمالِها فيه، فكانه جعلَ الليلَ بكِمالِهِ قَطَعًا، وأغْشِيَتْ بها وجوهُهم، ولأنَّ الليلَ^(٤) هو المُصَحَّحُ للتشبيهِ، ومنه

(١) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٥٥٤).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، ويوافقُه ما في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٠٥) نقلاً عن المؤلف، وفي (ف): «إمام الدين».

(٣) من قوله: «ولا يلاحظ معنى الفعل» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٤) قوله: «لأنَّ الليلَ معطوفٌ على قوله: «لكمالها فيه»، وكذا قوله الآتي: «لتوطئة».

[وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ فَرِيقًا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِنَّا نَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾]

﴿مَكَانَكُمْ﴾: الزموا مكانكم، لا تبرحوا حتى تنظروا ما يفعل بكم، و﴿أنتم﴾ أكد به الضمير في ﴿مَكَانَكُمْ﴾؛ لِسَدِّ مَسَدِّ قَوْلِهِ: الزموا، ﴿وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ عطف عليه، وقري: «وشركاءكم» على أن الواو بمعنى «مع»، والعامل فيه ما في ﴿مَكَانَكُمْ﴾ من معنى الفعل.

الغشيان، ولتوطئة ذكر ﴿قَطْعًا﴾، كما مر في كلام المُجِيب، ولولاه لكان أصل الكلام: ترى وجوههم مُسَوِّدَةً، كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْفَيْصَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠]، ولما أريد التميم فيه وانضمام العُبُوسَةِ والتَّحِيرِ مَعَ الظُّلْمَةِ شُبِّهَتْ بِاللَّيْلِ، وَأَوْقَعَ ﴿مُظْلِمًا﴾ حالاً منه؛ لِيَتَصَوَّرَ مِنْ ذَلِكَ نُحْمَةً^(١) السَّحَابِ وَتَكَاثُفَ الْمَطَرِ وَمَا يَلْحَقُ لِمَنْ حَصَلَ فِيهِ مِنَ التَّحِيرِ وَالْخَوْفِ وَالذَّهْشَةِ، وَلِمَا أُرِيدَ^(٢) اتِّصَالَهُ بِالشَّبِّهِ جُعِلَتِ الْوَسِيلَةُ أَدَاةَ التَّشْبِيهِ وَلَفْظَ الْغَشِيَانِ، وَلِزَيْدِ الْمُبَالَغَةِ جِيءَ بِقَوْلِهِ: ﴿قَطْعًا﴾ عَلَى سَبِيلِ التَّجْرِيدِ، وَأَوْقَعَ ﴿مِنْ أَيْلٍ﴾ بَيَاناً لَهُ - كَمَا مَرَّ -، وَلَا يَتَّبِعُهُ هَذِهِ الْمَعَانِي إِذَا أُجْرِيَ الْكَلَامُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِنْ يُقَالُ^(٣): إِنَّ عَامِلَ الصَّفَةِ «هم» الْمُقَدَّرُ دُونَ «أَغْشَيْتَ»؛ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْإِهْتِمَامُ بِشَأْنِ اللَّيْلِ^(٤).

قوله: (لَسَلَّوْهُ مَسَدًّا [قوله]: الزموا): قال أبو البقاء: ﴿مَكَانَكُمْ﴾ ظرفٌ لِيَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأَمْرِ،

(١) في (ط): «شحمة»، وفي (ف): «تجمة» - والجملة ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه -، ولعلها «نحمة» كما أثبتتها، بمعنى: «الثقل»، أو «الحمة»، بمعنى الالتصاق، والله أعلم.
(٢) من قوله: «بالليل وأوقع» إلى هنا، سقط من (ح).
(٣) أي: ولا يقال.

(٤) في كلام المؤلف هنا دقة - وشأنه رحمه الله تعالى التدقيق والتنقيب عن خفايا المعاني -، وقد تعقبه فيه تلميذه العلامة عمر بن عبد الرحمن القزويني الفارسي - المتوفى سنة ٧٤٥ شاباً، عن ٣٧ أو ٣٨ عاماً، كما في «الأعلام» للزركلي (٥: ٤٩) - في «حاشيته» على «الكشاف» المسماة بـ«الكشف»، ونقل كلامه العلامة الألوسي في «روح المعاني» (١١: ١٠٥)، ولم يوافق، فانظره إن أردت الاستزادة.

﴿فَزَيْلَانَا بَيْنَهُمْ﴾: ففَرَّقْنَا بَيْنَهُمْ، وَقَطَعْنَا أَقْرَانَهُمْ وَالْوُصْلَ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا،
أَوْ: فَبَاعَدْنَا بَيْنَهُمْ بَعْدَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمْ فِي الْمَوْقِفِ،

أي: الزُّمُومَاءُ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ، وَ﴿أَنْتُمْ﴾ تَوْكِيدٌ لَهُ، وَالْكَافُ وَالْمِيمُ فِي مَوْضِعِ جَزْرٍ عِنْدَ قَوْمٍ،
وَ عِنْدَ آخَرِينَ: الْكَافُ لِلْخِطَابِ لَا مَوْضِعَ لَهَا، كَالْكَافِ فِي إِيَاكُمْ^(١).

قوله: (﴿فَزَيْلَانَا بَيْنَهُمْ﴾: ففَرَّقْنَا بَيْنَهُمْ)، الْأَسَاسُ: «الْمُرَائِلُ: الْمُبَايِنُ، وَإِنِّي لَا أَزَايِلُكَ، وَتَزَايَلُوا
وَتَزَايَلُوا»، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «﴿فَزَيْلَانَا﴾: عَيْنُ الْكَلِمَةِ أَوْ، لِأَنَّهُ مِنْ: زَالَ يَزُولُ، وَإِنَّمَا قَلِبْتَ يَاءً لِأَنَّ
وَزْنَه «فَيْعَلٌ»، أَي: زَيُولُنَا، مِثْلُ: يَيْطَرُ وَيَيْقِرُ، وَقِيلَ: هُوَ مِنْ: زَلْتُ الشَّيْءَ أَزِيلُهُ، فَعَيْنُهُ يَاءٌ،
فِيحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ: فَعَلْنَا وَقَيْعَلْنَا^(٢).

وَقُلْتُ: فَالْمُبَايِنَةُ: إِمَّا بِحَسَبِ قَطْعِ الْوُصْلِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَمِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَجِيدٍ *
وَأُنْبِيَةٍ وَأَبِيٍّ﴾ [عبس: ٣٤-٣٥]، فَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَقَطَعْنَا أَقْرَانَهُمْ وَالْوُصْلَ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي
الدُّنْيَا»، أَوْ بِحَسَبِ الْأَبْدَانِ^(٣) بَعْدَ اجْتِمَاعِهَا، فَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَبَاعَدْنَا بَيْنَهُمْ بَعْدَ الْجَمْعِ
بَيْنَهُمْ»، فَقَوْلُهُ: «كَقَوْلِهِ: ﴿أَتَيْتَ مَا كَثُرَ تَشْرِكُونَ * مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٧٣-٧٤]»^(٤) يَجُوزُ أَنْ
يُسْتَشْهَدَ بِهِ لِلْبُعْدِ بِحَسَبِ الْأَبْدَانِ^(٥)، فَمَعْنَى «ضَلُّوا عَنَّا»: غَابُوا عَنْ عِيُونِنَا، فَلَا نَرَاهُمْ،
وَأَنْ يُسْتَشْهَدَ بِهِ لِتَبَرُّوْ شُرَكَائِهِمْ عَنْهُمْ، فَمَعْنَى «ضَلُّوا عَنَّا»: بَطَلْنَا عَنَّا مَا كُنَّا نَخْتَلِقُ مِنْ
الْكَذِبِ وَشَفَاعَةِ الْأَلْهَةِ، كَمَا سَيَجِيءُ بُعِيدَ هَذَا.

قوله: (وَالْوُصْلَ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ): عَطْفٌ عَلَى: «أَقْرَانَهُمْ»، أَي: جِبَاهُهُمْ، عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ^(٦).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢: ٦٧٣).

(٣) تحرف في (ح) هنا وفي الموضع الآتي بعد قليل، إلى: «الإيدان»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٤) في (ط) و(ح): «أَتَيْتَ شُرَكَاءَكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»، وَهُوَ خَطَأٌ وَقَعَ فِي أَصْلِ «الْكَشَافِ»، كَمَا
سَيَأْتِي التَّنْبِيهُ إِلَيْهِ.

(٥) من قوله: «بعد اجتماعها» إلى هنا، سقط من (ف).

(٦) هذه الفقرة - من قوله: «والوصل» إلى هنا - قُدِّمَتْ فِي (ح) وَ(ف) قَبْلَ قَوْلِهِ: «قَوْلُهُ: ﴿فَزَيْلَانَا بَيْنَهُمْ﴾...»،
وَوَرَدَتْ هُنَا فِي (ط)، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمُنَاسِبُ لِتَرْتِيبِ كَلَامِ الزَّمخَشَرِيِّ فِي «الْكَشَافِ».

وَتَبَرُّوْا شُرَكَائِهِمْ مِنْهُمْ وَمِنْ عِبَادَتِهِمْ، كقوله تعالى: ﴿أَتَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ * مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ (١) [غافر: ٧٣-٧٤]، وقُرئ: «فَزَايَلْنَا بَيْنَهُمْ»، كقولك: صَاعَرَ خَدَّهُ وَصَعَرَهُ، وَكَالَمْتُهُ وَكَلَّمْتُهُ.

﴿مَا كُنْتُمْ إِنَّا نَتَعْبُدُونَ﴾ إنما كنتم تعبدون الشياطين، حيثُ أَمَرُوكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا اللَّهَ أَنْدَادًا، فَأَطَعْتُمُوهُمْ.

﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ * هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلَّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [٢٩-٣٠]

﴿إِنْ كُنَّا﴾ هي المُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، واللامُ هي الفارقةُ بينها وبين النافية، وهُمُ الملائكةُ والمسيحُ وَمَنْ عِبَادُهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أُولِي الْعَقْلِ، وقيل: الأصنام؛ يُنطِقُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَتُشَافِهُهُمْ بِذَلِكَ مَكَانَ الشَّفَاعَةِ الَّتِي رَزَعُمُوهَا وَعَلَّقُوا بِهَا أَطْمَاعَهُمْ.

﴿هُنَالِكَ﴾ في ذلك المقام، وفي ذلك الموقف، أو في ذلك الوقت - على استعارة اسم المكان للزمان - ﴿تَبْلُوا كُلَّ نَفْسٍ﴾: تَخْتَبِرُ وَتَذُوقُ، ﴿مَّا أَسْلَفَتْ﴾ مِنَ الْعَمَلِ، فتعرف كيف هو؛ أقبیح أم حسن، أنافع أم ضار، أمقبول أم مردود؟ كما يَخْتَبِرُ الرَّجُلُ الشَّيْءَ وَيَتَعَرَّفُهُ لِيَكْتَنِبَهُ حَالَهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩].

قوله: (تَخْتَبِرُ وَتَذُوقُ ... فَتَتَعَرَّفُ^(٢)): فالابتلاءُ على هذا مجازٌ عن المعرفة، ولهذا جاء بالفاء في «فَتَتَعَرَّفُ»، وشبهه بقوله: «كما يَخْتَبِرُ الرَّجُلُ الشَّيْءَ وَيَتَعَرَّفُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩]»، أي: تُكشَفُ وتظهر.

(١) في الأصل: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾، وفيها تلميح بين آيتين، فقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، ليس فيه: ﴿قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾، وإنما هو في الآية المثبتة من سورة غافر.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «فتعرف».

وعن عاصم: «تَبْلُو كُلَّ نَفْسٍ»، بالنونِ وَنَضِبُ «كُلَّ»؛ أي: نَخْتَبِرُهَا باختبارِ ما أَسْلَفْتُ مِنَ الْعَمَلِ، فَتَعْرِفُ حَالَهَا بِمَعْرِفَةِ حَالِ عَمَلِهَا؛ إِنْ كَانَ حَسَنًا فَهِيَ سَعِيدَةٌ، وَإِنْ كَانَ سَيِّئًا فَهِيَ شَقِيَّةٌ. والمعنى: نَفَعَلُ بِهَا فَعَلَّ الْخَابِرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، الملك: ٢٢]، وَبِجُورٍ أَنْ يُرَادَ: نُصِيبُ بِالْبَلَاءِ - وَهُوَ الْعَذَابُ - كُلَّ نَفْسٍ عَاصِيَةٍ، بِسَبَبِ مَا أَسْلَفْتُ مِنَ الشَّرِّ.

وَقُرِئَ: «تَتَلَوُ»، أَي: تَتَّبِعُ مَا أَسْلَفْتُ، لِأَنَّ عَمَلَهُ هُوَ الَّذِي يَهْدِيهِ إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ أَوْ إِلَى طَرِيقِ النَّارِ، أَوْ تَقْرَأُ فِي صَحِيفَتِهَا مَا قَدَّمَتْ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرِّ.

﴿مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ﴾: رَبِّهِمُ الصَّادِقِ رُبُوبِيَّتُهُ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَلَّوْنَ مَا لَيْسَ لِرُبُوبِيَّتِهِ حَقِيقَةٌ، أَوْ الَّذِي يَتَوَلَّى حِسَابَهُمْ وَثَوَابَهُمْ، الْعَدْلِ الَّذِي لَا يَظْلِمُ أَحَدًا، وَقُرِئَ: «الْحَقُّ» بِالْفَتْحِ؛ عَلَى تَأْكِيدِ قَوْلِهِ: ﴿رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]، كَقَوْلِكَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلَ، أَوْ عَلَى الْمَدْحِ؛ كَقَوْلِكَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ عَاصِمٍ: «تَبْلُو»): وَهِيَ شَادَّةٌ، وَإِنْ أَسْنَدَ إِلَيْهِ، وَقَرَأَ حَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ: «تَتَلَوُ كُلُّ نَفْسٍ»، بِتَاءِ يَنْ، وَالْبَاقُونَ: بِالتَّاءِ وَالْبَاءِ بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ: (أَي: نَخْتَبِرُهَا بِاخْتِبَارٍ مَا أَسْلَفْتُ) إِلَى آخِرِهِ: يُعَلِّمُ مِنْ تَقْرِيرِهِ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَّا أَسْلَفْتُ﴾ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾، لِأَنَّ الْمُرَادَ: يَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ عَمَلَهُ، فَيَنْظُرُ: إِنْ كَانَ عَمَلَهُ خَيْرًا فَهُوَ سَعِيدٌ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَهُوَ شَقِيٌّ^(١)، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧].

قَوْلُهُ: (﴿مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ﴾ رَبِّهِمُ الصَّادِقِ رُبُوبِيَّتُهُ): اعْلَمْ أَنَّ «المولى» لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ فِي مَعْنَى السَّيِّدِ وَالْمَالِكِ، وَفِي مَعْنَى مُتَوَلَّى الْأُمُورِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَالْمُنَاسِبُ أَنْ يُفَسَّرَ «الْحَقُّ» بِالصَّادِقِ رُبُوبِيَّتُهُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ تَعْرِيفُضٌ بِالْمَشْرُوكِينَ، يَدُلُّ عَلَيْهِ عَطْفُ قَوْلِهِ: ﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا

(١) فِي (ف): «فَهُوَ سَعِيدٌ، وَإِلَّا فَشَقِيٌّ»، وَالمُبْتَدَى مِنْ (ط) وَ(خ)، وَالمَعْنَى وَاحِدٌ.

﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾: وضاع عنهم ما كانوا يدعون أنهم شركاء الله، أو بطل عنهم ما كانوا يختلقون من الكذب وشفاعة الألهة.

[﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنْتُمْ تُصِرُّونَ * كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٣١ - ٣٣]

﴿مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: يرزقكم منهما جميعاً، لم يقتصر برزقكم على جهة واحدة؛ ليقيض عليكم نعمته ويوسع رحمته.

﴿يَفْتَرُونَ﴾، ولهذا عرّف «الحق»^(١) باللام، وإليه الإشارة بقوله: «لأنهم كانوا يتولّون ما ليس لرؤبويته حقيقة»، أي: يتخذون مالِكاً لأنفسهم بالباطل. وإن كان الثاني: فاللائق أن يؤوّل «الحق» بالعدل، لأنّ من يتولّى أمر الغير ينبغي أن يكون عادلاً، وهو المراد من قوله: «العدل الذي لا يظلم».

اعلم أن قوله: ﴿هُنَالِكَ تَبَلَّوْا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ﴾ كالاغراض بين المعطوف والمعطوف عليه، لأنّ الضمير في ﴿عَنْهُمْ﴾ راجع إلى قوله: ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾.

قوله: (لم يقتصر برزقكم على جهة واحدة): يعني: إنما ذكر الجهتين ليبدّل به على التوسعة والشمول. الانتصاف: «هذه الآية رادة على المعتزلة أنّ من الأرزاق ما لم يرزقه الله، بل يرزقه العبد نفسه، وهو الحرام»^(٢).

وقلت: يقوّي هذا عطف قوله: ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾، وجوابهم: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾، إذ المعنى: من الذي له الرزق الواسع، والمملك الشامل، والتصرف العجيب، والتدبير الأنيق؟ فينبغي أن لا يخصّص شيء من ذلك.

(١) في الأصول الخطية: «الخبر»، ولا يستقيم، والظاهر أنه تحرّف عن «الحق»، والله تعالى أعلم.

(٢) «الانتصاف» لابن المثير (٢: ٢٣٦) بحاشية «الكشاف».

﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ﴾: مَنْ يَسْتَطِيعُ خَلْقَهُمَا وَتَسْوِيَتَهُمَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي سُوِّيَا عَلَيْهِ مِنَ الْفِطْرَةِ الْعَجِيْبَةِ، أَوْ: مَنْ يَحْمِيهِمَا وَيُحْصِنُهُمَا مِنَ الْآفَاتِ مَعَ كَثْرَتِهَا فِي الْمُدَدِ الطَّوَالِ، وَهِيَ لَطِيْفَانِ يُؤْذِيهِمَا أَدْنَى شَيْءٍ، بِكَلَاءَتِهِ وَحِفْظِهِ، ﴿وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾: وَمَنْ يَلِي تَدْبِيرَ أَمْرِ الْعَالَمِ كُلِّهِ، جَاءَ بِالْعُمُومِ بَعْدَ الْخُصُوصِ، ﴿أَفَلَا لِنُقُورِنَ﴾: أَفَلَا تَقْوَنَ أَنْفُسَكُمْ، وَلَا تَحْذَرُونَ عَلَيْهَا عِقَابَهُ فِيمَا أَنْتُمْ بِصُدْرِهِ مِنَ الضَّلَالِ.

﴿فَذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى مَنْ هَذِهِ قُدْرَتُهُ وَأَفْعَالُهُ، ﴿رَبِّكُمُ الْحَقِّ﴾ الثَّابِتُ رُبُوبِيَّتُهُ ثَبَاتًا لَا رَيْبَ فِيهِ لِمَنْ حَقَّقَ النَّظَرَ، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ يَعْنِي: أَنَّ الْحَقَّ وَالضَّلَالَ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ تَخَطَّى الْحَقَّ وَقَعَ فِي الضَّلَالِ، ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الضَّلَالِ، وَعَنِ التَّوْحِيدِ إِلَى الشِّرْكِ، وَعَنِ السَّعَادَةِ إِلَى الشَّقَاءِ.

قوله: (أَوْ: مَنْ يَحْمِيهِمَا): عَطَفَ عَلَى «مَنْ يَسْتَطِيعُ خَلْقَهُمَا»، فَسَّرَ ﴿يَمْلِكُ﴾ تَارَةً بِالِاسْتِطَاعَةِ مَجَازًا، كَمَا فَسَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥]: بِمَنْ لَمْ يَمْلِكْ طَوْلَ الْحُرَّةِ^(١)، وَأُخْرَى بِ«يَحْمِيهِمَا وَيُحْصِنُهُمَا»، لِأَنَّ فِي الْمَلِكِ مَعْنَى التَّسَلُّطِ وَالْعَلْبَةِ. وَالْأَوَّلُ أَوْفَقٌ؛ لِيُضْمَّ الْخَالِقِيَّةَ مَعَ الرَّازِقِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

قوله: (﴿فَذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى مَنْ هَذِهِ قُدْرَتُهُ): فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِعْلَامِ بِأَنَّ مَا قَبْلَ اسْمِ الْإِشَارَةِ جَدِيدٌ بِهَا بَعْدَهُ؛ لِئَمَا عَدَدَتْ مِنْ صِفَاتِ.

قوله: (يعني: أَنَّ الْحَقَّ وَالضَّلَالَ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا): يُرِيدُ أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَاذَا﴾ لِلْإِنْكَارِ، يَعْنِي: بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ الشَّافِي وَإِظْهَارِ الْحَقِّ، مَا هَذَا التَّوَانِي وَالتَّقَاعُدُ؟! وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا الرُّكُوبَ عَلَى مَتْنِ الْبَاطِلِ وَمُتَابَعَةَ الزَّيْغِ وَالْهَوَى، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ تَنْبِيهُ عَلَى هَذَا التَّوْبِيخِ.

(١) وَالطَّوْلُ كُنْيَاةٌ عَمَّا يُصْرَفُ مِنَ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ، كَمَا فِي «الْمَفْرَدَاتِ» لِلرَّاغِبِ، مَادَّةُ (طَوْل).

ولمَّا كَانَ ﴿تَصْرُفُوتٌ﴾ مُطْلَقًا يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ قَدَّرَ: «عَنِ الْحَقِّ إِلَى الضَّلَالِ، وَعَنِ التَّوْحِيدِ إِلَى الشُّرْكَ، وَعَنِ السَّعَادَةِ إِلَى الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ فَرَعَ عَلَى هَذَا الْإِصْرَارِ قَوْلَهُ: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾، أَي: حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ، فَوَضَعَ ﴿الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ لِلْعَلِيَّةِ^(١)، وَالِدَلِيلُ عَلَى الْإِصْرَارِ تَرْتُّبُ الْفَسْقِ عَلَى عَدَمِ الْإِيَانِ^(٢)، ثُمَّ عَادَ إِلَى ذَمِّ أَهْلِهِمْ وَتَقْبِيحِ عِبَادَتِهَا مِنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ﴾. هَذَا تَقْرِيرُ الْوَجْهِ الْأَخِيرِ، وَهُوَ أَوْفَى لِتَأْلِيفِ النَّظْمِ.

وَأَمَّا حُلُّ تَرْكِيبِهِ: فَإِنَّهُ بَنَى الشَّبِيهَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، تَارَةً عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾، وَأُخْرَى عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾، ثُمَّ فَرَعَ تَفْسِيرَ «الْكَلِمَةِ» عَلَى الْأَوَّلِ: بِالْعِلْمِ، وَعَلَى الثَّانِي: بِالْحُكْمِ، وَجَعَلَ عَلَى هَذَيْنِ التَّضْرِيغَيْنِ ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بَدَلًا مِنْ «الْكَلِمَةِ».

وَنَحَصَّ تَفْسِيرَ «الْكَلِمَةِ» بِالْعِدَّةِ بِالْعَذَابِ، عَلَى الشَّبِيهَةِ الثَّانِي^(٣)، وَجَعَلَ ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تَعْلِيلًا لِلْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بَعْدَ الْإِيَانِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلْعِدَّةِ، الْمَعْنَى: كَمَا ثَبَتَ صَرْفُهُمْ عَنِ الْحَقِّ كَذَلِكَ ثَبَتَ الْوَعْدُ لَهُمْ بِالْعَذَابِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا: وَكَمَا ثَبَتَ صَرْفُهُمْ عَنِ الْحَقِّ كَذَلِكَ ثَبَتَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ بِالْحِذْلَانِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَنْ أَيْنَ فُسِّرَتِ «الْكَلِمَةُ» بِالْعِلْمِ تَارَةً، وَالْحُكْمِ أُخْرَى؟ قُلْتُ: لِمَا قَالَ: ﴿حَقٌّ عَلَيْهِمْ انْتِفَاءُ الْإِيَانِ﴾، وَعَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «وَعَلِمَ اللَّهُ مِنْهُمْ ذَلِكَ»؛ عَلَى سَبِيلِ التَّفْسِيرِ، عُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ مُعَبَّرٌ بِهِ عَنِ الْعِلْمِ الْأَرْبِيِّ، وَلَا قَوْلَ ثَمَّةَ.

(١) أَي: لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَسْقَ هُوَ عِلَّةُ اسْتِحْقَاقِهِمْ كَلِمَةَ اللَّهِ.

(٢) قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: تَرْتُّبُ عَدَمِ الْإِيَانِ عَلَى الْفَسْقِ، فَلَيْمَ قَالَ: «تَرْتُّبُ الْفَسْقِ عَلَى عَدَمِ الْإِيَانِ»؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ الزَّمْحَشَرِيَّ قَسَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: أَنَّهُ «بَدَلٌ مِنْ «الْكَلِمَةِ»، أَي: حَقٌّ عَلَيْهِمْ انْتِفَاءُ الْإِيَانِ...، أَوْ تَعْلِيلٌ، أَي: حَقٌّ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ لِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»، وَعَلَى الْوَجْهِينِ يَكُونُ وَضْعُهُمُ بِالْفَسْقِ مُرْتَبًا عَلَى عَدَمِ الْإِيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) وَهُوَ الْمَبْنِيُّ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾.

﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الحق ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، أي: كما حقّ وثبت أن الحقّ بعده الضلال، أو كما حقّ أنهم مصرّوفون عن الحق، فكذلك حقّت كلمة ربك ﴿عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ أي: تَمَرَّدُوا في كفرهم، وخرجوا إلى الحدّ الأقصى فيه، و﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بدّل من «الكلمة»، أي: حقّ عليهم انتفاء الإيمان، وعلم الله منهم ذلك، أو حقّ عليهم كلمة الله أنهم من أهل الخذلان، وأن إيمانهم غير كائن، أو أراد بـ«الكلمة»: العدة بالعذاب، و﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تعليل، بمعنى: لأنهم لا يؤمنون.

[﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ قُلِ اللَّهُ يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ فَأَنْتُمْ تَوَكُّونَ﴾ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَأَلْكَرْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ ٣٤-٣٥]

فإن قلت: كيف قيل لهم: ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾،

نحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦]، قال في تفسيره بناء على مذهبه: «تلك كتابة معلوم لا كتابة مُقدَّر»^(١)، ولما قال: حقّ عليهم كلمة الله، علم أن هناك قولا قيل في حقهم وحكمهم^(٢) عليهم: أنهم من أهل الخذلان، فإذن لا بد أن لا يؤمنوا، ونحوه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧]، ومنه سُمِّيَ المسيح بـ«كلمة الله»، لأنه عليه السلام وجد بكلمة «كن». وكلا المعنيين متقاربان. وأما المعنى الثالث^(٣): فمأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]. والله أعلم.

قوله: (كيف قيل لهم: ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ﴾؟): توجيه السؤال: أن قوله: ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدُوا الْخَلْقَ﴾ الآية، كيف يتنهض حجة عليهم، وأنهم مُنكرون للإعادة، لأن لهم أن

(١) في (ح) و(ف): «تلك كتابة عن مُقدَّر»، ولا يستقيم، والمُتَّبَع من (ط)، وهو المُوافق لِمَا في «الكشاف».

(٢) تحرّف في (ح) إلى: «وحكي»، والمُتَّبَع من (ط) و(ف)، وهو الصواب.

(٣) يُريدُ بالمعنيين: تفسير «الكلمة» بالعلم أو بالحكم، أما المعنى الثالث: فالرأى به تفسيرها بعبارة العذاب.

وهم غير مُعترفين بالإعادة؟ قلت: قد وُضعت إعادة الخلق - لظهور بُرهانها - موضع ما إن دَفَعَهُ دافعٌ كان مُكابراً، راداً للظاهر البين الذي لا مدخل للشبهة فيه، دلالة على أنهم في إنكارهم لها مُنكروونُ أمراً مُسلماً مُعترفاً بصحَّته عند العقلاء، وقال لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلِ اللَّهُ يَسْبُدُّوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، فأمره بأن يُتوبَ عنهم في الجواب، يعني: أنه لا يدَعُهُم لَجَاجِهِمْ ومُكابِرَتِهِمْ أن يَنطِقُوا بكلمة الحق، فكَلَّمَهُمْ عنهم.

يُقال: هَدَاهُ لِلْحَقِّ وإلى الحق، فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، ويُقال: هَدَىٰ بِنَفْسِهِ؛ بمعنى: اهتدى، كما يُقال: سَرَى؛ بمعنى: اشترى. ومنه قوله: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾. وقُرِي: ﴿لَا يَهْدِي﴾.....

يقولوا: ما ثبت عندنا أن الإعادة كائنة، فكيف نُقرُّ بإهية من ادَّعيت إهية هذه الدعوى؟! نعم، لو أتى بالاستدلال بالخالفية والرازقية دون الإمامة والإحياء - كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً وَشَيْءٌ﴾ [الروم: ٤٠] - لاستقام لإثبات الدعوى.

وأجاب: أن في وضع هذه الآية مكان تلك الآية نظراً دقيقاً، وهو الإشارة إلى أن الإعادة أمرٌ مكشوفٌ ظاهر، بلَغَ في الظهور والجلاء بحيثُ يصحُّ أن تُثبتَ به دعوى أخرى، ففيه صنعة الإدماج^(١)، كقول ابن نباتة:

فلا بُدَّ لي من جهلة في وصاله فمَنْ لي بخُلِّ أودع الحِلْمَ عنده^(٢)

صَمَّنَ العَزَلَ الفَخْرَ بكَوْنِهِ حَلِيماً، والفَخْرَ شِكَايَةَ الإِخْوَانِ.

ثم الدليل على ظهور الدليل: أمره تعالى لِنَبِيِّهِ ﷺ بقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يَسْبُدُّوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [يونس: ٣٤]: أمره بأن يُجيبَ عنه كما يُجابُّ عن الأمر المُسلم ثبوته، كقوله تعالى: ﴿قُلِ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرَ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، لكن الذي يمتنعهم المُكابرة واللجاج.

قوله: (وقُرِي: ﴿لَا يَهْدِي﴾): ابن كثير وورثس وابنُ عامر: «أَمَّنْ لَا يَهْدِي»، بفتح الياء

(١) تقدّم تعريفُ الإدماج عند تفسير الآية (١١٧) من سورة التوبة ص ٣٨١ تعليقا.

(٢) انظر: «يتيمة الدهر» للثعالبي (٢: ٣٨٢).

بفتح الهاء وكسرها وتشديد الدال، والأصل: يهتدي، فأدغم، وفتحت الهاء بحركة التاء، أو كسرت لالتقاء الساكنين، وقد كسرت الياء لاتباع ما بعدها، وقري: «إلا أن يهتدي»؛ من: هداها، وهداها: للمبالغة، ومنه قولهم: تهدي، ومعناه: أن الله وحده هو الذي يهدي للحق، بما ركب في المكلفين من العقول، وأعطاهم من التمكين للنظر في الأدلة التي نصّبها لهم، وبها لطف بهم، ووقفهم، وأهملهم، وأخطر بياهم، ووقفهم على الشرائع، فهل من شركائكم الذين جعلتم أنداذاً لله أحد من أشرفهم، كالملائكة والمسيح وعزير، يهدي إلى الحق مثل هداية الله.

والهاء وتشديد الدال، وقالون وأبو عمرو كذلك إلا أنها يُخفیان حركة الهاء، وأبو بكر: يكسر الياء والهاء^(١)، وحفص: بفتح الياء وكسر الهاء، وحمزة والكسائي: بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال^(٢).

قوله: (بما ركب في المكلفين من العقول، وأعطاهم من التمكين): قيل: هذا بناء على مذهبه، لأن عند أهل السنة: أنه هو الهادي؛ بأن يخلق فيهم الهداية.

(١) قوله: «وأبو بكر يكسر الياء والهاء»، سقط من (ف).

(٢) انظر: «التيسير» ص ١٢٢، و«حجة القراءات» ص ٣٣٢. أما قراءة ابن كثير ووزن ابن عامر «يهدي»: فأصله «يهتدي»، والعرب تدغم تاء الافتيال في مثله ومقاربه - أي: يدغمون التاء في تاء مثله أو في حرف يُقارِبها - إدغاما غير لازم، فإذا قصدوا إلى الإدغام أسكنوا التاء، وقلبوها دالا، فاجتمع ساكنان؛ الهاء والدال، ففتحوا الهاء لالتقاء الساكنين، وإنما حرّكوا الهاء بالفتح لأنها حركة الحرف الذي أسكن للإدغام.

وقراءة أبي عمرو وقالون كذلك، إلا أنه نُظِر في حركة الهاء إلى الأصل - وهو الإسكان -، وإلى العارض - وهو الفتح -، فمُلك فيها أمرٌ بينهما، فأخفيت الحركة، وهو غير الإسكان. وأما قراءة حفص «يهدي»: فمثل الأولى، إلا أنه كسرت الهاء لالتقاء الساكنين، دون مراعاة حركة الحرف الذي أسكن للإدغام. وقراءة أبي بكر «يهدي»: كذلك، وكسرت الياء أيضاً لاتباع الهاء. يه في الهاء من الخفاء. انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٩-١٠٠) رقم (٦١).

ثم قال: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ هذه الهداية ﴿أَحَقُّ﴾ بالاتباع، أم الذي ﴿لَا يَهْدِي﴾، أي: لا يهتدي بنفسه، أو لا يهتدي غيره، ﴿إِلَّا أَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ﴾. وقيل: معناه: آمن لا يهتدي من الأوثان إلى مكان فينتقل إليه، ﴿إِلَّا أَنْ يَهْدِي﴾ إلا أن يُنقل، أو: لا يهتدي ولا يصح منه الاهتداء، إلا أن ينقله الله من حاله إلى أن يجعله حيواناً مُكَلَّفاً، فيهديه.

﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بالباطل، حيث تزعمون أنهم أنداد لله.

[﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ ٣٦]

﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ﴾ في إقرارهم بالله، ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾ لأنه قول غير مُستند إلى برهان عندهم، ﴿إِنَّ الظَّنَّ﴾ في معرفة الله ﴿لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ﴾ وهو العلم ﴿شَيْئًا﴾.

وقيل: وما يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ في قولهم للأصنام: إنها آلهة، وإنما شُفَعَاءُ عند الله إلا الظَّنَّ، والمرادُ بالأكثر: الجميع، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ﴾ وعيدٌ على ما يفعلون من اتباع الظَّنَّ وتقليد الآباء، وقرئ: «تفعلون» بالتاء.

وقلت: الهداية هاهنا: هي بعثة الرُّسُل، وإنزال الكُتُب، ومنح العقول، وتوفيق طريق النَّظَرِ والاستدلال، لا مُجرَّد العَقْل؛ لأنَّ مُجرَّد العَقْل يُعَارِضُهُ الوَهْمُ والظَّنُّ، قال القاضي: يَهْدِي لِلْحَقِّ بِنَصْبِ الْحَجِجِ وإرسالِ الرُّسُلِ والتوفيقِ لِلنَّظَرِ والتدبُّرِ^(١).

قوله: (أَمَّنْ لَا يَهْتَدِي مِنَ الأوثانِ إِلَى مكانٍ فينتَقِلُ إِلَيْهِ)، الجوهري: «الهداء: مصدرٌ قولك: هَدَيْتُ المرأةَ إِلَى رَوْحِهَا، وقد هَدَيْتُ إِلَيْهِ»^(٢).

قوله: ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بالباطل: قال الزَّجَّاجُ: «ما لكم»: كلامٌ تامٌّ، أي: أيُّ شيءٍ لكم في عِبَادَةِ الأوثان، ثم قيل لهم: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾، أي: على أيِّ حالٍ تحكمون، و﴿كَيْفَ﴾ نصبٌ بـ ﴿تَحْكُمُونَ﴾^(٣).

قوله: (والمَرادُ بِالأكْثَرِ: الجميع): يعني: أن جميعهم مُتَابِعُونَ الظَّنَّ في القولِ بأنَّ الأصنامَ

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٧).

(٢) من قوله آخرُ الفقرة السابقة: «قال القاضي» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٢٠).

[﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأَنزِلُوا سُورَةَ مِثْلِهِ وَأَدْعُوا مَن اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَالِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ * وَمِنْهُمْ مَن يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَن لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ [٤٠-٣٧]

﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ ﴾ افتراء ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ ﴾ ﴿ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾، وهو ما تقدمه من الكتب المنزلة،

آلهة وشُفَعَاء. قال صاحب «الفرائد»: «يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا كَانَ عَاقِبَةُ بَعْضِهِمُ الْإِيمَانَ بِاتِّبَاعِ الْعِلْمِ، ذَكَرَ الْأَكْثَرُ». وقلت: هذا مجازٌ باعتبار ما يُؤُول، وهو بعيد، بل يُمكِنُ أَنْ يُقَالَ^(١): إِنْ فِي إِطْلَاقِ «الْأَكْثَرِ» فَائِدَةٌ، وَهِيَ مَا يُشْعِرُ بِهِ أَنَّ الْقَائِلِينَ كَانُوا مُتَّفَاعِلِينَ فِي جَحْدِ الْحَقِّ، فَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ شَاكًا فِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَلِمَ وَلَكِنْ عَانَدَ وَكَابَرَ، وَأَكْثَرُهُمْ أَتَّبَعُوا الظَّنَّ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّهُ لَا يَدْعُهُمْ لَجَاجُهُمْ وَمُكَابَرَتُهُمْ أَنْ يَنْطَقُوا بِكَلِمَةِ الْحَقِّ».

وأما إطلاق الأكثر على الجميع، فهو كاستعمال القليل للعمم، كما في قول الشاعر:

قليل التشككي للمصيبات حافظٌ
من اليوم أعقاب الأحاديث في غدي^(٢)

المرزوقي: «نفى أنواع التشككي كلها عنه، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]^(٣)، ومحل النقيض على النقيض حسن، وطريقته مسلوكة.

قوله: ﴿وَلَكِنْ﴾ ﴿كَانَ﴾ ﴿تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾، وهو ما تقدمه من الكتب المنزلة: إشارة

(١) من قوله: «لَمَّا كَانَ عَاقِبَةُ بَعْضِهِمْ إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ح).

(٢) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص ١٤٦، ونسبه لذريرد بن الصنم.

وقال المرزوقي في «شرح» (٢: ٥٨٠): «المعنى: أَنَّهُ لَا يَتَّأَلَّمُ لِلنَّوَابِغِ تَنْزِيلَ بِسَاحَتِهِ، وَالْمَصَائِبِ تَتَجَدَّدُ عَلَيْهِ فِي ذَوْبِهِ وَعَشِيرَتِهِ، وَأَنَّهُ يَحْفَظُ مِنْ يَوْمِهِ مَا يَتَعَقَّبُ أَعْمَالَهُ مِنْ أَحَادِيثِ النَّاسِ فِي غَدِهِ، فَهُوَ نَقِيُّ الْأَفْعَالِ مِنَ الْعُيُوبِ، طَيِّبُ الْأَخْبَارِ فِي أَفْوَاهِ النَّاسِ، صَبُورٌ عَلَى الْعِزَاءِ».

(٣) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٥٨٠).

لأنه مُعْجِزٌ دونها، فهو عِيَارٌ عليها، وشَاهِدٌ لِصِحَّتِهَا، كقوله: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١]. وُقِرِّي: «ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب»؛ على: ولكن هو تصديق وتفصيل. ومعنى «وما كان أن يُفترى»: وما صَحَّ وما استقام، وكان مُحَالاً أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ فِي عُلُوِّ أَمْرِهِ وَإِعْجَازِهِ مُفْتَرَى.

﴿وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ﴾: وتبيين ما كُتِبَ وفِرِضَ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

فإن قلت: بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؟ قلت: هو دَاخِلٌ فِي حَبْرِ الْاِسْتِدْرَاكِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَكِنْ كَانَ تَصَدِيقًا وَتَفْصِيلًا مُتَّفِقًا عَنْهُ الرَّبُّ كَاتِبًا مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: وَلَكِنْ كَانَ تَصَدِيقًا مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَتَفْصِيلًا مِنْهُ،

إِلَى الْمُبَالِغَةِ فِي انْتِفَاءِ الْاِفْتِرَاءِ عَنْهُ، يَعْنِي: كَيْفَ يَكُونُ كَذِبًا، وَهُوَ مِمَّا يَثْبُتُ بِهِ الصِّدْقُ وَالْحَقُّ، إِذْ لَوْلَا لَمَّا ظَهَرَتْ لَكُمْ حَقِيقَةُ الْكُتُبِ الْمُنزَلَةِ مِنْ قَبْلِ، فَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَيْفَ يُقَالُ: إِنَّهُ مُفْتَرَى؟! قَوْلُهُ: (فَهُوَ عِيَارٌ عَلَيْهَا)، الْمَغْرَبُ: «الْعِيَارُ: الْمَعْيَارُ الَّذِي يُقَاسُ بِهِ غَيْرُهُ وَيُسَوَّى، وَعِيَارُ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ: مَا جُعِلَ فِيهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ أَوْ الذَّهَبِ الْخَالِصِ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ كَانَ تَصَدِيقًا وَتَفْصِيلًا مُتَّفِقًا عَنْهُ الرَّبُّ كَاتِبًا مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ): قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «قَوْلُهُ: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾: ﴿هَذَا﴾ اسْمٌ ﴿كَانَ﴾، و﴿الْقُرْآنُ﴾ عَطْفُ بَيَانٍ، و﴿أَنْ يُفْتَرَى﴾ خَبَرٌ ﴿كَانَ﴾، أَي: مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ مُفْتَرَى، وَلَكِنْ كَانَ تَصَدِيقَ الَّذِي، أَي: مُصَدِّقَ الَّذِي، وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ مِثْلُ ﴿تَصَدِيقَ﴾، ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ﴿الْكِتَابِ﴾، و﴿الْكِتَابِ﴾ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، ﴿مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا أُخْرَى»^(٢).

(١) هذه الفقرة - من «قوله: فهو عيار عليها» إلى هنا - لم ترد في (ط)، وقدمت في (ح) و(ف) قبل «قوله: ولكن كان تصديق...»، وأخرتها إلى هذا الموضع، لئلا يسيب ترتيب الكلام هنا ترتيبه في «الكشاف».

(٢) «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٥).

لا ريب فيه، فيكون ﴿مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ متعلقاً بـ ﴿تَصْدِيقٍ﴾ و«تفصيل»، ويكون ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ اعتراضاً، كما تقول: زيدٌ لا شكَّ فيه كريم.

﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَبَّنَا﴾ بل يقولون: اختلقه، على أن الهمزة تقريرٌ للإلزام الحجَّة عليهم، أو إنكارٌ لقولهم واستبعاد، والمعنيان مُتقاربان.

﴿قُلْ﴾ إن كان الأمرُ كما ترغمون ﴿فَأْتُوا﴾ أنتم على وجه الافتراء ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾، فأنتم مثلي في العربية والفصاحة، ومعنى ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ أي: شبيهة به في البلاغة وحسن النظم، وقري: «سورة مثله» على الإضافة، أي: بسورة كتاب مثله، وادعوا من دون الله من استطعتم من خلقه للاستعانة به على الإتيان بمثله،

قوله: (بل يقولون: اختلقه): إشارة إلى أن ﴿أَمْ﴾ هي المنقطعة، والهمزة: إما للتقرير أو الإنكار؛ فإذا كانت للتقرير كان المعنى: أنتم قلتم: إنه اختلقه؛ فأتوا بسورة مثله.

وإذا كانت للاستبعاد والإنكار كان المعنى: إنه بعيد أن يقولوا: إنه محتلق، وهم عاجزون عن الإتيان بمثله. فالمعنيان مُتقاربان في إلزام الحجَّة عليهم.

قوله: (ومعنى ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ أي: شبيهة به في البلاغة): مضى تحقيقه في سورة البقرة^(١).

قوله: (وادعوا من دون الله من استطعتم): قدَّم الجارَّ والمجرورَ على المفعول به، وفي التلاوة خلافه؛ لِيُؤذَنَ بَأَنَّ ﴿مِن دُونٍ﴾ صلةُ الفعلِ لا حالٌ مِنَ المفعول، لِيُفِيدَ العُمومَ المراد من قوله: «لا يقدر على ذلك أحدٌ غيره»، فيكون على وزان قوله: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]، ولو جعلَ حالاً رجع المعنى: أي: وادعوا من استطعتم، والحالُ أنه غيرُ الله^(٢)، وهو عن المقصود بمعزل.

(١) في تفسير الآية ٢٣ منها (٢: ٣١٣).

(٢) من قوله: «لا حال من المفعول» إلى هنا، سقط من (ط).

يعني: أن الله وحده هو القادر على الإتيانِ بِمِثْلِهِ، لا يقدرُ على ذلك أحدٌ غيره. فلا تَسْتَعِينُوهُ وَحْدَهُ، ثم استعينوا بكلِّ مَنْ دونه، ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنه افتراء.

﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾: بل سارعوا إلى التكذيبِ بالقرآن، وفاجؤوه في بديهة السماع قبل أن يَفْقَهُوه وَيَعْلَمُوا كُنْهَ أَمْرِهِ، وقبل أن يَتَدَبَّرُوهُ وَيَقْفُوا على تأويله ومعانيه، وذلك لِقَرْطِ نُفُورِهِمْ عما يُحَالِفُ دينهم، وشرادهم عن مُفارقة دين آبائهم،

قوله: (فلا تَسْتَعِينُوهُ وَحْدَهُ): الفاء تدلُّ على أنه لازمُ المفهوم، وهو أيضاً يقوِّي المقصود، إذ لو جُعِلَ حالاً^(١) لم يُفِذْ هذا المعنى.

قوله: (بل سارعوا إلى التكذيبِ بالقرآن، وفاجؤوه): هذا المعنى مُستفادٌ من تقييدِ الفعل بقوله: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾.

قوله: (وَيَعْلَمُوا كُنْهَ أَمْرِهِ): هذه المبالغة يُعطيهِ معنى قوله: ﴿مَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ﴾، لأنَّ الظاهر: ما لم يُحِيطُوا به عِلْماً، فَعَدَلَ إليه ليكون أبلغ، وفي الكلام تَرَقُّقٌ مِنَ الْأَهْوَنِ إِلَى الْأَعْلَى، وذلك أنه تعالى لَمَّا نَعَى على المُعَانِدِينَ بقوله: ﴿وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾، ثم أَتَبَعَهُ بقوله: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾، نَبَّهَ على أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ مُتَابِعَتِهِمُ الظَّنَّ زَعْمُهُمْ في هذا الحقِّ الواضحِ الصادقِ في نفسه المُصَدِّقِ لغيره: أنه مُفْتَرَى وليس من عند الله، ثم أَضْرَبَ عن الزَّعْمِ بقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾ يعني: دَعَى الكلامَ في الزَّعْمِ وَالظَّنِّ^(٢)، بل صرَّحوا بالقولِ بالافتراء، ثم أَضْرَبَ عن هذا بقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ﴾، يعني: دَعَى نِسْبَتَهُمُ الافتراءَ إليه، بل إنهم كَذَّبُوهُ بديهاً مُطلقاً، ولم يَلْتَفِتُوا إلى وُضُوحِهِ في نفسه، ولا أنهم نظروا في الدليلِ الدالِّ على صِحَّتِهِ، وهو أن يُجَرَّبُوا قَواهُمُ وُحِرُّوا أَنفُسَهُم، هل يقدرُونَ على أن يأتوا بِمِثْلِ أَقْصَرِ سُورَةٍ مِنْهُ، واستمروا على التقليد، وأصرُّوا على التكذيب.

(١) من قوله: «رجع المعنى» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «دع الكلام في الظنِّ بزعمهم»، وله وجهٌ أيضاً.

كالناشي على التقليد من الحسوية، إذا أحس بكلمة لا توافق ما نشأ عليه وألفه، وإن كانت أضواً من الشمس في ظهور الصحة وبيان الاستقامة، أنكراها في أول وهلة، واشمأز منها، قبل أن يحس إدراكها بحاسة سمعه، من غير أن يفكر في صحة أو فساد، لأنه لم يشعر قلبه إلا صحة مذهبه وفساد ما عداه من المذاهب.

فإن قلت: ما معنى التوقع في قوله: ﴿وَلَمَّا بَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾؟ قلت: معناه: أنهم كذبوا به على البديهة قبل التدبر ومعرفة التأويل؛ تقليداً للآباء، وكذبوه بعد التدبر؛ تمرداً وعناداً، فذمهم بالتسرع إلى التكذيب قبل العلم به، وجاء بكلمة التوقع؛ ليؤذن أنهم علموا بعد علو شأنه وإعجازه لما كثر عليهم التحدي، ورازوا قواهم في المعارضة، واستيقنوا عجزهم عن مثله، فكذبوا به بغياً وحسداً.

قوله: (في أول وهلة)، النهاية: «لَقِيْتُهُ وَهَلَةٌ، أَي: أَوَّلَ شَيْءٍ، وَالْوَهْلَةُ: السَّرْعَةُ مِنَ الْفَرَعِ، أَي: لَقِيْتُهُ أَوَّلَ فَرَعَةٍ فَرَعَتْهَا بِلِقَاءِ إِنْسَانٍ».

قوله: (أنهم كذبوا به على البديهة قبل التدبر): يعني: تكذيبهم القرآن كان مستمراً قبل التدبر، وانتهى الاستمرار بعد التدبر مع تغير الجهل إلى العلم، والكفر إلى العناد^(١)، قال في «المفصل»: «إِنَّ «لَمْ يَفْعَلْ» نَفْيُ «فَعَلَّ»، و«لَمَّا يَفْعَلْ» نَفْيُ «قَدْ فَعَلَ»، وَهِيَ «لَمْ» ضَمَّتْ إِلَيْهَا «مَا»، فَازْدَادَتْ فِي مَعْنَاهَا أَنْ تَضَمَّتْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ وَالِاتِّظَارِ، وَاسْتَطَالَ زَمَانُ فِعْلِهَا»^(٢).

فعلى هذا: علم أن تكذيبهم استطال زمانه، لكن لم يعلم أنهم بعدما جاءهم تأويله عاندوا أم أنصفوا؟ لكن مقام النفي^(٣) عليهم دل على معنى العناد، ويؤيده ما ذكرنا من معنى الترقى أنفاً، وقوله بعده: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾.

(١) في (ح): «العبادة»، وفي (ف): «العبادة»، وكلاهما تحريف، والمثبت من (ط).

(٢) «المفصل» للزمخشري ص ٣٠٧.

(٣) في (ط): «النفي»، والكلمة غير واضحة في (ح) و(ف)، فقد رُسِمَتْ عَلَى صُورَةِ «يَنْعَى» دُونَ نَقْطِ،

﴿كَذَلِكَ﴾ أي: مثل ذلك التكذيب ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ يعني: قبل النَّظَرِ في مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَقَبْلَ تَدْبِيرِهَا، مِنْ غَيْرِ إِنْصَافٍ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَلَكِنْ قَلَّدُوا الْأَبَاءَ وَعَانَدُوا. وقيل: هو في الذين كذبوا، وهم شاكون.

ويجوز أن يكون معنى ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾: ولم يأتهم بعد تأويل ما فيه من الإخبار بالغيوب، أي: عاقبته، حتى يتبين لهم أهو كذب أم صدق؟

قوله: (ولكن قلَّدوا الآباء): مُسْتَدْرَكٌ^(١) معنوي، فإن معنى قوله: ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(٢): يعني: قبل النَّظَرِ مِنْ غَيْرِ إِنْصَافٍ أَنَّهُمْ مَا أَنْصَفُوا فِي التَّكْذِيبِ بَدِيحًا، لَكِنْ قَلَّدُوا الْأَبَاءَ وَعَانَدُوا، نَحْوَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَا قِيلَ: هَذَا مَنَهَلٌ، قَلْتُ: قَدْ أَرَى
وَلَكِنْ نَفْسَ الْحُرِّ مَحْتَمِلُ الظَّمَا^(٣)

قوله: (وقيل: هو في الذين كذبوا وهم شاكون): عطف على معنى قوله: «بل سارعوا إلى التكذيب بالقرآن»، وذلك أن الذي لم يحط بالشيء عِلْمًا: إما أن لا يدرك منه شيئاً قط، أو يدركه لكن بحيث لا يُسَمَّى عِلْمًا، بل شكًا.

قوله: (ويجوز أن يكون معنى^(٤) ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾): عطف على قوله: «قبل أن يفقهوه، ويعلموا كنه أمره، ويفقهوا على تأويله ومعانيه»، وذلك أن «التأويل»: تفسير ما يؤول إليه

(١) في (ط) و(ف): «مستدركة»، ولا يستقيم التانيث مع قوله: «معنوي»، والجملة ساقطة من (ح) كما سيأتي التنبيه إليه.

(٢) من بداية الفقرة إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) البيت للعلامة القاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني الشافعي (ت ٣٩٢)، من قصيدة له مشهورة فائقة، مطلعها:

يَقُولُونَ لِي: فَيْكَ انْقِبَاضٌ وَإِنَّمَا
رَأَوْا رَجُلًا عَنْ مَوْقِفِ الدَّلِّ أَحْجَمًا

وقد أوردها العلامة تاج الدين الشبكي في ترجمته من «طبقات الشافعية» (٣: ٤٥٩-٤٦١).

(٤) من قوله: «إما أن لا يدرك» إلى هنا، سقط من (ح).

يعني: أنه كتابٌ مُعْجَزٌ مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ إِعْجَازِ نَظْمِهِ، وَمِنْ جِهَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْغُيُوبِ، فَتَسَرَّعُوا إِلَى التَّكْذِيبِ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْظُرُوا فِي نَظْمِهِ وَبُلُوغِهِ حَدَّ الْإِعْجَازِ، وَقَبْلَ أَنْ يَخْبُرُوا إِخْبَارَهُ بِالْغُيُوبِ وَصِدْقَهُ وَكَذِبَهُ.

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾: يُصَدِّقُ بِهِ فِي نَفْسِهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ، وَلَكِنَّهُ يُعَانِدُ بِالتَّكْذِيبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْكُ فِيهِ لَا يُصَدِّقُ بِهِ، أَوْ يَكُونُ لِلْإِسْتِقْبَالِ، أَيْ: وَمِنْهُمْ مَنْ سَيُؤْمِنُ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَيُصِرُّ، ﴿وَرَبِّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾: بِالْمُعَانِدِينَ، أَوْ الْمُصِرِّينَ.

[﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٤١]

﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ﴾: وَإِنْ تَمَّوا عَلَى تَكْذِيبِكِ وَبَشْتٍ مِنْ إِيَابَتِهِمْ، فَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ وَخَلَّاهُمْ، فَقَدْ أَعْدَزْتَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَصَرْتَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، وَقِيلَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ بِأَيَةِ السَّيْفِ.

الشيء، وما يؤولُ إليه^(١) أمرُ القرآن: إما مِنْ جِهَةِ الْعُمُوضِ وَالْخَفَاءِ وَكَوْنِهِ مُعْجَزاً، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ عَاقِبَةِ مَا أُخْرِجَ فِيهِ مِنَ الْمُغَيَّاتِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ كِتَابَ مُعْجَزٍ مِنْ جِهَتَيْنِ» إِلَى آخِرِهِ، وَفَرَّغَ بِقَوْلِهِ: «فَيُسْرِعُوا إِلَى التَّكْذِيبِ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْظُرُوا فِي نَظْمِهِ وَبُلُوغِهِ حَدَّ الْإِعْجَازِ، وَقَبْلَ أَنْ يَخْبُرُوا إِخْبَارَهُ بِالْمُغَيَّاتِ».

قوله: (أَوْ يَكُونُ لِلْإِسْتِقْبَالِ): عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «يُصَدِّقُ بِهِ فِي نَفْسِهِ»، فَالْإِيَابُ عَلَى الْأَوَّلِ: بِمَعْنَى التَّصَدِيقِ الْقَلْبِيِّ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فِي نَفْسِهِ»، وَالصَّيغَةُ لِلْحَالِ، وَعَلَى الثَّانِي: بِمَعْنَى الْإِيَابِ الْمُتَعَارَفِ، وَالصَّيغَةُ لِلْإِسْتِقْبَالِ الْمُتَعَارَفِ.

قوله: (وَإِنْ تَمَّوا عَلَى تَكْذِيبِكِ): إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهِ مَعْنَى الْمُضِيِّ، بَلِ الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ عَلَى التَّكْذِيبِ، وَتَكْذِيبٍ غِيبٍ تَكْذِيبٍ^(٢)، يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجُزْأُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ

(١) قوله: «الشيء وما يؤول إليه»، سقط من (ف).

(٢) أي: بعد تكذيب، وعقب تكذيب. قال ابن منظور في «لسان العرب»، مادة (غيب): «غيب الأمر ومعبته: عاقبته وأخبره...، وغيب كل شيء: عاقبته، وجبته غيب الأمر، أي: بعده».

﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ * وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ
إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ﴾ [٤٢-٤٣]

﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ معناه: ومنهم ناسٌ يستمعون إليك إذا قرأت القرآن، وعلمت الشرائع، ولكنهم لا يعون ولا يقبلون، وناسٌ ينظرون إليك، ويعاينون أدلة الصدق، وأعلام النبوة، ولكنهم لا يصدقون.

ثم قال: أتطمع أنك تقدر على إسماع الصم ولو انضم إلى صممهم عدم عقولهم، لأن الأصم العاقل ربما تفرس واستدل إذا وقع في صماخه دوي الصوت،

عملكم، فإنه أمرٌ بالتخلية والتاركة، ولا يكون ذلك إلا بعدما بولغ في الإبلاغ، وأيس من الإجابة، ولهذا قال: «فقد أعذرت»، مثله قوله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، أي: كذبوه تكديباً على غيب تكذيب.

قوله: (ثم قال: أتطمع أنك تقدر على إسماع الصم): يُريد: أن قوله: ﴿أفأنت﴾ معطوف بحرف التعقيب على الجملة السابقة، المعنى: ومنهم من يستمعون إليك ولكن لا يصدقونك، فأنت تبذل جهدك في إسماعهم وتصديقهم، ثم أدخلت الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه لمزيد الإنكار.

قوله: (لأن الأصم العاقل ربما تفرس): إشارة إلى أن قوله: ﴿ولو كانوا لا يعقلون﴾ تميم لقوله: ﴿أفأنت تسمع الصم﴾، كما في قولك: أنكريم زيدا ولو أهانك. فالـ«لو» بمعنى «إن»، فقوله: «لأن الأصم» تعليل لإرداف التميم.

قوله: (دوي الصوت): الإضافة من باب: جرد قطيفة^(١). الجوهري: «دوي الریح: حفيفها».

(١) أي: من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، فـ«جرد» بمعنى: «مجرد»، و«جرد قطيفة»، أي: قطيفة مجردة، والأصل في هذه الإضافة عند النحويين: المنع، وما وقع منها في كلام العرب فمؤول عندهم. وانظر: «المفصل» للزخشري ص ٩٢، وشرح الرضي على الكافية (٢: ٢٣٨)، و«مفتاح العلوم» للسكاكي ص ١٢٩.

فإذا اجتمع سلب السَّمْعِ والعقلِ جميعاً، فقد تمَّ الأمر، أو تحسبُ أنكَ تقدرُ على هداية العُمي، ولو انصمَّ إلى العمى - وهو فقدُ البَصَرِ - فقدُ البصيرة، لأنَّ الأعمى الذي له في قلبه بصيرةٌ قد يجدُّ ويتنظن، وأما العمى مع الحُمقِ فجهدُ البلاء، يعني: أنهم في اليأسِ من أن يقبلوا ويصدقوا، كالصمِّ والعُمي الذين لا عقولَ لهم ولا بصائر.

وقوله: ﴿أَفَأَنْتَ... أَفَأَنْتَ﴾ دلالةٌ على أنه لا يقدرُ على إسماعهم وهدايتهم إلا الله عزَّ وجلَّ بالقسْرِ والإلجاء، كما لا يقدرُ على ردِّ الأصمِّ والأعمى المسلوبِ العقلِ: حَدِيدِي السَّمْعِ والبَصَرِ راجِحِي العقلِ، إلا هو وحده.

[﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [٤٤]

قوله: (فجهدُ البلاء): أي: غايةُ البلاء.

قوله: (﴿أَفَأَنْتَ... أَفَأَنْتَ﴾): يعني: في تكرير ﴿أَفَأَنْتَ﴾ مع ما فيه من تقديم الفاعل المعنوي^(١)، وإيلاؤه هزئة الإنكار: الدلالةُ على أن نبيَّ الله ﷺ تصوَّر في نفسه من حرصه على إيمانِ القوم: أنه قادرٌ على الإسماعِ والهداية، وأنه تعالى يسلبُ ذلك المعنى منه، ويثبتُه لنفسه على الاختصاص.

قال القاضي: «في الآية تنبيهٌ على أن حقيقة استماع الكلام فهمُ المقصود منه، ولذلك لا توصفُ به البهائم، وهو لا يتأتى إلا باستعمالِ العقلِ السليم في تدبُّره، وعقولُهم لِمَا كانت مؤوفاً^(٢) بمعارضةِ الوهمِ ومشايعَةِ الإلْفِ والتقليدِ، تعذَّرَ إفهامُهم الحِكَمَ والمعاني الدَّقِيقَةَ، فلم يتفهَموا بسردِ الألفاظِ عليهم غيرَ ما يتفهَمُ به البهائمُ من كلامِ الناعقِ»^(٣).

(١) وهو الضمير «أنت»، فإنه في محلِّ رفع مُبتدأ، ولكنَّه من حيثُ المعنى: فاعل، إذ التقدير: «أفَتَسْمِعُ أنت؟».

(٢) أي: أصابتها الآفة، قال ابنُ منظور في «لسانِ العرب»، مادة (أوف): «طعامٌ مؤوَّفٌ: أصابته آفة».

(٣) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ٢٠٠).

والناعق: من يصيحُ بعنقه ويَزجُرُها، كما في «المصباح المنير» للفيومي، مادة (نعق).

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ أي: لا يَنْقُصُهُمْ شيئاً مما يَتَّصِلُ بمصالحهم؛ من بعثة الرُّسُلِ وإنزالِ الكُتُبِ، ولكنَّهُمْ يَظْلِمُونَ أَنْفُسَهُمْ بِالْكَفْرِ والتكذيب، ويجوزُ أن يكونَ وَعِيداً لِلْمُكذِّبِينَ، يعني: أن ما يَلْحَقُهُمْ يومَ القِيَامَةِ مِنَ العذابِ لاحتقُّ بهم على سبيلِ العَدْلِ والاستِجابِ، ولا يَظْلِمُهُمُ اللهُ به، ولكنَّهُمْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ باقتِرافِ ما كانَ سبباً فيه.

[﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لُّوا يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ ٤٥]

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ وَعِيداً لِلْمُكذِّبِينَ): وعلى الرَّجْحِ الأول: لم يكن وَعِيداً، بل بياناً لإزاحةِ العِلَّةِ والزَّامِ الحِجَّةِ، فعلى التفسيرين: الآيةُ تذييلٌ للكلامِ السابق، إما للتكاليفِ المذكورةِ والأقاصيصِ المعدودةِ من أولِ السُّورةِ، يعني: أن الله تعالى لا يَنْقُصُ شيئاً مما يحتاجُ إليه المُكَلَّفُونَ مِنَ المصالحِ، لكنَّ التَّقْصِيرَ من جانبيهم، وإما لتهديدِ هؤلاءِ المُعَانِدِينَ من قومِ رسولِ الله ﷺ.

و«الظُّلْمُ» على الأول: مُضَمَّنٌ معنَى النُّقْصَانِ، فَعَدَّاهُ إِلَى مفعولين، وعلى الثاني: بمعناه. و«شَيْئًا» منصوبٌ بترعِ الخافِضِ، ولهذا قَدَّرَ: «ولا يَظْلِمُهُمُ اللهُ به».

الانتصاف: «الرَّجْحُ الأوَّلُ مبنيٌّ على مسألةِ رعايةِ الأصلاحِ»^(١)، والثاني صحيح^(٢). وقال القاضي: «في الآيةِ دليلٌ على أن للعبيدِ كسباً، وأنه ليسَ مسلوبَ الاختيارِ بالكُلِّيَّةِ، كما زعمتِ المَجْرِبَةُ»^(٣).

(١) أي: أن الزمخشريَّ فَسَّرَ الظُّلْمَ المنفيَّ في حقِ الله تعالى بأنه سبحانه «لا يَنْقُصُهُمْ شيئاً مما يَتَّصِلُ بمصالحهم»، ومفهومُه: أنه لو نَقَصَهُمْ شيئاً من مَصَالِحِهِمْ لكان ظالماً لهم، وهو مبنيٌّ على وجوبِ فعلِ الصَّلاحِ والأصلاحِ عليه سبحانه، وهو قولُ المعتزلةِ.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الانتصاف» لابن المُنِيرِ، بحاشية «الكشاف».

(٣) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ٢٠٠).

﴿إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ﴾ يَسْتَقْرِبُونَ وَقْتَ لُبْسِهِمْ فِي الدُّنْيَا، وَقِيلَ: فِي الْقُبُورِ، لِهُوْلِ مَا يَرُونَ، ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾: يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، كَأَنَّهُمْ لَمْ يَتَفَارَقُوا إِلَّا قَلِيلًا، وَذَلِكَ عِنْدَ خُرُوجِهِمْ مِنَ الْقُبُورِ، ثُمَّ يَنْقَطِعُ التَّعَارُفُ بَيْنَهُمْ لِشِدَّةِ الْأَمْرِ عَلَيْهِمْ.

فَإِنْ قُلْتَ: ﴿كَأَن لَّزَيْلِسُوا﴾ و﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ كَيْفَ مَوْقِعُهُمَا؟ قُلْتُ: أَمَا الْأُولَى: فَحَالٌ مِّنَ «هُم»، أَي: يَحْشُرُهُمْ مُشْبِهِينَ بِمَنْ لَمْ يَلْبَسْ إِلَّا سَاعَةً، وَأَمَا الثَّانِيَّةُ: فِيمَا أَنْ تَتَّعَلَّقَ بِالظَّرْفِ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُبَيَّنَّةً لِقَوْلِهِ: ﴿كَأَن لَّزَيْلِسُوا إِلَّا سَاعَةً﴾، لِأَنَّ التَّعَارُفَ لَا يَبْقَى مَعَ طُولِ الْعَهْدِ، وَيَنْقَلِبُ تَنَاكُرًا.

قوله: (يَسْتَقْرِبُونَ وَقْتَ لُبْسِهِمْ): أَي: يُعْدُونَهُ قَرِيبًا، نَحْو: اسْتَعَجَبَ الشَّيْءُ: عَدَّهُ عَجِيبًا.

قوله: (مُشْبِهِينَ بِمَنْ لَمْ يَلْبَسْ إِلَّا سَاعَةً): قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «كَأَن لَّزَيْلِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ﴾ حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾، و﴿كَأَن﴾ مُخَفَّفَةٌ مِّنَ الثَّقِيلَةِ، اسْمُهَا مَحْذُوفٌ، أَي: كَأَنَّهُمْ، و﴿مِّنَ النَّهَارِ﴾ نَعْتٌ لَّـ ﴿سَاعَةً﴾، ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ حَالٌ أُخْرَى مُقَدَّرَةٌ، وَالْعَامِلُ ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾؛ لِأَنَّ التَّعَارُفَ لَا يَكُونُ حَالٌ الْحَشْرِ، وَالْعَامِلُ فِي ﴿يَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾: اذْكُرْ^(١).

وَأَمَا الْمُصَنَّفُ فَجَعَلَهُ^(٢) مُتَّعَلِّقًا بِالظَّرْفِ عَامِلًا فِيهِ، الْمَعْنَى: يَتَعَارَفُونَ يَوْمَ يَحْشُرُهُمْ، أَوْ عَيْنًا لَهُ حَيْثُ جَعَلَهُ بَيَانًا لِلْحَالِ، عَلَى نَحْوِ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وَهَذَا يُوَافِقُ قَوْلَ أَبِي الْبَقَاءِ: «﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ حَالٌ أُخْرَى».

قوله: (لِأَنَّ التَّعَارُفَ لَا يَبْقَى مَعَ طُولِ الْعَهْدِ): تَعْلِيلٌ لِكَوْنِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ مُبَيَّنَّةً لِلأُولَى، يَعْنِي: فِي قَوْلِهِ: ﴿كَأَن لَّزَيْلِسُوا إِلَّا سَاعَةً﴾ مَعْنَى ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، وَذَلِكَ أَنَّ قُرْبَ الْعَهْدِ بَيْنَ الْحَالَيْنِ مِمَّا لَا يُبَيَّنُّ جَدِيدَهُمْ، وَقَدْ قِيلَ: طُولُ الْعَهْدِ مُنْسٍ، فَكَانَ فِيهَا مَظْنَّةُ التَّعَارُفِ، فَتَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ هَذَا الْمَعْنَى الْمُبْهَمُ فِيهِ، فَعَلَى هَذَا: الْحَالُ غَيْرُ مُقَدَّرَةٌ^(٣)، وَالْمُرَادُ بِاللُّبْتِ: اللَّبْتُ فِي

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢٧٦: ٢).

(٢) الضمير في «فَجَعَلَهُ» يعودُ إِلَى قَوْلِهِ: «يَتَعَارَفُونَ».

(٣) فِي (ح) وَ(ف): «مصدره»، وَالمُثَبَّتُ مِنْ (ط).

﴿قَدْ خَسِرَ﴾ على إرادة القول، أي: يتعارفون بينهم قائلين ذلك، أو هي شهادة من الله تعالى على خسرتهم، والمعنى: أنهم وضعوا في تجارتهم وبيعهم الإيمان بالكفر، ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ للتجارة عارفين بها، وهو استئناف فيه معنى التعجب، كأنه قيل: ما أخسرهم.

[﴿وَأَمَّا نُرَيْبُكَ بِعَظْمِ الَّذِي نَعُدُّهُمْ أَوْ نَتَوَقَّئِكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾]

[٤٦]

﴿فَالِئِنَّا مَرْجِعُهُمْ﴾ جواب ﴿نَتَوَقَّئِكَ﴾، وجواب ﴿نُرَيْبُكَ﴾ محذوف، كأنه قيل: وإما نربيك بعض الذي نعدهم في الدنيا فذاك، أو نتوقئك قبل أن نربكه فنحن نربكه في الآخرة.

فإن قلت: الله شهيد على ما يفعلون في الدارين، فما معنى ﴿ثُمَّ﴾؟

القبور، ذلك أن قلة اللبث في القبور غير مانعة من التعارف الكائن في الدنيا، بخلافه إذا قُدِّرَ اللبث في الدنيا، وطوله في القبور، فإنه سبب للتناكر لا التعارف.

قوله: (أي: يتعارفون قائلين ذلك): فعلى هذا يكون ﴿قَدْ خَسِرَ﴾ حالاً من فاعل ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، و﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ مظهرٌ وضع موضع المضمَر.

وعلى أن يكون شهادة من الله تعالى تكون الجملة تديلاً للكلام السابق، وفي ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا يَلْقَاءُ اللَّهَ﴾ تعميم، وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ تميمٌ ومبالغة، ولهذا قال: «ما أخسرهم».

قوله: (أنهم وضعوا في تجارتهم)، الجوهرية: «وضع الرجل في تجارته وأضع - على ما لم يُسمَّ فاعله فيها - أي: خسر».

قوله: (فذاك): أي: فذاك حقٌ وصواب، أو ثابتٌ وواقعٌ في الدنيا، بدليل قوله: «فنحن نربكه في الآخرة».

قوله: (الله شهيد على ما يفعلون في الدارين، فما معنى ﴿ثُمَّ﴾؟): يعني: أن شهادة الله على

قُلْتُ: ذُكِرَتِ الشَّهَادَةُ، وَالْمُرَادُ مُقْتَضَاهَا وَنَتِيجَتُهَا، وَهُوَ الْعِقَابُ، كَأَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ اللَّهُ مُعَاقِبٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبَّالَةَ: «ثُمَّ» بِالْفَتْحِ، أَي: هُنَاكَ، وَبِجُوزِ أَنْ يُرَادَ: أَنَّ اللَّهَ مُؤَدِّ شَهَادَتِهِ عَلَى أَفْعَالِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حِينَ يُنْطِقُ جُلُودُهُمْ وَالسِّتَمُ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ شَاهِدَةً عَلَيْهِمْ.

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾

[٤٧]

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ﴾ يُعْتَبَرُ إِلَيْهِمْ لِيُنَبِّهَهُمْ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَيَدْعُوَهُمْ إِلَى دِينِ الْحَقِّ، ﴿فَإِذَا جَاءَ﴾ هُمْ ﴿رَسُولُهُمْ﴾ بِالْبَيِّنَاتِ فَكَذَّبُوهُ، وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ، ﴿قُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ أَي: بَيْنَ النَّبِيِّ وَمُكَذِّبِيهِ، ﴿بِالْقِسْطِ﴾: بِالْعَدْلِ، فَأُنَجِّي الرَّسُولَ وَعُدِّبَ الْمُكَذِّبُونَ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، أَوْ لِكُلِّ أُمَّةٍ مِنَ الْأُمَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَسُولٌ تُنْسَبُ إِلَيْهِ وَتُدْعَى بِهِ، فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمُ الْمَوْقِفَ لِيَشْهَدَ عَلَيْهِمُ بِالْكَفْرِ وَالْإِيْمَانِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَتْهُمُ بِالنَّبِيِّينَ وَالشَّهَادَاتِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الزمر: ٦٩].

الخلق كونه رقيباً عليهم وحافظاً، وهذا^(١) المعنى لا يبرح في الدارين، وإيراد ﴿ثُمَّ﴾ يدلُّ على حُدُوثِهِ.

وأجاب: أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّهَادَةِ لِأَزْمِهَا، لِأَنَّ إِطْلَاعَ اللَّهِ عَلَى أَفْعَالِهِمُ الْقَبِيحَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِلْعِقَابِ، وَ﴿ثُمَّ﴾ لِلتَّرَاخِي فِي الرَّتْبَةِ، أَوْ الْمُرَادُ بِهَا إِظْهَارُ الشَّهَادَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِإِنْطِقِ الْجَوَارِحِ، وَ﴿ثُمَّ﴾ عَلَى ظَاهِرِهَا.

قوله: (ويجوز أن يُراد): جواب آخر عن السؤال، و«الشهيد» على حقيقته، و﴿ثُمَّ﴾ للتراخي في الزمان أيضاً.

قوله: (﴿قُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾): ويُروى بالواو، فعلى هذا لا بُدَّ من تقدير جواب «إذا».

(١) في الأصول الخطية: «هذا»، وأضفت إليه الواو.

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ * قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَسْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [٤٨-٤٩]

﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾ استعجال لِمَا وَعِدُوا مِنَ الْعَذَابِ اسْتِعَادًا لَهُ، ﴿لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا﴾ مِنْ مَرَضٍ أَوْ فَقْرٍ، ﴿وَلَا نَفْعًا﴾ مِنْ صِحَّةٍ أَوْ غِنَى، ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ، أَي: وَلَكِنْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كَائِنٌ، فَكَيْفَ أَمْلِكُ لَكُمْ الضَّرَرَ وَجَلْبَ الْعَذَابِ؟!

﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ يعني: أَنَّ عَذَابَكُمْ لَهُ أَجَلٌ مَضْرُوبٌ عِنْدَ اللَّهِ وَحَدٌّ مَحْدُودٌ مِنَ الزَّمَانِ، ﴿إِذَا جَاءَ﴾ ذَلِكَ الْوَقْتُ أَنْجَزَ وَعَدَكُمْ لَا مُحَالَةَ، فَلَا تَسْتَعْجِلُوا.

وقرأ ابن سيرين: «فإذا جاء آجالهم».

[﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُهُمْ بَيِّنَاتٌ أَوْ نَهَارًا مَآذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ * أَثَرًا إِذَا مَا وَقَعَ ءَأَمْنْتُمْ بِهِ ءَأَلْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ * ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ [٥٠-٥٢]

قوله: (أجلٌ مضروبٌ عند الله، وحدٌ محدودٌ من الزمان): يعني: قوله: ﴿فَلَا يَسْتَسْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عبارةٌ عن حدٍّ مُعَيَّنٍ وَزَمَانٍ لَا يَتَجَاوَزُ عَنْهُ الشَّخْصُ وَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُ الْحَمَاسِيِّ:

وَقَفَّ الْهُوَى بِي حَيْثُ أَنْتِ فَلَيسَ لِي مُتَأَخَّرٌ عَنْهُ وَلَا مُتَقَدِّمٌ^(١)

قال المروزي: «يقول: حبسني الهوى في الموضع الذي تستقرين فيه، فالزومه ولا أفارقه، وأنا معك مقيمة وظاعنة، لا أعيدل عنك ولا أميل إلى سواك»^(٢).

وقال الجوهري: «أخرته فتأخر، واستأخر؛ مثل: تأخر».

(١) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص ٢٧٠، ونسبه إلى أبي الشيبان الخزاعي.

(٢) «شرح ديوان الحماسة» للمروزي (٣: ٩٦١).

﴿بَيِّنَاتًا﴾ نصبٌ على الظرف، بمعنى: وقت بيّات، فإن قلت: هَلَا قِيلَ: لَيْلًا أَوْ نَهَارًا؟ قلتُ: لِأَنَّهُ أُريدُ: إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ وَقَتَ بَيِّنَاتٍ، فَبَيَّنَّتْكُمْ وَأَنْتُمْ سَاهُونَ نَائِمُونَ لَا تَشْعُرُونَ، كَمَا بَيَّنَّتِ الْعَدُوُّ الْمُبَاغِتُ، وَالْبَيِّنَاتُ: بِمَعْنَى التَّبَيُّتِ، كَالسَّلَامِ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿نَهَارًا﴾ مَعْنَاهُ: فِي وَقْتِ أَنْتُمْ فِيهِ مُسْتَعِجِلُونَ بِطَلْبِ الْمَعَاشِ وَالْكَسْبِ، وَنَحْوَهُ: ﴿بَيِّنَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨].

الضميرُ في ﴿مِنَهُ﴾ للعذاب، والمعنى: أَنَّ الْعَذَابَ كُلَّهُ مَكْرُوهٌ مُرٌّ الْمَذَاقِ مُوجِبٌ لِلتَّفَارِ، فَأَيُّ شَيْءٍ يَسْتَعِجِلُونَ مِنْهُ؟ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُ يُوجِبُ الْاسْتِعْجَالَ! وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّ شَيْءٍ هُوَ شَدِيدٌ يَسْتَعِجِلُونَ مِنْهُ؟

والجوابُ واردةٌ على الأسلوبِ الحكيمِ، لأنهم ما أرادوا بالسؤالِ إلا استبعاداً أن الموعودَ مِنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَدْعِي أَنْ ذَلِكَ مِنْهُ، فَطَلَبُوا مِنْهُ تَعْيِينَ الْوَقْتِ تَهْكِمًا وَسُخْرِيَةً، فَقِيلَ فِي الْجَوَابِ: هَذَا التَّهْكِيمُ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا ادَّعَيْتُ بِأَنِّي أَنَا الْجَالِبُ لِذَلِكَ الْمَوْعُودِ، وَإِذَا كُنْتُ مُقَرَّراً بِأَنِّي مِثْلُكُمْ فِي أَنْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي تَفْعَالاً وَلَا ضِرْأً، كَيْفَ ادَّعَيْتُ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ؟ ثُمَّ شَرَعَ فِي الْجَوَابِ الصَّحِيحِ، وَلَمْ يَلْتَمِثْ إِلَى تَهْكِيمِهِمْ وَاسْتِعْجَالِهِمْ، فَقَالَ: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ الآية.

قوله: (لأنه أريد: إن أتاكم عذابه وقت بيّات): يعني: عدل عن ظاهر المقابلة، ولم يقل: ليلاً أو نهاراً، ليعلم أن القصد منها إلى الوقتين المختصين بالترفة والاستغال بأمور المعاش، إذ لو قيل: ليلاً أو نهاراً، لم يكن كذلك، فهو مثل قوله تعالى: ﴿بَيِّنَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨]، وهو من باب التسميم.

قوله: (كأنه قيل: أي شيء هو هول شديد): اعلم أن ﴿مَاذَا﴾ فيه وجهان: أن يكونا اسمين؛ بمعنى: ما الذي، وأن يكونا اسماً واحداً؛ بمعنى: أي شيء، والمراد هنا هذا الثاني.

قال أبو البقاء: ﴿فِي «مَاذَا» مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا: «مَا» اسْتِفْهَامٌ، وَ«ذَا» بِمَعْنَى «الَّذِي»، وَمَا بَعْدَهُ صَلْتَةٌ، فَتَكُونُ «مَا» مُبْتَدَأً، وَالصَّلْتَةُ وَالْمَوْصُولُ خَبَرٌ. وَالثَّانِي: أَنْ تُجْعَلَ «مَاذَا» بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ

ويجب أن تكون «من» للبيان في هذا الوجه. وقيل: الضمير في ﴿مِنَهُ﴾ لله تعالى. فإن قلت: بِمَ تَعَلَّقَ الاستفهام؟ وأين جواب الشرط؟ قلت: تَعَلَّقَ بـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، لأنَّ المعنى: أَخْبِرُونِي ماذا يَسْتَعِجِلُ منه المُجْرِمُونَ، وجواب الشرط محذوف، وهو: تَنَدَّمُوا على الاستعجال، أو: تَعْرِفُوا الخطأ فيه.

للاستفهام^(١). وهاهنا: ﴿مَاذَا﴾ اسمٌ واحدٌ مُبْتَدَأٌ، و﴿يَسْتَعِجِلُ مِنْهُ﴾ الخبر، وقد صُغِفَ من حيثُ إنَّ الخبرَ جُمْلَةٌ، ولا ضميرَ فيه يعودُ إلى المُبتَدَأِ، وأجيبَ بأنَّ العائِدَ الهاءُ في ﴿مِنَهُ﴾، فهو كقولك: زيدٌ أخذتُ مِنْهُ درهماً^(٢). تَمَّ كلامُه.

ثم التنكيرُ في «شيء»: إما للشُّبُوحِ أو للنَّوعِ، فإن كانَ الأوَّلُ: فالتقدير: أيَّ فردٍ من أفرادِ هذا الجنسِ يَسْتَعِجِلُونَ، و«من» في ﴿مِنَهُ﴾ للتبويض، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ العذابَ كُلَّهُ مُرٌّ المَدِّاقِ، فأَيُّ شيءٍ يَسْتَعِجِلُونَ مِنْهُ؟»، وإن كانَ الثاني: ف«من» تجريدية، فَيُسْتَرَعُ مِنَ العذابِ شيءٌ يُقَالُ في حَقِّهِ: أيُّ شيءٍ هَؤُلَ شَدِيدٌ يَسْتَعِجِلُونَ؟ ف«الشيء» هو نفسُ العذابِ، كما تقول: رأيتُ أسداً منك، ولهذا قال: «يجبُ أن تكونَ «من» للبيان في هذا الوجه».

قوله: (وقيل: الضميرُ في ﴿مِنَهُ﴾ لله تعالى) قال الزَّجَّاجُ: «المعنى: أيَّ شيءٍ يَسْتَعِجِلُ المُجْرِمُونَ مِنَ الله عَزَّ وَجَلَّ؟ والأجودُ أن يكونَ للعذابِ؛ لقوله: ﴿أَتُرِيدُونَ مَا وَقَعْنَا مِنْكُمْ بِهِ﴾»^(٣). وقلت: اتَّصَالُهُ بِهَا قَبْلَهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ ذِكْرِ العذابِ، بل هذا أبلغ، لأنَّ المراد: أيَّ شيءٍ يَسْتَعِجِلُ المُجْرِمُونَ مِنَ الله عَزَّ وَجَلَّ^(٤)؟ أي: هل تَعْرِفُونَ ما العذابُ الذي المُعَذَّبُ بِهِ هو اللهُ تعالى؟ ففيه تعجُّبٌ وتعجيبٌ^(٥).

(١) «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١: ١٧٢).

(٢) المصدر السابق (٢: ٦٧٧).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٢٤).

(٤) من قوله: «والأجود أن يكون» إلى هنا، سقط من (ح).

(٥) هذه الفقرة أُخِّرَت في (ح) و(ف) إلى ما بعد ٧ فقرات (بعد قوله: «علمي المعاني والبيان»)، ووردت في

(ط) في هذا الموضع، وهو الأنسب لترتيب الكلام في «الكشاف».

فإن قلت: فهلاً قيل: ماذا تستعجلون منه؟ قلت: أردت الدلالة على موجب ترك الاستعجال، وهو الإجماع؛ لأن من حق المجرم أن يخاف التعذيب على إجماعه، ويهلك فزعاً من مجيئه وإن أبطأ، فضلاً أن يستعجله.

ويجوز أن يكون ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ جواباً للشرط، كقولك: إن أتيتك ماذا تطعمني؟ ثم تتعلق الجملة بـ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، وأن يكون ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ﴾ جواب الشرط، و﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ اعتراضاً.

والمعنى: إن أتاكم عذابه آمنتكم به بعد وقوعه حين لا ينفعكم الإيمان،.....

قوله: (أردت الدلالة على موجب ترك الاستعجال): يعني: وَضَعَ الْمُظْهَرَ - وهو ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾ - مَوْضِعَ الضَّمِيرِ؛ للإشعار بالعلية، وأن من حق المجرم أن يخاف التعذيب.

قوله: (ويجوز أن يكون ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ جواباً للشرط): عطفت على قوله: «وجواب الشرط محذوف».

اعلم أن جواب الشرط إذا كان محذوفاً: فتقدير الكلام: أخبروني أي نوع من العذاب تستعجلونه، أو أي شيء عظيم تستعجلون منه، ثم قيل تقريراً للإنكار: إن أتاكم أمارات ما تستعجلونه، ورأيتم هولها وشدتها، تعرفوا الخطأ فيه. ففي الكلام التفات، ووضع الظاهر موضع المضمرة^(١)، ثم عطفت قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ﴾ على الجزء المحذوف، لبعد ما بين المرتبتين، وأدخل همزة الإنكار بين المعطوف والمعطوف عليه.

(١) أما الالتفات: فهو التفات من الخطاب إلى الغيبة، فالأصل أن يقال: «تستعجلون منه»، فعُدل عنه وقال: ﴿يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾، وأما وضع الظاهر موضع المضمرة: ففي قوله: ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾، حيث لم يقل: «يَسْتَعْجِلُونَ منه» أو «تستعجلون منه»، قال الإمام ابن الحاجب رحمه الله في «الأمالي النحوية» (١: ٧٥) رقم (٤٠): «أخرج الكلام مخرج الغيبة بقوله: ﴿الْمُجْرِمُونَ﴾، وإن كان المعنى على: «ماذا تستعجلون»؛ تبييناً لإبانة الصفة التي نشأ التجرؤ منها، وهو الإجماع، وهو من بديع الكلام».

وإن كان الجواب: ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾: فالتقدير: أخبروني إن أتاكم عذاب الله، فأني نوع من العذاب تستعجلونه^(١) فتذوقونه. ونظيره قولك: إن أتيتك ماذا تطعمني، أي: أي شيء من الأطعمة الشهية والمأكولات اللذيذة تطعمني. وهذا لا يقال إلا فيما إذا كان الإطعام مما لا مثل فيه، فيستهم عن نوع ما يطعمه.

وإن كان الجواب ما يدل عليه قوله: ﴿أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنُكُمْ﴾: فالتقدير: «إن أتاكم عذابه آمتم به بعد وقوعه حين لا ينفعكم»، فدل هذا على أن الجواب ﴿ءَامَنُكُمْ﴾، وهو مضمَّر على شريطة التفسير، وأن قوله: ﴿أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنُكُمْ بِهِ﴾ عطف عليه، لأن قوله: «بعد وقوعه حين لا ينفعكم» وُضِعَ مَوْضِعَ «تَمَّ» ومدخولها، فكانه قيل: إن أتاكم عذابه آمتم به، ثم آمتم به حين لا ينفعكم الإيَّان.

ثم أدخلت همزة الاستيفهام بين المعطوف والمعطوف عليه لمزيد الإنكار، يدل عليه قوله: «دخول حرف الاستيفهام على «تَمَّ» كدخوله على الواو والفاء، في قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلَ الْقُرَى﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَوْ أَمِنَ أَهْلَ الْقُرَى﴾ [الأعراف: ٩٨]، وذكر هناك^(٢): «أنها معطوفان على قوله: ﴿فَأَخَذْنَهُمْ بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ٩٥]، وأنَّ الفاء والواو حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار»، وقد سبق غير مرَّة بيان هذا الأسلوب، فلا يُقدَّرُ المعطوف عليه بعد الهمزة، كما يقال: إن أتاكم عذابه، فقال لكم: أكفرتُم قبل إتيان العذاب، ثم إذا ما وقع آمتم به، كما قيل، فإنه عن مقصود المصنِّف بمعزل^(٣).

وهذا المقام من عويصات هذا الكتاب، قلما يخوض^(٤) فيه إلا المتراض في علمي المعاني والبيان.

(١) من قوله: «أو أي شيء عظيم» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: ذكر ذلك الزمخشري في تفسير هاتين الآيتين من سورة الأعراف.

(٣) في (ح): «فإنه غير مقصود المصنِّف بمعزل»، وفي (ف): «فإنه غير مقصود للمصنِّف» دون كلمة «بمعزل»، والمثبت من (ط).

(٤) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «فلا يخوض»، وهما هنا بمعنى.

ودخول حرف الاستفهام على «ثم»، كدخوله على الواو والفاء في قوله: ﴿أَقَامِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَوْ آمِنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٨].

﴿مَا أَتَيْنَ﴾ على إرادة القول، أي: قيل لهم إذا آمنوا بعد وقوع العذاب: الآن آمتم به ﴿وَقَدْ كُنتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾، يعني: وقد كنتم به تكذبون، لأن استعجالهم كان على جهة التكذيب والإنكار. وقُرئ: «الآن»، بحذف الهمزة التي بعد اللام والفاء حركتها على اللام. ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ عطف على «قيل» المُضْمَرِ قَبْلَ ﴿مَا أَتَيْنَ﴾.

قوله: (يعني: وقد كنتم به تكذبون): يُريد: أن قوله: ﴿مَا آمَنتم بِهِ﴾ أَتَيْنَ، يقتضي أن يُقال بعده: وقد كنتم به تكذبون، لا: تستعجلون، وإنما جاز وضعه في موضعه، لأن المراد الاستعجال السابق، وهو قوله: ﴿مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدِ إِنَّ كُنُتُمْ صَادِقِينَ﴾، وكان هذا القول تهكماً منهم وتكديباً واستبعاداً، وفي العُدُولِ استحضاراً لتلك المقالة الشنيعة، فتكون أبلغ من «تكذبون».

قوله: («الآن» بحذف الهمزة التي بعد اللام): نحوه من^(١). الجوهري: «الآن: اسم للوقت الذي أنت فيه، وهو ظرف غير مُتمكِّن^(٢)، وقع معرفة، ولم تدخل عليه الألف واللام للتعريف؛ لأنه ليس له ما يشرِّكه»، ونقل الزَّجَّاجُ عن الخليل: «أن الألف واللام إنما تدخل لعهد، و«الآن» لم يُعهده قبل هذا الوقت، فدخلت الألف واللام للإشارة إلى الوقت الحاضر، فلما تَصَمَّنْتَ معنى هذا وَجَبَ أن تكون موقوفة، ففتحت لالتقاء الساكنين، وهما الألف واللام»^(٣).

(١) هنا كلمة غير مفهومة في الأصول الخطية، فقد رُسِمَتْ في (ح): «لوض»، وفي (ط): «لرص»، وفي (ف): «توضي»، والله أعلم.

(٢) أي: مبني، وليس مُعْرَباً، كما في «التعريفات» للجرجاني ص ٢٥. وانظر: «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٢: ٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه»، للزجاج (٣: ٢٤-٢٥).

﴿وَيَسْتَنِيئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَوْلِي وَرَفِي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ ﴿٥٣﴾

﴿وَيَسْتَنِيئُونَكَ﴾: وَيَسْتَخِيرُونَكَ فيقولون: ﴿أَحَقُّ هُوَ﴾، وهو استفهامٌ على جهة الإنكار والاستهزاء، وقرأ الأعمش: «الحقُّ هو»، وهو أدخل في الاستهزاء، لِتَضْمِينِهِ معنى التعريضِ بأنه باطلٌ؛ وذلك أن اللامَ للجنس، فكأنه قيل: أهو الحقُّ لا الباطلُ؟ أو: أهو الذي سَمِّيَتْهُ الحَقُّ؟ والضميرُ للعذاب الموعود، و﴿إِي﴾ بمعنى: نعم، في القسمِ خاصَّةً، كما كان «هل» بمعنى «قد» في الاستفهامِ خاصَّةً، وسَمِعْتُهُمْ يقولون في التصديق: إي، فيصْلُوْنَهُ بواو القسم، ولا يَنْطِقُونَ به وَحْدَهُ، ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾: بفائتينَ العذاب، وهو لا حَقُّ بكم لا محالة.

قوله: (وهو أدخل في الاستهزاء): وذلك أن المبتدأ والخبر إذا عُرِّفا، وكان أحدُ التعريفين باللام أفادَ الانحصارَ، سواء كان تعريفَ عهدٍ أو جنس، نحو: زيدٌ المُنطَلِقُ أو المُنطَلِقُ زيد. ثم إذا أُريدَ تعريفُ جنسٍ احتمَلَ الانحصارَ حقيقةً؛ نحو: اللهُ الخالقُ، وهو المرادُ بقوله: «أهو الحقُّ لا الباطلُ»، وأدعاءً؛ نحو: حاتمُ الجوادِ، وهو المرادُ بقوله: «أهو^(١) الذي سَمِّيَتْهُ الحَقُّ»، وعلى التقديرين: هذا أبلغُ في الاستهزاءِ مِنْ مُجَرَّدِ قولهم: ﴿أَحَقُّ هُوَ﴾، لأنَّ معناه: ليسَ بحق، وليسَ فيه معنى التَّهْكُمِ المُفِيدِ للتعريضِ.

قوله: (والضميرُ للعذاب): إشارةٌ إلى اتصالِ الآيةِ بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾، يعني: لِمَا أَجَابَ الرَّسُولُ ﷺ بِمَا أَجَابَ مَا زَادُوا عَلَى التَّكْذِيبِ وَالِاسْتِعَادِ سِوَى التَّهْكُمِ وَالِانْكَارِ، فدلَّ على تماديهم في الطُّغيانِ والجحودِ.

قوله: («هل» بمعنى «قد» في الاستفهامِ خاصَّةً): قال في «المفصل»: «إنَّ «هل» بمعنى «قد»، إلا أنهم قد تركوا الألفَ بعدها»^(٢)، وفي «الإقليد»^(٣): «هل» ضعيفةٌ في الاستفهامِ، ألا

(١) في الأصول الخطية: «وهو»، والمثبت من «الكشاف».

(٢) «المفصل» للزمخشري ص ٣١٩.

(٣) سياقي التعريف به عند تفسير الآية ٥٤ من سورة هود (٨: ١٠٧) تعليقا.

﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ، وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَفُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْآ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٥٤-٥٦]

﴿ظَلَمَتْ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿نَفْسٍ﴾؛ على: ولو أن لكل نفس ظالمة، ﴿مَا فِي الْأَرْضِ﴾ أي: ما في الدنيا اليوم من خزائنها وأموالها وجميع منافعها على كثرتها، ﴿لَافْتَدَتْ بِهِ﴾: لَجَعَلَتْهُ فِدِيَةً لَهَا، يُقَالُ: فِدَاهُ فَاغْتَدَى، ويُقال: افْتَدَاهُ أَيضاً؛ بمعنى: فداه، ﴿وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ﴾ لأنهم بهتوا لرؤيتهم ما لم يحتسبوه ولم يخطر ببالهم، وعانوا من شدة الأمر وتفاقمه ما سلبهم قواهم، وبهرهم، فلم يطيقوا عنده بكاء ولا صراخاً ولا ما يفعله الجازع، سوى إسرار الندم والحسرة في القلوب، كما ترى المُدَمَّمِ لِلصَّلْبِ يُشْخِنُهُ مَا دَهَمَهُ مِنْ فِطَاعَةِ الْخَطْبِ، وَيُغْلَبُ حَتَّى لَا يَنْبَسَ بِكَلِمَةٍ، وَيَبْقَى جَامِداً مَبْهُوتا.

تراها تحيى بمعنى «قد»، كقوله: «أهل رأونا»^(١)، فلو كان للاستيفام للزيم الجمع بين حرفيه: الهمزة و«هل»، وهو مُتَمَتِّعٌ.

قوله: (يُشْخِنُهُ مَا دَهَمَهُ)، الأساس: «أشخنته قوله: بلغ منه»، أي: كل مبلغ.

قوله: (حتى لا ينبس بكلمة): المرزوقي: «يُقال: كَلَّمْتُهُ فَمَا نَبَسَ»^(٢)، أي: لم يتكلم بحرف، وما سمعت للقوم نبسة»^(٣).

(١) تحرف في (ف) إلى: «أهل زارنا»، والمثبت من (ح).

وهو جزء من بيت شعر، ذكره ابن جني في «الخصائص» (٢: ٤٦٣)، والمبرد في «المقتضب» (١: ٤٤) و(٣: ٢٩١)، الزحشرى في «المفصل» ص ٣١٩، وابن هشام في «مغني اللبيب» (٢: ٣٥٢)، وهو بتمامه:

سائل فوارس يزوع بشدتنا
أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

ويروى: «بسفح القف».

(٢) تحرف في (ح) و(ف) إلى: «كَلَّمْتُهُ فَنَبَسَ»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لِمَا في «شرح ديوان الحماسة».

(٣) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٦٥٦).

وقيل: **أَسْرَرُوا** سَأَوْهُمْ النَّدَامَةَ مِنْ سَفَلَتِهِمُ الَّذِينَ أَضَلُّوهُمْ حَيَاءً مِنْهُمْ وَخَوْفًا مِنْ تَوْبِيخِهِمْ. وقيل: **أَسْرَوُهَا**: أَخْلَصُوهَا، إِمَّا لِأَنَّ إِخْفَاءَهَا إِخْلَاصُهَا، وَإِمَّا مِنْ قَوْلِهِمْ: **بَسْرُ الشَّيْءِ**؛ لِخَالِصِهِ، وَفِيهِ تَهَكُّمٌ بِهِمْ وَيَاخِطَانِهِمْ وَقَتَ إِخْلَاصِ النَّدَامَةِ. وقيل: **أَسْرُوا** النَّدَامَةَ: أَظْهَرُوهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: **أَسْرَرْتُ الشَّيْءَ وَأَسْرَرَهُ**: إِذَا أَظْهَرَهُ، وَلَيْسَ هُنَالِكَ تَجَلُّدٌ.

قوله: (لأنَّ إخفاءها إخلاصها): وذلك أنَّ النَّدَامَةَ هِيَ حُصُولُ الْغَمِّ بِسَبَبِ الْعُثُورِ عَلَى سُوءِ الصَّنِيعِ، فَيُقَالُ: تَدِمَ فُلَانٌ إِذَا حَصَلَتْ لَهُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ فِي الْقَلْبِ، وَإِذَا قِيلَ: أَخْفَى النَّدَامَةَ، أَدْنَى بِشِدَّةٍ تَمَكُّنِهَا فِي الْقَلْبِ وَإِخْلَاصِهَا عَنْ شَوَائِبِ مَا يُنَافِيهَا، ثُمَّ إِذَا حُوِطَ بِهَا فِي مَقَامِ الْإِنْتِقَامِ وَالتَّوْبِيخِ كَانَ تَهَكُّمًا بِالْمُخَاطَبِ، أَوْ يُقَالُ: أَظْهَرَ النَّدَامَةَ: إِذَا أَبْدَى أَمَارَاتِ حُصُولِهَا فِي الْقَلْبِ، مِنْ انْتِكَاسِ الرَّأْسِ، وَعَضُّ الْأَنْوَامِلِ، وَتَغْيِيرِ الْكَلَامِ. وَأَخْفَى النَّدَامَةَ: إِذَا تَجَلَّدَ وَكَمَتَهَا فِي الْقَلْبِ حَذَارَ الشَّمَاتَةِ، فَتَكُونُ مُخْلِصَةً بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، قَالَ:

وَتَجَلَّدِي لِلشَّامِتِينَ أُرِيحُهُمْ أَنِي لِرَيْبِ الدَّهْرِ لَا أَنْتَضِعُصُّعُ

مثله قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣]، قال (١): «النَّجْوَى لَا تَكُونُ إِلَّا خُفْيَةً، فَقَالَ: ﴿وَأَسْرُوا﴾ لِلْمُبَالَغَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَأَسْرُوا السَّرَّ (٢).

قوله: (وقيل: **أَسْرُوا** النَّدَامَةَ: أَظْهَرُوهَا): عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (٣): ﴿وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ﴾؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَوَّلِ: إِخْفَاءُهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «وقيل: **أَسْرَرُوا** سَأَوْهُمْ النَّدَامَةَ» عَطَفَ عَلَيْهِ بِإِعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْفَاعِلِ فِي «أَسْرُوا». الجوهري: «أَسْرَرْتُ الشَّيْءَ: كَتَمْتُهُ وَأَعْلَنْتُهُ أَيْضًا، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ».

قوله: (وليس هنالك تجلُّد): أي: أَظْهَرُوهُ عَجْزًا وَضَعْفًا، وَفِيهِ كِنَايَةٌ.

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنبياء (١٠: ٢٨٧).

(٢) قوله: «كأنه قيل: وأسروا السرَّ» أثبتته من (ط) فقط.

(٣) من قوله: «﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾» إلى هنا، سقط من (ف).

﴿وَقَضَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ أي: بين الظالمين والمظلومين، دلَّ على ذلك ذِكْرُ الظُّلْمِ.

ثم أتبع ذلك الإعلام بأنَّ له المُلْكُ كُلَّهُ، وأنه المُتَّبِعُ المُعَاقِبُ، وما وَعَدَهُ مِنَ الثَّوَابِ والعِقَابِ فهو حق، وهو القادرُ على الإحياء والإماتة، لا يَقْدِرُ عليها غيرُه، وإلى حِسَابِهِ وجزائِهِ المَرْجِعُ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الأمرَ كذلك، فيُخَافُ وَيُرْجَى، ولا يَغْتَرُّ به المُعْتَرُونَ.

[﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ

لِلْمُؤْمِنِينَ * قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٧-٥٨]

﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾ أي: قد جاءكم كتابٌ جامعٌ لهذه الفوائد؛ من موعظةٍ وتنبيهٍ

على التوحيد، ﴿و﴾ هو ﴿شِفَاءٌ﴾ أي: دواءٌ ﴿لِمَا﴾ في صُدُورِكُمْ مِنَ العَقَائِدِ الفَاسِدَةِ، ودُعَاءٍ إِلَى الحَقِّ، ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ لِمَنْ آمَنَ به منكم.

قوله: (ثم أتبع ذلك): معطوفٌ على محذوف، أي: ذكر الله تعالى ما ذكر، ثم أتبع ذلك،

وتلخيصه: أن قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية، كالتذييل لِمَا سَبَقَ مِنَ الوَعْدِ

وتحقيق إنجازِه، يجري مجرى التعليل^(١)، يعني: فَفَهَّمُوا أَنِي أَنَا المَالِكُ على الإِطْلَاقِ فَيَعْتَدُ مِنِّي

أَن لَأُفِي بوعدي، وَأَنَا القَادِرُ على الإِحياءِ والإِماتَةِ، وَأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَيَّ، فَكَيْفَ أُخْلِفُ وَعدي؟! أ

قوله: (جامعٌ لهذه الفوائد؛ من موعظةٍ وتنبيهٍ على التوحيد...، ودُعَاءٍ إِلَى الحَقِّ): إلى هنا

مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]، وقوله: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ

لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]، ولهذا قال:

«ورحمة لمن آمن به منكم»، فقوله: «دُعَاءٌ يُقْرَأُ بِالْجُرِّ عَطْفًا عَلَى «موعظة»، وكذا «رحمة». وإنما

فَسَّرَ ﴿وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾ بقوله: «وتنبيه على التوحيد»؛ لأنَّ المُرَادَ بِالشِّفَاءِ القُرْآنَ، وهو

بِنَفْسِهِ لَا يَرْفَعُ العَقَائِدَ الفَاسِدَةَ، بل بها فيه مِنَ التَّنْبِيهِاتِ والآيَاتِ الدَالَّةِ عَلَى التَّوْحِيدِ والحججِ

المُنزِلَةِ لِلشُّكِّ والرَّيْبِ، فقوله: «هو شفاء» إشارةٌ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى التَّوْحِيدِ.

(١) في (ف): «التذييل»، والمُتَّبِعُ من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

أصل الكلام: بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فليَقْرَحُوا فبِذَلِكَ فليَقْرَحُوا، والتكريرُ للتأكيد

قال القاضي: «قد جاءكم كتابُ جامعٍ للحِكْمِ العِمَلِيَّةِ الكاشِفَةِ^(١) عن محاسِنِ الأعمالِ وقبائِحِها، والرُّغْبَةِ في المحاسِنِ، والزاجِرَةِ عن القبائحِ، والحِكْمَةِ النَّظَرِيَّةِ التي هي شِفَاءٌ لِسَمِّ فِي الصُّدُورِ مِنَ الشُّكُوكِ وَسُوءِ الاعتقادِ، وهُدًى إِلَى الحَقِّ واليقينِ، وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ حيثُ أَنْزَلَ عَلَيْهِم، فَنَجَّوْا بِهَا مِنْ ظُلُمَاتِ الضَّلَالِ إِلَى نُورِ الإِيَانِ، وَتَبَدَّلَتْ مَقَاعِدُهُمْ مِنْ طَبَقَاتِ النَّيرانِ بِمَصَاعِدٍ مِنْ دَرَجَاتِ الجَنَانِ».

قوله: (ودعاءٍ إِلَى الحَقِّ): تفسِيرٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَهُدًى﴾، وهو محمولٌ عَلَى أَنَّ الهُدَى: مُجَرَّدُ الدَّلَالَةِ؛ لِيَكُونَ عامًّا فِي جَمِيعِ الخَلْقِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَرَحْمَةٌ لِمَنْ آمَنَ مِنْكُمْ»، لِأَنَّهُ خَصَّهَا بِهِمْ. وَمُمْكِنٌ أَنْ يُجْمَلَ عَلَى الدَّلَالَةِ المُوَصِّلَةِ إِلَى البُعْثَةِ، فَيَخْتَصُّ بِالْمُؤْمِنِينَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُدًى يَنْتَقِيْنَ﴾ [البقرة: ٢]، اخْتِصَاصُ الرَّحْمَةِ بِهِمْ لِسَبْقِ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ عَلَى وَزَانِ ﴿هُدًى مِنْ بِنَاءِ﴾ فِي تِلْكَ الآيَةِ، وَتَكُونُ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾ إِلَيْهِمَا، أَي: إِلَى الهُدَى وَالرَّحْمَةِ؛ وَضَعًا لِلْمُظْهِرِينَ مَوْضِعَ صَمِيرَيْهِمَا، لِأَنَّهُ خِطَابٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

قوله: (والتكريرُ للتأكيد): يعني: إِذَا جُعِلَتْ مِنْ بَابِ الحذفِ عَلَى شَرِيطَةِ التفسيرِ كَانَ توكيداً مع التخصيصِ للتكريرِ والتقديمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّنِي فَأَعْبُدُونِ﴾ [المنكيات: ٥٦]، فَالْفَاءُ فِي ﴿فَلْيَقْرَحُوا﴾، جَوَابٌ لِلشَّرْطِ، كَالْفَاءِ فِي ﴿فَأَعْبُدُونِ﴾، فَتَكُونُ الفَاءُ فِي ﴿فَبِذَلِكَ﴾ زائدةً كما نَصَّ عَلَيْهِ المَالِكِيُّ^(٢) فِي كِتَابِ «الشواهد»، وَمَنْ تَمَّ قَدْرَ المُصَنَّفِ فِي أَصْلِ الكَلَامِ ثَلَاثَ فَاءَاتٍ؛ فَالْأُولَى لِرَبْطِ الكَلَامِ بِمَا قَبْلَهُ، وَالثَّالِثَةُ جَوَابٌ لِلشَّرْطِ، فَالثَّانِيَةُ زائدةٌ^(٣).

(١) فِي الأَصُولِ الخَطِيَّةِ: «الكاشف»، وَأُثْبِتَ مِنْ «تفسير البيضاوي».

(٢) فِي (ط): «المالك»، وَأَمْرًا هُنَا ابْنُ مَالِكٍ؛ الإِمَامُ النَّحْوِيُّ المَعْرُوفُ، وَالمُؤَلَّفُ يَذْكَرُهُ فِي مَوَاضِعَ رُئُوسِيَّةِ «المالكي»، وَلِذَا أُثْبِتَ هُنَا كَذَلِكَ. وَانظُرْ: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ص ١٩٤.

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «فَالْفَاءُ فِي ﴿فَلْيَقْرَحُوا﴾ جَوَابٌ لِلشَّرْطِ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ج) وَ(ف)، وَأُثْبِتَ مِنْ (ط).

والتقرير وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دون ما عدهما من فوائد الدنيا، فحذف أحد الفعلين لدلالة المذكور عليه، والفاء داخلة لمعنى الشرط؛ كأنه قيل: إن فرحوا بشيء فليخصوهم بالفرح، فإنه لا مفروح به أحق منها.

ويجوز أن يراد: بفضل الله وبرحمته فليعتنوا فبذلك فليفرحوا،

قوله: (وإيجاب اختصاصهما بالفرح^(١)): فإن قلت: كيف قال: «اختصاصهما بالفرح»، والواجب أن يقال: «إيجاب اختصاص الفرحة بهما»، فإن تقديم قوله: ﴿فَإِنَّكَ﴾ على الفعل يُفيد ذلك، كأنه قيل: افرحوا بهما لا بغيرهما؟ والجواب: إذا اختص الفرحة بهما فقد اختصا بالفرحة مبالغة، ويجوز أن يكون من باب القلب.

قوله: (لا مفروح به): «به» متعلق بـ«مفروح»، وخبره «أحق منها»، وكان من حقه^(٢) أن يكون منصوباً، كما ذكره في «المفصل»^(٣)، لأنه مشابه للمضاف، وهو ما يتعلق به شيء من تمام معناه، لا على جهة الإضافة، نحو: لا خيراً من زيد عندنا.

قوله: (ويجوز أن يراد: بفضل الله وبرحمته فليعتنوا): قرينة الحذف صورة التركيب، وتقديم الجار والمجرور دال على الاعتناء بشأنها، كقوله تعالى: ﴿فَأَيُّنِي فَأَعْبُدُونِي﴾ [العنكبوت: ٥٦]، فإنه في تأويل: فإن لم تخلصوا لي العبادة في أرض فأخلصوها في غيرها^(٤)، دل على^(٥) تقدير الإخلاص تقديم المفعول المؤذن بالاختصاص، أو دل على تقدير «فليعتنوا» قوله: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾، لأن الفرحة معني بشأنه^(٦)، مثل قولك: زيدا صربت غلامه، أي: أهدت زيدا صربت غلامه.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عما في «الكشاف»، وكأنه اختصار من المؤلف رحمه الله.
(٢) أي: كان من حق اسم «لا» النافية للجنس - وهو «مفروح» - أن يكون منصوباً هنا، أي: مُعرباً بالنصب، ولكنه بُني على الفتح.
(٣) ص ٧٤-٧٥.

(٤) في (ف): «غيري»، والمثبت من (ط)، والجملة كلها ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه.

(٥) من قوله: «الاعتناء بشأنها» إلى هنا، سقط من (ح).

(٦) أي: «القرينة على تقدير (فليعتنوا): أن ما يُفرح به يكون مما يُعتنى ويهتم بشأنه»، كما في «روح المعاني»

للألوسي (١١: ١٤٠).

ويجوزُ أن يُراد: قد جاء تكلم موعظةً بفضلِ الله وبرحمته، فبذلك - فبمجيئها - فليفرحوا.
وقرئ: «فلتفرحوا» بالتاء، وهو الأصل والقياس، وهي قراءة رسول الله ﷺ فيما
رؤي عنه، و«لتأخذوا مَصَاجِعَكُمْ»، قالها في بعض الغزوات. وفي قراءة أبي: «فافرحوا».

وقال أبو البقاء: «الفاء الأولى مُرْتَبِطَةٌ بما قبلها، والثانية يفعل محذوف، أي: فليعجبوا بذلك
فليفرحوا، كقولهم: زيداً فاضربه، أي: تعمّد زيداً فاضربه»^(١).

قوله: (فبذلك - فبمجيئها - فليفرحوا): قال القاضي: «فالباء على هذا مُتعلِّقَةٌ بفعل دلّ
عليه ﴿قَدْ جَاءَ تَكْمٌ﴾، وذلك إشارة إلى مصدره، والفاء بمعنى الشَّرْطِ، كأنه قيل: إن فرحوا
بشيء فبمجيئها ليفرحوا، أو للربط بما قبلها، والدلالة على أن مجيء الكتاب الجامع بين هذه
الصفات موجبٌ للفرح، وتكريرها للتأكيد»^(٢). هذا الوجه أوفقٌ لملائمة الكلام.

قوله: («فلتفرحوا» بالتاء، وهو الأصل والقياس، وهي قراءة رسول الله ﷺ)^(٣). وروينا
عن أبي داود^(٤) عن أبي بن كعب: «أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ
فَلْتَفْرَحُوا﴾ - بالتاء فوقانية -».

قال المصنّف^(٥): «كأن النبي ﷺ آثرَ القراءةَ بالأصل، لأنه أدلُّ على الأمرِ بالفرح، وأشدُّ

(١) «التيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٨).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

(٣) أي: التي كان يقرأ بها ﷺ في أكثر الأوقات وأغلب الأحيان، لأنه لم يقرأ سواها، إذ القراءات السبع،
بل العشر، المنسوبة إلى الأئمة القراء المشهورين، صححت أسانيدهم بها إلى رسول الله ﷺ، بل تواترت
تلك القراءات إليه، صلوات الله وسلامه عليه.

وما نقله المؤلف عن الزمخشري: «كأن النبي ﷺ آثرَ القراءةَ بالأصل»: الفعل «آثر» يدلُّ على أن القراءتين
معلومتان عنده ﷺ.

(٤) في «سننه» برقم (٣٩٨١).

(٥) في تعليقاته على «كشافه»، كما سيُصرَّح به المؤلف رحمه الله تعالى بعد قليل، وكما صرَّح بذلك العلامة
الأوسمي في «روح المعاني» (١١: ١٤١).

﴿هُوَ﴾ راجع إلى «ذلك»، وقرئ: ﴿مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ بالياء والتاء.

تصريحاً به، إيداناً بأن الفَرَحَ بِفَضْلِ اللَّهِ تعالى وبرحمته بليغ التَّوَصُّيَةِ به، لِيُطَابِقَ التَّكْرِيرَ والتَقْرِيرَ، وتضمينُ الكلامِ معنى الشَّرْطِ لذلك. ونظيره مما انقلَبَ فيه ما ليس بِفَصِيحٍ فَصِيحاً: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، من تقديم الظَّرْفِ اللَّغْوِ^(١) ليكونَ العَرَضُ اختِصاصَ التَّوْحِيدِ.

وقال ابنُ جَنِّي: «قراءة ﴿فَلْتَفَرِّحُوا﴾ - بالتاء - خَرَجَتْ على أصلِها، وذلك أنَّ أصلَ الأمرِ أن يكونَ بِحَرْفِهِ^(٢)، وهو اللام، فأصلُ «اضرب»: لِتَضْرِبَ، كما هو للغائب، لكنَّ لَمَّا كَثُرَ أمرُ الحاضِرِ حَذَفُوهُ، كما حَذَفُوا حرفَ المُضارعةِ تخفيفاً، وإنما أَحَقُّوا في الأكثرِ الهمزةَ لثلاثاً يقعُ الابتداءُ بالساكنين، ولم يحدِّثوا من أمرِ الغائبِ لأنه لم يكثرَ كَثْرَتَهُ، ولهذا لم يُؤمَرِ الغائبُ بِنَحْوِ: صَهْ، وَمَهْ، وَحَيْهَلْ، والذي حَسَّنَ التاءَ هاهنا على الأصلِ أنه أمرٌ للحاضِرِينَ بِالْفَرَحِ، لأنَّ النَّفْسَ تَقْبَلُ الفَرَحَ، فذُهِبَ به إلى قُوَّةِ الحِطَابِ فاعرفه، ولا تُقَلِّ قِياساً على ذلك: فبذلك فلتَحزَنُوا، لأنَّ الحزنَ لا تَقْبَلُهُ النَّفْسُ قَبولَ الفَرَحِ، إلا أن تُرِيدَ صَعَاظَهُمْ وإرغامَهُمْ^(٣).

وقلت: هذا معنى قولِ المُصنِّفِ في الحاشية: «لأنه أدلُّ على الأمرِ بِالْفَرَحِ».

قوله: (وقرئ: ﴿مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ بالياء والتاء): ابنُ عامرٍ: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء^(٤).

(١) أي: الجار والمجرور ﴿لَهُ﴾، و«الظرفُ اللَّغْوُ» أو «الظرفُ اللَّغْوِيُّ»: هو ما كان العاملُ فيه مذكوراً، نحو: زيدٌ حَصَلَ في الدارِ، ويُقابِلُهُ «الظرفُ المُسْتَقَرُّ»: وهو ما كان فيه العاملُ مُتقدِّراً، نحو: زيدٌ في الدارِ.

قاله العلامةُ الشريفةُ الجرجاني رحمه الله تعالى في «التعريفات» ص ١٤٣-١٤٤.

وانظر كلامَ المؤلفِ رحمه الله تعالى في هذا في مطلعِ سورةِ الأنبياء (١٠: ٢٨٢).

(٢) أي: بحرفِ الأمرِ، وهو لفظُ ابنِ جَنِّي في «المحتسب».

(٣) «المحتسب» لابنِ جَنِّي (١: ٣١٣-٣١٤).

(٤) انظر: «التيسير» ص ١٢٢، و«حجة القراءات» ص ٣٣٣، وعزاها الأخيرُ ليعقوب في روايةِ رويس عنه.

وعن أبي بن كعب: أن رسول الله ﷺ تلا: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾، فقال: «بكتاب الله والإسلام»، وقيل: فضله: الإسلام، ورحمته: ما وعدَّ عليه.

[﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَدَّبَكُمْ لَكُمْ أَمْرًا عَلَى اللَّهِ تَقَرُّونَ * وَمَا ظَنَّ الَّذِينَ يَفَكَّرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ٥٩-٦٠]

﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: أخبروني، و﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾: ﴿مَا﴾ في موضع النصب ب﴿أَنْزَلَ﴾ أو ب﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، في معنى: أخبروني، ﴿فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ أي: أنزله الله رزقاً حلالاً كُلَّهُ،

قوله: (فضله: الإسلام، ورحمته: ما وعدَّ عليه): فيه اعتزالٌ خفي؛ لأنَّ ما وعدَّ على الإسلام، وهو الثواب، فينبغي أن لا يكون فضلاً^(١).

قوله: ﴿مَا﴾ في موضع النصب ب﴿أَنْزَلَ﴾: هذا على أن تكون ﴿مَا﴾ استفهامية، لدلالة الكلام على الإنكار، أي: أي شيء أنزل الله من رزقٍ فبعضتموه، وقلتم: هذا حلالٌ وهذا حرام؟ والمنكر: إنزال ما هو سببٌ لتجزئتهم^(٢) الرزق، أي: ليس لأحد أن يحرم أو يجعل شيئاً من رزق^(٣) الله تعالى، لأنَّ ذلك مُحْتَضٌ بالله عزَّ وجلَّ.

وعلى أن تكون متعلقةً بالاستخبار تكون موصولة، ومن ثمَّ قال: «أخبروني».

قوله: (أي: أنزله الله رزقاً حلالاً كُلَّهُ): قال القاضي: ﴿لَكُمْ﴾ دلٌّ على أن المراد منه ما حلَّ، ولذلك وَبَّعَ على التبويض^(٤).

(١) أي: على قوله، يعني: أن الزمخشري يريدُ بكلامه هذا أن لا تكون إثابة الله العبدَ تفضلاً منه سبحانه وتعالى، تقريراً لعقيدته في وجوب الإثابة على الله تعالى.

(٢) في (ف): «لتحريمهم»، والمثبت من (ط).

(٣) من قوله: «فبعضتموه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

فَبَعْضُتُمُوهُ وَقُلْتُمْ: هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ، كَقَوْلِهِمْ: ﴿هَذِهِ أَنْعَمٌ وَحَرَّتْ حَجَرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَيَّ أَرْوَجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

﴿إِنَّ اللَّهَ أَدَبَ لَكُمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، و﴿قُلْ﴾ تَكْرِيْرٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَالْمَعْنَى: أَخْبِرُونِي: اللَّهُ أَدَبَ لَكُمْ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، فَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِإِذْنِهِ، أَمْ تَتَكَدَّبُونَ عَلَى اللَّهِ فِي نِسْبَةِ ذَلِكَ إِلَيْهِ؟ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ لِلإِنكَارِ، و﴿أَمْ﴾ مُنْقَطِعَةٌ، بِمَعْنَى: بَلْ أَنْفَرْتُمْ عَلَى اللَّهِ؛ تَقْرِيرًا لِلإِفْتِرَاءِ.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَدَبَ لَكُمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: أي: مفعوله على تأويل ما يُجَابُ عنه، وَمَنْ تَمَّ قَدَّرَ: «أَخْبِرُونِي: اللَّهُ أَدَبَ لَكُمْ»، وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَ^(١) فِي الْأَنْعَامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠]: «مُتَعَلِّقٌ الْاسْتِخْبَارِ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةَ، مَنْ تَدْعُونَ؟».

قوله: (وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ لِلإِنكَارِ، و﴿أَمْ﴾ مُنْقَطِعَةٌ): فالمعنى: أَنَّهُ تَعَالَى لِمَا اسْتِخْبَرَ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ، أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا يَأْذَنُ اللَّهُ بِهِ، بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَدَبَ لَكُمْ﴾، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفَتُّوْنَ﴾ تَقْرِيرًا لِلإِفْتِرَاءِ. وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْهَمْزَةَ - عَلَى الْأَوَّلِ - لِلإِسْتِخْبَارِ، و﴿أَمْ﴾ مُنْقَطِعَةٌ، قَالَ الْقَاضِي: «وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً بِ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾، و﴿قُلْ﴾ مُكْرَّرٌ لِلتَّوَكِيدِ»^(٢).

وقيل: لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿أَمْ﴾ مُنْقَطِعَةً، لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ وَاقِعٌ؛ الإِذْنُ مِنْهُ أَمْ الإِفْتِرَاءُ؟ وَهُوَ وَهْمٌ، لِأَنَّ الْإِسْتِخْبَارَ بِقَوْلِهِ: «أَخْبِرُونِي»، وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مَا أَدَبَ اللَّهُ لَهُمْ، وَأَنَّهُمْ مُفْتَرُونَ؛ لِلوَعِيدِ وَطَلَبِ الإِقْرَارِ مِنْهُمْ عَلَى الْكُذْبِ وَالإِفْتِرَاءِ وَالزَّمَامِ الْحُجَّةِ.

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنعام (٦: ٨٢).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

وكفى بهذه الآية زاجرةً زَجْرًا بليغاً عن التجوُّزِ فيما يُسألُ عنه مِنَ الأحكامِ،
وباعثةً على وجوبِ الاحتياطِ فيه، وأن لا يقولَ أحدٌ في شيءٍ: جائزٌ أو غيرُ جائزٍ؛ إلا
بعدَ إيقانٍ وإتقانٍ، ومن لم يُوقِنْ فليَتَّقِ اللهَ وليَصْمُتْ، وإلا فهو مُفْتَرٍ على اللهِ.

﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ منصوبٌ بالظَّنِّ، وهو ظنٌّ واقعٌ فيه، يعني: أي شيءٍ ظنُّ المُفْتَرينَ
في ذلك اليومِ ما يُصنَعُ بهم فيه؟ وهو يومُ الجزاءِ بالإحسانِ والإساءةِ، وهو وعيدٌ عظيمٌ
حيثُ أُبهِمَ أمرُهُ. وقرأ عيسى بنُ عُمَرَ: «وما ظنُّ» على لفظِ الفِعلِ. ومعناه: وأيُّ ظنُّ
ظنُّوا يومَ القيامةِ. وحيء به على لفظِ الماضي لأنه كائنٌ، فكأنَّ قد كان.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ حيثُ أنعمَ عليهم بالعقلِ، ورَحِمَهُم بالوحيِّ،
وتعليمِ الحلالِ والحرامِ، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ هذه النعمةُ، ولا يَتَّبِعُونَ ما
هُدُوا إليه.

قوله: (عن التَّجَوُّزِ): أي: التساهلِ والتسامحِ، وفي الحديث: «كَانَ مِنْ خُلُقِهِ الْجَوَازُ»^(١)،
ذَكَرَهُ فِي «النَّهَائَةِ».

قوله: (ما يُصنَعُ بهم): قيل: «ما» موصولة، وهي مفعولٌ به لِـ«ظنُّ المُفْتَرينَ»، فحذِفَ
للإبهامِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «أُبهِمَ أمرُهُ».

قوله: (حيثُ أنعمَ عليهم بالعقلِ، ورَحِمَهُم بالوحيِّ): وقلت: سياقُ الكلامِ في الوحيِّ، لأنه
تعالى لِمَا عَمَّ الخطابُ بقوله: ﴿وَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكْمُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشَقَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾
[يونس: ٥٧]، وفيهمُ المؤمنُ والكافرُ، ومنَّ عليهم بإتزالِ الكتابِ الجامعِ لتلك الصِّفاتِ، أمرٌ

(١) أخرج مسلم في «صحيحه» (١٥٦٠) عن حذيفة رضي الله عنه قال: «أتى الله بعبدٍ من عباده، أتاه الله
ملاً، فقال له: ماذا عملتَ في الدنيا؟ قال: يا رب، أتيتني مالك، فكننتُ أبايعُ الناسِ، وكان من خُلُقِي
الجوازِ، فكننتُ أتيسرُ على المؤيسرِ، وأنظِرُ المُعيسرِ، فقال الله: أنا أحقُّ بذا منك، تجاوزوا عن عبدِي»،
فقال عُقبَةُ بنُ عامر الجهنِّي وأبو مسعود الأنصاري: هكذا سمعناه من في رسولِ الله ﷺ.

[﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ ٦١]

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ ﴾: «ما» نافية، والخطابُ لرسولِ الله ﷺ، والشأن: الأمر، وأصله الهمز؛ بمعنى: القصد، من: شَأْنُ شَأْنِهِ: إذا قَصَدَتْ قَصْدَهُ.

والضَّمِيرُ فِي ﴿ مِنْهُ ﴾ للشأن، لأنَّ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ شَأْنٌ مِنْ شَأْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بل هو مُعْظَمُ شَأْنِهِ، أو للتنزيل، كأنه قيل: وما تَتْلُو مِنَ التَّنْزِيلِ مِنْ قُرْآنٍ، لأنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ قُرْآنٌ، والإضمارُ قَبْلَ الذِّكْرِ تَفْخِيمٌ لَهُ، أَوْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

حَبِيبِهِ بَأْنَ يُحَاطَبُ كَلَامًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ بِمَا يُنَاسِبُ حَالَهُ، قَالَ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ ﴾ [الآية [يونس: ٥٨]، أَي: هَذَا الْهُدَى وَالرَّحْمَةَ، وَقَالَ فِي حَقِّ الْكَافِرِينَ: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ الْآيَتِينَ، يَعْنِي: لَكُمْ هَذِهِ السَّمْعَةُ وَالرَّحْمَةُ لِمَا فِي الصُّدُورِ مِنَ الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ وَظَنُّ الْإِفْتِرَاءِ، بَلِ الْإِمْتِنَانُ بِقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ ﴾، حَيْثُ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْكِتَابِ الْجَامِعِ لِصِفَاتِ الْكِمَالِ.

ثُمَّ وَعَدَّ حَبِيبَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى تَبْلِيغِهِ، وَبِشَارَتِهِ، وَبِذَارَتِهِ لِلْفَرِيقَيْنِ، وَمُواظِمَتِهِ، وَمُواظِمَةِ أُمَّتِهِ لِتِلَاوَتِهِ، بِمَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصْفِ، حَيْثُ قَالَ: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ ﴾ [يونس: ٦١]، وَعَلَى هَذَا الضَّمِيرُ فِي ﴿ مِنْهُ ﴾ لِلتَّنْزِيلِ، وَلَا يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ، كَمَا سَيَجِيءُ فِي كَلَامِهِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ): أَي: الضَّمِيرُ فِي ﴿ مِنْهُ ﴾ اللَّهُ تَعَالَى، وَ«مِنْ» الْأُولَى: ابْتِدَائِيَّةٌ، وَالثَّانِيَّةُ: مَزِيدَةٌ^(١)، وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلشَّانِ: الْأُولَى: تَبْعِيضٌ، وَالثَّانِيَّةُ: بَيَانٌ؛ عَلَى تَقْدِيرٍ: وَمَا تَفْعَلُ

(١) زاد في (ح) هنا: «وعلى أن يكون الضمير للتنزيل: الأولى: ابتدائية، والثانية: مزيدة»، وسيأتي بنحوها في آخر الفقرة - لكن بجعل الثانية بيانية - ، ولا يستقيم إثباتها هنا وهنا، وما ذكره هناك من كون «ومن» الثانية بياناً: أظهر، ولذلك حذف هذه، وأثبت تلك، ثم رأيت العلامة الألويسي نقله في «روح المعاني» (١٤٣: ١١) عن المؤلف كما أثبتته، وكذا هو في (ط)، فله الحمد.

وما ﴿تَعْمَلُونَ﴾ أنتم جميعاً ﴿مِنْ عَمَلٍ﴾ أيَّ عَمَلٍ كان، ﴿إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾: شَاهِدِينَ رُقْبَاءَ نُحْصِي عَلَيْكُمْ، ﴿إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾: مِنْ: أَقَاصٍ فِي الْأَمْرِ: إِذَا انْدَقَعَ فِيهِ. ﴿وَمَا يَعْزُبُ﴾ قُرَيْئٌ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ: وَمَا يَبْعُدُ وَمَا يَغِيبُ، وَمِنْهُ: الرَّوْضُ الْعَازِبُ، ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ الْقِرَاءَةُ بِالنُّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَالْوَجْهُ: النَّصْبُ عَلَى نَفْيِ الْجِنْسِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ؛

مِنْ هَذِهِ الشُّوْنِ التَّلَاوَةِ، وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلتَّنْزِيلِ: الْأُولَى: ابْتِدَاءً، وَالثَّانِيَةَ: بَيَانًا. أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿مِنْ﴾ الثَّانِيَةَ: مَزِيدَةً، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿مِنْهُ﴾ لِلشَّانِ، أَي: مِنْ أَجْلِهِ^(١).
قَوْلُهُ: (الْقِرَاءَةُ بِالنُّصْبِ وَالرَّفْعِ): حَمَزَةٌ: بِرَفْعِ الرَّاءِ فِي «أَصْغَرَ» وَ«أَكْبَرَ»، وَالْبَاقُونَ: بِفَتْحِهِمَا^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالْوَجْهُ: النَّصْبُ عَلَى نَفْيِ الْجِنْسِ): قِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْمًا لَمْ يَلَا النَّفْيَ الْجِنْسَ لَكَانَ الْوَاجِبُ النَّصْبُ^(٣)، لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ لِلْمُضَافِ^(٤)، عَلَى نَحْوِ: لَا خَيْرَ مِنْهُ قَائِمٌ، وَلَمْ يَذْكَرْ أَحَدٌ إِلَّا الْفَتْحَ، قَالَ الرَّجَّاجُ هَاهُنَا فِي سَبَابِ^(٥): «إِنَّهُ فِي مَوْضِعِ حَفْضٍ، إِلَّا أَنَّهُ فُتِحَ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ». وَقَالَ الْقَاضِي: ﴿وَلَا أَصْغَرَ﴾ إِلَى آخِرِهِ: كَلَامٌ بِرَأْسِهِ مُقَرَّرٌ لِمَا قَبْلَهُ،

= وَهَذِهِ الْفَقْرَةُ جَاءَتْ فِي (ف) كَمَا يَلِي: «أَي: الضَّمِيرُ فِي ﴿مِنْهُ﴾ اللَّهُ تَعَالَى، وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلشَّانِ: الْأُولَى تَبْعِيضًا، وَالثَّانِيَةَ: مَزِيدَةً، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿مِنْهُ﴾ لِلشَّانِ، أَي: مِنْ أَجْلِهِ». وَفِيهِ سَقَطَ فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعَ.
(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٩).

(٢) انظر: «التيسير» ص ١٢٣، و«حجة القراءات» ص ٣٣٤.

(٣) النَّصْبُ - فِي قَوْلِ الزَّمخَشَرِيِّ السَّالِفِ: «الْوَجْهُ النَّصْبُ» - بِمَعْنَى: الْفَتْحِ، أَمَا النَّصْبُ فِي قَوْلِ الْمُعْتَرِضِ هُنَا: «لَكَانَ الْوَاجِبُ النَّصْبُ»، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الْإِعْرَابِ بِالنُّصْبِ، أَي: أَنْ يُنَوَّنَ بِتَنْوِينِ الْفَتْحِ، لَا الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ.

(٤) أَي: مُشَابِهٍ لِلْمُضَافِ.

(٥) أَي: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِيمٌ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٣]. وَانظُرْ: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٦)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي عِنْدَهُ.

ليكونَ كلاماً برأسه، وفي العطفِ على محلٍّ ﴿مِنْ مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾.....

﴿لَا﴾ نافية، و﴿أَصْغَرَ﴾ اسمها، و﴿مِنْ﴾ عطفٌ على لفظِ ﴿مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾، وجُعِلَ الفتحُ بدلَ الكسْرِ لامتناعِ الصَّرْفِ^(١).

قوله: (وفي العطفِ على محلٍّ ﴿مِنْ مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾)، يعني: إذا قرئَ «أصغرُ» مرفوعاً عطفاً على محلٍّ ﴿مِنْ مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾^(٢) أو على لفظِ ﴿مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾^(٣)، فتحمأ في موضعِ الجر، لأنَّ «أصغرَ» و﴿أَكْبَرَ﴾ لا ينصِرُ فان؛ للزومِ الصِّفَةِ ووزنِ الفعل، (إشكال) لِمَا يُؤدِّي على التقديرين، إلا أن يُقال: لا يعزُبُ عنه شيءٌ إلا في كتاب، تقريره: هو أن الكتابَ المبين: إما اللوحُ المحفوظُ أو علمه، كما فسَّره في الأنعام^(٤)، فعلى الأول: لا يعزُبُ عنه شيءٌ قطُّ إلا ما في اللوح، فإنه يعزُبُ عنه، وعلى الثاني: لا يعزُبُ عن ذاته شيءٌ إلا ما في علمه، فإنه يعزُبُ، وهو مُشكِل.

ولك أن تقول: إذا جُعِلَ الاستثناءُ من بابِ قوله تعالى: ﴿لَا يَدْرُقُونَ فِيهَا أَلْمُوتَ إِلَّا أَلْمُوتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] لا يبقى الإشكال، المعنى: لا يبعُدُ عنه شيءٌ قطُّ، لا الصَّغِيرُ ولا الكبير، إلا ما في اللوح أو في علمه، إن عدَّ ذلك من العزوبِ فهو العزوب، ومعلومٌ أنه ليس من العزوبِ قطعاً، فإذن لا يعزُبُ عنه شيءٌ قط.

وفي «الكواشي»: معنى «لا يعزُب»: لا يبيِّن ولا يصدر، أي: لم يصدر عن الله شيءٌ بعدَ خلقه له إلا وهو في اللوح، أو الاستثناءُ منقطع^(٥)، المعنى: لا يعزُبُ عن ربِّك شيءٌ، لكنَّ جميعَ الأشياءِ ثابتٌ في كتابٍ مُبين.

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٠٦).

(٢) من قوله: «وجُعِلَ الفتحُ بدلَ الكسْرِ» إلى هنا، سقط من (ف).

(٣) في (ح): «على محلٍّ ﴿مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أو على لفظِ: ﴿مِنْ مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾»، وهو مقلوب، وفي (ط): «على محلٍّ ﴿مِنْ مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أو على لفظِ ﴿مِنْ مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾»، ولا يستقيم، والمُتَّبِعُ من «الكشاف».

(٤) في تفسير الآية ٥٩ منها (٦: ١١٦).

(٥) في (ط): «والاستثناءُ منقطع»، والمُتَّبِعُ من (ح) و(ف).

أو على لفظ: ﴿مَثَقَالِ ذَرَّةٍ﴾؛ فَتَحَا فِي مَوْضِعِ الْجَزِّ لَامِتِياعِ الصَّرْفِ: إشكال، لأنَّ قولك: «لا يعزُبُ عنه شيءٌ إلا في كتابٍ مُشكِلٍ».

فإن قلت: لم قُدِّمَتِ «الأرض» على «السماء»، بخلافِ قولِهِ في سُورَةِ سبأ: ﴿عَلِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]؟ قلتُ: حَقُّ السَّاءِ أَنْ تُقَدَّمَ عَلَى الْأَرْضِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ شَهَادَتَهُ عَلَى شُؤْنِ أَهْلِ الْأَرْضِ وَأَحْوَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ، وَوَصَلَ بِذَلِكَ قَوْلَهُ: «لا يعزُبُ عنه»، لَاءَمَ ذَلِكَ أَنْ قَدَّمَ الْأَرْضَ عَلَى السَّمَاءِ،

وعن الراغب: «العازب: المتباعدُ في طلبِ الكَلَالِ عن أهله، يُقال: رجلٌ عَزَبَ، وامرأةٌ عَزَبَةٌ، وَعَزَبَ عَنْهُ حِلْمُهُ»^(١).

قوله: (لَمَّا ذَكَرَ شَهَادَتَهُ عَلَى شُؤْنِ أَهْلِ الْأَرْضِ وَأَحْوَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ) إلى قوله: (لَاءَمَ ذَلِكَ أَنْ قَدَّمَ الْأَرْضَ عَلَى السَّمَاءِ): يُرِيدُ: أَنَّ فِي الْآيَةِ التَّرَقِّيَّ مِنَ الْأَهْوَنِ إِلَى الْأَغْلَظِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَذَلِكَ أَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ مِنْ ابْتِدَاءِ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلكُمْ عَمَلِكُمْ أَنْتُمْ رَبِّيعُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١] إِلَى هَاهُنَا، فِي تَقْيِيحِ أَعْمَالِ الْكُفْرَةِ، وَتَسْلِيَةِ الرَّسُولِ ﷺ مِمَّا بَلَا^(٢) مِنْ مُقَاسَاةِ الْقَوْمِ وَطَعْنِهِمْ فِي الدِّينِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ هَذَا: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْآيَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، وَكَانَ الْإِهْتِمَامُ بِشُمُولِ الْعِلْمِ وَالْإِحَاطَةِ النَّامِيَةِ لِيَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ بِجَزَاءِ الْأَعْمَالِ، أَوْجَبَ التَّرَقِّيَّ^(٣) مِنَ الْأَهْوَنِ إِلَى الْأَغْلَظِ.

ألا ترى كيف بدأ الخطاب مع حبيبه بخاصة نفسه، وقال: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾، ثم نثى بها هو أعم خطاباً ومعلوماً، وقال: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾، ثم رجع إلى

(١) مفردات القرآن ص ٥٦٤.

(٢) أي: جرَّب.

(٣) الجملة الفعلية «أوجب الترقى»، في محل رفع خبر «أن» في قوله: «أن سياق الكلام»، والتقدير: «أن سياق الكلام موجب الترقى».

على أن العطف بالواو حكمه حكمُ التثنية.

[﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ * لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَبْدِيلُ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ٦٢-٦٤]

يُخاطَبُ نَفْسِهِ وَعَمَّ الْمَعْلُومَاتِ بِأَسْرِهَا مُسَلِّيًا لَهُ، وَلِذَلِكَ خَصَّ لَفْظَ «الرَّبِّ» (١)، فَكَمَا رُوِيَ التَّرْقِي فِي ذَلِكَ نَاسَبَ أَنْ يُرَاعَى فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَعْمَالِ.

وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا أُجْرِيَ الْكَلَامُ فِي سَبَابِ (٢) لِإثباتِ مُطْلَقِ الْحَمْدِ لِلَّهِ تَعَالَى، أُجْرِيَ ذِكْرُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ عَلَى الظَّاهِرِ (٣)، وَلَمَّا قَيَّدَ الْحَمْدَ فِي الْآخِرَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ [سبأ: ١] قَدَّمَ الْأَرْضَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢] عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ، لِأَنَّ الْحَمْدَ فِي الْآخِرَةِ (٤) مَسْبُوقٌ بِوُجُودِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِلْحَامِدِ، ﴿وَمَا إِخْرُ دَعْوَتُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٤]، وَلَمَّا رَدَّ عَلَى مُنْكَرِي الْحَشْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ﴾ [سبأ: ٣]، بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَأَتَيْنَنَّكُمْ عَلَيْهِ الْعِقَابُ﴾ [سبأ: ٣] إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ، عَادَ إِلَى الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ إِثْبَاتِ الْعِلْمِ الشَّامِلِ مُجَرَّدُ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ.

قَوْلِهِ: (حُكْمُهُ حُكْمُ التَّثْنِيَةِ): وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَزَيْدٌ، وَقَوْلَكَ: جَاءَنِي الزَّيْدَانِ، سَوَاءٌ، كَمَا أَنَّ التَّثْنِيَةَ تُفِيدُ الْجَمْعِيَّةَ، فَكَذَلِكَ الْعَطْفُ.

- (١) أَي: خَصَّهُ بِالذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: «عَنِ اللَّهِ».
- (٢) أَي: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهِ الْعِقَابُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].
- (٣) أَي: بِتَقْدِيمِ السَّمَاوَاتِ عَلَى الْأَرْضِ.
- (٤) مِنْ قَوْلِهِ: «بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ح).

﴿أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾: الذين يَتَوَلَّوْنَهُ بالطاعة وَيَتَوَلَّاهُمْ بالكرامة، وقد فُسرَ ذلك في قوله:
﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ فهو تَوَلَّاهُمْ إياه،

قوله: (يَتَوَلَّوْنَهُ بالطاعة وَيَتَوَلَّاهُمْ بالكرامة): بيان لِرُوحِهِ نِسْبَةِ الْوِلَايَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْأَوْلِيَاءَ لِلَّهِ﴾ وَلَايَةِ اللَّهِ وَوِلَايَةِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ النَّسَبِيَّةِ، فَاعْتَبَرَ الْوِلَايَةَ مِنْ جَانِبِ الْعَبْدِ بِالطَّاعَةِ، وَمِنْ جَانِبِ اللَّهِ بِالكَرَامَةِ، وَجَعَلَ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا التَّوَلَّى؛ فِرَاراً مِنْ تَفْسِيرِ الْوِلَايَةِ بِالْمَحَبَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤].

فإذا حُمِلَ الْوَلِيُّ عَلَى الْمُحِبِّ أَمِنْ مِنَ التَّكْلِيفِ الَّذِي ذَكَرَهُ (١)، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ صِفَةً وَارِدَةً عَلَى الْمَدْحِ بِتَقْدِيرِ: اذْكَرْ، أَوْ: هُمْ، لَا الْكَشْفِ كَمَا قَالَ (٢)، لِيَسْلَمَ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالْخَبَرِ، وَلِيَتَبَيَّنَ لَهُمْ بِهَا مَا يُنَاسِبُهَا مِنَ الْبِشَارَةِ فِي الدَّارَيْنِ، كَمَا نُفِيَّ عَنْهُمْ عِنْدَ ذِكْرِ الْوِلَايَةِ خَوْفُ الْأَجْلِ وَحُزْنُ الْعَاجِلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَجْلِ، وَلَا هُمْ يَجْزَنُونَ فِي الْعَاجِلِ؛ لَكُنَّ اللَّهُ وَلِيَاءَهُمْ، وَهُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ، وَهُمْ الْبُشْرَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ لَكُنَّ هُمْ مَوْصُوفِينَ بِالْإِيْمَانِ وَالتَّقْوَى.

فَيَنْطَبِقُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ عَلَى مَا أوردَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْجَمُوحِ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَنْ اللَّهِ: «أَوْلِيَائِي مِنْ عِبَادِي، وَأَحِبَّائِي مِنْ خَلْقِي: الَّذِينَ يُذَكَّرُونَ بِذِكْرِي، وَأَذَكَّرُ بِذِكْرِهِمْ»، فَإِنَّهُ صُرحَ فِيهِ بِذِكْرِ الْمَحَبَّةِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ (٤): «يُذَكَّرُ اللَّهُ بِرُؤْيَتِهِمْ»؛ لِيُحْتَاجَ إِلَى تَفْسِيرِهِ بِالسَّمْتِ وَالْهَيْئَةِ، وَأَنْ يُقَالَ: مَنْ نَظَرَ إِلَى سِيْمَاهُمْ رَأَى أَثَرَ طَاعَتِهِمْ إِيَّايَ فَيَذَكَّرُنِي.

(١) وهو ما سبق من جعله التولي هو القدر المشترك من طاعة العبد لربه، وإكرام ربه له.

(٢) أي: وليست صفة واردة على الكشف، كما قال الزمخشري. يُريدُ بالكشف: أنها تُفسَّرُ الموصوفَ وتكشفُ عنه.

(٣) برقم (١٥٥٤٩).

(٤) أي: الزمخشري.

﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ فهو تَوَلَّيَهُ إياهم. وعن سعيد بن جبير: أن رسول الله ﷺ سئل: «مَنْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ؟ فقال: هُمُ الَّذِينَ يُذَكِّرُ اللَّهُ بِرُؤْيَتِهِمْ»، يعني: السَّمْتِ والهيئة. وعن ابن عباس رضي الله عنه: الإخباتُ والسَّكينة.

وقيل: هُمُ الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ. وعن عُمَرَ رضي الله عنه: سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ عِبَاداً مَا هُمْ بِأَنْبِيَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ، يَغِطُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِمَكَانِهِمْ مِنَ اللَّهِ». قالوا: يا رسول الله، خَبِرْنَا مَنْ هُمْ، وما أعمالهم؟ فلعَلْنَا نُحِبُّهُمْ، قال: «هُمُ قَوْمٌ تَحَابُّوا فِي اللَّهِ عَلَىٰ غَيْرِ أَرْحَامٍ بَيْنَهُمْ،.....»

النهاية: «في حديثِ عُمَرَ رضي الله عنه: «فَيَنْظُرُونَ إِلَى سَمْتِهِ وَهَدْيِهِ»: أي: حُسْنِ هَيْئَتِهِ وَمَنْظَرِهِ فِي الدُّنْيَا، وَلَيْسَ مِنَ الْحُسْنِ وَالْجَمَالِ، وَقِيلَ: هُوَ مِنَ السَّمْتِ: الطَّرِيقِ، يُقَالُ: الزَّمَّ هَذَا السَّمْتُ».

قوله: (الإخباتُ والسَّكينة)، النهاية: «في الدُّعَاءِ: «اجْعَلْنِي لَكَ مُحِبًّا»^(١)، أي: خَاشِعاً مُطِيعاً، وَالْإِخْبَاتُ: التَّوَاضُّعُ وَالخُشُوعُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْخَبْتِ: الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ».

قوله: (وعن عُمَرَ رضي الله عنه: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ) الحديث: رواه أبو داود^(٢) مع تغيير سير. فإن قلت: ظاهِرُ الْحَدِيثِ يُؤْهِمُ فَضْلَهُمْ عَلَى مَنْ يَغِطُهُمْ^(٣)؟ والجواب: أَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ حِينَ يَتَجَلَّى اللَّهُ بِعَظَمَتِهِ عَلَى أَهْلِ الْعَرَصَاتِ^(٤)، يَدُلُّ عَلَيْهِ: «لَا يَخَافُونَ إِذَا خَافَ النَّاسُ، وَلَا يَجَزُّونَ إِذَا حَزَنَ النَّاسُ».

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٠)، والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٣٠) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في «سننه» برقم (٣٥٢٧).

(٣) وهم الأنبياء والشهداء ينص الحديث، مع أنهم أفضل منهم، وأعلى درجة منهم.

(٤) العَرَصَات: جمع عَرَصَة، وهي كُلُّ مَوْضِعٍ وَاسِعٍ لَا بِنَاءَ فِيهِ. قاله ابن الأثير في «النهاية» (٣: ٢٠٨)، مادة (عرص).

ولا أموال يتعاطونها، فوالله إنَّ وُجوههم لثُور، وإنهم لعلیٰ منابرٍ من نُور، لا يخافون إذا خاف الناس، ولا يجزون إذا حزن الناس»، ثم قرأ الآية.

﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ نصبٌ أو رفع؛ على المدح أو على وصف الأولياء، أو على الابتداء والخبر: ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى ﴾.

وما روينا عن معاذ بن جبل قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قال الله عزَّ وجلَّ: المتحابون بجلالِ الله يكونون يومَ القيامة على منابرٍ من نُور، يَغِيظُهُم أهلُ الجَمْعِ». أخرجه رزين^(١).

وعن مسلمٍ ومالك^(٢) عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالى يومَ القيامة: أين المتحابون بجلالي؟ اليومَ أُظهِمُ في ظلي يومَ لا ظلَّ إلا ظلي»، فإذا الأنبياءُ والشهداءُ مُسْتَعْلُونَ بما يَهْمُهُم من أمرِ الشفاعةِ والأمة.

ولا يبعدُ أن يكونَ قد خصَّصَهُم وحدَهُم في هذه الحالةِ بتلك الكرامة، ولا يلزمُ منه فضلُهُم على أولئك في غيرها من الكرامات، وفي سائرِ الحالاتِ والأوقات.

النهاية: «الغبط: حسدٌ خاص، يُقال: غبَطْتُ الرَّجُلَ أَعْطَيْتُهُ غَبَطًا: إذا اشتَهَيْتَ أن يكونَ لكِ مثْلُ ما له، وأن يدومَ عليه ما هو له. والحسد: إذا اشتَهَيْتَ أن يكونَ لكِ مثْلُ ما له، وأن يزولَ عنه ما هو فيه».

قوله: (نصبٌ أو رفع): فالنصب: إما بتقدير: أعني، أو على الوصف^(٣). والرفع: إما بتقدير: هم، أو على الابتداء، والخبر: ﴿ لَهُمُ ﴾، ففيه^(٤) لفٌّ ونشْرٌ.

(١) وأخرجه الترمذي (٢٣٩٠) بلفظ: «يَغِيظُهُم النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ».

(٢) مسلم في «صحيحه» (٢٥٦٦)، ومالك في «موطئه» (١٧٠٨)، إلى قوله: «إلا ظلي».

ولم أقف على سائره فيما تيسر لي من مصادر، والله تعالى أعلم.

(٣) أي: على أن يكونَ قوله: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ صفةً لقوله: ﴿ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾، فيكونُ منصوباً.

(٤) أي: في عبارة الزمخشري.

والبُشْرَى فِي الدُّنْيَا: مَا بَشَّرَ اللَّهُ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ فِي غَيْرِ مَكَانٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَعَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ»، وَعَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ذَهَبَتِ النَّبُوءَةُ وَبَقِيَتِ الْمُبَشِّرَاتُ». وَقِيلَ: هِيَ حُبَّةُ النَّاسِ لَهُ وَالذِّكْرُ الْحَسَنُ، وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الرَّجُلُ يَعْمَلُ الْعَمَلَ لِلَّهِ، وَيُحِبُّهُ النَّاسُ، فَقَالَ: «تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ»، وَعَنْ عَطَاءٍ: لَهُمُ الْبُشْرَى عِنْدَ الْمَوْتِ؛ تَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ بِالرَّحْمَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠]، وَأَمَّا الْبُشْرَى فِي الْآخِرَةِ: فَتَلْقَى الْمَلَائِكَةُ إِيَّاهُمْ مُسَلِّمِينَ مُبَشِّرِينَ بِالْفَوْزِ وَالْكَرَامَةِ، وَمَا يَرَوْنَ مِنْ بِيَاضٍ وَجُوهِهِمْ، وَإِعْطَاءِ الصَّحَافِ بِأَيْمَانِهِمْ، وَمَا يَقْرَءُونَ مِنْهَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْبِشَارَاتِ.

﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾: لَا تَغْيِيرَ لِأَقْوَالِهِ، وَلَا إِخْلَافَ لِمَوَاعِيدِهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿مَا يَبْدُلُ الْقَوْلَ لَدَى﴾ [ق: ٢٩]، وَ﴿ذَلِكَ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى كَوْنِهِمْ مُبَشِّرِينَ فِي الدَّارَيْنِ، وَكِلْتَا الْجَمَلَتَيْنِ اعْتِرَاضٌ.

قَوْلُهُ: (هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ) الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالتِّرْمِذِيُّ^(١) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَكِلْتَا الْجَمَلَتَيْنِ اعْتِرَاضٌ): أَمَّا الْأُولَى: فَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾، إِذْ مَعْنَاهُ: لَا إِخْلَافَ لِمَوَاعِيدِهِ، فَيَكُونُ مُؤَكِّدًا لِمَعْنَى الْوَعْدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: فَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾، إِذْ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْبِشَارَةَ فِي الدَّارَيْنِ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ، فَيَكُونُ مُؤَكِّدًا لِهَذَا الْمَعْنَى، وَلَوْ جُعِلَتِ الْأُولَى مُعْتَرِضَةً، وَالثَّانِيَةُ تَذْيِيلًا لِلْمُعْتَرِضِ وَالْمُعْتَرِضِ فِيهِ وَمُؤَكِّدَةٌ لَهَا: كَانَ أَحْسَنَ.

(١) أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٧٥١٠) وَ(٢٧٥٢٠) وَ(٢٧٥٢٦) وَ(٢٧٥٥٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (٢٢٧٣) وَ(٣١٠٦).

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٧٩) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٧٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٩٨) مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [٦٥]

﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ ﴾ وقرئ: «ولا يحزنك»؛ من: أحزنه، ﴿قَوْلُهُمْ﴾: تكذيبهم لك، وتهديدهم، وتشاورهم في تدبير هلاكك وإبطال أمرك، وسائر ما يتكلمون به في شأنك، ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ﴾ استئناف بمعنى التعليل، كأنه قيل: ما لي لا أحزن؟ فقيل: إن العزة لله جميعاً، أي: إن الغلبة والقهر في ملكة الله جميعاً، لا يملك أحد شيئاً منها، لا هم ولا غيرهم، فهو يغلبهم وينصرك عليهم، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَحْلَبَنَّكَ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١].

وقرأ أبو حيوة: «أن العزة» بالفتح؛ بمعنى: لأن العزة؛ على صريح التعليل، ومن جعله بدلاً من ﴿قَوْلُهُمْ﴾ ثم أنكره: فالمنكر هو تحريكه، لا ما أنكر من القراءة به. ﴿هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾: يسمع ما يقولون، ويعلم ما يدبرون ويعزمون عليه، وهو مكافئهم بذلك.

﴿ الْآيَاتِ لِلَّهِ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ
مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [٦٦]

قوله: (ومن جعله بدلاً من ﴿قَوْلُهُمْ﴾): قيل: هو قتيبة بن مسلم؛ جعل «أن العزة» - بفتح «أن» - بدلاً من قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُمْ﴾، ثم أنكره بأن قال: «هذا يؤدي إلى أن يقال: فلا يحزنك أن العزة لله جميعاً، وهو فاسد»، فالمنكر تحريكه^(١) حيث جعله بدلاً، ولم يجعله تعليلاً على حذف حرف العلة، كما قررناه، وحين جعله بدلاً لم يجعله من قبيل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهيراً للكافرين... وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ﴾ [القصص: ٨٦، ٨٩]، ومثله في سورة يس^(٢)، فيكون للتهديج والإلهاب والتعريض بالغير.

(١) في الأصول الخطية: «تخرجه» أو «يخرجه» حيث لم ينقط الحرف الأول، والمثبت من «الكشاف».

(٢) يعني: قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦].

﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾: يعني العقلاء المميزين، وهم الملائكة والشقلاء، وإنما خصهم ليؤذن أن هؤلاء إذا كانوا له وفي ملكته فهم عبيد كلهم، وهو سبحانه وتعالى ربهم، ولا يصلح أحد منهم للرؤيية، ولا أن يكون شريكاً له فيها، فما وراءهم مما لا يعقل أحق أن لا يكون له ندأً وشريكاً، وليدل على أن من اتخذ غيره رباً من ملك أو إنسي، فضلاً عن صنم أو غير ذلك، فهو مبطل تابع لِمَا أَدَّى إليه التقليد وترك النظر.

ومعنى: وما يتبعون شركاء: أي: وما يتبعون حقيقة الشركاء وإن كانوا يُسمونها شركاء، لأن شراكة الله في الرُبيية محال، ﴿إِن يَدْعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ أنها شركاء، ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: يحزرون ويُقدرون أن تكون شركاء تقديراً باطلاً.

ويجوز أن يكون ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ في معنى الاستفهام، يعني: وأي شيء يتبعون، و﴿شركاء﴾ نصب على هذا بـ﴿يدعون﴾، وعلى الأول بـ﴿يتبع﴾، وكان حقه: وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء شركاء، فاقترص على أحدهما للدلالة.

قوله: (وكان حقه): أي: على التقدير الأول^(١)، لأنه لا بد لقوله: ﴿يدعون﴾ من مفعول، فإذا كان ﴿شركاء﴾ مفعولاً لقوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ فيقدر له أيضاً آخر مثله، المعنى على هذا: من في السماوات ومن في الأرض مملوك لله ومُخصَّص به، لا شريك له فيها أحد، وهؤلاء ما يتبعون شركاء، وإن سموه شركاء.

والمعنى على الثاني^(٢): كُلمن في السماوات ومن في الأرض من الملائكة والثقلين مملوكون له، أي شيء هذا الذي يتبعه هؤلاء الذين يدعونه شركاء من دون الله؟ أي: ما مقداره؟ يعني: ما يتبعونه ليس بشيء.

(١) وهو: أن تكون «ما» - في قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾ - نافية.

(٢) وهو: أن تكون «ما» استفهامية.

ويجوزُ أن تكونَ «ما» موصولةً معطوفةً على ﴿مَنْ﴾، كأنه قيل: والله ما يتَّبِعُهُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ، أي: وله شُرَكَاءُؤُهُمْ.

وقرأ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه: «تَدْعُونَ» بالياء، ووجهه: أن يُجْمَلَ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ على الاستفهام، أي: وأيِّ شيءٍ يَتَّبِعُ الَّذِينَ تَدْعُوهُمْ شُرَكَاءَ مِنَ الملائكةِ والنبيين، يعني: أنهم يَتَّبِعُونَ اللهَ وَيُطِيعُونَهُ، فما لكم لا تَفْعَلُونَ مِثْلَ فِعْلِهِمْ؟ كقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].

ثم صرَّفَ الكلامَ عن الخطابِ إلى الغيبةِ، فقال: إن يَتَّبِعُ هؤلاءِ المُشركونَ إلا الظَّنَّ، ولا يَتَّبِعُونَ ما يَتَّبِعُ الملائكةُ والنبيونَ مِنَ الحقِّ.

والمعنى على الموصولة: لله مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ^(١)، وله شُرَكَاءُؤُهُمْ، أي: مُلْكُهُ ومملوكُهُ وتحتَ قَهْرِهِ.

والمعنى على قراءةِ علي رضي اللهُ عنه: أيُّ شيءٍ الذي يَتَّبِعُهُ الملائكةُ والمسيحُ وعُزَيْرٌ؟ هل تَعْرِفُونَهُ؟ وهو اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فما لكم لا تَتَّبِعُونَهُمْ وتَعْبُدُونَهُ؟! فيكونُ إلزاماً بعدُ برهان.

قوله: (ثم صرَّفَ الكلامَ عن الخطابِ): أي: في قراءةِ علي رضي اللهُ عنه: «الذين تدعون»^(٢)، إلى الغيبةِ في قوله: «إن يَتَّبِعُ هؤلاء»؛ نعيّاً عليهم سُوءَ صَنِيعِهِمْ إلى غيرِهِمْ، فيكونُ «ثم صرَّفَ» عطفاً على «أيُّ شيء» من حيثُ المعنى، أي: قال اللهُ تعالى مُحاطباً: أيُّ شيءٍ يَتَّبِعُ الَّذِينَ تَدْعُونَهُمْ شُرَكَاءَ، ثم صرَّفَ الكلامَ إلى الغيبةِ، وقوله بعد ذلك: «ثم نَبَّهَ على عَظِيمِ قُدْرَتِهِ» عطفٌ على قوله: «إنما خَصَّصَهُمْ» من حيثُ المعنى أيضاً، أي: إننا نَبَّهَ المُشركينَ خِطابُهُمْ بحرفِ التنبيهِ في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾، وَخَصَّ العُقلاءَ بِالذِّكْرِ لتلكِ النُّكْتَةِ، ثم بعدَ ذلك نَبَّهَهُمْ بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٦٧]؛ لِيُؤْذِنَ بأنَّ مَنْ يَكُونُ موصوفاً بهذه الصِّفَاتِ يَسْتَحِقُّ أن لا يُشْرَكَ بِهِ شيءٌ.

(١) من قوله: «من بين الملائكة والثقلين» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) تحرَّفَ في الأصول الخطية: «في قراءة علي: ان تدعون».

﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ

لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ [٦٧]

ثم نبه على عظيم قدرته ونعمته الشاملة لعباده التي يستحق بها أن يوحدوه بالعبادة، بأنه جعل لهم الليل مظلياً ليسكنوا فيه مما يقاسون في نهارهم من تعب التردد في المعاش، والنهار مضيئاً يبصرون فيه مطالب أرزاقهم ومكاسيهم، ﴿لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماع معتبر مذكور.

﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ

إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا أُنْقُلُوهُ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٦٨]

﴿سُبْحَانَهُ﴾ تنزيه له عن اتخاذ الولد، وتعجب من كلمتهم الحمقاء، ﴿هُوَ الْغَنِيُّ﴾ علة لنفي الولد، لأن ما يطلب به الولد من يلد، وما يطلبه له: السبب في كُله الحاجة، فمن الحاجة متغية عنه كان الولد عنه متغياً.

﴿لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ فهو مستغن بملكه لهم عن اتخاذ أحد منهم

ولدا، ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا﴾: ما عندكم من حجة بهذا القول،.....

قوله: (يبصرون فيه): إشارة إلى أن الإسناد في قوله: ﴿مُبْصِرًا﴾ مجاز، أي: أسنده إلى

النهار مُبالغة في إبصارهم الأشياء فيه، كقولك: نهاره صائم^(١).

قوله: (لأن ما يطلب به الولد من يلد، وما يطلبه له): يعني: الذي يطلب الوالد باستعانته

الولد - وهو الزوجة - والذي يطلب الوالد لأجله الولد^(٢) - وهو أن يكون ظهيراً له في حياته،

وخلفاً بعد مماته - السبب في كل ذلك الحاجة، والله سبحانه وتعالى هو الغني عن الحاجة. هذا

المعنى مأخوذ من قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ يَكُونُ لَهُ وِلْدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً

وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقد أشبنا القول فيه.

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتها من (ط).

(٢) وقع في لفظي «الولد» و«الوالد» في هذه الفقرة تحلل في (ح) و(ف)، والمثبت من (ط).

والبَاءُ حَقُّهَا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ﴾ عَلَى أَنْ يُجْعَلَ الْقَوْلُ مَكَانًا لِلسُّلْطَانِ، كَقَوْلِكَ: مَا عِنْدَكُمْ بِأَرْضِكُمْ مَوْز، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ عِنْدَكُمْ فِيمَا تَقُولُونَ سُلْطَانِ، ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ لَمَّا نَفَى عَنْهُمْ الْبُرْهَانَ جَعَلَهُمْ غَيْرَ عَالِمِينَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ لِقَائِلِهِ؛ فَذَلِكَ جَهْلٌ وَلَيْسَ بِعِلْمٍ.

[﴿قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ * مَتَّعَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُنذِقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ ٦٩-٧٠]

﴿يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ بِإِضَافَةِ الْوَلَدِ إِلَيْهِ، ﴿مَتَّعَ فِي الدُّنْيَا﴾ أَي: افْتِرَاؤُهُمْ هَذَا مُنْفَعَةٌ قَلِيلَةٌ فِي الدُّنْيَا، وَذَلِكَ حَيْثُ يُقِيمُونَ رِئَاسَتَهُمْ فِي الْكُفْرِ وَمُنَاصِبَتِهِمْ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّظَاهُرِ بِهِ، ثُمَّ يَلْقَوْنَ الشَّقَاءَ الْمُوَبَّدَ بَعْدَهُ.

[﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ نَارًا تُوقِئُ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكِيرِي بِبَيِّنَاتٍ اللَّهُ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُون﴾ * فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجِرْتُمْ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأَمِرتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ * فَكَذَّبُوهُ فَجَبْنْتَهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلْقًا وَأَعْرَفْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُذْذَرِينَ﴾ ٧١-٧٣]

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾: قِيلَ: قَوْلُهُ: ﴿سُلْطَانٍ﴾ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿إِنَّ﴾ نَافِيَةٌ، وَ﴿مَنْ﴾ زَائِدَةٌ، وَ﴿عِنْدَكُمْ﴾ الْخَبَرُ، وَ﴿بِهَذَا﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الظَّرْفِ الْعَائِدِ إِلَى ﴿سُلْطَانٍ﴾، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا عِنْدَكُمْ حُجَّةٌ حَاصِلَةٌ أَوْ وَاقِعَةٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ مَكَانًا وَمَحَلًّا لِلسُّلْطَانِ. وَهُوَ مُتَعَسِّفٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ الْفَضْلَ بَيْنَ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: ﴿مَنْ سُلْطَانٍ﴾ فَاعِلُ الظَّرْفِ، لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى النَّفْيِ، وَ﴿بِهَذَا﴾ ظَرْفٌ، وَالْبَاءُ بِمَعْنَى «فِي»، أَي: مَا حَصَلَ عِنْدَكُمْ فِي هَذَا سُلْطَانٍ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «﴿إِنَّ﴾ هَاهُنَا بِمَعْنَى «مَا» لَا غَيْرَ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَمُنَاصِبَتِهِمُ النَّبِيِّ بِالتَّظَاهُرِ بِهِ): أَي: مُعَادَاتِهِ ﷺ بِسَبَبِ التَّعَاوُنِ بِالْاِفْتِرَاءِ.

(١) «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٠).

﴿كَبُرَ عَلَيْكُمْ﴾: عَظُمَ عَلَيْكُمْ وَشَقَّ وَثَقُلَ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، وَيُقَالُ: تَعَاظَمَهُ الْأَمْرُ، ﴿مَقَامِي﴾: مَكَانِي، يَعْنِي: نَفْسَهُ، كَمَا تَقُولُ: فَعَلْتُ كَذَا لِمَكَانِ فُلَانٍ، وَفُلَانٌ ثَقِيلُ الظِّلِّ، وَمِنْهُ: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ [الرحمن: ٤٦]، بِمَعْنَى: خَافَ رَبَّهُ، أَوْ: قِيَامِي وَمُكْنِي بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ مُدَدًا طَوَالًا؛ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا، أَوْ: مَقَامِي وَتَذْكَيرِي، لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا وَعَظُوا الْجَمَاعَةَ قَامُوا عَلَى أَرْجُلِهِمْ يَعْظُونَ، لِيَكُونَ مَكَانُهُمْ بَيِّنًا، وَكَلَامُهُمْ مَسْمُوعًا، كَمَا يُحْكِي عَنْ عَيْسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ كَانَ يَعْظُ الْحَوَارِينَ قَائِمًا وَهُمْ قُعُودٌ.

﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ مِنْ: أَجْمَعَ الْأَمْرَ وَأَزَمَعَهُ: إِذَا نَوَاهُ وَعَزَمَ عَلَيْهِ، قَالَ:

هل أَعْدُونَ يوماً وأمرِي مُجْمَعٌ

قوله: (وفلانٌ ثَقِيلُ الظِّلِّ): كِنَايَةٌ عَنْ بُعْدِهِ عَنِ الْقُلُوبِ، وَتَنَافُرِ النُّفُوسِ عَنْهُ، يَعْنِي: إِذَا كَانَ الظِّلُّ الَّذِي هُوَ أَخْفُ الْأَشْيَاءِ عَلَى الْأَرْضِ ثَقِيلًا مِنْهُ، فَكَيْفَ بِنَفْسِهِ وَطَلَلِهِ^(١)، وَكُلُّ الْأَمْثَلِ^(٢) مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ الْإِبْرَائِيَّةِ.

قوله: (أو قِيَامِي وَمُكْنِي): يَعْنِي: الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿مَقَامِي﴾: إِمَّا الْمَكَانَ أَوْ الْمَصَدَرَ، فَإِنَّ كَانَ الْأَوَّلَ فَيَكُونُ كِنَايَةً عَنِ النَّفْسِ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: فِيمَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْمُكْنَتَ وَالسُّكُونَ مَجَازًا، فَقَوْلُهُ: «وَمُكْنِي»^(٣) عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ لـ«قِيَامِي»، وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ حَقِيقَةُ الْقِيَامِ، فَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا وَعَظُوا الْجَمَاعَةَ قَامُوا».

قوله: (هل أَعْدُونَ يوماً وأمرِي مُجْمَعٌ): أَوَّلُهُ:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ^(٤)

(١) أَي: شَخْصُهُ، قَالَ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ»، مَادَّةُ (طَلَلُ): «طَلَلْتُ كُلَّ شَيْءٍ: شَخْصُهُ».

(٢) يَعْنِي: الْأَمْثَالَ.

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «يَعْنِي: الْمُرَادُ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ف).

(٤) انْظُرْ: «الصَّحَاحَ» لِلْجَوْهَرِيِّ، مَادَّةُ (جَمَعُ)، وَ«لِسَانِ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ، مَادَّةُ (جَمَعُ) وَ(زَفِي).

والواو بمعنى «مع»، يعني: فأجمعوا أمركم مع شركائكم. وقرأ الحسن: «وشركاؤكم» بالرفع؛ عطفاً على الضمير المتصل، وجاز من غير تأكيد بالمنفصل؛ لقيام الفاصل مقامه لطول الكلام، كما تقول: اضرب زيدا وعمرو.

وقرئ: «فاجمعوا»؛ من الجمع، و«شركاءكم»؛ نصبٌ للعطف على المفعول، أو لأن الواو بمعنى «مع»، وفي قراءة أبي: «فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم».

فإن قلت: كيف جاز إسناد الإجماع إلى الشركاء؟ قلت: على وجه التهكم، كقوله: ﴿قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُون﴾ [الأعراف: ١٩٥].

فإن قلت: ما معنى الأمرين؛ أمرهم الذي يجمعونه، وأمرهم الذي لا يكون عليهم غمة؟ قلت: أما الأمر الأول: فالقصد إلى إهلاكه، يعني: فأجمعوا ما تريدون من إهلاكه، واحتشدوا فيه، وابدلوا وسعكم في كيدي، وإنما قال ذلك إظهاراً لقلته مبالاة، وثقته بما وعدّه ربّه من كلاءته وعصمته إياه، وأنهم لن يجدوا إليه سبيلاً.

وأما الثاني: ففيه وجهان: أحدهما: أن يراد مصاحبته لهم،

قوله: (فاجمعوا)؛ من الجمع): يُمكن أن يكون المراد: فاجمعوا ذوي الأمر منكم، أي: رؤساءكم ووجوهكم، كما قال تعالى: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ويجوز أن يكون المراد بالأمر: ما كانوا يجمعونه من كيدهم، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ آتُوا صَفًا﴾ [طه: ٦٤].

زعم أبو الحسن^(١): أن وصل الألف في ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ أكثر في كلامهم، وإنما يقطعون الألف إذا قالوا: على كذا^(٢) وكذا.

(١) يعني: الأخص.

(٢) قال ابن منظور في «لسان العرب»، مادة (جمع): «جمع أمره، وأجمعه، وأجمع عليه: عزّم عليه، كأنه جمع نفسه له»، وعليه فيكون مراد أبي الحسن: أن الأكثر أن يقال: جمع أمره، وأجمع على أمره، والأمر من الأول: أجمع - بهمزة وصل -، ومن الثاني: أجمع، بهمزة قطع.

وما كانوا فيه معه من الحال الشديدة عليهم المكروهة عندهم، يعني: ثم أهلكوني لثلاً يكون عيشكم بسبي غصّة، وحالكم عليكم غمّة، أي: غمّاً وهتماً، والغمّ والغمّة، كالكرب والكربة. والثاني: أن يراد به ما أريد بالأمر الأول، والغمّة: السترة؛ من: غمّه: إذا ستره. ومنها قوله عليه السلام: «ولا غمّة في فرائض الله»، أي: لا تُستر، ولكن يُجاهر بها، يعني: ولا يكن قصدكم إلى إهلاك مستوراً عليكم، ولكن مكشوفاً مشهوراً تُجاهرُوني به.

﴿ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ﴾ ذلك الأمر الذي تُريدون بي، أي: أدوا إليّ قطعه وتصحّيته، كقوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾ [الحجر: ٦٦]، أو: أدوا إليّ ما هو حقّ عليكم عندكم من هلاكي، كما يقضي الرجل غريمه، ﴿وَلَا تُنظِرُونَ﴾: ولا تُمهّلوني.

قوله: (والغمّ والغمّة كالكرب والكربة)، الراغب: «الغمّ: ستر الشيء، ومنه الغمام؛ لكونه ساتراً ل ضوء الشمس والقمر، والغمّي مثله، ومنه: غمّ الهلال، ويوم غمّ، ولبلة غمّة وغمّي، وغمّة الأمر، قال الله تعالى: ﴿لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾، أي: كربة، يقال: غمّ وغمّة؛ نحو: كرب وكربة، وناصية غمّاء: تستر الوجه»^(١).

قوله: (أن يراد به ما أريد بالأمر الأول): وهو ما تُريدون من إهلاكِي وبذل الوسع في كيدي، أي: لا يكن قصدكم إلى إهلاكِي مستوراً عليكم، لكن مكشوفاً، ف﴿ثُمَّ﴾ على هذا للتراخي في الرتبة، فإن المراد بالأمر الأول: القصد إلى إهلاكِي مطلقاً، وبالثاني: ذلك القصد مع قيد كونه مزيداً للغمّة والكرب، ففي الكلام ترقى من الأدنى إلى الأعلى، ومثله قول الحماسي:

ولا يكسِفُ الغمّاء إلا ابنُ حُرّة
يرى عمّات الموت ثم يزورها^(٢)

قوله: (أو: أدوا إليّ ما هو حقّ عليكم): يُريد: أن قوله: ﴿ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ﴾ مُضَمَّنٌ معني

(١) «مفردات القرآن» ص ٦١٣-٦١٤.

(٢) انظر: «دوان الحماسة» ص ١٣، ونسب لجعفر بن عتبة الحارثي.

وَقُرِي: «ثم أفضوا إلي» بالفاء؛ بمعنى: ثم انتهوا إلي بشرتكم. وقيل: هو من: أفضى الرجل: إذا حَرَجَ إلى الفضاء، أي: أصحروا به إلي وأبرزوه لي.

﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾: فإن أعرضتم عن تذكيري ونصيحتي، ﴿فَمَا سَأَلْتُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾: فما كان عندي ما يُفَرِّقُكُمْ عني وتتهموني لأجله من طمع في أموالكم، وطلب أجر على عِظَتِكُمْ، ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ وهو الثواب الذي يُثَبِّتُني به في الآخرة، أي: ما نَصَحْتُكُمْ إِلَّا لِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، لا لِغَرَضٍ مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا، ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ الذين لا يأخذون على تعليم الدين شيئاً، ولا يطلبون به دنياً.....

الأداء، ثم القضاء: إما بمعنى قَطَعَ الحُكْمَ وَبَيَّنَّه وتصحيحه، واستشهد له بقوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾، قال (١): «(قضى) عُدِّي بـ«إلى»، لأنه ضُمِّنَ معنى «أوحينا»، كأنه قيل: أوحينا إليك مَقْضِيًّا مَبْتُوتًا»، وإما بمعنى قضاء الدين، والمعنى: أدوا إلي ما هو حق عليكم عندهم، أي: في مُعْتَقِدِكُمْ، فعلى هذا فيه استعارة، ولهذا قال: «كما يقضي الرجل غريمه»، فكأنه كان في مُعْتَقِدِهِمْ أَنَّ إهْلَاكَ نُوحٍ كَالْحَقِّ الثَّابِتِ لِلرَّجُلِ عَلَى غَرِيمِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِيفَائِهِ.

قوله: (فإن أعرضتم عن تذكيري ونصيحتي): إنها أعاد ذَكَرَ «تذكيري» لِيُؤْذِنَ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ مُرْتَبِطٌ بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ تَوَلَّيْتُمْ لِأَنَّكُمْ صَجَرْتُمْ عَنِّي، وَشَقَّ عَلَيْكُمْ طَوْلُ مَقَامِي وَتَذْكَيرِي، فابْدُلُوا وَسَعَكُمْ فِي هَلَاكِي وَإِبْطَالِ كَيْدِي، لِيُظْهَرَ لَكُمْ أَنِّي مَا أُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا نُصَحَّكُمْ وَهَدَايَتَكُمْ، وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ، لَا أَنِي (٢) طَامِعٌ فِي أَمْوَالِكُمْ، وَأَطْلُبُ مِنْكُمْ أَجْرَ الْمَوْعِظَةِ، فَاعْلَمُوا وَأَيَقِنُوا أَنِّي مَا نَصَحْتُكُمْ إِلَّا لِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا لِغَرَضٍ مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا.

وهذا يُنبئُ (٣) أَنَّ نُوحًا مَا أَتَى بِهَذَا النُّوعِ مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا بَعْدَ مُرَاجَعَاتٍ طَوِيلَةٍ وَإِزْمَامِهِمُ الْحِجَّةَ، كَمَا قَالُوا: ﴿يَنْتُوخُ قَدْ جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، وَأَنَّهُ بَدَّلَ وَسَعَهُ فِي

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الحجر (٩: ٥٢).

(٢) تحرف في (ط) و(ح) إلى: «لاني».

(٣) تحرف في (ح) إلى: «نتي»، والمثبت من (ط) و(ف).

التذكير والنصح وإبلاغ ما يجب عليه^(١) أن يُبلِّغه، وأنَّ القومَ بَلَّغُوا الغايةَ في العناد، وإليه الإشارةُ بقوله: «فذكر أنَّ تَوَلَّيَهُمْ لم يَكُنْ عن تفریط منه».

فإن قلت: لِمَ خَصَّ المقامَ الأوَّلَ بالتوكُّل، والثاني بالإسلام؟ فنقول - على لسانِ العارفين، والعلِّم عند الله تعالى -: إنَّ مقامَ التسليم فوقَ مقامِ التوكُّل - وسيأتيكَ تصديقُه في قوله تعالى: ﴿فَمَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ بُعِيدَ هذا -، ولأنَّ التَوَكُّلَ: كِلَّةُ الأمرِ كُلِّهِ إلى مالِكِهِ، والتعويلُ على وَكَّالَتِهِ، ومن تَمَّ جعلَ اللهُ تعالى قوله: ﴿فَعَمَلِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ مُقدِّمةً للجزاء، وهو قوله: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيْكَ وَلَا تُنظِرُوا﴾ وبالغ فيه غايةَ المبالغة.

وقال المُصنِّفُ: «إنما قال ذلك إظهاراً لِقِلَّةِ مُبالاتِهِ، وثِقَتِهِ بما وَعَدَهُ رَبُّهُ مِنْ كِلايَتِهِ^(٢)»، والتسليم وتَرْكِ الأسبابِ التي تُراجِمُ العقولَ والأوهام. ومن تَمَّ ذِكْرُ قوله: ﴿وَأَمْرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، لقوله: ﴿فَمَا سَأَلْتُكَ مِنْ أَجْرٍ﴾.

قال العارفُ أبو [إسماعيل] عبد الله الأنصاري: «التَوَكُّلُ أصعَبُ المنازل، والتسليمُ أعلى الدَّرَجَاتِ»، وقال الأستاذُ أبو القاسمِ القشيري: «التَوَكُّلُ صِفةُ المؤمنِ، والتسليمُ صِفةُ الأولياء، والتفويضُ صِفةُ الموحِّدين. والتوكُّلُ صِفةُ الأنبياء، والتسليمُ صِفةُ إبراهيم - لقوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] -، والتفويضُ صِفةُ نبيِّنا مُحَمَّدٍ^(٣)، صلواتُ الله عليه وعليهم أجمعين، والله أعلم.

(١) من قوله: «طويلة والزمامم الحجة» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: حِفْظُهُ، يُقال: كَلَّاهُ اللهُ يَكَلِّؤُهُ كِلاةً: حِفْظُهُ، كما في «المصباح المنير» للفيومي، مادة (كلا).

(٣) «الرسالة القشيرية» ص ١٦٧، نقلًا عن شيخه الأستاذ أبي علي الدقاق، وما بين علامتي الاعتراض زيادة من

المؤلف رحمهم الله تعالى.

يُرِيدُ: أَنْ ذَلِكَ مُقْتَضَى الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي كُلُّ مُسْلِمٍ مَأْمُورٌ بِهِ. وَالْمُرَادُ أَنْ يَجْعَلَ الْحِجَّةَ لَازِمَةً لَهُمْ، وَيُبْرِي سَاحَتَهُ، فَذَكَرَ أَنَّ تَوَلِّيَهُمْ لَمْ يَكُنْ عَنْ تَفْرِيطٍ مِنْهُ فِي سَوِّقِ الْأَمْرِ مَعَهُمْ عَلَى الطَّرِيقِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُسَاقَ عَلَيْهِ، وَإِنَّا ذَلِكَ لِعِينَاهُمْ وَتَمَرِّدِهِمْ لَا غَيْرَ.

﴿فَكَذَّبُوهُ﴾: فَتَمَّوْا عَلَى تَكْذِيبِهِ، وَكَانَ تَكْذِيبُهُمْ لَهُ فِي آخِرِ الْمُدَّةِ الْمُتَطَوَّلَةِ كَتَكْذِيبِهِمْ فِي أَوَّلِهَا، وَذَلِكَ عِنْدَ مُشَارَفَةِ الْهَلَاكِ بِالطُّوفَانِ، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ خَلْقًا يُخْلَفُونَ﴾ يَخْلَفُونَ الْهَالِكِينَ بِالغَرَقِ، ﴿كَيْفَ كَانَ عَقِيبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾ تَعْظِيمٌ لِمَا جَرَى عَلَيْهِمْ، وَتَحْدِيثٌ لِمَنْ أَنْذَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مِثْلِهِ، وَتَسْلِيَةٌ لَهُ.

[ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٤﴾]

قوله: (يُرِيدُ: أَنْ ذَلِكَ مُقْتَضَى الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي كُلُّ مُسْلِمٍ مَأْمُورٌ بِهِ): يُرِيدُ: أَنْ قَوْلَهُ: ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ جُمْلَةٌ مُذْبِلَةٌ لِلْكَلَامِ السَّابِقِ مُقَرَّرَةٌ لِمُضْمُونِ مَعْنَاهُ، وَالِى التَّفْرِيرِ وَالتَّكْيِيدِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «الْمُرَادُ أَنْ يَجْعَلَ الْحِجَّةَ لَازِمَةً لَهُمْ، وَيُبْرِي سَاحَتَهُ». وَفِيهِ أَنَّ مَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى هِدَايَةٍ أَوْ عَلَّمَهُمْ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ شَيْئًا، وَأَخَذَ عَلَيْهِ الْأَجْرَةَ، خَرَجَ مِنْ جُمْلَةِ الْوَرَثَةِ.

قوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فَتَمَّوْا عَلَى تَكْذِيبِهِ): يَعْنِي: أَنَّ فِي تَعْقِيبِ ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ بِمَا سَبَقَ إِشْعَارًا بِتَجَدُّدِ التَّكْذِيبِ، وَلَيْسَ بِهِ، بَلِ الْمُرَادُ التَّعَاقُبُ وَالِاسْتِمْرَارُ؛ لِأَنَّ قَوْلَ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بِسَائِتِ اللَّهِ﴾ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَنِ تَكْذِيبِ سَابِقِ مِنْهُمْ، يَعْنِي: كَذَّبُوهُ ابْتِدَاءً، ثُمَّ بَعْدَ التَّذِكْرِ وَالتَّنْصِيحِ لَمْ يَنْزِلُوا عَنْ عَادَتِهِمْ مِنَ التَّكْذِيبِ^(١)، بَلِ اسْتَمَرُّوا عَلَيْهِ، مِثْلَهُ فِي «الْقَمَرِ»: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، «أَي: كَذَّبُوهُ تَكْذِيبًا عَقِيبَ تَكْذِيبِ».

(١) أعاد في (ح) جملة: «وليس به بل المراد... لم يكن إلا عن تكذيب» هنا مرة أخرى، وهي زيادة مُفَحِّمَةٌ.

﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: مِنْ بَعْدِ نُوحٍ، ﴿رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ﴾ يعني: هُودًا وصالحًا وإبراهيمَ ولوطًا وشعبيًا، ﴿فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾: بالحجج الواضحة المُثَبِّتة لِدَعْوَاهُمْ، ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾: فَمَا كَانَ إِيمَانُهُمْ إِلَّا مُتَمَنِّعًا كَالْمَحَال؛ لِشِدَّةِ شَكِيمَتِهِمْ فِي الْكُفْرِ وَتَصْمِيمِهِمْ عَلَيْهِ، ﴿بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ يُرِيدُ: أَنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ بَعَثَةِ الرُّسُلِ أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ مُكْذِبِينَ بِالْحَقِّ، فَمَا وَقَعَ فَضْلٌ بَيْنَ حَالَتَيْهِمْ؛ بَعْدَ بَعَثَةِ الرُّسُلِ وَقَبْلَهَا، كَأَن لَمْ يُبْعَثْ إِلَيْهِمْ أَحَدٌ.

﴿كَذَلِكَ نَطْبَعُ﴾: مِثْلَ ذَلِكَ نَطْبَعُ الْمُحْكَمِ نَطْبَعُ ﴿عَلَى قُلُوبِ الْمُتَعْتِدِينَ﴾، وَالنَّطْبَعُ جَارٍ مَجْرَى الْكِنَايَةِ عَنْ عِنَادِهِمْ وَلَجَّاجِهِمْ، لِأَنَّ الْخِذْلَانَ يَتَّبِعُهُ، أَلَا تَرَى كَيْفَ أَسَنَدَ إِلَيْهِمُ الْأَعْتِدَاءَ وَوَصَفَهُمْ بِهِ.

قوله: (فَمَا كَانَ إِيمَانُهُمْ إِلَّا مُتَمَنِّعًا كَالْمَحَال): هذه الاستحالة^(١) تُسْتَفَادُ مِنْ لَامِ «كَيْ» الْمُؤَكَّدَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَقُولَ﴾ [آل عمران: ١٦٦].

قوله: (وَالنَّطْبَعُ جَارٍ مَجْرَى الْكِنَايَةِ عَنْ عِنَادِهِمْ وَلَجَّاجِهِمْ): أَي: الْكِنَايَةُ التَّلْوِيحِيَّةُ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ عَانَدَ وَثَبَّتَ عَلَى اللَّجَّاجِ خَذَلَهُ اللَّهُ، وَمَنَعَ عَنْهُ التَّوْفِيقَ وَاللُّطْفَ، فَلَا يَزَالُ عَلَى هَذَا حَتَّى يَتْرَاكُمُ الرَّزِينُ^(٢)، وَيُطْبَعُ عَلَى قَلْبِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٤]، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ النَّطْبَعُ كِنَايَةٌ عَنِ الْعِنَادِ وَاللَّجَّاجِ: تَصْرِيحُ الْأَعْتِدَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْمُتَعْتِدِينَ﴾، قَالَ الْقَاضِي: ﴿نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُتَعْتِدِينَ﴾ بِخِذْلَانِهِمْ لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي الضَّلَالِ وَاتِّبَاعِ الْمَأْلُوفِ، وَفِي أَمْثَالِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ وَأَقْعَةً بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَسْبِ الْعَبْدِ^(٣).

(١) فِي (ط) وَ(ح): «هَذَا الْأَسْتِحَالَةُ»، وَفِي (ف): «هَذَا بَعْدَ الْأَسْتِحَالَةِ».

(٢) تَحَوَّرَ فِي (ح) إِلَى: «الْدِينِ»، وَالرَّزِينُ: الصَّدَأُ الَّذِي يَعْلُو السِّيفَ وَالْمِرَاةَ، وَالرَّزِينُ: كَالصَّدَأِ يَغْشَى الْقَلْبَ، يُقَالُ: رَانَ الدُّنْبُ عَلَى قَلْبِهِ يَرِينُ رَيْنًا وَرُيُونًا: عَلَبَ عَلَيْهِ وَعَطَّاهُ. قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ»، مَادَّةَ (رِين).

(٣) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَيْضَاوِيِّ (٣: ٢٠٩).

[ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ * فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ * قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ * قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمُ بِمُؤْمِنِينَ ﴿ ٧٥-٧٨ ﴾]

﴿ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾: من بعد الرُّسُل، ﴿ بَيِّنَاتِنَا ﴾: بِالْآيَاتِ الشَّعْبِ، ﴿ فَاسْتَكْبَرُوا ﴾: عن قَبُولِهَا، وهو أَعْظَمُ الْكِبَرِ؛ أَنْ يَتَهَاوَنَ الْعَبِيدُ بِرِسَالَةِ رَبِّهِمْ بَعْدَ تَبَيُّنِهَا، وَيَتَعَطَّمُوا عَنْ تَقَبُّلِهَا، ﴿ وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴾: كُفَّارًا ذَوِي آثَامٍ عِظَامٍ، فَلِذَلِكَ اسْتَكْبَرُوا عَنْهَا وَاجْتَرَوْا عَلَى رَدِّهَا.

قوله: (وهو أعظم الكبر): قيل: هو ضمير الشأن، و«أن يتهاون» خبر «أعظم الكبر»، والجملة مفسرة للضمير، ويمكن أن يعود الضمير إلى الاستكبار الذي هو مدلول «استكبر»، و«أن يتهاون» بَدَلٌ مِنْ «أعظم الكبر».

والمعنى ينظر إلى قوله صلوات الله عليه: «الْكِبْرُ بَطْرُ الْحَقِّ وَعَمَطُ النَّاسِ»^(١) الحديث، أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي^(٢).

النهاية: «بَطْرُ الْحَقِّ: أَنْ يَجْعَلَ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ حَقًّا مِنْ تَوْحِيدِهِ وَعِبَادَتِهِ بَاطِلًا، وَقِيلَ: أَنْ يَطْفِئَ وَيَتَكَبَّرَ عِنْدَ سَمَاعِ الْحَقِّ فَلَا يَقْبَلُهُ»، عَمَطُ النَّاسِ: الْاِحْتِقَارُ لَهُمْ وَالْإِزْدِرَاءُ بِهِمْ. قوله: ﴿ وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴾: كُفَّارًا ذَوِي آثَامٍ عِظَامٍ، فَلِذَلِكَ اسْتَكْبَرُوا: قَالَ صَاحِبُ الْفَرَائِدِ: لَا دَلَالَةَ فِي هَذَا الْكَلَامِ عَلَى مَا ذَكَرَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى «اسْتَكْبَرُوا» أَي: اسْتَكْبَرُوا وَتَبَتُوا عَلَى إِجْرَامِهِمْ^(٣)، وَلَا يَلْزَمُ أَيْضًا أَنَّ اسْتِكْبَارَهُمْ بِسَبَبِ إِجْرَامِهِمْ، سَلَّمْنَا أَنَّهُ يَلْزَمُ، لَكِنْ لَمَّا امْكَنَّ أَنْ يَكُونَ لِلْعَطْفِ وَلَا مُرْجِحَ لِأَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ، وَالْعَطْفُ فِيهِ الْأَصْلُ، وَالْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ عُدُولٍ عَنِ الْأَصْلِ.

(١) في (ف): «الْحَلْقُ»، وَالْمُبْتَنُ مِنْ (ط)، وهو لفظ الحديث في مصادره.

(٢) مسلم (٩١)، والترمذي (١٩٩٩) من حديث عبد الله بن مسعود، وأبو داود (٤٠٩٢) من حديث أبي

هريرة رضي الله عنها.

(٣) في (ح) و(ف): «وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى «اسْتَكْبَرُوا» فِي حَالِ إِجْرَامِهِمْ»، وَلَا تَسْتَقِيمُ، وَالْمُبْتَنُ مِنْ (ط).

﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا ﴾: فلما عرفوا أنه هو الحق، وأنه من عند الله، لا من قبيل موسى وهارون، ﴿ قَالُوا ﴾ لِحُبِّهِمُ الشَّهَوَاتِ: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ وهم يعلمون أن الحق أبعد شيء من السحر الذي ليس إلا تمويهاً وباطلاً.

وقلت: العَجَبُ أنه نَسَبَ إلى المصنّف ما هو عنه بريء، ثم قام مُجَادِلًا يَغْضَبُ عليه، ولم يَدْرِ أنه سَلَكَ مَسَلَكَ التذليل والاعتراض، ألا ترى إلى قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ [البقرة: ٩٢]: «يجوز أن يكون ﴿ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ حالاً؛ أي: عَبْدتُمُ الْعِجْلَ وَأَنْتُمْ وَأَضَعُونَ الْعِبَادَةَ فِي غَيْر مَوْضِعِهَا، وَأَنْ يَكُونَ عِتْرَاضاً؛ بمعنى: وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادتُكُمْ الظُّلْمَ»، فلذلك اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ إلهاً، ويُقَالُ فِي هَذَا الْمَقَامِ: كَانَ عَادتُهُمُ الْإِجْرَامَ وَرَكُوبَ الْأَثَامِ الْعِظَامِ، فَلِذَلِكَ اسْتَكْبَرُوا.

وإنما فَسَّرَ ﴿ مُتَجَرِّمِينَ ﴾ بِأَثَامِ عِظَامٍ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ إِذَا وُصِفَ بِالْفِسْقِ أَوْ الْجُرْمِ أُرِيدَ التَّمَرُّدُ فِي الْكُفْرِ، وَالتَّنَاهِي فِيهِ.

قوله: ﴿ فَلَمَّا عَرَفُوا أَنَّهُ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾: قال صاحبُ «الفرائد»: لا دلالة في الكلام على أنهم عرفوا أنه هو الحق، وأنه من عند الله، لا من قبيل موسى وهارون، وإنما عَلِمَ هذا المعنى في موضع آخر، وهو قوله تعالى: ﴿ وَحَمَدُوا بِهَا وَأَسْتَفْتَنَهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ [النمل: ١٤]، إلا أنه من حَقِّهِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّهُ الْحَقُّ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ، وَلَيْسَ بِسِحْرِ لِبُعْدِهِ عَنِ السَّحْرِ.

وقلت: ما أَوْضَحَ دلائله، وهو أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ الْحَقُّ ﴾ مُظْهَرٌ أَقِيمٌ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ السَّابِقِ - وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ، بِأَيِّنَّا ﴾، وَهِيَ الْآيَاتُ التَّسْعُ -؛ لِلإِيدَانِ بِالْعِلِّيَّةِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ ثَابِتٌ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، ثُمَّ نَسَبَةُ الْمَجِيءِ إِلَى الْحَقِّ عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى غَايَةِ ظُهُورِهِ وَشِدَّةِ سَطْوَعِهِ، حَيْثُ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَاةٍ^(١)، وَلَا يَسْتَتِيمُ قَوْلُهُمْ: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ جَوَاباً لِقَوْلِهِ: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ ﴾، إِلَّا عَلَى حَمَلِ الْحَقِّ عَلَى الْمُعْجَزَاتِ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَقُولُهُ الْعَاجِزُ عِنْدَمَا قَهَرَتْهُ الْحُجَّةُ، وَبَهَرَتْهُ سُلْطَانُهَا، وَلَا يَبْقَى لَهُ مُشَبَّهٌ.

(١) أي: عقل. انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (مسك).

فإن قلت: هم قَطَعُوا بقولهم: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ على أنه سحر،

ويعضده ما مرَّ في أول السورة يُؤسِّس في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]، قال المُصنِّف: «هو دليلٌ عَجَزِهِم واعتِرافِهِم به»، والمعنى: ثم بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم موسىٰ إلى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِالْمُعْجِزَاتِ، فلم يَلْتَفِتُوا إِلَيْهَا، واستكبروا، ثم لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ حَقِيقَتُهُ، عَانَدُوا وَقَالُوا: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وأجابهم عليه السَّلام بقوله: ﴿أَتَقُولُونَ^(١) لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾، وصرَّح بالحق^(٢).

قوله: (هم قَطَعُوا بقولهم): توجيه السؤال: كيف أوقع ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ مقولاً لقوله: ﴿أَتَقُولُونَ﴾ على الاستفهام، وأنهم لم يقولوا: ﴿أَسِحْرٌ﴾ على الاستفهام، بل قَطَعُوا فِيهِ الْقَوْلَ، حَيْثُ صَدَّرُوا الْجُمْلَةَ بِـ﴿إِنَّ﴾ وَأَدْخَلُوا اللَّامَ فِي الْخَبَرِ^(٣)؟
وأجاب عنه بأوجه:

أحدها: أن يكونَ قوله: ﴿أَتَقُولُونَ﴾ كِنَايَةً عَنِ الْعَيْبِ وَالطَّعْنِ؛ لِكُونِهِ وَاقِعًا فِي مُقَابَلَةِ طَعْنِهِمْ وَعَيْبِهِمْ، وَاللَّامُ^(٤) لِبَيَانِ الْمُطْعُونِ فِيهِ - كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وَ«لِلزُّرَةِ يَا تَعْبُورُونَ» [يوسف: ٤٣] -، ثُمَّ جَاءَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾؛ تَقْرِيرًا لِقَوْلِهِمْ: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ وَاسْتِجْهَالًا لَهُمْ، أَي: مَا يُشْبِهُ هَذَا السَّحْرَ، وَإِنَّ لِحَقِّ ثَابِتٌ قَاهِرٌ فِي الْحُجَّةِ، وَالسَّحْرُ بَاطِلٌ، وَصَاحِبُهُ غَيْرٌ فَائِزٌ بِالْبُعْغِيَّةِ، كَمَا قَالَ الرَّجَّاجُ: «وَالْمُفْلِحُ الَّذِي يَفُوزُ بِإِرَادَتِهِ، أَي: كَيْفَ يَكُونُ سِحْرًا، وَقَدْ أَفْلَحَ الَّذِي أَتَى بِهِ، أَي: فَازَ فِي حُجَّتِهِ»^(٥).

(١) من قوله: «وملئه بالمعجزات» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) في الأصول الخطية: «وَصَرَّحَ الْحَقُّ»، وَأَضْفَتْ إِلَيْهِ الْبَاءَ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَجَابَهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ ... وَصَرَّحَ فِي جَوَابِهِ بِلَفْظِ «الْحَقُّ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) في قوله تعالى حكاية عنهم: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

(٤) الدخلة على «الْحَقِّ» في قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للرجَّاج (٣: ٢٩).

وثانيها: ظاهر.

وثالثها: أن يكون حكايةً لكلامهم، كأنهم قالوا: أجتنبنا بالسحرِ تطلبان به الفلاح، ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ! وهو عليه السَّلامُ يحكي عنهم على طريقةِ المُشاكَلَةِ وإطباقِ الجوابِ على السؤالِ، ويردُّ عليهم، أو أن يكون لهم كلامٌ يَقْرُبُ من هذا، فإنهم لما قالوا: ﴿إِنَّ هَذَا لِسِحْرٌ مُبِينٌ﴾ جيءَ بهذا الكلامِ حاكياً لذلك، يعني: دَعُوا هذا، فإنكم أنكرتُموه بأبلغ من ذلك حيثُ قُلْتُمْ: أجتنبنا بالسحرِ تطلبان به الفلاح!؟

نحوه مرَّ في قوله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، وفي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، هذا أغمضُ الوجوه، وإن قال صاحبُ «الانتصاف»: «[في]»^(١) الفرق بين القولين غموضٌ، وإيضاحه: أن «القول» في الأول^(٢): كنايةٌ عن العيبِ، فلا يتقاضى مفعولاً، وفي الثاني: على بابه، فطلب مفعولاً^(٣).

وقلت: يحتمل وجهاً آخر في الآية، وهو أن قولهم: ﴿إِنَّ هَذَا لِسِحْرٌ مُبِينٌ﴾ دلَّ على هذا الجوابِ من حيث المعنى، فإنهم لما أثبتوا لها السحرَ، وأكَّدوا الجملةَ بـ ﴿إِنَّ﴾ واللامِ، كأنهم ادَّعَوْا أن ما جاء به من قبيلِ الباطلِ الذي لا يُفْلِحُ صاحبه، لما اشتهرَ بينَ الناسِ أن السحرَ باطلٌ، وصاحبه غيرُ مُفْلِحٍ، ألا ترى إلى قولِ موسى عليه السَّلام: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ لِسِحْرٌ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ﴾ - ولذلك سَمَى رسولُ الله ﷺ السحرةَ بالبطلَّةِ في قوله: «اقرؤوا سورةَ البقرة، فإنَّ أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا يستطيعها البطلَّة»، أخرجه مُسلم^(٤) عن أبي أمامة -، فجاء موسى عليه السَّلامُ بما يلزمُ من كلامهم، وأنكرَ عليهم ذلك، أي: اتقولون للحقِّ الواضح الذي يفوزُ صاحبه بكلِّ بُغيةٍ ذلك، أي: أسحرُ هذا، والحالُ أن الساحِرَ لا يُفْلِحُ!؟

(١) الحرف «في» سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «الانتصاف».

(٢) في (ح): «أنَّ في القولِ الأول»، والمُتَّبَعُ من (ط) و(ف)، ولفظُ ابنِ المُثَنَّبِ في «الانتصاف»: «أنَّ القولَ في الوجهِ الأول».

(٣) «الانتصاف» لابنِ المُثَنَّبِ (٢: ٢٤٧) بحاشية «الكشاف».

(٤) في «صحيحه» برقم (٨٠٤).

فكيف قيل لهم: أتقولون: أسحّر هذا؟ قلت: فيه أوجه: أن يكون معنى قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾: أتعيبونه وتطعنون فيه، وكان عليكم أن تدعئوا له وتُعظّموه، من قولهم: فلان يخاف القالة، وبين الناس نقاؤل: إذا قال بعضهم لبعض ما يسوؤه، ونحو القول: الذّكر، في قوله: ﴿سَمِعْنَا فَمَنْ يَذُكُرْهُمْ﴾ [الانباء: ٦٠]، ثم قال: ﴿أَسِحَّرُ هَذَا﴾ فأنكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه.

وأن يُحَدِّفَ مفعول ﴿أَتَقُولُونَ﴾، وهو ما دلّ عليه قولهم: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، كأنه قيل: أتقولون ما تقولون؟ يعني قولهم: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، ثم قيل: ﴿أَسِحَّرُ هَذَا﴾. وأن يكون جملة قوله: ﴿أَسِحَّرُ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾ حكاية لكلامهم، كأنهم قالوا: أجئتمنا بالسحر تطلبان به الفلاح ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ﴾، كما قال موسى للسحرة: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾ [يونس: ٨١].

﴿لِنَلْفِنَا﴾: لتصير فنا، واللفن والقتل: أخوان، ومطاويعهما: الالتفات والافتتال، ﴿عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِمْ آبَاءَنَا﴾ يعنون عبادة الأصنام، ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ﴾ أي: الملوك؛ لأن الملوك موصوفون بالكبر، ولذلك قيل للملك: الجبار، ووصف بالصيد والشوس،....

قوله: (ووصف بالصيد)، الجوهرى: «الصَيْدُ - بالتحريك - : مَصْدَرٌ لِلأَصِيدِ، وهو الذي يرفع رأسه كبراً، ومنه قيل للملك: أصيد، وأصله في البعير يكون به داءً في رأسه فيرفع، ويقال: إنا قيل للملك: أصيد؛ لأنه لا يلتفت يميناً وشمالاً».

و«الشّوس» بالتحريك: النَّظَرُ بِمُؤَخَّرِ الْعَيْنِ تَكْبَرًا أَوْ تَغِيظًا، فعل هذا: الكبرياء من لوازم الملك، فيكون كناية عنه، قال الزجاج: «وإنما سمي الملك كبرياء؛ لأنه أكبر ما يطلب من أمر الدنيا»^(١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٢٩).

ولهذا وَصَفَ ابْنُ الرُّقِيَّاتِ مُصْعَبًا فِي قَوْلِهِ:

مُلْكُهُ مَلِكٌ رَافِعٌ لَيْسَ فِيهِ
جَبَرُوتٌ مِنْهُ وَلَا كِبَرِيَاءُ

يَنْفِي مَا عَلَيْهِ الْمَلُوكُ مِنْ ذَلِكَ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَقْصِدُوا ذَمَّهُمَا، وَأَنْهُمَا إِنْ مَلَكَمَا أَرْضَ مِصْرَ تَجَبَّرَا وَتَكَبَّرَا، كَمَا قَالَ الْقِبْطِيُّ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ١٩].

﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ أَي: مُصَدِّقِينَ لَكُمْ فِيمَا جِئْتُمَا بِهِ، وَقُرِي: «يَطْعَم»، «وَيَكُونُ لَكُمْ الْكِبَرِيَاءُ» بِالْيَاءِ.

[﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتَنْتَوْنِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ * فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلقُونَ * فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ * وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [٧٩-٨٢]

قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ الْقِبْطِيُّ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ﴾): وَهُوَ عَلَى خِلَافِ نَقْلِ الْمُفَسِّرِينَ، قَالَ مُحِبِّي السُّنَّةِ وَالوَاحِدِيُّ: «الْقَاتِلُ الْإِسْرَائِيلِي، وَذَلِكَ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَدْرَكَتْهُ الرَّقَّةُ بِالْإِسْرَائِيلِي، فَمَدَّ يَدَهُ لِيَبْطِشَ بِالْفِرْعَوْنِي، ظَنَّ الْإِسْرَائِيلِيُّ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَبْطِشَ بِهِ لَمَّا رَأَى مِنْ عَضْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسَمِعَ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّكَ لَعَوِيٌّ مُبِينٌ﴾ [القصص: ١٨]»^(١)، قَالَ: ﴿يَتَمَوَّعُ أَتْرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ﴾ [القصص: ١٩]، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِبْطِيَّ مَا كَانَ عَالِمًا أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ قَاتِلَ الْقِبْطِيِّ، وَحِينَ سَمِعَ انْطَلَقَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَأَخْبَرَهُ»^(٢)، وَقَدْ ذَكَرَ نَحْوَهُ فِي «الْكَوَاشِي».

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «ظَنَّ الْإِسْرَائِيلِيُّ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ح) وَ(ف).

(٢) «مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (٦: ١٩٨)، وَ«الْوَسِيطَةُ» لِلوَاحِدِيِّ (٣: ٣٩٤).

﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ﴾: ﴿مَا﴾ موصولة واقعةٌ مُبتدأ، و﴿السَّحْرُ﴾ خبر، أي: الذي جِئْتُمْ به هو السَّحْرُ لا الذي سَمَّاهُ فِرْعَوْنُ وقومه سِحراً من آياتِ الله.

وَقُرِّي: (السَّحْرُ)؛ على الاستفهام، فعلى هذه القراءة ﴿مَا﴾ استفهامية، أي: أيُّ شيءٍ جِئْتُمْ به؟ أهو السَّحْرُ؟ وقرأ عبدُ الله: «ما جِئْتُمْ به سِحْر»، وقرأ أبي: «ما أتيتُمْ به سِحْر». والمعنى: لا ما أتيتُ به.

﴿إِنَّ اللَّهَ سَبِيْلُهُ﴾ أي: سَيَمَحِّقُهُ، أو يُظْهِرُ بطلانَهُ بإظهارِ المعجزةِ على الشَّعوذة.

قوله: (وَقُرِّي: «السَّحْرُ» على الاستفهام): وهي قراءة أبي عمرو^(١)، فَيُوقَفُ على ﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾، ويبدأ «السَّحْرَ». قال أبو البقاء: ﴿مَا﴾ استفهامٌ على هذا، نصبٌ يفعل محذوف، أي: أيُّ شيءٍ أتيتُمْ؟ و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ تفسيرٌ للمحذوف، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً على الابتداء^(٢)، و﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ الخبر، و«السَّحْرُ»: يجوزُ أن يكونَ خبراً مُبتدأً محذوف، أو عكسه، وعلى هذا^(٣) يجوزُ أن يكونَ «السَّحْرُ» بَدَلٌ من مَوْضِعِ ﴿مَا﴾، كما تقول: ما عندك؟ أدینارٌ أم درهم؟^(٤)، قال أبو علي: «فعلی هذا لا يلزمُ أن يُضَمَّرَ للسَّحْرِ خبرٌ، لأنك إذا أبدلتَهُ مِنَ المَبْتَدَأِ صارَ في مَوْضِعِهِ، وصارَ ما كانَ خبراً لِمَا أبدلتَ منه، في مَوْضِعِ خَبَرِ المَبْدَلِ»^(٥).

وقلت: فعلى القراءة المشهورة: الحصرُ لازمٌ لتعريفِ الخبر، فيكونُ الرَّدُّ ثابتاً على ما قال: «الذي جِئْتُمْ به السَّحْرُ»، لا الذي سَمَّاهُ فِرْعَوْنُ وقومه سِحراً، وكذا على قراءة «السَّحْرُ» في غير البَدَل. وأما على البَدَلِ وعلى قراءة عبدِ الله وأبي: فالحصرُ مُستفادٌ مِنَ التعريض، حيثُ وقعَ في مُقابِلِ قولِهِم: ﴿إِنَّ هَذَا لِسِحْرٌ مُبِينٌ﴾، ولهذا قال: «لا ما أتيتُ به»، على النفي.

(١) انظر: «حجة القراءات» ص ٣٣٥.

(٢) أي: يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ الاستفهامية مرفوعةً على الابتداء.

(٣) أي: على إعراب ﴿مَا﴾ مُبتدأ، وجملة ﴿جِئْتُمْ بِهِ﴾ خبراً.

(٤) «التيبان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٣).

(٥) «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٢٩١).

﴿لَا يَصْلِحُ عَمَلُ الْمُفْسِدِينَ﴾: لَا يُبَيِّنُهُ وَلَا يُدِيمُهُ، وَلَكِنْ يُسَلِّطُ عَلَيْهِ الدَّمَارَ، ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ﴾: وَيُبَيِّنُهُ ﴿بِكَلِمَتِهِ﴾: بِأَوَامِرِهِ وَقَضَايَاهُ. وَقُرِي: «بِكَلِمَتِهِ»: بِأَمْرِهِ وَمَشِيئَتِهِ.

[﴿فَمَاءَ أَمْنٍ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةً مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [٨٣]

﴿فَمَاءَ أَمْنٍ لِمُوسَىٰ﴾ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ ﴿إِلَّا ذُرِّيَّةً مِّن قَوْمِهِ﴾: إِلَّا طَائِفَةٌ مِّن ذُرَّارِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِلَّا أَوْلَادًا مِّن أَوْلَادِ قَوْمِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ دَعَا الْآبَاءَ فَلَمْ يُجِيبُوهُ خَوْفًا مِّن فِرْعَوْنَ، وَأَجَابَتْهُ طَائِفَةٌ مِّن أَبْنَائِهِمْ مَعَ الْخَوْفِ. وَقِيلَ: الضَّمِيرُ فِي ﴿قَوْمِهِ﴾ لِفِرْعَوْنَ، وَالذُّرِّيَّةُ: مُؤْمِنٌ آلِ فِرْعَوْنَ، وَأَسِيَّةُ امْرَأَتِهِ، وَخَازِنَتُهُ، وَامْرَأَةُ خَازِنَتِهِ، وَمَا شِطَّتُهُ.

قوله: (لَا يُبَيِّنُهُ وَلَا يُدِيمُهُ): اعلم أن الإفساد: إخراج الشيء عن كونه مُتَمَعِّبًا بِهِ، فَقَوْلُهُ: ﴿لَا يَصْلِحُ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ تَعَالَى يَتْرُكُهُمْ وَإِفْسَادَهُمْ، وَمَا لَمْ يُصَلِّحْهُ اللَّهُ لَا يَدُومُ وَلَا يَبْقَى، فَيَصِيرُ بَاطِلًا زَائِلًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُفْسِدُ إِفْسَادَهُمْ بِأَنْ يُسَلِّطَ عَلَيْهِ الدَّمَارَ فَيُطِيلُهُ، وَالْمُصْنَفُ نَظَرَ إِلَى الْإِعْتِبَارَيْنِ؛ لِأَنَّهَا مُقَابِلَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَتِهِ﴾، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ^(١) وَيُبْطِلُ الْبَاطِلَ.

قوله: (﴿بِكَلِمَتِهِ﴾ بِأَوَامِرِهِ وَقَضَايَاهُ): فَسَّرَ «الْكَلِمَاتِ» حَيْثُ جِيءَ بِهَا جَمْعًا بِالْأَوَامِرِ الَّتِي هِيَ مُقَابِلَةٌ لِلنَّوَاهِي، وَحَيْثُ جِيءَ بِهَا مُفْرَدًا بِالْأَمْرِ الَّذِي هُوَ وَاحِدُ الْأُمُورِ، وَعَطَفَ الْمَشِيئَةَ عَلَيْهَا^(٢) عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ؛ لِسُبُودِ بَأَنِهِ مِّن قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وَهُوَ أَشْمَلُ مِنَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْأَوَامِرَ وَالنَّوَاهِيَ وَالْأُمُورَ وَالشُّؤُونَ كُلُّهَا تَابِعَةٌ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ، وَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَى الْأَوَّلِ: «وَقَضَايَاهُ»، لِتَسَاوُلِ «كَلِمَاتِهِ» مَا تَنَاوَلَتْهُ «كَلِمَتُهُ»، فَيَسْتَوِيَا فِي الشُّمُولِ.

(١) قوله: «فكانه قيل: ويحق الله الحق» سقط من (ح) و(ف).

(٢) أي: في قول الزمخشري: «بأمره ومشيبته».

فإن قلت: إلام يرجع الضمير في قوله: ﴿وَمَلَأْنَاهُمْ﴾؟ قلت: إلى فرعون، بمعنى: آل فرعون، كما يقال: ربيعة ومضر، أو لأنه ذو أصحاب ياتمرون له، ويجوز أن يرجع إلى «الذرية»، أي: على خوف من فرعون وخوف من أشرف بني إسرائيل، لأنهم كانوا يمنعون أعقابهم خوفاً من فرعون عليهم وعلى أنفسهم، ويدل عليه قوله: ﴿أَنْ يَفْلِتْنَهُمْ﴾ يريد: أن يعذبهم.

﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ﴾: لعالب فيها قاهر، ﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ في الظلم والفساد، وفي الكبر والعنوّ بادعائه الربوبية.

[﴿وَقَالَ مُوسَى يَقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنُتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ * فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ * وَنَحْنُ بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ ٨٤-٨٦]

﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنُتُمْ بِاللَّهِ﴾: صدقتم به وبآياته، ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾: فإليه أسندوا أمركم في العصمة من فرعون،

قوله: (ذو أصحاب): قال الزجاج: «جاز أن يقال: ﴿وَمَلَأْنَاهُمْ﴾، لأن فرعون ذو أصحاب ياتمرون له، والملا من القوم: الرؤساء الذين يرجع إلى قولهم»^(١).

وقلت: اعتبر التعدد في نفس فرعون من جهة كونه ذا أصحاب كأنه جماعة، كما وقع في مخاطبتهم: إِنَّا فَعَلْنَا، وَهُمْ فَعَلُوا. والفرق أن معنى التعدد في الثاني للتعظيم، وفي الأول لمجرد الإضافة، فعلى هذا: الضمير المرفوع في ﴿أَنْ يَفْلِتْنَهُمْ﴾ لفرعون وملائته، غلب «فرعون» على «الملا»؛ لأنهم يأمرون بأمره، ولو رجع إليه وإلى الملا لقل: «أَنْ يَفْتِنُوهُمْ».

والظاهر أن يرجع الضمير في ﴿وَمَلَأْنَاهُمْ﴾ إلى ذرية بني إسرائيل، فلا يفتقر إلى التأويلين، ولهذا قال: «ويدل عليه قوله: ﴿أَنْ يَفْلِتْنَهُمْ﴾».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٣٠).

ثم سَرَطَ فِي التَّوَكُّلِ الْإِسْلَامَ، وَهُوَ أَنْ يُسَلِّمُوا نُفُوسَهُمْ لِلَّهِ، أَي: يَجْعَلُوهَا لَهُ سَالِمَةً خَالِصَةً لَا حَظَّ لِلشَّيْطَانِ فِيهَا، لِأَنَّ التَّوَكُّلَ لَا يَكُونُ مَعَ التَّخْلِيطِ، وَنَظِيرُهُ فِي الْكَلَامِ: إِنْ ضَرَبَكَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ إِنْ كَانَتْ بِكَ قُوَّةٌ.

﴿فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ، لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُخْلِصِينَ، لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَبْلَ تَوَكُّلِهِمْ،

قوله: (ثم سَرَطَ فِي التَّوَكُّلِ الْإِسْلَامَ): فَهَاهُنَا أَشْيَاءُ ثَلَاثَةٌ: الْإِيَانُ وَالتَّوَكُّلُ وَالإِسْلَامُ، وَالمُرَادُ بِالإِيَانِ: التَّصَدِيقَ، وَبِالتَّوَكُّلِ: إِسْنَادُ الأَمْرِ إِلَيْهِ، وَبِالإِسْلَامِ: إِسْلَامُ النَفْسِ إِلَيْهِ وَقَطْعُ الأسبابِ. فَعَلَّقَ التَّوَكُّلَ بِالتَّصَدِيقِ بَعْدَ تَعَلُّقِهِ بِالإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ مُعَلَّقٌ بِالشَّرْطِ الأَوَّلِ^(١)، وَتَفْسِيرٌ لِلْجُزْءِ الثَّانِي^(٢)، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنْ كُنْتُمْ مُصَدِّقِينَ اللَّهَ وَآيَاتِهِ فَخُصُّوهُ بِإِسْنَادِ جَمِيعِ الأُمُورِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَكُونُوا مُخْلِصِينَ لِلَّهِ مُسْتَسْلِمِينَ أَنْفُسَكُمْ لَهُ، لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ فِيكُمْ نَصِيبٌ، وَإِلَّا فَاتْرَكُوا أَمْرَ التَّوَكُّلِ.

فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِكُلِّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الخَوْضُ فِي التَّوَكُّلِ، بَلْ لِلأَحَادِ مِنْهُمْ، وَأَنَّ مَقَامَ التَّوَكُّلِ دُونَ مَقَامِ التَّسْلِيمِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا سَبَقَ لَنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، وَالتَّصَدِيقُ مُصَحِّحُ التَّوَكُّلِ، وَعَلَيْهِ يَنْطَبِقُ المَثَالُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «إِنْ ضَرَبَكَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ إِنْ كَانَتْ بِكَ قُوَّةٌ»، لِأَنَّ مَكافَاةَ الضَّرْبِ مُشْرُوطٌ بِوُجُودِ القُوَّةِ، وَإِلَّا فَالتَّحَمُّلُ وَالاِعْتِرَافُ بِالقُصُورِ.

وَالَّذِي يُؤَيِّدُ أَنَّ التَّوَكُّلَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الإِخْلَاصِ وَالتَّسْلِيمِ قَوْلُ المُصَنِّفِ: «إِنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُخْلِصِينَ»، وَذَلِكَ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ سَرَطَ عَلَيْهِمْ فِي التَّوَكُّلِ الإِخْلَاصَ وَالتَّسْلِيمَ، وَهُمْ أَجَابُوهُ بِحَرْفِ التَّعْقِيبِ دَلٌّ عَلَى سَبْقِ الإِخْلَاصِ عَلَى الإِجَابَةِ.

(١) يُرِيدُ بِالْجُزْءِ: جَوَابَ الشَّرْطِ، وَالكَلَامُ هُنَا عَنِ الشَّرْطِ الأَوَّلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مَا أَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا»، فَالتَّوَكُّلُ مُعَلَّقٌ بِالإِيَانِ.

(٢) يُرِيدُ بِالْجُزْءِ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ».

وَأَجَابَ دُعَاءَهُمْ، وَنَجَّاهُمْ، وَأَهْلَكَ مَنْ كَانُوا يَخَافُونَهُ، وَجَعَلَهُمْ خُلَفَاءَ فِي أَرْضِهِ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَصْلُحَ لِلتَّوَكُّلِ عَلَى رَبِّهِ وَالتَّفْوِضِ إِلَيْهِ، فَعَلَيْهِ بِرَفْضِ التَّخْلِيطِ إِلَى الْإِخْلَاصِ.

﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾: مَوْضِعَ فِتْنَةٍ لَهُمْ، أَي: عَذَابٍ يُعَذِّبُونَا أَوْ يَفْتِنُونَنَا عَنْ دِينِنَا، أَوْ فِتْنَةً لَهُمْ يُفْتِنُونَ بِنَا وَيَقُولُونَ: لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ عَلَى الْحَقِّ لَمَا أُصِيبُوا.

[﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بِيوتًا وَأَجْعَلُوا بُيوتَكُمْ قِسْمًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ٨٧]

﴿أَنْ تَبَوَّءَا﴾: تَبَوَّأَ الْمَكَانَ: اتَّخَذَهُ مَبَاءَةً، كَقَوْلِكَ: تَوَطَّنْتُ: إِذَا اتَّخَذَهُ وَطْنًا، وَالْمَعْنَى: اجْعَلَا بِمِصْرَ بِيوتًا مِنْ بُيوتِهِ مَبَاءَةً لِقَوْمِكُمَا،

قوله: (وَأَجَابَ دُعَاءَهُمْ وَنَجَّاهُمْ): هَذَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ * مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١].

قوله: (أَوْ فِتْنَةً لَهُمْ يُفْتِنُونَ بِنَا): عَنْ بَعْضِهِمْ: أَصْلُ الْفِتْنِ: إِدْخَالُ الذَّهَبِ النَّارَ لِتُظْهِرَ جَوْدُهُ مِنْ رِذَائَتِهِ، وَاسْتِعْمَلَ فِي إِدْخَالِ النَّاسِ النَّارَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَحْمِلُ عَلَى النَّارِ يُفْتِنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وَسُمِّيَ مَا يَحْصُلُ عَنْهُ الْعَذَابُ فِتْنَةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْأَفِئْتِنَةَ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩]، وَاسْتَعْمَلَ فِي الْإِحْتِبَارِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]، وَجُعِلَتْ الْفِتْنَةُ كَالْبَلَاءِ فِي أَنَّهَا يُسْتَعْمَلَانِ فِيهَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنْ شِدَّةٍ وَرِخَاءٍ، وَهِيَ فِي الشَّدَّةِ أَكْبَرُ مَعْنَى وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِيهَا: ﴿وَيَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وَقَالَ فِي الشَّرِّ: ﴿عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾، أَي: يَتَّبِلِيهِمْ وَيُعَذِّبُهُمْ.

قوله: (وَالْمَعْنَى: اجْعَلَا بِمِصْرَ بِيوتًا مِنْ بُيوتِهِ مَبَاءَةً لِقَوْمِكُمَا): يُرِيدُ: أَنْ ﴿تَبَوَّءَا﴾ مُتَعَدِّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، تَقُولُ: تَبَوَّأْتُ بَيْتًا وَتَبَوَّأَ الْقَوْمُ بِيوتًا، فَإِذَا أَدْخَلْتَ اللَّامَ قُلْتَ: تَبَوَّأْتُ لِلْقَوْمِ بِيوتًا، صَارَ مَا كَانَ فَاعِلًا مَفْعُولًا، وَتَعَدَّدِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

قوله: (بِيوتًا مِنْ بُيوتِهِ): «مِنْ» فِيهِ تَبْعِيضِيَّةٌ، وَاللَّفْظَانِ، وَإِنْ اتَّحَدَتَا صَيَغْتُهُمَا فِي الْجَمْعِ، لَكِنَّ الثَّانِيَّ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ أَفَادَ الْعُمُومَ وَالِاسْتِغْرَاقَ، كَمَا عَلِمَ فِي الْأَصُولِ، وَالْأَوَّلُ لَمَّا

وَمَرْجِعاً يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ لِلْعِبَادَةِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ، ﴿وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ﴾ تِلْكَ ﴿قِبْلَةً﴾ أَي: مَسَاجِدُ مُتَوَجِّهَةٌ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَهِيَ الْكَعْبَةُ، وَكَانَ مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ يُصَلُّونَ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَكَانُوا فِي أَوَّلِ أَمْرِهِمْ مَأْمُورِينَ بِأَنْ يُصَلُّوا فِي بُيُوتِهِمْ خُفِيَةً مِنَ الْكُفْرَةِ، لِئَلَّا يَظْهَرُوا عَلَيْهِمْ، فَيُؤْذُوهُمْ وَيَفْتِنُوهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، كَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ بِمَكَّةَ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ نَوَعِ الْخِطَابَ، فَتَنِي أَوَّلًا، ثُمَّ جَمَعَ، ثُمَّ وَحَّدَ آخِرًا؟ قُلْتُ: خُوطِبَ مُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنْ يَتَّبِعُوا لِقَوْمِهِمَا بُيُوتًا، وَيَخْتَارَاهَا لِلْعِبَادَةِ، وَذَلِكَ مِمَّا يُفَوِّضُ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ سَبَقَ الْخِطَابُ عَامًا لَهَا وَلِقَوْمِهَا بِاتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ وَالصَّلَاةِ فِيهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْجُمْهُورِ، ثُمَّ خُصَّ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِالْبِشْرَةِ الَّتِي هِيَ الْعَرَضُ، تَعْظِيمًا لَهَا وَلِلْمُبَشِّرِ بِهَا.

[﴿وَقَالَكَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ ٨٨]

الزينة: ما يَتَزَيَّنُ بِهِ مِنْ لِبَاسٍ أَوْ حُلِيِّ أَوْ فَرَشٍ أَوْ أَثَابٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَتْ لَهُمْ مِنْ فُسْطَاطٍ مِصْرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ جِبَالٌ فِيهَا مَعَادِنٌ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَزَبْرَجَدٍ وَيَاقُوتٍ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ ؟

نُكِّرَ أَفَادَةَ الْقِلَّةِ، وَهَذَا قِيلَ: الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ لَا يُسْتَنَى مِنْهُ عَلَى الْأَكْثَرِ، فَمَعْنَى قَوْلِهِ: «بُيُوتًا مِنْ بُيُوتِهِ»: بُيُوتًا مُتَعَدِّدَةً مِنْ جُمْلَةِ بُيُوتِهِ التَّكَاثُرَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿بُيُوتَكُمْ﴾ تِلْكَ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي ﴿بُيُوتَكُمْ﴾ بِمَعْنَى لَامِ الْعَهْدِ، وَأَنَّ النَّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةً كَانَتْ عَيْنَ الْأُولَى.

قلت: هو دعاء بلفظ الأمر، كقوله: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ﴾، ﴿وَأَشُدِّدْ﴾، وذلك أنه لما عَرَضَ عليهم آيات الله وبيّناته عَرَضاً مُكْرَراً، وَرَدَّدَ عليهم النَّصَائِحَ وَالْمَوَاعِظَ زَمَاناً طَوِيلًا، وَحَدَّرَهُمْ عَذَابَ اللَّهِ وَانْتِقَامَهُ، وَأَنْذَرَهُمْ عَاقِبَةَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ الْمُبِينِ، وَرَأَاهُمْ لَا يَزِيدُونَ عَلَى عَرَضِ الْآيَاتِ إِلَّا كُفْرًا، وَعَلَى الْإِنذَارِ إِلَّا اسْتِكْبَارًا، وَعَنِ النَّصِيحَةِ إِلَّا نُبُوًّا، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ مَطْمَعٌ فِيهِمْ، وَعَلِمَ بِالتَّجْرِبَةِ وَطُولِ الصُّحْبَةِ أَنَّهُ لَا يَجِيءُ مِنْهُمْ إِلَّا الْغِيَّ وَالضَّلَالِ، وَأَنَّ إِيْمَانَهُمْ كَالْمُحَالِ الَّذِي لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الصَّحَّةِ، أَوْ عَلِمَ ذَلِكَ بَوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ، اشْتَدَّ غَضَبُهُ عَلَيْهِمْ، وَأَفْرَطَ مَقْتُهُ وَكَرَاهَتُهُ لِحَالِهِمْ، فَدَعَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَيْرُهُ، كَمَا تَقُولُ: لَعَنَ اللَّهُ إِبْلِيسَ، وَأَخْزَى اللَّهُ الْكُفْرَةَ، مَعَ عَلِمِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَلَيْسَ شَهَدَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ فِيهِمْ حِيلَةٌ، وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَأْهِلُونَ إِلَّا أَنْ يُحَدِّثُوا وَيُخَلِّقُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ضَلَالِهِمْ يَتَسَكَّعُونَ فِيهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لِيُتَبْتُوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالِ،

قوله: (هو دعاء بلفظ الأمر): يُريد: أَنَّ الْقَائِلَ كَأَنَّهُ يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَأْمُرَهُمْ - وَهُمْ غَيْبٌ^(١) - بِأَنْ يُضِلُّوا عَنِ الدِّينِ، وَالتَّقْدِيرُ: رَبَّنَا أَضِلَّهُمْ.

قوله: (اشْتَدَّ غَضَبُهُ): جَوَابُ «لَمَّا عَرَضَ»، وَقَوْلُهُ: «وَلَيْسَ شَهَدَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ فِيهِمْ حِيلَةٌ» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنَّهُ لَمَّا عَرَضَ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «بِمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَيْرُهُ»، لِيَكُونَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ تَمْهِيدًا لِلدُّعَاءِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «لِيُشْهَدَ مُبْنِيًّا عَلَيْهِ، يَعْنِي: لَمَّا فَعَلُوا كَيْتَ وَكَيْتَ، وَدَعَا عَلَيْهِمْ، لِيَكُونَ كَالْتَسْجِيلِ عَلَى أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْخِذْلَانِ، وَعِلْمًا لِمَنْ سَمِعَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ فِيهِمْ حِيلَةٌ.

قوله: (يَتَسَكَّعُونَ فِيهِ)، الْأَسَاسُ: «فَلَانٌ يَتَسَكَّعُ: لَا يَدْرِي أَيْنَ يَتَوَجَّهُ، وَمِنَ الْمَجَازِ: فَلَانٌ يَتَسَكَّعُ فِي أَمْرِهِ: لَا يَهْتَدِي لِوَجْهِهِ، وَأَرَاكَ مُتَسَكِّعًا فِي ضَلَالِكَ»^(٢).

(١) جمع غائب، كما في «السان العرب» لابن منظور، مادة (غيب).

(٢) هذه الفقرة أُخِرَتْ فِي (ح) وَ(ف) إِلَى مَا بَعْدَ سَبْعِ فِقْرَاتٍ (بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَلْيَذِقْ لِيَدْرِكُ»)، وَوَرَدَتْ فِي (ط) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِتَرْتِيبِ الْكَلَامِ فِي «الْكَشَافِ».

وليكونوا ضلّالاً، وليطبع الله على قلوبهم، فلا يؤمنوا، وما عليّ منهم! هم أحقُّ بذلك وأحقُّ، كما يقوله الأبُّ المشفقُّ لولديه الشاطيرِ إذا لم يقبل منه؛ حسرةً على ما فاته من قبولِ نصيحته، وحرّداً عليه، لا أن يريدَ خلّاعته وأتباعه هَواه.

ومعنى الشدّد على القلوب: الاستيثاقُ منها، حتى لا يدخلها الإيمان، ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ جوابٌ للدُّعاء الذي هو ﴿وَأَشَدُّ﴾، أو دُعاءٌ بلفظِ النهي.

وقد جُمِلتِ اللامُ في ﴿لِيُضِلُّوا﴾ على التعليل،

قوله: (وما عليّ منهم! هم أحقُّ بذلك): «ما» استفهاميةٌ أو نافية، يعني: كان موسى عليه السّلام بعد الصّبح حين لم يبق له حيلة، قال: لِيَبْتُوا على ما هم عليه من الضلال، وأيُّ شيء يَلزمني من جانبهم حتى يطول عليّ تحسُّرهم؟ ثم استأنف: هم أحقُّ بذلك وأحق، أو: لِيَبْتُوا على ما هم عليه، وما يَلزمني من جانبهم شيء، إني بالغتُ في الإنذار، وما على الرسولِ إلا البلاغ.

وقيل: «ما» موصولة، وهو مبتدأ، وقوله: «هم» خبره، وفيه تعسّفٌ وبعُدٌ عن المقام.

قوله: (وقد جُمِلتِ اللامُ في ﴿لِيُضِلُّوا﴾): هذا وَجْهٌ آخر، وهذه العبارةُ مؤذنةٌ بأنّ الوجهَ الأوّلَ أوجه، أي: أنك آتيت فرعونَ وملائه زينةً لِيُضِلُّوا عن سبيلك فلا يؤمنوا. وذكره الواحديُّ وقال: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ دعاءٌ عليهم، والتأويل: فلا آمنوا^(١).

قال صاحبُ «الفرائد»: الوجهُ أن يُقال: إنها للتعليل، وإلا فما وَجْهٌ قوله: ﴿رَبِّئَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، وإنا عدلٌ إلى أمرِ الغائب؛ ميلاً إلى مذهبه.

الانتصاف: «هذا اعتزالٌ خفيٌّ؛ فراراً من أن تكونَ لامٌ «كي»، فتدلُّ على أن الله أمدَّهم لعلّةِ الإضلالِ استدرجاً، كما قال: ﴿لِيَزِدُوا إِسْمَاعِيلَ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ففرّ من هذا، وحلّ على معتقده^(٢)»^(٣).

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٥٧).

(٢) في (ح): «مذهبه»، والمثبت من (ط) و(ف)، وكلاهما بمعنى.

(٣) «الانتصاف» (٢: ٢٥٠). لابن المنبّر بحاشية «الكشاف».

وقلت: اللامُ إذا جُعِلَتْ مُسْتَعَاراً عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَلْقَيْتَهُمْ فِي سَمِّ الْخِزْيَانِ﴾ [القصاص: ٨] لا يَضُرُّهُ أَيْضاً، وإليه الإشارة بقوله: «على أنهم جَعَلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ سَبِيباً فِي الضَّلَالِ»، كما قَالَ الرَّجَّاجُ: وَيُقْرَأُ: «لِيَصِلُوا عَنْ سَبِيلِكَ»، المعنى: أَنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَآءَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَأَصَارَهُمْ ذَلِكَ إِلَى الضَّلَالِ^(١).

وأما وَجْهُ قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَآءَهُ زِينَةً﴾ على أمرِ الغائب: فهو أَنَّ موسى عليه السَّلَامُ ما تَكَلَّمَ بِهَا إِلَّا تَوَطُّطَةً وَتَمَهِيداً، لِيَتَخَلَّصَ مِنْهَا إِلَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ، يعني: أَنَّكَ أَوْلَيْتَهُمْ هَذِهِ النِّعْمَةَ لِيَشْكُرُوا وَلَا يَعْبُدُوا غَيْرَكَ، فما زادتهم تلك النِّعْمَةُ إِلَّا أَشْرَأَ وَتَمَادِيَا فِي الطُّغْيَانِ، وَإِذَا كَانَتْ الْحَالَةُ هَذِهِ، فَلْيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ. ولو دعا عليهم ابتداءً رُبَّمَا لم يُعْذَر، فَقَدَّمَ الشُّكَايَةَ مِنْهُمْ وَالتَّعْيِيَّ بِسُوءِ صَنِيعِهِمْ، لِيَسَلِّقَ مِنْهُ إِلَى الدُّعَاءِ، مع مُرَاعَاةِ تِلَاوُمِ الْكَلَامِ مِنْ إِيرَادِ الْأَدْعِيَةِ مَنْسُوقَةً نَسْقاً وَاحِداً، وَلَا بِجَمَالٍ لِلْاعْتِرَاضِ^(٢)؛ لِأَنَّ الْأَعْتِرَاضَ حُسْنُ مَوْقِعِهِ مِنْ الْكَلَامِ أَنْ تَلْتَدَّ النَّفْسُ بِسَمَاعِهِ، وَلِلذَلِكَ عَيْبٌ قَوْلُ النَّابِغَةِ:

لَعَلَّ زِياداً - لا أبا لك - غافل^(٣)

فليذق ليبدرك^(٤).

(١) من قوله: «كما قال الرَّجَّاجُ» إلى هنا، سقط من (ح). وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٣٠).
(٢) يعني: أَنَّ فِي الْآيَةِ ثَلَاثَ جُمَلٍ مُصَدَّرَةٌ بِـ«رَبَّنَا»، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَآءَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿رَبَّنَا أَلْحِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَأَشْدِّدْ عَلَيَّ قَلْبَهُمْ﴾، وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِيُضِلُّوا﴾ عَلَى التَّعْلِيلِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ مُعْتَرِضَةً بَيْنَ الْأَدْعِيَةِ، وَلَا بِجَمَالٍ لِلْاعْتِرَاضِ.

(٣) «ديوان النابغة الذبياني» ص ١٥٤، وأوله:

يَقُولُ رَجَالٌ يُنْكِرُونَ خَلِيقَتِي

(٤) فَضَّلَ الْعَلَامَةُ الْأَلُوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «رُوحِ الْمَعَانِي» (١١: ١٧٢-١٧٣) فِي مَعْنَى هَذِهِ «اللَّامِ»، وَنَقَلَ شَيْئاً مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَعَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: «فِي كَلَامِهِ مِثْلٌ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّامَ لِلدُّعَاءِ، وَهُوَ لَدَى الْمُتَصِفِ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَمَا ذَكَرُوهُ لَهُ لَا يُفِيدُهُ ظُهُوراً»، وَانْتَهَى الْأَلُوسِيُّ إِلَى أَنَّهَا لِلتَّعْلِيلِ.

على أنهم جعلوا نعمة الله سبباً في الضلال، فكانهم أوتوها ليُضِلُّوا، وقوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ عطفٌ على ﴿لِيُضِلُّوا﴾، وقوله: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ دعاءٌ مُعْتَرِضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه.

وقرأ الفضل الرقاشي: «أَتَنَّكَ آتَيْتَ»؛ على الاستفهام، و«اطْمِسْ» بضم الميم.

[﴿فَلَا تَدْعُوا كَمَا دَعَوْتُمْ كَمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٨٩]

قُرئ: «دعواؤكما»، قيل: كان موسى يدعُو، وهارون يؤمِّن، ويجوز أن يكونا جميعاً يدعوان. والمعنى: إنَّ دُعَاءَ كَمَا مُسْتَجَاب، وما طلبتُما كائن، ولكن في وقته، ﴿فَاسْتَقِيمَا﴾: فاثبتنا على ما أنتما عليه من الدَّعوةِ والزَّيادةِ في إلزامِ الحجةِ، فقد لَبِثَ نوحٌ عليه السَّلَامُ في قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ إِلَّا قَلِيلًا، وَلَا تَسْتَعْجِلَا. قال ابنُ جُرَيْجٍ: فمكثَ موسى بعدَ الدُّعاءِ أربعينَ سنةً.

﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا تَتَّبِعَا طريقَ الجهلةِ بعبادةِ الله في تعليقِهِ الأُمُورَ بالمصالح، ولا تَعَجَّلَا؛ فَإِنَّ العَجَلَةَ لَيْسَتْ بِمَصْلَحَةٍ، وهذا كما قال لنوحٍ عليه السَّلَامُ: ﴿إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ عطفٌ على ﴿لِيُضِلُّوا﴾. وقال مكِّي: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾: عطفٌ على ﴿لِيُضِلُّوا﴾^(١)، وفي مَوْضِعِ نَصْبٍ عِنْدَ المُبَرِّدِ وَالزَّجَّاجِ، وَقَالَ الأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ: مَنْصُوبٌ؛ جَوَابُ الدُّعَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿اطْمِسْ﴾، وَقَالَ الكِسَائِيُّ وَأَبُو عُبَيْدَةَ: هُوَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ، لِأَنَّهُ دُعَاءٌ عَلَيْهِمْ^(٢)، وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ نَصْبٌ؛ عطفٌ على ﴿لِيُضِلُّوا﴾، أَوْ جَوَابُ الدُّعَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿اطْمِسْ﴾، أَوْ جَزْمٌ، وَمَعْنَاهُ الدُّعَاءُ، كَمَا تَقُولُ: لَا تُعَذِّبْنِي^(٣).

(١) قوله: «وقال مكِّي: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ عطفٌ على ﴿لِيُضِلُّوا﴾»، سقط من (ف).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١: ٣٥٣).

(٣) «التيبان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٥).

وَقُرِي: (وَلَا تَتَّبِعَانِ) بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ - وَكَسْرُهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ تَشْبِيهًا بِنُونِ التَّنِيهِ - وَبِتَخْفِيفِ التَّاءِ؛ مِنْ: تَبِعَ.

قوله: (وَقُرِي: «وَلَا تَتَّبِعَانِ» بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ): ابنُ ذَكْوَانَ: بِتَخْفِيفِ النُّونِ، وَالباقونَ: بِتَشْدِيدِهَا^(١)، قَالَ ابنُ الحَاجِبِ: «رُوِيَ عَنِ ابنِ ذَكْوَانَ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ، وَرُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا بِتَخْفِيفِ التَّاءِ وَإِسْكَانِهَا وَفَتْحِ البَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ، مِنْ: تَبِعَ يَتَّبِعُ^(٢)، وَليْسَ فِيهَا إِشْكَالٌ، وَإِنَّمَا الإِشْكَالُ فِي تَخْفِيفِ النُّونِ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ «لَا» نَافِيَةٌ، وَالفِعْلُ مَرْفُوعٌ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً مَعْنَاهَا النِّهْيُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١١]، وَ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، وَالمَعْنَى: عَلَى الأَمْرِ وَالنِّهْيِ^(٣)، وَعَطْفِ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ مَعْنَاهَا النِّهْيُ عَلَى جُمْلَةٍ مَعْنَاهَا الطَّلَبُ^(٤).

وَثَانِيهَا: أَنَّ تَكُونَ الوَاوِ لِلحَالِ، أَي: اسْتَقِيمًا غَيْرَ مُتَّبِعِينَ، وَالجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ المَنْفِيَّةُ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِالْوَاوِ وَبِغَيْرِ الوَاوِ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ «لَا» لِلنِّهْيِ، وَالنُّونَ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةُ كُسِرَتْ، أَوِ الثَّقِيلَةُ حُدِّقَتْ الأَوَّلَى مِنْهَا: ضَعِيفٌ، لَا يَنْبَغِي أَنْ تُؤَوَّلَ قِرَاءَةُ صَحِيحَةً عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي اللُّغَةِ مِثْلُهُ^(٥).

قوله: (تَشْبِيهًا بِنُونِ التَّنِيهِ)^(٦): قَالَ الزَّجَّاجُ: «مَوْضِعُ ﴿لَتَتَّبِعَانِ﴾ جَزْمٌ، إِلاَّ أَنَّ النُّونَ

(١) انظر: «التيسير» ص ١٢٣، و«حجة القراءات» ص ٣٣٦، وعزاها لابن عامر، وفيه نظر إن لم يكن تصحيحاً،

وابن ذكوان: هو عبد الله بن أحمد بن بشير، وأبو عمرو الدمشقي، المتوفى سنة ٢٤٢.

(٢) من قوله: «قال ابن الحاجب» إلى هنا، سقط من (ف).

(٣) أي: معنى الآية الأولى - وهي قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ - على الأمر، ومعنى الآية الثانية - وهي

قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ - على النهي.

(٤) الجملة الخبرية التي معناها النهي هي قوله: «وَلَا تَتَّبِعَانِ» - على القراءة بتخفيف النون -، وَعُطِفَتْ عَلَى

جملة معناها الطلب، وهي قوله: ﴿فَأَسْتَوِيماً﴾.

(٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٤-٩٥) رقم (٥٥).

(٦) من قوله: «كُسِرَتْ أَوِ الثَّقِيلَةُ» إلى هنا، سقط من (ف).

[﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَيْنَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودَهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَئِنًا إِذَا أَذْرَكَهُ الْعَرَقُ قَالَ ءَأَمِنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ٩٠]

قرأ الحسن: «وجوزنا»؛ من: أجاز المكان وجوزّه وجاوزّه، وليس من: جوزّ الذي في بيت الأعمش:

وَإِذَا تُجَوِّزُهَا حِبَالُ قَبِيلَةٍ

الشديدة دَخَلَتْ لِلنَّهْيِ مُؤَكَّدَةٌ، وَكُسِرَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النَّوْنِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَاخْتِيَرَهَا الْكُسْرُ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ أَلْفٍ تُشْبِهُ نُونَ «الاثنين»^(١).

قوله: (وليس من: جوزّ): يعني: هذه القراءة من: أجاز المكان، أي: خَلَفَهُ وَقَطَعَهُ^(٢)، فَيُعَدُّ بِالْبَاءِ لِأَنَّهُ لَازِمٌ؛ الْأَسَاسُ: «جَزْتُ»^(٣) الْمَكَانَ وَأَجَزْتُهُ وَجَاوَزْتُهُ وَتَجَاوَزْتُهُ^(٤)، وَلَيْسَ مِنْ: جَوَّزَ، بِمَعْنَى: نَفَّذَ^(٥)؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْدِيَةِ بِالْبَاءِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

كَمَا جَوَّزَ السَّكِّيَّ فِي الْبَابِ فَيَتَّقُ^(٦)

قوله: (وَإِذَا تُجَوِّزُهَا حِبَالُ قَبِيلَةٍ): تَمَامُهُ:

أَخَذْتُ مِنَ الْأُخْرَى إِلَيْكَ حِبَالَهَا^(٧)

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٣١).

(٢) في (ح): «خَلَفَهُ وَقَطَعْتَهُ»، وفي (ف): «قَطَعْتَهُ» فقط.

(٣) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى: «خَرَقَ»، وَالْجُمْلَةُ سَقَطَتْ مِنْ (ف)، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ط) وَ«أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ»، مَادَّةُ (جَوْزَ).

(٤) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى: «وَجَاوَزْتُهُ وَجَاوَزْتُهُ»، وَالْجُمْلَةُ سَقَطَتْ مِنْ (ف)، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ط) وَ«أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ».

(٥) مِنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ لَازِمٌ» إِلَى هُنَا، سَقَطَ مِنْ (ف).

(٦) عَجَزُ بَيْتِ الْأَعْمَشِ، كَمَا فِي «دِيوانه» ص ١٢٠، وَسَيَأْتِي فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ بِتَمَامِهِ.

وَذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الصَّحَاحِ»، وَابْنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (كِلَاهُمَا فِي مَادَّةِ «فَتَّقَ» وَ«سَكَّكَ»)،

بِلَفْظٍ: «كَمَا سَلَّكَ السَّكِّيَّ فِي الْبَابِ فَيَتَّقُ»، وَذَكَرَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيُّ فِي «الْعَيْنِ» (٥: ٢٧٢) كَمَا هُنَا.

(٧) «دِيوان الأعمش» ص ١٥١.

وهو أيضاً في «الصَّحَاحِ» للجوهري، و«لِسَانِ الْعَرَبِ» لابن منظور، كِلَاهُمَا فِي مَادَّةِ (حَبَل).

لأنه لو كان منه، لكان حقه أن يُقال: وجوّزنا بني إسرائيل في البحر، كما قال:

كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ فِي الْبَابِ فَيَنْتُقُ

﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾: فَلَحِقَهُمْ، يُقَالُ: تَبِعْتَهُ حَتَّى أَتَبَعْتَهُ. وقرأ الحسن: «وَعُدُّوْا»، وَقُرِئَ: «أَنَّهُ» بِالْفَتْحِ؛ عَلَى حَذْفِ الْبَاءِ الَّتِي هِيَ صِلَةُ الْإِيمَانِ، وَ«إِنَّهُ» بِالْكَسْرِ؛ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ بَدَلًا مِنْ «ءَامَنْتُ».....

«تُجَوِّزُهَا»: أَي: تُنْفِذُهَا، يَعْنِي: النَّاقَةُ، «الْحَبَالُ»: جَمْعُ حَبَلٍ، وَهُوَ مُسْتَعَارٌ لِلْعَهْدِ وَالْأَمَانِ، يَصِفُ مَا قَاسَاهُ فِي السَّفَرِ مِنْ خَوْفِ الطَّرِيقِ حَتَّى وَصَلَ إِلَى الْمَدْرُوحِ، يَقُولُ: إِذَا أَدَخَلَهَا وَسَطَ قَبِيلَةٍ أَمَانَهَا، أَحَدَتْ تِلْكَ الْقَبِيلَةُ مِنَ الْقَبِيلَةِ الْأُخْرَى أَمَانَهَا إِلَيْكَ، وَعَادَةُ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَسْتَجِيرُونَ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ لِيَأْمِنُوا مِنْ عَادِيَتِهِمْ^(١) وَسَرَّهُمْ.

قوله: (كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ فِي الْبَابِ فَيَنْتُقُ): أوله:

وَلَا بُدَّ مِنْ جَارٍ يُجِيرُ سَبِيلَهَا

«جَوَّزَ»: أَي: نَفَّذَ وَوَسَّطَ، وَ«السَّكِّيَّ»^(٢): الْمِسْمَارُ، وَ«الْفَيْتَقُ»: النَّجَّارُ.

قوله: (يُقَالُ: تَبِعْتَهُ حَتَّى أَتَبَعْتَهُ): أَي: جِئْتُ بَعْدَهُ حَتَّى لَحِقْتُ بِهِ.

قوله: (وَقَرَأَ الْحَسَنُ: «وَعُدُّوْا»): الْعُدُّوْ: تَجَاوَزُ الْحَدِّ وَالظُّلْمِ، عَدَا عَلَيْهِ عَدُوًّا وَعُدُوًّا.

قوله: (وَقُرِئَ: «أَنَّهُ» بِالْفَتْحِ عَلَى حَذْفِ الْبَاءِ)^(٣): وَذَلِكَ أَنَّ الْإِيمَانَ يُعَدَّى بِالْبَاءِ، نَحْوُ:

﴿يُؤْمِنُونَ بِالْقَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، فَلَمَّا حَذَفَ وَصَلَ.

(١) العادية: من: عَدَا يَعْدُو عَلَى الشَّيْءِ: إِذَا اخْتَلَسَهُ. قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ»، مَادَّةُ (عَدَا).

(٢) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ: «وَالسَّكَّةُ»، وَأَثْبَتُ مَا فِي الْبَيْتِ، وَفِي «الْقَامُوسِ» مَادَّةُ (سَكَّ): «السَّكُّ: الْمِسْمَارُ كَالسَّكِّيِّ، وَالْجَمْعُ: سِكَكٌ وَسُكُوكٌ»، وَلَمْ يَذْكُرْ «السَّكَّةَ».

(٣) فِي (ح): «عَلَى لُغَةِ الْبَاءِ»، وَأَثْبَتُ مِنْ (ط) وَ(ف)، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي «الْكَشَافِ».

كَرَّرَ الْمَخْذُولُ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي ثَلَاثِ عِبَارَاتٍ، حِرْصاً عَلَى الْقَبُولِ، ثُمَّ ذُو يُقْبَلُ مِنْهُ حَيْثُ أَخْطَأَ وَقْتَهُ، وَقَالَ هُنَا لَمْ يَبْقَ لَهُ اخْتِيَارٌ قَطُّ، وَكَانَتْ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ كَمَا فِيهِ فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ، وَعِنْدَ بَقَاءِ التَّكْلِيفِ.

[﴿مَاتَنَنْ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ * فَأَلَيْتُمْ نَجِيكَ بِدَيْكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ [٩٢-٩١]

﴿مَاتَنَنْ﴾: أَتَوْا مِنَ السَّاعَةِ فِي وَقْتِ الْاضْطِرَارِ حِينَ أَدْرَكَكَ الْغَرَقُ، وَأَيْسَتْ مِنْ نَفْسِكَ. قِيلَ: قَالَ ذَلِكَ حِينَ الْجَمَّةُ الْغَرَقُ، يَعْنِي: حِينَ أَوْشَكَ أَنْ يَغْرُقَ. وَقِيلَ: قَالَهُ بَعْدَ أَنْ غَرِقَ فِي نَفْسِهِ، وَالَّذِي يُحْكِي: «أَنَّهُ حِينَ قَالَ: ﴿ءَامَنْتُ﴾ أَخَذَ جِبْرِيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ.....

قوله: (كَرَّرَ الْمَخْذُولُ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي ثَلَاثِ عِبَارَاتٍ): يُرِيدُ بِالْمَعْنَى الْوَاحِدِ: مَا لَوْ تَلَفَّظَ بِهِ فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ عَنْ صِدْقٍ مِنْهُ، لَقَبِلَ مِنْهُ، وَانْخَرَطَ فِي سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ النَّاجِينَ^(١)، هَذَا عَلَى قِرَاءَةِ كَسْرِ «إِنْ» فِي ﴿إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ الْآيَةِ؛ صَرِيحٌ.

أما قوله: ﴿ءَامَنْتُ﴾ فإخبارٌ عن نفسه في الزمان الماضي أنه صدَّرَ مِنْهُ الْإِيْمَانَ الْمُعْتَبَرُ الَّذِي عَلَيْهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ، لِأَنَّ الْإِيْمَانَ حَيْثُ^(٢) قُطِعَ عَنْ مُتَعَلِّقِهِ، فَصَارَ كَقَوْلِهِمْ: فَلَا نَنْعِي وَيَمْنَعُ، إِمَّا بِاعْتِبَارِ الْعُمُومِ أَوْ الْإِطْلَاقِ. وَأما قوله: ﴿وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى بِالْبُرْهَانِ أَنَّهُ دَخَلَ فِي زُمْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَصَارَ مَعْدُوداً فِيهِمْ.

قوله: (الْجَمَّةُ الْغَرَقُ): فِي الْحَدِيثِ: «يَبْلُغُ الْغَرَقُ مِنْهُمْ مَا يُلْجِمُهُمْ»، أَي: يَصِلُ إِلَى أَفْوَاهِهِمْ، فَيَصِيرُ لَهُمْ بِمَنْزِلَةِ اللَّجَامِ يَمْنَعُهُمْ عَنِ الْكَلَامِ.

قوله: (مِنْ حَالِ الْبَحْرِ)، النِّهَايَةُ: «الْحَالُ: الطَّيْنُ الْأَسْوَدُ كَالْحَمَاءَةِ».

(١) تَحَرَّفَ فِي (ح) إِلَى: «بِالتَّأخِيرِ»، وَالثَّبْتُ مِنْ (ط)، وَظَاهِرُهُ فِي (ف): «التَّأخِيرُ»، وَيُقْرَأُ «النَّاجِينَ» بِصَعْوَةٍ.

(٢) أَي: عَلَى قِرَاءَةِ كَسْرِ هَمْزَةِ «إِنْ».

فَدَسَّهُ فِي فِيهِ»، فَللغَضَبِ لِه عَلى الكَافِرِ فِي وَقْتِ قَد عَلِمَ أَنَّ إِيمَانَهُ لَا يَنْفَعُهُ، وَأَمَّا مَا يُضَمُّ إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: «خَشِيَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ رَحْمَةُ اللَّهِ»: فَمِنْ زِيَادَاتِ الْبَاهِتِينَ لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، ..

قوله: (فَدَسَّهُ)، الأساس: «دَسَّ الشَّيْءَ فِي التَّرَابِ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَخْفَيْتَهُ تَحْتَ شَيْءٍ فَقَدْ دَسَسْتَهُ»^(١).

قوله: (فَمِنْ زِيَادَاتِ الْبَاهِتِينَ): يُقَالُ: بَهَّتَهُ بَهْتًا وَبُهْتَانًا فَهُوَ بَاهِتٌ، أَيْ: افْتَرَى عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ. الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَسَّا أَعْرَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِرْعَوْنَ قَالَ: آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ جَبْرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَخَذْتُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ فَأَدُسُّهُ فِي فِيهِ غَافَةً أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ»، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٢)، وَهُوَ أَحَدُ أَثْمَةِ الثَّقَاتِ الْمَقْدَّمِ بَعْدَ مُسْلِمٍ.

(١) هَاتَانِ الْفَقْرَتَانِ أَخْرَجَتَا فِي (ح) وَ(ف) إِلَى مَا قَبْلَ فِقْرَةِ «قَوْلُهُ: ﴿مِنَ الْمُقْسِدِينَ﴾»: مِنْ الضَّالِّينَ الْمُضْلِينَ»، وَوَرَدَتْ فِي (ط) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِتَرْتِيبِ الْكَلَامِ فِي «الْكَشَافِ».

(٢) فِي «جَامِعِهِ» (٣١٠٨) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنِ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ وَعِطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - ذَكَرَ أَحَدُهُمَا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -: أَنَّ جَبْرِيلَ...، فَذَكَرَهُ.

وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحَدُهُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢١٤٤)، وَابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٢١٥)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢: ٣٤٠)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، بِهِ، قَالَ فِيهِ: «رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا»، يَعْنِي: أَنَّ عَدِيَّ بْنَ ثَابِتٍ وَعِطَاءَ اخْتَلَفَا، فَرَوَاهُ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ الْآخَرُ مَوْقُوفًا. وَقَالَ الْحَاكِمُ: «إِنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِ شُعْبَةَ أَوْقَفُوهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ».

وَأَخْرَجَهُ أَحَدُ (٢٢٠٣) وَ(٢٨٢٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١٠٧) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ يَوْسُفَ بْنِ مَهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا. وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ - وَهُوَ ابْنُ جُدْعَانَ - ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَيَوْسُفُ بْنُ مَهْرَانَ: لَيْسَ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي تَعْيِينِهِ.

وَعَلَيْهِ، فَالْحَدِيثُ بِرِوَايَتِهِ الْمَرْفُوعَةَ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ وَقَفَهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ أَخْبَارِ أَهْلِ الْكِتَابِ (الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ)، وَفِي مَتْنِهِ نِكَارَةٌ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَغَيْرُهُ مِنْ تَأْوِيلِهِ ظَاهِرٌ التَّكْلِيفِ، وَلِذَا وَافَقَ الْعَلَامَةُ نَاصِرُ الدِّينِ ابْنُ الْمُنْبَرِّ فِي «الْإِنْتِصَافِ» (٢: ٢٥١) الزَّمْخَشَرِيُّ فِي اسْتِنْكَارِهِ، فَقَالَ: «وَلَقَدْ أَنْكَرَ مُنْكَرًا، وَغَضِبَ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ كَمَا يَجِبُ لَهُمْ»، وَصَرَّحَ بِنِكَارَتِهِ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ الْعَلَامَةَ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّدِيقِ الْغَهَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «خَوَاطِرِ دِينِيَّةٍ» ص ٢٧-٢٨. ❦

وقلت: العَجَبُ أنه كيف نَسِيَ كلامه آنفاً: «أَنْ قَوْلَهُ: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ دعاء»،
وخالف أهل التفسير فيه، وأقام له بمعاذير، وحين بَلَغَ إلى الخبر المرفوع بَهَتْ وَبَهَّت.

وأما الحديث: فقوله: «لو رأيتني» إلى آخره: معناه: لرأيت أمراً عجيباً يَهْتُ الواصفُ
عن كُنْهه، فإني لما شاهدتُ تلك الحالة نهضتُ غَضَباً لله على عَدُوِّ الله؛ لادِّعائه تلك العظيمة،
فَعَمَدْتُ إلى حالِ البحر، فأدُّسُهُ في فيه، مخافة أن تُدْرِكَه الرحمة لِسَعَتِهَا، مع عِلْمِي أَنَّ الصَّدَّ عن
رحمة الله غيرُ جابر، ألا ترى إلى قوله عليه السَّلَام: «وَأَنَا أَخَذُ مِنْ حَالِ الْبَحْرِ»، كيف يُصَوِّرُ
تلك الحالة^(١) في مُشَاهَدَتِهِ، وَيَسْتَحْضِرُهَا، وَيَسْتَدْعِي مِنْهُ الْعَجَبَ عَلَى فِعْلِهِ. ونحوه في
الشاهِدِ مَنْ يَتَهَيَّرُ الْفُرْصَةَ عَلَى مَنْ يَغْضَبُ وَيَحْتَقُّ عَلَيْهِ^(٢)، فإذا صادَفَهَا وَفَتَكَ بِهِ، ربَّما
اِخْتَلَجَ فِي صَدْرِهِ مِنَ الْفَرَحِ أَنَّهُ بَعْدَ لَمْ يَنْسَلْ مِنْهُ، وَأَنَّ لَهُ الْخِلَاصَ مِنْهُ.

ونحوه ما روى المُصَنِّفُ: «أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ فِرْعَوْنَ أَعْظَمُ شَأْنًا مِنْ أَنْ
يَغْرَقَ، وَأَنَّهُ مَا مَاتَ، وَلَا يَمُوتُ أَبَدًا بَعْدَ مَا غَرِقَ».

على أن ليس للعقل مجال في أمثال هذا التَّغْلِبِ الصَّحِيحِ إِلَّا التَّسْلِيمُ وَنِسْبَةُ الْقُصُورِ إِلَى
النَّفْسِ^(٣).

(١) من قوله: «نهضت غضباً لله» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) الْحَقُّ: الْعَيْظُ، يُقَالُ: حَقَّقَ يَحْتَقُّ حَقَقًا، فَهُوَ حَقِيقٌ وَحَنِيْقٌ. كما في «القاموس»، مادة (حق).

(٣) تعقبه العلامة الألويسي رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (١١: ١٨٣) بأنه «قد يقال: إن الخبر متى خالف
صريح العقل أو تضمن نسبة ما لا يتصور شرعاً في حق شخص إليه، ولم يمكن تأويله على وجه
يوافق حكم العقل، ويندفع به نسبة النقص، لا يكون صحيحاً، واتهام الراوي بما يوهن أمر روايته
أهون من اتهام العقل الصريح، ونسبة النقص إليه دون نسبة النقص إلى من شهد الله تعالى ورسوله ﷺ
بعصيته وكهاله».

قلت: أما الأحاديث التي اتفق المحدثون على تصحيحها أو يكادون: فما من حديث منها فيه ما ذكر، إلا
وتأويله يمكن مُبَيِّنًا على وجه مُسْتَسَاعٍ، وأما الأحاديث التي اِخْتَلَفَ في تصحيحها: فيقع فيها ما ذكر،
كهذا الحديث، وعلى كُلِّ فَلَاحٍ في هذا الباب من الأناة وطول البحث، فإنه مَرَّةٌ أقدام.

وفيه جهالتان: إحداهما: أَنَّ الإِيْمَانَ يَصِحُّ بِالْقَلْبِ، كإِيْمَانِ الْأَخْرَسِ، فَحَالُ الْبَحْرِ لَا يَمْنَعُهُ. وَالْأُخْرَى: أَنَّ مَنْ كَرِهَ إِيْمَانَ الْكَافِرِ، وَأَحَبَّ بَقَاءَهُ عَلَى الْكُفْرِ: فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ. ﴿مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ الْمُضِلِّينَ عَنِ الْإِيْمَانِ،

أما قوله: «الرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ» فجوابه ما قال أبو منصور الماتريدي في «التأويلات»: «الرِّضَا بِالْكَفْرِ لَيْسَ بِكُفْرٍ مُطْلَقاً، إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا رَضِيَ بِكُفْرِ نَفْسِهِ، لَا بِكُفْرِ غَيْرِهِ»^(١).

وقلت: يُؤَيِّدُهُ ما روينا عن أبي داود والنسائي^(٢) عن سعد بن أبي وقاص قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ إِلَّا أَرْبَعَةَ نَفَرٍ - فَسَمَاهُمْ - وَابْنُ أَبِي سَرْحٍ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ: وَأَمَّا^(٣) ابْنُ أَبِي سَرْحٍ، فَإِنَّهُ اخْتَبَأَ عِنْدَ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْبَيْعَةِ جَاءَهُ بِهِ، حَتَّى وَقَفَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، بَايَعُ عَبْدُ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَأْبَى، فَبَايَعَهُ بَعْدَ ثَلَاثِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «أَمَا فِيكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ يَقُومُ إِلَى هَذَا حَيْثُ رَأَى كَفَفْتُ يَدِي عَنِ بَيْعَتِهِ فَيَقْتُلُهُ»، فَقَالُوا: مَا نَدْرِي يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا فِي نَفْسِكَ، أَلَا أَوْمَاتَ إِلَيْنَا بَعَيْتِكَ، قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةٌ الْأَعْيُنِ»^(٤).

قوله: ﴿مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ الْمُضِلِّينَ: فَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا وُصِفَ بِالْإِجْرَامِ أَوْ الْفُسْقِ أَوْ الْفَسَادِ وَنَحْوِهَا كَانَ مُبَالِغَةً فِي كُفْرِهِ.

(١) وقد يكون الرضا بكفر الغير كُفْرًا أيضاً، وذلك فيما إذا كان على وجه الاستحسان، ولذا فالأحسن أن يقال: إن الرضا بالكفر من حيث إنه كُفْرٌ: كُفْرٌ، سواءً في كُفْرِ نَفْسِهِ أَوْ كُفْرِ غَيْرِهِ، وَإِنَّ الرضا به لا من هذه الحيثية، بل من حَيْثِيَّةِ كَوْنِهِ سَبَباً لِلْعَذَابِ الْأَلِيمِ، أَوْ كَوْنِهِ أَثْراً مِنْ آثَارِ قَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْرِهِ مِثْلاً: لَيْسَ بِكُفْرٍ، وَهَذَا يَنْدَفِعُ التَّنَافِي بَيْنَ قَوْلِهِمُ: الرضا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ، وَقَوْلِهِمُ: الرضا بِالْقَضَاءِ وَاجِبٌ. انظر: «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٧٣-١٧٤).

(٢) أبو داود (٢٦٨٣) و(٤٣٥٩)، والنسائي (٤٠٦٧).

(٣) قوله: «وابن أبي سرح، وذكر الحديث، وأما»، سقط من (ح).

(٤) من قوله: «أما قوله: الرضا بالكفر كفر» إلى هنا قُدِّمَ في (ط) على فقرة «قوله: (فمن زيادات الباهتين)»، وورد في (ح) و(ف) بعدها، وهو المناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

كقوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٩٨].

وروي: «أن جبريل عليه السلام أتاه بفتيا: ما قول الأمير في عبد لرجل نشأ في ماله ونعمته، فكفر نعمته، وجدد حقه، وادعى السيادة دونه؟ فكتب فرعون فيه: يقول أبو العباس الوليد بن مضعب: جزاء العبد الخارج على سيده، الكافر نعماء: أن يُعرق في البحر، فلما ألجمه العرق ناو له جبريل خطه، فعرقه».

﴿نُنَجِّكَ﴾ بالتشديد والتخفيف: نُبْعِدُكَ مما وقع فيه قومك من قعر البحر. وقيل: نُلْقِيكَ بِنَجْوَةٍ مِنَ الْأَرْضِ. وقرئ: «نُنْحِيكَ» بالحاء: نُلْقِيكَ بناحية مما يلي البحر، وذلك أنه طرح بعد العرق بجانب البحر، قال كعب: رَمَاهُ الْمَاءُ إِلَى السَّاحِلِ كَأَنَّهُ ثَوْرٌ، ﴿يَبْدِيكَ﴾ في موضع الحال،

قوله (١): (وقيل: نُلْقِيكَ بِنَجْوَةٍ (٢) مِنَ الْأَرْضِ)، الراغب: «أصل النجاء: الانفصال (٣)، ومنه: نَجَا فُلَانٌ مِنْ فُلَانٍ، وَأَنْجَيْتُهُ وَنَجَّيْتُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَنْقُونَ﴾ [فصلت: ١٨]، وَالنَّجْوَةُ وَالنَّجَاةُ: [الْمَكَانُ الْمُرْتَفِعُ] (٤) الْمُنْفَصِلُ بارتفاعه عما حوله، وقيل: سُمِّيَ لِكَوْنِهِ نَاجِيًا مِنَ السَّيْلِ، وَنَجَّيْتُهُ: تَرَكْتُهُ بِنَجْوَةٍ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِدَنَّاكَ﴾، وَنَجْوَتُ قِشْرَ الشَّجَرَةِ، وَجِلْدَ الشَّاةِ (٥).

قوله: ﴿يَبْدِيكَ﴾ في موضع الحال): وهو كقولك: دخلت عليه بيباب السفر، أي: معها. وفي «الضوء»: الفرق بين الباء و«مع»: أن «مع» لإثبات المصاحبة ابتداءً، والباء لاستدامتها.

(١) هذه الفقرة إلى آخرها سقطت من (ف).

(٢) تحرف في (ح) إلى: «هجرة»، والمثبت من (ط)، وهذه الفقرة سقطت من (ف).

(٣) تحرف في (ح) إلى: «الاتصال»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لينا في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (نحو).

(٤) ما بين حاصرتين سقط من (ط) و(ح)، واستدركته من «مفردات القرآن».

(٥) «مفردات القرآن» ص ٧٩٢.

أي: في الحال التي لا رُوحَ فيك، وإنما أنتَ بَدَنٌ، أو ببَدَنِكَ كامِلاً سَوِيّاً لم يَنْقُصْ منه شيءٌ ولم يَتَغَيَّرْ، أو عُرياناً لستَ إلا بَدَناً مِن غيرِ لباسٍ، أو بِدُرْعِكَ.....

قال الزَّجَّاجُ: ﴿تُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾: نُلقِيكَ عُرياناً، وقيل: نُلقِيكَ على نَجْوَةٍ مِنَ الأَرْضِ^(١).

فعلى هذا: كانَ أصلُ الكلام: اليَوْمَ نَطَرُحُكَ بعدَ الغَرَقِ بِجانِبِ البحرِ، ثم سَلَكَ طريقَ النَّهْطِ، وقيل: تُنَجِّي بَدَنَكَ، ثمَّ لمزيدِ التصويرِ والتَّهويلِ أوقَعَ «بَدَنَكَ» حالاً مِنَ الضَّميرِ المنصوبِ.

وقيل: تُنَجِّيكَ مَعَ بَدَنِكَ، لتُصَوِّرَ تلكَ الهَيْئَةَ المُنكَرَةَ في نَظَرِ المُعْتَبِرِينَ، كما قال: «أي: في الحالِ التي لا رُوحَ فيك»، وإنما أنتَ بَدَنٌ، أي: جِيفَةٌ مُلقاةٌ في ساحلِ البحرِ، كما يُلقَى البحرُ الجِيفَ ولا يَقْبَلُهُ^(٢)، ثم لإرادةِ الاستِدْمامِ وشِدَّةِ اللُّصوقِ قيل: ﴿تُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾، وكذلك قال: «وإنما أنتَ بَدَنٌ»، أي: لستَ سِوَى الجِيفَةِ شيئاً.

ولو جُعِلَتِ الباءُ لِلآلَةِ، لِيكونَ على وَزَانِ قولِكَ: أخذتَ بيديكَ، ونَظَرْتَهُ بعَيْنَيْكَ، إيداناً بِحُصُولِ هذا المطلوبِ البعيدِ التناوُلِ^(٣)، كما قال: «وكانَ فرعونُ أعظَمَ شأناً مِن أن يَغْرُقَ»، لكانَ أيضاً وجهاً.

قوله: (أو ببَدَنِكَ كامِلاً سَوِيّاً): يعني: لو اقتَصَرَ على قوله: ﴿فَالْيَوْمَ تُنَجِّيكَ﴾ لاحتَمَلَ النُّقْصانَ مِن قَطْعِ رأسٍ أو رِجْلِ أو يدٍ، فزِيدَ «بِبَدَنِكَ»؛ لِرَفْعِ ذلكَ التَّوَهُّمِ، فالحالُ مُؤكِّدَةٌ.

قوله: (أو عُرياناً): فالحالُ لبيانِ الهَيْئَةِ الفِطْئِيَّةِ^(٤) كما سبق، ومن ثمَّ جاء بإداةِ الحِصرِ: «لستَ إلا بَدَناً».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٣٢).

(٢) تحرّف في (ح) إلى: «ولا يقبله»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٣) تحرّف في (ط) و(ح) إلى: «المتناول»، والمثبت من (ف).

(٤) في (ح) و(ف): «القطعية»، والمثبت من (ط).

قال عمرو بن معدني كُرب:

أَعَاذِلْ صَاحِبِي بَدَنِي وَسَيْفِي وَكُلُّ مُقْلَصٍ سَلِسُ الْقِيَادِ

وكانت له دِرْعٌ مِنْ ذَهَبٍ يُعْرَفُ بِهَا.

وقرأ أبو حنيفة رحمه الله: «بأبدانك»، وهو على وجهين: إما أن يكون مثل قولهم: «هَوَىٰ بأجرامه»، يعني: ببدنك كله وإفياً بأجزائه، أو يريد: بدرؤعك؛

قوله: (أَعَاذِلْ صَاحِبِي بَدَنِي وَسَيْفِي) البيت: ويروى^(١): «شكّتي بدني»^(٢)، والشكّة:

السّلاح.

«أَعَاذِلْ»: أصله: أَعَاذِلَةٌ^(٣)، فَرَسٌ مُقْلَصٌ - بكَسْرِ اللّام - : أي: مُشْرِفٌ مُشَمَّرٌ طَوِيلُ

القوائم، «سَلِسُ الْقِيَادِ»: سَهْلُ الْقَوْدِ.

قوله: (هَوَىٰ بأجرامه): مأخوذة من قوله:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَّتْ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى^(٤)

«طِخَّتْ»: أي: هَلَكْتَ، «النَّيْقِ»: أَرْفَعُ مَوْضِعٍ فِي الْجَبَلِ^(٥).

(١) أي: في نُسخ «الكشاف»، فضلاً عن كونه يروى هكذا في غيره أيضاً.

(٢) كذا ذكره ابن قُتيبة في «الشعر والشعراء» (١: ٢٩١)، إلا أنه قال: «بدني ورُحمي» وذكره ابن قُتيبة أيضاً في

«عيون الأخبار» (١: ١٩٣)، إلا أنه قال: «بَرِّي ورُحمي».

(٣) فعلى هذا: الهمزة: حرفُ نداء، و«عاذل» مُنادئٌ مُرَحِّمٌ، والعَدْلُ: اللُّومُ.

(٤) البيت لبزيد بن الحكم الثقفي، وقد تقدّم في «الكشاف» في تفسير الآية ٢٥ من سورة التوبة، وشرّح المؤلفُ

رحمه الله تعالى هناك غريبه.

(٥) لم يتعرض المؤلفُ رحمه الله تعالى هنا - ولا فيما تقدّم من كتابه - إلى ما عراه الزمخشريُّ إلى الإمام أبي حنيفة

من قراءات، والقول فيها: أن محمد بن جعفر الخزاعيُّ وضع كتاباً في الحروف - يعني القراءات - ونسبَه

إلى أبي حنيفة، وحكم الدارقطنيُّ وجماعةٌ من أهل العلم بأن ذلك الكتاب موضوعٌ لا أصل له، كما في

«تاريخ بغداد» (٢: ١٥٨)، وتكلّف الزمخشريُّ - وكذا النسفيُّ - توجية تلك القراءات؛ ظناً منها صدقَ

الخزاعيُّ فيما دَوّنه في ذلك. وقراءة أبي حنيفة هي قراءةٌ عاصم المتواترة. أفاده العلامةُ المحقّق الكوثريُّ

في «تأنيب الخطيب» ص ٥٩-٦٠.

كَأَنَّهُ كَانَ مُظَاهِرًا بَيْنَهَا.

﴿لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾: لِمَنْ وِرَاءَكَ مِنَ النَّاسِ عِلَامَةٌ، وَهُمْ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ فِي أَنْفُسِهِمْ أَنَّ فِرْعَوْنَ أَعْظَمُ شَأْنًا مِنْ أَنْ يَغْرُقَ. وَرُوي أَنَّهُمْ قَالُوا: «مَا مَاتَ فِرْعَوْنُ وَلَا يَمُوتُ أَبَدًا». وَقِيلَ: أَخْبَرَهُمْ مُوسَى بِهَلَاكِهِ فَلَمْ يُصَدِّقُوهُ، فَالْقَاهُ اللهُ عَلَى السَّاحِلِ حَتَّى عَايَنُوهُ، وَكَأَنَّ مَطْرَحَهُ كَانَ عَلَى مَرٍّ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ حَتَّى قِيلَ: ﴿لِمَنْ خَلَقَكَ﴾. وَقِيلَ: ﴿لِمَنْ خَلَقَكَ﴾: لِمَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنَ الْقُرُونِ.

وَمَعْنَى كَوْنِهِ آيَةً: أَنْ تَظْهَرَ لِلنَّاسِ عُبودِيَّتُهُ وَمَهَانَتُهُ، وَأَنَّ مَا كَانَ يَدَّعِيهِ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ بَاطِلٌ مُحَالٌ، وَأَنَّهُ - مَعَ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ عِظَمِ الشَّانِ وَكِبَرِيَاءِ الْمُلْكِ - آلَ أَمْرُهُ إِلَى مَا تَرَوْنَ؛ لِعِصْيَانِهِ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَا الظَّنُّ بغيرِهِ؟ أَوْ لِتَكُونَ عِبْرَةً تَعْتَبِرُ بِهَا الْأُمَّمُ بَعْدَكَ، فَلَا يَجْتَرِئُوا عَلَى نَحْوِ مَا اجْتَرَأَتْ عَلَيْهِ إِذَا مَا سَمِعُوا بِحَالِكَ وَبِهَوَانِكَ عَلَى اللهِ.

وَقُرئ: «لِمَنْ خَلَقَكَ» بِالْقَافِ؛ أَي: لِتَكُونَ لِخَالِقِكَ آيَةً كَسَائِرِ آيَاتِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: لِيَكُونَ طَرْحُكَ عَلَى السَّاحِلِ وَحَدِّكَ، وَتَمْيِيزُكَ مِنْ بَيْنِ الْمَغْرُقِينَ - لِئَلَّا يَشْتَبِهَ عَلَى النَّاسِ أَمْرُكَ، وَلِئَلَّا يَقُولُوا لِأَدْعَائِكَ الْعِظَمَةِ: إِنَّ مِثْلَهُ لَا يَغْرُقُ وَلَا يَمُوتُ - : آيَةً مِنْ آيَاتِ اللهِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ، وَلِيَعْلَمُوا أَنَّ ذَلِكَ تَعَمُّدٌ مِنْهُ؛ لِإِمَاطَةِ الشَّبهِ فِي أَمْرِكَ.

قوله: (كان مُظَاهِرًا بَيْنَهَا): أَي: لَيْسَ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، الْجَوْهَرِيُّ: «وَظَاهَرٌ بَيْنَ ثَوْبَيْنِ،

أَي: طَارَقَ بَيْنَهُمَا وَطَابَقَ».

قوله: (وَكَأَنَّ مَطْرَحَهُ كَانَ عَلَى مَرٍّ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(١): أَي: عَلَى طَرِيقِهِمُ الَّذِي كَانُوا يُؤْمِنُونَ، فَهُمْ حِينَئِذٍ خَلَقَهُ، وَهُوَ قَدْ آمَهُمْ، لِيَنْظُرُوا إِلَيْهِ، وَيَعْتَبِرُوا، وَيُصَدِّقُوا قَوْلَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامِ، وَيَشْكُرُوا نِعْمَةَ الْخَلَاصِ وَهَلَاكِ الْعَدُوِّ.

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «الْكَشَافِ»: «عَلَى مَرٍّ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ».

﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأً صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٩٣﴾

﴿مُبَوَّأً صِدْقٍ﴾: منزلاً صالحاً مرضياً، وهو مصرُ والشَّام، ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا﴾ في دينهم، وما تَشَعَّبُوا فيه شُعباً، إلا من بعد ما قرؤوا التَّوراة، وكَسَبُوا العِلْمَ بدينِ الحق، ولزِمَهُم الثَّبَاتُ عليه واتحادُ الكلمة، وعَلِمُوا أَنَّ الاختلافَ فيه تَفَرُّقٌ عنه.

وقيل: هو العِلْمُ بمُحمَّدٍ ﷺ، واختلافُ بني إسرائيل - وهم أهلُ الكتاب - : اختلافُهم في صِفَتِهِ ونَعْتِهِ، وأنه هو أم ليس به، بعدما جاءَهُمُ العِلْمُ والبيانُ أنه هو لم يَرْتَابُوا فيه، كما قال اللهُ تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦، الأنعام: ٢٠].

﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ * وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِبَيِّنَاتِ اللَّهِ فَتَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [٩٤-٩٥]

فإن قلت: كيف قال لرسوله ﷺ: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾، مع قوله في الكفرة: ﴿وَأَيُّكُمْ لَفِي شكٍ مِنْهُ مُرِيبٌ﴾ [هود: ١١٠، فصلت: ٤٥]؟ قلت: فرقٌ عظيمٌ بين قوله: ﴿وَأَيُّكُمْ لَفِي شكٍ مِنْهُ مُرِيبٌ﴾ بإثباتِ الشكِّ لهم على سبيلِ التأكيدِ والتحقيقِ، وبين قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ﴾ بمعنى الفرضِ والتمثيلِ، كأنه قيل: فإن وقع لك شكٌ مثلاً، وخيَّلَ لك الشيطانُ خيلاً منه تقديراً ﴿فَسْئَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ﴾.

المعنى: أن الله عزَّ وجلَّ قدَّم ذكرَ بني إسرائيل - وهم قرأةُ الكتاب - ، ووصفَهُم بأن العِلْمَ قد جاءَهُم، لأنَّ أمرَ رسولِ الله ﷺ مكتوبٌ عندهم في التَّوراةِ والإنجيلِ، وهم يَعْرِفُونَهُ كما يَعْرِفُونَ آبَاءَهُم، فأرادَ أن يُؤكِّدَ عِلْمَهُم بِصِحَّةِ القرآنِ وصِحَّةِ نبوةِ مُحَمَّدٍ عليه السَّلام، ويُباليغَ في ذلك،

قوله: (فأراد أن يؤكِّدَ عِلْمَهُم بِصِحَّةِ القرآنِ، وصِحَّةِ نبوةِ مُحَمَّدٍ صلوات الله عليه):
يعني: أن قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾

فقال: فَإِنْ وَقَعَ لَكَ شَكٌّ فَرَضاً وَتَقْدِيرًا، وَسَبِيلٌ مَنْ خَالَجَتْهُ شُبُهَةٌ فِي الدِّينِ أَنْ يُسَارِعَ إِلَى حَلِّهَا وَإِمَاطَتِهَا، إِمَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى قَوَانِينِ الدِّينِ وَأَدْلَتِهِ، وَإِمَّا بِمُقَادِحَةِ الْعُلَمَاءِ الْمُنْبَهِينَ عَلَى الْحَقِّ، فَسَلِّ عُلَمَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ، يَعْنِي: أُنْهَمُ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِصِحَّةِ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ، وَقَتْلِهَا عِلْمًا، بِحَيْثُ يَصْلُحُونَ لِمُرَاجَعَةِ مِثْلِكَ، وَمُسَاءَلَتِهِمْ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِكَ.

معناه: أَنْ الَّذِي قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ أَحْبَابِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَصِحَّةِ الْقُرْآنِ، وَصِحَّةِ بُرُوتِكَ: لَا شَكَّ عِنْدَهُمْ، وَأُنْهَمُ فِي رُسُوحِ الْعِلْمِ فِيهِ وَالشَّبَابِ فِي الْيَقِينِ، بِحَيْثُ إِنْ فَرَضَ لَكَ شَكٌّ، كَمَا تُفَرِّضُ الْمَحَالَاتِ، يَصِحُّ أَنْ تُزِيلَ شَكَّكَ بِاسْتِخْبَارِكَ إِيَّاهُمْ، مَعَ انْكَارِهِمْ بُرُوتَكَ، «وَالْفَضْلُ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْأَعْدَاءُ»^(١)، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَصَفُّ الْأَحْبَابِ بِالرُّسُوحِ فِي الْعِلْمِ، لَا وَصْفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالشَّكِّ فِيهِ».

قوله: (أُنْهَمُ مِنَ الْإِحَاطَةِ): «مِنْ»: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اتِّصَالِيَّةً، كَقَوْلِكَ: أَنَا مِنْكَ بِفَرَسَخَيْنِ، أَيْ: أَنَا مِنْكَ بِمَسَافَةِ فَرَسَخَيْنِ، فَعَلِيَ هَذَا: «مِنْ» إِلَى آخِرِهِ: خَبْرٌ «أَنَّ»، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَنَّهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنَ الْإِحَاطَةِ، وَ«بِحَيْثُ» إِلَى آخِرِهِ: حَالٌ، كَقَوْلِهِ: «وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا» [هود: ٧٢]، فِي أَنَّ الْخَبْرَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحَالِ، وَأَنْ تَكُونَ «مِنْ»: ابْتِدَائِيَّةً، وَ«بِحَيْثُ»: خَبْرٌ «أَنَّ»، وَ«مِنْ» الْإِحَاطَةِ: حَالٌ.

قوله: (وَقَتْلِهَا عِلْمًا): يُقَالُ: قَتَلْتُ الشَّيْءَ خُبْرًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: ١٥٧]، أَيْ: لَمْ يُحِيطُوا بِهِ عِلْمًا، قَالَ الْحَمَاسِيُّ:

يُرْوَعُكَ مِنْ سَعْدِ بْنِ عَمْرٍو جُسُومُهَا وَتَزْهَدُ فِيهَا حِينَ تَقْتُلُهَا خُبْرًا^(٢)

(١) اقْتَبَسَ مِنْ بَيْتِ شَعْرِ لِلْسَّرِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْكِنْدِيِّ، ذَكَرَهُ الثَّعَالِبِيُّ فِي «بَيْتَةِ الدَّهْرِ» (٢: ١٦٤)، وَهُوَ بِتِيَامِهِ وَشَمَائِلُ شَهِدَ الْعِدَاةَ بِفَضْلِهَا وَالْفَضْلُ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْأَعْدَاءُ

(٢) انظُرْ: «الْحَمَاسَةُ» لِأَبِي تَمَّامٍ ص ٣٠٩.

فَالغَرَضُ وَصْفُ الْأَحْبَارِ بِالرُّسُوحِ فِي الْعِلْمِ بِصِحَّةِ مَا أَنْزَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، لَا وَصْفُ رَسُولِ اللَّهِ بِالشُّكِّ فِيهِ.

ثم قال: ﴿لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ أي: ثَبَتَ عِنْدَكَ بِالآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ أَنَّ مَا أَتَاكَ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا مَدْخَلَ فِيهِ لِلْمِرْيَةِ، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشَكِّينَ * وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ أي: فَاثْبُتْ وَدُمَّ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنْ انْتِفَاءِ الْمِرْيَةِ عَنْكَ وَالتَّكْذِيبِ بِآيَاتِ اللَّهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقَةِ التَّهْيِيجِ وَالْإِلْهَابِ،

قوله: (ويجوز أن يكون على^(١) طريقة التهيج): هو عطفٌ على قوله: «فإن وقع لك شكٌ مثلاً».

الأساس: «ومن المجاز: إذا استقلَّ الرجلُ غَضَبًا، قيل: هاج فيه»^(٢)، «ويقال: ألهبته الأمر: أردتُ بذلك تهيجه»^(٣).

وفائدةُ هذا الأسلوبِ أيضاً راجعةٌ إلى الثباتِ في اليقين، والبُعْثِ عَلَى طَلَبِ الْمَزِيدِ فِيهِ، كَمَا تَقُولُ لِمَنْ يَجْتَهِدُ فِي مُزَاوَلَةِ أَمْرٍ^(٤)، وَأَنْتَ تُرِيدُ مَزِيدَ بَعْثِهِ عَلَيْهِ: أَرَاكَ تَوَانَيْتَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ وَقَعَدْتَ عَنْهُ؛ تُرِيدُ تَهْيِيجَهُ وَتَحْرِيبَهُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «ولزيادة التثبيت والعصمة»، هذا هو الوجه، وعليه النَّظْمُ وَالتَّأْلِيفُ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ لِحَبِيبِهِ ﷺ تَهْيِيجًا وَإِلْهَابًا: فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ أَنْ مَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ حَقٌّ، وَأَنْتَ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، فَاسْأَلْ أَهْلَ الْكِتَابِ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا، فَإِنَّهُمْ يَشْهَدُونَ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِجَلَالَتِهِ وَعَظَمَتِهِ أَيْضًا يَشْهَدُ، وَيُؤَكِّدُ الشَّهَادَةَ بِالْقَسَمِ.

(١) الحرف «على» لم يرد في الأصلين، وأثبتته من (ط) و«الكشاف»، ويحتمل وجهاً صحيحاً، وهو: «أن يكون طريقته التهيج»، ولكن أثرت ما يوافق «الكشاف».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «أساس البلاغة»، مادة (هيج): «هاج هائجه».

(٣) ينقل المؤلف رحمه الله تعالى هنا من «أساس البلاغة» من موضعين، فالجملة الأولى من مادة (هيج)، والثانية من مادة (لهب).

(٤) تحرف في (ح) إلى: «في أمر أو له أمر»، وأثبتت من (ط) و(ف).

كقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِلْكَافِرِينَ * وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٨٦-٨٧]، ولزيادة التشبيث والعصمة، ولذلك قال عليه السلام عند نزوله: «لا أشك ولا أسأل، بل أشهد أنه الحق»، وعن ابن عباس: «لا والله، ما شك طرفة عين، ولا سألت أحدا منهم».

وقيل: نحو طيب رسول الله ﷺ، والمراد خطاب أمته، ومعناه: فإن كنتم في شك مما أنزلنا إليكم، كقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].
وقيل: الخطاب للسامع ممن يجوز عليه الشك، كقول العرب: إذا عَزَّ أخوك فهُنْ.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣].

وقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَتِّينَ﴾ تفریع على قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكِّكَ﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِ اللَّهِ﴾ تفریع على قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾.

قوله: (وعن ابن عباس: لا والله، ما شك طرفة عين، ولا سألت أحدا منهم): فالتعليق بالشَّرْطِ للفرض، والنهي على التقديرين: إما كناية عن رُسوخ أهل الكتاب في معرفة حَقِّهِ الكتاب والرسول، أو من التهيج والإلهاب، فلا يلزم السؤال. هذا على أن يكون الخطاب لرسول الله ﷺ^(١).

قوله: (إذا عَزَّ أخوك فهُنْ): أي: إذا شكست أخلاقه^(٢) فحسنت خلقك، قال الميداني: «قال أبو عبيد^(٣): معناه: مياسرتك صديقك ليست بضيم ركيبك منه، فتدخلك الحمية به».

(١) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: ويجوز أن يكون على طريقة التهيج»، وأخرجه هنا مراعاة لترتيب الكلام في «الكشاف».

(٢) أي: صعبت، يقال: رجلٌ شكس وشكيس، أي: صعب الخلق، والجمع: شكس. انظر: «القاموس»، مادة (شكس).

(٣) في الأصول الخطية: «أبو عبيدة»، والمثبت من «جمع الأمثال» للميداني، وهو الصواب. فترد أبو عبيد =

وقيل: «إن» للنفي، أي: فما كنتَ في شكِّ فسَلْ، يعني: لا نأمرُكَ بالسُّؤالِ لأنك شاكٌ، ولكن ليزدادَ يقيناً، كما ازدادَ إبراهيمُ عليه السَّلَامُ بمُعَايِنَةِ إحياءِ الموتى.

إنما هو حُسْنُ خُلُقٍ وتَفَضُّلٍ، فإذا عاَسَرَكَ فَيَاَسِرْهُ، وقال المُفَضَّلُ: إنَّ المثلَّ لهُذَيْلِ بنِ هُبَيْرَةَ التَّغْلِبِيِّ، وكان أغار على بني صَبَّه، فغَنِمَ، فأقبلَ بالغنائمِ، فقال له أصحابه: اقسِمُها بيننا، فقال: إني أخافُ إن تشاعَلْتُمُ بالاقْتِسَامِ^(١) أن يُدرِكَكُمُ الطَّلَبُ، فأبُوا، فعِنْدَها قال: إذا عَزَّ أخوكَ فَهَنُ، فنزلَ فَقسَمَ^(٢).

وعلى هذا الخِطَابِ لكُلِّ أحدٍ، كقولِهِ صلواتُ الله عليه: «بَشِّرِ المِشائِنَ إلى المِساجِدِ في الظُّلَمِ بالنُّورِ التامِ»^(٣)، فإنه أمرٌ لكُلِّ مَنْ تَتَأْتى مِنْهُ البِشارةُ.

قوله: (لا نأمرُكَ بالسُّؤالِ لأنك شاكٌ، ولكن ليزدادَ يقيناً): كما تقولُ لصاحبك: أنتَ على يقينٍ مِنْ هذه المسأَلَةِ، فاسألَ أهلَ العِلْمِ ليزدادَ يقينَكَ^(٤). الانتصاف: «لو قالَ هذا المُفسِّرُ: إنَّ نفيَ الشكِّ عنه تَوَطُّعٌ للسُّؤالِ لتقومَ حُجَّتُهُ على المَسْؤولينَ، لا لمزيدِ يقينٍ، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ مَافِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلّٰهِ﴾ [الأنعام: ١٢]، لكانَ أقومَ وأسلمَ»^(٥).

= القاسمُ بنُ سَلَامٍ صاحبُ كتابِ «الأمثال»، وفيه الكلامُ المنقولُ هنا. انظر: شرحه «فَضْلُ المَقالِ» للبكري ص ٢٣٥.

(١) في الأصول الخِطْبِيَّة: «بالاقْتِسَامِ»، والمُتَّبِتُ مِنْ «مِجْمَعِ الأمثالِ» للميداني.

(٢) «مِجْمَعِ الأمثالِ» للميداني (١: ٢٢-٢٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣) من حديثِ بُرَيْدَةَ، وابنِ ماجه (٧٨١) من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ رضي اللهُ عَنْهُ.

(٤) القولُ بأنَّ «إن» في قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ﴾: نافيةٌ، أخره الزخشي، وصَدَّرَهُ بِ«قيل»، إشارةً إلى ترجيحِ القولِ الأولِ عليه، وجزمَ العلامةُ الشَّيْخُ عبدُ الله بنِ الصَّدِّيقِ الغباري رحمه اللهُ تعالى في كتابه «بدع التفسير» ص ٧٠ بتضعيفِ هذا القولِ، بل عَدَّهُ بدعَةً مِنْ بدعِ التفسيرِ، وَعَلَّلَ ذلكَ بأنَّ «تَعْقِيبَ النفيِ بالأمرِ لا يَحْسُنُ في اللغةِ العربيةِ، لأنه يُورِثُ رِكاكَةً لا يَجُوزُ تخريبُ القرآنِ عليها، وإنما يَحْسُنُ تَعْقِيبُ النفيِ بالفعلِ المضارعِ، كما هو معلوم».

(٥) «الانتصاف» لابنِ المُتَّيَّرِ (٢: ٢٥٣) بحاشيةِ «الكشاف».

وَقُرِّي: «فاسأل الذين يقرؤون الكتب».

[إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٩٦-٩٧﴾]

﴿حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾: ثَبَتَ عَلَيْهِمْ قَوْلُ اللَّهِ الَّذِي كَتَبَهُ فِي اللَّوْحِ، وَأَخْبَرَ بِهِ الْمَلَائِكَةَ؛ أَنَّهُمْ يَمُوتُونَ كُفَّارًا، فَلَا يَكُونُ غَيْرُهُ. وَتِلْكَ كِتَابَةٌ مَعْلُومٌ لَا كِتَابَةٌ مُقَدَّرٌ وَمُرَادٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ.

قوله: (وَقُرِّي: «فَسَلِ»)^(١): ابن كثير والكسائي.

قوله: (وتلك كتابة معلوم لا كتابة مقدر): يعني: هو معلوم الله لا مقدره، وعند أهل السنة: هو معلوم الله ومقدره ومراده تعالى، فعلمه تعالى يوافق تقديره وإرادته، ولا تجوز المخالفة. هذه المسألة تحرك سلسلة القضاء والقدر، فيجب أن يكشف عن بعض أسرارها نصاً ودراية:

أما النص: فهذه الآية، قال الإمام: «وقد احتج أصحابنا على المطلوب»^(٢).

وأما الدراية: فما روينا عن البخاري ومسلم ومالك وأبي داود والترمذي^(٣) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «حاج آدم موسى، قال: أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبك»

(١) في الأصول الخطية: «فاسأل»، ولفظ الزمخشري: «فاسأل الذين يقرؤون الكتب»، يريد: أن قوله: «الكتاب» على الأفراد، يُقرأ «الكتب» على الجمع، قلت: لكن القراءة بذلك ليست قراءة سبعية، فلا يستقيم بيئتها من المؤلف بأنها قراءة ابن كثير والكسائي، وقراءتهما هي: «بثقل فتحة همزة إلى السين مع حذف همزة»، كما في «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ١٥١، وغيره من كتب القراءات، ولذلك أثبتته «فَسَلِ».

وعليه فإما أن تكون نسخة المؤلف رحمه الله تعالى من «الكشاف» على خلاف ما بأيدينا، أو تكون محرفة، أو يكون قد سبى ذهنه إلى غير مراد الزمخشري رحمه الله تعالى، والله أعلم.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل في العبارة خللاً أو سقطاً، والله أعلم.

(٣) البخاري (٣٤٠٩) و(٤٧٣٦) و(٤٧٣٨) و(٦٦١٤) و(٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢)، ومالك (٢: ٨٩٨)، وأبو داود (٤٧٠١) و(٤٧٠٢)، والترمذي (٢١٣٤). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٨٠).

وأشقيتهم، قال: قال آدم لموسى: أنت الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، أتلومني على أمر كتبه الله عليّ قبل أن يخلقني»، فقال رسول الله ﷺ: «فحج آدم موسى».

وعن البخاريّ ومُسلم والترمذيّ والنسائيّ^(١) في حديثِ عُمَرَ رضي الله عنه، قال^(٢): «أخبرني عن الإيمان»، إلى قوله: «قال: تُؤمِنُ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قال: صَدَقْتَ».

قال التوربشتي: «أن تُؤمِنَ بما أخبر الله تعالى أنه عالِمٌ بما هم عاملون له، وحاكِمٌ بما هم صائرون إليه، ولا يُمكنُ أن يكونَ خِلافٌ ما عَلِمَ وما حَكَمَ».

أو يُقال: أن تُؤمِنَ بما أخبر الله تعالى عن تَقَدُّمِ عِلْمِهِ تعالى بما يكونُ مِن أفعالِ العبادِ وأكسابهم، وصدورها عن تقدير منه، وخلق لها، خَيْرِها وَشَرِّها». هذا مِن قولِ الخطَّابي، رواه صاحبُ «جامع الأصول»^(٣).

وقال^(٤): «الْقَدْرُ: اسمٌ لِمَا صَدَرَ عن فعلِ القادر، كاهْتَمُ والنَّشْرِ والقَبْضِ التي هي أسماءٌ لِمَا يَصْدُرُ عن فعلِ الهادِمِ والنَّاشِرِ والقابِضِ، يُقال: قَدَرْتُ الشَّيْءَ وَقَدَّرْتُ - خفيفةٌ وثقيلةٌ - بمعنى واحد».

والقضاء في هذا: معناه الخلق، كقوله تعالى: ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، أي: خَلَقَهُنَّ، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فقد بقيَ عليهم مِن وراءِ عِلْمِ الله فيهم أفعالهم وأكسابهم، ومباشرتهم تلكَ الأمور، وملايسنتهم إياها عن قَصدٍ وتعمُّدٍ وتقديمِ إرادةٍ واختيار، فالحجَّةُ إنما تَلَزَمُهم بها، واللائمةُ تَلَحُّقُهم بها.

(١) مسلم (٨)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٤٩٩٠). وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٦٩٥). أما البخاري فلم يُخرجه.

(٢) القائل: هو الرجل الذي دخل المسجد، وتبيّن في آخر الحديث أنه جبريل عليه السلام.

(٣) (١٠٣: ١٠).

(٤) أي: ابن الأثير في «جامع الأصول»، لا التوربشتي كما قد يُتوهم.

وجَماعُ القولِ في هذا: أنها أمرانِ لا يَنفَكُ أحدهما عن الآخر؛ لأنَّ أحدهما بمنزلةِ الأساس، والآخرَ بمنزلةِ البناء، فَمَنْ رامَ الفُضْلَ بينهما فقد رامَ هَدْمَ البناءِ ونَقْضَهُ^(١).

وقال القاضي^(٢) في «شرح المصابيح»: القضاء: هو الإرادةُ الأزليَّةُ والعنايةُ الإلهيَّةُ المُقتَضِيَّةُ لِنِظامِ الموجوداتِ على ترتيبٍ خاص، والقَدَرُ: تَعَلَّقُ تلكَ الإرادةُ بالأشياءِ في أوقاتها.

وقلت: يُمكنُ أن يُنَزَّلَ على هذا المعنى: ما ذكره المصنِّفُ في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «سألَ عبدُ الله بنُ طاهرٍ الحسينَ بنَ قَاضٍ، وقال: أشكَلْتُ عليَّ ثلاثُ آياتٍ: إحداهن: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وصَحَّ أنَّ القلمَ جَفَّ بما هو كائنٌ إلى يومِ القيامة؟ وأجابَ الحسين: أنها شؤونٌ يُبديها، لا شؤونٌ يَبْتَدئُها».

وقال العلامةُ قُطْبُ الدِّينِ الشِّيرازي: اعلم أنَّ أفعالَ العبادِ تَنقَسِمُ إلى ما يكونُ تابعاً لقُدْرَتِهِ وإرادَتِهِ، وإلى ما لا يكونُ كذلك، مثالُ الأول: المشيُّ والأكلُ مِنَ الإنسانِ الصحيحِ الذي لم يُكرِهْ على هذينِ الفِعْلَيْنِ، مثالُ الثاني: حركةُ الإنسانِ إلى أسفلَ إذا وَقَعَ من مَوْضِعٍ عالٍ. والقُدْرَةُ: يُرادُ بها سلامةُ آلياتِ الفِعْلِ مِنَ الأَعْضاء، ويُرادُ بها الحالةُ التي يكونُ الإنسانُ عليها وقتَ صُدُورِ الفِعْلِ عنه، والأول: يكونُ قَبْلَ الفِعْلِ وَمَعَهُ وبعده، وهي القُدْرَةُ عندَ المُعْتَزَلَةِ، والثاني: لا يكونُ إلا مَعَ الفِعْلِ، وهي القُدْرَةُ عندَ الأشعريِّ، ولا شكَّ أنَّ القُدْرَةَ بِالوَجْهَيْنِ لا تكونُ مقدورةً للعبد، بل ربما تكونُ بعضُ أسبابها - كالتغذيِّ أو التداوي المُقْتَضِيَيْنِ لِسلامَةِ الأَعْضاء - مقدوراً له.

وأما الإرادةُ فَسَبَبُها: إما العِلْمُ بالمصلحةِ وإما الشَّهْوَةُ وإما العَصَبُ، ولا يكونُ واحدٌ منها

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٠: ١٠٤).

(٢) يُريدُ البيضاوي - كما هي عادةُ المُؤَلِّفِ رحمه الله تعالى -، واسمُ سَرَجِهِ على «مصابيح السُّنة» للبخاري:

«تحفة الأبرار»، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٦٩٨).

إلا عند الشُّعُور، والشُّعُورُ أيضاً لا يكون مقدوراً للعبد، وربما يكون بعض أسبابه مقدوراً له، وأما عند حُصُولِ القُدرةِ والداعي، فهل يجبُ الفِعْلُ أم لا؟ فالحَقُّ أنه يجب، وإلا لَزِمَ رُجْحَانُ أَحَدِ طَرَفِي الفِعْلِ وتَرْكِهِ بغير مُرَجِّح، وهذا الوجوب لا يُجْرِحُ الفِعْلَ عن حَدِّ الاختيار، أن يكونَ الفِعْلُ أو التَّرْكُ بإرادةِ الفاعل، يختارُ منهما أيُّهما أراد، وهاهنا كذلك، لأنه لَزِمَ الفِعْلُ مِنَ القُدرةِ والإرادة.

فَمَنْ نَظَرَ إلى أسبابِ القُدرةِ والإرادة، وهما في الأصلِ مِنَ الله تعالى، وعند وجودهما الفِعْلُ واجبٌ وعندَ عَدَمِهما مُتَّبِعٌ، ذهبَ إلى أنه جَبْرٌ مُخْتَصٌ، وأنَّ أفعالَ العِبَادَةِ صادرةٌ عنهم على سبيلِ القَهْرِ والإجاءِ من غيرِ قُدرةِ واختيارِ لهم أصلاً. وَمَنْ نَظَرَ إلى قُدرةِ العبدِ وإرادته، ذهبَ إلى أنه قَدَرٌ مُخْتَصٌ، وأنَّ أفعالهم صادرةٌ عنهم على سبيلِ الاستِقلالِ.

وَكُلُّ واحدٍ منهما أَعْوَرٌ بأيِّ عَيْنِيهِ شاء، فإنَّ المذهبَ الحَقَّ الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يَدَيْهِ ولا من خَلْفِهِ: هو أنه لا جَبْرَ ولا تَفْوِضَ، ولكنَّ أَمْرَ بَيْنَ الأمرين، إذ الاختيارُ حَقٌّ، والإسنادُ إلى فِعْلِ الله حَقٌّ، ولا يَتِمُّ الفِعْلُ بأحدهما دونَ الآخرِ.

وما قِيلَ في إثباتِ الجبر: «إنَّ خِلافَ ما عَلِمَ اللهُ وَقُوعَهُ مُحالٌ، وهو يُوجِبُ الجبر»؛ منقوضٌ إجمالاً: بأنه لو صَحَّ هذا لَزِمَ الجبرُ في أفعالِهِ تعالى، لأنه كانَ في الأزلِ عالماً بأفعالِهِ فيما لا يزال، وخِلافُ ما عَلِمَ اللهُ وَقُوعَهُ مُحالٌ^(١)، فما هو جوابكم هناك، فهو الجوابُ هاهنا، وتفصيلاً: بأنَّ العِلْمَ بالشيءِ ربما لا يكونُ سَبَباً لوقوعه، فإنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ الشمسَ غداً تَطْلُعُ، لا يكونُ عِلْمُهُ سَبَباً لِطُلُوعِهَا، وإذا لم يكن للعِلْمِ أثرٌ في الفِعْلِ، فلا يكونُ الفِعْلُ ولا الإيجابُ، واللهُ أَعْلَمُ بالصوابِ.

(١) من قوله: «وهو يوجب الجبر» إلى هنا، سقط من (ح).

[فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ لِمَآءٍ ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٩٨﴾]

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ﴾: فهَلَّا كَانَتْ ﴿قَرْيَةٌ﴾ واحدةٌ مِنَ الْقَرْيِ التي أَهْلَكْنَاهَا، تَابَتْ عَنِ الْكُفْرِ، وَأَخْلَصَتْ الْإِيْمَانَ قَبْلَ الْمُعَابَةِ وَقَتَ بَقَاءِ التَّكْلِيفِ، وَلَمْ تُؤَخَّرْ كَمَا أُخِّرَ فِرْعَوْنُ إِلَىٰ أَنْ أُخِذَ بِمُخَيَّبَتِهِ، ﴿فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا﴾ بِأَنْ يَقْبَلَهُ اللهُ مِنْهَا لِيُوقِعَهُ فِي وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ. وَقَرَأَ أَبِي وَعَبْدُ اللهِ: «فَهَلَّا كَانَتْ».

﴿إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْقَرْيِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَهْلِهَا، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ بِمَعْنَى: وَلَكِنْ قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ لِمَآءٍ ءَامَنُوا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا، وَالْجُمْلَةُ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا ءَامَنَتْ قَرْيَةٌ مِنَ الْقَرْيِ الْهَالِكَةِ إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ، وَانْتِصَابُهُ عَلَىٰ أَصْلِ الْاسْتِثْنَاءِ، وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ، هَكَذَا رُوِيَ عَنِ الْجَزْمِيِّ وَالْكِسَائِيِّ.

قوله: (لأن المراد أهلها): تعليل لجعل الاستثناء منقطعاً، ونحوه قوله في سورة الحجر: «فإن قلت: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٩] استثناء متصل أو منقطع؟ قلت: لا يخلو من أن يكون استثناء من ﴿قَوْمٍ﴾ [الحجر: ٥٨]، فيكون منقطعاً، لأن القوم موصوفون بالإجرام، فكان كاختلاف الجنسَيْن، وأن يكون استثناء من ضمير ﴿مُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ٥٨] (١)، فيكون متصلاً، كأنه قيل: إلى قوم قد أجزموا كلهم إلا آل لوطٍ وحدهم»، فكذلك هاهنا، فإن أهالي تلك القرى موصوفون بأن يقال في حقهم: هَلَّا كَانَتْ قَرْيَةٌ مِنَ الْقَرْيِ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا، فَلَا يَكُونُونَ إِذَنْ مَوْصُوفِينَ بِالْإِيْمَانِ، ثُمَّ قِيلَ: لَكِنْ قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ ءَامَنُوا، فَيَصِحُّ جَعْلُهُ مُنْقَطِعًا لِاخْتِلَافِ الصِّفَتَيْنِ، فَلَوْ جُعِلَ مُتَّصِلًا فَسَدَ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ يَكُونُ تَحْضِيضًا لِأَهْلِ الْقَرْيِ عَلَى الْإِيْمَانِ النَّافِعِ، وَهُوَ الْإِيْمَانُ فِي وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ، إِلَّا لِقَوْمٍ يُوَسُّوْنَ.

وأما إن قلت: في تحضيضهم على الإيمان النافع معنى نفى عنهم، كان المعنى: ما كانت قرية آمنت إلا قوم يوسسون، كان استثناء متصلاً ومعنى صحيحاً، فكان انتصابه على أصل

(١) في (ج): «استثناء من صم مجرمين»، وفي (ف): «استثناء من قوم مجرمين»، والمثبت من (ط).

رُوي: أَنَّ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بُعِثَ إِلَى نَيْنَوَى مِنْ أَرْضِ الْمَوْصِلِ، فَكَذَّبُوهُ، فَذَهَبَ عَنْهُمْ مُغَاضِبًا، فَلَمَّا فَقَدُوهُ خَافُوا نُزُولَ الْعَذَابِ، فَلَبَسُوا الْمُسُوحَ، وَعَجَّوْا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً. وَقِيلَ: قَالَ لَهُمْ يُونُسُ: إِنَّ أَجَلَكُمْ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً، فَقَالُوا: إِنَّ رَأَيْنَا أَسْبَابَ الْهَلَاكِ أَمَّا بِكَ، فَلَمَّا مَضَتْ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ أَغَامَتِ السَّمَاءُ غَمِيمًا أَسْوَدَ هَائِلًا يُدْخِنُ دُخَانًا شَدِيدًا، ثُمَّ يَبْهِي، حَتَّى يَغْشَى مَدْيَنَتَهُمْ، وَيُسَوِّدُ سَطُوحَهُمْ، فَلَبَسُوا الْمُسُوحَ، وَبَرَزُوا إِلَى الصَّعِيدِ بِأَنْفُسِهِمْ، وَنِسَائِهِمْ وَصِيبَانِهِمْ وَدَوَابَّهُمْ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ، وَبَيْنَ الدَّوَابِّ وَأَوْلَادِهَا، فَحَنَّ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَعَلَّتِ الْأَصْوَاتُ وَالْعَجِيجُ، وَأَظْهَرُوا الْإِيمَانَ وَالتَّوْبَةَ، وَتَضَرَّعُوا، فَرَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَكَشَفَ عَنْهُمْ، وَكَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وعن ابن مسعود: بَلَغَ مِنْ تَوْبَتِهِمْ أَنْ تَرَادُّوا الْمَظَالِمَ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلُ كَانَ يَقْتَلِعُ الْحَجَرَ وَقَدْ وَضَعَ عَلَيْهِ أُسَاسَ بِنَائِهِ، فَيَرُدُّهُ، وَقِيلَ: خَرَجُوا إِلَى شَيْخٍ مِنْ بَقِيَّةِ عُلَمَائِهِمْ، فَقَالُوا: قَدْ نَزَلَ بِنَا الْعَذَابِ، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَهُمْ: قُولُوا: «يَا حَيُّ حِينَ لَا حَيَّ، وَيَا حَيُّ مُحَمَّدِي الْمَوْتَى، وَيَا حَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»، فَقَالُوا، فَكُشِفَ عَنْهُمْ.

وعن الفضيل بن عياض: قالوا: «اللَّهُمَّ إِنَّ ذُنُوبَنَا قَدْ عَظُمَتْ وَجَلَّتْ، وَأَنْتَ أَعْظَمُ مِنْهَا وَأَجَلُّ، افْعَلْ بِنَا مَا أَنْتَ أَهْلُهُ، وَلَا تَفْعَلْ بِنَا مَا نَحْنُ أَهْلُهُ».

[﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا فَأَنْتَ تَكْفِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا

مُؤْمِنِينَ﴾ ٩٩]

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ ﴿ مَشِيئَةُ الْقَسْرِ وَالْإِجَاءِ، ﴿لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ﴾

الاستثناء، وإن كان الأفصح أن يُرْفَعَ عَلَى الْبَدَلِ، لِأَنَّهُ فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ. نَحْوُهُ مَذْكُورٌ فِي آخِرِ سُورَةِ هُودٍ.

قوله: (﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ ﴿ مَشِيئَةُ الْقَسْرِ وَالْإِجَاءِ﴾، الْإِنْتِصَافِ: ﴿لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي عَدَمَ (١) مَشِيئَةِ اللَّهِ الْإِيمَانَ مِنَ الْجَمِيعِ، وَإِنَّمَا شَاءَ مَنْ آمَنَ لَا مَنْ كَفَرَ، أَوَّلُهُ بِمَشِيئَةِ الْقَسْرِ

(١) لفظه «عدم»: سقطت من (ح)، وهي ثابتة في (ط) و(ف) و(الانتصاف)، ولا بُدَّ منها.

على وَجْهِ الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، ﴿جَمِيعًا﴾ على الإِيْمَانِ مُطَبِّقِينَ عَلَيْهِ، لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾ يعني: إِنَّمَا يَقْدِرُ عَلَى إِكْرَاهِهِمْ وَاضْطِرَارِهِمْ إِلَى الإِيْمَانِ هُوَ لَا أَنْتَ، وَإِيْلَاءُ الأَسْمِ حَرْفَ الأَسْتِفْهَامِ؛ لِلإِعْلَامِ بِأَنَّ الإِكْرَاهَ مُمَكِّنٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الشَّأْنُ فِي المُكْرَهِ؛ مَنْ هُوَ؟ وَمَا هُوَ إِلا هُوَ وَخَدَهُ لَا يُشَارِكُ فِيهِ، لِأَنَّهُ هُوَ القَادِرُ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِي قُلُوبِهِمْ مَا يَضْطَرُّونَ عِنْدَهُ إِلَى الإِيْمَانِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَطَاعٍ لِلبَشَرِ.

والإِجْءَاءُ، لِيَتِمَّ لَهُ^(١). وَقَالَ القَاضِي: «هُوَ دَلِيلٌ عَلَى القَدْرِيَّةِ فِي أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَشَأْ إِيْمَانَهُمْ أَجْمَعِينَ، وَأَنْ مَنْ شَاءَ إِيْمَانَهُ يُؤْمِنُ لَا مَحَالَةَ، وَالتَّقْيِيدُ بِمَشِيئَةِ الإِجْءَاءِ خِلَافُ الظَّاهِرِ»^(٢).

قَوْلِهِ: (لِلإِعْلَامِ بِأَنَّ الإِكْرَاهَ^(٣) مُمَكِّنٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ): وَمَذْهَبُ المُعْتَرِلةِ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ القَبَاحِ، لَكِنَّ الحِكْمَةَ صَارِفَةٌ عَنْهُ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي سُورَةِ الأَنْبِيَاءِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَنْخِذَ لَهْوَكَمُوًّا لَأَخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأَنْبِيَاءُ: ١٧]، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الإِكْرَاهَ مُمَكِّنٌ، وَدَلَّ قَوْلُهُ: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾ عَلَى وَقُوعِهِ قَطْعًا، لِأَنَّ إِيْلَاءَ الضَّمِيرِ حَرْفَ الأَسْتِفْهَامِ يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ الفِعْلِ وَحُصُولِهِ، لَكِنَّ الكَلَامَ فِي الفَاعِلِ؛ هُوَ هَذَا المَذْكُورُ أَمْ غَيْرُهُ؟ قَالَ صَاحِبُ «المَفْتاحِ»: «فَلَا يَجُوزُ بَعْدَمَا عَرَفْتَ أَنَّ التَّقْدِيمَ يَسْتَدْعِي العِلْمَ بِحَالِ نَفْسِ الفِعْلِ: أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا؟»^(٤).

فَقَوْلُ المُصَنِّفِ بِ«أَنَّ الإِكْرَاهَ مُمَكِّنٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ» خِلَافٌ مَا يَقْتَضِيهِ التَّرْكِيبُ، فَالمَعْنَى: أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَخَدَهُ فاعِلٌ هَذَا الإِكْرَاهِ المَوْجُودِ لَا أَنْتَ، لِأَنَّ الإِيْمَانَ والأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ مَشْرُوعٌ عَلَى خِلَافِ مُتَقَضِي الطَّبِيعَةِ وَالجَبَلَةِ الإِنْسَانِيَّةِ، لِأَنَّهَا مَائِلَةٌ إِلَى اللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ وَحُبِّ الرِّئَاسَةِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِجْبَادِ خِلَافِ مَا تَقْتَضِيهِ الطَّبِيعَةُ إِلا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَعْضُدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، أَي: لَا يَنْبَغِي وَلَا يَسْتَقِيمُ بِالنَّظَرِ إِلَى جَبَلِيَّتِهِ وَخِلْقَتِهِ أَنْ يُؤْمِنَ لِأَنَّهُ مُنَافٍ لَهُ، إِلا أَنْ يُسَهِّلَ اللهُ عَلَيْهِ.

(١) «الانتصاف» لابن المنبِّير (٢: ٢٥٤) بحاشية «الكشاف».

(٢) «أنوار التنزيل» لليضاوي (٣: ٢١٦).

(٣) من قوله: «تعالى لم يشأ إيمانهم» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) «مفتاح العلوم» للشَّكَاكِي ص ٣١٥.

﴿ وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرَّحْمَنُ عَلَى الَّذِينَ لَا

يَعْقِلُونَ ﴿ ١٠٠ ﴾

﴿ وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ ﴾ يعني: مِنَ النَّفْسِ الَّتِي عَلِمَ أَنَّهَا تُؤْمِنُ، ﴿ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ أي: بِتَسْهِيلِهِ، وَهُوَ مَنَحُ الْأَطَافِ، ﴿ وَيَجْعَلُ الرَّحْمَنُ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ قَابِلَ الْإِذْنِ بِالرَّجْسِ، وَهُوَ الْخِذْلَانُ، وَالنَّفْسَ الْمَعْلُومَ إِيْمَانُهَا بِالَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ، وَهُمْ الْمُصْرُونَ عَلَى الْكُفْرِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ صُمُّ بَكْمٌ عَمَى فَهْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٧١]، وَسُمِّيَ الْخِذْلَانُ رِجْسًا - وَهُوَ الْعَذَابُ - لِأَنَّهُ سَبَبُهُ. وَقُرِئَ: «الرَّجْزُ» بِالزَّيِّ، وَقُرِئَ: «وَنَجْعَلُ» بِالنُّونِ.

﴿ قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُعْنِي الْآيَاتُ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

[١٠١]

قوله: (قَابِلَ الْإِذْنِ بِالرَّجْسِ، وَهُوَ الْخِذْلَانُ، وَالنَّفْسَ الْمَعْلُومَ إِيْمَانُهَا بِالَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ): يُرِيدُ: أَنَّ الْآيَةَ مِنْ بَابِ الْمُقَابَلَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِذْنَ لِمَا كَانَ مُعْبَّرًا^(١) عَنِ التَّسْهِيلِ، وَهُوَ مِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقَ وَمَنَحَ الْأَطَافِ، وَوَقَعَ مُقَابِلًا لِلرَّجْسِ، يَنْبَغِي أَنْ يُفَسَّرَ «الرَّجْسُ» الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْعَذَابُ بِالْخِذْلَانِ؛ لِأَنَّ الْخِذْلَانَ سَبَبُ الْعَذَابِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَسُمِّيَ الْخِذْلَانُ رِجْسًا - وَهُوَ الْعَذَابُ - لِأَنَّهُ سَبَبُهُ».

انظُرْ إِلَى هَذَا التَّعْسُفِ وَالْإِنْجِرَافِ عَنِ مَحَجَّةِ الصَّوَابِ، أَيْنَ التَّقَابُلُ؟ أَمْ كَيْفَ يُمَوِّهُ قَوْلُهُ: ﴿ وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ بِهَذَا التَّأْوِيلِ؟! وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وَقَدْ قَالَ^(٢): «إِنَّ مَوْتَ الْأَنْفُسِ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَأَخْرَجَهُ مَخْرَجَ فِعْلِ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطَمَ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ تَمَثِيلًا»، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْمُبَالِغَةِ فِيهِ.

(١) فِي (ح): «مُعْتَبَرًا»، وَالتَّنْبِيْهُ مِنْ (ط) وَ(ف).

(٢) أَي: الزَّمخَشَرِيُّ نَفْسَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ. (٤: ٢٨٩)

بل الأسلوبُ من بابِ اللَّفِّ والنَّشْرِ، فقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ مُفْرَعٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْفِرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾، كما أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾، يَعْنِي: لَمَّا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِمُ الْقَوْلَ، وَقَدَّرْنَا أَنَّهُمْ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ، فَلَا يُؤْمِنُونَ الْبَتَّةَ، وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ، حَتَّى يَصِلُوا إِلَى مَا قَدَّرَ لَهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَكَذَلِكَ نَجْعَلُ الرِّجْسَ - أَي: أَدْنَسَ الشَّرِّكَ وَالْعِصْيَانَ وَالْعِنَادَ - عَلَى الَّذِينَ خَتَمْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صُمُّ بَنُوكُمْ غُمٌّ فَمَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

المعنى: إِذَا كَانَ إِيمَانُ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ مُعَلَّقًا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ، فَلَا يَصِحُّ وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُؤْمِنَ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ، فَلَا تَقْدِرُ أَنْتَ أَنْ تُكْفِرَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ، وَإِذَا سَبَقَ التَّقْدِيرَ، وَحَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكُفْرَةِ، وَجَفَّتِ الْأَقْلَامُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَجْعَلَ الرِّجْسَ عَلَيْهِمْ، وَالطَّبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ، حَتَّى لَا يَعْقِلُوا آيَاتِ اللَّهِ، وَلَا يَلْتَفِتُوا إِلَى إِرْشَادِكَ، وَلَوْ حِثَّتْهُمْ بِكُلِّ آيَةٍ.

تأمل يا أيها الناظرُ في هذه الآيات، واقطعْ بأنَّ الإِيمَانَ وَالْكَفْرَ، وَالطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ: تَابِعَةٌ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ، جَارِيَةٌ بِقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ، وَلَا تَرَى كَلِمًا أَجْمَعَ مِنْ هَذَا، وَمَنْ حَاوَلَ تَحْرِيفَهُ زَلَّ وَضَلَّ، هِيَهَاتَ! جَرَى الْوَادِي فَطَمَّ عَلَى الْقَرِيِّ^(١)، وَاتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٢).

(١) مَثَلٌ يُضْرَبُ عِنْدَ تَجَاوُزِ الْحَدِّ أَوْ غَلْبَةِ الرَّجُلِ، وَمَعْنَاهُ: جَرَى سَيْلُ الْوَادِي، فَطَمَّ - أَي: دَفَنَ - الْقَرِيَّ، وَهُوَ تَجْرَى الْمَاءِ فِي الرَّوْضَةِ، أَوْ مُسْتَجَمَعُ الْمَاءِ الْكَثِيرِ. انظر: «المُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ» لِلزُّخْمَشَرِيِّ (٢: ٥١) رَقْم (١٩٢)، وَ«مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» لِلْمِيدَانِيِّ (١: ١٥٩).

(٢) مَثَلٌ يُضْرَبُ فِي الْأَمْرِ الَّذِي لَا يُسْتَطَاعُ تَدَارُكُهُ لِتَمَاقُيْمِهِ. انظر: «المُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ» لِلزُّخْمَشَرِيِّ (١: ٣٥)، رَقْم (١١٢).

﴿ مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ مِنْ آيَاتِ الْعِبَرِ، ﴿ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنَّذْرُ ﴾: والرُّسُلُ الْمُنذِرُونَ أو الإشارات، ﴿ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾: لا يتوقع إيمانهم، وهم الذين لا يعقلون، وقرئ: «وما يُغني» بالياء، و«ما» نافية أو استفهامية.

[﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا مِثْلَ آيَاتِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانظُرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ ﴾ * ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٢-١٠٣]

﴿ آيَاتِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾: وقائع الله تعالى فيهم، كما يُقال: أيام العرب؛ لوقائعها، ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا ﴾ معطوف على كلام محذوف يدلُّ عليه قوله: ﴿ إِلَّا مِثْلَ آيَاتِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾، كأنه قيل: نُهِلِكَ الْأُمَّمَ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا، على حكاية الأحوال الماضية، ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾: وَمَنْ آمَنَ مَعَهُمْ، كذلك ﴿ نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ مثل ذلك الإنجاء نُنجي المؤمنين منكم ونُهلك المشركين، و﴿ حَقًّا عَلَيْنَا ﴾ اعتراض، يعني: حقَّ ذلك علينا حقاً. وقرئ: (نُنَجِّ) بالتشديد.

[﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ رَبِّي فَلَا آعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ آعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّكُمُ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠٤]

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾: يا أهل مكة ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ رَبِّي ﴾ وصحَّته وسداؤه، فهذا ديني، فاسمعوا وصدقوا، واعرضوه على عقولكم،

قوله: (وَقُرِئَ): «نُنَجِّ» بالتشديد): كُلُّهُمْ إِلَّا حَفْصُ وَالْكَسَائِي (١).

قوله: (فهذا ديني، فاسمعوا وصدقوا، واعرضوه على عقولكم): إشارة إلى أن جواب الشَّرْطِ - وهو قوله: ﴿ فَلَا آعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ - لا يستقيم أن يكون جواباً ومُسَبَّباً عن قوله: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ رَبِّي ﴾، إلا بتأويل الإعلام والإسراع، على منوال قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَكُفُّكُمْ مِنْ نِعْمَةِ رَبِّكُمْ فَحِينًا ﴾ [النحل: ٥٣]، قال ابن الحاجب: «إِنَّ اسْتِقْرَارَ النِّعْمَةِ بِالْمُخَاطَبِينَ

(١) انظر: «التيسير» ص ١٢٣، و«حجة القراءات» ص ٣٣٧.

وانظروا فيه بعين الإنصاف، لتعلموا أنه دين لا مدخل فيه للشك، وهو أني لا أعبد الحجارة التي تعبدونها من دون من هو إلهكم وخالقكم، ﴿وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّنَكُمْ﴾ وإنما وصفه بالتوفي، ليريهم أنه الحقيق بأن يخاف ويتقى، فيعبد، دون ما لا يقدر على شيء.

﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أن الله أمرني بذلك، بما ركّب في من العقل، وبما أوحى إلي في كتابه. وقيل: معناه: إن كنتم في شك من ديني وبما أنا عليه: أثبت عليه أم أتركه وأوافقكم، فلا تحذثوا أنفسكم بالمحال، ولا تشكوا في أمري، واقطعوا عني أطماعكم، واعلموا أني لا أعبد الذين تعبدون من دون الله، ولا اختار الضلالة على الهدى، كقوله: ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١-٢].

﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ أصله: بأن أكون، فحذف الجار، وهذا الحذف يحتمل أن يكون من الحذف المطرد؛

ليس سبباً لكونها من عند الله تعالى، من جهة كونه قرعاً عنه، فالآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا مُعطيها، فاستقراؤها - مجهولة أو مشكوكة - سبب للإخبار بكونها من الله تعالى^(١)، كذا هاهنا؛ كونهم شاكين مُعرضين^(٢) عن دين الله: سبب لإقامة دعوته صلوات الله عليه، بإثبات التوحيد، وإسماعه إياهم، ليعرضوه على عقولهم.

قوله: (وهذا الحذف يحتمل أن يكون من الحذف المطرد) إلى آخره: قال صاحب «التقريب»: «وفيه نظر؛ لأن تفسيره المطرد بحذف حروف الجارة مع «أن»، يقتضي كونه من المطرد قطعاً، فلعل المراد من قوله: «وهذا الحذف»: أن هذا النوع من الحذف، وهو حذف حرف الجر بعد فعل الأمر مثلاً، يحتمل المطرد كما نحن فيه، وغير المطرد كـ «أمرتك»^(٣) الخير، ونحوه.

(١) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (١: ٢٠٤).

(٢) في (ح): «كذا هاهنا لكونهم معرضين»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٣) تحرف في (ح) إلى: «كما مرّ بك»، والمثبت من (ط) و(ف)، وهو المثال المذكور عند الزمخشري.

الذي هو حذف الحروف الجارة مع «أن» و«أن»، وأن يكون من الحذف غير المُطْرَد، وهو قوله: أمرتكَ الخير، ﴿فَأَصَدَعَ بِمَا تَوَمَّرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: فِي «أَمَرْتُ أَنْ أَكُونُ» حَذْفٌ، وَيَحْتَمِلُ الْمُطْرَدُ وَغَيْرَهُ، بَيَانُهُ^(١): أَنَّ الحذف المُطْرَدَ لَهُ رُكْنَانٌ: حَذْفُ الجَارِ وَحَذْفُ «أَنْ» بَعْدَهُ، فَلَوْ لَمْ يُذَكَّرِ «أَنْ» - كـ «أَمَرْتُكَ الخير» -، أَوْ لَيْسَ المَحذُوفُ الجَارَ وَحَذْفَهُ، بَلِ مَعَ المَجْرُورِ - نَحْوُ: ﴿فَأَصَدَعَ بِمَا تَوَمَّرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، أَيْ: بِصَدْعِهِ^(٢)، فَحَذْفَ البَاءِ ثُمَّ الصَّدْعِ -، فَلَيْسَ بِمُطْرَدٍ، فَ«أَنْ أَكُونُ»: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ، فَهُوَ مِنَ المُطْرَدِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلتَّعْلِيلِ - كَمَا ذَكَرَهُ فِي «وَأَمَرْنَا لِلتَّسْلِيمِ» [الأنعام: ٧١] -، وَالمَأْمُورُ بِهِ مَحذُوفٌ، أَيْ: أَمَرْتُ بِالإِيَانِ لِأَنَّ أَكُونَ مُؤْمِنًا، فَهُوَ غَيْرُ مُطْرَدٍ، إِذْ حُذِفَ الجَارُ وَالمَجْرُورُ مَعًا، نَحْوُ: ﴿فَأَصَدَعَ بِمَا تَوَمَّرُ﴾ [الحجر: ٩٤]. تَمَّ كَلَامُهُ.

وَتَحْرِيرُهُ: أَنْ قَوْلَهُ: «وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونُ» فِيهِ اعْتِبَارَانٌ، فَبالنَّظَرِ إِلَى لَفْظَةِ «أَنْ» مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ كَوْنِهَا وَاقِعَةً بَعْدَ لَفْظِ «الأمر»، مَعَ تَقْدِيرِ حَذْفِ الجَارِ، يَكُونُ مِنَ حَذْفِ المُطْرَدِ. وَباعتبارِ لَفْظِ «الأمر» - فَإِنَّهُ قَدْ يُحَذَفُ مَعَهُ الجَارُ، نَحْوُ: «أَمَرْتُكَ الخير»، ﴿فَأَصَدَعَ بِمَا تَوَمَّرُ﴾ [الحجر: ٩٤] -، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى لَفْظِ «أَنْ»، يَكُونُ مِنَ الحذفِ غَيْرِ المُطْرَدِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَأَصَدَعَ بِمَا تَوَمَّرُ﴾ [الحجر: ٩٤]: فَأَصْلُهُ: بِمَا تَوَمَّرَ بِهِ، فَحَذْفَ حَرْفِ الجُرِّ وَأَوْصَلَ، فَصَارَ: بِمَا تَوَمَّرَهُ، ثُمَّ حَذْفَ الضَّمِيرِ المَنْصُوبِ.

قوله: (أمرتكَ الخير): تمامه:

..... فافعل ما أمرت به فقد تَرَكَتْكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٣)

«النَّسَبُ»: المَالُ وَالعَقَارُ.

(١) قوله: «في «أمرت أن أكُونُ» حذف، ويحتمل المُطْرَدَ وَغَيْرَهُ، بَيَانُهُ»، سقط من (ح).

(٢) أي: بما تَوَمَّرَ بِصَدْعِهِ، أي: بالجهر به.

(٣) نَسَبُهُ سَبِيحُهُ فِي «الكتاب» (١: ٣٧) إِلَى عمرو بن مَعْدِي كَرِبٍ، وَهُوَ مِنَ الشَّوَاهِدِ النُّحُوبِيَّةِ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الجُرِّ، كَمَا فِي «المَفْصَلِ» لِلزَّمخَشَرِيِّ ص ٢٩١، وَغَيْرِهِ.

﴿ وَأَنْ أَقَرَّ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ خَنِيْفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُنْشَرِكِينَ ﴾ [١٠٥]

فإن قلت: عَطَفُ قوله: ﴿ وَأَنْ أَقَرَّ ﴾ على ﴿ أَنْ أَكُونَ ﴾ [يونس: ١٠٤] فيه إشكال؛ لأنَّ «أَنْ» لا تخلو من أن تكون التي للعبارة، أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يصحُّ أن تكون للعبارة، وإن كان الأمر مما يتضمَّن معنى القول، لأنَّ عَطَفَهَا على الموصولة يأتي ذلك، والقول بكونها موصولة مثل الأولى، لا يساعِدُ عليه لفظ الأمر، وهو ﴿ أَقَرَّ ﴾، لأنَّ الصِّلَةَ حَقُّهَا أن تكون جُمْلَةً تحتمل الصِّدْقَ والكذِبَ؟

قوله: (التي للعبارة): أي: المُفسِّرة.

قوله: (لأنَّ عَطَفَهَا على الموصولة يأتي ذلك): والموصولة لفظة «أَنْ» في قوله: ﴿ أَنْ أَكُونَ ﴾ [يونس: ١٠٤]؛ لأنها مُتَّصِلَةٌ بالفعل مُفِيدَةٌ معها معنى المصدر، والموصولة - كما قيل - على ثلاثة أضْرَبٍ: ضَرَبٌ اتَّفَقَ على اسميَّته، وهو «الذي» وأخواتها، وضَرَبٌ اتَّفَقَ على حَرْفِيَّته، وهو «أَنْ» و«أَنْ» و«كَي»، وضَرَبٌ اختلف فيه، وهو «ما» المصدرية، والألف واللام، فمن أوجب عَوْدَ الضمير عليها جعلها اسماً، وإلا فلا.

قوله: (يأتي ذلك): لأنَّ مِنْ شَرَطِ «أَنْ» المُفسِّرة: أن لا يتَّصِلَ بها شيءٌ من صِلَةِ الفعلِ الذي تُفسِّره، إذ لو اتَّصَلْ ذلك بها صار في جُمْلَةٍ ذلك الفعل، ولم يكن تفسيراً له، قاله في «الإقليد»، فإذا عَطَفْتَهَا على الموصولة اتَّصَلَتْ بها، لأنَّ المعطوف في حُكْمِ المعطوف عليه، فيقتضي الاتصال، والذي يدلُّ على أنَّ الأولى موصولة: أنها عَمِلَتْ في ﴿ أَكُونَ ﴾، والمُفسِّرة لا تنصُب.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقال: ﴿ وَأَنْ أَقَرَّ ﴾ لم يكن عَطْفاً على ﴿ أَكُونَ ﴾، بل المعطوف مُقدَّر، وهو «أوجي إلي» أو «توديت»، فتكون «أَنْ» للعبارة.

وقلت: هذا سائغٌ من حيث الإعراب، لكن في ذلك العطف فائدة معنوية، وهو أن قوله: ﴿ وَأَنْ أَقَرَّ وَجْهَكَ ﴾ مع التي تليها من الآيات، كالتفسير لقوله: ﴿ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، على

قلت: قد سَوَّغَ سَبِيَّوِيهِ أَنْ تُوصَلَ «أَنْ» بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: أَنْتَ الَّذِي تَفْعَلُ، عَلَى الْخِطَابِ، لِأَنَّ الْغَرَضَ وَصَلُّهَا بِمَا تَكُونُ مَعَهُ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ دَالَّانِ عَلَى الْمَصْدَرِ دَلَالَةً غَيْرَهُمَا مِنَ الْأَفْعَالِ.

﴿ وَأَنْ أَقْرَ وَجْهَكَ ﴾: اسْتَقِيمَ إِلَيْهِ وَلَا تَلْتَفِتْ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَ﴿ حَنِيفًا ﴾ حَالٌ مِنَ «الَّذِينَ» أَوْ مِنَ «الْوَجْهِ».

[﴿ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ١٠٦]

أسلوب: «أعجبتني زيدٌ وكرمه»، داخل^(١) معها في حكم المأمور به، فلو قدّر ذلك فات غرض التفسير، وتكون الجملة مستقلة معطوفة على مثلها.

قوله: (أنت الذي تفعل، على الخطاب): والأصل أن يقال: أنت الذي يفعل، على الغيبة؛ نظرًا إلى لفظ «الذي»، فلما كان «الذي» وقع خبراً لـ «أنت»، ومعناه معناه، قيل على الخطاب، ووجه الشبه هو أنه لما كان «الذي» يقتضي أن يكون صلته جملة مشتبهة على ضمير راجع إليها، واقتضى أن يكون للغائب، فبالنظر إلى المعنى جاز الخطاب^(٢)، كذلك جاز أن ينظروا إلى المعنى ويدخلوا «أَنْ» المصدريّة على الأمر والنهي، لأن الغرض أن يكون ما بعدها في تأويل المصدر، وقد حصل الغرض، سواء كان الفعل إخبارياً أو إنشائياً، بخلافه في الموصول الاسمي، فإنه يجب أن تكون صلته جملة خبريّة؛ لأن وضعه على جعل الجملة معرفة، ليصح وصف المعرفة بها، ولا تكون الصفة إلا خبريّة، وأما الموصول الحرفي فليس كذلك، فصح أن تقع صلته خبريّة وطلبية.

= وقال أبو عبيد البكري في «فصل المقال» ص ٢٨١: «قال ابن النحاس: النسب: المأل الأصلي، كالدار وما أشبهها، ولذلك فرق الشاعر بينهما في قوله: «ذا مالٍ وذا نسب»، ويروى: «ذا مالٍ وذا نسب»، بالسّين المهملة». انتهى باختصار.

(١) أي: أن قوله: ﴿ وَأَنْ أَقْرَ ﴾ داخل في المأمور به في قوله: ﴿ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾.

(٢) من قوله: «وجه الشبه» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

﴿فَإِنْ فَعَلْتَ﴾ معناه: فَإِنْ دَعَوْتَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ، فَكُنْتُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ إِجْزَاءً، ﴿فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾: ﴿إِذَا﴾ ﴿جَزَاءٌ لِلشَّرْطِ وَجَوَابٌ لِسُؤَالِ مُقَدَّرٍ، كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ عَنْ تَبِعَةِ عِبَادَةِ الْاَوْثَانِ. وَجُعِلَ مِنَ الظَّالِمِينَ، لِأَنَّهُ لَا ظُلْمَ أَعْظَمُ مِنَ الشَّرْكَ، ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

[﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مَن عِبَادِهِ. وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ. وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [١٠٧-١٠٨]

قوله: (فَكُنْتُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ إِجْزَاءً): يعني: قد يُجَاءُ بلفظ «فَعَلَ» بعد تَقَدُّمِ أفعالٍ شَتَّىٰ وكيفياتٍ مُتَعَدِّدة، فَيُعَبَّرُ بِهِ عَنْهَا كُلِّهَا إِجْزَاءً، كَمَا يُشَارُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى كَلَامٍ طَوِيلٍ اخْتِصَارًا، نَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَئِن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، أَي: فَإِن لَمْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، وَلَمْ تَأْتُوا بِشُهَدَائِكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

قوله: ﴿﴿إِذَا﴾﴾ جَزَاءٌ لِلشَّرْطِ، وَجَوَابٌ لِسُؤَالِ مُقَدَّرٍ): قال ابنُ الحَاجِبِ: «لَسْنَا نَعْنِي بِالْجَوَابِ جَوَابَ مُتَكَلِّمٍ بِالتَّحْقِيقِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ جَوَابًا لِمُتَكَلِّمٍ، وَقَدْ يَكُونُ جَوَابًا لِتَقْدِيرِ ثُبُوتِ أَمْرٍ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: يَقُولُ الرَّجُلُ: أَنَا أَتَيْتُكَ، فَتَقُولُ: إِذْنُ أَكْرَمْتُكَ، فَأَجَبْتَهُ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَصَبَّرْتَ إِكْرَامَكَ جَزَاءً عَلَىٰ إِتْيَانِهِ، وَمِثَالُ الثَّانِي: قَوْلُكَ: لَوْ أَكْرَمْتَنِي إِذْنُ أَكْرَمْتُكَ، وَأَشْبَاهُهُ، فِي تَقْدِيرِ جَوَابِ مُتَكَلِّمٍ سَأَلَ: مَاذَا يَكُونُ مُرْتَبِطًا بِالْإِكْرَامِ؟ فَأَجَابَهُ: بِارْتِبَاطِ إِكْرَامِهِ بِهِ.

وَأَمَّا مَعْنَى الْجَزَاءِ فِيهَا فَوَاضِحٌ، قَالَ الزَّجَّاجُ: تَأْوِيلُهَا: إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتَ فَإِنِّي أَكْرَمْتُكَ؛ تَبْيِهُأَ عَلَىٰ أَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْجَزَاءِ، حَتَّى يَصِحَّ تَقْدِيرُهُ مُصَرَّحًا بِهِ»^(١).

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحَاجِبِ (٢: ٢٦٣).

اتَّبَعَ النَّهْيَ عَنِ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَوَضَفَهَا بِأَنَّهَا لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الضَّارُّ النَّافِعُ، الَّذِي إِنْ أَصَابَكَ بَضُرٌّ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى كَشْفِهِ إِلَّا هُوَ وَخَدَهُ دُونَ كُلِّ أَحَدٍ، فَكَيْفَ بِالْجِهَادِ الَّذِي لَا شُعُورَ بِهِ؟ وَكَذَلِكَ إِنْ أَرَادَكَ بِخَيْرٍ لَمْ يَرُدَّ أَحَدٌ مَا يُرِيدُهُ بِكَ مِنْ فَضْلِهِ وَإِحْسَانِهِ، فَكَيْفَ بِالْأَوْثَانِ؟ فَهُوَ الْحَقِيقُ إِذَنْ بَانَ تَوَجُّهُ إِلَيْهِ الْعِبَادَةُ دُونَهَا،

قوله: (اتَّبَعَ النَّهْيَ عَنِ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ): مفعول «اتَّبَعَ»: «أَنَّ اللَّهَ هُوَ الضَّارُّ النَّافِعُ»، يُرِيدُ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ الآية، مُتَّصِلٌ بِهَا قَبْلَهُ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [يونس: ١٠٦]، عَلَى تَأْوِيلِ الْإِنْخِبَارِيِّ بِالْإِنْشَائِيِّ، وَهُمَا جَمِيعاً مُتَّفِرِّعَانِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥]، أَيْ: كُنْ مَائِلاً عَنِ سِوَى دِينِ اللَّهِ مُوَحِّداً غَيْرَ مُشْرِكٍ.

ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِأَنْ نَهَاهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ (١)، وَأَمَرَهُ بِأَنْ يَدْعُوَ مَنْ يَضُرُّهُ وَيَنْفَعُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ﴾، أَيْ: وادْعُ مَنْ إِنْ يَمَسُّكَ بَضُرٌّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ، وَصَوَّرَ هَاهُنَا حَالَتِي النَّفْعِ وَالضَّرِّ، وَخَالَفَ بَيْنَ الْقَرِينَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي التَّرْغِيبَ وَالتَّنْفِيرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥]، فَالْمُنَاسِبُ ذِكْرُ الْمَسِّ مَعَ الضَّرِّ، وَالْإِرَادَةُ مَعَ الْخَيْرِ، مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ، يَعْنِي: إِذَا أَوْقَعَكَ فِي الضَّرِّاءِ لَا يَكْشِفُهَا إِلَّا هُوَ، إِذَا لَمْ يَلْجَأْ إِلَّا إِلَيْهِ، فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَإِذَا أَرَادَ بِكَ الْخَيْرَ فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ، فَلَا مَرْجُوَ إِلَّا هُوَ، فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِدِينِهِ، وَاعْبُدْهُ مُخْلِصاً، يَعْنِي (٢): إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَنْفِضَلَ عَلَى أَحَدٍ بِمَخْضِ فَضْلِهِ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ رَدَّ فَضْلِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ فَعَّالٌ لِمَا يَشَاءُ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَهُ مِمَّا أَرَادَ؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿يُصِيبُ يَوْمَ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾.

(١) من قوله: «وهما جميعاً متفرعان» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) من قوله: «إذا أوقعك» إلى هنا، سقط من (ط).

وهو أبلغ من قوله: ﴿إِن أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُنْسِكَةٌ رَحْمَتِي﴾ [الزمر: ٣٨].

فإن قلت: لِمَ ذَكَرَ الْمَسَّ فِي أَحَدِهِمَا، وَالْإِرَادَةَ فِي الثَّانِي؟ قلت: كأنه أراد أن يذكّر الأمرين جميعاً - الإرادة والإصابة - في كَلِّ واحدٍ مِنَ الضَّرِّ والخير، وأنه لا رادَ لِمَا يُرِيدُهُ مِنْهَا، ولا مُزِيلَ لِمَا يُصِيبُ بِهِ مِنْهَا،

وفي تخصيص الضَّرِّ بِالْمَسِّ، والخير بالإرادة: الإشارة إلى أن الإنسانَ فِي الضَّرِّ أَخْضَعُ وَأَخْبَتَ، وَإِلَى كَشْفِهَا أَدْعَى وَأَمِيلُ، وَأَنَّ الْمَطْلُوبَ اللَّيْذُ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ فِي الرَّخَاءِ إِلَى مَزِيدِ الْخَيْرِ وَرَجَاءِ الْفَضْلِ أَحْرَصُ وَأَقْبَلُ، وَالْمَقْصُودُ الرَّكُونُ إِلَيْهِ.

أما مقصودُ الْمُصَنِّفِ مِنْ إِرَادِهِ: فَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ مَطْلُوبٌ فِيهِ التَّوَكُّيدُ، فَذَكَرَ فِي كُلِّ مَنْ الْفِقْرَتَيْنِ الْمُتَقَابِلَتَيْنِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ مِثْلِهِ فِيمَا يُقَابِلُهُ، وَحَدَفَ اخْتِصَاراً. وَهَذَا لَيْسَ بِمَرَضِيٍّ مِنْ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ الْعُدُولِ لَيْسَ الْاِخْتِصَارَ وَلَا التَّوَكُّيدَ.

وقال القاضي: «ولعلَّه تعالى ذَكَرَ الْإِرَادَةَ فِي الْخَيْرِ، وَالْمَسَّ فِي الضَّرِّ، مَعَ تَلَاوُمِ الْأَمْرَيْنِ، لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْخَيْرَ مُرَادٌ بِالذَّاتِ، وَأَنَّ الضَّرَّ إِنَّمَا مَسَّهُمْ لَا بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ، وَوَضَعَ «الْفَضْلَ» مَوْضِعَ الضَّمِيرِ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُتَفَضِّلٌ بِمَا يُرِيدُ بِهِمْ مِنَ الْخَيْرِ، لَا بِالِاسْتِحْقَاقِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَسْتَشِرْ؛ لِأَنَّ مُرَادَ اللَّهِ لَا يُمَكِّنُ^(١) رَدَّهُ»^(٢).

قوله: (وهو أبلغ من قوله: ﴿إِن أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُنْسِكَةٌ رَحْمَتِي﴾ [الزمر: ٣٨]): قال صاحبُ «التقريب»: «وهو أبلغ؛ لِغُمُومِ النِّفْيِ وَلِتَصْرِيحِهِ هَاهُنَا^(٣)، وَتَخْصِيصِ النِّفْيِ بِالْأَصْنَافِ وَالتَّجَوُّزِ عَنِ النِّفْيِ بِالِاسْتِفْهَامِ^(٤)».

(١) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: «لَا يَكُونُ»، وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ» لِلْبِيضَاوِيِّ.

(٢) «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ» لِلْبِيضَاوِيِّ (٣: ٢١٨).

(٣) أَي: وَلِتَصْرِيحِ النِّفْيِ بِهَاهُنَا: أَي: فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ.

(٤) أَي: فِي آيَةِ سُورَةِ الزُّمَرِ.

فأوجز الكلام بأن ذكر المس - وهو الإصابة - في أحدهما، والإرادة في الآخر؛ ليبدل بما ذكر على ما ترك، على أنه قد ذكر الإصابة بالخير في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾، والمراد بالمشيئة: مشيئة المصلحة.

﴿قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ﴾ فلم يبق لكم عذر، ولا على الله حجة، فمن اختار الهدى واتباع الحق فما نفع باختياره إلا نفسه، ومن أصر الضلال فما ضر إلا نفسه، واللام و«على»: دلاً على معنى النفع والضرر، ووكل إليهم الأمر بعد إبانة الحق وإزاحة العلل، وفيه حث على إثارة الهدى وإطراح الضلال مع ذلك.

﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾: بحفيظ مؤكول إلي أمركم وحملكم على ما أريد، إنها أنا بشيرٌ ونذير.

[﴿وَأَتَّبِعْ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَأَصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ۗ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ ١٠٩]

﴿وَأَصْبِرْ﴾ على دعوتهم واحتمال أذاهم وإعراضهم، ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ﴾ لك بالنصر عليهم والغلبة.

وقلت: أما التجوز عن النفي بالاستفهام: فهو أبلغ لما فيه من إعطائه معنى النفي مع الاستبعاد من أن تكون تمسكات البتة، لكن المبالغة هاهنا لإفادة الحصر الحقيقي بـ«لا» و«إلا»، وبالجهات التي أوردناها^(١).

قوله: (والمراد بالمشيئة: مشيئة المصلحة): قيدها نظراً إلى معتقده^(٢)، وإلا فهو سبحانه وتعالى فاعل لما يشاء.

قوله: (مع ذلك): المشار إليه: قوله: «وَوَكَّلَ إِلَيْهِمْ» إلى آخره، أي: سبقت الآية لبيان توكيل الأمر بعد إبانة الحق وإزاحة العلل، وأدمج فيه معنى حث إثارة الهدى وإطراح الضلال.

(١) ولو قيل: إن كل آية أبلغ في سياقها ومناستها، لكان أحسن وأسلم، والله تعالى أعلم.

(٢) أي: على أصل المعتزلة وقاعدتهم في وجوب فعل الصلاح أو الأصلح عليه تعالى.

وروي: أنها لما نزلت جمع رسول الله ﷺ الأنصار، فقال: «إنكم ستجدون بعدي أثره، فاصبروا حتى تلقوني»، يعني: أني أمرت في هذه الآية بالصبر على ما سامتني الكفرة، فصبرت، فاصبروا أنتم على ما يسومكم الأمراء الجورة، قال أنس: فلم نصبر.
وروي: أن أبا قتادة تخلّف عن تلقّي معاوية حين قدّم المدينة، وقد تلقّته الأنصار، ثم دخل عليه من بعد، فقال له: ما لك لم تتلقنا؟ قال: لم تكن عندنا دواب. قال: فأين النواضح؟ قال: قطعناها في طلبك وطلب أهلك يوم بدر، وقد قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الأنصار، إنكم ستلقون بعدي أثره». قال معاوية: فماذا قال: قال: «فاصبروا حتى تلقوني»، قال: فاصبر.....

قوله: (ستجدون بعدي أثره) الحديث: من رواية البراء بن عازب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول للأنصار: «إنكم ستلقون بعدي أثره»، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض». رواه أحمد بن حنبل (١).

وروى البخاري (٢) عن أنس، عن النبي ﷺ: «إنكم ستلقون بعدي أثره، فاصبروا حتى تلقوني، وموعِدكم على الحوض».

النهاية: «الأثره - بفتح الهمزة والثاء - : الاسم من: أثر يؤثر إثارة: إذا أعطى، أراد أنه يُستأثر عليكم، فيُفضّل غيركم في نصيبه من الشيء». وفي غيرها: أثره: بضم الهمزة وإسكان الثاء وبفتحها، وبكسر الهمزة وسكون الثاء، قال الأزهري: هو الاستئثار، أي: يُستأثر عليكم بأموال الدنيا، ويُفضّل غيركم عليكم، ولا يجعل لكم في الأمر (٣) من نصيب.

قوله: (فأين النواضح؟): وهي الإبل التي تسقي الزروع.

(١) في «مسنده» برقم (١٨٥٨٢).

(٢) في «صحيحه» برقم (٢٣٧٧) و(٣١٤٧) و(٣٧٩٣) و(٣٧٩٤). وأخرجه البخاري (٣٧٩٢) و(٧٠٥٧)،

ومسلم (١٨٤٥) من حديث أنس، عن أسيد بن حضير.

(٣) تحرف في (ح) إلى: «الأخرة»، وفي (ط) إلى: «الأثره»، والمثبت من (ف).

قال: إذن نصير. فقال عبد الرحمن بن حسان:

ألا أبلغ معاوية بن حرب أمير الظالمين نشأ كلامي
بأننا صابرون فمُنظِرُوكُم إلى يوم التغابن والحِصام

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورة يونسَ أُعطيَ مِنَ الأجرِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ بَعْدَ مَنْ صَدَّقَ بيونسَ وَكذَّبَ به، وَبَعَدَ مَنْ غَرِقَ مَعَ فِرْعَوْنَ».

النهاية: «منه حديث معاوية للأنصار، رضوان الله عليهم، وقد قعدوا عن تلقّيه لما حجّ: «ما فعلت نواضحكم؟»، كأنه يُقرّهم بذلك، لأنهم كانوا أهل حربٍ وزُروعٍ وسقي».

وقيل: فقابله أبو طلحة بقوله: «قطعناها في طلبك وطلب أهلك يوم بدر»، تعريضاً بأننا ظفّرنا على أسلافكم، إذ قابلتناهم عليها، أشار إلى أنها كانت نجائب^(١).

قوله: (نشأ كلامي): النشأ - بالنون: خبر، مشهور^(٢).

النهاية: «النشأ في الكلام: يُطلق على القبيح والحسن».

* * *

(١) تحرّف في (ح) و(ف) إلى: «بجانب»، والمثبت من (ط)، ومعناه: أفاضل، جمع «نجيبة» تأتي «النجيب»، كما في «النهاية» لابن الأثير، مادة (نجب).

(٢) قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (نشا): «النشأ: ما أخبرت به عن الرجل من حسن أو سيء».

فهرس زُمر الآيات المُفسّرة

الصفحة	الآيات
سورة الأنفال	
١٩-٥	[٤-١]
٢٧-١٩	[٥]
٢٨-٢٧	[٦]
٣٠-٢٨	[٧]
٣١-٣٠	[٨]
٣٧-٣١	[٩]
٣٨-٣٧	[١٠]
٤٣-٣٨	[١١]
٤٧-٤٣	[١٢]
٤٩-٤٧	[١٤-١٣]
٥١-٤٩	[١٦-١٥]
٥٦-٥١	[١٧]
٥٧-٥٦	[١٨]
٥٨-٥٧	[١٩]
٦٣-٥٨	[٢٣-٢٠]

الآيات	الصفحة
[٢٤]	٦٦-٦٣
[٢٥]	٧٦-٦٦
[٢٦]	٧٨-٧٧
[٢٧]	٨١-٧٨
[٢٨]	٨١
[٢٩]	٨٢-٨١
[٣٠]	٨٤-٨٢
[٣٤-٣١]	٩٢-٨٥
[٣٥]	٩٥-٩٢
[٣٧-٣٦]	٩٩-٩٥
[٣٨]	١٠١-٩٩
[٤٠-٣٩]	١٠٢-١٠١
[٤١]	١٠٨-١٠٢
[٤٢]	١١٦-١٠٩
[٤٣]	١١٨-١١٦
[٤٤]	١١٩-١١٨
[٤٦-٤٥]	١٢٤-١٢٠
[٤٧]	١٢٥-١٢٤
[٤٨]	١٢٨-١٢٥
[٤٩]	١٢٩-١٢٨
[٥١-٥٠]	١٣١-١٢٩
[٥٤-٥٢]	١٣٣-١٣١

الصفحة	الآيات
١٣٨-١٣٣	[٥٧-٥٥]
١٣٩-١٣٨	[٥٨]
١٤١-١٣٩	[٥٩]
١٤٣-١٤١	[٦٠]
١٤٤-١٤٣	[٦١]
١٤٥-١٤٤	[٦٣-٦٢]
١٤٦-١٤٥	[٦٤]
١٤٩-١٤٧	[٦٦-٦٥]
١٥٤-١٥٠	[٦٨-٦٧]
١٥٤	[٦٩]
١٥٦-١٥٤	[٧٠]
١٥٦	[٧١]
١٥٧	[٧٢]
١٥٨	[٧٣]
١٥٩-١٥٨	[٧٥-٧٤]

سورة التوبة

١٧٠-١٦٤	[٢-١]
١٧٤-١٧٠	[٣]
١٧٩-١٧٥	[٤]
١٨٠-١٧٩	[٥]
١٨٢-١٨٠	[٦]
١٨٥-١٨٢	[٨-٧]

الصفحة	الآيات
١٨٦-١٨٥	[١٠-٩]
١٨٦	[١١]
١٩٠-١٨٧	[١٢]
١٩٢-١٩١	[١٣]
١٩٣	[١٥-١٤]
١٩٥-١٩٤	[١٦]
١٩٦-١٩٥	[١٧]
١٩٩-١٩٧	[١٨]
٢٠١-١٩٩	[١٩]
٢٠٢-٢٠١	[٢٢-٢٠]
٢٠٤-٢٠٢	[٢٤-٢٣]
٢١٤-٢٠٤	[٢٧-٢٥]
٢١٨-٢١٤	[٢٨]
٢٢٣-٢١٨	[٢٩]
٢٢٧-٢٢٣	[٣٠]
٢٢٩-٢٢٧	[٣١]
٢٣١-٢٢٩	[٣٣-٣٢]
٢٣٩-٢٣١	[٣٥-٣٤]
٢٤٢-٢٤٠	[٣٦]
٢٤٥-٢٤٢	[٣٧]
٢٥٢-٢٤٥	[٤١-٣٨]
٢٥٤-٢٥٣	[٤٢]

الصفحة	الآيات
٢٥٦-٢٥٥	[٤٣]
٢٥٨-٢٥٦	[٤٤]
٢٦٤-٢٥٨	[٤٨-٤٥]
٢٦٤	[٤٩]
٢٦٥	[٥٠]
٢٦٧-٢٦٥	[٥١]
٢٦٨	[٥٢]
٢٧١-٢٦٨	[٥٣]
٢٧٢-٢٧١	[٥٤]
٢٧٤-٢٧٢	[٥٥]
٢٧٥-٢٧٤	[٥٧-٥٦]
٢٧٨-٢٧٥	[٥٨]
٢٧٩	[٥٩]
٢٨٥-٢٧٩	[٦٠]
٢٨٩-٢٨٥	[٦١]
٢٩٠	[٦٢]
٢٩٢-٢٩١	[٦٣]
٢٩٣-٢٩٢	[٦٤]
٢٩٦-٢٩٤	[٦٦-٦٥]
٢٩٩-٢٩٦	[٦٨-٦٧]
٣٠٢-٢٩٩	[٦٩]
٣٠٢	[٧٠]

الصفحة	الآيات
٣٠٥-٣٠٣	[٧٢-٧١]
٣٠٦-٣٠٥	[٧٣]
٣٠٨-٣٠٦	[٧٤]
٣١٠-٣٠٨	[٧٧-٧٥]
٣١٠	[٧٨]
٣١١-٣١٠	[٧٩]
٣١٥-٣١٢	[٨٠]
٣١٧-٣١٦	[٨١]
٣١٨-٣١٧	[٨٢]
٣١٩-٣١٨	[٨٣]
٣٢٢-٣١٩	[٨٥-٨٤]
٣٢٣-٣٢٢	[٨٩-٨٦]
٣٢٥-٣٢٤	[٩٠]
٣٢٨-٣٢٥	[٩٢-٩١]
٣٣١-٣٢٨	[٩٤-٩٣]
٣٣١	[٩٥]
٣٣٢-٣٣١	[٩٦]
٣٣٣-٣٣٢	[٩٧]
٣٣٦-٣٣٤	[٩٩-٩٨]
٣٤٣-٣٣٦	[١٠٠]
٣٤٧-٣٤٤	[١٠١]
٣٥١-٣٤٧	[١٠٢]

الصفحة	الآيات
٣٥٢-٣٥١	[١٠٣]
٣٥٣-٣٥٢	[١٠٤]
٣٥٤-٣٥٣	[١٠٥]
٣٥٦-٣٥٥	[١٠٦]
٣٦٤-٣٥٦	[١٠٨-١٠٧]
٣٦٩-٣٦٤	[١٠٩]
٣٧١-٣٦٩	[١١٠]
٣٧٣-٣٧١	[١١١]
٣٧٥-٣٧٤	[١١٢]
٣٧٧-٣٧٥	[١١٣]
٣٧٨-٣٧٧	[١١٤]
٣٨١-٣٧٩	[١١٦-١١٥]
٣٨٥-٣٨١	[١١٧]
٣٩٢-٣٨٥	[١١٨]
٣٩٩-٣٩٢	[١٢١-١١٩]
٤٠٤-٣٩٩	[١٢٢]
٤٠٤	[١٢٣]
٤٠٦-٤٠٤	[١٢٥-١٢٤]
٤٠٧-٤٠٦	[١٢٧-١٢٦]
٤٠٩-٤٠٧	[١٢٩-١٢٨]
سورة يونس .	
٤١٦-٤١٠	[٢-١]

الصفحة	الآيات
٤٢١-٤١٦	[٤-٣]
٤٢٣-٤٢٢	[٥]
٤٢٣	[٦]
٣٢٣-٤٢٣	[٨-٧]
٤٣٤-٤٢٦	[١٠-٩]
٤٣٦-٤٣٤	[١١]
٤٤١-٤٣٦	[١٢]
٤٤٣-٤٤١	[١٤-١٣]
٤٤٦-٤٤٤	[١٥]
٤٤٩-٤٤٦	[١٦]
٤٤٩	[١٧]
٤٥٢-٤٥٠	[١٨]
٤٥٣-٤٥٢	[١٩-٢٠]
٤٥٥-٤٥٤	[٢١]
٤٦٤-٤٥٥	[٢٣-٢٢]
٤٦٧-٤٦٤	[٢٤]
٤٦٧	[٢٥]
٤٦٩-٤٦٤	[٢٦]
٤٧٤-٤٧٠	[٢٧]
٤٧٧-٤٧٥	[٢٨]
٤٧٩-٤٧٧	[٢٩-٣٠]
٤٨٢-٤٧٩	[٣٣-٣١]

الصفحة	الآيات
٤٨٥-٤٨٢	[٣٥-٣٤]
٤٨٥	[٣٦]
٤٩٢-٤٨٦	[٤٠-٣٧]
٤٩٢	[٤١]
٤٩٤-٤٩٣	[٤٣-٣٤]
٤٩٥-٥٩٤	[٤٤]
٤٩٧-٤٩٥	[٤٥]
٤٩٨-٤٩٤	[٤٦]
٤٩٨	[٤٧]
٤٩٩	[٤٩-٤٨]
٥٠٤-٤٩٩	[٥٢-٥٠]
٥٠٥	[٥٣]
٥٠٨-٥٠٦	[٥٦-٥٤]
٥١٣-٥٠٨	[٥٨-٥٧]
٥١٥-٥١٣	[٦٠-٥٩]
٥٢٠-٥١٦	[٦١]
٥٢٤-٥٢٠	[٦٤-٦٢]
٥٢٥	[٦٥].
٥٢٧-٥٢٥	[٦٦]
٥٢٨	[٦٧]
٥٢٩-٥٢٨	[٦٨]
٥٢٩	[٧٠-٦٩]

الصفحة	الآيات
٥٣٥-٥٢٩	[٧٣-٧١]
٥٣٦-٥٣٥	[٧٤]
٥٤٢-٥٣٧	[٧٨-٧٥]
٥٤٤-٥٤٢	[٨٢-٧٩]
٥٤٥-٥٤٤	[٨٣]
٥٤٧-٥٤٥	[٨٦-٨٤]
٥٤٨-٥٤٧	[٨٧]
٥٥٢-٥٤٨	[٨٨]
٥٥٣-٥٥٢	[٨٩]
٥٥٦-٥٥٤	[٩٠]
٥٦٣-٥٥٦	[٩٢-٩١]
٥٦٤	[٩٣]
٥٦٩-٥٦٤	[٩٥-٩٤]
٥٧٢-٥٦٩	[٩٧-٩٦]
٥٧٤-٥٧٣	[٩٨]
٥٧٥-٥٧٤	[٩٩]
٥٧٦	[١٠٠]
٥٧٨-٥٧٦	[١٠١]
٥٧٨	[١٠٣-١٠٢]
٥٨٠-٥٧٨	[١٠٤]
٥٨٢-٥٨١	[١٠٥]
٥٨٣-٥٨٢	[١٠٦]

الصفحة	الآيات
٥٨٦-٥٨٣	[١٠٨-١٠٧]
٥٨٨-٥٨٦	[١٠٩]

* * *